



من نعم الله التي لا تعد ومن فضله الذي لا يحصى
عنده الحاج الى توفيقه في سبيل
وطريقه محمد النبي صلى الله عليه وآله
من حسن الخاتمة فاده وذلك مع الحسن
واللهذين لا ياتونهم الكتاب من عند الله
افندي الصراف بتم قدره ثلثه عشر
بأربع سنة كلف وما بعد الالف
من محبة ماله الجود والشرف صلوات
الله وسلامه عليه وعلى آله وصحبه الطيبين
والمؤمنين أجمعين

نظرة ودعا الصاحب بانظر زاده
بنيان ماريجه وبنو تقيته طره
الكورة الطالعي عماره الخليلي
سنة ١٢٠٠

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the text on the left page, but mostly illegible due to fading and ink bleed-through. The text appears to be organized in vertical columns.

[illegible]

٢٤ المسح على الخش ٢٧ فصل في أحوال الموتى ٢٩ فصل في النعاس ٣١ ناس الخش

فصل الـسـمـى كما الصلوة فصل حـاجـة فصل الـمـنـو الادان

٤٢ سيرة ٤٧ الصلوة ٥٨ فصل العزاة ٦٢ الامامة ٦٩ الحديث

باب الصلوة ٧٠ ، باب البكوة ٧٣ ، باب الور ٧٤ ، باب النعال ٧٧ ، باب فضل العزاة ٧٨

فصل الرابع ، ادر آل العريضة ، ٨١ ، قضاء الصواب ، ٨٤ ، سجود السهو ، ٩٧ ، صلوة الصبح ، ٩١

٩٣ سجود البلاوة ، ٩٨ السار ، ١٠٣ الحمد ، ١٠٩ العدين ، ١١١ صبر و التوكل

صلى الكوف ، صلى الاسفا ، صلى الجوف ، بحار فصل في العبد

فصل في الكفاس فصل في الصلوة على النبي فصل في حل الحمار فصل في الرمن فصل في التسميم

ما يصلو الكعبه كما الركوه ما صدق السوم ما ركوه اكل ما يصلو الكعبه

١٢٤ ١٢٥ ١٢٦ ١٢٧ ١٢٨

العائنه ، الزكوار ، العثم ، المصروف ، صدق العطر

١٣٩ ١٤٢ ١٤٤ ١٤٤ ١٤٤
 كـ الصوم ، باب العشاء ، فصل جوار مادته ، فصل من جوارقه ، الفصل الرابع

١٥٢ ١٥١ ١٥٠ ١٤٩ ١٤٨ ١٤٧ ١٤٦ ١٤٥ ١٤٤ ١٤٣ ١٤٢ ١٤١ ١٤٠ ١٣٩ ١٣٨ ١٣٧ ١٣٦ ١٣٥ ١٣٤ ١٣٣ ١٣٢ ١٣١ ١٣٠ ١٢٩ ١٢٨ ١٢٧ ١٢٦ ١٢٥ ١٢٤ ١٢٣ ١٢٢ ١٢١ ١٢٠ ١١٩ ١١٨ ١١٧ ١١٦ ١١٥ ١١٤ ١١٣ ١١٢ ١١١ ١١٠ ١٠٩ ١٠٨ ١٠٧ ١٠٦ ١٠٥ ١٠٤ ١٠٣ ١٠٢ ١٠١ ١٠٠ ٩٩ ٩٨ ٩٧ ٩٦ ٩٥ ٩٤ ٩٣ ٩٢ ٩١ ٩٠ ٨٩ ٨٨ ٨٧ ٨٦ ٨٥ ٨٤ ٨٣ ٨٢ ٨١ ٨٠ ٧٩ ٧٨ ٧٧ ٧٦ ٧٥ ٧٤ ٧٣ ٧٢ ٧١ ٧٠ ٦٩ ٦٨ ٦٧ ٦٦ ٦٥ ٦٤ ٦٣ ٦٢ ٦١ ٦٠ ٥٩ ٥٨ ٥٧ ٥٦ ٥٥ ٥٤ ٥٣ ٥٢ ٥١ ٥٠ ٤٩ ٤٨ ٤٧ ٤٦ ٤٥ ٤٤ ٤٣ ٤٢ ٤١ ٤٠ ٣٩ ٣٨ ٣٧ ٣٦ ٣٥ ٣٤ ٣٣ ٣٢ ٣١ ٣٠ ٢٩ ٢٨ ٢٧ ٢٦ ٢٥ ٢٤ ٢٣ ٢٢ ٢١ ٢٠ ١٩ ١٨ ١٧ ١٦ ١٥ ١٤ ١٣ ١٢ ١١ ١٠ ٩ ٨ ٧ ٦ ٥ ٤ ٣ ٢ ١ ٠

١٩٩ ١٧١ ١٧٢ ١٨٢ ١٨٤
السمع ، الحما ، فصل الصدور ، محي الوجع ، اصناف الالام

٢٠٧ الاحصاء العوا الحج على وجه المدى الكحل
 ٢٠٩ ٢١٠ ٢١٢ ٢١٥
 ٢١٧ مصلح الخربة الاولى والاخرى مصلح النعنة مصلح الولاة مصلح الاصل للمعروف
 ٢٢٤ ٢٣١ ٢٣٢ ٢٣٤
 ٢٣٥ الممد مصلح روج دى كحل الرقى الحار مصلح روج كاهل العصم
 ٢٥١ ٢٥٢ ٢٥٣ ٢٥٤
 ٢٥٥ مصلح اكل كاهل الرضاع الطول مصلح وقع طرا كل روج العلاج
 ٢٥٥ ٢٥٦ ٢٥٧ ٢٥٨
 ٢٥٩ مصلح اصحاب الطول الاعمال مصلح الطول مصلح الاموال مصلح
 ٢٨٩ ٢٩٢ ٢٩٤ ٢٩٥
 ٣٠٥ العلى مصلح الطول الممد مصلح الرضا طول الرضا مصلح الرضا
 ٣٠٦ ٣١٢ ٣١٤ ٣١٥
 ٣١٩ الرجعة مصلح اكل الطول الكل مصلح الطهارة
 ٣٢٣ ٣٢٥ ٣٣٠ ٣٣١
 ٣٣٨ مصلح الكعارة العلى العلى العهدة مصلح العلى
 ٣٤٢ ٣٤٥ ٣٤٦ ٣٥٠
 ٣٥٦ الرب مصلح مصلح وادار اكل العلى مصلح
 ٣٥٦ ٣٥٨ ٣٥٩ ٣٦٠
 ٣٦٣ مصلح مصلح مصلح مصلح مصلح
 ٣٦٤ ٣٦٤ ٣٦٤ ٣٦٤

مجلد ۲۱۷، الاول والاخر فصل في النفاة فصل في الولاءه فصل في الارجاسه

۳۵۱ فصل روح می دگر ^{۲۵۱} کتاب الفی الخاور ^{۲۵۲} فصل روح کائنات ^{۲۵۳} القسم ^{۲۵۴}

۲۴۹ فصل وضع طلاق و نزع اب الطلاق
۲۷۱

فصل في اصابه الطهر ٢٨١
 الفصل في اصابه الطهر ٢٨٩
 فصل في اصابه الطهر ٢٩٢
 فصل في اصابه الطهر ٢٩٥

فصل في الطب المسمى **فصل في الطب المسمى** **فصل في الطب المسمى** **فصل في الطب المسمى**

الرجعة فصل واد الكال الطويل ٣١٩
اللازل ٣٢٥
الطبع ٣٢٧

٣٣٨ ٣٤٢ ٣٤٥ ٣٤٦

المسب ٣٥٤ فصل واد الرود الى اذان العقا ٣٥٥ فصل على الروح ٣٥٦

فصل في معرفة الرضا
فصل في معرفة الرضا
فصل في معرفة الرضا

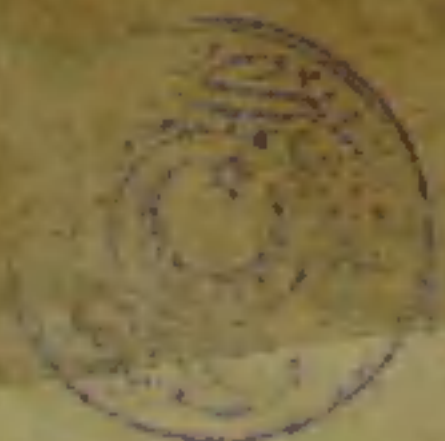
م العرس

البريد
البريد
البريد
٢٣٠

هات لكافا فاسح الواو

من غلام زلف

اشتریتہ عمارہ و غنائیں درما جہدا محمود مراد خانیا
و غنائیں و غنائہ و اما محمود مراد خانیا علی



الحمد لله الذي جعلنا من عباده
 المحسنين جنته ودرت حكمه والصلوة على من اخرج حادس
 الشكر بالسلامة البيضاء ومنزق اهل الذبح بالعبادة القضاة وعلى
 اله البركة الكرام واصحابه مصلية الظلام والاموال اسلافا
 الصلوة بالام والحدود الامام محمد بن ابي طالب والارادة بحمد الله على العباد
 عبس العبد وورصول الحاج بنزله فيقول المصطفى عليه السلام
 الوري بعاد الزمان الاخلاص بحمد الله حافظ الملة والدين في الاسلام
 والمسكين واليتيم والارامل والمرسلين والفقراء والمساكين
 لعبد من محله النسب احسن الله في الدنيا والآخرة وحله
 عما وجهه من انوار لما فرغت من المحضر المجمع بالوافي لهدى
 لم اشتره من حادس الكافي على وجهه من مغنيا عن المطولة في حادس
 لوضوحه من سنده في موضوعات ما ابره في اهداه من النكات وما
 لوضوحه من يادته عليه بركاته والحمد لله رب العالمين
 الطهارة كانت فرض الوضوء غسل وجهه اليدين المرفوعين المقدس
 والذبح والى الله تعالى سورة انزلنا ما وفر صامنا الى قدرنا وقطعا
 به مكانه فيها قطعاً وفي السور عيان عجزه مقداره في تبارك
 ونقصا ناسب يدل على شبهه فيه وثقيل لما يقف الجول في قوله
 والفرص بها مع المروص وآية الوضوء تدل على فرضه فالتاوية
 اما على الماويل الثاني فظاهر وكذا على الاول لانه هذا النص في طه
 والآية في الفم المصدر وان كان ما هو في ما هو في الوضوء
 وفي النظام وفي الشرع ما هو في نظامه محصوره وبسبب قوله
 الصلاة بقوله يا اياكم الى الصلوة فاعساوا وهو هل اى للصلوة
 كما يقال اذا داس سادس محذو كذا الى الله سادس فضاف
 اليها وهي تدل على السببية لا انها تدل على حادس فيثبت قوله
 وخبره ورواياته فيكون سبباً له في المستتب حادس به وشطر الحديث
 لانه في ذكر السبب معلقاً بالحديث والنقص البطلان في قوله
 لانه لا تارة شرطه وبسبب وفي الغسل وهو اعظم الاثر من غيره

في قوله
 في قوله

في قوله
 في قوله

ولا يصح ان يكون سبباً له لان اذ في جات السبب ليعلم انما السبب
 مقتضيا الله والحديث في قوله فاني يصح سبباً له وكنه غسل كذا
 لزاو حكمه جل الصلوة والغسل بالاسالة والمسح هو الاصابة والى
 فيا حسنها اذ يغسل الذراع كلها وادى تدري معها بالانامل
 ومومن قصاص شعرا الى اسفل فنه ومن سحمة لراذلي سحمة لراذلي
 لان الوجه اسم لما يواجهه الناظر الله والمواجهة تقع بما ذكرنا غير
 ادخال الوجه في الغسل بشرط وقد كفت بصر من تحلف في كفاين
 عمر و ابن عباس رضي الله عنهما وخطي صاحب الهداية رحمه الله في قوله
 مشق من حادس جعل الثلاثي مشقاً من المنشعبه وراعي العكس
 والخطي غلط فقد وار صاحب الكشاف استقوا اليم من التيم لان
 المستقوا معز به بقصدونه واستقوا اليم من التيم لظهوره في السبا
 الذي في العذر وسمي بحق لراذلي في الوجه حتى يحس غسله عند ما خافا
 لاني يوسف رضي الله عنهما التي بنت عليها الشعر لا يحل الاصل الماء
 اليها فيا هو بعد اوى وقلة انما له تحت له استسنى بالشعر والاشعر
 هنا في قوله على ما كان وغسل يديه مع مرفقيه ورجليه مع كعبه خافا
 لراذلي في الغاية من الغاية لا تدخل تحت المعيا بقوله نعم اتوا الصيام
 الى الليل كسا ان الغاية من كسا لا سقاط ما وراها يدخل وموقا
 لميل الحكم اليها لا وعند لا سقاط ما وراها اذ لو اقتص على ايدسكم
 لتناول الا باط لان اليد اسم هذه الجملة فيقيس الغاية تحت طولي الاسم
 وفي الصوم لميل الحكم اليها اذ الصوم يقتضي اول امساك ساعة فان من
 حلف لا يصوم بحيث يصوم ساعة فلم تدخل ولا لكعب العظم الثاني
 لانه المفهوم اذ اقبل ضرر كعب فلا في راي هشام عن محمد انه المفصل
 الذي في وسط القدم عند معقد الشراك لان الكعب اسم للمفصل
 كعوف الزوج والذي في وسط القدم مفصل هو مفصله وهذا
 سهو من هشام لم يرد محمد بنفسين الكعب هذا الطهارة وانما
 ارا في الحجيم اذ لم يجد نعلين تقطع جفنيه اسفل من كعبه اما
 الطهارة من العظم الثاني في فستين الزيادة في الطهارة

في قوله
 في قوله

في قوله
 في قوله

في قوله
 في قوله

والسؤال اي استعماله له علم واطمئنه والمواظبه مع التكرار
 السنه وهذا قد تركه يكون من شجر من غلط الخيصوص طول الشجر
 ولا تقوم الا صبيح مقام الحشبه حال وجودها وان لم توجد تقوم مقامها
 له علم فعل ذلك والمضمضه بمياه ولا يستساق بمياه له علم عليه
 واطمئنه عليها وقال الشافعي باخذ كفا من الماء بمضمضه بعضها وهو
 يستساق بالمضمضه بفعل يابيا وثالثا كذلك لينا انهما عضو منفرد
 فباخذ لكل ماء على حدة كسائر الاعضاء والمبالغة فيها مستحبة لقوله
 علم بالوجه المضمضه والاستساق لا يكون صاميا ومضى بالمضمضه
 بالغرض وفي الاستساق بالاستثنان ومضى اذ فيه ماء الزهر وقال
 الشافعي بوضئهما ماء جود له من الياسمين والراس حتى لا يتأذى بها وطيفه
 الراس لساقيه علم لا بد من الراس وادبر بيان الحكيم له علم لم يمت
 لبيان الحقيقة فثبت انهما من اجزاء الراس حكما ولو كانا من اجزاء حقيقة
 لثن اقامه وطيفهما بماء واحد كسائر اجزاء كذا مناهل ان استيعاب
 الراس بماء واحد سنة ولا يتم الاستيعاب بجزءها حيث جعلت من الراس
 وهذا لا يمتنع زيد على مضمضه فسن اقامه وطيفه بماء الراس له ماء جود
 كالاستيعاب وانما له نأدي من ص المضمضه له ثبت بالكتاب وكونهما من
 الراس كغير الواصل فلا يتأذى به ما يستلزم الكفاي من استقبال الحظيم في
 الصلوة لم يجر ولن كان من البيت من صفيه استقبال الاجبة ثبت بالنص
 وكون الحظيم من البيت كغيره او احد وخلص الحية له علم قال بول على
 جود بل يمتنع من اخلد حقيق اذا توضا وقبل سنة عندنا حقيق
 جابن عندنا اي لو فعل له يمتنع ولا يكون له علم اللام فعل من فعل
 ذلك على الجوان الاعلى السنه والسنه الى ان الغرض من محله او باطن الشعر
 له يحس اتصال الماء اليه فلم يسن تحليته كشعر الراس واصابعه لقوله
 خللوا اصابعكم حتى لا يتخللها نار جهنم وينبع لم يكونوا احبا بطرا الى
 من امر الا انه لا مدخل للوضوء في الوضوء له شرط الصلوة كغيرها
 فلو قلنا بالوجوب هنا كما في الصلوة لساوى التبع لاصل خللوا الصلوة

دليل

منه ومضم

على يمينه ما

قد ان

وهو من الغرض والوضوء
 والوضوء من الغرض
 والوضوء من الغرض
 والوضوء من الغرض

فولم يخلو الصلوة خلاف
 بولم يخلو الصلوة خلاف
 بولم يخلو الصلوة خلاف
 بولم يخلو الصلوة خلاف

السنه اذ المتأخر به الوضوء لا شرطه والركن تسعة ومستحبة التيامن
 له الله تعالى بحال التيامن من كل شيء ومضى له قبة له علم مضمض عليها
 ونقصه كل ما خرج من السبيل من نقص ابطال التيامن في الاضام
 وغيرها اخرجها عما هو المطلوب منه وما علمه من اول المعنى وغيره
 كدم الاستحاضة بخلاف بقوله مالك والمراد خروج ما خرج له من عمله
 من الساق ومن غيرهما عن المعنى وهذا قالوا للعلمي الناقضه ومن السبيل
 بسطه وكروا الذنوب القبل والاصل قد عولت او جاء احد منكم من الغائط
 وهو المظلم من الارض واستعمل الحذر بحال له نقصه من سبيل هذا
 وقد الموضع تستر الامر بالتيقن عند عدم الماء الجائز من الغائط فيكون
 ناقضا للوضوء ضروري وان لم يجد من الماء المتوضي له من من اليد عند
 عدم الماء امر بالوضوء عند وجوده له له وجوده دليل على ان نقاطه
 ضروري وعنه ان سال في حياض الى موضع بالحفة حكم التطهير
 الحذر والحيثية حق لو سال الدم الى ما لا يرضى لانف البقوض الوضوء اذ
 لا يستنساق فخرج الجنازة سنة في الوضوء بخلاف نزول البول في قصبة
 الذكر ونفس نقطة في العين وسيلانها له حكم التطهير له الحق هذه
 والي ولا الغم وقال الشافعي وهو ما خرج من غيرهما له بعض له علم
 قاء فلم يتوضا وروي انه قاء فغسل فيه فبطل له الا فتوضا وضوء للصلوة
 فقال هكذا الوضوء من القاء ذكره محلي بالالف واللام فبصر في الجنب وشهد
 القليل والكثير وانما تنصرف الى المعهود اذ كان معينا اما لو كان محملا
 ولا والمعهود هنا تردد بولم يكون قليلا او كثيرا على ان لو حملناه على
 الجنس يندرج تحت المعهود فكانت الفائدة اعم ولا غسل غير موضع اجابته
 النجاسة تعبدك لان لا اعضا غير متصفة بالنجاسة اذ جعله لانتصاف
 قيام النجاسية ولم يوجد بل وامر بحل اخر ولا الوجه فيجس محل اخر لان
 العلة مع محل المحل مسغتين به المحل الذي يقوم به العلة له غير
 فينبغي طاهر كما كان في امر يتطهرها وهي طاهرة اثبات البات او
 ان له المراءى كما لا محال فيقتضيه مورد الشرع لان شرط صحة القبا
 لم يكون الحكم لاصل علم وفق القبا سر له لو كان بخلافه كيف يقتضي

سورة الاحقاف
 سورة الاحقاف
 سورة الاحقاف

سورة الاحقاف
 سورة الاحقاف
 سورة الاحقاف

سورة الاحقاف
 سورة الاحقاف
 سورة الاحقاف

سورة الاحقاف
 سورة الاحقاف
 سورة الاحقاف

التيم فان التراب غير مطهر الا في حال ارادة الصلوة واذا ارادها
 صار طهورا وحصل الطهارة باستعماله بلا نية كالساقع
 بطريق الحلق والنية شرعية الخفيف لا ينعقد اتصاله بالحلق
 بالنجاسة بشرطه الاصل ويطرأ اليه فليكن انما شرطه ان لا
 يلازم ما اعدو للتطهير فلا يتعدى الى الاصل الى الماء معذ للتطهير
 وان التيم ينبي عن القصد والنية ولا يمتنع الحثيث منه فيفقود
 وفي لفظ ما يرد على استراط النية بشرطها فيه ولا كذا في الوضوء فانه
 غسل ومسح وذا الحق بلا نية فاستراطها يكون في ياد على البصر
 ومسح كل راسه مرة وهو ان يضع اصابع يديه على مقدم راسه
 وكفه على قوديه ويمد يدها الى قفاه وقال الساقع رحمه الله السنة لمن
 بحسبه ثلاثا باخذ لكل مرة ماء وهو رواية عن ابي حنيفة رضي الله عنه
 بالمغسول اذا اراد ان يغسل اعضاء الوضوء فستن بكتف يده كسائر
 الاغصان او المسح اذ قسم الوضوء فستن بكتفه كالغسل ولنا رواية
 الحثيث انه عليه توضع راسه ومسح راسه مرة واحدة وما روى انه
 عليه توضع راسه ثلاثا بمحمول على ما اذا ابداه مقدم راسه ثم
 جرت اصابعه الى مؤخر راسه ثم ردها الى مقدم راسه ثم جرت ثانيا
 محققا لا يستيعاد كما واحد وهو مشروع فقد روى عن ابي حنيفة
 ثلاث مرات كما واحد في المجرى وله نه مسح ولا يستوفى التمسك كالساقع
 ومسح الخفف من السكت لقرته من الغسل ولو دل به به كره وكذا
 اذا قرته منه كذا في الغسل لان التكرار حقيقة والتربس كما ذكر في
 النص وقال الساقع في وضوءه ان لفاء التوصل والتعقيب فيقضي
 وصل غسل الوجه بالصام الى الصلوة ومنع خلع عضو آخر بينها
 بحققها للاتصال لقوله لنزحت الدار فان حرق لنا الزمان ثوبه
 غسل هذه الاغصان انه عطف بعضها على بعضها ولو لم يطق
 الجمع فلا يعرض مقارنه وتربس الجمع بجمع كالحج بلفظ الجمع
 فيصفو تعقيب الجملة كانه قال فاعسلوا هذه الاغصان وذا لا يوجب
 التربس كذا هذا والوجه او قال ما لك فرض لمواظبة عليه فلما في لبيان

الوجه

الوجه

مسح اليد على اليد

الى واحد منهما الا في كل معتن لم يصلح للاضافة له بصله احدها ضرورة
 ومما عرف بطلان باقي الوجوه سوى الوجه الرابع في معتن من اد
 والثالثة بان الياسر فيقول انه مؤثر في طهارة موضع من المواضع
 لانه عليه الام قال توضع وصى فانه ادم عرق فيخرج من الطهارة بل هو
 النجاسة وعلقه بالانجاس وله اثر في الخروج والرافعة بان ان
 العلة موجودة في الفرع فيقول في موصوفه وهذا السوء في بحسب
 الثوب باصايتها فلم يبق من بعد الا التعدي من الاصل الى الفرع في
 لوجود العلة المشتركة فان قيل سلمنا ان الخارج النجاسة علة لا ينفك
 الطهارة وهو معقول اي مدرج لعقولنا اذ الطهارة والنجاسة ضدان
 فلما اتصف بالنجاسة زالت الطهارة لكن لا قصار على الاعضاء
 بل اربعة غير معقول كانه كان ينبغي ان يغسل محل الخرج او كل البدن
 كما في الحضور والنفاس والنجاسة فلما هو معقول بحسب لانه
 كلفنا بالاعتبار وتعدي الاحكام وما هو غير معقول وهو لا يقتصر
 على الاعضاء الاربعة لا يمتنع بعدته صمنا وضوءه وهذا انه لا
 يح امان يتعدى وحده او مع له زمته لا يكون الاول اذ لا وجود للشئ
 بدونه له زمته ولا من شرط صحة النفاس ان يتعدى الحكم الدائم
 لراصل لا لغرض فثبت الحكم في الاصل بصفته وله زمته لا يكون
 بعدته بدونه لا يمتنع بعدته بصفته وله زمته وان كانت مخالفة
 للنفاس وهذا كسقوط الجوزة في باب الرد والتعدي الى غير المنصوص
 عليه ضروري وتعدي وجوب التسوية بتعدي العلة اي القدرة للجنس
 او الطمع والجنس مع انه يلزم منه بعدته امر غير معقول وهو استواء
 الجسد مع الرد كونه كان صمنا وضوءه لا يعبا به كذا هذا
 وهذا ان السبي متى ثبت ضمن عين لا يعطى له حكم نفسه وانما
 يعطى له حكم المضمون لو كاله الثابتة في ضمن الرضوخا تدم
 وان كان من العقود الحائز وكذا نية الاقامة من شرطها بسوق
 المدة ثم يصير الجندى مقيما في الفياض بنية اقامة اليه في
 المصروف مثله كثير غير على ان الاقصار معقول في الاصل لا يغسل

الوجه

الوجه

في كل معتن لم يصلح للاضافة له بصله احدها ضرورة
 ومما عرف بطلان باقي الوجوه سوى الوجه الرابع في معتن من اد
 والثالثة بان الياسر فيقول انه مؤثر في طهارة موضع من المواضع
 لانه عليه الام قال توضع وصى فانه ادم عرق فيخرج من الطهارة بل هو
 النجاسة وعلقه بالانجاس وله اثر في الخروج والرافعة بان ان
 العلة موجودة في الفرع فيقول في موصوفه وهذا السوء في بحسب
 الثوب باصايتها فلم يبق من بعد الا التعدي من الاصل الى الفرع في
 لوجود العلة المشتركة فان قيل سلمنا ان الخارج النجاسة علة لا ينفك
 الطهارة وهو معقول اي مدرج لعقولنا اذ الطهارة والنجاسة ضدان
 فلما اتصف بالنجاسة زالت الطهارة لكن لا قصار على الاعضاء
 بل اربعة غير معقول كانه كان ينبغي ان يغسل محل الخرج او كل البدن
 كما في الحضور والنفاس والنجاسة فلما هو معقول بحسب لانه
 كلفنا بالاعتبار وتعدي الاحكام وما هو غير معقول وهو لا يقتصر
 على الاعضاء الاربعة لا يمتنع بعدته صمنا وضوءه وهذا انه لا
 يح امان يتعدى وحده او مع له زمته لا يكون الاول اذ لا وجود للشئ
 بدونه له زمته ولا من شرط صحة النفاس ان يتعدى الحكم الدائم
 لراصل لا لغرض فثبت الحكم في الاصل بصفته وله زمته لا يكون
 بعدته بدونه لا يمتنع بعدته بصفته وله زمته وان كانت مخالفة
 للنفاس وهذا كسقوط الجوزة في باب الرد والتعدي الى غير المنصوص
 عليه ضروري وتعدي وجوب التسوية بتعدي العلة اي القدرة للجنس
 او الطمع والجنس مع انه يلزم منه بعدته امر غير معقول وهو استواء
 الجسد مع الرد كونه كان صمنا وضوءه لا يعبا به كذا هذا
 وهذا ان السبي متى ثبت ضمن عين لا يعطى له حكم نفسه وانما
 يعطى له حكم المضمون لو كاله الثابتة في ضمن الرضوخا تدم
 وان كان من العقود الحائز وكذا نية الاقامة من شرطها بسوق
 المدة ثم يصير الجندى مقيما في الفياض بنية اقامة اليه في
 المصروف مثله كثير غير على ان الاقصار معقول في الاصل لا يغسل

كل الى عضواً له في كل موضوع بالحديث انه لا يخرج في حق اداء الصلوة
وهذا من متعلقاته فادانته في البعض من الكل اولاً في الصفة متى
نزلت البعض بصف الكثرة كالعلم ولا ارادة فانها قاما بالقلب
وتوصفا لادانتهما وان غسل المخرج لما وجاه القمام بين يدي
الردع وجل مستصحباً للقدرة اساءة وحب غسل الباء لان غسل
البعض من البعض محل بالزينة لغسل بعض الثوب الموضوعة والزينة
مطلوبه فوجب غسل كل البدن حقيقة المعنى الترتيبية انه اقيم على هذه
الاعضاء في فعل المخرج فيما يكثر وقوعه وتعدى تكرر واقرب على القياس
فما لا حرج فيه وهو الحبر والنفاس والحجاب فان شرط صحة
القياس ان لا يكون حكم الاصل ولم يوجد اذ لا اصل استوى القليل و
الكثير في الفرع فان مما استبان غير الخروج انما يحقوبه لا
سفال عن موضع النجاسة وفي الاصل حصل مخرج الطهران في كل
الموضع ليس موضع النجاسة فاذا طهرت علم انها البقية من موضع اخر
وفي الفرع لا يحق الخروج الا بالسيلان لان تحت كل جلدة رطوبة
فاذا زالت كانت بادية لا خارجة كالبيت اذا انهدم كان الساكن فيه
طاهراً لا مسفلاً عن موضعه وملا الفم والقاع وصولاً يكون حيث لو لم
تتكلف لخرجه لان العلم حكم الظاهر الباطن حقيقة وحكامه اذ اذ في
فاه ظرو ان شئت له فان غضمض في نفسه صومته واعتبر خارجاً
وان التلغ بزاوية لم يفسد ايضا واعتبر باطناً وقال في ذلك شرط
السيلان وملا الفم كالسيبلين والحكمة اي النوم والنعاس ولعله
القلنس خذ من مطلقاً وقال الخليل القلس ط خرج من الخلق ملا
الفم اودونه والمراد به حدث شرعي له انه انما بحث لتعلم الشرع
لا من حدث لا انه معلوم حسا فان قوله عليه السلام ليس في القطر
والقطر تتر من الدم وضوء حتى يسيل الكبر راس المخرج وهذه عبادة
عن القلة وسماه قطره لانه على عريضة وعمر على صمد الله انه
عند الحدائق فقال اود سعة تملأ الفم والدسعة القبة يقال سح
اذ اقام الفم واصل الدسح الدفع ولو كان مادونه حدثاً عنده

لا يخرج من شان
خلاف الرفع
وجوابه سرع الرفع
جوابه خلاف رفر
وجوابه فقال
وقال براه

لم يحد له السلوك عند بيان الجملة فثبت انه كان رواه حديثاً بهذا العقد صل
في المعارض الموفق فيحمل ما رواه السامعي على القليل وهو الطاهر من حاله
عليه السلام لان الكثير تنبئة كثره اكل وهو عليه السلام عنها بحجة ولانه
حكاه حال فلا عموم به والقليل مراد بالاجماع فلم يبق الكثير مراد اوانه
عليه السلام لم يتوضأ عن الفم فون ذلك وقوله هكذا الوضوء من الفم اي
له جل الفم نفسه فان الزينة بحديثه اذ اذ الصلوة اما غسل الفم عن
النجاسة في حال الفم ورواه عنه ما روى في رواه اخرى انه عليه السلام قال
فوضأوا الفم بوجه المعلق به كقولك سقي واروى وما رواه في علي الكلب
لان القلس مصدر قلس اخ اقامه الفم ذكره في المعرفه قد مر الفرق
بين السبلين وغيرهما والقاع المسفوق يجمع ان التحمل السبلين اذا قام
ثانياً قبل سكون نفسه من الريحان والغيثان كان السبب في تحمله وان
قار بعلة كان السبب مختلفاً لان اتحاد السبب مظنة اتحاد الحكم وهذا
لو خرج انساناً من اجزاء ما قبل تحمله البز سجد الموحى متى حمل
البز يختلف وكذا لو مرض العبد في يد البائع فبدا فباعه ثم رجع يد
المشرك لزم كان هذا المرض بالسبب الذي يد البائع يمكن من الرد والا
له وكذا البول في الفراش والسرقة والاباق عند ان يوسع يجمع لزم
التحمل لجلس لان التحمل المجلس مظنة التحمل ما يتنوي عليه المجلس
واصله التحمل القلاء وقت عند التحمل المجلس وتعدى ما عند تعدد
والغيثان في مطر لا يوقف عليه فادى الحكم على المجلس وراى قول محمد
له في اصل اضافة الاحكام الى الاسباب انما تترك بعض الصوت للضرورة
كما في سجدة التلاوة اذ لو اعتبر السبب في الدعاء لكان كل تلاوة
سبب وفيه لافان اعتبر المجلس للضرورة الى الجاء القبول لدفع الضرر
وما لم يكن حدثاً لم تكن نجسا اي القليل من القبي وغيره اذ لم يكن حدثاً
لم يكن نجسا عند ان يوسع في الله وعبد محمد حمد الله بحسب حجة لو اخل
تلك الدم بقطنه والقاهاه البئر عند محمد بن يحيى وعنده في يوسف
له وهو الصحيح لانه ليس بنجس حكماً اذ لم يستف من الطهارة فيكون
طاهر حكماً فلم يوحى الناقض من مخرج النجس هذا اذا قام مسرة

عنه اذا لم ينقض الوضوء
ما شاء طاهر لا يمكن
ما شاء يفسد

قوله انما اصل

صلواته عن الال الصلوات

الصلوات

الصلوات

او طعاما او ماء فان بلغ الى نصفه لم يفسد من خوفه او نزل الى
 وقل ان لو سفل نقص من رزقي من خوفه ملاء الفم له نه تحس بحاويل
 النجس فاشبه طعاما يخرج بها انه صفيقيل لتعلو باطراف معجلته
 وهو نزل وحققة والبزاق طاهر من الرطوبة اعلى الخلق تروق
 فتصير بزاوية اسفله يغار فيصير بلغما وبه تبتز ان لم يخرج
 من المعجل بل من اسفل الخلق وهو ليس موضع النجاسة ولو فاء دما
 وسو غلغلت تحت ملاء الفم له نه ليس يدحم حقيقه بل هو شوي كحقيقه
 فان كان فاعا سايلا من خرج بقوة نفسه له بقوة البزاق فيخرج ولو
 كان قليلا له نه المعجل ليست موضع الدم فتكون خارجا في قرحة في
 الجوف وكان كالحار من سائر العروق فان سال بقوة نفسه الى موضع
 بل حقة حكم التطهر فيقضي كسائر من خرج في الطاهر ولا محمد
 رحمه الله ملاء الفم شرط له نه احد انواع القي فاعتبر كسائر انواعه
 وان يروق يخرج في بزاوية دم وان غلب البزاق لم يفسد لخروج الدم
 بقوة البزاق وان غلب الدم فيقضي ولو لم يزل ملاء الفم خروجه بقوة نفسه
 وان استنوبا لفصل احتياط والنوم مصطحا او مستويا كانه سبب
 خروج النجاسة باسترخاء المفاصل وروا مسكة اليقظة ولن
 نزول مسكة اليقظة الا في تراصطحا او التوكل له نه معار خرج
 النجاسة محتجاف عن الارض ولو قام مستندا الى شيء او ازال لسقط له
 يفسد في طاهر المذهب وع الطحاوي انه يفسد اذا كان في هذه الصفة
 وجد زوال التماسك من كل وجه له نه لم تفعل بقوة نفسه وانما فعل بقوة
 ترا سطوانه فيفسد وضوءه واما السمع في النوم يفسد وضوءه
 النوم فاعدا يمكنه مفعول ترا وضوءه ولا مال لظلال النوم فاعدا
 يفسد لثاقوله علمه ليس على من قام او را كعا او ساجدا او قاعدا
 وضوءه اما وضوءه على من قام مصطحا فانه اذا اضطجع استرخى
 مفاصله فيخرج بالنيو وبانما له نه لا يباق المذكور في عا عدا وما
 بالعليل وهو استرخاء المفاصل فاحبوا بالعليل ان عييت ليس حرك
 ولم لا ربه اصل انه استرخاء بل نه اية اذا اصل ترا استرخاء موجود

بطن موحل
الطحاوي

لازمه مع

على

كل احوال الركوع والسجود له نه نبيحه النوم والنوم موجود في كل
 لا احوال فلو حمل آخر الحديث على اصل ترا استرخاء لتناقض ترا اوله وخر
 وتصار كانه والوضوء على من استرخى مفاصله اما وضوءه على
 من استرخى مفاصله ومتى حملناه على نه انه صار كانه عا اذا وجد
 استرخا المفاصل على النهاء باذن ان التماسك من كل وجه وجب وضوءه
 ونه انه تفرد في القيام والركوع والسجود له نه بعض التماسك باق
 وانه سقط ترا استرخاء والجنود السكر لانها سبب خروج النجاسة
 فاعدا سطة الغفلة وزوال المسكة فتقام مقام خروج النجاسة وجعل
 نهنا ان يدخل في مشيتة تحرك له نه نزول المسكة به وقرينة مصليا في وضوءه سلام
 خلا فالشاع في ان يفاض وضوءه بخارج نجس او يذلل ولم يوجب ولو
 كان حدثا لكان في ترا خارج الصلوة وضوءه للصلاة وسجد التلاوة
 كسائر حرقات لتناقضه عليه من صحت في صلوة حتى توفى فليعد وضوءه من عظم
 والصلوة فتروك القين بر السينة له نه اقوى لانها تضع اصلا له ول
 منعكس لان الشبهة فيها في السمع وفي ترا اصل ليست القرينة خا
 الصلوة كالقرينة فمن اذ حاله الضلوة حالة المناجاة مع الله
 فاعط الحناء بهاء حال المناجاة وصلوة الحناء ليست لصلوة مطلقة
 حتى لا تحث بهاء عيانه له صلى كذا سجدة التلاوة والمخصوص عن
 القين سر له الحق ما ليس معناه من كل وجه وكذا قرينة الصلوة الصلوة
 له يفسد وضوءه له نه فعله له توصف بالحناء بهاء القين بر ولا تحث
 بعد ما تعد قدر الشهد يفسد خلافا لفرقه نه لا يفسد الصلوة فلا
 يفسد وضوءه ولا القرينة حرقة الصلوة ولا تفصيل ترا اخبار
 وحرمة الصلوة باقية والصحة ما سمعه بنفسه ووجيزانه والقرينة
 ما سمعها جيزا به والتبسم ما لم يكن مجموعا له والصحة سطر الصلوة
 له الطهارة والتبسم له سطر ما خرج وودة او حصاة من الدين
 سقصر من راس الخرج او خرج عرق من راسه او سقط منه لحم له لان
 غير الساقط طاهر وما عليه من اليد قليل وهو حرقة السبيل
 له نه غيرهما وما ذكره الهداية له نه النجس ما عليه له نصه ال على رواية

مروون
بعضه
بعضه
بعضه

في كل احوال الركوع والسجود له نه نبيحه النوم والنوم موجود في كل

محمد لما ذكرنا من قبل فان قيل العليل في غير ما انما حدثنا العدم ^{يكن} الخروج
 وهو هنا قد خرج فكان كالسبيلين قلنا الخروج منه مقدار السيلان
 فذا الحكم عليه فلم يكن حدثا وان وجد حقيقته الخروج فيسيرا وهو
 كالحشا فانه ليس بحدث ولا خرج معدوم منتهيه والفسا خذف
 له نه خارج من السبيل اذ كان قبله واختلفوا ان عتق الذبح الخارج
 من الذبح نجسه او طاهر فيل طاهر الا انهما يتجسسون في رعاها علم
 النجاسة حتى لو خرج الذبح والبر او بل مبتله بغير عتق من نجس
 عتقها وعند من لا يجسرون والذبح الخارج من القبل والذبح
 يفسخ له نهال سبعت عن محل النجاسة وهذا لا يخرج منتهيه فيكون
 الاختلاف اذ لو كانت مفضاة وفي التي التحل يسلك بولها وغايها
 وخرج من قبلها في منتهيه يستخرجها الوضوء الجواز ان يكون محل
 النجاسة ولا يحل لعدم التيقن ^{فان قيل} ينبع لنجس الوضوء الذبح
 مطلقا لان قوله عليه حين سئل عن الحدث قال يخرج من السبيل عام
 والعبرة في المنصوص لعين تنصرك لكونه قلنا روى عن محمد انه يحرم
 الوضوء وقيل ان كان مفضاة كحد الاولا والذليل العقلي بطل
 محققا عند الجمهور فخصه به لان اجماعنا بطر نستدعي سبق
 الحدث سنو النجس والى يكون اساق البات فيشر فلفظ فسال ما
 او صدر عن راس الجرح يفسخ ولا يرفع من ان كان تحت لوتره سائر
 يفسخ الا لا يشر من اذ بل قشرها واللفظ يفسخ النور وكسرها الجرح
 ولا عيان الخارج منها نجسه لان اللون لا يصلح للدم الحية وبعد
 النضج صار قحما يرد اذ فصير صديدا ثم يصير ماء وعمر الحشفة
 رحم الله اذا خرج ماء صا ولا يفسخ هذا اذا قشرها خرج بنفسه فان
 عصرها خرج بعصه لا يفسخ له نه يخرج له خارج كذا في الهداية
 وذكر المحيط عصره القرحة خرج منها شيء كثير وكانت تحاكي لولم
 يعصرها لا يخرج منها شيء يفسخ الوضوء وحمل ما ذكره فيها على
 العليل بان التعليل في المباشرة الفاحشة بان ياتينها يخرج
 وانتشر الله ولا في فرجه ورجها وعند محمد لا يفسخ ليقينه

قال
 النقص

بعدم الخروج فصار كالسبيل في المباشرة مع نه نسي سبب
 للمدى غالبا مقام مقامه احتياطا في مس الذكر والمرأة ووال
 الساق في مس الذكر ينظر الكفا ومس لشرة المرأة نقص وهاك سطر
 السهول له نه سبب الملوك ^{الزنا} فامه السبب مقام المسبب اعلم
 اذا كان غالبا او في الوقوف على العلة الحقيقية خرج وفيه فقل
 اما المباشرة الفاحشة فبسبب الخروج ^{فرض} الغسل المضمضة
 ولا سببا في خلاف الساق رحم الله بقوله عليه السلام عشر من
 الفطن اي السنية وذكر المضمضة ولا سببا في وقص الساق
 وورق اواسر السوال وتنف الابط وخلق العانة وقلم برطفان
 والختان وروستجا وله نه طهارة حكمية فسينت فيه كالوضوء
 بل اولى له في غسل الوجه منصوص عنه في الغسل ان دخل تبعاولها
 قوله تعالى طهروا اي فاعنسلوا ابدانكم والبدن يتناول الظاهر
 والباطن الا ان طهرا يمكن اتصال الماء اليه من الباطن سقط اعتبار
 للضرون لما سقط عن الظاهر اذا كان به جرح او عدم الماء
 وقد امكن اتصال الماء بالارضون فيهما تغسلان على وعبد لافلا
 في الوضوء فوضا عن النجاسة الحقيقية بخلاف الوضوء والواجب
 غسل الوجه وهو ما يواجه الناطق والواجهة لا يقع باطن الفم والراف
 والا عتسان بالعين ساقط له من الجرح مدفوع بالنظر فيمكن غسلها
 الا الجرح له نه يحكم له غسل الماء وهذا لا يحس غسلها عن النجاسة وغسل
 بدنه لا ذلك خلا لما ذكره في الماحول به النظر بشرط الدليل في
 على النقص ^{سنة} غسل بدنه وفرجه ونجاسته لو كانت ليدا يذبل
 باصابه الماء ثم سوا موخر الغسل جلده لان غسلها قبل
 افاضته الماء على راسه ومما في مستنقع الماء المستعمل له بعد
 حتى لو افاد بان كان فاما على الوجه او محله لو خرج غسل جلده و
 بحسب راسه في طاهر المذهب خلافا للحسن لما روى في اغتسال رسول
 الله عليه السلام انه توضأ وضوءه للصلاة ثم افاض الماء على راسه و
 جسده ثلاثا لما روي انه يفيض المرأة صفين بها اذا مثل اصلها

غالبة

ولا يفسد ما بين الصلوة وضوءها
 في الغسل اذا كان في غير الصلاة

رافهم عطلق قولنا الماء السماء والماء والخوصما واصافته الى البئر للتعريف
 له للتقيد اذ فهم عطلق قولنا الماء فاد اطلت صفة لا اطلاقا في تنويعها
 به كالاشرية والخيل ما الباقي والمرق ما لو كان له له سمع ما مطلقا
 اذ لا ينصرف فيها شيئا اليه عند اطلاقه وهذا يقال في شره الماء لشر
 شره المرق لو كان ما حقيقة لما صحت فيه له من الحقيقة لا تسقط عن
 المسح والحكم عند فقد الماء المطلق منقول الى التيمم قال الله تعالى فلم تجدوا
 ماء فتيمموا الوطيفة هذه لا غرضها تعبدية اي تتبعت بخلاف القياس
 فلا تتعدى الى غير المطلق وهذا ان اعضا الخوض طاهرة حقيقة لعدم اصابة
 النجاسة الحقيقية وحكما لانه لو صلى حامل محذور او جنب يصح صلاته
 ولو كان نجسا لما صحته لو كان موعدهم وتطهروا الطاهر محال لانه
 اثبات الطهارة او ازالة النجاسة والطهارة ثابته فلا يمكن اثباتها
 له في الحاصل لا يحصل النجاسة زائلة فلا يمكن ازالته في الحال الا ازال
 وليس معناه من كل وجه حتى لا يتعدى لانه في الماء المطلق نيات نجسة
 ويوجد مجانا والمقيد سمي نجسة ويعز وجوده وبطلان صفة لا اطلاق
 بغلبة المحتج ومي يكتسب لا جزا او يكمل لا امتراح وهو يطعم الماء بالخط
 الطاهر كما الباقي والمرق او بشره البناء المأخوذ بملح لا امتراح مبلغا
 محتج خروجه للماء عنه لا بعلاج ولا امتراح بالطهارة انما يمنع الوضوء
 اذ لم يكن مقصود الغرض المطلق من الوضوء وهو التنظيف كالاشنان
 والصابون اذا اظنجا بالماء اذا اعلف في الماء فاصير كالسود المخلوط
 لوزال اسم الماء عنه ولا امتراح لا اختلاط شر الشرب حتى يمنع التيمم ويؤثر
 على الزعفران واللبن الزرد اذ لم يطعم ولم يغسل الماء اخلافا للشافعي وليس
 فليطعم بجزء لعلة المحتج وله تنويعا في تسيل الكرم كمال الا
 متراح ذكره في المحيط وقيل يجوز له خروجه من غير علاج بخلاف
 ما اعتضد من شجر او شرب كمال لا امتراح لانه لا يخرج منه لا بعلاج
 وهو العضر مما قيل في امم من نجس وقال في تنويعا به ما لم يتغير احد
 او صافه لقوله عليه السلام طهره لا نجسه شيء الا ما غير لونه او طعمه
 او ريحه وقيل الشافعي يجوز له ان يقلب في حوضه رطل لقوله عليه

في قوله عليه السلام
 طهره لا نجسه شيء
 الا ما غير لونه
 او طعمه او ريحه
 في قوله عليه السلام
 طهره لا نجسه شيء
 الا ما غير لونه
 او طعمه او ريحه

في قوله عليه السلام
 طهره لا نجسه شيء
 الا ما غير لونه
 او طعمه او ريحه

في قوله عليه السلام
 طهره لا نجسه شيء
 الا ما غير لونه
 او طعمه او ريحه

في قوله عليه السلام
 طهره لا نجسه شيء
 الا ما غير لونه
 او طعمه او ريحه

بالشافعي على ظاهر النسخة
 في قوله عليه السلام
 طهره لا نجسه شيء

اذ بلغ الماء قلتل لا يحمل خبثا اي لا يقبل نجاسة وانما قوله علم اللام
 اذا استيقظ احدكم الحديث في عن ادخاله في الا نالتوه النجاسة
 مع انه محتاج اليه لانه مأمور بالتطهر فليس النجاسة القليلة نجسة
 للماء الدائم واللام لكن هذا الاحتياط حال التوهم معني ادخال مثل
 هذا اليد الا ناله بعد الطعم واللون والروح ولم يفصل بين القلتين
 ومادونها فيكون حجة عليهما وقوله علمه لانه لو لم يكن احدكم في الماء الدائم ولا
 لغسله فيمنه النجاسة والغسل عن النجاسة لا يغري طعما ولونا وريحا
 فلو لم ينجسه لو قوع النجاسة بكل حال لم يكن للماء فائدة وله فضل في
 الحديث بين ايم ود ايم فهو على العموم الا ان يصير حكم الجاري كل حق من
 البئر في الماء الذي لغسله يكون اكثر من قلة ظاهره فان قيل
 يحمل التنزيه فلان مطلقه يوجب التحريم ونسبه الفعل شرعا خصوصا
 على اصل السامع اذ اعركى عن التاكيد فكيف قد اكذوبه لو كان كذلك
 لما قيد باللام فالجاري يشاركه فيه وله نهاء عن الاغتسال مع
 شدة الاحتياط اليه لانه مأمور به فلو لم يتاثر الماء به لم يقدر النهي
 وانه في القياس في الكثير لا يتنجس من الجزء الذي لا ينفك عنه فاة
 النجاسة اياه واذا نجس ذلك الجزء ينجس الذي يحياؤه ثم وسم حق
 يتنجس الكل لكن ترك القياس في الكثير لانه في غير محذور في
 القليل لا مكان ضوئه باله واني جعلنا فيه بالقياس وقاراه مالك واد
 يتبرضا به بالكسر عن الغوري وعن الجوهري بكسر وضم وكان ما
 كثيرا فليل انه ثمان وثمانون حد الكثر بهذا او كان جارا
 وقد كثر عايسة مرضوا انها كانت قناه ولها منفذ في نياتهم وسبع
 منه خمس سائر او سبع والحال يدل عليه فان البئر لم يكن قناه
 بغير الخيف وما رواه الساجع ضعيف فقد رواه عنه بلفظ لا تسيل
 لا تحضر في مرقه ومن مثله دون المرسل لان المرسل يقطع القول بانه
 من رسول الله وهو انة اتقانه وقوله ما تسيل لا تحضر في على عكسه
 والمرسل عند ليست بحجة فهذا الذي وعنه استدل البخاري على بن عبد الله
 الملقى اليه قال لم يصح هذا الحديث لانه من عيسى بن الزبير امر ابن

للضرورة
 الكثير

في قوله عليه السلام
 طهره لا نجسه شيء

في قوله عليه السلام
 طهره لا نجسه شيء

ماء ينز من ولو كان هذا صحيحا له حقا وعليه ما به فعلم بانه شبه
 في حادثة مع بها البلوى فيرد كبحر الوضوء بما حسنته النار وفي
 متينه اضطراف في اذ ابلغ الماء الى العين فله **والقله** اسم مشترك
 بين الهامة ورأس الجبل والخرقة فلا تصيب حجة الا ببيان وقوله له
 بحقل خبثا اي قل وصان بحيث تحفظ في القلال لم يحتمل اي ضعف
 عن احتمال الجبث في بحس كقائل قال فلان لم يحتمل السوء اي لقلته الا
 انه ضعيف لان القله له تحل بالقلال في توضحا بما جار تحقيقا او
 لقدر انه بحس لم يأت له به له لتستقر مع جريانه ولا اثر الطبع او
 الزاخرة او اللوز والحار ما تذهب بتبينة والحار في تقدير الغدق
 العظيم الذي لا يتحرك احد طرفه فيخر طرفه الاخرى بحركة للاستعمال
 في ساعته له بعد الملك بطبعه اذ الماء سيبال حلاص بعضه الى بعض
 بالاضطرار الذي يقع فيه ولو كثيرا او التحريك بعين بالاعتسالة في اية
 على خسة رجح اذ الحاجة الى الغسل في الحياض التي من الحاجة الى الوضوء
 اذ هو يكون في البيوت غالبا وعنه بالتحريك بالوضوء انه اخف وبقى الماء
 في حكم الحاجة على الخفة في فعل الحرج وقدره بحكمة عامة المشايخ
 بالعشر في العشر بذرابع المساحة وهو سبع قبضات في اذ من المسوح
 جاز وذرابع المساحة فيها البق قبل بذرابع الكرياس لانه اقصر من
 ذراع المساحة باصبع والا صرح ان المعتبر في كل زمان ومكان **ذراع** في
 والصحة في العنق لم يكن كحال لا ينظر بالتحته بالاعتسالة وقد في البعض
 باربعة اصابع مفتوحة ثم اذ لم يتجسس كله هل يتجسس موضع الوضوء
 اذ كانت من ثيبه بحس في الا وعند مشايخ العراق بحس في ثيها وموت
 طرادم له فيه كالبوق والذباب والزبور والعقود والسمك والصفير
 والسرطان لا يتجسس خلافا للشافعي لانه محتمل لكونه من ذرية
 نجاسة لتكون اذ على الاجنبات الذي وجبه الحرج بخلافه ودخل
 سموت فيه وشوب الثمار بموت فيها له وفي ضروره له والفرق في نجاسة بموت
 هذه الاشياء لفضول اذ كل حل وعصيق وهو قبيح **ولما** ما روى انه
 علم سئل عن انا في طعام او شرب بموت فيه فالسنة دم سايله فقل

انما
 تدفع على
 م

عن السمك

هو الحلال كله وشربه والوضوء به ولا في التجسس اختلاط الدم المستفوح
 باجزاءه عند الموت حتى حل الكبد والطحال وهما دمان لانهما جامدان وجده
 السمك والحار والمذكي لعدم الدم وله دم فيها والحكم في الاحتياط فيما
 اعتاد اكله يدل على الجحاسة وماله دم له محرمته له للموت بل لانها خبيثة
 او غير مغذيه كما حرم اكل التراوي له موقف فيه واذا لم يوجد الموت بالحكم لم يوجب
 للتجسس في الجحاسة ثلث صفة موكلة للحمة فلا تثبت قبلها فاق قيل
 ذبح المجوسي لوق له يطهر وحرم الصيد بطهر له نوى الاهلي بالذبح
 كما وان لم يسئل دم بعارض **في الحكم** يتعلق بالسبب وهو الذكاة الشرعية
 له تفسر لانه ذبح المجوسي غير ذكوي شرعا وبخلاف الصيد فام
 مقام الذكاة ضرورية وما لم يرق بعارض له لعين فدار الحكم مع سبب
 الا انه ليس كالمتشفة والسفر والعقل والبلوغ فلما صار الذكاة
 مبيحة مطهرة لانه سبب لاقه الماء وقامت مقامها صار الموت نجسا
 له نه سبب خلط الدم بغيرها نذاه في الطبائع التي كانت تحتان بقوا **ها**
 في معادها عن غيرهما فصارت الجحاسة معقولة بحاوية الماء الجحسة
 والطهارة معقولة بسيلان الماء الجحسة قبل الفسلة وما دام له في حال الحية
 والموت والذكاة وعدمها سواء وان طرقت غير الماء السمك له نجسه وغيره
 كالصفير المائي والكل المائي والسرطان قبل يفسد لعدم المغذيين
 ووجود الدم وانما له بحس الماء له به معدنه والشيء في معدنه له يعطى له حكم
 الجحاسة كمن صلى في كفه بيضه حال جهاد ما صححت صلوة ولو صلى في كفه
 قارورة بول لم يصح وما ذكر في الهداية لعدم المعدن قليل بالعدم وسوغين
 صحح وتاويله ان الموحش للتجسس هو الدم موجود اذ اللوز لوز الدم في
 الرابحة والحته والمائع وهو المعدن معلوم وانما لم يفسد الماء والمائع
 موجود فلم يعمل الموحش قبل الفسلة وهو اوضح لان الموحش للتجسس انما هو
 الدم وهو معلوم لان الدم يسود بالتشميس وهو سطر وسئل محمد عن
 صفير مائع الخل هل يتجسس قال له لانه لو مائع الماء صلب الماء الخل لا
 لفسل فعلم بانه لو وقع فيه بنفسه له نجس وقد عمل بالعدم فيها ايضا
 ووجه تصحيحه ما ذكرنا ان العلة متحد في الدم وهو مثله جرح لعل

لم لا

محمد بن زود ولد الغصب لم يضمن له انه لم يغصب في الصفد والبرك
سواء قبل البرك مفسد وما يعش في الماء ما يكون مولى ومثواه فيه
وما يقى المعاش له غير مفسد والماء المستعمل لقربة او رفع حدث
طاهر غير مظهر خلاف المالك والشافعي له ماء طاهر استعماله في عضو طاهر
فيه كما كان لو غسل به ثوب طاهر ما قبل ان يظهر ما يظهر غير مظهر
بعد اخرى كالقطوع فغير مثبت في القواني وقال صاحب الكشاف وصاحب
المغزو ما حكى عن تعذر الطهور ما كان طاهرا في نفسه مظهر للغير ليس
كان هذا زيدا بيان لبلاغته في الطهارة كان سديدا ويعضد قوله
ويترك عليكم في السماء ما لم يظهر به ولا فليس فعول في التفعيل في شيء
وقاسه على ما هو مشتمل في الافعال المتعدية كقطوع ومثوع وغير
سديد والطهور المحي في صفة نحو ماء طهور اسماء فلو لم لا يتطهر به طهور
كالوضوء لما يتوضأ به ومصدر نحو قطرة طهور احسن نحو وضوء
حسنا ومنه قوله علم له صلوة الا بطهور الى طهارة وقال في وهو احد
قولي الشافعي ان كان المستعمل متوضئا فطاهر مطهر الا فطاهر غير مطهر
لان العضو طاهر حقيقة حتى لو صار حامل حدثا في جنب حازه صلوته
وباعتبار يكون الماء طاهرا مطهرا لكنه نجس كما حق لم يجر صلوته وبا
عتبار يكون نجسا فقلنا بانفساء المطهر به وبقاء الطهارة عمرا بها
بالشبهتين وله يعكس في انه ترك العمل باحد هما وقال محمد بن زود راية خيفة
وهو طاهر الرواية وعلمه الفوق طاهر نجس مطهر لان ملاقاته الطاهر
الطاهر له يوجب النجس لان الماء اذا استعمل في محل فاقصى احواله ان يصير
في مثل حال المحل اعضاء المحل طاهرا لم يمس في ذلك محل اذا الصلوة بغير
محدث فالما المستعمل في هذا المحل يصير له الصفة فاذا اصاب الثوب
جازه صلوته فيه ولو توضأ به لم يجر صلوته له لانه اذا يت به قربة
يعتبر صفة كمال اذ يت به زكوة يصير سحاً وحرم تناوله لغنى وها
شيء وانما للفقر ضرورة كما حدث الميتة فكذا الماء لم يتوضأ به او قال
الحسن نجس نجاسة غليظة وهو رواية عن حنفية رحمه لعل عليه الام
له يبول في الماء الدائم وله لغسل في من جنابة نهى عن الغسل

وعلى العري

في الماء الدائم بنى على احد فثبت انه كالبول في النجس ولا يقال انما زوى الجن
وسوله الخلو في المني وهو نجس له فيه قد خلو والجنس جنس في غسل في جنه
والذي يتناوله في هذه الحالة ولا في فيه تعلق الحكم بالنجاسة وروى الجنابة
فلا ثبت الا بدليل قوته ولا نه ما ازيلت به نجاسة حكمية فيعتبر بها ان ثبت
به نجاسة حقيقة بل اولى اذا القليل من الحقيقة عفو من الحكمية له ولا
الولوسف وبيروا انه على حنفية من نجس نجاسة خفيفة للاختلاف في
نجاسته والضوء اذ صور الشارب عنه متعذر في حكمه وانما يصير مستعملا
باقامة قوته بان يتوضأ متوضئا وبما الوضوء او رفع حدثا بان يتوضأ محدثا
متنبر او قال محمد بن الاول لا غير لو اغتسل طاهر مشهور لم يصح مستعملا
اجماعا لمحمد بن الاستعمال بالنقل نجاسة برآثام الله وانها تزيل بالقوى كما
ورد في الحديث من توضأ فاجس الوضوء خرجت خطايا حتى خرجت من تحت
اطقان وقال اسقاط الفرض موثرا بضالاه له لما غسل الا عضوا وقد حل
فيها ما يمنع الصلوة كحواج كالمانع الى الماء وصار نظير تحول الآثام
وانما ياخذ حكم الاستعمال اذا زال عن البدن لا يسقط حكم الاستعمال قبل
الا بفصال للضرورة الظاهر مع الاستعمال بعد حقيقته وله ضرورة بعد
لا بفصال وقيل لا اجتماع في مكان شرط لان صور الشارب عنه متعذر بحقيق
الضرورة جنب النجس في البس للبدن وله نجاسة على بدنه فعند ان يوسف
الرجل كحاله جنبه الصب بشرط عند لا سقاط الفرض ولم يوجد الماء
بحاله له له نجاسة علمه حقيقة وانما يغتسل اسقاط الفرض اقامة
القربة ولم يوجد عند محمد مما طاهر الرجل لا به وصل الى الماء او من مطهر
بذاته بلا نية بشرط صب في مكانا لو وقع ما جاز واصابه مطهر
والما بحاله طاهر لان المغتسل فضل لقربة ولم يوجد صاحب الهداية على
بالعدم هنا والتصحيح قد اورد في ما ذكرنا وعند حنفية من كلاهما
نجس الماء لا سقاط الفرض عن البعض اقل الملاقاة والرجل لبقا المحدث
في باقي الاغصاء وقيل نجاسة الرجل عند له نجاسة الماء المستعمل وفائدة
الخلاف في تطهر في نفاة الفرض وعنه ان الرجل طاهر لان الماء لا ياخذ حكم
لا استعمال قبل الانفصال وهو وفق الروايات عنه ومسئلة البس تحت طهر

حتى لو وقع موضع شتم
من اعضاء الجن
او المحدث

في خول السجدة

ضابطها فالجيم من الجسدي عند في حشفه كذا ما نجسان و الجاسم
اي كلاما كمالا عند في يوسف والطاهر الطاهر اي كلاما طاهر عند
محمد و قبل الاخلاق بنوا صبا ان ازاله الحذر بوجوب استعمال الماء وانما لم
يحكم محمد باستعمال الماء في مسلة البئر للضرورة فانهم لو جاءوا بمن يطلب
دلو من الماء لكانت له كفوف الا غشال اوله وهذا كما لو ادخل جنبا في
اناء لم يصير الماء مستعملا للضرورة له انه عسى لا يجد اناء صغيرا ولا
مكنه صب الماء على يده في اناء الكبير فيضطر الى ان يدخل حتى لو ادخل
رجله او راسه في اناء صار مستعملا لعدم الضرورة ادخل راسه او
خفيه في اناء المسح جازي له يتادى بالبلل ولا يصير الماء مستعملا الا ان
انما يصير مستعملا بالاسالة والمسح حصل بالاصابة والماء انما يخذ
حكمه في استعماله اذا راد العضو المصاب بالزائل العضو فلا يخذ حكمه في استعماله
وعند محمد لم يجز الا في الما صار مستعملا بنسبة النقص وتوعد اصبعه لمسح
راسه في اي مسح راسه باصبع واحدة وهذا حق صار كريح الراح لم
يجز وعند غيره في مسح الله يحون في الماء لا يظهر له حكمه في استعماله مادام في محله
وكل الرأس كونه محل للمسح في احد هذه الاسعاب متى ظهر حكمه
في استعماله بالملاقاة يقع الاستيعار بالماء المستعمل ولنا في فرض المسح يتلوى
بالاصابة فاذا زال عن محل الفرض ظهر حكمه في استعماله فاما الاستيعاب فتابع
لفرضه فلا يظهر فيه حكمه في استعماله وكل اهاب في غير محو الصلوة فيه
والوضوء منه الجلد الخنزير وراوى جلا في الماء الكبر في جلد الميتة لقوله عليه
السلام تنصعوا في الميتة باهاب في جلد الكلب لا نه نجس العين
فان صور نجس وبدنه نجس حتى لو اصابه الماء ثم اصاب ثوبا بنجس لسا
عموم قوله علم انما اهاب في غير طهر لان ايا نكرة وصفت بصفة فيتمتع
لقوله لا اتروا امرأه الا امرأه كوفه وتراها في غير المدبرع فلا امرأه
اذ من شرطها التحول المحل الكلب ليس بنجس العين له تنفع به جراحة
واصطفيه افكان في الفهد مظهر بالدماغ فان فعل الحذر في مظهر الظاهر
له انه تننا و الجلد الخنزير وراوى ولا يظهر له بالدماغ قلنا جلد
الخنزير لا يندفع فلا يظهر له في شعره غليظ نبت لحمه وله نجس

في الاستيعار

العين كالحذر اذا الهاء مولد فانه وجس منصرف الى ان اللنا نه منصرف الى
اقول الملك ولا تعال تنصرف الى المقصود في الكلام وموا المضاف نحو لقين
عمر ووجد منه لانه صرفه الى الخبر وعمل بهما لا استعماله على الوجه لا انعكس
وجلد الاوى لانه حبل الدباغ طهر لكن له محل سلخه ودرعه وابتداله
احترا له كشعره والدباغ ما يمنع النثر والفساد ولو شمس او ثوب
وعند السامعي بشرط استعمال الشئ في نحو و جلد يسع له يوكل
وطهر بالدباغ بطهر بالدكوة خلافا للسامعي لان الجلد يمنع اللحم لانه
الدباغ مظهر له نزيل الرطوبة في الماء النجس والذبح في تسليطه
نجس في لانه الدباغ نزيل بعد الاتصال والذبح يمنع الاتصال ولحمه نجس
في الصحة كذا ذكره في اسرار وذكره الهادي وكذا يظهر لحمه ولو لم يكن كولا
وشعر الانسان والميتة وعظمها طاهر في خلاف الماء الكبر في عظم الميتة و
للسامعي في الميتة في شعر الميتة وعظمها في اجزائها لا نه ميتة في حيوة
لا اصل في نجس الموت كذا في وغيره والحج يتالم بما نصت العظم وذليل
على الحيوة ولكن لا تسلم بوجهها اذ الموت انما يحل الحيوة فيهما لا في
الحج يتالم بقطعهما اذ لم يتصل اثر الفعل باللحم فيقتصر الطهر وقطع
طرف من الشعر وجلده تموت في ادى والقول يدل على الحيوة لا بحقيقة كمن
النبا في المراد باحياء العظام في النصول في حالها ما كانت غضة رطبة
في يد حي جسد او احياء العظام وقولهم الموت في الحيوة مع انه وجود
داخل تحت الخلق بالنص والى الموت حالة بلزم منه في الحيوة وقال السامعي
في شعر الانسان وعظمه انه لا يسفع بهما ولا ساعان فيكونان نجسين
كالخنزير في الميتة انهم مكرم وانفعا عها وسعها ما يدل اهابا نه نجس الكلب
له في الخامسة اعاد بسنة جاز في صلوة معه لانه على الدرهم وقال
محمد في جود لانه الميتة في ميتة فكان هذا مجرد وضع الجعاسة وقال
ابو يوسف يحون لانها اذا وضعت مكانها جعل كانه لم تزل فان فعل ليس
للعظم في انسان طاهر عند باقي تصور الخلاف فلما على طاهر المذهب في
الصحة لا تصور الخلاف في هذا الخلاف على الرواية التي جاز لعظم في انسان نجس
فصل في بيان تشريح السر في وقوع نجس في ارباب تنسقي

وروي عن علي بن ابي طالب

يا كالقنطرة والعنق

اساع الاثار اذا القياس فيها احد شيئين اما ان يظن البتة انه وانما
 فيها بقى الطير خمساً واما ما نقل عن يوسف ومحمد بن مائة حكم الجاري
 له انه سبع من جانبك وخذ من جانبك فلا تتكسر في وقوعه بخس كوض الحام
 اذا اصبر من جانبك وخذ من جانبك تتكسر في حاله بخس منه ثم قلنا
 وما علمنا لو امرنا بنسج بعض الدار ولا كالحالف السلف وقوله من في البئر
 اي ما في البئر من العجاسة والماء اطلاقاً سمى الحبل على الحائي لا تتحرك ابل
 غنى القياس في خمسها البعض لوقوع نجاسة في ماء قليل فصار كالماء
 وجه الاستحسان لان الماء بالمقارن ليست له اروس حاجز وسر حواجز ابل
 وغنى وتبع فيلقب الريح في المير فلو حسنا ما خرج الناس ولا شيء صلب
 فلا يخالط الماء واذا كثرت نجاسته فصيرت الماء باطنها في نجس ولا ضرر
 في الكثير ارضاً وماءاً لتكسر النيات طبع الصحيح وملا ياخذ بوجه
 الماء ويقل ريعه وهذا في المقارن فلو كانت مضراً وقعت وعاء وعلى
 لراول نجس لعدم الضرورة وعلى الثاني لا ولا فصل بين الرطب واليابس
 والصحيح والمنكسر والروث والحق في البقر لسوق البضرة في الكل وقيل
 الرطب والمنكسر والروث والحق في مفسد طر الى الثاني شاء تبعه في المحجب
 بعدة او يغربن في البقر ويشرب اللبن كذا عر على في الدعوى لان
 فيه ضرر فالعبر له يمكن ان يحل في غير تبعه وخروج حمام وعصفور
 وعند السامعي لفسد وماء القياس له في استحليل في فسد كثر والرجاء
 والبطلان انا اجمعنا على اقتنا الحماق في المساجد فهذا ليد طهارة
 ما يكون منها اننا امرنا بتطهرها ولو كانت نجس ما جاز اقتناءها
 فيها وبولها وكل نجس في بولها ولو وقع وعند محمد طاهر فلا يفسد
 الا اذا غلب على الماء فصير كالحل الغالب على الماء له علمه الامام امر العرس
 يشرب ابوالاباء البائها فقد باع البول كما اناح اللبن ولو كان نجس لما
 اباح لعوله علمه ان الله لم يجعل شفاءكم فيما حرم عليكم ولها موله علم الامام
 استنزه هو امر البول في عامة عذاب القبر منه والبول عام يتناول بولاً وكل
 ومالا وكل العام المنفق على قبوله او في من الخاص المختلف قبوله لان منته
 اقوى فصار كعام الكتاب الخاص في بول واحد ولا في ذكره رواية انس الباز

كذا في نسخة
 في نسخة
 في نسخة

ادعوا شئنا

دون الاوال والحديث حكاية حال فقد ان ين له حجة وعرضه سقط الاحتجاج
 به على انه علمه خصهم بذلك انه عرف شفاءهم في بطر الوحي ولا يوجد مثله
 وما لنا حق لو تعين الحرام مدفعاً لذلك لان محال لميته والخير عند الضرر
 ولا نه علم موتهم مرتدوا وحيوا ولا سعدان يكون شفاء الكافر بخس والحديث
 مختص بنا لكافي الخطا في الحرم والمبيع اذا ورد اجعل الحرم احرى باسحا
 ليدلنا في النسخ مرتدوا في فيه مثله وعلى مفسوخة فيسبغ انه كان في بدا
 الاسلام ثم عند ابي حنيفة رضي الله عنهما في شربه للتداوي وغيره في الحرم ما بينه
 فلا يعرض عنها الا يتيقن الشفاء ولم يوجد يقين شفاء غيرهم لان المرجع فيه
 الا طبياً وقولهم ليس بحجة قطعية وجاز ان يكون سبب شفاء قوم دون قوم خلا
 الا من جهة وعند يوسف محل للتداوي لقصة العزيم في لغين وهذا انه لو كان
 حراماً لما حل اصلاً بالحديث وعند محمد محل للتداوي وغيره انه طاهر عند
 ونحو خوفان عشرة درج لو او سطاً لما دوى عن النبي علمه الامام انه قال في
 وقعت بيسر فانت فيه فاخرجت ساعة ثم عسر درج لو او سطاً والقول
 بطر بول الجمل المثلون بطر الاستحباب هذا بعد اخراج الفان فلو نرج عشر
 د لو قبل اخرجها لم يطر وتعتبر الدلو الوسط لان السلف اطلقوا ذلك منصرف
 الى المعتد الوسيط وقيل لو نكس البئر على حنيفة رضو ولو سيع صاعاً يتمكن
 كل من النرج ونحو حجامه ان يعوز او خمسة طاهر لرواية كذا عر الخذر رضي الله
 لكن لا قلح في الاكثر اذ لو نرج بدلو عظيم من جهة جان حصول المقصود و
 هو ميتر النجس عن الطاهر كله بخوشاة لان نجساً وقع في بئر من زم فامر
 ابن عباس وابن الزبير بنزج كله فان قيل ما يدل الا بان يثبت بخلاف القياس
 فانه لو وقع في ان في جدار بقوله والنزور في الفان والراحاة ولا دوى
 الحقة ما لشكلها كالعصفور والبعوض والسودا فيه والسنور والحامة
 والساة والكلب منها فلما علمنا استحكام هذا الاصل صان كذا عر بعت على وفق
 القياس في حواله في فرع علمه كاجان ونحوه في العقود التي ياتي القياس في
 وان اسف حيوان او لفسخ نرج كلها في صغار وكبره نشار البلة اجزا
 الماء وتلك البلة نجسة كقطعة من خمر هذا الوقع ذنب فان نرج كله له
 موضع القطع منه لا تفكر في نجاسة ومثوق حبر نرج كل الماء وكلما نزحوا

ر

ف

ر

سبع من اسفله مثل ما نرجوا او اكثر فعلى قول الى حنفية رضى عنه بحديث قد رآه
 يغلب على ظنهم انه جمع الماء عند ابداء النزع وعنه انه نزع ما تاد لو
 وراضه ليرى قول رجلين هما بصان في امر الماء فاي مقدار قال انه في
 البئر نزع ذلك القدر وهو اشبه بالفقه اذ الرجوع الى اهل البصر اصلا في
 كثير من الصور كما في الحكمين والشاهد في نفيهم المختلف قال الله تعالى فاسالوا اهل
 الذكر ان كنتم لا تعلمون ولا يظهر ما دام الدلو لا يخرج هو بها حتى يجر الاصل
 ان يتوضا منها في الماء الجس متصل بما البئر حكما بل يدلى القاطن
 فيه جعل عفو او لولا الاتصال به فسد الماء البئر لو وقع الجس فيه فساد
 لقاء الاتصال حكما ببقائه حقيقة بان لم يفصل عن وجه الماء وواضح
 التوضي لاهذا وعل محمد يجوز في الماء الظاهر من بين من الماء الجس فكانه
 يحى عن راس البئر فان منتهى او منتهى لم يعلم وقت وقوعها بجسها
 عند بلادى الامم يوم وليله فيعيد صلوة بلاله ايام وليلتها لم تفسد
 او فسدت لان لم يفسد ولم يفسد فيعيد صلوة يوم وليلة وقاله يعيد
 شيئا من صلواته ما لم يفسد انه نوحا منها وفي فيها وهو العباس له
 يقرب بظان البئر فيما حضي وشك في نجاسته والفقير لا يزول بالشك ان
 رآه في نوبه نجاسته لم يعلم متى اصابته لا يعيد شيئا من الصلوات لهذا
 وله انه ظهر الموت فان سبب هو وقوعها في البئر في حال موتها على الوقوع
 وان احتمل الموت بغيره في الموهوم لا يعتبر بمقابلة الظاهر كخرج انسانا
 ولم يزل صاحبها حتى مات بضا وموته الى الجرح له انه السبب الظاهر
 وان احتمل بغيره وكذا لو وجد قبل محلة بضا والفقير الى اهله والاحتلال
 انه قبل موضع اخر من حملها غير انه لا يموت كما وقع ظاهرا فلا بد من
 التقدير محلة قد رآه الموت بلا انقاس يوم وليلة اذا ما وزد كرسا عا
 لا يمكن التقدير بها كلفاؤها والموت مع الانقاس ثلثه ايام له انه دليل
 لقادم العهد اذ في حد القدام بلاله ايام فان من قبل لم يصب عليه
 صلى على قبر الى بلاله ايام له انه لم يفسد ظاهرا لقرب العهد ولا يصب
 بعدها انه يفسد ظاهرا ومسلم الموت قبل على الخلاف وعند الى حنفية
 لكانت النجاسة بياسه يعيد صلوة بلاله ايام والا صلوة يوم وليلة

وليس سلم فالفرق اوضح اذ التوضي بصره عليه كل وقت ولو كان فيه نجاسة
 فيما مضى لراها والبشر غايه عن بصره والموضع موضع الاحتياط
 وصحاح اساس العرق بعين السوء عرق كل شيء معتبر بسوء
 نجاسة وطهارة وحرمة وكراهة لانها يتولد من اللحم فاذا احدهما
 حكم صاحبه ولا يفسد عرق الحمار لان فيه راسا ولا يفسد عرق البقرة
 علم معروضا وبالجرح الحمار والثقل ثقل البقرة فلا بد من عرق الحمار
 وبالبقرة انواع طاهر ونجس ومكروه ومسكوك وباصول لم يطر الى اللعاب
 فان كان لعابه طاهرا كان سوره طاهرا وان كان نجسا كان نجسا ولن
 كان مكروها كان مكروها وان كان مشكوكا كان مشكوكا والمكروه ما كان
 طاهرا لكن لا يلى من يتوضا بغيره والكراهة ليست باحتمال النجاسة بخلاف
 الظاهر وبسقوط حكم النجاسة لضرره يمكن الاحتراز عنها في الجملة
 وسورة لادى وما يوك كل طاهر لان الخطأ به اللعاب وقد تولد من لحم طاهر لان
 لحم لادى طاهر لظن ان غذائه وانما له يوك لكرامته له نجاسته وتصور
 الخشب والحايض والكاف وغيرهم لقوله علم المومن ان نجس ونجاسة الكاف
 في اعتقاد فلا يؤثر في نجاسته الا عشاء له انه عليه السلام انك قد
 تقف في المسجد لو كان النضر يخرج على طاهر لما ادرهم في المسجد فان
 قيل ينبغي ان يكون رسول الخنث نجسا لا سقاط الفرض عند من يقول بنجاسة
 الماء المستعمل فلما لا حكم بنجاسة الماء لغير الجرح اذ لو حكم بنجاسته
 له حتم كل جنب وحايض الى انا على جهة وفيه من الجرح ما لا يخفى وسئل
 الفرس طاهر عند ما له ما كره عند ما وكرا عند في الصحيح ولن يروى عنه
 انه مشكوك وروى ايضا انه مكروه كالحمة لان كراهة لحمه عند كراهة
 له نجاسته له انه آلة الجهاد وحرمة اللحم لا احترام له لوجوب نجاسته السوء
 لسورة لادى وسورة الكلب والخنزير وسباع البهائم نجس اما الكلب لقوله
 علم بغسل لانا ومنه نوع الكلب لانا ولسانه يدا في الماء دون لانا
 فلما نجس لانا مع لسانه لم يدا في الماء فلا ينجس الماء مع ان لسانه لا قا
 اولى له يقال جاز ان يوسر بالغسل تعبد لما امر المحقق بالوضوء والغسل
 تعبد لم يشترع الا في طهارة الصلوة فانه يقع لله تعبد عبادته وغسل

بالشو
 في العرو وما اخلاط
 نفس السوء كذا قيل

من
 وان قد رآه من
 في قوله حرام فليس
 وان كان على النجاسة
 لجمه في طهارة

وهو يوك به الماء
 المشركون نجس

في قوله حرام فليس
 في قوله حرام فليس

في قوله حرام فليس
 في قوله حرام فليس

في قوله حرام فليس
 في قوله حرام فليس

لأنه تقع عبادة فالحجاد ان لا يلحقها حكم العبادات لانها باعتبار نجاسة
 للاثام والحجاد ان لا يستباهلها ولا ان يغسل تعبدا انما وجب وجب غير موضع
 لراصابة وهذا وجب موضع النجاسة فدل ان زالة النجاسة ولا يقال
 المحل الذي استعمل في الحج ان يغسل ويؤتي ثابته قامة القربة به لا ت
 المحل الذي قد يغيب الالة بفعل نجاسة الالة ثم ليها كمال الزكوة والماء
 المستعمل في هذا الحديث تحت على ما ذكره في قوله بطهران سوء لانه لا يغيب
 طعم الماء ولونه وريحه وسور الحنبر عند كسور الكلب على الشافعي فانه
 يقول يغسل سبعا احدهم بالتراب لقوله عليه السلام ان اولع الكلب انا واحدكم
 فليغسله سبعا احدهم بالتراب فلما هو محمول على ابتداء الاسلام قلنا لا
 عما القوام في مخالطة الكلاب كما امر بكسر الدنان من خرج من الحرم سبعا ما ثبت
 تغلظا لقطع العلق لما تروا العلق كما في الحرم لانه قاله ورواه وعقروا
 الثامنة بالتراب لا يخرج لك بالاجماع ولا انه خبر عريض ورد امر عام بخلاف
 القياس ورواه غير فقيه لانه ابوهريرة رضي الله عنه كان يقول بالثلاث و
 اضطر منه فلا يقبل وما طعنوا في قولنا انه يغسل من يوله بل انا وهو
 اسد من سواه ان يوجه وعرفه كلفاته فلما نزلت تحت الرواية عندهم وظاهر
 ولم يصح فكل ذلك لا يوجب له ان يكون اقوى من قول الحنبر والماء بكيفية فكل
 هنا واما الحنبر فلانه نجس العين لقوله تعالى فانه رخص الرخص الخمس
 والكنانة تعود الى الحنبر واما سباع البهايم ففيه خلاف السامعي لان
 عينها طاهر لوان لا ينافع بها احتيازا وجران سمها فكون سورها
 طاهر السور الالة وحرمة السور والفساد طبعها تنوهم التعدي
 الى مقتنا والى نجاستها وقلنا لحمها نجس واللحاف يقول منه فيكون
 نجسا والالة تقرب منا فاحتضرون كالميتة والسباع لا تقرب
 منا فلا ضرر في وسع الالة والدجاجة المخلاة وسباع الطير
 وسواكن البيت مكره اما الالة ففيها خلافا في يوسف والسامعي انه علم
 كان يصق لوان الالة فمشرو منه ثم توضا به ولو كان مكرها لما توضا
 ولها قوله عليه السلام سبعا والمراد بيان الحكم له بيان الحقيقة لانه
 ما نعت لبيانها ولا انها طاهر لا يحتاج الى البيان لانها تقهر الجشاذ

هذا ما لم يورد
 عليه الروايات
 والاشارة بالثبات

في قوله سبعا
 احدهم بالتراب

في قوله سبعا
 احدهم بالتراب

ما ظهر من سماعه
 من قوله سبعا
 احدهم بالتراب

من قوله سبعا
 احدهم بالتراب

في قوله سبعا
 احدهم بالتراب

وسمى السبع سبعا لهذا لان الترتيب يدل على الفهر والعلبة والحلم انواع نجاسة
 السبع كراهته وحرمة اللحم له لخلوها ان يرد به الحكم برأى ان الشافعي
 او المالك او الاوالة او الاحزاب او الطرفان او المجموع لم يجر غير الباقي والثالث
 والخامس نفا النجاسة اجماعا او لقوله عليه السلام الالة ليست نجاسة
 انما هي من الطوائف والطوائف عليكم وكذا الثالث لانها ثابتة بنهي علم
 عن اكل كل ذي ناب من السباع فتعفى الباقي والخامس اقاما كان حصل
 الملام فان قيل هذا انما يسقيم ان لو كان هذا الحديث ارد ابو جرح السباع
 فلما جرحه لحم السباع قبل ورود ان كان ثابتة وطاهر والاله يكون
 لحرمة من لوازم كونه سبعا فلا عجز جعله مجازا عنده لانه ذكر الملام
 واردة الا لان على لحرمة اللحم لم ترد من هذا الحديث لان فيه حملا على
 الاعلى له على الالة فادة سابقا او مسبوqa والحديث محمول على ما قبل اللحم
 ثم قال الطحاوي كراهته لحرمة اللحم في الدعاء بتولامنه وقضية نجس
 سورها الا ان الضرورة ابطلت النجاسة فتقيد الكراهة لانه لو كان
 طاهر لنفسه لما تعلق طهارته بضرورة الطوق اذا سقط بالضرورة
 حرمان اصلية كاكل الميتة ونحوها وهذا يدل على انه لا التحريم اقرب وقيل
 الكرم كراهته لئلا يخلو في حرمته عن نجاسة غالبة لانه غير مسبق
 فقلنا بالكرهية كما في يد الصبي وهذا يشير الى انه كراهة منزلة ولو اكلت
 فان وشربت من انا على فورها نجس لاجتماعا وان ملكت ساعة ثم شربت
 لم ينجس عيها خلافا لمحمد لانه اذا ملكت ساعة وقد غسلت فيها بلعا بها
 ولعا بها طاهر وازالة النجاسة بما سوى الماء جازين فشربت بعد وفيها
 طاهر وقال ابو يوسف النجاسة وان كان له ثوب عذري الالبصير الماء عليها لكن
 في مثل هذا الموضع حكمت بالزوال بلا صير للضرر وقال محمد زالة النجاسة
 بما سوى الماء غير جازين عذري فيق فيها نجسا لما كان وبطير شره في
 بطير في بتردد البزاق واما الدجاجة المخلاة فلانها تفتش النجاس
 فينقارها لاخلوع قدره لكن لو توضا به جاز لانه لا ينجس بطيرانه
 منقارها وشكله نجاستها والشك له يعارض السبق فثبتنا الكراهة
 للاحتمال لو كانت نجس لم يكن وصي لنجس بيت تغلف هناك لانها

سبعا

ع

بها

في قوله سبعا
 احدهم بالتراب

ما شبه هؤلاء بالذين ايتهم ليلة الحزق وليلة الحزق كانت غيرة واحدة فاني سمع
 دعوى النسب والحديث مشهور في طرق اربعة روى عن سعد بن عبد الله
 عن قيس بن الحجاج عن جبير بن عبد الله عن ابي مسعود روى ابو سعيد
 عن حماد بن سلمة عن ابي ذر عن ابي رافع عن ابي مسعود روى العباس بن
 الفضل عن الحسين بن عبد الله عن معاوية بن محمد عن ابي عمير عن ابي ابل
 عن ابي مسعود روى محمد بن بكر بن ابي سليمان روى اود عن شريك عن ابي ذر
 عن ابي ذر عن ابي مسعود وعلمت به الصحابة روى عنه ابي عبد الله المشهور
 بزاد على الكتاب ولا اعتساف به كونه من اهل البيت من المخصوصين بالنيق
 بالمحرم ما هو في معناه من كل وجه ولو لم يزل الحنابلة به لزال بالتيميم
 والتيميم غير منبذ للحديث هنا فكيف يزيل الحنابلة والتشدد الذي اخلف
 فيه ان يكون حلو او قفلا لسييل على العضو فان كان غليظا كالذي ليس بجلد
 الوضوء به وان غلا واشتد بوضوءه عند وقيل له كذا اجماعا هذا اذا
 كان نيتا فان ظم اذ في طهارة وضوءه به منرا او حلو عند وقيل له
 ان كان حلو وضوءه به كما طم مع الصابون وان استدل له نه بخمس رواية
 عنه وله نصوص مما سوى نبيد القم خلافا للبعوض له نه ثبت بخلاف العياض
 بحري غير على قضية العياض **باب** **التيميم** مولعة
 القصد قال وما ادرى اذا تمت الاضائة بالخير ايتها بليني بشرية
 القصد الى الصعيد له انه الحديث في اربعة شريعتيه قوله لم يخلوا
 ما سمعوا صعيدا تيميم لبعول حيدلا عن ما وموند في سنج بلانه يراف
 ذراع الى اربعة الاف والذوق لكار حيث يصل الى الماء قبل خروج الوقت
 له تيميم وان كان بالعكس تيميم وان كان الماء قريبا منه له نه سرع وضوء
 الحاحه الى اذ الصلوة في الوقت لئلا يترك الصلوة بفضا اياحه التيميم يعلم
 الماء وموعول للماء الا ان المسافة القربة عن مبعده اجماعا والبعيد
 مبيحه اجماعا ففصلنا بينهما بالميل له نه للحقة الحرة بسبب الاختلاف
 للمصر لو كان المسافة مبيلا وله معتبر بخوف فوق الصلوة له نه بنا على
 تقصير حيث احسن الى هذا الوقت فلا تيميم اذا كان الماء قريبا منه او
 تحرق عذرا او عطش على نفسه او دابة لهجه عن استعمال الماء حكما

عن

او مرضى بان خاف اشتداد مرضه لو استعمال الماء لقوله به وان تيمم مرضى الى قوله
 فتييموا وله من ضرر زيل المصنوع في ضرر زيل ثلث الماء اذ هذا يرجع الى
 نفسه وذالى ماله والماء وقاية النفس وذات السبع التيميم بهذا اولى وسوا
 كان لك الضرر باستعمال الماء او بالتحرك للاستعمال لمحقق التيميم وعند الشافعي
 انما تيمم ان خاف تلف نفسه او عضو من مومر ودلا طلاق قوله تعالى ولا تيمم
 مرضى وذل المصنوع في هذا في اباحة الصلوة قاعدا او موميا فكل ذلك
 حكم التيميم او يرد اي خاف الخشب او الخشب لا يغسل او توضا او يغسل البز
 او مرضه تيميم سوا كان خارج المصرا فيه وعند ما لا يتيمم فيه نه نازر
 في المصرا فلم يعتبر له نه الخشب بل حقيقة معتبر في المصرا في تيميم خوف
 الهمال مع وجود الماء فكل المقيم له في الجرح شامل له ولا الوعد المانع
 المصرا تيميم كما لو عدم في البز كونه في المصرا مستوعبا وجهه وبذلك مع
 مرفقيه بضرر من التيميم ضربتان تيميم بضرره وجهه وبضرره يذنه الى
 مرفقيه لقوله علم التيميم ضربتان بضرره للوجه وضربة لليدين في المرفقين
 فهو حجة على من سري بانه يلا في ضربات على الارض والساق مع بانه الى
 الراس غير وعلى الزهر بانه الى الارباط وعلى ما ذكر بانه الى نصف الذراع وهو
 الاستيعاف شرط فيه كالبوضوء حتى لو لم يزرع الخاتم ولم يخلط بحجر ونفس
 يذنه منقوع وعلى لو سقى من مرتين ولا في الحقيقة له نه ان تيمم بالوضوء
 بلفه من التروا بفضية تيمم بها ولا بفضة بفضية التروا الواحدة المصلحة تكف
 موضوع على الارض له استيعاف التروا لا استيعافه مثله وسعى ان يضع
 بطن كفه اليسرى على ظهر كفه اليمنى ويمس يدانه اصابع اصغرها ط
 يد اليمنى الى المرفق ويمس باطنه بالاربعاء والمسبحة الى راس اصابع
 تيمم بفعل اليد اليسرى كذلك وعنه في حصة روى عن السباعي ليس بمرط
 احق لو سمع اكثر الذراعين والكف جان ولو حنبا الى الحنبة والحيض و
 النفساء والحديث في التيميم سوا لقوله به او لمستم النساء فقد ذكر روى
 الحديث عند وجود الماء ثم ذكر روى الحديث عند عدمه وامن بالتيميم
 بصفة واحدة نطاهر من جنس الارض كالتروا الرمل والحجر والنورة
 والكحل والذريع والارجح ولو غير من فوقه بما ينطبع وبلد مخترف

عن

المسألة
 في حق التيميم ما في حق المصرا
 ضرورة ضرورة الوجوه
 للمصرا التيميم وضربة
 للبدن اليسرى
 كما ذكره في الصلاة
 التي في حصة
 المسألة

في حصة الارض في حصة الارض

ثم مرور الجراف في نفا
لها خلق ظلال مائة

والمسلمون
والسلطان يحارب
بأمر الله تعالى

للائذاء والبناء الا انه لا يخاف الفوق ولا تنتم للجمعة وادخا الفوق لها
 الى الطهر الذي هو موضع الوقوف واطلق لفظ الخلف على الطهر ههنا الهداية مع
 البعض اوله انه يتصور بصورة الخلف كذا ان خاف الوقوف لوضاءه
 سيم لا انه نفوق الخلف وهو القضا نسي الماء في رجله وصلى بالتييم وذكره
 لم يعد وقال لو لم يفسد الجوارح فيما اذا وضعه بنفسه او وضعه
 غيره باخره ولو وضعه غيره ومولا يعلم به جان التيم اتفاقا وقيل الخلاف
 في الكل وذكر في الوقوف بعد سوا له انه واجل الماء له في رجله وهو في
 يده وماله فلو ثبت العلم لثبت بالنسيان وهو بوضو الدرك الوجود ولانه
 نسي ما لا ينس عاده اذ الماء اهم الاشياء للمسافر فانزل الماء كما لو كان
 الماء على ظهره او معلقا من عنقه ولا نه نسي قبل طهر الماء معدنه فلم يكن
 كما لو نسي في غير قبل طهر الماء لان خجل المسافر لا يخوع الماء غالبا كالغمر
 ولما انه لا يكلف بلا قدره بالصدق ولا قدره بلا علم ولا علم مع النسيان
 والوجود المذكور في النص القدر اذ لو وجد الماء ونسي معه ذلوق جان
 التيم واذ لم يقدر لم يخاطب استعماله واذ لم يخاطب صار وجوده كعدمه
 كما لم يضر بل هو اعجز منه وان لم يضر لم يكلف عنده استعمال الماء كالحا والناهي
 وما الرجل له ماد له فلا يفضل على الحاجة فوقع التغاير فيسقط فرض
 الطهر بخلاف العمل والنسيان في بوضو الوجود لكن بوضو العلم وبدونه لا
 يقدر لو كان الماء معلقا من عنقه ممنوع ولن يسلم فله نسي ما لا ينس ولو
 صلى عاريا وادخله ثوب لم يعلم به فيلزم وقوع الخلاف ولن كان مستقفا ففرض
 الستر نفوق الى خلف والنوضو الى خلف ولو كفر بالصوم ونسي رقبه في ملكه
 ممنوع ولن يسلم فيفسد الوجود في الكفان المذكور حتى لو عرض عليه رقبه
 له ان لا يقبل ويكفر بالصوم وبالنسيان لم يفتت ملكه وفسد الوجود
 ههنا القدر حتى لو عرض عليه الماء لم يكن التيم وبالنسيان في القدر
 محار التيم ولا يلزم ما لو كان عالما بالماء وظن انه كفيلا في القدر على ان يتحار
 ثابته لعلمه به فلا نفوق بظنه وعلمه التفتيش فاذ لم يفعل لم يكن التيم
 بخلاف ما خزن فيه ولا يلزم من نسي الحرف في صلي بلا طهارة ان لا نجعلنا

وسمى هذا النسيان
 ما لا يملكه الله

نسيان الماء سببا للجن عن استعماله والتحرر يجعل التواطع هو وحال من
 احوال لم يكن صلو بلا طهارة يطهر الماء غلق ان طهر قومه والا لا مسافر
 غلب على ظنه ان يقربه ماء وجب الطلب بقدر غلق اي يلبثه ذراع الى اربعه ايه
 ولا يبلغ ميلا لانه فيه اضرار له وبوقته ولا يحس الطلب بغير علة ظن ان
 اخباره قال الشافعي بحسب الطلب كل احوال ان يؤمن الوجود بالطلب ثابت
 فوجب الطلب لينبغي الوهم ولنا ان العدم ثابت حقه وظاهر الفواق
 الدليل الدال على الوجود من حيث الطاهر الطاهر المفاو وعلم الماء الحلا ف
 العدم انما يانه لو نسي قبل الطلب لم يكن لان العدم وان كان ثابتا حقه
 لكنه لم يثبت طاهر الغمام الدليل عليه وهو العمان اذ قيامها بالماء وكذا
 لو غلب على ظنه او خشي مخبر لان عباد الاري كالمحقق في وجوب العمل
 وهذا وجب العمل باخبار احوال ولا قيسه ولا رأى المولة والمخصوصة
 والبيئات فان قيل لو كان عباد الاري كالمحقق ههنا لوجب الباخر فيما اذا
 غلب على ظنه انه يجد الماء في اخر الوقوف لئلا يجرى حقه وانى لو سفل الباخر
 حتم ولا في غلبة ظنه ثم انه سيصير يقرب الماء وههنا غلبة ظنه انه يقرب
 الماء مع رقيقته ماء وظن انه ارسله اعطاه لم يجر التيم وان كان عنده انه
 لا يعطيه تيم وان شك في الا عطاء ونسي وصلى فساله واعطاه بعيد لا طهر
 انه كان قرا او ان منعه قبل شروعه واعطاه بعد فراغه لم يعد لانه لم يتبين
 ان القدر كانت ثابتة وانه ان يعطيه لا يثبت التيم بل يكتفي به نسي
 للجن وان كان لم يثبت في القدر على بدل الماء كالفقر على عينه كما ان
 القدر على عين الرقبه كالفقر على عينه في المنع من الكفر ولزم مع
 ما يغبر فاحترى ان يضعف قمته تيم لان تحمل الضرر غير واجب كقطع موضع
 النجاسة حال عدم الماء القدر على الماء الفاضل عن حاجته لاصليته
 يمنع التيم وتروقه واعطى الحد ثلث ايم حب غسل وبع ملعة وفي ماؤه
 تيم لبقا لحنابه لانه لا يجزى في الا وثبوا فان تيمم احد في تيمم الحذف
 لان تيممه لحنابه مقدم على الحذف فلم يجز في الحذف المتأخر كما لو
 اغتسل عن الحنابه ثم احذف عليه ان يتوضا ولم يجز ان يغتسل عن الحذف
 المتأخر فان تيمم فوجد ما يكفيها صرفه اليها لا سقاها تيممه لحنابه

بالصوم
 الصلوات
 في الصلاة

والحدث لعدم ثبوتها على الأصل فيها وإن كان معينا صرفة الله والتميم للأضيق
وإن كان واحدا غير عين صرفة إلى المنة لأنه أصم وأعاد تيممه الحدث
عند محمد لعدم ثبوتها على الماء ووجود صرفة إلى الجنابة لا ينافي بحدوثه على
صرفة إلى الحدث لهذا لو صرفة إلى الوضوء جاز وتيمم الجنابة اتفاقا
وعند أبي يوسف لا يعيد لأنه مستحق الصرفة إلى المنة والمستحق بحرية
كالمعذورم فإن لم يكن تيمم الحدث قبل وجود هذا الماء فتيمم قبل غسل المنة
للحدث بخلاف عند محمد عند أبي يوسف يجوز برأول أصح وإن لم يكن في أصل
يق تيممها جنب على طهرها لمعة وليس أعضاء وضوء وماؤه يكفي أحدهما
صرفة إلى إباحة شأنه في كل واحد خاصة الجنابة والأعضاء الوضوء أولى
أقامة للسنة جنب على بدنه لمعة أحدث قبل التيمم تيمم أحدهما واحدا
ناويا لهما لأن التيمم لا يكون طهارة بلانية فلو لم تنو عنهما يقع التيمم في حق
أحدهما بلانية فلا يكون طهارة في حقه فإن تيمم أحدهما وجدا يكفي لإحدهما
غير عين صرفة إلى المنة ويعيد التيمم للحدث عند محمد جنب معه ما كاف
للووضوء تيمم ولم يتوضأ وعند أبي يوسف في توضأه تيمم لأن الضرورة لا
يحقق البعد استعمال الماء فيما يكفي ولما أنه إذا لم ينظر عن الجنابة
باستعماله يكون نصيبا فأرتوضأ وتيمم الجنابة فأحدث تيمم حدثه
فإن تيمم وجدا يكفي له حلما أي لبقية بدنه أو لمواضع وضوءه صرفة
إلى الجنابة لا بها أصم ويعيد تيممه للحدث عند محمد أحدث وثوبه أو بدنه
دم وماؤه يكفي أحدهما صرفة إلى الدم وتيمم للحدث ليحصل إذا الصلوة
بالطهارة تيمم موزع لا لهم رجل هذا الماء تتوضأ به أيكم شاء وهو يكفي
لواحد بطل تيممهم لأن كل واحد على الأصل على سبيل البدل ولو قل هذا
المثل لكم وقبضوا لا يفسد تيممهم لأنه تملك منهم ولم يملك كل واحد ما يكفي
للووضوء بخلاف أول لأنه إباحة فأرسله المشايخ فيما يحتمل القسم من
رجلين لا نصم عند أبي حنيفة وضوءه فلا يكون تملكيا منهم بل يكون إباحة فصار
كالمسلة برأول فلما ألبسته الفاسدة تفقد الملك عند اتصال القصر بها و
لا في إباحة لو سئلت لست في ضمن التملك إذا لم تثبت التملك عند كيف
سبقت إباحة وإذا لم تثبت الملك وإباحة صادرة عن الجار بعد الإسهة كالحال قبلها

وقبل الإسهة لا تبطل تيممهم فلذا بعد ما ولو أذنوا المعين بطل تيممه لثبوت الملك
هم فصله أو تيمم وقيل هذا عند من حنبل أكثر بدنه مجزوع تيمم له غيب
وبالعكس لغسله غيره قال الساجي يغسلها من سيم له في سقوط الغسل
لضرورة الضرورة أصابة الماء فسقطت بقدرها لثبوتها لئلا لم يمكن الجمع
بين الأصل والبدل في جنابا الكثرة **باب** المسح على الخفين
عن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن نسيب عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال
من لبس الخفين مسح عليهما مسح عليه قوله وفعل الحق والخبر
البصري ذكر سبعين نفرا من الصحابة رضوا الله عنهم كلهم يروون المسح على
الخفين وقال أبو حنيفة رضي الله عنه ما كنت بالمسح حتى جاني فيه مثل ضوء النهار وقال
أبو يوسف خير المسح بخوض في الماء أو مسح به لشره وكافة إرادته الزيادة لا
تسحق منه وجهه لأن المشروع بها لغت من حيث أنه يصير بعض بعد ما كان
كلما يار من وجهه لا نهامق مرة لا مبطلة والمشهور والمتواتر نظر إلى العوض
الثاني والخبر الواحد نظر إلى العوض برأول جاز ما موات من وجهه دون
وجهه ما هو متواتر من وجهه دون وجهه دون المسح للحض وما ذكره
أخاؤا الكفر على من لم يبر المسح على الخفين لأن ذلك تارة لوجاف فيه في حق
التواتر وسبيل التبريد والله أعلم عن السنة والجماعة فقال لا تحت
الشحن ولا تطعن الخفين وتمسح على الخفين ومن لم يمسح يبدع ومن
راه ولم يمسح أخذنا بالعزيمة يثابرت فقلت هذه رخصة إسقاط لما
عرف في أصول الفقه فيسحق لذلك يثابرت بآثار العزيمة إذا لم يمسح العزيمة
مشروعة إذا كانت الرخصة للإسقاط كما في قصر الصلوة فلما
العزيمة لم تنو مشروعة ما دام متحققا الصلوة والتواتر باعتبار التبرع
والغسل وإذا أقرع صادق مشروعة نصم لغو الخشب شرع المسح في
كل حدث سوى الجنابة لحديث صفوان بن عيسى قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم
يأخذنا إذا كنا سفر إذا كنا نزع خفافنا ثلاثة أيام وليا ليهن له من حنا
ولكن من يول عايط ونوع ولا في الجنابة الزم غسل كل البدن بالنص
ومع الخف لا يتأني ذلك أن ليسهما على وضوء تام وقت الحدث بشرطه
أن يكون الحدث بعد البس طاريا على وضوء تام حق لو غسل رجله أولا
ثم لبس خفيه ثم أتم وضوءه ثم أحدث جاز للمسح عندنا خلافا للشافعي

والغسل في الخفين
ما سئل عن المسح على
الأقدام إذا كان
تحتها

أذنه
أما الطريق

له في الحنفية منع حلول الحدث بالقدم فتراجع تمام الوضوء عند المنع حتى لو
 غسل رجله اولا وليس خفيه ثم احدث قبل ان يكمل المبحر المسح له في
 الحدث فاطر على وضوء تمام فلو حوزناه لكان الحنفية اعم من الحدث
 حل بالقدم وهو ليس برفع حق في الاستحاضة اذا البست على السبيل
 او سال بعد الوضوء قبل الممسح في الوقت بعد خروجه لانه انما يقاض
 الوضوء عند خروجه الوقت بالحدث السابق فتبين انه ليس بالحرف بل الطهارة
 وهذا ان الاستئذان يطهر في الاحكام القاعمة وحوال المسح منها بطريق
 الاستئذان حقه وظهر ان المسح حصل مع الحدث في حقه الحكم كحرف
 ما اذا كانت الدم مقطوعة وقت الوضوء والمسح لا هناك تستند
 الى سبيل استئذان المسح فلا يطهر ان المسح حصل مع الحدث فان
 قيل لو استند الى بعض خروجه الوقت لما وجب عليها الفضا اذا
 شرعت التطوع ثم خرج الوقت فانه ظهر ان الشرع حصل مع الحدث
 فلنا الثابت بالاستئذان ثابت في وجهه دون وجهه لانه بين الطهارة
 والاقتضاء انما يقاض الوضوء حكم الحدث والحدث وجهه في تلك الحالة
 وهذا يقتضي صيرورتها محدثة في ذلك الوقت الا ان صيرورتها محدثة
 معلقة بخروج الوقت وخروج الوقت وجهه اقتضاء وجهه ولو كان طهارة
 محدثة في الحال جعلناه طهارة من وجهه اقتضاء وجهه ولو كان طهارة
 من كل وجهه يكون المسح ولا يحل القضاء ولو كان اقتضاء من كل وجهه
 لجاز المسح ولو حلت القضاء فقلنا لا يكون المسح وجب القضاء اخذنا الاحتياط
 في كل فصل وكذا الوضوء وليس خفيه ثم احدث ثم وجد ما يكفي لوضوء تنوضا
 وغسل رجله ولم يجز المسح لان وجهه بطل بوجود الماء يستند الى
 اول الاستئذان فتبين انه ليس بالحرف بل الطهارة ولو توضا وغسل احد
 رجله وليس خفيه ثم غسل برأيه وليس خفيه آخر مسح عندنا
 حلا للشافعية لانه اشغال بما لا يفيد ان يزرع ثم للمسح وما قبله
 للمقيم والمسح قبله انما وليا له لعله علم مسح المقيم يوما
 وليله والمسح قبله انما وليا له وقالوا لا يجوز للمقيم المسح لانه
 رخصة فمحتصة بالمسافر كالقصر والفطر ولا رفة ضغف فلا

من الصلاة والنكح
 ٢٠٠
 ٢٠١

فلا يجوز للمقيم لعدم الحاجة من وقت الحدث الى ابتداء الصلاة تعتبر وقت
 الحدث حق لو توضا مقيم عند طلوع الجمر وليس عند طلوع الشمس
 وحدث بعد ما صلى الظهر نصلي الظهر الغدا بالمسح له العصر لا وجوب
 الطهارة عند الحدث واستئذان القدم بالحرف يمنع من انه الحدث في القدم
 وانما يصير مانعا عند الحدث ولما كان عمله بظهر عند الحدث اعتبر وقت الصلاة
 من وقت الحدث ضروري على ظاهرهما من خطوطا مثلا واصابع ببدأ
 من اصابعه الى الساق لحدث المغيبة انه علم وصنع يديه على خفيه ومبدا
 خط الاصابع الى اعلاهما مسحة واحدة وكل في انظر الى اثر المسح على ظهر
 خفيه حول الله علمه خطوطا بالاصابع وانما في الخطوط اذا مسح مرة
 وقال عطاء بحسب ثلاثا كالغسل فان مسح باطن الحرف وعقبه او ساقه
 لم يجز وقال الشافعية وما لك المسح على ظاهر الحرف فرضه على باطنه سنة
 ولنا حديث على رضي الله عنه لو كان الدين بالدرار لكان باطن الحرف اولى بالمسح
 من ظاهره وكفى برأيت رسول الله علم مسح على ظاهر خفيه دون
 باطنهما وسداه من الاصابع اعتبارا بالغسل لانه قائم مقامه البداء
 فيه من الاصابع لان الله جعل الكعبين غاية ولو بدأ من الساق جاز
 وان ترك السنة ولو مسح باصبعه لم يجز حتى مسح ببدأ اصابع
 اليد الصحيح لان البعد بين الثلاث يقتضي انه المسح لمسح الرأس وقيل
 باصابع الرجل كالحرف لانه محل المسح والكلام فيه كلام في مسح الرأس
 من شرط الريح ثم شرط الريح هنا ومن شرط اذ في ما يطلو عليه المسح
 ثم شرطه هنا انه لا يفتقر الى النية في مسح الحرف لمسح الرأس الحرف الكثير
 مسح المسح والقليل عنه وقال في الشافعية يمنع ويؤا لقيام الحرف
 مانع سرية الحدث في الرجل لانه اذا جاز بالرجل فاذا ابد بعض وجهه
 يسرى الحدث في ذلك البعض لعدم المانع في حقه ومن ضرورية سرية
 الحدث في الكل لان الحدث لا يتجزئ ولنا ان الحفاف لا يخلو عن قلة الحرق
 فانها وان كان جديدا فانما الدرود الاشياء خرق منها وهذا يدخلها
 في الترادف جعلنا القليل عفو للضرورة وفي الكثير على اصل القياس
 لانه لا ضرورة والفاسد قدز ثلاث اصابع القدم اصغرها لانه

المبادىء من السادة
 والاشياء فان لم يمسح
 بها من بين يديه
 اقتضت هذه لان
 من الاصابع يذو
 اصبع واحد هو
 خلاصه
 من

من الصلاة والنكح
 ٢٠٠
 ٢٠١

براصابع اصلي القدم حتى يقطعها اليد بلا ألف ولا لثركم الكحل واليد
 الترهها واعتبار اصابع القدم له في المنكشفه وبرا صغر للاحتياط وانما
 يمنع الخرق المتولد اذا كان متفرجا ترى ما تحته فان لم يرها تحته بان كان
 الخف صلبا الا انه اذا دخل فيه براصابع تدخل فيه بلاه اصابعه لا يمنع
 وان كان زبد وحال المشه له حال وضع القدم يمنع له الخف ثلثي المشه ولو
 كان يبدؤ قدز بلاه انما من اصابع الرجل لا يمنع في الارض ويستمرط ليد
 قدز بلاه اصابع يكلها ويجرد في خفها فيها خذاف الفحاسة فانها تجمع
 في خفيها كما تجمع في خف كذا الخرق في موضع العورة تجمع والفرق في الخرق
 انما يمنع لكونه مانعا لتابع المشه به والخرق في احداهما لا يمنع قطع السف
 بالخرق في الفحاسة هو ممنوع من الحمل وهو حامل للكحل وكذا في الكشاف
 هو ممنوع من الكشف وهو كاشف للكحل وتقضيه بافض الوضوء له نه
 بعقبة وتزرع الخف لان استئصال القدم بالخف كان مانعا سرية الحديث
 الى القدم وراى ذلك بالنزع فسرى الحديث الى القدم فكانه توضع ولم تغسل
 رجله فعليه غسلها ونزع احداهما كبرعها لا يها في حكم الطهارة
 كسح واحد في وجب غسل احدهما وجب غسل الاخر ليلما يجمع الغسل
 والمسح في عضو واحد حصي الميتة لان الاستئصال مانع في الميت بالنظر
 فاذا مضت سرى الحديث الى القدمين فعليه غسلها ان لم يخف ذهاب
 رجله من البرد اي انقصت من المسح وهو مسافر وخاف ذهاب رجله
 من البرد لو نزع خفيه جاز المسح للضرر ولا يلزم خف ذهاب رجله نزع
 خفيه وغسل رجله وتعد ما غسل رجله لا غير اي بعد النزع في
 الماضي والشافعي يرضى قول يعيد لان لا يقاض له بجري ثبوت
 البعض في الكحل وقلت الناقض للحديث السابق لا مضى الميتة ونزع
 الخف انما اضيف اليها مجازا لان عمل الحديث يظهر عندها وقد ثبت في النكاح
 في الكحل كنه غسل البعض ولم يغسل الرجل فيجب غسلها كما لو توضع
 واخر غسل رجله فانه لا يحكم بد الوضوء كذا هنا وحكم النزع ثبت
 بخروج القدم الى الساق لان موضع المسح فاروق مكانه فكانه طرس
 رجله وساق الخف غير معتبر حتى لو لبس خفالا ساق له يجوز المسح

ط
 ان من ان يخرج خف
 لا في الخفية
 وجميع الخمار
 في الخف والخمار

ان احد خرقه ولا يصح بكنه في القدم

ذكر في المغرور دم الجامل استخاضه ولو في حال ولا وثقها وقول الشافعي
 حيض اعتبارا بالنفاس لان لونه والنفاس من الاله اول عند حسنة
 واني يوسف مع انها حامل في الثاني والجامع كونها من الرحم لئلا ان الجبل
 انفسد في الرحم لان ثقبه من الاله سفلى فلو لم ينسد لخروج منه وفيما
 ذكرنا في خروجه الولد الاول ولهذا كان نفاسا بخروج بعض
 الولد المروى عن ابي حنيفة رضي الله عنه في نفاس في الرحم بخروج بعض الولد
 والصحيح انه ان خرج اكثر الولد ينسد حكم الولد وانه لا يستقط
 ظهر بعض خلقه ولذا الشعر والطفن مثلا حق بصير نفسا وبصير
 الهامة اتم ولله وسقطت العدة به فان لم ينظر في خلقه فلا نفاس
 ولكن لا يخرج من المولى من الدم حيضا بان يقدمه طهر تام جعل حيضا
 وانه هو استخاضه ولا حد اقل بالنفاس لا يخرج من الولد امانة يثبته
 على انها من الرحم ولا حاجة الى ما يولد جانبا كونها من الرحم بخلاف الحيض
 له انه لم يوجد هناك ما يدل على انها من الرحم فحول الاله مبتدأ من حجاب الكثر
 ان يكون له مال له علمه وقت النفاس ان يعين يوما وصيغة على الشافعي في
 المقدس يستين وعلى ما ذكره من يستعين نفاس التوأمين من الاول قال محمد
 وزوجهما الله من الاخر لان النفاس حكم يتعلق بالولادة كالبعضا العدة
 والولد لاخير معتبر في العدة وكذا في النفاس وله النفاس كالحيض فيهما
 من الرحم والجبل ينافي الحيض فسا في النفاس ايضا وهما اذن في الجامل
 انما لم يكن حيضا لانها ليست من الرحم لان العلى جرت في رحمها ينسد
 الجبل وقد ائتمت في رحمها بخروج الولد الاول وكان نفاسا وانما لا يحضر
 له في الجمع من الحيض والنفاس متعذر واعتبار بالنفاس بعد له يصح
 له في بقضا العدة سعلق بغيره الرحم ولا فراع مع بقاء شيء من الشغل
 وهذا لان الله تعالى قال اجلسن ثم يضعن حملهن الحمل اسم لكل فان من قال ان
 كان حملها غلاما فانت طالوع احدة وان كان حارية فانت طالوت ثنتين
 فولدتها في بطن واحد لم يقع شيء لان شرط الوقوع ان يكون جمع ما في البطن
 غلاما او حارية ولم يوجد وان كان من الولد من الالهون يوما فصاعدا حمل
 على قول في حنفية رضي الله عنهما من النفاس من الولد الثاني ايضا اذ سبب النفاس

ولادة الولد وقد حقت ولادته فان فاسقام الحجاب فباسم الحجاب
 له شرط صيرورة الدم الباني حيضاً او يحلل منها ظهراً ولم يولد
 فلا على اساق المشروط بلا شرط وقيل له محتملها الفاس من ولادة الباني
 على قياس مودها وسواها فكما وضع الولد الباني لغسله ونصلي له
 له يتولى فاسان ليس بينهما ظاهراً صحيحاً والتواضع ولدي بينهما اقدم منه
 اشهر بان **باب الحائض** الحائض تطلو على الحقيقة و
 الجدة على الحكيم والحجس على ما نظر البدن والثوب لئلا نجس بالماء لقوله علم
 حثيه واقر صبيته ثم اغسله بالماء تحت النفس باليد والعود والقرص
 القسراً باطراف الاصابع كلاً مما من باطلي وتمايع من كل كحل وماء الورد
 ونحو ذلك مما اذا غصرت العصور ماله تنعصر كالدهن لم يجز ان يذهب الفحاشة
 به وان تحلل زوجه وانما لم يجر يغتر الماء ان الماء ينبغي لئلا
 تنجس على الاقوال نجس والحجس لا يغيد الطهارة لكننا لو قلنا به لما امكن
 تطهير شيء فاما سقطناه لممكننا التطهير الذي طهارة وتلك الضرورة
 ان يرفع بالماء في ماعده على اصل القياس في ان يذهب سمي الماء طهوراً
 وهو ما نظره فسقط القول بالغيث بالنسبة المارة وانما نص في سائر الماء
 يغاق في على اصل القياس انما اراد ما يظاهر بطل عيب الفحاشة وانما
 فوجده في الطهارة كالماء وهذا لان الماء طهور بالنسبة لاجتماع وانما كان
 طهوراً لان من زيل للفحاشة عن العود ان يبدل حكم الفحاشة الى طهارة في
 لما كان التطهير في الماء حكم الزالة وغتر الماء تشاكاه في الازالة بل اقول
 ان الخلل اقلع للفحاشة في الماء لان زيل اللوز والرسوخة مافيه من الشدة
 والمخوضه ومن الازالة في الماء ونجاسة المحل يحاوي من الفحاشة
 في الاغنياء في المحل طاهر بخلاف الدهن واللبن لانهما في الرسوخة
 لا تنعصر عن التور في نفسه في التور في قدر على الازالة غير وكذا ما
 يغلي كاللبن لا يقدّر على الازالة في نفسه مشاهد ثبت
 ان الزالة الفحاشة بالماء موفو للقياس اذا الماء بطبيع جاذب للفحاشة
 فاد الاستحالة في محل نجس تحولت الفحاشة الى الماء وهذا يصير الماء
 نجساً وتكون يكون الفحاشة فاذا تكرر الورد وعلمه وتكرر الغصن

الدم من الحيض في سائر الايام

تحتها واحب فقيط طهارته وهذا لان سقوط الغسل للعذر وهو قائم والمسح
 قائم ولذا في المسح كما لو مسح راسه كم حلقه بخلاف الحلق لانه مانع الابعة
 العذر ولا يجمع بين الغسل والمسح اي بين غسل القدم ومسح الحلق لان الغسل
 اصل والمسح خلفه لا يجمع بين الاصل والخلف احكي عليه جرح تعذر
 الغسل فتوضأ ومسح بالمرح وغسل الصحيحه واذا خلنا في الحلق وحدها
 فاحذر في توضأه مسح على الحلق الصحيحه اذ لو مسح على الحلق قد احتاج
 الى المسح على الجرح حة وهو كغسل ما تحت يدي في الجمع بين الغسل والمسح
 بخلاف ما لو لبس خفيه اي اذ دخل الجرح حة بعد مسح الجبين في الحلق انضمام
 جان المسح على خفيه او سقطت وظيف الجرح حة بان كان جرحه فيضرب
 الغسل والمسح وسقطا وجعل كالجرح الذي لم يكن مسح الحلق الذي اذ فله
 الصحيحه لانه لا يودي الى الجمع قطعت حلة من اسفل الكعب منه وبق
 شيء من قدمه ولم يبلغ قد يراى اصابع من ظهر قدمه وليس خفيه بعد الوضوء
 او احدها مسح لانه لم يجز غسل المقطوعة لما لم يتوكل على المسح وهو قد
 يراى اصابع فلو مسح على الحلق الصحيحه لودي الى الجمع وان بلغ قد
 ثلث اصابع او لم يتوكل على شيء مسح على الحلق لانه لم يودي الى الجمع توضأ
 بسور الحان وييم وليس خفيه ثم احذر في توضأ سور الحان وييم مسح على
 خفيه لانه اذا كان طهوراً فقد ليس على وضوء تام والافرضه اليهم ولا حظ
 للرجل منه ولو كان مكانه بيضاء التمس المسلة بها لاله مسح على الحلق
 لانه يدرك الماء عند حق لو وجد الماء في اثناء الصلوة تنفس والمسح
 بدرك الغسل فلو جار لكان لا بد من سور الحان اصل للمسح بدرك هذا
 لو وجد الماء في اثناء الصلوة يحضو ليعيد احتياطاً وجواز المسح لكونه
 طهوراً وهذا الا عتبار اصل فكان ليس على وضوء تام

الحيض الكلام في ما يؤتة وملكته وكيفيته وحكمه اعتباراً في فروع من سقطها
 وجم امرأة سالمة عن حارة وصغر وقلته ثلاثة ايام ولما ليها والكثير
 عشرة ايام وليا لها لقوله علم اقل الحيض ثلاثة ايام والكثير عشرة
 ايام وصوحه على ما يوسف في التلويح يومين في التلويح الثالث على
 الشافعي يوم وليلة وخمسة عشرة في التلويح في الساعة وما نقص

ويكون الخفق بعد ذلك
 سمي راسه فخلق بدمه
 اعاد المسح كما في
 الحلق تحت

ما يظاهر

وذكر مسح في اصابع
 ردتا برها

قوله في ايام الحيض
 المذكور من الدم لا يكون خفياً

او زاد استحضاره في المقدور الشرعي يمنع ان يكون لما ورد المقدور عليه والحجة
 والصفة والكثرة حيض خلاف الشائع وقال ابو يوسف صوماً يكون
 الكثرة حيضاً بعد الدم لانها لو كانت في الدم لتأخرت عن الصافي فلما
 قدمت لانها دم عرق لا دم العرق خرج كدمها اول ثم الصافي ولها
 قول عائشة رضي الله عنها حق توبن القصة البيضاء جعلت ما سوى الساق حضا
 وهذا مما لا يهتدى اليه الراي وجل مصيها عن الكثرة فيعبر السماع عن قول
 الله عليه وسلم في الدم منكوس يخرج الكثرة ولا حجة ثقب اسفلها فان
 الكثرة يخرج اول ثم الصافي وكان ينبغي ان يكون الكثرة حيضاً اذا تأخرت
 عن الصافي لكنها تركناه اجماعاً وقيل الخضر كاللدة والذي عليه الجمهور
 انها اذا كانت في ذوات الاقراء يكون حيضاً وحمل على فساد غذاها ولز
 كانت آيسة لا ترى غير الخضرة لا يكون حيضاً وحمل على فساد منبت
 الدم ومنع الصلوة والصوم ونقضه ونها قال عائشة رضي الله عنها
 لنا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم نقضي صيام ايام الحيض ولا نقضي
 الصلوة ولا نخرج عذر مستقط للنقصان كما انه مستقط للاداء وفي
 قضاء خمسين صلوة في كل عشر يوماً حرج يمين ولا حرج في قضاء صوم عشر
 ايام في احد عشر شهراً ودخول المسجد قال عليهم لا اجل المسجد لحايض
 ولا جنب وموجهة على الشائع رضي الله عنها اباحته الدخول المحجب على وجه القبول
 لقوله تعالى لا عابري سبل الا لقربوا المسجد جنباً الا بمحذور رفع قلنا
 ان يد المحجب الذي لم يغسلوا كان قال لا تقربوا الصلوة غير مغتسلين حتى
 لغسلوا الا ان يكونوا مسافرين والطواف لا نه في المسجد احتج الى ذلك
 لما يتبع مع انه لما جازها الوقوف مع انه اقوى اركان الحج لان حوز الطواف
 اولى قرباناً تحت الازان قال محمد بن يحيى تحت شعان الدم لان راى فيه
 ولما ان استمتع بها ما دون السرة بلا اذان ولا استمتع بها ما فوق السرة
 وما تحت الركبة ويحسب غير ذلك ويكون مع الاذان لان قوله فاعتزلوا النساء
 في الحيض يمنع قربان كل بدنها الا ان ما ورد الا ان خص حديث عائشة رضي
 الله عنها في الباقي لا تقربوا قربان جنب وحائض ونفساً لقوله لا تقربوا
 والمحجب شامراً القول وموجهة على ما كثره الحايض وعلى الطحاوي في ابا حنة

مادور الآلة فإن قبل المتعلوه حياض حواض الصلوة ومنع الحايض
 الحنبلي عن قراته وقد فصل في حواض الصلوة من الآلة ومادونها فكذلك في
 الحكم الآخر قلت هذا بعد معاملة النصفين لا لأن شأنا كان في
 موضع البغ فمع ومادور الآلة قرأت فمنع كآلة ولا عسر هولا ومحدث
 مصحفا أو درهماه سورة الأغلوف لقوله بعد له عسه الأماطه روز
 فرق في المحدث من القراء والمسر لأن المحدث حل اليدون الفم حتى يجب
 غسل اليد لا الفم واستويا في الحنبلي الحايض لأن الجنابة والحيض حلا
 الفم واليد حتى تحت غسلهما فيهما ولا يرد العين لأن الحنبلي حل يظن إلى
 المصحف لا قراء والغلاف الجلد الذي عليه في رازحه وقيل هو المتفصل
 كالخریطة ونحوها والمتصل بالمصحف منه حتى يدخل في سعة لا ذكر ولا
 يكن لها مشبه بالكم عند الجمهور كذا في المحيط له والمسرحم ومواسم الدنيا
 باليد لا حايض ويدفع المصحف إلى الصق أذ في الأمر بالوضوء حرمه في
 المنع قضيب حفظ القرآن الحفظ في الصغر كالنفس على الحياض قطع اليد
 له كثر الحيض توطأ قبل الغسل إذا مضى أكثر الحيض حكم بطهارتها وحل قويا
 انقطع الدم أولا اغتسلت ولا مبتدئة أولا لأن الحيض لا يزيد على عشرة
 لكن لا يسقط قربانها لأن بولها حتى يطهر في الشدة لا يقتضي حرمة
 الوطأ إلى غائة الاعتسالي لكنها حملنا على ما إذا كان أيامها أقل من عشرة
 د فعلا للتعارض من القرائين وظاهره بورد شبهة فلهذا لا يسقط الأقل
 له أي انقطع دمها أقل من عشرة له توطأ حتى تغسل لأن من نراغتسل
 من الحيض إذا كان أيامها دون العشرة لأن الدم تدر مرة ومقطع طورا
 ومجرد له لقطاع لم حكم بخروجها من الحيض عالم تنابذ جانبها لقطاع
 على اللا لقطاع ودأبلا اغتسال لأنه من أحكام الطهارة أو بصيرة
 الصلوة ديناء ذمتها عصي أدنى وقد صلوة يقرر على الغسل والحرمة
 بان القطع عن آخر الوقت لأن الشرع حكم بطهارتها لما أوجب الصلوة
 عليها ولو انقطعت دون عاداتها فوق الدلاء والغسل أو عصى عليها
 الوقت كره وطبها حتى باقى علائها إذا العود في العلوة غالب فلا احتساب
 أحوط الظن المختلدار إذا على الدين في الملة حيض في النفاس

كذلك ويبدأ الحيض بالطهر ويختم به صورة معتادة لعشرة وعشرين
راق تسعة عشر يوما طهر اثم يوما ثم عشرة طهر اثم يوما ما فعند
حسنة ولي يوسف العشرة التي من الدمين حيض لا يبدأ بالطهر ولا تختم
به جازلا اذ كان قبل البداة وبعد الختم دم والطهر ان كان اقل من خمسة عشر
لا تفصيل وعند محمد في امرأة لم توفي ايامها شيئا بنا على اصله لئلا
الحيض لا يبدأ بالطهر ولا تختم به لان الدمين المحيطين ليسا بحيض فلا
يجعل الطهر على ليس بحيض حيثما وان الطهر ان كان ثلثا زاد على الدمين
المحيطين به تفصيل لان الطهر غالبهما انه طهر فاسد فكان ما حكى
كالدم الفاسد طهر حكما فكان هذا استدلالا بالدم لا بالطهر بولته وفي
النفاس كذلك ان الطهر المختل من الاربعين لا تفصل بين الدمين ولو خمسة
عشر يوما عند ليوسف روضه ويجعل احاطة الدم بطرفه كالدم المتوالي
لان الاربعين والنفاس كالعشرة في الحيض كيم الطهر من العشرة في الحيض
لا تفصل بين الدمين ويجعل احاطة الدم بطرفه كالدم المتوالي فكذلك النفاس
وقال اذ كان الطهر المختل من الاربعين خمسة عشر يوما ففصل بين الدمين
ويجعل الاول نفاسا والثاني حيضا او يمكن ان كان اقل من خمسة عشر
يفصل بين الدمين ويجعل كالدم المتوالي صورته راق بعد الولادة يوما ما
وثمائه وثلاثين طهر او يوما ما فالاربعون نفاس عند وعند نفاسها
الدم الاول اقل الطهر خمسة عشر يوما كذا عن ابي ابيهم الخفي روضه ولا يعرف
ذلك عقلا لانه من المقادير الظاهرة سمع من صحابي وذاسم من النبي
عليه وعنده ما كثر الطهر ما وجد قلا وكثر الاطباق بولته ولا تقر بوهو حق
يطهر في واحد لا كثر اي الطهر ان طال طهر ما اذا استقر بها الدم واجتبه
الى نصب العلق فعند لي عصمة لا تغد طهرها شيئا لانه لا غابة لا كثر
عنده مطلقا وعند عامة العلماء رحمهم الله هو مقدم احتلفوا فقال
محمد بن ابي ابيهم الميذاني وهو بقدر ستة اشهر لا ساعة لان الطهر المختل
من الدمين ووطى الجبل عانة وادى مدته ستة اشهر فقد راي اكثر مدته
الطهر ستة اشهر لا ساعة وقال ابو عفران اكثر الطهر حقها مقدار
سبعة وعشرين يوما لان الشهر يستعمل على الحيض والطهر اقل الحيض

النفاس هو ما يخرج من الرحم من بعد الطهر
او ما يخرج من الرحم من بعد النفاس
او ما يخرج من الرحم من بعد النفاس
او ما يخرج من الرحم من بعد النفاس

فتح الطهر سبعة وعشرين يوما حتى لو راق معتداه عشرة واما وسه طهر
كم استقر بها الدم فعند عصمة تدعى من اول اسفل من عشرة وتصل سنة
هكذا ايهما اذا غابته لاكثر الطهر عند وعند عامة العلماء تدعى من اول
من اسفل من عشرة وتصل عشرة على ان تبلغ مستحاضة لان اكثر الطهر الصباح
لنصب العادة غابة والسنة لا تصلح لنصب العادة ودم الاستحاضة كالرغا ف
الدائم لا يمنع صوما وعلوة ووطى العلق عليه اللام توفضه وعلوة ان
قطر الدم على الحصى فتشكك الصلوة به عيان وحكم الوطى والصوم
وله ان اذ اجماع منعقد على ان دم الرحم يمنع الصوم والصلوة والوطى
ودم العرق لا يمنع واحدا منها فلما لم يمنع هذا الدم الصلوة علم انها
دم عرق لا دم رحم فثبت الحكمان لاخرين لانه وقائع الهداية نجح برحا
وفسر يد له الاجماع وهو صحيح معناه لفظا والنفاس يحكم برجامع
اشد طباقا ووجهه ما يتنازاد الدم على اكثر الحيض او النفاس في زاد
على عادتها استحاضة لقوله عليه السلام المستحاضة تدعى الصلوة ايام اقربها
منصروف في ايامها المعهودة وله الزيادة على العلق تشبه الاستحاضة لا
نصا لها بها وتشبه المعهودة لا نصا لها بها وتخرج جانب الاستحاضة لما
انها خالف العلق اذ الاصل وفاق العادة كم قيل ان تصل في الزيادة على العلق
لا حتمال صيرورتها اهلا وعدم صيرورتها فسمع لما كانت وعند ذلك بلالة
من الريلة على العلق لمحوها ما بها كم ما بعد طهر لان الحيض يرد ويصغر ولا
كثرة الزيادة تعذر جعل كل حيضا لسقيا بان من آفة ولا بد من الحاق شي
منها بالحيض لا نصا لها به فوردنا التلذذ لكونها عدد معتبرا وحكمنا بطهرها
بعد ذلك وان كانت مسددة فالحيض عشرة والنفاس في العوز الزيادة استحاضة
وقال السافعي في قول حيضت يوم وليلة لا زينة بقينا في قول يعقوب
حيضها بنسأ عشرتها لانا ان الزيادة على اقل احتمل ان يكون حيضا او
نفاسا وان كان يكون قد كان حيضا او نفاسا بغير ان يكون الا يقين مثله
اذ لا يصلح كل بابته واما تنقل عادة مرة عند لي يوسف بنسأ علقها
وعلى القوي عند ما لا بد لنقل العلق من عادة لها الرولة صارت
عادة لها لتلكها لكونها لم تنكروا التامة فكانت وزلا في فلا ينظر

سواء عادية
وطهر

بها فلورأت يومئذ في المدة وبوما قبلها سوقف عند ذلك في الشهر
الثاني منه وهذا أول حيضه ولا فهو استحياضه وقال حيضه لا
أبى يوسف ^ص يرى بقض العلق ^ص ومحمد بن بكر ^ص إبدال الزمان
دائم الحرف بتوضا الوقت كل فرض المستحاضه ومنع سلس البول أو
استطلاق بطن أو انغلاق في رحم أو عاف في أم أو جرح لا يرقا أي لا
يسكن وقال الشافعي ^ص بتوضا لكل فرض قل ما كره لكل بقل أيضا
لعوله علم المستحاضه بتوضا لكل صلوة إلا أن الشافعي يقول البقل
تبع للفرض فلا يفرد بحكم على حدة بل له حكم المتبوع كالوكالة الثانية
في ضمن الزمان فإنها تصير لأن تبعه تبعه له وكل أخذ بصير مقيما تبعها
للأبهر لونه المغان ولأنه قارن طهرتها ما ينقضها فيدفعها ضرورة
أذ لا وجود للشيء مع ما ينقضه كمن اعتبر بها طهرتها وجعلنا المنافي
كلاهما في الضرورة وهي ^ص أداء الصلوة فإذا أدت أدت الضرورة
فانتهى حكم الطهارة ولما قوله علم المستحاضه بتوضا لوقت كل صلوة
ومواله بالاول ^ص يوفقا بينهما ولا في التعديل بوقت الصلوة بتقدير تقدير
الضرورة تعقبات الوقت مقام الأداء لأنه محله وله شغل كله بالأداء
عرصة وصرف بعضه لحاجة رخصة فكانه سفل كله به فكان التقدير
به بالوقت بتقدير أو بالصلوة معن وصوم معلوم لا سفاوق ^ص إلا إذا غلب معلوم
منهم من يختار أول الوقت ومنهم من يختار أو سطة ومنهم من يختار آخر
ومنهم من يطول ومنهم من يوجز فكان التقدير بالمعلوم أو في سطل بخروجه
لا غير فقط أي عند خروجه بالحرف السابق إلى الوقت ليس بخارج عنه
فضلا عما كونه نجسا والحرف الخارج النجس ولكنه لما كان الحرف يعمل
عند اضعف الله بحاجته وعند فريضة سطل بالدخول عند أبي يوسف
بأيها كان حجة لو توضأ قبل الزوال بصلو الطهر به عند ما خلا لا في
وزنه لو توضأ وقت الفجر سطل بطلوع الشمس عندهم خلافا لفرقه
أن اعتبار الطهارة للضرورة ولا ضرورة قبل الوقت ^ص لا بقل لولم يعتبر
كيف سقضى له الحاجة المتعلقة ^ص إذا الوقتية معدومة قبل الوقت
أما الحاجة في نفسها فوجوده للنوافل وغيرها معتبر بتقدير جوان

أولها

صلوة الصبح بها والى يوسف ^ص أنها لو لم سقضى بها كان لازما أدق
المدة ولأنها أن الوقت مقام الأداء أول بدنه يقدم الطهارة على الأداء
فصح تقديمها على ما خلفه أيضا ليعتبر من شغل كل الوقت بالأداء هو
العرصة وخروج الوقت بتقدير الحاجة ودخوله دليل وجودها فاعتبا
ظهور الحرف عند الخروج أو في المراتب وقت المفروضة حق لو توضا الصلوة
العبد حاز الطهر به عند سماع الصبح لأنها كصلوة الصبح ولو توضا
له جاز الطهر به كذا هنا وقبل الحوز لأنه خرج وقت صلوة العبد ولو توضا
للطهر وقته ثم توضا وقت الطهر للمعصية ودخل وقت العصر له بصلو
العصية به للدخول الخروج ^ص لأن هذه طهارة وقته للطهر وقته حق لو
ظهر الفسدة في طهره حاز له الطهر بها وكل طهارة وقته لصلوة مكتوبة
لا يقع بعد خروجه وقها وهذا إذا كان الحرف الوضوء أو اعتبره في طهره
وقب الطهر إلا لا سقضى لأن غير الخروج ليس بحرف وقيل له ذلك لأن
طهارته للعصية وقب الطهر لطهارة قبل الزوال للطهر ولو توضا قبل الزوال
للطهر له صلاة الطهر به بعد الزوال إذ ليس فيه إلا تقدم الطهارة على
الوقت وهو حائز وإنما خصتها الهداية مع أن فيه إجماعا على الشبهة
تورد على قولها على قول أبي يوسف ^ص زولا في عند ما كل طهارة وقته قبل
الوقت لا يقع بعد الدخول لو توضا قبل الزوال فإنه سقضى عندهما الوضوء
الدخول لزمي بوجد الخروج ^ص فأولى أن سقضى هنا لوجودها أما عند أبي
حسبه ومحمد فلا في طهارة وقته قبل الوقت لصلوة تعتبر حقها كما
لو توضا قبل الزوال وهذا الوضوء وقع للعصية أن جدد وقت الطهر
إذا الكلام فيما إذا أدى الطهر فلا يكون له قصدا فسعى لزم بطل عند
بالدخول وإنما يصير صاحب عذر إذا لم يجد وقت صلوة زمانا لتوضا
ونصلي فيه خاليا عن الحرف في البقاء شرط وجود العذر جرو من
الوقت أن يقطع وقت صلاة زال الاسم والعريف المذكور الهداية
للبقاء لا ابتداء فلو توضا صاحب العذر على السيلان أو لس الجف على
السيلان أو كانا على السيلان منسمة في الوقت لزم حدثا أخلافا
الوقت خلافا لفرق لأن العذر لا سقط حكم الحرف في حقه صار كالأصحا

سواء

ولنا في الوقت ما نفع ظهر حكم الحدوث فاذا ذهب الوقت زال المانع فظهر
 حكم الحدوث المقارن للوضوء او اللبس وكما في اللبس حاصلا بلا طهارة
 بخلاف ما لو كان الوضوء واللبس على الاقطار فانه كالاصل في
 استيفاء الرخصة فان توجها وصلى على الاقطار ودام الاقطار
 له بعد شيئا له صحة صلاطه بان لا يصح او كذا لو كان على السيلار
 وتم الاقطار له نه معدور صلى بطهارة المعذورين وكذا الوضوء
 على الاقطار وصلى على السيلار والعذر انما اعتبر للاد او موافق
 وقت الاد او ان توجها على السيلار وصلى على الاقطار اعاد الله صلى
 صلوة ذوى الا عذر العذر منقطع الا ما ادى بعدها بطهارة للظن
 توجها للعصر العذر قائم وشرع فيه فغرت مستقبل ان يذهب
 الوقت بظهر حكم الحدوث السابق منع البناء لانه شرع بخلاف القياس للحدوث
 الطاري في المقارن لو سال اول العصر فانقطع فتوجها وشرع
 وغرت الا ان الدم كانت منقطعة وقت الوضوء وذهب الوقت للحدوث
 طغر عيسى بن ابيار فقال الدم كان في اول الوقت فكلوز طهارة عذر فسطر
 بخروج الوقت فلما هو فار وغيره بحفظنا ان لا يتوضا مع السيلار
 له تعليقان يتوضا بدونه توجها للظن والدم تسيل وصلى الطهر
 فانقطع وتوضا للعصر وقت فقال لم يعد الوضوء الا الوضوء الاول
 بطل بذهاب ذلك الوقت فوقع الوضوء لهذا الوقت وكذا وانقطع وقت
 العصر فاحذر حدثا اخر فتوضا له والعذر منقطع وغرت في عيسى
 بعد الوضوء ان ذهب الوقت حدثا في حقه فلما الوقت قائم مقام الادا
 في منع ظهور الحدوث لانه ان جعل الحدوث المعزوم موجودا فان توضا في
 وقته بلا حاجة فقال يتوضا لانه كل الوضوء يعتد به لعدم الحاجة
 اليه وكذا ان توضا الحدوث اخر غير السيلار فقال يتوضا لانه الوضوء ما وقع
 للسيلار بل الحدوث **ف** القياس حرم تعقب الولد وهو مصل
 نفست المرأة بالضم اي صار في نفسها وهو من النفس ومعنى الدم وقولهم
 القياس هو الدم عقيب الولد الخارج تسمة بالمصدر وانما
 اشتقاقه من تنفس الرحم او خروج النفس مع المولد فليس بذلك

آخر

ان كان اللبس مستورا وكذا بالثوب القدم في الصحيح لا في الاثر حكم الكل وعرف
 حشفه من ان العقب الرجل او زال اكثر عقب الرجل بطل مسح وصقوله
 لو سافر وضوءه وعرف محرم ان لم يمسح طهر القدم في موضع المسح قد يلاق اصابع
 لم يسطر مسح وعلمه ان المشاء وان كان صدر القدم في موضعه والعقب في
 ويدخل لم يسطر مسح مسح مقيم فسا في قبل يوم وليلة ثم مده المسافر خلافا
 للشافعي من ان المدة العقدية في مقيم فلا مسح اكثر من يوم وليلة ولنا
 ان المسح جازله وهو مسافر فله ان مسح بماء من السفر لا طلاق الحدوث
 وكما لو سافر قبل الحدوث وهذا ان المسح في المدة كصلوة يوم وليلة وصيام
 شهر يد له ان بعضها لا يسطر بالبعوض فساد اخر المسح في نوحه مسر
 اولها فان عقد حكمه لا اقله لا اولها لا يمنع انعقاد حكم السفر لا غيرها
 كمن سافر اخر اليوم او اخر رمضان سقط عنه شطرا في الصلوة وباقي
 الصيام وهذا انه لما جاز ان يفصل بعضه عن بعض فسادا فكذا جاز
 غير اوله حكمه متعلق بالوقت فيعتبر فيه اخره كالصلوة فانها حكم
 متعلق بالوقت واعتبر فيها اخر الوقت الطهر والحيز وبقائه والسفر
 والبلوغ والاسلام بخلاف اذا اتم مدة الاقامة ثم سافر لان الحدوث سرور
 الى القدمين بانقضاء مدة المسح فلا تتغير ذلك بالسفر مسافرا قام بعد
 يوم وليلة نزع لانه صار مقيما فلا مسح اكثر من يوم وليلة ولا يتم يوما
 وليلة لان هذه مدة الاقامة وهو مقيم مسح على الخرموق لو فوق الخف
 خلافا للشافعي لان الخف بدل فلو جاوزنا المسح على الخرموق يصير بدل البدر
 وانه لا يجوز بالقياس ولنا انه عكسه مسح على الخرموق ولا نه تبع للخف
 استعمالا وعرضا اذ لا يلبس الا فوق الخف والغرض من لبسه ان يكون وقا
 للخف وصار الخرموق فوق الخف كخف في طاقه ولو لبس حفاذا طاقين
 له ان مسح عليه كذا هنا وهو بدل عن الرجل له علم الخف لانه تحت حفا
 كانه ليس على الرجل الا الخرموق وهذا ان الوظيفة كانت بالرجل ولم تكن بالخف
 وظيفته لصيرته في اعضا الوضوء فيصير الخرموق بدل ما نفعه سره الحدوث
 اني وظيفته بدل منع السراية في وظيفة الرجل فاما اذا احدث مسح
 بالخف لم مسح على الخرموق لان حكم المسح استقرار الخف في صام من اعضا

وهذا هو المسح
 في وقت الصلاة
 اما اذا لبس الخرموق
 به او احدث الخرموق
 الطهر الملبس له لا في
 لبسه الملبس له لا في

الوضوء حكما فصور الموقد بلا عنه ولذا لو احدث بعد لبس الخف لم يحس
 على الموقد في سدا ملة المسح من وقت الحدث وما انعقد الخف ولا يقول
 لا الموقد وان كان الموقد من غير ما سجد على المسح له انه لا يصلح بدله على الرجل
 اذ لا يمكن تباع المسح عليه الا ان يكون رقيقا يصلح لذلك الخف والجود
 المجلد اي وضع الجلد على اعلاه واسفله والمنقل اي وضع على
 اسفله جلد والثخين وموار يقوم على الساق من غير ثوبين بشي
 له زينة معنى الخف اشكال المش فيها وقال ابو حنيفة في اوله لا يجوز المسح
 على الثخين لا ومواظبة المش فيه غير ممكن فصارت كالرقية لما مر ضيق الغواد
 فعلت ما كنت تمنعت عنه فاستدلوا على جوعه له على عمامة وقلنسوة و
 قفاز وبرقع لانه لا يحق كثر حرج في غسل هذه الاعضاء والكتاب
 ورد بغسلها ومسح الرأس فلا تزد على الكتاب خبر شاذ بخلاف الخف لا
 الا خبان فيه مستفيض تزد عليها وبعد نزاع احد الموقد بعد
 المسح على غير المنزوع ايضا خلاف الزوال ان لا يمسح في الوضوء الوجه
 لا يجزى الموقد كالخفين ولو نزاع احد الخفين بطل مسحه على راسه
 ههنا وهو يقسم على ان يمسح على الجبهة وخرقة القرحه وخومها
 كالغسل حتى لا تتوق عنه كالغسل ويجمع مع الغسل لو كان مسحا حكما
 لما جمع كغسل احد قدميه ومسح احد خفيه فجوز ان يشدها بلا وضوء
 ومسح على العصا كلها سواء كان تحت جراحة اوله لان العصابة لا
 تعص على وجهه ياتي على موضع الجراحة محسنة بل يدخل ما حول الجراحة تحت
 العصابة فكان مسحه ما يوازي حول الجراحة ضرورية فله ان يمسح على ما
 يوازي الجراحة وعلى ما يوازي حولها ويكتفى بالمسح على الكثرها في الصحيح
 لئلا يورد في افسه الجراحة ولو تركه جانبا لم يضر وعندنا
 لم يضر لم يجز لانه علم امر عليا رضي الله عنه بذلك وبرأه للوجوب
 وله ان الغرض منه ان يثبت كبر الواحد فان سقطت عن يمينه وبطل وان
 كان في الصلوة استقبله نه ثبتت غسل ما تحتها واحب بالحدث الساق
 فتبين شرعية الصلوة لم ينصه فيستقبلها والا لا اي لم سقطت
 لا عن يمينه ولم يبطل المسح ومضى على صلوة لانه لم يثبتت غسل ما

ان الموقد
 كالخف

قال في الجرح
 مسح عند
 واجب عند
 عند الساق
 الغرض

في كل من ذلت الخجاسة عن المحل ضرورية لانه لا يقدح ما تحول الى الماء لم يبق
 في المحل اذ استحسب تمام كل الخجاسة محسنة فاذا تحول الى الماء فله الخجاسة
 في المحل فاذا عجز عن الماء الخجاسة المحل وكذا ما ساء قالوا بمنزلة عين
 الخجاسة ونحوه له محاله لان الخجاسة سبي مشتبه فثبت في الخجاسة
 بالماء معقول والماء مع مثله في الازالة وقيل الخجاسة فتعدي الحكم اليها
 الخوف لانه ليس في المحل خجاسة بل هو بالماء لكن خجاسة حكمية خصت بالثبوت
 بالماء بالنقص ولا تعدي الى غير لانه اهلون موجود له الحق حرج في افسله
 بالاستعمال كحل في الخل فومال ما الحق الحرج في افسله بالاستعمال ولا فرق
 بين البور والبدن في غير ان يفسد صورته لانه كحور البدن يغتسل الماء ان كان
 على البدن طير الحدث في يمينه معن العبد بخلاف الثوب والخف
 بالدلك ولور طبا بخمس ذي حرم اي لو اصاب خفه او نعله بخمس وجرم
 كالروث والعذرة والدم والمثي جفت يدلكه بالارض حان استحسانا
 وقال محمد بن زهري لانه يكون الا في المني لان المتراخل في الخف له ثوب الجفاف
 والدلك لا ان الماء متعديك ستحتاج ما شرب عن الخجاسة وصاد كالثوب
 والمثي خضر بالنقص عن القياس لهما قوله علم من وطى بنعله اذ في فليمسحه
 بالارض فان ارضه طهور وان الجلد صلب فالظاهر انه لا يتشرب
 فيه الا القليل لم يورد ذلك القليل الى حرم الخجاسة اذ ابست الخجاسة
 تاثيره الا احدا وان اذ ذلت بالارض التي كانت عاصيا ولو لم يمسح فلو عفى
 بخلاف الثوب فانه لا يكون فيه الا الغسل وان يسر له ان جزءه متعلقه اي في
 خلاها فوج مسدا خله كثر من اجزا الخمس وهو ليس بعفو محتاج الى
 الماء للاستحلال لانه لطيف يدخل في اجزا الثوب يخرج الخجاسة ثم يخرج
 على اثرها بالوضوء في الرطب شرط الغسل لان الرطوبة القوية له
 تطهره بالغسل لو اصابته ما نفادها فكل امة عريها والفقير على انه
 تطهر بوسعيه بالارض حيث لم يبق اثر الخجاسة للضرورة واطلاقا في
 الحدث يغني غسل اي مكان نجس له جرم له كالبول والخرم يغسل
 وطبا او يابس لانه لا يبلل في اجز الخف ولا جاذب له بظاهر الخف
 فان فرق في ثوب او رجل وجف صار كالذكر له جرم كذا في حنيفة والي يوسف

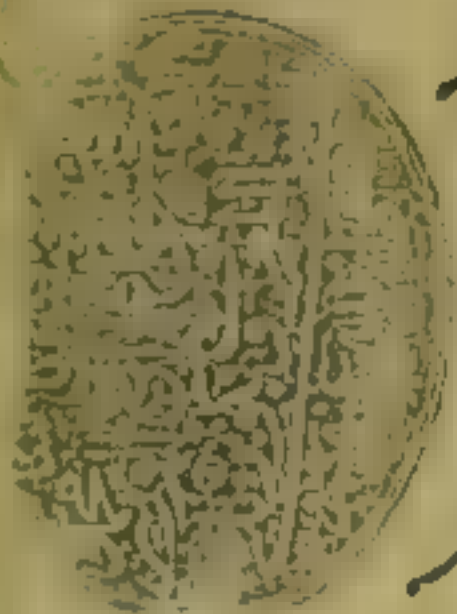
ف

ان الدرهم يعتبر من حيث المساحة وهو قدر عرض الكف او من حيث الوزن
 وهو الدرهم الكسبي المتقال وهو ما يبلغ وزنه مثقاله قال الفقهاء ابو
 جعفر رضي الله عنه في الروايات والروايات في النسيئة وهو
 الصالح والنجاسة على نوعين عليهما وحسنة والغليظة عند
 حسنة وهو ما ورد في نجاسة وهو لم يعارضه بصراحه اخلاف الناس
 ام الفقهاء لا يمانعون من المصالح الا اختلاف في خلافه على اجتهاد
 وهو ليس بحجة في مقابلة المصالح كعارضه نص آخر في حسنة الفقهاء
 ام اخلافه ان النص المعارض له على ما به بدل ولا اقل من ان يرد في حسنة
 حكمة وقال اما سائر الاجتهاد في طهارته وهو مخفف له في اجتهاد
 في حق وجود العمل بالنص وحسنة النجاسة نظرية الثبات في الماولة يظهر
 للاختلاف في غير الروايات في الحق لان نجاستها تثبت بديل مقطوع به
 كذا في الهداية واوولوا المقطوع به بالمنصوص عليه وهو صحيح بلا
 تاويل لانه ان ورد في نجاستها بصريح قطعي وظاهر وكذا في رد المحتار
 الاجماع منعقد على نجاستها وصحة قطعية فكان أقوى من خيب
 الواصل ومضى بسبب نجاسة عين خبر الواحد كانت عليظه ان يعارضه
 نص آخر فيها او في لزوم الغلظة وانما نظره للاختلاف في الروايات
 الحق فعند غليظة لورود البصر ومواروي لم يسمع عليه سال ابن
 رسول الله ليلة الجن اجماعا الى استنجا بماء حجر يروى فاخذ الحجر
 ورمى بالروث وقال انه رجس او كسرى بخس ولم يعارض الحديث بصراحه
 فيغلط وعند صاحب حسنة له خلاف العلماء فان كانا كراحم يقول بطهارة
 الروايات في نها وقود اهل الحرمين ولا في غيرها ضرور فان الطرق مملوكة
 بها وللضرورة اثر في اسقاط النجاسة كما في سؤر الهرة فلا في ثوب
 في الحسنة في ثوبها عين بالضرورة في حسنة وصف النجاسة
 مع وجود النص الناطق بالنجاسة والضرورة في بول الحمار اكثر منها في
 روثه اذ البول يستقر مكانه اقل من انتشاره سيما في يوم ريح
 ولا فرق بين ما كول اللحم وغيره كول اللحم عند عدم الكل غليظة عند
 حسنة عند ذوقه في ثوبها كول وعين معار روث ما لا ياكل غليظة

ادعاء الاختلاف في كل
 في الروايات في
 في الروايات في

كيو له وروث ما ياكل حسنة كيو له وذكر في المحيط ولا يصح ان الروايات
 كلها طاهرة عند روثه كان له روايته عن محمد بن ابي الروث لا يمنع ولز
 كان كثيرا فاحشارجع الى هذا القول حين قدم البرقي لدفع البلوى
 قال عشا بن حناجم رضي الله عنه في رواية طين بخار لا يمنع جواز
 الصلوة وان كان كثيرا فاحشارجع الى التواتر مخلوط بالعدرات
 د فعلا للبلوى عن محمد بن ابي حنيفة انه رجع عن قوله استراط الغسل في الحنف
 ان اصابته نجاسة لها جرم لما راي بالري من كثرة السرقين في ظرفهم
 اختلاف في الكثرة الفاحش فقل شبيه شبيه قيل ذراع ذراع وقيل
 الثلث المنصف عن ابي حنيفة رضي الله عنه ما يستحب فيه الناس والصحيح ربيع
 الثوب ومروى عن ابي حنيفة ومحمد بن ابي حنيفة رضي الله عنه اقيم مقام الكل في
 كثير من الاحكام كالحلق ربيع الراس والاحرام وكشف ربيع العورة واختلوا
 في كيفية اعتبار ربيع فقل ربيع كل الثوب في اختلافه فقل ربيع السراويل
 احتياط لانه اقصر الثياب فقل ربيع ابي ثوب كان ربيع الموضع
 الذي اصابه ابي ربيع الكيم او الذيل او الذخر ربيع وبول ما ياكل حسنة عند
 ابي حنيفة وابي يوسف رضي الله عنهما على اختلاف ابي حنيفة في حسنة فلعارض
 البصري عن حديث العريسي وقوله علمه استنصر هوام البول فارسل عارض
 النصير كيف يحرم حدث العريسي منسوخ عند فلما انما في ذلك
 راي ابا ولم يقطع فيه فيكون صورة التعارض قاعة واما عند ابي يوسف
 فلما اختلاف في محمد بن ابي حنيفة في بول الفرس طاهر عند محمد بن حنف
 عند ما ابا عند ابي يوسف ولما خلاف في كرا عند ابي حنيفة في ربيع ما
 عند ايضا وانما كرا للتشبه بجامع قطع مادة الجمل فيصير عليه
 في الاسلام ربيع وقوله الهداية لمعارضه في ثوبه ربيع التعارض
 في حقه حيث روي انه علمه ربيع لحوم الخيل والبغال روي انه اذ في لحم
 الخيل فهو مشكل لان الحمار مثله حصيدا بينا سواء فكان ينبغي
 ان يكون بوله كبول الفرس وليس كذلك والوجه فيه انه اراد به معارض
 الا ثوب بول ما ياكل لحمه كما ذكرنا انفا له في لحمه ما كول بالانفاق وحس
 طبره بول ما ياكل لحمه عند ما خلا في محمد بن ابي حنيفة في حكمة

كول



فلا ضرورة ولا خفة بخلاف الحمام والعصفور لوجود الخالطة
فيهما واما انذار في الهواء ولا احتراز متعذر بحففة الضرورة
فحكمة وقوله لا مخالطة فلما مخالطة الناس مع الصقور والبارك
والشاهين الكرم مخالطة مع الحمام والعصفور ولو وقع في
الانافيل وقيل لا لتعذر صوت الاواني عنه وقال تميم السرخسي
الدجاج افضل له مكان صوت الاواني عنه وقال تميم السرخسي
في المبسوط ولا ريب ان خروما لو كل طاهر عندهما اذ لا فرق بين ما كوال
اللحم وغير ما كوال اللحم في الخمر ثم خروما لو كل من الطيور طاهر فلا خروما
ماله لو كل وقال عيني تميم انه نجس لكل الحار في المقدار عني ومن السهل
له انما يستلزم حقيقة فلا يكون نجس ولعل البعل والحمار له نه
ان كان الشك طاهرا به كان طاهرا بلا شك وان كان طاهرا به فلا
يتنجس به الطاهر بالشك ويول انتقض مثل من لا يغسل
ويجوز الصلوة معه له لا يمكن ان يتوار عنه خصوصا في هب الرياح
فسقط اعتبار الضرورة قيل قوله رؤس البرد على ان الجانب الاخر
من البرد معتبر وليس كذلك بل يعتبر الجانبان وعني يوسف ان يصح
من البول في ثوبين ان لا يدمر غسله ان كان اكثر من قدر الدرهم الطاهر
عن نجس مري يزول عينه الا ما يشق ازالة اثره النجس المري
بازاله عينه وان كان يزول اثره ولا يعتبر فيه العدد الا النجاسة
كانت باعتبار العين والنفوس يزول بها واليهما ان كان اثره بازالته
بازاله عينه وما يقع من الاثر عفوا ان كان كثيرا لقوله عليه اغسله
ولا يضره لقاؤه وان فيه حرجا فان المرأة اذا خضبت بدها نجسا
نجسة لو شربها زوال الاثر لثبوت الطهارة لتبا عذوق عن الصلوة
اياما وفي حرج يترفع تفسير المشقة ان يحتاج الى شيء اخر لقلع الاثر
سوى الماء كالحرض والصابون واشياء ذلك في الالة المعقدة لقلع النجاسة
ساق الماء فاد الاحتج الى شيء اخر لشوقه ذلك فانزال العين والارثمة
طهر عند البعض قبل بشرط الغسل بعد زوال العين والارثمة
بغير الموى وقيل مري لان الحق نجس عن مري عند حسن وعني غير مري

لا

كاقبول والخمر الغسل ثلاثا وقال السامعي رضو من كالحكم عرف ثبوته با
وهو حكم بالزوال من وانه عليه توضا مرة من وقال هذا وضو من
له فقبل الله الصلوة الا انه حكم بالزوال من والحقيقة عرف ثبوته
بالحقيقة فتعرف في الالة بالحقيقة وذا ابتكر ان الغسل ولا يقطع بزوال
واعتبرنا عالين الطن وذا حصل بالغسل ثلاثا لا يغلب فبقينا السبب
الظاهر وهو الغسل ثلاثا مقامه تيسيرا وان حدث المستيقط
شرط الغسل ثلاثا عند توجع النجاسة فعند الحق اولى ولم يشترط
الزبالي في المتحولات الدار لم يكف ازالة النجاسة حقيقة لم يكن افعا
للتوهم ضرورة يشترط العصر في كل من فاما ينقص وثالث في المنة
الثالثة حتى لو عصر بعد الانسيل منه الماء واعتبر في كل شخص قوة وفي
غيره انه لا اصول يكتفي بالعصر من وهو ارفق وعني يوسف العصر
ليس بشرط وتثبت الجفاف فيما لا ينقص حتى لو موة يشك في نجاسته
نحو الماء الطاهر ثلاثا وتحفف في كل من بان ينقطع التقاطع ولا
لشروط التيسر في ان التحفيف مؤثر في استجراح النجاسة كالعصر
وقال محمد بن زهير بطرا بدار ان المستحرج انما هو العصر بسايط نجس
تجس نجس في زهره ترك فيه يوما وليلة وجري عليه الماء طهر الماء نجس
على النجس كما اذا ورد النجس على الماء لان المونة نجس الماء الا خفلا وذا
لا يختلف بين ان ورد النجس عليه او ورد على النجس وان الشايع له نجس ورد
على النجس السنة ثوب نجس غسل في ثلاث جفان او في واحدة ثلاثا
وعصر في كل من طهر الجبان العلوي بالغسل هكذا فلو لم نظر لضاق
على الناس غسل عضوة او ان غسل جنب لم يستنج في اباركا
خلا قاله يوسف بن زهير لما وجد في موضع لم يعتبر الا فراغ بعد
بعد ونجس المياها والواني والماء الرابع مطهر في الثوب لانه لم يقع
به قرينة له العنونه انه اقيم به قرينة حمان صار ملحا او قد صار
وطاذا ظهر خلا قاله يوسف لانه تبدل عينه واسمه وصار شيئا اخر
يصلي على مبطنه باطنه قد خلا قاله يوسف لانه ثوب واحد
فالنجاسة على بطنه كهي على ظهارة فيفسد صلوة لهما انه لا

لشرع

لثوب

يُسْتَعْمَلُ الْخَاسَةِ لَانْهَا عَلَى بَاطِنِهَا فَصَرَفَ **الاستنجاء** مَوْضِعَ
الْفُجْرِ اَوْ غَسَلَهُ وَالتَّجْوِيعَ مَخْرَجَ مِنَ الْبَطْنِ وَصَوْنَهُ لِمَوَاطِنِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ
عَلَيْهِ بَخْلُ الْحَرِّ مَسْحَهُ حَتَّى يَنْقَبِ اَوْ الْمَقْصُودُ التَّنْقِيَةُ فَيَمْسَحُ بِوَجْهِهِ
مَحْصُلُ الْمَقْصُودِ وَمَا شَرَفَ عَدَدُ وَقَالَ السَّامِعُ لَهْ يَدُ مِنَ التَّلَادِ لِقَوْلِهِ
عَلَيْهِمْ وَلَيْسَنِي بِتِلْكَ اَنْ اَحْجَارُ امْرُؤٍ هُوَ لَوْ تَوَدَّدَ لِنَافِعِهِ عَلَيْهِمْ مَنِ اسْتَجْمَعَ
فَلْيُوتِرْ فِي فِعْلِ حَسَنٍ وَمِنْ فَلَاحِرْ وَرَإِيْنَا كَحْصُلِ الْوَاحِدِ مَا رَوَيْنَا
اَوَّلِي لَهُ نَهْ مَحْكَمٌ فِي التَّخْيِيرِ وَمَا رَوَى كَحْتَمِ الْبَاحَةِ وَاجْرَاحِهِ مَخْرَجِ
الْعَادَةِ لَهْ فِي السَّقِيَةِ كَحْصُلِ مَرَاغِمِ التَّلَادِ وَلَهْ مَا رَوَى تَرْكُ ظَاهِرِ
اِجْمَاعِهَا نَهْ لَوَ اسْتَجْمَعَ كَحَبْلِ بِلَادِهِ اَجْرُ فِجَانِ وَمَا رَوَيْنَا لَهْ فَكَانَ اَوَّلِي
وَعَسَلَهُ اَفْضَلَ لَزَامَكَ بِلَا كَشْفِ عَوْنِ وَالْهَ تَرْكُ حَتَّى يَصْرِفَ اسْتِ
لِقَوْلِهِ بَعْدَ مَا رَجَلَ كَبُورُ اَنْ يَطْبُرَ اَوْ يَلِي مَا نَزَلَ قَالَ سَوَّلَ اللهُ عَلَيْهِ
يَا مَعْشَرَ الْاَنْصَارِ لَزَامَهُ بِعِ اَتَى عَلَيْهِمَا الَّذِي يَصْنَعُونَ عِنْدَ
الْعَانِطِ فَقَالُوا يَا سَوَّلَ اللهُ تَتَّبِعِ الْغَايِبَ اَلْاَحْجَارُ الْعِلَادَةُ نَتَّبِعِ
الْاَحْجَارُ الْمَا فِتْلَا الَّذِي عَلَيْهِ الْاَلِيَّةُ فَهَذَا الْخَصَصُ بِشِيرِ لَهْ اَنْ
اَفْضَلَ وَلَا اسْتِجَابَا لِمَا اَدْبَتْ لَهْ عَلَيْهِ فَعِلَهُ مَسْرُوقُ اُخْرَى وَقِيلَ
سَنَهُ رِمَانًا لَهْ اَنْهُمْ كَانُوا يَتَغَوَّرُونَ بِحَرِّ اَوَّلِي تَلْطُورُ تَلْطَاوُغُ
الْمَنْ يَفْعُزُ فِي قَلْبِهِ اَنْهُ طَرَفٌ لَا يَقْدَرُ بِالْمِرَاقِ اَلَا اِذَا كَانَ غَوْسُو سَابِكُ
الْوَاوِ يَقْدَرُ بِالتَّلَادِ السَّبْعُ فِي حَقِّهِ قَانَ تَعَذَّرَ الْخَاسَةُ الْمَخْرَجُ كَجِبِ
لَهْ فِي الْبَدَنِ حَرَانُ جَاذِبَةٌ اِجْزَاءُ الْخَاسَةِ فَلَا يَزِيدُهَا الْمَسْحُ وَالْقَبَاسُ
مَحَلُّ اَلِ اسْتِجْعَاءٍ كَذَلِكَ اَلَهْ اَنْهُ اَكْتَفَى فِيهِ بِالْمَسْحِ ضَرْوَةٌ فَلَا يَتَعَدَّاهُ وَذَكَرَ
فِي الْهَدَايَةِ وَلَوْ جَاوَزَ فِي الْخَاسَةِ مَخْرَجَهَا لَمْ يَجْزِ فِيهِ اَلَا الْمَا وَفِي بَعْضِ
الْمَسْحِ اَلَا الْمَا بَعِ وَهُوَ خَقْوُ اِجْتِلَافِ الرُّوَاثِ فِي تَطْيِيرِ الْغُضُولِ اَنْ قَوْلَهُ
اَلَا الْمَا يَقْضِي لَزَامَهُ كَوْنُ الْمَا بَعَاثُ قَوْلِهِ اَلَا الْمَا بَعِ يَقْضِي حَوَازَ بِالْمَا بَعَاثُ
وَقَوْلُهُ عَلَى مَا يَتَنَايُزُ بِهِ قَوْلُهُ اَوَّلِي السَّابِقِ عَلَيْهِ اَنْهُ فَرَقَ بَيْنَهُمَا فَلَمْ يَجُوزْ
فِي الْبَدَنِ بَغِيرَ الْمَا وَهَذَا اِذَا كَانَ الْخَاسَةُ اَكْثَرُ مِنْ قَدْرِ الدَّرْهِمِ وَدَارَ
مَوْضِعَ اَلِ اسْتِجْعَاءٍ اِمَّا اِذَا كَانَتْ مَعَ مَوْضِعَ اَلِ اسْتِجْعَاءٍ اَكْثَرُ مِنْ قَدْرِ الدَّرْهِمِ
قَالَ مُحَمَّدٌ صَوْلَهُ بَدَفَ غَسَلَهُ اَعْتَبَارًا اَوْ اَصَابَ مَوْضِعًا اُخْرَى عَنِهَا

يكفيه الاستحسان لا محذور لان الموضوع الشرعي ساقطه العيب فكان
ظاهرا حكما ولولاه له وجب الكراهه كما لو كانت موضوعا آخر فقيت العيب لما
عدها وهذا اقدم من الدرع بخلاف موضوع آخر لانه لم يسقط اعتبار
شرعا حتى اوجب الكراهه ولما كان معتبرا شرعا في حال الكراهه منع جواز
الصلوة ان زاد على الدرع ولا تسليح يعظم ودون لقوله عليه السلام لا تسليحوا
يعظم ولا يرد وطعام لانه اسراف عيب للنهي عنه ولو استباح هذه
الصور حاز لان النهي لم يعم عيب فلا يمنع مشروعيته كما لو بوضاء ماء
مغصوب او اسليح محرر مغصوب **كتاب الصلوة**
الفرض نوعان فرض عين وفرض كفاية افرض العين ط يلزم كل واحد
اقامته ولا يسقط عن البعض باقامة البعض الا عان نحو وقرض
الكفاية ما يلزم جماعة المسلمين اقامته ويسقط باقامة البعض عن
الباقي كالجهاز و صلوة الختان والصلوة فرض عين ثبت فرضيتها
بالكتاب هو قوله حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى يحافظونها
اد اؤها في اوقاتها هذا النص يقتضي الفرضية لا انهم في خمس لان النص
يقتضي عددا له وسطا و زاء الجمع للعطف المقصود للمغايرين واقله
خمس ضرورية والسنة وهي غير واجبة اجماع لامة واذا ثبت فرضيتها
بحجتها الى سبب وجوبها ونفسيرها وركنها وشرطها وحكمها اذا لم يبي
له كبح السبب ولا يعرف البيان حقيقته ولا يوجد الا بركنه وعند
شرطه ولا يفعل الا لحكمه فسبب وجوبها الوقت لانها قضاء لله وهي
تدل على السببية وتكرر بتكرره والسبب الحزب المتصل بالاداء
وهو سبب نفس الجواز اذا سبب جواز الاداء الخطابي ونفسيرها لغة
الدعاء اقله صلى على ذنبا وادسم وقيل من الصلوة هو العظم الذي
عليه الا لبيان لان المصلى يحرك صلواته في الركوع والسجود فهو من
الاسماء المغتصبة او اسنقوله وشرطها محي وبابه وركنها القيام
والقراءة والركوع والسجود وحكمها سقوط الواجب في وقتها في
الثواب لا اخذ لان حكم الشيء ما يفعل لاجله وانما يودي بالصلوة
ليسقط الواجب وحصل الثواب في الفجر من الصبح الصادق

الدنيا

الى طلوع الشمس لقوله علمه وقت صلوة الصبح من طلوع الفجر الى طلوع الشمس
وقال في حديث آخر الوقتان من هذا الوقت كانه اراد الوقت الكامل ما بين
هذين الوقتين اذ اذ اول الوقتين عسى وهو قد الى قليل الجماعة
وفي آخره وقت الفجر وما كانت له سبب مقدمة على المسببات طبعا
وقد ثبت وضعا وقدم وقت الفجر ان كان الواجب تقدم الظن كما ورد في
الحديث ولا به اول صلوة وضعت لعدم الاختلاف في اوله وآخره بخلاف
غيره وقد حذف المضاف الى وقت صلوة الفجر قيد بالصادق وهو البياض
المنتشر لا فوق اذ لا عيب بالكاذب وهو البياض الذي يمد طولاً ثم
تعبه الظلام فيما الكاذب يدخل وقت الصلوة ولا حكم الاكل على
الصائم لقوله علمه لا يعرفكم الفجر المستطيل لكن كواوا واشربوا حتى
يطلع الفجر المستطيل الى المنتشر لا فوق وقال الفجر هكذا ومتغير
عرضاً له هكذا ومتغير طولاً والظن ان وقت الظن من الزوال الى بلوغ
الظل مثليه سوى الفجر وهو ان يورثه حيزه من اجزاء احوال احوال
الظل مثله والزاوية من زاوية الظل لكل شخص حيزه المشرق وقيل
طريقه ان تغزو خشبة في مكان مستوي وتجعل طبع الظل علامة فما
دام الظل ينقص فهو قبل الزوال واذا دام فهو بعد الزوال الى يزد ولم
ينقص فهو وقت الزوال الى هو الظل الاصل في وعمر محمد بنه يقوم مستقبل
القبلة فماذا امت الشمس على حاجبه لا يسر الشمس على ترويض صارت
الشمس على حاجبه لا يمن فقد زالت لها امانة جبريل علمه فان النبي عليه
قال صلى في العصر في اليوم الاول حين صار ظل كل شيء مثله وصلى في الظهر
في اليوم الثاني حين صار ظل كل شيء مثله فان قيل لما صلى الظهر في
اليوم الثاني في الوقت الذي صلى فيه العصر في اليوم الاول الشيخ يروي
بالثاني قلنا صلى به العصر في اليوم الاول حين اراد على المثال والظن
في اليوم الثاني قبل ان يزد لكن قرو منه وهو لقوله تعالى فاذا بلغن
اجلهن فامسكوهن اي قرو بلوغ اجلهن قال فاذا بلغن اجلهن فلا
تعصلوهن اي تم اعضا عنهن ووقع في الترتيب الهداية في اليوم
الاول والمراد به العصر به يقوم الحجة لها علمه اذ الخلاوة دخول

فخرج الى سائر
اسماء الصلوات
وهي الاوقات
وقال وقت الفجر
من طلوع الفجر

في ذلك المثل
على كل من جاز

وقت العصر وخروج وقت الظهر واحد وهو محكي عن ابن المصنف في بعض
النسخ في اليوم الثاني والمراد به الظهر قوله في هذا الوقت اذ اصاب
ظل كل شيء مثله ولم يورثه علمه اوردوا بالظن ان شدة الحر من جهة
اي اذ خلوا صلوات الظهر في البرد اي صلواتها اذا سكنت شدة الحر
وفي جهنم شدة حرها واشد الحر في ديارهم اذ اصاب ظل كل شيء
مثله ولا يفتقر الحر الى بعد المثلين اذ تعارضت الاثبات ما كان على
ما كان وقت الظن بان يتبين فلا نزول بالشك ووقت العصر ما كان ثابتاً
فلا يدخل بالشك والعصر منه الى الغروب اي وقت العصر من بلوغ الظل
مثلية الى الغروب قال الحسن بن زينة آخر وقت العصر حين نقصت الشمس لقوله
علمه ووقت العصر ما لم يصفر الشمس لنا قوله علمه من اذكر ركعة من العصر
قبل غروب الشمس فقد اذكر اي اذكر الوقت قوله في الهداية على القولين
اي على اختلاف القولين وعند اذ اصاب ظل كل شيء مثليه يدخل وقت
العصر وعند ما اذ اصاب ظل كل شيء مثله يدخل المغرب من الغروب
الشفق اي وقت المغرب من غروب الشمس الى غروب الشفق لقوله علمه ووقت
صلوة المغرب اذا غابت الشمس ما لم يسقط الشفق ويوحى على الشافعي من
في التقدير يسترد وضوءاً واذا انقضى خمس ركعات والشفق البياض الذي
بعد الحجة وقال وهو قول الشافعي ورواية عن ابي حنيفة وهو الحجة لقوله علمه
الشفق الحجة ولم يورثه علمه وآخر وقت المغرب في الاسود لرافق وقد اختلفا في
الصحابة رضي الله عنهم فذهب ما مروى عن عمر بن الخطاب وابن مسعود ومذهبه
عن ابي بكر وعائشة وابن عباس رضي الله عنهم وعن المبرد انه الحجة وعن
احمد بن حنبل انه البياض اذ تعارضت الاخبار لرافق ما كان على ما
كان وقت المغرب ما كان ثابتاً يتبين فلا يخرج بالشك ووقت العشاء لم يكن
ثابتاً يتبين فلا يدخل بالشك ولا في المغرب كالفجر حيث يقام في انقضاء
الشمس كالفجر البياض في الجرح الحجة فليكن كذلك ليكون صلاتا في
في وضع النهار وصلاتان في النهار وصلاتان في غسق الظلام العشاء
والوقت والعشاء والوتر منه الى الصبح اي وقت العشاء والوتر من غروب
الشفق الى الصبح لقوله علمه وآخر وقت العشاء حين يطلع الفجر وما ذكره

المختصر وأول وقت الوتر بعد العشاء قولها وعند ذلك حنفه وضوء وقتها إذا غاب
 الشفق إلا أنه مأمور بتقديم العشاء عليه للترتيب كصلوة الوقت والفاية
 وهو في اختلافه صفة عند الوتر واحد الوقت في جمع صلواته
 واجبتين فهو وقتها وإن أخر بتقديم أحدها كصلوة الوقت والفاية
 وعند ما سنها شرعت بعد العشاء فيدخل وقتها بعد العشاء كركع الظهر
 وفائدة الاختلاف بطريقين ياتي بها شرعا الله تعالى ولا يجب
 العشاء لقوم لم يجدوا وقتها بأن يطلع الفجر كما غرت الشمس لعدم سبب
 الوجوه وهو وقتها **فصل** يستحب تأخير الفجر بحيث تقدر على صلوة
 بقراءة مسنونة وترتيل واعادتها واعادة الوضوء قبل طلوع الشمس
 لو ظهر سهو لموله علم أسفر أو بالفجر فإنه أعظم للأجر في بصلته بالفجر
 أسفر بالصلوة أي صلاها في أسفان الباء للتعدية ولا يمكن حمل الأمر
 على الوجوه إجماعا فتعذر الاستحباب والنجس في وضوء ما اجتمع أصحاب
 رسول الله صلى الله عليه وسلم على شيء كما اجتمعوا على التنوير بالحج والسنن
 يستحب التحليل في كل صلوة لأنه مسارة إلى المعفرة وظهر الصيف
 أي استحب تأخير ظهر الصيف لأنه عدم إذا كان الشتاء بركن الظهر
 أي صلاها في أول وقتها وإذا كان في الصيف أتد بها والعصر لم يفرق
 أي استحب تأخير العصر وكل زمان لم يفرق السمسرة أنه عليه كان
 يأمر بتأخير العصر والعبرة لتعذر القرص عند الحنفية والى يوسف
 أنه لم يفرق الضو كما قال النجاشي والحاكم التمهيد لأن يحصل بعد
 الزوال حتى صار القرص بحيث لا تحار فيه الغيرة فقد يغترب في ذلك
 والتأخير في غير السمسرة كما روينا أما إذا غاب مكره لأنه
 مأمور به ولا يستقيم اثبات الكراهة للشيء مع براسه وقيل إذا
 مكره أيضا والعشاء إلى الثلث أي يستحب تأخير العشاء إلى ثلث
 الليل لموله علم لوله أن أشوق على امتي لأخرت العشاء إلى ثلث الليل فإن
 قيل ينبغي أن يكون سنة كالسواك حيث قال فيه لوله أن أشوق على امتي لأمرم
 بالسواك عند كل وضوء فلما ثبتت سننية السواك بمواظبته عليه
 ولوله أنها قلنا باستحبابه أيضا ولا حواظ به هنا ولا نه قال كرام

من تأخير العشاء
 في وقتها

وهو للوجود وقد امتنع الوجوه لعارض المتسقة فتكون سنة أما هنا قال
 لا خرق فعله مطلقا يدل على الاستحباب على الوجوه والتأخير إلى
 نصف الليل مباح لا بالخير من حيث أنه مفضل للجماعة مكره لكن
 به يقطع السمر المنهي بعد العشاء بالكلية فيكون مني وبافتقار ض
 دليل الندب والكراهة فتساقطت مسألة الإباحة والتأخير إلى النصف
 الأخير لا عذر مكره لأن دليل الكراهة وهو دليل الجماعة لم يعارضه
 دليل الندب لأن السمر قد يقطع قبله والوتر إلى آخر الليل أي يستحب
 تأخير الوتر إلى آخر الليل من ثوب لا تنبأه أو تقبل النعم لموله علم الام
 له في كثير من السمره وكان يوتر من أول الليل أخيرا بالثقة ولعمري ضو الله عنه
 وكان يوتر من آخر الليل أخيرا بالفضل والتحليل ظهر الشتا أي يستحب التحليل
 ظهر الشتا لما روينا والمغروب أي يستحب التحليل للمغروب كل زمان لموله علم
 بإدراك المغرب قبل اشتغال النجوم ولا تقتضيهما باليهود فاتهم يصلون
 والنجوم مستبكة وما قبلت عين يوم غيب أي يستحب التحليل كل صلوة فيها
 عين كالعصر والعشاء يوم غيم فالغربة في الغيم ليلا تقع العضم
 في حال غير السمسرة ليلا يقل الجماعة في العشاء باعتبار المطر لأن عند الغيم
 ينتطر المطر ساعة فساعة ويؤخر غيبه فنه أي يستحب تأخير ما لا عين
 فيه كالبحر والظلمة والمغروب يوم الغيم لأنه لو عجل في الفجر لذي إلى تقليل الجماعة
 بسبب الظلمة ولم يوتر من تقع قبل الصبح وكذا يؤخر في الظهر والمغرب ليلا
 تقع قبل الزوال والغروب ذوي الحسنة عن أي حنفية أنه يؤخر يوم الغيم للجميع
 لأنه اقوى للاحتياط فاداء الصلوة وقتها أو بعد يجوز لا قبل الوقت
فصل لا تصح صلوة وسجدة تلاوة و صلاة جناح عند الطلوع
 ولا استنوا والغروب إلى عصر يومه أعلم أن التطوع في هذه الأوقات
 يجوز ويكن فالمراد من قوله لا تصح صلوة غير النقل لقضا الفرائض
 والواجبات والفاية كسجدة تلاوة وجبت تلاوة في وقت غير مكره و
 الوتر لها وجبت كاملة فلا تودي ناقصة فاما لو تلاوة سجدة فيها
 وسجدها أو حضرة جناح فيها وصلاها بجوارح الكراهة لأنها وجبت
 ناقصة فاداءها كما وجبت الوجوه بحضور الحنان والتداق أو

ولم يشر

فاستحب العشاء في وقتها
 ولا سيما في وقتها

او المراد لا سعي ان يصلي في هذه الاوقات لان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن الصلوة عند طلوع الشمس وقال انها تطلع بنزول الشيطان وان الشيطان يزورها في عين من بعد ما حق سجودها فاذا اراد رفع يدها فاذا كان عند قيام الظهيرة قاربها فاذا اتمت فارقها فاذا ادت للمغرب قاربها فاذا غربت فارقها فلا تصلوا في هذه الاوقات انتهى وقد لمع في غير المنهي عنه وهو الوقت الذي يقع في اركان الصلوة وبشرطها والوقت صحيح باصله فاسد لو ضعف وهو انه منسوب الى الشيطان كما روينا ان الصلوة لا توجد بالوقت لانه ظرفا لا متغيرا ههنا فصارت الصلوة فيها ناقصة فقيل لا تبادى بها الكامل وهو انظر الى الواجبات الفايضة وكوهن التوافل واما جاز القضاء ارض الغنم كان النهي ثم لمع في غير ايضا لان النهي ورد للمكان وهذا للزمان واتصال الفعل بالزمان اكثر لانه داخل ما هيته ولهذا فسد صوم البحر وان ورد النهي لمع في غير لان النهي فيه باعتبار الوقت الصائم يقوم به ويطول بطوله ويقصر بقصره لانه معين فاذا اراد ان يضار فاسدا او لحدت حجة على الساع في صوم حيث جوز الفرائض لم يعلو من نام عن صلوة او نسيها فليصلها اذ ذكرها فان ذكرها في النوافل عكة لما روي ابو ذر ال عكة ثلاثا وهذه الزيادة شاذة ولا تعارض المشاهير وعليه ان يوقف في حقبة الفصل وقت الزوال يوم الجمعة لما روي شاذ الا يوم الجمعة وسجل التلاوة في بعض الصلوة لان النهي عن الصلوة باعتبار التشبه بمن بعد الشمس والتشبه يحصل بالسجود و صلاة الختان منصوص عليها لانه في عقبة ثلاثين شاقا ثانيا رسول الله علم ان يصلي فيها وان يقتر فيها موتانا والمراد به صلوة الختان اذ الذن لا يكون لكنه كني عن الصلوة للازمة بينها واما حاز عصر يومه لانه اذاه كما وجب اذ سبب الوجوه الجزاء القائم من الوقت الذي يلي الشروع اذ لو غلظ الوجوه بكل الوقت لما حصل براداه اصلا لانه ان صلى في الوقت يكون قبل السبب اذ السبب لما كان متعلقه بكل الوقت فالحال بوجوه كل

في هذا الاصل
الصلوة
بشرط
الوقت
كالمع
في

لا يحصل السبب من المجموع شفع بالحق جزوه وان صلى بعد الوقت تكون قضاء فدعت الضرورة الى جعل جزء الوقت سببا وليس بعد الكل جزوه مقدور يصلح للسببية اذ لو غيبنا عشر او تسع او العشر او السبع يعارضه وعلى هذا فاعتبر فوجاهة اقتضاه على اذ في وهو ما يسبق اذ اذ في اتصال الاداء بالجزء الاول كان هو السبب لا يتنقل السببية الى الثاني والثالث هكذا ولم يحزن نقل السببية على الجزء السابق لانه في كل نودي في الخط عن القليل الى الكثير بلا دليل ولا يجوز لعلو السبب بالجزء الاول على وجهه لاسفل هذه لثب الاصل لربكون السبب متصلا بالسبب لانه في اعمدوم والمتصل بالوجود فكان احق بالسبب وله لونه لعلو بالجزء الماضي لكان المودى في آخر الوقت قاضيا لان اذ اذ لم يتصل بجزء معين للسببية كان تقويتا كما اذ لم يتصل بالجزء الاخر فانه يكون نفوتيا وله وجه لجعله مفوتا ما بقي الوقت لانه اذ كان شمس لا يحضره وفيه اشكال وهو انه انما صار قضاء ثم كفوا الوقت ولم يفت الوقت هنا فلا يصير قضاء فارق قبل الشروع العصر وقت مستحب ومن الى الوقت المكروه يجوز ولو حصل الوجوه مضافا الى الجزاء الذي يلي الشروع لما حاز لان السبب كامل وقد ادى ناقضا قلنا الشرع جعله حاشا كل الوقت بالاداء وهو العزيمة في الباب جعل ما يتصل به من الفسلة عفو اذ احتراز عنه مع الاقبال على الصلوة متعذر وقد روي هشام فيمن قام الى الخامسة في العصر انه يمشي شفعه لانه من غير فصل ثبت قبل كل جزء من اجزاء الوقت سببا لوجوب الجزاء الذي يلاقيه من الصلوة وظروف الاداء لانه في الشارح جعل الوقت سببا وظرفا فوجب اعتبارها مما فاذا انتهى الى الجزاء الاخير بقدر السببية علمه ان شرع فيها واعتبر صفة ذلك الجزاء فان كان صحيحا كما في الفجر وجب كاملا فاذا اعترض الفسلة بطلوع الشمس فسد لان ما وجب كاملا لانه نودي ناقضا وان كان ناقضا كما في العصر وجب ناقصا فلا يتغير بالغرض لانه اذاه كما وجب بخلاف غير من الصلوة

في هذا الاصل
الصلوة
بشرط
الوقت
كالمع
في

كالاقتضاء
في هذا الاصل
الصلوة
بشرط
الوقت
كالمع
في

اداء الصلاة
في هذا الاصل
الصلوة
بشرط
الوقت
كالمع
في

لها وجبت كاملة فان قيل لو كان الفايته عصر امسية ينبغي له يجوز قلنا
اذ لم يودها الوقت اضيف الوجوب الى كل الوقت الى اخر الوقت لا يراى
ان يكون كل وقت سبباً الى الصلوة تصاو الى الوقت اسم لجميع
اجزائه وانما اخفف الوجوب في بعضه للمصرون التي ذكرنا وقد
فانك الضرون فمضاف الى كل الوقت وهو غير باقصر لذكرا في جزوه
ناقصر وكان الواحد كاملاً فلا يودي بالناقص ولا يلزم ما اذا اسلم الكافر
في هذا الوقت لم يود حتى جاء اليوم الثاني فانه لا يجوز لانه غير مروي
ويكن الصلوة بعد طلوع الفجر وفرض العصر الا سنة الفجر وقضاء
الفوات و صلوة الجنان وسجدة التلاوة لحديث الربيع بن اسود عن النبي
قال شهد عندي رجال من بني تميم وارضاهم عندي عن النبي عليه السلام
نهى عن الصلوة بعد الفجر حتى تطلع الشمس وبعد العصر حتى تغرب
الشمس ولكن يجوز قضاء الفرائض في هذين الوقتين وسجدة التلاوة و صلوة
الجنان لانه الكراهية كانت باعتبار الفرض ليس في الوقت كالمشغول
بفرض الفجر والعصر تقديراً والفرض التقديري اقوى من النقل ثواباً
فمنعه ولا يمنع الفرض من الفرض الحقيقية اقوى من التقديري و ردنا
الواحد في جنسه وهو الفرض لانه فرض على السنن الروائية في جنسها
وهو النقل لانه لو اقل سنت و طهره المندول لانه التهمة بالمدرك
له في المدرك سبب موضوع لا لتمام النقل بخلاف سجدة التلاوة لانه ليست
بنقل لان النقل لسجدة غير مشروع فذكر واحداً باجاء الله تعالى
ولانه يعلو وجود التذرع سبباً من جهته وهو الجاهل العبد اد صيغة التذرع
للاجاء انه ثبت في العبد فبقيا لوجه الى حوصا حب الشرع كانه لا
وجود وسجد التلاوة وحيث باجاء الشرع وان كانت التلاوة فعله
لجميع المال فعله ووجود الوقت باجاء الشرع فصان كذا وصوم بعينه
لا يظهر بعينه في حق صوم القضاء والكفارة لان التعيين لولاه النار
وولاه يته لا تعدوه فصم التعيين مما يرجع الى حقه ومواز له في النقل
مشروعاً مما يرجع الى حوصا حب لشرع ومواز له في الوقت
محتمل الحق اعني القضاء والكفارة فلا فاعتهر فيها بما لو لم يندرك خلاف

صوم رمضان لان بعينه بت باجاء الله تعالى فظهر في الكل حتى لا يصح
صوم القضاء والكفارة والنقل وكذا في الطواف لان الوجوب لغيره وهو
حق الطواف في فله لذاته ونقل شرع منه ثم افسده لانه وجبت عليه
الاعمال صيانته لما ادى عن البطلان في فله لذاته وقد ظهر ان في
النقل كذا فيهما بخلاف ما وجد بعينه لانه لما كان واجباً بعينه استحباب
ان يكون فله لذاته وقار السامع له باس نقل له سبباً ليعني الطواف
والحجبة والسنة الموقفة وذكره الهداية ويكون ان يسفل بعد الفجر حتى يطلع
الشمس وبعد العصر حتى تغرب الشمس في قول الطلوع والغروب في
الفوات لا يجوز في قول الغروب والطلوع وقد ارجاه حيث ذكرنا باس
بان يصلي في هذين الوقتين الفوات فلم يحل على هذا الذي في الساقط
ولا يستقل قبل المغرب و وخرج في الامام للخطبة لان فيه باخبر المغرب
وهو مكره قال عليه السلام لا يزال امتي بخير ما لم يوحى والمغرب في استنبال
النجوم ولا ينبغي ان يسمع الخطبة ولا يجمع بين الصلوة في وقت
بعذر ما خلا عنه ومزود لانه وقار السامع في جمع بين الظهر والعصر
وتن المغرب والعشاء بعد السفر والمطرفة عليه جمع بين الظهر والعصر
في سفر لنا قوله عليه من جمع بين الصلوات في وقت واحد فقد اتى بابا
من الكتابين وتاويل ما روي انه جمع بينهما فعلا بان اخر الظهر في اخر وقت
واحد العصر اول وقت طهر في وقت عصر او عشا لقضيهما فقط
وعند السامع في هذا اظهر في وقت العصر تقضي الظهر والعصر في
طهر في وقت العشا تقضي المغرب والعشا بنا على ان وقت الظهر والعصر
واحد و وقت المغرب والعشا واحد عند حتى حوز الجمع بالعدو صا
اهلا للصلوة في اخر الوقت لقضيهما ولو حاضرت في وقت المغرب
السنة اخر الوقت عندنا وعند السامع في اوله حتى لو اسلم الكافر
او بلغ الصبح او طهر في الحايض يلزمهم فرض الوقت عندنا ولو حاضرت
فنه لا يقضيها عندنا خلافا له **باب**
سئل عن الفرائض في بيع التكبير في مشروعه لا ترجيح ولحق اعلم ان تبويه
بالكتاب وهو قوله تعالى واذا نادى اليك الى الصلوة اتخذوها هزوا ولعباً

والنداء الى الصلوة ليس الا الاذان في السنة وهو ما روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 بشا ورا صحابه رضي الله عنهم في اذان في شهر في الضرورة لنا قوس
 فقبل هو للنصارى واشير الى البع في قوس فقبل هو لليهود واشير الى
 ايقاد النار فقبل هو للمجوس فلم يبقوا على شيء وكان عبد الله بن زيد
 الى نصارى رضو بينهم فلم يشاوا الى الطعام تلك الليلة والى كنت بين
 النائم والنقطة ان لا انت نازلا من السماء وعله ثود ان اخضر لي مقام
 على حزم حايط واستقبل القبلة فقال الله اكبر الاخرى ثم مكث هنيهة
 ثم قام فقال مثل مقالته راوي وزاد في اخر قد قلت الصلوة مرتين فالتفت
 رسول الله صلى الله عليه وسلم واخبرته بذلك فقال يا صديق القها على بلال فانه
 امض صوتا منك فعملها بلال فقام بلال على ارفع سطح فادرجها
 رضو بخبر رده وقال القل طاعة الليلة ما طاف لعبد الله الا انه سبقه
 فقال صلى الله عليه وسلم هذا اثبت روي في سبعة من الصحابة رضي الله عنهم راوا ذلك
 الزوايا ليلة واحدة وكان ابو جعفر محمد بن علي ينكر هذا ويقول
 تعبدون في ما هو من معالم الدين فتقولون نعمت لرويا كل واحد انما ثبت
 ذلك بتعليم جبريل عليه ليلة المعراج حين صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم بالملايك
 وازوا الى نبياء عليهم السلام عند بيت المقدس في منافاة فيكون ذلك
 يكون احدهما مويدا للاخر اجماع الامة فانهم لم يختلفوا في ثبوتها وانما
 اختلفوا في صفة فقيل انه واجب الصبح انه سنة مؤكدة ولو امتنع
 اهل بلدة بقاء تلام الامام عند محمد خلا فانه يوسف لانه من اعلام الدين
 فالأصرا على تركها استخفاف به وهو يخص بالفرائض في السنن والبطون
 عاقل محلات الفرائض اتباع لها فالاذان للاصل اذ ان التبع والوثق
 وان كان احبا عندك لكنه ثود في وقيل العشا فالكيف ناذ انه وكذا
 الترواح وصلوة العيد في سنة والجمعة ثود في لها ولقام لانها فرضه
 كالظهور اذ انها منصوص عليه في الله تعالى ان ثود في للصلوة في يوم
 الجمعة وفي التكسير فعندنا اربع مرات في حداث الملك الناصر عند ما كان في
 مرتان وهو قناس في الترجيع بعبد الشافعي فيه ترجيع وهو في خفض
 بالشهادتين صوتته ثم ترجيع في رفع بها صوتته لانه عليه امر ايا مجزاة

بالق
 واسا والسعد
 معاد في السور
 حرام

بالترجيع حيث لا ارجع فحدها صوتته ولنا ان الروايات انفق في الاذان
 رضي الله عنه كان لا ترجع واما حديث في مجزاة فان رسول الله صلى الله عليه وسلم امر
 بالتكرار حاله العلم لتحسين تعلمه وكان في ذلك عادة فيما يعلم اصحابا
 فظن انه امر بالترجيع وقيل انه كان مؤذنا في مكة فلما انتهى الى ذلك
 رسول الله صلى الله عليه وسلم خفض صوتته حيا من اهل مكة لانه كان حديث العهد
 بالاسلام فعرك رسول الله صلى الله عليه وسلم اذنه وامر ان يعود ويرفع صوتته
 لتعلمه ان لا حياء في الحق في كبر اللحن الا ان لما روي في حجاج ابي
 ابن عمر رضي الله عنهما فقال اني اجعل في الله فقال اني اغضض الله فقال لم
 قال لانه بلغني انك تغني اذ انك تعني تحن واما التحن فلا بأس به لانه
 احدي للحن كذا في المبسوط والى صاحب المطر يورده بعلط اللام في اسم
 الله وهو لغة اهل الحجاز ومن يلهيهم من العرب قال السرافي ولغة اهل البصرة
 الترفيق وعن ابن عباس انه كان يعلظ اللام اذ تقدمها فتحة او
 ضمة واذا تقدمها كسرة احتار الترفيق وعنه من ران بعلظ اللام
 في احوال البلا في قراءته يكثر وتوكل في احوال كلمة في قراءته اخرى في كبر
 في راد شاعري عن ترك التحن بكل حال وهو مذهب البصريين ونزل
 بعد فلاح اذ ان الحزب الصلاة خير من النوم من تنبى لما روي في بلال
 جال رسول الله صلى الله عليه وسلم فوجد نايما فقال الصلوة خير من النوم فقال
 النبي صلى الله عليه وسلم ما احسن هذا اجعله اذ انك تحضر الفجر فانه يؤذني
 في حال نوم الناس وعقلهم مخضرب في الاعلام كما خص بالطول في
 القراءة لملا نفوتهم الجماعة والقامة مثله ونريد بعد فلاحها قد قامت
 الصلوة مرتين والاشافعي رحمه الله قامة تراوي لصاحب عبد الله
 بن زيد فانه حكى القامة مثل الاذان وما روي انه امر بلال ان يشفع
 الاذان في قوله قامة معناه اجب ان يؤذني بصوتتي بقيم بصوت
 واحد وقيل اول من افرد القامة معاوية ويتوسل في الاذان في حيدر
 في القامة لقوله عليه السلام لعل اذا ادنت فتوسل واذا اقممت فاجزل
 والامر للندرك لانه ليس في حديث الملك الناصر حتى لو توسل فيها او
 حذر فيها او توسل في القامة وحذر في الاذان في حصول المقصود

وذكر في الروايات
 في سنة
 في سنة
 في سنة
 في سنة

وهو الاعلام وترا ما هو منه لا يضرب مستقبل بها القبلة لحديث النار
من السماكادونا ولو ترك الاستقبال جاز لحصول المقصود وكنه الخالفة
السنة ويكتفى حاشية في الجليلين اي اذا انتهى الى الصلوة والفلان
حول وجهه يمينا وشمالا اي الصلوة في اليمن والفلان في الشمال وهذا
لان اول الاذان مناجاة واوسطه مناداة واخره مناجاة في المناجاة
جاء مستقبل القبلة وفي المناداة مستقبل من يادى لانه خطاب
لهم فيواجههم بكاء الصلوة مستقبل القبلة في افعال الصلوة فاذا
انتهى الى السلام حول وجهه يمينا وشمالا لانه مخاطب الناس بذلك
والاذان في الحقيقة الخليلتان لانه عيان عن الاعلام قال الله تعالى
واذا نزع الله ورسوله والاعلام بحصل برهما ومغناهما اسرعوا
الى الصلوة ولا مافة بخاتم فسيبيله ان يوجه بهما المسلمين لتعرف
صوته ولهذا قلنا فيمن يجب الاذان انه يقول مثل مقالة الله في الجليلين
فانه يقول حول ولا قوة الا بالله او ما شاء الله كان لانه خطاب
فسيبيله الطاعة وسؤال الخراج القبول لاعدادته فيصير عبثا
وقد ما كانها لان الاخرى في الضرورة والخطا في ضرورة في قدميه
ولست تدبر في صومعته لانه دعا الى الصلوة فحتاج الى ذلك الاسماع
الحجج وهذا اذا لم يستطع سببه الصلوة والفلان وسبح حول الوجه
يمينا وشمالا مع ثبات قدميه لانه تساع صومعته اما لغير حاجة فلا
يفعل ذلك ويجعل اصبعيه في اذنيه عند اذانه لقوله علم لبلال اذا
اذنت فاجعل اصبعيك في اذنيك فانه اندي لصوتك وان في الفعل الحسن
لانه ليس بسنة اصلية اذ لم يكن اذان النار في السماء فارقت ترك
السنة كيف يكون حسنا قلنا لانه اذا نزع احسن فاذا تركه في الاذنة
حسنا ويتوب التوبيل العود الى الاعلام بعد الاعلام ومنه الثبوت لانه
مصيبها عايد اليها والثواب لانه منفعة عمله تعود اليه ومثابه
لانه الناس يعودون اليه ومبوار رعة قد تم وهو الصلوة خير من النوم
وكان بعد اذانه ان علم كونه الحق بانه اذان في محذرة علماء
الكوفة تنال اذانه الإقامة حتى على الصلوة من يترجم على الفلاح من يترجم

وتتوب كل بلد على ما تعارفوا اما بالتخيخ او بالصلوة او قامت
قامت لانه للمبالغة في الاعلام وانما يحصل ذلك ما تعارفوا به وما استحسنه
المتاخرون وهو الشروع في سائر الصلوات لربا في غفلة الناس وقلما
يقومون عند سماع الاذان فيستحسن التوبيل للمبالغة في الاعلام
وما اصله ابو يوسف رحمه الله ان يقول السلام عليك ايها الأمين
حي على الصلوة حي على الفلاح الصلوة بوحمل الله له هم خلفاء رسول
الله علم فاستحب خصيصهم عما كان يحسن به رسول الله عليه فاما
اذا اشتعلوا بغيرة كذا فلا وكذا كل من اشتعل لصلح المسلمين كالمقعة والمبشرين قاتع
والقاضي يخص بنوع اعلام لانه لو لم يخص بنوع اعلام ليعرف هو
وقت الحضور فخصر كما سمع الاذان ولم يحضر القوم بعد محتاج
الى ابطارهم فيعطل مصالح المسلمين وكوهه محمد بن وهب وقال اقاله في يوف
حيث خص الهم بالشروع في مجلس تنبها الله في المغرب والاذان في الاذان
وقال المجلس المغرب جلسة خفيفة اي مقدار ما يجلس المحطوب بين
الخطبتين والاصل في الوصل بين الاذان والاقامة بكرة في كل الصلوات
اجماعا فلو علم لبلال اجعل بين اذانك واقامة قدر ما تفرغ اليه كل
من اكله غير ان الفصل في سائر الصلوات بالسنة او بما تشبهها لعدم
كراهية التطوع قبلها وهذا كراهية التطوع قبله فلا يفصل به شيء
قال المجلسة بحق الفصل لانها شرعت للفصل كما بين الخطبتين في يوم
الجمعة وله يقع الفصل بالسكينة بين الاذان والاقامة لانه في تلك السكينة
توجد بين كلمات الاذان ولم تعد فاصلة وقال ابو حنيفة وهو يفصل
بالسكينة وفي قدر بلال آيات قصار او آية طويلة او ثلاث خطوات
لانه امرنا بتجمل المغرب والفصل بالسكينة اقرب الى التجمل في المكان هنا
مختلف لانه مستقبل من كان الاذان في مكان الاقامة وكذا النخلة والهيئة
فانه تشفع الاذان وتوتر الامة صوتا بخلاف خطبة الجمعة لان
المكان احد الهيئة متحدة فلا يقع الفصل الا بجملة قال يعقوب
وانت ايا حنيفة رحمه الله في المغرب يقيم ولا يجلس فيفيدا قلنا وان
الاولى ليرتفع العلماء ان الاذان لانه من باب الجماعة والدعاء اليها

والله اعلم

الصلوات

الصلوات

هذا ما...

فلا يفوض لا غيرهم وهذا قال على رضى لو استطعت الاذان مع الخلق الاذنت
وتؤذن وتقيم له ولى الصلوات خير منه للباقى لا اصل له الاذان سنة الصلوة
له الوقت ولو فاتته صلوة بقضى باذان واقامة روى ابو قتادة كذا مع النبي
عليه غزاة فمر سنا فما استيقظنا حتى ايقظنا جبر السمسرة فركلنا
حتى اربعت الشمس نزلنا فامر بلال بالاذان فصلينا ركعتين ثم اقام
فصلينا الغداة فارقاته صلوات فاراذن اقام لكل صلوة تحسن
لكون القضاء على سنة الازان وان اقصر على الاقامة واذن للاولى جان
له الاذان اعلام الناس حتى يحقوا ومعهم بحقوقهم والاقامة اعلام
الشروع في الصلوة ومعهم اليه محتاجون وقال مالك رضى تكتبه باقامة واحدة
لانه علم قضى بالجماعة اربع صلوات يوم الحندق باقامة واحدة
لنا ما روى النبي عليه صل كل صلوة من تلك الصلوات باذان واقامة
وهو مشهور ما روى مالك غريب مع كنه وخير منه للباقى اذ خير من الازان
وعنه محمد انه بتمام لما بعدها ولا تؤذن لهما صلواتا احقعتا وقت
واحدة مؤذن بتمام للاولى بتمام للباقية ولا يؤذن كالظهر والعصر
يوم عرفه قالوا يجوز ان يكونا قال محمد قول الكل يؤذن بتمام بوضوء وكذا
لمحذو اقامة الاذان ولم يعاد او الحنبلى امرأة اذان ونعلا ندبا الاذان
والاقامة ذكر ان معظما من منبغى ان يكونا بوضوء فان اذن محذو جان
كقراءة القرآن واد اقام كنه لا لانه ذكر تعظم بلما فيه من الفضل بين
الاقامة والذكر واغنى مشروع وروى له بكن اقامته لانه احد
الاذان اذ الاذان لما لم يكن فلا يكون الا اقامة ايضا اذ كل واحد
ذكر تعظم فلا يمنع المحذو عنه كقراءة القرآن وكن اذان الحنبلى بالفاق
الروايات اذان المحذو رواية لانه يدعو الناس الى التاهب للصلوة
فاذا لم يسهل لها يكون اعيان الى حال بحيث نفسه قد دخل تحت قوله
انا امرت الناس بالبو والتسود انفسكم ولا يكن في ظاهرها رواية لانه
للاذان شيئا بالصلوة من حيث انه يراعى فيه الاستقبال والوقت لانه
انه ليس بصلوة حقيقة بلو كان صلوة من كل وجه لما حاز مع الحديث
والجنابة ولو لم يكن صلوة بوجه لجان معهما فقلنا يكن مع الجنابة

الحديث في الصحيحين

التصديق في الصحيحين

اعتبار الجانب الشبه ولا يكن مع الحديث اعتبار الحقيقة واعتبرنا
جانب الشبه في الجنابة دون الحديث لانا لو اعتبرنا الحديث لزمنا
اعتبار الجنابة لانه اغلظ حينئذ يعطل جانب الحقيقة
ثم اذان الحديث واقامة له يعاد لانه اذان الحنبلى واقامة يعاد لانه
استجابا بانه رواية لغلظ الجنابة وخفة الحديث ورواه لا يعلل
وللاشبه انه يعاد اذان الحنبلى لانه يعاد اقامته لانه يكون اذان
مشروع في الجملة كما في الجمعة فاما تكرار الاقامة فغير مشروع
اصلا وكن اذان المرأة لانه ان رعت صوتها فقد با شرع منكر
لان صوتها عورة وان لم ترفع فقد اخلت بالاعلام الذي هو مقصود
فيعاد اذ انها تدنا اقام غير من اذن جان خلافا للشافعي لانه
كل واحد ذكر مقصود فلا بأس بان ياتي بطل واحد رجل اخر ولكن
لا افضل لانه يكون المؤذن هو المقيم وله اذان قبل وقت بعينه لان
الاذان للاعلام بدخول الوقت وقبل الوقت يكون اذان تحميلا لا اعلاما
وقال ابو يوسف السافى يجوز للمجتمعة النصف الا خير من الليل لتواتر
اهل الحرم من حرم مكة والمدينة وله ان يلا ان كان يؤذن على عهد رسول
الله عليه السلام لسان قوله علم لبلال لا تؤذن حتى تستبين لك الحجر
هكذا ومثل من عرضا واما اذان بلال فاما كان لصلوة الفجر ولكن لما
القيام وتقوم النائم بعد كانت الصحابة رضى الله عنهم حتى يخرج حزب
يتحدث في النصف الاول وحزب النصف الاخر وكان الفاضل اذان
بلال وانما كان صلوة الفجر باذان ابراهيم مكتوم ولا تكرر الجماعة وقال
السافى يجوز تكبير المسجد الذي على قارعة الطريق لانا انا امرنا
بتكبير الجماعة وتكرارها في مسجد احد بقليلها لانه اذ عرفوا
انه لغوهم الجماعة يتجهلون الحضور فكثير الجماعة واذا عرفوا انه
له لغوهم يخرجون فيؤدى الى تقليل الجماعة كذا وقارعة الطريق لانه
للسراة قوم معلوم فلا تؤدى الى تقليل الجماعة في مسجد المحلة ان
صلى غير اهلها جماعة فلا اهلها الا تعادة كنه تركها للمساكين لا
لمصلحة في بيته في المصنع تدب فعلمنا انها المسافى يؤذن وتقيم لقوله

ما

وقال لا بأس حتى
تكون له اصحبه
نصا

علم

اذان

والشافعي رحمه الله يصلي قاعا يركع وسجود لنا انه انكسرت السجدة
يا صحابي رسول الله علمه فخر جوامع الحق عروة فصلوا فعودا يا ايها
او قاعا يركع وسجود لان القعود ستر العورة العليظة وعلم
ادراكا في العباد كشفها وادراكا كان فمحلها ما شاء الله ان
الاول افضل لان السجود يحسن الصلوة وحق الناس الركوع والسجود
لمحبا الله للصلوة فكان نزول افعى ولا تهمى طالع السجدة بركا
كان تاركها لا خلف وهو الايمان وحق صلى قاعا وكشف العورة كان
تاركها للسجدة الى خلف بثوبه بحسب ما في اقلها احب لربك العامة
ربح احدهما تعين الاخر لان للربح حكم الكل ولو كان احدهما محلو ادم
وبار اخر ربه طاهرا تعين الذي ربه طاهرا لما قلنا غربة ووجدت
ثوبا استبريد بها وبيع راسها تحت سترها حتى لو تركت ستر الواسع لم
يجز صلواتها لان للربح حكم الكل فصادق تاركه ستر الواسع الى عكار
ولا يجز اقل من ربيع الواسع لو تركت ستر الواسع صلواتها اذ ليس
لما دون الربح حكم الكل ولكن السجدة في لقليل لا انكشاف والنية بلا
فصل بين النية والتحريم بعمل يمنع الاتصال العملة مع علم الاعمال
بالنيابة لان ابتداء الصلوة بالقيام وهو محتمل لكون عبادته وعلى
ولا بد من التمييز بينهما ليتحقق الاخلاص المأمور به اذ الصلوة عبادته
ولا وجود لها بلا خلوص فالبدء وما امره الى لعبه والله محليين
والخلوص لا يكون بلا اخلاص واذ جعله لله وما كان يكون ذلك بالنية
والنية للتقدم على الكسرة كإقامة عند الكسرة اذ لم يوجد
لقطعة وموعدا بل يتيقن بالصلوة فغير محتمل من ثوبه بوجه صلوة
الوقت وعزيت عنه النية عند الشروع جازي صلوة وفي التوقيات من
خرج من منزله نوي الصلوة القوم في الصوم فبما انتهى الى القوم
كبر ولم يخص النية فهو داخل مع القوم لان النية وجدت في حكا
حتى بان المبطل لم يوجد بخلاف ما لو استغل بعمل من جنس الصلوة
لان الصلوة مبطل به فكذلك النية ولا تعتبر بالنية المتأخر عن التكس
في ظاهر الرواية قال الكرخي يصح ما دام في الثناء وقبل يصح اذا

وحيث كان في حاله
في الصلوة
ولا بد من التمييز
الصلوة عبادته
والخلوص لا يكون
والنية للتقدم
لقطعة وموعدا
الوقت وعزيت
خرج من منزله
كبر ولم يخص
حتى بان المبطل
لان الصلوة مبطل
في ظاهر الرواية

القوم

والشافعي رحمه الله يصلي قاعا يركع وسجود لنا انه انكسرت السجدة
يا صحابي رسول الله علمه فخر جوامع الحق عروة فصلوا فعودا يا ايها
او قاعا يركع وسجود لان القعود ستر العورة العليظة وعلم
ادراكا في العباد كشفها وادراكا كان فمحلها ما شاء الله ان
الاول افضل لان السجود يحسن الصلوة وحق الناس الركوع والسجود
لمحبا الله للصلوة فكان نزول افعى ولا تهمى طالع السجدة بركا
كان تاركها لا خلف وهو الايمان وحق صلى قاعا وكشف العورة كان
تاركها للسجدة الى خلف بثوبه بحسب ما في اقلها احب لربك العامة
ربح احدهما تعين الاخر لان للربح حكم الكل ولو كان احدهما محلو ادم
وبار اخر ربه طاهرا تعين الذي ربه طاهرا لما قلنا غربة ووجدت
ثوبا استبريد بها وبيع راسها تحت سترها حتى لو تركت ستر الواسع لم
يجز صلواتها لان للربح حكم الكل فصادق تاركه ستر الواسع الى عكار
ولا يجز اقل من ربيع الواسع لو تركت ستر الواسع صلواتها اذ ليس
لما دون الربح حكم الكل ولكن السجدة في لقليل لا انكشاف والنية بلا
فصل بين النية والتحريم بعمل يمنع الاتصال العملة مع علم الاعمال
بالنيابة لان ابتداء الصلوة بالقيام وهو محتمل لكون عبادته وعلى
ولا بد من التمييز بينهما ليتحقق الاخلاص المأمور به اذ الصلوة عبادته
ولا وجود لها بلا خلوص فالبدء وما امره الى لعبه والله محليين
والخلوص لا يكون بلا اخلاص واذ جعله لله وما كان يكون ذلك بالنية
والنية للتقدم على الكسرة كإقامة عند الكسرة اذ لم يوجد
لقطعة وموعدا بل يتيقن بالصلوة فغير محتمل من ثوبه بوجه صلوة
الوقت وعزيت عنه النية عند الشروع جازي صلوة وفي التوقيات من
خرج من منزله نوي الصلوة القوم في الصوم فبما انتهى الى القوم
كبر ولم يخص النية فهو داخل مع القوم لان النية وجدت في حكا
حتى بان المبطل لم يوجد بخلاف ما لو استغل بعمل من جنس الصلوة
لان الصلوة مبطل به فكذلك النية ولا تعتبر بالنية المتأخر عن التكس
في ظاهر الرواية قال الكرخي يصح ما دام في الثناء وقبل يصح اذا

فقدت على الركوع قاسوها على الصوم وجه الظاهر في الصلوة عبادة
ومع لا يجزى ما لم ينو منها لم يقع عبادة وفي الصوم جواز المحرجه انه لا يمكن
من وصل النية به الا بالسهر الكثرة لا حرج في الصلوة والنية اذ اذ دخل
في الصلوة والشرطان يعلم بقبلة اى صلى صلى وادناها ما لو سئل
لا تكن ان يجزى على اليد به وان لم تقدر على التحرك لا يتأطلم بحج صلوة ولا
عسى للدرك باللسان انه كلام لنية فان فعله لم يجمع عزمة قلبه فهو
حسن وكفيه مطلق النية للقبلة اى بكفيه نية مطلق الصلوة للنقل الى
اذ في انواع الصلوة النقل بانصر وعطو النية اليه وفي السنن والتراويح
لكفيه مطلق النية عند المحرجه لانها نوافل لا اصل للمفروض شرط تعيينه
كالظن والجهر ولو نوى جهر الوضوء لانه مشروع الوقوف الفاتح مشروع
الوقوف فانصرف مطلق النية اليه كغير البطلان لا الجملة للاختلاف في فرض
الوقوف فيه اعداد الركعات لانه لما نوى الظن بعد نوى عدد الركعات
والمقتضى بنوى المتابعة ايضا اى بنوى الصلوة ومتابعة امامه لان
الفساد لمحقه من امامه فلا بد من التزامه والجنان بنوى الصلوة لله
تعالى والدعاء للميت استقبال القبلة لغرض الحائض لعله ثم قولوا وجهكم شطر
اى جهته ونحو فمن كان ركعة فرضه اصابة عينه اجماعا حتى لو صلى
مكة نية ينبغي ان يصلي حيث لو ازيلت الجذرا لم يقع استقباله على
شطر الكعبة خلافا لما في فانه لو ازيلت اللوائع لا ستر طر ان يقع
استقباله على عين الكعبة لا محالة لان الفرض حق الغائب عنها
اصابه جهتها في الصلوة لان السجود وسعة هذا التكليف بحسب
الوسع وقيل الجحاني فرض الغائب عنها اصابة عينه لان المأمورة
ذلك ولا فصل في النية وفائدة الخلاف في شرط اشتراط نية عين الكعبة
فقد كتبت شرطه عند غيره له ومن كان خائفا من عدو او سبع او مرض
له جرح فحوله الى القبلة او كان على خشية الفجر صلى الى اى جهة قدر
للمضوء وان اشبهه تحرك اى اذا عجز عن استقبال القبلة بانظر امر
الاعلام وتراكم الظلام وقضاء الغمام لزمه التحرك وهو يترك المحرجه
في قبل المقصود ان صحاح رسول الله علمه فخر جوامع الحق عروة فصلوا فعودا يا ايها
او قاعا يركع وسجود لان القعود ستر العورة العليظة وعلم
ادراكا في العباد كشفها وادراكا كان فمحلها ما شاء الله ان
الاول افضل لان السجود يحسن الصلوة وحق الناس الركوع والسجود
لمحبا الله للصلوة فكان نزول افعى ولا تهمى طالع السجدة بركا
كان تاركها لا خلف وهو الايمان وحق صلى قاعا وكشف العورة كان
تاركها للسجدة الى خلف بثوبه بحسب ما في اقلها احب لربك العامة
ربح احدهما تعين الاخر لان للربح حكم الكل ولو كان احدهما محلو ادم
وبار اخر ربه طاهرا تعين الذي ربه طاهرا لما قلنا غربة ووجدت
ثوبا استبريد بها وبيع راسها تحت سترها حتى لو تركت ستر الواسع لم
يجز صلواتها لان للربح حكم الكل فصادق تاركه ستر الواسع الى عكار
ولا يجز اقل من ربيع الواسع لو تركت ستر الواسع صلواتها اذ ليس
لما دون الربح حكم الكل ولكن السجدة في لقليل لا انكشاف والنية بلا
فصل بين النية والتحريم بعمل يمنع الاتصال العملة مع علم الاعمال
بالنيابة لان ابتداء الصلوة بالقيام وهو محتمل لكون عبادته وعلى
ولا بد من التمييز بينهما ليتحقق الاخلاص المأمور به اذ الصلوة عبادته
ولا وجود لها بلا خلوص فالبدء وما امره الى لعبه والله محليين
والخلوص لا يكون بلا اخلاص واذ جعله لله وما كان يكون ذلك بالنية
والنية للتقدم على الكسرة كإقامة عند الكسرة اذ لم يوجد
لقطعة وموعدا بل يتيقن بالصلوة فغير محتمل من ثوبه بوجه صلوة
الوقت وعزيت عنه النية عند الشروع جازي صلوة وفي التوقيات من
خرج من منزله نوي الصلوة القوم في الصوم فبما انتهى الى القوم
كبر ولم يخص النية فهو داخل مع القوم لان النية وجدت في حكا
حتى بان المبطل لم يوجد بخلاف ما لو استغل بعمل من جنس الصلوة
لان الصلوة مبطل به فكذلك النية ولا تعتبر بالنية المتأخر عن التكس
في ظاهر الرواية قال الكرخي يصح ما دام في الثناء وقبل يصح اذا

والشافعي رحمه الله يصلي قاعا يركع وسجود لنا انه انكسرت السجدة
يا صحابي رسول الله علمه فخر جوامع الحق عروة فصلوا فعودا يا ايها
او قاعا يركع وسجود لان القعود ستر العورة العليظة وعلم
ادراكا في العباد كشفها وادراكا كان فمحلها ما شاء الله ان
الاول افضل لان السجود يحسن الصلوة وحق الناس الركوع والسجود
لمحبا الله للصلوة فكان نزول افعى ولا تهمى طالع السجدة بركا
كان تاركها لا خلف وهو الايمان وحق صلى قاعا وكشف العورة كان
تاركها للسجدة الى خلف بثوبه بحسب ما في اقلها احب لربك العامة
ربح احدهما تعين الاخر لان للربح حكم الكل ولو كان احدهما محلو ادم
وبار اخر ربه طاهرا تعين الذي ربه طاهرا لما قلنا غربة ووجدت
ثوبا استبريد بها وبيع راسها تحت سترها حتى لو تركت ستر الواسع لم
يجز صلواتها لان للربح حكم الكل فصادق تاركه ستر الواسع الى عكار
ولا يجز اقل من ربيع الواسع لو تركت ستر الواسع صلواتها اذ ليس
لما دون الربح حكم الكل ولكن السجدة في لقليل لا انكشاف والنية بلا
فصل بين النية والتحريم بعمل يمنع الاتصال العملة مع علم الاعمال
بالنيابة لان ابتداء الصلوة بالقيام وهو محتمل لكون عبادته وعلى
ولا بد من التمييز بينهما ليتحقق الاخلاص المأمور به اذ الصلوة عبادته
ولا وجود لها بلا خلوص فالبدء وما امره الى لعبه والله محليين
والخلوص لا يكون بلا اخلاص واذ جعله لله وما كان يكون ذلك بالنية
والنية للتقدم على الكسرة كإقامة عند الكسرة اذ لم يوجد
لقطعة وموعدا بل يتيقن بالصلوة فغير محتمل من ثوبه بوجه صلوة
الوقت وعزيت عنه النية عند الشروع جازي صلوة وفي التوقيات من
خرج من منزله نوي الصلوة القوم في الصوم فبما انتهى الى القوم
كبر ولم يخص النية فهو داخل مع القوم لان النية وجدت في حكا
حتى بان المبطل لم يوجد بخلاف ما لو استغل بعمل من جنس الصلوة
لان الصلوة مبطل به فكذلك النية ولا تعتبر بالنية المتأخر عن التكس
في ظاهر الرواية قال الكرخي يصح ما دام في الثناء وقبل يصح اذا

والشافعي رحمه الله يصلي قاعا يركع وسجود لنا انه انكسرت السجدة
يا صحابي رسول الله علمه فخر جوامع الحق عروة فصلوا فعودا يا ايها
او قاعا يركع وسجود لان القعود ستر العورة العليظة وعلم
ادراكا في العباد كشفها وادراكا كان فمحلها ما شاء الله ان
الاول افضل لان السجود يحسن الصلوة وحق الناس الركوع والسجود
لمحبا الله للصلوة فكان نزول افعى ولا تهمى طالع السجدة بركا
كان تاركها لا خلف وهو الايمان وحق صلى قاعا وكشف العورة كان
تاركها للسجدة الى خلف بثوبه بحسب ما في اقلها احب لربك العامة
ربح احدهما تعين الاخر لان للربح حكم الكل ولو كان احدهما محلو ادم
وبار اخر ربه طاهرا تعين الذي ربه طاهرا لما قلنا غربة ووجدت
ثوبا استبريد بها وبيع راسها تحت سترها حتى لو تركت ستر الواسع لم
يجز صلواتها لان للربح حكم الكل فصادق تاركه ستر الواسع الى عكار
ولا يجز اقل من ربيع الواسع لو تركت ستر الواسع صلواتها اذ ليس
لما دون الربح حكم الكل ولكن السجدة في لقليل لا انكشاف والنية بلا
فصل بين النية والتحريم بعمل يمنع الاتصال العملة مع علم الاعمال
بالنيابة لان ابتداء الصلوة بالقيام وهو محتمل لكون عبادته وعلى
ولا بد من التمييز بينهما ليتحقق الاخلاص المأمور به اذ الصلوة عبادته
ولا وجود لها بلا خلوص فالبدء وما امره الى لعبه والله محليين
والخلوص لا يكون بلا اخلاص واذ جعله لله وما كان يكون ذلك بالنية
والنية للتقدم على الكسرة كإقامة عند الكسرة اذ لم يوجد
لقطعة وموعدا بل يتيقن بالصلوة فغير محتمل من ثوبه بوجه صلوة
الوقت وعزيت عنه النية عند الشروع جازي صلوة وفي التوقيات من
خرج من منزله نوي الصلوة القوم في الصوم فبما انتهى الى القوم
كبر ولم يخص النية فهو داخل مع القوم لان النية وجدت في حكا
حتى بان المبطل لم يوجد بخلاف ما لو استغل بعمل من جنس الصلوة
لان الصلوة مبطل به فكذلك النية ولا تعتبر بالنية المتأخر عن التكس
في ظاهر الرواية قال الكرخي يصح ما دام في الثناء وقبل يصح اذا

[illegible][illegible]

This image shows a blank, aged, cream-colored page, likely an endpaper or flyleaf of a book. The paper has a slightly textured appearance with some minor creases and discoloration. The bottom edge of the page is heavily stained and damaged, with dark, irregular marks and debris visible, suggesting it may have been part of a bound volume.

المقصود انما حصل اذا رفع يده الى اذنيه وما رواه كان عند العزوة زما
البرد حين كان ابراهيم تحت ثيابهم ورفع عليهم يده في الكرم فبلغ كما شجرة
اذنيه فالكيف بذلك حصول المقصود وهو الالهام ولا يلزم ان السنة رفع
اليدين المنكب في النسا فكان ينبغي ان يكون في الحال لذلك لا تحل الفرقين
في الخطاب لان معنى حاله على الستر وهو استترها والرجل حاله في هذا
الوصف وروي عن ابي حنيفة رضي الله عنه انها كالوصل بذي النكيس بخوالده اجل او اعظم
او الرحم الكبر او الله الاله او بالفارسية او قرأ بها او ذبح وسبح بها
غير عاجز جاز ونحو اللهم اغفر لي ما قال بذي النكيس الله اجل او الله
اعظم او الرحم الكبر او الرحم الكبر او الحمد لله او سبحان الله جان عند ابي حنيفة
ومحمد حماد الله بحسن النكيس او له وقال مالك لم يحسن الا بالله الكبر وقار السائر
لم يحسن الا به وبالله الا كبر لانه المنقول في علمه لا يقبل الله صلوات
اخرى حق تضع الطمأنينة واضعة وتستقبل القبلة وتقول الله الكبر وهو
قضية متلقاه من جهة الشرع فتنتهي الى ما انها الى الله الشريعة وانما جاز
عند السامع بالله الا كبر لانه ابلغ في الثناء للاله واللام وقار ابو يوسف
ان كان بحسن النكيس لم يحسن الا بالله الكبر الله الكبر الله الكبر
لان النص ورد بلفظ النكيس والعلية وتحسينها النكيس ولا يجوز غير النكيس
بالتعليل اذ في العبادات البدنية يعتبر المنصور على علمه ولا يستعمل بالتعليل
حتى لا يقام السجود على الذوق والخدم مقام السجود على الجبهة والالتفات
والادان له تنادي بلا لفظ النكيس فتجوز الصلاة اولى وانما جاز بالله
الكبر لانه وجد النكيس وهذا في فعله وفعله صفات الله تعالى يسوله لاز
صفاته تعالى لا تغفل البعض على البعض محلا وما اذا لم يحسن لانه لا يقدر
ان على المعنى والتكليف بحسب الواسع وهي قوله في ذكر اسم ربه فصلا والمراد
تكبيره الا فتياح لان الذكر الذي تتعقبه الصلاة بلا فصل ليس الا تكبيرة
الا فتياح فقد شرع افساح في الصلاة عطلوه كذا فلا يجوز بغيره
بلفظ دون لفظ لانه لا يسمع وليس في الواحدة عليه التكبير ولم يأت في قلبه
ان يسمي النكيس لغة العظم والاسم مع ذلك فكبر في فوطه فلما رايته
الكبر في عظمته وهذه القاطع موضوعا لعظيم الله مع خصوص الله

هذا هو المقصود
من قوله في ذكر اسم ربه
فصلا والمراد
تكبيره

وانما جاز بالله
الكبر لانه وجد
النكيس وهذا في
فعله وفعله

حتى لا يقام
السجود على الذوق
والخدم مقام
السجود على الجبهة

هذا هو المقصود
من قوله في ذكر اسم ربه
فصلا والمراد
تكبيره

الحكم وكانت بكسر واو لم تنلفظ به فالتأني بالصحة كذا الله تعالى على سبيل
اللفظ التكبير ثبت بالخبر فوجب العمل به حتى يكون افساح الصلوة بغيره لمن
يحسنه كما قلنا في قراءة القول مع الفاتحة وفي الركوع والسجود مع
العديل والمقصود بان اذا الالهام وذا الا حصل بلفظ اخر اذا الناس
لم يعرفوا انه اذا ان كبر قال الفارسية يجوز عند ابي حنيفة بحسن العربية
اولا لان المأمورية ذكر اسم بعل في ذلك لا يختلف بالعربية والفارسية
في الذمحة وهذا هو الذي يتردد في ذلك لانه لا يقرأ الله تعالى ولا يجوز
عند من اذا كان بحسن العربية فان يوسف عز على اصله في رعاية المنصور
عليه ومحمد ترقى فقال للعربية في الفصيلة واليس لغيرها من السنة والاعلم
انا عز في القول عز في لسان اهل الحنة عز في ذكره في معرض التثنية وتفضيل
لسان العرب على سائر السنة فان غير لفظ اخر عز في حان في فارسية له ولو
قرأنا الفارسية جازت صلوة عند ابي حنيفة وهو يكون وعند من لم يكن
ان كان بحسن العربية ولا في حنيفة جاز في امر بقراءة القول في مواسم منظوم
عز في قال الله تعالى انا انزلناه قرآنا عربيا انا جعلناه قرآنا عربيا بلسان
عربي مبين والمراد بالعربية نظمه واما المعنى فلا يختص بلغة فثبت انه متى تغير
نظمه لم يكن قرآنا ولا في القول محسن والاعجاز في نظمه اي الغبار في الشعر
عليه المصاحف حيث ياتن اسلوبه سائر اساليب كلام العرب ومعناه اي ما يدل عليه
هذه العبادات حيث تستعمل على الغيوب فان قدر عليها لم تناد الواحد بها ولو
عجز عن التخطي الى ما قدر عليه وهو المعنى كمن عجز عن الركوع والسجود يصلي بالاجزاء
خلافا للتسمية على الذمحة وانه يجوز بالفارسية وسائر اللغات اجماعا لان
المأمورية الذكر والله تعالى فاد كروا اسم الله عليها صواب وهو يحصل بكل
لسان وهذا النص ورد بقراءة القرآن وهو موصوف بانه عربي في قوله ان القرآن اسم
لكلام الله تعالى وهو الصيغة العامة تدلهم المنافية للسكوت والافه ولست
في جنس الحروف والاصوات وهو غير مخلوق واللغات كلها مخلوقة والمنظوم
العربي سمي قرآنا لتأدي ما هو القرآن فاذ اذيت تلك الصفة بالفارسية
سميت قرآنا لتأدي تلك الصفة بها والله تعالى ولو جعلناه قرآنا انجيميا
الاية دلالة لو ادت تلك الصفة بالفارسية لكانت الفارسية قرآنا

هذا هو المقصود
من قوله في ذكر اسم ربه
فصلا والمراد
تكبيره

هذا هو المقصود
من قوله في ذكر اسم ربه
فصلا والمراد
تكبيره

هذا هو المقصود
من قوله في ذكر اسم ربه
فصلا والمراد
تكبيره

واذا كان له لأحازق الصلوة بها للونها قرانا لتأدي تلك الصفة بها توف
 بالعربية على أنا وإن سلمنا تسليم جزل في الفارسية لا نسمع قرانا ولكن جود
 الصلوة بالعربية ليس باعتبار أنها عربية بل باعتبار أنها تأدي على القول
 وتأدي كلام الله تعالى بها والفارسية مثلها هذا المعنى فثبت الحكم فيها
 دلالة كيفة قد قال الله تعالى وأنه لو ذرناك ولئن كان هذا في الصحف يروى في الموضع
 فيها معناه لا نظمه على أنا نسلم أنه اسم للنظم والمعنى لكن النظم غير لازم في حق
 المصلي لأنه لم يرد بعد النظم إلا العجزان وأما المعاني فيقع بها العجزان ويقوم
 بها الأحكام وحالة الصلوة ليست بحالة العجزان فسقطت فرضية النظم في
 حق الصلوة وهذا يجوز عند العجز فما ليس بقوله نصيب قرانا بجمله كما لو
 أنشد شعر أو أتما حوزا بالفارسية كقولهم أد أتيتكم في معنى العربية كما لو قرأ
 قوله تعالى جزاء ما كسبوا من أفعال صلتكم كما مسجد أمركم ولو قرأ تفسير
 القول على كنه لانه غير مقطوع به والله لا خلاف في كل الالسنه حتى الترتيب
 والهندية لا والمعنى لا يختلف باختلاف اللغات وقال أبو سعيد البودي في بحر
 لغز الفارسية لم يثبت على غيرها للحديث لسائر أهل الجند العربية والفارسية
 والمخلاف إلا عند إيراد أهل إثيوبيا ثبات القراءة بالعربية واحتساب منها أم لا
 وذكر الهداية والمحيط أن لا خلاف في أن يفسد لو قرأ بالفارسية وذكر
 الشيخ إمام مخ الدين النسخ والقاضي في الدرر ضمن أنها تفسد عند ما ولو قرأ
 بقراءة شاذة لم يفسد صلواته وذكر أبو بكر الرازي أنه رجع إلى قولها وهو
 الصحيح ولا يعتد القراءة بالفارسية أو إذا كان يكتب مصحفا بالفارسية
 يمنع وإن فعل ذلك أنه أو أتيتكم فإن كتب القرآن ونفسه وكل حرف في ترجمته
 تحت جاز ولو شهد بالفارسية أو خطب لهم بالجمعة بالفارسية فعلى هذا
 الخلاف إذا اعتبر العزو لحصل العلم وأما قوله بالهم اغفر لي
 بحق لأنه ليس بتعظيم خالص من مشيئة حاجته لأنه سؤال وهو غير الدك
 والواحد عليه الدلالة على ما يترعى به عز وجل من شغله ذكرى عن مسألتي
 أعطيت أفضل ما أعطى السائلين وقول الله لا يصح عند أهل الكوفة لأن
 لقد بين يا الله أمنا بخير أي وذبنا وأصرفه اليك فكان سؤال المثل اللهم
 اغفر لي عند أهل البصر يصح لأن معناه يا الله والهم المشرقة بول

في قوله تعالى
 يا الله اغفر لي
 عند أهل البصر
 يصح لأن معناه
 يا الله والهم
 المشرقة بول

في قوله تعالى
 يا الله اغفر لي
 عند أهل البصر
 يصح لأن معناه
 يا الله والهم
 المشرقة بول

عن حرف البداء فكان ثنا خالصا وإن قال الله البر بالكاف صار شاعرا
 لأن العزو يبدل الكاف بالكاف والقرآن الله صار شاعرا عند ما لا أنه
 تعظم خالصا ويضع يمينه على سنان تحت سترته للقيام لقوله على
 رضوانه عنه من السنة كن وضع المصلي يمينه على شماله تحت السرة في
 الصلوة وهو محبة على مالكة الأرسال وعلى الشامي في الموضع على
 الصدر فإن قيل هذا الحديث كحالف النقص وهو قوله تعالى فصل لربك وانحر
 أي ضع اليمن على الشمال فوق النحر وهو الصدرة الصلوة فكأن أريد
 به نحر الجوز بعد صلوة العبد وصدرة الوضع أن يضع باطن كفه
 اليمنى على ظاهر كفه اليسرى وتحتل بالخصرة إلا بهام على الرشح
 وهو سنة قيام فلهذا كن سنوز عند محمد بن موسى سنة قيام فيه قراءة
 فيعتمد في حالة التنا والفتور وصلوة الجنان وعند محمد بن رسل
 وروى في القومة التي بين الركوع والسجود وبين تكبيرات العبدانفا قا
 وليستفتح بلا توجه أي بقول سبحانك اللهم وبحمدك وتبارك اسمك وتعالى
 جدك ولا اله غيرك في غيرهم وعلى ابن مسعود رضوانه عليه كان يقوله
 عند فسيح الصلوة وعلى يوسف الساعدي يقول أيضا وجهته في
 للذي فطر السموات والأرض خفيقا وما أنا منه المشرقين لصلواتي ونسبي
 ومحياي ومماتي للذي لا اله الا هو شريك له وبذلك امرت أنا وأول المسلمين
 وفي رواية وأنا من المسلمين وله أن يقوله بعد التناء أو قبله لحديث أبي
 أنه علمه كان يقول لك عند فسيح الصلوة فلما هو محمول على
 التلحاذذ المرفقة واسم فاما في الفرائض فلا يزد على ما أشتهر به الأئمة
 ولم يذكر وجه تباين ذلك لأنه لم ينقل في المشاهير قالوا لو سكت عنه لم يؤمر
 به ولو قاله لم يمنع عنه ثم قيل يأتي بالتوجه قبل الصلاة لأنها تبلغ
 في النية وليكون عملا بالأخبار وصل لا يقول ليتصل النية بالتكبير وليلا
 يودي إلى طول المكنة المحرارة قايما مستقبل القبلة من غير أن يصلي إذا
 هو عزموم ويتعود للقراءة لقوله تعالى فإذا قرأ القرآن فاستعذ بالله
 أي إذا أردت قراءة القرآن فاطلق اسم الميسم على السبب كما قال إذا دخلت
 على الأمير فتابها إذا أردت الدخول وكان ينبغي أن يكون واجبا لظاهر

في قوله تعالى
 يا الله اغفر لي
 عند أهل البصر
 يصح لأن معناه
 يا الله والهم
 المشرقة بول

في قوله تعالى
 يا الله اغفر لي
 عند أهل البصر
 يصح لأن معناه
 يا الله والهم
 المشرقة بول

في قوله تعالى
 يا الله اغفر لي
 عند أهل البصر
 يصح لأن معناه
 يا الله والهم
 المشرقة بول

في قوله تعالى
 يا الله اغفر لي
 عند أهل البصر
 يصح لأن معناه
 يا الله والهم
 المشرقة بول

في قوله تعالى
 يا الله اغفر لي
 عند أهل البصر
 يصح لأن معناه
 يا الله والهم
 المشرقة بول

الا مالا ان السلف اجمعوا على سننه والمخار اعمد بالله من الشيطان الرجيم
وهو احتيارك عمر وعاصم وان كثر وقيل المحتار استعبد بالله والشيطان
الرجيم وهو احتياض حنن وهو تبع للقرآن عندك حنن ومحمد لما تلونا
في اتي به الميسور المقتدى توخر عن تكسرات العيد عندك يوسف
تبع للثنا فلا ياتي به الميسور انه تعود حين شروع في الصلوة ويأتي به
للمقتدى انه ياتي بالثنا فياتي بالتعود تبعالة وتعود بعد الثناء
قبل تكسرات العيد وسبع في كل ركعة لحديث الشافعي صليت خلف رسول الله
وخلفه بكر وعمر وكانوا يفتخرون القراءة بسم الله الرحمن الرحيم وهو حجة
على ما كان يقول سدا الامام نالفاحة بلا ثناء وتعود وتسمية وتستر
التعود والتسمية لقوله عليه السلام لا تحفوا الامام التعود والتسمية وامين
وقال الشافعي بحجج التسمية في الخبر انه علمه كان يحسن بالتسمية لثنا
ماروي ابن مسعود رضى ما جهر رسول الله عليه بالتسمية في صلوة مكتوبة
وما روى محمود على انه جهر للتعليم كما شرع الجهر بالتكبير للاعلام وروى
عمر رضى عنه انه جهر بالثنا بعد التكبير للتعليم ثم عزله حنن انه سمع
في اول صلوة تحسب عنه انه ياتي بها في اول كل ركعة وهو مروي في يوسف ومحمد
وهو اقرب الى احتياط لا خلاف في العلماء والاهل ثناء كونها اية في الفاخرة
وعليه اعادة الفاخرة في كل ركعة فيعيد التسمية ليكون بعد الخلاف
وعمر محمد اذا كان يحج بالقرآن ياتي بها بين الفاخرة والسورة لانه اقرب
الى متابعة المصحف اذا كان يحج لا ياتي بها بين الفاخرة والسورة لانه
لو فعل الا في مخافتة فيكون سكنت في وسط القرآنة ولم يؤثر ذلك في
انه في القرآن انزلت لفصل بين السور ليست في الفاخرة ومن اس كل
سورة وقال الشافعي في اية من الفاخرة في اول كل سورة لانه علمه قراء
الفاخرة فقال بسم الله الرحمن الرحيم وعدها اية ولا نهى مكتوبة في المصحف
بقلم الوحي في هذا الفاخرة وكل سورة وقد امرنا بتجريد القرآن ولا خلاف
ان الفاخرة سبع ايات وانما تكون سبع ايات بالتسمية ومن قال انك تعبد
اية فالمقاطع لشهد بضعفه وكنا انه عليه والبقول الله تعالى قسمت
الصلوة بيني وبين عبدك نصفين فاذا قرأ العبد الحمد لله رب العالمين

هذا هو الوجه
في التسمية

قال الله تعالى حمزة عبدك واذا قال الرحمن الرحيم قال الله تعالى اني على عبدك
واذا قال الحمد لله الذي قال الله محمدا عبدك واذا قال اياك تعبد اياك
نستعين في الله مع هذا بيني وبين عبدك نصفين واذا قال اياك
لقوله فسميت الصلوة الفاخرة لانه في غير المقسوم بها وهو قوله مع ولا تجز
بصلواتك اياك بالقرآن في صلواتك ولا في القراءة في غير من ولا تجز
الصلوة فاليداة لقوله الحمد لله دليل على ان التسمية ليست اية في اول
الفاخرة ولما اختلفت الاخبار لم يثبت منها مع التعارض الا ان في درجاف
اخلاف الاثان والعلم الاثر في الشبهة والقرآن لا يثبت مع الشبهة في طريقة
طريق التيقن لانه اصل الدين به يثبت الرسالة وقامت الحجة على الضلالة
فنعلم بالتسمية والنا فيه تحمل النافية على انها ليست في الفاخرة ولا من
واسر كل سورة والتسمية على انها في القول وتكتب المصاحف بخط على حدة
ليدل على انها ليست في السورة وذلك الكتاب بقلم الوحي على انها في القول
انزلت لفصل ما يكتب الاواني وما اجمع القراء على ان سورة الملك ثلاثون اية
ومع التسمية يكون احدى وثلاثين وكذا الفقهاء على ان سورة الكوثر ثلاث ايات
وهي ثلاث ايات بلا تسمية وقراء الفاخرة وسورة او ثلاث ايات في سورة
شأن قراءة الفاخرة لم يتعين كذا وكذا في السورة اليها عندنا وانما لوكن
قراءة القرآن مطلقا والسابع خالفنا في الفاخرة لقوله علمه لا صلوة الا
بفاخرة الكتاب ما لك فيها لقوله علمه لا صلوة الا بفاخرة الكتاب سورة
وهذا لانه تعالى امر بقراءة القرآن مطلقا وفسرها رسول الله عليه بفاخرة
او ثلث والسورة والزيادة على النص في ذلك في انها مفردة للمزيد عليه
لا مبطله والنسخ ابطال فلا نسخ ولت قوله تعالى فاقرأوا ما تيسر من القرآن
فالتيسر بفاخرة زينة على النص وانها كالنسخ لانه في الزيادة بصير الكل
بعضا وما لك بعض حكم الوجود فيكون ابطالا للكلية فيكون نسخا فلا يجوز
تخير الواحد لان شرط النسخ ان يكون مثالا للنسخ او اقرب منه بالنسخ
والبيان يستدعي سبق الاجمال ولا اجمال الامكان العمل به قبله فلا يناف
ولكن خبر الواحد توجب العمل فقلنا بوجوبها عمدا حتى يترك الصلوة بتركها
ولا يفسد وعلم رسول الله علمه الا على الصلوة لانه قال وقال الله اكبر

يقوله مع فاذا قال العبد
الحمد لله رب العالمين

في التسمية

ثم اقراء ما يتيسر او ما جعل فان كان اسلم هذا ولكن احتياط للعبادة والعلية
الجوان بها او بها فلنا الاحتياط لئلا يتعدى حد الشرع ولا يزيد عليه
ولا يلزم القعد الاحيق لانه امر بالصلوة محمل وكان فعله بما نالنا لم
يتب بالكتار بخلاف العزة لانه لانه ظاهر مستغنية عن السار والانا
لا نجعل القعد ركنا فاركانها ما يتم به الركعة بل في شرط لصحة الخروج
حق لو صلى النفل الفركعة ولم يقعد اصلا صح اذا قعد له خيرة فلم يصح
زنية على اركان الصلوة التي طريق انائها للقبول بل في شرط صحة التسليم
التي هي تحلل البات بالكتار الصلوة له الخروج منها بل الخروج ثبت بالسنة
فلذا شرطها فان قيل الصلوة عام خص منه البعض وهو ما دون الاله قلنا
القول سبوا وما هو مخرج من المار ولا يتنا ولا دون الاله ولا يقال انها
نزلت صلوة الليل قد استجبت وصية لهن فاشروع ركنا لم ينسخ بل لعل
انه لو شرع لونه سائر الركان وكذا هذا ويؤتى سيرا كما لما موم لعوله علم
اذا اتى الامام فاجنوا وقالوا كل من لا يقول الامام لعوله علم اذا اول الامام
ولا الضالين يقولوا امين قسم وتقسمة تدل على ان الامام لا يقول له زينة قاطنة
للمشركه لئلا ان قضيه القسمة قطع الشركه الا انها تركت ههنا لما في
احض فان الامام يقولون والملئكة يقولون من وافق تامينه تامين الملائكة
غفر له ما تقدم من ذنبه وروى عن ابي حنيفة رضي الله عنه ان الامام لا يقول امين
وحنفونه خلافه للشك في الماروين والجر المروى محمول على انه كان اتفاقا
له قضاء او كان لتعليم الناس ان الامام هو من كل يوم من العوم ثم هو عا
اذ دعاه عند الحسن اللهم اجبوا خفا في الدعاء اولى قال الله ثم ادعوا
ويكلم بضرعا وخفيه وقال عليه خير الدعاء الخفي والمد فيه بلا تشديد
احتيا والفقهاء والقضاة اخبروا اهل اللغة قالوا رحم الله عبدا قالوا
وقال امين فزاد الله ما يتينا بعدا والتشديد فيه خطأ فاحش وهو
ليس من الفاحشه اتفاقا فلو سمع من الامام ولا الضالين في صلوة الخاتمة
قيل لو من يكبر للركوع منخط لانه عليه كان يكبر حين يهوى للركوع
ويحذفه الى التمسك له يطوله لقوله عليه ان اذن جزم والاقامه جزم
والتكس جزم والمراد الانسكال عن اشباع الحركة والتمسك فيها والاضراب

والصلوة اذا
في الصلاة
فكانت الصلاة

فان سجد
عند الجهر بالقرآن
فان سجد
عند الجهر بالقرآن

فان سجد
عند الجهر بالقرآن
فان سجد
عند الجهر بالقرآن

فان سجد
عند الجهر بالقرآن
فان سجد
عند الجهر بالقرآن

ع الا من المفراط والمد الفاحش في المدة اوله بان قال الله البدر حجب الدين
لا يقبل استغفارها فافسد الصلوة ويكفر لو تعدد للشك او صفة اخرى
بان خلد الف من الالم والهاء فواشباع ولكن الخذف اولى في هذا الصلوة عن
البدر فسد ايضا للشك واذ قاله خبرنا في شرط الالف من الباء والراء فهو من
لغة الان في فعل لا يحتمل المدة ففسد صلوة ويكفر معتمد اذ به على كنيته
مفرجا اصابعه لقوله علم لان امر اذ ركعت فوضع كفيل على ركسك وفوق
شرا صا بعك ولا يدور الى المفروق من الاصابع في احوال الصلوة الا في هذه
الحالة ليكون امكن من الاخذ بالركب في عمره يامعش الناس امرنا بالركب
مخذا وبالركب لانه في الضم من الاصابع الا في حالة السجود ليقع رؤس الاصابع
متوجهة الى القبلة ولا في الضم يكون اقدر على السجود لانه محتاج الى العتمة
على راحته وعند الضم يكون اقدر على العتمة وفيما سواها تترك على ما عليه
العادة باسقاط ظهوره لانه عليه علم كان اذ ركع بسط ظهره حتى لو وضع على
ظهره قدح من ماء الاستقر ولا يرفع راسه ولا ينكسه اي تسوي راسه بغير
لانه علم كان اذ ركع لا يصوب راسه ولا تقنعه اي لا يحفظ راسه ولا يرفعه
وتسبح تلانا اي يقول ركوعه سبحان في العظيم بلا ان الماروي ابن مسعود
رضي الله عنه سئل الله علم انه قال ركع ركوعه سبحان في العظيم بلا ان فقد
ثم ركوعه وذلك ادناه من ركع سجود سبحان في الاله على بلا ان فقد ثم
سجود وذلك ادناه ولم يرد به ادنى الجواز وانما اراد به ادنى الكلام
لجواز الركوع والسجود بدون الذكر الا على قول المطيع فانه يقول
كل فعل هو ركن يستدعي ذكر الله فيكون ركنا كالقيام وتسبح الامام بالتسبيح
رافعا راسه والمواظبة والمنفرد بالتوحيد اي يرفع راسه ويقول سمع
الله لمحمد ويقول المودع ربنا لك الحمد له نقولها الامام وقالوا نقولها
يسرا لانه علم كان اذ ارفع راسه من الركوع فسمع الله لمحمد ربنا
لك الحمد ولا في قوله سمع الله لمحمد تحريضا على الحمد اذ دعاه اجاب الله
كما يقال سمع الله لمحمد فلا في بلقاء بالقبول فلا يجوز ان يحضر غير
و ينسخ نفسه فيستحق التوبخ قال الله تعالى يقولون انك تقولون اننا
الناس بالبر وتنبؤ انفسكم وله قوله علم واذ قال الامام سمع الله

والصلوة اذا
في الصلاة
فكانت الصلاة

فان سجد
عند الجهر بالقرآن
فان سجد
عند الجهر بالقرآن

فان سجد
عند الجهر بالقرآن
فان سجد
عند الجهر بالقرآن

فان سجد
عند الجهر بالقرآن
فان سجد
عند الجهر بالقرآن

لنجد قولنا ان الحمد قسم الذكور بين الامام والمقدي ومطلق
 نقضي له شأرك كل واحد منها صاحبه فسمه الا اذا دل الدليل
 كما في السابق على ما بينا وهذا باق الموضع بالتسميع عندنا خلافا
 للشافعي وهو ان الامام تحت من خلفه على التحييد فلا يعق لبقابلة
 القوم اياه يا تحت بل يسمع له يشعروا بالتحديد فان قيل مردل الدليل
 ايضا هنا وهو ما ذكرنا من ان التضرع في الدعاء هو بالدلالة عليه ان
 به معنى لقوله علمه الدليل على الخبر كفا عليه فان قيل لو كان الدلالة على
 الشيء كفعله لما الحق الوعيد المتخصص لا كل قائل او امر فاعل حينئذ
 قلنا الوعيد لا امر غير فاعل مع انه قادر على الفعل والوعيد لا امر غير
 قادر على الفعل ليس ان العالم الفقهاء امر الناس بالتزكوا والحق يثاب
 عليه ولا ياتم تركها لعدم القدرة عليهما وهو غير قادر عليه هنا لا في
 المقدي بقولنا ان الحمد عند سميع الامام فلو قال الامام ذلك لوقع
 التحديد بعد تحيد المقدي ضرورة وهو خلاف موضوع الامامة لان
 ما شترك فيه الامام والمقدي فاما ان ياتي به معا او ياتي به الامام اولا
 فاما ان ياتي به المقدي اولا فلا فاقبل المقدي تابع فتشروع في حقه
 ما شرع في حقه امامه وهذا دليل شرعية التحديد في حال امام قلنا هذا
 طلب منه التحديد يستدعي جوابا من غير وهو انهما محمول على حالة
 الانفراد في التجدد لا امر فيه واسع وروي عن ابي حنيفة رضوانه المنفرد
 بجمع بينهما كما مر من ههنا وروي ابو يوسف عن ابي حنيفة انه ياتي بالتسميع
 له غير الصحيح من مذهبه انه ياتي بالتحديد لا غير كونه في المحطة لا في
 التسميع حيث يتر خلفه على التحديد ليس معه احد لكنه علمه فلا
 ياتي بالتسميع وصيغة التحديد بينا لكل الحمد وساءلك الحمد اللهم ربنا
 ولك الحمد اللهم ربنا لك الحمد وهو الحسن والكل منقول عن رسول الله
 علومهم بقوم مستويا وكثيرا سجدا والتكبير فلا نه علمه كان يكتب
 عند كل خفض ورفع واما السجود فلهو له ان ركعوا او سجدوا وهو
 الذي راد به الهداية لقوله لما بينا واما الاستنواء فاما فليس
 بفرض ورفع الرأس من الركوع والسجود فرض ودانته عن ابي حنيفة

القسم

وهو قول محمد والعود الى العمام عند رفع الرأس من الركوع ليس بفرض في
 من مذهب حنيفة من لا يقال فرض ورفع الرأس من الركوع والعود الى
 القيام ليس بفرض الا ان يقال ان السجدة من السجدة فلا رفع الرأس كمن
 شرط رفع الرأس للحق لا يقال الا ان رفع الرأس فرض بنفسه حتى لو حقق
 الا يقال بل ارفع الرأس يا سجدة على وسادة فمر على الوسادة من تحت
 راسه وسجد على الارض يجوز وكذا الجلوس بين السجدة بين الطماسة في
 الركوع والسجود ليست بفرض عند ابي حنيفة ومحمد وهو وقال ابو يوسف
 الشافعي لفرض ذلك لان الله بع امر بالصلاة سجدا وبقرى رسول الله عليه
 بفعله فركع واطمأنا في الحق بما نابه وصار كالمنطوق به وكذلك الاعراب في
 تنزيه رسول الله عليه مخفف فقال له النبي عليه صل فانك لم تصل فاعرف
 مخفف حتى كان نفاقا فقال علمني يا رسول الله فاني لا اعلم غير هذا فقال ان
 قلت لا الصلوة فاسبغ الوضوء ثم استقبل القبلة فكبر ثم اقرأ ما
 تيسر معك من القرآن ثم اركع حتى تطمئن للعام ارفع حتى تستوي قائما
 ثم اسجد حتى تطمئن ساجدا ثم ارفع حتى تطمئن حال السجدة اسجد حتى تطمئن
 ساجدا ثم ارفع حتى تستوي قائما ثم ارفع ذلك صلوته كلها ولها ان الله
 تعالى امر بالركوع وهو انحناء الظهر بلا شرط الطماسة قال لبيد
 ادق كاني كلما قمت ركع والسجود وهو وضع الجبهة على الارض بلا شرط
 الطماسة فتعلق الجوان يادني ما يطلو عليه اسم الركوع والسجود لان
 الركبة انما تثبت بالبصر والنص ورد بالركوع والسجود ومطلو الاسم ثنا
 المحدثي وتعلقوا الكمال بالسنة كيلا يصير زيادة على الكنا وخبر الواحد
 وكذا ان يقال بتعلق الجوان يادني ما يقع عليه اسم الا يقال ان هو غير
 مقصود بل هو وسيلة لا تحصيل الركن الذي بعد ولما لم يكن مقصودا
 شرط ادني ما يحصل به الا يقال واما حديث الاعراب في غير ذلك له وجود
 الصلوة بلا تعدد الاركان لكن بصفة التقصير وهو مذهبنا لان ترك
 الاعراب حتى اتمها ولو لم يكن صلوة لما تركه ولزمه الامر بالا على القبول
 لان المضي على الفاسد عبث وانما امر بالا على جبر التقصير وجزا
 له عن العادة الذميمة فحملناه على هذا كيلا يعارض ما كنا والله تم

الصحة

قوله
 في أخبار القوم
 في السجدة

وإذا علم أنه علم في آخره وما قصت من هذا فإنا نقصه من صلواتك
سماها صلوة ولو كانت فاسدة لما سماها بهذا وسعى ترك الطمانينة
نقصانا ونحو قولنا فإنا نعلم التمام بالطمانينة والنقصان بالتركيم القوم
بعد ما رفع رأسه من الركوع والجلوس بين السجدين سنة عندنا وكذا
الطمانينة في الركوع والسجود عندنا عبد الله الجرجاني اعتبار الإيد
الطمانينة بالطمانينة التي في القومة والجلوس في سنة إجماعا فكذلك هذه
والكفر في فرق بينهما وقال الركوع والسجود ركنا في مقصود لنس الطمانينة
شريعة لتكميلها فيجعل المحل واجب كما قلنا في الفاحشة والانتقال بين
شروع لغيب فشرع كماله بالسنة كالثلث في الطمانينة لظهور التفاوت
بين المكيين كما ظهر التفاوت بين الركعتين عند الكرخي لما كانت واجبة بترك
الطمانينة ساهيا بسجود السهو وهذا الجرجاني لما كانت سنة لا يجب ويضع
ركبتيه ثم يديه معتمدا على راحتيه حديثنا يدل أنه عليه السلام كان يضع ركبتيه
قبل يديه وهو حجة على ما ذكرناه فانه يقول لربنا وضع يديه أو لا ثم ركبتيه
وإن شاء عكس فعندنا على راحتيه لأن أيد السجود وادع على راحتيه و
رفع عجبت به ثم قال هكذا كان يسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم أدم إلى أبكا واعتقد
والعجب للملة خاصة وقد استعان للرجل أما الجرجاني فقام ومما ما بين
الوركين ثم وجهه بين كفيه حديثنا يدل أن رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا سجد وضع
يديه جازا أدنيه وما روى أنه كان إذا سجد وضع يديه جازا ومنكبتيه
محمول على حالة العذر للمكبور المرض والنهوض بعكسه أي عند الرفع يرفع
أو لا ما كان بعد عن الأرض فيرفع وجهه ثم يديه ثم ركبتيه كما كان يضع أو لا
ما كان أقرب إلى الأرض الركبة ثم اليد ثم الوجه ويسجد يافته وجهته لمواظبة
عليه عليه فلو سجد بأحد يديه أو بكون عمامته أو فاضل ثوبه جاز وقال إن
سجد على الجبهة دون الأنف جاز وبالعكس لا فالسجود على الجبهة فرض
عندنا لعله علم أمرنا بسجد على سبعة أعضاء القدمين في اليدين
والركبتين والجبهة وله لرسول الله صلى الله عليه وسلم لم يذكر عضوا في التقيد
به ذلك على البصر في الحوز إلا بما يجوز به النسخ وهو المأمور به بالسجود
على الوجه لأنه فيسر الأعضاء السبعة في الحديث المعروف بالوجه واليدين

هذا الحديث يدل على أن السجود على الجبهة فرض عندنا

هذا الحديث يدل على أن السجود على الجبهة فرض عندنا

هذا الحديث يدل على أن السجود على الجبهة فرض عندنا

والرأس والقدمين بالسجود بكل الوجه متعذر فكان المراد بوضعه ورفع
وسط الوجه فإذا سجد عليه كان ممثلا لما لو سجد على الجبهة لأنه إنما
جان الاقتصار على الجبهة لأنها بعض الوجه وهو المأمور به والأنف
بعضه جان الاقتصار عليه وهذا لأنه مسجد كونه بدلالة الحكم والحقيقة
أما الحكم فلأنه لو كان بجبهة عذر لزومه السجود على الأنف وما ليس بسجد
لا يصح مسجدنا بالعدركلخذ والذوق أما الحقيقة فلا زعم الجبهة مثلث
ووضع كل طرف الجبهة لا يشترط وإنما شرط وضع طرفيها والأنف طرف
منها سجود وقيل جردنا حجة آدمي برأينا الجبهة والأنف عظماء واجبا
ووضع اليدين والركبتين سنة في السجود خلافا لرواياتنا في تحقيق
السجود بدونهما وقوله علم أمرنا بسجد على سبعة أعضاء لا يدل على
الفرضية لأنه خبر الواحد ووضع القدمين فرض في السجود لأنه لا يمكن
تحقيق السجود إلا بوضع القدمين فلو سجد على كون عمامته أو فاضل
جان خلافا للسا مع رضاه لأنه علم كان يسجد على كون عمامته ويصلي في
ثوب واحد يتبع فضوله جرد الأرض وتذها وحكي أنها حصة وضو سجد على
خرفة المسجد الحرام فقال له رجل هذا الجوز فقال له من أين أنت فقال من
خوارزم فقال جازا التكرار في رأي أي تتعلمون مناهم يعلمونها هل تصور
على البرد في بلادكم فقال نعم فقال تصلي على البرد وتغنى من لئلا أصلي
على الخرقه وتدي ضبعية أي تظهر عضديه لعله علم وأيد ضبعيك
وجاني بطنه عن خذيه كان عليه إذا سجد جاني حتى لنهمة لو أراد أن
أن تمس يديه لمرفق وقيل كان في الصف الجاني جردا من أضراس الجان
ويوجه أصابع رجليه نحو القبلة لعله علم إذا سجد العبد كل عضو
معه فليوجه من أعضائه القبلة ما استطاع وتسبح فيه ثلاثا أي يقول
في سجود سبحان ربنا الأعلى بلا الماروبينا وتذبح لربنا على الثلاث
في الركوع والسجود بعد لنسحتم بالحسن أو السبع لأنه عليه السلام كان يختم
بالتوتر ولما سمع النبي صلى الله عليه وسلم البلاوة ناهى كانت الذبلة أفضل فإن كان
أما لا يطول على وجهه عمل القوم لأنه يصير سببا للتفكير وهو
مكروه وقيل ينبغى للإمام أن يقول خمسا حتى تمكن القوم من أن يقولوا

هذا الحديث يدل على أن السجود على الجبهة فرض عندنا

هذا الحديث يدل على أن السجود على الجبهة فرض عندنا

هذا الحديث يدل على أن السجود على الجبهة فرض عندنا

في سجدة

ثلاثا وتسبحات الركوع والسجود سنة وقيل واجب قال لا تسبح في الركوع
وتسبح السجود فرض لما نص في الركوع والسجود ما وجد في السجدة
فلو شرطنا السجدة لزمنا على النص فان قيل يرد بالنص على النص
وانه جائز فقد قال عقبه في عاصم لما نزل قوله تعالى باسم ربك العظيم
قال النبي عليه اجعلوها ركوعا وعكسا وما يرد قوله تعالى باسم ربك الاعلى
عليه اجعلوها سجودا قال عقبه وكان عليه يقول ركوعه سبحان
ربه العظيم ثلاثا وسجوده سبحان ربي الاعلى ثلاثا وصار ما بالنص في
الامر ينقض الفرضية قلنا انما يكون ما اذا كان الكمال محملا وليس كذلك
فان الجمل لا يمكن العمل به قبل السجدة والركوع ههنا لا يظهر مقتضى
وجوب التنزيه وبه نقول ولا ينافي انه هل يحل عليه هذا اللفظ وليس هو
ذلك وعلم علم الاعراب في الصلوة حين خفف الصلوة ولم يذكر في الركوع
والسجود شيئا وقد ثبت له الفرائض والواجبات ولا في ذكره في سائر فصول
سنة كالنعوذ واليامين لا يفي العرابي على الاطلاق وبني التطوعات
على المخافة وتخفض المرأة في سجودها وتزويطها في سجودها لان ذلك
استنزهها فيكون اولى بحالها لقوله علم المرأة عون مستنزه وترفع راسه
مكبرا لما روي انه علم كان يكبر عند كل خفص ورفع وجلس طمينا
بقدر السجدة ويكبر وسجد طمينا لما روي في حديث الاعرابي في
مقدار الرفع انه اذا كان في السجود اقرط بجنبه لانه يعد سجدة واحدة
لما ثبت له حكمه وان كان في الجلوس اقرط بجنبه لانه يعد سجدة واحدة
الثانية وقيل اذا زلت جبهة الارض بحيث يجرى الزحف يخرج منه ويتبين
الارض اعادها جانعا في السجدة وهو الفاسد في الركبة في سائر الركعات
متعلقة بادنى ما ينطلق عليه الاسم فكذلك هنا تتعلو الركبة في رفع الرأس
بادنى ما ينطلق عليه اسم الرفع وتكلموا في تكرار السجود فقيل انه تعبد لا يطلب
فيه المعنى كاعداد الركعات وقيل في الشيطان امر بالسجدة فلم يفعل فسجد
من تنويعها له وقيل السجدة الاولى اشارة الى اننا خلقنا من الارض في
الثانية الى اننا نعاد اليها والله تعالى منزه خلقناكم وفيه نعيدكم ويجعلكم
للموتى للاعتقاد وقعود وقار الشاة في مجلس جلوس خفيفه ثم يرفع

في سجدة
في سجدة
في سجدة

في سجدة
في سجدة
في سجدة

في سجدة
في سجدة
في سجدة

في سجدة
في سجدة
في سجدة

في سجدة

معتد ايديه على الارض لانه علمه كان اذ ارفع راسه من السجود في الركعة
الثانية جلس جلوس خفيف ثم نهض في الركعة لانه علمه كان اذ ارفع راسه من السجود في الركعة
والفعل بمنزلة ولما انه علمه كان اذ ارفع راسه من السجود في الركعة
الثانية نهض على صدره وقدميه ولانه لو كان هنا قعدة لم ينس في
ذكره وما روي في محمول على العذر بسبب الكبر والقيل ليست يكون لما بيننا
والثالثة كالاولى لكن لا ثالثة ولا يعود ولا رفع يديها الى فعل في
الركعة الثانية كما فعل في الاولى لانه لا يستغفر ولا يتعوذ لانها لم ينس
الامسية ولا يرفع يديه في التكبيرة الاولى في الشاة في يرفع يديه
عند الركوع وعند رفع الرأس في الركوع في المسئلة حكاية يتصلح
دليلا للفريقين فان الاو زاعى في انا حنفية في ركوع المسجد الحرام فقال
ما بال اهل العراق لا يرفعون ايديهم عند الركوع وعند رفع الرأس منه وقد
حدثني الزهري عن سالم عن ابن عمر عن النبي عليه كان يرفع يديه عند الركوع
وعند رفع الرأس منه فقال ابو حنيفة حدثني حماد عن ابراهيم عن علقمة
عن ابن مسعود ان النبي عليه كان يرفع يديه عند تكبيرة الافتتاح ثم
لا يعود فقال الاوزاعي عطاء بن رباح في حديثه احدثني عن الزهري عن سالم
عن ابن عمر وهو يحدثني عن حماد عن ابراهيم عن علقمة عن ابن مسعود في
حديثه يعلو اسنانه فقال ابو حنيفة اما حماد فافقه عن الزهري وابراهيم
افقه عن سالم ولولا سبق ابن عمر لقلت علقمة افقه عنه واما عبد الله بن عبد
الله فسكت الاوزاعي فرج حديثه بفقته روايته وهو المذهب في الترجيح
بفقه الرواة لا بعلم الاسناد ولانه لما تعارضت روايتا فعلة وجب
المصير الى قوله وهو الحديث المشهور في النسخ علمه قال لا ترفع ايدي الا في
سبعة مواطن عند افتتاح الصلوة وقنوت الوتر وتكبيرات العبد من
وعند استلام الحجر وعند الصلوة والمروة وعند الوقوف عند الميم
اي لا يروي والوسطى وصا بطه ففقد صحيح او محمل رواه علي بن اسد عن
ابن الزبير عن ابيه راي رجلا يرفع يديه في الصلوة عند الركوع فقال له
ما هذا شيء فقوله رسول الله عليه لم تركه واما ابن مسعود فرفع يديه
الله فرفع يديه وترك تركناه وقار ابن عباس في العشرة المبشرة بالجنة

في سجدة
في سجدة
في سجدة

في سجدة
في سجدة
في سجدة

ما كانوا يفعلون ايديهم الا كما فصح الصلوة على زواية اربع واربعين
 صليت خلف ابي عن سبيلين فلم ان يرفع يديه الا كما فصح الصلوة والواو
 اذا عمل بخلاف ما روي سقطت رايته كما عرف في اصول الفقه وكفترت
 وجله اليسرى ويجلس عليها وينصب ثمنها موجه اصابه نحو القبلة
 واضع يديه على فخذه باسطة اصابعه لما روي عن عائشة رضوانه عليه
 كان يقعد من القعد على ما قلنا وله في السنة توجيه الاغضاء الى القبلة
 ما استطاع ودأبنا فلما والمراة يتورك اي يخرج رجلها من الجانب
 الايمن ويكررها من الارض لانه استنزها ومبني جارا على السنن وقراء
 تشهد ابن مسعود رضي الله عنه يقول الحي يا لله والصلوات والطيبات
 السلام عليكم ايها النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلى عيلة الله
 الصالحين اسهد لك انك اله الله واشهد ان محمدا عبده ورسوله وقال
 الشافعي رحمه الله تشهد ابن عباس رضي الله عنهما في الصلوات والطيبات
 سلام عليك ايها النبي ورحمة الله وبركاته سلام علينا الى اخره لا يراعي
 من شأن الصحابة فانما اختاروا اسبقهم عليه الامم وابن مسعود من الشيعة
 ينقل ما كان في البداء كما نقل التطبيق انما نحن تشهد ابن مسعود لا
 فيه الامم فانه قال اخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم بيدي وعلمني الشهادتين
 من القولين وقال قل التحمدا لله الى اخره ومطلقة الاحبار اقله الاستحباب
 والالف الا ان اى السلام ويؤيد بل انه يستغفر للجنس و سلام فكة
 يتناول الواحد ذللك واو العطف في تجديد الكلام لان المعطوفين
 المعطوف عليه فيصير كل كلام ثناء على حدة وبغير او بصير الكل ثناء
 واحدا كما في القسم فان قال والله والرحمن الرحيم لا افعل كذا ففعل
 لزمه ثلاث كفارات ولو قال والله الرحمن الرحيم لا افعل كذا ففعل لزمته
 لقاة واحدة وتأكيده التعليم فانه روي عن محمد بن الحسن انه قال اخذ ابو
 بديع وعلمني الشهادتين قال ابو يوسف اخذ ابو حنيفة بيدي فعلمني الشهادتين
 وقال ابو حنيفة اخذ حماد بن عيسى فعلمني الشهادتين قال حماد اخذ ابراهيم
 بن علقمة فعلمني الشهادتين قال ابراهيم اخذ علقمة بن علقمة فعلمني الشهادتين
 علقمة اخذ ابن مسعود بن علقمة فعلمني الشهادتين قال ابن مسعود اخذ

ما كانوا يفعلون ايديهم الا كما فصح الصلوة على زواية اربع واربعين
 صليت خلف ابي عن سبيلين فلم ان يرفع يديه الا كما فصح الصلوة والواو
 اذا عمل بخلاف ما روي سقطت رايته كما عرف في اصول الفقه وكفترت
 وجله اليسرى ويجلس عليها وينصب ثمنها موجه اصابه نحو القبلة
 واضع يديه على فخذه باسطة اصابعه لما روي عن عائشة رضوانه عليه
 كان يقعد من القعد على ما قلنا وله في السنة توجيه الاغضاء الى القبلة
 ما استطاع ودأبنا فلما والمراة يتورك اي يخرج رجلها من الجانب
 الايمن ويكررها من الارض لانه استنزها ومبني جارا على السنن وقراء
 تشهد ابن مسعود رضي الله عنه يقول الحي يا لله والصلوات والطيبات
 السلام عليكم ايها النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلى عيلة الله
 الصالحين اسهد لك انك اله الله واشهد ان محمدا عبده ورسوله وقال
 الشافعي رحمه الله تشهد ابن عباس رضي الله عنهما في الصلوات والطيبات
 سلام عليك ايها النبي ورحمة الله وبركاته سلام علينا الى اخره لا يراعي
 من شأن الصحابة فانما اختاروا اسبقهم عليه الامم وابن مسعود من الشيعة
 ينقل ما كان في البداء كما نقل التطبيق انما نحن تشهد ابن مسعود لا
 فيه الامم فانه قال اخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم بيدي وعلمني الشهادتين
 من القولين وقال قل التحمدا لله الى اخره ومطلقة الاحبار اقله الاستحباب
 والالف الا ان اى السلام ويؤيد بل انه يستغفر للجنس و سلام فكة
 يتناول الواحد ذللك واو العطف في تجديد الكلام لان المعطوفين
 المعطوف عليه فيصير كل كلام ثناء على حدة وبغير او بصير الكل ثناء
 واحدا كما في القسم فان قال والله والرحمن الرحيم لا افعل كذا ففعل
 لزمه ثلاث كفارات ولو قال والله الرحمن الرحيم لا افعل كذا ففعل لزمته
 لقاة واحدة وتأكيده التعليم فانه روي عن محمد بن الحسن انه قال اخذ ابو
 بديع وعلمني الشهادتين قال ابو يوسف اخذ ابو حنيفة بيدي فعلمني الشهادتين
 وقال ابو حنيفة اخذ حماد بن عيسى فعلمني الشهادتين قال حماد اخذ ابراهيم
 بن علقمة فعلمني الشهادتين قال ابراهيم اخذ علقمة بن علقمة فعلمني الشهادتين
 علقمة اخذ ابن مسعود بن علقمة فعلمني الشهادتين قال ابن مسعود اخذ

الله بيدي فعلمني الشهادتين قال رسول الله اخذ جبريل بيدي فعلمني الشهادتين
 قال ابن مسعود وكان ياخذ علينا بالواو والالف ترحمة الشافعي بعينه فانه
 يودي الى تقدم رواية الاحاد على رواية المهاجرين والذين اصله يقولون
 ولا يزيد على الشهادتين الفعل الا في رواية انه علمه كان لا يزيد على الشهادتين
 الفعل الا في رواية انه علمه رضي الله عنها ونقرا فيما بعد له وليس لها
 فقط لانه علمه رواية الاخرين الفاتحة وهو ما في الاصل في الصحيح
 وعنه حنفية رضي الله عنه رواية الفاتحة في الاخرين واجبة رواه الحسن بن علي
 تركها عمادا كان مسيئا وان كان ساهيا سجد للسجدة وعنه انه يحسب
 بين رواية الفاتحة والتسبيح والسكوت والفعل الثانية كالا في رواية
 وقال ما كنت يتورك في القعد من الحديث في حديثه علمه كان اخذ في صلوة
 قعد متوركا وقال الشافعي يقتضيه رواية ويتورك في الثانية عملا بالروايتين
 وقلنا ما كان متوركا من فعل الصلوة لم يخالف الثانية الا في السجدة
 وما قلنا استيق على البدن من التورك فيكون افضل للحديث افضل اعمال اخرها
 اي استبقا على البدن من رواه مالك صفة الطحاوي حيث روي انه محمد بن
 عمر بن عطاء عن ابي حمزة عن عيسى بن ابي حنيفة عن ابي حنيفة عن ابي
 قتيل عن علي بن ابي حمزة عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة
 بانه لم يترك ابدا فتادة فلا تصح هذه الرواية او تحمل على حالة الكبر للمعز
 وللشهادتين هو واجب يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم وعند الشافعي مما فرض
 لنا قوله علمه اذا قلت هذا او فعلت هذا فقد تمت صلواتك شئت ان تقوم
 فقم وان شئت ان تقعد فاقعد فعلق التمام بالفعل ومن القولين ما روي في
 مسعود رضي الله عنه اذا فعلت اسلم من السجود وقعد في قدر الشهادتين
 صلواتك فاقعد امنا الله تم بالصلوة عليه ومطلوب الامر لا يجازي الاجب
 في غير الصلوة فدل انما يجب فيها قلنا الآية محمولة على خارج الصلوة
 عملا بما ذكرنا من الدلالة وعندنا الصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم خارج الصلوة
 واجبة في العمرة كما ذكرنا في الاصل لا يقتضي التكرار وكما ذكرنا
 شيع ذكرنا النبي صلى الله عليه وسلم في الصلوة كما قال الطحاوي لا الا ان مقتضى التكرار
 بل لانه تعلق جوبه بسبب تكرر وهو الذكر في تكرر فاما التكرار

بقوله ان النبي صلى الله عليه وسلم

ب

عن ابن عباس

ف

الشهادتين

واجبة في الصلوة للصلاة فلا دلالة في لفظ الآية عليه فان قيل الآية مطلقة
 فيحملها على خارج الصلوة ودخلها عملا بالاطلاق ولنا الحالة غير مذكورة
 نصا وانما ثبت اقتضاها ولا عموم للمقتضى فان قيل سلمنا بانه لا عموم له
 لكن حالة الصلوة بعين قولنا علمه لا صلوة لم يلح يصل على صلوة ولنا
 لما علم الاخر في فرض الصلوة لم يذكر الصلوة عليه فعمل بانه محمول على الكلام
 كقوله علمه لا صلوة بل في المسجد الا في المسجد فان قيل قوله التسليم بما يدعى
 انها في الصلوة ولنا جاز لم يرد به التسليم الامر الله تعالى قوله نعم ثم لا
 يجدوا في انفسهم حرجا مما قضيت ويسلموا تسليما وقوله الهدا نقول الصلوة
 على النبي علمه خارج الصلوة واجبة الى قوله فكيفنا مودة الامر هذا جواب
 اشكال كما قررنا اي الصلوة عليه واجبة خارج الصلوة اما من ادعى او كلما
 ذكره وقد قلنا به فتفصينا عن عهد الامم وهو قوله تعالى يا ايها الذين امنوا
 صلوا عليه حيث جعلناها واجبة خارج الصلوة من او كلما ذكره لان
 يقتضاه الاحباب وقلنا به وليس يقتضاه انها تحت الصلوة تحت فيها
 فان قيل كيف تكون الشهد فوضا وقد روي عن مسعود بن عمرو كذا نقول قيل لن
 لفرض علينا الشهد السلام على الله السلام على خير نبي السلام على بيكاسر
 فالتفت اليه رسول الله وقال قولوا التحيا لله ولنا المراد بالفرض التقدير
 كما قال الله قد فرض الله لكم اي فرد ويدعون بما تشبه القول والسنة كواللهم
 اعفوني لو الذي لا نه علمه لما علم ان مسعود الشهد في له اد اقل هذا
 فاختر في الدعاء العجبة اليك وكان ابن مسعود يقول اللهم اني اسالك من الخير
 كله ما علمت منه وما لم اعلم اعوذ بك من الشر كله ما علمت وما لم اعلم ثم
 بالصلوة على النبي علمه لكون اقرب الاجابة لان الصلوة على النبي عليه
 مستحابة لا كلام الناس اي لا يدعون بما يشبه كلام الناس فيسروه
 عما لا يستحيل سوا له عن العباد نحو اعطوني كذا وزوجني امرأة وما لا يشبه
 كلامهم ما يستحيل سوا له عنهم كوا عفرني لا نه لمختص به تعالى قال الله
 ومن يغفر الذنوب الا الله ولو قال اللهم ادرني فلان قبله لفسد الصلوة
 انها لفسد لا نه تستعمل فيما سننا فان محمدا رضى والارام اذا رزق الجيش
 وتسليم عن عبيد ويسان مذهب الجاهل ان يسلم تسليما في احد ما ع

عن عبيد بن مسعود قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تسلموا على
 كان يسلم عن عبيد حتى يري ما يرضى من الايمان وعيسى بن ماري
 خذ ال يسر واه ابو حنيفة عن حماد عن ابراهيم عن علقمة عن ابي مسعود
 رضي الله عنهم والآن المتحرم للصلوة كانه غاب عن الناس لا تكلمهم ولا
 يكلمونه وعند التحلل كانه رجع اليهم فيسلم عليهم وقال مالك يسلم
 تسليمة واحدة تلقا وجهه كذا روي عن عائشة رضي الله عنها وما روي
 ابي الاثر عن مسعود بن عمرو كان في رسول الله بخلاف النساء واما الاثني
 والثلثة اي ينوي بالتسليمة الاولى عن عبيد بن مسعود عن الحفظة والرجال و
 النساء وبالتسليمة الثانية من غير نية منهم لانه تسليمة لهم بوجه
 وبخاطبتهم بلسانه فيثوبهم بخاتنه اذ السلام قوية الاعمال بالنيات
 ولا يقال لو كان هذا تسليما عليهم لكان الجواب مستحبا عليهم لان الجواب
 انما يستحق ان لم يوجد ما يقوم مقامه وقد وجد هنا وهو التسليم من
 صاحبه ثم قدم ذكر الحفظة في المبسوط واخر في الجامع الصغير فقيل
 ما ذكر في المبسوط بناء على قول في حنيفة روي في فضل الملائكة على
 البشر وما ذكر في الجامع الصغير وهو اخر التصفين بناء على قوله الاخير
 في تفضيل مؤمن البشر على الملائكة وهو هذا اهل السنة والجماعة والحنابلة
 ان خواص بن ادم وهم الانبياء افضل من كل الملائكة وعوام بن ادم وهم
 الاقبياء افضل من عوام الملائكة وخواص الملائكة افضل من عوام بن ادم
 وقالت المعتزلة جملة الملائكة افضل من جملة بن ادم لقوله تعالى ان تستكشف
 المسيح ان يكون عبد الله ولا الملائكة المقرنات والامر هو اعلى منه قدرا
 واعظم منه خطرا وهم الملائكة الكبريون وبنو علي بن الحسين المقرنين
 كما يقال فلان لا تستكشف عن خدمي ولا ابوه يواد بالمذكور اخرا تاكيد للذ
 اول وانما لو كان الله تعالى افضل فالفضل ونظير قوله وما مثله لمح
 بخاود حاتم ولا الحرد والامواج يلق راحا كانه قال وما حاتم مثله
 ولا ما هو اكثر عطا منه وهو البحر والحوار ان يسلم بفضيل الباني لكن
 هذا لا محسوسا نغنا فيه لان الآية تدل على ان الملائكة المقرنين باجمعهم
 افضل من عبيد ولا نزاع فيه ولا ان المراد ان الملائكة مع ما لهم من خصيص

ض
د

حسن السلام

الحديث

ما نزلت قد انقضت النيات
 المداوم بفضيل بعض النيات
 من فضيل على بعض الفضيل
 الملائكة ان الفضل المستعمل
 في الدنيا والآخر
 ان الفضل المستعمل في الدنيا
 كقول الله تعالى ان الفضل
 في الدنيا والآخر
 ان الفضل المستعمل في الدنيا
 كقول الله تعالى ان الفضل
 في الدنيا والآخر
 ان الفضل المستعمل في الدنيا
 كقول الله تعالى ان الفضل
 في الدنيا والآخر

الحديث

القدوة الفايقة قدوة البشر والعلوم اللوحية وانهم يتخردوا عن
 الارزواحي راسا لا يستكفون عن عبادته فكيف لم يتولد من هذا التقليد
 على ما يقدر ولا يعلم ما تعلمون وهذا ان شئنا البطش وسعة العلوم
 وغرابة التلون في انصياق الوجود في القوي ثور في الحق امتثال النصارى
 وفي الترفيع عن العبودية حيث راوا المسيح ولا من غير اب يبري الله
 والابصر في حق الموتى وينقوا ما يكون بدخرون في بيوتهم فيراوه من
 العبودية وقالوا ان لم تكن الابن لله فمن ابوه فقبل لهم هذه تراوصا في
 الملايكة انتم منها في المسيح ومع هذا لم يستكفوا من العبودية فكيف
 المسيح على انه لا يلزم من هذا تفصيل الملايكة على انه نبي بالمعنى الذي
 ينار عننا فيه وهو كثر التوارخ البشر في اوزار في الهوى في ذات
 الله تعالى مع انهم جيلوا عليها فظنوا ان نبي الله عليهم السلام الملايكة
 في العظمة وفضلوا عليهم في قدر البواعث انفسانية والا واعي
 الجسدانية فكانت طاعتهم اشتراكا مع الصار في محلا وطاعة الملايكة
 فكانت اذ يد ثوابا على لاله به دليلنا اذ مساق الكلام في المسيح عروني
 بالعبودية من الملايكة عليهم السلام والثواب يتقدر بقدر العبودية ولا
 ينوي النساء زمانا ولا امر لا شراكة له في صلوة عند الجهور في قبل ينور
 جميع الرجال النساء من شراكه ومثل شراكه وهذا عند ما في سلام
 الشهد قال النبي صلى الله عليه وسلم اذ اقل السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين
 احبار كل عبد صار من اهل السماء والارض فاما في سلام التحلل في مخاطب
 من بحضوره في خصه بالنية ولا بد للمقصد في نية امامه لانه من الحضور
 وهو احوالهم احسن الهمم بالقيام صلواتهم صحة وفساد افا كان الامام
 في الحائبة لا يجوز نواه فيهم وان كان في الحائبة لا يسرونوا فيهم وان كان في حذايه
 نواه في نواهي عند اني في سفلا في تعارض الحائبان فيهم فيهم في الله تعالى
 في التيام في كل شئ وقال عليه الامنور الامنور في عند محمد وهو رواية
 عن في حصة ينويه في التسليم في الجمع عند التعارض فيمكن فلا
 يصار في التوجه والمنفرد لا ينوي الا الحفظة لانه ليس مع سواهم
 ولا في خطاب الغايه في امام ينوي بالتسليم في الامنور في الامنور فيهم

والدواعي

بها فينويهم فيها اذ الكلام اما يعتبر بالنية وقيل لا ينوي لانه نشي
 اليهم وبحر وهو فوق النبي وقيل ينوي بالسليمة الاولى في ينوي في ينوي
 الحفظة عن محبة ما كانوا وعمر لسان ما كانوا ولا ينوي عدد بعينه لان
 الا ناس قد اختلفت فقال الرب عباس في مع كل مؤمن حشر الحفظة واحد
 عن بعينه يكتب الحسناق واحد لسان يكتب السباق واحد امامه بلقيه
 الحراف واحد وراه يدفع عنه الافاق واحد عند ناصيته يكتب في اصلي
 على النبي عليه وسلم في الرسول في بعض الاخبار مع كل مؤمن ملكان
 في بعضها مع كل مؤمن ستون ملكا وفي بعضها مائة وستون في صان كالا
 في انبياء عليهم السلام فانه لا سعي لغير عدد في انهم للاختلاف في رما
 لو من غير نبي او لا يؤمن من هو في لوعين عدد ام اصابة لفظه السلام
 واجبة عندنا وقال الساجي فرض لقوله علم مفتاح الصلوة والطهور في رما
 التمس في تحليلها التسليم والان التحليل مقابل في التحريم لانه في التحريم ودليل
 ثم ما شرع به التحريم فرض وهو التمس وكذا ما شرع به التحليل وهو التسليم
 ولما ما روي في حديث ابن مسعود رضي الله عنه اذ اقلت هذا او فعلت
 هذا وقد كنت صلوته ان شئت لم تقوم فقم وان شئت لم تقعد فاقعد والتحريم
 ينال في الفرضية والوجود في فايدته في في الجناح اذ اني بما تحتاني ترك
 الاخر والفرضية او الوحي في في الجناح غير في الوجود تمت عارواه اذ لا تمت
 الفرضية به لانه خبر الواحد وقياس التحليل على التمس باطل لان التمس
 عباد خالصة بذاته لانه ثناء محض بحاله حيث في مستقبل القبله
 وبان لانه للدخول في العباد فصار فرضا فاما السلام فكل الامم الناس
 من وجه لصيغة الخطاب ثناء من وجه باسم السلام لانه من اسم الله تعالى
 ولذلك كان محظورا في الصلوة ولو في محظورا عن القبلة وهو الخروج
 من العباد فلما تردد جعل فوق الثقل ودون العرض في جعل واجبا ولا يتقا
 مع المقارفة بينهما ذاتا وصفيا واثر **فصل في القراءة** في الجهر بالقراءة
 في الجهر في اولي العشاين اداء وقضاء والجمعة والعيد في فقط ولا يصل
 ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يجهر بالقراءة في الصلوة في كل صلاة وكان المشركون
 يؤذونه ويستبشرون من انزل الله وانزل الله في ولا يجهر بصلاته ولا

سائر

وفي بعض الاخبار روي
عدد ٢٠٠ عدد ٢٠٠

خافت بها الى الجهر بصلواتها ولا تخافت بها كلها وابتغ تنزل سبيلها
 بان تجهر بصلوة الليل وتخافت بصلوة النهار وكان خافت بعد ذلك بصلوة
 الظهر والعصر لانهم كانوا يستعدون للايذاء في هذه الوقيت جهر في المغرب
 لانهم كانوا مشغولين بالاكل وفي العشاء والجهر لكونهم قد اوجروا الجماعة
 والعبدان لانهم اقاموا بالمدرسة وما كان للكان بها قوت الايذاء وهذا العذر
 وان لا يغلبه كثرة المسلمين في الحكم باق في نفاذه لشمع عن نفاذ السبب
 ولانه اخلف عذرا اخر وهو كثرة استعمال الناس في هاتين الصلوات في غيرهما
 وقالوا لك جهر في ظهر عرفة لانها تودي بحرج عظيم واشبه بالجمعة قلنا ذاك
 للحج لا للحج تنال الصلوات وقوله علم بصلوة النهار عجا الى ليس فيها قراءة
 مسموعة مطلق والمنفرد بخير في الجهر به او شأ جهر واسمع نفسه لكونه امام
 نفسه ولا امام الجماعة اسماع القوم لينتدروا في قراته فحصل لهم اجساد
 القلب والسمع كتات انزلناه اليك مبارك ليديروا آياته وليتذكروا والالباب
 وهو لما كان امام نفسه اختار الى اسماع نفسه ليكون اقوى في الفكر والتدبر
 واجساد القلب بجهر فكيف يادناه لحصول المقصود به وادش خافت لان
 الجهر لا اسماع من خلفه وليس خلفه احد لسمع الجهر افضل لئلا يودي بصلوة
 على هيئة الجماعة قضى العشاء بها ان اتم جهر لئلا يودي بخير الجهر
 افضل في الاصح ليكون القضاء على حسب الاداء وفي التطوع بالنهار خافت
 وفي الليل بخير من الجهر والخافته والجهر افضل اعتبارا بالفرض في المنفرد
 لان النوافل مكملة للفرائض والاعلم اول المحاسبية العبد بصلواته فان
 صلحت فقد اتمها وان نقصت كمل بالنوافل وكانت اتباعا للفرائض
 فالحق ما ترك السورة في اولي العشاء قراها في الاخرين مع الفاتحة جهر
 ثم ولو ترك الفاتحة لا وقار الواسع في قوله نقرأ السورة ايضا لانه لو قرا قاما
 ان جهر بها وفي غير الفاتحة او تخافون بها وفي غير السورة او جمع
 بينهما جهر او خافته وفي غير المشروع فوجب الكفا اصلا وفي الحسن
 في تركه في غيرهما وقل بقضي الفاتحة دون السورة لانها اعم فيكون قراتها
 اولى لهما ان قراءة الفاتحة تعينت بخبر الواحد على وجه يترتب السورة عليها
 او يرى انه لو لم يبق الفاتحة فذكرها قبل الركوع او في قراتها ولجهد السورة

ط
 وهو الاضفاء
 في الظهر والعصر

ط
 السورة
 والفاتحة

فلو قضاها في الاخرين يترتب الفاتحة على السورة ويؤخر في المشروع وهذا لان
 بقض السورة متعذر باضافة الركوع والسجود اليها فتحقق الجهر في اعم
 شرط وجوب الفاتحة فسقط الوجوب فلم يجز قضاءها فاما السورة فاما
 شرعت مرتبة على الفاتحة وقد قرر على ذلك لان الترتيب مترتب لا محالة فان
 قيل لقضاء جهر في الفاتحة الى ما علمه وقد شرعت الفاتحة في الاخرين حقا له فله
 صحتها الى ما علمه فيقضيها والسورة لم تشرع في الاخرين حقا له ولا يقضيها
 قلنا علم رواية الحسن في حقه من رواية الفاتحة واجبة لم يملك صحتها
 الى ما علمه لانها لم تشرع حقا له واما السورة فشرعت في الاخرين حتى
 لو قراها في غير محل سجود السجود فلكل صحتها الى ما علمه ثم ذكر في الجامع
 الصغير ما يقضي وجوب قضاء السورة لانه قال في الاخرين الفاتحة
 والسورة وهو اخبار من الجهد جهر في جهر اخبار صاحب الشرع في القضاء
 الوجوب وذكر في الاصل ما يقضي الاستحباب لانه قال اذا ترك السورة في
 الاولين اجب في الاخرين لان في صفه العمل بالسورة الترتيب
 مع الوصل والترتيب فكت لكن الوصل فاق فامكن العمل به من وجه ودور
 فقل الافضل قضاءها ولا يحل بقا اصله وفوائده صفة ثم عن كنه صفة
 رضوا ثلاث روايات في رواية خافت بها لان الفاتحة مقدمة على السورة وكما
 اصلا والسورة تتبعها ومن حق الفاتحة هنا المخافته وخافت بالسورة
 تبعالها وفي رواية بجهر بالسورة دون الفاتحة وهو احتيا في جهر اصلا
 لان الفاتحة اداء والسورة قضاء والاداء يكون بحسب محله والقضاء
 بحسب الفوات والسورة فانت بصف الجهر بقضي ذلك والفاتحة في محلها
 فيراعي صفتها والقضاء للمخوف موضع فلا يجمع الجهر والمخافته في ركعة
 لقد رواه في رواية بجهر بها وهو الاصح لئلا يودي في الجمع بين الجهر والمخافته
 في ركعة واحدة اذ هو غير مشروع اصلا والجهر بالفاتحة في العشاء مشروع
 في الجملة والاعفاء بالسورة في الجماعة في العشاء غير مشروع اصلا وتعيين
 النقل هو الفاتحة اولى من غير الواحد وهو السورة او يقول المخافته
 بالفاتحة في الاخرين لئلا يقرأتها فقل وكذا صفة قراتها والجهر بالسورة
 واجبة لان قراتها واجبة لكونها قضاء فيكون على حسب الاداء فتبدل

السورة
 والفاتحة

ط
 حرف ما الزعم
 اما على ما ذكره

نت

م

فته

ع

بالسنة

اللفظ هو الخافته في الفاتحة الى الجهر او في من تدبر الواحده هو الجهر
الى الخافته لان اللفظ تبع الواحد واصل بصف الجهر فكذا اتبعه وكلم من شيء
له ثبوت قصدا وسبب تعاوله به لما كان بطلا كان له ثبوت بقراها فكذا
له ثبوت في صفها ثم له ثبوت في تصحيح الحروف ليصير قراءة قابل صحح الحروف
ولم يسمع نفسه يجوز عند كثير من اللفظ القراءة فعمل اللسان في ذلك باقامة
الحروف وفي الصماخ اي وفي قول الصماخ لان السماع يحصل في اذني
هو فعل السامع لا فعل القاري لفظ الكتاب يشير الله حيث قال ولتشا
جهر اسمع نفسه وان شاخافته لانه جعل الجهر اسماع نفسه فلا بد له ان يكون
الخافته تصحيح الحروف في الجهر عند ان يسمع نفسه واقصاها ان يسمع
غيره واذ في الخافته لانه يصح الحروف في الفكر الهندية في القضية اذ في الجهر
ان يسمع غيره واذ في الخافته ان يسمع نفسه الامناع وما دونه في ذلك
ليس لقراءة لان محركة اللسان في السمع قراءة بلا صوت لان الكلام اسم
لمسموع مفهوما الا بكون الحان الطويل لا يسمع كلاما مع انها مسموعة
الا انها غير مفهومة والكلمات لا يسمع كلاما مع انه مفهوما لانه عن مسموع فكل
سموع لا يخلو في ضمير لانه يحزنه ما لم يسمع اذ ناه وسمع في نفسه
وعلى هذا الاختلاف كل ما يتعلق بالنطق والعناق والطلاق والراستشياء
والسمية على الذمحة ورايلا والبيع حتى لو استثنى ولم يسمع نفسه
له يصح الاستشياء عند الشخص وكذا لو قال لزيد خلت الدار بعد قوله انت
طالوجها ان اسمع نفسه صح البعلون له يقع الطلاق اجماعا ولم يسمع
نفسه وجعل تصحيح الحروف فعلى الاختلاف وقبل التصحيح لانه بعض
التصرفات يكون سماعه وفي بعضها شرط سماع غيره كذا البيع لو
اذ في المسمى صماخه الى في البائع فسمع يكون ولو سمع البائع بنفسه
ولم يسمعه المستر له يكون قال صا ح الحيط الارض قول الشخص في قراءة
انه ولو قصير وقال لا بد من ثلاث ايات قصا داوية طويلة وهذه
المسئلة بنا على اصل هو في الحقيقة المستعملة اولى من الحان المتعارف
عند وعند ثمانا العكس فقال الاله القصص لم يتعارف قدانا الاله اذا
قرا لم يلد ثم نظره لسمع قاري للقرآن عن فاه هذا لان القرآن معجز وهو

من على سبيل
من سبيل
من سبيل

ط
مدر
والا

انه كان حار

ليس معجز لان اذ في ما يقع به الامعان سورة او آية تعد لها قال الله فاقول
بسورة في مثله وانما جزم على الجنب والحايط احتياطا لانه قرا حقيقه
حق بلفظ واحد وقال الله امر بقراءة القرآن لا يوصل بين الاله وما زاد عليها
واسم القرآن تطلق على آية وان قصير لانه اسم لمنزل ينظم خاص وهذا بيت
في حقه كل حكم يعلق بالقول في وجوب التعظيم والكفر بالحق وكان ينبغي ان
يجوز تمام دون الاله لاطلاق النص الا انها خرجت اجماعا ولا الاله ليست في
معناها وهذا لا يحرم على الجنب والحايط قراءة ما دون الاله بخلاف الاله في
هذا اذ اقر الاله قصصه في كلمات او كلمات في فقتل كيف قد رجم نظره في
قواية في كلمة مكرها متان او حرف كقوله في فانه ايات عند بعض القراء
اختلف المشايخ فيه ولو قرأ الاله طويلا في ركعتين كانه الكري في المداينة الصحيح
انه يجوز عند وسنتها في السفر الفاتحة واي سورة يشاء في الحضر طوال
المفصل في الجهر والظهور وبواسطة في العصر والعشاء بقصا في المغرب
اعلم انه لا يخلو اما ان يكون في السفر او في الحضر وحالة السفر اما ان يكون حاله
ضروية بان كان على عجلة من السير او خائفا من عدو او لص او حاله احتيا
بان يكون في امنه وقرا في حالة الحضر اما ان يكون حالة ضروية بان خاف فوجت
الوقت وحالة احتيا بان كان في الوقت سعة وان كان في السفر حالة الضرو
يقراء الفاتحة واي سورة شاء لان مبناه على التخفيف وقد اثر في اسقاط
شطر الصلوة فلا في وقت تخفيف القراءة اولى وقد صح انه علم قرا في سفر
في الجهر المعود تن وروي انه قرا فيها قبل اياها الكافرون وقل هو الله احد
وفي حالة الاحتيا في السفر بقراءة الجهر والظهور في سورة البروج لم يحصل
الجهر من مراعاة السنة في القراءة وتن التخفيف وقد صح انه علم قرا في الجهر
سورة التكوين والافطار وفي العصر والعشاء دون ذلك وفي المغرب بالقصا
جدا وفي الحضر حال الضروية يقراء بقدر ما لا يفرق الوقت في حال الاحتيا
بقراءة الجهر الركعتين اربعين او خمسين او ستين آية سوى الفاتحة و
اذا دبه اربعين فبما في كل ركعة عشرة وروي ما بين الستين الى مائة و
بكل ذلك ورد الا ان فهدى ابو ثوردة الاسلم انه علم كان قرا في الجهر
من الستين الى مائة وروي انه قرا سورة ق والذاريات وروي انه قرا

ن

ن

سورة المزمل والمدثر وروى ايضا سورة الم نشرح والسجدة وهما في علم
 والمشاخ وقواني الروايات في قيل لا يعود الكسالى ما بين خمس الى
 تسعين في الاوساط وما بين الستين الى المائة للراغبين كما لم يجد المستأ
 لسين في القولين وقل كانت الليالي قصارا فاربعون وراكنت طولا اما
 ثمن الستين في مائة وان كانت فيما بين ذلك فمابين الاربعين الى الستين وقيل
 ان كان الوقت في كسب الصلوة في ركعة او ركعتين وقيل في ركعة واحدة كالشأن ما بين
 الستين الى مائة وفيما بينهما ما بين اربعين الى ستين وقيل ينظر في طول الايام
 وقصرها وتوسطها والظهور مثل النجى استوياها في سعة الوقت ولا
 يحاف في التأخر الوقوع في المعصية فيطول القراءة لتكثر الجماعة وقيل في
 الاصل اودونه لان في الظهور قد اشتغال بالكسب فيطول القراءة فيكون في
 السامة كذا في قول النجى لانه وقت فراغ عن الكسب في العصر والعشاء يقرأ
 في الركعتين باواساط المفصل لانه علم قراء في العصر في رواية سورة البروج
 وفي الثانية سورة الطارق والعاذرين شكوا عنه تطويل القراءة في
 العشاء اذ في من سيج اسم ربك الاعلى والسمسم وضحها وركعة في قراءة
 كل ركعة سورة قصص واصله ما روى عن عمر بن الخطاب انه كتب الى ابي موسى الاشعري
 ان اقرأ في النجى والظهور بطول المفصل في العصر والعشاء باواساط المفصل
 في المغرب بقصر المفصل والمقادير لا تعرف الاسماعا والمنقول عنه كالمروي
 عن النبي علم والمفصل السبع السبع سم به لكثرة فصوله وموضع سورة
 محمد فيل من القعة وقيل من في الاخر القولين وطول المفصل في البروج و
 الاوساط منها الى لم يكن والقصر منها الى الاخر وفي النجى تطويل في الركعتين
 اطالة القراءة الركعة الاولى على الثانية في النجى مستوية اجماعا ليدرك الناس
 الجماعة في ركعتي النجى في سائر الصلوات كذلك عند محمد ولا يطال عند جماعة
 ان التفضيل في النجى باعتبار انه وقت غفلة فيطول في ركعتي النجى في الجماعة
 وهذا المعنى موجود في سائر الصلوات الا ان الغفلة هنا لا تستعاض بالكسب
 وهناك بالنوم وهما ان الثانية كما في في اسحقا والقراءة وهذا استويا
 في ضم السورة وصفه الجهر في استويا في المقدار وانما تركنا القياس في النجى
 لانه وقت نوم وغفلة وعين وقت علم ويظهر والغفلة ناشتغالهم بالكسب

وان المداين كانت
 تكون في وقت
 ران من صلاة اليوم
 وان كان في طرا لا
 تكون في وقت
 الطهر
 وفي الموضع
 والعصر يلا

مضائق في تفضيلهم واختيارهم حتى تعاقب عليه خلاف النوم وهذا
 تعاقب عليه لتسريع التفضيل لم لا يكون شرعا هنا لم تعتبر المطول
 من حيث الاي اذا كان بين ما يقرأ في الاولى وبين ما يقرأ في الثانية تفاوت
 من حيث الالي اما اذا كان بين الالي تفاوت وطولا وقصرا ومعتبر التفاوت
 من حيث الكلمات والحروف وينبغي ان يكون التفاوت بقدر الثلث والربيع
 الثلث في الاولى والربيع في الثانية وهذا انما يستحب في اساس الحكم
 فالتفاوت في الركعة فاحشا لا بأس به لو ردد الالف اطالة الثانية على
 الاولى فيكون اجماعا وانما يكون التفاوت في ثلاث ايات فان كان اية او اثنتين
 لم يكن له ان يعلم قراء المغرب بالمعوز تير اخر مما اطول في الاولى باية
 وليس في شيء من الصلوات قراءة سورة بعينها في ركعة غير الاولى اطلاق قوله
 فاقروا اما يتسرع من القولين في ركعة فيجوز سورة لصلوة اريد به سوى الفا
 لما فيه من عجز الباقي وقال ابن عباس رضي الله عنهما في قوله من القرآن
 اذا عجزت سورة لصلوة وبلاذم عليه فاما ان يقرأ احيا نافلا وقيل الملازمة
 انما تكن اذا لم يعتقد بغير الجواز اما اذا اعتقد الجواز بغية وانما قراها
 لانه ليس عليه فلا تكن والمورد لم يكن معه الا فضل عند ان حشفه رضى
 ان يكون المقيد مع الامام لانه شريك في الصلوة وحقيقه المشاهدة
 في المقارنة وعند ما الا فضل لم يكن بعد لانه تبع للامام في التسليم
 عنه روايتان في ان يقرأ الموم خلف الامام وقال مالك يقرأ في السرية لا
 في الجهرية وقد السماع يقرأ الفاتحة في الكل لحدوث عبادة انه صلى بنا
 رسول الله علم فلما انصرف قال لا اذ لم تقرأ او خلف امامكم قلنا اجل قار
 له تفعلوا ذلك الا بفاتحة الكتاب فانه لا صلوة لمن لم يقرأ بها ولا في القراءة
 ركعتي الصلوة فمشر كان فيها ولا تسقط بالقداء عند الاختيار كالركوع
 والسجود ولما قوله مع اذا قرأ القرآن فاستمعوا له وانصتوا لعلكم
 ترحمون واهل التفسير على هذا خطا في المقيد فيهم بلا سماع لقروا
 والى الانصاف في رواياتهم بالرحمة وعبدوا او منهم من حمل على حال الخطبة ولا سيما
 بينهما فانما اسروا بها لما فيها من قراءة القولين ولا يقال لمام بسكت يقرأ
 المقيد في الخلاف ثابت امام لم يسكت لانه لم يخلوا اما ان يسكت او لا فان

في رواية
 في رواية
 في رواية

الشيخ اسحاق بن
 عبد الله بن
 قاسم

لم تسكت فظاهر ان تسكت فقد وقع في الحرام لان السلوك بلا قراءة حرام
 حتى لو سكت طويلا ساهيا لزمه سجود السهو وقوله علم من كان له امام
 فقراءة الامام له قراءة والخبر المشهور بانما جعل الامام اماما ليؤتم به فاذا
 كبر فكبروا واذا قرأ فانصتوا واذا ركع فاركعوا واذا قال سمع الله لمن
 حمده فقولوا ربنا لك الحمد فبشر كيفية الايتام فامر في البعض بالمشاهدة و
 في البعض بالسكوت وفي البعض بالمجاوبة فثبت له الايتام على ما علم لا على
 ما نطخ واحد ومنع المقدي عن القراءة ما تكرر عن ثمانية نفر من كبار الصحابة
 منهم المرتضى والعبادلة رضي الله عنهم وقد روي عن اهل الحديث اسامهم وهو
 ركن مشترك بينهما لكن حظ المقدي الاستماع وترانصاق لازا المطلوب من
 القراءة التدبر والفكر وحيث القلوب والعمالة قال الله تعالى انزلناه
 اليك مبارك الآية وقال الحسن انما القرآن ليعلل به فاحذر الناس تلاوته
 عملا وذا انما يكون بالاستماع اذا قرأ الامام لا بالمعالية ولانه كلام
 عظيم مرت عظيم فيجوز الاستماع له اذا قرأ في كافي الشاهد وهو
 كالحظية يوم الجمعة لما شرعت غظا وتذكيرا وحيا الاستماع بها يحصل
 فايدتها ان خطيب كل لنفسه خلافا لساير الاركان لانها شرعية للخشوع
 ولا يحصل لهم الخشوع الا بالسجود معه والركوع معه ولا بالمقدي
 ان خاف فوق الركعة جازت صلواته وان لم يقرا اجماعا ولو كانت من الاركان
 في حقه لما سقط بهذا العذر كالركوع والسجود فان قيل اليس في القيام
 لسقط خوف فوق الركعة فلما لا كذلك فانه لو كتب من العالم بجنون لا بد من
 ان يكتب قياما فان قيل امتداد القيام لسقط بالخوف فلما فرض القيام
 يتبادر في بادئ عينه ان السجود كالركوع والحديث محمول على الابتداء فعز
 اني لم يعلما بولت هذه الآية تركوا القراءة خلف الامام ثم المقدي اذا قرأ
 خلف الامام في صلوة المخافة فيلزم ان يكون واليه مال الشيخ الامام ابو حفص
 وقيل عند محمد لا يكون وعند ما يكون لما فيه من الوعيد قال علي بن رضوان
 مرقا خلف الامام فقد اخطا الفطنة وقال عبد الله بن قيس خلف
 الامام حتى قن قريبا وعن سعد بن عيسى وقايس بن زيد بن ثابت عن قرا خلف
 الامام فلا صلوة له ذكر في سورة التاويلا في سماع وينصت ولو قرا

ان تسكت فظاهر

ط ان يكون الاستماع
 وانصتوا المقيد فاما
 معام القراءة

ط ان يكون الاستماع
 لا صلوة لمن
 لم يقرأ

آية الترويع او الترهيب او خطب او صلوا على النبي عليه السلام او الاستماع فرض بالنص
 وسوال الجنب عند الترويع والتعوذ من النار عند الترهيب والصلوة على
 النبي عليه السلام محال لفرض الاستماع الا ان يقرأ الخطيب لها الذين آمنوا صلواته
 وسلموا تسليما فانه يصلي السامع وسلم سرائيما واللامر وهذا اذا
 قويت الخطيب فان بعد منه اختلف فيه ولا يجوز السكوت لانه مأمور بالاستماع
 ولا انصاق اذا قويت في الامام وعند البعض لا يقدرون على الاستماع وقد قدر
 على الانصاق بحيث علمه **باب** **الامامة** للجماعة سنة
 مؤكدة اي تشبه الواحد في القوة وقال بعض الناس في رخصة لقوله علم لا
 صلوة لجان المسجد في المسجد ولنا في الله تعالى امر بالصلوة وروى الجماعة
 فمن شرطها فقد زاد على النص والركعة سمع وقال في الجماعة من سنن
 الهدى له بخلاف عن الامانة في قد نص على السنة وقال علم لقد تمت
 ان امر جلا يصلي بالناس فانظر لا اقوام تختلفوا على الصلوة واخرج علم
 فيوتهم والوعيد انما يلحق بتوكل الواجب او سنة تشبهه والسنة نوعان
 سنة الهدى وتاديبها يستوجب اساءة كالاذا في الجماعة وزايد تاركها
 له يستوجب اساءة كسنة النبي علم في لباسه وقيامه وقعوده والاعلم
 اوتي بالامامة ثم الاقوام الاورع ثم الاسن لقوله علم يؤتم القوم اقوامهم
 لكتا الله تعالى فان كانوا سوا فاعلمهم بالسنة فان كانوا سوا فاقدمهم بحجة
 فان كانوا سوا فاكبرهم سنا ورواية فان كانوا سوا فاحسنهم وجها
 وقوله اعلمهم بالسنة اي اقمهم في دين الله فقد ذكر في بعض الروايات
 حفص بن اوس عن يوسف بن ابي الاقربى ان النبي صلى الله عليه وآله قال اهل القلعة
 اهل الله وخاصته ولا في القراءة ركن لا بد منها وانما احتاج الى العلم اذا
 حدثت حادثة كالشهو ونحوه قلنا لا علم اولى اذا كان يقرأ ما يجوز به
 الصلوة لان القراءة محتاج اليها كون واحد والعلم محتاج اليه لجمع الصلوة
 والمخطا المفسد للصلوة في القراءة لا يعرف الا بالعلم وانما قدم الاقوال في
 الحديث لانهم كانوا يتعلمون القلعة في ذلك الوقت باحكامه كما روي عن
 حفظ سورة البقرة في ثلثي عشرة سنة فالاقوال فيهم يكون اعلم فاما في
 زماننا فقد يكون الرجل ماهرا في القراءة ولا حظ له في احكام ويرا علم

ع

ط ان يكون الاستماع

ط ان يكون الاستماع

بالسنة اولى الا ان تطعن عليه في دينه لان الناس لا يرغبون في الاقدا
 به ولما اتت تحت الحجر بعد الفتح صار الورع مقامه لقوله عم المهاجر
 من محرابي الله عنه والكبريم سنا اعظمهم حرمة عادة ورغبة الناس
 في الاقدار به اكثر ومنع قوله احسنهم وجهها اكثرهم صلوة بالليل الحديث
 من كثرة صلواته بالليل حسن وجهه بالنهار كون تقدم عبده واعزاه وفاسق
 واعز وولد الزنا اصل لمكان الامامة مؤز ووثق النبي عليه فانه اول من
 تقدم للامامة فاختار بهما يكون اشبه به خلقا وخلقاً وهو مكان
 استنبط منه الخلافة فانه عم لما امرنا بالكرز صلى بالناس قالت الصحابة
 رضي الله عنهم بعد موته انه اخبرنا ابا بكر ان خرج ينكم في المختار الامر
 مختار هذا المكان هو الا عظم في الناس قدراً فكثير الجماعة والاعلم
 كلما كثرت الجماعة في عند الله افضل والناس قبلنا يرغبون في الاقدار
 به ولا فيؤدى لا تقبل الجماعة والجملة في العبد غالباً شغاله بحدمة
 المولى عن تعلم الاحكام والقوى العبد نادرة والجملة على الاعراب غالب
 والقوى نادرة فيهم حق لو كان الاعراب عالماً متقناً فهو كغيره وقالوا
 يستحق تقدم العربي لانه يسكن المدن اما الاعراب فيسكن البوادي والفاقد
 لاهتم الامر دينه لظهور الخيانة منه في الامور الدينية وترعى لا يصون
 ثيابه عن الجاساس والبصير اولى بالامامة وولد الزنا ليس له ائمة في دينه
 فيغل عليه الجملة لا تقدموا جان لقوله عم صلوا خلف كل خير وفاجر
 ولا في الصحابة والتابعين من كانوا لا تمتنعون عن الاقدار بالحجج
 مع انه افسق اهل زمانه قال الحسن لو جاكل امة خبيثاتها وجيئنا
 باني محمد لعلمناهم واستخلف النبي عليه انهم مكثوم على المدينة مئة
 وعسائر من ذلك من وكانا العجيتين بشروع الامام حين بلغ قد قامت
 الصلوة لان قوله قد قامت الصلوة اخبار عن قيامها فيمكن حينئذ
 وقال فيقوم عنده ليكون القيام مع قوله قد قامت الصلوة ويكون
 عند الناس وعندنا يقوم عند قوله حي على الفلاح وقال ابو يوسف في
 لا تكبر حق بقرع المؤذن به فلو ما لك ولا تطول الامام بهم صلوة لقوله
 علم صل بالقوم صلوة اضعهم فان فيهم الصغين والكبير وذو الحاجة

ط
 فان لم يولد
 فاقدمهم ما جرة

نفس
 ما يات
 فيهم القدر
 الناس اليهم

لن للناس الجماعة وحدهم لانها لا تخلو عن ارتكاب مكره وهو قيام الامام
 وسطهم او زيادة الكشف فان فعلت بقف الامام وسطهم فخرز اعز زيادة
 الكشف كمال العبرة والواحد يقوم عن عيبيه اى ان كان رجع الامام واحد
 وقفع عن عيبي الامام لانه عم صلى بان عباس في قائمه عن عيبيه ولا ينافر عن
 الامام في ظاهر الرواية وعن محمد بن ابي بصير انه يصنع اصابعه عند عقب الامام
 وهو الذي وقع عند العوام وان كان المقدر اطول فوقع سجوده امام الامام
 لم يصنع لان العتق لموضع الوقوف للمكان السجود والى صلى في يسار او
 خلفه جان وهو منسوخ فتم في الارض لمحا لفته السنة ولا اثنان خلفه وعن علي
 يوسف انه يتوسطها لان ابن مسعود رضي صلى بعلقه ولا اسود في بيته
 وقام وسطها لانه عم صلى بانس ويقيم فاقامها خلفه وام سليم ورا
 والمرأة حكم الاضطفاو كالعدم حق لو كان خلفه رجل واحد وامرأة تقوم
 الرجل بهذا الامام كما لو لم يكن معه امرأة فالأثر دليل الباحة والمختار دليل الفضليه
 وان كثرة القوم كون قيام الامام وسطهم لان تقدم الامام سنة لمواظبة عم
 عليه والاعراض عن سنته مكرهه ولا تقدر رجل وامرأة او صلى لقوله عم اخر
 من حيث اخره في الله اخبرنا اخره في الجحور فقد عمن والصق متنفذ فلم
 يجوز اقتداء المفترض به لان الامام ضامن بالحديث والصق لا يصح ضماناً
 لغيره كيف يصح منه ضمان صلوة المقدر في فيه خلاف السامعي وقيل مشا
 يلح يصح اقتداء البالغ بالصلوة في التراويح والسنة والنوافل وهو مضمون
 على المقدر غير مضمون على الامام قياساً على المظنون فان الاقدار من يصلح
 صلوة مظنون به يجوز ولو قطعه المقدر تقصو عند اني يوسف خلافاً لمحمد
 وقيل مشا لا يصح اقتداء البالغ بالصلوة في التراويح والسنة المطلقة
 بلا خلاف بين اصحابنا وفي النقل المطلق كذلك عند اني يوسف وعند محمد بن
 المختار لا يصح الاقدار الصلوات كلها لان فعل الصبي دون نقل
 البالغ حيث لا يلزم القضاء نقل الصبي اجماعاً فلا شيء القوي على الضعيف
 لانه يورى ان بناء الموجد على المعدم بخلاف المظنون لانه مجتهد فيه
 لان عند اني رضي صلواته مضمونه وهو القياس سقوط الضمان عند
 بعارض الظن لاصل نقل البالغ الضمان العارض لا يعارض الاجل

مختار

وهو مضمون
 فيمنع من جعله
 فيمنع من جعله
 فيمنع من جعله
 فيمنع من جعله

وهو الموضع

وهو الموضع
 وهو الموضع
 وهو الموضع

فاعتبر عارض الظن بعد وملة حوال المقدي فالتحذير حالها فكان اقدا
المضمون نظر الى الاصل وهنا انما سقط هذا الوصف بامر اصلي وهو
الصبا فلم يصح له جعل بعد وملة حوال المقدي فلم يتحد حالها فاعتبر المقدي
مفترضا خلف متفعل فلم يصح الاقدا والتخلاف اقدا بالصبي بالصبي
لان الصلوة متحد لكونها غير مضمون بنوع ويصنف الرجال كم الصبيان
ثم النسياء لقوله علم ليبلغ منك اولوا الاكلام والنهي اي ليقرضه في الكلام
والنهي حقا الجلي والتهيب ومما العقل وقال علم خير صفوف الرجال اولها وشرها
اخرها وخير صفوف النساء اشرها وشرها اولها حادثة امرأة في صلوة
مشتركة محرمة واد اليربوي امامتها ففسد صلوة والاصولها فلو
تخاذلوا لاجتنب فسدت صلوة بخلاف المسبوقين وقال الشافعي المحاذاة
لا يفسد صلوة قياسا على صلواتها لانها تقوم بها ولو كانت عليه الفسار
وهي قائمة بها كان الحكم وهو الفسار ثابتا في حقها اد الاستواء في العلة
يقضي الاستواء في المقول ولما لم يفسد صلواتها دل انها ليست بمفسدة لصلوة
وجه الاستحسان قوله عاخر وهن من حيث اخرهن الله وحيث للمكان والامكان
يحت على الرجل تاخيرها عن الامكان الصلوة فاذا لم يؤخرها فقد ترك فرضا
خوطبه ففسد صلوة وان فعل ففرض الصلوة لا يثبت بخبر الواحد اما
يثبت بدليل نوح العلم قلنا هذا في فرض الصلوة الثانية بكتاب الله تعالى
وهذا في فرض الجماعة وهي ما ثبتت الالاسنة ففرضه وشرائطها ثبتت
بدل الطرب ايضا فان قيل الصلوة عبادة غير اركان مخصوصة يثبت بقصور
وفي تقضي الخروج عن العبدية وان جازية فاستراط عدم المحاذاة زلت
على الكتاب بخبر الواحد وانها تسع فلا يكون قلنا انه من المشاهير الزيلة
بالمشهور جازين والمخاطبة بالتاخير الرجل لا المرأة لانه قال اخر وهن في
الخصوص بالفسار لانه التاخير لفرض المقام وليس على المرأة فرض التاخر
فلا يفسد صلواتها كالمقيدى اذا تقدم على امامه ففسد صلوة الا صلوة
امامه لان المقيدى مخاطبة بالتاخر وتقدم الامام فاذا تقدم فهو التاخر
خوطبه ففسد صلوة فان قيل لما كان هو مأمورا بالتاخير كان نتج مأمورا
بالتاخر ضرورة قلنا هذا اذا لم يحق التاخير بلا تاخير لسر كل فانها

صم
بالمضمون

فان قيل فساد الصلوة
من قبل العلم بما علم في العادة
ان يفسد بغير العلم في العادة
فان قيل فساد الصلوة
من قبل العلم بما علم في العادة

لا يفسد صلوة الا صلوة

نفسا

ان يقدم عليها فقد اضرها من غير لزوم تاخير وبقية ندم مأمورا بالتاخر
فذا لم يطرأ الضمير وهو مأمور بالتاخير قصد فاطرنا الامر بالامر
في حقها في حق الحق الاثم بالتاخر لا في حق الفسار بالصلوة بالتاخر ليظهر
الفقير بين الضمير والقصد فان لم ينو امامتها لم يضره لان الاشتراك
لا يثبت بلائيه الاثام ولا يجوز صلواتها وقال في يجوز اقداؤها وان لم
ينو امامتها كالرجل وصلوة الجماعة والعبدية ولما انما يلزمه فرض ترتيب
المقام بالاقدار والحق صلوة فساد من جهتها فوجب له توقف على
الترامية ولا يلزمه بلا قصد في قبله كما لا يصح الاقدار الا قصد المقيدى
لانه يلزمه بالاقدار فرض التتابع والحق الفسار صلوة المقيدى من جهة
امامه وهذا لانه ولاية لا احد على احد الا انى لخطا الله تعالى لا يلزمه بلا
علم دفعا للضرر فلا لا يلزم الضرر من العباد بلا الترام اولى ولا يصح
اقداؤها في الجماعة والعبدية عند المحذور لم ينو امامتها وليس سلم فانها
لا تصح الجماعة فلما نوى الجماعة فقد اتمها بشرطها وهو اقدا الجماعة
به والجماعة نساء ورجال وانما شرطت به الامامة اذا اتممت بخاذلة اي
اذا كانت المحاذاة ثابتة زمانا اقداها به بان فامنت بحسب حل خلف الامام
لانها يلزم الذي يحسنها فساد او هو مولى عليه من جهة امامه فسوق فامنت
على الترام كما لو وقفت بحسب الامام فان لم يكن يحسنها رجل فان اقداها به
بان فامنت خلف الصفوف في رواية تصح اقداؤها بلائيه الامام لانه لا
فساد في الحال فلا يشترط نيتها كالرجل بخلاف ما تقدم لان الفساد في الحال
في الحال اي بابت لوجود علة وهي المحاذاة فلا بد من نية ليكون الفساد
بالترام اما هنا فالفساد محتمل اي هو هو عدم العلة في الحال وهي المحاذاة
وتوهمها فيما يستقبل والاصل عدم استراط نية المقيدى للامام وانما تركناه
للفساد الذي يعتري المقيدى ولم يوجد فلم يشترط نية فصح الاقدار لكن
لشروط لان تلزم احدا فسادا فان لم تقدم في اقداؤها على الصحة وان
تقدم بطل اقداؤها الفوات الشرط ورواية لا يصح لانه لما احتمل الفسار
من جهتها توقفه على اخسانه بلا احسان الا ان احقض الجرح
وشرائط المحاذاة ان يكون الصلوة مبنية نية امامة النساء كما ثبتنا وكن

يكون مسترله بحركة واد او نفع بالشركة بحركة لن يكونا بائنين بحركة على
 الامام ونفع بالشركة اداء ان يكون لهما امام فيما لو ديان بحقيقة او تقدير احق
 لو اقبل رجل وامراة امام فاحدنا وتوضا ثم جاء او قد صلى الامام فقاما
 لتقصيا فحاذته فسقط صلوة لوجود الشركة بحركة لانها بنيت بحركة
 على تحريك الامام واد ان لهما اماما فمما يقضيان تقدير لانها التزموا الاداء
 مع الامام فلم يما الخروج عن عهدهما التزموا كما التزموا فبجعل كانا خلف الامام
 ليكنهما الخروج عن عهدهما التزموا وهذا ان الشركة ليست بينهما وبين الامام في
 ابتداء الصلوة في حكم تلك الشركة ما لم يثبت كل افعال الصلوة لان الشركة لا تتراد
 لذاتها بل افعال الصلوة فمما يقع في افعال الصلوة نفع الشركة فصان للاحتياط
 يقضي كانه خلف الامام تقدير او هذا لا يقدرا ولا يسجد للمسهو لو كان خلفه حقيقة
 فسقط صلوة بالمحاذاة لتزك ترويب المصالح كذا هنا ولو كان مسبوقا للمسلم
 كما لم يفسد صلوة لان الصلوة وان استركت بحركة لكونها بائنين بحركة
 على تحريك الامام حتى لا يصح الاقضاء بالمسبوق لانه احرامه احرام البناء فلم يحسن
 لغير بناء تحريكه على تحريكه لكنها ليست مشتركة اداء لانه لا امام لهما فيها
 تقضيان حقيقة وتقدير اما حقيقة وظاهرة اما تقدير فلا لهما التزموا الاداء
 مع الامام فيما سبقا لانه لا يتصور المتابعة فيما مضى فلم يجعل كانا خلفه
 فكانا في حكم المسفرد من هذا بقراء للمسبوق بسجد للمسهو لتزك والصلوة
 مطلقة حتى لا المحاذاة في صلوة الحنان لا تفسد صلوة لانها ليست بصلوة
 مطلقة لفوائ بعض الاذكار حتى لا تحث بصلوة الحنان لو حلف لئلا يصلي
 فصاوت كسجدة الدلالة وان يكون المرأة من اهل الشهوة وان يكون الغداق
 صبية مشتهاة حتى لو كانت صبية لا تشترى في تعقل الصلوة لمحاذق الرجل
 لا تفسد صلوة وان يكون ممن يصح منها الصلوة حتى لا المحاذاة اذا احاذته
 لا تفسد صلوة وان يكون المكان متحدا حتى لو كان الرجل على الدكان والمرأة على
 الارض والدكان مثل قامة الرجل لا تفسد صلوة لاختلاف المكان ولان لا يكون
 بينهما حائل حتى لو كانا في مكان متحد بازكانا على الارض وعلى الدكان لان
 بينهما استطوانة او ما اشبهها لا تفسد صلوة لمكان الجايل وهذا لان عرف
 مفسدة بالتصريح والقياس فيقتصر على مورد ولا نه حال المناجاة فلا

عات

فلا ينبغي لن يخطئ به شيء من الشهوة والمحاذاة بهذا الشرط لا
 يفسد عنها على تحاذقها اذا اقبل شرط منها كونه من حضور الجماعة
 اما للمحزون في الجهر والمغرب والعشا الشوائب المحضون الجماعة
 وللحزون في الجهر والمغرب والعشا وقالا المحزون في الصلوات
 كلها لان الجماعة مشروعة في حقهم كما في الرجال والفتنة معدومة
 لان العباين غفروا عنهم فلا تكون كالعبد في المحنة وله كراهية
 الفتنة قائم لان المتنبية لا تعرف انما يجوز ان لا والفساق انشا وهم
 في الظهور والعصر اما في الجهر والعشا فيهم تاحوز في المغرب بالطعام مشغولون
 وفي الجنباته والجامع يمكنها ان يصلي معتزلة لا تساعها فلا يكون واختلف
 الروايات في المغرب فحاز لن يكون فيه روايتان الفتوى اليوم على الكراهية في
 كل الصلوات لظهور الفسدة ومتى كن حضور المسجد للصلوة لان تكثر
 حضور مجالس الوعظ خصوصا عند هؤلاء الجهال الذين يخلق الجلب
 العلماء اولى ذلك في الاسلام رضه ولا تقدر طاهر معذور وقاري
 باي ولا يسرعان في يوم يوم ومفترض غسل ومفترض اخر لعلك
 متوضي عتيق وعاسل عاصم وقائم بقاعد وموم بمثله ومتنقل
 بمفترض لن افسد واقدري به فيه وعند الشافعي بصلوة الكل وحاصل
 الخلاف راجع الى معرفة موجب القيد وعندنا موجب الاداء على سبيل
 الموافقة وعندنا موجب ضيق في صلوة المقدر في ضمن صلوة الامام
 صحة وفسد القول علم الامام ضامن اي صلوة المقدر فان كل متصل
 ضامن صلوة نفسه ولا ضمان في الذمة او صلوة المقدر لا تصيب عليه
 فثبت انه ضامن بصلوة نفسه صلوة اي ضامن صلوة المقدر في ضمن
 صلوة الامام صحة وفسد لان لا يصح منها اذا اجامعا اذ لا يسقط
 عنهم باء الامام وانما تصيب في ضمن صلوة اذ البقي صلوة القوم
 على صلوة الامام لتصير واحد بحيث يتمكن الامام من اداء صلوة المقدر
 بجمعة صلوة في الصحيح والقاري والابن الرابع والساجد اقبى
 وغيرهم والشيء لا يضمن ما هو فوقه فلا يصح اقدرا وهم عن هوان في
 حالهم لانه بناء الموجود على المعدوم وهذا لا يوجب المقدر متوضي

في كل صلاة
 في كل صلاة



دست

فلما وحي حرم من هواهل للولاية تحقيقا للولاية لا في شئ للولاية على من
 ليس باهل لها اولى فان قيل لو كان الاى يصلى وحده وهناك قارى يصلى تلك
 المصلاة حادى صلوته الاى ولم تنظر الى قدرته على ان يجعل صلوته بقراءة
 بالاقدياء بالقارى فلما على فاس موله لم يحز صلوته ولن سلم فلم يظهر
 هناك منها رعية اداء الصلوة جماعة فلا يعنى الاى قاردا اذا كان
 بجوان من قراء ليس عليه طلبه وانظان لانه لا ولاية عليه ليلزمه
 وانما استت العدة اذا صادف حاضرا مطاوعا واما الثانية ففيها
 خلافا في يوسف ورفق فانها والالا يفسد صلوته لان فرض القراءة صاب
 مودى وليس الاخرين قولة فاستخلاف القارى في الاى سواد ولنا ان
 القراءة فرض في كل الركعات ان كانت يواذى في موضع خاص لهو علم
 له صلوته الا بقراءة وهو كقوله له صلوته الا بطهارة وكل ركعة صلوته
 فلا تخلي عن القراءة الا ان القراءة الموجودة في الاو ليس تجعل موجودة في
 الكل بالحديث بقدر الكثر التقدير انما يصح في حوال القارى لا في حوال العاجز
 اذ الشئ انما يستت تقدير ان لا يمكن تحقيقا والاى عاجز لعدم الاهلية
 فلا يثبت القراءة تقديره في حقه فلا يصح حليفه له واستعماله باستخلاف
 من لا يصح حليفه له مفسد لصلوته وكذا لو قدمه قبل ان يقع قد
 الشهد ففسد صلوته ولو قدمه بعد ما قعد ففسد الشهد وهو على الخلاف
 المعروف بينك حصة وصاحبه رضى وقيل لا يفسد عند الكل ما عند ما
 وظاهره لكذا عند لوجود الصنع منه وهو الاستخلاف في انا الخلاف فيما
 ليس من صنع كطلوع الشمس وكفى وهو اختيار بحر اسلام والاول اختيار
تفسير الآية السرخية باجابه الجدية في الصلوة
 سبقه حذو توضحا ونفى وتختلف لو ااما ما قال الشافعي يستقبل وهو
 القياس لان الحديث في الصلوة لانه ينافي الطهارة فينا في الصلوة
 ضرورية اذ لا صحة للصلوة بلا طهارة بالحديث اجمارا واداء لانها
 شرط لاهلية يستوى الابتداء والبقاء والمشي والاختلاف فيفسد انما
 فصان كالحديث العبد لنا قوله تعلم مرقا او رعا في امدى في صلوته
 فلينصرف ليتوضا وليبين على ما مضى في صلوته ما لم يتكلم وقوله اذا

صلوا احلهم فقاء او رعا فليضع يده على فقه وليقدم من لم يسبق بشئ
 من صلوته ولينصرفه وليتوضا وليبين على صلوته ما لم يتكلم وهو مذهب
 الخلفاء الراشدين رضي الله عنهم والاثارة المحرف الذي سبقه فلا تقاس
 عليه العمل لان فيما سبقه ضرورية وبلى لا فيما يتعمد والا سيما في
 افضل ليكون بعد عن شبهة الخلاف فيحقق الاداء بلا خلا وقيل المنفرد
 يستقبل لما ذكرنا وتبين الامام والمقدي اجزا الفصيصة للجماعة
 والمنفرد بعد ما توضحا تخيير من تمام الصلوة في بيته ليمتد زيادة
 المشي في صلوته وتبين الرجوع الى مصلاه ليواذى صلوته في مكان واحد
 وهو افضل والمقدي يعود الى مكانه ان لم يفرغ امامه من الصلوة
 ولو اتم بقية صلوته في نفسه لم يحز لان بيته وتبين امامه ما يمنع صحة
 اقتدائه الا ان يكون بيته بجنب المسجد حيث لو افسدك به صح اقتداؤه حيد
 حان لنوع دي بقية صلوته فله لان البقاء اسهل من الابتداء لو افسدك
 به وهو بيته والمسجد ملاذ حان فكذا احاد الامام وان كان امامه قد
 فرغ بخير كما ينشأ فان قيل الا حو كالمقدي فيما نقص في سبع لن لا يحزن
 ان كان بيته وتبين الامام حائل يمنع صحة اقتدائه كطريقه في قلنا هو
 فيما لو حو كالمقدي ولكن الامام حرم في حرمته الصلوة فلا راعى ترتيب
 المقام بينه وتبين من خرج من الصلوة والامام يعود ايضا لانه صاب
 كواحد من المعدن كحدا وكوفه اى خاف سبق حدث فانصرف فسبقه حدث
 فتوضا لم يبين خلافا الاى يوسف لان جوان البناء خلاف القياس في موضع سبقه
 حدث حقيقة فلا يحزن به ما ليس معناه من كل وجه وانما في البول
 والشئ اى انتفع البول على المصلي التزمه الدرهم او اصابه حجر فحج
 وسال منه دم لم يبين خلافا لانه يندرج جوده فيا وخروجه من المسجد
 بظن الحديث اى ظن انه احدث خرج من المسجد فعلم انه لم يحدث بان ظن
 المخاطرة عاقا يستقبل ولن لم يخرج منه يني والقياس لن يستقبل لانه
 اخوف بلا عذر وجه الاستحسان انه اخوف على قصد الاصلاح فلا توجه
 الاستقبال ان قصد الاصلاح ملحق بحقيقة لما اذا تيسر سواها سا دي
 المسلمين نباح لنا البرخ اليهم ونقصن بالرى الكفان الا ترى انه لو تحقق

ط واقامة الحج
كالانظار والقصر
في سفرهم
في كل قصده
الاصلاح

محسن الحيات

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

طه على الامام

منه
ان الجوز معلوم
بدره الماهل
احد مظهر الزمان

قيل التسليم كاعتراضها في أثناء الصلوة ولو اعترضت أثناءها فسد
 لها هذا وعندنا ليس يفرض باعتراضها في هذه الحالة كاعتراضها
 بعد التسليم ولو اعترضت بعد التسليم فسد الصلوة كذا هنا في قولهم
 إذا قل هذا أو فعلت فقد تمت صلوتك على التمام بالقبلة فمن شرط
 شيئا آخر فقد زاد على النص وهو نسخ فلم يجز بالراي وله أنه لا يمكن إذا
 فرض آخر إلا بالخروج من هذه الصلوة وما لا نفوس إلى الفرض الآخر يكون
 فرضا كالمأمور بالتوضي يكون مأمورا بالاستغفار من المنكر من غير غيب
 بصعود السطح يكون مأمورا بنصب السبل لأن الشئ إذا ثبت ثبتت لوازمه
 وضروياته ولا نأجمعنا على بقاء التحمة في هذه الحالة حتى لو نوي
 المسافر الإقامة في هذه الحالة بتغير فرضه كما لو نواها في خلال الصلوة
 والتحمة لا يرد بها إذا نواها في أفعال الصلوة ولم يتوقف فعل
 آخر سوى الخروج وكان فرضا ضروريا فإن قيل الخروج من صلوة قد يكون
 معصية كالكدور المعصية له يتصف بالوجود فلما عارض هذا قال بعض
 مشايخنا ليس هذه المسألة مبنيّة على هذا الأصل وهذا ذكره الهداية
 وقيل بل الفسار عند الاعتناء من التحمة باقية بعد فراغه من الشهادتين
 فاعتراضها لا شيك في هذه الحالة كاعتراضها في خلال الصلوة ولكننا
 نقول الخروج واجب عليه وهو من حيث هو لا يتصف بالمعصية والكذب
 من حيث أنه سبب الخروج عن الصلوة ليس بمعصية وهذا كما تقول في الزنا
 سبب حرمة المصاهرة من حيث أنه سبب للولد وهذا الوجه غير متصف
 بالحرمة وكذا سفر المعصية صلوة تتعلق بالحرمة من حيث أنه خروج
 مريد من هذا الوجه مباح والعصيان في فعل قطع الطرأ في الغم
 على مولاه وذلك محاور له وقوله يجب أن يقاتل التمام لأن الشئ شيع بأبيهم
 ما قوبل الله قال الله في إرادتي أعصم خير أو الخير لا يعصم ولا علم لقنوا
 موتاكم ولا مرفق تعرفه فقد تم حجه وقد يقع عليه طواف الزمان وهو
 فرضه إنما حملناه على هذا بدلالة النص والاجماع لأن تمام الصلوة واجب
 إذا اتماها منها وهي واجبة وانماها بانها أيها وانها أيها تخصيصا
 يضادها إذا التفت إليها فينبغي فيها كالمسلم ينتهي بالنهاية السوداء

ط
وهو الخروج بصفه

بل العصبان
في أقامه لا يكون
أن يكون الشئ

أن يكون

قوله تمت على الوجه
قوله في إتمام الصلوة

بالبياض فإن قيل فالاستحلاف صنعة قلنا نعم ولكن صنعة غير مفسدة
 يحصل بالاشارة ونحوها فلا يثبت الخلل في اعتبارها ولهذا لو استخلف قاريا
 لم يقصّر وإنما الفسار ضروري لعدم صلاحية الإمام وقيل هو بالافاق
 لوجود الصنع منه وهو الصحيح صح تقديمه مسبقا أي لراي آخر الإمام
 فاستخلف من سبق بركعة صح لوجود المشاركة في الحرمة وصحة الاستخلاف
 بوجود المشاركة في الحرمة والحاجة إلى اصلاح صلوته فحان تقديمه
 وقام مقام الأول ويتم ما يعم عليه والراي للإمام لم يقدم مديرا لأن المدرك
 أقدر على إتمام صلوته من المسبوق إذا احتجنا إلى الاستخلاف للتسليم
 والمسبوق محتاج إليه وقد علم من قبلنا أن العمل لا يوجب رعيته من هو
 أو من مئة فقد خان الله ورسوله وجماعة المسلمين في بيع هذا المسبوق
 أي لا يتقدم لعجز عن التسليم ولو تقدم بئذ من حيث انتهى إليه الإمام
 فإذا انتهى إلى موضع السلام تأخر ويقدم مديرا للتسليم بهم لعجز عن
 التسليم لتقاربه عليه فيستعين بمن يقدر عليه ثم يقوم بوقوفه ما
 يقع عليه فإن نواها في أول الصلاة بئذ ما يقع عليه بعد فراغ الإمام الثاني تمت
 صلوته وقبل فراغه فسد كغيره من المقدم لأن صار كواحد من المقدمين
 وفسد صلوته عنان بعد دون القوم أي بفسد صلوة المسبوق لم يرفع
 أو أحدث متعمدا أو تكلم أو خرج من المسجد بعد ما قعد قدر الشهادتين
 صلوة القوم لأن المفسد في حقه حصل في خلال الصلوة وفي حقه بعد تمام
 الفراض وأثر فعله في حقه دون أثر فعلهم بأنفسهم ولو فعلوا بأنفسهم لم
 يفسد صلواتهم بهذا أو في ذلك أو بوقوفه لأن بفسد صلوة القوم بغيره
 لأن صلواتهم بناء على صلوته وتمام الأول لا يرفع من صلوته خلف الثاني فصلوته
 تامة كغيره من المدركين وإن لم يفرغ فصلوته فاسدة ورواية أبي حفص
 تامة لأنه مدرك لأول صلوته فكان في الفارغ بفساد الإمام قدر الشهادتين
 ورواية أبي سليمان أصح لأنه يقع عليه البناء وضحك الإمام في حقه المنع من
 البناء كضحكه ولو ضحك في هذه الحالة فسد صلوته فكذلك إذا ضحك الإمام
 وصلوة المسبوق بغيره أمانة لا بكلامه وخروجه من المسجد أي بفسد
 صلوة المسبوق إذا قهره الإمام أو أحدث متعمدا أي حسه وعندهما

ولا بد من مفسد

قوله في قوله أو متعمدا

لا يفسد ولو تكلم الامام او خرج من المسجد لم يفسد احكامهما وهذا العا
 لم يوثق فساد صلوة الامام مع انه صدر منه فلا ان لو توثق فساد صلوة
 للمسبوق لم يفسد منه اولى له ان القرينة او الحديث العمد يفسد الجزء
 الذي لا يقيد من صلوة الامام لانها بطلان الطهارة وهي شرط الصحة
 ففساد الصلوة بنفس الطهارة ففساد مثله من صلوة المقتدي انه
 بناء عليه الا ان الامام لم يحتج الى البناء لانها لا وكان فساد ذلك الجزء
 لا يفسد الصلوة ويحتج الى البناء لبقاء الاركان وفساد ذلك الجزء منه
 من بناء ما يقع عليه لان البناء على الفاسد فاسد فلو لم يستقبل الا يركى
 انه لو وقع منه نفسه او تعدل الحديث في هذه الحالة لتقبل فكذا الوفاء الامام
 خلاف السلام لانه منه ومحل الفساد وهذا لا يفسد به شرط الصلوة
 وهو الطهارة فاذا صادف جزء المفسد فلم يوثق ذلك في المسبوق
 ولكن يقطع او انه ولا يقطع في غيرا انه والكلام في معناه من حيث انه
 لا يطل شرط الصلوة وهو الطهارة بخلاف الحديث العمد والقرينة ولا في
 السلام مع محينه ويسان لوجود كافي الخطاب فيه وحليل السلام باعتبار
 الكلام لا باعتبار التنا والخروج من المسجد قاطع لا يفسد الكلام ويستفاد
 وضو الامام لوجود القرينة في حرمة الصلوة خلافا لوقوع قد من احدث
 راعا او ساجدا توضحا ونحو لا يعتد بالتي احدثت فيه لان المقام من كون
 الى كون مع الطهارة شرط ولم يوجد فيعيد ما احدث فيه ولو لم يعد لم يجر وكرر
 في الهداية لان تمام الركن لا يتحقق الا بتحقق الاسفار ولم يتم الركن
 وهذا انه جزء من صلوة واد اجز من صلوة بعد سبق الحديث ففسد
 الصلوة حتى لو احدث الامام وهو رافع راسه وقال سمع الله من حمدا
 فسد صلوة و صلوة القوم ولو رفع راسه من السجود وقال الله اكبر ولا
 به اذ اكن فسد صلوة الكل لزم له ان يركع به اذ الركن فيه وابتاز عن
 في حنفية ولو سبق الحديث في صلاة في موضع القراءة فذهب لتوضا فسمع
 في ذلك الوقت فيلزم توضا لا يفسد صلوة واد لو فسد سواء قراه اذا هب
 او جازا في الصلوة فان قيل السجدة يتم بالوضع عند يوسف فكيف يصح
 قوله لان تمام الركن لا يتحقق الا بتتمامه على نوعين تمام من حيث الماهية

وتتمام يخرج من العهدة فان من اعتقد بفساد مقطوعه اليد عن الكفان لا يصح
 ولم تحت ماهية لعدم التمام يخرج من العهدة ولو حلف لا يصلو وقام وقراء
 وركع وسجد حنث او لا يصوم فصام ساعة حنث لوجود التمام ماهية ولو
 لم يتم بما يخرج جاعل العهدة فكذلك السجدة تمت بالوضع عند ماهية لكنها
 لم يتم بما يخرج جاعل العهدة ولو كان اما ما يقدم غيره دام المقدم على الركوع
 والسجود اي مكث راعا او ساجدا لما كان لانه مكثه اتمام الركوع والسجود
 بالاستدامة راعا او ساجدا سجدت يسجد بها يعيد مما الى الركوع ولا يستأنف
 والسجود وسويبان الفضل وقار ورو والشا مع علة الاعادة لان المربوب
 في افعال الصلوة فوض عندهما فالحنث هذه السجدة يحلها ويطل ما ادي
 من القيام والقراءة والركوع لتوكل التمسك بالسجدة الثانية وكن في الركعة فلم
 يصح فعلها بعد قبل فعله كالسجدة قبل الركوع والركوع قبل القيام وعندنا
 التمسك في افعال الصلوة ليس بفرض ولا بالمسبوق بحد اذ ركع وركع ما فاته
 وفيه ترك التمسك لا الذي فاته هو الاول ولو كان التمسك كمالا جاز له تركه
 بعذر الجماعة كالتمسك في الصلوات وليركز التمسك واجبا وقد سقط بعذر
 النسيان فان قيل بشكل ما اذا قيل قدرا والشهد بم عاد للسجدة الصليبية
 او تركه الركوع انه لم يقرأ السورة فعلا لقراءة السورة فانه يرفض ما كان
 فيه قلنا المشروعة في الصلوة فرضا اربعة انواع ما تحذف كل الصلوة
 كالقعدة وما تحذف كل ركعة كالقيام والركوع وما تتعدد في الصلوة
 كالركعات وما تتعدد في كل ركعة كالسجود فالتمسك ليس بشرط من يتعدد
 في كل الصلوة وبين ما تتعدد في ركعة لان السجدة لا يمكن تركها كالركعات
 او كان متكررا كم التمسك ليس بشرط من الركعات في المسبوق فكذلك السجدة
 والتمسك شرط من المتحد والمتحد وبين المتعدد في كل الصلوة او في الركعات
 وبين المتحد في كل الصلوة لان المتحد شرعية نواع وجود صورة ومعنى
 في محله لانه كذلك شرع فاذا غيب بعد فعل الفعل وعكسه وقلب المشروع باطل
 وان لم يعد جاز لان السوط لا يتقال مع الطهارة وقد وجد خلاف ما تقدم لان
 الا يتقال مع الحديث فلا يعتبر ويعيد للحصول لا يتقال مع الطهارة وعن يوسف
 انه يلزمه اعادة الركوع لان القومة التي بين الركوع والسجود فرض عند

هذا اذا لم يركع السجدة
 في ركعة او في صلاة
 او في سجدة او في ركعة
 او في سجدة او في ركعة
 او في سجدة او في ركعة
 او في سجدة او في ركعة

واعلم ان الامام على تمام الصلوة
 بالعمد ولو لم يكن هو
 فامر غيره بها عيها
 فان تمام الصلوة لا يركع
 الحمد وهو خلاف الشرع

عن الرواية
 ان الامام
 الخالي عن القراءة لا يركع

فكذلك روي في

المأموم الواحد يتعين للاستحالة في بلائيه اى احد في الامام ولم يكن خلفه
 الارجل صار اماما قدمه الامام او لا نوى متوكل بكون امام نفسه او لا
 فيه من صيانة صلوة اذ خلوا مكان الامام مع الامام ففسد صلوة المفلت
 حق لواحد في الامام فلم يقدم احدا حوخر من المجد ففسد صلوة الموم
 وتغير الامام لقطع المزاح عند كثير القوم وهو متعين للاستحالة
 بلا مزاح فلا حاجة الى الاستحالة فاذا اتوضا الامام دخل معه صلوة
 لتحول الامامة اليه ولو لم يكن خلفه الا صبي او امرأة ففسد صلوة بالانه
 استخلف في الاصل للامامة فصان كما لو استخلف محذرا ولا يصح له ففسد
 صلوة المقدي وفي الامام لا يتعين جعل استخلافه صيانة للصلوة
 وهذا لو عيناه ففسد الصلوة فيعود على موضوعه باليقض ولم يصح
 اماما لانه غير صالح للامامة في الامام اماما وفي المقدي لا امام له ففسد
 صلوة سلام الامام في آخر الصلوة لا يخرج من الصلوة وعند محمد يخرج
 لانه تبع لامامة لهما ان سلام الامام يوجب تمام صلوته وتتمام صلوة لا
 تمام صلوة المقدي **باب فساد الصلوة بالتكلم**
 لو سهر او قال الشافعي ضل ففسد اذ كان في سبيا او مخطيا وطلجاؤه
 الحديث المعروف في رفع عن ابي الخطاب والسيار وما استكرهوا عليه والمراد
 رفع الحكم اذ هما توجدان حشا والخلف في خبر محال والحكم نوعان حكم
 الدنيا وهو الفسل وحكم العقب وهو الائم ومسح الحكم يشبههما ففسدنا
 ولهما ولنا قوله علم ان صلواتنا هذه لا يصح فيها شيء من كلام الناس
 وما لا يصلح في الصلوة فينا شرعية ففسد ما كالا كل الشرع في حروفه
 محمول على رفع الائم اذ الحكم ثبات قضاؤه عموم له وحكم الاخر من اد
 اجماعا فلم ينفذ حكم الدنيا من اد او عليه يحمل قوله تع وليس عليكم جناح
 فيما اخطاءتم به فان قيل يشكل بالسلام ساهيا فانه عفو مع انه
 كلام فلنا السلام من اد كان الصلوة اذ المتشهد تسلم على الله وعلى
 عباد الله الصالحين وهو من اسماء الله تعالى وانما اخذ حكم الكلام لكان الخطاب
 وانما يحق معنى الخطاب عند المقصد فاعتبرناه ذكر عند النسيان
 وكلاما عند الحمد عمدا بالشبه وهو الدعاء بما يشبه كلامنا من كلامنا

ومما لا يفسد
 صلوة بها من الارواح

ففسد الصلوة نحو قوله اللهم البسه ثوبا اللهم زد جوفه لانه وعند
 الشافعي لا يفسد الدعاء بما يشبه الفاظ القرآن ولا يفسد وهو
 ان يقول آه والتأق وهو لن يقول آوه والتأق آوه بكاية
 من وجع او مصيبة لانه ذكر حنة او نال سيلة عما شئ رضى عن الانبي
 في الصلوة فقال لن كان من خشية الله لم لا يفسد صلوته وان كان
 لم يفسد وقال علم طوي للبكاية في الصلوة وهذا الان لا يفسد
 ونحو من كان من ذكر الحنة او النار صار كانه يقول اللهم اني اسألك الجنة
 واعوذ بك من النار ولو صرح به لا يفسد صلوته وان كان من وجع
 او مصيبة صار كانه قال انا غصابت فعزوني ولو اخطى به ففسد وعنى
 اني يوسف لانه لا يفسد سوا كان من وجع او من ذكر حنة او نال آوه
 ففسد فها هو الاصل عند ان الكلمة ان اشقلت على حرفين ايدتين
 او احدهما لا يفسد بخواجه اى تفك ان كانا اصلين ففسد لان كلام
 العروا بما تتركب من ثلاثة احرف فكان الحرف الواحد اقل للجملة فكانه ليس
 من كلامهم وكذا الحرفان لم كان احدهما ايدا لانه واحد باعتبار الاصل
 وان كانا اصلين كان الاكثر موجودا فكان الكل موجودا وحروف الزوائد
 جمعوها في قولهم اليوم نفساء والاول معنى وما وقع في الحشو الفلم
 يتكرر وتعين بالروايد لن الكلمة لو زيد فيها حرف كان من هذه الحروف لان
 هذه الحروف في ايدنا ما وقعت في مستطع لكان الاستفوت الكلمات التي
 زيدت فيها الاحرف وهذا غير قوي اذ كلام الناس يتبع وجود الهاء و
 افهام المعنى وذا الحق في حروفها زوائد كيوم وقوله علم في صلوة
 الكسوف اذ في الم تعدي ان لا تعذرهم وانا فلام كان جيرا في الكلام جبا
 في الصلوة كما في حديث ذي اليدوع النخعي بلا عذر بان لم يكن مدفوعا
 اليه اى لم يكن مضطرا بل كان لتعيين الصلوة لظهوره حرف نحو اى بلفظ
 والضم ففسد عند ساء وان كان لعذر بان كان مدفوعا اليه لاجتماع البراءة
 في حلقه لا يفسد كالعطاس فانه لا يقطع ولن حصل تكلمه لانه مدفوع
 اليه طبعا واما الجشأ ان حصل من حروف لم يكن مدفوعا اليه يقطع
 عند ساء وان كان مدفوعا اليه لا يقطع وتواب عطاس يوحى الله اى

وفي ارام عليه السلام
 او اها لا مكانه تقاوه في
 الصلاة حتى كان سمع
 يملأه حاصص منها

وشتمت امة او صرحت
 النعمان

فيم ان قال العروا كونه
 حيا الى اخره والكل سوا
 او كان حيا لم ير الصلاة
 كسوف

وهو سوط
 سمع
 لا يفسد
 ولا يفسد

او اعلم تابع الناس
 سوطا

عطس حل فقال حل صلوة تركه الله بفسد صلوة لأنه في كلام الناس
 لأن كلام الناس ما يقع الخطاب به بين الناس وهو هكذا ولو قال العاطس افي
 السامع الحمد لله لا يفسد لأنه ليس جوابا عرفيا وفتح على غير امامه لأنه
 تعليم وتعلم وكان كلام الناس وهذا لأن المستفتح كان يقول بعد ما قرأ
 ذا فذكرني والذي يفتح عليه كان يقول اذا انتهيت لهذا بعد هذا ولا
 يشترط في التصريح به بفسد هكذا ما نزل من قوله وتشرط التكرار في الاصل لأن
 الفتح على غير المصلي ليس من اعمال الصلوة لأن تعليم المصل لا يشبه عمل الصلوة
 فكان القليل عفو والكثير لا ولم يشترط التكرار في الجامع الصغير لأن هذا
 كلام وكلام قاطع وان قل هذا لأن معنى المسئلة لترغيب المصلي يستغفر رجلا
 يصلي فصارت في المصلي عليه جوابا له وهو مما يتعارف جوابا فصارت كلاما
 قاطعا وان قل على امامه لم يفسد والعباس لم يفسد لما بيننا ولكن ان كانه
 مما روى انه علم قرأ في صلوة سورة المومن في سقط شيئا فلما فرغ اخبر
 به فقال لم يكن فيكم اني قال نعم فقال هذا فبحث على فقال طننت انما شئت
 لو شئت لا خبرتكم وقوله عوا اذا استطعت عمل الامام فاطمعه اي اذا استفتحك
 الامام فافتح عليه والمعدول به عن العباس لا يقاس عليه غير ان لم يكن معناه
 من كل وجه والصلوة متى كانت مشتركة بغير الفتح والمستفتح احتاج كل
 واحد منهما الى اصلاح صلوة فجعل في اعمال صلوة حكما وان كان منافيا
 لصلوة حقيقة لكن سبق الحرف لفسد صلوة بالمشي وان كان منافيا
 حقيقة لانه لا اصلاح صلوة فجعل في اعمال صلوة حكما والفتح ويزكاز
 منافيا حقيقة لما بيننا لكنه لما كان اصلاح صلوة جعل عفو لانه لو لم
 يفتح عليه وما جرى على لسانه ما يفسد صلوة وفي فسد صلوة الامام فسد
 صلوة المقدي بخلاف ما اذا لم يكن الصلوة مشتركة ثم قيل بنوى الفتح به
 بالفتح على امامه التلاوة والصحيح ان بنوى الفتح على امامه دون القراءة
 اذ قراءة المقدي خلف الامام منوع عنها والفتح على امامه غير منوع عنها فلا
 يدع فيه ما رخص له فيه نفيه شي هو منوع عنه قالوا هذا اذا ادعى عليه قبل
 ان يقرأ فلا يجوز به الصلوة او بعد ما قرأ ولم يجوز له اية اخرى اما اذا
 قرأ او تحول ففتح عليه بفسد صلوة الفتح لانه تعليم بلا حاجة والصحيح

سالك

سالك

سالك

الصلوة
 العاطس

سالك
 او تعلم بفسد صلوة
 او يعلم بفسد صلوة
 او يعلم بفسد صلوة

ان لا يفسد بكل حال لو اخذ الامام منه قبل فسد صلوة والصحيح ان لا
 يفسد ولا تسبح المقدي لرفعة من ساعته في ما تذكر من ساعته ولا
 للامام ان يجزم له الفتح لانه يجزم الى القراءة خلفه وانه مكره بل يوجب
 ان يقرأ ما يجوز به الصلوة والا سيقول اية اخرى الجواب لا اله الا الله
 اي اجاز الصلوة بلا اله الا الله بان قبل يرد به مع الله اله آخر فقال
 لا اله الا الله يرد به جوابه بفسد صلوة وتعدله يوسف لا يفسد لانه
 ثنا تصيغته فلا تغير لغزيمته ومع عقد القلب عما انت فاعله وهذا لأن
 المفسد للصلوة الملقوط له عزيمة القلب حتى لو فكر في ذكر كلاما مرتبا
 او شعرا لم يفسد لانه يذكور لسانه وهذا لو كان كلاما تصيغه لا يصير
 ثنا لغزيمته وانما انه اخرجه بخروج الجواب وموصاه له لانه يستعمل في
 موضعه عرفا فجعل جوابا لتسميت العاطس والكلام يفتح على قصد التكلم
 بدليل لزم المصلي اذا كان يقرأ به مصحف فربما رجل اسمي يحيى فقال يا يحيى
 خذ الكتاب بقوة مخاطبة به او من به رجل اسمي موسى في يمينه شي فقال له
 وما ذلك يمينك يا موسى او ركب سفينة وابنه خارج فقال يا بني اركب
 معنا امر يذاه خطابه بفسد صلوة وعلى هذا الخلاف التمسح والتسبيح
 بان اجاز به من اخبر بما يحب او تسبى والاسترجاع على هذا الخلاف
 في الارض وقيل انه مفسد اتفاقا وان اراد اعلامه انه في الصلوة لم
 يفسد اجماعا لقوله اذا انابت احدكم نايبة في الصلوة فليسع واللام
 ورد لانه كلام الناس وجود على تحس وعزل يوسف بفسد الصلاة
 لانه الصلوة حتى لو اعادها على موضع طاهر صح لا رادها على الجحاسة
 كالعدم ففسد وعصى كما ان الصلوة لا تجزى فاذا فسد بعضها فسد
 كله بخلاف وضع يديه او ركبته عليه اي لو كانت الجحاسة في موضع الكفين
 او الركبتين فان يجوز صلوة خلاف الزجر والشا في الاراد السجد بوضع
 اليدين والركبتين والوجه بالحربة فكانت الجحاسة في موضع الركبتين كوضع
 الوجه لئلا في وضع اليدين والركبتين في مكان يحس ترك الوضع اصلا
 وترك وضع اليدين والركبتين في السجود لا يمنع الجواز خلاف الوجه فان
 ترك وضع يديه وادرك لركبته او كان مع كشف عيون او نجاسة او كشف

من الله

ضع

الصلوة
 العاطس

عورته في الصلوة فسترها بلبث جازت صلوة اجماعا لان الانكشاف
 في الزمان ليس كالاكتشاف في الزمان الكثير ذالك يمنع حوان الصلوة
 وهذا مثله فان ادى كناعه الانكشاف او مكنت بقدر ما يمكن فيه من ادا كنه
 فسدت صلوة خلافا لمحمد في التمكن لانه انكشف عورته في زمان كثير وعلى
 هذا لو قام على موضع نجس او اصاب ثوبه نجاسة الكثر من الدم او وقع
 صيف النساء للزحمة واستخلافه اقتدى به من خارج المسجد الى مكان المسجد
 فلا من القوم والصفوف متصله بهم خارج المسجد فسبى الامام حدث
 فخرج من المسجد واستخلف خلفه خارج المسجد ففسد صلوة الكل خلافا
 لمحمد لان خلق مكان الامام عنه ففسد الصلوة الا انه ما دام في المسجد جعل
 كانه لم يخل عنه مكانه واستخلافه انقضى ولو خلفه نساء اي استخلف الامام امره
 سبقه حدث وخلفه رجاله نساء ففسد صلوة وصلوة القوم لا يستغاله
 باستخلافه من له بصله خليفة له ففسد صلوة وفساد صلوة ففسد
 صلوة القوم وقال في صلوة النساء الصحيحة لا يفسد صلوة له ما من من في
 زونة متوضي متقيد بيمينه ما اى كان المقيد متوضيا ولا امام متيمما وراى
 المقيد ما ففسد صلوة خلافا لروفا ساه على الامام لنا ان الامام صار
 واجد للماء في حق المقيد بطل يمينه في حق ففسد صلوة في حقه افساح
 العصر او التطوع بعد ركعة الظهر اى صلى ركعة من الظهر ثم افسح العصر
 او التطوع بتكس فقد يقصر الظهر تفسير المسئلة لك يكون صاحبه قريب
 بان يظل عنه بضيق الوقت او بكثرة الفوايت فان كان صاحبه الترس والمشتغل في
 العصر فمستقل ايضا عند اى حصة ولو يوسف ان انقل الى عصر سائر في الظهر
 فقد انقضت الظهر قبل المكسر للعصر اما انقل الى التطوع وبطل طهر لانه
 صم شروعه في غير لانه نوى تحصيل اليسر حاصل فخرج عنه ضرره لمنافا
 بينهما من ضرره صحة السابى بطلان الاول فارق قبل الامام اذا احرم لصلوة
 حنان في باخرى فنوى الصلوة علمها وحكم في 2 راوى وراوى تحصيل
 ما ليس حاصل فلما هنا نوى الا عارض راوى وراى اقبال على السابعة فارتفعت
 راوى في ثوبه نوى اعارض راوى في ثوبه كما كان بخلاف افساحه فيه اى افسح
 الظهر بعد ما صلى منها ركعة في 2 بجترأ بشكل الركعة وهذا اذا نوى قبله

هذا اذا نوى
 اما اذا نوى
 او نوى لم يكن
 بصله سارعا
 في الاخذ
 حذرا من
 ما وعقبا

حق لو قال فوننا صلى الظهر بطل الظهر ولا يجزئ بتلك الركعة وانما لغت
 لانه نوى الشروع في غير قاهره فبطلت نيته لانه تحصيل الحاصل وهو
 محال وما كان باع عبدا بالقيم باعه بالعين بطل الاول وصحة الباقي ولو باعه
 مرة ثانية بالعين بطل الباقي وفي 2 راوى وراوى بطلت نيته بكونه نوى ان يقرأ
 بالامام فبطل الاول لان اداء المنفرد ينافى اداء المقيد فصحت نيته
 ولو صلى الظهر في بيته ثم صلاها في الجماعة لم يطل المؤدى لانه غير مأمور
 بقضه يدركه حدث السبحة بخلاف الظهر فيقض بالجمعة لانه مأمور
 بقضه بهام اذا لم يطل المؤدى اجزئ بتلك الركعة حتى اذا لم يقعد في
 الركعة التي بعده عند فسد صلوة وقراءته من مصحف وقاله لفسد
 لان النظر الى المصحف عبث قال علم اعطوا عينكم من العبث خطبا قيل ما خطب
 من العبث قال النظر الى المصحف قد انضاف للعبادة التذوق فكانت احق
 بالصحة وانما كان لانه تشبه باهل الكتاب لا هم يفعلون ذلك ولا علم لا تشبهوا
 باليهود ولكن خالفهم وله ان حمل المصحف بقليل لا وراق النظر في عمل كثير
 وللصلوة عنه بدو على هذا لو كان موضوعا بين يديه على رجل وهو لا يحمل ولا
 يقلد او قراء المكتوب المحال لفسد لان التلقين من المصحف تعلم ليس من اعمال
 الصلوة وهذا الوجه التسوية بين المحمول وغيره فيفسد بكل حال وهو الصحيح
 وله قراء الكتاب شيئا اذا قرا قليلا او كثيرا وقيل اذا قرأه ففسد الا لا
 ولو بطول في فقه وفيه مد على قول محمد بفسد وعلى قول يوسف قياسا على
 مسله العين فان من خلفه لا يقرأ كما بان فظفره وفيه حيث عند محمد
 وعند يوسف والصحيح انه لفسد اجماعا بخلاف مسله العين لان المقصود
 تحم الفهم والوقوف على سره فلان هذا الفهم يتعلق بقراءة غير القولين بالفهم
 له يحصل ذلك واكله وشربه لانه عمل كثير حالة الصلوة فلا يكون فلا ينجس
 وان كان ناسيا بخلاف الصوم فانه لا مذكر فيه لامر او امره اى لم يمت امره
 يتنبدى المصلي لم يقطع صلوة لقوله عم له يقطع الصلوة من شئ اذا راى
 ما استطعمه وان قيل روى ابو ذر انه عمه قال يقطع الصلوة المرأة والحمار والكلب
 فلما رآته غاشيه رضى فانها قالت لغرة يا غرة ما ذا يقول اهل العراق
 قل يقولون يقطع الصلوة المرأة والحمار والكلب معالت باهل العراق والشقاق

في المسئلة الثانية
 لا تحسد بالرس
 حظه

والتفاني ثم ثبوتنا بالكلية والحق كان رسول الله صلى الله عليه وسلم
كاعتراض الجنان فاذا ثبت في المروءة بالطريق الاولى فان موضوع سجود
اثم لقوله علم المصلي ما عليه لوقفه لو اربعين ولم يقدروا يوم او شهر او سنة
وقد روي انه اني هرون بسنة وانما ياتم اذا ختم موضع سجود في الارض لان
هذا القدر من المكان حقه في تحريم ما وراءه فيصير على المان وقيل بقدر الصغير
ولو كان يصلي على الدكان لكان الدكان قد رقامه الرجل الا بان له لانه لا يكون طارا
يتم بده واذ كان اقل من لانه يحاذي بعض اعضبه فيكون حرمه وراى سريته وهذا
حكم الصحرا فان كان في المسجد ان كان بينهما حاجلا كانا في اسطوانة لا يكون
وان لم يكن بينهما حاجلا في المسجد صغير كان في اي مكان كان المسجد الكبير كالصلاة
وسل كالمسجد الصغير ويحذف الضحى امامه ستن كذا راع وغلظ اصبع
لعله علم انجز احكم اذا صلى في الصحراء ان يكون امامه مثل موضع الرجل في
خشبة عريضة تحاذي السرايا والى المقصود ان يدور للناظر فمسمع من
المروءة سريته وما دون ذلك لا يدور للناظر من بعيد فلا يحصل المقصود
ولقد روي في الستة لقوله علم من صلى في ستنه فليذكر من ذلك رواية فليذكرها
ويجعل الستة على احد حاجبيه به ووراء الاثر عنه علم فعلا وسننونه اى
الامام ستن القوم فقد كفت العنة اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا تلغ ولا الخط
اى ان تعذر عذر العود لا تلغ ولا الخط الا في المقصود لا يحصله وقيل بوضعه
طولا وقيل كمن لم يكن معه ما تستر خطه طولا وقيل شبه المحراب في يد المان
بالاشارة او التسبيح ان لم يكن ستن او ستر بينه وبينه لانه علم كان يصلي
في بيت سلمة وقام عمر بن سلمة ليمت بيزيد فاشارة اليه ان وقف فوق
ثم قامت زينب بنت سلمة لتمر بيزيد فاشارة اليها ان في فابت وموت
فلما فرغ من صلوة نظر اليها وقارنا قصات العقلايا قصات الذين صواب
لوسف صواب كرسف يهد يغلب الكوام ويغلبه من اليبام وله ان يدفع بالقسم
لقوله علم اذا نابت احكم نايبة في الصلوة فليست بالجمع بين الاشارة
والتسبيح يكن لوقوف الكفاه باحداهما والاشارة بالراس والعترة
غيرهما فان كان
ما يكون كرسف عيشة بثوبه او بده
لقوله علم ان الله يعاكره لكم ثلاثا التوق في الصوم والعيشة والصلوة والصحاح

في المقابل وقلب الحق لله من الامس لله اى ان كان الحصى لا يملأ من
السجود فيستوي به من ولا يزل عليها لقوله عليه السلام يا ابا ذر ومن
او ذر ولا ان العيشة لا عرض فيه شرعا فانما كان لانه غير مفيد هذا مفيد
له ليقمن موضع الحبة والافع على الارض وقرفة الاصابع اى غيرها
او مدها حتى تصوت لقوله علم لعل من اى احب لك ما احب لنفسه لا تفرق
اصابعك وانت يصلي والخصم وهو وضع اليد على الخاصرة للذي عنه
لان فيه ترك سنة اخذ اليد والاتفاق لقوله علم لوعلم المصلي من تبايع ما التقت
ولما سئل عن الاتفاق فكل ثل خلسة تختلسها الشيطان من صلوات احكم
والالاتفاق المكون ان يكون غنقه حق خمر وجهه من يكون في جهة القبلة
فاما لو نظر عود عينة عنة او يسر من عمن ان يكون غنقه فلا يكن لانه علم
كان فلا حظ اصحابه في صلوة عود عينة ونبقى ليعر غنقه نظري
القيام للموضع سجود لانه لما نزل قوله تع قد افعل المومنون الذين في صلواتهم
خاسعون قال ابو طلحة ما الخشوع بالرسول الله صلى الله عليه وسلم يكون غنقه في صلواته
موضع سجود وفي الركوع الى ظهر قدميه وفي السجود الى اربعة اقطار وفي القعود
الى الجنب وعند المسلمين الاوى الى كتفه اليمين وعند الثانية الى كتفه اليسرى
والا فاعادوا في اربعة اقطار في اربعة اقطار في اربعة اقطار في اربعة اقطار
الديك وان اقبى اقبى الكلب لراى في اربعة اقطار في اربعة اقطار في اربعة اقطار
على نواضع هذه حالة السجود يكون في اربعة اقطار ان يضع البيت على الارض
ويصنع كبته وقيل الا فاعاد ان يصنع قديمه كما يفعل في السجود ويضع
البيتية على عينية ولا اول اصح ان اقبى الكلب يكون تلك الصفة الى ان
اقبى الكلب نصب الدين اقبى الاوى في نصب الكسوف الى صلوات ورد
السلام بيد لانه سلام مع حق لو صاف بينه التسليم نفس صلواته
والتربيع بلا عذر لانه مخالف سنة القعود وما قيل التربع جلوس الجبابرة
فهذا كضعيف لانه علم كان يتربع في جلوسه في بعض احواله وعامة جلوس
غيره في مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يربعه وعقوص شعره لانه علم نزل في صلى
الرجل ورأسه معقوص والعقوص ليرجح شعره على هامته ونشأ
خيط او خرق او بخر ليلتبد وقيل ليرتفع فدايه حول رأسه كما

الذي في القصة خصل
منه من عيشها
منها لها
الشيطان

الذي في القصة خصل
منه من عيشها
منها لها
الشيطان

يفعله النساء في بعض الاوقات كقرب ثوبه وهو رفعه من بين يديه او من خلفه
عند السجود لانه نوع يحب ويكره للمصلح ما هو من اخلاق الجبابرة لانه مقام
التواضع وسد له للنهي عنه وهو ان يجعل ثوبه على راسه ويكتفيه به ثم يرسل
اطرافه من جوانبه وقيام الامام في الطاق لا يقدم امام شرع فيسبوا
على القوم حتى يظن ان حاله لا يخصصه له ويقامه في الطاق فوجر خصيصا
كما يفعله اهل الكتاب يلبس على القوم حاله بخلاف قيامه في المسجد وسجود
في الطاق اذ كان مقامه في المسجد وسجود في الطاق لا بأس به لعدم ما ذكرنا
وعلم اجماع المسلمين وهذا الاثر المعتبر موضع القدم كما مر في اقتداء الطويل
ولكن حلفا لا يدخل هذه الدار فادخل قديمه فيها حيث تركت عامة بدنه في
الدار وقدمه خارجها لمحت والصياد كان جلده في الحرم وراسه خارج
كان صيد الحرم وكن ان يكون الامام على الدكان والقوم على الارض او بالعكس
واطلق الطحاوي العكس عما كان الانفراد بمكان اعلى من القوم او اسفل لئلا يكون
مع احد فان كان بعض القوم معه لا يكون به جوف العادة في الجوامع والارباع
مقدرة بقامة الرجل قبل بالذراع وصلوته لا تظهر قاعد تحت اي الاياس
بان يصلي لا تظهر قاعد تحت الاياس في موضع اذ اراد ان يصلي في المسجد
اقعدنا في ارضه على الارض وكان يصلي لا يظهر ويجعله شمس فثبت به اياحه
الصلوة خلف انسان ليس وسعه منعه من الحدث والتكليف عقيد بالوجه
فان قيل اليس انه ممنوع من ان يصلي الرجل خلف قوم يتحدثون قلنا تاويله اذا كان
نفسيه علمه لعظمهم والتقييد بالظهر يشهد بان لو صلى لواجهه يكون لانه يعظم
له ولا يحفف او سيف معلو اي لا بأس بان يصلي بين يديه مصحف معلو وسيف
معلو في المراء لا يعبد بها والكراهة باعتبارها وسجود على مسمع او جلد
وقال الكلبكي لقوله علم من جنه على الارض تحت حجر جهم باقنا الكلام فما
اذ لم يمنع وجود الحجر والسجود بحقوقه فلا يكون وصلوته على بساط مصور
لانه اهانه وليس تعظيم ان السجود عليها لان السجود عليها يشبه بعبدية
الوثان واطلوا الكراهة في ارض البساط الذي يصلي عليه معظم بالنسبة
للساكن البسط وكان فيه تعظيم للصورة قد اجترأ باهايتها ولو كان فوق
راسه في السقف او بين يديه او بجواربه صورة غير مقطوع راسها كن حذرت

هذا هو الوجه في كونها
من جنه على الارض
فان قيل ليس به
تعظيم للصورة
بل هو من جنه على الارض
فان قيل ليس به
تعظيم للصورة

وهو ان يكون خلفه
من جنه على الارض
فان قيل ليس به
تعظيم للصورة

وهو ان يكون خلفه
من جنه على الارض
فان قيل ليس به
تعظيم للصورة

حبر بل علم اناله فدخل نيتا فيه كلب او صورة ونيت لا تدخل فيه الملايلة شر النبيق
وهذا اذا كانت الصورة كمين بحيث تدرك الناظر بلا تأمل فلو كانت صغيرة
بحيث لا تدرك الناظر الا بالتأمل لا تكن لان الصغير جدا لا يعبد وكان
على خاتم كنه هويت رضى دنا يتاوى على خاتم دنا يعلم صورة السيد
ولبوق وبينهما صفة يلجسانه فلما نظر اليه غمر رضى رقت عيناه و
ذلك انه اتق في غيبته وهو رضيع فقبض الله له اسدا يحفظه ولبوق ترصوه
ومما يلجسانه قاذر هذا النقش لن يحفظ مئة الله علمه وكان لا يرعيا
رضه كانوا يحفون بصور صفان قار قطع الراس فلا بأس به لانه لا يعبد بلا
راس وهذا هو الصلوة في بنور وكانون فيه ناس كنه تشبه عبادتها ولا قد بل
او شمع او سراج لا لعدم التشبه وقطع الراس لم يحرم راسه بحيث يحاط عليه
حتى لم يبق للرأس اثر اصلا ولو خيط ما تن الراس والجسد لا تعين لان في الطيور
ما هو مقطوع ولو كانت الصورة على سادة ملقاة او بساط مفروش لم يكن
لانها توطأ فكان استهانة بالصورة بخلاف لو كانت الوسادة منصوبة كما لو ساند
الكتاب الشمس او كانت على الستار لانه يعظم لها واشدها كراهة ان يكون امام
المصلي ثم فوق راسه ثم يمينه ثم يساره ثم خلفه ولو لبس ثوبا مصورا كمن
تشبهه حامل الصنم ولا يفسد صلوة في كل الفصول في حود شرائط الجوان
والنهي لمنع غير المنهي عنه وتعاد على وجه غير مكره وهو الحكمة في كل صلوة
اذا تمت مع الكراهة كما لو ترك تعديل الاركان ولا يكون متشاغلا بغير ذي الروح كالشجر
ونحوه لانه لا يعبد قتل الحية والعقور فبنا اي لا بأس بقتل الحية والعقور
الصلوة لقوله علم اقبلوا الايشود من ولو كنتم في الصلوة وادابها الحية والعقور
ولا امر من لا وجود له الا باحة والترخيص كما امر بدر المارة والحدث يدل على
اباحة قتل الحيات وكلها الحية وهي لم يكون ايضا وغير الحية لم يكون سودا
وميل كل قتل غير الحية ولا كل قتل الحية لقوله ايكم والحية البيضاء فانها
من الحية قيل هذا اذا امكنه قتل الحية بضربة فان احتج الى ضربات مستقبل
الصلوة كما لو قاتل انسانا لانه عمل كثير والظاهر ان الكل سواء لانه عمل رخص فيه
للمصلح فهو كالشجر بعد الحدث والاستسقاء من المير فالوا انما ساج قتلها اذا امت
بين يديه وخاف الاذي منها فان لم يخف لم يكن وعد الاي والتسبيح فبنا اي كنه

هذا هو الوجه في كونها
من جنه على الارض
فان قيل ليس به
تعظيم للصورة

وهو ان يكون خلفه
من جنه على الارض
فان قيل ليس به
تعظيم للصورة

وهو ان يكون خلفه
من جنه على الارض
فان قيل ليس به
تعظيم للصورة

هذا هو الوجه في كونها
من جنه على الارض
فان قيل ليس به
تعظيم للصورة

المركب لا يكون في الفسق وعند في حصة رضى ترك القراءة في اوله من بطلان التهمة
 لما قلنا المحذور في احدها الا ان كل شفع من الفضل صلوة على حدة وفصلها
 بترك القراءة في ركعة مجتهد في ان عند الحسن البصري رضى ترك القراءة في
 ركعة لا تقضي الفسق حكما بالفسق في حوز القضاء اعمالا للدليل الدال
 على فرضه القراءة في الركعتين وحكما ببقاء التهمة في حوزوم الشفع
 الثاني اعمالا للدليل الدال على بوضعية القراءة في ركعة احتياطاً في البابين اذا
 ثبت هذا فنقول ان المقرأ في الكل قضي ركعتين عند حصة وحكم بطلان
 التهمة بترك القراءة في الشفع الاول فبطل الشروع في الشفع الثاني ولم يطل
 عند ان يوسف رضى في الشروع ثم فسد الكل بترك القراءة في الكل فتقضى ركعتين
 وتقرأ في الركعتين الا غير قضى في اخر من اجماعا لبقاء التهمة في الشروع
 في الشفع الثاني فسد بترك القراءة في قضيه الا غير في الفسق الى
 الشفع الاول لان كل شفع صلوة على حدة ولو قرا في اخر من غير قضى الاول
 اجماعا لان عند ما لم يصح الشروع في الشفع الثاني فيقضيه الشفع الاول بحسب
 وعند ان صح الشروع في الشفع الثاني بعد اداها ولو قرا في الاول ليس احذر
 الاخر من قضى في اخر من اجماعا ولو قرا في احدي الاخر من غير قضى ركعتين
 وعند ان يوسف رضى لما مر ولو قرا في الاخر من احذر الاول من قضى الركعتين
 اجماعا ولو قرا في احدي الركعتين في الاخر من احذر الاول من غير قضى
 اربعاً عند ان حصة ولا يوسف رضى ببقاء التهمة وعند محمد قضى الركعتين
 لبطلانها عند ولا تصلي بعد صلوة مثلها اي تصلي الطوع ويقرا في
 الركعات كلها وتصلي المكتوبة وتقرأ في الركعتين فاتحة وسورة في اخر من
 فاتحة وحدها وحمل عليه لان هذا اللفظ منقول عن النبي صلى الله عليه وسلم
 اجماعاً فانه يصلي ركعتي الفجر في الفرض يصلي ركعتي الظهر في السفر في
 ركعتي السنة وادعى قبل الظهر في الظهر اقامة محل على وجه خاص قبل
 المراد به الزجر عن تكرار الجماعة في المساجد وهو ما يدل حسن وقيل ان
 ما ادعى من الفرائض في سورة وما ذكره الهداية فيكون بيان فرضية القراءة
 في ركعات الفضل كما مشكل لانه خبر الواحد كيف يقضى الفرضية والركعات
 مشهوراً فهو ما لا يكرهنا ولا نوجب العلم ويمكن ان يقال انه بيان لما اجل

وهو في ان كل شفع
 قضاء في الشفع الاول او في
 في ركعة واحدة او في
 في ركعتين او في ركعة واحدة
 في ركعتين او في ركعة واحدة

في النقص فصار الجبر المسامحة على راس لئلا يسقط المأمور ولو كان محملاً للقول
 بفرضية الفاتحة وضم السورة تسفل قاعدة مع قلة القيام ابتداء لقوله عليه
 صلوة القاعدة على النصف من صلوة القيام وصلوة المعذور ليست على النصف
 بل هو مثل صلوة القيام فعلم بانه في حال عدم العذر في التوافق قيل بقول
 مترعاً والصحيح ان بقوله في الشهادتين لانه عهد في الصلوة وبنى على ما شرع
 قائماً فعد لا عذر جانحاً فاما اعتبار الشروع بالندوة فانه لو كان قائماً
 لم يحزن له القعود وله انه كان محملاً ابتداء في القيام والقعود في غير خيان
 وبالشروع بغيره ما شرع وما لا صحة لما شرع اليه كالركعة الثانية فانه
 له صحة للاولى دون الثانية للذي في البيروني والركعة الاولى صحة بدو في القيام
 الثانية بدو في حال العذر في البدو في القيام بالشروع وهذا لان الشروع
 ليس يلزم لذاته وانما صان ملزم ما غير وهو صيانته ما ادعى على البطلان
 وصيانته تحصل كما شفع صلوة اذا كانت ضرورية يتقدر بقدرها خلافاً
 الفدوة فانه ملزم نصاً وقد نص على صحة القيام فيلزمه حق لوم ينص
 عليه لم يلزمه القيام في الصحيح لان القيام واما يتم به التطوع فلا يلزم
 الا بالخصص عليه كالمتابع في الصوم وقيل يلزمه بصفة القيام اعتباراً
 لما توجه على نفسه بما توجه الله تعالى عليه مطلقاً وقيل على الخلاف يتفضل
 الركعات خارج المصنوع ميبأ الى اى جهة توجهت ابته ولو على سرجه قد
 بلا اشراط قبلة ابتداء لانه علم صلى على جان وسوجه الى خيس روى
 ايما ولا في النافلة غير مختصة بوقت ولو لم ينزل الاستقبال لمضربه
 وهذا لانه اذ لم ينزل يتضرر بانقطاعه عن الخيز الموضوع وهو النافلة
 وان لم يتضرر بانقطاعه عن القافلة وقيل ان كان في موضع الجلوس
 او الركابين قد اكرم من الارض لم يجوز والصحيح انه يجوز لان الاركان اقوى
 من الشرائط فلما سقط اعتبار الاركان لاجل ان يسقط شرط طهارة المكان
 اولى ولا يصح المكتوبة على اية بلا عذر لانها مختصة باوقات مخصوصة
 فلا شوق عليه النزول لادائها وينزل للوقوف عند الله واجبة عند ما لا يمكن
 وعلى حصة رضى انه ينزل لينة الخيل لانها موكلة وقيل بان الركعات في هذا
 بيان الاول في وفي الوجوه ويصلي المكتوبة على الدابة ان كان في حوجالو

هو

نزل عنها على الركوع الاعين ان كان شحنا كسر الله عليه ان يركب ولا يجد
لركبه او كان طين لا يجد على الارض مكانا يابس او كان البارد على
الراحلة والقائمة تسير له تحاف على نفسه وسبابه لو نزل كما يعذر
المطر وخوف العدو والسبع لان مواضع الضربة مستثناة عن قواعد
الشرع والمقيم اخرج من محضره في تخير تطوع على دابة لانه في معوق
المسافر ولا يجوز في المصعد عند حصة ركوع الهاء ونيات وعند
محمد يجوز ولكن وعند يوسف لا يكون له ركوع الطمان الحديثة وكان
يصلي ركعا فلما هو شدة فمما يع به البلوى فلا ينصح به اذا العاصم ياتي
جوان لما فيه من لغو في الركوع وكان النسيء في خارجه المصلي للمصلي في
ادسية في المصلي لا يحد له بغيره فلو نزل في النازل ولا في اي اقليم
التطوع والركعة في ركعة بازاله وكما استقبل قبل ان ينزل
عمل لسر الركوع عمل كثير لا احتياجه فيه الى استعمل لانه في ركعة الركوع الواجب
ان يعقد محو الركوع والسجود لقدرته على الترتيل فان اوى صم وان نزل
وركع ومجد صم ايضا واحكام النازل ان يعقد محو الركوع والسجود لا
يجوز فلا تقدر على ترك ما وجب عليه ولا يعذر وعلمك يوسف ضم انه يستقبل
فيما لا نه ان بعد الترتيل كان بناء القوي على الضعف وذو الاخرين ركعتين
موم قدر على الركوع والسجود اثنا الصلوة وكذا في سجود محمد اذا نزل بعلمها
صلي ركعة وعلمك في معنى فيها لانه لما جاز له افصاح التطوع على الدابة
بالاعمال قدرته على الترتيل والاعمال اولى في ظاهر الرواية فهو يعلم هناك
ليس له ان يفتتح بالاعمال مع القدر على الركوع والسجود وكذا اذا قدر على
ذلك في خلال الصلوة لا يفتي وانه لا يفتي بالاعمال على الدابة مع القدرة
على الركوع والسجود وقدرته على ذلك بالتروك لا يمنع من البناء بخلاف
المريض يترشحعا بلا وضوء او بلا قراءة بحسب سفع بوضوء وقراءة خلافه لو
لانه التزم بالسر يقرب وعند محمد لا يسمع ما لم يجزاد الصلوة معه بحال
كالصلوة بلا طهارة لم يلزمه شيء وان سمع ما جازاد الصلوة معه في الجملة
كالصلوة بلا قراءه يلزمه لما في التمام السمع التمام لما في الصحة له الالبه
كالتمزام الصلوة التمام الوضوء تدرج في حجة او بلا ما يجب كعتا واودع

ولو وضع النازل
على الشدة لسهل
ان يفتي على هذا بركه
التخفيف والاحتياط

وقال في اول الحديث وفي الثاني رخصنا لنا انه التزم بعضه بالتحرك
فكان السرا للكل كما يقع بعضه بالتحرك يتردى فيلا عدا فبداه حيض
قضى خلافه لانه تدرج في غير المشروعة لنا ان البذر اضعف في اليوم وهو
محل الصلوة والصوم واعتراض الحيض يمنع الاداء لا الوجوه بخلافه ولو
قالت لله على ان الصوم يوم حصى وقضى في التراويح من عشرة و
ركعة في رمضان بعشر سلامات بعد العشاء قبل الوتر وبعد جماعة بركعة
بين التروك حصى في ركعة الكلام في التراويح في لميتها وفي عشرة و
ركعة لانه علم صلا الجماعة عشرة ركعة بعشر سلامات وعند مالك ستة
وبلا ثوبين ركعة وصليتها في سنة في الصباح والمساء كذا روي عن ابي حنيفة
رضي الله عنه ان الله تعالى فرض عليكم صيامه وسنت لكم قيامه وقد
صم انه عم اقامتها في بعض الليالي ومن العذر في ترك المواظبة عليها وهو
خشية ان يكتب عليها واطب عليها الخلفاء الراشدون وقد روي عن عليكم
استنق سنة خلفاء الراشدون في سنة الرجل والنساء وقال بعض
الروافض سنة الرجال والنساء وفي بعضهم سنة عمرهم وعند باي سنة
رسول الله علم لما روي في السنة فيها الجماعة عند الجمهور على سبيل الكفاية
حتى لو ترك اهل مسجد اساءوا ولو اقامها البعض فالمختلف في الجماعة تارك
للفضيلة ولم يكن مستمرا بعد خلف بعض الصحابة رضي الله عنهم وعمر بن يوسف
من عذر على الصلوة في بيته كما صلى مع الامام والصلوة في بيته افضل
والصحة ان الجماعة في البيت وفضيلة الجماعة في المسجد وفضيلة اخرى
فهو جاز احدي الفضيلتين ترك الفضيلة الزائدة والاعمال والقوم ياتون
بالنساء في كل تكبير في الافصاح ويستحب للجلوس من المروءة بحسب ما روي
وكذا في الخامسة والوقت لتعارف اهل الحرمين عن اهل مكة بطوفون بين
كل تروك حدين اسبوعا واهل المدينة يصلون تدرج في كل اربع ركعات
واهل كل بلدة بالخيار يسبحون او يهللون او يسمون سكونا والاستراحة
على خمس تسليمات يكره عند الجمهور لانه خلاف عمل اهل الحرمين وقيل في
جماعة من مشايخنا في كل صلاة وقت لها قبل العشاء وبعد قبل الوتر وبعد
وقيل ما بين العشاء والوتر حق لوصلاها قبل العشاء او بعد الوتر لم يوردها

ف

هذا هو الوجه الثاني في وجوب الجماعة في صلاة العشاء
 والجمعة والحر والبرد على من لم يقرأ في العشاء
 لم يجز ولو صلاها بعد الوقت لم يجز لانها لو اقل سنة بعد العشاء فاشبهت بالنظر
 المستنور بعد العشاء وقد انقضى وقتها فيقبل بقراءة العشاء لان الزمان
 اخفى في الحرف المكتوب في وقتها بقراءة العشاء والجمعة والبرد على من لم يقرأ في العشاء
 الحتم مرة فلا تترك لكل القوم ويحكم في ليلة السابع والعشرين لكن الاجابة
 انها ليلة القدر وحسن فضيلة وبلا من اقل كل عشرة مرة افضل ولا تترك بعد
 الشهد الصلوات ولا استغفار من علم انه ثقيل على القوم ولا تترك بحاجة خارج
 رمضان للاجماع ولا يصلي تطوع جماعة الا في اقسام رمضان وعشر ايام
 ان التطوع بالجماعة انما يكون اذا كان على سبيل التداوي اما لو احدى واحد
 واحد او اثنان واحد لا يكون اذا احدى بلاه نواحل اختلفت وان احدى للجمعة
 لو احدى انفاقا ماد

هذا هو الوجه الثالث في وجوب الجماعة في صلاة العشاء
 والجمعة والحر والبرد على من لم يقرأ في العشاء
 لم يجز ولو صلاها بعد الوقت لم يجز لانها لو اقل سنة بعد العشاء فاشبهت بالنظر
 المستنور بعد العشاء وقد انقضى وقتها فيقبل بقراءة العشاء لان الزمان
 اخفى في الحرف المكتوب في وقتها بقراءة العشاء والجمعة والبرد على من لم يقرأ في العشاء
 الحتم مرة فلا تترك لكل القوم ويحكم في ليلة السابع والعشرين لكن الاجابة
 انها ليلة القدر وحسن فضيلة وبلا من اقل كل عشرة مرة افضل ولا تترك بعد
 الشهد الصلوات ولا استغفار من علم انه ثقيل على القوم ولا تترك بحاجة خارج
 رمضان للاجماع ولا يصلي تطوع جماعة الا في اقسام رمضان وعشر ايام
 ان التطوع بالجماعة انما يكون اذا كان على سبيل التداوي اما لو احدى واحد
 واحد او اثنان واحد لا يكون اذا احدى بلاه نواحل اختلفت وان احدى للجمعة
 لو احدى انفاقا ماد

الظهر فافهمتم سقوا وتعدى فان صلى بالانتم وتعدى متطوعا او اصل
 ان يقض العباد قضا لا يعد حرام لقوله تع ولا تطلوا اعمالكم ولا فضاية
 في السنة خصوصا اذا كان في ضاوان ان يقض للمالك المال مع فحور كقصر
 المسجد للاصلاح وكقصر الظهر للجمعة وللصلوة بجماعة مزية على الصلوة
 منفردا ولا علم صلوة الجماعة بفضل على صلوة الفرد تسبيح وعشرين
 حجة حان يقض الصلوة منفردا لاجران الجماعة ولكن هذا اذا لم يثبت
 شبهة الفراغ عن صلوة منفردا فان ثبت شبهة لا يقضها الا العبد
 بعد ما فرغ منها لا يقبل البطلان الا بالردة اذا ثبت هذا فيقول لصلى ركعة
 من الظهر يضم اليها اخرى يسلم ويدخل مع القوم لانه يمكن احراز الجماعة
 مع احراز البطلان اضافة ركعة اخرى اليها ليس شفعاء ان التطوع شرع
 شفعاء وتراومق املا ان العباد يتن الا بصلوات ابطال احدهما فاقبل
 لو ضم نفوته فضيلة بكسرة الافساح فلما اذا ان يسرف في ابطال العمل
 اذ صيانته العمل على البطلان واجبة وادراك بكسرة الافساح لا فان قيل
 لو كانت واجبة لحرم الابطال لصيانته جماعة هو سنة فلما لما يتنا انه
 ابطال صورة تكمل معنى والمعاني احوال الاعتبار في الصور والاعمال منفردا
 متى امكن اذ اوجه جماعة لا تسلم بانه واجب هذا التوكل هدم المسجد فانه

هذا هو الوجه الرابع في وجوب الجماعة في صلاة العشاء
 والجمعة والحر والبرد على من لم يقرأ في العشاء
 لم يجز ولو صلاها بعد الوقت لم يجز لانها لو اقل سنة بعد العشاء فاشبهت بالنظر
 المستنور بعد العشاء وقد انقضى وقتها فيقبل بقراءة العشاء لان الزمان
 اخفى في الحرف المكتوب في وقتها بقراءة العشاء والجمعة والبرد على من لم يقرأ في العشاء
 الحتم مرة فلا تترك لكل القوم ويحكم في ليلة السابع والعشرين لكن الاجابة
 انها ليلة القدر وحسن فضيلة وبلا من اقل كل عشرة مرة افضل ولا تترك بعد
 الشهد الصلوات ولا استغفار من علم انه ثقيل على القوم ولا تترك بحاجة خارج
 رمضان للاجماع ولا يصلي تطوع جماعة الا في اقسام رمضان وعشر ايام
 ان التطوع بالجماعة انما يكون اذا كان على سبيل التداوي اما لو احدى واحد
 واحد او اثنان واحد لا يكون اذا احدى بلاه نواحل اختلفت وان احدى للجمعة
 لو احدى انفاقا ماد

هذا هو الوجه الخامس في وجوب الجماعة في صلاة العشاء
 والجمعة والحر والبرد على من لم يقرأ في العشاء
 لم يجز ولو صلاها بعد الوقت لم يجز لانها لو اقل سنة بعد العشاء فاشبهت بالنظر
 المستنور بعد العشاء وقد انقضى وقتها فيقبل بقراءة العشاء لان الزمان
 اخفى في الحرف المكتوب في وقتها بقراءة العشاء والجمعة والبرد على من لم يقرأ في العشاء
 الحتم مرة فلا تترك لكل القوم ويحكم في ليلة السابع والعشرين لكن الاجابة
 انها ليلة القدر وحسن فضيلة وبلا من اقل كل عشرة مرة افضل ولا تترك بعد
 الشهد الصلوات ولا استغفار من علم انه ثقيل على القوم ولا تترك بحاجة خارج
 رمضان للاجماع ولا يصلي تطوع جماعة الا في اقسام رمضان وعشر ايام
 ان التطوع بالجماعة انما يكون اذا كان على سبيل التداوي اما لو احدى واحد
 واحد او اثنان واحد لا يكون اذا احدى بلاه نواحل اختلفت وان احدى للجمعة
 لو احدى انفاقا ماد

واجب اذ لم يقصد بناه فاما اذ قصد بناه فلا وسوكن ذكره في الركوع
 فانه يرفض الركوع لقراءة السورة مع انها واجبة والركوع فرض كذا
 كان فرض الفرض لا قامة الفرض على المكل الوجوه صار حسنا وان قيل
 احراز البطلان في عذر محمد لان بطلان سنة الفرضية بطل اصل
 الصلوة عندنا ولنا عند بعض اصحابنا الا خلا في بينهم وان كان قائما
 في الركعة الاولى او الثانية فيلزم ركعتان لانه وان لم يكن صلوة في قوة
 فحرم قطعه ولا شبه ان يقطع لانه يحل الفرض والقطع للمالك وليس
 له حكم الصلوة حق الاحتياط لو حلف لا يصلي بخلاف البطل لو شرع فيه
 وهو قائم في الركعة الاولى لانه يقطع بل يتم سقوا في الركعة الاولى في كل
 القطع ليس للتكسر وانما يقطع لئلا لا يقرأ في الركعة ولو كان في السنة قبل
 الظهر فافهم او الجمعة فخطب يقطع على راس الركعة لانها لو اقل سنت
 وقيل بقاها ان يعاها الصلوة واحدة لما مر والقطع هنا ليس للمالك
 بخلاف الظهر فان صلى بالانتم وتعدى متطوعا او اصل
 وحقيقته لا يحتمل التقصير وكذا شبهة فان لم يقيد بالسنة ليجزى تقطعا
 لان الشروع جعل للمصلي ولانه الفرض هذه الحالة فانه لو قام الى الخا
 يرفض القيام ويعود لا القعدة ويخير في شاء عاد فبعد سلم ليكون
 الخروج على الوجه المستنور وان شاكر فاما ينوي الدخول صلوة امام
 فيقطع الاول ضمنا وان اتى بها تعدى وما يصلي تطوع لان الفرض لا يكون
 في ركن واحد لو زيد قوله عم حين فرغ من الظهر راي رجلين اخر باق الصفوف
 ولم يصليا معه فساها عم حرك فقال لا كنا صلينا ورحلنا اذ اصلينا
 ورحلنا كما تم ايتم الصلوة قوم فصليا معهم واجعلوا صلواتكم معهم سح
 اي نافله فان قيل اليس ان التطوع بجماعة مكروه خارج رمضان قلنا نعم اذا
 كان الامام والفقير متطوعين اما اذا ادى الامام الفرض والقوم البطل فلا
 هذا الحديث كذا الجواب في العشاء والعصر لانه بعد العصر لا شرع في
 الجماعة متعلا اذ السفلى بعد العصر مكروه صلى ركعة الجنا والمغرب فاقمت
 يقطع ويقدر لانه لو اضاف اليها اخرى لقام الجماعة لوجود الفراغ حقيقة
 او شبهة وكذا لو قام في الثانية ولم يقيد بسجدة وان قدها بسجدة مضى

هذا هو الوجه السادس في وجوب الجماعة في صلاة العشاء
 والجمعة والحر والبرد على من لم يقرأ في العشاء
 لم يجز ولو صلاها بعد الوقت لم يجز لانها لو اقل سنة بعد العشاء فاشبهت بالنظر
 المستنور بعد العشاء وقد انقضى وقتها فيقبل بقراءة العشاء لان الزمان
 اخفى في الحرف المكتوب في وقتها بقراءة العشاء والجمعة والبرد على من لم يقرأ في العشاء
 الحتم مرة فلا تترك لكل القوم ويحكم في ليلة السابع والعشرين لكن الاجابة
 انها ليلة القدر وحسن فضيلة وبلا من اقل كل عشرة مرة افضل ولا تترك بعد
 الشهد الصلوات ولا استغفار من علم انه ثقيل على القوم ولا تترك بحاجة خارج
 رمضان للاجماع ولا يصلي تطوع جماعة الا في اقسام رمضان وعشر ايام
 ان التطوع بالجماعة انما يكون اذا كان على سبيل التداوي اما لو احدى واحد
 واحد او اثنان واحد لا يكون اذا احدى بلاه نواحل اختلفت وان احدى للجمعة
 لو احدى انفاقا ماد

على
 والجمعون
 ان الخلافة
 والقول على

الكل

حسنة

في الموضع

فما فلو اتهموا لا شرع مع الامام للراهة النفل بعد الفجر ولا بعد المغرب
لانه ان افق امامه خالف السنة بالنفل باللائق ان افق السنة جعلها
اربعا خالف امامه وكل ذلك بدعة وان شرع انهم اذ يعالونه احوط اذ فيه
زيادة الركعة وموافقة السنة احولا لا يخالف الامام مشروع في الجملة
كالمسبوق فيما يقضى والمقيم اذا اقتدى بالمسافر ومخالفة السنة لم شرع
اصلا ولهذا قال ابو يوسف رواية الا حسن لم يدخل مع الامام وقيم اربعا
كروخه من مسجد اذن فيه ان يصل في الصلاة الا ان الظهر والعشاء
ان شرع في الإقامة الاصل فيه قوله عم لا يخرج من المسجد بعد النداء الا من
او دخل يخرج لحاجة يريد الرجوع فان كان حلا لسفر الناس من حيث
يغيثه له ان يخرج لانه ترك هذه الجماعة صوة تكمل الجماعة التي
يريد هامة لانه لا يسطع يخرج من الجماعة فان كان صلي كانت الظهر
او العشاء ان يخرج لانه اذا خرج عا المصل المصل فان صلا احد المؤذن
في الإقامة ان يخرج يكون مسيئا لانه خلاف الجماعة عيانا وهو بدعة وان
كانت العصر والمغرب او الفجر يخرج وان اخذ من الكراهة النفل بعد هامة
فيل حدث الشحنة مطلقا لينا انما قاله حين فرغ من الظهر وهو قد لا يكون
الطهور فيه فقيده مثله فان قيل العقب لتعويظ اللفظ لا خصوص السبب
قلنا نعم لكننا حملنا على هذه الصلوات فاما للتعارض بينه وبين الذي
المشروع عن النفل بعد العصر والفجر فان قيل روى ايضا انه عم فانه بعد صلوة
الفجر قلنا ان صحت الرواية فيجمله على ذلك منهم عن الصلوة بعد الفجر
سنة ذلك بالانوار فان صلا لا يوجب النفل بعد المغرب قلنا قد سبق له في مخالفة
السنة او مخالفة الامام ومما منهيا عن خوفه في تعويظ الفجر بقدر ترك السنة
والا الاصل في سنة الفجر لها فضيلة عظيمة فلا عزم ركعتا الفجر خير
من الدنيا وما فيها وقال صلواتها فان فيها الوعاب صلواتها وان طردت
الحيل والجماعة فضيلة عظيمة قال عنهم من شذ شذ في النار وسئل ابن
عباس رضي الله عنهما عن رجل يقوم بالليل ويصوم بالنهار ولا يحضر الجماعة
وهو في النار وقد من حلا في الاحوال والفقهاء اذا تعارضوا عملها
بقدر الامكان فحق ادرك ركعة مع ادراك السنة كان احوط من نفويت احد

رسالة الفجر في سنة الامام

لاننا انما نعلم مع الامام يكون مدرك الجماعة ما علم من ادراك ركن
الصلوة وقد ذكرها وان حشي فوهماد خل الامام لانه تعدوا احرا
المفضلتين فحزبهمها وهو الجماعة لانه ان ورد الوعد في سنة
الفجر فلم يرد الوعيد تركها وقد ورد الوعد والوعيد الجماعة كما قلنا
فكان احراز الجماعة اهم ولا يوافق الجماعة اعظم لانها مكملة ذاتها و
السنة مكملة خارجية والذاتية اقوى ولا يصلح الجماعة بفضل على
صلوة النفل سبع وعشرون رجة للحدث كل فرض اعظم ثوابا في السنة
فالمجموع اوله وان كان نوحا ان الشاهد بعد ان يعق الفجر عند ما خلا
لمحمد بن علي مسلم الجماعة وان كانت الظهر ترك السنة وشرع مع الامام
بكل حال لانه ليس السنة الظهر فضيلة سنة الفجر ولا فضل السنة والنوافل
المتمم للقول هو صلوة الرجل المنزلة المكتوبة وقوله عم من صلى سنة الفجر
في بيته نوسخ له رزقه ويقل المنان في بيته وبين اهله وحكمه باليمان
ثم ياتي المسجد ان كان الامام فصلا في المسجد المسجد الحرام ان كان الامام
الداخل والداخل ترك في الخارج وان كان المسجد احد الخلف اسطوانة لان
ابن مسعود رضي الله عنه خلفه ساربه والنوع عليه في الفجر ولو خلف الصلوة
بلا حامل اشدها كراهة ان يصلي في الصف مخالفا للقوم لقوله عم اذا قمت
الصلوة فلا صلوة الا المكتوبة والنوافل في غير وقت مخالفة الجماعة فاقضوا
الكراهة لا الفسدة وهذا كله اذا كان الامام في الصلوة اما قبل الشروع فيها
فيها في المسجد في اي موضع شاء فاما السنن التي بعد الفجر فبما في المسجد
في مكان صلي ففرضه ولا ياتي ان يتخى خطوة و الامام ساخر عن كل صلي
فيه فرضه لا محالة ولم يقض سنة الفجر الا تبعا لزمانه سنة الفجر لم يقضها
قبل طلوع الشمس يوافق بيننا لان صفة السنة فاقب يدها وقتها فاشبه
مطلو النفل وهو مكره بعد الصبح ولا بعد ارتفاعها عند ما قال محمد
احد في قضاءها لا وقت الزوال فيل الا خلاف لان عند محمد لم يقض الا في
وعند ما الوضي كان حسنا وفي الخلاف محقق ولو وضى كان بعدا عن ما
سنة عند له ان علم يقض ركعتي الفجر غداة ليله التعديس لهما ان اصل الا يقض
السنة لان القضاء تسليم مثل الواجب بخصوصه الا ان النقص ورد في قضائها تبعا

من الفجر

من الفجر

واحد وقد وجدنا في
قبله مع الإمام وليس
كابتداء الركوع إذا
حكى باسمه خلافاً
عنه هو متبادر
والوقتية وبين القوا
وعند السامعي رحم ال
على جوان غيب كالص
تبعاً وكونه أصلاً

وقد كانت جارية من صومع
 يهودا من النسل من اليهود
 ولما كان الرب قد خلق
 مسكنها في ارض مصر في
 ارض صعيدية وكان اسمها
 لايبا في ان يكون لها
 كالابان اصل من ارض مصر
 في ارض مصر وليس من
 واقره لسانه من ارض مصر
 ليعلم العبد في ارض مصر
 ربي

في فيه القضاء اذا الاد اتيه القضا جان اتفاقا وفي علمه خلا وفي
في احكام القضاء وفي مستحق ولو خاف فوت الوقف يقدم الوقف على بعضها
لا في الترتيب بسقط بعض الوقف وكش الفوائد والنفسيان ليدل الودي الفوت
الوقف عن الوقف وهو حرام لان اخص الوقف للوقفه بالحق ولا اجماع والمختار
في الاخبار ولو قلنا بوجوب تقديم الفاسد بالخير لفسحناها بالخير وذا
لا يجوز خلافها اذا كان في الوقف سعة لانه امكن العمل بالمال الكافي لا القسوة
الا في اول الوقف بل في الوقف فلا يلزم التسع ولا في هناك يلزم الماخض وهما
يلزم الابطال والناظر هو في كش الفوائد معناه اذ لو استغل باجماع
بالاداء لا في حاله اذ في الوقف مكانه لان الزاد ان يتناول

دابة
عز وقر العبد لله
وصلى الله عليه وسلم
ان يدعى سبع وعيد ماله
الاسقط الرخصه
الوقت والنساء
ما وراو حواهما
دوسا ص

وفا
١٠

تن الفوائت لان الفوائت التي سقطت الترس من الفوائت من الوقف فلا تسقط
 الترس في الفوائت انفسها او في لان الكثر لما الترس اسقط الترس في اعيانها
 لان تسقط الترس انفسها او في فان الضرر كان على الم فاذ الترس في محل
 الوقف او لم يسقط في غير محل عند شدة الضرر قبل الترس سقطت فيها لانها
 علة السقوط فيعمل في غيرها لان نفسها لئلا يصير الشئ الواحد علة ومعلولا
 فلما العلة الكثر والحكم من سقوط الترس مما سفلان وحل الكثر ان يصيب
 الفوائت ستاخره وقد السادسة وعي محمد حم انه اعتين في قول في السادسة
 وجه ظاهر الرواية وهو الصحيح ان كثر الشئ ان يدخل في حد النكران لانه ما لم يزد
 على الجنس هو صلوة يوم وليلة كان فيه شبهة التحريم حيث الحسبة بشرط الذر
 في حد النكران لمثبت الكثر بخلاف الصوم فانه لو شرط النكران لم لزداد في الزيادة
 الموكدة على اصل الموكدا لاندخل وقد في طيفه اخرى ما لم يضر احد عشر شهرا
 والفوائت نوعان قديمة وحديثة فالقديمة تسقط الترس اتفاقا والقديمة كذلك
 عند البعض وذلك من ترك صلوة شهر في صلوة ولم يقض تلك الصلوات حتى ترك
 صلوة ثم صل اخرى اكر الفايته الحديثة لم يجر عند البعض فيجعل الماضي من
 الفوائت كان لم يكن حواله عن التهاون بالصلوات ولم يجوز عليه الفتوى
 لان القديمة ابطلت الترس لكثرةها وبالحديث اذ ادق الكثر فيبتاكد السقوط
 ولانه لو اشغل هذه الفايته لكان يرحم الامم ولو اشغل بالكل الفاي
 الوقفي فيعتق ما ذكرها وما كان المؤد الى التهاون لا الى زجر عنه فانه اعتبر
 لغوت الصلوات لو اتي بعدم الحوا فيقول اخرى ثم ولم حتى يبلغ الحديث في
 الكثر ولو مضى بعض الفوائت حتى فليان في هذا الترس عند البعض بان
 ترك صلوة شهر في قضاها الا صلوة ثم صل الوقف اكر الالهالم كثر عند
 هؤلاء لان العلة هي الكثر ولم يوعى محمد من ترك صلوة يوم وليلة ثم صل
 من الغل مع كل صلوة صلوة والفوائت كل صحة قدمها او اخرها
 والوقفا في اسلة ان يدا بها لانه حتى ادى شيئا من الوقفا و صار في السادسة
 المتروكة كان لانه اذ قضى متروكة بعدها على المتروكة حتى لا يزال
 هكذا فلا يعود الحوا فيان قدم الفوائت اخر الوقف فالوقفا في اسلة
 الا العشا الاخير فانها جان اما فسل ما ورا العشا الاخير لانه كلما

صلي فايته عادت الفوائت انما ففسدت الوقف ضرورية واما العشا الا خيت
 فحمله على ما اذا كان الرجل جاهلا لانه صلاها وقد صلي جميع ما عليه
 عند فصان كالناسي فان كان عالما لم يجر العشا الاخير ايضا لانه
 صلاها وعند ان عليه ان يوعى صلوات فاستدل بان الرواية في الهداية
 على ان الفوائت اكثر من سقط الترس عادت في القلة يعود الترس وهذا
 مشكل لان الكثر الحقيقة لم يستل ان ثوبان لانه قد الوقف في اخر الوقف
 ثم ادى الفايته بعد خروج الوقف لانه لو ادى الفايته في الوقف لم يصح القول
 بانه يعود الترس لانه انما سقط بخروج وقد السلي سنة ولكن لا بد من يكون
 شروع الوقف وقد السعد لو كان عند الضيق كان الوقف صحيحا ولا يمكن
 ان يحل على ما روي محمد حم انه اعتين في قول في السادسة ان الوقفا في اسلة
 وعلى تلك الرواية يكون صحيحا ولا يصح ان الترس اسقط لا يعود لان
 الساقط لا يحتمل العود كما قلل بخروج خل عليه ما جاز حق سال فقللا
 لم يعد بحسب احلاف النسيان وضيق الوقف لان الحوا في ثم للعجز وهذا سقط حقه
 حتى لو عجز اذ الفايته مع الوقف لم يلزمه الترس صلي قرضا اكر
 متروكا ولو توافقت فرضه موقوفا ولم يعد اذ يعاد عشاؤه اي لو صلي
 العصر مثلا اكر انه لم يصل الظهر فسد عصره ان لم يكن في اخر الوقف
 والعين اصل الوقف عندهما وعند محمد للوقف المستحب هو لو شرع في العصر
 وهو ناس للظهير تدرك الظهر وقد اشغل به تقع العصر وقد مكره
 لقطع العصر عندهما ويصل الظهر يصل العصر وعند بعض العصر
 ثم يصل الظهر بعد غروب الشمس اذ افسدت الفرضية اسطل اصل الصلوة
 عندهما وعند محمد بطل كرا ذلك هذا الا خلا في عامة مشا خبار حم الله
 واستدلوا بان لو خرج وقد الظهر لم تمام الجمعة فبقية رجل لا يسقط
 طهارة عند محمد خلافا لما لو اورد في صوم عندهما خلافا له فدل انه القلب
 لفلان عندهما خلافا له وصل الاحلاف بينهم لان في شرع في صوم الكفا في كم
 اليسوية فلا اجماعا فكل في الصلوة وبقا الطهارة وعدم صحة الاقد
 لكون الصلوة مطمونة لمحمد حم على قول العامة ان القرعة عقد للفرص
 قصد او اصل الصلوة ضمنا فاد اسطل الفرضية بما ينافي قضيا بطلان

فان قلت ان الترس في الوقف
 على الطهارة وانما الترس في
 الطهارة وانما الترس في
 صوم الفرضية مع
 بولته ما ذكرنا في
 مع ما ذكرنا في
 لا يقتضي سائر ما ذكرنا
 في صوم الفرضية مع
 انما الترس في الوقف
 في صوم الفرضية مع

في ضمنها ضرورة لهما ما روينا في اول الباب والى الفرض لشمس على راس
والوصف فاذا اطل الوصف بما يخصه من المناقض لم يطل الاصل كما
في الصوم ثم العصر يفسد نفسه او قوفا عند ذلك حنفه رضى حق
لو صلى بعد ست صلوات او اكثر ولم يعد الظهر عدا الكل جاز او عند ما
يفسد سنة اياتا لاجوان له حال لان علة سقوط الترس الكثر فانما
ثبت الحكم اذا ثبت الكثر فما بعد هاله في نفسه اذا علة توفيق غير
لا في نفسه وله ان الحكم مع العلة تعتبر بالاعرف في الاصول الكثر صفة
هذا المجموع وحكمها سقوط الترس فاذا استصف الكثر بوجود الاخير
استند في الصفة او بها حكمها يجوز الكل كوضع الوقت في سنة هذا الوصف
استند اليه بحكمه والسفر فاعلة المصلحة للفطر ميسر بلاه ايام فلو
خرج قاصدا من السفر قصر افطر ان لم يتم السفر علة ولا يتعدى
سوق حكم الصلوة المؤداة على ما ظهر في ثاني الحال كصلى الظهر يوم الجمعة
ان ارادها ظهر في المودى تطوع والا كان فرضا وكعتك انقطع دهرها
فما دون عاداتها وصدى صلوات فان عادت في اليوم تبتلى بصلواتها لم يصح
واذا لم تعد تبتلى بها كانت صحيحة وتوكل المتروك وترا فذلك عند خلاف
لها لان الوقت واجب عند غير الترس وعند ما سته فلا نوع اذ لا تيسر
من الغرض السنن لو صلى العشاء بلا وضوء ثم قضا وصى السنة والوقت ثم
علم انه صلى العشاء بلا وضوء بعد العشاء عند السنة لا الوقت لان الوقت واجب
وقد اذاه في وقته بطهران اذ وقته وقت العشاء بعد فلا يلزمه الاعلى
وعند ما بعد الوقت ايضا له سنة وكان تبع للفرض فيما وجبت على الفرض
وجبت عاده ما يتبع له فاق ظهر من بعض يومين لم يدرك الاما ولم يقع
تجربه على قضاها ثم قضى او الاما لم يخرج عما علة بتغير كونه صلوة لم
يدرك صلوة نسيتها ولم يقع تجربه على شيء فبعد صلوة يوم وليلة ولا
بعد الاولى عند ما له كالتاسي سقط الترس في الظهر بلا وضوء والعين
لهذا ان يقضى الظهر لا العصر في المغرب ذكره وعند ذلك لم يصح لانه صلا
المغرب تذكر الفايته فلم يجوز لنا ان نتصوره بعدم جواز الوقتية عند ذلك
الفاته بتغيره فايته فلا اجتهاد وخبر الواحد اذ عند الشا مع ليست

وكذا ما رواه عن ابي عبد الله
انما عده من الصلوات
في الوقتين في يومين
ولا في وقت واحد

لغايته تول صلوة عند الم يقتل خلافا للشافعي لان الشرايع في الاما عند
وعند ناله ومن يقضى الفوات بنوى اول طهر لله عليه او اخر طهر لله عليه
احتياطا ولو لم يفعل الا اول طهر وقال في وقت الظهر الفايته جاز احتل بعد
صلوة العشاء ولم يستيقظ حتى طلع الفجر يقضى العشاء ويؤتي وقتا لمحمد
اسلم في دار الخرج جاهلا بالشرايع لم يقض خلافا لفرق قياسا على ما لو اسلم
فيما لنا ان الخطا انما يلزم بالعلم او بدليله ولم يوجد صلى ما رتد فاسلم في
الوقت بعد خلافا للشافعي لقوله تعالى ومن لم يجد منكم عرجا فيه فمعت وهو كاف
لا لانه وقال من يكفوا ايمانهم فليس عليه عمل فحملنا المطلق على المقيد وعلقنا
المخبط بالمؤيد على الرتبة وعندنا ان تحمل المطلق على المقيد معناه وان من
علو حكم بشرط وعلقه بشرطين بنى انهما وجد من رتد اسلم لم يقض المترو
خلافا للشافعي بناء على ان الكفار يخاطبون بالشرايع عند وعندنا لا اعلم
باب سجود السهو بعد السلام سجدة واحدة تشهد
تسليم يتروك واجب عند الشافعي ثم سجدة قبل السلام لانه عم سجدة للسهو
قبل السلام ولا نه جبر للفايته فيقوم مقامه والفايته قبل السلام فكذا
ما يجبر ولما حدثنا ابو مسعود رضى الله عنه عم سجدة للسهو بعد السلام ولما
اختلف بعد عم نرجع الى قوله وهو ما روى ثوبان عنه عم لكل من سجد بان بعد
السلام وان قيل هذا مرجح بكثرة الادلة قلنا له بل هو جوع العام في كل
بلا شبهة عما فيه شك او يرجح بالرواية او بالمرور لان مروته يحتمل قبل السلام
الماني وبه نقول لان سجود السهو تاخر عن طالع العلة وهو وقع وقوع السهو
مع ان الاحكام الشرعية لا تخرج عن علمها تفاديا عن التكرار اذ الشرع لم ين
به وجب الكل سهو يقع في الصلوة فلا يؤخر عن غير طالع العلة مع توهم السهو
فيه اولى بانه انه لو سجد للسهو قبل السلام ثم شك انه صلى بلا ايا او اربعا
فشغل ذلك حتى اخر السلام ثم ذكر انه صلى اربعا فانه ارجح قبل ادا سجود
السهو كان موجبا للسجود فلو سجد ثم وجد ذلك فان سجد اخرى تكون سجود
السهو والايه تقضى لزم فتخرج عن السلام ثم يعود لاحرمة الصلوة بالسجود
لمستحق الجنب في الصلوة اذ بعد موضع الجنب لا موضع وجوب الجنب هذا
لخلافة الاول لو لم يجد سجدة قبل السلام جاز في ظاهر الرواية لان فعله

فانه صلى الله عليه
واما في اجزاء فام ودين
الحا السجود رضى المرحوم
ابن الحنفية لم يسمع من
عن عبد الله بن العشاء
هل يقضى الجنب في الصلوة
بعد سجدة واحدة
استدلوا بظاهر الرواية
المسجد عدا العشاء

كان

حصل في فضل مجتهد فيه فلم يحكم بنفسه والصواب ان يسلم تسليمة واحدة
 عند المخرج واليه اشارة الاصل لان الحاجة الى السلام لفصل بين الاصل
 والركعة المحقة به وهذا حصل بتسليمة واحدة ولا في السلام للتخليل
 والتجبة والمقصود هنا التخليل على اصل الصلوة دون التجبة لانها لقطع
 التجرعة فصارت ضمن الثاني في الاول عينا في حيث شروع له ولو فعله لا يقطع
 الاحرام فلا يمكنه سجود السهو وعند مالك ان كان سهوا عن نقصان قبل
 السلام وان كان عن زيادة فبعد الا ان ابو يوسف رحم قال ان لم يزد ولم ينقص
 فتحقق قوله في الهداية صرح بالسلام المذكور لا ما هو المعروف في حتم السلام
 المذكور في الحديث السلام المذكور في رواية محل محتمل كليهما وما في الصلوة
 على النبي عليه السلام في فعل السهو في الصحة ان موضع الدعاء اخر الصلوة
 ولا ينتهي الصلوة الا بعد سجود السهو قال الطحاوي في القواعد في كل
 واحد منها اخر الصلوة وقبل ما في القعدة قبل السجود عندهما وعند محمد
 في القعدة بعد السجود لان سلام من عليه السهو كحرمة الصلوة
 عندهما فلا فالة ثم سجود السهو اوجب الصحاح لانه يجزئ بقصا في
 العبادة وكان احيانا كرم الجنب في الحج وقيل سنة لان العود الى سجود السهو
 لا يرفع الشبهة لو كان احيانا لرفع كسحة التلاوة واد كان احيانا لاجب
 المترك واجبة ترك القعدة الاولى او تاخير او تاخير ترك السجدة
 الصليبية سهوا فذكرها في الركعة الثالثة فسجدها واخر القيام في الثالثة
 بالركعة على قدر الشبهة او تكرار ركعة ركعة ركعة غير السجدة ولا في سجدة
 او تاخير احيانا من جهر فيما يخاف او تخاف فيما يجهر او يقدم ركعة ركعة
 قبل الركعة او يسجد قبل ركعة وفي الحقيقة وجوبه يشترط واحد وهو ترك الواجب
 فان الوضوء الستة يخرج على هذا اما التقديم والتاخير فلازم اعادة الترتيب
 واجبة عند ما خلا فالترتيب اذ ترك الترتيب فقد ترك الواجب اذ اكرر ركعة بعد
 اخر الركعة الذي يليه واد اوج بلا تاخير احيانا على هذا فاعتبروا انما يجب
 ترك قراءة الفاتحة او السورة او الفاتحة او السجدة او السجدة او السجدة لانها
 واجبات لم يوجبته عن علمها بلا تكرار مرة وفي امان الوجود لانها تصان
 في كل الصلوة يقال تكبيرات العيد وقبوت الوضوء تشهد الصلوة فدل انما

منها

في قوله
 لا يرفع الشبهة
 لو كان احيانا

في قوله
 لا يرفع الشبهة
 لو كان احيانا

من خصا يصح وذا بالوجود والفرض والبعث الثاني في معنى اوله وقد عدنا الواجبات
 في اول باب صفة الصلوة فان شاعركم يسجد سوى تكبير او فاسح او عن
 لتسجعات الركوع والسجود لا يجزئ سجود السهو وقال مالك لم ينعى عن ركعة او تكبيرات
 بحسب قياس على تكبيرات العيد لتمامه وحسب جبر نقصان في كل الصلوة وانما
 يتصف الصلوة بالنقصان مطلقا بترك الواجبات اما بترك السنن فلا يحتاج
 الى الجواب في قوله الهداية ثم ذكر الشبهة كتمل القعدة الاولى في القراءة والقيام
 وكل ذلك احيانا في سجدة وعلى هذا الكلام يتوجه وجوبه في أشكال احيانا
 ان القعدة الثانية فرض وركعتها واجبة والمالك في قوله الشبهة في القعدة الاولى
 عند سنة لما مر ذكرها واجبة والمالك في جمع بين الحقيقة والمجان في الشبهة
 للقراءة فيهما حقيقة وللقعدة مجاز اطلاق الاسم الحال على المحل الرابع انه لو
 كانت القعدة قراءة للزم التكرار لانه ذكر قبله وبلغه اذ ترك فعلا مسنونا
 اي واجبا اما الجواز عن الثاني فقد مر في اول باب صفة الصلوة وعن المالك في ان
 المستكمل احتمل اعيانها من ركعة واحدة وهو لم يتعرض لادارة ذلك في محتمل
 هذا وذاك ولا فساد فيه السنن نقول القراءة محتمل الحيض والطمح استحالة اجتناب
 عنها جاز في وجوبها عن الرابع ايضا وعن اولي النقول ايراد لقوله وكل ذلك
 واجبة غير القعدة الثانية لما مر ان فرضه او التخصيص سابق وذكره سابقا
 انما فرض دليل على انها غير مرادة هنا وهو كونه تعالى او يستعمل كل شيء مع تيقن
 انها لم توف كشيء اخر اشياء وما قالوا انما قال ذلك لان عند البعض ليس بفرض
 بل واجبة لا يصح لانه قول غير متصور وقيل محتمل على تاخير القعدة الثانية
 وفيه في الفسلاف لانه ان ارد بالواجب الفرض لم يرد به الواجب الحقيقة ومما يشبه
 بدليل فيه شبهة وقد ارد في الحقيقة هنا في غير القعدة الثانية فلم يرد المجاز
 ولانه ارد حقيقة الترتيب في غيرها فلم يرد التاخير فيها لئلا يصح جمع بين
 الحقيقة والمجان ولا يقال بانه يجوز الجمع بينهما عند اختلاف المحل عند البعض
 فاحتمل انه ذكر بناء على موافق قلنا نعم لكن ما في قوله وكل ذلك واجب هذا التاويل
 وفي النوازل ان جهر فيما يخاف عليه السهو قل او كثر وان خاف فيما يجهر من كثر الكثر
 الفاتحة او بلا تأني في غير الفاتحة عليه السهو الا لا وعن محمد التسوية بينهما
 اي ان كل من التقيين فلا ياد اكثر عليه السهو والا لا والاصح قدر ما يجوز الصلوة

منها

به

ولم يسلم لان الركعة الكاملة صلوة فلم يقبل الرخص واستحكم خروجه
عن الفرض وضم سادسة لتبصر شفعاً اذ الركعة الواحدة تغني
مشرودة فخرج محمد بن عبد الله بن عيسى عن النبي عن البتير ان قيل
الذي يقر بالمشرودة قلنا قد ثبت نسخها وهذا ما لا يمسحون به
والله ما اخذت ركعة قط ولا تسويان عن سنة الظاهر قيل بنوبان
والاولى اصله لانه لا سنة في المواظبة والمواظبة عليها بحركة
مقصودة ولم توجد ولا سجدة للسهر قياساً لا في هذا السهو وقع
في الفرض وقد انقل منه في النفل ومن سبها في صلوة لا يسجد لشي
صلوة اخرى ويسجد للمسهو استحسننا لان المقصود في كل ركعة
عند محمد بن نزل السلام الذي هو واحد وهذا النفل بناء على التجرعة
ما روي يجعله في حوز السهو كانها صلوة واحدة لكن في ستة ركعات
تطوعاً بتسليمه وسبها في الشفع الاول يسجد للمسهو في اخر الصلوة
وان كان كل شفع صلوة على حدة وفيه نفل عند الوضوء فبالدخول
اعلى الوجه الواحد الواحد في شرع في النفل بحركة مسداه ولم
يوجد النفل في كل ركعة واحداً في عناه حرره بحركة مباشرة كما يجب
وعنايه حقوق التكليف وان لم تكن اجباً ولو قطعها لا قصت للظن
وان قيل في احد فها يصليها وعند محمد بن عيسى في ستة ركعات
بذلك التجرعة وهذا بناء على اجماع الفرض انقطع عند الوضوء
لما انقل الى النفل اذ لا تنصون كونه في احرامين ولا انتقال النفل في اجماع
فقطح احرام الفرض ضرورة وعند محمد بن عيسى احرام الظاهر باق في احرام
الفرض استقل على اصل الصلوة ووصف الفرضية وبنقل الى النفل
او حب انقطاع الوضوء من الاصل لهذا الوقاء في الخامسة صار شاعراً
في النفل لا تكس الا فساح ولو كان في ضرورة الانتقال الى النفل
انقطاع الاحرام احتج الى تكس الا فساح اذ الاحرام الجدد
استقل الا تكس الا فساح ولما صح هنا بتكس الا فساح علمنا
ان الاحرام الاول باق في النفل مؤدي لذلك الاحرام والفساح قول محمد
والفتوى على قول محمد بن حم ولو افسد قضاء ركعة عند الوضوء فسقط

الفساح

محمد بن قضا عليه لان هذه الصلوة غير مضمونة على الامام فلو صادف
مضمونة على المقدي كان مفترضا خلف متنفلاً وهو باطل فوجب
غير مضمونة بحقيقة الموافقة اذ التبع لا يخالف اصله لانه لو سفل النفل
مضمون في اصله لانه قربة بحسب صيانتها عن ابطال انما سقط الضمان عن
الامام بعارض حصه وهو انه شرع في مسقط الاملا ما فاسقطنا الضمان
عن الامام في حقه وفي مضموننا عليه في حق المقدي ولذلك صح اقتداؤه فلما
صار مضموناً في حقه صادف صلوة مضمونة ايضاً بحقيقة الموافقة
والفتوى على قول يوسف لان ابتداء النفل غير مضمون في حد ذاته غير مشروع
فانما شرع في حق الصلوة والمعتق لتقصان عن عتقها فاذا انقصت عتق
العاقل البالغ بان شرع فيه على عدم الاسقاط واداء الواجب على عتق
التطوع الخواجا حينئذ صلى بغير شفعاً ويسجد للمسهو لم يمسح عليه اي
صلى ركعتين تطوعاً وسبها فيها ويسجد للمسهو فاذا انبى عليه ما اخرجت
لم يمسح عليه بل لا يسجد في السجود بلا ضرورة لانه يقع في وسط الصلوة
وهو انما شرع في اخرها وكل شفع في التطوع وان كان صلوة على حدة
لكن التجرعة متحدة فيقع سجود السهو في وسط التجرعة بخلاف المسافر اذا
صلى الظهر ركعتين سبها فيهما ويسجد للمسهو ثم نوى الإقامة فانه يتم صلوة لان
نية الإقامة صحيحة لصديق من اهل الوقت باق ولم يفرع بعد فلو لم ين
لبطلت صلوة اذ صادف اربعاً وبطلان صلوة بطلان السجدة ولو بقي
لبطلت السجدة فحسب محمل بطلان السجدة اولى محمل بطلان الصلوة والسجدة
فصان السباني وفما تقدم لا يبطل شيء من صلوة ان لم ينزل في بطل
السجدة فصان عدم البناء اولى ومع هذا الوقيح لبقا التجرعة ولعيد
سجود السهو في الصحيح لانه يبطل سلم ساه تقدي به ان سجود الا لا اي
سلم عليه السهو فاقدي به رجل بعد تسليمه فان سجود الامام صح اقتداؤه
والا ولا محمد بن محمد بن الامام اولا وهذا بناء على تسليمه السهو لا يخرج
عن الصلوة اصلاً عند ان السجود لما وجب جبراً للتقصان كان في ضرورة
وجود في احرام الصلوة لان القيام بجبراً ما المقضي فلا يمكن حين ومن
ضرورته سقوط صفة التحليل عن السلام وهذه علة جبراً حكمها السقوط

ن

الفساح

حقاذا لم يقصد التحلل لم يعمل ولا قصد هنا ولا خلاف انه اذا سجد
سقط اثره في التحلل وعند ما خرج على سبيل الوقف لان السلام
وضع للتحلل فلم يستمر الجزمة مع التحلل اذا العلة الموضوعية حكم
لا يسقط حكمها مع وجودها الا بما يمنع ولا مانع هنا الحاجة الى
الحاق الخبر بالاصل وهذه الضرورة عند اداء السجدة لا على تقدير
عدمه فوجب الوقف فان ادى بطل التحلل في الاصل فضع لا يقيد او لا
فالتحليل حاصل كسقوط عصمة بصرى السرة لما كان ضروريا
وقوف حتى يستوي المستوي في الحدام لا وتسمى الا خلافا في ظاهره وجوان الافلا
لما من انتقام الطهارة بالتحريم في هذه الحالة فعند ما استقص
خلافا لمحمد وتغير الفرض بنية الإقامة بآوى المسافر الإقامة بعد
سلم وعليه يجوز السهو لا يسقط فرضه اربعا عند ما خلا فانه فاز
نوى الإقامة بعد سجود السهو وتغير اجماعا فان قيل لما كان سقوط
اثر التحليل عن السلام ضروريا والثابت بالضرورة لا يعد مؤثرا
لا يظهر سقوط اثره في هذه الاحكام قلنا الشك اذا ثبت ثبت
بلوازمه وضروراته وهذه الاحكام من لوازم بقاء الجماعة فظهر
فيها ضرورة سلم ساء للقطع بسجد اى سجد بركعة قطع الصلوة
وعليه سهو سجود السهو وبطلت فيه القطع عند هذا السلام
غير قاطع على التنازع اجماعا وبنية للقطع بتغيير المشروع وليس
للعقد ذلك لا فضائه الى الشك وهذا لا نه غير محلا عند محمد في قصد
تحليله فقد قصد بتغيير المشروع وعند ما هو محلا على سبيل الوقف
فوق قصد ان يجعله محلا على التنازع فقد قصد بتغيير المشروع
فلغته اذا بطلت بنية في مجزى السلام فليس سجود السهو فان قيل
شكلا ما اذا نوى الاشارة بالله تعالى فانه يصير مشركا وساعة وان
كانت بنية بتغيير لو ان المشروع عاقل قلنا النية المجردة لا يبطل ما
وقوف حقيقة على النية وعمل الجوارح والصلوة من هذا القبيل خلافا
الى ما كان حقيقة لا يفسد العمل الجوارح اذ هو قصد توقيف الحقائق الاقوال
باللسان شرط اجرا الاحكام على القول المنصور ولا في شرط ايجاز

في سجود السهو

عرعة استمر الى ايمان فلما نوى الكفر فان شرطه ونفوق الشرط نفوق
فلهذا صار كافرا سبعا في القعود بزاوية وخلفه لا حق تركه وقال في بقعد
اللاحق لان القعود واجب فلا تركه وان تركه الامام كالمسبوق لانه خلف
الامام كما ولو كان خلفه حقيقة لا ياتي به موافقه له فهنا كذا اما المسبوق
فمنفرد حق يقرب او سجد للسهو واللاحق بعكسه شك انه كم صلى اول مرة
استأنف بقوله عم اذا شك احل في صلوة انه كم صلى فليست قبل الصلوة
ولا في الاستقبال لا يربيه والمضى بعد الشك يربيه وقد قال عليه السلام في
ان طأ يربكه ولانه قادر على اسقاط ما علمه بتغيير لا حرج فلهذا كما لو شك في
الوقت انه صلى اتم له حيث لم يربيه ان يصلي ومعه قوله اول مرة ان السهو ليس بعلة
له لانه لم يشك في عزمه قط والاستقبال بالسلام او في السلام غير محلا
قال ع و تحليل التسليم دون الكلام ومجزى النية دون السلام لغو لانه
يصير مسألة هي وان كنش تحركى لقوله عم في شك في صلوة فليتحرك الصواب
وهو محمول على ما اذا وقع له غير مرة والحديث الاول على ما اذا وقع له اول
مرة والا تعارض المصادقة بين الاستيناف والتحريك المحل على هذا الا ان
المحل على علمه بوجوب ترك العمل باحد ما اذا لو استقبل فيما اذا وقع غير مرة
مع تعدد المضى لانه لو استقبل لوقع ثانيا وثالثا ثم لم لا يستقبل فيما
اذا وقع ذلك او لا مع امكان المضى او في الاخذ الاقل اى وان لم يقع تحركه
على شئ اخذ بالاقول لقوله عم في شك في صلوة فليأخذ بالاقول ولا يرد واجب
عليه بتغيير فلا يشك هذا التقدير لا يغير مثله وذاع بزاوية كل موضع
يتوهم انه آخر صلوة بقعد له محالة لان القعدة الاخيرة فرض ولا اشتغال
بالفعل قبل المال الفرض مفسد للصلوة شك في صلوة انه هل كبر لا فسا
ام اهل احرار ام لاهل اصاب ثوبه نجاسة ام لاهل مسح راسه ام لا ان كان
ذلك اول مرة استقبل والمضى بوجه مضى انظر انه انما فسلم ثم علم
انه صلى ركعتين وهو على مكانه ثبتهما ثم سجد للسهو لان سلامه كان سهوا
فلم يخرج من صلوة بخلاف لو طأ انه مسافر او انه صلى للجمعة فسلم
على راس الركعتين فانه يفسد صلوة لانه عالم بالقدر الذي فسد لانه
سلام عند قطع صلوة فاما اذا كان عند ان هذه القعدة هي الاخيرة

ولو نوى الامام العزم الاول
بتركه اللاحق لا المسبوق

في المسألة

في المسألة

في المسألة

في المسألة

فسلامه سلام سهو فليفسد به صلوة شكية الوتر انه ثابته او ثالثه ثم
 تلك الركعة وتفتت فيها لحوالها الثالثة وتفتت ثم يقوم ويصلي ركعة اخرى
 وتفتت ايضا هو المختار والمسبوق تركعتين الوتر تركعتين مع الامام الركعة
 الاخيرة ثم قام الى القضاء لا تفتت ثانيا في الثالثة لان المسبوق ما مور بان
 تفتت مع الامام فصارت له موضعا له فلا تفتت حتى اخرى لا تكرار الفتوت
 غير مشروع في موضعه والشك لم يفتقر لوقوع الاول في موضعه فتفتت
 مرة اخرى باد ^{جواب} صلوة المريض تعذر القيام صلى
 قاعدا بركع وسجد لقوله عم ^{جواب} المريض صلى قاعدا فان لم يستطع قاعدا
 فان لم يستطع فعلى الجنب نوى ايماء ^{جواب} والآن المطاعة بحسب الطاقة قال الله تعالى
 لا تكلف الله نفسا الا وسعها والعذر قد يكون حقيقيا بحيث لو قام لسقط
 وقد يكون حكما بان يحاذر في الركعة المرضي وجها لذلك فان حقه نوى
 مشقة لم يحزن ترك القيام وان قدر على بعض القيام يقوم بقدر ما يقدر او
 موميا ان تعذر اى لم تعذر الركوع والسجود نوى قاعدا ^{جواب} انه وشع مثله
 وجعل سجود احفض من الركوع لان ايماء قام مقام الركوع والسجود
 فله حكمها وحقيقته السجود احفض من الركوع فكذا ما قام مقامه ولا يرفع
 اليه شي للسجود عليه لانه عم والى يرضى ظل عليه عايدا ان قدر ترك السجود على
 الارض فاسجدوا افاقم براسك وان فعل ذلك وهو يحضر راسه جازيلا عما
 بالوضع الراس على ذلك الشئ وان لم يحضر راسه لكن بوضع شئ على جهته لم
 يحزن لان فرضه الايماء ولم يات به وان كان الوسيلة موضوعة على الارض وهو
 يسجد عليها جازيلا ان لم تسلمه رضي الله عنها بسجود على مرفقه يمين يدها الوحيد
 بها وان تعذر القعود اوى بالركوع والسجود مستلقيا على ظهره وجعل
 رجليه لا القيد وينبغي ان يوضع تحت راسه وساده حتى يكون شبه
 القاعد ليتمكن من الايماء بالركوع والسجود اذ حقيقة الاستلقاء يمنع
 الايماء للصحيح فكيف للمريض وراصل فيه ما روى ابو عمر رضي الله عنه انه عم
 قال يصلي المريض قاعدا فان لم يستطع فقاعدا فان لم يستطع فعلى
 قفاه نوى ايماء فان لم يستطع فالله احق بقبول العذر منه او على
 جنبه اى ان اضطجع على جنبه ووجهه الى القبلة فاوى جان برؤول

من الهاء

من الهاء

اولي خلافا للشافعي لما روينا من حديث عمر بن الخطاب ما روينا عن ابن عمر بن
 محمول على انه كان لا يقدروا على ان يسقطوا على قفاه اذ كان به بأس والتمس
 بعذر لشخصه يدل على ثبوته لغيبه والآن الواجب استقبال القبلة والصلوة
 واذا استلج على قفاه كان الاستقبال اكثر فالجانبان منه الى القبلة واشاء
 تقع الى هو الكعبة واذا اضطجع على جنبه ووقع اشارته الى جانب حليه
 وذال من قبله ومابه من الموضع على شرف الزوال فاذا كان مستلقيا او قد روى على
 القعود ففعل كذلك كان وجهه الى القبلة وان قدر على القيام فقام كذلك كان
 وجهه الى القبلة وعند الحاجة الى التحرف في قوله في الهداية وبه تنادي الصلوة
 اى بالايماء الذي يدل على الاشارة وهذا لان الصلوة بايماءه ففعل غير ايماء
 وبالفعل تنادي الصلوة والاخرى ولم يوم بعينه وقلبه وجاحبه اى لم
 يستطع الايماء براسه اخرت عنه وله يوم بعينه وقلبه وجاحبه وقال في ترجم
 نوى بعينه وان عجز عنه نوى بقلبه لانه وشع مثله لما روينا ولا ي نصب
 البدن الى ان نصب الشرع به وذا فاسد لا فضاه الى الشك في وضع المشق ^{جواب}
 ولا يصح القياس على الراس لان الراس تنادي ركعتين الصلوة وهو السجدة بخلاف
 هذه الاعضاء وكما سادى بالقلب فرض الصلوة وهو النية فلما في شرط
 والسجدة ركعتين فلا تنقاسان وقوله اخرت تشير الى انه لا يسقط الصلوة وان كان
 الحجر اكثر من يوم وليله اذ كان نفيقا لانه يقوم مضمون الخطاب خلاف المتع عليه
 وقيل لارصه ان عجز ان اذ على يوم وليله لا يلزمه القضاء وان كان وز ذلك
 يلزمه كما في تراجمه ان محمدا العقل لم يلف لتوجه الخطاب ففقد ركعتين
 وقطعت صلاة من المرفقين وقدها من الساقين الصلوة علمه تعذر الركوع والسجود
 له القيام نوى قاعدا خلافا للشافعي لان هذا القيام ليس بركعتين لانه انما شرع
 له فساد الركوع والسجود به فكل قيام لا يتحققه سجود لم يكن ركعتين
 وبرا فضل لنوى قاعدا لان الايماء انما شرع للتمشيه من الركوع والسجود والايماء
 قاعدا الشبه بالسجود انتهى ان كان مع حدث او بدو عزيمة او ترك قراءتين
 الصلوة بايماء تغير ايماء اى ليس سال منه لو قام او بدو عودته او عجز عن القوة
 يصلي قاعدا بركوع وسجود وموميا ان سال بالسجود وقاعدا موميا ان كان
 عربا لان ترك القيام اهو من محمل هذه الاعذار لحوال ترك القيام احتيايا

من الهاء

باب من عجز

من الهاء

بأن يتنقل قاعدا ولم يجز الصلوة مع هذه الأعذار إلا عند الضرورة ومن
ابتلي ببلل ثوبه ففعل عليه أهونهما ولو سأل لم يقرأ وأما السليق لا يسليق قاعدا
لأن الصلوة مع الخرق كالمجوز لا يجوز ولا عذر لم يجر مع الاستلقاء ولا عذر أيضا
فاستنوبا وتخرج الإمام مع السيدان في حيز من الأرض لا مكان من موضع صلوة يتم كما
قد رأى صلى صحبة بعض صلوة قائما ثم مرض فتمها قاعدا بركوع وسجد أو نوى
أن لم تقدر أو مسليقا أن لم تقدر لأنه بناه في على الأعلى فصان كما قد التزم
بالصلوة وهذا لأن بناه آخر الصلوة على أول الصلوة كبنا صلوة المقعد على
صلوة الإمام ثم يجوز أقدم النوى بالصلوة كذا هذا من بعض صلي قاعدا بركوع وسجد
فصه نفي على صلوة قائما وقال محمد بن إسحاق بن عمار عن علي بن محمد بن عيسى بن محمد
بالقاعدا فكذلك نفي وعندهما القائم تقدي بالقاعدا فكذلك نفي المنفرد آخر صلوة
على أوها ولو كان موميا لا يصلي بعض صلوة بإيماء ثم قد على الركوع والسجود
استأنف قال في نفي لأنه يجوز أقدم الركوع بالنوى فكذلك البناء وعندهما لم يجز أقدم
الركوع بالنوى فكذلك البناء وهذا الفن المنفرد بين آخر صلوة على أوها كالمقعد نفي
صلوته على صلوة الإمام في جاز أقدم جاز البناء والآلاف قبل الإيماء حلف
فمنحى يجوز أقدم كالمستقيم والمتوضي والماسح والغاسل إذا كان الأقدم جاز
البناء ضروري فلما أيماء بعض الركوع والسجود وبعض الشئ لا يصلح خلفا عنه
لكنه سقط عنه ما عجز عنه للضرورة ولزمه ما قدر عليه من عينه فإن لم لا يصلح
بعض الشئ خلفا عنه فلهذا أن منه جعل الشئ خلفا عنه نفسه وهذا خلق وهذا
لأن أصل عبادة عن مجموع صور أخل منه في صان خلفا عن المجموع يكون خلفا عن
نفسه ضروري مستطوع قائم أعني تنك على شئ كعصا أو حائط أو يقعد لأنه عذر
هنا مسئلتان مسألة الاتكاء ومسئلة القعود وكل على نوعين عذر ولا عذر
أما الاتكاء فإذا كان عذر جاز صلوة بلا كراهة إجماعا وإذا كان بلا عذر وعذر في
حسنة ضم كونه بلا كراهة لأن الاتكاء ينقص القيام ولو ترك كله بلا عذر جاز
فلا يكن ينقصه وعندهما ترك كل القيام بعد ما شرع قائما لم يكن ينقصه
ويصل عنه نك الاتكاء بلا عذر بخلاف القعود فإنه لو قعد بعد ما أقيم قائما
لا يكن عنه والفرق بينهما يختل ابتداء نفي التطوع قائما ويختل نفي
قاعدا في هذا الخيان في أنها جاز القعود بلا كراهة وفيه لا ابتداء هو غير

مختل ينزل يصلي متكئا ويختل يصلي غير متكئ بل كونه ذلك لما فيه من سوء الأدب
وأظهار التجبر فكذلك الاتكاء هذا حاصل ما ذكره المحقق وأما القعود فإن
قعود عذر جاز بلا كراهة لأن القرض يجوز في النفل أولى وأقعد بلا عذر جاز
وكن عنه خلافا لما ذكره الصمد الشهيد رحم فصار في القعود بلا عذر
والاتكاء بلا عذر واتقان قوله في الهداية لأنه لو قعد عنه كونه بلا عذر
فكذلك يكن الاتكاء أن عجز الجواز بلا كراهة والتقريب هو أنه لما لم يكن القعود
بلا عذر مع أنه مفقود للقيام لأن الاتكاء مع الغيبة مفقود له أولى وأن عجز الجواز
مع الكراهة فكذلك إذا القعود المفقود للقيام جاز فلا يكن الاتكاء إذا لم يكن للزم
الاستنوا بينما ينقص القيام أعني القعود وينقصه ولا ينقصه أعني الاتكاء
والاستنوا محال وهذا الوجه الأخير كانه مراد المصنف رحم إذا ذكر بعد أنه أن
قعود بلا عذر يكن اتفاقا ثم قل وعندهما يكن لأنه لا يجوز القعود عندهما
فيكون الاتكاء إذا لم يجز لسوء ما ينقص القيام وتنقصه ثم قال
أن قعود بلا عذر يكن اتفاقا وهذا مشكل على قولهما أنه ما قابله لعدم الجواز
وهو لا يوصف بالكراهة لكننا نقول قوله لا يجوز يستلزم الكراهة فاستقام
وصفه به صلي فكذلك قاعدا بلا عذر أي دور إلى السجدة جاز قال لا يجوز الأمن
عذر لأن القيام ركز فلا ترك الاتكاء عذر وله أن أكبر الفلك كالردود على العود
تسود عينا فلا اضطراب ويأخذ غالباً القيام الدوام فلما تمكن
من القرار فكان الجواز هو المختار وأقدر على القيام والخروج إذا الأمر الغالب
العام كالمحقق إذا أن الأحكام كالسفر فاحترج المباشرة والمنام
والقيام أفضل لأنه بعد عن الشبهة الناشئة من الخلاف والاولى بالخروج أن
استطاع الخروج من السفينة وصلي قائما على الأرض لأنه أسكن لقلبه
فيمكن مراعاة سنة الصلوة من الخضوع والخشوع والإخلاص والخلاف
في غير المربوطة ولو كانت مربوطة لم يجز قاعدا إجماعا وقيل يجوز عنه
في حال الإجراء والأرسا ولو قام بدور راسه جاز قاعدا إجماعا وبذلك الوجه
لأن القبلة عند إفراح الصلوة وكلمات أدق به السفينة لأنها في حق
كالمسحوق في تطوع هذا موحيا مع القدر على الركوع والسجود بخلاف
راكب الدابة أعني عليه خمس صلوات قضى والتمنه ساعة له وقال الشافعي

لما علق اوامر الصلوة باوقاف مخصوصة واضيفت لتلك الاوقاف فكذا
هذه اضيفت للدواعي على من تلاوا اماما وسمع ولو غير قاصدا وموتما
السجدة تجتمع هذه المواضع على التالي ولو كان اماما والسمع وان قصد
سماع القول لقوله عليه السلام السجدة على من سمعها السجدة على من تلاها وكلمة
على لا يجازي لو قال لفلان على الف يتم انه من الا ان يصل اليه الوردية
وقد يكون مطلقا فيتناول القاصد وغيره ولا في السبب لعل عمله قصد
اولا لانه مجعول للحكم فان تلاها امام السجدة وسجدها سجدة للمأموم معه
لانه التزم متابعه امامه فلا قدرا فلو لم يسجد لادى الى المخالفة المنزوعة عنها
لا يتلاوته اي المومن حق لو تلا المومن لم يسجد الامام والمومن في الصلوة بعدها
وقد سجد بعدها اذا فرغوا من السجدة فقرر ولا مانع وهذا لان السبب الدواعي
او السماع على ما ثبت في شأ الله تعالى وقد وجد حرمه الصلوة تمنع الادا فيها
ولم يبق فسجد في بعد الفراغ غاية ما في الباري ممنوع عن القراءة خلف
الامام لكن هذا لا يمنع وجود السجدة اذا حصلت الدواعي من اهل البيت ولا
الحجب بالحائض والصق الكافر بخلاف الطير والمفدى اهل للتلاوة اذ كان
اهلا قبل الصلاة وهو يسجد في القراءة فاستحال ان يكون من فيها وهذا
كان اهلا لو كان اماما او منفردا فاستحال ان لا يفي اهلا بالشروع في الصلوة
وانما لم يسجد في الصلوة لانه يودي الى خلاف موضوع امامته او التلاوة
وهذا لانه لو سجد بها التالي وتابعه امام انقلب الامام المتبوع تبعه والتبع
متبوعا وان لم يتابعه الامام كان مخالفا لامامة واما ما كان بينهم خلاف
موضوع امامته وان سجد بها امام وتابعه التالي كان خلاف موضوع الدواعي
فان التالي امام السامعين فاعلم ان كنهنا ما هنا فلو سجد في سجدة لم يسجدنا معه
لما ان المفدى محذور عن القراءة لتفاد تصرف الامام عليه وتصرف المحذور لا
حكم له بخلاف الحجب والحائض لانها منهيان ببيان ان المحذور هو المنع
عن التصرف على وجه ظهر بقاء ذلك التصرف عليه من غير كالصق والمجنون
مجنونا عن التصرف وظهر بقاءه من الولى عليها والمفدى ممنوع عن سماع القراءة
مخرا لشارع ونفذ قراءة الامام عليه فارغم من كان له امام وقراءة الامام له
قراءة وذا دليل ولاية الامام عليه ومن ضرورية محذور الولى عليه فخر من كونه

من مبررات

اهلا للقراءة حكما وهذا المجرى فراه مادون الآلة والآلة وتصرف المحذور لا ينفذ
حكم كسبة الصق والمجنون اقران بها وسعها وطلاقها وعناقها بخلاف الحجب
والحائض لانها منهيان عنها لفقد الشرط وهو الطهارة لا المحذور لا ينفذ
له نفي قراءة الغير عليها وهذا سارح قراءة مادون الآلة لانهما ذكر الطحاوي
وقصر من المنهى بسعد حكمه لان النهي يحق المنهى عنه كذا يكون بها عما لا
يتكون وهذا قلنا ان السمع الفاسد ينفذ الملك عند اتصال القبض به ويصح
الذود بصوم يوم الفخر فالحاصل ان النهي يمنع اعتبار السبب اثر النهي
في تحريم الفعل في منع اعتبار السبب فان قيل تصرف المحذور حكم فالعبد
المحذور لرباع او اشترى موقف على ايجان مولاه ولو توكل على الغير في بيع ماله
صح ولو طوى امراته تطلق ولو اقترن بحرا وقصاص نفذ وظهر في قوله قلنا
انما توقف الاحتمال الاجان وانما ظهر اثر المحر في النفذ اذ لم يلاحظ الحق الضرب
بمولاه وذا في النفذ لانه الوقف لا يظهر المحر فيه وهو ليس محذور عن نفس التصرف
وانما المحر في حلقه العبد وقد ظهر اثر فيه حتى لا يرجع الحقوق عليه وهو
ملحق بالاجر لرب حواله والطلاق وتصرف المحذور لغوفا محر عنه لا غير
غير انه لا يجب على الحائض تلاوته كما لا يجب سماعها لانه ليست باهل للصلوة
والسجدة ملحقه بها لانه من اجزاها نظر الى افعالها ولا في الصلوة انما
وضعت عنها دفعا للمحر عنها فالواحد الذي هو دورها وبجاء معها في المحر
او في اد الحائض لا يتبين الناس يحقونها السماع عادة ايام حيضها
فيتضايف حنف ذلك الواحد ويقع في حرج عظيم بخلاف الحجب فان الصلوة
يلزمه لوجود السبب هو الوقف وكذا السجدة لوجود سببها وهو الدواعي
وان سمعها من المفدى رجل ليس معهم في الصلوة ذكر في النوار تحت فقل
هو قول محمد بن نكاح في الاجماع فالحج ثبت في حق المفدى فلا يعد وهم اذ عد
المحر الا قدرا وهو جرح فيما بينهم فيثبت حكم تلك العلة وهو المحر فيما بينهم
سمعوا من غيرهم سجدوا بعدها اي سمعوا من رجل ليس معهم في الصلوة
لم يسجد هذه الصلوة لانها ليست بصلوة عليه ولا في تلك التلاوة ليست
افعال الصلوة حق يكون السجدة صلواتية والسجدة بضاف الى التلاوة
والتلاوة ليست بصلواتية فلم تكن السجدة صلواتية فلم توادفها فان قيل

السبب في حقهم السماع فانه وجدة الصلوة فلما السماع ليس من اركان الصلوة
وفوق ايضها فلا يكون من افعالها بخلاف لو تلا فيها في القراءة ركنها وان
سماعهم بناء على تلك التلاوة ولا اصل المبنى عليه ليس من افعال الصلوة فكذا
التابع المبنى لان الحكم في التبع ثبت بحسب ثبوت في الاصل فلم يكن سماعهم
افعال الصلوة فلم يكن السجدة في صلواته فلم يود فيها وسجدة هاهنا
لحق سببها من غير محذور عليه ولو سجد فيها اعاد وهاله الصلوة
فلا عين للسجدة اى لو سجد وهاله الصلوة لم يجزهم لانها ليست بصلوة
وغير صلواتية لا يودى فيها لانها خارجة عن الصلوة فهو منوع اذ ايه
فيها فيمكن المقضاياد اياه الصلوة وما وجب كمالا لا يودى باقضا
واريد به النهي الضمني له القصدي اذ المصلحة عند اشغاله بسجدة التلاوة
مامور بان تمام ركنه موفقه او بالانتقال الى ركن آخر فيكون منهيّا عن ضد اعف
السجدة ضرورية فثبت كراهة السجدة في المذهب المختار فيكون السجدة
ناقصة وقد جرت عليه كاملة فلم يتاد ناقصة واعاد وهاله التاكيد سببها
ولم يعيد الصلوة الى السجدة في نفسها من افعال الصلوة والصلوة لا
تفسد ما هو من افعالها وانما تفسد ما يتا فيها وذكر في النوادر انه يفسد
صلواتهم لانهم زادوا في الصلوة قربة ليست منها فصارت كما اذا انقلبت الى
الفعل فيل النفس قول محمد لان السجدة الواحل بقربها الى الله تعالى عند
حق كان سجود الشكر قربة عند وعند هاله تفسد لانها ليست بقربة
ولهذا لو زاد ركوعا او قياما لا يفسد صلواته عند الكل اذ كل واحد
منهما مما لا يفسد به الى الله تعالى فان قراها الامام وسجد جان عنها الم الثانية
صلواته فاستتبع الاولى والاسقطنا الى ان لم يسجد في الصلوة سقطتا
لانها صادرة صلواته فلم يود خارجها سماع امام ودخل معه قبل السجدة
سجد معه لانه اذ لم يسمعها منه سجد هاهنا كقوله للمتابعة وتجوز
على المخالفه فاذا سمعها منه او لم يسجد هاهنا وبعد ما سجد الا ان دخل
في صلوته الامام بعد ما سجد هاهنا الامام لا يسجد هاهنا وهذا اذا ذكره في آخر تلك
الركعة اما لو اذركه في الركعة الاخرى سجد هاهنا بعد الفروع لانه لم يصح
مدركا لتلك الركعة ولا لما تعلق بتلك القراءة من السجدة اما اذا ذكره في اخرى

تلك الركعة صار مدركا للركعة كلها فصارت مدركا للقراءة وما تعلق بالقراءة من
السجدة كما لو اذرك الامام في الركوع في الركعة الثالثة من الوتر في رمضان
فانه يكون مدركا للفتوى وان قيل النيباه تجري في الاقوال كالقراءة والقوت
منها لا في افعالها والسجدة منها فلتا نعم اذا كان الفعل مقصودا اما اذا
كان في ضمن القراءة فلا وهذا لان السجدة انما وجبت بالتلاوة في تلك الركعة
وتلاوة الامام ثابت في تلاوة المقدي في تلك الركعة فكذلك السجدة الامام تنوب
عن سجدة المقدي في تلك الركعة لان هذه السجدة نتيجة التلاوة وكانت
ملحقة بها الا ترى ان القعدة الاخيرة ترفض بالعود الى سجدة التلاوة مع انها
دون القعدة اذ هي واجبة والقعدة فريضة والا قوى لا يرفض بالادنى
لكنها لما كانت سجدة التلاوة المفروضة كانت ملحقة بها وكان حكمها حكمها
فان قيل السجدة لو كانت ملحقة بالتلاوة لكانت سجدة الامام عن سجدة المقدي
اذا كان مقديا بالامام زمان سجود ولحق المقدي عن السجدة كما جرح في
التلاوة فلما المقدي مامور بالتابع الامام اذا لم يكن بخلاف ما ياتي به
الامام ومتى كان مقديا بالامام زمان السجود لم يقع الاتباع بخلاف ما ياتي
به الامام في الاتباع فيه وانما جرح التلاوة لما فيها من الاخلال بواجب
الاستماع والسجود لا يخل بواجب الاستماع فلم تجز عنه وان لم يدخل سجدا
ان لم يدخل مع الامام سجد هاهنا السبب في اهل وقال مالك لا يسجد لان
السماع بناء على التلاوة وهي وجوب في الصلوة وكانت السجدة صلواته فلم
يود خارجها لما لم يسمع المصلحة من غير موعنة في الصلوة فانه لا يسجد في الصلوة
فلما السماع وان كان بناء على التلاوة ولكن الوجود على السماع بالسماع
لانه علم رتب الوجود عليه حيث والى السجدة على من سمعها فان قيل الصحيح
ان التلاوة سبب في سماعه الامام في الصلوة وكانت صلواته
لان الحكم بضاف الى السبب لا الشرط وهو السماع قلنا لما اختلفوا في لزوم
السماع سبب في حقه او التلاوة فلو نظرنا الى التلاوة لم يود خارجها ولو
نظرنا الى السماع يودى خارجها فلا احتياط ان يودى خارجها صوتا
للصلوة عن الزوائد فيما تقدم لو نظرنا الى التلاوة لم يود في الصلوة
ولو نظرنا الى السماع يودى فيها فلا احتياط ان يودى فيها صوتا لها

عن الزوائد وسلوك الاحتياط في المسليتين فأرسل على ما ذكرتم ينبغي
 ان لا يباع الامام اذا لم يسجد بها الامام حين شرع له في وجوبه ليست
 بصلوته فلم يود فيها فلما تلك السجدة وان لم تكن صلوتية لكنها صار
 صلوتية بالاقدا اذ له تأثير في جعل غير الواجب واحدا وجعل الواجب
 غير احدا في القعدة على راس الركعتين واجبة على المسافر والاقدا بالمقيم
 لم يتوابعه وكذا اذا حرم للاربع فقل الركعة ركعتان لو اقدم على
 الظهر لزمه الاربع حتى لو افسد بقضى الاربع وكذا الشفع الثاني على
 المسافر بالاقدا بالمقيم في الوقت الا يركبانه لولا اية سجدة خارجة الصلوة
 ثم شرع فيها واعادها لتصير السجدة صلوتية حتى يسقط بنزولها
 فيها فما وجبت خارجة الصلوة اذا صار صلوتية بالبقاء فيها فلا بد
 تصير صلوتية بالاقدا وتأثير في الاستتباع اقوى كان في الصلوة
 لم تود خارجها اي كل سجدة وجبت في الصلوة فلم تود فيها لم يقض خارجها
 لانها صلوتية ولها مزية الصلوة والكامل لا تودي بالناقصة كقضا الصلوة
 في اوقاف المكرهه لانها صار في اعمال الصلوة لوجود السبب فيها فلم
 يصح ادائها الا بالحرام فسطر بالقطار الاحرام وان قيل كيف تحقق
 عدم السجود وسجدة الملاقاة تودي بسجدة الصلوة وان لم ينو فلما
 نعم اذا قرأ آية السجدة وسجد لها اما اذا لم يسجد على الفور حتى قراء
 مقدار ثلاث آيات ركع او سجد بسجدة صليبه ينوي بها التلاوة لم يكن
 هن السجدة صار في ينابيعه فوات وقتها فلا يتأدى في ضمن الغير قراء
 خارجة الصلوة واعاد فيها كقصة سجدة واحدة على الملاقاة لتدخل
 وجعلت الصلوتية مستتبعه للاولى لانها اقوى هذا جواز الجمع الكبير
 وعامة الكتب في نوازل سليمان يلزمه سجدة اخرى اذ افرغ من صلوته
 للتلاوة الاولى سجدة صلوته او لا لانه لا سبيل الى التداخل في الحاق
 الاولى والثانية لا يمكن لانها حسيدي يكون تبعا والسابق لا يسع الاخر
 وكذا الحاق الثانية بالاولى له فضائه الى ان يكون الضعيف مستتبع
 للقوى اذ الصلوتية اقوى فاعتبر كل واحدة سببا لما لو تعدد المجلس
 قلنا الثانية صلوتية ومتصلة بالمقصود وهو السجدة وكانت

انها

اقوى فاستتبع الاولى ولا سبب ان يكون السابق تبعا للاخر اذ كان الا
 اقوى لسنة الفخر وهذا التحل للمجلس بان قوام شرع في الصلوة مع
 ان يشغل بعمل اخر وان لم يسجد في الصلوة سقط التداخل ولم يسجد
 خارجها واعاد فيها سجدة اي تداها خارجة الصلوة وسجد ثم دخل
 في الصلوة فتداها سجدة لها لانه يمكن القول بالتداخل لان لا يكون
 الا بعد الحاق اخرى التلاوة وتبين بالآخرى لجعل كانه قوامه بقدر اول
 وجه اليه لان الثانية هي التي تستتبع الاولى لقوتها بكونها صلوتية لوجوبها
 بقراءه هي فرض وغير الصلوة بقراءه هي فعل وبها وفي المسببات بحسب
 بغاوتها اسباب ومن شرط الاستتباع ضم التبعية الى المتبوع ومتى
 ضمنا لا روي في الثانية ادى لا سبق الحكم على العلة وضم الثانية الى الاولى
 مورد الاستتباع الضعيف القوي ومتى تعدد التداخل وحل الافراد
 بالحكم كترها في مجلس واحد كقصة سجدة واحدة وان تبدل لا اي تكرار
 تلاوة اية سجدة واحدة في مجلس واحد كقصة سجدة واحدة وان تبدل
 المجلس بان قراها في مجلسه فزهد ورجع وقراها ثانية سجدة ثانية و
 لم يسجد للاولى علمه سجدة ثانى والاصل في معنى السجدة على التداخل
 بالنص فانه علمه كان سميح من جنس بدل عم آية السجدة ويقراها على
 اصحابه وله يسجد الامم والجماع فالسمع اذا قراها لم يكمل الا واحدة
 وقد حقق في حقه الملاقاة والسماع وكل واحد سبب على حدة فالصحيح اذا تلا
 سجدة علمه وسمع من قال سجدة سماعه والمعقول فان تكرار القول واجب للحفظ
 له قامة الصلوة وشرائعه والعمل به والتسليم به اصولا وفروعا ولو تكررت
 السجدة في كل مرة لضاق الامر وصعب حرج الناس وهو مدفوع بالنص
 وهو لم يسمع اسمه عومرا لم تدرية الصلوة الامم في الصحيح لان تكرار
 اسمه واجب لحفظه سنينه التي بها قوام الشريعة فلو وجبت الصلوة بكل
 مرة له فضي لا الحرج غير انه ندر تكرار الصلوة بخلاف السجود والشتم
 كالصلوة وقيل كل الشتم في كل مرة لا التلاوة والتداخل على ضربين تداخل
 في الحكم وهو الحذور فانها اذا اجتمعت من جنس واحد بداخل في الجنس واحد
 والمقصود متحد وهو الان جاز فيمكن فيما زاد على الواحد شبهة فوات

ها

المقصود وتداخل في السبب وهو العداوة لا اصل هو التداخل في الحكم لانه
امر حكمي ثبت بخلاف القياس اذ لا اصل لكل سبب سبباً فيلحق بالاحكام لا
بالاسباب لثبوتها جسيماً لكننا لو قلنا بالتداخل في الحكم في العداوة ليطل
التداخل لانه بالنظر الى الاسباب تتعدد وبالنظر الى الحكم يتجدد فتعذر
احتياط في العداوة لانها مائة اذ في ثبوت الثبوت والسقوط تثبت لان
مبناها على المكش لا فاعلمنا لها خلاف العقوبات فاسببناها على
الذن والعفو حتى لو دارق ثبوت السقوط بسقوط ولا في المجلس
في جمع سبب الواحد في جمع الواحد في القعود فانه ثبت الاحتاد به بين
كلام العاقد في الحكم وهذا التداخل مقيّد بالمجلس فعلم بانه تداخل
في السبب في الحكم وفائدة تظهر فيما لو زعم في محذوراً ساء ولو تلاو سجدة
ثم تلا الاخر تاساً وشترط التداخل في المحذور في المجلس لان النص والاجماع
والجرح انما يوجد في مجلس واحد وانه واحدة مع ما وادام على اصل القياس
ولا في التداخل انما يصح عند جامع بجميع الاسباب جعلها كسبب واحد وهو
المجلس اذ به تتصل القبول بالاجماع الفضل حقيقة وتجدد الاقارب
المتعددة حقيقة فاد اختلاف المجلس في الحكم لا الاصل وهو ان يتكرر
الحكم بتكرار السبب في السجدة تاليداً وله اختلاف في جرد القيام لانه لا اصل
المجلس لا يصاحبه المجلس يقوم مرة وتقع اخرى الا ترى ان المصلي يقوم و
يقعد ولا يتبدل مكانه وهذا الوباء وهو قاعد فقام وقبل المستزكي يصح
قبوله ولو تبدل المجلس بالقيام لما صح قبوله فان قيل المحقق اذا قامت عن
المجلس بطل خيارها وتبدل المجلس فلنا بطلان الخيار لم يكن لتبدل المجلس
بالقيام بل لا في الصام بل لا اعراض عما فوض اليها لانه فوض اليها التمسك
فانضو جواباً في المجلس فطلانه تارة تبدل المجلس وطوراً تبدل الاعراض
لهذا لو كان في فاعة فتعذر لا بطل خيارها ولو تبدل المجلس بالقيام لتبدل
بالقعود ايضا لكن لما كان القيام مقتضياً للرأي مفرقاً له والقعود كذلك
للرأي وجامعاً له لانه سبب الراحة وبها نزيد الرأي والقيام سبب التعب
وبه سقصر الرأي صار القيام دليل الاعراض وفي القعود وخيارها سطر
نصر في الاعراض بان يقول لا اريد الطلاق وكذا دليله وفي سجدة التلاوة اعتبر

تبدل المجلس وفي اعراض حق لو قلنا اقراءنا ساء في قراءه مجلسه كفته سجدة
لانه ليست تملك حتى تطل بالاعراض وكذا الوضوء خطوة او خطوتين
او اكل لقمة او شرح حرجة او اسفل من رواية البيت او المسجد او رواية
اخرى في تسديدة الثوب ولا يقال في غصن في غصن في الدياضة وكواب
الارض يتكرر لاختلاف المجلس حقيقة كون راكبا يتكرر في كل سجدة
الصلوة لان سير الدابة وضار في راكبا حتى يحس عليه ضاراً انلفت
الدابة واعتبر مكانه الارض لا ظهر الدابة وفي صلوة وسفينه وكلمة
وركنين لا اي لو كان راكبا في صلوة لا يتكرر لان حرمة الصلوة جعل
لا يمكنه مكان واحد لولا ذلك لما صح صلوة اذ اختلاف المكان يمنع صحته
ولو كان في سفينة لا يتكرر اذ لم يكن في الصلوة لان السفينة كالبيت
لان جريانها في ضار في الله قال الله تعالى وجوباً في هذا لا تقدر على ايها
حتى تشاء خلاف الدابة فان قوامها بالرجلية لقدرته عليها وقفاً وتسيراً
ولو كرر للمصلي في كفته واحدة قياساً واستحساناً في المحذور في المجلس
كرره واعتبر كذلك عند يوسف وعبد محمد رحم يتكرر لان التداخل في
احدى الركعتين في القراءة فيفسد وقال ابو يوسف ليس في ضرورة المحذور
في حكم بطلان العدة في حكم آخر فقلنا بالعدة في حكم جواز الصلوة و
بالمحذور فيما قلنا ولو تبدل المجلس السامع دون الثاني تكرار الوجوه على
السامع اجماعاً ولو تبدل المجلس الثاني دون السامع تكرار على السامع
عند البعض واصل في التلاوة سبب الاجماع لان السجدة تضار فيهما
وتكرر تكررها وفي السامع خلاف في قيل انه سبب لادينا والصحح لرب
السبب في السامع التلاوة لكن السامع شرط لعمل التلاوة في حقه وليس في
الحديث في السبب بل في بيان الوجوه على السامع اذا ثبت هذا في المسئلة
الاولى يتكرر اجماعاً اما على قول البعض فلا في السبب في حقه السامع والمجلس
السامع متعدد واما على قول الجمهور فلا في المحذور المجلس بطل العدة في حق
التالي ضرورة في لم يظهر ذلك حتى غير بل اعتبرت حقيقة وفي المسئلة
الثانية يتكرر لان الحكم بضار في السبب في السرط واصل لا يتكرر لان
السبب في حقه السامع لتجدد في تكرار في واقع يد وتشهد وتسلم اي من

اراد سجود الملاق كبر نداء لا رفع يد وسجد كبر نداء ورفع راسه
 لسجدة الصلوة ولا تشهد عليه لانه لم تشرع الاية الفعولة ولا فعول
 هنا ولا سلام لانه للتحلل عن التحريمة ولا تحريمة وعند الشافعي يجب
 التحريم والتجديد بشرط لهما ما بشرط للمصلي من الطهارة وستين
 العترة واستقبال القبلة ويقول في هذه السجدة ما تقول في سجدة الصلوة
 في الارض قر اسورة صليوة او غيرها وتترك اية سجدة كبر لا تترك آية
 السجدة لشبه الفرائض بالسجدة والاستسكان عنها واذ السنن اخلاق
 المؤسس ولو عكس لا اى لو قراء اية السجدة وتتركها سواها لانه باسببه لانه
 عبارة في السجدة وقراءة آية السجدة من تنزل الى كبرية سورة مرتين
 السورة واذ اجاز كذا هذا وقيل في قراء آية السجدة كلها في مجلس وسجد
 لكل منها كفاه الله تعالى ما اشتهى واستحب في قراءتها آيات في فاعلهم
 التفضيل فربما يعتقد بعض السامعين بكونه فضيلة لآية السجدة
 والكل سواء من حيث انه قولن قالوا ان كان القوم متاهتين للسجود بحسب
 والآية كيدا يكون تاركات قولن ولا بحسب شفقة على السامعين بالتحرك
 عن اتمهم تلا عند الطلوع وسجد عند الزوال والغروب والكبا ونرا في كبر
 واو في راسه خلا فالفرج لانه يخرج الوقت والنزول صار دينه ذمته
 كاملا فلم يود ناقصا لنا ان الواحد لا يفتد بها اخر في باقضا والناقص
 يودي ناقضا ولولا على برار من وسجد كبر الكمال وعند الشافعي يحزن بناء
 على انه واجب عندنا خلا فانه واجب بالافان سببه فهم السامع او لا عندنا في
 حنفية فهو بناء على اصله في القراءة بالافان سببه وعندنا ان علم انه نفي القول
 بحسب لانه قولن من وجه حتى جاز بالجنح الا لا في العربية بحسب كل حال في سماعه
 من الية اي لو سمع رجل من قائله بحسبه خلا فلما لا في الثاني امام السامع
 بالحديث لا قصه امامه فلما النقص مطلوب لم يرد به حقيقة امام
 واحد المسافر في السهول المرضية النقص في القضايات ولا السجدة
 التداق لانه انقصان على ركن واحد اتبع السفر بها لانه مشطون في المشرق
 على نوعين من جهة وهو ما شرع بحكم انه الفناء ونحوه عند وهو فرض
 وواجب سنة ونفل ورخصة وهو ما تغير من عسر الى يسر بخير او

من الية

من الية

تختلف فانقسمت اربعة انواع احدها ان يكون السبب والحكم موجودا كالاراه
 على احكام الكفر وتاثيرها ان يكون السبب والحكم كرخصة القطر وتأثيرها
 ان يكون السبب والحكم معروفا كوضع الارض والاعلال وابعها ان يكون السبب
 موجودا في الجملة لا في موضع الرخصة كالسليم وقصر الصلوة جاوز
 موقت مصي مر يد اسير او سبطا ثلاثة ايام في بر او بحر او جبل قصير
 الرباعي اذ في مثل السفر ثلاثة ايام وليا لها وعند الشافعي جم مقدر
 بومين وهو ستة عشر فرسخا في قول يوم وليلة لان الرخصة تنال على
 ليلة المشقة وهو تحصل هذا وعندنا ان رخصة نزل كل يوم اثنان
 عشرين ميلا للسنة وعندنا لو سفر جم يومين في اكثر اليوم الثالث
 انما قوله عم بحسب المقيم يوما وليلة والمسافر ثلاثة ايام وليا لها ذكر
 المسافر في محله باللام فاستغرق الحسب لعدم المعهود واقضوا عن كل مسافر
 من مسير ثلاثة ايام وليا لها ولا تصور في حسب كل مسافر ثلاثة ايام
 الا وان يكون اقل من السفر ثلاثة ايام اذ لو كان اقل من ذلك خرج بعض
 المسافر من غير استيفاء هذه الرخصة والربط عليها منتفية اجماعا
 وكان الاحتياج الى اثبات هذه الية اقل من السفر قد دل عليه الحديث
 على ما بينا ولا ان القصص غير ثابت فبطل ما ثبت باليمن لا نزول الى مقين
 مثله وذا فيما قلنا والسير الوسيط بين الابل ومشي الاقدام اذ
 اجعل السير بين البريد وابطاة سير الجملة وخير الامور ووسا
 وعرف حنفية رخصه انه اعتبر ثلاث ارجل وهو قريب من ثلاثة ايام لان
 المعتاد من السير كل يوم مرحلة خصوصاً اقصر ايام السنة
 ولا معتبر بالفراسخ لان في المختلف باختلاف الطرق في السهول والجبال والنجار
 وقيل يعتبر بالفراسخ احد وعشرون فرسخا او ثمانية عشر او خمسة عشر
 ولا تعتبر السير الماء بالسير في البر والمعتبر في البحر ما يمتد بحاله
 كما في الجبل والقوى على ان يظن السير السبعين كم تسير ثلاثة ايام وليا لها
 عند استواء الرياح بحيث لم تكن عاصفة ولا هادئة فيجعل لكل اصلا
 ويقصرون في صد مسير ثلاثة ايام على هذا التفسير في البحر
 وقيل الرباعي يوذون لانه لا قصص في المغر والفجر ولا يتم الا في فرضه

من

طها

ن

ما لا يرد
 عند السجدة

ويعان وقال السامعي فرضه لاربع والقصر رخصة قياسا على الصوم
اذ الوقت سبب الاربع والسفر سبب القصر كما ان الشهر سبب الصوم والسفر
سبب الفطر ثم لو صام في السفر نفع فرضا كذا لو اتم هنا ولما ان
الشيء الثاني بطل لانه لو فعله ثمار لو تركه لم يلحقه عهدة قضاء
ورائهم وهذا أحد النفل والزيادة على القدر المفروض انما يصير فرضا
بالقراءة له قبلها لانه بيان اذ في المقادير السفر لو اوجبت القصر
لم يبق الاربع كما لو ابرأ عن بعض الدين لانه رخصة اسقاط فتتم
بالسقوط كالطلاق والعناق وله بقدر الردم العبد خلاف ابرأ الدين
لان فيه تملكه وجه وما روى انه عهدة كان نقصه يتم معناه وصفا
له اضلا وهو محل النقص في حله ثم عزمه صلوة المسافر ركعتان
تامة غير قصر على لسان يتيك فلو اتم وتعد في الثانية صحت صلوة
والا خربان تطوع كما لو صلى الفجر اربعاً واسأبتا خير السلام الا
لا اى وان لم تعد في الثانية قدر الشهد فسدت صلوة لا شغاله
بالنفل قبل المال الفرض وانما نقصه اذا جاؤن بيوت مصر حتى لو
كان امامه دار او دار الزلا بقصر لان عليا رضى لما خرج من البصرة
يوجد الكوفة صلى الظهر اربعاً ثم نظر لا خص امامه فقال لو حاورنا
هذا الخصم لقصرنا حتى يدخل مصر اى لا يتم حتى يدخل مصر فانه
يتم حينئذ ولم ينعى ان اقامة لانه عهدة كان يخرج مسافرا الى الغزوات
ثم يعود الى المدينة وله مجرد نية الإقامة وله ان لم يمس مصر لا يكون
الامقيما فحاله مخفيه عريضة غير الاحوال اذا دخل المسافر الاحق
مصر للوضوء بقصر لان ما ياتي به اللاحق قضاء عما نوى مع الامام
والقضاء لا يتغير بالسفر والاقامة وعند من يتم كالمشيق
او ينوي اقامة نصف شهر يملك وقربة وقصر لنوى اقامته لانه
لا بد من اعتبار مدة اذ المسافر لا يجد بدا من البتة المنازل انما
له ستر اية نفسه او دابة او لطلعت فقط او شراد اية اخرى
ولا يهيا له ذلك مدة قليلة فقدرنا ذلك بمدة الطهر لتشاكلها
من حيث انهما يوجبان سقوط الصوم والصلوة الا ترى اننا قدرنا

اذ في مدة السفر ثلاثة ايام اعتبار ايام في مدة الحضر لانها تظهر
فانه يسقط بهما الصوم والصلوة وروى عن ابن عباس وروى عن الله
انها مالا اقل مدة الإقامة خمسة عشر يوما والاثر فيها لا يعقل كالحجر
له نه من المقادير وله يهتدى اليه الراى فلم يكن ليقول اربا وانع الكدر
والجواز فتعنت السماع من صاحب الشرع فان قيل روى عن عثمان رضى
انه قال من اقام اربعاً صلي اربعاً وسوق السامعي والاخذ بقوله اولى
لما فيه من الاحتياط بالكمال فلما اخذ بقوله اولى لان القصر كارتا
يتغير وما ثبت له الانزول الا يتغير مثله وذاتهما فلما لان فيه اجماعا
والمقصد بالبلد القرية نوذريانه لا يصح نية الإقامة في المكان
قالوا هذا اذا سار بلا ايام نوى الإقامة في غير موضعها لا يصح فاني
يسر بلا ايام نوى الإقامة في غير موضعها لا يصح فاني
للمعارض لا ابتداء حلة كذا في لو سار بلا ايام لا ابتداء الحيات فلم يصح
في غير محله او لم يتورع في سبيل اى دخل بلاد او في سبيل في غير محله
ان يخرج غدا او بعد ولم ينو مدة الإقامة قصر فقد اقام السرح
بنيسابور شهر انقص الصلوة وسعد بن ك وقاص اقام شهرين بها
وكان نقص الصلوة وعلمه من قصر اقام خوارم سنتين نقص
الصلوة وعن ابن عباس رضى قال اذا دخل بلد وانت لا تدري متى يخرج
فاقص لان الإقامة ضد السفر في المقيم لا يصح مسافرا بلا نية
وان وجد منه حقيقة الإقامة او نوى عسكر ذلك بارض الحروب والحاضر
مصر لانهم يترطون في اعدادهم وتردد حالهم يتنزل في موضعهم
فيقروا او ينهون موافقوا فلم يكن اذا اقام فلم يصادف النبي
محلها فلا يصح كما لو نوى السفر في غير موضع او حاصروا اهل البغ في
دارنا في غير اى حاصروا اهل البغ في دار الاسلام في غير مصر اى
حاصروهم في الحول لان حالهم تبطل عزيمتهم لانها يتنزل القوار والقوار
كما ذكرنا والعزيمة قصد لا تردد فيه وهذا حين جرد وجرد مع
التردد وللاالة الحال في القوة والرحمان والسر لم يقال والبيان فقد
قيل لسان الحال انطق في لسان اللقال اذ لا مجال للكدر في دلالة الحال

عدم

وله مساع في المقال وبالذات في بعض الفصول كان الشك فيهم لانهم
 يمتثلون في القراءات ظاهرا وبنية الإقامة من اهل الكلا وهم اهل الخيام
 والاحبية كالاعراب والترك قبل الاقامة لان حالهم مخالف عن عمتهم لان
 اقامتهم للكلا فاذا لم يبق ان يحجوا والاصح انهم حقيرون لان الإقامة
 للممر اصل والسفر عارض فلا يبطل بالاسفار في معنى الامر وعن
 ابن يوسف حم ان الرعاء اذا كانوا في تطواف وتوحا في المفاوز والمهامه
 من مساقط الغيث معهم رحالهم واثقالهم كانوا مسافرين حيث نزلوا
 الا اذا نزلوا امرى كشر الكلا والماء والتجود والمخاين والمعالف والوارك
 وضربوا الخيام وعزجوا على الإقامة خمسة عشر يوما وكانت المياه والكلا
 بكفهم فاني استحسن ان احلهم مقيمين اقدرى مسافر عقيم في الوقت
 صح وانما لانه يغير مرض المسافر في اربع شرط الصحة الاقتداء
 ليل يصير اقدا ممرض بمسفل ولانه صار مقيما في هذه الصلوة
 لكونه تبعالا امام اذلة ولايته واقامة الاصل توجب اقامة التبع
 كالعبد والجندي يصير من ممتن بنية المولى والامير بسوق التبعية في
 حقها والحكم في التبع تلت شرط الاصل حتى لو نوى المولى الإقامة ولم
 يعلم العبد حتى قصص اياها لم علم قضى تلك الصلوات في الوقت فصر
 قابل للمغير بنية الإقامة قصد المغير بالاقدا تبعا لاتصال
 المغير بالسبب هو الحن والقائم في الوقت هو المراد بالمذكورة الهداية اذ لا
 يصلح الكل للسببية ولا ما مضى لما مضى وبعد لا اى اقدرى مسافر
 عقيم بعد خروج الوقت يصح لان مرضه لا يغير قصد بنية الإقامة
 لا تقضا السبب فلا يغير تبعا بالاقدا واذا لم يغير مرض المسافر
 بالاقدا اما المقام خارج الوقت يصح اقداره لانه لو أدى الاقتداء
 المفترض بالمسفل في حال القعد ان اقدرى في الشفع الاول في حق القراءة
 ان اقدرى في الشفع الثاني اذ القراءة في الشفع الثاني بفعل المقيم فلا يبر
 شكل بما لو نسي المقيم القراءة في الشفع الاول فاقدرى به المسافر
 في الشفع الثاني خارج الوقت فانه لا يصح وهو اقداء المفترض
 بالمفترض في حق القراءة اذ القراءة فرض علمها في هذه الحالة قلنا

الشفع الاول تعتبر محلا للقراءة وجوبا والقراءة في الشفع الثاني قضا
 فيلحق بحملها وصار كايها وجوب في الشفع الاول فكان اقداء المفترض
 بالمسفل في القراءة ويعكسه صح فيها اى اقداء المقيم بالمسافر صح في
 الوقت بعد اذ انفق الفرض وان لم يكونا قد استكمل المفترض في القعدة
 محان فان سئل المسافر في المقيم صلواته في المقيم التزم موافقة مهام
 المسافر في ركعتين فتفرد في الباقي بالمسبوق حتى لو سهر لزمه سجود
 السهو ثم قل بقرا المقيم هاتين الركعتين في المسبوق هو بقرا
 الاصح انه لا يقرأ لانه لا حق اذكر اقل الصلوة وقد تم فرض القراءة
 فيتركها احتياطا وهذا لانه لما كان لاحقا كان الحكم كانه حلقا ما
 فكان مقبدا بهذا الوجه وهو منقرد حقيقة فتخرج عليه القراءة
 نظرا الى انه مقتدر وتصح القراءة نظرا الى انه منقرد اذ فرض القراءة
 صار مؤدى في الشفع الاول فذا في قراءته بين الحرم والندوة والاحتيا
 ط في الترك لان الحرام واحدا المتسارع والمنذر وحان الترك ولو كان حراما
 ياتى بالفعل ولو كان مندوبا لم ياتى بالترك بخلاف المسبوق فانه
 اذكر قراءته باقله فكانت قراءته فيما يقضى فرضا في الاثنان وقل في
 الهداية فكان الاسارى في موضع شك اذ لا سار واحد كانه في ذلك
 مطابق لقوله احتياطا لقوله يعاجل في سنة سنة مثلهما وسحب
 للاطمح اذ اسلم ان يقول لهم انتموا صلواتكم فانا قوم سفر لانه علم قاله
 حين صلى باهل مكة مسافر في الوطن الاصلي بطل مثله دون السفر ووطن
 الاقامة مثله والسفر وراصي قالوا الا وطان يمشى ووطن اصلي وهو ما يكون
 بالتوطن بالاهل او بالمولد ووطن اقامة وهو ما يكون بنية الإقامة خمسة
 عشر يوما ووطن السكن وهو ما يكون بنية الإقامة اقل من خمسة عشر
 يوما فالاول مبقص لمثله اذ التمسطل مثله حتى لو اسفل من طنة
 الاصلي وتوطن ببلد آخر باهله وعياله لم سافر في وطله وطنه الاول
 قصير لانه لم يتو طنا له بمكة للبنى علم ولا سطل بالآخر لانها دون
 والش لا سطل عادونه وبالسفر كدنية للبنى علم بالسفر لو كان له
 اهل ببلد فتاهل ببلد آخر وكل واحد ووطن اصلي له والثاني بطل

بالمال لانه قوة والثاني لانه مثله وبالسفر لانه ضل والثالث بسطل
بالكل والسفر واصل منه ان النسخ يجوز بالمثل وبما فوقه له بما دونه
ولم يعتبر المحققون وطى السكن وهو الصحيح لان حكم السفر فيه باق
فلم يصح وطنا فكيف يترتب عليه الانتقاض اقام بكمه ومنا مدها
فصراى لو نوى مدة الإقامة بكمه ومنا قصر لانا لو جاز ثابته الاقا
ع موضعين يجوز ثابته اذا زاد على ذلك فيؤدي الى ان لا يتحقق السفر لولا
حجب اقامة المسافر في المراحل لئلا زاد ذلك على خمسة عشر يوما فان عزم على
ان يقيم بالليالي في احد ما وخرجه بالنهر الى الموضع الاخر فان دخل اول
الموضع الذي عزم الاقامة فيه بالنهر لم يصح ثابته وان دخل اول الموضع
الذي عزم على الاقامة فيه بالليالي صار مقيما ثم بالخرجه الى الموضع
الاخر لم يصح ثابته في الاقامة في الموضع اقامة المرحلي حيث يبيت فيه الا يركب
اذا اقلعت السوق او تسكن نهارا محلة كذا وهو بالنهار يكون في السوق
فابته السفر المحض بقضى ركعتين او ركعة في وقت نسيء والاصل
ان القضاء في الفايء فعنت وقت الفواتح في القضاء وتعتبر الجزع
الاخرى في السفر وراقامة والحجض والطهر والبلوغ ولا اسلام وذو القدر
التحرمة وفلا في ركعتين قد رما يتمكن من اداء الصلوة فيه حتى لو سافر المقيم
في اخر الوقت ويقع منه قد رما يتمكن من ان يصلي فيه ركعتين قصر عند ولين
اقل منه اتم والحجض والطهر على هذا لانه التكليف لعقد القد لثالث
الوقت سبب الوجوب في الوجوب في الابد او قد يكون للقضاء كالشهر في حق
الحائض وقوله في الهداية لانه المعتبر في السببية عند عدم الابد امشكل
لانا يثبت اول كتاب الصلوة ان السبب عند عدم الابد كل الوقت لا الخوة والخير
وجاز ان اراد به عند عدم الابد اول الوقت واخبار قول البعض لا قول
الجمهور العاصي بترخص بخص السفر ولا السمع في رخصة للعاصي
لان الرخصة شرعت برفقتها فلا تنطبق بالمعصية لانه قوة في المغلطة
ولنا قوله تعالى من كان منكم مريضا او على سفر فوصاه بصلوة المست في كل حال
فصل المقيم يوما وليلة والمست في ليله ايام وهذه نصوص مطلقة وقد علق
الرخص من نفس السفر فلو كان قيد لكان يكون باغيا او سارقا او ابقا

او قاطع طريق يجرى مجرى النسيء ولا في هذه الرخصة في السفر للسفر وهو
ليس بمعصية لانه خروج مديد وانما المعصية ما يكون بعد بان قصد قطع
الطريق او تجاوز مائة ابراق فصلى السفر من اطار الرخصة اذ لم يقع في عينه
والقبح المجاوز لا ينفع الاحكام كالسبع وقت النداء والصلوة في الارض المقصود
والرخصة شرعت كرامة للمسلم في اليمان والمعصية لانه فيه مستحقها
العاصي كالمطيع مست في اقام في الصلوة اتم وان لم يقرأ شفعه اي
مست في نوى الاقامة في الصلوة اتم منفرد او مقعدا مسبوقا او مدركا
لان فيه الاقامة صححت بفعل الفرض وكذا ان صلى الظهر ركعتين في صلاة نوى
لا اقامة فانه يصلي ركعتين اخرين بقراءة كالقيم وقيل بحد ح فسد صلوة
له في ظهر المسافر في غير المقيم ثم خرج نفسه بترك القراءة فيها على وجه لا يمكن اصلاحا
بنية الاقامة وكذا الظهر لهما ان فيه الاقامة في اخر الصلوة كهي اولها
ولو كان مقيما في اولها لم يفسد صلوة بترك القراءة في الاول وليس الاخرين
محلل القضاء كذا هت وانما يفسد الحج لفوق محل القضاء بخلاف اقامته
في العصر بعد غروب الشمس اي افترق المست في العصر فغرت الشمس في نوى
لا اقامة فانه نقص لانه قضاء فلا يعتبر وفي خلافه في طوسي قدم بعدا
واقام اي نوى الاقامة فيه خمسة عشر يوما ومكي قدم كونه واقام وخرجا
يؤيدون قصر ابن هبيرة لفيها فيه نصف شهر اتم لانه لم يقصد اسفرا
له لانه ليس من بعدا الى القصر مدة سفره كذا في الكوفة الى القصر لان من
بعدا الى كوفة خمس ارجل والقصر ينصف كذا ان خرجا منه الى كوفة اي ليس
خرجا من القصر الى الكوفة يتمان لهما وقصد الدخول في القصر
فنه والقصرا الى كوفة ارجل الى كوفة وقصد الدخول في القصر
يتما ان يصل الى القصر صارا وطنا لهما فان قصد الدخول فيه لم يصح
سفر من اذ لم يقصد مسيرت سفر حتى لو لم يقصد الدخول فيه قصر
كما خرجا من الكوفة لقصد مسيرت السفر لو ان المكي حين خرج من كوفة
قصد بعدا والطوسي كوفة والتفت بالقصر بلائيه وخرجا الى كوفة ليلبت
فنه يوما ثم توجه الى بعدا قصر الى كوفة وكذا الى بعدا لان كل واحد
قصد مسيرت السفر ما الطوسي فلانه ما ضاع على سفره واما المكي فلان

بنة

خه

وطنه بالكوفة استقضى انشا السفر القصير اذا لم يكن طنا بها فيقصد
 المرد لا يمنع صحة السفر بغداد في كونه خراجا الى القصر لمقيم ويرجع
 الى كوفة انما الى لو كان مكان الطوسي بغداد في مكان المكي كونه يخرج
 البغداد الى يورد القصر لمقيم خمسة عشر يوما وخرج الكوفي يورد ونور
 مثله وخرج منه الى كوفة انما لا يخرج جها من طنه لم يكن سفرا وكذا
 من القصر الى كوفة لمقيم مقيم الى كوفة فيتم ان خرجا منها الى بغداد
 ما ترون قصر الى فان خرجا من كوفة يورد بغداد ويمر بالقصر قصر
 اما الكوفي فلا وطنه بالقصر بطل بدخول الكوفة فصحة السفر اما البغداد في
 فلا وطنه بالقصر لم يصح لان طنه اقامة لا يكون الا بعد تقدم السفر لان
 اقامة المقيم لغو لم يوجد تقدم السفر لم يصح وطنه بالقصر فصلا
 مست في البغداد بخلاف الطوسي لصحة وطنه بالقصر لتقدم السفر
 وقصد المرد به منع السفر ولو خرج كل يورد وطنه صاحبها فالتقيا
 بالقصر وخرج الى كوفة قصر غير الكوفي اي قصر البغداد في كونه على سفر
 والكوفي يتم لان سفره لم يستحكم فالتقيا بالرجوع كوفي حج فتلقاه
 ابنه بالحسين ومعه مائة على راسه من كوفة فاقاما اي نوبا اقامة خمسة
 عشر يوما وقصد مكة وبلغا القادسية ومعه على بدر مرحلة من كوفة ثم
 قصد خراسان نوبا الاخوان بالكوفة فلاب يقصر حق بدخلها لا ابنه لان
 سفره لم يستحكم والخيرة كان في طنه اقامة له وقد بطلت انشا السفر
 لما مكة فعاد مسافر السفر الاصل في مقصده ان يدخل كوفة واما الابن
 فلما رجع يتم لان سفره لم يستحكم فبطل بحج الرجوع كوفي توطن بمكة
 فبطل ان يرجع الى خراسان بدخلها اي الكوفة قصر فيها لانه لما انقل
 باهله الى مكة صار في طنه اصليا وبطل وطنه بالكوفة ولو رجع قبل
 دخول مكة يتم اي لو رجع الى خراسان قبل بدخل مكة يتم كونه لان طنه بها
 لم يسطر الصلوة اذا تقدم وجه تفسد احتياط لان الواجب عليه صلوة
 صحيحة من كل وجه فلا يخرج عن العهدة بالشك امام ائمة وانفرد
 بمقتد تفسد صلواتها لان صلوة المقتدى مع صلوة الامام مختلفان
 حكما وخلق مكان الامام تفسد صلوة المقتدى لان لا اقتداء بلا مقتد

محال مسافر ومقيم ام احدهما صاحبه فشكا في امام اي لم يدر يا امام
 ومن المقتدى بان ما متحد بين استقبلا الصلوة لعجزهما عن الصلوة
 اذ كل واحد كتمل ان امام او مقتد وامامة المقتدى واقفا امام
 تفسد الصلوة تفسد صلوة كل واحد من وجه فيحكم بالفساد
 احتياطا فان احدهما وخرجا متعاقبا ليحذر انشكا يفسد صلوة
 غير الاخرى يفسد صلوة الاول لانه اذا كان اماما فاذا خرج او لا اصل
 مقتد بالتحول الامامة الى الاخر فاذا خرج الاخر بعد لم يبق امام
 في المسجد يفسد صلوة لخلق مكان امام عنه وصلوة الاخر تامة
 لانه امام بكل حال وصلوة امام لا تفسد استغناء عن المقتدى
 لانه منفرد ويتم اربعا بكل حال اي مسافر اكان مقيما لا خيال
 الاقدا بالمقيم ويقعد على الثانية وثلاثة ولا وليس له خيال انه
 كان اماما ومو مسافر كخرج جميعا او جهل يفسد صلواتها اما اذا
 خرجا معا فلا ان صلوة المقتدى منها تفسد لخلق مكان الامام عنه
 واحتمال الاقدا في كل واحد ثابت اما اذا جمل في الذي خرج او لا
 تفسد صلواتها لان صلوة المتقدم منها تفسد واحتمال المتقدم في كل
 واحد ثابت في صلواتها شفعا وقعد فشكا بالمقيم بصلواته شفعا
 آخر وثابت المسافر لانه اذا كان مقتديا انقلب فوضعه اربعا بالاقدا
 بالمقيم وان كان اماما ثم فرضه فلا يضر المتابعة في هذه الزيادة
 فان احدهما وخرجا متعاقبا فشكا تفسد صلوة غير الاخرى يفسد
 صلوة الخارج او لا لان المتقدم ان كان مقيما فخرجت انه مقتد لا تفسد
 صلواته لانه امام مقتديا امام تفسد لانه صار مقتديا بالمتقدم
 فاذا خرج المتقدم بعد تفسد صلواته لان اقتداء باق اذ صار صلوة
 المسافر اربعا بالاقدا به وان كان المتقدم مسافر ان كان اماما لا تفسد
 وان كان مقتديا يفسد بخروج امامه فصلوة المتقدم منها ايها كان
 جاز من وجه وتقدم وجه يفسد وصلوة الاخر تامة لكونه اماما
 بكل حال يتم اربعا ان كان مقيما وظاهر كذا ان مسافر الاجتماع
 اقتداء بالمقيم وان خرجا معا فصلوة المقيم تامة لانه اربعا اماما

فقد
 ادان مع
 المقيم
 ما جاز
 اماما
 مقتديا
 مقتديا
 مقتديا

موجود في كل فرق ولا يخرج مرفوع في قول بانه لا يجوز الا في موضع واحد
خرج وانه للفتنة وقد يكون بين اهل مصر واحد احتلاف بحيث لو اجتمعوا
في موضع لها جيت الفتنة وقد امرنا بتسكينها في كل موضع وقع الشك
في جواز الجمعة كوقوع الشك في المصر او غيرهما واقام اهله الجمعة ينبغي ان
يصلوا بعد الجمعة اربع ركعات وينووا بها الظهر حتى لو لم يقع الجمعة موقتها
تخرج عن هذه فرض الوقت بغيره والسيطان او نايه خلافا للفتنة في
اعتبرها بساير الصلوات ولنا قوله في اربع الى الولاية من هذه الجمعة
ولانها تقام بجمع عظيم لانهم يتركون الجماعات لاقامة الجمعة وقد يقع
المنارعة في المقدم لنفسه والنفلكم لغيب في العجيد والتاخير
فلا بد منه تقيما الامر بهذا الجمع وتسكين الفتنة وانما جمع على رسول الله
ايام محاصرة عثمان في بيعة بدر وجوز الجمعة خلف المتغلب الذي لا يستوي
له من الخليفة اذا كانت بيعة في رعيته سيرة الامراء يحكم فيما يترعى
حكم الولاية لان ذلك يثبت السلطنة فتتحقق الشرط ووقته الظهر
لقوله في تصغير غير جيز بعثة الى المدينة اذا مالت الشمس فصلى بالناس
الجمعة فسطر يخرج وجهه الى لوجه الوقت وهو من استقبال الظهر ولا
يتنبه عليها لا خلافا في كمية وشروطا وفيه خلافا في الشا مع الخطبة
قبلها حتى لو صلت بلا خطبة او خطب قبل الوقت لم يجز لقوله تعالى فاسعوا
الى ذكر الله اي الخطبة ولا اقامة الجمعة مقام الظهر بخلاف القياس والشرع
ما جاء بها الا مفيدا بالخطبة قبلها فانه هو ما صلي الجمعة في عمره بلا خطبة
ولو كان لفعلة من تعليم الجوان وتسرين خطبتان في جلسة بينهما
خلافا للشا في مقدارها ان يستقر كل عضو منه في موضعه ويحمد في
الاولى في تشهد ويصلي على النبي عليه وعلى الناس في الثانية كذلك لا
انه يدعو امكان الوعظ كذا جرى التوارث قايما بطهارة اي خطب
قائما على الطهارة اما القيام وبقوله به وتركوا قايما وكان عم خطب
قائما حين يقض الناس بدخول العير المدينة واما الطهارة ولانه يذكرون
الله تعالى في المسجد فصلا كالاذا ان ولو خطب قاعدا او محدثا جاز
لحصول المقصود وهو الوعظ والتذكير وكن لمخالفة السنة فارقها

الذي
في كل موضع
منه في كل
موضع

انما
تفرد في
الصلوات
حولك

ينبغي ان لا يجوز بلا طهارة لانها كشرط الصلوة لقول عمر وعائشة رضي
عنهما في صفة الصلوة لما كان الخطبة قلنا انها في التواتر كشرط الصلوة
حتى لا يشترط لها استقبال القبلة ولا يقطع الكلام وكفت تحميد
اي لو اقتصر على الحمد لله او سبحان الله او لا اله الا الله جان وقال لا يجوز
لما اذا كان كلاما مستمرا خطبة على وقيل قلته قدور التمسك الى الواجب
خطبة والحمد لله الفردة او التسبيحة الفدية لا يستحق خطبة وله لنس
الواحد المذكور بالصريح مطلقا وهو حصل بالحمد لله لما زاد عليه شرط
الكمال لا بشرط الجواز اذ لو قيدنا الجوان بالركعة مع ان الصلوة تقضي بكون
ما يتطوع عليه اسم الذكر لوردنا على الصلوة اسم ولا ينافي في السنة
تصغير بيان الله قلنا البيان يستدعي له محال لا اجمال لا مكان العمل به
فمنعنا السنة بكيفية لا نسخا ولا في قوله الحمد لله كلمة وحيدة تحتها معنى في
جمعة ولا نهائية للخطبة فسلوا الوحداني على ان قصص الخطبة مندوب
الله قال علم من فقه الرجل طول الصلوة وقصص الخطبة وروى عن عثمان
رضي عنه حين استخلف سعد لخطب فقال الحمد لله فان خرج عليه فقال ان اياك
وعمر كانا بعد ان لهذا المكان فقالوا وانتم لا امام فقال اخو منكم الامام
قوالا سيأتيكم الخطبة بعد ثم نزل وصلى بهم وصلى معه الصحابة رضي الله
عنه لا تكبر قول انه يكتفي بهذا القول الا ان الشرط عند ان يكون قوله الحمد لله
على قصد الخطبة حتى اذا اعطس ولا يجوز له ان يرد على عطاسه لا ينوب
عن الخطبة ولو خطب صبي ولا غشون وصلى بالناس بالرح جان والجماعة وهم
ثلاثة سوى الامام وقال السبيعي ان يعز جلا احرارا مقيمين سواء لان اول
جمعة اقيمت في الاسلام كانوا اربعة جلا فلما نوب المصور الى الحسين بن
اثنا عشر رجلا فصلى بهم النبي صلى الله عليه وسلم في اثنا عشر رجلا
فلما انتهى حكم الجمع عند الجمعة وسد الطرود بحاذاة النساء كان جمع
حقيقه لوجود اجتماع وحكما فالامام يقدم على ان يثني على مقدم على
المداوي في احوال حكم الجماعة وهما اية الجمعة في يقتضي مناديا وذا الو
ومما المؤذن والامام وسب عيسى والاصل في كل ثابت كماله اذ في النقص
شبهة العدم خصوص في شروط الجمعة اذ الظهر فوض في احوال الاستق

قالوا معنى المسئلة
كروا حتى صار كالمطعم
الطوبى له جامع يرد
كفاته السامع
عليه المصروف
عنه ما ياتي هلك

ارادوا الجحاح والمعا
عمر

من الهاء

عنه ماد الجماعة الا بالقبول لا غايه لكل فتعين الاقل وهو الملائق فانه جمع
اسما ومعنى والمثقف ان كان جمعا معني فليس يجمع اسما اذا اهل اللغة فصلوا
تثنى التثنية والجمع والشرط هو الجماعة للطلقة فان قيل اذا كان الملائق
سوى الامام كانا معني بلانته فلما الجماعة شرط على حدة وكذا الامام فلا
يعتبر الامام منهم بخلاف سائر الصلوات لان الامام فيه ليس بشرط وكذا
الجماعة فعد الامام من القوم ولا يلزم قوله عم لان انما في ما فوقها جماعة لانه
محمول على سنة تقدم الامام او على الموارث الوصايا او على ابا حبه المسافرة
فان بدأ الاسلام اذا سافر احد من غيلة واداسا في انسان قتل احدهما
صاحبه غيلة وقال علم الواحد شيطان واثنا شيطانان اي تحريم
المسافرة والدلالة على ذلك حل المسافرة فلما اظهر الله الاسلام وشرح
مخاسنه عقائدهم وفعاله من الاعمال فقال الامام في فوقها جماعة
اي حل المسافرة فان قيل يجوز بحدوده بطلت واستقبل المظهر قال ان
يفر ابعد ما يكون صلى الجماعة وان يفر والبعد ما يحسد صلى الجماعة عند من وقار
زوا استقبل المظهر اذا فرغ اقبل ان يفرد لان الجماعة شرط برودا بشرط
دوامها كالوقت الطهارة وسائر العروة لان كل جزء من الأجزاء اذا ازلها
ان الجماعة شرط لانها لا تقطع بحدودها كالوقت والطهارة للجمعة فلم يشترط
دوامها كالخطبة فان الامام بعد ما يكون بسبقه حدث فاستخلف من لم يشهد
الخطبة اتم الجماعة وكان استخلافه اياه بعد التكبير كاستخلافه بعد اداء
ركعة كالأول والوقت فانه شرط للاداء الشرط لا فساح وتام الاداء الفراغ
من الصلوة الا ان لا يكون المسبوق اذا ادرك ركعة مع الامام بفوق بعد فراغه
ويتم الجماعة ولو خرج الوقت قبل بواحدة من فضة الركعة الثانية فسدت
جميعته وانما حسمه من ان لا تعقد بالشرع في الصلوة ولا يتم ذلك
الا بالركعة اذا ما دونها ليس بصلوة بل بصلوة الجلفة لانها شرط الافساح
وما لم يقيد بسجدة فهو مفتحة لكل ركعة بعد السجدة معيد للاداء لا
مفتحة كالأول للخطبة لانها تنافي الصلوة حتى لو خطب من بعد صلوة
فلم يستمر دوامها ولا الذي استخلفه بان على صلوة وشرط الخطبة
موجود في اواصل وهذا الامام اصل في افساح لكان فلا بد من وجود

فانما العبد
يكون له العبد

لأنه

شرط الجماعة عند افساح كل ركعة فان قيل هذه الصلوة بغير الامام
والجماعة الا ان افقوا الامام لان الجماعة دون افق الجماعة لان
افقوا مع افقوا مع الى الاصل في افق الجماعة الى الامام شرط للصحة
لا احرام تحسب لو ادرك الامام في الشهادتين في الجماعة عند ما خلا فالحمد وكذا
افقوا الامام لان الجماعة بل ولى فلما المفيد في التزم المتابعة قصد فلم
لفقد مع الصلوة لا فصح الى اللوكود الامام لم يشاء في الجماعة قصد بل حكما
لشروعهم في صلوة فلا تثبت الحكم الفعلي تام وذا ان التقيد بالسجدة ليصير
صلوة لمن صلى الظهر كمن التطوع قبل ان يسلم صان مسفلا بنفسه لا فصح
والتقطع الفرض ولو قام غير قاصد للتفعل لم يصير مسفلا قاطعا حتى يسجد
ولا يعتبر بقا النساء والصبيان لانه لا يفعله بهم الجماعة ابتداء اذا كان الكل
نساء او صبيان فلا يتم بهم الجماعة اذا كان مع الصلوة والمرأة رجلا وكان
وجودهم كعدمهم بخلاف العبد المستف من انه لا يفعله بهم الجماعة ولا في العا
ومولاه في ابواب الجامع ووجود الناس حتى لو اجتمع جماعة في الجامع واغلقوا
البواب وجمعوا لم يحسن وكذا السلطان اذا اراد ان يصلي خشية دانه فان
فتح بابها واذن للناس اخذنا عما جاز وصلوة سهرتها العامة او لا فان
لم يفتح باب الدار واغلق ابواب اجلس التوايس عليها فيمنعوا عن الدخول يحسن
لان استراط السلطان للتخبر عن نفوسها على الناس وذا لا يحصل الا بالاذن
العامة ووجوبها اي شرط وجودها اقامة والذكرة والصحة والحسنة و
سلامة العيينة والرجلين فلا يحسن على منس في امرأة ومريض وعبد اعرج ومقع
لان المسافر في ركعة في حضور الجماعة فربما لا يجد من يحفظ رجليه وربما يقطع
عن ركعته وكذا المريض اعرج والمقعول يخرجون في شهودها والعبد مشغول
بخدمته المولى مستضر بترك خدمته وشهودها كالأول الظاهر لتمكنه من ادائه
نفسه حيث هو فلا يقطع عن خدمة مولاه وذلك القدر مستثنى له من حق
مولاه اذا لم يفرغ كثير ضرر وتحمل الضرر الهين لا يدل على تحمل الضرر الكثير وكذا
المرأة مشغولة بخدمة الزوج منهية عن الخروج شرعا لما خرجت الى
محافل الرجال من الفتنة والاعرج اذا وجد قايلا لم يلزمه شهودها لانه عاجز
عن السعي بنفسه وعند ما اذا وجد قايلا تلزمه لقدرته على السعي اذا وجد

منها

منها

من هذه الطرق أما آخرها هذه الشرط على شروط الادامع الزوال
بقدرتها لان الوجوب مقدم على ايراد اولها في ذاته ومعنى غيرها اقتدا سلفنا
رضوا فان صلاها عادتها جاز ان يصلح للجمعة عادم شروط الوجوب
جاز من فرض الوقت لان السقوط عنهم للتخفيف والتوفيق فلو وجب غيرها
بقدرها فقامتها لعاد الامر على موضوعه بالنقض وبإبطال وتوهم المسافر
والعبد والمريض فيها وقادرون على الجواز لانه فرض عليهم فاشبه بقدر المقصر
بالمستقل صانوا كالصبيان والنساء ولما ائتم صلحوا الامة غير الجمعة
فكذلك الجمعة وعدم الفرضية لانه هامة بل لعذر خفف الشرع الترك
لاجله فاذا حضر او اداء واقع فرض فكان اقتدا بقدره غير فرض وقد
صح انه عوام الجمعة بركة مسافر اما الصبي وليس باهل للفرض والمراة
ان يصلح له اامة الرجل صلوة ما يتعقد بهم الجمعة لانهم صلحوا الامة
فلا ان يصلحوا للاقتداء او في اذ حجة الامة اعلم من حجة الاقدار انه ولى
والمقصدى مولى على محو الاجله ولا اول سمة القدر والثاني سمة العجز
والقادر اقوى من العاجز صلى من لا عذر له الظاهر قبلها كبر وجازت صلوة
وقال في قوله يجوز بلزم اعادة الظاهر بعد فرائض الامام عن الجمعة لانه الفرض
في حقه الجمعة والظاهر يدل عليها لانه مأمور باداء الجمعة متعاقب تركها ومضى
عزاج الظاهر مأمور بالاعراض عنها لم يقع الياسع الجمعة وهذا هو صفة
الاصل مع البدل لانه يجوز اداء البدل مع القدر على اصيل ولما انقضت الوقت
الظاهر هذا اليوم في حال الناس كانه في سائر الايام لكنه مأمور باسقاط
عن نفسه باء الجمعة اذا استخففت شرائطها بالنقص وهو قوله واول وقت
الظاهر حين تزل الشمس مطلقا غير مفيد يوم دون يوم ولا اجماع اذ من فاته
الجمعة لنقص الظاهر اجماعا والجمعة لا تقضى والظاهر عجزها حق لا يصح بنا و
على اجماع الجمعة بجعل تركه بلزمة شيء ولما ائتم الظاهر علمنا انه اصل عاد
اليه الحكم ولانه ينوي القضا اذ ادى الظاهر بعد القضا الوقت اجماعا فلو
لم يكن اصل فرض الوقت في حقه الظاهر لما نوى القضا والمعقول اذ اصل الفرض
في حقه كل واحد ما يتمكن من ادايته لنفسه اذا التكلف لا ود على التوسع و
الا مكان مما قرب الى التوسع فهو احق والظاهر اقرب لانه يتمكن من ادايته بنفسه

لانه يستحق على قدره بوصفه بخلاف الجمعة فانها تتوقف على شرائط لا يتم
به وحده ومعنى الامام والجماعة وغيرها واذ السمع وسعه وانما حصل له
ذلك اتفاقا فان سعى اليها بطل الى ان لا يظن سعى الى الجمعة فان اذ كرها
مع الامام بطل ظهري سواء كان معذورا كالمسافر والمريض والعبد وغيره
وقال في ذلك بطل ظهري المعذور لان فرضه الظاهر قد اداءه وقته ولا يبطل
بغيره ولما ان المعذور وانما فارق غيبته في التخصيص بترك السعي فاذا لم يترك
وسيع التحوين بغيره وان لم يدركها فان خرج من بيته ولامام فخرج عنها لا
يبطل اجماعا وان خرج من بيته ولامام فخرج منها فقبله فصل الله فخرج عنها
بطل عندك حصة من خلافها وان خرج من بيته لم يبطل اجماعا
لما انه مأمور بنقض الظاهر ضروري اذ الجمعة لا مقصود الا في بعض العباد
مقصود احرام والسعي اليها ليس باذائها وكيف يبطل به وهو اذ في الظاهر
لانه حسن لمعنى غيبته والظاهر حسن لمعنى نفسه كما عرفت السعي وسبيله
الى العبادات والظاهر عبادة بنفسه وبما اقوى لا يبطل الا في اجماع يبطل
الا في ما اقوى كالظاهر بالجمعة لانه اقوى لتوقفها على شرائط وذا الية كونه
اصم ولا ان اذ اذ اخرج من بيته فرض الوقت لا يحاط به وبما اذ اذ اخرج
وخطاب بها وله في السعي الى الجمعة من خصايبها لانه امر به فيها وبها عنه
في غيرها فلا بد من فاسعوا الى ذكر الله ولا علم اذا التزم الصلوة فأتوا
وانتم تشقون ولا تاؤها وانتم تسعون في اركم فصلوا وما فانكم فاقضوا
فكان لا شغل به كالاشغال بها معناه ولا يقضى به كالنقص به معناه
اقامة السبب مقام المسبب في موضع الاحتياط كماله المسوق واللقا واعلى
ما صلى من باب الاحتياط فعلى هذا التحقيق يبطل اذ في ما اقوى اذ السعي
لما قام مقامه بعمل عمل كالتزول لما قام مقام الماء بظن الى كونه مبطرا
وسقط وصف التراب وهو التلوث وبعد الفراغ منها ليس بسعي اليها
فلا يبطل ظهري المأذون فان قيل هذا السعي غير مأمور به لانه غير موصل
الى الجمعة لانه لما جاء وقد فرغ الامام بغير السعي غير موصل اليها
فتبين انه لم يكن مأمورا به قلنا يمكن الوصول بانه بطل الى قدر الله
وهي يكفي للتكليف فان قيل القادر اذا وقف عرفات قبل ان يطوف

منها

خص

منها

ب

ها

ل

تم

لعمري لم يفض عنه ولو سألنا عرفان لا يرفض لنا القياس لم يرفض عنه
وإن لم يفسد لا يرفض له السعي لا عرفان قبل أعمال العمة منه عن لان
بالوقوف عرفان لم يرفض عنه ورفض العمة منق عنه فلم يعم السعي إلى عرفان
مقام الوقوف لها إعدا ما المنق عنه والسعي إلى الجمعة ما مودبه لا منق عنه
مجان لم يعم مقام إذا الجمعة في بعض الظاهر احتياطا فصار في طرف
بعض معدون أو مسجون أدي ظهرا بجماعة كن سوا قبل مراع الإمام
أو بعد لان الجمعة جامعة للجماعات بعقد الجماعة للظهور معارضة الجموع
ولو أطلقنا هذا لتوقت الجماعة مع الجمعة فربما تقدي بالمعدون وغيره من
مراصنا بخلاف القوي لانه لا جمعة عليهم وكان هذا اليوم في حقهم كسايين
لأريام ولو صلوا جان لوجود شرائط الجوان أذكرها في الشهادتين
السهيون ثم جمعة وقال محمد بن راجح ذكر الكثر الركعة الثانية بان ذكر الركعة
يتم جمعة وان أذكر أقلها بان ذكر بعد مراع راسه من الركوع في الركعة
الثانية يصلي أربعين إقامة الجمعة مقام الظهور يستلزم خلاف القياس
عند وجود سائر الشرائط وقد عدم بعض الشرائط هنا كالجماعة والإمام
ولو خلسا والقياس لقلنا كذلك فيما إذا ذكر في ركعة لكننا تركناه بقوله علم
من أذكر ركعة من جمعة أضاف إليها ركعة أخرى في أصلي أربعين فقلنا يصلي
أذكر في طرف وكيف يسب على تحريم الجماعة وان كان جمعة فاني يكون أربعين قلنا
شبهة كونه ظهرا موجود لان الجمعة ظهرا مقصور عند السمع في المأثر ومدلوله
وان ثبت عندنا لكنه يورث شبهة فود لانه الدليل مع خلف المدلول فيصلي
أربعين نظر إلى انه ظهرا بقوله رواية على الثامنة وبقراءة أربعين حتما
نظر إلى انه جمعة ولما الحديث المشهور ما أذكر في فصلوا وما فاتكم فاقضوا
وقد فاتت ركعتان لا أربع فلا يلزمه الأربع والعين لصحة الخبر لا لخصوص
وما روي في الأصل أربعين ورد مخالفا للقياس في ترجيح عليه للقياس
على أصلنا وهذا لان القياس لم يقضي المسبوق فافاته من صلوة الإمام لانه
شرع في صلوة لا في صلوة أخرى صلى الإمام جمعة ومي لا يكون أربعين
ولانه مدرك للجمعة بأدراك الشاهد بدليل انه يتوهم بان الظاهر هو توكي
الظهور بصلته اقتدا به ولو قضاها لم يكن أربعين ولو قضاها لم يتأخر تحريمه

منها

منها

الجمعة لا خلافها شرط طاوله يجوز إذا فرض تحريمه فرض آخر إجماعا إذا خرج
الإمام فلا صلوة ولا كلام كذا الحديث فيمكن شرعا بعد خروجه ومكان
فهي تقطع على رأس الركعتين فإن صلى ركعة ضم إليها أخرى وسلم وقال الشافعي
بأن في السنة وخيم المسجد وبود السلام وقال الألباني الكلام إذا خرج الإمام
قبل أن يخطب وإذا فرغ قبل أن يستعمل بالصلوة للحديث في خروج الإمام بقطع
الصلوة وكلامه تقطع الكلام ولا في التكليم بالآثم فيه إنكاره للاستماع
إذا الكلام محل لفرض استماعها فنقصصر على حال الخطبة إذا الاستماع قبلها
بخلاف الصلوة لأنها تمتد وتتمالك يمكنه فطوبى حين يشرع الإمام في الخطبة
ويمكن قطع الكلام متى مشأوله ما روي بين الأئمة ساعتان اتصلتا ساعة في
الخطبة فكن الكلام فها تبعا للخطبة وكراهة الكلام غير مقصود على حال
الخطبة حتى تكن الكلام في حال الجلوس بين الخطبتين والكلام عند طوبى
إذا شرع في جكاد لا يرد أن يقطعها في أثنائها فصار كالصلوة بحيث
السعي وترك السبع بالاذن الأول لقوله تعالى فاسعوا إلى ذكر الله وذروا البيع
فان جلس الإمام على المنبر يؤذن مؤذنه وهذا الإذان كان على عهد رسول الله
عليه والعمر بن الخطاب حدث الإذان على الزوراء في عهد عثمان رضي وقيل الطحاوي
بحسب السعي ولكن السعي عند الإذان المنبر بعد خروج الإمام لان الم يكن في عهد علي
وقال الحسن بن علي المعتبر هو الإذان على المنابر لانه لو انظر الإذان على المنبر
بقوته السنة واستماع الخطبة والجمعة ان بعد منزله ورايه ان كل إذا ذكر
قبل الزوال فهو غير معتبر والمعتبر قول الإذان بعد الزوال سواء كان على المنبر
أو على الزوال لان الإعلام به يحصل ولا ينبغي لم يصلي غير الخطبة للجمعة
مع الخطبة كثر وأصلها القصر للخطبة فلا يقيمها اثنان قطوعا ذكر
الغير عند توبته دون ظهرا أي تذكر الخيرة اثنان للجمعة فان اشغل به لم يحف
فوتها بقطوعها وبعضه وان خاف فوت الوقت يقيمها وان خاف فوت الجمعة لا الو
بقطوعها وقال محمد بن يحيى لان فرض الوقت للجمعة فإذا خاف فوتها يسقط
التربيت فيها لم فرض الوقت الظاهر فإذا المحف فوته بحسب الترتيب ولو تذكر
عند الخطبة بصلية ولا يسقط ليل القوة للجمعة العبد يودى جمع عظيم
بجهر فيها مع انها صلوة اليان للجمعة فالتأما والله اعلم

منها

منها

بأحد العبد في الأصل صلوة العيد قوله تعالى ولتكن الله على ما هدكم به من صلوحة العيد وتواترت الأخبار أنه عم كان يصلي صلوة العيد وروى الشافعي عنه قوله المديونة وروى يوزان بن يعقوب فيهما فقال قد أبدلكم الله بهما خيرا منهما الفطر والضحى وأجفت الأمة على إقامتها من ذلك رسول الله في يومنا هذا لا تكلم منكر من غير محبة لشرائطها المخطبة صلوة العيد أحبة عند المحرمين هكذا روى عن أبي حنيفة رضي الله عنه وذكره الجامع الصغير عيدنا اجتماع يوم واحد في أول سنة والثاني في ربيعة وأراد بهما العيد والجمعة إلا أنه سماها عيد الحديث لكل مؤمن من كل شهر أربعة أعياد أو خمسة أعياد ولأن العيد يتبع به لغزو الناس فيه في كل سنة ويعاد إلى الجمعة في كل أسبوع أوله الله تعالى يعود على عباده بالمغفرة فيه وفي الجمعة كذلك في الحديث الجمعة للجمعة كقوله لما بينهما أو هو على الغليب كالعزم والتميز والطبخان في الحديث إذا أراد الله العبد شرا جعل ما له في الطبخين أي الأجر والخشب وفي هذه الصنعة يغلب له خوف المذكر في شمس ليلة السرخس الظاهر أنها سنة ولكنهما مع ما لم الذي أخذها هدي تركها ضلالة ويدل عليه أنه عم حين يتي الواجب للأعرابي في صل على غيره من قاله أن تطوع ولا أول أصح لما قلنا ولا نه علمه وأظن عليها والله ما صاحب أسرار سماها سنة والجامع الصغير لأن وجوبها بالسنة ولشروط صلوة العيد واستمرارية الجمعة المخطبة فإنها ليست من شرائط العيد وأصل قوله عليه السلام لا جمعة ولا يشرب ولا يطول ولا يضحى إلا في مضيق جامع وتربط الفطر لا تطعم قبل الخروج إلى المصلى وتغتسل ويستاك ويتطيب له علمه كان يطعم في يوم الفطر قبل الخروج إلى المصلى في يوم العيد لا يطعم حتى يروح نياكل من أخصيته وكان يغتسل في العيد وروى أنه يوم اجتماع فسق في الفصل والطيب فعلا للتأذي بالراجحة الكريمة ويلبس أحسن ثيابه لأنه عم كان له جبة فنك أو صوف يلبسها في الأعياد والفنك الذي يتخذ منه القرو وتودي صدقة الفطر لقوله عم اغنوه عن المسألة في مثل هذا اليوم وفي العيد فربح قلب الفقير للصلوة ثم يتوجه إلى المصلى غير مكترأ لا يكتر جري في طهر المصلى وقالا يكتر كما في الأضحية وله من الأضحية الذكر الخفا لقوله عو حين الذكر الخف وخفف الأضحية بالنص وهذا ليس معناه لأنه يكتر عقيب المكتوبات

وروى أبو موسى العبد
 والصلوة الكفاية
 وروى أبو جعفر السمعاني
 من نسخة على الأعيان
 وأحمد

على الطبخين
 وروى أحمد بن حنبل
 النسخة التي
 قاله في علم
 الأعيان
 لاه ومان
 وطهارة التوبة

هنا فلا يكفر بالطريق أيضا خلاف الأضحية ومتفق قبله أي لا تستغفر المصلي قبل العيد خلاف الشافعي لأنه عم لم يفعل مع حرصه على الصلوة وهذا دليل الكراهة إذ لو كان يفعل تعليمها والمجرب على الكراهة في الجنبان وغيرها ووقتها من ارتفاع الزوال لأنه عم كان يصلي العيد والشمس على قيد شمس أو حين روى لرقمها شهدوا عند رسول الله عم برؤية الهلال بعد الزوال فإنه عليه السلام بالحرف إلى المصلى من الغد ولو كان أراد بعد الزوال لم يكن للتأخير معناه ويصلي ركعتين متتبعين قبل الزوال من بي بي كل ركعة مؤلفا في القراءة فيهما وهو قول ابن مسعود رضي الله عنه أنه يكبر في الأضحية ثم يستفتح ثم يكبر ثلاثا ثم يقرأ الفاتحة وسورة ثم يكبر للركوع فإذا قام إلى الثانية يقرأ الفاتحة والسورة أو لا ثم يكبر ثلاثا ثم يكبر للركوع وقيل على ضوء أربع ركعات في الفطر والضحى وأحد ويد أو الفاتحة فيهما أو ركعة واحدة خمس ركعات وروى أن التكبير فيهما وعنه خمس ركعات أربع في الثانية والثالثة يعملون اليوم المذهب عتبار من ضمه لأمر بينه الخلفاء فأنهم كتبوا مناشيهم أن يصلوا صلوة العيد بهذه جزم ومشائخنا استعملوا الرواية الثانية في الأضحية ورواها في الفطر عملها بها وخففنا في الأضحية لا شغل الناس بالقرابين وأما المذهب فيقول ابن مسعود رضي الله عنه وأما رخصنا قوله لأنه عم لما صلى العيد كتب أربعين ركعة أو أربعين ركعة وقيل أربع ركعات أربع الجنبان فلا يشبه عليكم وأما باصابعه وخمس أي بانه فغير قول فاعل وإشياء ونسبته وتأكيده في مثل ظاهره متروك لأنه إن أراد به الكل فهو خمسة وإن أراد به الزوال فهو ثلاثة عنده فلهذا أراد به التكبير المتوالي في حالة واحدة وهذا الدعاء أدنى أو أراد به غير تكبير الأضحية لأنه لا اضطراب في قوله وفي قول غير اضطراب لأن الجهر بالتكبير دفع ما روي بخالف للتصريح بالأصول والأخذ بما انفق عليه براقا وبه هو متيقن أو في الأضحية أو قول للقياس لأنه في الزيادة والقياس أن الزيادة المذكورة في الصلوة كغيرها من الصلوات وله في قوله أشهر لأنه عمل به جماعة من الصحابة كحديثه وعقبه وأي موسى أي هرون وأي سعيد الخدري وأي مسعود أنصار أبي رضي الله عنهم ولما تخرج قوله عدد أربع موصفا له في الرواية واحدة ولأن التكبير ثمانية وهو الركعة تراعى حيث شرع

عنه
 في هذا
 فلهذا
 في هذا

ولا سواد
 في هذا
 في هذا

وروى أبو جعفر السمعاني
 في نسخة على الأعيان
 وأحمد

وروى أحمد بن حنبل
 النسخة التي
 قاله في علم
 الأعيان
 لاه ومان
 وطهارة التوبة

مقدم على القراءة كالأستفاح وفيها خير حيث شرع شرع مؤخر
عنها كالغزاة والاصل المجمع بين تكبيرات العيد أنها من شعائر الدين
حق جبرها في المجمع كحقها في الشعائر فالحقناها في المجمع في تكبيرات الأضاح
لأنها من صفة وسابقة في الثانية لم يوجد لا تكبير في الركوع فضمنتها
الهاء واخذ الشافعي يقول إن عباساً جليلاً بالركعة العبدية إلا أنه حمل ما روى
عنه على الزوائد فصارت التكبيرات الأصلية والزوائد عند رويته خمس
عشرة ورواية ست عشرة ويسكت بين تكبيرتين بقدر ثلاث تشبهات
لأن التشبيه على الثاني في الإمام ولا يسرد كركبتين التكبيرات لأنه لم يقل وقول
الشافعي يقول بين كل تكبيرتين سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله
أكبر وتوقع بديهة الزوائد أي برفع يديه في تكبيرة الأضاح والزوائد
لا تكبير في الركوع لقوله عم لا ترفع اليدين إلا في سبعة مواضع منها في
العيد وروى في يوسف أنه لا يرفع في شيء منها اعتباراً بتكبير في الركوع و
لما أورد في اليد من الأعلام الأصم وتكبير في الركوع تؤذي يان حال إسقاط
فلا حاجة إلى رفع اليد للأعلام بخلاف غيرهما لأنها شرعت في محض القام
فلا يقع الأعلام بالتمام إلا بالجهر ورفع اليد بخلاف تكبيرات الجنان
لأنه شرع بين كل تكبيرتين كرمقراً فادفع منه علم أنه جاء أولها
وخطب بعدها خطبته لم فيها أحكام صدقة الفطر لما روى أبو عباس
والوعاء رضي الله عنهم أنها قالوا لا تشهدنا صلوة العيد مع النوع والخليفة
من بعد وكانوا يبدلون الصلوة قبل الخطبة ولا ينها خطبة يذكر وتعليم
لما احتج الله في الوقت من شرائط الصلوة بخطبة الجمعة ولم يقض أن
فانت مع الإمام أي صلى الإمام العيد فاق في شخص فإنها لا يقضي إلا الوفاة
من الإمام أيضاً فإنها تؤدى في اليوم الثاني لها ما عرفت فربما لا يفعل
وما فعلها إلا بالجماعة فلا تؤدى إلا بتلك الصفة وإذا فافق ليس لها خلف
وله أن يصلي ركعتين أو أربعاً صلوة الضحى في سائر الأيام وتؤخر عن
الغداة في يوم العيد وشهد عند الإمام بالهلال بعد الزوال صلى العيد من
الغد لأنه تأخير يؤخر قدر ينافه الحديث بحسب الحديث عند من
من الصلوة في اليوم الثاني لم يصلها بعد لأن الأصل في الصلوة في اليوم

سأله

سأله

سأله

الثاني لا يجاد يوم الفطر وإنما تولاه بما رويته ما رواه على قضية
العباس في أحكام الأضاح لكن هنا يؤخر الأكل عنها أي عن الصلوة
لما رويته ولا أن الناس أيضاً في الله تعالى هذا اليوم فاستحب أن يكون
أول الساعات في القرابين كراهة للأضاح في طعمها قبل طعام
الأضاح وتكبير الطرود ثم تقطعها كما انتهى إلى الجنان في رواية
ورواية حتى تشرع الإمام في الصلوة وكان عم يكبر في الطرود يوم
الأضاح ويصلي ركعتين كالفطر ويخطب بعدها خطبتين كذا السنن
يعلم الأضحية وتكبير التسري في الخطبة لها شرع لتعليم مشروع
الوقت ومما مشروعاً الوقت يؤخر بعد الأضاح أيام ولا يصلي بعد ذلك
لأن هذه صلوة عيد الأضاح فيكون عوقبه بإمام الأضاح ومع ثلثه ولو أضر
بلا عذر أصلاً أنه خالف المنقول ولا تعريف أي التعريف للشرع وهو
تشبيه الناس أنفسهم بأهل عرفه يوم عرفه وقيل يستحب ذلك لأنه
تشبه أهل الطاعة فيكون له ثوابهم وعمران عتاس من أنه فعل ذلك
ببصيرة وقلنا هذه عبادة مخصوصة فكانت لا تصور عبادة
في غير فأن طواف حول مسجد سوى الكعبة تحسب عليه الكفر ولم يثبت
عم التعريف بالمدن ولا يجوز اختراع في الدين ما نقل عن عباس في
الوعظ والتذكير لا التشبيه وبه نقول أنه لا بأس به وعلى حقيقته
رضوانه ليس تشبه وإنما هو حدث أحدثه الناس من فعله جاز وممنع بمقتضى
عبر الجمع والجماعات والأعيان شاءوا الخروج إلى الجنان سنة ولو سهرم
الجامع ونقام في موضعين وعند محمد ثلاث مواضع وليس للعيد إلا في
واقامة أدرك الإمامه راكعاً تحرم قايماً وكبراً لأنه إن لم يكن إلا في
شرع في القيام المحض يأتي بالثبات وتكبيرات العيد قائماً أو على
ظنه أنه يدرك الإمام في الركوع لأن المحل لأصل التكبيرات القيام المحض
وتكبير يراى بنفسه لأنه مسبوق وهو منفرد فيما يقض فأيما الذي
نقصي قبل فروع الإمام بخلاف يأتي الفعل والذكر أي في خشع القوة
الركوع بركوع ولا يأتي التكبيرات لأنه لو أتى في القوة الركعة فلا يفيد
التكبيرات وكبره ركوعه وعمران يوسف ثم سبغ لأن التكبير غير محله

منها

والنسيء في محله وقالوا التكبير واجب والنسيء سنة والوجوب يرجع
 الى الذائق كونه في محله الى الحال والترجح بالذائق قوي بخلاف لو تدرك
 الامام في الركوع انه ترك التكبير في قدره على ان يتابع محله في الصلاة
 القيام ولا يرفع يديه اذا انى يتكبر في العبد في الركوع لان الوضع
 سنة في محله والرفع سنة في محله ووقع امامه بسطه اي لرفع الامام
 راسه سقط عنه ما يقع من التكبير لانه ان وقع في الركوع لزم ترك المتابعة للوقوف
 للواحد والقوم ليستطيعوا بل شرع للفصل حتى لم يصح مدركا للركعة
 ما ذكرها والركعة الثانية محله اذا لم تكن محله قضاء ولو ادرك في القوة
 لا تقضي فيها لانه تقضي بكسر الركعة الاولى مع التكبير وتسع الموم الامام
 في التكبير ان خالف رايه لانه لا يقدر احكامه على نفسه فبطل رايه برايه
 وان جاوز الاقوال ان سمع منه اي لم يجز اقوال الصحابة لانتفاء ان سمع
 التكبير من الامام قالوا تسعة للاثني عشر وقيل في ست عشرة وان زاد
 عليه فقد خرج عن حد الاجتهاد فلم يلزمه متابعته لانه محط لتقين
 كالمقيد لانتفاء امامه في رفع اليد في الركوع لانه منسوخ بخلاف
 ما لو اقبل في ثلثين بعد الركوع في الوقت فانه يتابع فيه لانه مجتهد فيه ولم
 لم يسمع التكبير من امام لكن يكسر المنادي فيكسر وان يدعى ست
 عشرة لجواز الخطأ المنادي فلا يترك الواحد للبدعة واللاحق يكسر
 برأي امامه كمن شرع مع الامام ونام فانقبه يكسر برأي امامه لانه كان حلف
 الامام بخلاف المسبوق في الفاتحة او بعضها فذكر كبر في اعادتها وان ضم
 صوته كمن لم يعد صوته امام افتم صلوات العبد برأي ابن مسعود فيها
 وبدا بالقراءة في الركعة الاولى ثم ذكر بعد ما قرأ الفاتحة وسورة او بعد ما قرأ
 الفاتحة محسب او بعد ما قرأ بعض الفاتحة في هذه الوجوه يكسر لبقاء محله
 وهو القيام قبل الركوع ولا يعيد القراءة في الوجه الاول لانها تمت وصحت
 بالكتاب والسنة فلا تقبل التقضي بالراي في اعادتها بعد التمام بقضائها
 في الوجه الثاني والثالث يعيد لانها لم يتم فكانه لم شرع فيها فيعيدها
 رعاية للتيسر سبق ركعة ورايا تكبير ابن مسعود فقام تقضي ما سبق
 به قر اولاً ثم يكسر ذكره النوار انه يكسر ثم يقرأ لا يفعلها المسبوق

لا يركع

اول صلوته في حوالا ذكر اجماعا حق لو سبق ركعة الظهر فقام تقضي بقراءة
 الفاتحة والسورة في كل ركعة وكذا الوارد امامه في الله الوقت فتمت
 لا يعيد الفاتحة اذا قام لقضاء ما سبقه فيبدأ بالتكبير لا يعيد ابن مسعود
 رضى تقديم التكبير في الركعة الاولى في وجه الظاهر لان البداهة بالتكبير
 تؤدي الى الموالاة بين التكبيرين وموافق الاجماع ولو بدأ بالقراءة لكانت
 موافقا لغيره رضي الله عنه لانه بدأ بالقراءة فيما كتب الامام ابن عباس في
 فتحوال الراي ابن مسعود يدعي ما يقع من التكبير في الركعة الاولى المجتهد تحتجب
 العمل به ولم ينق عليه التكبير نظر الماراه الحاد في قول الركعة الثانية
 برايه الحاد في رأي ابن مسعود فبدأ بالقراءة ثم يكسر ولا يركع عليه لان
 ما مضى كان على الصحة وتبدل الراي بظهور المستقبل في الماضي وتوفر
 وتحوّل الراي على عدم التكبير في شرع وهو يرى يكسر ابن عباس فلما كتب
 وقر فتحوّل الراي على رضى لا يعيد التكبير لان ما مضى كان على الصحة ولا يعيد
 برايه الباقي هذه الركعة لانه تؤدي الى ابطال ادى بالراي الاول وتوبيخ
 القراءة بين التكبيرين وموافق الاجماع ويعمل برايه الحاد في الثانية كتب
 برأي ابن مسعود وتحوّل ابن عباس كمن ما يقع من التكبير في العبد الفاتحة
 والسورة ان تحوّل بعد ما قرأ الفاتحة وان تحوّل بعد ضم السورة لا يعيد القراء
 لما من قصر في تكبير الشريق سن بعد جرحه في عثمان مع رسول الله
 اكبر الاخر في شترط اقامة ومضى فرض وجماعة مستحبة وبالأقوال
 بحسب الحاجة والمسافر الكلام فيه في صفة فهو سنة وقيل واجب فيعيد
 فقال كبار الصحابة رضى كبر على ابن مسعود بدأ بعد صلوة الجرح
 من يوم عرفه وهو مذهبنا وقال شتاتهم كعبد الله بن عباس ابن عمر وزيد
 ابن ثابت بدأ بعد صلوة الظهر من اول ايام الفجر به اخذ الشافعي وقال
 الناس بين الخارج وهم يقطعون التلبية يوم الفجر ثم يبتدئون
 التكبير من صلوة الظهر فكذا من تبعم ولما قوله ويدرك اسم الله في امام
 معلوما في يوم ايام العشر عند المفسرين فيقضي ان شرع التكبير فيها
 الا ما قام عليه الدليل وروى جابر انه عم صالح الفجر يوم عرفه وقال الله اكبر
 الله اكبر لا اله الا الله والله اكبر الله اكبر والله الحمد ولا في هذه التكبير

س

ت

شرعت في اداء الصلوات في هذه الايام اظهارا للفضيلة وقبحا لمعظم
 اركانها الوقوف في يوم عرفة فليس في التكبيرة في هذا اليوم
 وقد ادى امره في صحة لواحد منها اما المحارح في مجموعتين التكبير
 والتلبية في الرد على الترادف بلا ساف والى صحة دعوى التبعية والمسلم
 اصول في هذا الحكم فان قيل الترادف في بيت بعبارة واحدة فاضيق منها سلكم
 فاذا ذكر الله كذا في ايام الفاء للبعث وادبه التكبير اذ لا يجد في آخر عقبت
 قضا المناسك وقضا المناسك وقت الضحوة في يوم النحر فينبغي ان يكون التكبير
 عقبت صلوة بعد هذا الوقت وفي النظر فلما اريد به ذكر الله تعالى في اوقات كلها
 لا التكبير في اوقات مخصوصة فانه قال كذا في ايامهم كما لو اذكروا باهم
 في الجاهلية في اوقات كلها على سبيل الفاء كما في ايامهم في كل اوقات
 مقام ذكر ايامهم في تحميمه فقال ابن مسعود رضي الله عنه بعد صلوة العصر
 من يوم النحر في ثمان صلوات بقوله اخذ ابو حنيفة رحمه الله تعالى في اوقات
 على من يقطع بعد صلوة العصر في ايام الشرب في ثلاث وعشرين صلوة
 واخذ بقوله ابتداء وانها قال ابن عمر رضي الله عنهما يقطع بعد صلوة النحر في اخر
 ايام الشرب واخذ الشافعي بقوله ابتداء وانها في جميع القول الشتان
 اذ الظاهر انهم اخذوا ما استقر عليه من امر احتياجا بقوله في اذكروا
 الله في ايام معروضة في ايام الشرب فينبغي ان يكون التكبير فيها مشروعا
 ولهذا سمى تكبير الشرب في الاحتياط في العبادات في الاخذ بالاحتياط
 في الذكر للاسباب الكثيرة لا في الذكر ولا في تكبيره في ايام من لم يرض عنها اورد
 عليها تكبيرات العيد احببنا ما يوفي بها في الصلوة فتصان عن الزوائد فيها
 الفقهاء وهو اقل عدلتنا عن اصل وفما اختلفوا بعد لنا الى اصل وهذا
 عقبت الصلوات وهو موضع الذكر والدعاء بالنص في اذكروا كان معطافا
 افضل بالنص وله ان يقع في اوقات التكبير اذ بار الصلوات بخلاف
 المعروف وذا بدعة في اصلها فاخذ بالاقول المتفق في اقل البداهة
 عقبت النحر مختلف فيها فيكون متيقنا فلما ثبت خلاف الفاسد لا يرجع
 الى نفس التكبير وقه لانه ذكر وقدمنا به في ذلك وصفه وهو الجهاد في اصل
 في الاخفاء والله مع ادعواكم تضرعا وحفية وكل ذكر دعاء واجفون

ذكر الله كثيرا
 ذكر الله كثيرا

على الجهر في ثمان صلوات في كيفية وهو ان يقول من الله البر الله البر الله لا
 الله والله اكبر الله اكبر والله الحمد والثناء في ثمان صلوات في الله اكبر
 المنصوص عليه هو التكبير ولا تزداد عليه ولما حدث جابر بن عبد الله عن ابيه
 ما قلته في ثمان صلوات في يوم عرفة الله اكبر الله اكبر لا اله الا الله والله
 اكبر الله اكبر والله الحمد وروي عن جابر بن عبد الله عن ابيه ما جابا بالقرآن في خوف
 العجلة على ابراهيم عليه السلام فقال الله اكبر الله اكبر فلما رآه ابراهيم عليه السلام قال لا اله الا الله
 الله والله اكبر فلعلم الذبح بالقد فقال الله اكبر الله الحمد فصار ذلك
 ميراثا منهم في ايام الذبح وفي شرائطه فقال ابو حنيفة رضي الله عنه في وجوبه
 للمضى والجماعة ورواه في الدكوة والمكسوة فيجب على الرجال المقربين في انصاف
 عقبت المكتوبات في الجماعة ولا يجزئ عن الفرد والمسا في انصاف الجماعة
 والمسا في انصاف الجماعة وهو مروي عن ابن مسعود رضي الله عنه في انصاف الجماعة
 هو على كل من صلى المكتوبة ولو قروا او مسافرا او منفردا او امرأة وهو مروي
 عن ابن عمر رضي الله عنهما في انصاف الجماعة في كل من صلى المكتوبة بطريق التبعية
 وله قوله في جمعة ولا تشرع في فطر ولا في الاضحية في فطر ولا في الاضحية في فطر ولا في الاضحية في فطر
 تكبير ايام الشرب في اقاله الخليل والنضر في شمائل في الاضحية في فطر ولا في الاضحية في فطر
 الحج لانه تفصيل في شرب اذا قطع واظهر الشمس في تقدير الحج بشرط ان
 في ذلك بقطيع واظهر ان الشمس في الحقيقة وهو المقيد غير مرادة لانه لا يخص
 بخصو له محجان في الصلوة والتكبير اذ في كل ذلك اظهر الشعار فاما التحليل
 عليها وفيه فيها او على التكبير اذ الصلوة استفتدت في قوله ولا فطر ولا في الاضحية في فطر
 فالمراد بهما صلوة الفطر وصلوة الاضحية ورواه عن حمل الكلام على ارفادة لا على
 الاعادة واذا ثبت اشتراط الضرر في الشرط اجماعا ولا في المصطفى ثبت
 شرطا ثبت شرطه الاقامة في ارضها في نكاح الامصار وقطانها والجماعة
 اذ المكتوبات في قيام بالجماعة في ارضها في نكاح الامصار وقطانها والجماعة
 بل هو اقامة الجماعة فاما النساء فيجمعن في اقامتها في اجتماع من افسار
 الرجال في اقل من كونها في ارضها في نكاح الامصار وقطانها والجماعة
 معناه اذ التكبير التكبير فيه الفسوق فلهذا اريد بالمشرك التكبير في
 الحديث في هذه الصورة وجان فيكون مرادهم من تفسير الشرب التكبير في

في ثمان صلوات

في ثمان صلوات

يكون عا حذو المضاف فان قيل التكبير شرع تبعا للمكتوبة فلم يحز الشرط
 للاتباع والشرط للاصل فلما ههنا تبعية عرف شرعا بخلاف القياس
 الجبر والتكبير خلاف السنة فيراعي جميع ما ورد به الصريح وهو جعل المص
 من شرائطه فوجب له بشرط القوم الخاص والجماعة كالجمعة والعيد
 فان قيل فعلى هذا ينبغي ان يشترط الحرية والسلطان قلنا للتكبير شبه
 بسائر الصلوات لانه لو دى في يوم واحد ضرورة وشبه بالجمعة باشرط
 المصير بالحدث بشرطنا القوم الخاص والجماعة دون السلطان والحرية عملا
 بهما فان قيل النص صريح بطله قلنا سيقف النص صريح لبيان اصل الذكر لا لشرط
 وانما اسفد في السنة لا يرى انما خصت بالمكتوبة مع اطلاقها فان قيل
 المسافر والمقيم والمراة بالرجل بحسب التكبير تبعا فكم من شيء لا يثبت فصد او ثبت
 تبعا كوجوب الذكر في الجملة تبعا للتكبير غير انما لا ترفع صوتها لانه عورة
 وجهر المسافر لان السنة في الجهر لا مانع ولا تكبير عقيب صلوة العيد والوقت
 والنوافل لانها ليست بمكتوبة وتكبير عقيب الجمعة لانها مكتوبة امام من تكبير
 الشروع عا حذو قبل خروجه من المسجد وكبر لا حمة الصلوة قائمه لا بعد
 وكبر الى اخره من المسجد بعد كبر القوم لانه انقطع حمة الصلوة
 ولذا ان لم ين اي اقبل من لا يرى التكبير عقيب تلك الصلوة وهو يرى ذلك
 لئلا يراه لو دى في تحريم الصلوة بل في اثر الصلوة حتى لو سلم بعد
 له نصح الا فدا به حال التكبير فكان الامام منه مستحبا لا حمة فبتابعه
 ان لا يبه والافرد به لان المتابعة انما يحتملها لو دى في تحريم الصلوة
 لسجود السهو فانه لو تركه الامام يتركه المقيد لانه لو دى في تحريم الصلوة
 حتى لو ادرك الامام فيه صار مدركا للصلوة وشرع السلام بعد ومن فلا اية
 السجدة ولم يسجد وحسب السامع السجود وان كان البلي امام السامع لكنه
 لما لم يواد بنا على تحريمه يشترط له تركه لترك امامه واما شرط الوجوب
 عند لا شرط الاداء انك متلف في ايام الشروع فقصها فيها كبر لبقا
 الوقت كبري الجهر وغيرها وبالعكس اذ قابل لا اي ترك صلوة في ايام
 الشروع فقصها في غير ايام الشروع في تلك السنة او في صلوة غير
 ايام الشروع فقصها في ايام الشروع او في صلوة في ايام الشروع فقصها

منها

منها

منها

في
الصلوة

بالجماعة في العام القابل لا يكثر لان السنة الوقف لا تقضى كالا
 ورمي الجمار و صلوة العيد فانها لا تقضى السنة القابلة والقضا
 على وفق الاداء وكذا في القضا احدث عند اسقط لا تقطاع
 حرمة الصلوة ولو سبقه كبر بلا وضوء لبقا الحرمة بذا السجود
 السهو ثم التكبير ثم التلبية اي اجتمع سجود السهو والتكبير والتلبية
 بدا بالسجود لانه لو دى في تحريم الصلوة ثم بالتكبير لانه لو دى
 بعد الصلوة يتصل اكم بالتلبية لانها لو دى خارج الصلوة
 من كل وجه فلو قلتم التكبير سجدا لانه لا ينافي الصلوة ولو قدم
 التلبية سقط التكبير والسجود لانه كلام فيقطع الوصل
 باداء صلو الكسوف يصلي ركعتين كالنفل
 امام الجماعة بلا جهر وخطبة ثم يدعوه حتى يجلي والاصل انفرادي
 كالكسوف لاصل شرعية حديثه مسعود قال انكسفت الشمس
 يوم مات ابراهيم بن سواد الله علمه وقال الناس انما انكسفت الشمس لموته
 فقال علمه ان الشمس والقمر ايتان من ايات الله لا ينكسفان لموت احد
 ولا حيوة فاذا رايتم شيئا من هذا فاعرفوا انما هو الى الصلوة
 وسببها الكسوف لانها تصاف الله وتكرر بتكرره وشرط جوازها
 ما هو شرط سائر الصلوات فصعبها انها سنة لمواظبة عو على
 ذلك وقيل واجبة للاسب وكيفيتها ان يصلي الامام ركعتين كل ركعة
 بركوع وسجدتين كسائر النوافل ويقرأ فيها ما احب وقال الشافعي
 بركوعين وانه عاشره واربعمائة من صلى الله عليه وسلم صلى ركعتين
 بركوعين وركوعان واربعة ولسا ما روى انه علم صلى ركعتين في الكسوف
 كل ركعة بقومة وركوع وسجدتين رواه ابن عمر والنعمان بن بشير وسنة
 بن جندب ما قلنا اقبس لانها اما ان تعتبر بالنوافل او بالفرائض
 والواجبات واياما كان فلا يكون فيها ركوعان واما حديث عائشة
 فنقول الرجال ارجح بامور الجماعة من النساء لقولهم وحمل انه علم
 لما طول الركوع فيها فوق العادة اذ غرضه عليه الجنة والنار من بعض
 القوم فرغوا رؤسهم وظن من خلفهم انه علم رفع راسه فرفعوا

رؤسهم ثم عاد الصف المقدم الى الركوع لما تبين لهم الخطا فركع خلفهم
 ايضا فظنوا انه ركع ركوعين في كل ركعة ومثل هذا الاشتباه قد يقع
 في الجمع العظيم لمكانه آخر الصفوف وعما يشبه كانت واقفة في صف النساء
 وابر عباس في صف الصبيان في ذلك الوقت فنقلوا كما توهموا ولو كان هذا صحيحا
 لكان امر خلاف المعروف وسقوله الكبار من الصحابة الذين كانوا يرون
 رسول الله عم ورا فصل لم يطل القراءة فيهما لان فيهما علم في الركعة
 يراون بقدر البقرة وفي الثانية بقدر الاعمى ولم يكن يظن ان السنة
 استيعاب الوقت في الصلوة والدعاء فان خففت احداهما طول الاخرى ولا
 يجزى بالقراءة والاربعون يوسف جهر لانه عم جهر في صلو الكسوف في وقت
 عايشه رضى ولما حدثت ابر عباس ومعه انه علم لم يسمع منه حرف في قرائته
 في صلو الكسوف والترحم لنا لان الحال الكسوف على الرجال من النساء
 لقولهم من النبي علم او وقع في انفاق الا قصدوا او تعلموا للناس في
 القراءة فمن شرعة وفي الحديث صلو النهران عجا وبعدوا بعدها
 حتى تجلي الشمس لهول عم اذ اراهم من هذه الافراع شيئا فان غبوا الى
 الله تعالى بالدعاء والسنة تاخير برادعية عن الصلوة لقوله تعالى فاذا
 فرغت فانصب وتصايهم امام الجمع فان لم يحضر صلوا فرادى كعبان
 او اربعاء تفاديا عن الغيبة وليس في خسوف القمر جماعة ويصلي
 كل واحد بنفسه لان اجتماع بالليل تشق وربما تفقد في الفتنة
 قال في المبسوط الصلوة في كسوف القمر حسنة وكذا في الظلمة والراح
 والفرق لهول عم اذ اراهم شيئا فلهذا هو الافرغوا الى الصلوة
 وعابوا عليه اذ المستعمل في القم لفظ الخسوف والله تعالى فاذ ابرق البصر
 وحسف القمر قلنا الخسوف هاجر ابرته والكسوف هاجر ضوءه
 ووزن ابرته وانما اورد هذا النوع ولهذا ذكر الكسوف وغير الغور
 كسيف الشمس والقمر جميعا ولا خطبة في الكسوف لانهم لم يبقوا لو كان
 لتقليد ما روى انه علم خطبة في البرد عليهم ظنهم ان كسوف الشمس
 محو ابرته عوا ومعناه دعاء اذ الخطبة تسمى دعاء ناد
 الاستسقاء له صلوة له جماعة ودعاء له قلبه اذ وحضوب

وهو انما هو
 وهو انما هو
 وهو انما هو

ذي لا صلوة في الاستسقاء يجمع انما فيه دعاء واستسقاء فان صلى الناس
 وحدا ناهان وقال محمد بن بصل في ركعتين جماعة وتكسر او جهر بالقراءة
 وخطبة كصلوة العيد لانه عم صلوة الجماعة في الاستسقاء ركعتين
 لصلوة العيد لهما قوله في الاستسقاء انكم انه كان عقالا لرسول
 السما عليكم مدبرا وقد امر بالاستسقاء في الاستسقاء بالصلوة
 وفي حديث النضر بن النضر شكوا الى رسول الله عليه السلام وهو على المنبر
 فدعا فسطح الى الجمعة القابلة ولم يروا انه صلى روى عن رضى
 للاستسقاء فان زاد على الدعاء فليله ذلك فقال لقد استسقيت لكم
 بمجادح السما التي تستنزل بالمطر وروى انه شاور الصحابة فقال
 كعب بن امير المؤمنين بن اسرائيل كان في الاستسقاء بغضبة انبياءهم
 فقال عمر هذا العباس عم رسول الله وصنوا اليه واجلسه على المنبر وقف
 بحسبه وقال اللهم انا نتوسل اليك بعم نبيك ودعائك طويل فما نزل عن
 المنبر حتى سقوا وروا الذي سئل عنه شاذ فيما علم به البلوى فلا يقبل
 او لا ثبت به السنة ولو كان مشهورا لما خفي على عمر رضى ولا خير في سنة خفيت
 عليه ثم عند محمد رضى خطبة بعد الصلوة خطبة العيد وعمر في خطبة
 خطبة واحدة في المقصود الدعاء فلا تقطعها بالجلسة وقد ورد بكل
 واحد حديث ولا خطبة عند ابي حنيفة رضى لانها تتبع الجماعة ولا جماعة
 عند ولا مستقبل القبلة بالدعاء لانه عم استقبال القبلة فدعا وله نقل في آ
 لانه دعاء فلا يسن فيه تغيير الثوب كسائر الادعية وقال محمد بن قيس امام
 ردا لانه علم قلبه ردا وصفته ان كان في ثوبا جعل اعلاه اسفله ولم
 كان مبدورا جعل الجانب الايمن على اليسر واليسر على الايمن ولما انعم
 استسقى يوم الجمعة ولم يقبل ردا ولو كان سنة لما تركه وما روى كان ثوبا
 بتغيير الهيئة لتغيير الهواء وحتم انه عم علم وجها انه تعالى تغير الحار
 بتغير ردا وهذا لا يوجد غيره او لما تعارضت الاخبار فيتمسك بالقياس
 والقياس لا يقبل لرد الماء الكسوف والجمعة والعيد وله نقل في القوم
 اردتهم خلافا لما لا لانه من جهة الخطبة فيبقى به الخطيب وز القوم
 كالقيام ولا يخرج اهل الذمة للاستسقاء فقال مالك بن نضر خرجوا لم ينعوا

وهو انما هو
 وهو انما هو
 وهو انما هو

لنا ان خروجننا للدها ومادعا الكافرين الا في ضلال ولا نابالمحرو
تستمر الرحمة وانما ينزل عليهم اللعن والسخط وانما خروجن
للاستسقاء ثلاثة ايام ولا يخرج المنبر ما في صلوة
الخوف ان اشتد الخوف في عذر او سبب جعل امام طائفة الى العدو
وصلي بطائفة ركعة وركعتين لو مقيما ومضت الى العدو وحالت تلك
فصلي بهم ما يعي وسلم وذهبوا اليهم وجاءت الاولى وانما في ركعة اخرى صلوة
لخوف مشروعة في زماننا خلافا لابي يوسف رحمه الله في الناس ياتي
جوازها لما فيه من استدبار القيل واليما يجوز باها بالنقص وهو قوله
واذا كنت فيهم فامتنع لهم الصلوة وهو شرط كونه فيهم فلم يجز بعد ذلك
الناس كانوا يرعون في الصلوة خلفه فشرعت في نصف المشع ودرج آخر
لينال كل فريق فضيلة الصلوة خلفه وقد ارتفع هذا المعنى بعد
لتفكر كل طائفة من اداء الصلوة امام علي حلة فلم يجمع الذهاب
والجاء ولنا ان الصحابة رضوا اقاموها بعد عمو ويسببه الخوف
وهو يحقق بعد كما كان في حيوته ويترك المشع في الصلوة فلا يجوز
تركه لاحراز الفضيلة ثم الا في احتياج الى اجاز فضيلة تكثير الجماعة
فانها كلما كانت اكثر كانت افضل وقوله واذا كنت فيهم اي انت او من يقوم
مقامك في امامة كما في قوله تعالى خذ من اموالهم صدقة وقد يكون الخطاب
مع الرسول ولا يختص به اذ الاصل في الشرايع العموم على من يتعلق
بالشرط لا بوجوب العدم عند العدم عند ما ولا يتنقص عدد الركعات
بالخوف ويصل صلوة المسافر ركعتين و صلوة الخوف ركعة وكيفية ان يجعل
امام الناس طائفتين فيصلي بالطائفة الاولى ركعة فاذا رفع راسه من
السجدة الثانية ذهبوا ووقفوا بازاء العدو وجاءت الطائفة الثانية
فيصلي بهم الركعة الثانية وسلم ولم يسلموا وذهبوا ووقفوا بازاء العدو
وجاءت الطائفة الاولى فامتنعوا صلواتهم بلا قراءة لانهم لا يحقون في صلواتهم
وذهبوا الى العدو وجاءت الطائفة الثانية وانما صلواتهم بقراءة لانهم لا يحقون
مسبقون وسلموا لما ذكروا في انهم رضوا انه صلى صلوة الخوف بالطائفتين
بهذه الصفة وقال رحمه الله صلى بالطائفة الاولى ركعة وينظر ليصلي

الطائفة الاولى في الركعة الثانية وتسلم وتذهب الى العدو وجاءت الطائفة الثانية
فيصلي بهم الركعة الثانية ثم تسلم وتعودون لقضا الركعة الاولى وبه قال
الشيخ رحمه الله انه لقول الله تسلم امامهم حتى تقضى الطائفة الثانية الركعة
الاولى ثم يسلم ويسلمون معه ولا نأخذ بهذا في فروع المواقف قبل فزا
الامام وذلك يجوز بحال بخلاف المشع فقد ورد به الحديث فمن سبقه
الحديث وقوله تعالى اذا سجدوا فليكونوا من ورائكم بنا في عذبهما وان كان
امام مقيما صلى بالطائفة الاولى ركعتين وبالثانية ركعتين ثم فعل
كذلك في المغرب الاولى ركعتين في الصلوة والمغرب بالطائفة الاولى ركعتين
وبالثانية ركعة لان الواجب التصفية في الركعة ونصف الركعة الواحدة
لا يجزى فلا يتصف في ركعتين الاولى لانها اسبق والسبق من
اسباب الترجيح لوجوده في زماننا كما في غيره وله في فوات التصفية
للتثنية ضمننا للاتمام في حق الاولى ولو عكس يكون قصدا في الفوات ضمننا
اهون من المقوت قصدا ولم يجز لما في من مخالفة ما في شيئا
هنا في من العدو ولم يمكنه الوقوف ليصلي فانه لا يصلي ما شيا خلافا
للمشع في ذلك لا يصلي وهو يتأخر وادع هذا الوقت لان المشع او الفناء
عمل كثير فيفسدها والنوع شغل عن اربع صلوات يوم الخندق
فقضاهن بعد هوي من الليل وقال شغلونا عن الصلوة الوسطى ملا
الله قبورهم وبطونهم نادوا فوجاد في الصلوة مع الصلوات الاخرى
فان قيل انما اخرها لان صلوة الخوف لم تكن نزلت قلنا انها نزلت بذات
الوقوع وهي قبل الخندق ولا يلزم المشع لان اداء ركعة لا يجوز عندنا
لكن التحريم تبع معه وقيل الحجة والعقود مستثنى بالصورة المعالجة
ثم اقل ظاهرا فلا يلحق به ذلك ونذكر اخذ السلاح فنهى وعند المشع
شرط للامر ونحمله على الندب صلواتا فانا نراهم انما وان عجزوا
سقط التوجه وعند محمد انه يجوز لهم ان يصلوا ركعتين جماعة
لنا لو افضيلة الصلوة جماعة فقد حوزنا لهم ما هو اقوى من
ذلك وهو الذهاب والجي لاجرا في فضيلة الجماعة وقلنا اتحاد المكان
شرط صحة الاقدام ولم يوجد بخلاف اداء من في المصلين والنز

عليه ولا يغسل زوج زوجته خلافا له لا انتهاء النكاح بعلافة
ويغسله في العدة وأمه ولدمولها خلافا لزوجها لا أنها عتقت
بالموت فصارت أجنبية ووجوب العدة عليها للاستبراء ومزيد
زوجها وإن أسلمت إلى نكاح قبل موته ثم أسلمت بعد موته أو
ارتدت بعد موته ثم أسلمت لم تغسله خلافا لزوجها إذا ارتدت
بعد الموت لأنها بعد لا ترفع النكاح لارتفاعه بالموت بخلاف الردة
قبله والعدة الواجبة عليها بطول الاستبراء حتى تقدر بالأقراء
وثنا النكاح كالقيام فارتفع بالردة ومجوسية أسلمت بعد موته
أي إذا كان الزوجان مجوسيين فأسلم ولم تسلم في حقها فأسلمت لم
تغسله خلافا لزوجها لا يوسف اخت موطون بشبهة مضت عدتها
بعد موته بأن وطئ اخت امرأته لشبهة ووجبت العدة على الزوج
مضت عدتها بعد موته وهو على هذا الخلاف لا رجل الغسل لم يثبت
لها عند الموت فلا تست بعد كداء المنسوط وذكر المنطومة
والشرح أنه كل لها الغسل عندنا في الصوتين الأخيرتين خلافا
لزوجها لا المتبرين حل الغسل حالة الموت عندنا وعندنا حالة الفصل
لأن أهلية الفعل بشرط وقد الفعل لا قبله كما في الاستمتاع له في
استحقاق الغسل ببيت الموت واعتبر أهلية الغسل عندنا كما في الأرض
في القيص لا أنه عم كفرت ثلاثة أثواب يمضى بحولته أي منسوبة إلى
سحول قربة باليمن والقية موال المشهور وكفاية إذا زلفا فله لقول
أبي بكر رضوا غسلا أثوابي هذين وكفوني فديهما فانهما للممثلة والصدائد
والحي أحوج من الميت الجديد وإذا زار من القرز إلى القدم واللفاف
كذلك القميص من أصل العنق إلى الجنب وخرصر وكين ويلف
من يسان ثم يمينه أي إن أراد واللف الكفن ابتداء إحاطة الأيسر
فلحق ثم باليمن اعتبار حال الحيوة ونسطة أن يسط اللفاف
ثم يسط عليها إذا كان موضع الميت على الأرض ثم تقصر بعطف
الأرد عليه من قبل اليسار ثم من قبل اليمن وتشد إذا زار عليه ثم

منها

منها

منها

اللفاف لئلا وإنما يعطف اليسار ولا يفضله اليمن على اليسار كما في الحق
وعقد الكفن لخيف الشان صونا عن الكشف وكفنا سنة درع
وإذا زار وخان لفاية وخرقة تربط ثديها لئلا يهمل كفرايته
في خمسة أثواب وكفاية ثوبان وخان لئلا يهمل كفرايته
باعتبار باللباس المشروع حاله الحيوة وإذا في ما يلبس الرجل حال الحيوة
ثوبان قميص وإذا في ما يلبس المرأة حال الحيوة ثوبان قميص
وإذا زار وخان فلكل بعد الوفاة أكثر ما يلبس المرأة حال الحيوة الخروج
خمس أثواب وخان وإذا زار صلاة وثياب فلكل بعد الوفاة وأكثر ما يلبس
الرجل حال الحيوة ثوبان قميص وسراويل وعمامة فلكل بعد الممات
وكن لها الأقصان على ثوبين وله على ثوبين لا عند الضرورة فإن مضى
برغم كفن ثوب واحد وهو كفن الضرورة وتلبس المرأة الدرع أو له كفن
شعرها ضمير تن على صدرها فوق الدرع ثم الخان فوق ذلك تحت اللفاف
اعتبار بحال الحيوة عند المصيبة وبحسن الكفن قبله ونرا إلى بحسن
الكفن قبل الزند فدين وترا لئلا يهمل كفرايته وله تسرع لغسل أضبعه
أي غسل يمينه وكفرت يمينه لم يغسل لا يبرع الكفن ولا محمد صوفيز
كما لو لم يغسل عضو لهما إذا الظاهر صول الماء للطافته ثم جف بعد
لقلته والحجم كالحلال أي لو مات المحرم كفن كالحلال وقال الشافعي لا يستر
رأسه ولا يمس طمبا إبقاء للأثر المحمود كرم الشهيد ولينا النابض
كحشرون خفاة عورة فلا ممتاز المحرم به عن عيين وكفنا عليه
ولو تركت ما خلا خلافا للمحمد لأن الغريم بالغيم وغفها أي ارتدتها زوجها ففرض
عليه **فصل** في الصلوة على الميت مشروعة بقوله ووصل عليهم لن
صلواتك سكن لهم وقوله علم صلواتكم على كل من فاجر إجماع الأمة وهو
فرض كفاية لأنها تقام حق الميت فإذا قام بها البعض صار حقه مذكرا
فيسقط عن الباقيين التكفير وسبب وجوبها الميت للأصناف فقار
صلوة الختان وتكرروا بالتكرور بشرط جوازها إسلام الميت للموت عن
الصلوة على الكافر والله تعالى وله تصل على أحد منهم ما قبله ولا يقع على
قبورهم كفروا بالله وطهروا به حتى لو صلوا على ميت قبل أن يغسل

ذكر المصنع والبر
أنه أراد وفاء وذكر
حفاة ويسرع السنان
درع واللفاف هو
وذكره السليمان

منها

منها

منها

يعاد الصلوة بعد العسل لان الطهارة في حقه معتبرة للصلوة عليه كما
 لعنهم فمضى صلى عليه السلطان اولى بصلوة ان حضر لان القدم
 عليه اذ رآه و قد اخرجنا بتوقيين و لما مات الحسن قدم الحسين رضي
 الله عنهما سجد من العاصي و قال لولا السنة لما قد جئت فان لم يحضر
 فلما صلى لانه صاحب لاية ثم امام الحق لانه رضي بامامة في حيوة فهو حق
 بالصلوة عليه بعد فاته ثم اولى على ترتيب العصباء النبوية و روى
 ثم الاخوة ثم العمومة وعند الشافعي اولى بتقديم على الوالي صلى غير ولى
 و سلطان اعاد الوالي لشيء لان الحق الاولياء لانهم اقرب الناس اليه
 و اولاهم به غير من السلطان و الامام اعاد تقديم عارض السلطنة و امامه
 و لم يصل غير بعد اى لم يصل الوالي لم يجز لغيره لم يصل بعد لان حجت الميت
 تادي بالفرق الاول و سقط الفروض بالصلوة الاولى فلو فعله الفري الثاني
 لكان نفلاً و في اعين مشروعه كمن صلى عليه مرة و لو كان هذا كان يراوى
 ان صلى على قبره لانه في قبره يراى و وضع فان لم يصبها عليهم
 السلام حرمان على الارض و ورد لا اثر و لم يشغل احديهما فان قيل انه صلى
 على قبر المسلمين بعد الصلوة عليها فلما كان عمه اولى بالصلوة عليها
 فلم يسقط الفروض بصلوة غيره عليها قال الله تعالى و انى بالمؤمنين
 من انفسهم و للوحي حجة و قوله لم يصل عليه صلى على قبره ما لم يفسح
 اى في بعد الغسل لانه صلى على قبر المسلمين و على يوسف و محمد صلى
 عليه الى ثلثة ايام و الصلوة ان هذا ليس بقدر لازم لانه يختلف باختلاف
 الزمان حراً و برداً و المكان خافاً و صلاة و حال الميت شحناً و هزالاً
 فيعتبر فيه اكبر الراى فان قيل روى انه صلى على شهيد اخر بعد ثمانين
 قلنا انهم كانوا كذا فيموا كذا و جردوا حين اراد معاونة جودهم فتكرم
 و صلى اربع تكبيرات و اخر فعله عليه السلام كذا اربع تكبيرات فكان انما يخاف
 لما قبله و عليه علم العز و يشاء اى يتقى على الله تعالى بعد التكبيرة الاولى
 فان يقول سبحانه اللهم لا اخرج كما في سائر الصلوات و لا يقرأ الفاتحة
 عقيب روى خلاف الشافعي لا و ما يورد كذا في غير لم يشرع فيه قوله كذا
 اللذان و اعني بها سائر الصلوات و صلى اى صلى على النبي عليه

منها

منها

كالصلاة

بعد التكبيرة الثانية لان الشافعي الله تعالى بعقبه الصلوة على النبي عليه
 قال الله تعالى و معنا لك ذكرك اى لا اذكر الا و تذكر معي و دعاء اى يدعو بعد
 الثالثة الدعاء المعروف اللهم اغفر لحينا و ميتنا و شاهدنا و غا
 و صغيرنا و كبيرنا و ذكرا و انثانا اللهم من احييتنا و ميتنا فاحيه على
 الاسلام و من توفيتنا ميتا فتوفقه على ايمان و قد روى انه كان يقول
 فان لم احسنه يقول ما يقول في الشهادتين اللهم اغفر للمؤمنين و المؤمنات و
 اخيه و تسليمتين اى تسليمتين بعد الصلاة لانه جاء اداء التخلل
 و ذابا السلام و ليس بعد التكبيرة الرابعة دعاء سوى السلام في ظاهر
 المذهب قيل يقول اللهم ربنا اتنا الدنيا حسنة و الآخرة حسنة
 و قنا برحمتك عداو القبر و عذاب النار و عند الشافعي يسلم تسليمة واحدة
 للخبير الا انه خلاف المشهور و لا يرفع صوته بالتسليم في صلوة الختان كما
 يرفع في سائر الصلوات لا يرفع يداى لا يرفع يداى الا في التكبيرة الاولى و
 الامام والقوم فيه سواء خلاف الشافعي و اخبرنا كثير من ائمة بالرفع
 اليد عند كل تكبير و وجه الظاهر قوله عمه لا يرفع يداى الا في سبعه موا
 فلو كبر الامام حسنة لم يفتح في الخامسة خلافا لروى في لانه مجتهد فيه
 فينا بعد تكبيرات العيد و لما افاض على راسه منسوخ لما روى
 و الامتابة في المنسوخ ثم عرق في حشفه ثم يسلم حين اشتغل امامه بالخطا
 لشرعية الجليل عقيبها لا و صل و عنه انه ينسطر سلام امامه ليسلم
 معه لان البقاء في حرمة الصلوة ليس بخطا انما الخطا المتابعة في التكبيرة
 الخامسة و لا تبارك بالدعاء استعفاء للميت و البداية بالثناء ثم بالصلوة
 سنة الدعاء لما روى انه صلى على ابي ابي لهب و دعا له و لم يصل
 على النبي صلى الله عليه و روى انه صلى على ابي لهب و دعا له و لم يصل
 ولا استعفاء لصلى لانه لا ذنب له و يقول اللهم اجعل لنا قرطاً اى اجرا
 يبق لنا و اجعله لنا اجراً و ذكراً و اجعله لنا شافعاً مشفقاً
 تنسطر المنسوق لتكبير مع اى سبق تكبير او تكبير من سطر حق
 تكبير الامام فكل من معه فاذا سلم قضي ما في عليه قبل لرفع الجنان و قال
 ابو يوسف الشافعي تكبير حين حضر اعتباراً و اسير الصلوات فان

بيننا

منها

جن

منها

المسوق بغير الاضاح فيها حين ينشئ الامام واما كل بكسة في صلوة
 الختان فائمة مقام ركعة حق قالت الصحابة رضي الله عنهم اربع كادح الظن
 ولو ترك واحدة من هذه التكسرات لم تكن صلوة كما لو ترك ركعة من الظن
 فلو لم ينشئ تكسر الامام لكان قاضيا ما فاتته قبل ادائه ما ذكره كرم الله
 وذا منسوخ الا ان ابا يوسف رحمه الله تعالى تكسر في افساح معينا في عقب
 الافساح والقيام مقام ركعة ومقفي في افساح مخرج فيها بدل خصيصها
 برفع اليد عندها وان جاء بعد ما كتب الامام الرابعة فقد فاتته الصلوة عند
 اني يوسف تكسر فاذا سلم الامام قضاها في تكسرات ولو كان حاضرا فلم يكسر مع
 الامام لا بسطر الثانية اتفاقا لانه كالمذكر صلى على جنازة يتيم او
 واحدة صلى على جنازة يتيم في جنازة اخرى فان امكن الوضوء
 بعيد التيمم الجنازة الثانية ولا لا بعيد لان العذر قائم وهو خوف الغفوف
 لو اشتغل بالوضوء وعند محمد بعيد التيمم بكل حال لانه تحدد وضوءه في آخر
 فتحدد الطهارة ولو اجتمع جنازة فصل على صلوة واحدة وتكون
 عن الكل فان شأوا جعلوها صفا وان شأوا جعلوها واحدة خلف
 واحدة لان الشرط ان يكون الختان امام الامام وقد وجد ذلك كيف وضعوا
 ويقوم للرجل المبراة بجذاء الصدر اي احسن مواضع امام من المتيقن
 الصلوة عليه ان يكون بجذاء الصدر وان وقف في غيره كان الاشر والاعضا
 في البدن الصدر فانه موضع العلم والحكمة والقلب فيه نور ايمان في الله تعالى
 ان شئ سخر الله صدره للاسلام فهو على نور من ربه فيجاء في الوقوف
 جذا الصدر ليكون اشارة الى ان النفس لا يمانه ليتفق ربه عن عصيانه
 وعلمه حشفة ضوائه يقوم في الرجل بجذائه ومن المرأة بجذائها وسطها
 لان انشائها صفة على امرأة فوقف عند وسطها وعلى رجل فوقف عند
 راسه وقال هو السنة فلما اكتمل ان جنازة لم تكن معوشة فاراد
 ان يحول منها ويقيم الرجل كحمله انه وقوف قلنا الا انه ما الى العورة
 في حقها وما الى الارس في حقها وظنوا انهما فرق بينهما ولم يصلوا رايانا
 على جنازة وفي القياس يجوز لانها دعا حق صحتها لا ركوع ويجوز
 ودعا الراكب لدعاء النازل وجه الاستحسان انهما صلوة من وجه

منها

منها

لوجود التجمعة واستقبال القبلة وفي حكم القيام يشاؤك سائر الصلوات
 فكما ان ترك التكسرات واستقبال منع الاعتداد بها فكذا ترك القيام
 ولا ياشئ الا في اذن الوالي لغت في الصلوة على الختان لان التقدم
 حق الوالي في كل بطلان بتقديم غيره لا في حق الانسار ما يتولى اسقاطه
 وانباته وقيل معناه اذن الوالي للناس في الرجوع بعد الفراغ من الصلوة
 عليه فانهم اذا فرغوا منها فعلمهم ان يحسوا خلف الختان في ان ينشئوا
 الى القبر ولا يوجب احد بل اذن الوالي لعوله عما يميز له وليس بامير المؤمنين
 في هودجها الى السفر ليس للغير الرجوع دونها فهو كالامير عليهم وولي
 الختان لا يوجب الناس الى منازلة دون اذنه فهو كالامير عليهم وفي بعض
 الروايات لا ياشئ الا في معنى لا ياشئ الا اعلام بها لم يتصل به قراءة
 وصداقة وجواز وليس معناه ان يودع بها كذا في الصلوة المكتوبة
 وتكون في مسجد اي تكون الصلوة على الختان في المسجد ولا تشاء في التكرار
 لانه دعا وصلوة في المسجد اي بها لنا قوله عن من صلى على جنازة في
 مسجد فلا صلاة له ولا في المسجد بد نبيته لاداء المكتوبات ولا يقيم فيها
 غيرها الا بعد المطر والخوف ولانه لا يؤمن من تلوث المسجد ولو كان الميت
 خارج المسجد لم تكن على الطريق البلى واليه ما في المبسوط وتكرار على
 الطريق اول من استعمل اي دفع صوته بالبكاء عند الولاية سمع وغسل وضأ
 عليه لعوله عواد الاستعمال المولود صلى عليه ولم يستعمل لم يصل عليه ولا في نفس
 مؤمنه حيث انفصل جثا فيصنع به ما يصنع بموتى المسلمين والا الا اي
 وان لم يستعمل ارجح في خرقه تكرر ما بقى آدم ولم يصل عليه لما روي في القيل
 في رواية لانه في حكم الجوز حق الا يصل عليه فلذلك يفضل المحتان في غسل
 لانه نفس من وجه وجز من وجه في غسل اعتبار ان النفس والصلوة عليه
 اعتبار ان الاجزاء كغائب وعوض اي لا يصل على غائب وعوض حلا في الشئ في
 بنا على ان صلوة الختان تعاد ام لا يصح شي مع احد ابوه لم يصل عليه فار
 اسم احد ما او هو ولم يسجد احد ما صلى عليه واسمك من اسلام ثبت قصدا
 وتبع الابوه اذ الحصانة لهما لم بعد ما او احدهما جماعة دار الاسلام لان
 الحصانة عليهم وان كان مع الصواب المسوي ابواه او احدهما لم يعتبر جماعة

او انما في الاشواق في جوفه
 الصلاة عليه
 وكان الامام خارج المسجد
 والعدم منه لا تكرر في الشئ

منها

على الحر الذي علم الدين والقصب وهذا اذا لم يكن محمولا فان كان يقبل بكنه لانه
 لم يرد به السنة وتبين قبرها بنحو حق يجعل الدين على الحد لا قبله لان عليا
 رضي راي قبر رجل سمى ثوب في الثوب والاشبه به بالنساء ولا في منى حاليه
 على السنن ومن جازم على ان الكشاف الحيق وكذا بعد الوفاة الا اذا كان لضرة
 دفع مطر او نكاح او حرق الدخان في القبر فحسد لا بأس به وكنه الاجر
 والحشب لانهما للزينة واحكام البناء والقبر موضع البلى والقبض وقيل لا بأس
 به في تحنات الرخاوة والارض وجوز استعمال خوف الحشب والحق والتأويل
 من جرد وقيل انما كره الاجر لانه اثر النار فكنه تغافل افعال الجرجاني هذا ليس
 لانه يكتفي في ثوب قصص القضاة وان كان به اثر النار كذا في الماء بالسرد
 والحرق في مال التراب عليه للتوارث وتسم القبر ولا يرجع لانه عم نزع تراب
 القبور في حصيدا وقال القاضي جدي من راي قبر رسول الله صلى الله عليه وآله
 وعمره من سنة وقال الغزالي التسميم افضل من التسطيع فخاله لشعاع
 الروافض ياد الشهيد سمع به لانه مشهور له بالجنة
 بالنظر اول ان الملائكة تشهد له ونعوتهم كراماته اول انه حي عند الله حاضرا
 في الشرع من قبله اهل الحرم والبعث وقطاع الطوبى ووجه محركة وبه جرح
 او يخرج الدم من عينه او اذنه لان الدم لا يخرج منها عادة الا يخرج فا
 لظاهرا انه ضرر على راسه حتى يخرج الدم من اذنه او عينه او جوفه سايلا لان
 الدم السايل لا يعلو منه الا يخرج او به اثر الجرح او طائفة دابة الجرد وهو
 رابعا او سايقها او كدمته او صدمته بيدها او رجلها او يفرق اذنه يضرب
 او زجر فقلته او طعنوا بالقوس ماء او نار او رموه من سور او اسقطوا عليه
 حايطا او رموا نارافينا او هبته نار في البناء او جعلوه في طر وخشب
 واسها عند راسه او اسلوا عليه ماء فاحرقوا وعرقوا مسلم لان القتل اضعف الى
 العدو وتسبب او قتل مسلم ظلما ولم يحرم دمه فكيف ويصلي عليه ولا يغسل
 لانه عم قاتل شهيد احد في تلومهم بكونهم ودماءهم ولا يغسلونم فانه ما خرج
 بجره في سبيل الله الا وهو ياتي يوم القيامة واداهه تشيخا ما اللون
 لون الدم والدم في المسك فكل مسلم طاهر بالغ قتل ظلما ولم يرتك ولم يؤخذ
 عرقه ما لا يؤخذ معناتهم لانهم كانوا طاهرين بالغير اذ لم ينقل انه كان فيهم صوت

قلوب الماعن مصلية
 في الاحر مصلية
 فانه مع ٥ قمر

في القبر

او جنب وقد مشوا ظلما ولم يرتكوا ولم يغتسلوا الا فان سقط الغسل عنهم
 المضرون والجرحا فان ثبتت الصحابة رضي الله عنهم في ذلك اليوم وشوع عليهم
 حمل الماء من المدينة وغسلهم لان عامة جراحاتهم كانت في يرايدي وعذر ذلك
 قلنا لو كان ترك الغسل للمتعد لامر اباي يحمي الماء بعذر غسل الميت زمانا
 لعدم الماء ولا نهم لم يعذروا ترك الدفن المشقة في حفر القبر اكثر من الغسل
 ولم يغسل شهداء بدر والخندق ولم يكن الضرون يومئذ وقال الشافعي لا يصلي عليه
 لانه قتلهم في نرس الذنوب لقوله عم السيف محله للذنوب والصلوة عليه شفاعته
 له ودعا لتحيض نوره وقد استعفى في ذلك استغفر عن الغسل ولنا ان
 الصلوة على الميت لاظهار كرامته حتى اخص به المسلم وحرم المنافق والشهيد
 اولي هذه الكرامة والعبد في طهر من الذنوب فلا يستعفى الدعاء له الا يور
 انهم صلوا على رسول الله صلى الله عليه وآله وصحبه وسلم في يوم بدر وقد صح انه
 علم صلوا على شهداء احد فان قيل الشهيد صفة تارة حتى بالصلوة شرعت
 على الميت لا على الحي قلنا الشهيد في احكام اخيه كما قال الله تعالى احياء عند
 ربهم فاما احكام الدنيا فهو ميت حتى تقسم ميراثه وتزوج امراته والصلوة
 عليه من احكام الدنيا فان قيل الصلوة ما شرعت الا بعد غسل الميت فسقوط الغسل
 دليل سقوط الصلوة قلنا غسله لتطهيره والشهادة طهرته واغتسل الغسل
 كسائر الموتى بعد ما غسلوا او من قبله اهل الحرم والبعث وقطاع الطوبى لم يغسل
 باي شيء وتلقوا الا اصل فيه شهيد احد ولم يكن كلهم قتل بالسيف والسهل ففهم
 دق من دفع راسه بالحجر وفيهم من قبل بالعصا وقد عزم رسول الله صلى الله عليه وآله امر بترك
 الغسل لان الشهيد ياد في نفسه لا بتغافل من ضاة الله تعالى في هذا المقام مستنكر
 السلاح وغيره واهل النقي كاهل الحرم لان المجازة معهم ما مور بها طر الله تعالى
 فقاتلوا التي تبغ حتى تغلوا امر الله فهو هذه المجازة باذنه لا بتغافل
 الله تعالى كالمقتول في محاربة الكفار وكذا قطع الطوبى لانه وصوفهم بكونهم محار
 بي الله ورسوله ويدين بدمه وثيابه لعله عم زلومهم بدماءهم وكونهم وملك
 استشهد عمار بصفتهم في لا تغسلوا عنه دما ولا تنزعوا عني ثوبا ولا في النزع معا
 بالمجادة اما ليس من الكفر كالفقر والحشو والقتل في الحرف والسلاح لانها
 ليست من جنس الكفر وانما البسبب للعدو وقد استعفى عنه ونزاد حتى تم الكفن

سرا

ما ليس بعمل على
 ولا يصح ان
 على الناحية

ضاة

وية

وتسقط عنه كارتد عن دينه على سنة الكفر والغسل وبصلي عليه لقتل جنبا وقال لا
 لأن ما وجب الجنابة سقط بالموت لأنه إنما وجب الغسل عليه للصلاة وقد سقطت
 بالموت فسقط ما وجب لأجلها وما يجب بالموت لا يثبت للشهادة كالمحدث وله المبلغ
 طاهر وإنما تجس بالموت والشهادة مانعة بخاتمة تثبت بالموت بسبب احتباس الروح
 السيالة فيه كسائر الحيوان التي لها دم سائلة والشهادة مانعة من الاحتباس
 فلا تثبت بخاتمة الموت عن رافعه بخاتمة بانيته واحتنا إلى الرقعة لقيام
 الجنابة ولا يسقط بالشهادة كالبخاتمة الحقيقية فإنها لا يسقط إجماعا
 حق لغسل ذلك الموضع والجنابة كانت مانعة دخول المسجد وأدخاله فيه وهو
 منع عليه فلا يمنع إذا خال في القبر للعرض على الله تعالى وأما الحديث فلا حكم له
 دخول المسجد والمنع من العرض قد صح لرحمة فقتل جنبا فغسلته الملائكة
 ولو لم يكن واجبا لما غسلوا إذا غسلهم للتعليم كما في آدم عليه وآله وأما قول الواجب
 غسل الأدميين لا غسل الملائكة فلما الواجب هو الغسل فاما الغسل بحوض فغير
 كان لما ثبت لغسل الجنيد وحده وجب علينا أنا محاطون بحقوق الأدميين
 الملائكة وإنما امرنا بالبعض الظاهر بالفضيلة أو جايضا ونفسا إن
 طهرت أو تم لا القطاع لأن ما بعد القطاع حكم الجنابة فإن لم يسقط غسل
 صلبه لم يرضى جيبنا في راحة لأنها انقطعوا بالقتل في حكم الجنابة وفي رواية لا يغسل
 لعدم وجوب الغسل قبل القتل وقال لا يغسل إن حال أوصييا وقال لا يغسل
 لأنه فوق البالغ طهارة فمقوله يغسل البالغ لأنه بطر بالسيف والصوف أو
 وله أن يغسل سقط عن الشهيد لأن القتل صار كفاية له ولا ذنب للصوف ليطهر
 القتل والقتل حقه والموت سواء في غسله لأن الصوف الشرع سببنا قل
 لولادة الخصومة إلى الولي والولي إرض هو الله تعالى وهو غفر عن السهو
 فلا حاجة إلى إبقاء أثر هذه الشهادة عليه كالحاكم يصفى بعله أو أركب
 أي صار خلقا ببار الشهادة فقال ثوب في أي خلق نازك أو شر أو نام
 أو مرض أو أواه خيمه أو نقل من مكانه لأنه نال تعرضا فوق الحيوة خفف
 أثر الظلم فلم يكن مع شهيد واحد وإنما نزل الدم ليكون ساهدا لله على
 خصمه ودلالة على حاله الموقف فإذا حلف الظلم بطلت المقايضة
 وشهدا أحدا أو عاظا شأوا والكاسر ينادي عليهم ولم يشربوا بل أنوا على

منه

منه

أخوانهم خوفا من نقصان الشهادة وإدراك الجرح عموضا اضطربت
 أو جاله فأرداد الله وهذه الزيادة ليست بظلم واحتال لكون موته
 مضافا لهذه الزيادة فتمكنت الشهادة في الشهادة وهذا إذا حمل العرض
 في خيمته أو بيته فاما إذا احتل برحلة من بين الصفيين ليلا يطاه الجنون
 فقام لم يغسل لأنه ما نال شيئا من راحة الدنيا فيحقق ذلك نفسه لا يتقاه
 مرضاة الله تعالى ثم الميراث ولم يغسل فله ثواب الشهادة كالغزو والجرح
 والمبطون والغريق فيهم يغسلون ومعهم شهيد أو على لسان رسول الله عليه
 وآله رضي الله عنه وعليهما رضي الله عنهما خذ لا يثبتها بعد الطعن وغسلها وكما
 شهد برأيه أو عاش مع كاذب أو ليلة لأنه ليس مع شهيد واحد إذا لم
 يتواجد منهم حيا بعد الجراحة يوما كاملا أو ليلة كاملة وعرض يوسف رحم
 أن عاش وقدر صلوة كاملا يغسل لأنه وجب عليه بكل الصلوة وهو أحكام
 لأجبا فيقال رفقه من التكليف منه نفع وعنه لعاش بعد الجرح أكثر
 اليوم أو أكثر الليلة يغسل أقامه للثقة مقام الكل أو أوصى له أن يفاق
 إذا موته عمل الأحياء وعند محمد رحم لا يكون إريثا لأنه عمل أموات
 المتصدي لها من أشرو على الموت وتسرع الحيوة وقيل هذا خلاف فيما
 إذا أوصى بأمور أخرى فلو أوصى بأمور الدنيا يغسل اتفاقا وقيل إذا أوصى
 بأمور أخرى لا يغسل اتفاقا والخلاف فيما إذا أوصى بأمور الدنيا وقيل
 لا خلاف فيما لو يوسف محمول على ما إذا أوصى بأمور الدنيا وعند ذلك يغسل
 إجماعا وما لم يحدد على ما إذا أوصى بأمور أخرى وعند ذلك لا يغسل إجماعا
 أو وجب قسلا المصرا لأنه تحب فيه القسامة والدله مخف الظلم بسبب العرض
 لأنه حكم المعوض فصار كإن النفس باقية ببقاء عرضه فارق قبل وجوب الدية
 له منع الشهادة فإدراكه اقتل ابنه عمدا يكون شهيدا وإن وجبت الدية فلما
 فيه رواية ثان ولأن الدية ليست عوضا عن النفس هنا بل عن القصاص الساقط
 بالشبهة ولأن القصاص واجب نفسه وإنما له يستوفى حرمته الوالد إذا
 علم أنه قتل بحد ظلم وعرف قاتله فإنه لم يغسل عندنا وعند الشافعي
 يغسل لأن القود أحد بذل الدم وكان ما نال كالأخر ولما أنه عقوبة راحة
 شرعت شفاء للمصدوبين حيون للناس وليس يجوز من المحاولين جرح

لأن سعة الروح في الدنيا
 لا يسقطها السلام في الدنيا

اموالهم صدقة تطهرهم وتزكهم بها سميت صدقة لدلالة انها على صدق العبد بالعبودية
وفي الشرع عيان عن ايتاء جزء من النصاب المحتوي الى الفقير لانها توصف بالوجوب
ومعنى صفات الافعال قيل هو اسم للقدرا الذي يخرج الى الفقير لا في ايتاء الايتاء
محال وتبين ان المال لا يتصرف فيه او يتكرر يتكرر بشرط وجوب ما يترك
قوله يجب على حر عاقل بالغ مسلم ما لك نصابا حتى وصفت بالوجوب انها فرضه
بالكسب وهو قوله تعالى واتوا الزكوة والسنة المستفيدة واجماع ائمة لا يرد
به النبوت فيكون واجبا قطعيا بشرط الحرية لان العبد لا يملك لنفسه ملكا
لما فاه بين المملوك والمملوكية اذ الاولى سمة القدوة والثانية سمة العجز والبلوغ
والعقل والاسلام لانها عبادة لقوله عز بقى الاسلام على خير شهادته ان الله
الله واقام الصلوة وايتاء الزكوة وصوم رمضان وحج البيت من استطاع
اليه سبيلا والاسلام عبادة محضة فما يكون من اركانها يكون عبادة ضرورية
لازك كن الشئ ما تقوم به ذلك الشئ وهو موضوعه عن الصبيان والمجانين ولا
تتحقق في الكافر لانها لا تكون في الاسلام قال الله عز ما كان للمشركين نعم وامساجد
الله شاهدين على انفسهم بالكفر ولكن حبست اعمالهم براءة ولا يذنب ملك النصاب
لان المال انما صار سببا بغنى المالك وانه لمعاده ثم اعلم ان الله عز فرض عليهم
صدقة تؤخذ من اغنيائهم وبرد فقرهم والعقوبات تكون بكنش المملوك وليس
للمكنت حتى يعرف به وحوال الناس فيه متفاوتة فقد ر الشريعة بالنصاب
وشروط ان يكون النصابا فاقا على المدبوز وان ملك نصابا لان الدين
يوجب خلاء المالك حتى يتمكن الا ان من اخذ بلا قضاء ورضا وجوب القول
عنه زكوة في مال حتى يحول عليه الحول وان السبب هو المال النامي فان الواجب
جزء من فضل المال والى الله يسألونك ما زاد من فضل العفو الى الفضل
ولهذا انضاف اليه مقدار زكوة السامية وزكوة التجارة وهذا لانها وجبت
بصفة اليسر ولو وجبت على وجه ينتقص به اصل النصاب ينتقص به
ومنى كان حاله يمتد ولا ينتقص به ينتقص غير ان التما باطرق اذير الحكم
على ان يان بتحقيق فيه النمو تجارة ورسله وسلاوه هو الحول لا يمتد على
الفصول الاربعه وتختلف الاشعار فيها غالباً تسمى بالعبادة كما في
السفر مع المشقة فان المرخص في الحقيقة في المشقة لكنها لما كانت باطنة

اذ يوفى الرخص على السفر لا عليها تيسر ان يخرج على الفور عند البعض حتى
يأتى بالتأخير يرد شهادته اذ امر المطلق بحمل على الفور وان وجبه الوجوب
عقب الامر الواجب لا تسعه تركه ولانه امر بالتصرف الى الفقير لا دفع حاجته
ويجوز ان لا يخرج اداء على الفور لم يحصل المقصود وقيل على التراخي لان
جميع الغمقوت الاداء حق لو ادى في السنة الثانية او الثالثة يكون مؤديا
لا قاضيا فيضاد كقول الصلوة بها ولو هلك النصاب لا يضمن ولا يرد الا على
صبي ومجنون حلا فالشئ في له انه مؤنة مالية سببها المال تؤدى بالملاو
ملكة في المال كامل فيعتبر بالفقير في صلة المتصلين به قرابة وزوجية والزكوة
صلة للمتصلين به صلة وضار في العشر والخارج ولو كانت عبادة هي عبادة
مالية جري فيها النيابة وعدم وجوب العبادات عليها المعنى اداء في جوف
النيابة اذ اداء امكن الوجوب عليها ولما قوله عز دفع القلم عن التاجر الصبي حتى
حق تحتمل وعن المجنون حتى يفوق عن النائم حتى ينتبه وفي الجاهل الزكوة عليها
اجرا القلم عليها فالوجوب تحتقر بالذمة ولم يجب ذمة الولى فلا بد من وجوب
عليها ولا يان عبيد وليس لها اهلية العبد ولا تجب هذا القول عز اما العبد
فالصيام والقيام لا اى فكل الصدقة النافلة بعد الزكوة وانما ساق مثل
هذا التوجيه للمذكور آخر على المذكور اوله الصفة السابقة ولا يان وجبت شكر
لنعم الله عز على الخلو وشكرها يكون له على الخلو اذ النعم الذنبية تنحصر في
نعم الله عز على الخلو وشكرها يكون له على الخلو اذ النعم الذنبية تنحصر في
نعم الله عز على الخلو وشكرها يكون له على الخلو اذ النعم الذنبية تنحصر في
الزكوة فانها اى في شكر اخذه وعقوده وصدقة الفطر والاضحية ليست من
الادكان فهي مستان لا يان العشر مؤنة في معنى العبادة حتى يوجر بعد
موته بخلاف الزكوة والخارج مؤنة في معنى العقوبة والنفقات وجوبها حتى
العبد بطر مؤنة والصلة واذا كانت عبادة كانت مشروعة خالصة لله
تعالى حتى للعبادة فيها فالشركة ساقى معنى العبادة مفسقة الى عزيمة
من علمه عند الاداء لحصل الاحسان لانها لا ينادى الابن معنى الابتلاء الذي
هو المقصد من شرع العبادات به يحق قائل الله عز ليس لولم ايك احسن عملا
وذا انما يحق باده باحتسان ليظهر صدقة طاعته او اوباداً نابت
نيابته باحتسان فاما ما ناة حرة فلا مار قبل التعليل بعارض النقص

وصو قوله عم ابتعوا أموالا يتأمن بها أرواحكم الصدقة قلنا أرواحها النفقة
فقد ورد في الحديث نفقة الرجل على نفسه صدقة لم يأتى أنه أصناف الأكل لا كل
المال النفقة تستأصل المال لا الزكاة وإن كان الصيام مرضا احتيلوا به زكاة
الصوم لم يرجعوا إلى هذا الحديث ثم لا أصول نفق الشريعة فدل اعراضهم
عنه على أنه ما أول منسوخ لم يبق ثم ما حق لو أفاق يوم ما من أول الحول أو آخره
الزكاة كما لو أفاق يوم ما من أول رمضان أو آخره بحسب صوم كل شهر وعرض يوسف
اعتبر أكثر الحول وقال لن كان غنيا الشرب حتى لم يكن له حظ من ثوبه إلا أن
مراقل تابع للأكره ولا الترخيم الكل لا ترى لن الذي لن كان صحيحا أكثر الحول بحسب
الجزء وإن كان رمضان أكثره لا وجه الظاهر أن الحول للزكاة كالشهر للصوم
ثم لو أفاق جزاء من الشهر بحسب الصوم فكذا إذا أفاق جزاء من الحول بحسب الزكاة هذا
في الجنون العارض حتى بان حق بعد البلوغ أم لا الأصل أن يبلغ مخونا فعند أبي
حسب مرضه يعتبر ابتداء الحول في وقت الأفاق لأن التكليف لم يستوف هذا حاله
فصار في الأفاق كبلوغ الصبي ومكانه لأنه ليس بالبرقة وإن كان في الكايد
حتى لا يصح اعتناقه ومدون أي لو كان عليه دين محيط بماله لا زكاة عليه وقال
الشافعي بحسب لأن السبب ملك في المنام ولا خلاف في ملكه لأن الدين يتعلق بالدين لا
بالمال لهذا نفق تصرفه بيد غيره لا ينفذ قبل الدين ولا فيهما لأنه
معد للتيان وضعوا وجعلوا أن لا غنى فلا اغنا لأن اغنا غنى غنى
الغنى لا يتصور كتمليك غير المالكه مني نواهي كيف نواهي وقد جلت له الصدقة
ويجب لا تحل لغنى كما لا تحل الأعلى غنى ونقص أنه إن كان غنيا حرم مراخذ لغو
علمه لا محل الصدقة لغنى والأحرم مراخذ منه لقوله عم لا صدقة إلا على ظهر غنى
فعلم أن حوب الزكاة عليه مع حل أخذ الزكاة لا اجتماعا والتأني بالاجتماع
مينبغي برأول لأن الغنى بما يحق ما يفضل يستحق المنة عنها فيعده غنيا
ومال المدون ليس بفاضل بل هو مستحق الحاجة الأصلية وهو دفع المطالبة
والملازمة والجسر والجار والمواخذة المال إذا كان حيا لا يمينه وبين الجف
وقد تعذر هذا المال بقضاء دينه لأنه يكون ملكا وهو مستعثر ملكه فصلا
كالمال المستحق للشرب وشباب البذل والمهنة وأن كان ماله أكثر من دينه زكى
الفاضل إذا بلغ نصابا لأن المانع هو الدين فيقتدر بقدر مطالبته

العباد أي الدين إنما يمنع إذا كان عطايا من جهة العباد سواء كان الدين
 لهم أو لله به كدين استبدال ومهر لومو، جلا وعشر وخراج ونفقة قريب
 وزوجة قضيت بها لأنها تصير ديناً بقضاء أو زكوة مطلقاً أي خارج
 بقا، النصاب أو بعد الاستبدال خلاف ما يزعمون أنه حق الله تعالى فصار كما
 ولا في يوسف الثاني لأنه إذا كان في العين صار جزءاً منه مستحقاً فصار
 النصاباً قصاصاً يمنع الوجوب لنا الحق المطالبة بالداد، ثابت للأمام فصا
 كدبون العباد وهذا يستحق لو أنكر الجواز في الأموال الباطنة كذلك إذا امت
 بها على العاشر وإن لم يمت بها حتى الأخذ بالأصل كان للأمام وإنما قوض
 عثمان رضي الله عنه إلى المذالك لمصلحة رافها في حكم الأصل وهو كونه عطا
 بغير منع وجوب الزكوة لا دين نذر وكفارة وحج لعدم المطالبة وإنما
 يظهر أثره في أحكام الأضرة قصاصاً كالعلم في الدنيا نذر لتصدق
 بمائة من نصابه وتم حوله إلى خمسة نصفها من نذر ولو أطلق بحج
 لنذر مائة أي إذا كان له ما يتنذر من نذران تصدق بمائة منها في حال الجواز ذكر
 خمسة للزكوة وإن صار في المائة مسكوة للنذر لأنه دين لا مطالب له و
 يتصدق بسبعة وتسعين ونصف ثم للنذر لأنه يتعلق بالنصاب حتى
 يسقط بهلاكه ونصف الزكوة في المائة المنذورة ونصفها في المائة الأخرى
 وقد أخرج منه درهمان ونصف لا احتياجان فيبطل النذر بقدر ولو أطلق إلى
 لم يقل بمائة منها يتصدق بمائة ونزك خمسة لأنه لم يتعلق بالنصاب حتى
 لا يسقط بهلاكه فلم يصير شيء من المنذور مستحقاً فلم يبطل شيء من
 النذر صرف الدين أو لا إلى النفقة ثم إلى العروضة ثم إلى السواك حتى لو كان
 له درهم ودنانير وعروض وسواك وعلمه دين تستغرق بعضها صرف
 أو لا إلى النفقة لأن القضاء منه ليس إذا احتاج فيه إلى البيع ثم إلى العروضة
 لأنها عروضة للبيع ثم إلى السواك لأنها فاضلة عن حاجته بخلاف القنية
 ثم إلى المشغول بحاجته له سواك مختلفه نظر للفقراء فإذا كان له خمس مائة
 وملا ثوب من البقر وأدعوى شاه صرف إلى الأبل والغنم له ما يتنذر وصيف
 تروح على مثله أو استقرض من الحاجة وبقي الحج إلى الدين صرف إلى النفقة
 والمال الفادح وقار في يجب صرف الدين إلى الجنس نذر الجواز حين سقط

مطعم
في الزمرك من عماريون

المذبح

مکتبہ اسلامیہ

الدين حق لو كان له نصيب وعلمه د نعتله فأنراه الطالب بعض الجمل
 تعتبر ابتداء الحول في سقوط الدين عند محمد رضي الله عنه تحت الزكاة
 عند تمام الحول الأول لأن الدين يمنع الحول للمطالبة وبالأثر الثاني
 أنه لا مطالبة فصارت كأن لم يكن وقال أبو يوسف رحم الحول لم ينعقد على
 نصاب المدون لأنه مستحق كحاجة فصارت كالعدم وله في مشغول
 كحاجة كدور السكن وثبات العذر وأثر المنازل ودواي الركوب
 عبيد الخدمة وسلاح الاستعمال كتب العلم لأهلها ورافق المجترفين
 لأنها مشغولة كحاجة أصلية فصارت كالعدم وساعة محرمين
 في يد أي تزوج امرأة على ساعة معينة فقبضتها بعد الحول لا زكوة
 عليها ولا علمها بكونها لأنها ملكتها ملكا تاما حتى ملكتها بالتصرف
 فيها وله أن يملكها وإيه حق بطل بردها ومطامعتها من زوجها فلا
 يعقل نصابا كالدبة وضمان هو مال تعذر الوصول إليه مع قيام
 الملك في قولهم بعير ضامرا إذا كان خفيفا مع تمام الحيوة فيه وفي خلاف
 ذروا السراقي رحم ومن حملته المحمود يار كان له دين على آخر فحجبه
 سنين ولم يكن له بينه ثم صار له بينه يار أقر عند الشهود ورافق
 والمفقود والمغصود الم يكن عليه بينه والساقط في البحر المدفون
 والصحرى إذا نسي المالك مكانه والذي أخذ السلطان مصادرة وجوب
 صدقة الفطر بسبب البق والضال والمغصود على هذا الخلاف مما أتت
 السبب ملك نصابا كاملا وقد تحقق العارض زال اليد ومن الملك فلا
 يمنع الحول كمال ابن السبيل ولما حدثت على رضي الله عنه موقوف عليه
 وموقوف على النبي علمه لا زكوة في المال الضمان لأنه لا زكوة فلا زكوة
 له نصابا فلا زكوة وهذا لأن السبب للمال النامي لأنها وجبت بصفة اليسر
 بشرط النماء ليكون المؤدى جزءا منه وهو ليس بنامي حقيقة وكذا بقدر
 لأن النما تكون بالقدرة على الاستئجار وهي بوصول يد إليه ولا يد فلا
 قدرة فلا نماء بخلاف ابن السبيل فإنه منتفع به في حقه لتكفله من يبعه
 وذاتية القدرة ولا نماء يحصل بنابيه بوصول يد الله والمدفون
 في الدار نصابا لأن الوصول إليه غير متعذر لأنه يمكن خفي جميعها بخلاف

ومنه
 صحاح

لا يصح
 على
 لأن الدين
 النصب
 شرط
 السبب

ولا يصح
 كونه الاعيان
 ملك الوقف لا ملك الله
 ومحوه الزكاة يعطى ملك
 الرقة وملك الله محقق
 إلا ما

الصحرى لأن حفر جميعها مستعذر وإن كان مدفونا في أرضه أو كرمه قيل
 تحت الزكوة لأن حفر جميعها أرض المملوك له يمكن فلم يتعذر الوصول إليه
 فصارت كالدار وقيل لا تحت لأن حفر جميعه متعسر والجرح مدفوع
 بخلاف البيت الدار حتى لو كانت الدار عظيمة لا يعقد نصابا ولو كان
 الدين عاجلا وعلمه بينه عادة قيل لا تحت لأنه لا يمكن من الإخلال بقضا
 ولا قضاء إلا بالبينه وله بينه لا بعد العدة وليس كل شاهد يعتدل
 ولا كل قاض يعتدل بخلاف لو كان على منقح لأن الأقران موثق بنفسه بدون
 القضاء والصحة أنها تحت لتمكنه من أخذ بواسطة أقامة البينة فلا
 لم يقربها فهو الذي قصرت في نفسه فلا تعذر فيه وإن كان القاضى عالما بالدين
 فعليه زكوة فامضى لأن القاضى يقضي بعلمه وكان التكميم إذا ثبتا بثنائهما
 وفي عقربه تحت مطلقا سواء كان مليا أو معسرا أو مفلسا لا مكان الوصول ليس تحت
 إليه بلا واسطة في الملة وبواسطة التحصيل في المعسر وكذا في المفلس
 لعدم صحة تفليس القاضى وعند محمد رحم لا تحت للحقوق فلا من عند
 بالتفليس فيكون النصاب تأويا وأبو يوسف رحم محرم في حقوق الأفلان ومع
 في حصة منه حكم الزكوة احتياطا نظرا للمفقدين وخوفا بزيادة القبض
 أو بعز بدلا من التحاقه وبقبض النصاب في بدلا ليس للتحاقه وبقبضه
 وعمر الحول بدلا ليس الزكوة أعلم أن الدين بزيادة أنواع قوى كالقرض
 وبدل التحاقه وغلة مال التحاقه في مخاطبة بالاداء إذا قبض منها أو بعز
 «وما» ووسط كبدل ليس للتحاقه وعلمه مال كالدرك ومخاطبة بالاداء إذا قصر
 نصابا وضعف كبدل ليس الزكوة كالمهر بدل الخلع والقصاص والكتابة
 وله بنوم الزكوة ما لم يقبض نصابا وحول علمه الحول قال المدون كمالها سواء
 ومخاطبة بالاداء ما قبض قبل أو كثر الال كتابة والدية فإنه لا تحت الزكوة فيها
 حتى حول الحول بعد القبض مما إن الدين سواء في المالية من حيث توجه المطالبة
 بخلاف من الكتابة فإنه ليس بدل حقيقة حتى لا يصح الكفالة به والدية
 صلة لأنهم إلا بالقبض وليس بدل حقيقة حتى لا يستوفى تركه مفاق من
 العاقلة وله أن الدين ليس مال حقيقة حتى لو حلف لاداء له لا تحت فيعتبر
 بدله أنه مال أو ليس بما هو للتحاقه أو ليس بها استأجره إن عشرين سنين

القضا
 محلا

لا يصح
 على

بالف ومجمل الأجرة ولم يقبض الدار حق مضى المدة ولا مال المورج والمستاجر
سواهما ذكر في الموجب السنة تراوي تسع مائة وفي الثانية ثمان مائة الأربعة
السنة تراوي في الثالثة سبع مائة الأربعة ماضوق هكذا في كل سنة
يرفع عنه ركن المائة وركن ماضوق في ان يتقصر عن الماسن في العقد
انفسه بفوق المنافع فيجب في ما انفسه العقل فيه فيصير المائة دينار في
كل سنة فيمنع الزكوة بقدر وعزل حصة رضوانه برفع الكسور ايضا
ولا زكوة على المستاجر في السنة الاولى لعدم النصاب ولا في الثانية لان
ابتداء الحول لم يكن ملكه الا مائة وكما ان النصاب في طرفة الحول شرط وعليه
في السنة الثالثة زكوة ثلث مائة لان الحول انعقد على المائتين ثم على ثلثمائة
والمستفاد في اثنا الحول يضم ثم يزيد في كل سنة مائة ولو كانت اجرة
امه ونوى المورج التحاق فلا شيء على المورج اذا انقضت المدة المستحقة
عقبن الامة ولا على المستاجر في السنة الاولى والثانية وعلى المستاجر في السنة
الثالثة زكوة يلاها اعشارها تزيد في كل سنة عشرة ولو قبض المستاجر
الدار ولم يسلم الاجرة فالمورج هنا كالمستاجر والمستاجر كالمورج في
المستاجر ان يزيد في السنة تراوي تسع مائة وفي الثانية ثمان مائة فيرفع لكل سنة
مائة الأربعة ماضوق لان الملك في الاجرة ثلث ساعة فساعة والمورج
يزكي في السنة الثالثة ثلث مائة وللراية اربع مائة ولو بقا ماضوق فلا زكوة على
المستاجر لو مال ملكه بالتعجيل لم يقدح في المورج زكوة كل سنة ويرفع
منه كل زكوة ماضوق في الكسور عند استير امه التحاق فتواها
للخدمة بطلت الزكوة وان نوى التحاق بعد لم يكن للتحاق حق سعيها فيكون
في ثمنها زكوة ان اتم او دنا بغير اصله ان التحاق عمل لانها مبلالة المار
بالمال وتركها ترك العمل والنية للقبول والا خلاص فلا بد من فساد فتمت ما
تعمل فيه فاذا اشتراها نأويا للتحاق صححت لا قمرانها بالعمل فاذا نوى
الخدمة من بعد صححت نيته لانه نوى التزك مولى عمل فصم ونواها
للتحاق من بعد لم يصح لعدم التحاق فلم يتصل النية بالمنوى وهذا
يصير المسافر مقيما بمجرد النية ولا يصير المقيم مسافرا بالنية
الا بالسفر لان المسافر عمل وراقامة ترك وهذا كالكافر اذا نوى الايمان

كان

لم يصبر مؤمنا الا بالنية لم يتصل بالمنوى اذ الايمان بصدق الخائف اقرار
باللسان ولو نوى مسلم ان يكفر كفر الحال لا يتصل بالنية بالمنوى وهو ترك
اعتقاد حقيقة الله ثم ولو نوى ان يكفر عدا كفر الحال اذ الواحد عليه لم ينفذ
حقيقة الله تعالى لكل حال في الحار وكره الهداية لا يتصل بالنية بالعمل وهو ترك
التحاق فيسبح ترك التحاق عملا وان كان امرا عدميا لان ترك التحاق
حقيقه امساكها للاستخدام وهو عمل ولزك شيا اجرة ونوى التحاق صححت
لا يتصل بالنية بالعمل هو التحاق ولو ورثه ونوى التحاق لم تصح لان النية
لم يتصل بالعمل لان الموروث يصير ملكا للوارث جبر اذ لا ضعه وهذا يوثق
الحسين ولم يتصور منه العمل ولو ورثه ونوى تركه لم يجر ولو ورثه لان
احد ما لم يضم اجماعا لعدم الفعل ولو ملكه بهبه او صدقة او وصية او
نكاح او خلع او صلح عن قوم ونوى التحاق لم يصح عند محمد لان النية
لم يتصل بعمل التحاق اذ هي مبادلة المال بالمال ولم توجد وصحت عند ابن مسعود
لانها قارنت العمل وهو القبول ولم يقاد بعمل التحاق وهذا لان التحاق
القبول الملقى له بدخل ملكه لا بقبوله فهو كسبه وصح قران نية التحاق به
كالشرا فان قيل نية التحاق ولا تحاق محال فلنا الدليل يقتضيه اعتبار
النيات في تقادير الاعمال ولا علم نية المؤمن خير من عمله الا انها لم تعتبر
لحفاها فاذا قارنت عمل التحاق استبان بوجوب اعتبار شرط وصل نيته
بالاداء او عزلا وجب لان الزكوة عبادة فلم يتأد بلا اخلاص ولا الله تعالى
وما امروا الله ليعبد الله مخلصين ولا اخلاص بالنية والاصل اقرار النية
بالاداء كما في الصلوة الا ان لا يقع بغير ظاهر اذ لا ينفذ نية عند
العمل تسييرا على المودى جواز التقدم في الصوم للحز عن الاقرار باول
الصبح تصدق بكل ماله بالنية زكوة او وهبت يده على فقير منه صح
وسقط الفرض لان الواجب من النصاب فاذا ادى الكل فقد ادى الواجب
ضرورة فان قيل نية الزكوة شرط ولم توجد قلنا الواجب نية اصل
العبيقة ليمتاز من العبيقة وقد جردت الكلام فيما اذا تصدق على الفقير
والصدق ما مراد بها رضا الله ثم ونية الفرض انما بشرط لمحض التعيز
وذا عند عدم التعيز الواجب متعين في هذا النصاب فلا حاجة الى التعيز

وصار كما اذا نوى الصوم مطلقا يوم رمضان فانه يقع عن الفرض ولو لم
يعتق تعينه ولو ادى بعض النصاب سقط ذكوة المودة عند محمد لان البعض
معتبر بالكل وهذا لان الواجب شايخ في الكل وهذا لو هلك البعض بملك ما فيه
كما لو هلك الكل وعندنا لو سقط لا يسقط الا البعض ليس معتبرا اذا الباقي
محل للواجب كذا في الوادي الكل يخرج من اخر وعين لا يلوو هبة بينه وبين
ونوى ذكوة في اخر على رجل اخر ونوى ذكوة عين له لم يجز لان العين خير من
الدين والدين لا يخرج من عينه بالقبض والدين الموهوب كحقول الن
يصير عينه فيصير مودنا ناقصا عما كان كذا في عكسه اي لو ادى العين
عن الدين صح لانه ادى كاملا عن ناقص **صدق السوا**
مسألة **الابل** خمس وعشرين ابلا سائمة بنت مخاض وهي التي طعنت
في الثانية وانما سميت بها لان اقرها صار في اقر مخاض اخرى وفي ذونه
في كل خمس شاة وفي ستة وثلاثين بنت لبون وهي التي طعنت في الثالثة وسميت
بها لان اقرها لبون اخرى وفي ستة واربعين حقة وهي التي طعنت في الرابعة
وحق لها ان تكتب وتخل في اخري وستين جذعة وهي التي طعنت في الخامسة
وفي ستة وسبعين بنتا لبون في اخري وتسعين حقتان في المائة وعشرين
كذا كتب النبي صلى الله عليه وسلم في كل خمس شاة مع الحقتين في مائة وثلاثين
حقتان وشاتان في مائة وخمسين حقتان وثلث شياه في مائة واربعة
حقتان واربعة شياه في مائة وخمسين واربعة حقتان بنت مخاض في مائة
وخمسين ففيها ثلاث حقا في كل خمس شاة في مائة وخمسين حقتان
حقا وشاة في مائة وستين ثلاث حقا وشاتان في مائة وخمسين وستين
ثلاث حقا في ثلاث شياه في مائة وستين ثلاث حقا واربعة شياه وفي
مائة وخمسين وستين ثلاث حقا بنت مخاض في مائة وستين ثمانين ثلاث
حقا بنت لبون في مائة وستين تسعين اربع حقا في مائة وستين ثمانين
ابلا كما بعد بانه وخمسين في الشاة في اذ اذ على مائة وعشرين في كل اربعين
بنت لبون في كل خمسين حقة لقوله عز اذ اذ على مائة وعشرين في كل
خمسين حقة وفي كل اربعين بنت لبون لا شرط الا ستيان في استئان فقد
زاد على النص ولما زاد وعمر بن حزم انه عم كتبه كتاب الصدقات وفيه

ومع الاستئان الرجوع
باعتبار الذكوة بالغنم لان
حصل نصابها هو بنت مخاض
ومائة خمس وعشرون ابلا

اذا اذ

اذا اذ على ابل على مائة وعشرين فانها تعاد الى اول الفريضة فما كان منها دون
خمس وعشرين تحت فيها الغنم في كل خمس وذكوة وروي اذ اذ على ابل على
مائة وعشرين فليس في الربيعة حتى يكون خمسا اذ اذ كانت مائة وخمسا وعشرين
ففيها حقتان وشاة فعملنا بالربيعة وحملنا ما رواه على الربيعة الكسرة
بان مبلغ مائة وتسعين او مائتين به يقول فقد عمل مفهوم النص واغرضنا
روينا ونخرج عملنا بالنصوص والخش كالعرا لاسم ابل بنتا ولها مائة خمس
بنت مخاض او بنت لبون او حقا او ذكوة او ذكوة او ذكوة او ذكوة او ذكوة
وسط تحت شاة وسط وان كن عجافا بقدرها بان ينظر الى بنت مخاض
وسط اذ في المعتبرة انعقاد السبب وما فضل عنه في السن عفو ولا قيمة
افضلها او بقصر من الشاة الوسط بتلك النسبة فان كانت قيمة بنت مخاض
وسط مائة وقيمة افضل خمسون والبقاوت بينهما بالنصف فمما في الواجب
في العجاو شاة تساوي نصف قيمة شاة وسط لم خمس وعشرين وقيمة بنت
مخاض وسط او مائة تساوي بنت مخاض وسط لان الواجب موجود في النص
وان لم يكن تحت مخاض مثل اربعها قيمة وان سا ادى اربعها بطول القيمة
وكذا في بنت لبون حقة اي اذ اذ كانت ابل ستا وثلثين وليس فيها بنت لبون
وسط او مائة تساوي بنت لبون بقدرها بان ينظر الى قيمة بنت مخاض وسط
والى قيمة بنت مخاض وسط والى قيمة بنت لبون وسط فان كانت بنت لبون وسط
خمس وتسعين وقيمة بنت مخاض وسط خمس من كان البقاوت نصف بنت مخاض
وسط في بنت لبون تساوي افضلها او نصف قيمة التي يملكها في الفضل وهذا
قياس الحق **فصل في البقر** في ثلثين ساعة منه تباع دوسنة او تباعه
في العجاو افضلها او وسط اذ كان في اربعين مستحقا وستين او مائة لانه
عمره لم يعاد خدم ثلثين من البقر تبعا او تبعة ومن اربعين مستحقا وقد
انعقد عليه اجماع وفي العجاو بقدرها بان ينظر الى قيمة تباع وسط لان
المعتبر في نصاب البقر التبعية وما فضل عنه عفو والى قيمة تباعه وسط
فان كانت قيمة التبعية الوسط اربعين وقيمة المستنة الوسط خمس تحت
مستنة تساوي افضلها او ربع الذي يملكها في الفضل حتى لو كانت قيمة افضلها
ثلثين الذي يملكها في الفضل عشر تحت مستنة تساوي خمس وثلثين فيما

وطرفه من اجل ان النصاب
حلت طلة الدنيا في النصف
المعتمد في النصف
وما فضل عنه في النصف
فمنه لو كان بها شاة
وسط المستأجر لغيره
بما فاضل من ثلثين
بما فاضل من ثلثين
وسط اذ في قيمة
البقاوت في النصف
بما فاضل من ثلثين
بما فاضل من ثلثين
وسط اذ في قيمة
البقاوت في النصف
بما فاضل من ثلثين
بما فاضل من ثلثين
وسط اذ في قيمة
البقاوت في النصف
بما فاضل من ثلثين
بما فاضل من ثلثين

واحد حسابه الى سنتين في الواحد ربع عشر حسبه وفي السن نصف
عشر حسبه لان العفو ثبت فصلا لا قياسا ولا نظرها واخل المالح عن
الواحد يجوز فاجنا فحسابه وتحليل الشقص وان كان خلا وموضوع
الزكوات وعلى حسبه هم انه لا شيء في الزكاة حتى يبلغ خمس فيكون فيها
مستة وربع حسبه لان مائة على يكون ينزل كل عقد ربع وقصود كل عقد
واحد كما قبل الاربعين وبعد الستين وروي عنه انه لا شيء في الزكاة حتى يبلغ
ستين فيكون فيها ثمانون وسبعون وهو مروي في يوسف ومحمد والشافعي
رحمهم الله ان من زكوة السوام على ان لا يحبس الا شفا صرح في اللزوم
عن ابي ابي ابراهيم وروى عن ابي ابراهيم او قاض البقر شيئا وقسرا عاين
اربعين الستين ولما ارد بها الصغار في الحمايل وبه يقول انه لا
شيء فيها في ستين ثمانون وسبعون في الحمايل افضلها او وسطها
كان اخر افضلها في ستين حسبه وسبع وفي ثمانين حسبتان
وفي تسعين ثلاثة اتبعه وفي المائة سبعون حسبه فتعفى الفرض بكل
عشر في سبع العشرة لقوله في كل تكس من البقر تسبع او تسبعه وفي
كل اربعين حسبه والجامع من البقر لان البقر يساوله اذ هو نوع منه و
انما الحنك اذ حلف لا ياكل لحم بقر فاكل لحم جاموس لا اوهام الناس
له بصرة البقر ديار بالقلعة **فصل في الغنم** اربعون شاة سائمة
غير مشركه شاة الى مائة وعشرين في الحمايل او الا افضلها فان
كان اربعون ينزل حليلي محرم على واحد منها خلاف الشافعي لان كل واحد
ليس يعفى عما عداه ومائة واحدة وعشرين شاة الى مائة في الحمايل او وسط
واخر افضلها وفي مائة واحدة ثلاث شاة وفي اربع مائة اربع شاة
خمسة كل مائة شاة كذا في كتاب النعم وعلمه الاجماع والمعز والمتولد من
ظبي ونجعة كالضاري المعز كالضاري لان النضر وربع بلفظ الغنم ما عدا
في اربعين من الغنم شاة وهو شامل لكل المتولد من ظبي ونجعة كالضاري
لان العبيد للائم اعتبارا بالرق والجحره وعند الشافعي في الاربعين والنسب
ونظر الخلاف في هذا وجواز المضحية ووجوب الحنك بعلمه وتوخذ الثقة
في زكوتها لا الجزع والثقة ما تم له سنة والجزع ما في عليه اكثر السنة

للمطابقة

واروى الحسن على حسبه هم انه لا تؤخذ من المعز الا الثقة فاما الضاري فهو
الجزع وهو مروي في يوسف ومحمد والشافعي وهو مروي في ابي حنيفة والجزع الثقة
ولانه يتاذى به الاضحية فكذلك الزكوة لا يؤخذ الاضحية اضيق من اكل الزكوة حتى
لا يجوز المضحية بالتبعية والتبعية وتوخذ من الزكوة حتى كان الجزع مدخل
في المضحية في الزكوة اولى وجه ظاهر الرواية حديث علي بن ابي طالب موقوف عليه
ومرفوعا الى النبي صلى الله عليه وآله تؤخذ من الزكوة الا الثقة فصاعدا وان الواحد هو
الوسط وهذا من الصغار ولا تؤخذ من الزكوة الا الكسب بغير الفقراء وكما لا يؤخذ
مادون الثقة في المعز فكذلك الضاري وهو القياس في الاضحية وانما تركناه لنفرض
خاتمة وهو مروي عن نعت الاضحية الجزع من الضاري ان كان ضخما عظيما الى سبعة
حيث لو اختلط بالثنيان لا يمكن تحسین قبل التامل ومثله نقاد النبي فيما
هو المقصود بآرافه الدم وهما مادون الثقة لا يقاربه فيما هو المقصود
فان منفعه النسل لا يحصل به وتوخذ من زكوة الغنم والبقر الذكور والاناث
وفي زكوة الابل لا تؤخذ الا الاناث لمقاربه بقر الذكور لان انثى الغنم والبقر
وتباعا بعد مائة ارباب ولا شيء في الخيل وهذا عندنا وهو المختار للفقهاء وعند
ابي حنيفة هم اذا كان في الخيل سائمة واحتلط ذكورها واناثها فصاحبت
يعطى كل فرس دينار او يقيمها ويعطى ربع عشر قيمتها كما موله علم
ليس على المسلم عبدة الا في قربة صدقة ولا نه لغير المسلم ولا نه الى خراجها
ولو وجبت الزكوة فيها اخذ الساعي منها كسائر السوام وله حديث جابر عن
النبي صلى الله عليه وآله كل فرس ساعة دينار وعشرون دراهم وحمل ثوبه يومه على فرس الغنم
وذكر في كتابه في حصر الصحابة رضوه ولانه حيوان ليسام في غالب البلدان فيحسب
فيه الزكوة كالبعرة والبخير من الدسار والنقود ما ثور عمره في صوفانه
كتب الى ابي عبيدة في صدقة الخيل خيرا ربا بها اربعة وامر كل فرس بدينار
والا فبقومها وخد كل ما تقي درهم خمسة دراهم فاما الذكور الخيل والاناث
الخنثى فيضاربوا بآرافه الوصو والاعتبار بسائر السوام وجه عدم
ان لحم الفرس غير ما كوله عند فلم يكن الزكوة في اللحم مقصودة وانما
المقصود الزكوة من حيث النسل وهذا يحصل الا بالاختلاط بخلاف سائر
السوام لانها ما كولة اللحم وكاف الزكوة من حيث السمن مقصودة كالزكوة

خذ

عنا

ذكر

من حيث النسل ورواية فرق بين الذكور المحررة ولا ياتي المفردة لانه يمكن
ان يسعد بها محل يحصل النماء بخلاف الذكور ولا نصيب للخيل عند
وقيل بصلابة بلانه وقيل خمسة والبغال والخيل لانه عم سئل عن البغال
والخيل فقال لم ينزل علي فلهما الا هذه لانه الجامعة فمن عمل بمقاله خير
يوع ولا ياتي الاقسام في غالب البلدان مع كثرة ما لا يحسنه ركن السائمة الا ان
تكون للبحار لان الزكوة حينئذ يتعلق ببيتها كساير اموال التجار والمخازن
والفصلان في العجايل وهذا آخر اقوال الجنب وهو قول محمد بن وكان
يقول ان لا يحب فيها ما يحب الكبار وهو قول من لان الشرع اوجب باسم الشاة
حيث قال في اربعين شاة وهو اسم جنس فيقارن بالصغير والكبير فيجب الكل
كما لو كان معها كبير ثم رجع وفار منها واحدة منها وهو قول ابو يوسف والثقة
رضوان الشارح اوجب الزكوة على وجه النظر للمفقير وارباب اموال وهذا
اوجب الوسط في اوجبت ما يحب المسكين اضرنا وارباب اموال متى لم يوجب
شيئا اضرنا بالفقر اقلنا يحب واحدة منها اسند لا بالمهازيل فانه يجب
الوسط اذا كان الكل مهازيل وجه قوله بخراني الزكوة شرعت باسناد صحيح
ونصيفها وبه نصا لا قياسا فان كان محابها كما ورد به الشرع يجب
والالا وهذا المالك محتمل في ذلك الا استثنى ان اعتبرها الشارع لا تؤخذ
في الصغار وبه فارق المهازيل فان تلك الاشياء توجد فيها ثم لم يخالف
في انعقاد الحول على الصغار عند ماله منعقد وعندهم منعقد وقيل بقاء
الحول بان كان له نصيب من ابل فولد او ابل او هلكته القهات ثم الحول على
الاولاد لا يحب عندهما وعندهم يجب ان يكون معها كبرت فانه يجب جعل
الكل كيانا في انعقادها نصا بان يتبع للكبير وفيما به الزكوة حتى لو كان
له اربعون حملا الا واحدة مسنة تحب شاة وسط فان كان المسنة وسطا
او دونه اخذ فان هلك بعد الحول سقطت الزكوة عندهما لانها الاصل في السبيبة
وهلاك اصل كمال الكل عند ابو يوسف سقطت جزء من اربعين جزءا حملا
لان عند الصغار اصل في الوضوء الفضل على الحمل انما وجب باعتبار المسنة
فسقط هذا كما وصا وكان الكل صغار هلك منها واحدة ونزل هلك الكل
الا المسنة في جزء من اربعين جزءا من الوسط كان الكل مسان هلك الا

واحدة وكذا لو كان له خمسون فصلا الاحقة وسطا تحب فان هلك نصف
الفصلان سقط نصف الحقه وبقي نصفها لان الوجود باعتبار الوسيط
وقد بقي وكان الكل كيانا هلك نصفها وبقي نصفها ثم عند ابو يوسف لا يجب
فما دون اربعين حملا في فماد وفي التماس من العجايل بانفاق الروايات
عنه واحتلفت الروايات عنه في الفصلان فروي محمد بن عيسى في يوسف انه لا يحب
الزكوة حتى يبلغ عدد الوكان كيانا يحب فيها واحدة منها وهو خمس وعشرون
ثم لا يحب حتى يبلغ عدد الحب اثنان من الكبار وهو ستة وسبعون ولا
حب حتى يبلغ عدد الحب ثلثة من الكبار وهو ثمانية وخمسة واربعون وعنه انه
يجب الحب خمس فصلا لان خمس وعشرين فصلا فصلا فيكون كل خمس خمس
فصلا في العشر خمسة فصلا في خمسة عشر ثلثة احاسر فصلا في عشرين
اربعة احاسر فصلا وعنه انه ينظر في الحب في قيمة خمس فصلا ولا قيمة شاة
وسط فيجب اقلها وفي العشر لقيمة شاتين ولا قيمة خمس فصلا على هذا
الاعتبار وحسب سن لم يوجد في اعلى منها واخذ الفضل او دونها ورد الفضل
او دفع القيمة اعلم ان طاهرا ذكر في الهداية يدل على ان الحيوان المصدق
يعتبر بها شاء وليس كذلك الحيوان المالك لشيء ادى شيئا فوق الواجب اسند
فضل القيمة وان شاء ادى شيئا دون الواجب دفع فضل القيمة وان شاء
ادى القيمة حق ادين شيئا ليس للساعي ان ياتي في ذلك لان الشارع اعتبر
التبشير على ارباب اموال والا تحقق الا اذا كان الحيوان المالك الا في الوجه
الاول للمصدق لان لا يأخذ ويطلب عين الواجب وبه لانه شرا ولا يحب على
الشرا في الوجه الثاني بجبر المصدق حتى يجعل قابضا بضمنا بالخلية لانه
لا يبع بل دفع بالقيمة ودفع القيمة الزكوة والكفارة وصدقة الفطر والعش
والخراج والندرجاين قال الساجي لا يكون ادا غير المنصوص كمال الهدايا
والصحيبا وهذا في الشرع اوجب المنصوص عليه عينها والواجب الايسر
تركه ومضى سارع غير وسعة تركه فلا يكون واجبا فلا يصح التعليق لافيه
من غير وصف المنصوص عليه وهو عينه للوجود وهذا في المنصوص
عليه الشاة ولها صوت ومعق والتعليل بلغوصون بها والحق المستحق
مراعى صوت ومعق كمال حقوق العبد فان من له على امر شاة ليس له

يرطل حقه في الصورة لان للنام اغراضا في الصور كما انهم اغراضا في
المعاني فكما ان هذا المعاني لم يحل ابطال الصور ولما لم يرد ابداء
الزكوة الى الفقير ليجاز للرزق الموعود فخصه ابطال هذا الشاه وهذا
لان الله تعالى وعاد اوراق الفقر بعوله على ما ورد في قوله تعالى لا اله الا الله
ورزقها والرزق عيان عما يقع به الكفاية وهذا يختلف باختلاف الجوارح
ثم اوجبه على المسع على الاغنيا لنفسه وامر بان يحل تلك المواعيد في ذلك
المسع وهذا الحقل مع اختلاف المواعيد فخصه في مواعيد الجواز لادني
بالاستبدال وطلان قد الشاة ضرورية كالسلطان يحل للغزاة لان
الحار يحل لبعضه فكله من مال عينه فانه يكون اذا ناله له بالاستبدال
ولكن له على اخر حنطة ولاخر عليه عشرة درهم فامر له بالحنطة لمن عليه
الحنطة بقضاء حوائج العشرة بالحنطة صار ما مورانا استبدال
الحنطة بالعشرة وكان المعين بانما ضرورية النقص ما ثبت ضرورية
كالبايت وبقيته عم بالشاه للتيسير على ارباب المواشي اذ الموقود
تعت عندهم وتزاد مما عندهم ايسر صار كل يوم فانه لذي الثياب
مكان الدنيا جاز انفاقا لها وحت كفاية للمقاتلة فيعتبر في
حقهم محل صار لكفايتهم فتادي بالقيمة كحلاف الهدايا والضحايا
فان المستحق فيها اراقة الدم حق لو هلك بعد الدرع قبل التصديق
لم يلزم شيء وهي ليست مستفوعة ولا معقولة وهذا المقصود بسد
خلة الفقير واد جوعته وهو قرينه معقوله وقيمة الشاه كونه هذا
المعنى فادى بلائ شياه سماز عزاد مع وسط او بعض من يكون
عن من يحاض جاز لان المنصوص عليه الوسط فلم يكن الاعلى اخلا
في النصوص الجوده معتبر في غير البريويات فيقوم الجوده المتفق
مقام الشاه الرابع ولو كان مثليا او كسوة او نذر لزم هذا شاتير
وسطين او نحو عبد بن وسطين فاهو شاة او اعتق عبد اساور
وسطين اما المثلي بان ادنى اربعة اقق حنطة جيد تساوي
خمسة اقق وسطا يجوز عن خمسة لان الجوده غير معتبر
عند المقابلة بجنسها فلا يقوم قيمة الجوده مقام الفقير الخاير

واما الكسوة بان ادنى ثوبا جسد العبد ثوبين لم يحل الا على ثوب المنصوص
مطلوب البود لا الوسط فكان الاعلى اخلا تحت النقص واما النقص بالهدى
وراعتاق فلان القرية في الاراقة والحري وقد التزم اراقتين وحريتين ولا
خرج عن العهد تواجد خلاف النذر بالصدق باريد لزم صدق شاتير
وسطين فصدق شاة سمينه تساوي شاتير وسطين جاز لان المقصود
اغنى الفقير واصل القيمة نذر لزم صدق بفقير قل بصدق ونصف
جيد تساوية جاز عن نصف لان الجوده له قيمة لها عند مقابلتها بجنسها
في البريويات بخلاف جنس اخر بان صدق نصف فقير تساوية جاز لان
الجوده قيمة عند مقابلتها بخلاف جنسها ولا يكون في العوامل والعولف
خلاف لما ذكره طواهر النصوص بل اقيد بالاسامة والارعة في خمس من اربل
شاه وادى عن شاه ساة خذ من ثكن من المقتريين او تبعية وقوله
في خمس من اربل السائمة شاة لا يقدر المطلق اعرف فصار المقيد سببا لهذا
والمطلوب سببا لداك وكذا قوله في العوامل والعولف الى المعدن المحل والعولف
ولا في البقر المشير اي التي يشار بها الارض الى حرث صدق ففتح الاطلاق بهذا
ان يقيد بذلك ولا في السبب الى النامي لما في اقيم دليله مقامه كفاية وهو
الاسامة في السوام او الاعداد للتجارة وضعا او جعلها في غيرها ولم يوجد
والسامة الراعية التي يكون بالرعي في الكثر السنة لان السوم انما يعتبر للنماء
وذا انما يحصل بالريكة فبها سمن او توالدا وانما بعد ذلك انما احقت
الموثة فاما اذا تراكت موتهما من العلف فلا يحصل النامع وانما اعتبر
لكثر لان اصحاب السوام لا يجدون بدلا من العلفوها او ان الرد والنم جعلها
القل تابعا لاكثر حق لو اعلفها نصف الحول او اكثر كانت علفه للمصدق اخل
الوسط لا خيار المال ولا رذ الله نظرا لحائب الفقير والغنى وعلفها لا تاخذوا
من جزا اموال الناس اى خيارها وخرد اموالهم اى او ساطها بلا
جبر اى اذا امتنع عراج الزكوة لا ياخذها كرها لانها عبث ولا يؤدى
الى باخسان عند الشاتير ياخذها كرها لانها حق الفقير فصاير كبدن
وحل العبد على العبد لا من تركه اى لو ما في علفه الزكوة لا يؤخذ من تركه
لزم بوضوح لزم على اعتبار الشاة وعند يؤخذ من تركه لما من ضم مستفوع

من جنس النصاب واثنا الحول لله وزكى الكل حول بر او في الشايع لا يضم
لان المستفاد اصل الملك لانه سبب مقصود غير السبب الذي ملك به
النصاب اول كذا الزكاة التي هي وظيفة الملك وحقه كالاستفاد
بخلاف الجنس ولا يلزم الاولاد واولاد واولاد لانها تابعة للاصل الملك حق ملك
ملك اصل حان لزكوة تبع للاصل ووظيفة الملك وحقه ولنا ان هذا استفاد
من جنس النصاب فيصير ما عند حكم الحول الاولاد واولاد واولاد وهذا لان
المجانسة هي العلة في ضم الاولاد واولاد لان عند ملك كل البعض البعض
اختلاط متعسر التمييز فيعسر اعتبار الحول لكل مستفاد والحول انما شرط
تيسيرا وتوفيرا يارب الاموال مع انه العيا من ياتي شرطية لحق السبب
في الحال وانما ورد الشرع به فيما لا يودي الى الخرج حوله بناقض معنى التوفير
واشترط هنا مفضل الخرج اذ لا يمكن رعاية الحول لكل مستفاد بعد
صير احوال ذلك كونه وكيفه وزاينا وضبطه خرج عظيم خصوصا
اذا كان النصاب اتم وهو صاحب علة لسفيد كل يوم درهم فلم يضم
لوقوعه خرج يثنى ومود فور بالنظر وقوله انه اصل الملك قلنا هو تبع للميراث
فعله في حق وجود الزكاة فانه لو كان له ما يتاثر به فكله لم يعين به ما تحت كونه
لما يعين به الحق عليه الحول اجماعا ولولا انه تبع للاصل في حق المقدار لما
وجبت الزكاة فيه لان الاربعين لا يصلح لنفسه سببا لوجود الزكاة فلما جاز
المستفاد تبع لما عند من النصاب في حق وجود الزكاة في حق الحول اولى لان
تاثير نقصان المقدار في منع الوجود اكثر من تاثير عدم الحول في حق جاز التحميل قبل
الحول لم يكن قبل كمال النصاب المستفاد ان لم يوجد في المستفاد فقد ضمنناه
بعلة الجسيم الحول لم يكن في اصله معلولا لعلس وكذا يضم من طعام معشوق
ومن ارض معشوقة ومن عنب ادى صدقة فطيرة لا ثمن بل زكاة اي لا يضم
ثمن بل الزكاة باذكاره خمس من بل وما يتاثر به فكله لم يعين به ما تحت كونه
بدراسم لم يضمها الى ما عند وقال يضم لوجود علة الضم وهي الجنسية وله انه
بدل الزكاة وللبدل حكم المبدل فلو ضم لادى الى التفرقة في صور انفاق الثمن
ما قام مقام اصل هو مال الزكاة فلم يودي الى التفرقة في العشر لا باعتبار
الملك حتى يحجب ارض الوقف والمكاتب الفطرة لا تعلق بالمالية وهذا يحجب

ولد الصغير لداو باعها بعد التحاق وعند الفاضل عند ولو نوى
بما عه قبل يضم لانه حين نوى الخدمة خرج عن مال الزكاة فصان مال اخر
ورج بالقرن لغيره لرد اي لو كان له نصابا في احد من الميراثين فذهب
له الف ضم الى اقرها حولا نظر الفقهاء ولو نوى في احد من الميراثين فذهب
ضم الى اصله لان الترجيح بالذات اقوى من الحال الزكاة والنصاب لا العفو قال
محمد ودفنهما في الزكاة تحت شجرة النخلة المارة والعفو النصاب في كونهما نعمة
سواء متعلقا بالكل كما لو شهد بلادة بحق يقضي به فان القضاء يكون
بشهادة الكل وان استغنى عن المائتين القضاء حق لو رجعوا ضموا وشمع عفو
لانه تحجب بكونه ولكن اذا وجد فالوجود متعلق بالكل كما لو له عشرين وعشرين
بنات مختصات ليس الزكاة شي الا خمسة وتلك هكذا وان كل نصاب في
الوجود الزكاة وهو نصيب على ان الواجب النصاب وان العفو لا العفو
تبع للنصاب اذ النصاب يستعفى عنه وهو لا يستعفى عن النصاب والمال
مق اشتغل على اصل وتبع فاد اهلك منه شي فزاد اهلك لا التبع ووزن اصل
كمال المضاربة اذ اهلك منه شي يصرف الهلاك الى الزكاة ووزن اس المال لان
الرجح تبع لاس المال لانه اذا اوصف ضم الى اهلك يصرف بعد العفو الى النصاب
الاخيرم الى الذي يليه الى النصاب الاول ويجعل ما زاد على الاول عند
الهلاك كان لم يكن ملكه اصلا لان النصاب والاصل وما زاد كالتابع له
يصرف الهلاك الى التابع وهذا لو تجل الزكاة عن نصيب كثير وفي ملكه نصاب
واحد جان وعندك يوسف رج يصرف الى العفو ثم الى النصيب شي بعاقى لو كان
ثمانون شاه فملك نصفها بعد الحول تحت شاه وعند محمد ورجم نصف شاه
ولو كان له مائة وعشرون فملك ثمانون تحت شاه وعند محمد وثلث
شاه ولو كان له مائة واحد وعشرون فملك احد وثمانون عند ابي حنيفة
محمد شاه وعند محمد اربعون جزءا مائة واحد وعشرون جزءا من ثمانين
ولو كان له اربعون فملك احدى عشر وثلث ربع ثمانين عند ابي حنيفة وعند
ابن ابي حنيفة احدى عشر وثلث ربع ثمانين عند محمد
وزم نصف ثمانين ولو كان له اربعون شاه نصفها عاقى ونصفها سما
هلك عشرون ثمانين تحت شاه اربع سمينه عند ابي حنيفة واثني عشر

ان يبق السمين الواحدة بثلث بقا فضل السمين الواحدة السمين
 وراة الواحدة عفو الهلاك تصرف الى العفو عندهما ثم يهلك ربع النصيب
 سقط ربع الواحدة وبق ثلاثة ارباعه وعند محمد نصف الوسط وربع من
 العجاف الا الواحدة النصيب شاه وسط والنصار نصفه سمان ونصف
 عجاف ونصف السمين الواحدة في العجاف باعتبار بيعتها للسمان
 فلما هلك ربع النصيب جعل كل نصف نصفين للحاجة الا الربع فعشر
 من السمان الباقي سبعه اعش من العجاف وبق بقاها نصف السمين
 واذا هلك عشر سمان بطل ربع السمين التي حصه هذه العشرة
 السمان وبطل فضل السمين عن الربع الذي هو حصه العشرة العجاف
 لان فضل السمين العجاف يطرد بالتبعه للسمان في هذه العشرة
 ربع شاه عجاف ولو كان له خمسون بنت محاض عجا في الواحدة
 سمينه فميتها خمسون وقمة الباقي عشر عشر وقمة الحقه
 الوسط مائة تححقه تسناوي ستين ليكون مثل ثنتين من افضلها
 لان كوتها تعدل بنى محاض وسط ولو كان ثنتين بنتا محاض وسطين
 فاذا لم يكن الا واحدة وسط تححقه تعدل هذه الواحدة وواحدة
 من افضلها ولو هلك السمين تححقه تعدل بنى محاض عجا وبن
 لان كوتها اشتمل على النصيب والعفو الا ما زاد على ستة واربعين عفو
 فيصرف الهلاك الى العفو ويجعل كانه لم يملك الا تسعة واربعين بنت محاض
 كلهن عجا في هذا تححقه تعدل بنى محاض عجا وبن من افضلها يجب
 هنا حقه فميتها عشر واربعا وعند محمد ح سقط جز من خمسين من
 الحقة التي تعدل بنى محاض عجا وبن لان عنده الوجوه الكلا الهلاك
 الكلا لان فضل السمين كان باعتبار السمين فاذا هلك هلكت كوتها
 وبق الباقي كوتها وان هلك الكلا بقيت السمين بحشر شاه وسط
 كانه لم يملك الا خمس من اهل هلك الكلا الواحدة وسطا وعند يوسف
 جز من ستة واربعين جزا من الحقة المقدرة وعند محمد جزا من
 خمسين جزا من الحقة المقدرة له ما يتا شاه وواحدة وسط يجب
 الوسط وثننتان من افضلها فان هلك الوسط فعند الحنفية

جعل كان يملك له الا ما يتا شاه عجاف محض عجا وبن افضلها
 وعندهما سقط الفضل هلاك الوسط وجعل كان الكل عجا في
 فكان الواحدة ثلاث شياه عجاف فاذا هلكت واحدة سقط من كل
 شاه من الشياه الواحدة جز من واحد وما يتا جز من شاه وبق
 من كل شاه ما يتا جز من شاه عجاف لان عندهما تصرف الهلاك
 الى الكل شايعا فان هلك الكل سوى الوسط بحشر جز من اربعين
 جزا من شاه وسط عند الحنفية لان عند يوسف الهلاك الى
 النصيب الزايدة فصار كان يملك له الا اربعون شاه وهلك الكل ا
 وسطا وعندهما ثلثة اجزا من واحد وما يتا جز من ثلاث شياه لكن
 جز من السمين وجزا من العجاف وبن لان الواحدة كل شاه ثلاثة
 اجزا فيسقط بقدر ما هلك وبق بقدر ما بقا اخذ الخراج والعشر
 والزكاة بغاية لم يوزد من اذرى لانه عجا عن حمايتهم والحباية
 بالحماية واقتوا باعادة غير الخراج لانهم لم يصرفوها الا الفقرا
 له باعادة الخراج لانهم مصارف الخراج اذا اهل البغي يقابلون اهل
 الحرب والخراج حق المقاتلة وقيل لكونه عند اخذ الخراج الصدقة
 عليهم سقطت عنه وكذا الدفع لا كل جائز فارة المبسوط وما ياحده
 ظلمة رفا نيام الصدقات والعشور والجزى والخراج والحبايات
 والمصارى والارواح ان يسقط جميع ذلك عن ارباب اموال اذا اتوا
 عند الدفع التصديق عليهم لان ما ايدى اموال المسلمين وما عليهم
 من التبعا ووق اموالهم فلوردا وما عليهم لم يتوعد ايدى اموالهم وكانوا
 فقرا حتى قيل يجوز اخذ الصدقة لو الى خراسان قيل علم باخذ ما
 ياخذ شرطه فالحوط ان يغادر سلطانا غصبه مال وخلطه صان
 ملكا له حق حقت عليه الزكاة وورث عنه وتوعد من تغلبه لا من
 صوب يغلبه اي المبرة الغلبة بحسب ساعتهما بضعيف الزكاة كالر
 الغلبى ولا شيء في ساعته الصواب العلوي واجله ان يفي بغير قوم
 من نصارى العرب يقر الروم فطالبهم غيرهم بالحزبة فابوا وخاف
 ان يلحقوا بالروم فصالحهم على ان ياخذ منهم ضعف ما ياخذ المسلمين

لا حدة

٢٧٥

منها

جل

يختص من الصحابة رضوه هو زكوة في حقهم خراج في حقنا اذ الصلح
جرى على تضعيف الزكوة فلا يتبدل اصل الحق وشروطه واسبابه
والزكوة تجب على ثمانية اقسام صبيها كراهة ولا يضمن من شرط
اي لفرطه في عليه الزكوة في اداء حتى هلك النصاب سقط عنه
الزكوة ولا يضمن قدرها وقال الشافعي لا يسقط ويضمن لان الواجب
مال في الذمة فلا يسقط بالهلاك بعد التمكن من اداء كصدقة الفطر
والحج وانه مطالب بالاداء بعد الحول على الفور باذا تمكن من اداء ولم يؤد
صار جانيا متعديا فيضمن كاستهلاكه كالمودع اذا طوبى ببرد
الوديعة فلم يرد لها حتى هلكت ولنا ان الواجب اداء جزء من النصاب
واذا جزء منه بعد هلاكه لا يتصور فلم تنق الزكوة واجبة عليه لانه
خوطب بقائمة فعله لم يجل ولم يتوهم مخاطبا بقائمة ذلك الفعل بعد فواته
لمن قال لا خير تصدق على الذي يدرك فلم يتصدق حتى هلك لا يضمن وكذا دفع
العبد بالجناية سقط بهلاكه والضمان بقفوت ملكه ويد كسباين
المضمونين وهو هذا التاخير ما فوق يد او ملكا على الفقير فلم يضمن
بخلاف صدقة الفطر والحج لو حوهم بالقدرة الممكنة وهي شرط الوجوب
فلا يشترط دوامه اذ الوجوب واجب لا يترك الا في احوالها تجب
بالغنى بثبات البزلة ولا يقع بها اليأس والحج بالنزاد والراجلة
وذلك اذ في ما قطع به السفر والسر لا يقع الا بخدم ومراكب وذا
ليس بشرط اما الزكوة فواجبة بالقدرة الميسرة حتى وجب القليل من
الكثرة واختص بالمال النامي حتى يحرم به ما لم ينفق من الخسران بالاداء
ودوامها شرط لدوام الواجب لانها جعلت الواجب سميا سهلا او حرجا
متى وجب بصفة لا يقع الا بتلك الصفة ولو قلنا ببقاء الواجب
بعد الهلاك لا نقلت غير ما محضنا فلا يكون الباقي ذلك الذي حرم ولا
وجه الجوار غنى فلا سبب في عدمه وانما لم يشترط دوام الغنى لانه شرط
وليس بغير لصفة الواجب لا اداء الدرهم من الاربعين واداء الخمسة
من المائتين سببا لانه ربع عشرة والحالين فان طالبه فقير فمقروا
يعتبر هذا الفقير مستحقا وله ان يصرفه لا ان يرضى من شئ من الفقراء

وربما يمتنع من الاداء اليه ليصرفه لانه هو احوح منه فان طالبه الساع
فلم يدفع اليه ضمن عندنا في الحسن لان الساعي متعين للاخر فلزمه الاداء
عند طلبه فصان متعديا بالمنع كالمودع اذا منع الوديعة وبرا ص
لنا لا يضمن وهو احتياض مشاكنا في وجوب الضمان بسند في بقوت
يد او ملك لم يوجد ولو هلك البعض سقط بقدره اعتبارا للبعوض بالكل
ولو استهلك ضمن لان النصاب صار في حق الواجب حقا لصاحب الحق فصان
المستهلك متعديا فيضمن عجزه ونصاب لسنتين او نصاب في الاما دونه
حوز بحيل الزكوة على الحول لم يكن نصابا وقيل لا لانه يجوز لان السبب
المال الحولي ولم يوجد ولنا انه اذاه بعد سبب الوجوب كالمسافر اذا
صام رمضان وكما لو كفر بعد الجرح وهذا لان سبب الوجوب لا انما يضاف
اليه وانما تراجى وجوب اداء المحصيل التام فاذا حصل استند الوجوب
اول السبب انما يصح التحيل اذ ملك النصاب فان كان له مائة فحبل ذلك الف
لم يحزن لانه يحل قبل السبب سبب الوجوب لا يحق الا بكمال النصاب ويصح
التحيل لسنتين لان كمال النصاب سبب لوجوب الزكوة وكل حول ولو عجل ذو
نصاب زكوة نصيب صح وقيل لا ولا يصح لان كل نصاب اصل بنفسه في حق
الزكوة فيكون اداء قبل وجود السبب ولنا ان النصاب اوله هو اصل في
السببية وما بعد تابع له لا يرى انه يضم اليه ونزكي حول اصل حتى يضم
انصف الكل بكونه حولا من ابتدا فيكون تحيلا بعد السبب له نصابا
ذهب وفرضه عجل على احدى ما يقع عنهما لان التعيين لغو لا حلة الجنس بدليل
الضم وان هلك احدهما يعني احر خلاف الغنم والبقر لا اختلاف الجنس حتى
لا يضم حال على ما تنبى فادى خمسة وعجل خمسة واستفاد عشرة جان
وقال زفره كونه على السنة الثانية لانه لما تم الحول جبت الزكوة بقدر
فانقص النصاب فقد وجد الحول الثاني والنصاب منقص ولنا ان الوجوب
يقارن حول الحول الثاني فيكون لا مقاصد بعد فلم يمنع انعقاد الحول
عجل نصابا او بعضه وهلك البقية ليسترد بعد الحول قبله ولم يترك
ما صار زكوة بان كان له ما تدارعهم فادى كل ما لا يسترد له حقا لن
لستفيد ما يصيب به الكل زكوة وهو ثمانية اذ فيهم ولا يجزئ زكوة

تلك الماتن لخرجهما عن ملكه بالتجمل الاستناد الوجوب لاول الحول وكذا
اذا عمل بعضه بان عمل خمسة على مائتي درهم لا يسترد هاهنا الساعي لاختار
ان يستفيد ما يكمل به النصاب عند تمام الحول فيصير زكوة تجل خمسة عما ين
او ستة مائتين واربعين او ثمان مائة او غير ذلك لم يستفد شيئا وتم الحول
الكل زكوة وله يسترد شيئا لان التجمل قبل تمام الحول ياق على ملك المالك لان
في التجمل يد الساعي قبل الحول يد المالك وبعد يد الفقير فان تصدق
الساعي به او ثمنه على فقير او على نفسه وهو فقير لم يقع زكوة اذ لم يوجد
ما يكمل به النصاب لان يد الساعي وله يد المالك ولم يضمن الساعي لحصول
التصدق باذن المالك لو صدق به على فقير فصان غيبا فانه لم يضمن
الساعي خلافا للشا مع ان يعمى تجل عن نصاب تجان قرضا او عماله ولم
يستفد شيئا تقع التجمل كونه لا يكمل النصاب بالنصاب بخلاف نصاب
السيامة فانه لو عمل شاه مائة او مائة واخذهما الساعي عماله او جعلها
الامام له ولم يستفد شيئا وتم الحول لم يقع زكوة لانه لم يكمل النصاب عند
تمام الحول لزموا له عن ملك المالك باخذ عماله ورده الساعي على المالك ولو باع
الشاة المجلة قبل الحول لم تم الحول ولم يستفد شيئا والفقير للمالك لانه
نائبه قبل الحول ولو باعها بعد الحول فالثمن له لانه ملكه ملكا فاستد
فصح البيع له وعليه القيمة للمالك تجل مسنة مائة او مائة وثلثون وهلك
واحدة من ثمنه النصاب وتم الحول ولم يستفد شيئا امسك الساعي قولا
سبع ورد الفضل وكذا لو عمل بنت مخاض خمسة وعشرين ابدا وهلك
من ثمنه النصاب واحدة ولم يستفد شيئا وتم الحول امسك الساعي قولا
اربع شياه ورد الباقي للمالك لانه ظهر له الواجب هذا القدر عند
البقر واخذ مسنة من المالك وظهر الغلط بان كانت تسعة وتلك من رد
المسنة واخذ ببيعها للمالك انما رضى باخذ المسنة بشرط الاربعين
فلو ضاع او صدق قد اخذ باختيار المالك او بكونه منه وظن ان بها العجز
له بضم لا انه ليس بمعتد بل مجتهد عمل للفقراء وضمن الفقير الاخذ
او وجد والا يكون يتطال الصدقة تصدق بعد الحول موضع لم يقع
زكوة ضمن علم ولا عند ان حصة من له عزا حكمه فاستوفى فيه العلم

وعنده **باب** **زكوة الماتن في الفضة والذهب والعروض**
عشر مائتي درهم وعشر مائتي درهم لو تبرأ او جليما في كل خمس حسا به
الزكوة تجل الفضة والذهب مضروبة كانت او غير مضروبة نوى التجا
اولا لكونها معدن للتجان حلقه فاعيانا الوضع عن الفضل فاذا بلغت
الفضة مائتي درهم والذهب عشر مائتي درهم فاما ربع العشر اي خمسة
درهم في الفضة ونصف مائتي درهم في الذهب والشي مما دون ذلك لعوله عم الزكوة
ليس فيها شيء حتى يبلغ مائتي درهم فاذا بلغت مائتي درهم ففيها خمسة دراهم وقال
لعلي ضو يا علي لسر عليك الذهب شيء حتى يبلغ عشر مائتي درهم فاذا بلغت عشر
مائتي درهم ففيها نصف مائتي درهم في الزكوة حتى يبلغ خمس النصاب وهو العجز
درهما مائتي درهم واربع مائتي درهم في اربعة مائتي درهم من الذهب قرا طاني
القيراط طسوج وخمسة وكل مائتي درهم في اربعة مائتي درهم من الذهب قرا طاني
درهم في الشرع واربع مائتي درهم في اربعة مائتي درهم من الذهب قرا طاني
عندهم الزكوة في نصاب السرقة والمهر قدره وعندنا يوسف وعمر الساعي رحمهم
فما زاد بحسابه لحدته على انه عم قال وما زاد على الماتن بحسابه ولا في
الاصل تحت القليل والكثير لانها تحت سكر النعمة والقليل نعمة فيستدعي
الشكر كاللكن واشترط نصاب ابتداء التحقق الغنى لانه شرط بالحدث وهو
مقدور النصاب واعتبر النصاب بعد النصاب في السواك لمعز الحجاب الشقص
لما فيه من ضرر الشكر على المالك ولم يوجد هنا وكه ما روى انه عليه قال فاذا بلغت
ما سبق ففيها خمسة دراهم في كل اربعين دراهم وليس فيما دون الاربعين صدقة
ولم يرد به ابتداء فدل انه اريد به البناء وقارعه لمعاد لا تاخذ من الكسور شيئا
ولان اصل ان يتلو النصاب وقصود فعلا للخرج اذ في الحجاب الكسور حرم وهذا
لانه اذا ملك مائتي درهم وسبعة دراهم فعندم بحسب خمسة دراهم وسبعة اجزا
من اربعين جزءا درهم فاذا لم يرد في السنة روى في حق حال الحول اذ حجب
السنة الثانية زكوة مائتي درهم ودرهم وبلان ولا من جزا من اربعين جزءا من
درهم وفيه حرم يتن وما روى الم يصح رفعه النبوي والمعتبر في الدراهم وزن
سبعة اي يكون العشرة من سبعة مائتي درهم في الزكوة ونصاب السرقة
ونقد في الدراهم المهر اصله في الدراهم في ابتداء كافت على بلانية اصفاف

صنف منها كل عشرة فيه عشرة مثاقيل كل درهم مثقال وصنف منها كل عشرة
منه ستة مثاقيل كل درهم ثلاثة أخماس مثقال وصنف منها كل عشرة خمسة
مثاقيل كل درهم نصف مثقال وكان الناس يفرقون فيها إلى أن استخلف علي
رضي الله عنه فأراد أن يستوفي الميزان فطالبهم بالأكبر والصغير العفيف
فخرج حسباناً أنه ليتوسطوا بين رامة عمره رامة الرعية فاستخرجوا
له وزن السبعة بأن جعل من كل صنف عشرة دراهم فصار الكل اثنى عشر
وعشرين مثقالاً أخذوا ثلثه فكان سبعة مثاقيل والمثقال ما يكون
كل سبعة منها وزن عشرة دراهم وفي ثلثها وحليتها وأما الكون
وقال الساجي الخ في حلي النساء وخاتم العقبه للرجال أنه مبتدئ
مباح فلا يكون نصار الزكوة كنياف لئلا يغيرا الشارب خلقت
للابتدال فلا تلتحق باموال الزكوة إلا بجعلها للنساء والتميز خلقا معدود
للنساء والنساء فلا يلحقان بغير أموال الزكوة إلا بجعل العبد للاستعمال
ولا ابتداء بالصورة ثم ما خلق للابتدال في الزكوة إذا أعد للنساء
خلق للنساء إذا أعد للابتدال وجب له في الزكوة بخلاف حلي الرجال
لأنه مبتدئ في مخطوطة كتاب الزكوة في رأي أمير السوطي بالبيت
وعليهما سواهما من ذهب يقال أنود يار كونهما فقالتا لا فقالا لهما
أن نسوكم الله بسواكم من يار فقالتا لا فقالا لهما يار كونهما ولا في
الزكوة تعلق بغير الذهب والفضة فيزود مع العين وجوداً وعدمها ولا
يتعلق بالخلق كالربوا وهذا لأنها خلقا للنساء وما أعد لها جعلاً
تحت فيه الزكوة فما أعد لها وصنعاً لأن تحت فيه الزكوة أولى بهذا لقول
أمسكها للاتفاق حتى حال الحول تحت الزكوة وإنما يقصد التماساً وظهور
أنها سعلت بعينها والعين باقية بعد الصياغة مستحقة الحكم ببقاء العين
ولا ركون في اللاني الجواهر اتفاقاً لأنها خلقت للابتدال ولا امتنان
وتحتسب وزنها إذا أوزن حوباً وعند محمد حم تحتسب الألف للفقراء وعند
زيد تحتسب الفضة حتى لو أدى عن خمسة دراهم خمسة زوفا حاز
وكن عند الحسن والحسين يوسف ثم وعند محمد زوفا حاز وبنو النضر
ولو أدى أربعة حيدة قيمتها خمسة دراهم خمسة دراهم لا يجوز

كرد و محمد بن يوسف

ما دونه بن محمد بن يوسف

الأغنياء بعة عند الثلاثة لأنها تحتسب من القدر ومحمد تحتسب الألف
عند زوفا حوز عن خمسة ولو كان له البروق فضة وزنه مائتان وقيمة
مئتان وواحد خمسة حاز عند ما لا العينة للوزن ولو كان وزنه مائة
وحسين وقيمة مائتين كالحب اتفاقاً وأصل الزكوة ساقطة العينة
في أموال الربوة عند المقابلة بحسبها لئلا يودي إلى الربوا فإن قلت
له ربوا بنو المولى وعبد الله مع عاملنا معاملة المكاسب والاصل
حتى استقرض منها وغالب الورق وروى عكسه أي إذا كان الغالب على
الدرهم الفضة فهو فضة وإن كان الغالب الخش فهو حكم الغرض وتحتسب
أن يبلغ قيمتها نصاباً لأن الدرهم لا ينطبع بالخش فيستلزم الضرورة
للاهدار القليل والضرورة في الكثرة ففصلت بالغلبة بأن يزداد على
الصفاء المعلوم بمقابلة الغالب كما لمعدوم وله بد منه بنية النجاة
في غالب الخش إذا بلغ قيمتها نصاباً إذا لم تحتسب في عيشته القيمة بنية
النجاة وعرضه نجاة بلغ نصاباً وروى ذهباً في عروضة نجاة
أي شيء كانت إذا بلغ قيمتها نصاباً وروى ذهباً في عروضة نجاة
ضماداً بغيره في الحول واحد وإن مضى عليه ملكه أحوال كذا الخلاف
في الدرهم أقبضه بعد أحوال الحديث سمعته أنه عم كل ما مرنا بأخر الزكوة
عن الربوة وكل ما لا يتبعه وقال علم فيه يقومها مودى من كل ما بقي درهم
خمس دراهم ولا نه معد للنساء جعلاً فصان كالمعد للنساء وصنعاً غير أنه
لشترط بنية النجاة متصلة بفعولها السبب الأعداد وذكره من اصل
المالك في النجاة من شأن قومها بالدرهم وأرشاء قومها بالدينارين لا ذكر
خلاف لأنه مال حيي في المقوم فيقوم بالذهب والفضة كصناف
المتلفات وعرضه حصة من شأنه يقومها بالفضة المقدر للفقراء احتيا
حقاً إذا بلغ بالمقوم واحد ما نصاباً ولم يبلغ بالآخر قوم بما يبلغ نصاباً
وأبلغ بكل واحد نصاباً يقوم بما هو أرواح وأما أسوياً الزكوة
بغير المالك وعرضه يوسف ثم أنه يقومها بما اشتراها به إن استمر
بأحد التقدير لأن هذا بدله وللبديل حكم المبدل فيقوم به أولى وإن
اشتراها بغير المقوم يقومها بالمقدار العال في المضار الذي هو فيه

دو مغير السوء وروى

ط
ب

ها

وعند محمد يقوم بها بالنقد الغالب بكل حال الا في العرف صلب معين لما لو
استرى بغير مطلق ولا في المقوم في حق الله تعالى تعتبر بالمقوم في حق العبد
ومنى بومنا المخصوص او المستعمل يقوم بالنقد الغالب كما هنا **نصا**
نقصان النصاب في انطلاقة الحول لا ينص في كل النصاب في طرفة الحول وقار
النسب في كمال النصاب السواء من ابتداء الحول الى انتهائه شرط في مال
التحان تعتبر الكمال في اخره لا غير لان الزكوة تتعلو بقدر وصفه فوافق
الوصف في خلاله سطر حكم الحول فوافق بعض القدر او في في نصاب التحان تغرد
اعتبار النصاب في انشاء الحول لان القيمة تزداد وتسقط في كل لحظة
لمعلقها برغبات الناس والغنى البقاء واعتبرنا كماله عند الوجود هو
آخر الحول ولما لم ينص في شرط للبشر في اعتبار الكمال في انشائه عشر
فلا يعتبر انما يعتبر ابتداء التمتع سبب الوجود على اهلها وانها يجب
الاداء على اهلها اذ الوجود لا يكون الا على اهلها والنسب لا يعقد الا على اهلها
وما يتوخى لك ليس حال انعقاد السبب وحاشي ثبوت الحكم فلم يشترط الغنى فيه
بل في حلقه الحول المتعقد بشرط بقاء شيء من المال لبقاء الحول حتى لو
هلك كله بطلت اذ لم يتوخى بقاء الحول وهذا كمن حلف بغيره عبد لم
دخل الدار فان الملك يسترد حال الميراث يعقد التمرد في الدخول المزور العجز
له في شئ ذلك له الف عند ابتداء الحول يجعل زكوة خمسة وعشرين
هلك كلها الا في تمام ثم الحول على الف يكون للعجز زكوة في الف لان الحول يعقد
على الف ثم على الف والنقصان في خلاله لا ينقص ويضم قيمة العرف في
التميز في الذهب والفضة لان الكل للتحان وان اختلفت حصة الامداد
فالتميز للتحان وضعا والعرف في حلقه الذهب والفضة قيمة في تضم
الذهب في الفضة وفي الشائع له يضم لانها جنسان مختلفان في الاجرى
الربوا بينهما مع انه في على الشبهات فلا يضم احد منهما الى الآخر لتكميل
النصاب في الابل والغنم والاحكام حيث الثمنية لا وحيث الحول الجنس في الربوا
في الدواب ونحوه لا تحل في ثبوت ثمنهما في الوصف الذي ضاى به سبب الزكوة
وهو الثمنية فلا يعتبر الاحتلاف في الصوة كعروض التحان كحلق الابل
والغنم لان الزكوة فيهما باعتبار الغنى والعيان في مختلفه حقيقة ثم يضم

١٢٥
باعتبار القيمة عند اني حشفه في وعندهما بالاجزاء حتى لو ملك مائة درهم
حسنة في ثمانين قيمتها مائة درهم تجب الزكوة عند خلافها ولو ملك مائة
درهم وعشرة في ثمانين امانة وخمسين درهم او خمسة عشر دينار
وخمسين درهم يضم اجماعا ولا يظهر في خلافه عند تكامل الاجزاء لانه في
استقصى قيمة احدهما بزيادة قيمة الآخر يمكن تكميل ما استقصى فمئة بما
ازداد فيجب الزكوة بخلافه فانما يظهر في خلافه حال نقصان الاجزاء لهما كز
القيمة ساقطة الاعتبار في النقود وانما العينة فمن للوزن ما يترقى
الابونق وله ان يضم للمجانسة وهو باعتبار المعنى وهو القيمة لا باعتبار
الصورة فيضم بالقيمة كالعرف في اعتبار الوزن اعتبار الصورة بخلاف
الابونق فانه ما وحده في شيء اخر ليعتبر فيه القيمة وهذا لان القيمة فيهما
انما يظهر اذا قبل احداهما الاخر فاما اذا قبل بنفسها فلا وجبت زكوة
في بركة اخرى اى اذا كان له مائة فغير حنطة للتحان بساوى ما في درهم
فتم الحول ثم زاد السعير او انقص فان ادى في عينها ادى خمسة اقفر
ولن ادى القيمة تعتبر قيمته يوم الوجود لا الواجب اذ هما وهذا الجنب المصدق
على قبوله فليست له اوقت ثبوت التحان كماله الكفارات وعند ما يوم اداء
لان الواجب العين بظاهر النصوص ومنع العين فيعتبر يوم المنع كولد
المقصودة ومنع الوديعه وكذا اذا استعملك ثم تغير لان الواجب مثله الذمة
فصان كانها فامة وكذا كل مكمل او موزون او معدود وان كان الزكوة في
الذات يار ذهبت طويته ليعتبر القيمة يوم الوجود اجماعا لان المستفاد
بعد الحول لا يضم وان كان النقصان في اقباب ان تلت تعتبر يوم اداء عند ثم
لانه يصير كأنه هلك شيء من الذات فتسقط بقدر نظير الاعويل ان
ولا خلا لى اذا كانت امة للتحان فاعوز بقدر الحول واستقصى فمئة تعتبر
القيمة وقت اداء وان كانت عوزا فالحل السافر اعتبار يوم ثم الحول
امة ولحق بعد الحول وانقصت وبه وفاء ركاها كمالا بان كانت قيمتها الفا
والنقصان بقدر مائة وقيمة الولد مائة نرى الف لان الولد وفاء فان طاف
الولد قبل الزكوة في ترك نسيهاته لظهور النقصان والماتع من طوبى الولد
وقد ارفع واما ما في اى لترك النقصان ثلثاه وقيمة الولد ما يار ذك

تسجانه لان الحابر بقدر الماتن صحه ما الزكوة بعد الحول وقابل
الشافعي له بصحة قدر الزكوة لتعلق حق الفقير به كالعبد المدون
والمرهون ولما ان السبع يعتمد الملك والقدرة على التسليم وقروا
او هذا الاثر الزكوة لم يتعلق بعين المالك كانه لصاحبه احسان الاداء
وموضع اخر استدل بالزكوة على الزكوة ليس يستدل لانهم يختلف
المعلوق به وبغيره استدل بخلاف استدل بالساعة بالساعة لانها
باعتبار عينها والزكوة في عين باعتبار العين وقد اختلف العتق وفيه
خلاف في الشافعي ضم المشتري بالوجه حال جوارها عرض حجاب نسائها
لم يضمن له انه مستبدل المستبدل فان كان فيه عين فاحش ضم على اولا
لانه صار مستبدل كما قدر الغبر اخ لم يحصل اذ ان به شيء الغبر ليس
ما دخل في المقوم والفا حشوط لا يدخل انما استوى العلم وعدمه لانه
باطن فلا يتعلق الحكم به ولو وهبها الرجل فوجع بقضا او غيره يرى
ان الرجوع فسخ من اصل والنقود تعتبر فيها معاد الله قد تم ملكه في
عق النصارى حق لو هلك بجهل له شيء عليه ولو رجع بعد ما حال عند الوهب
له سقطت الزكوة عنه سواء كان بقضا او غيره وعند من لا يسقط لو
كان بغير قضا لانه محبان وكان مملوكا وانما انه غير محبان لانه لو امتنع
عن الرد بحسن القاضي ولو استرى باعبد الخدمة ضمن قدر الزكوة فلو
رد بغير استرد هلم بمر الا ان حو الرد لم يتعلق بثلث الدرهم حتى
لورد غيرها حاز لم يعد اليه قد تم ملكه بخلاف ما لو استراهم بعرض المحبان
فرد بقضا لانه معاد اليه قد تم ملكه لمعلو الرد بعينه وان كان بغير قضا
ضمن لانه مع حديد حو الزكوة باع عبد الخدمة بالمال حال الحول على الثمن
فرد بغير قضا او رضا في الثمن لعدم العتق ولو باع بعرض المحبان
فرد بغير حو بقضا لم يترك البايح العرض لانه مضطر والعبد لانه كان
للخدمة وقد عاهد الله قد تم ملكه ولم يترك المستري العرض في البايح العرض
او قد بقضا لانه كالسبع الجديد وما استرد للمحبان لان اصل كان
للمحبان فكذا البدل او نوى الخدمة ضمن كونه العرض لانه استهلك حيث
استبدل بغير مال المحبان وحب علمها رد عين المهر بان كان المهر سائمة بعد

وجوز الزكوة عليها مطلقا او غيره كالار تدار ونقبيل الزكوة لم يترك الرد
لانه استحق عليها عيها مال الزكوة ويسقط عنه الزكوة وركن له وجب رد مثله
بان كان رد اعم او دنا بين وقال في سقطت الزكوة النصف لانه رد عن ما وجب
غيره احب وكان هذا يتحققها فلا يسقط شيء من الزكوة او قفنه بزيادته
متصلة لانها بمنع النصف وكان الواجب عليها القيمة في القبض والطلاق
قبل الدخول للبدل حكم المبدل حتى لو بقا نصابا عبدا عبدا ولم يوبا شيا فاقار
للتحان فيهما للتحان وان كانا الخدمة فيهما الخدمة وان كانا احدهما للتحان
ولآخر الخدمة فبدل ما كان للتحان للتحان وبدل ما كان للخدمة للخدمة بقا
عبد العبد في نصف الحول وما للتحان وقيمة احدهما الف وقيمة الاخر خمسة
اي ما سار وتم حو ما فطر بها او كس عيب بقضه مائة لم يترك احد مناهما العدم
لكمال النصاب وطري الحول ان نصا احد ما ابتداء الحول الف وانه مائة
ونصا الاخر ابتداء مائة وانه مائة الف فان تم الحول بعد الشرا في سيد
الرفوع لانه يترك الف حولا ولم يترك الاخر لعدم النصاب فان رد المعيب
قضا لم يترك الرد وان حال الحول بعد الشرا لعدم النصاب في رد الرد وعليه
القال انه مع جدد فصان مستهلكا وان رد بقضا في الرد ود وهو مائة
لانه مضطر رد الزكوة ولو طهر عيب لا دفع بقض خمسة بعد نصف حو
من وقت الشرا ولا عيب الاخر فرد بقضا او رضا في الرد الرد لان
الرد باختسان وركي الرد ود عليه الما فرد الى الذي يمتها ما بان لان
الزكوة حصلت بعد الحول لو كان احدهما للمحبان وراخر للخدمة وقيمة كل
الف فقبلا للمحبان في نصف حو في تم الحول في عيب ولم يترك الاخر لان
الحول العقد من وقت الشرا فان جدد ما بعد مضي سنة اسهر من وقت الشرا
عيبا بقض خمسة وركي لم يترك عيب للخدمة راذا او مرد ود اعليه
والرد بقضا او غيره لانه لم يرض على ماله الزكوة الا النصف الحول وركي الاخر
ثمان مائة لو كان رد الا انه سار الحول ثم وماله ثمان مائة وانما اسفل الزكوة
بعد الحول كذا لو كان مرد ود اعليه بقضا لان الزكوة اخذ منه بلا احسان فضا
كما لو هلك وتو كان الرد بغير قضا في الف لانه محبان فان مكثا نصو حو
بعد الرد بقضا لم يترك صاحب الخدمة ان كان مرد ود اعليه لان الرد بقضا

نصف القيمة
كانا
الكس

مهر
للمحبان

فسيق فساد اليه قدم ملكه وهو كان للخدمة فلم يملك مال الزكاة الا نصف حوله وهو
 ما بعد السبع قبل الرد وبعد الرد وقبل السبع من الخدمة وبغيره لن يملك الجاه
 عند الرد او لم ينوزك ثمانية لانه بدل مال الجاه وانفع في الخدمة لم ينزل لانه
 استهلك في خلال الحول ولا يضمن اشترى ساعة متجرا بوردى زكاة الجاه باز
 اشترى حياضه ابل عاني من ذلك ويمتد بنية التجار ورجال الجوارح زكاة
 التجار الى خمسة اهرم وقال السامعي زكاة الساعة اي ثمانية وسط لانها
 منصورة عليها وزكاة التجار مجتهد فيها ولنا زكاة الساعة انما يجزئها
 وقد بطل وصف الساعة بقصد التجار بمصارف ايتاع عبدا وثوباله و
 طعاما وحمولته في الكل لانه لا يملك الشراة للتجار بخلاف رد المار حيث
 له زكاة الثوب والمحمولة لانه يملك الشراة الغير التجار **باب العاشر**
 هو في نصيب الامام على الطرول لياخذ الصدقات وياخذ التجار به في اللصوص
 وكما ياخذ العاشر صدقات اموال الظاهريه ياخذ صدقات اموال الباطنية التي
 تكون مع الباطنية في حوزة اموال الظاهريه بالحماية لان اموال الفقيه محفوظة
 بحماية الامام فثبت له حوزة امواله بحملته على الحماية وهذا الموضع موجود في اموال
 الباطنية التي اخرجها الناصر من نفسه وقد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ياخذ
 الصدقات من اموال الباطنية والظاهريه ولدا الغنم بعد واما فوض عثمان
 صدقات اموال الباطنية الى مالكه في ارض مصر فثبت الفقيه في حوزة امواله وورد
 في ارض عثمان في ارض مصر لا يكون في رودة الفقيه في اموال ارض مصر بحماية
 بحماية السلطان من وجه وبالممكنه والمسلمين من وجه وفي الفقيه في اموال بحمية
 بحماية الامام من كل وجه واستقام حوزة الفقيه في ارض مصر وحماية الامام
 فيها اقل لا يدل على اسقاط حوزة الفقيه في حوزة الامام فيها اكثر من على
 العاشر مال فقال لم يحل عليه الحول او على غيره انا او ادب له عاشر
 اخر حلف صدق لان الزكاة تجب على كل مال لا يعرف من جهة المالك له انما تجب بنباه
 كامل حوزي معد للنماء خال عن الدواب على الوقوف عليها الامن حوزته وهو ايبين
 فيها لان الزكاة عبثية خالصة لله تعالى وكل احد ايبين مقبول القرائع العبادات
 الخالصة وحول احد انما ثبت بقدر وجوب الزكاة فاذا انكر الوجوب بما ذكر
 صدق كما في الجبل والحضر وعزل يوسف انه لا يشترط الحليف للصدقة وهو

الفقيه ما كان
 خارج المص

من

القياس لان الممن لا يتوجه في العبادات الخالصة من مال صدق او صليت
 صدق ولا يمين وجه الظاهر في القول قول الميم مع الميم وانما يحلف
 في سائر العبادات لعدم من يكرهه والسامعي هنا مكره له مما يخبر به
 يحلف في ذكوة الهداية فقال اصبحت منذ اسره ورايه انه لم يحل عليه الحول
 فان ذلك كنفه اذ ما دون الحولية فذلك لانه جمع واقله بل لانه على انه جمع
 قلته وهي يقع على العشرة فمادونها وانما يصدق قوله اذ نت الى
 عاشر اخر اذ كان في تلك السنة عاشر اخر لانه ادعى وضع الامانة
 موضعها وانما يكره في تلك السنة مصدق اخر لا يصدق لان الميم اذا
 اخبر بما هو محتمل صدق واذا اخبر بما هو كذب فيقول لا قد طهر كذبه هنا
 فيقول لا يصدق وقوله اذ نت انا اي اذ نت كذبه في الفقر وحلف على
 على ذلك صدق المراد به ان يدعي الاداء بنفسه من اموال الباطنية قبل ان
 يخرجها الى السفلى لان اداء الزكاة من اموال الباطنية مفوض الى صاحبها
 مادام في المصروف اذ ادعى الاداء بنفسه من المصروف فقد ادعى بالماله ذلك
 فكان منكرا للشوق في ارضه للسامعي واما اذ ادعى الاداء من اموال الظاهريه
 او من اموال الباطنية بعد اخرج الى السفلى فانه لا يصدق ويضمن عقديا
 لان صدقات اموال الظاهريه وصدقات اموال الباطنية بعد اخرج
 من المصروف الى السفلى اذها العاشر ولو قبلنا قوله فيه وكل احد لا يحن
 عنه في ذلك لان لا يوجد صدقة ابد او قوله على غيره اذ ادعى من المطالب
 في العبادات هو المانع وقوله لم يحل عليه الحول محمول على ما اذا لم يكن يد
 مال اخر في جنس هذا الملقط حال عليه الحول لان من الحول على المستفاد ليس
 بشرط وجوب الزكاة فيه وكذا الجوارح صدقة السوام الا اذا قل اذ يت
 بنفسه في الفقر فانه لا يصدق ان يحلف في السامعي بصدق ولم يبق
 للسامعي عليه سبيل لان الزكاة حق الفقراء ولا بد من انما الصدقات
 للفقراء اضافة اليهم بل الام الملك وقد اوصى الحول المستحق بغير اذنه
 كما لم يشتر في الوكيل اذ اوفى الثمن الموكل ولنا ان حوزة السلطان
 لقوله بطلان اموالهم صدقة وقوله عن غيره ابل ابل ولا يملك الغني
 ابطاله لم يملك الجزية اذا صرف بنفسه في المقابلة وهذا لان الزكاة

١٤

حقه ولا يحل
 الحول من ماله

هو

محض حق الله تعالى فانما استوفيه من تعيين ثابته استيفاء حقوقه وهو
فلا سر الا بالصرح والله بخلاف اموال الباطنة لما مر بخلاف الوكيل فانه
انما يبرأ بالاداء الى الموكل لان الموكل حق القبض ثم قيل الركن هو الاول
والثاني سياسة مالية لا فتية على الامام وقيل هو الثاني والاول بقلب
هذا لما اذا ادى الجمعة بعد اداء الظهر وهو الصحيح ثم فيما يصدق في
السواكم واموال التجار بشرط اخراج البراءة في اصله لانه اخبر بحسن
والصدق علامة فيجب ابرازها اذا العادة حوت على المصدق وان اخذ
الصدق بدفع البراءة وان افقته تلك العلامة قبل خبثه ولا الاكالة
اذا اخبر بالولادة فان شهد القابلة قبل خبرها والاله والقسك
بالعلامة سنة ماضية لا يركب قوله تعالى في قوله قد من قبل الامة ولم
تشرط في الجامع الصغير وهو الاصح لان المصدق يدعي علمه حتى اخذ
وهو منكر فحلف عليه بلا اضمحلال كساب الدعاوى والخط شبه الخط
وقد يرد ونفعل وقد لا ياخذ البراءة غفله منه وقد تفضل البراءة بعد
الخذ ولا يمكن ان يجعل حكما فيعتن قوله مع عينة وقبض صدق المسلم صون
الذي لا يظن بوقوع منه ضعف او خذل من المسلمين والموت وجب بضعيف
لا يتبدل شيء منه فيما وراء البضعيف كما في البضعيف على بني تغلب فان
قبل اهل الذمة الحقوا بالمسلمين فيما لهم وعليهم بالحدوث فوجب ان يوقد
منهم ربع العشر كالمسلمين بلنا الماخوذ منها زكوة حقيقة والماخوذ
منهم كالجزية حتى يصر الى مصار الخزي وليس بركوة حقيقة لانها طرية
وهم ليسوا باهلها ولكنها زكوة في حقهم والحقوا بالمسلمين في اعسار الخول
وكما ان النصارى لا تصدق الخزي في شيء من ذلك اما في الدين فلا له عينة بدور
اهل الخزي لا تسمع قاضينا دعواه فيما ادعى بعضهم بعضا ودين
اهل الذمة معتن محكوم به واما اذا اقام الخول عليه فلا انما اعتن
في حق الذي لتمام الحماية لا استنما ماله ومدة الاستنما الخول شرعا عرفا
فاما الخزي فقد استغنى عن الحماية بنفسه الا ما لو اهل ليسي مع امواله
واولاده وان الدين الخول ما نعان شرعا ولا اعتن عند من الازجارية
يعول ام والدي فيصدق لان كونه حرييا لا ينافي الاستيلاء او ان

بنسبته يد منه صحيح لان النسب لما ثبت في دارنا يثبت في دارهم و
الولد يمتنع على نسب الوالد بعد منتهى ما اليه فيها باقراره فلا يداخل منه شيئا
الا في خذلنا نحن من الملك ياخذ من المسلم ربع العشر ومن الذي ضعفه
اي نصف العشر ومن الخزي ضعفه اي العشر لما روي عن عمر رضي الله عنه انه قال
لعامله ما من بك المسلم بخذ منه ربع العشر وما من بك الذي خذل منه
نصف العشر وما من بك الخزي بخذ منه العشر وهذا الماخوذ من المسلم زكوة
فتكون ربع العشر ولا زكوة على الذي لكن السلطان لما حمله استوجب
الكفاية ماله فوجب بضعيف ما على المسلم كبق تغلب اطهار الصغار
الكنز لان حاجة الذي الى الحماية اكثر للكنز طمع النصوص في اموالهم
ولما وجب الاخذ من الخزي هذه العلة وجب ان يضعف علمه ما يوقد من الذي
لان الخزي الذي كاذب في المسلم حق لا يقبل شهادة الخزي على الذي كاذب
الذي على المسلم حقيقة لفصل الذل والصغار لانه عظيمة الاسترقاق
ونهب اموال بشرط نصاب اخذ من حق لو متر خري خمسون في ماله يوقد
منه شيء الا ان ياخذوا من ماله كحقها حقيقة المجازاة وفي كتاب الزكوة
لا ناخذ من القليل او اخذوا من اهل القليل غفوة فواو شرعا واخذ من
القليل ظلم فحق لا ناخذ لان القليل غير مقصود بالحماية لانه لفنا هتة لا
يكون مطمح الطماع وان متر نصاب ولا نعلم كم ياخذ من ماله العشر
لقول عمر رضي الله عنه فان عيالكم اي جهلكم والعشر ان علم انهم ياخذون من ماله عشر
او نصف عشر ياخذون وان كانوا ياخذون الكل لا ناخذ الكل لانه غدر وهو
منه عنه ولنا ياخذوا اصلا لا ناخذ منهم مجازاة لهم على صنيعهم خصوصا
فما كان مكانه الاخلاق ومحاسن الشيم ولا يتوقع حول الاعود حق لو متر خري
على عاشر وعشر ثم متر مرة اخرى لم يعشر حق حول الخول لان حق الحماية
ولو اخذ بكل من لقي المار يعود على موضوعه بالنقص لان لينة اخذنا
ثبتنا امان وهو حكم الامان والادام دارنا وانما يجرد الامان عبور الخول
لان الخول لا يمكن من المقام دارنا حولا حق لا يصير عوننا لهم وعينا عليت
فاذا لم يعلم الامام بحاله ولم يجعله ذميا حق حال الخول اخذ منه ثانيا جزا
له عن كل ذكر بعض نسخ الهداية لانه لا يمكن من المقام الحولا وهو غلط

من الكائنات والصواعق ذكر في بعض النسخ بدون الامداد في المبسوط والجامع
لغير الاسلام وغيره وسلي في السير لسبب الله واذ عشتة نرجع الى الخرب
ثم خرج من يومه ذلك عشتة فاني لا نذكره بالرجوع انتهى ما في الحق بحرفي يدخل
دارنا حتى يحتاج في الدخول الى استيما وخرده والاخذ بعد لا نفوق المال حصول
البيع بالرجوع في كل مرة وعشتة الخرب الى الخرب الى لوم في خربا وخردها
بصف عشتة الخرب لم عشتة الخرب طوطم عشتة الخرب الرجوع الى اهل الذمة
وقال السامعي لا عشتة فيها لعدم القيمة وهذا لا الكفاية بخاطبون بالشرع
عند الله اذ الله مع خالو الكل وادق الكل بعث الرسل الى الكل في الله وما
ارسلنا الا كاف للناس بخاطبون في تحريمها وتخليها وادق الله حرمات الخرب
لعينين تجعل عينين خمسة والنجاسة يخرجها عن المالية ولا يدخل الا في المال
عندنا غير بخاطبون في اذ المقصود به ان يتيقن من موطنه الثواب اهلية
الثواب معدومة لهم كذا في الحرمات فان وجب لربها العاقبة ثم مستحقون لذلك
وقال في عشتة المالية ستوائها في المالية عندكم وهذا يجوز المعاملة بها فماتهم
والمسلم اذا اذ الخرب الذي ضمنه كما اذ اذ الخرب فادع عشتة اذ عشتة اذ
وقال ابو يوسف عشتة ما لم يجرى بها جملة كانه جعل الخرب تبع للمال في الخرب
في المالية الخرب لانها قبل القرمات بعد على عشتة لم يصير مالا بتخلل ذلك
الخرب وهذا اذا عشتة في معه خرب تصيب ملكا للمولى بخلاف الخرب في كم مرسى
سبقت قصدا وثبتت في كوق المسقول تبع للعقد وان عشتة بكل واحد على افراد
عشتة الخرب في الخرب ووجه الفرق بين الخرب في ذوات القيم والقيمة في ذوات
القيم في حكم العينة في تحريم على القبول فصان اذ عشتة كاذب عشتة والخرب في ذوات
القيمة في ذوات امثال ليس في حكم العينة في حق لا خبر على القبول فلا يكون
اخذ قيمتها كاذب عشتة ولا في لالة الاخذ بالحاجة ولا اصل في الولايات ولا في الميراث
على نفسه كم تتعدى الى غيره عند وجود شرط التعدي في المسلم له ولالة حماية في
نفسه لتخللها او بتخلل نفسه ملكا في غيره عند سبب التعدي وهو
السلطنة وليس له ولا في حجة خرب بنفسه حتى لو اسلم بصرى في له حنازس
عليه لم يسيبها ولم يملك حمايتها على غيره فلا يكون له حمايتها على غيره فلا يكون له
ولا في الاخذ لان الحاجة لتسحق الكفاية وذكرنا مسلة الصور المرأة من بني

تعلب قد مر في الزكاة وما في بيته اي لوم في العاشرة في او مسلم باقل ما في
درهم واخبر ان له من ماله ما يبلغ نصابا في حاله الجواز باخذ منه شيئا
لان في الاخذ انما ثبت باعتبار المال المحرور به غلبه الحاجة لا حمايته وما
في بيته لم يدخل في حمايته وما مر به عليه لم يبلغ نصابا والربط الى امر في العا
بماله في كالبطية والقتا والربا في قد اشتره للتجان لا ياخذ منه شيئا ولا
ياخذ لان في الاخذ بالحاجة وقد وجد له لحق في الحاجة لنظر الفقهاء
ولا ينظر لهم فيه اذ لا فقيروا عند فلو اذ خرب نفسه ولا يقال ينبغي ان ياخذ
القيمة لانها لا يكون في ارض المالك ولورضي له اخذها ولو اذ عمله نفسه له
ذلك والبضاعة اي لا ياخذ لوم في بضاعة لانه ليس بملك ولا نأب عنه في
اذا الزكاة والمضاربة اي لوم في عمله بمال المضاربة لا بعثها وكان الوصف
رضه بقول لا بعثها لانه كالمالك في حق لو باع في ربح المالك ولو لم يكن كالمالك
لصان كانه باع في نفسه واذا اصاب المالك عرشا بملكه التصرف على وجه لو فيها
رواها لا يعمل بغيره فكان حضور المضارب بحضور المالك في ربحه وقا لا
بعثها وهو قولها لانه امين في المالك كالاخير وليس بملك ولا نأب عنه في اذ
الزكاة لانه ما امر باذ الزكاة وانما امر بالتجان والزكاة تستدعي نية من
عليه الزكاة بخلاف حصة المضارب في المالك في ربحه يصيبه نصابا
يوخذ منه لانه مالك في فيه خلاف السامعي ما على اصله في استحقاق الربح بطريق
الجعل فلا يملك الا بالقبض كالعالم في معامل الصدقات في كسب المادون في لوم
عبد ماذون في مال فان كان مال المولى لا ياخذ وان كان كسبه وكذلك في الجامع الصغير
ياخذ ربح العشرة عند ان حصة ربحه خلافها وقتا في ربح المادون في المضاربة
ان لا بعث لان الملك فيما في يده مولاه لان العبد ليس باهل له بالحديث وانما له
التصرف في مضارب في يده مولاه في المادون يتصرف لنفسه حق
اذا الحقبة العبد لا يرجع بها على مولاه فكان هو المحتاح بالحاجة والمضارب
فان في التصرف وهذا لا يرجع بما الحقبة في العبد على ربح المالك وكان ربح المالك
هو المحتاح بالحاجة فلا يكون الرجوع في المضاربة رجوعا في المادون
وذكر في كتاب الزكاة انه لا ياخذ منه هولا جميعا وهو حاصل الخواتم هو الصحيح
في المادون وان كان مولاه معه ياخذ منه الا اذا كان على العبد في ربحه

شر

عالمه لعدم الملك عند ولله شغل عند ما وحق من عاشر الخوارج وعشرون
منه ثم على عاشر اهل العدل عشر ثانيا لا ان القصاص منه حيث
عليه فكان حائبا فلا يبطل به حق الفقراء بخلاف ما اذا غلب الخوارج
على بلد واحد او كونه بسواهم فانه لا شيء عليهم لانه لا تقصيص منه
وانما التقصيص من الامام **باب الروك** الخمس معدن
نقل كدهت فضة وخوجد بر كصف ورجا هو في ارض خراج او عشر
وقى مالكو السابغ في رضى الخمس لان الخمس انما يخرج المفاتيح وهذا ليس
بعنيمه لانه لم يكن في ايدي الكفار لكن حجب الزكوة فما صله نصيبا
ولنا قوله عليه في الركبان الخمس وهو المعدن حقيقة لانه ما خرج من الركبان
وهو الاثبار وهذا المعنى حقيقة المعدن لانه خلق فيه مركبا وفي
الكنز عجايب للمحاورة والحقيقة احوى على انه اريد في الحقيقة هذا لا يتم
سئل عما يوجد في الكنز العادي قال فيه في الركبان الخمس في العطف دليل
على انه اراد به المعدن لانه عنيمه لان المحادن كان في احدى الكفرة
ووقعت في ايدينا فهاهنا غلبة قصاص عنيمه فيجوز الخمس وان قيل
لو كانت عنيمه لكانت اربعة اقسام للعامة فلينا هي عنيمه في حق
الخمس من اربعة اقسام وهذا لان هذا المال كان مباحا قبل اخذ القبا
نيمه المال المباح انما على ائثار الباطل عليه كالصيد وبقا العامة في
بيته عليه حكما لا حقيقة لان الباطل على الظاهر يدعي الساطر حكما لا حقيقة
واما الحقيقة فللواحد فاعتبرنا بالحكمة والخمس والحقيقة
في اربعة اقسام حجة كانت للواحد اذا وجد في ارض غير مملوكة
بواحد ولو وجد في ارض مملوكة فاربعة اقسامه لما لك الرقبة
له ارب وارضيه اى لو وجد في ارض معدننا لا شيء فيه واربعة اقسامه
لما لك الرقبة اتفاقا وقال الخمس لما روي وكه لن المعدن من اجزاء الار
واله مؤنه في سائر اجزائها فكذلك هذا الجزء اذ الجزء لا يخالف الكل
فان قيل لو كان من اجزاء الارض لكان اليمين عليه كسائر الاجزاء فلنا
انه من اجزاء الارض حيث انه يدخل في بعضها كجلاول لكن لا من
جميع الوضوء ولو وجد في ارضه معدن حصة رضى رايته في رايته

الاصل لا بحث في الارض وانه الجامع الصغير بحث لان صاحب الدان
والارض ملكها على لزم مؤنه في الارض مؤنه في الارض مؤنه فكذلك اجزائها
وكنز اى خمس كنز اعلم انه لزم كونها في ارض على اهل الاسلام كما
عليه كلمة الشهادة فهو كاللحقة لانه اذا كان فيه شيء من علامات
الاسلام كان من وضع المسلمين واما المسلم لا نغم وحكم اللقطة انه يجب
تعريفها ثم المصدق على نفسه ان كان فقرا او على غيره ان كان غنيا
وان كان على ضرب من اهل الجاهلية كالمنقوش عليه الصنم فان وجد في
ارض مباحة غير مملوكة لاحد وفيه الخمس واربعة اقسامه للواجد
لانه من ذخير الكفار وقد وقع اصله في ايدي العامة انهم هلكوا
قبل عام الاخر منهم فصار المستخرج اول محرز له وكان احوى وجوب
الخمس لان اعداء اهل كان جهادا وان لم يكن احراز هذا المحرز جهادا
وان وجد في ارضه وفيه الخمس اتفاقا بخلاف المعدن عندنا حصة
لان الكنز ليس من اجزاء الارض فلو وجب الخمس فيه لم يصح الجزاء مخالفا
للكل واربعة اقسامه عندنا حصة ومحمد رضى المختط له وهو الذي
ملكه الامام هذه البقعة او الفقة وعندنا يوسف حم للواجد لانه
ما مباح سبقت اليه يد وكما له هذا ما مباح سبقت اليه بالخصوص
وهو المختط له فنصيب ملكه كالمعدن لان المعدن اسبق بالبيع
في المشتري لانه من اجزاء المسع والكنز لم يسبق لانه ليس من اجزائه
كن اصطاد سمكة بطندارة ملك السمكة والذرة لتبوت اليد
عليها فلو باع السمكة لم تدخل الذرة في البيع كذا هنا وان لم يعرف
المختط له او ورثه صرف في اقصى مالك يعرف في الاسلام لقامه مقام
صاحب الخطة في هذه الدان لو اشتبه الضرب بالزكوة في شيء من العلاما
بجعل جاهليا في ظاهر المذهب لانه اصل وقبل اسلاميا زمانا لان
العهد قد تقدم بفتح هذه البلاد فالظاهر انه لم يتوهم بها وضعية اهل
الحرب البناء على الظاهر واجبة عموم دلسل خلافه لا وكان يحل اذ
خبري وجد مستأمن في قوله ورد في لونه يمتنع وفيه ربح كذا في سبق
ولو لو وعين اى لو دخل في الحرب حل با مان فوجد في بعضهم كما

المكتوب

ت

ردّه عليهم لانه بالدخول متاعنا التزم لئلا يغفروا لهم وتعرضوا في الدار
عذرهم وسواهم لعلهم وفاء له عذرهم وجده في صحاح اى ارضهم مملوكة
فوله لانه ليس بداحد على الخصوص بل هو مال ضائع فلا يعد التعرض له
عذرا ولا شي فيه لانه لم يخذلهم او غلبه فلم يكن مجاهدا بل متلصصا ولا
يخمس ويوزج لانه محس الا ان بعض الاحمان يكون أضواء من بعض هذه
يصح التيمم عليه فكان من اجزاء الارض كالحاوي الذهب والفضة والحدود لانها
غير ارض حتى لا يجوز التيمم عليها وقد قلنا في خمسة المحرم كذا في خمسة الباقين
والزمره وخمس الزمرد جدا فالذي يوسف لانه جوهر ستيال كالماء اتمانه
من جواهر الارض فصان كالرصاص ولا خمس في اللؤلؤ والعنبر ولا في يوسف
فهما وز كل حلية يخرج من البحر خمس لانها مما تحويه ايدى الملوك فصان كالحد
وعن جواهر اخذ الخمس من العنبر واما اى عباس في سئل عن العنبر فقال هو
شيء من البحر لا خمس فيه ولا في باطن البحر لا يورد عليه فمجرد علمه بكن عينة
وحدث عن جواهره ووجد في ساحل البحر فكان يأخذ امدى الكفار ويمثله
بحسب الخمس لانه عنيمة ثم اللؤلؤ اصله من الماء عند بعضهم فان طر الوسخ يقع
في الصدوق فيصير لؤلؤا ولا خمس في الماء والصدوق حيوان كالسمك والعنبر
من زبد البحر في ارمواج اذا بلا طين هاج بها الزبد فلا يزال بها الدرع حتى
يملكها صفا فينقل عن سائر فيقذف في الماء الى الساحل ويذهب له سبع به
من الزبد جفا فصان حكمه حكم الماء وذكر في الهداية مسألة ان دخت فيما سبق
وعى متاع واحد كان فيه الخمس اربعة اخماسه للواحد معناه ووجد ارض
غير مملوكة لاحد لانه عنيمة كالذهب حيث انه كان في ايدى الكفار وجوته
ايدى ساقرا وغلبة باجاف الجبل والركاب اربعة اخماسه للواحد لان تمام
اجوان باظهاره قالوا اراد بالمتاع ارضي **باب العنبر**
بحسب غسل ومسح سماء وسبيح ولو قل ولم يتوغل في حط وقصص وحشيش
وعن دالية بصفه بل ارفع موضع اصله وجوت العنبر لونه تغاير وانما حقه
يوم جصاده ثم عندك حشفه كل ما تستنبت في الجنان وتقصد به
استغلال ارضي فيه العنبر سواء كان متاعا في سنة كالحنطة والتمر والوسب
اولا منع كالبقول فليلا او كثيرا وقار ابو يوسف ومحمد والشافعي رحمهم الله

لا عشر الا فيما له ثمره باقية اذا بلغ خمسة او سق في الوسخ ستور صاعا كل
صاع اربعة امنا لقوله ثم لسفها وبن خمسة او سق صدقة ولم يرد به الزكاة
لانها تحب فماد وبن خمسة او سق ابلغ قيمته ما في درهم من العنبر لانه صدقة
حتى يصرف مصادفها ولا يستد على الكافر بشرط النصاب فيه الحق العنبر كالزكاة
اذ له صدقة الا عن طريق عني له فوله ثم ما اخرجته ارض فيه العنبر لا يصل من
الليل والكسور العام المفقود على قبوله اولى من الخاص المختلف في قبوله ولا في ما رواه
مفسر لا يحتمل غير العنبر ما رواه انه يحتمل غير العنبر الظاهر ان المراد به الزكاة
اذ الصدقة المطلقة بمصر في الزكاة لان الغالب في العنبر معنى الموانة واما قول
خمس او سق في ما يعظم بالوسق فمعه الوسخ لا يجوز مما ماد وبن خمسة او سق
لا يسرى بما في درهم ذلك الزمان غالبيا والعنبر موانة ارض النامية كالحراج في
ما عتبار الحارج فيصير ارض نامية فلا او كثر في العنبر كالحراج والعنبر صفة للمالك
ولا معتبر بالمالك فيه حتى يحس ارض الوقف المكاتب فكيف بصفته ولهذا لم يشترط
الحول لانه للاستئناء وصوناء كله ولام في استراط البقا فوله ثم لسق الخضرة او
صدقة والزكاة غير مغيرة لانه يحس فيها اذ ابلغ قيمتها فاصا بافتقار العنبر
ما رونا والصدقة فيما رواه وواحد له على صدقة باخذها العائش اذ امكن
به وبهذا ذكر في بعض الروايات لا يوجب من الحصص او صدقة وبه يقول ابو حنيفة
ولان السبب هو الارض النامية بالحارج وبن استئناء بالخضرة فوق استئناء
غيرها غالبيا وهذا يحس في الحراج واستثنى ابو حنيفة من الخط والقضب
والخشيش لان سبب العنبر ارض النامية بالحارج وارض النامية لا تستثنى بذلك
الاشياء حتى لو اتخذها مقصبة او مشجرة او غنبتا للخشيش يحس العنبر
والمراد القضب الفانسي الذي يخذ منه اوراق الام ارضي لا يستثنى به على
اما قصب السكر وقصب الزينة وفيهما العنبر لان ارضي لا تستثنى به على
والسعف في التبن لانها من الخط وما سق بغرد او دالية او ساقية فيه بصف
العنبر اتفاقا غير انه لا يشترط النصاب والبقاء عند خلافهما وهذا
لان الموانة تكثر فيه وتقل في مسية سماء وسق فاجبنا نصف العنبر فيما يكثر
فيه الموانة والعنبر فيما يقل لان تكثر الموانة تكثر في نقصان الواجب فان
سق في بعض السنة سحاوة بعضها بدالية فالعنبر لاكثر السنة كذا في السائمة

وفيما لا يوسق كالزعرور القطر يعتبر قيمة خمسة اوسق مراح في اوسق كالدنة
في زماننا عندنا في سفرهم لان نصب البصا والراي غير صواب ولا نصرفنا فيعتبر
القيمة كالعرض والاعتبار في نظر الفقهاء وعند محمد رحم خمسة اعداد من
اعلى ما يقدر به ذلك الشيء في القطر خمسة احوال كل حمل بلا ثمانية من الزعرور
والسكر خمسة امنا لان العشر يجب باعتبار العتيق والشرع اما اعتبار الوسق
في الموسفات لانه اقصى ما يقدر به فانه يقدرا ولا بالامناكم بالصيغاف
كم بالامنا وساق واعتبرنا فيما لا يدخل تحت الوسق اقصى ما يقدر به نوعه استند
الا بالامنا وساق واقصى ما يقدر به السكر والزعفران الامنا وعند السامعي
لا يحسب العسل سبي لانه منقول من الحيوان وليس من الثمار لانه راضي فصار
كالماء يسم الذي يكون في دود القن وعندنا لكان في ارض العشر يجب
العشر لانه علمه كسب اهل اليمن في العسل العشر وله في النحل بالكل
انواع الاشجار الثمار والابواب في كل شريف فيكون العسل منقول
من الثمار في الثمار اذا كانت في ارض العشر حرك العشر فكذلك في الثمار
منه وهذا لو كان في ارض الخراجية لم يكن فيه سبي لانه ليس في ثمار الاشجار
النابتة في ارض الخراج شيء وبه فارق دود القر له باكل الوداق وليس
في الوداق عشر فكذلك في الثمار من ثمار عندنا حصة من حرك العشر
في قليله وكثيره لان النصب عندنا ليس بشرط وعنه يوسف رحمه انه يعتبر
فيه القيمة لما مر من اصله وعنه انه لا سبي فيه حتى يبلغ عشر قير في كل قرية
خمسون منا الحديث بنى شيا به وانهم كانوا يودون الى رسول الله من كل
عشر قير وعنه محمد رحمه خمسة افراق كل قير ستة وثلثون رطلا
وقال المطرزي القير فيفحص اناء ياخذ ستة عشر رطلا قال الازهرى
والمحدثون على السكون وكلام العرو على الحرك وما وجد في الخبر من
العسل والثمار ففيه العشر وعنه يوسف رحمه في السبب لارض النابتة
ولم يوجد فلما المقصود بالسبب الخادج وهو حاصل فصار كما لو حصلت
في ملكه وله لو رفع الموز كاجر العمال ونفقة البقرة كركي الانهار وغير ذلك
وقد ينظر في قدر قيمة الموز في الخادج فيسلم بلا عشر في العشر الباقية
لان قدر الموز كالمس لم يعوض كانه استراه ولنا انه علم ولا ما سقته

السماء فيه العشر وما سق بغر او دابة او سانية وفيه نصف العشر في
سقاوت الواجب لنفاود المونة ولودف المونة لصان الواجب سقاوت
مصحح ما يروي الله مردود وارض عشرية لغلي ضعفه وان اسلم
او اساعها مسلم او ذي وخراج لئلا يسري في عشرته وعشرته
اخذها مسلم سبعة اوسق اعلم لان الواجب لارض ثلاثة عشر وخراج
وبضعيف في الملاك ثلاثة مسلم وذي وغلي وان كان لارض عشرية
لغلي ضعف علمه اجماعا لما مر من قضته عمر رضي الله عنه وان اسلم او
استراه مسلم او ذي في ذلك سواء كانت ارض اصلية حكم الضعيف
بأنه في ثمانين ابا به او ثلثا ولله اليد بالشر من المغلوق الى التعلق
او كان الضعيف فيها حاد ثانيا بان استراه مسلم وهذا قول حصة
لان الضعيف صار وظيفه في فسقل بما فيه كالحراج فان المسلم اذا
استرى ارض خراجية من ذي يقيت كذلك لانه مونة في سبه العقوبة
ولم يسلح لانه في العقوبة فيسق وروى يوسف لئلا اسلم المغلوق واشترها
منه مسلم يعود الى عشر واحد لان الداعي الى الضعيف كونه لغلي وقد
زال ولنا استراه ذي في ذلك لان الضعيف على كل كافر يصح كما اذا امر
الذي على العاشر فانه لو حرم منه نصف العشر من المسلم ذبح العشر قال محمد
لنا كانت اصلية يقيت كذلك ولو كان حاد ثالا سبب الضعيف لان الضعيف
الحادث له بصور عند محمد في الصبح حتى ان التعلق اذا استرى ارض
عشرية من مسلم يقيت كذلك وله نصف عندنا واذا لم يثب الضعيف لبيان
السقوط فصار الخلاف بين حصة ومحمد وتولى يوسف سقوط الضعيف
في الارض لو كان اصلية حكم الضعيف ان كان في ارض مسلم باعها
من ذي غير لغلي وقضها فعليه الخراج عندنا حصة وعنه يوسف
بضعيف العشر ولو وضع موضع الخراج وعند محمد في عشرية كما كانت في
العشر مونة في شبه العبي فلا يجب على الكافر ابداء بالشك ولا سقوط
عنه بقا بالسكر كالحراج لما كان مونة في شبه العقوبة لم يجب على المسلم
ابتداء بالسكر ولم سطر بالسكر وهذا لان بقا الخراج على المسلم لجهة المونة

له للعقوبة وبقا العشر على الكافر المونة للعبيق فله فسلحكم ورواه عن
نصف مصادف الخراج لان الوصو باعتبار المونة العبيق فصان كل خراج
رواية نصف مصادف الوكوة لان سقوط موقوف العبيق له في الضرر الى
الفقر فان لم يملك لم يدر الخراج اليهم جان فلا ضرر اني يغير المصروف
وقال ابو يوسف لا سبيل في بقائه لانه عبيق ولا سبيل في السدول كرها ل
الخراج غير مشروع كرها فوجع المضعف لانه مشروع ضرر كافي
في نفعه لانه حصة ان في العشر موقوف العبيق والكفر بما في اداء العبيق
مير كل وجه كمال الخراج لان من سلام له في العقوبة فبطل العشر وجب
الخراج لانه اليق حال الكافر وانما المضعف ضرر وركن عند مال كرضو
يجبر على بيعها لانه لا يمكن اخلاؤها عن الوظيفة ولا يمكن سقته العشر
لما مر فتعذر الجبر على البيع كما لو استرعى عبدا مسلما او مصحفا فار
اخذها من الذي سلم سفعه اورد الذي على البائع لنفسه البيع في عشرين
كما كانت اما الاول فلهول الصنفه في السفع كانه باعها من مسلم واما
الثاني فلانه بالرد والفسخ حكم فسلح البيع جعل البيع كانه يكتفي كذا كل
رد هو فسخ كالرد بخيار الشرط او الروية او العيب بقض حقل مسلم
داره لستنا فاموته بعير ما به بخلاف الذي اى اذا كان مسلم دار خط
جعلنا لستنا فاجل العشر في سقاء سماء العسر لسقاء سماء الخراج كس
الخراج لان المونة في غير المنصوص عليه تدوم مع الماء فان كان ستة بئر
او عين في عشرينه وان كانت ستة بانها الاعاجم في خراجته وان كانت
ستة بهذا منة بهذا منة فالعشر احق بالمسلم فان جعل مجرى دانه
لستنا فاجل الخراج وان سقاء سماء العشر لان في العشر موقوف العبيق
الكفر بما فيه ومن سلام له في العقوبة فصح توظيف الخراج على المسلم
باعتبار الماء وادان حرارى لى على الذي دانه لان عمره ضو لما وطف
الخراج سلع على المسكن فقال المسكر عفو ولا في هذا القول بما وجرى بارض
نامية وهذا غير نامة وان كان فيه سحر لانه كمال المونة وما السماء
والابار والعيوز والبحار عشرينه لانه لم يكن في ايدي الكفر لان ثبوت

اليد على الماء انما يتحقق بوضع القطر عليها او بعد السفر بعضه ببعض
حتى يصير كالمنطق وهذا المكان غير ثابت ماء البحار والسماء فلم يكن
هذه المياه عينية لانه اسم لما كانت في ايديهم وجوته ابدى قهر او
عليه فلم يكن خراجته فمكون عشرينه ومائة انهار شقها عجم وما بئر حقت
في ارض خراجته وعين في طيرة ارض خراجته خراجي لانه كانت في ايدي
الكفر وجوته ابدى قهر افساد عينية واما ما سكون وكنوز
والفراق خراجي عندك حصة ولا يوسف عسرى عند محمد وهذا بنا
على انه يمكن ابقاء اليد عليها وادخلها تحت حمانة احد بعد محمد يمكن
فصان كالبجار العظام وعند من يمكن بشد السفر بعضه ببعض
يصير كالمنطق وارض صوة امرأة تغلبت في ارض الرجل اى بحسب
العشر المضاعفة العشرية والخراج الواحد الخراجية لان الصلح
مسما وسهم على لى ما يوزن من المسلمين يوزن منهم ضعف والعشر يوزن
من نسا وصبيات لانه مونة لذكور والنسا اهلها مضعف
ذلك اذا كان منهم عيني قبر ونقط ومخ في ارض عشره لستنا
العشر معلو يارض نامية حقيقة الخراج ولم يوحده لانه لستنا انزال الارض
وانما موقوع في ارض كعين الماء ولو كان ارض خراج كس خراجته ان كان
حرمة صالحا للزراعة لانه كس بالمكن الذي نسا لى نفرد او ووداد
كان وارض موضع العين ارض فارغة يصلح للزراعة كس موضع القدر
في رواية تبعا ورواه لى كس لى يصلح للزراعة والعشر والخراج
في رزعت اجان او مزادة او غصب ونقص على المالك وعند من العشر
على المستاجر وهو قول السامعي وفي المزادة هلهما وفي الغصب على الغاصب
والخراج على الغاصب لى كس فوق الغرم ولا على المالك لان العسر كس على
الخارج فمكون على له الخراج وله لى الخراج ساه للمالك معنى بالاجرة
والضمان بخلاف الة عانة اى اذا زرع المستعير فالعشر عليه خلافا
لذو له لى الخراج سلم له لى عوض استرعى بقلا فقصده فحش على باله
لذا لى لى فارته كس باذنه حق ارك معز الى يوسف لى عشر قدر القصيل

ودجر

على البائع وما في على المستري قال الكل على المستري في العشرة الحقة وقد
 انعقد على ملك المستري تجل عشرة شرا وزدعه قبل طلوعه ونبته لم يكن
 ولو نبته طحان وعندك يوسف حاز بعد الزرع قبل النبت في الشجر قبل
 الطلوع في السبب جد ولنا في السبب ارض الناحية بحققة الحاد ولم
 يوجد **باب المصروف** هو الفقير والمسكين والعامل والمكاتب
 والمديون ومقطع الغزاة وابن السبيل ولا يصل فيه قوله نعم انما الصدقات
 للفقراء الآية وايضا المحض فيقتضو قصر حصر الصدقات على الاضطرار
 المعدوم واخصص صنفهم كانه قبل انما هو لهم لا لغيرهم كقوله انما الخلافة
 لفرس اي لا يتعداهم ولا يكون لغيرهم وانما عدل على اللام اي في الاربعة عشر
 للان الذين بانهم ادرى في استحقاق الصدوق عليهم من سيق كونه في النوع
 فنبه على انهم احق بان يوضع فيهم الصدقات ويكره في قوله وفي سبيل ايضا
 الله وابن السبيل يوزن بمصل ترجه ليدفع الرقاي والغارمين في الوقت مساويا
 قلوبهم قوم من رؤساء العرب كاني شفيق ابراهيم وصفوان بن ابيهم وعبيد بن
 بن حنظل والقرع بن جابر وعلقمة بن علاثة والعباس بن مرداس وزيد الخيل
 واقربانهم فسمي منهم كان يولفهم به رسول الله عليه وسلم قوامهم
 باسلامهم وقسم منهم اسلموا فيريد يقرينهم بضعفهم وقسم يعطونهم لدفع ما يولفون
 شرهم فان كل كيف يجوز صرف الصدقة في الكفار قلت الجاهل واجبه على
 الفقراء من المسلمين ولا غنى لدفع شر المشركين وكان يدفع جزاء من طار
 الفقراء اليهم يدفع شريم وذلك قائم مقام الجاهل ذلك الوقت ثم سقط سهمهم
 بعد رسول الله عليه باجماع الصحابة رضي الله عنهم في صدر خلافة ابي بكر رضي الله
 عنهما لمعرفهم بالداعي فاجتمعوا على سقوطه عند زوال الداعي وقد روي انهم جاءوا وعند
 الصدوق فبذلهم الخط مجاوا عند عمر بن الخطاب الصدوق والصدوق اسى كان
 يعطونهم رسول الله ما لفق لكم فاما اليوم فقد اعز الله الدين فان شئتم على الاسلام
 ولا فسيما وبينكم السيف فعلاوا الى الصدوق وقالوا انت الخليفة ام عمر
 بذلتنا الخط ومنزقنا من قبل ان شأ هو ولم يخالفه ولا يقال لتسليم الكتاب
 بالاجماع لا يجوز له من قبل انهاء الشق بانها مدته كانتها صوم رمضان

فلو كانوا في السبيل
 فاعلم انهم لا ينفكون
 انهم لا ينفكون
 فلو كانوا في السبيل

بانها له وجاز لن يكون في ذلك نص ذلك لا غير ولا لهم علموا العلة وهو دفع
 شريهم ليس في نصه الدين بحميته ولم يول الى الدين صفاد منهم فلما امنوا عنهم
 صار له عطاء ذلك و صفاد الاسلام فلا يعطون وكان انهاء الشق بانها
 علمته في الفقير الذي له سال لانه كذا ما تكفيه الحال والمسكين الذي له سال
 لانه لا يجد شأ الا على حصة وعنه على عكسه ولا رول اصح وانما ذهب اليه
 المسكين اسوا حاله من الفقير وصوقول عامة السلف عند السبا مع على
 العكس لما قوله نعم او مسكنا ذ امتريه اي لصق بالتراخي في الجوع والقرى
 لانه له ثوبه فاحتقر وجعل التراب ازارا لنفسه واما قوله نعم اما السفسه
 فكانت لمساكين فقيل انها كانت عارية عندهم ثم مما صنفار عندك حصة
 وعنه يوسف صنف واحد حق لواوصى شدة ماله لفلان وللفقراء وللحسنة
 فعندك حصة لفلان ثلث البلد لكل صنف ثلث وماراد يوسف لفلان
 نصف البلد للفقيرين نصف البلد للعاملين نصيبه ماله ماله مستفاد
 الصدقات والعسور فيعطيه ما يسعه وعياله واعوانه غير مقدور بالتمن
 وعند الشا معي بقدره لانه ثامن ثمانية ولنا انه يستحقه بطر الكفاة
 حق كل لغو الا ان فيه شبهة الصدوق لانه يعمل لله بوجه حيث جسر
 نفسه لعمل المسلمين فليسكون كفايته في ماله كالفاضي والمنق والمحتسب
 وعمل للفقراء بوجه ان يدر كاندتهم بعد الوجوب فاستوجب اجر اعلمهم
 فصا ربا استحقه صدوق بوجه اجر بوجه وقيل كل لها شئ
 له في الشبهة في حقهم كالحققة تزيدها لقراءة الرسول عليه عهده
 الوسخ وحل للعق لانه لا حرم عليه الشهقات في تحريم الشبهة ثبت
 لوامه والعق لا يوازيه في استحقاق الكرامة فلم يغير الشبهة في حقه
 لراى انها حرم على مولى الراسع ولا حرم على مولى الغنى وحل له من السبيل
 وصوعوم بوجه حق وجبت عليه الرقوة في خلفه ماله والرقا والمكاتبون
 اي يعان المكاتبون على ابدل الكفاة بصرف الصدقة اليهم سواء المنقول
 غير رسول الله صلى الله عليه ولم فادى جلا قله د تفي على عمل بد خلق الجنة فعلم

لا يجوز ان يكون
 في العلة العلة وهو دفع
 شريهم ليس في نصه الدين بحميته

٤٧
 ١

فقد الرقية واعتق النسيئة والى اولئسا سوا ما رسول الله فقله فكذلك الرقية
 ان تعين عبقه والغارم من ربه دين ولا يملك نصا ما فاضلا عنه
 له مقدار الدين من ماله مستحق كحاجة لراصله تجعله كالمعروف وما
 ورا ذلك مبلغ ما يدرهم فلا يؤثر في حرمان الصدقة وقال الشافعي
 لا تحل عرامه لطفه فان فتنة تقصده منه وان كان موسرا وقي
 سئل الله منقطع الغزاة اى الفقراء منهم عندك يوسف وعند محمد
 منقطع الحاج اى الفقراء منهم لما روى لرجلا جعل بعيرا له في سبيل
 الله فامر رسول الله ان يحمل عليه الحاج وله في يوسف من ان الطاعات
 كلها سبيل الله ولكن عند اطلاق هذا اللفظ نفهم الغزاة في العرف والاصول
 في اغنياء الغزاة والى الس في ربه بصفه بصفه له محل الصدقة
 لغو الخشية وعذر من الغار في سبيل الله قلما اراد به الغنى بقو
 البدن والقدرة على الكسب لا على المال بل يبدل الحديث الاخر ورد هاهنا فقراهم
 وان السبيل المنقطع عنه ماله ليعده عنه والسبيل الطريق وكل من يكون مستقرا
 لسيح ان السبيل وهو عوق ملكا حق كحق الزكاة ماله ويومر بالاداء اذا وصلته
 اليه وهو فقير يد احق بصفه اليه الصدقة في الحال خاصة فتدفع الى كلهم
 او الى صفه اى هذه جهات الزكاة وله ان يدفع الى كل واحد منهم وله ان يقصر
 على صنف واحد والى الس في كل من يورثه ماله في الاوصاف السبعة من كل صنف
 ثلثه لانهم مستحقون لها اذ لا ضاف لنام الملك لزم بوجوب حقيقته الملك
 فلا اقل من لزوم وجوب استحقاق وهذا هو اوصو ماله له ولا الا صنف في
 جز حرمان بعضهم لذاهن ولنا في الزكاة حواله بولماس وهو لا يصادف
 بعلة الحاجة وهذه تسمى اسباب الحاجة ومع جملة الزكاة كاللعبه للصلح
 وكل صنف كجوامع اللعبه واستقبال جزء منها جائز كما سئل كذا هاهنا
 واللام للعاقبة اى يصرفهم لعاقبة كقوله لدا والموت وقوله لا يورثهم
 عدوا وحزن اوله اذ اوجب الصرف اليهم بعد ما صار صدقة وذلك بعد ان داء
 الى الله به ونف يكون للاستحقاق والمجهول لا يصلح مستحقا بل المستحق
 هو الله به وهم مصارف لا يرى انه في ربه انة اخرى قوتوها الفقراء فهو

وقد اورد طلبة العلم
 في كتابه
 فماتوا
 فماتوا

خير لهم وقيل علم ورد هاهنا فقراهم واسم الجمع مستعار عن الجنس اذ لا
 معهود ههنا حيث والوا اصله اذ في ما سئل عليه اسم الجنس ولا راعى
 كله مسعود ما اذا صرف اليه حاجته وعمر وعلى وان عين من ان مسعود وحده
 رضى الله عنهم معن ولا يجوز دفع الزكاة الى من لا يقوله علم لمعروف
 خذها من اعنيهم ورد هاهنا فقراهم والمأخوذ من اغنياء المسلمين
 فكل المدفوع الى فقراهم فان هذا لا يقع جواز الصرف الى غير المسلمين
 ولنا لما كان ما يورثه بالصفه في فقرات فلو صرف الى غيرهم لمكان تاركا
 للامر ولا يجوز وكذا لا يدفع غير الزكاة الى من لا يقوله علم لمعروف
 لا يجوز كالزكاة ولنا قوله بولماس الله على الذين لم يعلموا في الدين ولم
 يخرجوا من دينهم ان تبرعوا وقوله علم تصدقوا على اهل الارباب كلهم
 وانما اوردنا وصفه سلام في الزكاة حديث جعله له من مسعود مقبول اجماعا
 ويجوز الزكاة بمثل ذلك ولم يرد الصرف غير الزكاة فلو شرطناه بشرطنا
 والى الس في مثل هذا الموضع اى في موضع النص باطل ولا يبنى به مسجد ولا
 يبنى به بيت له في الواجب قطع ملكه بالتملك من غير ولم يوجد ولا يقض
 به في بيت له في قضاء دين الغير لا يقض بالتملك منه وانما تبرع باسقاط
 الدين عنه والى الس في بعض مقتضى ذلك عده في هذا لو تبنى الكفر لورث ملكا
 للمنتبرع له للورثة ولا يشترى من عبد لغو خلا فالملك له في عاق
 اسقاط الملك وليس بملك فلا يسقط به الزكاة وله دفع الى اصله ولا على
 وفرعه وان سفلان في يورثه المتصله بينهم على باعتبار الجورته و
 البعضية ولهذا لا يقبل الشبهة فيما بينهم فلا تحقق التملك على الكمال
 وزوجه له في الزكاة عبقه خالصه لله تعالى ولكنها اداء المالى والقطع عن
 حقوق المولى سرط صرح براءه الخالص لله تعالى والى المرأة لا يخلص
 للاستمتاع بينهما في المنافع على فالزوج يعد ما لها من نفسه وكذا الخلف
 والى الله به ووجدك عابدا واعني اى على خذ حجة وروحها ولا يدفع
 المرأة زوجها لما روى لرجلا من مسعود رضى الله عنه سالت رسول
 الله ع في ذلك فقال علم ان اجرت اجرا الصدقة واجرا الصلة اى باعتبار

المراد به عند
 القدر بغيره

يجوز ان يورثه
 من غير ان يورثه
 من غير ان يورثه
 من غير ان يورثه

في الدرس في
وعن الجاهل

الولاية والمؤنة فانه لا يلزمها في غير حقها النكاح اذ لا يمكن بيع مالها ^{عليه} ^{للسر}
المؤنة لغرضه كالمداواة وولده الكبير ولو في عياله خلافا للشافعي فيها
لان السبب اسبغونه ويؤى عليه والولاية منقطعة ولو ادى عنه او عن
روجه فلا امر حاز له ما دون فيه عياله ونواقله لانهم ليسوا بمنفعة لنفسه
وابونه لعدم الولاية ومطابقه خلافا لما لاك له له والولاية له عليه لصيرورة
حر اذ لا يسرى على المكاتب ليرى في نفسه ومملوكه لان شرط الوجوه العوق
وذا لا يكون بلا مملوك وله ملك له حقيقة والمدة وام الولد كالفق له في ولاته
لم يخل بالقدس وبن سليلاد وانما اخليت لمالية وله عيونه بها فانه يودر
عن نفسه وعن ولد الصغير وله مالية وعبد للفقان خلافا للشافعي في
فان عنده كالفطر على العبد والزكاة على المولى فلا يورث في الثيق
وعندنا كحق على المولى بسببه كالزكاة فيورث في الثيق وعبد او عبيد
سهما اما العبد المشرك ففيه خلاف الشافعي بناء على ان الوجوه عندنا على
العبد وصورة نفسه كامل وعندها على المولى وكل منهما له مملوك ما سعى عبدا ولا
السبب اسبغونه ويؤى عليه وله ولاته لو احدى منى على حق لو اذ لا رزوجه
له مملوك ذلك واما العبد فعندنا على كل واحد منى على حق لو اذ لا رزوجه
له شقاق حتى لو كان بينهما خمسة اعبد كحق على كل منى الصدقة عن عيدين
وهو بناء على انه لا يورث قسمه الرق حبرا فلم يملك كل واحد منى ما سعى عبدا
ومما يروى انها لم يملك كل واحد منى في البعض كامل وقيل له كجاءا عالة له
بحق النصيب قبل القسمة فلم يتم الرقبة لكل واحد في ان بينهما كحق واحد
كله عندنا في يوسف وعند محمد كحق عليهما صدقة واحدة لان يورث احد منى
حقيقة وصدقة الفطر عليه وليس احد منى باولى منى اخر جعلنا ما عليهما
نصفين ونسأله ابن كل واحد بكاله في البنية لا يجرى وهذا في كل
واحد منى ان كامل فحق على كل صدقة كاملة ولو استرى عبدا واحدا منى بالحق
فقطرته على من سقى المملوك له معنى اذ امر وقت الفطر والخيار باق وعند
نور على من الخيار لان وجوب الصدقة باعتبار الولاية على الراس والولاية
لمن له الخيار وقال الشافعي على خلع المملوك في الوجوه لان مؤنة مؤنة بسبب

وله

المملوك الفقة فحق على من له الملك وقد اوجبه لنا الملك والولاية موقوفان
مكذاما سقى عليهما وهذا انه لو فسخ يعود الى قديم ملك البائع ولو احيى تمت
الملك المسترى مع وقت العقد حتى يستحق الرائد المتصل والمنفصلة الا ان الفقة
لا يحتمل الوقف له بها بحسب حاجة المملوك للحال فلو جعلنا ما مؤنة لما في المملوك
جوعا فاعتبرا الملك فيها للحال صوره خلاف الصدقة ولو استراه للفقان
فركوبها على هذا الخلاف في العبد لوق له كحق عندنا خلافا للشافعي وهو فروع
النضار وقدمت نصف صاع براء وصدقة او سوق او ذبيح او صاع تمير
او شعيراي كحق نصف صاع براء والا الزرع كالشعير وسورواه عن له صدقة
وقد الساع في الكل صاع لحديث ابي سعيد قال كنا نخرج زكاة الفطر صاعا
من طعام ونسأله ما روي في اول الباب هو مذهب الخلفاء الراشدين وما روي فينا
راجح لان فيه من هو محكم وما رواه كحق الزكاة تطوعا وهو الظاهر لانه
ما رواه امرنا رسول الله باخراج الصاع بركا كنا نخرج منها الزرع والقم
بقادبان في المقصود وهو الفقة فكما قدر القم بصاع فكذا الزرع يدرى
في بعض ما رواه صاع عام في سببه له انه ما كوله كالبز والقم والشعير مستعملان
على ما ليس كاول وهو الخبال والنواة وعلى ما هو ما كوله وهذا في الفقه يمكنه
اكله قن البريخالة خلاف الشعير وقن البري وسوقه كقن الشعير
وسوقه كقن البري في الزرع في القدر والقيمة وان يضر على الدنوع في بعض
من خبان وقدر روى ابو هريرة انه علم قال على كل مسلم من ذن من قم او ذن
انه ليس كقن شعير ولا احتياط في قن ولم يشترط في الكس في مبلغ قيمة
نصف صاع وقن او سوق قيمة نصف صاع براء على الغالب لكن عبيد مؤمن
والاحوط ما قلنا وله رواية في الخبز فيقول كوز اذ ادى مؤن من خبز البر
له لما حاز من الدقن باولى من كوز منه والصحة انه لا يجوز الا باعتبار
القيمة لانه لم يرد فيه نص فكان كالذن لم يعتبر نصف صاع براء وذا لان
الصاع يقدر بالوزن حقا احتلفوا انه ثمانية ارطال او خمسة ارطال وقلبت
رطل وعنه محمد يعنى كيلة لان ثمانية ارطال بالصدقة وهو اسم
للكيل والاصول اولى من البز والدرهم اولى من الدقن لانه اذ وقع لحاجة
كذا عله يوسف وقيل الخطه افضل لانه ابعدهم الخلاف والا فط كوز قيمة

في كل انكس
وقلت ان
مؤن من
الفقر من
للاخوة من
ثلاثة
الوزن
الوزن
الوزن

وقال لا تقدر بصاع لما روى وصاعا من اقطر قلنا هو شقة فلم يكن اثبات
 المدبر به والصاع مما فيه ابطال كل رطل عسرون استنادا واولا بغير
 والثاني في خمسة ابطال وثلاث رطل لقوله علم صاعنا اصغر الصيعان وخمس
 ابطال ثلث رطل اصغر من القاسه ولما روى ان ابنه علم كان يتوضا
 بالماء رطلين وتغتسل بالصاع ثمانية ابطال وصاع عمر كان ثمانية ابطال
 وكان فقيرا لا يرضى المحتاج فاحرقه وكان عمر على اهل العراق يقول خطبة
 يا اهل العراق يا اهل الشقاق والنفاق مساوي له خلاف الم اخرج لكم صاع
 عمر لذلك سمى محتاجا والطاهر انه كان صاع رسول الله علمه في عمر
 له كخالفه في سعي وهو اصغر صيعان اعتادها اهل المدينة لانهم كانوا يستعملون
 صاعا اليوم في كل سعيها شمين وهذا ربيع وهذا ربيع الربيع ثم كان
 لرسول الله علم صيعان مختلفه منها للنفاق ومنها للصدق فان روي
 انه كان خمسة ابطال ثلثا محمول على صاع النفاق وتجب صدقة الفطر
 عند صوم يوم الفطر وهو السعي عند غروب الشمس في اليوم من خروجه من
 حق من اسلم او ولد ليلة الفطر يجب فطرته عنده وعند لا يجب من مات
 فيه من ليكه او ولد له صدقة علمه عنهم عنده وعند الله في حقه له
 خلاف في وجوب صدقة الفطر معلوم بالفطر وانما الخلاف في وقته فعندنا
 ووقت عند طلوع الفجر من يوم الفطر وعند عند غروب الشمس في ذلك
 الوقت الفطر الدائم ولنا ان هذا اليوم مع صوم الفطر فينبغي ان يكون
 الفطر فيه لتحقوق هذا الاسم كيوم الجمعة ما يجب بوجوه في الجمعة وهذا
 حقيقة الفطر عند غروب الشمس كما يكون في اليوم نوافل يكون فيما قبله فعلم ان
 الفطر على الصوم غير ملزم ولكن لما كانت بوقته للاختصاص علم انه اراد
 به فطر مخصوص وهذا عند طلوع الفجر لان في تقدم كان يلزم الصوم
 في هذا الوقت في هذا اليوم يلزم الفطر وتسجيل يخرج الناس الفطر يوم
 الفطر قبل الخروج الى المصلى انه عم كان يخرج قبل الخروج وقد مر في باب
 العيد في قوله قد موها على يوم الفطر صرح لوجود السبب هو ان يكونه
 ويلى عليه فضا كتحليل الزكاة بعد كمال النصاب له تفصيل في عدة ومدة في
 الصلح وعند خلوا من يوم يحوز تحصيلها بعد دخول رمضان قبله انه

صدقة الفطر ولا فطر قبل الشروع في الصوم ومن يجوز تحصيلها في النصف
 من رمضان ومنه في الشهر الاخير وعند الحسن بن علي بن محبوب يجوز تحصيلها اصلا
 كالا ضحية ولو اخرها عن يوم الفطر لم يسقط وان طالبت المدة وضعه من دابة
 وعند الحسن بن سعيد سقط عن يوم الفطر لان قربة اخضعت يوم العيد فسقط
 محضيه كالا ضحية سقط عن يوم الفطر لانها قربة ماله فلا يسقط
 بعد الوجوب الا بالاداء كالزكاة ولا ضحية له يسقط ولكن يسقط الوجوب في
 الصدق بالقيمة وهذا لان القربة في اداءه الدم غير معقوله وانما عمر وسرا
 في ايام مخصوصة ووجه القربة في الصدق بالمال معقوله وهو سد خلة
 المحتاج فلا تقدر وقته في وقت يوق **باب** الصوم
 هو في اللغة من مسك قال خيل صيام وخيل غير صاعمة بحسب الجراح واخرى
 تعلك اللجما اي مسكه على العلف وغير ممسكه وفي الشرع عبادة عز وجل
 من كل السرور والجماع في الصبح لا غروب الشمس نية التقرب في اهل يان
 يكون مسلما طاهرا حيا نيا نيا وانما اخضعت النهار لان الوصال لما كان
 متعذرا او منتهيا عنه ولا مشقة في مسك ليلته على وفق العلى ومضى
 العلى على خلاف هو المفسر وهذا خص النهار صوم رمضان والذبح
 المعنى والفعل نية اكثر النعم وان اطول النية اعلم ان صوم رمضان في بعض
 بالكتاب وسوقه نية بالامر الذي اكله عليك الصيام والسنة المستقبضة
 وسوقه علم بوقته سلام على جميع دولته الصوم واجماع له منه وهذا
 للفوج واحد وسببه الشهر لانه نصاب الله وتكرر بتكرن وكل يوم سبب في وجوب
 صومه حتى اذا بلغ الصبح في انشاء الشهر يلزمه ما يقع له ما مضى من الصيام
 مفروق في ايام يفوق الصلوات في اليوم والليله بل اسد فسر كل يوم ليلته
 يصح لاداء الصوم اصلا وشم يصح لاداء الصلوات قضا ونفلا فيجعل كل
 يوم سبب على حد كوقت كل صلوة وشرط وجود من سلام والعقل والبلوغ و
 شرط وجود له في الصحة والقامة وشرط صحة نية في النية ليمتثل العلى
 من العلى والطهارة عن الحيض والنفاس ولكنه الكف عن شهوة البطن والفروج
 وكله سقوط الواجب عن ذمته والثواب في المنذور واجب لقوله تعالى ولو فوا
 نذروهم وقد خضع منة ما ليس له اجب في جنسه شرعا كعقبة المريض ونحو ذلك

آخر
 او نورا واحدا

المحرمون والمجانين والاهل بالدين
 المحرمون طي الايام
 ان النية في يوم الاحد
 يكون محض قضا ملت
 لا يدر بعض العلماء
 في صوم رمضان
 وانما في المذهب المختار وان
 في صوم رمضان
 قد صار الصيام في رمضان
 ما جعله واما في النقص والمفاد

فلم يبق قطع وصح رخص الواحد وثلاثة المأولة ومثله ثبت الوجوه الفروض
 النذر والنية شرطه وقال الساعى بشرط التبيين الصوم الفرض لقوله علم
 له صيام لم يلم لعزم الصيام من الليل ولا في اول اجزائه منقوله النية له
 قوله كسب فاذ اخلا على النية بطل ذلك الجزء فبطل الباقي ضرورة له انه لا
 يجزى والعزيمة المعترضة لا تؤثر في مضي اذا خلاص العبد فمما قد عمل به يتصور
 وانما هو لما لم عمله بعد وجب توجه الفاسد احث طاعة العبد ولا يلزم
 النفل له من غير علمه فلم يكن مقدرا فاطون لم يجعل صاعا من جن نوى اذ هو
 متبرع به اذ انه بمقدور ما ادى بشاؤه عليه مع ان مبناه على المسامحة والمساهلة
 لا يركب في صلو الفل يصح قاعدا وراكبا مع قدرته على القيام والوقوف بخلاف
 الفرض اما ههنا فالصوم فرض عليه من الصبح الى الغروب والنهوض هو من مسأل
 المقروء بالنية وقد عرفت النية في اول اليوم وكان صاعا بعض اليوم فلا يكون
 ولما قوله تعالى وكلوا واسربوا الى قوله ثم اتوا الصيام الى الليل وقد اناح من طر
 في طلوع الفجر امر بالصيام بعد وكم للتواخي ففصل العزيمة بعد الفجر
 له بحالة وروى ابو عباس رضي الله عنه ان اعراسا شهد بروية الهلال يوم السبت
 عند رسول الله عليه وسلم فصام وافر الناس بالصيام وافر مناد يا حق بلى
 الا من اكل فلا ياكل بنية يومه ومن لم ياكل فليصم وله يصح حمله على الصوم للتوكل
 له لو كان كذلك لكان له كل وعينه سواء وما رواه محمود بن علي في الفضلة
 لقوله علم له صلو لجان المسجد في المسجد ونهى عنه تقديم النية على الليل
 فانه لو نوى قبل غروب الشمس لم يصوم غدا له يصح وانما يصح اذا نوى بعد غروب
 الشمس او معناه لم يوانه صوم من الليل بل نوى الصوم من وقت النية على انه عام
 خفف منه النفل اتفاقا والعام موقوف منه في صفة تخصيصه بالقيام في صلاة
 على صوم القضاء والنذر الذي هو غير معين في الكفاية في خصوص هذا الصوم
 بالقيام هو ان هذا يوم صوم فاما مسأله في اول النهار فيوقف على ان يصير صوما
 بالنية المقرنة بالثبوت كالنفل خارج رمضان وهذا من الصوم ركن واحد
 محدد وسواء مسأله في اول الصبح الى الغروب والنية شرط لم يصير بمسألة له
 لان الواجب عليه امساكه هو قوله فاذا اقبلت النية بالثبوت تخرج جانب الوجود
 على جانب عدم وصح كما قول النية بكلمة فلا لا تترك حكم الكفر وجعل القليل

على بعد السعد على قوله
 ما لا يتم الا بعد

تبعه لا الكراوى من عكسه ومن مسأله في اول النهار قرينة قاصقة اذ لا
 فيه له انه لا يخالف هو كالفرض بخلاف ما بعد الضحوة الكبرى والحكم
 في السحرة لعله لا يصل فصلا والى العزيمة فيه لقدرنا وفاقه
 وتوفر الخطه وهذا خلاف الصلوة والحق انهما سادان يا فاعلم
 وان كان متعاقبا فلا بد من عقد على ان لا تحرمه او احرام لجمع الكل
 فسرط قول النية بالعقد على انهما لهما كملوع عن السه ومما يوضح الفرق
 انه لو حلف في الصوم فشرع في الصوم حث في الصوم في الصوم لا يحث على
 بقيد من بالسجدة وكل وصوم القضاء له انه موقوف على صوم ذلك اليوم
 وسواء النفل على القضاء له انه محقق الوقت في المشروع خارج ومما يوضح
 النفل كصوم رمضان فيه والتوقف على الموضوعات له صليبه له صلي
 المحث خلاف بشرط النية من اوله ليقع من مسأله من اوله من العارضي الذي
 يحتمله الوجود فاما اذا اوقف على النفل فلا يحتمل له يقال لا غير بخلاف
 ما بعد الزوال لان الشرط قول النية بالاكتر ولم يوصد فتخرج جانب عدم فاز
 قيل اعسان الفروض بالنفل ساقط فثبت على المساهلة ومما يوضح الفرض على
 المضيق لما عرفت فلا يلزم من حوان النفل منه النهار وجواز الفرض فثبت
 مما استوتوا في شرائط العبد دليل استراط الطهارة والنية في صلو
 الفروض والنفل ثم ذكر في المختصر ما منه ومن الزوال في الجامع الصغير فثبت
 نصف النهار وهو الصحيح لان الشرط عندئذ وجود النية في كل يوم لنفوم
 المقام الكل واذا نوى قبل الزوال لم يوجد هذا المعنى لان ساعه الزوال نصف
 النهار وهو من طلوع الشمس الى غروبها ووقاد الصوم من طلوع الفجر الى
 غروب الشمس ونصف وقت الضحوة الكبرى فبشرط النية قبلها لم يحق
 النية من اكثر والمراد بالنهار المذكورة الجامع الصغير اليوم وان كان
 مريض او مسافرا فكذا عندئذ وعندئذ له يصح ما لم يمتنع الليل في ذلك
 غير مستحب عليه في هذا الوقت فصار كالقضاء ولما انما فارقا غيرهما في
 الترخيص فاذا لم يتخلف وقصد اداء المشروع في وقته وهو مستحب فيه
 منه ما خاضع لما في غيرهما وكحوز صوم رمضان والنذر المعين على طوبى النية
 وبنية النفل ولا الساع في نوى النفل لم يكن صاعا وان اطلق النية في جهاز

وقالوا لك ان علم انه يوم رمضان ونوى النفل لم يكن حائرا وان لم يعلم صح عن
 النفل وكذا في القضاء والخطا باداء الفرض لا توجه عليه ولا عمله وقار
 الشافعي لسرط العين الفرض هو يصير محتارا في وصف العبد كما شرط
 اصل النية لينصير محتارا في اصلها لان الواجب عليه عيب باصلها ووضعت
 ولانه بنه النفل معرض عن الفرض ومطلو النية ما قبل على الفرض اذا انطلق
 هو من الذي له وصفه فاني يكون له الفرض مع اعراضه عنه وترك اقبله
 عليه وانما ان هذا الوقت متعين بهذا الصوم فاني شرعية عين فيه
 فاصيب بمطلو له سم ولم يفقد بالخطا في الوصف فالمعنى في مكانه فيصاف
 باسم جنسه كما يصح باسمه ونية النفل لقول ان الوقت كحتمه لعدم
 سرعته في هذا الوقت فيقتضيه اصل الصوم وذا انصرف الى المشروع في
 الوقت محوان باعتبار ان النفل باعتبار ان موضوع عنه واذا نوى
 واجبا احرم يوم رمضان يقع عيبه في هذا الوجه لعدم الشرع
 في اصل الصوم وانه كاف فاما اذا نواه في النذر المعترف صح عما نوى له
 المعنى انما حصل بولاه في النذر فلا بعد والفرق فيه بعينه فيما رجع
 في حقه وهو ان نية النفل مشروعا فاما فيما يرجع الى حصة الشرع
 وهو ان يقع الوقت محتملا لحقه اعقاب القضاء والكفارة فلا فاعترفي
 احتمالا لما لم يرد ذكره الابدانه وهذا الضرر من الصوم يسوى
 بمطلو النية وبنه النفل وبنه واجبا اخر وعق هذا الضرر ما يتعلق به
 بعينه كصوم رمضان والنذر المعترف كما قسم في اول الكتاب وهو صحيح مطلقا
 في غير الواجب له فانه كما قد رونا ان يعق هذا الضرر صوم رمضان لكن
 اللفظ ينبوعه والنفل له يسوى به واجبا اخر له فيما غير لزمه في زمن
 المسافر والمقيم عند يوسف ومحمد في سرعة الصوم عام حقه يومه
 من المسافر انه رخص له في فطار نظرا له فاذا لم يرحض الحوائج بالمقيم
 وعند حقه من اذا صام المسافر في نية واجبا اخر يقع عنه لانه لما
 ساء له الترخيص يارجع الى صيام بدنه وصومه فطار ففما يرجع الى
 صيام دينه وهو قضاء ما عليه من الدين وفي مكان مترخصا حيث
 شغل الوقت عما هو اهم من صوم رمضان في القضاء له زم في الحال وصوم

والله المحرم الاخير للصلاة
 معبر ايضا مع ذلك
 نوع النذر في القضاء
 المحال في ان الوقت
 معبر قلب

والله الاحم المعقول للقول
 والمحل في خلافه لا يجوز
 غير الفرض ما رغبنا فيكون
 شوا في قولنا ان يكون
 في كل الصلوات والاسم
 في الصوم والوقت في كل
 المكروه اذا اسرع على

ومضى زلا يلزمه ما لم يدركه من ايام اخر وهذا الوقت بعد الشهر قبل الدار
 العدة في الله تعالى ولا ثم عليه خلا في صوم القضاء ولو نوى النفل فيه
 رواه ابن رمانة فيكون عن الفرض في الفرض اهم من النفل كما حسم الى
 قضائه خلا في النفل فاذا نوى النفل لم يسفل الوقت بالاهم ومن نفع له فاني يكن
 به مترخصا وانما فارق المقيم في حوائج رخصة في رواية يكون عن النفل ان
 هذا الوقت في حقه كسعت في بدله ان يخسر بين داء والترك كالصحيح
 المقيم في سائر السهو وفعل سائر الصيام واما المريض والصحيح في صومه
 يقع عن رمضان في حقه معلة حقيقة العجز في سائر ايام الصوم
 فوافي شرط الرخصة والقول بالصحة فاما الحسم في مستوجب الرخصة
 فيجوز مقدور لتمام به مقامه فلم يطرأ بالصوم فوافي شرط الرخصة
 فلم يطرأ الترخيص في حقه الدية له وسوى بعض اصحابنا
 بين المريض والمسافر في صوم القضاء والكفارة والذين الذي هو عن بعض
 له يصح الا بالنسبة لعدم المعنى فلم يوقف مسأله في اول النهار عليه
 فلا تستند النية اليه بخلاف صوم رمضان والذين المعترف له في معيار
 في وقتها فوقف مسأله عليها فاستند النية فيهما والنفل يصح بالنية
 من النهار قبل الزوال بعد وقولنا ان شرط التيسر لا طلاق قوله
 عليه له صيام لمن لم ينو الصيام من الليل وانما ما روي عن الشافعي انه
 عليه كان اذا اصبح دخل على نسائه فقال هل عندكن شيء فان قلن لا فقال
 اني ذن لصائم وقل الشافعي غير يصح بنية بعد الزوال فيصير صائما من
 حين نوى له غير مقدور بل هو موكول الى نسيان ودعا بسط بعد الزوال
 ان لم يرضى شرط من مسأله في اول النهار وانما في الصوم عيب في النفس
 وذا ان حصل باصل من مسأله في مسأله كقدر شرعا ومو اليوم ولم يكن
 سرع العيب بالزواي وصام بدنه الابدان او المال سعي في لقوله عليه
 صوموا الروية واطروا الروية فان غم عليكم فاكلوا علة سعي في الاثر
 يوما ولا في يوم صلا كل باسم بقائه وسعي في كان باسم لا سفل عنه
 من بدنه الابدان او المال ولا بصام اليوم الذي يشك فيه انه من رمضان
 الا تطوعا كذا الحديث والشك ما استوى فيه طر العلم والجهد وذا ان غم

باب في صوم رمضان

هذا رمضان التاسع والعشرون شعبان فوقع الشك في اليوم
 انه من شعبان او من رمضان بطر الى قوله علم الشهر هكذا وهكذا
 وخمس ايام في السنة الثالثة وهو قوله علم الشهر هكذا وهكذا وهذه
 المسئلة على وجوه احدها ان نوى صوم رمضان وهو مكروه لقوله عليه
 من صام يوم الشك فقد عصى ابا القاسم وله في شبهة باهل الكتاب
 فانهم زادوا في الصوم وان ظهر انه من رمضان اصره انه نوى عن رمضان
 وقد كان من رمضان فيقع عن المسئلة ان ظهر انه من شعبان وكان تطوعا
 وان افطر لم يقضه له انه معفى المظنون حيث طر الى علمه صوما وبان انه
 ليس عليه ولا قضاء على المظنون بشرطه مسقطا له ملتزما والقضاء منوط
 بالادام او الالزام والى في نوى عن اجبار وهو مكروه ايضا لما روي
 انه انه دونه في الكراهة لعدم النسبة باهل الكتاب فان ظهر انه من رمضان
 وقع عنه انه لغت الجهة في اصل النية وهذا اذا كان مقما فان كان غائبا
 يقع عن اجبار عند وان ظهر انه من شعبان لم يكن بطوعا ولو افطر لم يقضه
 لان الصوم منهي في هذا اليوم كيوم العيد فلا سلاى به ما وجب كاملا والصحيح
 انه يصح عما نوى له انه ادى الواجب في شعبان فنصح وهذا في المنهج اداء
 صوم رمضان قبل وهذا لا يقوم بكل صوم وهذا جاز التطوع وانما يقوم
 بصوم رمضان وكان ينبغي ان يكون نية واحدا اخر وانما كان لصوم النبي
 فصلا كالصلوة في رمضان المغصوبة فانها اذا كانت مكروهة لم تمنع صحة
 القضاء لادائها بخلاف يوم العيد لان النبي ترك اجابة دعوت الله تعالى وانه
 يقوم بكل صوم فارد اذ لا تمنع صحة القضاء والى ان نوى التطوع
 وهو غير مكروه عند البعض وعند السامعي يكون اسداء والصحيح انه لا يكون
 له منه مستثنى في الحديث روى انه علمه كان يصوم شعبان كله والمراد بقوله
 علمه لا تقدموا رمضان بصوم يوم ولا يصوم يومين الا ان يوافق صوما كان
 بصومه احدهم صوما للرب لله وافطر والوجه التقديم على رمضان بصوم
 بان نوى صومه لا نه يورد به قبل او انه فيكون حراما فان اوفى صوما كان يصوم
 بان كان يصوم يوم الخميس لا سب فوافق فالصوم افضل لما روي وكذا
 ان صام كله او نصفه او بلاءه من اخره وان افرد بصوم التطوع فخير الفطر

افضل احترازا عن ظاهريه النبي وميل الصوم افضل لما روي عن علي وعائشة رضي
 انهما كانا يصومان يوم الشك ويقولان ان نوصوم يوما من شعبان اجبت
 لنا من ان يفطر يوما من رمضان والمحتار ان يصوم المفق لمفسه ناويا
 التطوع وفق العوام بالتبليغ الى وقت الزوال ثم بالافطار لقوله عم اصحوا
 يوم الشك مفطرون متلو من غير اكلين ولا عان من على الصوم ولا رفته في
 التمه فانه لو افاق العامة بالنقل عسى يقع عندهم انه خالف النبي عليه حيث
 نهى عن صوم يوم الشك وهو اطلاقا او يقع عندهم انه لما جاز الفطر جاز
 الفرض وانما يصوم بنفسه له انه يعرف كيفية النية بان نوى التطوع ولا
 خطر ساه صوم رمضان او واجبا اخر ولا يتروك في العا ولا يعرف
 وروي اسدي بن عمر انه قال اتيت باب الرشيد فاقبل ابو يوسف القاضي وعلم
 عمامة سوداء ومرتبة سوداء وخف اسود وراكب فرس اسود وما عليه
 سوى الساق الى الحية البيضاء وهو يوم شك فافق الناس بالفطر فقلت
 له امفطرت فقال اذن اني قد نويت منه فقال اذني انا صام والى
 ان يرد في اصل النية بان نوى لصوم عدا ان كان من رمضان ويفطر
 ان كان من شعبان فانه لم يصرم كما حال لان العزيمة لم يوجد اذ هو قصد
 له تعارضه تردد وهذا كما لو قال له وجدا ففطر ولم يجد بصوم
 لم يجد صومه كحال الخامس ليرد في وصف النية بان نوى ان كان هذا رمضان
 فانا صام منه وان كان من شعبان ففطر واجبا اخر وهو مكروه ليرد في من امه
 امكروه هنيئ ان نية صوم رمضان واجبا اخر مكروه فان طر انه من رمضان
 جاز له لم يرد في اصل العزيمة وانما تردد في الجهة فيقول صل صحيحا
 وان طر انه من شعبان لم يجز عنه واجبا اخر في الجهة ليرد في نية اصل الصوم
 له نكح له سقاط الواجب لكنه يكون بطوعا ولو افطر لم يقضه له كالمظنون
 ولا نوى ان صام عن رمضان ان كان منه وعن التطوع ان كان من شعبان
 لانه ناو للفرض من وجه ونسبة مكروهه فان طر انه من رمضان جاز لعدم
 التردد في اصل النية وذا كاف في طر انه من شعبان جاز عن التطوع لانه
 سلاى باصل النية ولو افطر له قضاء عليه لانه لم يوجد التزام من كل وجه
 لاخول من سقاط في عزيمة من وجه حيث نوى عن رمضان ان كان من رمضان

والفعل انما يلزم بالشروع اذا كان ملتزما بكل وجه رآى هلالا وحده و
 القاصي قوله صام عملا برونه اذ في سبب وجوب الصوم لقوله عليه صوموا
 لرويته فان افطر قضاؤه كفروا والى ذلك في كنفه لانه افطر في رمضان
 حقيقة لسبقه اذ لا طريق للسبق اقوى من رتبته وثبته لا سيما في غير
 وحده للزوم الصوم عليه ونوم المسلم في غير صوم الفروع في تلك الايام
 لما روي شهاده حكمه كونه كاذبا بديل سرعي او جبه الحكم به وهو
 الغلط لسفوره بالرويه ولو كان حكمه حقا طاهرا وباطنا لكان الفطر
 مباحا له فاذا كان باقيا طاهرا صراحتا وشبهه وكفان الفطر عقوبة لسبقه
 بالشبهات وهذا لا يحجب على المحطى وهذا اليوم رمضان حقيقة لو جاز الصوم
 عليه وسعنا في حقه لعدم وجوب الصوم عليه ولا يكون في حق الفطر
 عليه ولو افطر قبل ان يرد القاصي سره لانه اختلفوا فيه والصحة لانه يحجب
 الكفان لقوله عليه صومكم يوم يصومون وهذا اليوم صوم في حق
 الجماعة ويحل بسبقه بالرويه ولم يرد الامام سره لانه ليس بشبهة ولو
 اكل هذا الرجل ثلثي يوم فطرا لزم ان يام بالانما او جبت الصوم
 عليه احتياط ولا خلاف حتى لا يورد هذه الموافقة مع الناس ليكون ابتعد عن
 التهمة ولو افطره كفان عليه نظر الى الحقيقة التي عندنا وان رآى هلالا
 الفطر فشهد فلم يقبل سره لانه عليه ان يصوم وان افطر قضاؤه ولم يكفرا
 من وان كان بالسماع قبل خبر عدل قضاؤه انقضى هلاله في رمضان لم يحجب
 بامور ديني وهو وجوب الصوم على الناس فيقبل حين اذ لم يكن الطاهر
 كمن روى حديثا وهذا لا يحصى بلفظ الشهادة وعندنا لا يستلزم المتيقن
 اعتبارنا بالرواية الشرعية في سبب العدالة لان خبر الفاسق في الديانة
 مردود والعلة غم او غبار او نحوها ويقبل سره المحذور في القذف
 في ظاهر الرواية لان خبره مقبول فان اصحاب رسول الله عليه كانوا
 يقبلون اخبارا في بكن بعد ما اقيم عليه حد القذف وعنه حصة انه لا يقبل
 لانه سره من وجه ثم اذا قبل بهام سره الواحد صاموا فليس يوم لم
 فطره او فطره في حق حصة ولا يوسف في الفطره في شهره الواحد
 وعنه محله هم فطرون وثبت الفطر ضمن لشهود الرضا فيه شهره

والفعل انما يلزم بالشروع اذا كان ملتزما بكل وجه رآى هلالا وحده و
 القاصي قوله صام عملا برونه اذ في سبب وجوب الصوم لقوله عليه صوموا
 لرويته فان افطر قضاؤه كفروا والى ذلك في كنفه لانه افطر في رمضان
 حقيقة لسبقه اذ لا طريق للسبق اقوى من رتبته وثبته لا سيما في غير
 وحده للزوم الصوم عليه ونوم المسلم في غير صوم الفروع في تلك الايام
 لما روي شهاده حكمه كونه كاذبا بديل سرعي او جبه الحكم به وهو
 الغلط لسفوره بالرويه ولو كان حكمه حقا طاهرا وباطنا لكان الفطر
 مباحا له فاذا كان باقيا طاهرا صراحتا وشبهه وكفان الفطر عقوبة لسبقه
 بالشبهات وهذا لا يحجب على المحطى وهذا اليوم رمضان حقيقة لو جاز الصوم
 عليه وسعنا في حقه لعدم وجوب الصوم عليه ولا يكون في حق الفطر
 عليه ولو افطر قبل ان يرد القاصي سره لانه اختلفوا فيه والصحة لانه يحجب
 الكفان لقوله عليه صومكم يوم يصومون وهذا اليوم صوم في حق
 الجماعة ويحل بسبقه بالرويه ولم يرد الامام سره لانه ليس بشبهة ولو
 اكل هذا الرجل ثلثي يوم فطرا لزم ان يام بالانما او جبت الصوم
 عليه احتياط ولا خلاف حتى لا يورد هذه الموافقة مع الناس ليكون ابتعد عن
 التهمة ولو افطره كفان عليه نظر الى الحقيقة التي عندنا وان رآى هلالا
 الفطر فشهد فلم يقبل سره لانه عليه ان يصوم وان افطر قضاؤه ولم يكفرا
 من وان كان بالسماع قبل خبر عدل قضاؤه انقضى هلاله في رمضان لم يحجب
 بامور ديني وهو وجوب الصوم على الناس فيقبل حين اذ لم يكن الطاهر
 كمن روى حديثا وهذا لا يحصى بلفظ الشهادة وعندنا لا يستلزم المتيقن
 اعتبارنا بالرواية الشرعية في سبب العدالة لان خبر الفاسق في الديانة
 مردود والعلة غم او غبار او نحوها ويقبل سره المحذور في القذف
 في ظاهر الرواية لان خبره مقبول فان اصحاب رسول الله عليه كانوا
 يقبلون اخبارا في بكن بعد ما اقيم عليه حد القذف وعنه حصة انه لا يقبل
 لانه سره من وجه ثم اذا قبل بهام سره الواحد صاموا فليس يوم لم
 فطره او فطره في حق حصة ولا يوسف في الفطره في شهره الواحد
 وعنه محله هم فطرون وثبت الفطر ضمن لشهود الرضا فيه شهره

الواحد ولو كان له ثبوتها ابتداء لجواز ثبوت الشيء ضمن لعينه ولا تثبت أصلا
 اذ اسهله القاطلة باسمه لان الصواب انه يستلزم دورا وسهلا وحده بالرواية
 لم يقبل ولو صاموا شهره في شهرين فطروا في تمام العدد اتفاقا ويقبل سره
 الواحد على الواحد في هذه الحصة او كان بالسماع عليه هذه الفطر لم يقبل
 الا خبر حزين او حرج حرجين لعلو حرج العبد به لانه لم يسفحوا في الفطر فثبت
 بما استلزم من حقوقهم والمتعلق به لان رمضان حق الشرع وهو الصوم
 فكيف يحجب الواحد ولا بد من اعتبار العدالة والخبره لما فيه من الامور والروايات
 كالقصة هذه طاهر الرواية لعلو نفع العمل به بالتوسع بلحوم يوم
 وعنه حصة من انه كمال رمضان ولا بد من امور الدين ولزم ان يكون بالسماع علة
 لم يقبل سره لانه جمع كثير نفع العلم خبرهم هذه الفطر والفقير وقار
 السمع مع يقبل سره لانه احد لنا ان المفرد لا يروي رتبة الهلال في مثل
 هذه الحالة نوع الغلط لدقة المروي وبعد المسافة ومسافة التواتر في
 النظر والمنطوق وحتي البصر متوقف فيه حتى يكون جمع كثير خذوا ما اذا
 كان بالسماع علة لانه قد يسقط الغيم عن موضع الفرقا بقول النظر ووعنه
 سمع من عدة الكثر اهل الحلة وقبل خمسون رجلا في القسمة وعنه محجب حق
 سواك الخبر من كل جانب فان جاء واحد من خارج المص فطاهروا به لانه لا يقبل
 لقيم التهمة وذكر الطحاوي في شهره مقبولة لان المطالع مختلف والمانع
 خارج المصرا قبل وهذا ذكره كذا في سبب روى الواسع لروية الهلال على
 لمكان من تقع اهل يلك راوا الهلال هل يلزم ذلك في حويله اخرى اختلف فيه
 وفي ظاهر الرواية لا عين باخلاف المطالع ولا عين بروية الهلال فينا
 قبل الرواية بعد وفي المسئلة المستقبلة عندك حصة ومحمد بن محبوب ورد
 الا ثور عن عمر بن ميمون وقال ابو يوسف اذا كان قبل الزوال فهو للمسلمة الماضية لانه
 لا يري قبل الزوال الا ان يكون للمسلمين في حكم وجوب الفطر وقت الصوم من
 حين طلوع الفجر الثاني في غروب الشمس لقوله تعالى وكلوا واشربوا ولا تسرفوا
 ولا تبذر الصلوات والحيطة من سواد الليل والصوم هو شهر
 عن كل الشرع في الحجاز منها رابع النية فان لم يزل هذا سببها اذا اكل
 ناسيا فان صومه باق والامسك فايك عما اذا اكل قبل طلوع الشمس بعد

والفعل انما يلزم بالشروع اذا كان ملتزما بكل وجه رآى هلالا وحده و
 القاصي قوله صام عملا برونه اذ في سبب وجوب الصوم لقوله عليه صوموا
 لرويته فان افطر قضاؤه كفروا والى ذلك في كنفه لانه افطر في رمضان
 حقيقة لسبقه اذ لا طريق للسبق اقوى من رتبته وثبته لا سيما في غير
 وحده للزوم الصوم عليه ونوم المسلم في غير صوم الفروع في تلك الايام
 لما روي شهاده حكمه كونه كاذبا بديل سرعي او جبه الحكم به وهو
 الغلط لسفوره بالرويه ولو كان حكمه حقا طاهرا وباطنا لكان الفطر
 مباحا له فاذا كان باقيا طاهرا صراحتا وشبهه وكفان الفطر عقوبة لسبقه
 بالشبهات وهذا لا يحجب على المحطى وهذا اليوم رمضان حقيقة لو جاز الصوم
 عليه وسعنا في حقه لعدم وجوب الصوم عليه ولا يكون في حق الفطر
 عليه ولو افطر قبل ان يرد القاصي سره لانه اختلفوا فيه والصحة لانه يحجب
 الكفان لقوله عليه صومكم يوم يصومون وهذا اليوم صوم في حق
 الجماعة ويحل بسبقه بالرويه ولم يرد الامام سره لانه ليس بشبهة ولو
 اكل هذا الرجل ثلثي يوم فطرا لزم ان يام بالانما او جبت الصوم
 عليه احتياط ولا خلاف حتى لا يورد هذه الموافقة مع الناس ليكون ابتعد عن
 التهمة ولو افطره كفان عليه نظر الى الحقيقة التي عندنا وان رآى هلالا
 الفطر فشهد فلم يقبل سره لانه عليه ان يصوم وان افطر قضاؤه ولم يكفرا
 من وان كان بالسماع قبل خبر عدل قضاؤه انقضى هلاله في رمضان لم يحجب
 بامور ديني وهو وجوب الصوم على الناس فيقبل حين اذ لم يكن الطاهر
 كمن روى حديثا وهذا لا يحصى بلفظ الشهادة وعندنا لا يستلزم المتيقن
 اعتبارنا بالرواية الشرعية في سبب العدالة لان خبر الفاسق في الديانة
 مردود والعلة غم او غبار او نحوها ويقبل سره المحذور في القذف
 في ظاهر الرواية لان خبره مقبول فان اصحاب رسول الله عليه كانوا
 يقبلون اخبارا في بكن بعد ما اقيم عليه حد القذف وعنه حصة انه لا يقبل
 لانه سره من وجه ثم اذا قبل بهام سره الواحد صاموا فليس يوم لم
 فطره او فطره في حق حصة ولا يوسف في الفطره في شهره الواحد
 وعنه محله هم فطرون وثبت الفطر ضمن لشهود الرضا فيه شهره

وهو مخالطة أهله فنزاع نفسه من سببته أو جامع ناسية فتذكر فتمنع له
 خلافا لروى لو حذر جزء من المواقف بعد التذكر وطلوع الفجر وانما أنه
 لم يوجد منه بعد التذكر وطلوع الفجر إلا أنه منع من قضاء الشهوة وذاكر
 الصوم فكيف يفسد به الصوم وعنه أنه لو سفل أنه إذا طلع الفجر يفتق كحل
 النسيان في أفترار الوقائع بالطلوع يمنع انعقاد الصوم وصوم النسيان
 كان ميعقدا ولم يوجد كاي فقيه وهو قضاء الشهوة بعد التذكر فيبقى صائما ولو
 أكل ما بين أسنانه لم يفسد لأن كان قليلا أنه تبع لريقه ولو أبلغ ريقه لم
 يفسد فكذا ما هو تبع له وهذا إذا كان قليلا ينع من سن زعجة فان كان
 كثيرا يفسد لأنه لا ينع فمما بين أسنانه فيمكن من خنثائه فلا يجعل عفو
 وقار في يفسد في الوجهين لو صول المفسد في جوفه فصارت كما لو أخرجه ثم
 أكله والمخضبة وما فوقها كثيرا وما دونها قليلا ولذا أخرجه وأخذ بيد ثم
 أكله نسيان في يفسد صومه كما روى عن محمد بن الصائم إذا أبلغ سميعة
 بين أسنانه لم يفسد صومه وإذا أخذ سميعة ابتداء فأسلعه ففسد صومه
 ولن يضره ذلك يفسد إلا أن يجد طعمه في حلقه وفي قدر المحض بحال القضاء
 دور اللسان عند ذلك يوسف أنه غير مقصود بالأكل فصارت كالطين وقار
 تحب الكفاية أنه ما حول متغير فصارت كاللحم المتغير أو قاء ملأ الفم أو
 دونه لم يفسد لقوله من قاء فلا قضاء عليه فلو عجل لم يفسد أيضا سواء كان
 ملأ الفم أو دونه أنه لم يوجد صورة الفطر وصورة ابتلاع ومعناه أنه لا يفسد
 هذا وقار أو يوسف لن عاده ولن كان ملأ الفم ففسد له فملا الفم خارج حكم
 حق استصوابه الوضوء وعوده كصبت الطعام في جوفه فيفسد وإن أعيد
 فسد أجماعا لو حذر من دخان بعد الخروج فصارت كما لو جمع ريقه في كفه ثم ابتلع
 وإن قاء أو قل ملأ فم لم يفسد عند عدم الخروج والصنع وراعه
 فسد عند محمد لو حذر الصنع منه في الدخان عند ذلك يوسف أنه لعدم الخروج
 فهو اعتبار الخروج ومحمد اعتبار الصنع ولأن استقاء عماد الحجب القضاء له
 ومن استقاء فعليه القضاء وله في فعله نفوق كمن الصوم ومول مساك في
 تكلفه لا بد من يعود إلى جوفه ولستوى ملأ الفم ما دونه في ظاهر الرواية
 وقار أو يوسف أنه يفسد لأن كان قليلا أنه غير خارج حكم حق لم يجعل طرا

٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠

فلم يجعل فطران على ما يفسد عند عدم الخروج وإن أعيد فلكل في رواه
 وفي رواية يفسد كمن صنع في خروج من دخان فصارت الفعل من قول
 مولد ما لاني فصارت كالأفم وإن ابتلع حصاه أو حديد أو فطر لو حذر
 صورة الفطر ولا لفان عليه خلافا لما لا لعدم المعنى وهو إصلاح البدن
 وإن جامع أو جمع أو أكل أو شرب غدا أو دواء عدا فتقوى كفر كلفان الظاهر
 أما إذا جامع عمدا أو السلسلين فعليه القضاء تحصيل المصلحة الفانية
 إذ صوم هذا اليوم مصلحة له أنه مأمور به والحكيم له يا حرام بما فيه
 مصلحة وقد قوته فمقتضى الحصول بكل المصلحة والكفان كمال الجنان
 لو حذر ها صوم ومعنى ولا تسترط من نوال في المحلين أنه لا يشترط أن يزال
 في الخدم مع أنه عقوبة محضة فلا يزال تسترط الكفان ومعنى مشتمله على
 العبدية والعقوبة أولى وهذا في الوجوب باعتبار قضاء الشهوة وهو متحقق
 بدون من نزال وإنما هو شيع حق ينكس الشهوة عند وإن وطى في الذكر وعن
 أنه حصة أنه لا لفان عليها لأنه لا يجعل هذا الفعل كاملا حق لم يوجد الحد
 ولا سببه في جاب المفعول به أو ليس فيه قضاء الشهوة وعنه أن عليها الكفان
 وموقوفها وموقوفه لأن الجنان كامله وإنما ادعى الوصفه القصص في
 معنى الزنا حيث أنه يفسد الفرائض ولا عين به في إيجاب الكفان ولو
 جامع بهيمة أو ميتة فلا كفان أنزل ولم ينزل خلافا للشافعي لقصور
 الجنان به لأن المحل غير مقصود بالوطي وإنما يفعل لفطر الشهوة وتكاملها
 انقضت الشهوة في محل مشتق ثم كما يجب الكفان عليه بحسب علمها أن طأ وعنه
 وفي أحد قول السافعي أنه يحرم عليها لأن سببها الوقاع والوطي هو الميتة
 لذلك دونها إذ هي محل الوقاع والمحل في حكم الشرط فلا يضر في الفعل لها
 وفي قول يحرم عليها ويحرم عنها الزوج لأن ما سعلوا بالوقاع أو كان بدنيا
 استركافه كالأغتسال وإن كان ما بين تجمل الزوج عنها كالمهر وعنه أن يغسل
 ولما قولهم من فطره ومصار فعله ما على المظاهر وكلمه من تع الرجال والنساء
 ولأن سبب الكفان جنس أنه أفسد الصوم له الوقاع أنه تصرف في محل محمول
 وقد حقيقت جانبا بالتمكن في الفعل كما حصل منه بالفعل أن الصوم
 عليه قهر النفس بالكف عن قضاء الشهوة ثم قد قضت شهوتها كما قضت شهوة

٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠

لا يرى انما يشاركت في تعلوه الحذر وهو قضا الشبهة عما هو حرام محض
 في الحذر كذا هنا ولا معنى للمحمل لان عقوبه او عيبه والروح لا يحمل عيبا
 فيها وعقوباتها وانما تحمل مؤاخذ الزوجية كمن الماء والنفقة لا تراعى بالعقد
 ولو اكل او شرع عدا او دواحب القضاء والكفان وقيل السب مع الكفان
 عليه لانها شرع في الجماع بخلاف العيب بغيره فاعلم غيب وهذا لانها
 سرعت لرفع الذنب لانها كاسمها ستان والذنب قد ارتفع بالتوبة ومع
 المرفوع محال لان عقوبه وهذا تسقط بالشبهة ولا تجزى بالخطا و
 اسبب في العقوبان لا تعرف فاما لانه دليل في شبهه ولا يجوز الحاقه باستسقاط
 بالشبهة بدليل في شبهه الا ترى لشرع الحذر من شرع البول والدم
 له وشبههما اغلظ في الحرمة لكن الصلوات وحده وجود الحذر في الحرمة
 الحكم على مورد النص كذا في قذف بالكفر كذا في القذف في ابلغ القذف
 بالذن لهدا ولن كان في معنى العيب فاسبابها لا تعرف في من كسب
 وجوب الصوم والصلوة والحج ولا يقال بوجوبها لانه لا يثبت في المس
 واة وقد فاسد في احدى شهوة البطن من شهوة الفرج وشهوة الفرج
 اقوى له نفا اذا حاجت قلما يمكن التماسك عنها ولا كذلك شهوة كل والشرب
 على حكم الجماع اغلظ حق لو وجد في ملك الغير يستحق به النفس ولا كذلك غيب
 ويجزى البذل من كل والشرب سار بالاكراه وله ضطران وله سار الجماع
 بهن من عذار وسكر من اعيان وحصل به قصا وظنوع بوجوه فطر
 ونفسا النفسين احدا الزاخرين ولا كذلك الاكل والشرب وانما الكفان تغلظ
 بجنايه الا فطانه ومضار على وجه الكمال في الجماع وقد حقت الجنايه
 بالافطار على الكمال من كل والشرب في الكفان والدليل على ما ذكرنا ان
 والعرف والحكم والمعقول اما النقص فعلم من افطر في رمضان فعلمه ما على
 المظاهر ومثله بذكر للتعليل كما روي انه في صرح خل في سفيا في
 امر من في السلاح فهو آمن لما ذكر في دخول الدار والقاء السلاح صار
 علة حكم الامان حتى يشك في ما يوجد هاهنا اما العرف فلان الكفان
 يضاف الى افطاره الى الوقاع يقال كفان الا فطاره كفان الجماع
 والا ضافه يدل على السببية كفان القتل والصوم والظهار واما

من المأ

الحكم فلانه اذا جامع فاساه تحريم وجود الجماع اسما ومعنى لعدم
 في فطانه وجنايه على الصوم واما المعقول فلان الكفان في حق العقوبه
 فلا بد من كون مسه محظورا وجنايه من وجه لثبت الملازمة بين السبب
 والمسبب وهذا الفعل من حيث انه جامع مباح لانه يستوفي منفعة مما لو
 له كما لو واقعها لولا انما الخطر في من حيث انه حياه على الصوم بالفطر
 يدل على ان الاعراب ساهل عن الجنايه حيث لا يهلك ولا يهلك لم يرد به
 الهلاك حقيقة بل اراد به الهلاك حكما بجنايه من فطانه التي علم احاب
 عن الجنايه لان الجواب يكون على وفق السؤال واذا است هذا معقول الجنايه على
 الصوم بالافطار بالاكل والشرب يظن الجنايه بالافطار بالوقوع بل فقه
 له في عوق الطباع في النهار لا من كل والشرب اكثر فكانا احق بشرع الزام
 فثبت الحكم فثبت لانه ولما علو بالجماع فطر ليعلوه كفارتان وبالأكل
 والشرب واحدة ولما اوجب الشارع له عاقبة وكفى اعلم ان التوبة غير مكفنه
 هذه الجنايه والكفان الطهار لما روي في الحديث عن ابي جابر الى
 رسول الله علم وهو ينفق شعيرة ونقول هلكه واهلكه فقال ما اذا صنعت
 قار وافتت اهلها من ان رمضان منعمه فقال اعتق بقبه فقال امك لا رقيق
 هذه فقال ضم من منعت بعين فقال هل جاني ما جاني الا من الصوم فقال
 اطعم ستين مسكينا فقال اجد فقال اجلس مجلسا في تصدقاتك في رقيق
 فقال خذ خمسة عشر صاعا فتصدق بها على المساكين فقال اعلى اهل بيت
 الاحوج مني من عيالي في الله ما سئل في المدينه احوح اليها مني من عيالي فقال
 علم كل انت عيال كبحر كل ولا بحر احد ابعدي تعرف وجوب الكفان بهذا
 القريب لكنه خص الاعراب بالخفف فجوز له طعام حال القدر على الصيام
 والتغ خمسة عشر صاعا وجوز له صوم الطعام لا نفسه وهو حجة على ما ذكر
 حيث لهول بالخمس في التبايع تمسكا بما قاله بعض الروايات صرح
 من غير قيد التبايع ولا يجوز حمل المطلق على المقيد وان ورد في جملته واحدة
 فلما هذا اذا ورد في السبب فاما الحكم فيحمل المطلق على المقيد لان الحكم
 في وجوده لا يقبل وصفين متضادين فاذا ثبت بقصد بطل اطلاقه وبما
 ان جامعها انا ما في الشهر قبل ان يكفر فلا يكره كفان واحدة عندنا وعند

خل
السابع

كبح كل يوم كفان لان السبب يكون فساده حكمه كما لو حنت في ممينين وهذا
 معق العبد راجح فيه حق نفقته وسلاى بما هو عبق والمداخل العقوبات
 المحض ولنا انها عقوبة لان سبب جوبه جنته محضه على حق الله تعالى
 والمخايات سبب لوجوب العقوبات وهذا سقط بالخطا والشبهة حق لوطن ان
 الشمس تشرق فافطرهم تبتن انهم لم يغزوا بحب الكفان اجماعا فسد اكل الحرد
 فان افطر يوم وكفر يوم افطر يوم آخر بحب كفان اخرى ظاهر الرواية لان
 المداخل قبل ادائها ولان بعد كذا الحرد فانه اذا في محرم في كبح
 ثانيا وان جامع في مصنفين بحب كفان واحدة في الصحيح للمداخل تسقط
 بحيث في مرضه سفرى اذا وجبت الكفان عليها بالوقوع ثم حاضت في
 مرضت تسقط عنها الكفان عندنا واما الساق في قول لا تسقط عنه عند
 حدث بعد لقود الوجوب فلا تسقطه كالسفر ولنا ان اعراض الحيض والمر
 يورث الشبهة في الماخول انه تبتن في هذا اليوم لم يكن يوم صوم في حقها وهو
 لا يتجرى حوبا وسقوطا بخلاف السفر لانه باحتيان جعل كالمعذور ولو
 كان السفر كونه لا تسقط ايضا لانه حصل من غير ما جاز الحق وقيل عند
 زو سقط لانه لا صنع له فيه ولا كفان بل انوال فيما دون الفرج لعدم
 اجماع صوة وهو اذ خال الفرج في الفرج وبحب القضاء لوجوبه معق
 ولا كفان بافلا صوم آخر غير مص ولا يفي به منكر حرمة الشهر فلا يكون
 في معق حدثا لا على ذلك بلحق به دالة ويفطر ان احقن او استعوط او
 اقطن اذ انه دواء لقوله علم الفطر مما دخل ولا نه فطر معق لصولا
 ما فيه صلاح البدن في الحوف ولا كفان علمه لعدم الصوة وهو يبتل ع
 ولو اقطن اذ نه الماء او دخله لا يفسد لعدم الصوة وهو يبتل ع
 والمعق وهو صلاح البدن وهذا في الماء يفسد اذا خالط اذ نه فاذا وصل
 لا دماغه لم يصل سي مصل اليه فلا يحصل معق الفطر وهو صلاح البدن
 فلا يفسد الصوم ويبدل يفسد لاطلاق ما روينا ولو اذ خل لا يفسد
 اتفاقا لوجود المعق وهو صلاح البدن ولو دوى جايبة او آمة وصل
 لا جوفه او دماغه افطره ولا لا يفسد قيل الخلاق في الرطب والياس لا
 يفسد اجماعا لان الوصل وصل الى جوفه لا يفسد اصيل ولا يفسد صوة

خط

كما لو طعن برمح او سهم وله انه وصل الدواء الى جوفه مع انه ذكر للصوم
 كالوجوب والسقوط وهذا في رطوبة الدواء بل في رطوبة الخراج فيزداد
 الرطوبة فيميل الى ان يسفل طبعا لان طبع المائع ان يميل الى اسفل والدواء
 يصلح للبدن بخلاف الياسون في يوسه الدواء يفسد رطوبة الجراحة فلا يفسد
 24 لا اسفل في الحال فلو وصل لوصول بعد زمان وبعد لا يقع للدواء قوة من صلاح
 فسد كالصديد والقيح بخلاف ما لو طعن برمح لان الصوم انما يفسد
 بترك الكف صوة او توصول المعزى الى جوفه لحصل الفطر معق وبالله
 الحصة حصل ترك الكف صوة واذا طعن برمح لم يوجب في هذا من فله
 يفسد في سبب لانه السرخس يورق في ظاهر الرواية بترك الدواء الرطب
 الياسون الترمش كذا على العبد للوصول حق اذ اعلم ان الدواء الياسون
 وصل الى جوفه يفسد وان علم ان الرطب يصل الى جوفه لم يفسد عند الا انه
 ذكر الرطب الياسون على العلق وان افطره اجليله لا يفسد عند
 لا حشفه وعندك يوسف يفسد قول محمد مضطرب لانه وصل المعزى الى
 جوفه بمنع اصيل مع ذكر الصوم يفسد صوته كما لو وصل الاقطار في دوز
 وهذا في من الحوف الى المثانة يفسد اصيل حتى يخرج البول منه وكذا يدخل
 الدواء ولا في حشفه رخم انه لا يفسد في الجوف الى المثانة وانما يخرج البول على
 سبيل الترشح وما يخرج بسبيل الترشح لا يدخل فيه لذلك فانه لو سدر اس الكون
 والقي الماء لا يدخل فيه الماء بسبيل الترشح ولو ملأ ما يخرج ترشحا وكن
 تروق الطعام لا فيه من تعرض الصوم على الفسلة لا يقال لا يدخل حلقه ولا
 يفسد لعدم الفطر صوة او معق وكنه مصغرا للصوت بل عزربان كان
 بها منه بدل لانها لا تاف من ان يدخل شيء حلقها فكانت معروضة صومها على الفسلة
 وموكلوه عند عدم الحاجة فالعلم مع حام حول الحجة فوشك يقع فيه وان باس
 اذا لم يجد منه بدا لانه يجوز لها الفطر لحاجة الولد فاولى من يجوز المضع وكن
 مضع العلك لانه لا تعرض للصوم على الفسلة وتهم بالاقطار وقد روى عليه
 مع كان يومه بالله واليوم من خرفه لا يفتقر موافق التهم ولا يفسد لانه يصل
 لا جوفه عنه وانما يصل اليه طعمه قالوا هذا اذا كان العلك ملتصقا فاما
 اذا لم يكن ملتصقا لمصغره حتى صار ملتصقا ففسد لانه يفتت اجزاء

...
 ...
 ...

فقد خذ حلقه مع ريقه وقيل هذا اذا كان الصائم قد اصابه اسود ففسد له نه حيا
 بالمضغ فيصل من عينه شيء من الجوف بخلاف ما لا يضره من مضغ
 فله يصل من عينه شيء من الجوف انما يصل من تحت ولا يكن للمرأة ان لم يكن صائما
 لغيره مقام السواك في حق من له سنن اضعف من سنن الرجال كمن تراعى
 من فحاش من السواك سقوط سننها وهو نفع السنن في تشديد اللثة كالسواك
 وقيل يكن للرجل ان لم يكن من عمل ما فيه من التشبه بالنس ولا بأس بالكل
 له نه لا ينفي الصوم صورة ومعنى قال علم من الكل بالاشهد يوم عاشورا
 لم يترك عيناه ابدان انه قد ترك الصوم ولا بأس للرجل بالكل من سواد
 كان غرضه التداوي وزي الزينة ودفع الشار من الصوم كقبح الشهور
 وليس دفع الشار قضاء السهو صورة او معنى فلم يحرم وانه نوع ارتقاء
 ولم يحرم بالصوم ارتقاء بخلاف الحرام واستحسنه من سعر الوجه اذ لم
 يكن قصده الزينة وورق السنة ولا تفعل لتطويل الحجة اذا كان يقدر
 المستنون وهو القصد والسواك وان كان طيبا لغذاه والعش له نه سفر
 من سلام ولا علم السواك مظهر للغم مرضاة للرحمة وقل ما كان يكون الرطب
 له نه تعرض للصوم على الفسك وقال السبا في بكرة العت له نه غم نه الصائم
 عن السواك بالعش وروى عنه انه قال الله تعالى اعمل الصوم لي وانا اجزيه
 وخالو في الصائم اطيب عند الله من ربح المسك وانه ثلث المحرم في الشرع
 لكن ان كان كرم الشهيد وهذا انما يكون في العت له نه الصائم وغنى سياتر
 في الغداة وانما قوله علم خير خلة الصائم السواك ولم يفصل ولا رسا في
 خله داعية هذا لانه لا يضره لتطهير النعم وحال الصوم بالتطهير احق
 وله نه اثر العبد واللاقية الا خفا صيانة للطاعة عن الريا كنه
 دم الشهيد له نه اثر الظلم وبأس يبداه والله تعالى لا يحسن الجهر بالسوء
 من القول الا من ظلم ولا ريب في الوقت لا فرق بين الرطب والخضر والمبلول
 بالماء وعندنا لو لم يكن المبلول بالماء لانه ادخل الماء في الفم بلا حاجة
 ولما لم يضره تطهير النعم فسقط اعتباره كمثل المضمضة وصوم من
 من شوال وعندنا لا يكون ولا ريب على حشفه ولا يوسف وعامة المتأخرين
 لم يروا به بأس واختلوا فيه بينهم في الفضل وجه الكراهة التشبه

بأهل اللثة وجه الجواز في الفضل حصل يوم الفطر فصلا خاف
 المرض فطر وقضوا كالمست في والرسا في له فطر فهو يعسر جوف الابل
 او فوات العضو كما في التيمم وانما لربى المرض قد يقضى في الابل فحشور عنه
 اذ المفضل في السواك حكم ذلك الشيء وقوم المست في الفضل لم يرضوا الصوم
 وان افطر جاز له في السفر كمنوع المشقة وهذا من المست في فافهم
 نفس السفر مقامها وادرك الحكم عليه كحل والمراد منه منوع لا مرض يضعفه
 الصوم ولا مرض يحفه فلم يبق نفس المرض مقام المشقة وسرط كون المرض
 مفصيا لا طرح للمرض وعنه السبا في الفطر افسا وعندها صحاح الظواهر
 له كحرم الصوم لقوله علم ليس في البر الصيام في السفر وقوله علم من صام في
 السفر فقد عصى ايا القاسم وله نه اذ اده قبل وقته له نه عت من ايام اخر
 بالنسب وانما قوله علم من شهد منكم السفر فليصمه وهذا مع المست في والمقيم
 وقوله علم من كان مريضا او على سفر ليس له الرخص فينبغي به وجوب الاداء
 له جواز في حديث انس بن مالك سافرنا مع رسول الله علم فمنا الصائم ومنا
 المفطر له يعني البعض على البعض وما روى محمود علم ما اذا كان الصوم يضعفه
 حق بخلاف علم الابل ان على ما روى انه من رجل مضغ عليه قد اجتمع عليه الناس
 وقد ظلم عليه فسأل عن حاله فعلم انه صائم فقال ليس البر الصيام في السفر
 اي لمن هذا جاله وله قضاء انما تأملها له نه لم يدرك احد من ايام اخر
 فلم يلزمها القضاء وله نه لما عذرا في نه دأ فلان يعذر في القضاء او في
 وان صم المريض واقام المست في مائة التزمه القضاء بقدر الصحة ولا قام
 له نه اذ كان هذا العذر والمعض معتبرا لكل وفائدة لزوم القضاء وجوب
 الوصية بالاطعام وذكر الطحاوي في قول لا حشفه واي يوسف يلزمه قضاء
 جميع الشهر وان صم يوما واحدا وعلى قول محمد يلزمه القضاء بقدر ما صم وليس
 يصح وانما الخلاف في النذر فانه اذا نذر المريض صوم شهر فاقى قبل ان يصح
 لم يلزمه شيء اذ صم يوما لزمه لزوم كل الشهر عنده وعند محمد بقدر ما ذكر
 اعتبرا في القضاء ومضى اذ اجاب العبد معتبرا بايجاب الله به والفرق الى حس
 ولا يوسف في السبب الموحى هناك النذر فطر الوجوه في الخلفه هي
 السبب الموحى اذ ان علمه من ايام اخر فلا يلزمه القضاء بقدر ما ذكر

ولا اى بلا وجوب متابعه وله الخيارات في شأ فرق ان شاء تابع له طلاق النص
وقال ابن عباس رضي الله عنهما انهما اياهما الله والذى في قراءة النبي فقلت انما
اخر متابعه عن مشهور لا نزل عند خلاف قراءة ابن مسعود رضي الله عنه كفاية
المين فانها مشهورة فنزل واستحق المين بعد عمله بتلك القراءة وان جازت
الثاني ادى الثاني له نه في وقت قضاؤه ولله في ذلك حكمة خلافا للشافعي في اذ
القضا عند سؤق عايتن الرضا نتي وعندها عن موقف لظاهر قوله في وقت
من ايام اذ لس فيه وقت والتوقيت عايتن الرضا نتي يكون زينة والحال
والمرضى اذ اذ افتا على انفسها او ولدتها افطرتا وقضت ولا كفاية
عليها لانها افطرتا بعذر ولا فدية خلافا للشافعي في اذ اذ افتا على الولد
له اذ هذا افطرا اتفق به من له بلزومه القضا وهو الولد يجب الفدية به
كافطار الشئ الثاني ولتلك الفدية تشبه بخلاف القياس في الشئ الثاني
لانه لا محالة تنى الصوم والفدية له صوم ولا عتق والفطر بسبب الولد
ليس منعنا حتى يلحق به دله له في الشئ الثاني عايتن الرضا نتي وجوب
على الولد اصلا الشئ الثاني الذي لا يقدر على الصيام سيج به لقربه الى الفتا
اولا نه فينت قوته فطر وطعم لكل يوم مسكين بل طعم في الكفارات
نصف صاع مرتين او صاعا مرة عايتن الرضا نتي طعام المسكين عايتن
الشرع هكذا ولا خلافه قوله وعلى الذي يطبقونه فدية قال ابن عباس
رضي الله عنهما يطبقونه ولا يطبقونه وقد حذر في ذلك الكلام قال الله تعالى
يبتلي الله لكم ان تصلوا الى الله تصلوا له ووقع الياسر في صلاة حروف
القول فنه موهوم لانه نزل اذ ضعفه كل يوم بخلاف المريض فلا مال له فدية
عليه لان اصل الصوم لم يلزمه لعجز فكيف يلزمه خلفه والحجة عليه ما نزلنا
وتوقد على الصوم بطرا صلى الفداء لانه شرع في حق عايتن الرضا نتي
وسرط الخلفه استمر ان العجز كما في المين في صوم دم المتعة وغيرها قد
ختلف لعنا الدليل ما في في تقض مضار حازت الفدية لكل يوم كصدقة
الفطر لئلا يصح الاطعام او تبرع وادته به في الحاصل انه اذا اوصى بعين
من الثلث ان لم يوصى تبرعوا اذ لم يتبرعوا لم يلزمهم وقال الشافعي
يلزمهم بلا وصية من كل مال اعتبر راد من العبد والكلام فيه كاللزام في الزكاة

وقد سوي الصلوة كالصوم وكل صلوة تعتبر بصوم يوم في الصلوة عينا
كالصوم فتعتبر كل صلوة بصوم لا صلوة يوم وليله بصوم كما في البصر
ولا بصوم عنه وليه ولا يصلي خلافا للشافعي لقوله عليه السلام بصوم احد عايتن
ولا يصلي احد عايتن على معسر كفاية عايتن او فلا وعجز عن الصوم لم يجز
الفدية كتمتع عجز عن الدم والصوم لان الصوم هنا بدل للبدن فان
ما في اوصى بالتكفير من ثلثه وصرح التبرع في الكسوة والاطعام الا الاعانت
لان في عايتن له ايضا الزام الولد على الميت والزام في الكسوة ولبه طعام
اقصد صوم التطوع قصه خلافا للشافعي وقد سوي الصلوة في الفطر
بغير عذر في صوم التطوع محل فيما روي عن ابن جعفر وابن يوسف ذكر ابو بكر
الداودي عن اصحابنا انه لا محل والمثاخر من اختلافه وكل بعذر والضيق
عند فيما روي عن ابن يوسف ومحمد روي عن ابن جعفر انها لا يكون عذرا لقوله عايتن
اوصى اذ لم لا اطعام فليجوز ان كان مفطرا فداكل وان كان صائما فليصا اي
فلدعهم ولا ظهر قولنا روي عن رسول الله عايتن كان ضيقا في رجل من اصحابنا
فامسح رجل من اطراف عايتن انما دعا اكل اخول لتكريمه فافطروا قرض يوما مكانه
صق بلغ او كما في اسم المسك لومه قضا الحق الوق يشبه ان لم يقدر حقيقة ولم
يقض هذا اليوم وان افطره خلافا لما لا ولا ما مضى لعدم وجوب الصوم لعدم
الراهلية وهذا خلاف الصلوة لان السبب فيها الجز المتصل بالاداء وقد حذر
الراهلية عند فحجب الصوم الجز والاسباب هلية معدومة عنده فلا يجب
وعايتن يوسف انه اذا زال الكفر والصيق قبل الزوال يجب القضا لانه اذ روى النبي
فامكنه كصيلة وجه الظاهر للصوم لا يجزى وجوبا لما لا يجزى اذ اواهله
الوجوب معدومة في اوله الا ان الصق اذا بلغ ونوى التطوع قبل الزوال حازت
الكاف له لم يكن اصلا للعبادة اول النهار ولا سؤق اسكاه على ان يصير عايتن
بالنية فاما الصق فاهل للعبادة تطوعا فسؤق اسكاه على ان يصير صوما
بالنية قبل الزوال وما بعده لوجوبه له هلية وقبام دليل الوجوب في نوى
الفطر فقدم حصص ونواة في وقت صلاه المسافر اهل للصوم حتى صلاه
بلا توقف انما تراخي وجوب الاداء للمسافر فاداء المسافر هو السفر وقت
النية وهو قبل الصق والنهار لونه خطاب في اداء وجب عليه الصوم لانه

لو كان معتدلاً اول الوقف سافر له ساج له الفطر وحج الحائض قائمه هذا
له في المرحضه فان لم يطأ بموجوده ولم يوجد هت الاله اذا افطر في
المسلمين اي اذا كان عتيقاً فست قر او عسافاً فاقام لا يلزمه الكفان
للمشهيه اعني عليه رمضان كله قضاءه ولو اغنى عنه بعد ما دخل اول ليلة
قضى ما يقع من الشهر غير يوم تلك الليلة ولو جاز رمضان كله لا قضاء عليه
وان افاد شت منه قضاء كله واصله لست عذارا ربعة انواع مالا
معتدوماً ليلة غالباً كالنوم ولا تسقط شت من العبد اقله لا وجب
حرجاً وهذا لم يحل عليه ولا يهت سببه وما يعتد خلقه كالصبي فسقط
الكلية في فعل الحرج وما يعتد وفي الصلوات وفي الصوم غالباً كالاعفاء
فاذا المعتد في الصلوات كان في على يوم وليلة جواز عذارا في فعل الحرج
لكونه غالباً ولم يجعل عذارا في الصوم لان اعتداده شهران فلم يكن
في احجاب القضاء حرج الا يرى في المغي عنه لا باكل ولا شرب فلا يعتد حيوة
على هذه في العلة الا فاداً اول حرج في التوارف فلم يسقطه وان اغنى عليه
بعد ما مضى حرج من الليلة الاولى لم يضر ذلك اليوم لوجود الصوم منه شرعاً
وصوره تسأل المقرون والنية اذ المسلم لا يخلو عن عزيمة الصوم في ليالي رمضان
وقضى ما بعده لعدم النبي وقال مالك لا يقضى ما بعده لان الصوم رمضان
بصح عنه بنيت واحدة اذ صوم الشهر كعبية واحدة لوجوبه خطاب
واحد فصلاً وكذا في تركه شهر اصح بنيت واحدة وعندنا لا بد من النية
لكل يوم لان الصوم كل يوم عبية على حد حق فيفسد البعض لا يمنع صحة
ما يقع ويخلل تنزل نام زمان لا يقبل الصوم خلافه عكاف وما يعتد
وقد الصلوة والصوم وقد لا يعتد وهو الجنون فاذا المعتد فمستقطها
وقد مال الجنون المعتد لا يسقط الصوم لانه مرض يخل بالعقل فتعذر في
الاعفاء في سقاط كالاعفاء ولست في الحرج مستقط للقضاء في الحائض
تقصي الصوم في الصلوة وقد تحققت الجنون لانه يستوعب الشهر على الا في
من غما لانه لا يستوعبه ولا الجنون يزل عقله فلم يحقق شهود الشهر في
حقه خلافه غما لانه تضعف القوى ولا يزل الحجة من يرى انه لم يصرمولنا
عنه والنق عليه ابتلي به وعصم عن الجنون بالنق والحق العقل في غما جعل

شاهد الشهر حكماً وان لم يعتد الجنون لا يسقط القضاء وقار زهر والنق في
نسقطه وهو العيا من لاق وجوب الفصا سوي على وجوبه او وجوده او دار
يتربى على الخطا ولا خطا لعدم اهلية له ان يكون بالعقل ولا عقل ولا في
الجنون لو استعفى الشهر اسقط كله فاذا اوجده بعضه اسقط بقدره كالكنف
والصبي وعلمه النوم ولا غما ولست قوله في شهر منكم الشهر فليصمه وث
يشتول الجنون والعاقلة فان لم يدر في ظل الدار مع عسدي فهو حر فدخل
عبد مجنون بعين الجنون شهد الشهر فليزومه الصوم الا انه لم يخاطب بالاداء
الحرج كما سقط القضاء اذا استعفى بهذا وله حرج هت فحج ولا في السبب
شهود الشهر بل ليل الا ضافة والتكرار يتكرر وقد وجد من اهله بالذمة لم
تحتل به وهذا ان يغي بصير الشخص في اهله للوجود له وعلمه وبه فارق
البهايم وهو قائم بعد الجنون لانه يرى انه يلزم ضمان من تلك في صدقة الفطر
ونفقة الحجام ومحل هذه الحقوق الذمة قبل وجوبها على قيا من وجوب
قاي وهو صرورته مطلوباً على وجه لا يحرج في اذانه خلاف المستوعب
وما يعتد خلقه كالصبي فسقط الكل في الحرج ولز كانت ذمة الصور
قائمة فان كان الجنون اصلياً بان بلغ مجنون فعن محمداً انه ليس عليه قضاء
ما مضى لان الخطا يتوجه عليه لان قصه وكصو يبلغ وعلمه يوسف انه
حج عليه قضاء ما مضى من الشهر لان الجنون من ضل لا يفارق العارضي حيث
انه جنون وهذا لان حكم الصوم القطع بالبلوغ وسقوط التكليف بعلمه
للجنون احسب رمضان كله ولم يتوصوا ولا فطر اعلمه قضاءه وقار زيد
سلي صوم رمضان بلا نية من الصبح المقيم لانه معتد بصله ووصفه ولم
يلزم لعين وصفه حق صح باطل في النية وفيه النقل فلذا تعين اصله وهذا
لان المسروع في رمضان صوم واحد في الروايع عن الصوم فله بصور يوم
واحد الصوم واحد من ضرورت استحقاق الفرص في السفة غيبه فعلى
وجه اتى به يقع عوجه المسكوكين وهب نصيب الزكاة لفقد حارس الزكاة
وان لم ينوكز اهلاً ولست لزم المستحق عليه امسأل مو عبيته وذا له يكون له
بالاخلاص في الله تو وما امر الا ليعتد الله بمخلصين وذا لا يكون له نية
ولو وصفت عنه النية لحصلت بلا احسن فسطر عفو العبيته اذ هو فعل

ص
لانه ماكان ضامما
فبالمشرك فبالمشرك
صحت حرمة الشهر
عزيمه الصوم

تسوية

الفرق

البر الذي كالقبر فيما ينبغي على الحساب ولو شئ في غروب الشمس لا يباح الفطر
لأنه صل بقا ألتان ولو اكل حب القضا عمله بالاصل والركاز البكرانه
انه اكل قبل الغروب فعليه القضاء روايه واحده في ان الله ان صوره صلا خلاف
ما تقدم في ان صل بقا اللذ ولو كان شاك فيه وتبين ان لم يعرف سعي لرب
اللفظ بطر الى ان صل ووا لنتان وان اكل في رمضان ناسا فطر له ذلك
فقط فاكل بعد عمد احب القضا دون اللفان لانه استنبه عليه ما استنبه
فان من كل مع النسب رفقوب كن الصوم والبقا للسعي مع فوائده فكار
طنت في موضع فطر سبه في اسقاط اللفان وان بلغه الحديث وعلمه
فكذلك في ظاهر الرواية عن ان حشفه رضى وعنه انما يجب وهو قوله انه
لا استنبه في شبيهه وهذا في طنت مد فوع لقوله عم تم على صومك فلا ينبغي
شبهه وجهه ولقيم الشبهه الحكيمه نظر الى القياس في سعي هذه الشبهه
بالعلم لان خبر الواحد له توجب العلم وانما توجب العمل فلا ينبغي به الشبهه
ولو احكم وطن انه فطر ثم اكل عمد احب القضا واللفان لان طنت في غير
موضع لان فوات الصوم بوصول السعي الى طنت لقوله علم الفطر مما دخل ولم
يوجد الا اذا افتاه غفقت نفسه صومه في له كان علمه لان الواجب على
العاي لا ضد لفتوى المفتي ففسد الفتوى شبيهه في حقه وان كان حطاري
نفسه وان كان سمع الحديث وهو قوله عم افطر الحاحم والمجوم واعتد ظاهره
والحمد لله بحسب اللفان لان قول الرسول لا يكون اذ في رجه من قول المفتي وقول
المفتي صل عذرا بقول الرسول اوتي وعنه في يوسف انما يجب في العاي اذا سمع
حديثا فليس له ان يأخذ بظاهره لو كان يكون مصرقا عن ظاهره او منسوخا
ولن عز ويا والله بحسب اللفان لا سفته الشبهه وتاويله انه علم بمقرها ومما
يغتيا بان آخر فقال علم ذلك اي ذهب ثواب صومها بالغيب بدل انه علمه انه
علمه سوى من الحاحم والمجوم ولا خلاف في انه لا يفسد صوم الحاحم ولا تقار
ان في ذاع خالفه فتورث الشبهه خلاف ما كان في النسب في خلافه انما
اعينر لما وفقه القياس في خلافه في ذاع يخالف للمقيس في له توثق شبيهه
وان اكل بعد ما اغتت عمد احب القضا واللفان كيف كان لان الفطر
به خلاف الفطر من الحديث الوارد فيه وهو قوله علم الغيبه فطر الصائم

ما قل بالاجماع وانما يصح غننا وللصوم ثم نوى قبل الزوال عم اكل فلا لفان
علمه وعنه يوسف انما يكون له في شروعه في الصوم صم فكلت جناحه بالفطر
انما ان ظاهر قوله علمه لا يصح لمن لم يعزم الصيام في الليل في كونه صائما
بهذه اليه والحديث لا يترك العمل بظاهره في سبهه في در وما سقط بالشبهه
لمن وطى جارية ابنه مع العلم بالحرمه لا كحل لظاهر قوله علمه انت فالكه له سكه
واذا جوعت الناعه او المجنونه ومي صامه علمه القضا دون اللفان
وولاد في السعي مع احب القضا قيات على الناس والعذر ابلغ هن اذ له
قصد لهما والناسي قاصد للجماع وان لم يقصد من فسد ولنا بالنسب زجر
بالاثر وهو غالب الوجود وهذا نادر لان المواقعه في حال النوم من غير ان تتنبه
نادر ولا يعتبر شبهه وان النسبان في قبل من له الحق وهذا وتاويل المجنونه
ان لفتوى فلا يستوعب جنونها السهر فصار كالنوم وله غما وقا عليم بان
قلت لجد هذه المجنونه فقال لا بد المجنونه اي المكرهه فقلت لا تجعلها
مجبون وعلى يلى تم والى كيف وقد يمارق بها الركاب والصالح ما كونا من التاويل
واستعمل المجنون بحق المجنن ضعيف ولا بحسب اللفان لعدم الجنابه لانها تكون
بالقصد ولا قصد واذا ضل المارة في حلق النام فعلى هذا الخلاف فطر
فمن يوجه على نفسه نذر صوم يوم الخواطر وقضو ونوى حين كفا ايضا
واصله لن هذا النذر صحاح عندنا خلافا لزموا والسعي لان صوم هذا اليوم
غير مشروع وليس له العبد شرع مالم يسر كشرع كالصوم ليله وهذا رضاء
الرواق يعنى للاكل سرعا لقوله علمه انه لا يصوموا في هذه الايام فانها ايام
اكل وشرب وبعال وتعينه لاصل الصدوق في الصدوق في كذا الذي لما عصب
للاكل لقوله لقا وكلاوا واشربوا حتى تسنن لكم الحط من مخرج الحيط من مخرج
من الحيط من سور لم يبق محله لضيق وهو الصوم ولا نه لما نهى عن صوم
هذا اليوم يكون الصوم فيه معصيه فلا يصح النذر به لقوله علمه لا نذر في
معصيه الله مع ولف انه نذر بصوم مشروع فصح وهذا انه علم نوى في صوم
هذا اليوم وموجب الذي لا سبه ولا سبه عماله تكون له تصون وتكون المشروع
لسرعيتة وقد نوى عن صوم سرع فيستند في سرعيتة ولا في موجب الذي لا سبه
على وجه يكون للعبد فيه اخذ من نوى في فطر علمه ومن نوى في فطر فمعاقت السهو

فان قيل من نوى
في فطر ان يكون
الذي لا سبه
والذي لا سبه
فمعاقت السهو

عليه وذلك بحقوق المثل للصوم مشروعا والذي لم ينع في غير الصوم لكن
وصفه وهو من عراض عن الصفاة الموضوع في هذا الوقت في يوم
انما ضيفه بالقرابين في يوم الفطر يوم اكل وجماع موافقة للفقر والسكن
فصار له كل قوته بوصفه وهو سهو باصله فصلا للنعنة قوته باصله
معصية بوصفه في مشروعا كالصلوة في رضى المخصوصه ولكنه فطرية
لا ينفك عن المعصية المجاورة في بعض اسقاطا للواجب في صامه صلاه
الزمن كذلك في الله على ان عتق هذه الوقبه وهي عيدا خرج عن نية باعتقادها
وان كان له سادى في الواجب بها واذا نوى عينا فعليه كفان عن اداء
افطر وهذه المسله على جوف لن ينجس او نوى الذر فقط او نوى الذر
ونوى انك تكون عينا يكون بذرا لانه نذر بصفتي قد اكده نية وان
نوى اليمن ونوى انك يكون نذر يكون عينا لان هذا الكلام كقول اليمين لان
الذر احباب المباح وهو يضمن حكم المباح وهو عن قوله تعالى لم تحرم ما طهر
الله لكم ولا فرض الله لكم تحله ايمانكم وقد عتقته بنيتة ويع غنى فتعبر مراد
ولن نواصي يكون نذر او عينا عند ان حشفه ومحمد وعندك لو سوف يكون نذر
ولن نوى اليمن فكذلك عند عينا وعندك يكون عينا لان هذا الكلام حقيقه
الذر لان الحقيقه ما نفهم السامع معناه بله قوته ونفهم منه الذر بلا قوته
فيه فكانت حشفه له ومجازا لليمن لانه نفهم منه قوته فيه والمجاز ما نفهم
ال بقوته واذا كان كذلك استعمل لنذر بلفظ واحد لما عرف فاذا نوى المجاز
اي اليمن بعين وبطنت الحقيقه واذا نوى نواصي بوجه الحقيقه وهو الذر و
حيث ان هذا الكلام نذر بصيغته وكفى بوجهه وموجبها الوجود ولا تنافي
بينهما مجاز لنزحتهما وهذا هو الذر للاجباب واليمين كذلك فوجب تحقيق
البت ان الذر موجب لنفسه واليمين موجب لغيره وموان لا يصيبها تحكما
حرمة اسم الله واذا انفق في الاجاب جاز ان يجتمعا كالبيع مع الرتبة
اجتمعا تحت لفظ الرتبة بشرط العوض لكل واحد موضوع ملك الرتبة
ال ان احدهما بعوض والاخر بغير عوض وكذا الفسخ مع البيع اجتمعا تحت لفظ
وقاله لانه في قهر في ذلك ما يوجب الملك بعوض لان البيع بوجه متكما
مبتدأ والفسخ لعيد السو لما قدم ملكه او لمول لما استركا في نفس له جباب

ولما علم ان يكون البيع لا يفسخ
بهذا ما يفسخ من الذر بالطلاق
وهو موضوع وهو في الكلام
على رادته لئلا يفسخ بغير موضوع
يكون جفا وعين ان عتق
ما ان الجمع بين هذا ما يفسخ
نوى اليمن بهذا الكلام بعد اداء
او الفسخ المفسوخ من الكلام
فعدم الخلاف وان تحقق حشفه
فكن سلب عن حق التلخيص
ليمن بالان كفاء عن الفسخ
وعاد راد موافقة

فاذا نوى اليمن نذر يفسخ الحجاب ولو نذر عمدا بعين المجاز لا يفسخ بينهما
ولو نذر صوم هذه السنة فطرا يا ما عتبه ايووم الفطر يوم الفخر ايام
الشرق وقضها لان الذر لسنة معينة ناول هذه الامام ضرورة فان
صامها خرج عنه ولو نذر فطرته وتقصيتها وكذا الوهم بعين لكنه شرط
المتابع لان السامع لا يعرى عن هذه الامام لكنه تقصيتها في هذا الفصل هو
به حقيقه للسامع بقدره مكان ولو لم يستطع السامع لم يحرم صوم هذه
من ايام هذه الترم الصوم كامل فله نذر في ناقصه خلاف ما لو عينت له
اداء ناقص كما اليوم وعلمه كفان عينا لاراد به عينا وقد مر في
جوهه ولو شرع لزوم في غيرها اي لو شرع في صوم النفل لزمه اتمامه ولو
افسد قضاء ذلك في السامع في وقت في الصلوة ولو شرع في صوم يوم
الفخر ايام الشرق لزمه ولا يحل القضاء بالفسخ وعين لو سوف ومحمد
في القضاء لان السامع ملزم كالذر ملكه من يوم يام والذي لا يمنع
صحة الشرع في حق القضاء كالسروع في الصلوة في وقار المكرهه
وله انه لم يحل عليه تمام بعد السروع ووجوب القضاء بالافطار بناء عليه
فلا يحل هذا في السامع في الصوم مباشر للمعصية اذ الصوم منقذ
ونفس الشرع يصير من عا حق كحشبه الخالف فصلا من تكبيرا
للنوى بنفس السروع فامر بقطعه من قبل السامع فاستحال لنزوع مرانما
خلاف الذر فانه بنفس الذر لم يصير مكن للنوى لان التاثير الترم
القوة الخالصه وانما وصف المعصية متصل به فعلم لا باسمه ذكر اولا
من ضروري المباشرة له من ضروري احباب المباحين وخلاف الصلوة
لان نفس السروع لا يصير مكن للنوى لان الشرع في الصلوة ليس
بصلوة لان تمامها بالركوع والسجود حق له كحشبه الخالف بالشرع
فبين فسخ صانه المودي وضمن بالقضاء ولما صار مضمونا لم اسقط
عنه بالسجود فاذا قطعها بعد ما سجدها ضمنها ايضا وعلى حشفه
انه لا يحل القضاء في الصلوة ايضا نذر بصوم سهو عينا عينا بعنا
فاطر نوما استقبل لانه اخل بالوصف ولو نذر شهرا بعينه فاطر نوما
لا يستقبل وتقصي حتى لا يقع كله في غير الوقت لا يحصى نذر عينا معاق

صولا

الحاجة للإنسان وهو البتول والغائط وله في هذه الحاجة معلوم وقول
 في زمان لا عتكاف ولا عتكاف في المسجد فله الخروج لأجله جبار
 مستثنى على أن مواضع الضرر مستثناة من قواعد السجود ولا
 سكت في منزله بعد فراغه من الطهور لا في المار بالضرورة بقدرها
 وأما الخروج للجمعة فلا يفسد عند خلاف السجود في الخروج ضد البت
 فيفسد إلا فيما حقت الضرورة فيه ويمكن أن يعكف الجامع فلا ضرورة
 له في هذا الخروج ولأنه ما هو بالخروج للجمعة فصلا مستثنى من ذلك
 كالخروج للحاجة بدلا من الحاجة منه وقوله يمكن أن عتكاف في الجامع
 قلنا لا عتكاف في سائر المساجد مشروع له قوله تعالى ولا تبشروا بهم
 عاكفون في المساجد حد في الذكر وإذا أصبح الشروع وقد مضت
 الضرورة فاطلوع الخروج ويخرج حين نزول الشمس لكان معتكفا قربا
 من الجامع بحيث لو انظر ذوال الشمس له بقوه الخطبه والجمعة فإذ كان
 بحيث يفوته لم يتطرن ذوال الشمس ولكنه يخرج في وقت يمكن أن يأتي الجامع
 فيصلي أربع ركعات قبل ذلك عند المنبر في رواية الحسن ست ركعات
 ركعتان بحية المسجد أربع سنة بعد الجمعة سكت بقدر ما يصلي أربع ركعات
 أو ست بحسب أخيه فهم في سنة الجمعة ولا سكت أكثر من ذلك في الخروج للجمعة
 والسنة أتباع للفرائض فيلحق بها وله حاجة بعد الفرائض في السنة فإن
 سكت أكثر من ذلك لم يضر ولو يوما وليلة لا يفسد له عتكاف الخروج من
 المسجد المكث إلا أنه لا يستحب له ذلك في الترميم إلا عتكاف في مسجد واحد
 فلا سفيان يعم في مسجدين ولا يخرج لحيك مريض أو صلب جبان إلا
 هذه غير معلوم وقوعها فلم يصح الخروج له جله مستثنى ولو خرج من
 المسجد ساعة بلا عذر فسد عتكافه عندك حصة فرضه وقالا لا يفسد
 ما لم يخرج أكثر من نصف يوم وقوله أقبس لا الخروج في البيت ما ينافي
 البيع يستوي فيه قبله وكثيرا كالأكل في الصوم والحد للظن وقوله
 أوسع في الخروج القليل لم يعم لوقع في الخروج إذا لم يدر منه له قامه جواحه
 ولا يخرج في الكثير وإنما فصل أكثر من نصف يوم أدنى قل تابع للأكثري
 في فيه الصوم وأكله وشربه ونومه في المسجد له لا ضرورة له الخروج

المنظار

قضائها فيه وله المبالغة فيه وله المبالغة فيه بلا احضار المسجود إلى له تسريح
 في المسجد من غير أن يحضر المسجود له كحاجة إلى ذلك بانه يجد يومه بجوار
 إلا أنه تكرر احضار المسجود للبيع والشراء له لا ضرورة فيه ولا في هذه النقطة
 محرونة عن حقوق العبد فيكون شغلها بالبيع والشراء خلاف البيع والشراء
 له كلام جبار وله بأس للمعكف به وكونه لغير المعكف البيع والشراء فيه
 له قوله جيبوا مسجداكم صباكم ومجانبتكم وسكنكم وشراءكم ورفع أصواتكم
 وليس له الصمت والتكلم إلا بخير لأنه علم به يوم الصمت وسئل أبو حنيفة
 عن صوم الصمت فقال لا يصوم ولا يتكلم أحدا ولم يبق صوم الصمت قد بقي
 شريعتنا لما روي لنا لكنه يحدث بما دله بعد ذلك يكون ما شاء له أنه كان يحدث
 مع الناس في اعتكافه وحكم عليه الوطى له قوله تعالى ولا تبشروا بهم عاكفون
 في المساجد كذا رواه أعيه كالمسوق والقبلة وعن السفيان في إيهام حكم قياس
 على الصوم ولأن الجامع محظور فيه قصد إحصاء النهي والحقت الأدوار
 إليه به كانه لا حرام إذا جامع فيه محظور قصد إحصاء النهي والحقت الأدوار
 والمساجد الحرمات في الجامع ليس محظور في الصوم قصد عدم ورود النهي
 بل الكف عن الجامع وكنه والخطير ثبت صحت لقول الركن لا قصد فلم يتعد إلى
 أنه ما ثبت ضرورة بقدر بقدرها ويكون فيما وراء موضع الضرر كأن
 له ولأنه لو عكف لصلى الكعبة في القبلة ركنها والركنية له سبب الشبهة خلاف
 المحظورية فإنها ليست بها وإن جامع لئلا أو نهارا عاما أو ناسا أنزل
 بوله فسد اعتكافه لأنه محظور بالنقص فكان يفسد له بكل حال الجامع
 في حرام والمفسد له بغير حاله بالنسبة في الذكر وإنما خص الصوم بالنقص
 وهذا السجود معناه أنه لا يقرب بحاله ما يذكر وهو كونه في المسجد بخلاف
 الصوم فإنه لم يفتقر بحاله ما يذكر له أنه غير ممنوع عن المصروف في الطقوس
 في حاله الصيام والدليل بحل الاعتكاف في الصوم ولو جامع فيما دون
 الفرض فأنزل أو قبل أو لم يزل مطلقا اعتكافا لأنه معني بالجامع ففسد
 به لا عتكاف كما يفسد به الصوم ولو لم يزل لا يفسد إذا كان محرما خلافا
 للسجود في قول لأنه لا شرع معني بالجامع لا يرى أنه لا يفسد به الصوم فكذا
 الاعتكاف نذر اعتكاف شهر أو صومته فالعكف مفقوض إليه في ذكر الشهور

ولأن الصوم لا يفسد بالليل
 ولو أجازوا الأدوار لا يفسد
 في الخروج لا يفسد وهو
 في الليل فستسببوه
 وأما إذا عتكاف في بيت
 غيره فلو أنما لا يفسد
 ولما احتجبت سبوك
 ووقع عتكاف

تكم

المقدر الواحد ومن العبد خلاف الممنوع له جارة له له للثابت وتبين
 الاعتكاف خلاف للشا في ان يصل فيه التتابع له له يوم الليل والنهار
 الا ان نوى التفريق وله التفريق في الصوم الا ان نوى التتابع له له
 على التفريق في الليل ليس محل للصوم وبطلت فيه التفرقة خاصة
 لان الشهر سائر الايام والليالي حقيقة وكان هذا تخصيصا والتخصيص
 لا يثبت بحرم الله كاله مستثنا بذكر ليلتين او يومين او اياما لونه مع
 ما يقابل له خلاف يوم اوله وويله في ان يكون يوم بلفظ الجمع او السنة
 سائر ما ياراه من الليالي وكذا الليالي سائر ما ياراه من الليالي وكذا
 على ما قاله في ثلاثة ايام الا من ابدل باليوم والقصة واحدة فثبت
 عن من بالايام وثلاثة بالليالي فدل ان ذكر احد العودين يقتضي دخول
 ما ياراه من العود الاخر والا صار خلف وهذا في الجمع والتسوية دون
 الوصول في كل الوبسوف في الله له دخل الليلة الاولى اذا نذر اعتكاف يومين
 لان الصوم ورد في الجمع دون السنة وانما دخل المتوسط ضرورة اتصال
 بعضها ببعض ولا ضرورة في الليلة الاولى وفيها ان المتفق في معنى الجمع
 عليهم الا ما كان في جملة جماعة ولا في منه اجتمعا عاكما في الجمع وفي الموارد
 والوصايا اعطى له حكم الجمع فيلحق به ههنا احتياطا في العبد وعند السائر
 له دخل الليلة الاولى في الليلة الاولى ليس المحلل من خلف للمضروبة
 فيقدر بقدرها فلو نذر اعتكاف ليلة لا يصح لانها لا تقبل الصوم ولم
 يدخل اليوم تبعي حتى يكون محلا له ولو نذر اعتكاف يوم يدخل المسجد
 قبل طلوع الفجر لا الغرض بذكر ليلتين يوما ونوى النهار صح لانه نوى حقيقة
 كلامه وله ان يفريق ان يومين يقع متفرقة فصا في الصوم ولو نذر
 ليلتين ليلة ونوى الليالي خاصة صح لانه نوى الحقيقة ولا يلزمه في الايام
 ليست محلا للصوم ولو نذر اعتكاف شهرين ما في بعد نصف شهرين اعتكاف
 شهر عند السنة في بقدرها اذكر وقدم في قضاء رمضان نذر اعتكاف
 رمضان ما عكف فيه او في قضاءه صح لان الصوم شرطه فلا يراد بمقتضا
 وان لم يعكف حتى دخل رمضان اخر لم يحسن لانه صار اصلا بعد الفوات
 عن الوقت لو صام ولم يعكف قضى خلافا لفر وهو رواية عن النبي يوسف

(مكرر في بعض النسخ)
 (مكرر في بعض النسخ)
 (مكرر في بعض النسخ)

(مكرر في بعض النسخ)
 (مكرر في بعض النسخ)
 (مكرر في بعض النسخ)

له التزم اعتكافا بصوم له اثر له في وجوبه ولا سبيل الا اذا نه كذا
 غير رمضان ولا في قضاءه شهر اخر بصوم للاعتكاف اثره وجوبه لانه
 يغتربطل وليا الواجب بالذكر كواجب الاثر في المضمون بالقضاء
 فكذا هذا ومقدور في الاعتكاف الليل النهار فابتداء في الليل في الاصل
 ليلته سبع اليوم الذي بعدها ليلته في ان يصل التراويح في اول ليلة
 من رمضان ولا يفعل ذلك في اول ليلة من شوال واليوم الذي بعده رمضان
 من اعتكاف كذلك الليلة وليله القدرة في ان في اي ليلة القدرة رمضان
 ولكنها تقدم وتتأخر عندهما تكون رمضان في اوله تقدم ولا سائر حق
 قال العبد انت حر ليلة العود فانما في كل دخول رمضان عتق او انسخ الشهر
 وان لم يعد رمضان منه لم يعو حق نفسه رمضان في العام القابل عند
 لجواز انها كانت في الشهر الماضي في السنة الاولى وفي الشهر الثاني في السنة الثانية
 وعند من اذا مضى عليه في العام القابل عتق له لا مقدم ولا يتخذ
 عنده كتاب بسم الله الرحمن الرحيم الحج في اللغة القصد
 قال السائر يحون سبب الزوق ان المرعفاي بقصد نه وفي الشرع عبا
 عن قصد مخصوص في مكان مخصوص في زمان مخصوص في ضيعة سبب
 لقوله في الله على الناس في البيت من استطاع اليه سبيلا ومن كفر فان الله غفور
 عن العالمين في الله انواع من التاكيد منها قوله والله على الناس عتق انه واجب
 لله في وقاب الناس لان على الناس الامام ومنها انه ذكر الناس في ابدل عنه من استطاع
 وفيه ضربا تاكيدا اصلها من بدل الله الامم وتكون له والى ان لم يضاف
 بعد من ينام والفصل بعد الاجمال ابدا له في صورتي مختلفين ومن قوله في
 لغز مكان ومن لم يحج فليطأ على يارك الحج ولذا قال رسول الله عليه من مات ولم يحج
 فليمت ميتة يهوديا او نصرانيا ومنه ذكر من سبغ وذاد بيل السجدة
 والحج لا منه قوله عن العالمين ولم يقل عنه لانه اذا استغفر عن العالمين وله
 الا سبغ له محالة وله بدل على من سبغ الكامل كما زاد في عظم الخط
 الذي وقع عباد عنه وعلى فرضه انعقد من جماع ولا يحج العبد مرة
 له في اقرع من جاس قارى رسول الله الحج في كل عام ام من فليكر مرة في اذار
 فتطوع ولا ريبه البيت لانه مضى في الله والواجب في قضاء في اسبب بها

(مكرر في بعض النسخ)

(مكرر في بعض النسخ)

وهو غير متكرر والوقت شرط حتى لا يتكرر يتكرر والله استطاعه شرط
وهذا هو الذي لا بد منه الفقير فرض بدونه هو واجب على الفور عند اتي
وهو الصواب والواضح على حصة وذكر ان يحتاج على حصة انه سئل عن مال
اتج به ام يتزوج ولا يلزم به فذلك دليل على ان الوجود عند على الفور عند
محل على التراضي وهو قول الساجي الا انه سئل التاخير بشرط ان لا يفوته با
بالموت فخرج حق ما في التاخير كما انه علم اخرج بعد نول فرضيته
فقد برئت فرضيته سنة ستين في الحجية وفيه مئة سنة ثم انما في الحجية وفيه
سنة عشر لو كان الفور لما اخرج له بالماخير باثم عند من ولا في الحج فرض
العرفان قال انه لا بد من ذلك في وقت خاص لا يرى انه لو اداه في السنة
الثانية كان موديا له قاضيا ولو تعقبت له وللبصائر بالخير غفوت فصار
جميع العزم على الحجية وفي الصلوة حق الصلوة وهناك سئل التاخير
بشرط ان لا يفوته كذا هفت ولا في حصة ولا في يوسف قوله علم من وجد
زاد او ارجلة سلفا في سنة الله ولم يحكم فليمتلئ شئ يهوديا ولن يشاء
نصراني ولا غيرهم لقد همت ان يطول في ذلك الزاد والراجل فخرج
عليهم سوتهم والله ما اراهم مسلمين قالوا لا يا اولاد اسير الحج من العام الاول
بعد من استطاعة معتق له اذ لا يجد التاخير عند كوقت النظر للنظر
وهذا ان الخطابي بالاد الحقة في هذا الوقت وهو واحد لا يخرج له ان المراجعة
له سئل ما اذا كان وقت آخر وهو مشكوك فيه انه لا بد من ذلك الى الحقيقة اليه والحق
والموقع هذه المدة سواء فلا يشك في ان ما تشك في هذا الوقت معجبت به
معارضة وصار الساقط تعارض كالتسقط حقيقة كله وفي الصلوة
ان الحقيقة الى آخر الوقت عاله والموقع نادى في ذلك الطاهر بالاد والادكار
كذلك استوفى حرا كلها كانه ادرى بحمله فخرتها ولا سعي اولى ولا
يلزم اذ ادرى العام الثاني لانها عين الاول لوقوع الشك فانه ادرى
وذهب الشك صار الثاني هو المعنى وقام مقامه في ماخير رسول الله
ممنوع ان فرضية الحج سئل قوله نعم والله على الناس حج السنة وهذا
نول في سنة عشر فاما الثاني في سنة ستين فمعه نعم واعمال الحج والعمرة لله
هذا امر بالعام لم يشرع فيه فلا يستلزم اسداء الفرضية مع التاخير انما

علم

لا كل خوف القوة وهو علم آمن منه لعلمه وقبح انه يدرى على الباطن كما بعد
اد المشركون بطوفون بالبيت عمارة ولبثون بلسنة فيه شره وما كان النعس
ممكن للعهد حتى اذا تمت المدة لعشر رسول الله عليه عليا حق قرا عليهم سورة
براءة ونادوا له بطوفون بهذا البيت بعد هذا العام مشرك ولا غير انما حج لنفسه
ولانه لا يستطيع الخروج وحده بل يحتاج الى اصحابه ولم يكن يتمكن من حصيل
كف به كل واحد منهم للحرج واما في هذا اخرج من يركب ايا انقضى على التعميد
افضل الرسول عليه السلام فصل الى اعذر وسرط الحجة والبلوغ لهوله
ايما عبد حج عشر حج ثم اعتق فعليه حجة من سلام واتي صوم حج عشر حج
ثم بلغ فعليه حجة من سلام ولا نه عبيد يستعمله على البيت والمال في بنية
الصوم قصور وهذا سقط عنه سائر الفرائض ولا مال للعبد والعقل له نه
سرط الصحة التكالف ولا سلام حوله كحج على الكافر عندنا خلافا للثاني
بن علي الكفار كخاطبون بالشرائع عندنا وعندنا لا وصحة الحجاج الحج
مدفوع ولا في اذ او جرد اذ او راجله وفي يكفه مائة سنة في خدمته
حج عندنا خلاف ذلك وقد مر في باب الحج وآما المقعد والزمن والمذهب عندنا
ان الحج له حج عظيم لان الله به اوجب الحج على من استطاع الوصول الى البيت
لا يستطيع الوصول الى البيت فلا يساوله الخطابي عند الساجي في حج عليه الحج وهو
رواية الحسن عني في حصة انه لا يستطيع نفقة فص كالذي يستطيع بالراحلة
وعلى هذا الرواية كحج على عي عندنا فلا يرد نفقة وعمر محمد المقعد
والمقطور عني ساقط عنه كذا في عي انه لا يرد نفقة وعمر محمد المقعد
عني فص كالذي يضطر للحج فانه اذا وجد في يده بلزمة الحج اما المقعد
مغير قوله على انه لا يسفه فالحاصل ان طاهر الرواية لا حصة له كحج الحج
على الزمن والمفلوج ومقطوع الرجلين ولن يملكوا الزاد والراحلة وموزونة
عنه طاهر رواها كحج على هؤلاء ان املكوا الزاد والراحلة وهو
رواية الحسن عني في حصة وفائدة الحلة في طرقي ان املك المقعد والزمن
الزاد والراحلة فانه كحج عليها ان يحتاج ما عدا عندنا حصة له حج
بالمال بدلا عن الحج بالبدن ولا صلاح كحج كحج البدن وعندنا كحج له
لزم من صلوه وهو الحج بالبدن الدمه وقد عجزوا عنه فحج البدن ولا بد من

علم
نية

وروى الحارث والسبي والمخلوط وطواف الصدوق وغيرهما سنن آداب
بقدر الكل في مظانها ليس الله به وصلا المواقيت له يجوز لمن
يجاوزها لا نفسا ولا محرما خمسة له هل المدة ذوالحليفة ولا هل
العراق أو عرق له هل السام حجة ولا هل نجد قرن له هل اليمن يلم
لما روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وقت له هل المدة ذوالحليفة وله هل الشام
حجة ولا هل نجد قرن وله هل اليمن يلم وله هل العراق أو عرق أو فكر
هذه المدة لمن من أين من غير أهل من أين أراد الحج والعمرة والنوحيات
بها لا تسعة ما خيرة حرام عند الجوان
اسفهم علينا اتفاقا وكل آفاق وصل إلى هذه المواقيت وهو يرد دخول
كله بلزومه حرام سواء قصد الحج أو العمرة أو لا عندنا خلاف للثبات في
فعله أنما يحل حرام عند الميثاق إذا دخل مكة للحج أو عمرة لأن حرام كرم
له صومنا فإذا نوى ذلك لزومه والله لا وليا حديث ابن عباس رضي الله عنهما
فإنه قال سمعت رسول الله يقول لا يجاوز الميثاق أحدا ولا محرما ولا في جوف
من حرام لا ظهرا ولا سرف هذه البقعة فستوى فيه من يرد إليها ومن لا
يردها وهذا لأن الله تعالى جعل للعبة معظية وجعل المسجد الحرام فنا له
ومكة فنا للمسجد الحرام والحرم فنا للمكة والمواقيت فنا للحرم والشرع
ورد سنن كيفية تعظيمه بأن يحرم شعثا تغلاها جبال الملائكة فتصو
بصورة العبد المسخوط عليه متعرضا عطف سيد مستجلبا آثار
رحمته فيجب تعظيمه كسب ما تنبأ الشارح ومن كان داخل الميثاق كالبيت
له أن يدخل مكة لحاجته بلا إجماع لأن صاحب الحرم متعلقه بأهل مكة ومصلح
أهل مكة كذلك فليجوز له هل مكة الخروج لحوائجهم ثم الدخول بلا إجماع
فكذا هل الميثاق وهذا لا بالو الرضا هم إلا حرام في كل قبله صرح أنه
فوقنا محتاجون إليه في كل يوم إلا إذا أرادوا النسل والنسل له ما روى
إلا ما حرام وله حرج فيه في الإزالة النسل يكون أحبا ما وجاز تقديم الأثر
على هذه المواقيت بل هو أفضل إذا كان على نفسه لئلا يقع في محطون لا
المسقة فيه أكثر فكار أكثر ثوابا لا في جرح بقدر التعبد بالحدث وقوله عليه
من أحرمت من المسجد في فصول المسجد الحرام عفرته له ذنوبه ولن كانت

الشرع في هذا الحرم ووجبت له الجنة ونسب إتمام الحج بالأحرام من دون أهله
ومن كان داخل الميثاق فوقفه الحل الذي يقع المواقيت من الحرم للحج والعمرة
لأن خارج الحرم كله مكان واحد حقه والحرم حل حقه كالميثاق للإفا
فلا يدخل الحرم إلا محرما ووقف المكي للأحرام بالحج والحرم وللعمرة الحل لأن موضع
من حرام غير موضع أداء النسل للمحقق نوع سفر وأداء الحج يكون بالوقوف
وموضع الحل فالأحرام به يكون في الحرم وأداء العمرة بالطواف وهو الحرم فالأحرام
بها يكون في الحل إلا أن السعيم أفضل لأنه علم امر عبد الرحمن بن بكر بن عمر
عاشه من التمتع ما إذا أراد أن حرام وإذا أراد أن حرام اغتسل
أو توضأ أو الغسل أفضل لأنه علم اغتسل لأحرامه وهذا الغسل ليس واجب
لما روى ابن أبي بكر رضي الله عنه قال لو سأل الله علم أن أسأله نفسه فقل
معه فليغتسل ولتخرم بالحج ولا ما روى عن عترة الواجب مع الحيض والنفس
فعلم أن هذا الغسل للنظافة ليس بواجب من الدوزخ والوضوء فيقوم الوضوء
مقامه في العبد والجمعة ولكن الغسل أفضل لأن النظافة فيه أهم وليس إذا
ورد أن أحد من بني عبد المطلب لا علم أن نزلوا في بني عبد المطلب ولا في
الحرم ممنوع عن لمس الخيط ولا بدله من ستر العورة وما يقع به الحجر والبدر
وذا حصل بما ذكرنا وأخذنا أفضل لقوله علم أن لا يترقب لعبد ربك
وطيب ياب طيب شاعر محمد أنه لا تطيب مطب سعة عنه بعد حرام بار
بلطخ رأسه بالغالية أو المسك لأنه مسفع بعن الطيب وهو ممنوع عن ذلك
وهذا لأن الميثاق حكم من يتدبر كما في الثوب إذا حدثت عالة رضى قالت
كنت أظن رسول الله صلى الله عليه وسلم حرامه قبل الخرم ولجدة قبل نزل الوعد البيت
والمراد به أن يطيب مطب سعة عنه بعد حرام لأن روى أنها قالت رواية
وكان في أنظر الفكر وهو الطيب مع روى رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد حرامه وهذا
أنما يحقق طيب سعة عنه بعد حرام والممنوع عنه الطيب والباقي كما
له لا نص له به وأطلق ذلك لما حرم عليه من حرام لسد فقه ما وجب من حرام
من التقل وهو كالسجود لعدم على الصوم لسد فقه به أذى الجوع فيحصل
معق العلة ونسب فقه عنه لأن روى رحمه الله صلى الله عليه وسلم فضلا خلاف الثوب
لأنه مباح عنه فلا يمكن أن يعسر ما حاله بل يصير مستحلا إياه كل ساعة

من

الطهارة

والمراد به أن يطيب مطب سعة عنه بعد حرام لأن روى أنها قالت رواية

وهذا الوجه له سطبت فدام على طبع كسده لم يحسن ولو حلف له بلس فدام علمه
 تحت وصلي ركعتين لما روى النبي علمه قال اني اقيم بين يدي وان تعفوني فقل
 صل هذا الوادي المبادي ركعتين وقل لبيك تحية وعمره معا وفي اللام اني اريد
 الحج فيسري في وقبله مني انه تحت في اداء اذ كان في تحيل المشقة في ذلك
 اياما فطلب التيسر مع الله مع اذ لا يسر على العبد ان ما يستحق الله تعالى
 وتسل الصلوات في فعل الخليل واسما على علمها اللام في قوله لبيت قبل مني انك
 انت الصالح العليم ولم يور عمل هذا الدعاء لمن يريد ان يفتح الصلوة في رسوال
 المسير يكون في العسير من موارده في التيسير منها واداءها بتسريع على
 ولا يطول المدة في ادائها فاما اركان الحج فيسفره على ان منه والا مكنه ولا يوم فيها
 من اعتراض الموانع فيقدم سوال التيسير في بقى ناويا به الحج والكلام في التمسك
 في فصول احدها اسما في التمسك فيقبل ان مشقة من البت الرجل اذا اقام
 في مكان فيحس قول لبيك انا مقيم على طاعتك اقامة بعد اقامته في التمسك للتمكيد
 والتكثير الثاني في الاحتاد عند ان يلقى بصلوته وكما روى عن قول بلقيس
 لتسوي به راحته وعن سعيد بن جسر في قوله من عنك كيف اصليك الناس في وقب
 بلسه رسول الله وما حج الا من فقل لبيك رسول الله في بصلوته فسمع ذلك قوم
 من اصحابه فنقلوا وكان القوم ياتونه ارسالا فليق حين استوت به راحته فيحس
 بلسه قوم وطئوا انها اول بلسه فنقلوا ذلك ثم بقى حين علم البيد فيسمعه قوم
 آخرون وطئوا انها اول بلسه فنقلوا ذلك وايم الله ما اوجبه الله في صلاة في الثالثة
 انه لا خلاف في ان بلسه حوالا للدعاء وانما الحلف في الداعي فقل هو الله بما قال
 فاطر السموات والارض يدعوك لتعفوني كما في قوله وما روى رسول الله عنك في علون
 سيد اني ادوا وانجز ما دبه ويعني اعيان ادوا بالداعي نفسه والظاهر في الداعي
 هو الخليل عم علي ما روى انه لما فرغ من بيت النبوة في يدعوا النبي في فصول
 ابا قبيس وقال ان الله تع امر بينا بيت له وقد نفى الى محو فبلغ الله في صوته
 الذي في اصحاب ابا بهم وارجام امهاتهم في اجابته وعزيتي واكثر ذلك
 وعلى حسب صوابهم في قوله في قوله في الداعي في الداعي في الداعي
 اجابه الدعاء الخليل في الرابع في صفة التمسك وفي قول لبيك اللهم لبيك لبيك
 لا سر لك لبيك الحمد والمنة لك والمكذ لا شر لك كذا روى ابن عمر عن مسعود

هذا الدعاء دخل
 في كل صلاة من
 حجب الداعي في
 وجهه ما في الداعي
 فقل هو الله بما قال
 فاطر السموات والارض

في صفة بلسه رسول الله عم والخامس في قوله ان الحمد بلسه في قوله وهو قول القائل وفي اللسان
 العية احسن ومعنى لبيك الحمد واني الحمد وعرف سماعه فليست الحمد ما احب اليك قال
 التمسك للبداء والفتح للبيت والبداء او في من البداء والبداء في التمسك والفتح في
 فالتمسك زعمي جازي له انه المستقول بالحق الرواة والرواية بحون عندنا خلافا
 للتمسك في اعتداله في ذلك التمسك في كل واحد كونه مستطوع في راعي المنقول في
 زاد علمه ولفظ لبيك في قوله الصحيح به ضم وقد روى ابن مسعود كان يقول
 لبيك بعد التواب لبيك واني كان يقول لبيك وسعد بن ولين من الخبر كله في ذلك
 وروى ابو هريرة ان النبي علمه سمع رجلا يقول في بلسه لبيك الله الخلق لبيك ولم ينكر
 علمه فدل انها لا تنكر ولان اصل لبيك في معتبرين بالتمكيد والمكرار في ذلك
 والسيد مكرره وكذا الرواية والتكرار هنا حسن فكذا الرواية واذا احرم بها
 اتبع الوقت اي اذا صار محرما بالنسبة والمسلمة اما النية فلا تنك في ذلك
 بلانية لما مر واما التمسك في هذا وفي السام في يصح محرما بالنية في اصل
 عند ابن حرام سروع في اداء وهو كالمكرار في كل حكمة الصلوة في تمام
 بلسه بعد كل حرام وما في دخول السروط لا يلزم في تمام وعندنا لا حرام عقد على
 من دأب معناه انه السمع اذ المشروعة في هذا الوقت وهو سوطه اداء افعل الحج
 كالطهارة للصلوة والسفر في اداء في سج العقد في سج النية فلا بد في
 ذكر او ما تقوم مقامه في حكمة الصلوة وتصيرون اخل في كل حرام يذكر
 بقصده العظيم كالتبديل والتسبيح سواء كان فارسية او عربية وعرفني يوسف
 انه لا يكون محرما الا بالنسبة والكلام فيه كالكلام في حكمة الصلوة وعندنا في حصة
 يصح التحريم بكل ذكر هو عظيم وعندنا يوسف مختص بلفظ التمسك اما محمد
 فيقيد بالعربية في التحريم ولم يقتضها في زمان الحج او سمع حق يقوم غير الذكر
 مقام الذكر كتمسك البدن فكذا غير المسلم وغير العربي وبتق الوقت والفسوق
 والجدال لعله في ولا دفن في فسوق ولا جدال في وهذا في تصيغه النية وهو
 اكما يكون من النهي كانه قبل فلا يكون وقت ولا فسوق ولا جدال وهذا في قوله في
 اخبارنا بطرق الخلف كلام الله في صدورهم عن البعض فيكون الممار بالني
 وحبها في سبها وانها حقيقة بان يكون الوقت الجامع كقوله في احل لكم لبيد الصا
 الوقت في نفسكم وفي الكلام ان حاشا له من دواجيه فيجمع كالحاج الى ان ابن

عن
 عن

فهو حسن وعز عطاء انه كان اذا اتى المسجد فاعوذ برب البيت الذي
 والفقر ومن ضيق الصدر ومن عذاب القبر ثم استقبل الحجر بسورة تكبير
 جهلا لا انه قد دخل المسجد فاستلم الحجر واستقبله ولكن هلك ورفع يده
 انه من السبع المستحق ويستقيم ان يرد من غير نوى في مسأله انه قد قبل الحجر
 ووضع شفتيه عليه وبقي طويلا ثم نظر فاذا هو بعمر فقل يا عمر ههنا تسكب
 العبرات ولا تعلم انك رجل ابد نوى الضعيف فاذا اوجرت مسلما فاستلم
 ولا فدرغ وكبر هلك ولا في استلام الحجر ثم والقهر عن المسلم واحدا لكل من
 نوى مسأله فقامه منه ولكن لم يستطع تقبيل فقل والله استمسك الحجر وقبلك
 يد وان لم يستطع ذلك استمسك الحجر في يده من غير جوارح او غير ذلك قبل ذلك
 له انه علم طاف على راحته واستلم الاركان بحجته وهو عود منقوش الراس
 كالصوكان والمراد بالاركان الحجر بسورة والركن الثاني له انه كان لا يستلم
 وهو الركن العربي والشامي ولم يستطع شيئا من ذلك استقبله وكبر هلك
 وحمد الله مع وصلي على النبي ثم اخذ عن يمينه مما يلي باب الكعبة فيطوف سبعة اشواط
 وقد اضطلع قبل ذلك بما روي انه علم استلم الحجر ثم اخذ عن يمينه مما يلي الباب
 فطاف سبعة اشواط ومقادير العبادات تعرف بالتوقيف بالاركان الشوط من
 الحجر بسورة الى الحجر بسورة والاضطباع ان يجعل رداءه تحت ابطه من
 ويلقيه على كتفه يسرى وهو شتم وقد قبل عنه عم ذلك ويجعل طوافه ما وراء
 الحطيم وهو اسم لموضع فيه الميزان وبينه وبين الكعبة فحجته فسمع ذلك للموضع حجرا
 له انه حج من السراي منع منه وجطبا له انه محطوم من البيت الى مكسور منه
 فعيل معق منقول لقيل معق معقول قيل فعيل معق فاعل الى حاطم كعليم
 معق عام له انه جاز في الحديث في دعا على من ظلمه فيه حطمه الله ثم فسغى
 لمن طوف لم يدخل تلك الفرجة في طوافه ولكن طوف وراء الحطيم كما يطوف
 وراء البيت حق لو دخل الفرجة الى سنة وثلاثين سنة كما روي عن عائشة
 رضي الله عنهما في حديثه في الله مكة على رسوله ان تصلي في السنة كعتق فاحد
 علم يدها وادخل الحطيم وقيل صلى ههنا فان الحطيم من البيت الى قول
 قسروهم النقة فاخرجوا من السنة لولا حدثان عهد يومك بالحاهله ليقضت
 بالالكعبة واطرف قواعد الخليل وادخل الحطيم البيت والصفى العتبة

ادى

بالارض وجعل له بائنا با شرقا وبائنا غربا وان عشت لا قابل له فعل ذلك
 فلم يعش ولم سفرغ لذلك الخلفاء الراشدون حتى كان من عبد الله بن الرس وكان
 سمع الحديث ففعل ذلك واطرف قواعد الخليل في السنة على قواعد محض النكر
 وادخل الحطيم في البيت فمات قتل كالحاج لم يكون بناء البيت على ما فعله ابن
 الرس فمضى بناء الكعبة واعلى على ما كان عليه في الجاهلية فاذا ثبت الحطيم
 من البيت جبر لم يكون الطواف ورايه حتى يكون طائف كل سنة ولا يقبلوا استقبال
 الحطيم ووجه في الصلوة لم يحرك صلوته ولو كان الحطيم من البيت خارجا في روضته
 التوجه ثبت من الكعبة في ما روي ما ثبت بخبر الواحد احسا طوافه صراط
 في الطواف لم يكون ورايه وهذا ان خبر الواحد يوجب العمل ومن العلم وكان الحطيم
 من السنة من وجه فاذا استقبل الحطيم كان استقبال البيت من وجهه ووجه
 في لم يوجد استقبال البيت من كل وجه لا يخرج عن العدة بغير وكذا الطواف
 يجب لم يكون ورايه الحطيم له انه ان كان من البيت فقد ادى ما وجب عليه ولم يكن منه
 فالطواف حوله بضم فسمع لم يطوف حول الحطيم لغيره عما عليه بغيره و
 يوم في الدلائل الاول من سواط والرمال المشي لسرع مع هت الكفيس وهو
 مع الاضطباع وكان سببه اظهار الجلالة للمشركين على ما روي انه في عم الفضا
 لما اخلوا البيت له ايام وصعدوا جبل قينقاع فنظروا الى اصحاب رسول
 الله ع وبعولون اذنتهم حتى يثوب فقل عليهم رحم الله امرار اظهر من نفسه
 الجلالة فاضطبع رسول الله عليهم بردا به فربل السنة بلان ورملا اصحابه
 في بعض الصحابة رضه ظننت انه فعل اجل الكفار فلم يرج ورملا عنت انه بينه
 وبيد جازل في الحكم بعد ذوال سببه كوى الحمار سببه في الخليل الشيطان في
 بعد ذوال ذلك السبب وكنت في الباقي على هيئته كذا روي عن النعم والرمال الحجر
 من سورة الحجر بسورة وروي انه علم رمل الدلائل وولم الحجر في الحجر فارجح
 الثاني الرمال قام فاذا اوجر مسلما رمل الى الرمال سنة الطواف للسنة لم يقم
 فتاتي على وجه السنة فاما استلام الحجر فله بدل وهو الاستقبال فاذا اعز به
 الكعبين الاستقبال واستلم الحجر كما صرح به ان استطاع من غير نوى في مسأله
 فانه لم يستطع كبر هلك في اشواط الطواف كبر كفات الصلوة فكما تفتح كل
 ركعة بالسكس لغيره كل شوط باستلام الحجر واستلم الركن الثاني وهو حسن



في ظاهر الرواية ولا يستلزم غير ما روي ان عمر انه علمه كان يستلزم هذا
الركن ولا يستلزم غير من وختم الطواف باستلام الحجر لانه عم وعمل كذلك
صلى شفع في مقام ابراهيم وصوما ظهر فيه اثر قدميه وهو حجاب كان يقوم
عليه حين نزوله وركوبه وقرا تان هاجر وولدت او حيث شاع المسجد
وهو احيى عندنا وعند السني في سنة من الصلوات ليست في الطواف
بل في قرينه معلومة في نفسه فكانت سنة في دليل الوجود لعدم ولي
ما روي انه عم لما فرغ من الطواف في المقام فصلى ركعتين في قوله ثم واخذوا
من مقام ابراهيم مصلى فثبت ان المراد به ركعتا الطواف من الوجود
فان قيل هو امر بالخروج المصلى وليس في امر بالصلوات فثبت اخلا البقعة
مصلى ليس ايننا وانما الصلوات ايننا وقد كان يصلي قبله فان صلح قوله
للإعرابي بعد ما علمه خمس صلوات في كل محل على غير وجهه الا ان تنقطع
لنقصه لانه يكون واجب فثبت ترك ظاهره وان صلوات العبد في الحنان
واجبة فان صلح سعي لانه يكون فرض قضية للامر فثبت ما ولا في غير المقام
ابراهيم هو الموضع الذي جعل فيه المسجد الحرام فامر واما خلاف ذلك فيستلزم
يعود الى الحج فيستلزم ما روي جابر انه علمه لما صلى ركعتين على الحجر وواصل
لنقل طواف بعد سعي بن الجبلين يعود الى استلام الحجر في بعد الصلوات لانه السعي
مرتبة على الطواف فكان متصل بالاشواط والسنة لم يستلزم من كل شوط وكذا
من الطواف والسعي وان نفي طواف باستلام الحجر فاما اذا لم يكن بعد سعي ولا
يعود الى استلام الحجر في بعد الصلوات لانه الطواف الذي ليس بعد سعي عليه
قد تم فراغه منه حين فرغ من الركعتين فلا معنى للعود الى ما به بدأ الطواف
وهذا الطواف يسمى طواف القدوم والتحية واللقاء وهو سنة وقوله واجب
لعله عم في البيت والتحية بالطواف امر وظاهره للوجود في كل المراتب
ولا يلطوفوا بالبيت العتيق من المطلق فينقضون التكرار وازدابه طواف
الزبان اجماعا فلم يتوغل في مراد اذ قد قرئ بما رواه ما ينافي الوجود في التحية
لانها اسم لا كرام فينتهي الى انساني كالحسن وهذا كقوله علمه في دخل
المسجد فالتحية تركعتين لما امر بلفظ التحية اليه الوجود كذا اهنا وليس على
اهل مكة طواف القدوم لانهم حاضرون ولم يسألوا في حقهم ثم يحرك

هذا هو الوجه في قوله
فثبت ان المراد به ركعتا
الطواف من الوجود

فكذا نفي السعي
باستلام الحجر

هذا هو الوجه في قوله
فثبت ان المراد به ركعتا
الطواف من الوجود

في الصفا فيصعد عليه مستقبلا البيت بكبر اهل مكة مصليا على النبي عمر رافعا
يده داعيا لله ثم يحاجته لما روي ان عمر انه علمه صعود الصفا حتى اذا نظر الى
البيت قام مستقبلا البيت لا عن الله ثم روي جابر انه علمه لما صعود الصفا استقبل
البيت وذلك انه لا الله وحده لا شريك له الملك ولم يجد حرجا في عيته وهو على كل شيء
قدير له لا الله وحده لا شريك له ونصر عبده وهزم من جارب حده ثم قرأ عقدا
خمس وعشرين آية من سورة البقرة ثم نزل جعل تحت كوا المرفوق فلما انصبت قدماه في
بطن الوادي سعى حتى انتهى الى ان ساقه وهو يقول يا غفر ارحم وتجاوز عما
تعلم انك انت عزة الله حق اذا خرج من بطن الوادي حتى حق به صعود المروة
وطاف بهما سبعة اشواط ثم الصعود على الصفا لتصير السبعين ارمته
فانما يصعد بعد ما حصل هذا المقصود لاستقبال السبعين تقدم التكبير
والتهيل والصلوة على النبي ثم في فصله ان سأل حاجته من الله ثم تقدم بها تقربا
للاجابة والرفع سنة من رعيه وتخرجه في الصفا ما في باب شأنا وانما خرج النبي
علمه من باب في مخزوم لانه كان اقرب الى الوادي الصفا وهو الذي يسبح بالوصف
ولس في ذلك سنة ويحط كوا المرفوق ما شئ على هيئته فاذا بلغ بطن الوادي
سعى بين الميادين الا خضرت فاذا خرج منه حتى على هيئته حتى باقى المروة يصعد
عليها ويفعل كما فعل على الصفا اي يقوم مستقبل الكعبة فحمد الله ثم وثق عليه
وبهلك وكبر وصلى على النبي ثم يدعو حاجته لما روي وقالوا اصل السعي في بطن
الوادي من فعلهم اسمعلا هاجر حين كان في طلب المار فلما صار الجبل جبالا بين
بين النظم لا ولدها سعت حتى تنظر الى ولدها شفق على الولد فصار ذلك سنة
في شوط سبعة اشواط هكذا بدأ السوط الاول من الصفا وحتم السوط السابع
بالمروة وسعى في بطن الوادي في كل سوط فذهبه من الصفا في المروة شوط
ورجوعه من المروة الى الصفا شوط اخر وذكر الطحاوي انه يطوف بهما سبعة
اشواط من الصفا الى الصفا وهو لا يعتبر رجوعه ولا تحوّل في كل شوط اخر
ومن وجه ما ذكرنا لا زواة تسكن رسول الله عم الفقهاء على انه طاف بينهما سبعة
اشواط وعلى ما قاله الطحاوي انه عشرة شواطيم السعي بين الصفا والمروة
واجب ولا السعي في ركعتين لعمري ان الله لم يكتفكم السعي فاسعوا والمكتوب يكون
دكن وفرض كالصوم والنف قولهم ان الصفا والمروة من شعائر الله لانه

هذا هو الوجه في قوله
فثبت ان المراد به ركعتا
الطواف من الوجود

قوله من شعائر الله يقتضي لزوم علمه بالدين واما الفرضية او الوضو
فانما يقتضي له انه يستعمل في صلاة تسع ثلثة وتوكتا طاهرا في ثلثة اجزاء
فبما واداه على طاهر او على اوله لانه يقتضي الفرضية واخره يقتضي
مجعلته من الفرض والمباح وهو الواجب وما رواه دليلنا لان الركنية لا يستلزم
دليل مقطوع به لكن الدليل لما كان من الحج المجوز جعلنا واجب لست الحكم بقدر
دليله كما قلنا في الفاتحة وغيرها وقوله كبت يقتضي الفرضية لا محالة لقوله
كتب عليكم اذا حضر احدكم الموت فانه لانه نزلت الوصية في حق من اهل
السمع والسمع والسمع والسمع والسمع والسمع والسمع والسمع والسمع
ابو وقرايه والسمع والسمع والسمع والسمع والسمع والسمع والسمع والسمع
القراءة من حيث البدن على هذا لكن لا يتبين من قوله كبت مقتضى حرامه
محرم بالحج فله يكون العمل بالحق والحق وكما بداهه وطوفان التبت
كالصلوة لقوله علم الطواف بالبيت صلوات الله على الله تعالى احل في المنطوق
فله سطر لا يحترق الصلوة في موضوع من بيت استقل من بيت استكثر
فكذلك الطواف لانه سمي عقيب هذه الطواف والسعي للحج لا يحل الا مرة اذ هو
لا يقتضي التكرار وقد اتى به فلو سعى بعد ذلك لكان متوقفا بالسعي والسعي
غير مشروع وكنه ان لم يصل لكل اسبوع ركعتين في خلافه لو سعى
خطبه ما قبل يوم التروية يوم تعلم فيها الناس المناسك والحاصل ان في
الحج بلا خطبة احدها قبل يوم التروية يوم تعلم فيها الناس المناسك والحاصل ان في
الخروج الى منى وكيفية الوجه الى عرفات وكيفية التروية والبيت يوم عرفه
وعرفات يعلم فيها ما كانت حوز اليه في هذا اليوم وفي يوم النحر والثلثة من
في اليوم الحادي عشر وهو في ايام النحر يعلم فيها نية ما كانت حوز اليه في يوم
المناسك وعرفه خطبة يوم التروية بمنى ويوم عرفه وعرفات يوم النحر بمنى
لان يوم التروية يحرم بالحج ويوم عرفه يقف ويوم النحر يطوف بالبيت
فواضح ان هذه الاشياء في خطبة كل يوم باقية في كل يوم وانما في الفرض
في الخطبة التعليم فينبغي الفصل بين كل خطبة من المناسك والجمع وقد
روى انه علم كان في حوز المناسك في خرج الى منى بعد صلوة الحجامة
يوم التروية فيقيم بها حتى يصل النحر يوم عرفه ثم الى عرفات بعد صلوة

النحر يوم عرفه فيقيم بها لانه علم صلى النحر يوم التروية مكة فلما طلعت الشمس
راح الى منى وصل في منى الظهر والعصر والمغرب والعشاء والنحر يوم عرفه ثم
الى عرفات ولباق بمكة ليلة عرفه وصل في منى الحجريه ذهب الى عرفات ومضى
جانا اذ لا تتعلق اقامته نسك عناء هذا اليوم ولكنه استأجر حيث نزل من قدام
بالتي علم ولو ذهب قبل طلوع الشمس كان له لا يعلم هذا المقام حكمه ولا في
وتنزل بها مع الناس لانه منهم فنزل حيث نزلوا والاعتناء بذكره في الحال فيخرج
وقيل ان يديه لانه نزل على الطريق كيلا يضيق بالمان ثم اذا نزلت الشمس خطبه
الصلوة خطبة فصل بجلسته بينهما مكة والجمع وتعلم الناس من الوقوف
وعرفه والمناسك وروى الحجاز والبحر والحق وطواف الزمان كذا فوله رسول الله
وقال ما لك خطبة بعد الصلوة خطبة العبد انما خطبت لتعليم ووعظ ولما
ما روي من ان المقصود تعليم المناسك والجمع بين الصلوة وبين المناسك فيقدم
الخطبة علمه ولا يتم بعد الفراغ من الصلوة بفرق في الموقف فيلحق بجمع
في سماع الخطبة في طاهر المذهب اذ اصعد الامام المنبر فجلس في الموقف
كما في الجمع وعنه في يوسف انه نزل في منى وخرج من منى في هذا اليوم والظاهر
كما في سائر ايام ولما انه علم لما خرج واستوى على ناقه اذ في الموضع
ثم يديه فاذا فرغ من الخطبة اقام المودن لانه اواز الشروع في الصلوة كما
في الجمع ثم صلى عرفات بعد الزوال الظهر والعصر وقيل الظهر باذنه واقام من
روى جابر انه علم لما اذنا الشمس صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم الظهر والعصر والبرق فاحسن
ثم نزل في نعيم للظهر فيقيم للعصر في العصر مودى قبل وقته فيعيد من قامه
له علام الناس ولا يطوع بين الصلوة وبين سنة الظهر فيعيد العصر على
وقته لسوول المقصود وهو الوقوف في مكة لسفرا لنا فله من في هذا
المقصود اولى فلو نطوع بين الصلوة وبين سنة الظهر فيعيد العصر في طاهر الرواة
وعنه محمد لا بعد لان الوقوف في جمعها فيكفيها اذ ان اصل الفوائد وجه الظاهر
لن استغفاله بالنقل او بعمل اخر يقطع فور من ذلك ولا فيعيد من ذلك للعرض
فان صلى بغير خطبة كان له ان لا يسقط فرضه ونسب طاهر ما لم يكن في حرام
في الصلوة بين الجمع بين الصلوة بين عند حصة وعند من احرام الحج لا غنى
حق لوصلي الظهر من صلى العصر وقته وقالا بجمع بينهما المنفرد لان

الجمع بين الصلوة والحاجة الى امتداد الوقوف في الموقف هبوط وصعود
تسوية الصفوف فيه فحتم جواز الخروج منه وحينئذ لا يخلو لصلاة العصر منقطع
وقوفهم واعتداد الوقوف في الغروب الشمس واجبة في الجملة للحاجة اليه والمنفرد
والذي نصلي مع الامام في هذا سواء اعدناه بالجمع الثاني فالامام ليس بشرط
فيه اتفاق وله ان يحافظ الصلوات لا وفاء بوضيقه ولا يجوز تركه الا لنفس
مثله وهو الموضع الذي ورد النص وانما ورد المصحح رسول الله صلى الله عليه وسلم
فلا يجوز الجمع الا سلك الصفة وهذا لا يجمع مختص من كان مكانه كالحول لا
بامام كاقامة الخطبة مقام ركعتي الجمع لما احتضن به ما ومكان شرط فيه
بامام بخلاف الجمع الثاني له اداء المغرب في وقت العشاء وهذا مختص به ما ومكان
اما بعد العصر على وقت مخصوص به ما ومكان وهذا الجمع للجماعة لا للوقوف ان
المنفرد تقدر على ان تصلي العصر وقتها موضع وقوفه وان المصلي واقف لا ينقطع
وقوفه بالاستغناء بالصلوة وانما احتاج جواز الخروج لتسوية الصفوف اذ ادوا
بجماعة لشوقهم اليه اجتماع فانهم بعد ما فرغوا من الصلوة يفرقون في الموقف و
يختار كل منهم مكانا خاليا للمناجاة مع ربه تعالى في هذه المعاني معدومة
في حيز المنفرد لتفكره من اداء العشرة وقته موضع خلوة ولا يفرق بين الامام و
من حرام شرط في العصر خاصة حق لو فاته الظهر مع الامام فادرك العصر معه لم
يجز بينهما عندك حصة وعند زكريا مجمع بينهما وكذا المحلل في اداء الظهر مع
الامام ثم احرم بالجمع فصل العصر مع لم يجز وعند زكريا لا يجوز الا في الغير وقفي
العصر بتقديم على وقته واستراط الامام ولا حرام لوقوع النسي في نقص على ما ورد
في الغير ولا في حصة ان التقديم انما يجوز بخلاف الفاس في اداء اداء العصر بعد
طهر مودى بامام واحرام بالجمع ونقص على مورد الشرع لم يستطع لكونه محرم بالجمع
قبل الاذنين لكونه حرام مقدما على وقت الجمع وفي رواية يكتفى بالتقديم على الصلوة
لا باستراط الامام بالجمع للصلوة في الموقف ثم تنوحي الى الموقف فيقف بغير جمل
الجمعة والقوم معه عقيب انصرافهم من الصلوة لانه عمدا الى الموقف عقيب الصلوة
وعرفوا جميعا موقف الا بطن في نه لعله عرفه كلها موقف او تفغوا في بطن
غيره وهو اذ كان عرفت ونسب في يقف مستقبل القبلة والبناء او احلا
ولله والفضل لانه علم وقف على راحته وجعل يخرج الى بطن المحراب فوقف

لانه

وجه

عليها مستقبل القبلة يدعى في الحديث خير المواقف اسقبت به القبلة ويدعى
بعد الحمد والتكبير والتكبير والصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم وتعلم الناس المناسك في كل عام
ان النبي صلى الله عليه وسلم افضلنا على وادعاه نبياً من قبلي يعرف الله الله وحده
له شريك الى اخره اللهم اجعل لي قلوباً نوراً وسمعي نوراً وبصري نوراً اللهم
اشرح لي صدري وفسح لي شأني ولا فضل لي تقف بقدر الامام وادعاه لانه يعلم الناس
ما احتاجوا اليه ويذعنون في اقر الله كان امكن من سماعه والبايعين على اداءه
وسق لا يتكسر في الوقوف ولو اكلوا بالوضوء جان وبجته الدعاء لانه عليه
اجتهاد الدعاء في هذا الموقف لا يفتى فاستجيب له الدعاء والمطالم وتلقوا
موقفه ساعة بعد ساعة وقلمالك الحاج تقطع اليه كما تقف بعرفه لانه
اجابته بلسانه قبل الاستغناء بركانه والوقوف يحظ اركان الحج ولما حدث
ان يسعد رضى ولا تحت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ما زال تلقى حق في حمة العقبة ولاز
التكبير في كل تكبير والصلوة فكما ياتي بالتكبير في آخر الصلوة فكذا ياتي
بالتكبير في وقت الخروج من حرام وذا لكونه عند الذي فاذا غرت الشمس رفع
على هيئته الى المنزلة لرسول الله صلى الله عليه وسلم وقف بعرفه حق اذ غرت الشمس رفع
منه على هيئته وروى انه صلى الله عليه وسلم خطب عشية عرفه فقل الله الناس في اهل الجاهلية
والا وثان كانوا يدفعون عرفه قبل غروب الشمس اذ التفت بهاد من الجبل كعظام
الرجل ووجههم وان هذين السبعين فادعوا بعد غروب الشمس وقد ياشر
ذلك وامره اظهر المخالفه المشركين فليس له من مخالفته لانه اذ اخاف
الرجام فتجمل قبل الامام فلا يابسه اذ لم يخرج من حدود عرفه قبل غروب
الشمس والفضل لا يقف مقفله كذا يكون اخذ في الا فاض قبل وقته لان
السعي الى العباد كالشروع فيها كما في الجملة ولو ملك قلبه بعد غروب الشمس
وذهب الامام مع الناس نحو الزحام جان حديث عائشة رضي الله عنها بعد افاض
الامام دعت بشراف فطرك افاضت واذا التي من ذلك يستحب ان يقف بقرب
جبل قريش لانه صلى الله عليه وسلم وقف عند هذا الجبل ونزل عن ظهره اذ ليس له ويجوز
عن الطريق كذا يصفى بالمان ويقف في اداء الامام لكونه مستقبل القبلة
ويصلوا الامام بالناس المغرب والعشاء باذله واقامة وعند زكريا اذ اقام
كان الجمع بعرفه ولما انه صلى الله عليه وسلم جمع بينهما ما ذكره واقامة ولا العشاء مودى

حضر

في وقت المعهود فلا يقع الحاجة الى افراد بل قام له اعلاما بخلاف العصور
 مودى قبل وقت المعهود فاورد بالاقامة للاعلام اهل الموقف انهم صلوا العصر
 ولا يتطوع بينهم كما لا يخل بالجمع ولو تطوع او استغفل شيئا اعلاما
 له في الفصل اذا وجد انقطع عن اعلام فبعد عن بعد ذلك ايضا كما
 في الجمع بعينه الا ان يقول روي انه عم بعد المغرب تعشيق افراد الاقامة للعتا
 فكيفين باعلى الاقامة ولا يشترط الجماعة فهذا الجمع عندك حنفية لا
 المغرب مخرج وقت ولو اخر بعد اخرجان القضا منه هذا كذا هذا بخلاف
 الجمع في قول الزعفراني مقدم على وقت المعهود فيقتصر على مورد انشور
 ولو صلوا المغرب بالطريق بصره ويعيد ما لم يطلع الفجر ولا ابو يوسف رحمه
 وقد اساء وعلى هذا الخلاف اذا صلوا المغرب عرفات بعد غروب الشمس لم انه
 اذاه في وقت الثابت بالكتاب فوقع معتد به والتاخير سنة فاذا تركه
 اساء ودهما ما روي انه علم اورد في ساعة فعل الصلوة يا رسول الله فقل
 الصلوة اما مكل ومعناه مكان الصلوة او وقت الصلوة اما مكل لا نفس الصلوة
 لانها حركات توجد في المصلي فلا تتصف بالقبليية قبل الوجود فاركار المراد به
 المكان فقد ظهر اختصاص هذه الصلوة بالمكان وهو المزدلف فلا يجوز
 في غيرها ولما كان المراد به الوقت فظهر لزوم وقت المغرب حتى الحاجة لا يدخل الغروب
 الشمس واداء الصلوة قبل الوقت كحوز الا ان خبر الواحد يوجب العمل بالعلم
 فامر بالا على ما بقى الوقت ليصير جامعاً للصلاة والمزدلف اذا التاخير
 انما وجب لتكلم الجمع بينهما بالمزدلف وبعد طلوع الفجر لا يمكن الجمع
 فسقط العمل على ولانا لو امرنا بالا على بعد ذلك الوقت لحكمنا بنفسه
 ما أدى وهو من باب العلم وخبر الواحد لا يوجب العلم فاما وجوب العمل
 في الوقتين والعمل والاخذ بالاحسان فبعد ويثبت بها فاذا اشتق الفجر صل
 الفجر فليس لانه علم صلواتها لم يفسد لانها تسفل بالفجر وان كان
 مستحباً في غير هذا الموضع الا ان الفجر هنا افضل لحاجة الى الوقوف
 بعد في هذا المكان بغض الماخض في الوقوف واذا كان التحيل العضر على وقت الحاجة
 الى الوقوف بعد فلا يجوز الفجر بالبحر اولى ثم تقف مع الناس ويحمد الله تعالى
 وثق عليه وهدى ويكبر ويصل على النبي صلى الله عليه وسلم ودعا الله بحاجته فقد تم مراد

ولا سلطان الوطد
 ولا احرام يتخوف

ولا يوجب العمل
 وقد عرفت ان
 اسما

رسول الله هذا الموقف فانه دعا الامة فاستجب له في الدماء والمظالم ايضا
 ثم هذا الوقوف واحد عند باحق لوتوكه بلا عذر بحسب الدم والسا في كل لقوله
 واذا كروا الله عند المسعر الحرام امر بالذكي عند المشعر الحرام وهو المزدلف فاف
 مرضيه المأمور به فوضيه للامر واما الذكر وما سارع الذكر فيه وهو الوقوف
 ومن ولى السجود ففتح الثاني ولما ياولد هم من وقف معنا هذا الموقف وقد كان
 افاض قبل ذلك عرفات بعد عمه على به تمام الحج وهذا ثبت الوجود والركبة
 لانه خبر الواحد وقد صح انه عم قدم صعدة اهله بالليل لو كان كذا لما قدم
 والمركوب في النقي الذكور وهو ليس بركن اجماعا فاذا لم يكن المأمور به كذا فاما ثبت
 ضمننا له اولى لانه يكون ركنا ولو تركه بعد ان كان به عليه او ضعفا او كانت امرأة
 تخاف الزحام فلا يسي عليه لما روينا والمزدلف كلها موقف الا وادى بحسب
 لقوله علم والمزدلف كلها موقف وادى تفجوا امر وادى بحسب ثم بعد ما اسفل جدا
 دفع قبل ان يطلع الشمس لا معنا له هم وقف بالمعشر الحرام حتى اذا احادى الشمس
 تطلع دفع وما ذكره مختص بالقدر وادى اطلع الشمس افاض امام ما ولى
 او غلط وتاويله انه اراد به وادى اقرت لا الطلوع فاذا اتى من ابان حصة
 العقبة فيرميها من بطن الوادي تسبع حصيات كحصى الخذف او مثل النواة
 لما روي انه عم لما اتى من بطن الوادي تسبع حصيات كحصى الخذف او مثل النواة
 ان اول نسلنا من نرى ثم نذبح ثم نخلو فاعلمكم كحصى الخذف لوتوكه
 بعضكم بعضا والمقصود اتباع سنة الخليل علم وهذا القدر حصل المقصود
 ولورى بالبر من حصى الخذف جان لحصول الرى لا لوتوكه فربما نصيب
 انسانا فيؤذنه ولورماها من فوق العقبة جاز لان ما حوز لك الموضع موضع الرى
 بعد اقام النفس في موضعه حان الزلا فبذل لوتوكه من بطن الوادي ويكثر مع كل
 حصاة لما روي عن سالم بن عبد الله انه لما اراد الرى وقف في بطن الوادي وجعل
 يقول عند رى كل حصاة اسم الله والله البر اللهم اجعلها حجة مبرورة لنا
 مغفورا وسعي مسكورا هكذا حدثني عن رسول الله صلى الله عليه وسلم لو سجد مكان
 التلس جاز لا المقصود ذكر الله ثم عند كل حصاة وذا حصل التسبع
 كما حصل بالتلس لا تقف عندها لانه عم لم يقف عندها ونقطع التسبع
 اول الحصاة لما روي جاز ان الله عم قطع التلس عند اول حصاة رى بها حجة العقبة

قضى

وكيفية الري ليرضع ابهامه اليمنى على وسط السبابة وتضع الحصة
على طرف الابهام فيرجعها ومقدار الري يكون من الراعي ومن موضع وقوع
الحصى خمسة اذرع فصاعدا لا يزاد ونها وضع او طرح والسنة جات
بالري ولو طرحها حان له ري في يومه لكنه شئ مخالف لفعول رسول الله
عليه السلام ولو وضعها لم يجز له ان لم يوجد الري لورماها فوقع عند الحرة او
قربا منها جاز ولو وقع بعد انقضاء يومه لم يجز ان الري عرف قريته في مكان
مخصوص ان قريته السوي له حكم ذلك السوي فيعمل في المعدل بالسنين كوردي
سبع حصيات جملة هو واحد لان المنصوص عليه نفوذ في فعله عن
الحصاة فاد الى فعله احد لا يكون الا عن حصاة واحدة وما خذ الحصى
من قوارع الطرول من موضع الري لانها عندها من الحصى موزونة والحد
من قبل حجة رجع حجة ولا صادف هضابا لنها قريته من وقت الخليل عليه
فلا يوزن من موضع الري بقاولة ومع هذا لو فعل جاز لحصول الري خلافا لما ذكر
وكون الري بكل ما كان من جنس الارض عندنا خلافا للشافعي وذلك كالحصاة
والمدرو والطير واليابس والمقصود الري وهو حاصل به كخلاف الري
بالذهب والفضة واللؤلؤ لئلا يسمع ذلك فتارة لا يمين والواجب عليه الري فيري
بكل ما سمع به رايها ثم يذكر ان اجتمع كلوا ويقصر ما دونها ولا في الخلق محلل
وكذا الذبح للمحصر مقدم الري عليها والخلق محظور الاحرام مقدم الذبح
عليه وعلق الذبح بالمحبة لان الكلام في المقرر ودعه تطوع والخلق اجبر الله
الله تعالى به وقوله محققين وسلم ومقتضى قوله علم رحم الله المحققين
وعملوا المقصود في حال جمع الله المحققين حق في الدابة والمقصود في هذا ظاهر
في الدعاء بلا مشقة في المحققين في الاله واضاروا والمقصود قضاء الفتى كما اشار
الله تعالى قوله لم تقصوا بعثهم وهو اكمل منه ويكفي كلون مع الراعي في مشقة
الراعي وحلق الكل افضل اقدا بالبق علم مقدمه في انه عمل ما ذبح هداياه دعا
بالحلاق فاهوى له الشوق الى ان يرضى راسه مخلقة وقسم شعير على اصحابه كل
الشوق يفسر اعطى شعير اتم سلمة واليقصير في جزر من الشعر بقدر ثمة
وحلق كل شئ الا النساء واما ما ذكره النسب والطيب لئلا يستعمل الطيب في
الى الجماع فلا يحل الا بالطواف كيقصير الجماع ولت قوله هم فيه حل كل شئ الا النسب

لا يذكر سبع شاة الا رايها

مقدم
وخبر الواحد على القياس ان يفتقر باصلا وانما دخل السلة في نقله والقياس مطنوز
باصلا ولا محل الجماع فيمن دون الفرج خلافا للشافعي لانه لا يفسد له حرام ولما
لزم هو من قضاء السهوة بالنسب محله مؤخر في تمام لان الطواف واستوى
الجماع فيمن دون الفرج وفيه والري ليس محلا عندنا واما الس في محله لبقية
نوم المحل كالحلق في غير ذلك التحلل ولت انه لو كان محلا لكان جنابة في غير
اوانه كالحلق والري ليس جنابة في غير اوانه فلا يكون محلا في قضا الطواف والري
محلا للنسب ومع هذا ليس جنابة في غير اوانه ولت التحلل يقع بالطواف
ولكن بالخلق السابق لكن ارض احكامه الى هذا الطواف فاذا طاف يكون
ذلك المحلل السابق عاملا في الطواف وهذا في التحلل على العبد اما نكاحها هو
محظور لان نكاحها كالسلام في الصلوة ثم باقي مكة في نومه ذلك او من الغد
او من بعد الغد في طواف البيت طواف الزمان سبعة اسواط لما روي انه علم
لما صلى افاض في مكة وطواف البيت ثم على البيت وصلى الظهر عينا ووقته
ايام النحر لانه عطف الطواف على الذبح في النحر المعطوف على حكم المعطوف
عليه فاحد وقدها واول وقته بعد طلوع النحر من يوم النحر الا في قبله في الليل
وقب الوقوف بعرفة والطواف مرتين على الوقوف فانما يدخل وقته بعد انهاء وقته
ولا افضل اذ في اول ايام النحر كما مضى لعولاه ايام النحر لانه افضلها
اولها فان كان سعي من الصفا والمروة عقيب طواف العود لم يكره ان لم يركب
هذا الطواف ولم يسع والاله دمل في هذا الطواف وسعي بعد السعي ما سعي الى
مرة والرملة سنة اول طواف ياتي به في الحج وقد اتي به في طواف النجدة فلا يعيد في
طواف الزمان فارسل السعي واجب او ذك في طواف النجدة سنة فليفت سرت الواح
السنة فلت حوز السعي اداء هذا الواح عقيب السنة لتسرع عليه اذ الطواف
الذي هو ركن له يصح قبل يوم النحر في هذا اليوم على الحاج اعلم كثره فلو وجب
عليه السعي في هذا اليوم لزداد من المسقة ووصل الى عقيب هذا الطواف
ان رخم كل طواف يكون تركعتين مرضا كاز الطواف انما وحل له النسب لانه ثم
احلاله بالخلق السابق في الطواف ولكن ارض اعمال الخلق في النسب حق بطواف
هذا الطواف فريض هو ركن الحج كالوقوف بعرفة لانه المرات لعله ولم يطوفوا بالبيت
العتيق ولا فخر لئلا يسرع امره بالطواف وهو الدور لئلا حول البيت ولا فخر

بقضى التكرار لان التكرار عرف بالسنة بعهده وفي مقدرات الشرع
 سهر الحما انما انما الله الشرع وكره ما خسر عن هذه الايام لموقعها كم
 فرج مكة المأمن لانه يقع عليه الري موضع منا واذا زالت الشمس في اليوم
 الثاني من ايام الحج والري في هذا الوقت على مسجد الخيف فربما يسبح
 حصيات كذا تكبر مع كل حصاة ثم يمشي بها وهو الحجرة الوسطى فربما
 يسبح حصيات كذا تكبر مع كل حصاة ثم يمشي بها وهو الحجرة الوسطى فربما
 ويكبر مع كل حصاة ولا تقف عندها وتقف عند الحجرة ثم ولي الوسطى في المقام
 الذي يقف فيه الناس محمد الله ثم يسفي عليه ويهلا ويكبر ويصلو على النبي عليه
 ويدعو حاجته ويرفع يده حذاء منكسها ويجعل باطن كفه نحو السماء لما هو
 السنة في الادعية ولا يصل فيه قوله علم له يرفع اليه في سبع مواطن
 منها عند المقامين عند الحجر تنزيه ولي الوسطى والمراد برفع اليه
 الرفع للدعاء فذكر الدعاء عند المقامين وتنبى للحاج ان يستغفر
 للمؤمنين في دعائه في هذه المواضع في اليوم علم الله اعرف للحاج ولى
 استغفر له الحاج والحاصل ان كل ري بعد ري يقف بعد له في اخر عبقة
 يتروك عليها عبقة اخرى فيبقى بالدعاء له انه يكون ارحم وكذا ري ليس بعد
 ري يقف له في فرغ من العبقة فلا ياتي بعد بالدعاء وهذا لا تقف عند حجرة
 العقبة في يوم الفجر له انه ليس بعد ري فاذا جاء العبد في الحمار الملائق بعد
 زوال الشمس كذا تكبر سبع ارجل في يومه في مكة وان اقام في الغد وهو اخر
 ايام الشروع في الحمار بعد زوال الشمس كذا تكبر سبع ارجل في يومه في مكة وان اقام في الغد وهو اخر
 اثم علمه ومنه تاخر فلا اثم علمه ومنه تاخر فلا اثم علمه ومنه تاخر فلا اثم علمه
 الملائق اليوم الثاني من ايام الشروع في مكة اثم علمه ومنه تاخر فلا اثم علمه
 في اليوم الثالث من ايام الشروع في مكة اثم علمه ومنه تاخر فلا اثم علمه
 صبر حتى يري الحمار الملائق اليوم الرابع وقد يقع الخبير بين الفاصل و
 المفضل والمسا في حين تن الصوم والفتوح في صومته افضل له في سفر عالم
 يطلع الفجر في اليوم الرابع فاذا طلع الفجر لكل له ان يسفر وفي السنة في
 اذا غرقت الشمس في اليوم الثالث لكل له الفجر حتى يري الحمار الملائق في اليوم
 الرابع في المنصور على الحمار في اليوم وهو في غروب الشمس في الليل

بعد

ليس في الري فكل من خبان في الفجر ما سافه لما قبل غروب الشمس كذا ما بعد
 الفجر في اليوم الرابع له في وقت الري فلا يسبح خبان بعد فلو دعي في اليوم الرابع
 من ايام الري قبل الزوال بعد طلوع الفجر حازه وما كان كذا اعتبارا باليوم الثاني
 والثالث له في وقت الري في رخصه البقرة في ايام سفر التحيا في ايام الري ولم يدر في
 رضي الله عنها اذا اذ وقع النهار من اخر ايام الشروع في الري واعتبر اخر ايام باو
 فكما كوز الري في اليوم ثم ولي قبل الزوال هكذا في اليوم ثم خروجه لما جازى الري
 في اليوم الرابع اصلا فلا يكون قبل الزوال في وقوله الهداه بخلاف اليوم ثم ولي
 والثاني اذ اذ به في اول الثاني من ايام الشروع في الري والثاني والثالث من ايام الري
 وقوله فيما تقدم يعني اليوم الرابع اذ اذ به الرابع في ايام الري والثالث من ايام الري
 من ايام الشروع في الري في وقت الري حتى يري الشمس في اليوم ثم ولي والثاني من ايام
 الشروع في الرواه المشهور في حديث جابر انه عمري في الحج في يوم الفجر في يومه في
 بعد الزوال في وقت الري في حنفية رضي الله عنه في حديث جابر في اختلافه في فضل
 ووجه الفرق على المشهور انه لم يحف حكمة من حيث الترتيب فلا يكون تقدم خلاف
 اليوم الرابع فاما يوم الفجر فاول وقت الري منه من حين طلوع الفجر ولا يسفان
 في وقت طلوع الشمس في السنة مع اوله بعد نصف الليل ما روي انه علمه وحقق للز
 ان يسفر الملائق في احواله ثم لا ترموا حجرة العقبة الا مصبحين وروي حتى تطلع
 الشمس فيبذل اصل الوقاية في اوله في فضلته بالثاني في حديث الوعايج حول على الله
 الماسه والثالث دون في وقت الري في وقت الري في وقت الوقوف في الري في وقت
 عليه ووقت الوقوف عند طلوع الفجر موقوف الري يكون بعد اذ وقت الري وقت
 التضييق ثم عند ذلك حنفية عند هذا الوقت في خروج الشمس لقوله علمه ان اول سكن
 في هذا اليوم الري اي عننا والاول في هذا اليوم الوقوف في المزدلفة جعل اليوم
 وقيل له وحضه في خروج الشمس وعنه في يوسف انه عند في وقت الري يكون في وقت
 اعتبر الري في هذا اليوم بالري في اليوم الثاني من حيث في وقت الري في وقت الري
 نصف الري وهو ما بعد الزوال في هذا اليوم وفيه نصف اليوم وذا في الزوال
 الشمس في اخر في الملائق في وقت الري في حديث الدعاء في وقت الري في وقت الري
 فالليل تبعه في كليله الفجر كذا في اليوم عرفه في حكم الوقوف في آخر في الغد
 ري لبقا وفي حشر الري في كذا في علمه دم للناخير في وقت عند في حنفية خلاها

ها

صبحي

عاة

وقد عرفنا ما هو واجبنا من هذا الزمان الذي يحقون في الدنيا من غير كراهة
بعد ربي فلا فضل لربهم ما شئت اذ بعد وقوف ودعاء ولا شيء اقدر على التوكل
على سبيل التمام ودعاءه اقوى من المضرع والخضوع والاب لا يذله
يقف عندها فكان للسجود عليه نصرا في كل ركعة اقدر على ان يصلي
عنه اذ اجمع من الجاهل انه قد دخل على يوسف فمرض الذي مات فيه ففتح عينيه
وقال ربي انا افضل ام ما شئت فعلت ما شئت فقال اخطأت فقلت انا افضل
اخطأت ثم قال ربي بعد وقوف قال ربي ما شئت افضل وما ليس بعد وقوف قال ربي
والاب افضل فثبت عندنا فانك انت الذي اذ حق سمعت الصراخ بموته
فمحت من حرمه على العلم في مثل تلك الحالة فان قيل هذا مخالف للسنة فقد روي
انه علم ربي الحان كلنا ركب فلنا انما فعله ليكون اظهر للرب حتى ينفذ
به فما شئت هرون منه ولكن انك لم تكن لما في الرعي لو مات في غير عبد الله
شيء وما لسا في لو ترك البيتوته بها في بلاد الجاهل حرم ولنا ان العباس
استاذن رسول الله عليه وسلم في السنة عكة في ليلى الرعي للسقام فاذا روي ذلك
ولو كان واجبا لما رخص له تركها للسقاية ولا في هذه البيتوته غير مقصود
بل روي في هذه الايام فتركها لا يوجب الا الساقاة كالميتوة بالمرء في
ليلة يوم النحر وفعله عموما على الوجود كمن لم يقدم ثقله الى مكة ويقف حقا
روي ان عمر بن الخطاب كان يجمع الناس في ذلك ويودع عليه ولا يستغل قلبه
به اذا قدم فربما غلبه شغل القلب عن اتمام سنة الرعي ثم ياتي في المحض
وهو لا يطمح وهو فناء مكة فممنوع ساعه وقد نزل فيه رسول الله عليه وسلم حتى
مرحبا الى مكة وكان الرعي من منعه يقول ليس التوكل فيه سنة وموقول الساعه في
نزل فيه رسول الله عليه وسلم انما قالوا لا رعي عندنا انه سنة ويصعب عليه تركه بلك
عذر ونزل رسول الله عليه وسلم قصد المادى انه علم ولا يصح اننا نأخذ بكونه خفيف
خفيف في كنهانه حيث يقاس المشركون فيه على شركهم والخفيف لا يطع بوجه
الاشارة الى عهد المشركين في ذلك الموضع على انك خالطوا بني هاشم وبني عبد
المطلب لا ما يعوهم ولا يواكلهم ولا يزوجههم حتى يضطروا فيسلموا النبي
علم فنزل النبي باطع ليروي للمشركين لطيف صنع الله به حيث خصه بالفتح
والنصرة واهانة المشركين فكان التوكل به سنة كالوملة الطواف ثم يدخل مكة

وطواف للصلاة سبعة اسواط وليس طواف الوداع وطواف اخر عهد بالسنة لا يودع
به السنة لصدره عنه وهو احد خلافا للسنة في انه لو كان واحدا لم يكن في
ولنا قوله من حج هذا السن فلينك اخر عهد بالسنة الطواف وخص السنة بالخبر
اخر هو للوجود لا يجب على اهل مكة انه انما يجب على الصبر وهم لا يصرون
عمر ولا يودعون ولا يملونه لما امر الله شرعا مرة ويصلي بعد ركعتي الطواف
لما بينا ونشرون ما رزقهم لانه هو شرون منه والاشارة هنا لتسجد له في باقي
الباب فيقبل العتبة وما في الملتزم وهو ما بين الحج الى سور الى الباب فيضرب صدره
ووجهه عليه ويلزمه ساعه سكي ونشبت باستان الكعبة ويلصق خده بالجدان
ان يمكن من ذلك ثم يصرف هو يحش وراة ووجهه لا البيت متب كيا مقبوسا
على فراق البيت حق خروجه من المسجد هذا انما يحج الذي اراده رسول الله
بقوله من حج هذا السن فلم يرفث ولم يفسق خروجه من ذنوبه كمن ولدته امه
وقال العروة كفاها لما بينهما والحج المبرور ليس له جزاء الا الجنة وقيل
فان لم يدخل الحرم مكة ووقف بعرفة سقط عنه طواف القدوم لا طواف القدوم
شرع على وجه سورت عليه افعال الحج فالا تراه على غير ذلك الوجه لا يكون
سنة ولا هي عليه متوكلة لانه لم يتوكل احبا وانما ترك سنة والحاج لا يجب ترك السنن
كما في الصلوة ومن ادرك الوقوف بعرفة ما نزل الزوال من يومها الى فجر النحر فقد
ادرك الحج لانه اول من بعد الزوال لانه وقف بعد الزوال وهذا ما نزل اول
الوقت فعلا وقيل من ادرك بعرفة لم يلزمه ادراك الحج ومفارقة عرفه لم يلزمه فاته
الحج وهو من آخر الوقت مولا فاذا وقف بعد الزوال او افاض من ساعته صفة
لعوله على الحج عرفه فمن وقف بعرفة ساعه من ليل او نهار فقد تم حجه بكنة
او وهي للتخيير ولا يلزمه ان لا يترك الوقوف في اليوم وحرم من الليل انما هو الوقوف
ولا يجوز اخلاوها عنه ولنا ما روي ان النبي عليه السلام قال لا يكون وكذا قيل
ابتداء الوقوف في طلوع الشمس من هذا اليوم حتى ياتي يوم عرفة وانما يصبر
اليوم مطلقا في وقت طلوع الشمس فيسعى في كل وقت وقيل الوقوف قلنا
جاز في يومه اليوم به وان كان وقت الوقوف بعد الزوال اليوم الجمعه صان وقال داود
الجمعه بعد الزوال وان كان يومه بهذا الاسم ومن اجتاز عرفات فاما او من عليه
اوله تعلم انها عرفات جاز في الوقوف في تادى الوقوف بحصوله في الموقف في الوقوف

ع

ف

وقد وجدوا بعد ما دى ركن العبدية في التام والمغنى عليه كركن الصوم وهو
 من مسائل بعد النبي سادى منى وهذا انه علمه ولا ينفى عنه فقد تم محرم
 على تمام الحظ عطلوا الوقوف سواء وجد عن قصد او لا عن قصد والمجتاز لا يخلو
 عن قليل وقفة ولا يخلو من النية لم يوجد له في الوقوف كركن العبدية وليس يعبد
 مقصود بحق لا سفله فوجود النية في اصل تلك العبدية نفى عن استنراط
 النية في ركنها بخلاف الطواف فانه لو ادخله في ركن النية سبعا لثبوت
 به الطواف اذ لم ينزل في الطواف على مقصوده حق سفله فلا بد من اصل
 النية فيه وخلاف الصلوة لانه لا يقع مع الاعمال لغوات السروط وهو الطهارة
 به واذا ام الرجل التفت باعلى عليه فاهل عنه وفيه جاز خلافهما ولو احس
 عين بان يحرم عند اذاعه على اوانام فاحرم المأمور عنه جمعا حقا اذا
 افاق او انتبه واني يا فاعلى المحرم واصل هذا الموضع حرام عندنا بشرط كالوضوء
 وستر العورة واستقام القول فيه بالنسبة بعد وجود نية العبدية منه ثم
 اختلفوا في المرافقة هل يكون احرامه فقالوا لا يكون لانه لم ياحرم به ولا لانه
 له عليه كما في الصلوة فلا يصير محرما باحرامه وهذا لانه لم يزل له صريحا في لفة
 اذ المرافقة براد من امور السفلى لا يغير في ذلك يتعدى الى الاحرام بل الطاهر في المسح
 بضرب به عن غير فيتولى بنفسه ليحترق الثواب ولا ينافى انما سجد له اذا
 كان معلوما عند الناس من ذن بالاحرام عن غير لا يعرفه كل فقهه فكيف يعرفه
 العاقل ولا ان عقد الرفقة عند الخروج الى السفر اسعاده بامور السفر فيمن يحج
 مما شرب بنفسه وهو محتاج اليه معلوم اجمالا وكذا العلم ثاب في نظر الله فصار
 بذلك اذ ناله ذلك له ومن ذبح له كاله ذن صريحا لمن نصب القدر على الكاؤز
 وجعل فيه اللحم واودنا تحت حجة جاء واحد وطبخه لم يصح لوجود الذن
 دله له واقرب منه شرب ماء السقاية واذا استسجد في فاست نية مقام نيته في
 لواحه به نص ولو احرم غير رفقة له رواه فيه واحذف المساجد فيه والمرأة
 كالرجل في جميع ما دلون لانها مخاطبة كالرجل لانها خصت بالركن في كسف راسها
 لا راسها عورة وتكسف وجهها لقوله في احرام المرأة في وجهها فعلم ان الركن في غلظ
 وجهها وان سدل لى او سدل شيئا على وجهها على وجهه بجاني وجهها جان
 قالت عائشة رضي الله عنها في من حرام مع المومع تكسف وجهها فاذا استقبلت

صم
 والاحرام هو المقصود
 هذا السفر من
 الحجز عن مباشرته

قوم سدلنا غير ان يصيب وجهها ولا تلي حرا الف صوتها عورة ورفع الصوت
 بالقلعة منه فلا تترك الفرض للسنة ولا تدخل ولا تسبح في الميادين لئلا يذوقوا
 بطن من عورتها ولا يدا ما بطرح رام فلا يجوز اقامه السنة بارتكاب المحرم ولا
 تجلو ولكن بقصص من الخلق في حقها مثله والمثله حرام وسر الداس من ربه لها
 للرجل فكما لا يخلو حبيته عند الخروج من الاحرام فلذا لا يخلو شعورها وقد صح
 انه عو نهي النساء عن الخلق اخرهن بالقصص عند الخروج من الاحرام وتلبس من
 الخيط ما بدا لها كالقميص والخف والقفاز لانه في لسان الزان والرداء فكسف
 بعض البدن على وجهي ما عو بادا العبدية على استرا الوضوء ولا تسلم المحس
 اذا كان هناك جمع لانها منهية عن محاسن الرجال الا اذا وجد في كل الموضع فالحل
 من الرجال من قد بدنه بطوع او نذر او جزاء صيد بان يخل محرم صيدا او حيت
 قمت فاسترى بها بدنه سنة اخرى وقلدها وساقها الى مكة او نحو كدره للثقة
 والقليل فتوجه معها مريد الحج فقد احرم لعوله هو من قد بدنه فقد احرم ولا نه في معوق
 النكسة اذ المقصود باللبس اظهار الاحكام للذوق وسقلا احدى يحصل
 اظهار الاحكام ايضا اذ لا يفعله الا من يريد الحج او العمرة واطهر من جابه ويكون
 فعلا كما يكون قوله ويدل له التوجه ببعض انه من شعائر الحج واللبس نفس من
 شعائر الحج فاذا انفصلت النية بالقليد والتوجه صان سائر اعمال تصان بها
 هو من خصص بصلح حرام والتقليد لا يربط على غنى بدنه قطعة نعل او غرقة من
 او لجا سجد والمقصود من العلامة على كونه هديا وقد روى انه عم قلده هدية
 خروعة حادثة وروى انه علم قلده هدية بنعل فارقلدها ونعت بها ولم يوجه
 في توجه بعله لم يكن محرما حق للحقبة ومن صار فيه حديث عائشة رضي الله عنها كانت
 اقبل قلده هدي رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلدها ونعت بها ثم اقام في اهله حلالا
 محرم عليه ما حرم على المحرم فعلم انه لا يصير محرما بحج القليل ولا نه اذا توجه
 ولم يكن يريده هدي لسوقه كان الموقوف منه محرم النية فلا يصير محرما حق
 بالحقبة كذا ذكره الجامع الصغير واليه المبسوط واذا قلده هدي ونعت به
 لا ينوي الاحرام ثم خرج في اثر لم يصير محرما حتى يدرك هديه فاذا ادركه وسار
 معه صان محرما كما لو ساقها امدا والحق من سلام رضي الله عنه في وانما
 السوط ان يلحقه ليصير فاعله فعل الميت سكر على الخوص والسم من السم من السم

في المبسوط اخلف الصحابة رضي الله عنهم في هذه المسئلة تلكه اقوال منهم من يقول اذا
قلدها صا وحرمها ومنهم من يقول ان توجه في اثرها صا وحرمها ومنهم من يقول اذا
ادركها صا فتها صا وحرمها فاذن بالمسئف من ذلك وقلت اذا ادركها صا فتها
صا وحرمها لا يعاقب الصحابة رضي الله عنهم على ذلك غير بدنه المتع فانه يصير محرما حين
توجه اذ انوى الا حرام قبله للحجة استحسننا والفتاوى ان يصير محرما حتى يدركها
فتسوقه في هذه التطوع وجه الاستحسان ان لم يدركها المتع نوعا اخصا
لبقائه حرام بسببه فان المتع اذا ساق اليه لم يكن له محله من السكنى ولا في
ما اذا لم يشو اليه فاذا كان له نوعا اخصا صا فتها صا حرام وكذا ابتداء الشروع
في حرام محرم يصير محرما بنفس الوجه وللمدرك اليه محله في هذه التطوع
فان جلد بدنه او اسعرها او قلدها لم يكن محرما اذ التجليد ليس في افعال المحرم
المحوص بل في فعله ذلك لصانته الدواعي المحرم والبر والذات في ذلك يكون دليل
الحاجة فله يصير محرما بخلاف التقليد فانه لا يراد به الا العلم فصح في
الساعات لم ذكره القائل ولا ذكر التجليد فيه ولا شعاع بدنه عند ابي حنيفة واني
يصير محرما وهو ليس من النسل وكذا الفتاوى ان يصير محرما الا بالنسبة وهو
اصح من السابق لان الفعل لا يقوم مقام الذكوة التحريم للعبادة كما في الصلوة فانه
لما كان الشروع فيه من النسل لا يقوم الفعل فيه مقامه حتى يورثه السجد بنيت
الصلوة لا يصير شراعا وانما جعلناه محرما بالتقليد لان المحرم يشبه الصوم
محرم حيث انه ليس اثباته ذكره مفروض وشبه الصلوة في حيث انه يستعمل على
ادكار مختلفة فلهذه الصلوة لا يصير شراعا فانه يحرم النية وشبه الصوم
بصير شراعا فانه لا يترك باق الذكوة التي تفعل هو من حيث هو حرام عمل
بالسهم عند من اذ كان حسن فهو من الزوائد وقد تفعل معالجته فلم يكن في
افعاله على المحوص كالجلد ولا يصير محرما اذ لا يترك الشبهة غير
معتلة ومستنوز لقوله ان فعله نعم ولا في تقليد البدنه لم يورثه على اليد
فله يسفح به ركوما وحمله والعم لا يتركها فله محتاج اليه والذم من ان
والبقرة ما كان له من عجز عن بلوغ البقرة في الساعات مع من بل خاصه لقوله
فادكر اسم الله عليها صواب في قاعة وذلك بعد ذكر البدن في ذلك
من بل وقوله علم اذا كان يوم الجمعة وقدر الملك تلكه على باب المسجد يسور

الاول فانه قالوا فالتجمل منهم كالمهدي بدنه والذي بدنه كالمهدي نفس فصل
وذا دليل المفاضل ولفظ اذ ان عجز من صا او فتح الا سمع عليها ولا نه سوا
في البدنه والبدنه سوى عجز والمضجده ولا نه بدنه العجز وعجزهم اقتصار
الابل والصحة من الرواية في الحديث فالتجمل منهم كالمهدي خروا انا
الفران المحرمون انواع مفردة بالبحر وهو ان يحرم من المساق او قبله اسر
او قبله ومفرد بالبحر وهو ان يحرم من المساق او قبله وقائي وهو ان يحرم
بينهم في الاحرام ومن الميثاق او قبله اسر او قبله ومثقب وهو ان يحرم
بالبحر في اسر او قبله ثم يحرم من عامة ذلك قبله لم ياهله المامما صحيحا
والفران افضل في التمتع ثم لا يراد وما في ذلك التمتع افضل من الفران في عم
بالبحر الى البحر ولا نه مذكرة الفران في الفران وفي المساق في الفران افضل
لانها شتر من ذلك علم ان الفران بالبحر وانما يحرم رسول الله بعد الهجرة مترا
وما كان يترك من فضل فيما يورثه مترا ولا في الفران حصه ومن فراد عجزه لقوله
وانما الفران حصه ومن فراد عزيمة والنسك بالبحر ختم في القسك بالرخصة
ولا نه من فراد زكوة حرام والسفر والخلو والنسك اذ القادر يورثي النسك
بسفر واحد يحرم انما احراما واحدا ويلق بها نكسة واحدة وكل واحد منهما جلقا
واحدا والمفرد يورثي كل نسك بصفة الكمال فانه باق باحرامه ومفرد في النسك
وحلقه المفرد من حرم بالبحر وحل فاذ اخرج منه خرج الى الحل واعقروا
النسك بصفة الكمال افضل من ذلك النقص فيه ولفظ ما روي على ابن مسعود
من هو الله عليهم انه علم قول البحر والعمرة فطاف بها طواف وسعي سعي وعاش
رضو انه علم قال نسك بحج وعمرة معا وله لما وقع من ذلك وقع فعله لاهل
الحديث جمعوا رواية نسك رسول الله صلى الله عليه وسلم وكانوا يلاسن بها عس منهم رواه
كان قادرا وعاش ان كان مفردا وعاش ان كان مقبعا وجب الرجوع الى
قوله وقال علم بالبحر اهلوا بحج وعمرة ولا في الذي يورثي الافراد والتمتع مع
التكس بالبحر والعمرة وحل وذا يحول للمفرد ولا يكون التكس بها المفرد بالبحر
ولا نه في الفران واصله من نكسة العزيمة وجمع من العزيمة هو افضل من افراد
كل واحد منهما كالحج من الاعكاف والصوم والحرام سئل الله به وخلق
الليل والنسك غير معدود ولم له زبد في السفر وسبيله في العمرة والنسك

والحل للمخرج عن العبد والمخرج عنها غير مقصود ولا ثبت التحريم
 بما ذكر في قول اهل الجاهلية ان العمة في اسرار الحج من الحج المحرم والقول المذكور
 في القولين هو المراد بقوله في وانما الحج والعمة لله قالوا انما هما من الحرم
 بهما من ذرية اهلها وهذا الحق هو الذي لا ينفك في المتع بعيد احرام
 العمة وتاخر احرام الحج وفيه الاقوال تاخر احرام العمة وتاخر احرام الحج
 بالقول في العمة ذلك نسك وفي اوقاف الدم فكان افضل وهذا جعل
 المتع افضل من فرائض ظاهر الرواية لا رتبة ذلك نسك وفي اوقاف الدم
 ان القولين افضل من المتع لما فيه من ذلك البعيد باحرام الحج واستدامة
 احرامها الميسر حق بغير عمنها وفي حرم المتع العمة متقاربة والحجة
 عليه وعمره في حرم الله لا فرائض افضل من المتع له حجة المتع عليه والمفرد
 بحرم نكاحه من قبله خلاف ما بيننا وبيننا على ان القادر
 بطوافين وسعي سعيين عندنا فكان جمع بين العبدتين وعندنا بطواف
 طواف واحد وسعي سعيين واحدا فكان نقلا للعبد فكان في قول ابي
 والقولين من العمة مع حجة من الميقاد ودينه ونقول عقيب الصلوة اللهم
 في اريد العمة والحج فيسروهما وتقبلهما من قول القائل في قولنا هذا نكاح
 اي جمعت بينهما وفي الشروع براد به الجمع بين الحج والعمة على الصفة التي بيننا
 وكذا اذا احرم بعمه بالحج قبل اداء افعال العمة اصلا وقبل ان يطوف
 بها ادعى اشواط الجمع مدحوقا ان يكون من قائم ولله حكم الكل و
 سأل التفسير فيها لعمره على ادائها وتقدم العمة على الحج في دعاء التيسير
 والمسلمة لا والله في قولنا في قوله تعالى من عتق بالعمة الحج والاداء
 في قولنا ببدء بالعمة وكذا ببدء بدركها في الدعاء والمسلمة وان اخذ ذكر العمة
 في الدعاء والمسلمة بان يقول اللهم في اريد الحج والعمة او يقول نسك حج وعمرة
 جاز لا الواو لطلو الجمع لا للتيسير ولو التفت بالنسبة ولم يدركهما في المسلمة
 حازا من كان في الصلوة اذا نواها بقلبه وكذا اذا دخل مكة ببدء بطواف
 العمة بمرارة الله والاول وسعي بين الصفا والمروة وهذه افعال العمة ثم
 بفعل افعال الحج بطواف المقدم سبعة اشواط وسعي كما است في المفرد
 بالحج وتقدم افعال العمة لقوله في فمرعج بالعمة الى الحج ذكره بكتابة الحج

فقد جاز قال السامي
 في قوله

بعد ذكر العمة وهو لا ينها لغاية فسعى ليلون العمة مقدمه حق يكون انهما
 بالحج والاهلة وان ورد في المتع لكن السرا في معناه لا فكل واحد يرد في السرا
 ولا يحل بين العمة والحج لان ذلك جانه على احرام الحج وانما يحل يوم الحج
 كما يحل المفرد ويحل بالحج بالذبح كما لمفرد وفي السرا في القادر
 يتحلل بالذبح لا بالحلول لقوله علم فلا اجل حواجر فلما تاو له حق اخر
 ثم احل يومه وهذا هو التحلل من العبد يكون بحاله كحل اثنا عشر اسبوعا
 في الصلوة وذا بالحلول وذا الذبح وفي السرا في القادر بطواف واحد
 وسعي سعيين واحدا بالقول في ذلك خلت العمة في الحج الى يوم النحر وروى عاتشه
 رضي الله عنها انه علم طواف الحجته وعمرته طوافا واحدا وسعي سعيين واحدا ولا
 مبني القول على التداخل حق التوهم سلسه واحدة وسفر واحد وحل واحد
 فكذا است التداخل في ركاز وان العمة تتبع الحج وهو الحج كالوضوء في غسل
 فكما دخل الوضوء الغسل فكذا العمة في الحج ولما انه علم فوز وطواف بها طواف
 وسعي سعيين رواه علي وابو مسعود رضي وروى صفى بن عبد وطواف طوافين
 وسعي سعيين فقال عمر بن الخطاب رضي الله عنه في ذلك في قولنا في الشيء الى الشيء
 وانما الحق في ذلك باداء عمل كل نسك بحاله اذ ضم الشيء الى الشيء اثره في وجوده
 لا في عدم احدهما فالجمع بين الحج والعمرة والصوم والذبح واحد من عبادات
 محضة ولا تداخل في العبادات وانما التداخل في سقط بالشبهات والسفر للسفر
 الى اداء النسك والتسليم للحج والحلول للتحلل فليست هذه الاست مقصود
 انما المقصود اركان العبدية من يرى ان الحج او سعي التطوع بهما بتكليفه وسنة
 واحدة ولا يدخل احدا السعيين من فرائض الوضوء مع ان غسل غير مقصود
 وانما المقصود بطهيرة البدن ليقوم في المناجاة طاهرا وقد حصل ذلك
 وهذا كل نسك مقصود فليزوم اداء اعماله كل واحد منهما ومحقق ما رواه دخل
 وقت العمة في وقت الحج على محقق انه يورد في وقت واحد وانما يستقيم النسك
 بحدوث عاتشه مع انه روي عن عاتشه فيما تقدم انه كان مفردا فافراط
 طوافين للعمة وحجته وسعي سعيين جازلانه اني بما هو مستحق عليه واسا تقدم
 طواف التحية على سعي العمة ولا شيء عليه اما عندهم فطاهرا ولا في اصلها لذكر الحج
 تقدم نسك على نسك وبما بين سعي وسعي سلة واما عندنا فحسب تقدم طواف

لغسل

سنت

من حيث انه لو كان التقليد بصله سنة اذ المقصود منها ان علام باها بدنه حق اظا
ردق اذا ورد قما او كلا لم يمنع لكن هذا المقصود ان يتم بالتقليد لا بد من استعمال
في غير الحج وهو غير لازم بل قد يحل وقد سقط ولا شعاع له في ذلك فادقها ومن
حيث هو مثله يعادق السنن فيقال ان حسن فعله وان تركه فلا بأس به انه مثله في عبادته
عمر قطوع بعض الاعضاء في حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه ما قام رسول الله صلى الله عليه وسلم
خطيبا الى جيشنا على الصدقة ومنها ناع المثلد وهي حرام فمن حرمه فهو
المرتد والخوف فلا يحرم هنا وهو قربة الى كل عقوبة اولى وهي ان يعذب من عايشه
في ما ولد اسعاف النوق علم انه انما فعله في صياحه للبدن في زينة اياها ادى الكفالى
ذلك ليس بسنة في التقليد كما هو معتقدا في غير القرآن في كان له يوم العرض ما كان
الا شعاع ابلغ في الصبيته فاني فعله لذلك فلما اعلى الله به امره وقطع دابر الكافور
والعذر فتنه ذلك الحكيم كاعطاء الصدقات للمولفة قلوبهم وقتل الكفار وكسر
البدنان وشق الزقاق وول الطحاوي ما كان ابو حنيفة افضل من شعاع وكف يكس ذلك
مع ما استمر فيه من خبايا وانما كان اشعاع اهل زمانه لانه رآهم يستفصرون ذلك
على وجه خاف منه هذه البدنة بسراية خصوص في جرح الختان في اى الصواب
سنة هذا الباطل على العامة لانه لم يعمد على الحد فاما من وقف على ذلك بان قطع
المجلد دور الخلف فلا بأس بذلك وقيل انما كان ايثان على التعبد كما كان ايثان في كراه
الكنانية في نكاح المسلمة فاذا اذ طلمه طاف سعي للعمة لما روي لا يتخلل بعد
العمة ان سوق الهدى بمنع من التخلل قال عليه من ساق الهدى فليس له ان يحل له ان يسوق
الهدى تاثيرا في اساق حرام فلا يوثق ابقائه اولى بخلاف ما اذا لم يسوق الهدى لانه
لا مانع له من التخلل وتحريم بالحج يوم التروية كما حرم اهل مكة لما حرم في محرم لا يسوق
الهدى فان قد تم من حرام قبله فهو احيى منه مستوعبة في العجلة وذلك التعب
والا جبر يقدر التعب بالحدث من فضيلة تقديم من حرام من ساق الهدى ولم يسق
الهدى عليه من المتع كما مر في حرامه احرامية بحلول يوم النحر في الحج كما
لسلام في الصلوة من حيث التخلل فيحلل بالحلوع في حرامه ولا يمنع ولا قول
الحكي وانما لم يرد في اذ خاصة خلافا للسنة في برون صلاوة فوليح ذلك لم يكن اهل
حاضري المسجد الحرام وذلك اساق الى المتع عندنا وعند السادة في الحكم
الدى هو خوف الهدى او الصوم ولم يوجب عليهم شيئا وقولنا احق اذ لو كان كذلك

المسلم

في سائر الامور
الكل سعا

الشروع

لقبل على من اذ التمتع شريع لنا شينا فعلناه والله اما الدم او الصوم بعد
فعلينا له احتلا لنا منه ومن كان في اخل المساق في وكما لم يكن حق له يكون له متعة
قولنا في حاضري المسجد الحرام اهل اللواقيس ومن وبن الى مكة عندنا وعندنا ملك
هم اهل مكة خاصة وعندنا في اهل مكة ومن كان على مساق له بقصر في
الصلوة الا ان الملك اذا كان بالكوفة فلما انتهى الى المساق في الحج والعمرة
صحة ولو لم يحم القول في العاد من يكون عمرته وحجته حقا لله وقد وجدنا
فصل في الكوفة في متمتع على الى بلد بعد فواحه من العمرة ولم يسوق الهدى بطلت
فلا فالسنة في لانه لم ياهله فيما تن النسكن الماما صحيحا وانه سطل التمتع كذا
ابن عمر سعد بن المسيب وسعد بن جبير وعطاء وطاوس واثايم رضي الله عنهم ولنا
ساق هدا لمصلحة له سطل تمتعه قال محمد سطل لانه لم ياهله تن النسكن
وقد اذ اها اسفرونا واما ان المامه باهله غير صحيح هناك من محرم على
حاله ما لم ندرج عنه الهدى فكان العود مستحقا عليه وداع مع صحة المامه
باهله بخلاف الملك اذا خرج الى الكوفة واجرم بعمرة وشاق الهدى ورجع من عامه
ذلك فانه لا يكون متمتعا في العود هناك غير مستحق عليه فصح المامه باهله
وهنا العود مستحق عليه فصح ذلك صحة المامه باهله واذا اجرم بعمرة قبل
اسر الحج وطاف لهما اقل من اربعة اسواط ثم دخل اسر الحج فتمت واجرم
بلح كان حقيقا فان طاف بعمرة قبل اسر الحج اربعة اسواط فصا عدا تم
حج من عامه ذلك لم يكن متمتعا واصله لن سطر التمتع اداء النسكن في اسر الحج
ولن حرام عندنا سطر فصم بقدره على اسر الحج فاني نعتن اداء من فعل فيها
فاذا وجدنا كثرة اسر الحج فقد وجدنا فيه تقديرا الى ان لا تكون حكم الكلة واذا
وجدنا كثرة عمرها فلم يجتمعا فيه كحقيقا وتقديرا او ما كان نعتن اتمام العمرة
في اسر الحج واشهر الحج شوال وذو القعدة وعشر ذي الحجة وعندنا في ذلك
كذلك لظاهر قوله في الحج اسر معلوما في وقوله اسر كقولنا لورد سهر في شهر
جمع وادناه ملكه ونسبنا الى المرام به سهر لن وبعض الناس كذا قاله ابن مسعود و
عباس بن عمر بن الخطاب رضي الله عنهم فان قلت كيف كان الشهر لن وبعض الناس اسرها
قلت اسم الجمع يسترك فيه ما وراى الواحد لمد قوله في قد صغر قلوبكم او نزل
بعض الشهر من ذلك كما هو في اسر سنة كذا انما رآه في سعة من ذلك في الحج نفوق

بعض عشر في الحجة ولو كان الوقت لما تحقق الوقوف فائدة بوقت الحجة
 من شهر ربيع الثاني في الحجة له بصله الالفه وان احرمت بالحج قبل اشهر الحج صح
 احرامه والعقد حجا ولكنه يكتفى به في بصرين محرمين بالحجة له في الحرام
 الحج كالتمسك للصلاة فكما له بصله الشرع في الفرض قبل دخول الوقت وكذا
 في الحج وهذا لان الحرام وكذا الحج حق يلزمه تمام به وتمام يلزم بالشرع
 اذ بعضه لا ينفصل عن بعضه بالدخول في الشرط له يلزمه تمام واذ اكارنا
 فلا يتلوا في غير وقت الحج كسوا له ركازا واذ لم يصبه احرامه بالحج كان محرم بالحج
 لان الوقت في العمرة لا يري ان لو فاتت محرم الوقت في احرامه للعمرة وكذا اذا حصل
 ابتداء احرامه في غير اشهر الحج وانما الحرام للحج كالطهارة للصلاة اذ هو من
 الشروط له من الركاز فانه لا يصلح له اداءه في فوات الحرام يكون عند التمسك
 وتمام فاعلى مكة ولو احرمت اول يوم من اشهر الحج صح واداءه في فوات ما منه واذ
 كان سوطا صح بقدره على الوقوف كالطهارة بخلاف الصلاة فاداءه في ركاز
 هناك يصل بالتكسيف اذ حصل قبل دخول الوقت فيحصل اداءه في ركازه وله في
 الاحرام محرم اشياء كلبس الخيط والتطيط والحج وغيره وانما اشياء
 كالوقوف الطواف واداءه كتحصيل ركاز واعتبر تقدم الحرام على الوقوف بتقديم
 الاحرام على المكان فانه لو احرمت من دون اهل مكة وهذه عتبة تعلق ركاز
 ومكان وانما يلزم الحرام قبل اشهر الحج لانه لا يامر من موقوع المحذور اذ اطل
 حلت في الحرام كوني اعتمر في اشهر الحج وفوت منتهى وحلوا وقصم اقام مكة او
 ببصرة ثم حج من عامه ذلك صح تمتع اما اذا اقام مكة فله ان يرفق بنفسه في
 سفره اذ اشهر الحج وفي امان التمتع واما اذا اقام ببصرة فقد الجص
 انه بلا خلاف في الطحاوي انه قول لا صفة وعندهما لا يصير متمتع لا في
 المتمتع من كان عمره من الميقات وحجة مكة وحجاء متقاسم في اذ لم يبق
 خرج من مكة فافترق في سفره اذ لم يرجع الى وطنه وان كان يحوي البلاد ولما كان
 السفر الاول قائما وقد حصل له النسيك في اشهر الحج في سفره اذ كان متمتع
 فوجب دم التمتع ولو افسد العمرة وحلوا بعد الفرائض منكم اقام ببصرة ثم قص
 عمره في اشهر الحج وحج من عامه لم يكن متمتع عنده وقال هو متمتع لانه لما قدم
 البصرة وهو محار له هذه المتعة صار ملحقا باهل مكة لان مكة مكانا كان حكم

ولا انه لو احرمت من دون
 اهل مكة اشهر الحج لا يكون
 لما صير اول الحج

ونسكاه

لأحرمت من اهل مكة وله ان حليم السفر له وانما له لم يعد لا وطنه الذي انشئت السفرة
 فصلا ولكن لم يخرج من مكة ولو وقع بمكة ولم يخرج الى البصرة حتى قضى عمرته الفاسدة
 لم يكن متمتع انما قاله لما فرغ من عمرته الفاسدة صار كواحد من اهل مكة ولا يخرج
 لهم ان لم يعودوا اهل مكة اعتمر في اشهر الحج وحج من عامه ذلك فانه يكون متمتعا عندهم
 لانه السفر له وانما يفيض برؤيته اهل مكة فكان هذا الشك سفره بنا على ان ولا يذوق
 بنفسه صحيحين فيه فصلا متمتع احرام بعمرته في اشهر الحج وحج من عامه فانه افسد
 مضى فيه لانه لا يمكن الخروج عن عهدة الاحرام بدون اداءه في فوات ولا يجب دم
 المتمتع لانه يجب سكر احيث يرفق اداء النسيك في سفره اذ افسد
 صار عاصيا ففعل عنه ما شرع شكرا امرأة تمعت فصحت بشاه لم يخرج
 المتمتع لانه لم يأت بالواجب فلم تنوهد في المتعة وهذا لان دم المتعة واجبة
 ولا صحة واجبة ايضا وفيما غير ركاز فاداءه في فوات احرام لم يخرج من فوات الجواب
 في الرجل انما وضع محمد في المسئلة المرأة لانه واقعه امرأه سالت ابا حنيفة
 فاجابها فحفظت ابو يوسف فاوردتها محمد كذلك وله هذا موضع الجواب وهو
 فممن اغلب حاصت امرأة عند الاحرام اغتسلت واحرمت صنعت ما يصنع
 الحاج غير انها لا تطوف بالبيت حتى يطهر لقوله له لعاشة رضى عنه حين حاضت
 سرت في اصنع ما يصنع الحاج الا ان لا تطوف بالبيت لان الطواف بالمجد
 وهي ممنوعة عنه والوقوف في حفاة فلا يمنع عنه والاغتسل للاحرام للصلاة
 فيغد بان طهرت بعد مضى ايام النحر طواف للزيادة وله شيء عليها بهذا التاخير
 لانه بعد الحيض وعليها طواف الصدرة في طهارة عنده وذلك الهداة
 حاضت عند الوقوف المذكورة في شروح المختصر عند الاحرام وهو الصحيح
 بولادة قوله احرمت ما ولى المذكور في الهداة انها احرمت الاحرام الى زمان الوقوف
 فان حاضت بعد الوقوف وطواف الزيادة انصرف في مكة وله شيء عليها لتكرار طواف
 الصدرة في علم رخص للنساء الحيض ترك طواف الصدرة ولم يامرهن باقامة
 شيء مقامه كوني اتخذ مكة دارا قبل التحلل النفرة ولا سقط عنه طواف
 الصدرة في وقت الصدرة بعد ما حل النفرة ولا فقد جاء وقتة وهو ليس بصدرة
 لانه من اهل مكة فلا يلزم طواف الصدرة وان احرمت دارا بعد ما حل النفرة ولا
 فعليه طواف الصدرة عند ابي حنيفة ومحمد لانه لم يحرر محرم الصدرة قبل ان يهتد فلا

احرام طواف بالبيت

فان سرت في حجة
 واجبة عليها ففعل
 ما يصنع ما يصنع
 قلت عند دم المتعة

يسقط

يسقط عنه بنية من قامته بعد ما لو حاضت بعد خروج وقت الصلوة فانها له
عند تلك الصلوة وفي ابو يوسف اذا نوى الصلوة فبذلها فادى طواف الصدق
يسقط عنه طواف الصدق لانه وان دخل وقت فله يصير طواف الصدق من عليه
بدخول وقت فنه من قامته بعد دخول الوقت وقبله سواء كان لو حاضت بعد دخول وقت
الصلوة لانه يلزمها تلك الصلوة **باب** **الحائض** اعلم ان الحائض
ممنوع عن استعمال الطيب والدهن لقوله تعالى الحائض الشعث الثقيل واستعمل الطيب
والدهن في هذا الوصف فيمكن التقصان في احرامه ونقصان الحج تجبر بالدم
لنقص الصلوة تجبر بالسجود فانه يطيب محرم بالغ عضو اكمله كالرأس
والساق والحز ونحو ذلك فعليه دم لتكامل الجنابة بتكامل الاوصاف فيطيب
عضو كامل فتشرب عليه كمال الموحى وهو الدم وادى طيب كشرمان يسرق باكثر
فيه حب الدم وعند ابو يوسف ومحمد رحم الله كل حبس لانه ما استعمل استعمال الطيب
لانه استعماله وله انه استعماله عضو مقصود به وهو الفم وكملت الجنابة وقتئذ
بالنفع ان فعل الصلوة بوصف بالجنابة للونه غير مخاطب وعند الساق في ادراكك
الصوم محظور الا حرام يلزمه ما يلزم الباطن له ستوا من في شدة السبب
فيستويان في المسبب ولن يطيب او لم يعضوا واكل طيب قليله حب الصدقة لقصور
الجنابة وعند محمد بقدر الدم من الحز معتبر بالكل قبل التطيب في الغرض
نحو الرأس والحز حب الدم وان كان زود حب الصدقة اعتبارا بالخلق الفرق على
الظاهر ان القياس لن يعلو وحوو الدم بحلو الكل الا ان ائمتنا اربع مقام الكل
بالعق والعلو ما حرق الطيب بالانقصان على ريع العضو بل يطسور العضو
الكامل بخلاف الحلو لشيء طيب لانه شيء عليه خلاف للساق لانه اثره غير هو
عقوبه واحب الدم يتلوا بالشاة في كل موضع الا اذا طاف طواف الزيادة حبنا
او جامع بعد الوقوف يعرفه فانه حب فيهما البدن وكل صدقة في حرام غير قد
في نصف صاع من ثمرها حب بقدر القحط والجراة فانه مطعم فيها ماشا
ولن حفضت له حبنا حب الدم لانه طيب كامل قل علم الجنابة طيب وهذا اذا كان
ما يقف فاركاز ملبد افعله ما ردم للطيب ودم لغطه الرأس وهو من صلب
رأسه ولحيته بالجنابة واقرود الرأس في الجامع الصغير قد لا افراد كل واحد من
ولو حفضت له بالوسمة لانه شيء عليه لانه ليست طيب وانما يغفر لوز السعي

وعنه لو سفلانه اذا خضت راسه بالوسمة للمعالجة من البصراع حب الحز لانه عطي
راسه لانه اعتبار الحضا وهو صحيح وان اذ هن نزل حب الدم وقلا حب الصدقة
وفي الساق في لستعمله الشعر حب الدم لانه زاله الشعر لانه استعماله غير
لانه شيء عليه لعدمه وقال انه مما لو وكل وليس طيب كامل لكونه اذ نقا وبازاله الشعر
فقصرت حنايته فتحب الصدقة ولا في جسمه فانه اصل الطيب فزاله الروح يلحق في
الدهن فيصير ما به فحب استعماله اصل الطيب ما حب استعماله الطيب كحب باصل الصبغ
وهو السمن ما حب به ولا يخلو عن معنى الطيب بل هو الشعر وبزله الشعر ويعمل عمل
الطيب لانه لو كل مع ذلك وذاك شاق وحوو الدم كالمعطر فانه لو استعماله العطر
حب الدم وهذا الحلة في الزيت الحار والحل الحار الذي كالحل طيب
اما الدهن لانه طيب كدهن الباني والسفسف والزيتون حب استعماله الدم انما
لانه طيب كذا ان اذ هن نزل حوله طيب وهذا اذا استعماله على وجه الطيب
ولو دأوى به حرج او سقوط حله فلا كفان عليه لانه ليس طيب لنفسه ولكنه اصل
الطيب وهو طيب من وجه فادام استعماله على وجه الطيب بطهر حكم الطيب كالأف
ما اذا دأوى نحو المسك لانه طيب بنفسه واذا غسل راسه بخلع حب الدم وقال لا
حب لقصور الجنابة وله انه نزل الشعر ونقل الهواء فكملة الجنابة وليس ثوب
مخيطا او عطي راسه يوما كاملا حب الدم وان كان اقل من ذلك صدق وعان يوسف
انه اذا لبس الثوب نصف يوم حب الدم اقامه لانه كثر مقام الكل فكل الساق في حب
الدم بنفسه ليس لانه محظور احرامه فله سترط وادام يوما لو حوو الدم كسائر
المحظورات لانه ان علم قارة المحرم بلبس الخيط ان علمه الدم اذ ليس يوما كاملا
وله ان لبس الخيط في حيز في حيز الحز والبرد وذاك لكل الالدوام فقد نأ
ذلك يوم كامل لانه من لبسه في اول اليوم ونزع في آخر اليوم وبعد استقنا
كاملا ونقص الحماه فيما دون حب الصدقة ولو اذ لى القيصار استعماله
استعمل الرداء او انشبه به بان اذ حذت يد المفق والقاه على كفة اليسرى
او اتزى بالسراويل راسه استعماله استعمال الرداء او اذ دخل منكبه في القبا ولم يدخل
بدنه في مكبه فلا بأس به لانه ما لبسه لبس الخيط وقال الساق في ليل حب الميزون
فلبس السراويل لانه شيء عليه لانه مضطرونه ولف ان لبس الخيط حب الدم والضرون
سدخ بالفسق والزيادة وقار ذفران اذ دخل منكبه ولم يدخل بدنه في مكبه حب

الدم له ليس الخيط ولت ان كاله رتداء والارفاق غير الخيط وهذا
تتكلف حفظه ولو على بعض راسه يوما فمعل حشف انه اعتبار الربع كما في
الحلق والعروة لا يستل البعض اذ يفاق مقصور لبعض الناس وعلم ان سفل
اعتبر اكثر الراس بطر الى الحشفه وان حلق ربع راسه او ربع لحشفه كحل الدم وليس
كان اقل من الربع بصدق وما كاله كحل الدم الا كحل الكحل طاهر قوله تعالى ولا تاكلوا
رواسكم وما كاله مع كحل القلندر وان حلق بالشرع انك لا تستل سفل استشف
لهم ما زكيت الحرم واستوى فله وكثيره وجوب الضمى ولو لم يخلو الحرام
لما فيه من رفاق الكامل المقصور وحلق بعض الراس لا يفاق كامل معتد بعض الناس
فان الراس كالحلقين او سطر درهم وعامة العرب كحلق النواصي ومن قفيه لا يفاق
الراحة والزنه والربع يعمل على الكلة كشر من المواضع فالحق هنا بالكل احتياط
وكذا حلق بعض الحية معهود بالعراق وارض العرب وانما يؤخذ منه الربع وما يشبهه فكان
وفقا كاملا وان حلق الرقبه كلها كحل الدم لان بعض الناس يقصدون حلقه وحلق
اطبيه او احدهما كحل الدم لا يظن احد منهما مقصور بل هو لدفع عن ذى فيل الراحة
فصار كالعانة ثم ذكر في الا بطن التنف في صل والحلق للجامع الصغير قد انكره
في الحلق ولما كانت السنه هو التنف والعمل بالسنه اخى ابو يوسف ومحمد اذ حلق عضوا
كاملا فعلم دم وان كان اقل من ذلك طعام يريده الصدر والساق والعانة ودور الراس
والحية انما سمى ان كحل الدم كحل ربع الراس والحية وهذا الربع في الصدر
والساق والعانة يعمل على الكلة العلة اذ العلة ما خرج هذه الا عضوا باله
فصن على الربع خلاف الراس والحية وانما كحل الدم كحل الصدر والساق
لان مقصور بالنور وهو استعمال النور في زالة الشعور فكل الحية كحل
كله ونقص كحل بعضه ثم قل قوله تعالى في قوله حشفه لان خالفين في ذلك وانما
خصت بالذكر لان الرواه محفوظه عنهما لا غير لان احد من سنده فعله حكومه
عدول نفسه ان يطر من هذا الماخوذ كما يكون من ربع الحية فيجب عليه الطعام
كحشبه حلقه كان سفل ربع الربع كحشفه ربع السنه والسنه في الشارب
الاخذ من الحلق واذ ان يصر منه حلقه وانما هو الحلق على من السفل
العليه وذكر الطحاوي في حلقه سنه ونسبه في كحل الى حشفه وانما يوسف ومحمد
وان حلق حشفه كحل الدم وقال الحشفه الصدقه لان علم احق وهو صام بحرم

وما

بالقاصه وما كان لسانا سوا وجهه الدم وكان موضع الحاشية تبع من الحلق غير
فصار كالحشفه وله من حلقه لم يحشم مقصور فصا وحلق الرقبه والحشر محمول على
العذر ان يرى انه لا يشار ما وجب الصدقه عليه فلا عذر ايضا وان حلق محرم راس
محرم آخر باصره فعلى المخلوق دم لان فعل العبد باصره كفعله بنفسه ومعوق الراحة
والزنه ثم له وان حلق بغير اصره بان كان المحرم باصره محمول راسه او الوجه على ذلك فعلى
المخلوق ايضا دم عندنا وعند السلف في كحل سنه عليه وهو بناء على اصله ان كراه
اذا تم حشره المحرم من لزوم اخذ حكم الفعل والنوم ابلغ منه لان كراه نفسه قصد
ولا يعيده والنوم لعدم التقصير عند سبب الكراه والنوم ينتفع به ثم هذه
حكم الفعل اذا تقرر سببه وقد تقرر سببه ههنا وهو ما نال من الراحة والزنه بالاله
الشعشع والنفث عن يده فيلزمه الدم حتى ولا يحشر كراه والمضطر حيث يحشر
الا شيب اللاله لان العذر هناك سماوي وحرم الحلق والعذر ههنا وحرم العبد
ولا يحشر الدم لم يكثر منعتين عليه ثم لا يرجع المخلوق راسه بهذا الدم على الخلق
وقال في مرجع به لان هو الذي اوقعه في هذه الورطة والزنه هذا الغرم ولكن
يعول انما لزمه ذلك لحصول الراحة والزنه فلا يرجع به على غيره كما لا يرجع المخوف
بالعقر على غيره لان كحل حشفه اللذ الحاصله له بالوطي اما الخائف فيلزمه
الصدقه سواء كان باصره المخلوق او لا باصره وقال السلف في كحل سنه لان المحرم منع
عن اذاله شعور نفسه لما فيه من الراحة والزنه له ولا يحصل سببه في ذلك كحشفه
راسه غير ولو ان اذاله ما تقوم بدنه من محظورات الاحرام الاستحقاق
من ما زكيت الحرم منع المحرم عن سببه في ذلك بدنه غير كما منع عن سببه
في نفسه وهذا كحل الصيد وانما حلقه في صيد فحين كما كان جانب في صيد
نفسه الا ان كحل الحية بالاضغاث ومعوق الراحة والزنه الى فعله فاذا فعل ذلك
في نفسه كحل حشفه فيلزمه الدم وان فعله بغيره لم يكل حشفه فيجب الصدقه
وان اخذ من شارب حلقه او قلم اظافر اظافر ما شاة له من تقوية له في ذكر
بغيره غير كما يتاخر بغيره نفسه الا ان المادى تنفث غير اقل وكان رفاق
انقص فيلزمه الطعام وان قصر اظفر يده او وجليه فعلمه دم كذا في حرم
عن اربع سنه فهو لا نه اذ ان ما يقوم البيرون في معوق الراحة والزنه كحل
الراس وكان حشاه كامله فنجبر بالدم فان قلم كل في مجلس واحد فعليه دم

واحد وان كان في مجلس فلهذا عند محمد بن زهيد الجنايات مستند في
فلا يوجب الا دما واحدا على الواجب في الفرق بين كون مجلس واحدا
مجلس وهذا ان يمتنع هذا الواحد على التداخل وما يمتنع على التداخل
يستوي فيه المجلس الواحد والمجلس كلفان الفطر والحدود الا انه اذا قصر
اطافير يد واحدة وكفرتم قصر اطافير يد اخرى فعليه كفارة اخرى لا الجنايات
ولا في ادققت بالتكفير ففعله الباقي حيا به مبتدأة فوجبه كفارة اخرى
هذه كفارة حسنة وان يوسع اربعة دما ان قصر كل مجلس يد او رجلا
له هذه افعال مختلفة في مجال مختلفة وكل واحد حيا به كاملة فوجبه الدم
كما لو طوى الرأس بمجلس وقصر اطافير مجلس آخر وهذا في كفارة فمصرام
معقوب العبد غائب حق وجب على المعذور ان يسعى له بحري التداخل في
العلاقات الا انه اذا كان في مجلس واحد فالمقصود واحد والمجال مختلف
فخرج جانب الحق المقصود بسبب الحق والمجلس فاما اذا اختلف المجلس فخرج
حائب اختلاف المجال فوجب لكل فعل دم كمن تلا آية السجدة مرارا فكار
مجلس واحد بمجلس السجدة والا تعدد وهو فارق الحلو فان عمل الفعل هناك
واحد والمقصود محقق وان قصر يد او رجلا بحب الدم وان قصر اقل خمسة
اطافير فعليه بكل طفر صدقة وقال ابو حنيفة اول وهو قول من بحب الدم بقصر
بلايه اطافير الا قصر اطافير يد واحدة فوجب الدم اتفاقا والبلد والكره
من ان يتركه الكل وجه القول المرجوح اليه ان الدم في كل صل انما يحجب بقصر اطافير
اليدون الرجلين في البدن الواحدة ربح ذلك فالحول لكل احتياط كربع الواحدة
الحلو وكان هذا اذا في ما يتعلق بالدم فله عكس لم يقام الا كبر من مقام الكل لانه
في نفسه ملحق بغيب فاني لمحق الكس به ولو حاز ذ الجان لمحق الكس به فبقا اذا
قصر الطفرين فقد قصر اكثر الملاءه واذا قصر طفر او نصف طفر فقد قصر اكثر
الطفرين فيؤدي الى ما لا يساهي وان قصر خمسة اطافير مسفرة من يده ورجليه
فعليه بكل طفر صدقة وقال محمد بن حبيب الدم في المقصود خمسة اطافير في فرق
بين كون يد واحدة مع عضو واحد او عضوين او اعضاء مسفرة كما في الحلو فانه لا
فرق بين الحلو بين الرأس من جانب واحد او من جوارب مسفرة في الجوارب والدم وكما في
لله ربح فانه لا فرق في اجابة اليد بقطع خمسة اصابع من يد واحد او من

واحد

سبب

مجلس

مجلس

مجلس

مجلس

مجلس

مجلس

مجلس

مجلس

مجلس

مجلس

مجلس

مجلس

مجلس

مجلس

مجلس

مجلس

مجلس

مجلس

مجلس

مجلس

مجلس

مجلس

بدن ولها ان اليد انما ملحق بالكل اذا ادى معنى الكل وهو الزينة والنفق
وهذا لا يودي معنى الكل اما الزينة فلهذا لا يحسن في النظر ان يكون بعض
الاطافير مقصودا وبعض البعض اما الادب فلهذا لا يرد ان الذي يقصر
البعض دون البعض لشغل قلبه به كحلو الحلو في فرق الحلو في جوارب الداس مع
فيمتنع معنى الزينة والراحة واذا لم يكن له الجنايات بحسب الصدقة لكل طفر
حتى لو قصر ستة عشر طفرا في كل عضو اربعة كحل طفر طعام مسكين لان
سلخ ذلك ما في نقص من ماشاء وان انكسر طفر المحرم ويعلق فاضله
سعى عليه لا يرد ذلك المنكسر لا ينمو من البدن فاضله لا يكون جنايات كما لو انكسر في محر
الحرم وليس فاضله فانه لا يسعى له لانه لا ينمو بعد فان بطيئ ليس او حلو بعد
فهو مخير لشيء آخر ساء وان شاء قصده على ستة مسكين بملائة اصوع من
الطعام وان ساء صام بلاه ايام ومن صلح له حلت عجن ولا يرد في
والعمل بها فت على وجهي انا او قد تحت دري على ان يذبح هوام راسك
فقلت نعم فانزل الله به على منكم من رضاء اوبه اذى من راسه ففقدته من صيام
او صدقة او نسك فعليه الصيام فقال بلاه ايام فله ما الصدقة والتلاذ اصو
من حنطة على ستة مسكين فله ما النسك ولا ساء وورد كن بحر او فاجر الخجين
كفان التمين وهذا الحكم باتباع كل ما اضطر اليه مما لو فعله غير مضطرب
الدم لانه في معنى المنصوص عليه من كل وجه فيكون لمحقابه فان احسان الصوم
بصوم في اتي موضع شأ سوا كان حوما او غيب لانه الصوم عبادة في كل مكان
وان اختار الصدقة فله ذلك عندنا وعند السامعي له كحوله في الحرم لان الصدقة
بالطعام قرينة فصان بالصيام وان احسان النسك كان محتضا بالحرم ايضا
له زاد اقله الدم لا يكون قرينة في زمان مخصوص وهو ايام النحر او مكان مخصوص
وهو الحرم وهذا الدم غير موقوف بالزمان فكار محتضا بالحرم وهو الحرم وسوط
في الطعام التملك عند محمد لانه ذكر بلفظ الصدقة فصان كالركن وعند
ان يوسع له بشرط لانه كفان فصان كفان التمين والطهارة ان قبل او
لمس شربة او جامع فماد وز الفرج فعليه الدم اول اول يترى عن السامعي
انه يفسد الحرام في جميع ذلك اذا اكل الحرام الصوم فانه يفسد بالنسك
اذا انزل في الفسوق الحرام حكم يتعلق بعين الجاه الا لو لم يزد تكاثر

سائر المحظورات لا نفس، وما تعلو عن الجماع لا تتعلق به كالحذر
في الصوم إلا أن فيه معنى الاستماع بالنسبة وذات معنى بالأحرار فإذا أقدم
عليه فقد أدرك محظوراً حراماً فليمنع الدم بخلاف الصوم فإنه إذا امتنع لم ينزل
له بلوغه شيء إلا أن المحرم هناك قضى الشهوة وذلك يحصل بالنفس لا بالإنزال
وهنا المحرم الجماع بدو أعمه والمقبول منه والنظر لا يوجب المحرم شيئاً ولو
أنزل ذلك كالتفكير إذا لم يتصل منه صنع بالمحل ولو تفكر فامتنع له شيء فكذلك إذا
نظر أو جامع في أحد السبيلين قبل الوقوف يعرف فسد محرمه وعلمه شيء ومخوف
الحكم كما عرفت في نفسه وعلمه القضاء لما روي أنه علمه من غير وقوع أمره
وبما يحرم من الجماع فقال برهاناً ما وعرضاً في محتملها وعلمها بالجماع مقابلة
وهذا ينقل عن غيره وعلى ابن مسعود رضي الله عنه وقال السدي في محتملها ما لا جامع
بعد الوقوف يعرف بل الأولى أن معنى الجماع قبل الوقوف الكبر لا نهى وقوفه مطلق
من حرام فلا يجوز أن يغلط الحنايه ونقصا صواب الواجب لنفسه ما روي أنه في
القضاء لما وجب صواب الفات مستدر كانه وجع له مستدر كانه محرم معنى الجماع
فكفي بالنسبة وبعد الوقوف القضاء فلم يحرم الجماع وعلمه أنه قد فسد
بالجماع في الدين لقصور معنى الوطئ من حيث عدم وجود الجماع وعلمه أنه قد فسد
لأنه كامل من حيث رفاق له تعادى أمره في قضائه وقضائه إذا خرج
من بيتها فغلبت أن يفترقا وهذا بعيد لأنه إن وقعها ما لم يحرم ما لم يفترقا
للمفترق عن الوقوع فله معقول لا فتراق في وقت محل الوقوع وما لم يفترقا
إذا أحرم وهذا أقوى له من غيره فمراقب ليس ينسك في ذلك فإنه يكون فساده
لهذا العضو بصفة الإدا وقال السدي في مفترقا إذا اقتربا من ذلك الموضع الذي
واقعا فيه لهما ما إذا انتبها إلى ذلك الموضع هييجاز الشهوة فيقف
في الوقوع فيفترقا فيحرم أعمه وهذا ليس أقوى أيضاً لأنه إذا وصل إلى
ذلك الموضع وتماقلا في محققهما في مشقة كثير بل في سيرة إذا إذا اتسقا
وتلفف فلا معقول في فتراق مع وجود النكاح الجماع بينهما لا يرى في الزوج
أن يوجبان فتراق في الفرائض حال الحيض من أنهما ومن ثم ذكر أن طاهر بينهما
حكم المحامض حال الطهر فيهما هما الشهوة فيقف في الوقوع كما يعنى بها
في الفرائض هذا الموهوم كذا هنا وكذا في حال الصوم لا يفتقر في المسكن

وهذا بخلاف المحرم إذا كان مضطراً إلى قبل صيد فقد فانه يجب الجزاء له
منه الحق هناك مقدور وليس مطلقاً فإن لا ذنب في المضطرب قوله في كذا منكم
مريضاً أو به أذى من بأسه به إما الأذن عند ذي فساد مطلقاً بقوله
خسرت الفواشي يقتضي في الجملة المحرم بالأحرار فلا يجب الضمان عليه ولا نهى وإن
وردت في الحلوى لكن معنى من يضطر إلى الحقناه دلالة وإن اضطر المحرم إلى أكل
ميتة ومثل صيد أكل الميتة ولا يقبل الصيد في أكل الميتة ليس له حق الله
وقد أباحه للصرون وقول أبو يوسف بعد الصيد أن الكفاية تقوم مقام
الفعل بخلاف أكل الميتة وذكره المبسوط عند في حصة ولو لم يفسد تناول
الصيد ويؤدي الجزاء وعند فرقتناول الميتة أنه لو قبل الصيد لصان ميتة
فكان جامعاً بين أكل الميتة وقيل الصيد وله عينة من أصلها سواء الميتة
وليس أن حرمة الميتة اغلط لعنايتها بعد حرام بخلاف حرمة الصيد للمحرم
أن يذبح الشاة والبقر والبعير والرجاحة والبط إلا أنه لا يفتقر
فإن الصيد ما يكون محرم متوحشاً فما يكون محرم متوحشاً لا يكون صيداً
والمراد بالبط الكسرى الذي يكون في الحيض من فاما البط بطين فهو صيد يجب
الجزاء بقوله وتؤذخ حماماً مسرولاً أو طيباً مستنساً بحج الجزاء في الحمام
والطير متوحشاً في أصل الحلقة ولا يستثنى من عادى فيها كالبعير إذا ذبح
له ما حكم الصيد في الحرم على المحرم وإن الحيض في حكم الزكوى وقوله لا يجب
في الحمام المسرولاً سمي لأنه مستنسى من الناس فصار كالرجاحة وإذا
ذبح المحرم صيداً فركبته ميتة له كحل أكله وعلى السدي في كحل المحرم القائل
وكحل الغيرة في الذكاه كحصول بتسييل الدم النجس في الحيوان بشرط الجمل
القسمية عنده وقد حكيت منه كما حكيت في الحلال إلا أنه حرم التناول على
المحرم عقوبته له وهذا يقتضي الحرمة في حقه وليس قوله به لا يقبلوا الصيد
وأنتم حرموا والفعل المحلل في قوله فلما سمع قتلاً دل أنه غير محلل وأنه ذكوة
بفعل غير مشروع إذا المشروع ما ملون مطلقاً شرعاً وهذا محظور شرعاً
لما تلونا وأما حرم المعقوفة في المحل وهو امرأه فصان كذا في الجوزي فانه حرم
لمعقوفة وذلك ليس بذلك وهذا كذلك والذبح المشروع أقيم مقام تسييل الدماء
النجسة فدار الحكم معه فإن أكل المحرم الذاب عنه فعليه قنعة ما أكل عند في

لا

المسد

حسنة

وعندما السر عليه الاستغفار فان اكله حرم اكله شيء عليه عندهم واما انه
 ميتة وما اول الميت له لوجب الا الاستغفار كما لو اكله غيبى وهذا الوجه
 للحلال صيد الحرم فادى جزاءه ثم اكله له بل هو شيء آخر له تناول محظور
 احراره فممنوع ما لو قطع سحر الحرم وهذا في احراره هو الذي اخرج الصيد
 عن محله الذوق والذبح عن الاهلة فصار كونه ميتة موجب احراره فصار
 حرمة بالاحرام بواسطة و صار محظورا له ميتة ومحظورا بالاحرام
 ايضا له انه لا تنافي بينهما بخلاف الجلال في الحرم له وجوب الجزاء ثم باعتبار
 الا في الميت بسبب الحرم وهذا للصيد لا اللحم ولا باس باس باكل الحرم الحرم
 صيد اصطاد جلال وذبحه ان لم يدرك الحرم عليه ولم يامر بصيد وقوله
 لنا صطلي اكله لاجل الحرم لا يحل له تناوله لقوله عه للمحرم من صيد البر
 حلال عليكم الا ما اصطرتتم او صيدكم ولما احدث طمحة فانه قال تذكرا
 لحم الصيد في الحرم فارتفعت اصواتنا ورسول الله نائم في حجرته فخرج
 اليها وولى فمكنتم فذكرنا له ذلك فقال له باس به ووالله مما روى له لم يملك
 فعمل على ليرى اليه الصيد من الحرم او معناه ان يصلا بامر يوصفقا بين
 الحرم وبين هل يحرم الصيد بالدلالة فيه واما وجوبه فله تخرج جانب
 الحرم واد اقبل الحلال صيد الحرم بحسب مقتضى ويتصدق بها على الفقراء انه ثبت
 الا من للصيد في الحرم ولا عليه ان يملك حرام حرمة الله تعالى يوم خلق السموات
 لا تحتل خلاها ولا تعصده شوكتها ولا يفر صيدها واذا انت الافرغ للصيد
 كان القاتل جانيا بالذلة محلا يحترما مقوما فله جزاءه والجزاء قيمة الصيد
 لما في حق الحرم الا ان جزاء صيد الحرم يدعى باطعام المسكين له بالصوم وفي
 وفي السادي بالهدى واما في عند زهرى بالوصوم ايضا له الواجب عليه
 كفارة كالواجب على الحرم لان الوجوه في الحرم فكان جزاء الفعل بطريق الكفارة
 مثلهما وجب على الحرم وذا انتلى بالصوم لذا هذا ولما انه غرامة مالية له كفارة
 فصارت لضماني موالع هذا في وجوب الجزاء باعتبار نفوت وصفة المحل وهو
 من الثابت للصيد بسبب الحرم لانه لما اذ كان في محل من الحرم لم يملك مقابلة
 اشاق صفة الافرنج للجوع للفقير حق الله به وذا يحصل بالاطعام لا بالصوم
 والواجب على الحرم كفارة لما ارتكب فعلة محرما حق الله به وجبت جزاء الفعل

المعتد به الطواف الثاني له الاول لانه لو كان المعتد به الاول لم يلزمه دم التنا
 له مودى وقد ولو رجع اهلكه وقد طاف جنب عليه لم يعود له النقص في
 قوى فنعود استردا كاله وعود باحرام جديد له طواف به وبعده من التحلل
 وليس له ان يدخل مكة بغير احرام فلو لم يدر احرام جديد له فلو لم يدر احرام
 ولزمه بعد وبعث يذبحه جازا له ان لا يضره ليعود ولو رجع له اهلكه وقد طاف
 محذرا له وطواف جازا له ان لا يضره ليعود ولو رجع له اهلكه وقد طاف
 الشاة نوع الفقراء ولو لم يظفر للزبان اصلا حق رجع له اهلكه ان يعود بذلك
 من حرام لعدم التحلل منه وهو محرم عن النسب ابد حق بطوف الزمان ولو طاف للقدم
 محذرا بحسب صدقة له وهذا الطواف لزمه سنة لكنه من واحد بالشرع وفيه
 نقص يتوكل الطهارة فحسب بالصدقة لمحظور سنة عن طواف الزمان اذ هو
 واجب بالحجاب اليه وكذا الحكم في كل طواف هو تطوع ولو طاف للصدر محذرا بحسب
 صدقة له انه واجب وكان اذ في طواف الزمان فحسب الصدقة هبة والدم بمسطين
 النفاوق ما من هذا الدم هنا كسحب السهوى الصلوة وله فرق بين الفرض والواجب
 ثم هل الجاهل مستوعب هنا ولا كذلك نعم فان لم يسهه سنة من طواف الصدق
 وهو واجب من طواف العدم وهو سنة هل اشروع فيه بصير واجبا وعنه
 له حسمه رضاء انه حشاه ومن صم هو من ول وارتك من طواف الزمان بلاه اسوا
 فادونها حشاه لا بالنقص رسيب يلزمه سنة كالتقصير بالحدوث فلو رجع
 له اهلكه حاز له يعود وبعث سنة لما مرقه لو ترك اذ هو اسوا طم منه في محرمها
 ابداله في ذلك كتحريم الكل فصلا وكان لم يظفر اصلا وتوكل طواف الصدر والكن
 بحسب سنة له انه واجب فتركه او ترك الكسب نوحى الدم ويومر باعلى ما دام بمكة لقيم
 الواجب وقدمه ولو طاف للصدر جنب حشاه لا بالنقص رفا حشاه لما كان
 دون طواف الزمان الكسب بالشاة ولو ترك بلاه اسوا طم من طواف الصدر عليه لم
 يطعم بلاه من كل مسكن نصف صاع من سق اظنا له ان خطا طم سنة عن طواف
 الزمان ولو طاف للزبان في خوف المحرم فادى كانه اهلكه ولا صلا الواجب
 بطوف في راء المحرم وهو الخطم وذلك من سنة الكعبة لانه من البيت لما روى الطواف
 في خوف المحرم لزم ودحو الكعبة ويدخل الفرج من البيت من البيت ومن الخطم فلو
 فعلا ذلك يدخل نقصا في طوافه نظر الى الخبر فهو مباح له كل ما دام بمكة ليؤدى

فلما اذا احسب الدم
 بصير تنظيره
 ط العدم والواجب

الطواف كما شرع وان اعلى على الحجر خاصة جاز له وهو المتروك وتفسيرها لن
 الطائف من بينه خارج الحجر حتى ينتهي الى الحجر ثم يدخل في الحجر ويخرج من الحجر
 هكذا يفعل سبع مرات فان رجع الى اهله ولم يعد فعله دم له انه ترك ما بينه وبين
 الحجر الواحد ويكون الطواف معتد به حتى لا يرفع حكم الكفاي والخبر ولو طاف
 للزبان جنب وطاف للصدر في آخر انام العشر وطافا حجتا فاعند في حصة
 ولا عليه دم واحد ولو طاف للزبان محدثا وطاف للصدر في آخر انام العشر
 طافا حجتا في واحد انفاقا والفروق في الوجه الذي لم يسقط طواف الصدر الى
 طواف الزبان له طواف الصدر واحد واحاد طواف الزبان بالحدوث مستحبة
 فلم يسقط الوجه من واحد فقل طواف الصدر الى طواف الزبان له ركن على
 واجبة وفي اقامة الطواف مع طواف الزبان فائدة وهو اسقاط البدنة عنه
 وقد حصل العزيمة في التداين حرام للفعول على الترتيب الذي شرع في طلب نية
 على ذلك وقد كان وحده لا ما عليه من عليه السجدة الصلابة او اسجد للسجود
 بصرف الصلابة في السجود اذا صر الى صر من موخر طواف الزبان على اتمام
 النحر وتاركا طواف الصدر فله دم ترك الصدر انفاقا ومن خسر في عهد
 له حصة الا انه يومئذ على طواف الصدر ما دام يحكمه بعد الرجوع الى التحلل ثم
 طواف الزبان مخف عن النقص او ان طواف العزيمة وسعى به وضوا ولم يعد من
 ورجع الى اهله فعله دم لترك الطهارة في الطواف وله بوجوب العود لوقوع التحلل في
 الركن وليس عليه السعي شي لان اتي به على اثر طواف معتد به شرعا في الطهارة
 لتكميل الطواف وما دام يحكمه بعد الطواف السعي اما على الطواف في النقص
 يمكن في سبب الحديث اما السعي فصحة طهارة له انه لا يعمل بالنية لكنه تابع
 للطواف فيجب له بعد تبعا فاد اعلم ان السعي عليه لا يرفع النقص بالاعادة
 ولو اعاد الطواف ولم يعد السعي قبله شي عليه ما بينه وبين حجر عليه الدم له دم
 اعاد الطواف جعل للودي كانه لم يكن في السعي قبل الطواف فلا يعتن له انما
 عرف قربة بفعل رسول الله وانما سعى رسول الله عليه بعد الطواف وسوى المعنى حتى
 للطواف فلا يعتد به قبله ولا يجعل اراقه الدم كما على الطواف في الدم شرعا كما
 له فنزول ذلك التكميل في قران في محله في السعي مودى بعد طواف كامل وان ترك
 السعي من النقص والمرفة فعله دم له في السعي من اجبات الحج فيجب تركه الدم وله

هذا

يفسد حجه وان افاض قبل الامام من عرفات فعليه الدم وعلى الساعي له سعي عليه
 الركن اصل الوقوف فله بلمنعه بترك الاستدانة سعي وهذا القول عم من وقف بعرفة
 فقد تم حجه على التمام فخطى الوقوف فله حوز الزمان عليه ولت لنفس
 الوقوف كن واستدانة في غروب الشمس واجبة لقوله فاد فعوا بعد غروب
 الشمس امر هو للوجوب وترك الواحد بحج الجاهل بخلاف اذا وقف ليلة الاق استدانة
 الوقوف في الغروب على من وقف بها الى ليلة الاق عرفها بالاثرة وهو اورد في الثمان
 دون الليل ان علما عرفه بعد الغروب لا يسقط الدم في طاهر الرواد وعرف في
 حصة انه يسقط عنه الدم لمر الواحد عليه الفاضل بعد الغروب فذا في ركنه
 ان طاهر لركن استدانة في الغروب واجبة وبالوقوف ليلة لا يصير له مستند
 وان علما قبل الغروب يسقط لحصول الفاضل مع من قام بعد الغروب هو
 الواحد فله يسقط له زمان تركه يصير مستند كما وان ترك الوقوف بالمرزلة
 فعليه الدم لان الوقوف بالمرزلة واجبة فحجب الدم تركه وان ترك ركن الحمار
 في من قام فله فعله دم واحدا في كل الطل فاد اذا حو له مع الواضع فغير اوانه
 حجب الدم واذا حو له حجب الدم واحد كذا قصر اطا فيريد واحدة بوجوب الدم
 وقصص الطاهر كلها لا بوجوب الادما واحدا فعلم انه لا يعدل بكون ترك البعض
 موجبا للدم وترك الكل بحج الدم واحدا التوك انما يحق بوجوب الشمس
 من اخر انام الركن لانه عرف قربة بفعل رسول الله عليه وهو انما ركن هذه الايام
 فله بكون الركن قربة بعد مصفوق فله كما لم يكن اراقه الدم قربة بعد مصفوق ايام
 الحج وما دامت الايام باقية يمكن اعلانها فتمت على التل فيفكها تركه
 كالا ضحية اذا اخرها الى اخر ايام الحج من خيرها ما روى من ان قام الى اخر
 الايام بحج الدم عند خله قال اما وان ترك ركن يوم فعله دم لكونه نسكا
 تاما وان ترك ركن يوم اخر الحمار المذبح حجب الصدقة له ركن الحمار المذبح نسكا
 واحدة هذا اليوم وكان المتروك اقل الا ان ترك الترتيب المصنف بحج الدم لركن
 من كثر وان ترك ركن حجة العقبه يوم الحج بحج الدم له كل طيفة هذا اليوم
 من حيث الركن وكذا لو تركه لا كثر منها لان ذلك كثر في الكل وان ترك حصاة او حصاة
 او ثلاثا بصدق كل حصاة مصفوق على ان الخطا ان يبلغ دما
 فسقط عنه ما شاء من المتروك اقل مكفيه الصدقة ولو ترك السورة بمنا لاني

في آخر النهار

تفن

الاضمار

الذي لا يحل الدم له ان يمس بواجبه وفيه خلاف السافعي وان اخرج الحلو حتى مضت
الغز فعليه الدم عند ان يمس فيه وكذا اخرج طواف الرمان وقال لا يمس عليه ولدا
الحلو في تقدم نسك على نسك كالحلق قبل الذي وذكره القارن قبل الذي
قبل الذبح وهذا ان القارن اذا اتي من يوم النحر عليه ان يمس حرم العقبة
في ذبح هديه ثم يحلوه من اراد ان يحفظ هذا الترتيب فليحفظ ردهما
ان النبي علمه سئل عن ذبح قبل ان يمس في كل فعل ولا ضرر وما سئل يومئذ
عن شيء قدم على شيء الا قل افعل ولا حره في ما فات صار مستند كما بالقضا
فلو وجب عليه الدم وفيه معنى الجبر كما في القضا لتعذر الجابر مع اتحاد القارن
وانه غير مشروع وله ان يمس في النسك بالرمان كبقية المكان لا ذلك الذي
النسك الى الرمان مكان ثم ما كان موقفا بالمكان اذ اخرج ذلك المكارح الدم
كالحرام اذ اخرج عن حقيقته بان جاز في حله لا ثم احرم فكذلك كان موقفا
بالرمان وهذا ان مراعاة الوقوف المناسبة واجبة كراعاة المكان الذي
لن الوقوف كونه عن وقته كما يكون في غير مكانه والدم الجابر لما خشي الواجب
عن وقته فلا يلزم تعذر الجابر بالتحول القارن كذا في سجد عن موضعها
بحسب قضاوها مع سجود السهو وتاويل الحديث انه عم عذرهم في ذلك الوقت
لقوله عذرهم تعلم الترتيب لحوق المسئلة هم في مراعاة ذلك وان حلق الحلق
او عمره فعليه دم وان صل الحلو بسوق الرمان وهو ايام النحر بالمكارح وهي
الحرم عند ان يمس فيه وعند ذلك يوسف لا سوق واحد منها لا يمسهم واصحابه اجتمعوا
بالجدية وجعلوا في غير الحرم ولا في الحلو محله في حيث هو جناه لا في حيث
هو نسك لا في الحرم عن العبدية لا يكون بها ولا سوق واحد في حيث هو
جناه فلذا امر حيث هو محله عند محله سوق بالمكان ومن الزمان في تعلق
المناسك بالمكان الذي تعلقها بالرمان الذي في الطواف لا يعتد به في غير مكان
والموقف في الطواف بالرمان معتد به في غير ذلك المكان وعند ذلك سوق بالرمان ومن
المكان الذي التحل في الحرم معتبرا بانداء الحرم وذا موقف بالرمان غير موقف
بالمكان حتى يكن احرامه بالتحريم في غير اسرار الحرام وله ان يحرم بل في اي مكان شاء
قبل ان يصل الى المساق فكذلك التحل عنه بالحلو بسوق الرمان دون المكارح حتى
اذا اخرج عن ايام النحر بدمه الدم وان حرم من الحرم وحلوه بدمه سيواو

اذا

تقول ما كان للتحلل في الحج سوق بالرمان والمكان لطواف الرمان الذي يتم به التحلل
ليكون ذلك في المسجد ايام النحر وهذا لا لا تعقل معق القربة في الحلق وانما
عرفناه قربة بفعل رسول الله علم وهو ما حلق للحج في الحرم في يوم النحر ما وجد
بهذه الصفة يكون قربة وما لا فلا وما جعل الحلو محله بطل كونه حنانه وصار
نسكا ما موراه كالسلام فانه محط في انما الصلوة وواحدة او اذ لا يلزم
الوقوف فانه غير محتسب بالحرم الذي لا تعلق بذلك الموضوع بحقيقة الدابة النحر
من الحرم ثم يعود الى الله مغفورا وبه بعض الحديث في الحرم محل على وقوع الحلو
الحرم وهذا الحلو في الوقوف في المصممين بالدم اما لا سوق في حق التحلل انما
حق لو حلو محله ان لم يكن في زمانه ومكانه والحلو في القصص العمة لا سوق في زمان
انما قاحق لو اخرج الحلو شهر الى بلومه في ان اصل العمة لا سوق في زمان وكذا الحلو
فمنه لا سوق في الزمان ولكنه سوق بالحرم حتى لو حلو للعمة خارج للدم تحت الدم
عند ان يمس فيه ومحمد رحمه الله صلى الله عليه وسلم في يوسف فخرج المعقوف من الحرم فلم يقصر
حق حرم الحرام فقصص لم يكن عليه شيء انما في الواحد في محله فلا يحل الجابر
وان حلق قارن قبل الذبح فعليه دم ان اختلفت عينا وان اختلفت في هذه المسئلة
وذكر بخبره سلام في الجامع الصغير قارن حلو قبل الذبح عليه دم ما رواه في القارن
الدم القارن في رباط النسك عن وقته بوجوب الدم عند ان يمس فيه وهذا ما حلق قبل
ان يذبح ترك الترتيب بتقديم هذا وتأخير ذلك وهو حنانه واصل ودم ارض للقول
وعند من لا يحل ولا يذبح ولا يذبح في رواية الجامع الصغير قارن حلق قبل الذبح
فعليه دم ما رواه الحلو من الذبح ودم للقول في قول ابو يوسف ومحمد ليس عليه دم
القول في هذا القاضي في عام حر الدين الفقهاء على وجوب دم واحد وهو دم القارن للتحقق
سببه ثم عند حجب دم اخر باخير الذبح عن الحلو عند من لا يحل بسبب التاخير في
وقوله بعضهم دم القارن اجماعا وحجب دم اخر ايضا اجماعا بسبب الحنانه على
من حرام الحلو لا يحل الا بعد الذبح فاذا حلق قبل الذبح فقد صار حانيا على
احرامه وحجب دم اخر باخير الذبح عند ان يمس فيه فلا فائدة والله ما لسان الهداية
حيث قال فعليه دم ما رواه في صفة دم بالحلو في غير اوانه لان انه بعد الذبح ودم
ساخير الذبح عن الحلو عند من حجب دم واحد ومولاه قول ولا يحل بسبب التاخير في
ومن خطأ صاحب الهداية فلغفلته عن هذه الرواية وفي اشكال على جميع ما

ذكره الارضانية
القارن مضمونة
بما لا يفسد في سائر

محمد بن محمد بن سلام والقاضي في الدين ان يحكم عندك حصة ثلاثة وعلى ما ذكره
صاحب الدلالة خمسة عندك وثلثة عند من **فصل** اعلم ان الصيد هو الحيوان
المتبع المطوق حتى يصل الخلق وهو نوعان يركى وهو ما يكون توأله ومثواه
في البر وحري وهو ما يكون توأله ومثواه في الماء في التوالد هو من صلب
الكنينة بعد ذلك عارض فاعتبر من صلب فالبحري حلال للحلال والحريم
والبري محرم على المحرم الا ما استثناه رسول الله ع وهو ما سلك
بالاذى غالباً على ما بينت في كتاب الله ومن صلبه قوله لا تأكلوا مما قتلوا
والمباح والمحلول فيه سواء لان الصيد عام واذا قتل المحرم صيد او ذل عليه
من قتله فعليه الجزاء اما القتل بغيره لا يقتلوا الصيد وانتم حرم ومن قتله
معتد الا به وقد نص على وجوب الجزاء على القاتل اما الدلالة فهو استحسان
والقاضي ان لا يحكم الجزاء على الدال انما اذا التمس في الجزاء بغير الصيد
بالنقض والدلالة ليست معقوفة القتل في القتل فعمل متصل في القاتل المقبول
والدلالة غير متصلة بالحمل وهو الصيد وما ثبت بالنقض انما فيه
ليس معقوف المنصوص عليه والدلالة على جزاء صيد الحرم فانه يحكم على العائد للحلال
ولا يحكم على الدال للحلال اتفاقاً وانما ان النوع في كل صفة في كل وقت
محمدين هل اشترى هل اعنتم هل دلتكم جعل الدلالة والاشارة وان عانه
من محظورات من حرام وارتكاز محظور من حرام موجب للجزاء وانفق الصحابة
على ان الدلالة على الصيد من محظورات من حرام ولا نهى سبب نفوت من لا
من الصيد بعد عناه وتوارده عن اعسب والدلالة نفوت من عليه
فكانت موجبة للضمان لان الحرام عقد خاص قد ضمن بعقد ترك تعرض
الصيد فاد اعرض له بالدلالة فقد باشر خلافا للنزاهة ويضطر للمودع اذا
اذا دل سارقاً على الوديعة تخله في الحلال فانه ما التزم ترك التعرض لذلك
بعقد خاص فصان كالا حنفاً اذا دل سارقاً على مال مسلم على انه روى عن ابي يوسف
وذكر في الجزاء كما في الحرم والدلالة المعتق لا يجاوز الجزاء لان يكون المدلول
عالمًا كان الصيد حق لو كان عا لم ياب له الجزاء على الدال لان المدلول
ما يمكن قتله بدلالة وان يصدق المدلول الدال في دلالته فاما اذا كذب ولم
يتبع الصيد بدلالة فحق له عليه ارض فصدقه وقيل الصيد فاجزاء على الدال

الثاني ان كان محرماً دون ذلك وانما يحكم الجزاء على الدال اذا اخل المدلول الصيد
والدال محرم فاما اذا اخل الدال في حرامه قبل ان يخل المدلول الصيد فله جزاء على
الدال ان فعله انما لم يخل به عند ذوال المعقوف التفرع عن الصيد ثابت والخذ
به عليه فاذا كان الدال حلالاً عند ذلك لم يكن اخل الغيبة حقه اذ لم يخل به
بنفسه ولو اخل بنفسه لم يلزمه شيء وكذا اذا اخل غيباً بدلالة وتستوي في
ذلك العام والخاص وقيل ان عيب من ليس على الخطي جزاء الطاهر قوله ومن قبل
منكم متعديا القصيد بالعمد بنية وجوبه عند عديمه وانما ان ضمان بعقد وجوب
الانذار واستوى فيه العام وغيب كغرامات في نوال وهذا كفان كجزاء للقتل
فحسب على الخطي كفان العقل والتقصير بالعمد ليس للجزاء بل للوعيد المذكور في اخر
الاية لقوله لمذوق وبال امر وهذا الوعيد على العام دون الخطي على ذلك
العمد للثبوت اذ الدلالة قامت على صفة العمد في القتل تمنع وجود الكفان
للمحض المحظورة والكفان في ان من العيب والعقوبة ولا ينال بالخطي
المحض وذكر هنا انه لما وحت الكفان على العام لا يحسب على الخطي اولى والمبتدئ
والعائد سواء وكان ان عن من يقول بجزاء الجزاء على العائد هو قول داود ولكن نقول
له اذهب فسيق الله من كل طاهر قوله ومن عله فسقم الله منه وانما الضمان تلاف
له بخلاف ما ابتدأ والعود اليه بل حلت به العائد والمراد باله ومن عله بعد العلم بالحرم
كما في آية الربا ومن عله فاولئك اصحاب النار اي من عله الى النار بعد العلم بالحرم
لان نيلوا المراد به العود الى العمل بعد الصلوة والجزاء عند ان حلفه وانما يوسف قتل الصيد
في مكان قتله ثم اوفى الموضع منه ان كان به بدته فبقوته عدل لم هو مخير القيمة
انما استرى بها هدياً وذكره ان بلغت القيمة هدياً ولم يشأ استرى بها طعاماً وبصرف
على كل مسكن نصف صاع من بر او صاع عام من بر او سعة او شاة صام على ما سمي في كل
محمد والسابع للجزاء ما تشبه الصلوة المنظر كانه منظر من النعم حق محسب
النعام بدنه في حمان الوصية وفي النجاسة وفي ربه عاقبة في الربوع خيرة
وزاد السابغ في ما وحت الحمامه ساء وزعم ان بينهما مشبهة لان كل واحد منهما نعت
الشرف يهدى وقال محمد في القيمة وكذا قوله انما في نظيره كالعصفور انه يكون
مضموناً بالقيمة واذا وحت القيمة كان الجواب حسد كقولنا جسد وانما يوسف
احق محمد والسابع بقوله لم يحرم مثل ما قدم في النعم فانه في اوجب المثل مقيداً

المباشر هو العلم
اشد

بالنعم تقديراً فعمله جزاء النعم مثل المقتول من الدار مع الدارهم وقد خالف
 ولا حقيقة المبدأ مماثل السبع صوتة ومعنى انما تعدل عن الحقيقة الى الجان عند
 تعدل العمل بالحقيقة والنظر من صدق ومعنى القيمة من صدق صوتة ومن
 الصحابة رضي الله عنهم انهم اوجبوا النعمة بدنه وفي النطق شانه وفي حمان الوتر
 نفس وعلى الذي علموا ولا الضيع صيد وفيه شانه اذا قلده الحرم ولم يعتبر القيمة
 في الحديث وفي حنفه وفي يوسف النضر اوجر المثل والمبدأ المطوع والكسب والسنة
 واجماع الامة والمعقول بقيد الصوت والمعقول بالمعقول بالصوتة فاما الصوتة
 بلا معقوله ولا يمكن الجمل على ولا اجماع محرم على الثاني لكونه معبود في الشرع
 كما في حقوق العبد فان بلا في الجيول من ضمنه بالقيمة وكما في المثل منصوص عليه هن
 ولذا في حقوق العبد ولا الله عز وجل ما صدق ولا فاعتدوا عليه مما اعتدوا
 عليكم وهذا في الجيول المثل من جنسه فان النعمة لا مماثل النعمة حق لا ينظر
 النعمة بالنعمة فكيف مماثل البدن النعمة ولو كانت مثله بها لصحمت بها
 عند تلاوه في القيمة اذ لا في هذا النص فيما له من اجماعاً فلم يتغير مراد
 له في المثل من سماء المستركة فلا عموم له ولا في اجماع الامة من ان الواحد يقدر
 الصدق على سبيل العموم لا بد منه في اجماع النظر وما له نظيره وفيما قاله خصص
 ولا في اولى ومعنى الامة في اجماعها ما قلده النعم الوحي فقد ذكر الامة معني وابي
 عند ان النعم تتناول من هو الوحي والمراد بالمراد في الجاهل النظر باعتبار
 القيمة باعتبار العيون الالهية كانوا ارباب المواشي وكان في ذلك ايسر عليهم من
 النذور وهو كقول علي رضي الله عنه في النذور في كل العلم بالعلم والجادة بالجدارة
 والمراد القيمة ثم تقوم القيمة في الحكمين فاد اطر في قيمته خير العلم من التكثير
 بالهدى ومن طعام والصيام عند في حنفه وفي يوسف عند محمد والشا في الجاهل
 في الحكمين في ذلك ما حكى ما لهدى في النظر على ما في الحكمين في الطعام اوبى
 لصيام فعلموا ولا ابو حنيفة واثبت في الحكمين في الحكمين في طعام في قيمة الصيد
 بعد ما ظهر القيمة وهو كفاية واجبة على الحرم فانه يعسر ما يورد في كفاية
 اليمن وصمان المتلف في ان يعسر ما يورد في النصارى والهدى والمقومين للحرم
 والسا في مواضع حكمه في اوجدهم في حكمه في النعمة او كفاية طعام مستكثر
 او عدل في كفاية ما فالله عز وجل في الحكمين في حكمه او في كفاية الجاهل واليهما

١٩٨
 فلهذا او كفاية عطف على جزاء النعم من الدارهم فلو كان منصوصه لكانت معطوفة
 على هذا وكذا او عدل في كفاية عطف على وصية ما نصبت على التمسير نحو كفاية مثله
 رجلا وهذا على جزاء النعم وصف بالمثل في الموضع ووصف بهذا في صالح
 لان اضافه غير حنفية فلم يكن الاله ولا له اخسار الحكمين في الموضع في كفاية فيه
 الذي اصابه لانه القيمة بخلاف باخلاص الالهة وان كان الموضع في كفاية فيه
 الصيد يعتبر في الموضع الذي يباع فيه ونسرى والواحد في القيمة في كفاية
 والمثني احوط كما في حقوق العبد لكونه بعد من الغلط وما يعتبر حكمه المثل
 هن بالنظر في اخصار التكثير بالهدى فعمله الذي في الحرم والصدق في كفاية
 الفقراء لهدى به هدايا بالقيمة ولا في الهدى اسم لما هدى في موضع ولا موضع
 ورد الشرع بالنظر اليه سواء في كفاية طعام في غيرهما وقال السافعي في الجوز
 الا في الحرم قياسا على الهدى والجامع التوسعة على فقر الحرم ولف ان الهدى
 قوله لا تعقل معناها فخصص مكان او زمان اما الصدقة فقربه معقوله اذ
 فيه دفع خلة المحتاج فلا يختص زمان ومكان والصوم يجوز في غير مكة لانه
 عبيد في النفس ومي قربه في كل مكان فان في كفاية الكوفة اجزاء عن الطعام الى الصدق
 بالحكم وفيه وفي القيمة الطعام لانه راقه لم يعتبر انما يخرج عن العهد بالصدق
 في هذه الصوتة اذا اصاب كل مسكين من اللحم ما يبلغ قيمة نصف صاع كما في كفاية
 الصوامع الكس عشرين مسكناً ثوباً واحداً جاز عن الطعام اذ كان في كفاية ما اصاب
 كل مسكين نصف صاع برة وهذا في الصدق ما قام مقام الطعام وفي الكفاية
 بالاطعام لغتين في كل مسكين نصف صاع وكذا في ما قام مقامه واذا وقع
 من خسران على الهدى يهدى ما يجوز في كفاية النعمة لانه ثوبان خصصا بالاراقه
 فعملت بحلة واحدة في كفاية النعمة في كفاية النعمة في كفاية النعمة او جوا
 عننا قاصدين وعند حنفية وفي يوسف يجوز الصغار على وجه الاطعام
 اذ اصدقوا اذ وقع الا خسران على الطعام تقوم المتلف بالطعام عندنا
 وعند محمد الشا في يعتبر قيمة النظر في كفاية النعمة في كفاية النعمة في كفاية النعمة
 وعندنا قيمة الصيد واذا استرى بالقيمة طعاما يصدق على كل مسكين نصف
 صاع برة او صاع ثمر او شعيرة او كفاية ليطعم مسكين اقل من نصف صاع لانه
 المطلوب في المثل في الشرع وهو ما دلنا واد اخصار الصيام تقوم المقبول

القيمة

طعاما يصوم مكان طعام كل مسلمين يوما لا فقه للصوم فلا معنى تقدر
بالمقبول فقدر الطعام وقد عرفت الشريعة اقامه نصف صاع يوم صوم
في باب الفدية وان فضل الطعام اقل من نصف صاع بولش تصدق به ولو شئ
صام عنه يوما كاملا لان الصوم لا تجزئ من ضرورة سوت بعضه ثبوته وكذا
ان كان الواجب من طعام مسلمين ما ان يطعم القدر الواحد اما ان يصوم يوما
كاملا لان الصوم لا يكون اقل من يوم وان جرح صيدا او نقت شجر او قطع عضو
ضمن ما يقتضيه الاكل والكل بوجوب ضيق الكفاية في المعصية وضيق المعصية في
حقوق العبد ولو نقت شطايرا او كسر جناحه او قطع قوائم صيد خرج من
يلون محسنا كجناحه او بقوائمه فعليه قيمته كاملة لان تلفه ينفى الصيدية ولو
جلب صيدا بحب قيمته لان من اجزاء الصيد فصلا وكلكه وان كسر تنفر صيد بحر
قيمة البيض لا اعني على ابن عباس رضي الله عنهما ولا انه اصل الصيد لان معدله يكون
صيدا فاعطى حكم الصيدية احب الجزاء على الحرم بافساد كما ان الماء في الدم جعل
كالولد في حكم العرق والوصية بولد بولد ما ايتى الدليل انما السلوككم الله بشي من
الصيد تناله ايديكم وما حكمه فدا ما يناله من دمي البيض ولا نه صيد باعتبار
الملوك والرجال واعتبار الخالصة وحوال الجزاء واعتبار المال بوجوب الجزاء فاذا
حبناه احتياط ما لم يفسد فادخر في من البيض في حيث قوله قيمة الفرج
حيث استحسننا والفقهاء من ان لا يفرم الا قيمة البضنة لان لم يعلم حيوة الفرج
قبل كسره وحيث لا تحبس راي البيض بعد الخرج منه فخرج في التمسك بالاصل
واجب حتى يظهر خلافه وكسر البيض سبب لموت الفرج اذ احصل قبل اذ فاذا
ظهر الموت عطفه اخصف له احتياط وكذا لو ضرب مطن ظبية فطرح حنث
حيث لم ماتت بحب قصته لان الضرر سبب صانع لموتها بخلاف من ضرب مطن
امرأة فالفرح حنث وماقت حيث يحتمل صانع من صلا صغار الجنين والجنين
جزء من وجهه ونفس من وجهه وضيق العبد لم ين على الاحتياط فلا وجه بحسب الشكر
وجزا الصيد مبنى على الاحتياط فخرجت فيه شبه النفسية واوجب جزاها
وان قتل خيريرا او قردا او فيل بحب القيمة خلافه لان مقتضى حنثه كسره
بالاوى وليسوع قبل الغراب والجداء والذئب والحية والعقور والفان
والكلب العقور وما علمه بقتل الحرم الحية والفان والعقور والجداء والكلب

العقور والمراد بالكلب العقور الذئب والذئب كذا في بعض الروايات وهذا البيان
من النوع كالمحقق بنظر القول فدل ان هذا هو الاله شئ يجب مطلقا وذكر
في بعض الروايات ان مكان الجداء الغراب المراد به يقع الذي ياكل الخيف او
خلف الخس مع الطاهر القن وان سدى بالاذى اما العقيق فيجب الجزاء
على الحرم بقتله لانه لا يبيع غراب عرفا ولا سدى بالاذى غابا وعن ابي حنيفة
ان الكلب العقور وغنى العقور المستنفس والمستوحش سواء الفان الههلية والبرية
سواء في حنثه لانه كالحية بقتل السنور ولو دبريا والضيق البريوع والارنب
يجب بقتلها القيمة لانها ليست من المستنفس ولا يبتدى بالاذى وليس قبل البعوض
والذباب والتمرة والبعوض والقراد والسحفا شئ لانها ليست بصيد لانها
سفر من فادم ولا يقصد باخذها ولو كانت من الصور وهي مودعة بطنها والسحفا
من الحشرات فصارت كالحنا فليس الوضعا والكلان للزحرفا اذ لم يقصد باخذ
لم يشرع الزاخر والمراد الفل السود او الصغار التي تودى وما لا تودى لا يحرقها
فقد عوتب بعض الناس بما عمو باحراق قربة غل ولكن لا يصح لانه ليست بصيد ولكن
قتلها بصدق عما شأ فكف من دس او كسرة خبز لانها تتولد من الدرر على البدن
فلا يجوز قتلها من قضا البعث والحرم ممنوع من ذلك بمنزلة ازالة الشرع لو قتلها
ساقط على الطريق بضمين لانه لم يوجد ازاله البعث في الجامع الصغير اطعم شئ
وهذا يدل على جواز اياه سى لسير ولو قتل جرادة بصدق عاست لان الجرادة بصيد
البر وهذا لان الصيد مال لو خال الحيد ويقصد به قد روى اهل جندنا
جراد اكثر من احرارهم فجعلوا بقتل جرادة من احرارهم من احرارهم
كثمن با اهل جندنا ختم جرادة فهذا يدل على انه لو صدق بقره مكان جرادة
جان وان قتل سباعا لا يوجب سوى ما عرفت من الجزاء وفي الساقط على عليه لان
النوع علم اني استثنى الجنس لان خلقه مودعة بطنها فكل ما كان من طبعها لا يذاه
صان كالحسن المستثنى لان الكلب مستثنى الحديث وهو سائل من سائل السباع لانه
سعى به لشدة الاذى انه علم ما دعى على عتبه بانه لهب قال الامام سبط كلب كلابك
افترسه اسد بدعائه ولت قوله لا يقتلوا الصبي اتهم حرم واسم الصبي
الكل لانه سعى به لتفريقه وقوحشه وبعود على اذى السباع وذا موجود فكل ما يوطر
لحمه او مودع حش مقصور بالاختلاف او لسطاويه او برفع اذاه ويزاد

الشاة عر صيد الملوك اذ انبثاعا وب اذا دكت فصيدى بطل ولى لث ترقى
فا صطيدا وله نالو علفن الحش المستحق محقق له ذالخرج المستحق من
يكون محصورا بعد الحش وكان هذا تعللا لا بطل للنص وله الحق لوصح في
كما في البعض فاما نصه ان لو كان غير الحش معناه وليس كذلك في طبع الحش
البداه بالاذى وما سواها له نوذى الا ان نوذى وهذا الذى بقوله من عواشيت
والحرارة لعش بالاحطاف والافان عيشها من طعام العبد وكذا الخراف والعقور
بلدغ من حبه وليا اونييا واسم الصليب يقع على السبع في المتفق مع ولا تجاوز
نعمه شاة وقاى في علمه فمته بالغه ما بلغت له لما حرم اصطيداه صار كالمأكول
وهناك اعتبروه فمته بالغه ما بلغت كراهته ولف قوله عم الصنع صيد وفه
شاة فلا يجوز ان يلقى عليها وله وجوب الجزاء فماعتب بمقتضى الصيد له
باعتبار عينه اذ هو غير مأكول باعتباره مقتضى الصيد به تكون مركبا محظور
احرامه فلا يلزمه الثمن من ساة كسائر محظورات الاحرام ووجوب الجزاء ما كور
الحكم باعتباره عينه لانه افسد لحمه بفعله فمته بالغه ما بلغت وكذلك صور
العبد ووجوب الضمان باعتبار العين فيقدر بقيمتها وهذا لا يربط القيمة الفقد
والنمو ولا سدا بقصد من النفاخر بما سأكه والتلوي به وذلك لا يتولى يكون
صيدا اوله محذور مؤذ وكل ذلك غير معتبره حو الحريم فلا يحجب الضمانه وان صغر
السبع على محرم فمته لاشي علمه وقاى في غيرم لان سبب الحريم الاحرام
وهو قائم فلا يسقط بقوله لا يخرج الجحاش جبان بالحديث فصان كالحج الصايل
قلت ما روى عن عمر رضي الله عنه انه قيل ضيق واهدى كبشت وقاى ان ابتداء فاه ففي
هذا التعليل سبب ان البداهة اذا كانت من السبع له وجوب شاة لانه لو كان الوجور
ثابتا في الجاني لما جاز الخصيص اخ السكوت عن البيان في موضع الحاجة اليه
لا يجوز خصوصاً بعد ذلك مفيد للخصوص ولو ان الزبى لمحت فيم خصت
في موضع الحاجة صارين على حكم المسكوت عنه بخلاف ما تنزله في الشرع جعل
الحش مستحق لتوهم الا ذى وحقق ذى ابلغ من توهم فعمله في الشرع حرم
علمه من الصيد وما الزم بحمل برادى عن الصيد فاذا اجاز له ذى عنه جاز
ما ذونا في دفع اذا فلا يحجب الضمان حقا للشرع مع وجود الاذنين بخلاف
الحمل الصايل لان الضمان لا يحق العبد ولم يوجد في ذم من حو يسقط الضمان

وهو فراق المسقول عن الصحابة من محمول على الذم ولا يستحب ان على الحشم
ولو جامع بعد الوقوف بعرفة لم يفسد حجه وعلمه بدنه وقاى السن في اذ جامع
قبل الرى يفسد حجه اعتبارا بما لو جامع قبل الوقوف والجامع كوز كل واحد
قبل التحلل ولت علمه من عرفه فمته حجه والهام حقيقة عمر اذ لانه
يع علمه طواف الزبابة فعلم انه اراد به الهام حكما وذا انقرا في ذمته عن الواجب
اول الامر عن الفسلا ولى عمر من اذ فمته في وانما وحيد البدن لقول ابو عباس
اذ اجمع قبل الوقوف بعرفة فسد نسكه وعلمه دم واذ اجمع بعد الوقوف بعرفة
فمته حجه وعلمه بدنه وان الزاجر يغلظ بغلط الحناه كزنا المحصن وغيره
والجامع اعلى انواع الازدفاق فيجب اقوى الزاخر به وذا ابدنه وان جامع بعد
الحلو فعلمه ساة لانه في احرامه في حق النساء ولم يوف في غيرها فمته حنانه
فكفي بالشاة وان جامع في العمة قبل ان يطوف اربعة اسواط فسد عمره وعظم
فمته ونقضه وعلمه ساة لان جامع حصل من اتمامها فصان كجامع قبل الوقوف
بعرفة وان جامع بعد ما طاف به كثر فعلمه ساة لانه يفسد عمره وقاى السن في يفسد
في الوجهين فعلمه بدنه اعتبارا بالبح اذ العمة فرض عند والجامع محظور كل واحد
من النسكين فكما لم يلحح تحت البدن بالجامع فكذا في العمة ولت انها سنة فكانت
رئت احط من الحح فمته ساة في العمة والبدن في الحح لظهور التفاوت بين الفرض
والسنة وجامع الناسي كجامع العام في الحح والعمة وقاى السن في جامع الناسي
غير يفسد الحح وكذا الخلاف في جامع المكروه والنائمة له لانه سنة لا شاة لعدم
الخطر فلم يقع الفعل جناه فلا يفسد لانه باعتباره وهذا لا يحكم النسكار
ولا كراه من فروع بالحديث المعرو في النعم في معناه ما لا زعم القصد بعمل الكل
ولت ان هذا الحكم تعلو بعين الجامع ولا نفور عنه بهذه الا عذر هذا لا في الشرع
عنه في حرام الوقوف وهو اسم للجامع الا يرى انه يلزمه من غتسان به وثبت حرمه
المصاهرة فكذا تعلو به فسلا النسك وهذا خلاف الصوم فانه لم يفسد بحاله
ما يذكره محمل النسك رفيه عذر الاخلاو اليقين من ههنا قد افترى بحاله ما يذكره
وهو ههنا المحرم فلا يعذر بالنسيان والمراد بالحديث رفع اليه ثم وقد من حقه
من قبل وطواف الزبابة محدثا فعلمه ساة واطواف جنب فعلمه بدنه وبعد
واطواف للتقدم او للتصديق محدثا فعلمه صدق ولا صل فيه ان طواف الحديث

يعتد به

معتد به عندنا ولكن لا فضل له بعد ولا يلزم بعد فعله سنة وعندنا في كل
اصلة من الطواف بالبيت كالصلوة من حيث انه عبادة تعلق بالبيت قد كان
الطواف بالبيت صلوة فاقولوا في الكلام والطهارة في الصلوة شرط عندنا
فلذا في الطواف والبيت ان المنصوص عليه الطواف هو الدور ولزوم البيت
بحق من المحدث كما يحرم الطاهر واستراط الطهارة فيكون ذلك على
النقص في نسخ فلا يثبت خبر الواحد والقياس المراد بالحديث تشبيه الطواف
بالصلوة في التوارد والحكم الذي في الكلام لا يفسد ولا يفسدها الطواف
تتلى بالمشي وهو مفسد للصلوة وعلى هذا لو طاف منكوسا او عاريا او ركب
لا يعتبر عندنا وعندنا معتوم عيد او سجع الطهارة سنة والصحيح انها
واجبة لانه يجب الدم وتركها وذا ان الوجود لانه خبر الواحد بوجوب العلم ووز
العمل فلم يصح الطهارة دكت لانه الركنية ليست الا بالصلوة لكون جعلها
واجبة لان الوجود من خبر الواحد كخبر الفاتحة والتعديل ولا في الطواف
من حيث انه دكت الى لا يفتقر الى الطهارة كالوقوف من حيث يعلقه بالنقص
اليها كالصلوة وما تورد من اصلين في فرضه عليهما فلشبهه بالصلوة
حب الطهارة فيه ولكن دكت الى معتد به لو حصل الطهارة ولو طاف للزينة
حبنا معتد به الطواف من يخلع على حرام عندنا وعندنا في معتد
فان لم يدر حق رجوع الى اهليه فعله بدنه لا بالنقصان بسبب الجنابة اعظم
من النقص بسبب المحدث الذي في المحدث لا يمنع من قراءة القرآن والجنابة منعا
منها ولا في المنع مع الجنابة من وجهين من حيث الطواف من حيث قول المسجد
ومنع المحدث من وجه واحد فليفتح النقص في الزينة المحرمة بدنه ههنا بالشع
ثم وهو من عي عن عي عن عي عن عي عن عي عن عي عن عي عن عي عن عي عن عي
لان السراية له حكم كله ولا فضل له بعد الطواف مادام مكة ولا دم عليه ولا يضر
النسب عليه ان يعتد به ان يعتد به المحدث في بقصور الجنابة في الجنابة
وجوب الغلظت ثم ان اعلى وقد طاف بمحدث لا دم عليه واداعى بعد ايام
النسب لانه لما اعلى لم يبق الا تشبهه بالنقصان في الزينة صدقة ولا اعلى
وقد طاف حنبا في ايام النحر لا سي عليه لانه اهل الطواف وفيه واذ اعلى بعد
ايام النحر حب الدم عندنا حنبا لما خيل ما عرف من مذهبه وهذا يدل على

باعتبار معتد به وهو احرامه والصوم بصله جزاء للفعال ولا بصله لضماني الحال
وان كان وجوبها لحواله مع كماله في النكاح ومن دخل الحرم بصيد فعله ان يرسله
فيه ان كان في يد وعندنا في ليس عليه ارساله لانه من سبب الحرم تشد على الشرع
فانما سبب المباح دون المحلوك للعبد خاصة كاله سجان فانما ينبت لها الناس الحرم
لا تثبت فيها حرمة الحرم وكذا الاسلام يمنع الا ستر فاقول في الشرع ولا نزيل الدوق التا بت
قبله ولنا انه لما صار الحرم صار مع صيد الحرم فوجب ترك التعرض له استحقاقا لانه من
المحدث وهذا في حرمة الحرم حرمة الا حرام فكما ان الحرم سبب الاحرام سبب الصيد
المملوك حق بحاله فكذا الحرم سبب الحرم فان باع الصيد بعد ما ادخل في الحرم
فسد البيع فلو ان كان الصيد قائما واذا كان قائما فعله جزاء لانه حرمة الحرم في الصيد
منع بيعه حرمة الاحرام وان احرى من بيعه او قفصة حسنة ليس عليه ارساله وقال
السنة في بئزيم ارساله لانه متعرض للصيد باسائه في ملكه وذا احرام عليه بسبب حرام
فلزمه بارساله كما لو كان الصيد في يد ولنا اجماع الصحابة رضي الله عنهم فان
منازلتهم لم يكن خالية عن الصيد ولم ترسلوها ولم يامر ابذل ولا المستحق عليه ترك
التعرض للصيد اذ له ملكه وتعرضه انما يحق اذ كان في يده باسائه فاما اذا
لم يكن الصيد في يده فلا يكون متعرضا له لانه ليس باسائه منه ولذا الذي في القفص مخفوط
بالقفص وانما يقع عليه ملك الرقبة وذا ليس يتعرض له الا لانه لو ارسله في المفان
لم يسطر ملكه ولم يمتنع عرضا له ولا فرق بين ان يكون القفص في يده او في رجله وعمل
اذا كان القفص في يده لونه ارساله لان القفص بالحقة للدم وممسك الحقة بمسك
للدة حلال اخذ صيدا فاحرم فارسله من يده غير ضمن قيمة عندنا حسنة
وقال لا يضمن المرسل لانه يحسب عليه ارساله فاذا اقامه غير ضمن حسنة لم يضمن
لانه امر بالمعروف ونهى عن المنكر كمن ارسل خر مسلما ولم انه اتلف ملكه بارساله
وصحبه وهذا في الصيد من احرامه كان ملكا مستقوما ولم يسطر بقومه باحرامه
فالمرسل اتلف عليه ملكا مستقوما لم يضمنه بخلاف اذ خر مسلما والواحد عليه دفع
يده ولو دفعه بنفسه لم يضمنه لوجه لا نفوق ملكه بعد ما حرم احرامه فاذا ارسل
ملكه فقد زاد على ما يحسب عليه بضمه وهو بظير اخله فم يضمن ايلف معارفه عن
اي الملك في كالمربط والمزمار فعندنا يضمن قيمته لغيره ولو عندنا لم يضمن
اخذ محرم صيدا فارسله من يده غير يضمن انما قال لانه ما اخذ لم يملكه ولا الصيد

بأمر الله فيكون جازا على امر الله وحين جازوا الميثاق لم يكن قارنا فلم يخرج على الاصل
الا انه يجب عدم واحد له بحسب علمه احرام واحد له في الوقت وهذا الواجب بالعمرة
المستقر احرام واحد بعد ما جازوا له شيء علمه اشترى محرمانه قبل صد فعل كل واحد
منهم حرام كامل على السمع وعليها جزاء واحد له صلواته وجب من الحرام قبل الصيد
يدخل محض ع الصيد عند انه نذر اذا الواجب كس وسقضي لصغير ولو كان كفارة
لم يختلف كفارة الحول سقاوي بصغر الرأس وكس وعند كفان محضه له وجب
باركاه محظور حرام وكان كفان كالذي يجب كل الرأس وليس للخيطة وعند كفارة
وبدلا لله في سماء كفان لعوله او كفان طعام مستكن واعتبر المأكل من المقبول
وتن الحرام بقوله سقاوي محضه تن من عمل بالليلين في قبل انما يجب العمل
بهما اذا امكن له امكان له في البدلة تنافي الكفان اذا ابدل يقوم مقامه في صدر
فرد كردن صلواته وردن صلواته في الحنايه والكفان بقدره لكن ترفع من ثم
قلت الحنايه ان ترفع في الصيد لكونه بدلا لكن الحنايه يقع على من حرام فحسب
الكفان ترفع انما وهذا كالفقصة صوفانه بدلا من المقبول حتى في كالدله جزاء
الفعل حتى تعدر بعد الفعلة فلما هنا الواجب على الحرام جزاء فعلة وفعله واحد
من القابلين كامل حرمه على احرام كامل حتى يجب لو حلفا عليه فجعل كل واحد كان
ليس مع غيره كالفقصة من جعل كل قايما المنفردة واذا اصابه لا يصد الحرام
فعلمها جزاء واحد لا الواجب ضمنا للحل وسلكه مسئلة الغرامات حتى في كل
الصوم في متخذ بالحوالحل تعدر بتعدره ولا اعتد بتعدر الفاعل والحوالحل
كالدله فانما لا تعدر بتعدر القابلين وفيما تقدم الواجب كفان في جزاء للفعل
فتعدر بتعدر الفاعلين وهذا في المعتد به حرمه من حرام واحرام زيد غير
احرام عزم وهذا حرمه الحرام وهو متخذ في القابلين في هذا الوقت جماعة في
خطا بحسب علمه فيه واحدة لكونها بدل المحل وعلى كل واحد كفان لكونها جزاء
الفعل واذا باع الحرام صيدا او ابتاعه فهو باطل له ان يباعه حيث فقد تعدر
للصيد من فقه وهو منه عزمه وان يباعه بعد فقد يباع منه لا بالسنة
اخرجه عن اهليه الذبح الزبيحة المحلولة في صيد الحرام من حيث الشعرا والعين بعد
الحنايه مضمونة على الحنايه في رضا من صدره في الزبيحة له انه مطاوع
الزبيحة من صاحب الحول هو مطاوع من صدره في الحنايه والغصه في الزبيحة يجر

امانه عند ما لا اذا طوب بالرد ولم يوجد من المال طلب الزبيحة فله بدخل الزبيحة في الضار
وهنا صاحب الحق الله به وهو بطالبه بالرد وكل وقت يوجد منه الزبيحة بعد طلب
صاحب الحق فمضت وان ادى ضمانا لصلح في حذرت الزبيحة ان كان الحنايه على صد
الحرام او زاد وهو محرم فذلك ولو كان الحنايه على صيد الحل او زاد بعد ما حل
المحرم له يضمن الزبيحة بساكنه حل في اخرج طسه من الحرام وجب عليه الرد ولا يرسل
فان لم يفعل ضمن الجزاء فان لم يرد او زاد الدرع والشعر بعد ما ارسله في الحل فاما
ضمن الولد الزبيحة في الصيد من يتوحيه وامتناعه فالجنايه عليه باثبات الدرع
لذوال التوحيه عنه به والفروع ساقية من صلواته في فساده والحكم وهو الجزاء
بخلافه امد المخصصة من موال يحفظ بالالدي والحنايه تقطع الدم فان ادى
الجزاء لم يرد او زاد امد يضمن الولد الزبيحة له صد حل وقد عدم اثر الفعل
بالكفر حتى لو انشأ الفعل فيه لم يضمن ولو باعها بعد اخرج من الحرام جازا لها
مملوكه ووجوبه في المملوك لو اخذها في الحل او ضلها في الحرام الا انه يكن
له زائد الفعل وقع معصية وكذا لو دفع محل اكلها له في الحل فان اذنت بذكر
او سحر او ولد في المسترى ما قاما ضمن البائع الزبيحة والولد هذا الكفارة بعد
لما قبل البيع ولو اوجر على نفسه بونه وقدره في رضى او تطوعا لم يباعها جاز
وكن لبقائها على ملكه وعلمه مثله وان لم يبعها كانت اخرى حوزا في سعر
او يرد او يرد فعله حذرت زائد وسد لوهك له في بعثت له قامة القدره نظري
في الزبيحة وان عمن له يضمن الزبيحة له فقال في الدم عند حلال في الحرام صد
حل ضمنه في ان يرد في الصيد يصير امنا باحرام الصائد لعوله ولا يسلوا الصيد
وانتم حرم ويدخل الصيد في الحرام لعوله ثم اولى ان جعلت حراما امنه ولعوله
له مفر صيدها ويدخل الصايد في الحرام في حرم الفعل الذي هو لعوله للصيد عظما
للحرام فلو اورد اذ في القيمة ما في ضمن الزبيحة لما مر فان كفريم اورد اذ في القيمة يضمن
الزبيحة لان اثر الفعل عدم بالتكس والحل من اكله لو انشأ الفعل فيه يضمن
فلذا اذا بلغ اثر الفعل حلال حرم صد الحرام ثم اذ في قيمة بسعرا ودرغا
من الحراية ضمن نقص الحراية وقيمة يوم ما في ان يقص قيمة بسعرا ما في ضمن
قيمة يوم الحرام اذ في المملوك يعتد اليوم الحرام في اذ في النقص ولا سلك الحرام
غير مضمون له ما حذر عيب شره ولا باثر فعله ولو ادى الحنايه ثم اذ في قيمة في

الحرم لسواء دون ثم ما في الحرم ضمن الزكاة قبل التملك لان السراية حصلت
في حلال لو انشأ الفعل فيه بغير محرم حرج صيد في الحرم حل لم يحرم فزاد
سواء ابدنا ضمن النقص او فمته كاملة يوم ما في الحرم وانما اصله مضمون وان
فوق قبل الزكاة له بضمته لانه لما حل وفدى صان الفعل محققا فافترقا محققا بعد
ضمن الزكاة بعد الفداء لان اثر الفعل وحده حاله لو انشأ ضمن ولو كان الصيد في
يده وفدى ما ضمن فمته مستقلة يوم ما في الحرم مساك حرام مستقلة فصان
كم لو انشأ الفعل هذه الحالة حله ولو لم يزل من مساك منه لسحق حلاله
حرج صيد الحرم ولم يحرجه عن الصيد به وحرج حلال اخر مبدل له وما في منها فوله
لا واما نقصه حرجه وهو صحيح وعلى الثاني فانقصه حرجه وهو حرج اذ كل نقص
يغزو هذا النقص زوما في فمته فعليه بصفان له نه بدل الحلال وقد استقر
في ابدانه فان قطع من اوله او رجله فخرج من الصيد لم يقطع من حرجه
او رجله ضمن من اول فمته كاملة ما في اوله لانه انلفه حكم حرجه من حرجه كان
ذكوة ذكوة من صان ضمن الثاني فانقصه بقطعه لانه لم يخرج من الصيد
وبه ذلك والحكم لا يتكرر من جهة واحدة والحقيقة وهو حرام التعرض لنفسه فيصنف
ما انقصه وانما في ضمن الثاني في نصف فمته وبه الجناح ما في لانه صان مستهلكا
حقيقه باثر الفعل وكان سفيح الحضانة عليها الا ان اوله من كل القيمة حرجه
فلا يضمن ثانيا ولو زاد بينهما ضمن من اوله وانقصه حلت له غير زائدة وفمته
زائدة يوم ما في به الجناح له الثاني في ما نقصته حلت له زائدة ونصف
فمته يوم ما في ولو قبله الثاني او فمته عينيه ضمن كل فمته وبه الجناح له ولو في
المسلف حكما بصور ابدانه يوم آخر ولو حرجه لا اول غير مستهلك الثاني في قطع
يده او رجله وما في منها ضمن من اوله وانقصه حلت له صحيحا ونصف فمته وبه
الجناح ما في ضمن الثاني فمته وبه حرجه من اوله وانما لو كانا محرمين الا في
تنصف الفمته اي ان يحرم احد المسالك المحرمين فله محرم حرج صيد غير مستهلك
ثم حرجه محرم اخر مثله فما في ضمن من اوله وكل فمته وبه الجناح الثاني في كل فمته
وبه الجناح لا اول وهذا عين ما في لانه محبته لما في الفمته لانه حرج الفعل والمحرم
في الحرم كونه غير اي له نصف حرج الجناح نسبت المحرم لا الواجب حرج الفعل وهو
البديل طبع وقد سحر محرم بغير حرج صيد غير مستهلك ثم احرم حرجه حرجه مثله

فما في منها ضمن فمته صححا للجنة وقمته وبه الجناح من اوله لانه تعدد الجناح
تعدد من حرام كما تعدد تعدد الحاشي ليعود السبب هو الجناح على من حرام في
الموضوعين ولو حل من عمره ثم احرم حرجه ضمن للجنة وقمته وبه الجناح الثاني
ولم يضمن فمته وبه الجناح لا اول بخلافه ولان الثاني حلية على العمة فيعوز استثناء
الحرج الثاني في العموم الواجب بالاول اذ الجناح له الثاني وحرج حاشي قيام العمة
ولو لم يضمن اليه احرام الحرج لكان مضمون عليه فلا سقط عنه شي يضم الحرج اليه
ولو حل ثم قوت حرج ضمن فمته للجنة وبه الجناح الثاني في قسمين للقرن وبه الجناح
لا ولو كان الاول مستهلكا بان كان قطع يده الثاني في ضمن فمته صححا
للجنة لانه صان مستهلكا الحاشي حكما وقسمين للقرن وبه الجناح لا في صان مستهلكا
حكما ما اثر الفعل وهو منقوص ولو كان الثاني في قطع يده ايضا والمسألة بحالين هذا
والحرج سواء لانه صان مستهلكا بالاول حرة فلا تصور أسهلا له ثانيا محرم
وحله قبل صيد الحرم بضرة ضمن المحرم فمته والحلال يضمن لانه بدل الحلال
حرج الحلال وحرج الفعل حرج المحرم ولو قتله بضرة شتر معا ضمن كل واحد ناقصه
ضرة صححا لانه جنس ضرر كالحلل صححا ثم ضمن المحرم فمته مضمون بضرة بين
والحلال نصف فمته مضمون بضرة بين وتوידا الحلال ثم المحرم ضمن الحلال ناقصه
حرجه صححا والمحرم ما ناقصه حرجه وبه الجناح فانما في ضمن الحلال نصف فمته
وبه الجناح ما في المحرم كل فمته وبه الجناح يتان ولو كان من اوله استهلكا ضمن
لا اول فمته صححا لانه لا في حكما قاذر ومفرد وحله قبلوا صيد الحرم بضرة
ضمن المفرد فمته والحلال يضمن فمته والفار في ضمن فان بداء الحلال ثم المفرد
ثم القاذر فما في ضمن الحلال يضمن حرجه صححا وذلك فمته وبه ذلك حرج احاق
لانه انما يضمن بلف فمته عند الموت وعند هو محرج مثلا حرج احاق وضمن المفرد
ما ناقصه حرجه محرج حاشي الحرم لا اول فمته وبه ذلك حرج احاق وضمن القاذر ما
نقصه حرجه وهو محرج حرج حرجه ومضمون به الحرج احاق القاذر ولو كان ذلك في
قطع يده الثاني فمته عينيه ضمن الحلال فمته صححا لا سهلا كل معف
والمفرد فمته وبه الجناح لا اول لا سهلا كل حكما لوجه آخر اذ لو حشر الصيد
لقوامه وعينية فالأمن بالعوام ارفاقا في العساق قام والقاذر فمضمون به
الجناح ما في لانه انلف حكما ما اثر الفعل وهو منقوص بها مفرد بغير فمته

حج
اذ الزمته حرام بدخول مكة فان رجع لا المسافر فاهل مكة من سلام جازع
من سلام وعما الزمته بدخول مكة ومن العباسي كحوز وهو قول فله بدخول مكة
بلا احرام وحج عليه حج او عمرة وصار ذلك دينا في ذمته فلا سبوح حج من سلام
عما صار دين في ذمته كما لو وحى بالذوق لو تحولت السنة من احرام بحج عليه
في السنة الثانية من المسافر لنور عا الزمته بدخول مكة فكذلك السنة في وجه
من ستحس ان الواجب عليه ان يكون حجة ما عند دخول مكة تعظيما لهذه البقعة
له ان يكون احرامه لدخول مكة الا يرى انه في الابتداء لو اتاه حجة ما عليه من حج
من سلام لم يلزمه غير ذلك وهذا المكنى بدلالة تعليف شهر رمضان صوم
ومضاه عن صوم من اعتكاف في الواجب عليه ان يكون صائما في مكة اعتكاف
له ان يكون صومه له جل الا اعتكاف في حلا في ما اذا تحولت السنة له في ما لم يقض
حق البقعة حتى تحولت السنة صار بالدفور بنا عليه مقصود اقليم مكة الا
باحرام له مقصود كما نذر في تعليف شهر رمضان فصامه ولم يعكف ثم اراد ان
يعكف في العام القابل في شهر رمضان عا لم يكن له في الدفور صار مضطربا
عليه فلزمه صوم مقصود للاعتكاف فلم يكن صوم رمضان كما لو اطلق النذر
بما اعتكاف في حرم من الحرم الى الحرم بدلالة فاحرام ولم يفر الى الحرم ووقف
بعرفة فعليه ساء لان مسافر الى الحرم وقد جاوز بلا احرام ولم يعد اليه
فحب الدم فان عا الى الحرم وبقى سقط الدم عنده وان لم يلبث له وعند ما ساء
بعرفة محرم ما كان الكوفى مفتح في حرم عرفة ثم خرج من الحرم فاحرام ووقف
بعرفة فعليه دم لان بدخول مكة صار كالمكي واحرامه للحرم فله دم الدم ما فيه
منه فان جع الى الحرم واهله ان يقف بعرفة فلا سبوح عليه وهو على الخلاف الذي من
في الا فقي ياد

اضافة الاحرام الى الاحرام مكي احرام لعمرة فطاف
لها سوطا ثم احرام بالحج عليه رفض الحج ودم لرفضه وحج وعمرة مكان الحج
وقال ان رفض العمرة وتقصيرها ومضى الحج وعليه دم لرفضها له في ذمته من
احدهما فزوعا على المعصية اذ الجمع بينهما ممنوع في حرم مكة والعمرة بالرفض
اولى لانها من الاخذة وقيل الحج وسببها وقع العصبان في ذمته لانها
سنة والحج فرفضه اقل اعمالا لانها الطواف والسعي فحسب كالحج واليسر
قصا له في مكنته ان يقصيرها متى شئت ولا كذلك الحج ولا في ذمته لرفع العمرة بقصيرها

مات
وقط وورد في فصل في نقصها واعتبر هذه المسئلة الواحرم بالعمرة ثم بالحج ولم
يشي ما فعل العمرة فانه يرضى العمرة اجماعا فلذا هنا اما لو طاف للعمرة اربعة
اسواط ثم احرام بالحج فانه يرضى الحج اجماعا لان الله لم يحكم الكل فكانه احرام
بالحج بعد الفراغ من العمرة ولا كذلك اذ اطاف للعمرة اقل من ذلك عند حافة
للاكثر حكم الكل في جانبين رايه جانب التوكيل وقد عتبه في هذا الهداهة
لما لم يحدد الى ما ذكرنا وله ان احرام العمرة باكثر مما في طواف العمرة واحرام
الحج لم ساك شي من اعماله والمساك ياداء العمل اقوى من غير المساك فلذا يرضى الحج
وانما يرضى اليسر منها اذا استوت قوه وتاكدا فاما اذا اياك احراما كان
رفض غير المساك اقوى الدليل على باكد لا حرام بشروط واحد له في اذ جاوز
المسافر حلالا ثم احرام وطواف سوطا ثم عا الى الميقات فله سقط عنه دم
الوقت خلاف ما لو عا قبل الميقات فله دم في رفض العمرة ابطال العمرة ورفض الحج
اعتن على عا في اليسر ساء ان من حرام سوطا وليس في اداء العيكة في شيء
ووضع العيكة ليقض السوطا مع عا في اداء ومقادى شيئا منها كما نقص
للموذي ورفض الموذي عن قصد غير مشروع وعليه دم بالرفض ايها رفضه
ليجعله قبل اذ انه فصا كالمحصن بعد المضي غير ان رفض العمرة قضاه
فقط وان رفض الحج قضاه وعمرة له كفاسا الحج من حيث انه عرفة المضوية الحج
بعد سرور عا وعلى فاته الحج عرفة وحج وان مضى عليها حاذ له اذ اهل كما التزم
غير انه منهي عنه والنهي لا يمنع حقوق المنوع عنه لما عرفت من اصلنا في الردع السعي
لا يمنع المشروعية كالمكي عن صوم يوم النحر فقلت السراء ذكره الهداهة
هذه المسئلة ان الجمع بينهما في المكي غير مشروع قلت اراد به انه غير مشروع
كما انما في حوالا فقي والوقوف السا فرفضه اول وثان حوالا ازاله الله في منع
حقوق الفعول وعليه دم لجمعه ساء وهذا الدم ليس بظير الدم في حوالا فقي اذ ان
اذ ذال دم سكر طالس وان منه وهذا دم جبر للنقصان وياتكوا وهو منهي عنه
فلم يحل الساء وان منه ومن احرام بالحج ثم احرام يوم النحر حج اخر فان كان احرام للساء بعد
الحلول للزمن من غيره ودم عليه ولم يكن له حلولا للزمن لا اخر عليه دم قصر
اولم يقصر عندا في حصة وقال ان يقصر فعليه دم وان لم يقصر فلا شيء عليه
واصل هذا ان الجمع بين احرام الحج او احرام العمرة بدعه فاذا اخلق من حرام

حلق

منه وقد انتهى من اول فلم يصح جامعاً من المختار فيه حكمه دم الجمع واذا لم
يصل صار جامعاً من اجرائه فبعد هذا ان حلقه على من واو جنى على
الباقي لانه في غير اوانه فله دم اجماعاً وان لم يحلق حتى حج في العام الثاني
فعله دم عندنا حنفياً لما خسر الحلق على الا حرام ولا هذا معقوله وعلمه دم
قصر او لم يقصر لكنه ذكر التقصير مكان الحلق عندنا ان حلقه او قصر فقد
جنى على الباقي فعلمه دم وان لم يقصر او لم يحلق فقد خسر الحلق والتقصر فيه
سواء عليه كما هو عندنا ولم يذكر في الجامع الصغير هذا الفصل دم الجمع
وذكره كباقي المناهي لانه عليه دمالا ضافة الى الحلق لانه احرى من آخره لانه
عرج هذه السنة فحبب عليه دمان عندنا حنفياً لما خسر الحلق ودم الجمع سواء
والتقصر لا يحل لانه خير من قبله اخلاف بين الروايتين لانه سكت في الجامع الصغير
عن اجماع الدم بسبب الجمع وما دفعه وما يرفعه روايتان وجه رواية لانه صلاته
اذا احرى بالباقي قبل ان يحلق عرجه ولم يقدح في وجوبه فحبب الدم جبراً وجه
رواية الجامع الصغير لهذا الجمع حصوله في النواحي لانه صوراً له بحسنه ولا يحل
بالدم وان احرى من تحسنه او عرجه لانه حنفياً حنفياً وان يوسف عند محمد
والساقية لانه يلزم الاهداء المقصود من حرام لانه وله تصورين وادنى
ووجه واحد فقد خلا احد العقد عنهما هو مقصوده فلم ينعقد الا احرى واحداً
بالصوم والصلاة فان شرب في صومين في يوم واحد او في صلوتين يتكسرة
واحد لا يصح شرباً الا في احدهما ولا ينفذ احدهما عندنا حنفياً حتى يسير
احدهما لانه تنافي في تنافي حرامين انما الساقية في الاهداء لانه بعد احرى خلاف
الصوم والصلاة مما لم يستغل باحدهما لا يصير افضلاً للآخرى ولا يوسف
يصير افضلاً لحدائهما كما فرغ من قوله لسك تحسنه لانه كما فرغ من الاحرام جاء
او ان اداء الاهداء والمنافاة سبباً متحققاً فان بعض احدهما في طاهر الرواية
كما سار الى ملكه لانه عمل صالح ولا يفضله احد من حنفية حنفية وفي الرواية الاخرى
يصير افضلاً مما في طاهر الطواف والمنافاة لانه عمل الا انه جعل السيرة في
في حكمه وفائدة تطهر في اذا جنى قبل السيرة فانه لو اضر من عندنا حنفياً خلاف
لما ومقرب من عمره الى التقصير فاحرم بغيره اخرى فعلمه لانه هذه العمة قبل
الحلق لانه جمع بين اجرائي العمة وهو مكروه وبدعه وهو دم جبراً كفاً لا يجر

التساؤل منه ثم اوجبت الدم هنا بسبب اجرائي العمة رواه واحد وفي الجمع من
روايتان كما مر فعلى رواية لانه صلاته كخاتج الى الفرق لوجوب الدم في الصورين اذ
الجمع بين اجرائي العمة كما هو مكروه وكذا الجمع بين اجرائي الحلق وعلى روايته الجامع الصغير
فرق وجهه ان الجمع في الاحرام انما كان لاجل الجمع في فعله في المختار في تحقق الجمع
فعلنا لان افعال الحلق الثاني لا يودي في هذه السنة وانما يودي في السنة الثانية والجمع
بين اجرائي العمة بسبب الجمع فعلا لجواز العمة في كل السنة كوفي احرى من احرى
بغيره لوفاء لان الجمع بينهما مشروع في حق الأتقي والمسلمة منه وتصير بذلك قارناً
لكنه اساء لانه اخطأ السنة في السنة للمنفعة في احرى من احرى او حكم بالعمة
بما يحل فلو وقف عرفاً ولم يباري افعال العمة فهو افضل بغيره ليعذر اداها لانه
لم يشروع مرتبة على الحلق لانه الله ثم جعل الحلق احرى من احرى في الله ثم جمع بالعمة
الى الحلق وان توجه اليها لم يرفع حق بقدره في باب العول في طواف الحلق
للتجربة باحرم بغيره لوفاء ولو مضى عليها جاز لان الجمع بينهما مشروع وفيه
بما احرى من احرى وطواف التجبة لانه كان في باقى افعال العمة بغيره بافعال الحلق عليه
دم الجمع بينهما وهو دم كفاً لانه تسكحوقاً لكل منه لانه باقى افعال العمة على
افعال الحلق من وجه نظر الى طواف التجبة وتسكحوقاً بغيره لانه في الترتيب
في الفعل وهو بدعه وفيما سبق في الترتيب لانه حرام ولا تولب فيه ولا فله الوضوء
لانه المودى ليس له الحلق واذا فرض عمة قصتها لانه افسدها بعد صحة الشروع
فمنه وعلمه دم لرفضه واما الحاج اذا اهل بغيره في يوم النحر واما يوم التشريق
لما قلنا وبلغه رفضه لانه ادى الى الحلق وصحت رواية افعال العمة على افعال
الحلق وكذا خطا من كل وجه وقد كثر في العمة هذه الراي اعطيت الحلق لا في
العمة سبعة فلذلك لم يرد رفضه فارد رفضه بغيره لرفضه وعمة مكانها خلاف
صوم يوم النحر فاذا اشترع فدم افسده لا يحل العضة لانه بنفس الشروع
مبني شره منه فحبب عليه من فسل فلا يحل العضة وهذه بنفس الشروع ما يشر
المنهي عنه وصحت وكما صلوات في الوقت المكروه فان مضى عليها جاز لانه الكراهة لمعفو
في غيرهما وموانه مسقولة باء بغيره اعمى الحلق هذه الياوم فوجدت كل من
له يعطين وعلمه دم كفاً لانه جمع بينهما في الاحرام او في بغيره العمل وادخلوا
الحلق باحرم لانه رفضه كذا ذكر في صلاته ما رتبته كذا رفضه لانه في

على العمرة و هذه من يوم صرفة فثبت نفاذ ما علم من هذا انه ولو جازى بعد نفي
 عن سكر الحج الى ارض ايام السيرة ومعوقا فانه لا ينفذ من غير نظر
 فان فاته الحج ثم احرم بعمرة ووضعت وان احرم حج رفضه ايضا لان الجمع بين
 ارض الحج او العمرة عيني مشروع واما فاته الحج بغير ارضه وهذا يتخلل احرام
 الحج باعمال العمرة ووقع في افعال العمرة فدفع احرام الحج عما اضر ودفع افعال
 العمرة عمرة اخرى فلم يرد في كل واحد منها بعد صحته بل لتمامه واذا اضر لزمه
 الدم للتخلل في ذلك وعلية العمرة وضاعت واما في الحج عمرة وحج واحد
 الا حصان اذا احصر الحرم بعد او من جازاة التخلل في كل الشئ في
 لا احصان الا بالعدو لان النقص ورد في حق النبي علم واصحابه وقد اخصوا
 بالخدمة بالعدو الا ترى انه فلا فاذا امنتهم ومن كان يكره من العدو وانما يكون
 في المرض الشفاء وورد النقص العدو لا يكون وورد في المرض انه ليس
 معناه وهذا لان التخلل بالهدى هو المحصر لتخلص من العدو لانه يرجع الى
 اهله فيندفع شر العدو عنه والمرضى جازا فادق بالاحلال فلا ينفذ بتخللا
 بالدم كالضلال وضيق الوقت والجهد وجس الغرم المحتل واذا احاط العدو
 بحوائبه حتى لا يجوز بالتخلل ينبغي لنزاع التخلل لانه قد احتار فينفذت لنت
 قوله ما احصرتم فما استيسر من الهدى ولا استدلال به لمر احصان ولا كان
 معق المنع وكل شيء في الاصل في الكشاف فطاهر فانه انما له التخلل على المنع
 فلا كذا التقيد بالعدو وفيه نسخ من طلاق ولا كان معق المنع في المرض كما قال
 اهل اللغة لمر احصان والمنع بالمرض والحصر بالعدو وكذا ذكره القتيبي والراجح
 وان السكيت فاطهر وله ما يستعمل في المرض ايضا كما علم الزكام اما من
 الجذام وقار من سق العاطس بالحد ام من في الشوق واللوص والعطس وانما
 عملا اصح في النبي عن بدله النقص مفرومه وان كان معق المنع من العدو لما في
 الشافعي فتلك في المرض به دلاله لان التخلل بالعدو وانما شرع لتغير شرط
 عقده عليه لانه التزم باحرام حرمة موافقة الى عاقبة متى امتد وهو لم يلتزم
 بعقد احرامه افضى الى الحرم وقد حقق هذا المعق هن وقد تردد ادعاء
 الاحرام عليه بالمرض المسقط في البيت محرما مع المرض اكثر لانه ليس به
 محار وتخلل اعقاب الاحرام معه او في مكان شرع الترحيل اخرى واجدر

واذا حاز له التخلل يقال انما شأه نذح في الحرم وواعده من سقته يوم
 نذح فيه ثم تخلل وانما سعت في الحرم لان دم لا حصان يحصر بالحرم عندنا حتى
 لا يجوز ذلك الا في الحرم وعندنا سعي له يحصر لكنه نذح الهدى في موضع احصر
 فيه لانه شرع رخصه وتوفيت والوقت بالحرم شعور بالغلة فيعود على
 موضوعه بالنقص لنتا قوله تعالى ولا تخلقوا ولا وسك حقه بلع الهدى محله و
 المراد به الحرم بدليل قوله تعالى ثم يحلبها الى البيت العتيق بعد ما ذكر الهدانا ولا في
 التخلل باذنه دم مبي قومه واداره الدم لم يعرف قومه الا في مكان مخصوص
 الحرم او زمان مخصوص وهو ايام النحر في غير ذلك الزمان المكان الحق
 قومه فلا شئ التخلل بحوز الشاه لان الله تعالى في استيسر من الهدى
 واد في الهدى شأه وكون البقر والبدنة وسبع كل واحد منها كما في
 الضحايا ولم يرد نعت عن الساة لانه قد تعذر بل كونه ان يمتنع
 للمستوى هناك فندح عنه وقوله ثم يحلب شئ لانه لا حلق عليه ولا تقصير
 اذا ذبح عنه في الحرم وهو قول في حقه ومحمد ان حلقه وجس عندهما وقل
 او يوسف ضم عليه لتخلل ولو لم يفعل لسي عليه لانه في النقص علم احصر بالخدمة
 مع اصحابه فامرهم بالخلو بعد بلوغ الهدا بالتخلل وحلق عليه اللام راسه
 وحلقوا ولها ان الخلو انما عرف نسكا بعد ادائه فعال فاما قبل ادائه فعال
 فهو جناة وقد عجز عن ادائه فعال فلا يلزمه الخلو فاما طوى رسول الله عليه
 بالخدمة فقالوا ان بعضه من الحرم وروي لمر احصان وروي رسول الله عليه في الخلو واصله
 في الحرم فانما حلق الحرم وعندنا انما لا يحلوا الا احصر في الحرم فاما اذا احصر
 في الحرم فحلقوا لخلو بوقت عندهما بالحرم ولانه علم انما امرهم بالخلو ليعرف
 به عزهم على من نصراف بالحق المشركون منهم فلا يشعرون بمسكنه اخرى بعد
 الصلح وان لم يجد ما نذح بقى محرما وعندنا سعي يحل بالصوم بان تقوم شأه
 وسطا فيصوم بكل يوم اعتنى بصوم المتعة ولسا قوله تعالى ولا تخلقوا
 رؤسكم حتى يبلغ الهدى محله انما الحرم في عانة فلا شئ في الخلو فلو كان
 قادرا نعت بد قومه لانه محرم باحراسه وتخلل على كل احرام قبل ادائه فعال فلو كان
 سعت بهدس وان نعت القاذف بهدي واحد لتخلل على الحج وينبغي محرما في احرام
 العمرة لم يتخلل عنه واحد منها لان التخلل منها انما شرع في حاله واحدة فلو تخلل

مواضع ختام

عن احدهما دون من كان فيه بغير المشروعة ولا يجوز ذبح دم من خصه الا
الحرم لما سبق ويجوز ذبحه قبل يوم النحر عندنا حنفية وقالوا لا يجوز الذبح
للمحصر بالحر الا في يوم النحر ويجوز للمحصر بالعمرة مقبلة له زاعما العمرة
لا يختص به وهذا الذي به يتخلل على احرام العمرة بخلاف المحصر بالحر على
قوله لا زاعما له مختصه بوقت وكذا الذي الذي به يتخلل بوقت بوقت
ان هذا دم يتخلل به من احرام له يختص بسوم النحر والحر واما يعتبر انه يدر
المتعة والقران وله قوله فان احصوتم في استيسر من الهدى ذكره مطلقا ولم
يشترط زمانا فلا يزداد على الكتاب بخبر الواحد والعي من ذلك ولا يخلو
روى عن حق مبلغ الهدى محله وانه اسم للمكان فالنقد بالزكاة في ذلك على النهر
وهو سيج فلا يجوز بالهدى وان المكان لا يصار مراد ابطال الزمان عن النحر مراد
انهما مختلفان لا يجوز ان يحتمل مراد بل يلفظ واحد لانه دم الكفارة لا يجب
للاطلاق قبل اوانه وهذا لا ينافي التناول منه واما الكفارة فخص بالحرم ولا يجوز
سوم النحر بخلاف دم المتعة والقران لانه دم نسك فحق حل النكاح منه كالا ضحية
وخلاف الحل لانه يتخلل اوانه والتخلل نوعان او اذنه وقبل اوانه فالذبح او اوانه
سوقف يوم النحر لا يركن له صلى الله عليه وسلم او قوف واما من يذبحه بطلوع النحر يوم
النحر الذي في غير اوانه لا سوقف على اداءه فعال فلا سوقف يوم النحر لعدم الضرورة
الوجه كون المحصر بالحر اذا تجدد فعله حجه وعمره كذا روى عن ابن عمر
وهو السابح عليه حجه لا غير لانه احصر على الحجه فلا يلزمه غير ذلك وان كان
محرم بالحر من سلام وقد يقع عليه حشتم بصر مودة او كان حرمها حجه التطوع فعليه
ضماؤه لانه حرم منه بعد حجه الشروع فيه قبل اداءه وعند السابح لا يجب عليه
القبض وهو بطلان الشروع في صوم التطوع اذا افسد كما سبق واما قبض العمرة
فلانه في معق فابتاع حشتم خرج منه بعد حجه الشروع قبل اداءه على وفات
الحج التخلل بافعال العمرة فاذا لم يأت بها فعلته قصبة العمرة ايضا وان قبل ان يشرع
في الحج فليس يجب عليه افعال العمرة وهو لم يشرع فيها فليس العمرة بعض الحج ودونه
محاز لانه يبا حرام الحج كصلوة المفارقات بعض القروض ودونه فسوى با حرام
القروض بل يصبى النظر يست فان الذي عين به خبره فلو قد اداها حرام القروض
وكذا المكلف بالصوم اذا ايسر في السفر با حرام القروض فاقبل فيه العمرة التي

الفرض

تذمه بالفوات له كحج قضاء وهذا كالمكفر بالصوم اذا ايسر ثم افطر قلت
ان من شرع حجه منه العرض من سنانه اذ في الفرض فاسد لغير لونه القفص
له من حرام بالح او العمرة لا يزم لقصد او بغير خلاف الصوم والصلوة
وعلى المحصر بالعمرة القبض فانه حصان عنها لا يحق عندنا خلاف لما لا شك
له من حكمه حصان لمن يحلف الموت والمعتز لا يخافه ولنا انه عم واصحابه رضه
احصوا اياهم من دونه وكانوا غفارا حق قضوا رسول الله عليه عمرته وكما رست
عمرة القبض ولنا التخلل من متداد من حرام فوق ما اقبضه عقد من حرام
لانه التزم با حرام حرمه مغيته الى عناية يمكن الخروج عنها على امان الزكاة
فلا واذ انما العاقد فوق ما اقبضه العقد من الضرر كان له دفعه كما في المبيع
يؤد بالبيع فكذا هذا والعمرة اذ في من الحج فلما حصر روى الله على ما اذ في اولى
واذا احق قول حصان فيها فعلة القضاء اذا اخلل الحج وعلى الفارح حجه وعمرته
اما المحج واحد في العمرة فالتخلل على احرام الحج واما العمرة الاخرى فالتخلل عنها
بعد الشروع فيها فان بعث الفارح هديا واعد لهم ان يذبحوه في يوم بعينه زال
للاحصان وان كان لا يقدر على ادراك الحج والهدى لا يلزمه التوجه بل يصرف حق
بحل النحر الذي له من العرض من التوجه اداءه من هديا وفداق ذلك الغرض وان
ليتحلل بافعال العمرة لانه فاسد الحج وان قدر على ادراك الحج والهدى لانه ان
يتوجه له دار الحج ولا يتخلل بالهدى لانه كان للحج على اداء الحج وكما حكم البذل
وقد قدر على صل من حصول المقصود بالبدل فسقط اعتد البذل اذ ادرك
هدية صنع به ما شاء لانه ملكه وهو كان عينه لمقصود وقد استعفى عنه ولنا
قدر على الهدى ومن الحج يحلل بذبح الهدى لانه يحجز عنه صل وان قدر على الحج ومن
الهدى حازه التخلل استحسننا والقي من يلزمه التوجه ولا يتخلل هو قولنا
وهذا التقسيم لا يصح على مذهبنا في المحصر المحصر بالح لانه دم من خصه
عندنا سوقف يوم النحر فوق ادراك الحج اذ كان الهدى له محالة فلا عذر له فعلة
المضيق وانما يستقيم التقسيم على مذهب حنفية لانه دم من خصه لا سوقف
عنده مستصون فذلك النزاع في العذر مذكور الحج ولا يذكر الهدى با زكاز الميعاد
ان نحره اول يوم العشر واذا كان كذلك كان عذرا لانه اذا نحر عنه يحلل فله
مكنه المضيق في الحج وفي المحصر بالعمرة يستقيم التقسيم اتفاقا لانه هديته

فم

كما

ثم

له سوت يوم الفجر انما وجه القياس ان العز عن دار الله على قدر دفع نزال
 له حصان يسقط حكم البدن وهو الذي يقدرة على فعله وهو انما
 لقول لو توجه لصاع ماله فان ابدى ملكه وقد عينه لمقصود وهو التحلل
 فاذا لم يدر له ولا يتحلل به يصنع ماله وحرمة مال المسلم حرمه ومن كان
 الخوف على نفسه عذر له في التحلل فكذا الخوف على ماله ومن فضله ان يتوجه له
 اقرب الى الوفا بما وعد وهو انما شرع فيه وان وقف يعرفه بما حصله لكن
 محصر له في حكمه حصان ثبت عند خوف الفوق بعد الوقوف يعرفه لا يخاف
 الفوق لقوله من وقف يعرفه فقد تم حجه فلا يكون محصر ولكنه يقع محصر الى ان
 يطوف طواف الزمان ويحلوقار يصل ويدل على ان ماله حرام حتى يزدق بدب حك
 له حصان مقدار ادق من الارحام هنا فلي ذاك ست حكم الارحام في حقه
 فلي ذاك فانه يمكن من التحلل بالحلوى في النسب والمسقة بالكف عن النسب ليس
 كفي بالكف عن سائر المحظورات فلم يحتفل العذر الموجب للتحلل كونه الالهة واحصر
 مكة ومومنون عن الطواف والوقوف فهو محصر وذكره المبسوط قال ابو يوسف
 سالت ابا حنيفة عن الحرم محصر الحرم قال لا يكون محصرا قلت السنن الذي عليه
 احصر الحرم سنة وموم الحرم فقل له عليه يوسف كان في احرار واما اليوم في دار
 له سلام فله محصر حصان فلي ذاك ابو يوسف اما انا فاقول ان اغلب العذر على
 ماله هو حاله سنة وتن النسب كان محصر وهو قول الساجي ولا يصح ان يقول
 اذا كان محصر ما يحل ما يمنع عن الوقوف والطواف وهو محصر ولا يلزم منع احدا
 لم يكن محصر له انه ان لم يكن ممنوعا عن الطواف فممكنه ان يصبر حتى يقوته الحج
 فيحلل بالطواف والسعي ولا يلزم ممنوعا من الوقوف فممكنه ان يقف بعمره ليتم
 حجه ثم يحلوقار فله رد اد عليه موجب احراره فاذا اذا كان ممنوعا عنها فقد
 عذر عليه من تمام والتحلل بالطواف فيكون محصر كما لو احصره الخراب
 الفوات احرار بلح وفاء الوقوف يعرفه حتى طلع فجر يوم الفجر فقد فاته الحج فخير
 بعمره وهو لم يطوف ويسعى ويتحلل ويقص من مسقاه وان كان احرار اوله قبل المسقاه
 ومن صار منه قوله ثم ادرك عمره بليد فقد ادرك الحج ومن فاته عمره بليد فقد فاته
 الحج فلم يحل بعمره وعليه الحج من قابل وعليه من فاته الحج يحلل بعمره ولا دم عليه و
 عليه الحج من قابل والعمر ليس له الطواف والسعي ولا زيارته بعد ما انعقد

كوفي

صحيحاً فظرف الخروج عنه ان الحج او العمرة لمن احرار اما من كان يقول ان
 ينوح او عمرة فانه يحتل شئ من عمره عندهما على العمرة وان شئ با على الحج ومن
 عذر عليه الخروج بالحج فمعتن الخروج بعمل العمرة ثم عذر له حنيفة ومحمد احرار
 باق ويتحلل عنه بعمل العمرة وعذر اني يوسف يصبر احرار احرار العمرة لا التحلل
 بطواف العمرة انما يكون باحرام العمرة وهما انه لا يمكن جعل احرار للعمرة الا بنفسه
 احرار الحج الذي شرع فيه ولا سئل الله ثم عذر الشافعي اذا وضو الحج الفاتح من
 حيث احرار والآن انقضت حجة الوداع وان اقر الولاية لا يحلح الدماء فليغفر
 اعتبرت مكان من حرام كما لفا اعتبرت زمانه ولا دم عليه لما رويته وقال الساجي
 حكي عليه الدم كالمحصر لئلا ان المحصر عا جازع التحلل بالطواف والسعي فشرع
 الدم في حقه للتحلل بذكره عن التحلل بالعمرة وفان شئ قاله على ذلك فليجمع بين
 البدن والصلوات والعمرة لا يفوق ومي جازع في جميع السنة ولكن يكن اداها في خمسة
 ايام يوم عرفة ويوم الفجر و ايام المشرك لما روي عن عائشة رضي الله عنها ان كان يكن
 العمرة في هذه الايام الخمسة ولا والله تقع سبعة هذه الايام الحج فيسقط لئلا
 يكون متعسرا للحج ولا يكون من شغل فليتغيرها وعند الشافعي لا يكون العمرة
 في هذه الايام الخمسة وعنه اني يوسف انه لا تكن العمرة يوم عرفة قبل الزوال الى دار
 وقد كن الحج بعد الزوال ولكن مع هذه الكراهة لو ادى العمرة في هذه الايام به
 وسع محضها في هذه الايام كفا الصلوة بعد قول الوكيل المكنه لا في الكراهة
 لمعظم احرار الحج ليعين العمرة فله سعي شرعيتها والعمرة سنة موكدة وقال الساجي
 فريضه وعن بعض اصحابنا انها فرض كفاه كصلوة الجنان له لقوله عم العمرة فريضه
 لفريضه الحج ولنا قوله عم الحج فريضه والعمرة تطوع وانها غير موكدة فوقف على
 نية غيرها فانها سبى باحرام الحج في فاته الحج وهي امان النبوة كصلوة البكر
 سبى باحرام الفرض بان صلى الظهر مستقيماً وتاويل المروي انها مقدرة اذ الفرض هو
 التقدير في الله سنة انزلها وفرضت اي قدرتها ولا في الفرضه لا سبب
 الواحد كلفه وقد عارض الخبر له وحققه لقوله وعنه احرار الحج والعمرة لله لا في
 احرام تمام العمرة وبه نقول اذا شرع فيها حكي عليه تمام ولا يقال السنة ما بها نظير
 في الواجب لا زيارتها وطواف الزمان والسعي في الحج ومي حرام والطواف
 والسعي الا ان حرام شطوط والطواف بين السعي والحلوق احباز وقد عرفت والله اعلم

خول

باب في الغيبة اعلم ان الغيبة لا تجعل ثواب عمل لغيب صلوات
او صوما او صدقة او غيرها عند اهل السنة خلاف المعتزلة لان الثواب للجنة
وليس له جعل الجنة لغيب وانما انه عم صفي بكسب من المحبتين مع جوارحه ما علم
ولان فرغ من اتمه من اقرب لو حذابه الله تعالى ورسالة والنق عليه جعل ثواب نصيبه
احدى الشئتين لا اتمه فدا على حوائج نصيب وان كان لا تفعل على انه جعل ما الحكم
الموعود لغيب فلا امر او العبادات بله انواع ماله محضه وهي تتلوى بالمال كما
كالزكوة وصدق الفطر ودينه محضه وهي ما تتلوى بالبدن كالصلوة والصوم
ومركبه منها كالحج فانه مالي من حيث سرطه من استطاعه ووجود الاجرة بالثواب
محظوظ به وبدني من حيث الطواف والوقوف ولله نابة تحرك في النوع من قول حق
حالي من ضار ومن ضطرار لان المقصود سد خلة المحتج برفع المال اليه و
ذا حصل ثباته كما يحصل به ولا تحرك في نابة في النوع الثاني كالحال المقصود
منه اتعاب النفس لا مان بالسوا طلبا لمضادة قوله انما انصبت لعل انه تعلم
في الوحي على نفسك فانها انصبت لعل اني وذا لا يحصل بالنابة اصلا فلا
تجرب في نابة فيها كحل وتحرك في النوع الثالث عند العجز للمعقولة في المشقة
سقف من المال لسد خلة المحتج ولا تحرك عند القدر لعدم اتعاب النفس اعلا
للمشقة من القدر الممكن والسرط العجز الدائم الى وقت الموت كان في فرضه لانه
فرض الغيبة معتبر فيه عجز مستوعب لغيره العجز يقع به اليه سرع من داء بالبدن
فهذا ان عجز لمعقولة لولا كالزمانه صفة برزخية انما انما تطلق وان كان يوارض
توهم زواله بان كان مريض او مسجون كان برزخية انما انما تطلق وان كان يوارض
العجز الى الموت يحق اليه سرع من داء بالبدن وقوع المودي جانبا او الة تبتل بالناس
لم يحق من داء بالبدن فعليه من سلام والمودي تطوع له وفي الحج التطوع
بحوز من نابة حالة القدرة حق لصحة البدن لو ارج رجلا محالة على سسل التطوع
عنه كحوله ومينوا النوافل على السعة حق جانبا ترك القيام اخيرا في صلوات السفر
بما الصلوة من المذهب في حج عرفة اذ اصل الحج يقع عن المحج عنه لما ذكر
انه عم واليس له حج عن ابنك واعتمر في وكر حل اذ رسول الله اذ كان في مكة لم يحج
افتحرج في الحج عنه فقل نعم وحديث الحسن بن محبوب وهو يروي انها قالت
يا رسول الله ان فريضة الحج ادر كنت اني شئت كبرالا يستطيع ان يستكمل على

على الحاج

الراحلة التي تفي الحج عنه فقل علم اذ انت لو طاق على السكود في فريضته اكان يفتل
سك فالتجيم فله الله احوال تفعل بدل اصل الحج يقع عن المحج عنه وعن محمد
ان الحج يقع عن الحاج والمحج عنه ثواب الفقة لان الحج عبادة دينية ولا يحرك
الانابة في اذاتها لكن الواجب عليه اتفاق المالك والطريق اذ الحج فاذا عجز عن اداء
الحج فمما قد وعده وموافق المالك الطريق فلو لم يرفع المال لسفقه الحاج في الطريق
وصار لا اتفاق فاما مقام من فعله عند العجز كما اقم العدا مقام الصوم في الحج
الفاني والصلح ما اسلفنا اذ فوض الحج له لسقط به عن الحاج اذ عجزنا هذا
فتفعل حلالا من حلاله من الحج عجزا عن كل واحد منهما فاصل الحج عن الحج في الحج وبضمن
الفقة والمسئلة على ثلاثة اوجه اما ان احرم عنه جميعا او عن احد منهما غير عجز او
اطلوع وان نواحي جميعا فقد خالفنا لان الحج المودي يحكي من يقع للامر بسبب الفقة
حق في كونه الحاج عجز من سلام فاذا نواحي فقد خالفنا لان كل واحد منهما
احرم بان يخلص السفر بلا استلزام فاذا ارجح في الحج فاصل من مخالف
وليس احديهما باولى من ارض ليقع عنه وقوعه عن المأمور ولا يمكن ان يجعل عجز
بعد ذلك لانه قد وقع عن نفسه فلا تقدر على جعله لغيب بخلاف ما اذ ارجع عن اوجه
فان له ان يجعل احديهما لانه غير مأمور بالحج ومن حج عرفة لغيب امره لا يكون
حاجا عنه بل يكون حائلا ثواب الحج له وعزمه في كون الحج عنى لغوا في الواحدة
لا يكون عن اثنين فيقع له اصل الحج وهو سبب للشواذ ان يجعل ثواب عمله لغيب فله
ان يجعله لاهديهما او لهما اما ههنا فانه تفعل حكمه من قد احرم كل واحد
منهما بان يخلص الحج والسفر بلا استلزام فاذا احرم عنها صار مخالفا لهما
وقد وقع فعليه فلا يمكن ان يجعله لغيب بعد وضمن لهما ان افوض ما لهما لانه
صرف ما لهما الحج نفسه ومما لم ياحرم به وان فوي على احديهما غير عجز فان مضى
على ذلك صار مخالفا اجابا لانه ليس احديهما باولى من عجزا عن احدهما قبل
المضى او قبل الطواف والوقوف وهو ذلك استحبنا عند ابن صنف ومحمد وعند ابن
وقع ذلك عن نفسه بل توقفه ضمن لهما وموافقا لهما لانه امر كل واحد منهما
تتبعين اليه فاذا احرم صار مخالفا لكل واحد منهما كما لو امر رجل بشر ابي عبد
وامر اخر به فاشتره لاهديهما فاذا لم يزم المأمور ولا يزم ادا احرم رجل منهما
من عجز عن الحج او عجزا فانه يصح له ان يعين ما شاء لانه القم الحق لمعلوم وهو

عند

ما لا يفسد الحج
 عند ابن صنف
 الطواف والوقوف
 فاما ههنا فقد
 فله

يوسف

الله تعالى

واما الملتزم مجهول وهبت عليه الحق مجهول بينهما يكون بعيدا من اقراره بحججه
 معلوم صح ولو اقر معلوم مجهول له وجه ولا يلزم اذا اصرم على ادائه فانه يصح
 ويحين له نه غير ما هو ليراعى شرائطه مثل ان يكون مائتا درهم او ان هذا ايهام له
 المعين فلا يمنع صحة التزامه كما لو اصرم مائتا درهما بغير تعيين او عتق وهذا ان
 من اصرم شرط شرع وسيله لم يكن له من ادائه فاعلى ليس مقصود بنفسه حتى يصح
 اصرامه بل قبل اشراره ولا كان عن مقصود شرط فيه ما يتكون به من ادائه او ايهام
 الذي يحتمل التعيين صلا للاداء بواسطة التعيين فاكتب به شرطان فلا يقع العجز
 عنه مثل ان لا يتحقق الخلع والخلع فاداءه احدى من فاعلى على من بهام فانه لا يمكنه
 التعيين لانه اداء هو المقصود فيؤخذ فيه بالكل وان اطلق بان سكت عن كنه المحجور
 عنه معين ومبني فانه نص فيه وشيخ ان يصح التعيين هنا اجماعا لعدم المخالفة
 قطعي رجلا ثورا رجلا بان يكون في اليوم على الذي اصرم وكذا ان اصرم رجلا بزرع
 عنه ومن كان يعق عنه وادائه بالقرن فالدوم عليه اعلم ان الدماء ثلاثة انواع
 ما يجب نسكا كدم المنة والقران من ذلك على الحاج له نه وجب شكرا لما انعم الله تعالى
 عليه من اطلاق العتقة الشهر الحرام ووقف الجميع سهرها ولد ذلك حل العتق والعتق بالاداء
 هو المحض من العتق اذ الفعل يحق منه ولانه لما كان نسكا ومن ان المنة نسكا
 عليه فكل هذا وهذا اذ لم يقدّر على الذي فعله وهو الصوم عليه فكذا اصله وما
 يجب جوده كدم لراحتهم فذلك على المحجور عنه عند ان حصة ومحمد وعبدان في
 على الحاج له نه وجب للخلع فضا كدم القدر لهما ان حرم لراحتهم للحرمان على اصرام
 وهو عتق شرا من حرام عاماله فكان مذكوره في هذه العتقة حتى يحل عليه خليفه
 ولا في النفقة عليه اجماعا وهذا من جنس نفقة الرجوع فتكون عليه فان كان في غير
 حيث فاقصر فالدم في مال الميت عند من لم يدر به بل كان الميت له نه صله كالزكوة والنفقة
 وسلام كل المالك له نه وجب حق المأثور على الميت فتكون دين عليه كدوني العبد وما
 يحجره على مناته كقتل الصيد والعلو والتطيط لبس الخيط والنجاس فذلك
 على المأثور له نه دم حنانه وهو الجاني عن احسان فعله جازؤه ويضمن النفقة
 ارجاعه قبل الوقوف حتى يفسد حله في المأثور به ارجع الصحيح بخلاف ما اذا
 فاته ارجع حيث لا يضمن النفقة له نه لم يفت باحتيان فان جامع بعد الوقوف
 لم يفسد حجه ولم يضمن النفقة له نه مقصود به ارجع الصحيح وقد حصار على

بالكامل

حكمه فعلة

المأثور الدم في ماله رجل اوصى بان يحج عنه فاحجوا عنه وحله فلم يبلغوا الكوفة طواف
 شرق بفقته وقد انفق نصف النفقة في البيت من ماله سلك طوافي عند ان حصة عندهما
 حج عنه من حيث طاف المأثور فالسلام في موضوعه اعتبار الثلث في مكان الحج
 اما له ولا فان ابا حصة يقول حج عنه سلك طوافي من المكة وعند محمد حج عنه بما في
 من المكة المدفوع اليه المفرد للحج ان في ثبته والا بطلت الوصية اعتبار في القسمة
 الوصي بقسمة المثل اذ الوصي قائم مقام الموصى في تعيين النفقة ولو ان الموصى
 عتق ماله ودفعه الى رجل حج عنه وما في ذلك المثل في ادائه بكونه يرضى
 من تركه الموصى فكذا اذا عتق الوصي وعبدان في سفر حج عنه بما في من المكة اول
 مع ما في المثل المعزول لان محل الوصية المثل في ثبته وجب بغير الوصية
 فيه واوصفه يقول القسمة له تصبه الا بالتسليم الى الوجه الذي سمع لانه لا خصم
 لتقصص حتى يتم القسمة فانما تمامها بالبر والبر في الوجه فضا وكما لو هلك قبل
 من لو ان حج سلك ما في من المكة هذا اذ اوصى بان حج عنه او قال من المكة اذ اوصى
 بان حج عنه او قال من المكة اذ اوصى بان حج عنه ثلثة فقول محمد كقول ابن مسعود
 حتى حج عنه من الذي بقي من المكة قول عذمي واما الثاني فوجه قولهما ان خرج
 لم سطر بموته والى الله تعالى ومن خرج في سنة فبها جازا الى الله تعالى به وقال علم من طاف
 طريق الحج كسلكه في عبادة كل سنة واذا لم سطر عمله بالموت فلا يستعمل له ان
 القدر الموجود من السفر بطل في احكام الدين لولا علمه ان كل عمل له ادم سقطع
 بموته الا ثلثة ولا صار له بدوله بالخير وعلم عليه الناس سفعونه وصدوقه جا
 وسفيد الوصية من احكام الدين وهو ليس من المثل فسطل ووجه استين وكانه
 لم يوجد الخروج واصل لا خلاف فمن خرج حاجا لنفسه فحاج في الطريق اوصى بان حج
 عنه فعند ان حصة حج عنه من وطنه وعند من حيث طاف الموصى ومن اهل حج عن ابوه
 له ان يجعله عن احدهما بعينه له نه متبرع فكان ذلك امرائنه وثني الله تعالى والعتق
 في نه ثبته كالتعصن في نه بتدبيره كذا في المأثور لما امر صرنا حج فعلا او عن احد
 صح عما نوى وقال الشافعي يقع عن الفرض لان هذه عبادة لا تودي الى عتقه
 عظيم حتى تحلها فاصدا ما ليس عليه كافي سفها فحج عنه وبطل قصده فذلك
 في مطلق العتقة وهو ما في مطلق النية ولان ارجع الغنى وفيه اتساع
 فلا يلاى الفرض بنية النقل وفيه الفرض اخر كوقف الصلوة بخلاف الصوم وبنية

عن

النفل اعرض عن الفرض ما في يكون له الفرض ما اعرض عنه باطلاق النية بل كحمله و
 وبعث الفرض بدله حاله اذا الطاهر انه لا يحتمل المشق والشدية والمتعب
 الصعبة الا لا سقاط الفرض عن ذمته لكن اطلاق النية في السبع كان على عاقل قد
 البلد لانه حاله وهو ليس اصابت امره او عثرة ففرضه هو مخالف ضامن عند
 له صفة رضى وعندهما يكون عن نفسه وهذا الخلاف في ان اقرض عن نفسه اما ان يكون
 باذن من غيره شخص اخر او عن نفسه فهو مخالف للاطلاق في كل من المحيط بها انه ان
 المأخوذة به واد عليه ما نجاسه وهو خيبر منه اذا القبول افضل من غيره فله
 يصير به مخالف كما لو كمل بالسبع اذا ما ع ما كثر مما سقى له من جنسه وله انه ما لم
 باقعا في الملكة سفر مجرى للماء وسفوفه من وقع للماء والعمى انما لو تمتع ولا في
 العمى التي ارادها لا يقع للامانة لم يأمربه به ولا لية له عليه اذا انفسك
 عنه الا تقدر ما امره اذا لم يقع عثرة على ابيته صار كانه نوى العمى لنفسه هناك
 يصير مخالف لذا هنك والله في يوم من بل والبق
 والغنى ان الذي ما يهدي له ملكه للمقرب من نواع الثلثة مشتركة في هذا المعنى
 له انه مقربا راقه ومانها واسم الهدى مطلقا يتنا وادناه مثاله ان
 سئل الهدى فقال ادناه شاه وآتاه تجوز كل شيء الا اذا طاف للزبان
 حنبا او جامع بعد الوقوف يعرف فان الواجب في المدينة لما من ولا يجوز الهدى
 الا ما جاز في الضحى الى استرطج الضحى ما من السلامة من العيوب التي تمنع
 الجواز كالعور والعرج وغيره مما لا زكوا احد منها قربة لعلق راقه الدم
 مستحصصا في محل واحد وتسحب ما كل من هذه التطوع والمنع والقول
 علم فاذا وجبت جنوبها فكلوا منها وكذا السحب ان يصدق منه وله منع ان
 تصدق باقل من الثلث كذا روى عن ابن مسعود رضى ولا يجوز له كل من دماء
 الكفارات في الذنور وهذا هو حصصه في الواجب في الصدوق ولا يجوز
 ذبح هذه المنفعة والقول في يوم النحر لقوله تع فكلوا منها واطعموا البائس
 الفقير ثم ليقضوا نفثهم وفضا النفث يحصى يوم النحر فكذا الذبح
 يحصى به لتكون الكلام مسرودا على سقوا احد ويجوز ذبح دم التطوع
 قبل يوم النحر الصحيح لان القربة في التطوع باعتبار ان هدى ذابح
 بالبلوغ الى الحرم متى وجد ذلك جان ذبحها لتحقيق القربة وان وجد

عن

ويعرف
هنا

غير يوم النحر وذبحه يوم النحر افضل له يوم اذ اقه الدماء فكان معق القربة فيه
 وتذبح بقية الهدايا التي وقفا وقال الساجي لا يجوز له في يوم النحر دم المتعة
 والقول ان الكل دم جبر عند ولنا ان هذه دماء لفاق فلا يحصى يوم النحر
 وجوبه لغير النقص في مستحب في المسارعة لم يرفع النقص فيه بل انما خلاف
 دم المتعة والقول ان ذبح دم نسك وجب سكراما وفقه الله تعالى من الجوز بين النكس
 ويحصى الهدايا سوى ذبح الذنور بالحرم قوله يجوز له في لقوله تع هدى بالية الكعبة
 ذكروه ذرا الصيد اصلا وكل دم من لسانه وان الهدى اسم لما يهدي له مكان
 وله مكان ورد السرع بالنقل اليه الى الحرم قال الساجي يحجبها الى بيت العتيق وفكر علم
 منها كلها من غير حاجة ملكه كل من يجر ولو لم يجر على يدته ان يجرها حيث شاء
 ان لم يجرها يجرها ملكه وقال ابو يوسف لا يجرها له يجرها له ملكه لانه الترم المقربا راقه
 الدم ويحصى من طان او مكان ولا اخصى على بالزمان فاحصى بالمكان ضرورة واما
 انها لا تحصى بالزمان فكذلك يحصى بالمكان لانه ليس لفظ ما يحصى بها بخلاف
 الهدى ويصدق بها على فقير الحرم وغير ذلك قال الساجي في ان الصدقة قربة
 معقولة ان لم يسلطه المحتج فلا يحصى فقير وفقره ولا يحس العريف
 بالهدى وهو ان يجرها الى عرفان مع نفسه ان الواجب الهدى وهو ان يجرها
 النقل الى مكان لسقربا راقه دمه فهو وهو الحرم فلا يحس العريف فيقرض هدى المتعة
 حسن لوقته تقوم النحر فوما له بحد من حفظ فاحتج الى تعريفه ولا دم نسك في
 على من علان كحقت لمعق الشعائر بخلاف دم الكفان يجوز ذبحها قبل يوم النحر
 وسبب الحنابة قال الله توبه من خفا لقليل للفا حشه ومن فضله الهدى النحر
 وفي المقرب والغنى الذبح لقوله تع وصل اليك واخبر بل النحر الجزون ولا يذبحوا
 بقتى وقال وفديته بذبح عظيم وهو ما اعد للذبح وهو الكسح ويحرم بل
 الهدايا قيا ما وله ان يضحى ويذبحها فيما افضل لقوله تع فاذا وجبت جنوبها
 اي سقطت السقوط يكون في القيام ولا نه علم بخلاف الهدايا قيا ما وله ذبح البقر
 والغنى قيا ما له مندوب كل نوع ان يذبح على وجهه بكن ايسر على المذبح قال
 علم اذا ذبحتم فاحسنوا الذبح والمذبح في حاله من ضطج اظهر فكار الذبح
 ايسر من ولى ان يتولى ذبحها لنفسه لانه يحسن الذبح وذلك لان من ولى القربان
 ان يتولى نفسه اظنار الخضوع والضراعة الى الله قد سئل الى الله فكون فيه

العرفان

يعتقد الذنور
هنا

عزب الحيوان فاطلقت توليته غنى وتصديق بجله وحظها وله تعطي اجية
 منه لقوله مع علمه لعل من تصديق بجله وحظها وله تعطي اجية
 ست قبله فاضطر الى ركبها وان استعفى عنه لم يركب له نه جعلت له
 خالصه فلا ينبغي ان يصر في شئ من عينها او من فمها لا نفسه قبل ان يسلع محلها
 الا ان يحسح الى ركبها وقال السامعي لم يركب بلا ضرر ولا نه عوراي رجلا
 لسوق يدنه فقل ادركت فقل انما يدنه يارسول الله فقل ادركت ويترك الحق الوعيد
 لا عتقوا ان البدنة لا تترك فقل انما امره بذلك انه رآه عاجرا عن المشي محتاجا الى
 ركبها فاذا ركبها وانقص يركبها شئ من ضررها نقص منه لا نه صرف جزا منها الى
 حاجته ولا يحل لغيره الا ان يلبس يتولد منها فلا يصر في اجرة نفسه ولكن ينبغي ان
 ينقض ضررها بالمال البارد حتى ينقص لغيره وهذا اذا كان قريب من وقت
 الذبح فاما اذا كان بعد اذنه وضرب ذلك بالبدنة بجله وتصديق بجله فان
 صرف في حادثة نفسه تصديق بجله او بغيره اما المثل فلا نه في ذواته عشار
 واما القيمة فلا نه في القيمة وحقها والبدن جاني ومنه ست فهدى فعطيت
 كان تطوعا فليس عليه غنى في القرية تعلقت بحمل معين وقد فاق ذلك المحل فقط
 بهلكه كما لو نذر ان تصدق بعين فهدى بجله سقط عنه التصديق اذا كان واجب اقام
 غنى مقامه في الواجب كان في البدنة في العتق فيجب عليه اسقاط ما في ذمته
 وما لم يحصل القرية بالذبح لا يسقط ما في ذمته واداه به عيب كبير يقيم غنى
 مقامه في الواجب لا يردى بالمعيب فلا بد من غنى وصنع بالمعيب ما يشاء الواجب
 سقط عنه بالكامل وقد عتبه لجهة التقطعت بالحقوس برامله كما واذا عطيت
 البدنة في الظن او في نكاح العطي كانت تطوعا بخبرها وصنع فعلها
 بدمها وضربها صفحة سنت منها ولم ياكل هو منه شئ ولا غنى من عيب بل
 تصديق به وذلك افضل من ان يتركه حرر اللسانع ولا يصر فيه ما روى في النهي
 علم بعث الهدايا على يدى ناجية من سلم وامر ان يسلك بها الفجاء وله
 دية حتى يخرجها الى من فخرها فقالوا اذا اصبح بها ابدع منها فقال
 اخرها واصبح فعلها بدمها والمراد بالنعل قلادتها لا يكون من النعل ظاهرا
 وارضوا بها صفحة سنت منها ثم خلع بينها وشراها سره لا تاكل انت ولا احد من فقيل
 منها شئ ومراد بها ذكوات بحمل عليها علامة تعلم بتلك العلامة انها هدي

لها

نفس وانما الفقراء وزر غنى وانما منها ان يتنازل عنها لا نه كان غنى مع
 رفقة ولا في الهدى انما يشاء وانما ياد من الحق ولا في معلو شرط تلوعه محلا فادا
 لم يسلع محله لا نه ان يتنازل عنه ولا في مطع غنى بل يصدق على الفقراء
 لا نه تصدق المقر للدم فاذا فاق معق المقر ياداة الدم بعد المقر
 بالصدق على الفقراء وان كانت واجبه اقام غيرها مقامها وصنع بهما
 شاة نه تصدقها اسقاط الواجب عن ذمته فاذا خرج من تركه من صالحه لا سقا
 الواجب في الواجب ذمته كما كان وذلك ملكه ففصنع به ما شاء ونقد هدي
 التطوع والمتعة والقول في ذمته تسكن وفي التقليد لشهره بحسن ذلك راضيا
 الطاعات للاقتداء بها حسن والى الله عز وجل والصدق في غنى ولا تقلد
 دم من حصن ودم الجنب باق في ذمته الجنب به فليست من الاسترخاء عليهم
 من اصابع هذه الف ذوات شئ فليست من الاسترخاء ودم من اصابع وجان
 والحق بدم الجنب باق وهذا من صلبه من حصن بالعدو وانه ليس من فله من الحق
 والحق بالعدم لما عرف في المقعد فكانه يخلع عري حرام بالهدى ولا عذر وفكار حان
 والمراد بالهدى البدنة لا نه تقليد الساة غير مستور لما مر من استفرقة
 اهل عريه وقوا يوم تشهد قوم انهم وقوا يوم الفخر جاز وقومهم والى
 لا يحون كما اذا وقفوا يوم البرود وهذا لا نه عيب في عريه في فخر مخصوص ومكار
 مخصوص فاذا وقفوا غير ذلك المكار لا يجوز فكذا اذا وقفوا غير ذلك الزمان
 وجه لا تحسن في هذه السهية غير مقبولة له نه قائم على البغ وعلى امر الدخول
 تحت الحكم لان عريه في جرحهم والحج لا يدخل تحت الحكم لان ما يدخل تحت الحكم هو الذي
 يجبر الحاكم المحكوم عليه به والحج عيب والعباد لا يجبر عليه فلا يدخل تحت
 الحكم ولا نه من خزانة الخطا يستعذر بالتدارك غير ممكن ومنه من يبال على
 حرجه بتن فوجبه بغيره عند الاستتباب صبيته لجمع المسلمين بحله في ما اذا
 وقفوا يوم الترويه لا نه التدارك ممكن في الجملة بان علمه يوم عرفة ولا زاد العتبة
 قبل وقته لا يصح اصله واداه بعد الوقت يصح في الجملة والحقن الوقوف
 بذلك يرضى على الناس في سائر سائر عريه الخواص في سائر سائر سائر سائر هذه
 السهية وتقول مدتم حج الناس ولا رفوع سهية لكم لدم برفقته تسبى للفسه والفسه
 فاعنه لعن الله من انقطعت وصحة هذه السهية ان تشهدوا انهم راوا اهلا ذكرا

الحج

علي ديني ودين اود وسليمان و ابراهيم فليشروع فان لم يجد اليه سبيلا
 سبيل الله فجعل النكاح من الدين وقدمه على الجهاد وقدمه على سبيل الله
 في التزوج العدد المشهور له واشتغل به عن الخلق للعبادة فبذلك افضل
 من الخلق له علمه كان كجهنم لسلك افضل طرق الدين وقدمه قوم بالخلق
 لعبادته الركن وطلو الشمس في ذلك عليه من النوع علمه وولاه عن تلك الخلق اولاد
 تلتوا افا في اناهيكم يوم القيامة فهذا من غير الخلق ما اذ كان للوجود
 كما هو حقيقة او لم يكن فان كان للوجود بطر حجة على النواقل والواجب
 راجع على النقل اجماعا وان لم تكن للوجود كونه للشيء اذ التدبر به باحة التفت
 بعلمه علم النكاح سنق في رجب سنق فليس من السنق راجع على النقل
 اجماعا فان قيل النكاح سنة عندى اذ انا في نفسه اليه قلنا انه هم جعله
 سنة مطلقة لا حقيقة لما روي عن ابي عبد الله عليه السلام فيكون سنة او حصة
 وهو من بابي النسب مع القدره فلو كان النكاح افضل لما استحق المدخ به
 قلنا في النكاح انما الى الخلق للعبادة والصبر عن النساء معدوم ونحو
 لا ندبه لكن نقول النكاح باقائه شروطه افضل منه وحقق العزلة كان
 افضل من العشرة في تلك الشريعة ثم في سنة شريعت وصار العشرة خير
 من العزلة ولا نه مستقل على المصالح الدينية والدنيوية كقسط النسب والقيام
 على دينه بقاءه وصيابه نفسه عن الزنا وتلك على الله وامة الرسول عليه
 وحقق مبادئها وهي موضع عند اصحاب الطواهي وفرض كفاه عند بعض
 اصحابنا كالجهد الطاهر وامر الواردة فيه وتعتقد بلفظين يعين بها على
 له النكاح انما تصرف في وقت اثبات امر لم يكن وهو يعرف بالشرع انه لا
 موضع باذنه لفظ خاص فاستعمل اللفظ الموضوع للخباء في الماضي في
 دفع الحاجة وانما خص به لانه يستند في سبق الخبر به ليكون الكلام صحيحا
 حكمة وعقله فصان الوجود حقا لا حقيقة الحكمة فاذا قصد به ثبت اختيار
 اللفظ الذي تلازمه الوجود وتعتقد بلفظين يعين باحد من الماضى والآخر
 عن المستقبل مثل لقول وجعل له وقوله زوجي فوكيد بالنكاح والواحد
 طرفي النكاح له في الماضى والآخر في الحقوق والنكاح له ترجع الى العاقد فلا
 تمنع خلاف السبع وتعتقد بلفظ النكاح والتزوج وكل لفظ يضع لتلك

زوجي ففقد

العقود كالبينة والصدقة والتكليف والى الشئ معي لا يتعد لفظ النكاح والتزوج
 له في هذه اللفاظ ليست حقيقة في النكاح وله مجاز عنه فلا تتعد به النكاح
 وهذا انما لو كانت حقيقة في كانت موضوعية له ولهم بها ما فهم به كالمسا
 المتراصة وليس كذلك والمجاز له يكون لا يمتنع كلمة في المعنى المختصة ولم يوجد
 التزوج هو الملتصق والنكاح الضم وليس فيهما ما يدل على الملك وليس التملك في
 الملتصق والضم وهذا لو اشترى منكوجه لفسد النكاح ولو كان تنهيا ملكا منه
 لما قصد بل كان ذلك انما اتصال سبب صحيح لا استعانة كالتصديق
 وقد تحقق اتصال من حيث السببية اذ اللفظ الموضوع للملك الرقبة يوجب
 ملك الرقبة وملك الرقبة سبب الملك المتصور في مجملها والنكاح يوجب ملك المتصور
 في استعانة لوجوده اتصال سبب وله في القليل صالح لا ثبوت الملك وقد صدر
 من اهل هذا مضافا الى محل قابل لثبوت الملك فوجب لثبوت الملك واذا ثبت الملك ثبت
 الخلو من زواج ضرورية انه لا يتعد عنه وهذا في المستوية بالوطي محمول
 له بذلك جواز من عتق في بدلة انه اختص به اتفاقا وحج اولي من حيث
 والحج من بالملك فدل على محل قابل للملك شرعا فان قيل انه ليس على اتفاقا وعين
 الملك يقبل الملك وله في المنافع معدومة والمعدوم لا يقبل الملك على الملك
 لو ثبت النكاح لثبت على ذلك نصام ومن زواج وهذا لو ثبت الملك لثبت اصلا
 وهذا خلاف المشروع قلنا غير المالى قابل للملك كالمال له نصام ومن زواج
 كالتقصص من صفة في من زواج وعتق في المستوية بالوطي حكم العتق حق كان
 التام من شرط كالمسح له كالمسح له ولو كان له نصام ومن زواج اصله
 والمالك يبع ما صحه الجاني العوض على الزوج له في ذلك مشترك بينهما والليل على
 ان الملك اصل المطلق في بيد الزوج له في المالك وانما العقد بلفظ النكاح والتزوج
 لانهما جعلوا على علم والعلم يعمل وضعا لا عتقا كالتصديق والليل الشرع في
 ثبت الملك انما وضعا مع انهما لا يثبت في عتقه فلا يثبت على تنوعه اولى فان
 قيل شرط صحة العتق ان يكون مقيت للشرع وقد قامت له في نكاح النكاح علم
 انعقد بلفظ الية على سبيل الخصوص بعوله له خالصة كل من دون الموهوبين
 وسبيله قلنا ان خصا هو سلامة له بلا عوض بخلاف عتق
 من امنته وانما محل له حد بعد ولا يبره وازواجه اهلهم وولي علمنا ما

الجبيل جاع قد

فرضنا عليهم ان اذ واجهم وقد بطلنا التعليل من ذلك الوجه وسعقد
 البيع في الصحة وعين عمن لا يعتقد به في لفظ خاص لتلك
 بحال المملوك بالنكاح ليس على الايمان غير في دي خيل صحة في دي لنا
 ان البيع نوجب على كاهن المتعة في محله فكان طرفا الحان موجبا
 فينقذه ولا ينعقد بلفظ من جاز ان لا ليس سبب لكل المتعة ويملك
 المتعة لا تستفاد من المتعة وعنه لذكر انه ينعقد لان المستوفى بالنكاح
 مفعلة حقيقة وقد سمع الله تعالى العوض عن النكاح اجرا في قوله فان هو اجرت
 وهو شعور بانه مشاكل للاجاة ولنا ان المملوك بالنكاح في حكم العين
 حتى لا ينعقد الا بمؤبد او من جاز ان لا ينعقد من موقفة فبينهما منافاة
 فلو صح تر استعان ولا بلفظ من اجالات لا راحة ولا عانة في هذه
 الالفاظ لا يوجب ملك العين بل لا عانة فلا يملك المتعة او لا باجته
 على ما نرى في شرا الله تعالى واما ان ينعقد في حال توجيها طحا فان اجل
 او اناح اعني طوعا ما فيه يتلقه على ملك المبيع ولا بلفظ الوصية لانها
 توجب الملك مضافا اليه ما بعد الموت ووضوح بلفظ النكاح مضافا الى
 ما بعد الموت لا يضره كذا هنا ولا ينعقد نكاح المسلمين الا بحضور شين
 هدين حزين عاقلين بالغين احرار حررت من مسلمين ولو فاسق من احرار
 في قزو او اعمى في الشبهة شرط في النكاح وقوله ما لا يستلزم شرط او ما
 الشرط ان علنا اعلنوا بحضور الصانع الجاهل بين يديه لانه
 عقد فلا يشترط لصحة الشهود كسائر العقود وانما شرط ان علنا
 يموله علم اعلنوا النكاح ولو بالدفع ولنا قوله علم ان نكاح من يشهد
 وازدبه في الجوان لانه لا اصل في الكمال محان والحقيقة حضور ثلث
 وهو حديث مشهور في الربة به على الكتاب لا بد من عسان الحرية
 والبلوغ والعقل لان العبد والصبي والمجنون ليسوا من اهل الولاية
 الشرعية من الولاية لانهم نفلا قول الله تعالى وعلى الغن شأوا ولا
 بد من اعتبار الاسلام في النكاح المسلمين لانه شرك للمكافر على المسلم اذ
 ولا بد عليه والى الله تعالى ولا يجعل الله للمكافر من المؤمنين شيئا ولا ينعقد
 وصفا للكونة حتى ينعقد بحضور رجل وامرأتين وفيه الساقط في العقد

هذا هو الوجه في صحة النكاح بين المملوك والمسلم

سبيل الاستطاعة

لانه ليس على فساد الحدود وهذا في سيرة النسا حة ضرورة لنقص
 عقلي ودس بالحدوث وغلبة النسيان على من كانت موضع الضرورة وهو
 المالى لكونه مسذلا على ولنا انما حجة اصلية لكن فيها نوع شبهة باعتبار
 صورة الدلالة والنكاح مما يثبت بالشبهات لا نرى انه يثبت مع الزوال الذي لا يثبت
 به فاولى من ان يثبت به المالى ولا تسترط العدالة حتى ينعقد بحضور الفا
 وقال الساجي لا ينعقد لعله له نكاح لا يولي من هذا في عدل ولا في
 السيرة كلام هو حجة سرعة وذات مرجح جانب الصدق على الكذب في اسط
 العدالة لما عرفنا اذا فارق المرجح في محله فلا نصيب حجة ولنا انه من اهل
 الولاية على نفسه لا سلاحة فكان من اهل الولاية على نفسه الاسلام وكان من
 اهل الولاية على غيره لانه من جنسهم ولنا انه اهل للامامة والسلطنة فان
 جمهور الأمة بعد الخلفاء لا يرفعون عن الفسوق القول بالحرية عن من مامه
 بالفسق نفى في فساد عظيم ومن ضرورة كونه اهلا للامامة كونه اهلا
 للقضاء لان نقل القضاء انما يكون من الامام ومن ضرورة كونه اهلا للقضاء
 كونه اهلا للسيرة لانها هي التي لا بد من اهلها للسيرة وقد بالعدالة في
 هذا الحديث اطلق فمارونا اولاد فنعلم بالمطلوب والمقيد ولا نحمله على المقيد
 لما عرفنا لانه نكر العدالة في موضع الاشارة فيقضي عدالة ما وذا امرح من عقد
 وهذا في العدل ضد الظلم والشرك ظلم لقوله ثم نزل الشرك الظلم عظيم وكان
 لا عان عدلا فاستقامه لا ضافة اليه او نقول المراد بشاهد عدل فائتي
 كله عدل في كلمة التوحيد فلهذا المسئلة ما على الفسوق لا نقص من اعانه
 لانه لا نرد اد ولا نقص من علمه شرابع من ايمان نفسه وعند الشرايع
 من نفس الاعان ونزداد الاعان بالطاعة ونقص من المعصية فلهذا نقصان
 الادب في السوك في صراحتهم بالترقية الصغر والمحدودة في القذوق اهل الولاية
 فنكون من اهل السيرة تحملا والله على العول بعدم وصفه لاد من شيرك به
 له المصداق الذي عن القبول السي يعصى حقوقه كذا السي ولا اد من شرايف
 السيرة في وقت الشك لا بد على فساد كسيرة العمار تزوج امرأ بسيرة
 استمر في غيرها او اسرها عن صرح النكاح ثم ان وقع القاحد بينهما
 نظر بسيرة انية منها ما اذ لا نكاحا شهدا لابيها او لآخرها ولو كانا ابنا

حجة

د

سقين

كل شخص يملك قبول
 ذلك النكاح بنفسه عقد
 بحضوره واما ما لا
 كافي في الشرع فيشترط
 في القذف

فيها

من غيرهما النكاح وادعى لغيره لانها شهدا على امرها وسهية من علي الرب
واذا كان له يدعي المرأة فله ان يعمل لانها شهدا لهما ولو كان اسما غير
ادعى لغيره لانها شهدا على امرها وسهية من علي الرب
وفي محمد ورفق الحود لان السماع في النكاح سهية ولا سهية للكافر على
المسلم ولم يصح سماعها كلام المسلم بطريق السهية وشرط ان يعمل سماع
الساهدين سطرى العقد ولم يوجد فساد كانها سمعا كلام المرأة ورفق كلام
ودعا ان السهية انما شرط في النكاح لما فيه من اثناء ملك المتعة له عليها اذ هو
محل ذو خطر فشرط السهوية لعظم الاضرار لا لسهولة ملكها لغيرها لان
اجاد المال يصح بلا سهوة كالبيع وغيره والذي سهية على الذمة بخلاف
ما اذا لم سمعا كلام الرجل اصل الا ان السهية معتقة لصحة العقد وهو يقوم
بالشرط فلا بد من سماع المشطرين رجل امرح حلا لنزوح ابنته الصغرى فمدها
والارب حاضر لسهية رجل واحد سواهما صح النكاح وان كان زنا على انما يصح
لهذا الموجود من الوكيل واجبا لانها في الموكل في باب النكاح ضروري ان الوكيل فيه
سفيرة مقبولة لربها حاضر امكن حقوقا واداءه لان الاجابة والقبول انما
يصحان بشرط اتحده المجلس فكار العقد مضافا الى الاب في المزدوج شاهدا
ومعه اخر محار ولان كان غائبا لا يمكن جعله مباشرا لاختلاف المجلس مع العقد
مضافا الى المزدوج فلا يصح شهادته او والوان وان اذوج ابنته البالغة
بامرها كحضتها ومع الرب ساهدا اخر صح ولان كان غائبا لم يصح لما قلنا
فصل في نكاح المحار لا يحل للرجل ان يتزوج بامته وحداثة من قبل امه او
امته ولا صلقة قوله بغير علم امها لم ينع من خور الجمع تنكح صفة المحار
عند احكام المحل حرة الحدائق ثبت بالنسب وعند من ينكره ثبت بالاجماع اولان
للام مع الاصل لغة فلا والله ثم هو ام الكتاب اي اصل له في الله المشتبه به وذا جمع
الكل ولا يثبت له قوله بغير علم ولا يثبت ابنته وبنات بنته وان سفلت للاجماع
اولان لاسم سفلت وهو محار اذ قلنا من ادق بالمصنوع عند البعض ولا باحت
له قوله واخوانكم وهن اصناف الاختلاف وام والاخلاق والاخلاق وهن
محرمات بالنسبة الى الاخيه عيان عن محارون في صديق رحم وكان لاسم
حقيقة للكل ولا يثبت ابنته له قوله بغير علم وسفلت للاختلاف سفلت

لا بد من ام او اب او ام ولا يساوي اخيه له قوله بغير علم وسفلت للاختلاف
لا بد من ام او اب او ام ولا يساوي اخيه له قوله بغير علم وسفلت للاختلاف
عنه لاميته واهله او لاميته او لاميته او لاميته او لاميته او لاميته او لاميته
ولا بام امه التي دخل بها بنتها او لم تدخل له قوله بغير علم وسفلت للاختلاف
تثبت بنفس العقد عندنا وعند من لا تثبت الا بالادخال ابنته وهو مدعي على
زنا من الله عليها له قوله وامها بغير علم وسفلت للاختلاف
د ختمت به في الاصل الشئ اذ اعطى على شئ حكيم وذكره المعطوف بشرط قد
يصرف اليها كقولها طالع ولا نه طالع في ذلك من الدار بشرط الدخول صرف
الهما فكذا هنا ذكر ام المرأة لم يعطى عليها الربا لم بشرط الدخول وانصر
ولنا قوله بغير علم من تزوج امرأة حرة علم امها دخل بها او لم يدخل بها وحرم علم
بنتها لم يدخل بها ولا والله ثم حرم ام المرأة مطلقا بالادخال من قبله فقد
نسخت والدخول ليس بشرط بل هو محرم شخص مع صوف بصفة معطوف على محرم
غير موصوف بصفة وعطوف الموصوف على غير الموصوف لا يقتضي ذكر الصفة الموصوف
لمن ولا زمت طالع عمة العامة فانه لا يسترط صفة العام في زمت نوع الظاهر
علمها ولان كان سوطا فالسوط يعود الى الجمع اذا امكن هنا اد العامة الصفة
هو العامة الموصوف والمعمول الواحد لا يكون معمولا بعام من قوله وامها بغير علم
محرم وبالاضافة وقوله من نسكلم بحرف الجر يعود قوله اللاتي حلت من الهما
لصن ومعمولا بالاضافة وحرف الجر يعود الى يكون وهذا معنى قوله الموصوف الواحد
له يقع على موصوفين محلي العامة ولا يثبت امرأة القدر دخل بها ولم يدخل
حرمته علمه بطلاق او موثق له بزوج الرينة لانه هذه الحرة تعلقت بسوط الدخول
وسواها كمن حرمه او في محرم غيري ونفسه المحل لانه اذا فزع الام الى بنت
زوج لرام ومنه كانت محرمه واذا كانت مع ابنتها لم يكن محرمه امها وكونها في
محرمها ليس بشرط عند المحرم وعند علي سوط وهو مذنب او لا زحمة الى
معلقة بالادخال بكونها في محرم الزوج والمعلو بسوط لا يثبت بالادخال ولنا
هذا لعدم وقوع عرق الا في الغالب بكون بنت المرأة في محرمه والنفقة العرف
لا توجب نفقة الحكم به كقوله بغير علم فكم هو ان علمه فكم خير او لانه لم يعلق الاباحة
بعدم الدخول وعدم كونها في محرم ولو تعلقت الحرة بها لتعلق الاباحة بعدمها

ف

ولا يملك

بينة

الحرمية بسبب الرضا ع محرم لقوله ع محرم من الرضا ع ما محرم من النسب ولا بأس
بجمع نساء من نساء زوجها كان من قبل ولا من بعده ولا من بعدهم من النسب
من أصل الحاسن وابنة الزوج لو قدر ما ذكر الم محرم له امرأة أبيه وإن النسب من جمع
لصور القرابة على الطبيعة وهذا إنما يحتمل في الحقيقة من الحاسن
لا من النسب من النسب الحاسن فاما إذا است من أصل الحاسن فيكون حرمه الصهرية
فلا يكون من النسب على الطبيعة فارقا لنسبها محرمته بالمصاهرة فيحكم الجمع كما
لو كان بينهما محرمية نسبا أو رضاعا فلما المحرمه هبانه محرمته التناح
من الحاسن في الأخير نسبا أو رضاعا ولم يوجد هنا إلا ما في في رضا المرأة
لو ذكر الإجماع المنكح لأنه متى كان كذا لم يكن امرأة له ومنه في ما مره حرم
عليه أمها وابنتها فالزنا بوجوبه من المصاهرة أي سببها حراما في محرم هي
على أمها الواطي ونسبها على أولادها ونسبها على الواطي أمهاتها ونسبها
ونسبها ونسبها في النسب مع الرجال بوجوبه من المصاهرة لأنهم مع الله
من عسلها كما من النسب فعلا وهو الذي خلج الماء بشرنا جعله نسبا وصهر
والحكيم إنما بمنى بالنعى والآن نوجبه بها المحرمات حتى يحلوا بها ونسبها
والزنا بسبب العقوبة فاني نسقهم بعلو النسب ولما قوله له وله تنكحوا ما تنكح
أباؤكم أي لا تقاوا وأما واطي أباؤكم لأن النكاح حقيقة للوطي مستعان للعقد
كم كجب لذند النكاح وتزويج من صولة النكاح وهو النكاح بشرط حيلة
البقر ومطلو الكلام حقيقة وله في اللغة للضم ولا ينكح صميم خصاها
خفت تحلة وحقيقة الوطى لأنها بصيرت كشخص واحد في كل الفعل واست
برازد واج حكما بالعقد لا حقيقة لأنه سبب للانضمام للحقيقة فأن حيلة بالعقد
في الأصل ما نكح محرم من نكح لأنه في بعد من النساء وهو بيان لما سوي كن مبنيا
فالنسب من نسبه وطى من نكحه لا بطلاق ولا بقصد الحلال ليدل بصيرت نكح
على الكنا والوطى الحرام مؤثرة أفق حرمته المصاهرة كالوطى الحلال وهذا الذي
الحلال ما كان سبب الحرمه لأنه حله فيكم من مباح لأصله سبب هذا الحكم بل لكونه
سبب الجزية بواسطة الولد والحرام شارك الحلال في السببية فيشاركه في الحرمه
وهذا لأن الوطى الحلال يجعل أصولها وفروعها كأصوله وفروعه وأصوله وفروعه
كأصولها وفروعها وجه تسميته لأن الولد جزء الواطي لأن بعضه جزء حقيقة

والزنا بسبب العقوبة فاني نسقهم بعلو النسب ولما قوله له وله تنكحوا ما تنكح أباؤكم أي لا تقاوا وأما واطي أباؤكم لأن النكاح حقيقة للوطي مستعان للعقد كم كجب لذند النكاح وتزويج من صولة النكاح وهو النكاح بشرط حيلة البقر ومطلو الكلام حقيقة وله في اللغة للضم ولا ينكح صميم خصاها خفت تحلة وحقيقة الوطى لأنها بصيرت كشخص واحد في كل الفعل واست برازد واج حكما بالعقد لا حقيقة لأنه سبب للانضمام للحقيقة فأن حيلة بالعقد في الأصل ما نكح محرم من نكح لأنه في بعد من النساء وهو بيان لما سوي كن مبنيا فالنسب من نسبه وطى من نكحه لا بطلاق ولا بقصد الحلال ليدل بصيرت نكح على الكنا والوطى الحرام مؤثرة أفق حرمته المصاهرة كالوطى الحلال وهذا الذي الحلال ما كان سبب الحرمه لأنه حله فيكم من مباح لأصله سبب هذا الحكم بل لكونه سبب الجزية بواسطة الولد والحرام شارك الحلال في السببية فيشاركه في الحرمه وهذا لأن الوطى الحلال يجعل أصولها وفروعها كأصوله وفروعه وأصوله وفروعه كأصولها وفروعها وجه تسميته لأن الولد جزء الواطي لأن بعضه جزء حقيقة

فإنه لو كان الوطى الحرام مؤثرا في حرمته المصاهرة كالوطى الحلال وهذا الذي الحلال ما كان سبب الحرمه لأنه حله فيكم من مباح لأصله سبب هذا الحكم بل لكونه سبب الجزية بواسطة الولد والحرام شارك الحلال في السببية فيشاركه في الحرمه وهذا لأن الوطى الحلال يجعل أصولها وفروعها كأصوله وفروعه وأصوله وفروعه كأصولها وفروعها وجه تسميته لأن الولد جزء الواطي لأن بعضه جزء حقيقة

والبعض من جزئه معق حتى سبب أحكام البعض في الكلام العوي ولا وفي غيرها
وكذلك جانبها وهذا أيضا في الولد إلى كل واحد منهما كذا فقل هذا ولد له وولد له الولد
اسم لكل ومق سبب الجزية تنكح كل واحد منهما وتنكح الولد سببه وسببها بواسطة الولد
حكم ضرورية إذ بعض الولد جزءها وواضع كل الولد الله فكان جزءها مضافا
إليه ضرورية وكذا هذا إلا عسان في الجانب الآخر وهو امر حقيقة له كحتم كل السبب
وحرمته فصارت أم الموطوءة ونسبها معق أمهاته ونسبها معق أمهاته مع وجه لأن أم الموطوءة
حتى هذا الولد فيكون أصل هذا الولد كان الولد معق فروع وعملها ولا يصح
لونه معق فروعها إلا إذا كان الواطي فروعها معق وأم الموطوءة أصله لأنها ما لم يكن
أصله استحل لم يكون أصلها فرعها ولذا هذا إلا عسان في جانب النسب في محرم
والنسب مع وجه حرام كالألم والنسب مع وجه الأبرك في الشرع حرم أم الرضا ع
مع أنها ليست أصلها بل هي أصل جزءها باعتبار إنبات اللحم وإنبات العظم بالرضا ع
وإنما لم يحرم الموطوءة لأن عملها كعمل حقيقة البعضية وهي بوجوب الحرمه في غير
موضع الضرورية إلا في موضعها لأن نكح حق هو الله عنها خلق من آدم عليه
وكانت بعضه حقيقة وهي حلال للضرورية وكذا البعضية الحامية بوجوب الحرمه
في غير موضع الضرورية في حق الموطوءة ضرورية لأنها لو حرمت لم تحل من زوجة
والربا من حيث أنه سبب الولد لسبب حرام له من هذا الوجه سبب النكاح وأسباب النكاح
مسروعة وأما حرم من حيث أنه يصح أن يأن أفسد كسب الماء على سبيل التضييع
وأفسد الفرائض وهو من هذا الوجه ليس بسبب الحرمه المصاهرة وبهذا تبين أنه لم يحرم
له بقوله ع الحرام لا يحرم الحلال من الحرمه ما يثبت بالزنا من حيث أنه حرام بالعرف
حيث أنه سبب الولد وقام مقامه ولا عصيا فوله قد ولد فيه وما قام مقامه هي
فإنما يعمل عمل الأصل كالتزاوي قام مقام الماء نظر إلى كون الماء مطر أو شفق وصف
التزاوي كذا ههنا ههنا وصف الزنا بالحرمه لقيام مقامه ما لا يوصف بها وهو الولد
فإنه لو كان الولد يوصف به كذا واحد كذا ممنوع لأن له لسبب ذلك فكيف يضاف
إليه إلا أن يكون علمه أبنت للزنا في موضع الحاشية لا بيان حكم الولد وجعل كل الولد
منسوب إلى صاحب الفرائض ولا يجوز به بالفرع وكله لم يفرع عنه بل بعضه
مفرع عنها فاذ لم يفرع عنه كيف يكون الكل حرمه والمراد بإضافته إليه
بعضه لا إطلاق اسم الكل على البعض سابع فعمله لبعض الولد جزء وأم الموطوءة

ع

ليس باصل هذا القدر الذي هو جزا الواجب ولا يصير ام الموطوءة في مفعولها ولن
صارق له من وجه فلا يسلم له من وجه حرام وكف حرم والام من وجه
دون من كل وجه فحرم الام من كل وجه لا يدل على حرم الام من وجه وام
رضا عا حرم بالصوم لم يحرم استئذالا بالام من كل وجه ولا اكل الولد
جزا لان احكام العضد من لعله لا للعضد وهذا العنق كله وعلى ما رعت
حكمة لتعيق بعضه وكحكمة كل ولو بعد الفقرة ولا يدعى باركة بغير عنه
حكمة لانه لا نزاع في الحقايق بل يدعى انه مفعول المفعول منه لان بعضه مفعول
منه حقيقة وقد احتلط بعضه بذلك العضد على وجه لا يقتضيه صار بالام
خلاط كشيء واحد وكل حكم يمتد لبعضه المفعول منه من بعضه المحتلط
بعضه ضروري لعدم التمييز وكما ان الكل بغير عنه وانما اثبتنا الحرمة هنا
استئذالا بالام رضاها لانها ام من وجه ولا نهى لما كان اقام من وجه كان
حرما من وجه فحرم احتياطاً ومنه هذه المسئلة انتبه من الزنا باز
وفي بكر وامسكها حق ولذا في ائمة فان كان بها تحريم عليه عندنا خلافا
للسان في لانها ننته حقيقة فحرم لقوله لو وبنائك فان قيل لو كانت بنته
لوجب النفقة ولثبت التوارث وصارق امها ام ولد له فلما لم تثبت هذه
الاحكام عرفنا ان هذه هي مضاف اليه على الاطلاق والداخل تحت النسخ
السبب المضاف اليه على الاطلاق فاذا لم يولد لم يدخل تحت نص التحريم فنقضنا اخلية
تحريم الاباحه فلما كان محمولاً من ماله كان مضاف اليه من كل وجه وهذه
هي حكام ان لم يستدل على عدم ماله مضافاً منه بركي لا البر الكافر لا يورث ولا يستحق
النفقة على الزوج المسلم ولا خلة في ماله فان لم يستدل على عدم هذه الاحكام لا يدل
على الاخلال في الاضافه بل عدم شرطها على الحرمة مما احتاطت ائمتنا
مقدمات في السور وعدمه ومن حيث استه امرأة بشهوة حرم عليه امها وانتهى
وقال السامع لا يحرم وعلى هذا الخلاف منه امرأة بشهوة ونظره الى فردتها
نظرها الى كونها شهوة وسواء حصلت للكل او في غير لا منظر والمظهر للفساد
بها الصوم والحج ولا يحرم كما لا غنى له والحرف لا يكونان في مفعول الوطء ولا السوا
بهما ما سئل الوطء ولما اتهما داعيا الى الوطء وامكن المحرم فيقوم مقام
الوطء في حرمة احتياطاً وليد النكاح بخلاف النظر الى سائر البدن فانه

لا يمكن التحريم عنه فسقط اعتباران والمتشبهون ان ينسحب له وان كانت منشأ
ان يزداد ان نشأ او قيل لنسبته بالقلب وهذا لا يعرف الا بقوله لا من العاشر
لا ينسب اليه اصلاً والمعتبر المظهر الفرج الداخل وله بحقوقه الا اذا
كانت مثله ولو مشقاً لولا لوجه الحرمة في الصحيح لانه يثبت بالام انه غير
داع الى الوطء على هذا اتيان المرأة في الدين وطى صغيره لا يشترط في الحرمة
لا توقف عليها فاقيم السبب الظاهر مقامها وهو الوطء في محل الحرمة وطى
الصغير خلافاً لغيره لو سئل ان يجوز نكاح اخته فقلت سوا كان العتق عن طلاق
رجعي او مانعاً من ذلك عن نكاح فاسداً وشبهه او عن عتق ام الولد وما لا يجوز
ان يتزوج اخته في عدتها فكذا لم يحرم ان يتزوج اصلاً من وقت المحارم لغير
لا يجوز الجمع بينهما وكذا ان يحل له نسو او يعاسوا هاهنا الجمع بين المحرم
حرام كما ثبت في الاخيرين ولا السامع ان كان العتق عن طلاق او براء فلا يجوز
لا في المحرم هو الجمع بينهما نكاحاً خاصاً به للرجوع عن القطيع ولا جمع لبطا
النكاح بالكلية لوجود القاطع وهو الطلاق السابق للطلاق لانه لو وطئ
وقر عقلت انها على حرام محرم ولو كانت سبعة النكاح فائمة لكانت شبهة الجمل
ثابتة ولا حد مع شبهة الحل ولما كان النكاح الاول فام من وجه لبقاء بعض
اجكامه كالنفقة والفرش والمنع من الخروج والتزوج فكل من جماع وجه فهم
من وجه فيحكم احتياطاً وهذا لا ينافي بقاء النكاح قيام حكمه لا بقوله وحرم
وتزوجت كما وجد لا شيء اضعف حكمه من اختصاصه وهو ان يكون احق بها
استماعاً وامسكاً وقديراً الاختصاص امسكاً فكان النكاح قائماً وجه
على ان الاختصاص انما يستلزم بقضية النكاح حقيقة المقاصد ومعظمها ثابت
النسب وهو عام والمحد لا يجب على اثنان كتاب الطلاق فلما لم يمنع وعلى عيان
كتاب الحدود وحكمه ان الملك لا يملك حق الخلق في كتابه حقيقة ولم يزل حتماً
وكوننا فصلاً جامعاً نظر اليه وقال لا يجوز نكاح اخت ام الولد في عدتها لانه
يملك تزوج اختها قبل العتق فعلة او في الاخر حكم الاثر لا يثبت على حكم الحقيقة
ولا في الوطء خلافاً قبل العتق حرام بعد ولا في ام الولد قبل العتق ضعف
لانه يملك نقله لا غيره بالتزوج وبعد قوى فراشها حق لا يملك نقله فصلاً
كفراس المعتد عن نكاح بم عند ما لا يطار المنكوحه حق بموضوع المعتد

ارسله وفار الحد

والسبب ادا لم يقب
حكمي بلعوا

كذا يصير جامعاً بينهما وطياً حلالاً ولا تنزوح المولى أمته ولا المرأة عبداً
 له من هذه المتعة بابت للمولى قبل النكاح مودى في إثبات الثابت في نكاح المرأة
 عبداً هاضماً للمجمع بين المتنافيين لأنها مالكة له فلو صح النكاح لصار
 المملوك كالكا والمالكة مملوكة ولا من هذا النكاح بثبت ثمة مشتركة بينهما حتى
 كان لها شرط بالوطى لئلا يخطأ بها بالتمكين وملاك أحد ما صاحبه تنفي
 وقوع الثمة مشتركة وإذا انفقت الثمة انفك الملك لأن الملك ما شرع لعينه
 في باب النكاح بل للحقوق الثماني وإذا انفك الملك انفك النكاح لأن أحكام العقود
 إذا انفكت انفك العقود لا يرى نكاح المحارم لا تثبت سفاهة موجب العقد
 ولا يجوز تزويج المحوسيت بقوله علمه سنوا ما لمجوس سنه أهل الكتاب غير نكحي
 نسائهم ولا أكلي ذبا يحرم أي أسيدكوا بهم طريقهم يعني عاملوهم معاملة هؤلاء
 في إعطائهم ما من داخل الجزية ولا الوثنيان في قوله لا تسكنوا المشركين حتى يؤمنوا
 والمشرك لا تسأوا ولا الكاسية لا حصصاً منها باسم آخر إلا أن كان الله عز وجل
 المشركين على أهل الكتاب بقوله لم يكن الذين كفروا من أهل الكتاب للمشركين والعطف
 بقضي المغان وجعل نكاح الكتاب أسراً بليته أو غيرها بقوله هو والمحصنات
 من الذين أتوا الكتاب من قبلكم ولأنه سيقول ليس نكاح الكتاب أسراً ولا وطعاً
 الذين أتوا الكتاب من قبلكم وطعاً من حللهم والمحصنات من المؤمنات والمحصنات
 من الذين أتوا الكتاب من قبلكم ولا فرق بين الكتاب الحرة وبين ممة طلاق النكاح
 فإن قيل فستر مجاهد المحصنات بالحرائر قلنا المحصنات من العفاف كذا
 فستر الحسن والسدي والشعبي والعفة ليست بشرط أيضاً وإنما قيد بها
 للعفة ولأن كانت شرطاً فاسفاؤه لا يدل على عدم الجواز لما عرفت فثبت الجواز
 بالنصوص المطلقة ومعنى قوله تعالى فأتاكم ما طاب لكم وقوله عز تنكحوا وغير ذلك
 وأما الصائبات فتخون للمسلم عند أبي حنيفة ولكن ولا يجوز عندهما وكذلك
 ذبا يحرم وهذا لا خلاف بناء على أنه وقع عند أبي حنيفة أنهم قوم من النصارى
 يقرؤون الزبور ويعظمون بعض الكواكب كعظيمنا القبلة ومما جعله
 يعظمهم لبعض الكواكب عبيد منهم ذبا وكانوا العبدية إلا وثاني وتخون للمجوس
 والمحرم أن تنزوحاً حاله إباحة لمجوس قوله تعالى وأحل لكم ما وراءكم من النساء
 لا يجوز وتزويج المحرم وليته على هذا الخلاف في حديث عثمان رضي الله عنه أنه علمه اللام

قال في كتابه المحرم ولا ينكح ولنا ما روي ابو عباس رضي الله عنه انه علم تزوج يمينه وهو محرم
وحدث عثمان بن عفان عن علي بن ابي طالب رضي الله عنه انه قال لا ينكح المحرم ولا ينكح
المحرم ولا ينكح المرأة من الوطى وهو ضعيف لان الممكن من الوطى لا يسمى انكاحا جامع
اخذ لا اعراسا لكنه علم اجبر عن معتق احوال المحرمين انهم في احوالهم لا يستغلون
بالنكاح ولا ينكحون ولا يبايعون ولا يمسكون ولا يمسكون بهن ولا يمسكون بهن ولا يمسكون
بالاغتسال سغلا باعمال المحرمين وان كان من غسار بالماء القراح لا بأس به وكذلك
امر النكاح لا ينفذ عند الفراق لما فيه الخطبة والخطبة ومراودا
ودعوة واحكاما لا يحق الا عند الفراق واذا حمل على فاق العوى لم يسقط
به حكم والاوجه لم يفسد الخبر يروي بالنهي محرم ما وهو اخص والخطا والى
يكون للمنتزعه محرم عليه بوفيقا من المحرمين والى من يفسد فالبغى محرم على النبي
والمحرم يزوج من ماله مسلمة كانا وكنانه وان قدر على حرة والكلام في فصلين احدهما
لنكاح الامه الكنايه حايه عند ما وقع النكاح على المحرم المحرم يزوج بامه كناه
لنكاح الامه الامه ضروري عنده الا في ارقاق ولد الا في الولد جز منه وهو يتبع
الام في الرق والارفاق اهلا كحما الا في الرق كالحاكم اذ الرق اثر الكفر وهو موقوف
حكما ولا يبيعه او يزوج كان ميتا فاحسائه اي كافرا فهدياه وهذا كازال الاعاق
احيا فلا علم لنكح ولدا والى الا ان يجد مملوكا فيشتريه فيعتقه وهذا
لان الاب سبب لحويه فانما يصير مجازا له اذا سبب لحويه وذا ما اشترى من هلال
حكما كالهلال حقيقة الا انه اذا خشي العتق لم يلزم له ضرورة صيانة نفسه
عن الزنا لان الاجساد عنه فوضعه ففسد طهره لارفاق لذلك وقد اندفع الفرية
بالمسلمة فلا مانع الكنايه ولنا ان نكاح الامه مطلق ضروري لاطلاق
النصوص منها قوله في النكاح ما طاب لكم من النساء واحل لكم ما وراء ذلكم ولاز
النكاح يخص محل الخل ولا من من المحل لا من من المحرم فكذلك حوازيها
اصلا الا ضرره ومن ماله الكنايه محل محله البهمن محل محله النكاح كالمسلمة
وعكسه المحوسبه وقوله في ارقاق الولد ولد ارقا والولد له ولا محله وبعد
ما حدثك بصد من شئ حق بغيره ارقاق فعلم انه ليس في ارقاق الولد ولن
وله فيه اعتنا عن تحصيل الجوز الحرف لنا هذا ليس محرم الا لا سبيل من ذلك
تحصيله اصله احسائه من النكاح فلا يكون سبيل من احسائه عن تحصيل

الحرة للولدا والى على اناله نسلم الارفاق حرام وهذا في الارفاق وور
له في نكاح النسل اصلا وورقوا ويضع صفة الحرية دور النسل
وذا جازن بالحرية فلا رفاق او ولد اذا تزوج احد تم حرة فاز
نكاح الامه لا يطلو قد استعفى عن ارقا والولد بالحرة والباقي طول الحرة
منع نكاح الامه عنديا وعند السامع منع لهوله به من لم يستطع حكم
طوله ان نكاح المحصنات المومناات من ما ملكت اعانكم من صفتكم المومناات فقد
على حوان نكاح الامه بعد طول الحرة من اذان مع الطول فقد جالف النقص
وله نه نكاحه على غيبة منه وذا حرام على الحر الذي كنه حرة ولفا
قوله به فانكحوا ما طاب لكم من النساء وله نه نكاح عملة العبد اذا دفع اليه
مولاه من اصل الحرة فمملكة الحر لا والى في الحل حرة او سحر اذ الحرية من
اسباب الذي والى في سبب النصف والعلو بالسرط لا وحب العدم عند العدم
عندنا للعرف فحوز عند عدم الطول بالسرط العلو وعند جوده بالسرط المطلق
وتنكح الحرة على الامه ولا تنكح الامه على الحرة لهوله علمه لا تنكح الامه على الحرة
وسلم الحرة على الامه وهو باطلا فحرم على السامع في حيث يجوز نكاح الامه على
الحرة للعبد لا نه ليس مع ارقا وحز منه وعلى الا حيث يحوز نكاح الحرة لا
المنع نحو الحرة لا للجمع وهذا لو تقدم نكاح الامه بقى بعد نكاح الحرة والجمع
موجود فعلم لم يمنع الحرة باعتبار انه لغطها اذ خال اقصه الحرة فاشهد
وقد رخصت النساء للحل الذي في علمه النكاح بعه فحاز الرجل والسمسم سصف
د نكاح الرجل حرة سكر العبد بسور والجران بعاولا سصف في الحرة ولا كثر
اظهار النصف جانبها بقصر العدد والى الواحد لا نكح الا الواحد فظهر
النصف باعتبار الحرة والى الواحد لا يقدم وباخره في قصه مقدما له من خال
وطول مقارنا له لا كنه الحرة في قلب النكاح كاطلاق اللات والفق او لهول
في الحقيقة حالها حاله الانضمام الى الحرة وحالة الافراد عند فست الحرة
حال الافراد دور انضمام فان تزوج امه عاصية في عدم طوله وبان اوله
لم يحرم عند حصفه وعند ما يحوز اذ كانت معتد على طلاق حرة في نكاحا
دها الحرة نكاح الامه على الحرة بالحرة ونكاح الامه على الحرة ليس نكاح
على الحرة لوزال الملك والحل الذي لو كان له لزوج حرة على ملكه في طلاق

فزوج امرأة بعد اباها لم يطلو له لنكاح الحرة مانع حوان نكاح الامه والنكاح
ما وقع العدم من وجه بقاء المنع من الحرة والتزوج والفراس والبقعة منع المنع
احصا طامكا لوزوج الا حرة عند الاحتمال مسلة المومناات المحبوسين العرف
وله سمع متزوجا عليها بعد السنونة عرفا ولهذا لم يطلو ولا زجر من الحرة بطيب
فلها سكر من سكر في الفراس والسمسم وارزوجها في العدم في استكر غيرهما
في صمها فلا يحسد للحرة سكر اذ نكاح الحرة اولا والا ما وليس له لسرور الكثر
من ذلك لهوله به فانكحوا ما طاب لكم من النساء منقذ ولا ورياح فالاقصا على
الاربع في موضع الحاجة الى السامع على انه لا يجوز الزنى عليه وقال السامع
لا يجوز للحرة سكر الامه واحدة لما لم ينكح الا ما ضروري عنده والضرورة
يرفع بالواحدة ولا يزداد عليها كالمسح لما حله ضروري لم يحل الاكل الا بقدر
ما ستر ريقه وعندنا نكاح الامه للحرمات مطلقا كنكاح الحرة في حاله لت
سور اربع مومناات كما حار له سور اربع مومناات الحرة او لغيرها مساو لها
كما مساو الحرة كمانه لا ولا والظهار لا يجوز للعبد لسور الكثر في اسرورة
ما كنه لنكاح اذ بحالة الرق يوثق ما كنه النكاح لا نه من حوان دمه وهو
فيها كالحرة ولفا في الرق موثر في نصف السم وهذا الحل بعه من الله به سوسا به
الى اقصاصه في الفرح حلالا والبيع بقاء وسفاد في حوانه السرف فاحل النبوة
لما كانت اسرورة حلاله التسع دور غنى وحال الحرية اسرورة وطير الرق حتى ملك الحرة
نكاح الاربع والعبد بسور فاطلو الحرة اذ اربع طلا ما ساهم بسور را
حق يتقضى عدتها خلا فالسامع في قدس في نكاح الا حرة على الاخت فاز تزوج
جيلة من زنا حان النكاح وله بطاها حتى يضع حملها عند حصفه ومحمد وعند
له يوسف يفسد النكاح وان كان للجران بالنسب بالنكاح فاسد اجماعا له هذا الحل
محترم وان كان من الزنا حتى لم يحرم اسقاطه وامتناع النكاح في صورة الاجماع
لحرمة الحمل وضمانه عن سقية ماء الغيرة فان الحمل يزداد سمعه وبصه حدة
بالوطي لما ورد في الحديث لصاحب الماء ولهذا لم يرفع الحرمة بانه ودرجها
وهي لم امساع النكاح بعه لحرمة صاحب الماء والحمل ولهذا تزوجها من كان رغب
الحمل باسائه به ولا حرمة لصاحب الماء هنا لانه زان حان فلا يحرم العقد
او المجموع المركب في الامر ولم يوجد فيما نحن بصدده مستلحا لاطلاق المقصود

بعة

لا سطر بالشرط لما لو تروجا بشرط ان يطلعا بعد سهر وعي الخفي النكاح
 السطر والسطر هدم السبع وهذا ليس بمتى لوجود لفظ النكاح فيه خلاف
 المتعة وان انه عقد متعة وان لفظ النكاح اذ المتعة عقد يملك البضع
 في كل مقدرة وقد ورد العبرة في العقود للمعاني لا للفاظ لانه لا يحتمل الجان
 دون المعاني والحواله لسرط بقا الدين على الاصل كفااله واللفا له بشرط براءة
 بر اصيل حواله فقد اطلناه لعدم ركبه لسطر فاسد اي هذا ما رو عن عمر بن
 انه قال اوتي رجل تزوج امرأة الى اجل الحد حتمه فقد صرح بان النكاح في الموق
 متعه ولا في النكاح كحمل المتعة محان او موله الى سهر محكم المتعة كحمل المتعة على
 المحكم ولا فوقه ما اذا طالت المدة او قصره في المعين لجهة المتعة الباقية وهو
 موجود وروي الحسن عن علي حقه انها اذا وقت وقت لا يعسا زل ولا غالب
 يصح له نه ما سد معن كما لو تزوجها الى موتها او موته امرأة ادعت على رجل انه
 تزوجها واقام اليه على كنه جعلها القاضى امرته ولم يكن تزوجها وسعها
 المقام معه وان يدعي بجامعها ومو قول له يوسف اولاده قول من هو قول محمد
 والش في لا تسع لسطرها وهي مسلمة قصة القاضي سهرود الزور في العقود والفسوخ
 وكحي كنه والقض له ش السبع با د
اوليا وولده ثناء
 وتعتقد نكاح الحرة العاقله البالغة برضاها ولزم لعقد عليها ولو كانت
 او ثبت عندك حشفه ولو يوسف وعمر او يوسف غير طاهر الروايه لا يعتقد الا بولي
 وعند محمد يعتقد موقوف على ايجان الولي وعندهما ذلك والس في لا يعتقد بعبارة
 النسب اصلا سواء زوجت نفسها او بنتها او نوكتها لنكاح عن الغير او زوجت نفسها
 باذن الولي لقوله علم لا نكاح الا بولي ولا نه ليست باهله لثبته النكاح فلا يعتقد
 بعبارة كنه كالصغير وهذا الاهل في تقدير علي تحصيل النكاح بمقتضى صده وولي
 عي ز شدي التوافق بينهما على ولا توقف عليها الا بالعقل الكامل وعقل ناقص
 بالحدس ولو قرض الدين تحت المقتضى لا نه سهر في الا غير ادست في الاختيار
 الا ان محمد يقول البصر الموهوم ينبغي باجازه ولا خلاف نفس العقد مضمون
 قوله علم الا يتم احوا نفسها من وليها والام اسم المرأة لا زوج لها بكر كانت او
 ثبت عند اهل اللغة ولا نه يصرح في خالص حقها ويهيمن اهل ذلك فوجه السند
 كما لو تصرف في حالها وهذا نه تصرف في نفسها وهي حاله حقها كالبدر

في الشرط بقا الدين على الاصيل
 كفااله واللفا له بشرط براءة
 الاصيل حواله

مسند القاضي سهرود الزور
 في العقود والفسوخ

الواجب بمقتضاها وان هليه انما تثبت بالعدن على المصروف على وجه يقفه
 على مضمون المصروف وان يكون بالعقل المحيد لللسان الناطق وما موجود
 ووقوفه على ما يحصل به مقاصد النكاح اكثر من وقوفه على ما عرف
 بشأنه من غيرها وشققته على نفسها او من شققه غيرها عليها وهذا
 كان احتيازا لزوج ايهما اتفقا والنفاء والمقاصد انما يقع باحتياز
 الزوج لا بحب شئ العقد ولو كان لقصور عقله عني لما كان اليها احتيازا
 الا الزوج وكذا صرح اقران بالنكاح على نفسها وبعض من ضاها في ميثاق الزوج
 العقد وتحب على الولي تزوجها عند طليها ولو كانت كالصغير لا تعكس حكم
 وانما يطالب الولي بالزوج لا نه تستحق من الخروج الى محافل الرجال لثبته شئ
 العقد على نفسها وتثبت الوقايع ولكن هذا لا يمنع صحه حبسها ولا يفسد
 بقوله علم لا نكاح الا بولي لان هذا نكاح بولي لانها صارت وليه لنفسها بعد البلوغ
 عن عقلها كرجل على انه محمول على اتمه زوجت نفسها بغير اذن مولاه او صغيره محبوسه
 او على في الكمال لو فسق من الحدس ويؤمل عا ايتها امرأة تحت بغير اذن ولها كما
 باطلا باطلا لا يظلمها لانه عا شئ هو الله عن ملى القى وقت ويد زوجت بنت اخيه عبد
 الرحمن وهو غادر وعمل الراوى بخلاف ما روى بطل الروايه لما عرفت اصول الفقه في ذلك
 على الزهري وقد امكن على انه مخالف للمصنف فورد انه تراضا والنكاح الذي عين
 موضع ثم ظاهر الروايه عن الحسن وسهول في يوسف ومحمد اخر الزوجت نفسها
 من غير كنه يصح حي ثبت حكم الطلاق والايل والظاهر ان التوارد وعرفه لا قبل الفقه
 ولكن لا لولا ان الاعتراف زوجي الحسن عن الحسن من ان النكاح لا يعتقد به اخذ
 لشئ من حيث كنه ولا سمى عن السرخسي هذا اقرب الى الاحتياط فليس كل ولي كسر
 المرافعة الى القاضي والكل قاض بعد وكذا الا حوط سدا بالزوج ومعه كفوا عليها
 وقيل القاضي الامام في الدين الفتوى على قول الحسن في ما سدا والاجور للولي اجبار المكر
 البالغة على النكاح خلافا للثب في ارضه بكر فملك ابوها تزوجها كما لو كانت
 صغيره وهذا لا ينافي بل هو كنه لانه انما ينافي النكاح لانها لم عا دس الرجل فلا
 يقف على مصداق النكاح ومما سدا فكان يزوجها بكذا كبلو عنها مجنونه والبدليل
 علمه ان بعض صدقاتها لا يغير امرها فاذا جعلت في حق الصدق كالصغيره
 حق يستبدل لاب بعض صدقاتها وكذا في تزوجها ولنا انه علم ودر نكاح بكر

هذا هو المصنف
 في النكاح

على ان حال من على الراوى
 عند ما روى لا يظلم
 الراوى عا شئ هو الله
 عن ملى القى وقت ويد زوجت بنت اخيه عبد

مسند القاضي سهرود الزور
 في العقود والفسوخ

زوجها ابوها وهي كارهه وفي الحديث المسهر البكر تستمر في نفسها فان سكتت
وصيت في نفسها حرة محاطة فلا يجوز تزويجها بغير رضاها كالنكاح وهذا لا يخلو
والخطاب في قوله استبداد النفس في التصرف في زوال الافتقار على كفاة حق
الملا والعلام والولاية على الصغير لقصور عقلها وقد مر ذلك بالبلوغ بد
ليلا توجه الخطاب وهو اصل ما عدا من الاحكام تابع فاستحقاقه لا يعتبر الكمال
في الاصل والقصور في التابع ومقتضى الاقصوى بالبلوغ زالت الولاية وبقيت
صفة البكر لا تورث عدمه من ههنا لفقدان الحرية وهذا لا يثبت له الا فتيا
لما في الملا اذا اظهرت من سلف لا يهتدي الى التصرف في نفسها الحرية ولكن ههنا
وعدمه محال لوقوف علمها وحكمها في ذلك احوالها سوف قام السمع البلوغ عن
عقل مقام الاهتداء والصغير مقام عدمه تيسر او سقط اعتبار الجبل الذي
يكوز بعد البلوغ لعدم الحرية كما سقط اعتبار الاهتداء الذي يكوز قبل البلوغ
بسبب الحرية وهذا في اقرارها بالنكاح ولو كان ينافي صفة البكر كبقاء صفة
الصغير في نفسه اقرارها بالنكاح واما اصل الصداق فعندنا لو نكحت ولو في صداقها
لم يكن له ان يقض ولكن عند عدم النكاح لم يقض لوجوده في ذلك اذ الظاهر
ان البكر يستحق عن قبض صداقها وانما هو الذي يقض في ذلك لحرزها بذلك مع
ما لنفسه لسببها في ذلك وجهه فكان له ان يقض هذا وفي الشك في بوجده
العلية لان الجهر في الاباء بالاجسالة يكون حرة بعد مرة فاذا استأذنها فسكتت
او صحت او اذ لم يردوا ولا في السكوت عند استئذان الولي كما تضمنه بالرضا
له في حوائجهم ولا وكان سكوتها دليلا على الجواز الذي يحول بينها وبين ذلك
وهو نعم لما في من اظهر بالربعة في الرجال على الرد وكذا وصحت لان الضمك
اد على الرضا بالسموع من السكوت في الضمك كحتم الرد بان صحت استحقاقا
وحتم الرضا بان صحت في حاشيها في معارض الحائض فلم يرد احد منها
فيخرج السكوت في سكوت البكر رضا لما ذكرنا وهذا بخلاف ما لو نكحت لان
البكا دليلا للخط والكره غالب والبكا على السرور يكون نادرا فلا يعتبر به
وفي هذا اذا كان ليكاتها صوت كالويل فاما لو خرج اللعج بلا صوت الويل
لا يكون رد لانها حرة على مفارقة بيت ابوها وانما يكون رد عند من جاز
وقالوا صحت كالمسهر به مما سمع لا يكون رضا واما معروف عند الناس

وهذا اذا كان من استئذان الولي الذي له سياسة العقد فان استأذنها عن الولي او
غيره اولى منه لم يكن رضا حق متكلما له في سكوتها القدر ليعاين كلامه فلم ينف
ولا على الرضا لان كوز الذي استأذنها من رسول الولي له فامم مقام المرسى
وعن الذي لم يسكتها عند استئذان الا حرة رضاها لم يسكتها منه الترخا
لستحق من الولي وتعتبر الاستئذان سميح الزوج على وجه يقع به المعرفة
له في عسها بخلاف اختلاف الزوج ولا يقف الا على مرادها وله شرط سميح
المهر لان اب يعرف مرادها ذلك وهو صداق مملها ولا حاجة الى تسمية ولانه
في اصل النكاح شرط سميح الزوجين في المهر في الاستئذان اولى وقيل لا بد من
تسمية للمهر في الاستئذان لان عسها بخلاف اختلاف قلة الصداق وكثرة الصداق
ان المهر في ان كانا او حدا فذكر الزوج يكون له لا يصح المهر الا لعرض فوق
واذا كان عسها فلا بد من سميح الزوج والمهر ولو زوجها بغيرها الخبر فسكتت
على ما ذكرنا وفي محمد بن معاذ لم استأذنها قبل العقد فسكتت في رضا فلما
اذ ابلغها العقد فسكتت لا يكون رضاها له بنت بخلاف العيا من قبل العقد بالضر
وهذا السكوت معناه ان السكوت عند الاستئذان لا يكون ملزما وحسبها العقد
لكن ملزما فلما هذا معناه انه انما جعل رضاها هناك لعله الحياء وهو موجود
هنا كم المخبر كان فضوليا شرط فيه العذر العذر عند ان حصة ذلك في
رسم الزامه وجهه ووجهه ولو كان رسول له لستط اجماعا ونظيره على
الوكيل وحج الماذور وقوع العلم بنفسه الشك والمضادة ووجوب السرا عيا
المسلم الذي لم يهاجر ولو استأذنها في الشك فلا بد من رضاها بالقول العذر هو الشك
تشتا ودلاني في صراحة السكوت لان يكون رضاها لكونه محتملا في نفسه وانما اقيم
مقام الرضا في حوائج الضرورة الحياء والمان بالضرورة له بعد وعرض
الضرورة ولا ضرورة في التيبك في قل الحياء بالمان منه فلا يكتفي بسكوتها عند
من استئذان حين بلغها العقد او وجد بعد الرضا في قولكم كسكتها
نفسها ومطالبتها مرها ونفقتها في الدلالة بعملها الصريح ولما في ذلك
بوتية او حيضة او جراحة فهي حكم الابكار خلافا للسان في ان البكر اسم المرأة
عذرة بقاها في الشك في عذرتها وهذا قد زالت عذرتها فيكون شيب
ولما في البكر يكون مصيبتها او مصيبتها ومنه البكر والباكون الاول

السلوغي

[illegible]

هما لولا هذه العاقلية لكانت الماد والنفوس سقيمة الام فوق سقيمة الاب
فكانا كلاب ولبا ولا يتما احتاجا عن ولادة الوجود والعلم فلما استلحق
فيهما الروح والوجود في نورا بجها اولى ولا يكون هذه الفرقه عند الفكار
له في اصله وهما اذ هو مختلف فيهم من ابي ومنهم من ابي وسببه ترك نظر
الولي ولا يوقف على حقيقة موقوف على القضاء كالوجود في الربة بخلاف
المختار فانها اذ اختلفت في نفس وقوت الفرقه بل القضاء في سببه قوي في نفسه
وهو كسائر الزوج وخلاف خيار العول في سببه مقطوع به وهو في ملك
الزوج عليها وهذا كحصر في النكاح في الملك في العوض بكونه من دون
العبد لانه لو كان ملكا لاجعت في قوانين وعمل عليها بطلانها وبقي
عزها كحصر وقد اورد ادراكا بالعوض كازدواج الزوج في زواجه
المولى لم يكن ياتى هذه الزيادة في العقد في حق هذه الزيادة كان وجد
الان في كازين ختيار من دفع الحكم على المولى في دفعه بعد السوء الدفع له
بغير ان القضاء في الدفع امر مستقل به الدفع لان لكل واحد له دفع الضم
عن نفسه كالرد بالعيب قبل القبض وانما يتم بالخصم بدو الحكم ولانها مفرد يدفع
اصل الملك بعد الحرمة حتى لا يجوز النكاح بلا رضاها وكذا يفرد بالربك الا انها
لا يمكن دفع الربك الا برفع ما كان اساسا وهو اصل الملك فممكن دفع ما كان تابعا
ضمن دفع الربك لا قصد اولا لملك المولى ان كان في دفعه للربك وهو مطلق حق
الزوج عما كان تابعا له والزوج ينع ملكه الماسم يستل الربك ضمنه فلما اذ اخرج
حائنها من الزوج وان يضربا بطلان كاز تابعا له الا ان اعتين جانبها اولى
لانها تبطل حقا مستر كايستها وبينه لدفع زينة الحق عليها له وهو ثبت لنفسه
زينة حق عليها لا استبقاء جوع مستقل بينهما وبينه وهنا حكم العقد عدلت على
الملك ولم يزد الملك بالبلوغ ولكننا احصا الى النفس لتوهم ترك النظر في الولي
لقصود سقيمة وذا خفي اذ لو كان طاهر الما بعد لان الولاة مقفلة بالنظر
وهذا اشغل الذكور ونقلا فيمكن للخلل شملها فيجعل الزامه حويز لكونه
دفع الحكم باسم موقوف على قضاء القاضي كالرد بالعيب بعد القبض لانه لو لم
يراد ان يتم عند من اذا بلغ الصغير وقد علمت بالنكاح فسكت به ورضا ونز
لم نعلم بالنكاح فلما لم يكن حق تعلم فتسكت بسوط العلم باصل النكاح لانها

لا تمكن من التصرف بالخيار الا بالعلم والولي يفرد بالنكاح وكان معدون ولم
يسنط العلم بالخيار كالمختار بخلاف الحقيقة فانها اذا علمت بالعوض ولم تعلم
بالخيار لا تسقط خيارها حتى يعلم به لما قلنا انه الزام والجهل لا يصلح
له لزام الحكم على الغير وهناك دفع والجهل يصلح عذرا لدفع الزام الغير عن
نفسه ولا يجوز له الامة في موضعه لانها لا تحاط بالجهل اذ لا يفرض لمعوية
لا سفيانها كحرمه للمولى جهلا الصغرة والمختار في موضع العلم لان الداد
دار السلام واشتبهت الاحكام وهي مفردة لمعوية احكام السرة فكان باطلا
لجهل في اسلم دار الحر والسرار جعل عذرا اذ اننا لا جعل عذرا في خيار
البكرين في سطر بالسكوت ولا سطر خيار الغلام سواء كان بكر او ثيب عالم نقل
رضيت او لم يكن منه ما علم انه رضا كتسليم الصداق ونحوه وكذا التثبت اذ دخل
به الزوج قبل البلوغ فان خيارها لا سطر عالم نقل رضيت او لم يكن منه ما علم
انه رضا اعتين ان هذه الحالة بحاله اسد النكاح فانها لو تزوجت بعد البلوغ
فسكت كان رضا فلذا اذ اذ وحت قبل البلوغ والجامع لكل واحد من خيار
للقصود ولانها العاقد ولو بلغ تبطل خيارها بالسكوت على الزوج
بعد البلوغ والعلام لا سطر خيار بالسكوت في حقها لم يجعل رضاها
لوزوج بعد البلوغ ثم خيار البلوغ في حق البكرين في سطر بالسكوت لا يمتد
الى اخر المجلس ولا سطر خيار البلوغ بالقيام عن المجلس في حق الثيب والعلام لخيار
العيب لانه ما ساق الزوج بل لتوهم للخلل فانما سطر بالرضا ورضا البكرين
بمسكوتها بخلاف خيار العوض فانه لا سطر بالسكوت ويمتد الى اخر المجلس لانه ثبت
ما ساق المولى وهو الاعاق اذ هو حكم العوض هو ثابت ما ساقه واليه اشارة علم قوله
ملكته بضعك فاحاديث معتبر في المجلس لخيار المختار لانه ما ساق مختار الزوج
والفرقة خيار البلوغ والعوض ليس بطلا ولا انها لدفع الضرر في الحق بالنفس
ولانه مشترك الزوج خارج خيار البلوغ فلا يكون طلاقا فارقا في النكاح لا يحتمل
الفسخ فلما اجمع بعد التمام والزوج والفرقة في بادى البلوغ تحت حكم القصور والاولاد
منع لزوم النكاح فاحتمل الفسخ في العواصم ثبت لخيار لرد الربك وله وله
المولى في سطر لزومه ايضا ولمف يكون طلاقا وهو مخصوص بالمرأة بالثبات
المولى وله طلاق الدار بخلاف المختار لان الزوج ملكها وهو مالك للطلقة وله من

حكام

لها علم في الفقه بخيار البلوغ لم يمدخلها ومستوى في ذلك اختيار واخيارها
لان العقد اذا انقسم له بحسب المهر في دخلها وجب المهر فيمن وان مات احد ما قبل
البلوغ ورثه الآخر وكذا لو مات بعد البلوغ قبل التفرق لا زاد النكاح كان
صححا والفرق له يقع الا بقضاء القاضي فادام ما قبل الفسخ كان انتها
النكاح بينهما بالموت متوارثا تركا لو وجد من غير ان يعدم الكفاءة ما مات احدهما
قبل قضاء القاضي وهذا قلنا محل له لفظا هي ما لم يفروا القاضي بينهما بخلاف
النكاح العاقل لا زاد الملك لم يكن بائنا فله ثبوت حلا الوطى التوارث بخلاف عياش
الفضولي في النكاح مع موقوف فمطرا بالموت وهذا نافذ مقرر بالموت وله ولاية
لغيره صغير ومحمول في الولاية وله ولاية المهر على نفسه كما تتعدى لا عتيا
عند وجود شرط التعدي وله ولاية هو له على انفسهم فاني ثبت على غيرهم لا الكافر
على مسلمة لان الولاية لم تعد القوا على الغير شاء او ابى وان يجوز لغيره في الكافر
على المسلم لم يولد ولم يجعل الله للكافر في المؤمن سبيلا وان هذا يقتضي في
السبيل من كل وجه لان التمكن في موضع التمتع لكن السبيل ثمة حقيقة فمرا
به في السبيل حكما كقبول السهك والولاية والقضاء والوراثة وللکافر وله نكاح
على ولد الكافر لم يولد والد له كغيره وبعضهم اولاء بعض وهذا يقبل سرك بعض
على بعض ويحرم التوارث بينهم والا فام اي ان لم يكن عصبه نسبه او سببه
مكوني العتاقه فولاه التزوج للام كم للاهل لا كم لا كم للاخ او الاخ لا كم
اولادهم كم للعاجل لا خوال كم الخالات كم لسناء اعمام وهذا عند حقه وهو
استحسنه وعند محمد لا شيء وهو القاسم هكذا روى الحسن بن علي حقه والجمهور على
لما ابا يوسف مع في حقه محمد قوله علم النكاح في العصبية في هذا يقتضي جميع
الولاية في باب النكاح لم هو عصبه لانه جوارح النكاح جنس العصبية وليس وراء
الجنس شيء ولا الولاية انما تصان به للقراءة عن انكاحهم في النسبه اللهم هذا
يستفاد بالعصوبة لانهم يعبرون بعدم الكفاءة فيكون ذلك باعثا لهم على صيانة
لوعتهم عن غير الكفوة لا يحق ذلك في راجعهم وان كانوا لا تورث انفسهم الى
قبل اخرى فلا يحق لهم العان بذلك ولما ان استحقاق الولاية لبقطر المولى عليه
وذا انما يحصل بالسفوف الحرة لقراءة باعثه عليها وهذا السفوف حرة
فيهم وقربايتها كقراءة بن بنتهم وله به التزوج ايضا الى اقارب

انما كونه عصبيا بالولاية

الاب يقرمون باعتبار العصبية وهذا له في موتها لولا عند عدم العصبية
كاستحقاق الولاية يكون سبب القرابة وعدم ذلك العصبية على ذوي الارجام
وله بذلك على انه لا يترك ذوي الارجام اصلا وعلى هذا الخلاف في المولاه له ولاية
تزوج الصغير والصغير اذا لم يكن لها قريب عند حقه حقه لانه موضع ذك
برارجام وليس له ذلك عند محمد والمعبر اذا زوج من عصبه له من جهة النسب حان
لانه اخر العصبية وكذا عصبه واد اعم لم ياوليا فالولاية الى الامام ابي
الحليفة او الحاكم اي القاضي له ولاية السلطان وولي له وليس له ولاية التزوج
عند وجود واحد من قربا وعند محمد من اذا لم يكن عصبه فلقاضي ولاية التزوج
وان غاب القاضي فمقتطعة فلا بعد لزوجها وقال السيد في تزوجها السلطان
وقال في تزوجها احد حق حضوره لا تزوج بعد محجور بالولاية في ولاية باقية
بعد الغيبة اذ لا ياتر لنفسه قطع الولاية الا يرى انها لا تقطع التوارث
وهذا الورود وجه حيث هو حان في ولاية باقية وتشرط نبوت الولاية لا بعد
عدم ولاية القول لان السيد في بقول تعذر الوصول الى حق حقه من جهة التوارث
وله به من وجه السلطان في الضرر عند كماله عصبية الا قوله ان نصيب
لدفع الضرر وان الولاية له من شرط المولى عليه حتى لم يستل على العاجل عن
النظر لنفسه وعدم راجع له في طم الكرم والنظر الى كماله حقه راي في قوله يراى
جائز منفع به فاذا تعذر من نفعه به بغية صان عدم كماله الفجس
والما الذي يعذر الوصول اليه جعله كعدمه اطلاقا والى المم لم يسمع بهما في
حكم الطهارة وليس هذا كالعصبة فانه صان طهارة من حقه من الفاق
مسحوقه مقام السلطان مقامه دفع الظلم ومن قوله عن طام في سفر
خصوصا اذا استفرج في الحج فاما اذا زوجها من قوت حقه هو ممنوع وليس له
فلانها اسفقت لانه ولكنه وقع اتفاقا فلا يثبت الحكم عليه ولا بعد قرب
التدبير وبعد القرابة وللاقول بعد التدبير وقرب القرابة ونبوت الولاية
بهم فاستوي في هذا الوجه وصار كولي في جهة واحدة كاخو لا وام فاما
زوج جان والعيبه المسقطه لا يكون بل لا يصل اليه القوافل في السنة الامرة
وهو احتياض محمد بن سلمة والعدوى في قبله في حق السفوف لانه ليس قصودته
السفوف نهية فاعتبر من وفي اليه اشارة الكتاب هو اختيار القاضي على

وضعها من الزوج

منه

النكاح

دفعاً للضرر العار ولا سطر حتى الولى بالسكوت بعد ما علم واطل السكوت وله يكون
 بذلك الا عند القاضي له ان يجتهد فيه وكل من الخصم ان يشبث بدليله لا يقطع
 الخصومة الا لفصل له ولانه علمها كالنكاح بخيار البلوغ وما لم يفرق
 حكم الطلاق ولا وفاء في النكاح العقد صحيح في ظاهر الرواية وبطلان العقد
 ليس بطلاق له انه يفرق على سبيل النفس لا في النكاح والطلاق تصرف فيه
 وما يكون فيسخا له صله له يكون تصرفاً فيه ولا يدرى بها ولا يدخلها ولا دخل
 بها فلهذا المسمى واطلاق هذه المسئلة دليل على وجوب محرم في النكاح
 بغير ولى فان صح به اصله ووليا جاز ولم يكن له هو مثله في الولاية لانه
 منقصة الا ان يكون اقرب منه وقال ابو يوسف في صحبه البعض في المولى الذي
 هو مثله لانه يرضى به لانه حواله فلا يسقط الا برضى الكل كالدين المستر
 اذا ابراء احدهم ووليا انه حواله لا يتحرك ثبت سبب يتحرك فيثبت لكل
 واحد منهم على الكل لانه لولا ما اذا ابطله احدهم لا يقع ضرر في كمال الكفاة
 تعتبر في النسب لانه الفاضل به اعلى المفاضل بقدرت بعضهم اكفاء لبعض لقوله
 ورضي بعضهم اكفاء لبعض بطن بطن والعرب بعضهم اكفاء لبعض قبله بقبله
 وليسوا يكفون لقريش والموالي بعضهم اكفاء لبعض رجل الى ان يعتبر بينهم
 وليسوا يكفون للعرب والقريش في كازا ابد النضر والهاشمي في كازا ولد هاشم بن عبد
 مناف والعرب في جمعهم ابي فوق النضر والموالي سواهم وسما جوا الى انهم نصروا
 العرب وسمي الناصر جوا في الله واذ الكافرون في مولى لهم وله في ذلك عزم تحت
 على ايدي العرب وكانوا سبيل من استرقاوم وكانهم كانوا عبيد لهم ثم تمتقوا
 بالملح عليهم ولا تعتبر المفاصل فيما تنفر في شافار رسول الله عليه وآله في نسبته
 في عتار وكان اموياً وعليه قرع بنته من عمر بن عبد الله عنهم وكان عدواً وافضلهم
 بنو هاشم وبنو باهلة ليسوا باكفاء لعامة العرب حيث سترهم وروى انهم كانوا
 يستحقون النعم عظام المؤذي باكلونه واما المولى في كازا له ابو لهيب في سلام
 والحريه فهو كفوف لم يلع عشق آباءه في الاسلام والحريه له في التعريف بالانوار
 فلا يعتبر الفضل كما لا يعتبر في الشهادة وفيه اوجده في سلام والحريه
 له يكون كفواً للمولى ابولن فيهما وعليه يوسف انه يكون كفواً وهذا في مسله
 التعريف في الشهادة والتعريف عند ما لا يقع باباً احد فيقع بركة او كفواً التعريف

منها

سلام

فيعتبر الآباء الكفاة وعند يقع باباً احد فلا يقع التعريف في ترويح معقفاً
 او من اسلم نفسه ولها اب واحد الا سلام لم يكن كفواً لها في مفاضل العجم بالا
 والحريه لانهم ضيعوا انسابهم فلا يكون الفاضل بينهم بالنسب بل بالدين والاعمال
 سلام حنن فاضل الصحابه رضوا الله عنهم وقالوا سلام ابن من في سلام في الاسلام
 والحريه كالا سلام له في الرقابة الكفر وفيه معقفاً الذي كانت الحريه كاصل الدين
 ويعتبر ايضا في الديانة عند ان حنن وفيه حنن حنن امره في بنات الصالحين
 لو كانت فاسقا كان للاولياء حتى الرقابة في الفاضل به احو المفاضل به ولا يعتبر
 له انها في امور اخرى فلا تعتبر في احكام الدنيا الا ان يفتش كرجل يصفع ويختر
 منه او يخرج سكران ويلعبه الصبيان في انه يكون كفواً واعتبر في المال وهو لغير
 يكون فالكامل في النفقة وهو المعتمد في ظاهر الرواية حتى العاقر عنها او عاقر
 له يكون كفواً لها في المهر عوض بضعف فلا بد من تسليمه والنفقة تدفع به حاجتها
 فلا بد منها لانها محبوبه بحقه وهي التي اجوز منها في نفسه والمهر بالمهر قد
 ما تعارفوا بالجميل لانه ما ورأه موجد عرفا وعليه يوسف انه اعتبر القرون على النفقة
 في المهر لان المهر يحرك فيه التسهيل والتأجيل ووز النفقة ويعتبر في اعلی المهر يساوي
 ابوه وحنن وحده ولا يعتبر في اعلی النفقة يساوي له في باء العادات
 فيحوز المهر وعنه ولا دور في النفقة الدائنة فاما الكفاة في الغت فيعتبر عند ان
 ان حنن ومحمد حتى انما فافقه في يساوي له في لو وحت نفسها بتمتع في قدر على المهر
 والنفقة يرد عقدها وقال ابو يوسف ان كان اقل اقل اقل اقل اقل اقل اقل اقل اقل اقل
 ما سبق عليها يوم يوم فانه يكون كفواً له في باء الوصف في المهر والمهر
 ومصالح النكاح بسط بقرون المهر والنفقة فلا حاجة الى الزائد ولها الناس
 مفاضل في العنا وتعتبر في الفقر والفاقة في عاشره في ان احياها اهل الدنيا المهر
 في المهر في بيتا وراثة الفقير مبيتا فوجد في هذا الضرر باعتراض
 هذا القول مذكود منها في غير رواية في صور في كتاب النكاح لم يسترط الا القرون
 على المهر والنفقة ولا يسمي في السرخس وصاحب الدخين لانه لا يعتبر
 له في كاش المهر في مومة في صلوا في علمه هكذا المكشوف في الامه في كاش هكذا
 اي تصدق به ولا تعتبر في الحرف عند ان حنن ومحمد لان الفاضل يقع بها واليزان
 والبطان كفواً والحفاة لا يكون كفواً لها وقال ابو يوسف لا يعتبر في النكاح

له في الحرفه ليست لانه فاما في حق من فخره نفيسه وطور الحرفه
 بخلاف صفة النسب لانها لا زمة له وكذا الفقر لا نه لفارقة وان يكف
 من مصلها فلا لاء لئلا يترتب عليها عند ذلك حصة حق لم لها من مثلها
 او لفارقة ولا يكون الفقرة طلاقا لان الفقرة ما وقع من قبل الزوج الا برك
 للمقصود دفع العار وذا دفع العقد من صلح والطلاق بقدر حكم العقد
 وعندها لا نسب لاوليا حق لا عتراض هذا الوضع انما يصح على قول محمد على
 قوله المصروع اليه النكاح بلا وفي قد صرح بذلك عنه وهذا سهلة صراحة
 عليه او كان ثابوا بالمسدة في ادا الره المراه والولي على ان يزوجها باقرار من
 مثلها كما لا يكره في صفة المراه والولي فليس له ذلك عندها لان المراه خالف
 حقها فانه يدعي بغيرها الا ترى له ان سيفا والبراء والمصرف فيه كيف
 شاء وتصرف فيها هو خالف حقها صحيح كما بعد التسمية فلا يكون للولي ان يعترض
 وله ان الحق العادي لاوليا وكان هم حوله لا عتراض كما لو زوجت بغيره من غير
 لغوه هذا لانهم يفتخرون بكمالهم مصلها ويعتدون بالقبض فارد ذلك من
 المومسات على اختلاف ما بعد التسمية لان المراه يبقا حقها فلها ان تستوفى او تبرى
 وهو يظهر حق الشرع في تسمية اصل المراه ابتداء وان كان في البقاء كحلها فان
 قيل ان فائدة في ان كماله حق كمالها لانها في كمالها فانه فائدة مراعاة حق
 الولي كما لو نقصت عن العشرة فانه بكل النكاح مع انها تقدر على انرا له نفيد
 مراعاة حق الله وقانونه الابدية الصورية من غير كفوه لو عدا او نقص
 عن مراهها او انه الصغير غير كفوه ولو اتمه او زاده مراهها جاز ذلك عليها
 عند ان حصة وعندها لا يجوز الرتبة والخط الا بما يغاير النكاح ولا يكون
 ذلك لغتير بل في الحد اتفاقا في بعض اصحابنا الرتبة او المقصود لا يكون
 عندها فاما اصل النكاح فصحة لان المانع هناك قبل المسح وفسد التسمية
 لا يمنع صحة النكاح كما لو كان المسح خيرا او صرح النكاح باطل عندها وكذا
 في ان في العلم بطل العقد في اصله لا زولا منها مقيد بسطر النظر وعند فوات
 النظر بطل العقد من صلح كما لا يجوز بالعقد بشرط بطل العقد اذا اعدم شرط
 وهذا لا يفسد في النظر ايجاز المراه او ابطاله بلا عوض معلوم الا ترى انه لا يمكن
 البيع والشراء بغيره فاحترج حاله مع ان احسن المراه هو فلا رة ملكه هو هو اقوى

في حق المراه
 في حق المراه
 في حق المراه

اولى وصادق كالحرف والعمولة ان هذا حظ مد في حق بعض النكاح
 العترة هذا في الطاهر من الالباء والنظر في كسار والخط او الرتبة
 او العبد او الامه الا لا مراه موصلوا اليها الا مما صنعوا والنظر في الضرر
 باطن في فتنها على السبب الداعي اليها وهو قهر القرائه ونحوه وهذا في
 النكاح الذي يستعمل على اعراض ومقاصد سوى المراه من حيث السكنى
 الزوج واج وحسن التبعل والوفاء والسفقه كامل الراي بنظره لو لم يوف
 ما نظر لنفسه فالظاهر انما قصص الكفاة والصداء والحصل بذلك
 المقاصد فكان تصرفه واقعي بشرط النظر في حق لو عتراض سواء الاحتمار
 من الاجتهاد فانه فسق كان عقدا باطلا بخلاف صرف المراه المالك له
 مقصود هناك سوى الماله فاذا قصص الماله فليس باذا هذا القصاص
 ما يجنبه وخلاف الراجح والعمولة ان ليس له ما سفقه وافق فيحل بقصره في
 الكفاة والمراه على ترك النظر والميل الى الرشوة لا يحصل سائر المقاصد في
 في الولاية في النكاح وغيرها وتكون لان العمولة في نكاحه من نفسه بان يقول
 زوجت فلانة من نفسي كحض السهود واذا اذ المراه لو حل لزوجهها من نفسه
 وعقد كحض شهد به جاز ولا يرد الساق في لا يجوز فيها لان النكاح عقد معا
 تقوم بالسطر فلا اساس الواحد الحاسن لغير الحاسن في البيع وفي احد قولي
 الساق في نكاح ولما لا لا يجوز وان كان وكيله لا يجوز له ان يزوج في نكاح الو
 من الحاسن بخلافه اذا كان وليا للحاسن فانه ينفذ العقد بعينه صورة
 لانه لا يعقد بلا وفي فلو منعنا من قولي السطر في بيع النكاح اصله ولا احس
 غير من احد الحاسن في حود فانه مقامه وان في العتراض في النكاح ينفذ ويتحقق
 والواحد كما يصح ان يكون معبر اعني واحد يصح ان يكون معبر اعني اثنين في البيع
 مما شر هذا في الحقوق في النكاح يرجع الى عقده ولذا لا يستفاد من
 العقد انه وفي البيع في العتراض استوفى عن الضافه اليه والبيع في الحقوق
 للافضاء في احكام منتضد ما يكون مطالب او مطالبيا مستلما ومتسلما مخا
 ومخاصما ولا تنافي في العجبر عن امس لان العتراض يستل اليها فيكون العقد
 بين شخصين اذا اتوا في طرفة عيونه زوج من ضمن السطر ولا يحتاج الى القبول
 ولو كان رجل اشهد اني قد زوجت فلانة وفي غايه مبلغا فاجازت هو باطل وارق

في حق المراه
 في حق المراه
 في حق المراه

اشهد الى روحه ولاه فعلى رجل اسهدوا الى روحه حيث ايا. فبلغ الخبر واجا
حاز ولو قال المرأة اسهدوا الى روحه فليس من ولا ولم يبعد عنه احد فبلغه فاجاز
باطلا ولو قال وضولي من جهة العاد فبلغه فاجاز حاز وعندا في نصف محوز الكمل
وحاصل الواجب يصله وكذلك النكاح من الحاسن ولي الحاسن ولي حبيب
اصيلا من جانب كذا من جانب اصيلا من جانب ولي حبيب وكذا من جانب النفاق
ولا يصله وضولي من الحاسن او وضولي من جانب اصيلا او ولي او وكذا من جانب
عند من خلافه ولو عقد وضولي او وضولي او وضولي فوقف اجماعا على ان هذا هو
صدره من اذن يعرفه اذ صدر من لا اذن فوقف لا زال جان الله حقه كالوكالة السابقة
وكلام الواحدة النكاح عقد تام باعتبار الاذن اسدا وكذا باعتبار جان
انتبه ان الصفه لا يغير بالجان وعدمها وانما اثر الوله انه او من جان في
النفذ لا في تغير الصفه كما اذ احدى العقد من الفضول من هذا ان يكون الزوج
خالفا الى ما كذا في غايه فبلغه الخبر فقبل حاز كذا الطلاق في من عدا وعلى
ما والجامع احسن الكل لان حاز في قبول خلاف السبع فانه لو صدر عن اذن فقد
مغور اذ لا سوقيه حاز وانما شرط العقد لا سوقيه حاز ما وراة المجلس
والعقد التام سوقيه حاز ما وراة المجلس وهذا شرط العقد فلا سوقيه حاز ما وراة
المجلس كذا السبع وهذا انه شرط العقد لو كان حاز حاضرا حق ملك الزوج
قبل القبول من بطلان النكاح قبل القبول ولو كان عقد تاما لما بطلان ما وراة الشرط
لنحو الفضول كذا اذا كان عاينا خلافا اذا كان ولي الحاسن له انه صار لكل
العقد حكم الخوا لوله وهذا يحتاج الى القول في ما هو كذا حاز كلامه كذا
فقد على اعتبار وجود الكلام على اعتبار كلام واحد وانما جعل الكلام الواحد
كالكلام عند الوله وهذا هو الذي عليه انه هذا عند عدمه في مقصود اهل التكلم
حقيقه وانه باعتبار حقيقه بعض العقد فلا سوقيه حاز ما وراة المجلس له انه قد من
بقا الكلام حق بصله القول في مقصود اعتبار الوله بقا للكلام حقيقه لانه
عبر من السبع فيضجل حين وجد انما بعد باقتنسا حكمه فاقول حاز ما وراة اعتبار
فمنه لا حاز والا لا والعقد التام له حكم بعض العقد حكمه وكذا في الما من
الحاسن في اعتباره مستقل الاله فوقف فاعلم مقام اعتبارها فكما عام العقد
ما سوي في وهناك مستقل اعتباره الى الغير لانه بالامر وهو غير ما وراة مقصود

علمه فكانت سطر العقد بخلاف الخلق والطلاق ولاه عن قوله كذا اعين ما في من
الطلاق والعقد بالقبول لصحة تعليقه بالشرط فاذا ابلغه وقبله اصرح بوجود
الشرط ولهذا يصح الرجوع عن ذلك واليه من حكمه فيقيد باعتباره حكمه ولا يمكن له
النكاح لتعلقه لانه لا يحتمل التعليق بالشرط ولا يلزم على هذا ما وراة بعض
منه فليعلم كذا فقامت من المجلس قبل القبول فانه لم يطل ولو كان لتعلق بالشرط
لما بطل لقيامه من المجلس من التعليق بالشرط بالتمام من المجلس كقولنا ان طلاق
ان سكت فانه يقصر على وجود المشيئة المجلس في بطلانها من عن المجلس وقصود
المقصود لا يصح ان يحظر حل امره على حاز ما وراة بامره من روحه فليس فقام
الغايه وبلغه فاجاز النكاح حاز عندنا حله فالسبع في على اصله الرجوع
لا سوقيه حاز وعندنا سوقيه حاز لانه المقصود من العود احكامها ولا
حكم لعقد الفضولي ولا يعتبر لانه لم يزل العقد هو من حاز القبول في احوالها
وقد صدر من اهل منصف الى محل قابل للعقد فتم به من تعقد فطلبت اياها ولا ضرر
على الغايه من تعقد وانما مضر في الاله نبرام وهو من ارجى على اصل العقد في الضرر
عنه وقد سراج حكم العقد عن العقد كذا السبع بشرط الخيانت حل امره حاز بان
زوجها امره فزوجها امره من عقد واحد لا يلزم من من واحد منهن لانه لا وجه
الى الزام كليهما لانه خالف امره ولا الى الزام احدهما بعينه لعدم من ولوله ولا الى
الزام احدهما بعينه لانه النكاح لا يحتمل من ضا فلا المجزوءه لتعطلة عما يصح
المقصود منه وهو الوطى اذ وطى على المعينه مستحيلا امير امره حاز لانه امره
فزوجها امره فغير حاز عندنا حقيقه وعندنا كذا حاز لانه لا يقد لانه النكاح بالمعقود
كذا التوكيد بشرا الفهم والمعتد القروح ما كفا لانه هذا الكلام جدير بطلاق فخرج
على اطلاقه غير موضع التمسك اذا اذوجه امره نفسه والضرر في كذا اذا كانت
حكمة حرة والعرف مستر كذا في شراف كذا يتزوج السريه من سريه من المعتاد
ولما فلا يصلح مقداره حاسد مع العاد في جميع من طلاق وهو عرف على
فلا يصلح مقداره وهذا هو المعاد في كذا سريه من السريه لانه اما له عرفه لانه
مسله لا سريه حاز من طلاق وصفه اللطيف والنفسد بر علمه ولا بد له من لفظ
بر ان انه حله في كل حال في حيزه او اذ في حيزه مع انه غير معتد فقلت
لانه في قوله وذكره كذا الوكالة لاعتبار الكفاية من جانب النساء استحسن

قدون

خير قدرنا به حالة خطر شرعا وهو العشاء استدلوا بالبصاير الشرعية فانه يستحق
 به العضو فستباح بها البضع فارسي اقل من عشرة فلهذا العشاء وهو زنى
 محرم المثل له زاد وز العشاء له بصيرة مراه فلف التسمية وحكمه من الميراث
 لو شئ خيرا او خيرا ولا فاذن ذلك على ما سيجى بحق للشرع وهو الشرع
 ينال بالعشاء فلا زاد عليها فاما ما رجع الى حقها فقد رخصت كما دور العشاء
 فلو زاد في حقها وحقق حقه فيها ورضى الشرع فلا يعوق لذلك بخلاف
 ما اذا لم يسم شيئا له في ذلك ولا ما كان الكسبا للمنة على الزوج واطهر للدم
 ولا يرضى بالسير في ذلك زدا على اللام فيجوز الموجه له صلى عند عدم التسمية
 وموهم المثل ولو طلق قبل ان يدخل بها بحكمه عند الثلاث وعند زنى محرم
 المسموع كالوم لسم سم وان شئ من عشرة فمما زاد فعند المسموع لدخولها او ما
 احرم من زنا الدخول بحقوق سليم الميراث وسليم الميراث بالكلية الباع البيع
 والنكاح عقد العهر مسموع بالموت والى سقر بانه قد فسق وعواجه
 والمهر منها وان طلق قبل الدخول والخلوة فلهذا نصف المسموع لقوله تعالى
 طلقتموهن من قبل ان يمسوهن فدرؤنهم منهن فريضة ونصف ما وضعت والى الطلاق
 قبل الدخول سبعة الفضة له والمعمور عليه على ما سألنا وشبه القطع له انه
 مضر في ابطال ملكه والفسخ نوجب سقوط الكل كما اذا انفكنا العقد والقطع
 نوجب تاكيد الكل كما لو انفك المسموع في البائع او اعنفه فمصف وماد كذا الهداة
 ومن نفسه متقارضة في قوله فكان المرحع فيه المصون هم تقدم الفيا من على النقص
 وذلك يجوز لان من اراد لنفسه لو لم يكن ميعا رضاء كان ميعا ضده لكان
 المرحع فيه المصون الفيا من على الميعا رضاء لم يطق كان المرحع فيه المصون محسب
 وسرط لم يكون قبل الخلوة لانها كالدخول عندنا ولا يزوجها ولم يسم لها
 مهر او يزوجها على ان مهر لها فلهذا من قبل ان يدخل بها او ما رخصت وقال
 الشافعي لا يحسب في الموت قبل الدخول لدخولها بحكم المهر عند التواصيه
 وهذا بناء على ان المهر عند حقها فملك البع وبن سقاط كدال الخلع وعندنا
 هو حق الشرع ابتداء وحقها بقاء كما من فملك ابواه بعد المهر لانه صا
 حقها ولا يملك بغيره ابتداء لانه تصرف في حق الشرع وسئل ابو مسعود عن
 عمن تزوج امرأة ولم يسم لها مهر او ما رخصت فقال بعد مهر اجتمعت فيه راف

ان

فاريد صوابا من الله وان يك خطا من ابرام عبد ادى لها مهر مثل نفسها الا
 ولا شطط فقام اناس من الشجع منهم معقل بن يسار فقالوا ان شهدنا رسول الله
 قصوى تزوج بنت واشيق من شجعة مثل قضائك هذا وروى عن عبد الله ما
 يورج بعد اسلامه مثل فرجه موافقة رانه قضاء رسول الله عه وان طلقها قبل
 ان يدخل بها فلهذا المتعة لقوله تعالى ولا جناح عليكم ان تنكحوا النساء ما لم تمسوهن
 او تعرضوا لهن فريضة ومنعهن حتى يقدرا وح المتعة نكاح للسنة وروى وقد
 وقع الطلاق فارقيل ينبغي ان يصفى من الميراث المستحق فلهذا المصنف ثبت
 بالنكاح المهر وهو عند العقد وهذا السر محرم عندنا ولا نقاسا لانه ثبت
 بخلاف العنا من له والمسموع معلوم يمكن تصفيفه ومهر المثل محرم ولا يمكن تصفيفه
 وهذه المتعة واجبة له امر وروى في كل على المقصود للالزام ومن بجاء عند
 مالك مسجدة لانه يوافقا على المحسنين والمحسن اسم للمتطوع والواحد بقيد
 بالمحسن فلهذا قد فسق لا حبس الا لما روى في النكاح بالمحسن في الوجوب على
 غيره كما قال هدي للمحقق انه هدي لهم ولغيرهم والمتعة بلاه ابوا من كسوة
 مثلها على قدر فقر الرجل ويسان وهو رزق وخان وملجفة له ان اقل ما يلبسه
 المرأة عند الخروج وهذا المقرر ما تروى عن ابى عباس ع الله عنها قالوا اهدا في
 ديارهم فاما في ديارنا فنسفي لرحم الكرم في ذلك ان تتبعها يكون نسافا يدين
 على والنساء ديارنا بلبس الترميز بلاه اتوا بمراد على ذلك ان لا يملك
 وكازا الكرمي لقول المعترف المتعة المستحبة حال الرجل وانه المتعة الواجبة لعين
 حالها لانها حلف عمر المثل وروى من الميراث بعين حالها فكذلك خلفه والصحة انه
 بعين حاله لقوله تعالى على الموسع قدر وعلى المقتر قدر اي على الغنى بقدر ماله
 وعلى الفقر بقدر ماله له زاد على نصف ماله اي ان كان المسموع الترميز نصف
 من الميراث بحسبها نصف من الميراث المسموع او من الميراث لوجوده بالعقد والسمية
 ومهر الميراث بحسبها نصف محسب وله زاد على نصف المسموع اذا طلقها قبل الدخول
 فكان في سمية فلا زاد له على نصف من الميراث او في ولا يصفى عن خمسة درهم لار
 المتعة وجبت عوضا عن البضع وكل العوض لا يجوز ان يكون اقل من عشرة ونصف
 العوض لا يجوز ايضا ان يكون اقل من خمسة ولا يزوجها ولم يسم لها مهر او ما رخصت
 على تسمية روى ان دخل بها او ما رخصت ولا طلقها قبل الدخول فلهذا المتعة عند

علم

فكذا نصت تسليم الزوج وهو الوطى لسر وسوء وقذارت باقصوالة وسوء تسليم
الزوج به من التسليم والله است وعمر هو الله وما ذنبه من اذ اجاب العجم في ذلكم خلاف
ما لو سلم وهو محرم او مريض لم ينافى التسليم المستحق عليه بالطلاق والتسليم
باقوى من ذلك مما ينافى تسليم بلا مانع ولا عيب بالتسليم الفاصر عند توهم الكاظم
التسليم الكاظم عن توهم فالنوع بالقاصص يجب عليه العدة في جميع هذه المسائل
اي عند صحة الخلق ونفسها بالموانع المدونة احصاها التوهم السفاح مع حق هذه
للموانع نظر الى المكن الحقة والعقد بحق الشرع والولد له من كبر لصبي النسب
عن سنين ولو اذن الزوج له بجللها الخروج فحق طهنت اذ وقع الشك
في الوجود ولا يصدق ابطال حقا بخلاف المهر الزم المالك كالتسليم فلا يجب المهر
الخلق وارسل التوهم معدوم في فضل الحب قبلت شغل حرم بما فيه هو هو مائة
بالسوء في ذلك النسب اذ اجاب بالولد على رواية له سلم ارفقهم الشغل بالسوء
بوجوه العدة وانفاء لعدم الوطى حقيقة منع فبحر اجتنابا وقيل ان كان المانع شرعا
كالصوم والاحرام كالعقد لم يكن من الوطى حقيقة وليس عمن سريعا فدارت بين
الوجود وعدمه فيجب اجتناب طهنتا لئلا ينافى المانع الشرعي في كل حقيقة كالمهر
والصبي لا يجب لعدم التمكن حقيقة لم لا يصح ان يجرم الله اقاموا الخلق مقام
الوطى في حرمه من حكام كما كذا المسح وحر المثل وشوب النسب وجوب العدة وجوب
الفقة والسلف في هذه العدة وحرمة نكاح اختها واديع سواها ما بقيت العدة ووز
البعض كانه جفت زاي لا يصيب شخص بالخلق وحرمة البنات في هذه العدة للزوج
الاول والرجعة والادخلة طلقا ثم ماتت في العدة لا تزويج والصحيح انه يقع
طلاق اخر في هذه العدة لا يزوج حكام لما اختلف في هذا الباب وجب القول بان وقوع احتياطا
وتسليم المتعة لكل مطلقه بريد المطلقه بعد الدخول نكاح فيه تسجيح اولا
والمطلقه قبل الدخول نكاح فيه تسجيح الا المفقوضه قبل الوطى اي التي طلقها
قبل الدخول نكاح لم يسم فيه مهر ذكره الامانة وتسليم المتعة لكل مطلقه
الا لمطلقه واحدة وهي التي طلقها الزوج قبل الدخول قد سمى لها مهر وفيها
ذكر اسكال في الاستثناء وفي صدر الكلام اما الاستثناء ولا ركن المستثنى
له بدل لزوم مخالفا للمستثنى منه ولم يوصد له سحبا وثابت المستثنى
لما في المستثنى منه فقد ذكره المبسوط والمحيط والمحضر المختلف المتع

تسليم المتعة قبل الدخول قد سمى لها مهر او اما في الصدر وله المتعة بحسب
طلقها قبل الدخول ولم يسم لها مهر كما مر قبل هذا وجامع بينه وبين انه اتبع العدة
وهو قوله في شرح المتعة لا تسحب للطلاق قبل الدخول قد سمى لها مهر او لم
فمن في الاستحسان ان لا تسحب النكاح في نكاح وحشة الفراق وهو معدوم
في المستثنى من نصف المهر بحسب طرق المتعة اذ الطلاق في هذه الحالة فقد
حصل له كسب النكاح في نكاح وحشة الفراق نصف المهر ومن اثبتت ارايه
انه احسان في نكاح غير من الكسب في المندوب مظهر المخالف بين المستثنى
والمستثنى منه من هذا الوجه وعن الثاني بانه احرى لفظ الاستحسان على العموم
واراد به حقيقة في البعض وهي التي طلقها بعد الدخول قد سمى لها مهر او لم
والمخارج الى الوطى البعض وهي التي طلقها قبل الدخول ولم يسم لها مهر اذ في
الوجوه استحب في ذلك وهذا واضح عند مشايخ العراق لغيرهم الجمع بين
الحقيقة والمجاز عند اختلاف المحل او نقل انه اراد بقوله لكل مطلقه غير التي
كسبها المتعة لانه من حكمها سابق فلو سقوا لها عدا انه اراد به هذا
العموم غير من كذا يلزم التكرار في البعض او الباقى وهو السامع في كل
مطلقه الا التي طلقها قبل الدخول قد سمى لها مهر الا في المتعة صله وليس نعم
وهذا كحلف بفساد الزوج واحسان ومن عواضل كحلف بفساد الزوج
الزوج او حشنت بالفراق او حشنت المتعة صله دفعا لو حشنت الفراق لم يزوج
بصف المهر في هذه الصورة طريقة المتعة لا الطلاق في هذه الحالة لان
المعقود عليه على اليك ورد على العقد والمتعة لا تتكرر لنا انه لا يجب
حالة الفرض في الطلاق قبل الدخول نصف المهر في حال عدم الفرض او حلف نصف
مهر المثل وانما او حلف المتعة حلف عنه لا نصفه من المثل وهو مجبول على كلف
انه جامع له صلاوة شين منه فلا يجب المتعة مع وجود المهر او سمى منه وهو مطلق
في هذا الاحتياط ولا يجب الغرم به وكان فضلا واجسنا وكسب المثل في الشقا
وهو نكاح الرجل بنته او اخته من اخر على الزوج وجهه من بنته او اخته على
ان يكون بضع كل واحدة صداقا لا اخيرا لعقد الزوجين وسمي نكاح الشغار
لخلق عن المهر بعد ثلثة اشهر اي حاله وقال السامع في سطل العقد وجمعوا
انه لو قال زوجي انك على زوجي اسك ولم يقل على ان يكون بضع كل واحدة

شغار

صدقا للآخرى جان النكاح ولا يكون شغارا له قوله علمه لا حلت ولا جنب ولا
من سلام فقد في الشغار فلو لم ينسوخا ولما رده الله في قوله فلا
لأنه لا فسوق ولا جداء في الحج فهو يفسق بطلان الطهر عنه عند ذلك شرط
لأنه مشترك في بضع كل واحد منهما حيث جعل النصف منه صداقا والنصف
منكوحه فيصير النصف للزوج بحكم النكاح والنصف لست بحكم المهر
وملك النكاح له كحق الاستراك كما لو زوجت المرأة نفسها من رجلين
ولم تكن النكاح واحد كحقيقة لصداق كونه مضافا إلى المحل قابل
لحكمه غير أنه سمى عقابله بضع كل واحد ماله يصلح صداقا وهو
البضع لأنه ليس كإرثه بل كإرثه ماله يصلح صداقا لفساد النكاح كالجزء
والخبر في المالم يكن البضع صلاحية كونه صداقا لم يحق الاستراك
في شرط فاسد والنكاح لا يطل بالسر وط الفاسد بخلاف
ما لو زوجت نفسها من رجلين لأنه يصلح متعلق به كل واحد منها فيحقق
الاستراك والزوج بطلان النكاح له في معنى عين الطهر عنه وهو
أخلأ العقد عن المهر لا فضايه إلى التراجع في المهر والمهر ليس بنفس العقد
والذي هو العقد ليس بمعنى عينه بل بوجوب الفساده كالبضع وقبل الفدا
ولهذا لا يورث ما عتبه ما جعله مهر أو حتى يبطلناه وما جعلناه
مهر أو ما ورد في معنى النكاح في صحته وادع زوج حراما على خدمته
سنة أو على تعليم القول في مهر مملوك ولا يحسد بها فيه خدمته ولو زوج
عبدًا بأذن سيده على خدمته سنة صح وبن خدمته ولو الساتر في
تعليم القول والخدمة الوجه هو أن يكون أخلأ الزوج عنه بالسر
يصلح أن يكون مهرًا عند ذلك والمقصود كحق المهر وضه وبذلك المحقق المعاصرة
وتعليم القول يصلح أن يكون صداقا لقوله علمه زوجتكم بما علمكم القول
ولا رخصه المهر عند العقد ولو زوج على خدمته جازا رخص أو على
رغ الزوج غنيم أو زواجة أرضها هذه سنة صح ولست في المشرع
إلا بغير المالم المقوم والادع أن يثبت غوا باموالكم وإنما أضاف إلى
بواسطة الجواز وتعليم القول ليس بفضله غير أن يكون مقومًا للمنفعة
ليست بمقوم له المقوم أن يكون بدور من جاز والمنفعة أعراض لا شيء فلا

بصور أحرارها وأما صار موقوف عند إيراد العقد عليها لظهور القابلة
ولا فائدة هنا وخدمة العبد بغير المالم لم يضمن تسليم المهر الذي كان
رقبه العبد ماله ولا المسموع له يصلح مستحقا له بالنكاح فله يستلم من عينه
كالجزء والخبر وهذا أنه حرام على الزوج خدمة المرأة له ماله ماله ماله ماله
وهو قوام عليها بالقول والمهر بالقوامه المالكين وكونه مستحقا لها فانه
بخدمتها خدمة حق لو استأجرها لخدمته لا يضعه فلو كان أحرار الخدمة
لصداق ماله مستخدمه ولصداق ماله مستخدمه فله على موصوفه
بالمقصور فلو لم يزوجها على خدمته جازا فقد قبله المستحق للخدمة والصحة
أنها تسحق له في ليس مع هذه المنفعة فحب لها خدمته ويرجع على الزوج
تقديم خدمته ولو تزوجها على رعي الغنم أو الزواجة لم يحسد على ريانة المهر
والصواب أن تسليمها إجماعا استدلالا لا بقبضه موسى وشعير عليها اللام سرعة
من قبلت بلوغها إذا أقصى اللزوم أو رسوله فلا انكار له أنه من قبضه فيه
له من باب الصنام بامور الزوجات وله بأس به وإنما الحرام للخدمة لما فيه من
الزوال والذو بخلاف خدمة العبد أنه خدم لماله معناه لما خدمته بغيره ولا أنه
كالهوال سابع من سواق وعرض عرض الدوا وقد سلبت عنه عامة اللزامة
وأما حكم الخدمة المهر لشر المهر والزوجه ولم يوجد لها وجه قول المحرر
للمسح ماله صلح له أن يكون مهرًا للمهر بصير موقوفه بإيراد العقد
عليها إلا أنه أصبح تسليمه مع المنفعة فبذلك فيه المسح كما لو تزوجها
على عبد الغير ولها له هذا المسح له يصلح استحقاقه بحال فطلب سميت
ووجب المصير للمهر المملوك أو سمى خيرا وهذا لا زمانا في ليست بمقوم حقيقة
لعدم من حله وتقوم في العقود لصرف حكم سرعي وأما منعنا الشرع
من تسليم هذه المنفعة لم يثبت تقومها وتفت على أصلها وفيه السخف خلف
عنه وشرط الحلف بصرفه صدق المسح له يصلح مستحقا له ولا تقوم
الحلف مقام تزوج امرأة على الفقبصتها ووهبتها له لم تطلها قبل
الدخول بها رجع عليها كحسمه له أنه لم يصلح الزوج عنها استوجب
بالطلاق قبل الدخول أنه تسحق به نصف المهر والمقصود ليس كمرار هو
موضع عنه وهذا المهر من الدمة والمقبوض عن وكما رسله عينه وهذا

له بلزما رده عن ما مضى بالطلاق قبل الدخول وصحة المقبوض
 ما آخره وحى الزوج في سلامه نصف الصداق ولم يسلم فيه الرجوع ولذا لو
 كان المهر مكملا او موزونا اصره الدية لما تنبأ ولو هبت قبل الرجوع شيئا
 ثم طلقت قبل الدخول لم يرجع عليها لئلا يرد الرجوع بالصف
 له انما سلم المهر له بالبراء فلا يوجب البراء عما استحقه بالطلاق كما لو سلم
 له عوضا ولو سلم له عوضا استحقه بالطلاق قبل الدخول فلا يستوجب
 عليها شيئا آخر وهذا لا يستحقه سلامة نصف الصداق من حيثها بلا عوض
 وقد حصلت ثم حصلت هذه السلامة بسبب اصره الطلاق ولكن لا سالى
 باصلا في الا سبب عند سلامة المقصود لا رهن سبب وعي مطلوبه لذواتها
 تنبأ بل احكامها وله فاعل اخلافا في سبب ونزاع في اخلافا في غير
 كما في قصة بون حيث اقرت عليه في كذا صدقة ولت هذه الاخرى اما المظن
 الى غير المبيع فدون كما في قصة بون اما بالنظر اليها ولا سالى من احتلاف
 الالهي اولا بلزم على هذا ما اذا استمرى عبدنا الف في طالع عشر الف ثم
 وحده عن مبيع عشر الف فانه يرجع بمقتضى العقد ولو حصل هذا الخط
 له في موجب العقد بالعت سقوط بعض الف وهذا لا يحصر الخط في العشر
 فيكون ثمنه كالحاق باصل العقد وكان العقد افعلا على ما وراءه ولو مضى
 خمسين ثم هبت الف فكل المقبوض وعين او وهبت الف في ثم طلعت قبل الرجوع
 بدخل بها لم يرجع عليها لئلا يرد الرجوع في حقه وقال لا يرجع نصف ما مضى
 للمعوض على الكل فانها لو لم تقبض سبب حو هبت الكل لم يرجع عليها سوى ولو
 مضى الكل وهبت الكل منه يرجع عليها نصف الف فاذا مضى نصف
 رجوع عليها نصف ما مضى له زهبة نصف الصداق قبل المصوح ط والخط
 بالحق باصل العقد مضى وكان تزوجها على خمسة ومضتها ومكح عليها
 رد النصف له انه وصل اليه عينا استحقه بالطلاق قبل الدخول وهو سلمه
 نصف الصداق وبك عوض ولا يستحق عليها شيئا اخر لخطه بالحق باصل العقد
 في النكاح كما ان ما هو الزنى حتى لا يصفى بالزنى ولو تزوج امرأة على عشر
 درهما فوهبت خمسة عشر منه لا يحك العشر ولو الف في خط باصل العقد لمصار
 كان تزوجها على خمسة ولو تزوجها على خمسة عشر وهذا من النكاح ليس

بعقد معاوضة ومبادله ما على فلم يحرفه اسناده البراء والخط الى اصل العقد
 مع امكان الخصم في الخل وتو مضى اكثر من نصف ما مضى من سبب ما مضى
 له الثاني ثم طلعت قبل الدخول فعنده يرجع عليها بتمامه وعندئذ سلمه ولو
 مضى اكثر من نصف ما مضى له لا يرجع لئلا يرد الرجوع بالصف
 عليها بتمامه ولو تزوجها على ما سعى بالعقد في العرض فوهبت نصفه او كله
 مضى او لم يقبض ثم طلعت قبل الدخول لم يرجع عليها لئلا يرد الرجوع
 عليها نصف فمته له انه وجب عليها بالطلاق قبل الدخول في نصف المقبوض وقد
 عجز عنه باستهلاك الصداق بعد مضى فترد نصف فمته ولو لم يرد حقه
 سلامة نصف المقبوض بلا عوض من حيثها بالطلاق قبل الدخول وقد وصل اليه لانه
 مما سعى في كذا الموهو عن المهر سلمه مقصودا بكذا فله الرجوع في سبب كذا عليه
 الدار المجلد اذ يحل له بحسب عليه عند الجواز في خلاف الدراهم والدنانير
 له زهاك سعيان في العقود والفسوخ ويجوز ان ابا عت في زوجه لانه
 وصل اليه بعوض والسلامة بعوض ذلك سلامة ولو تزوجها على حيلة او عرض في
 الدية فكل الجواب في المقبوض ميعون في الرد اذ هو صلب العرض والحصول العسة
 وبوتة الدية على خلاف الاصل للضرورة لما في الجها له ولكنها تجلت في النكاح
 له في سابع فذ علة فاذا اعتن بالمعوض كان هو الذي ورد عليه العقد فستعنى
 بالرد وله كذلك المليل والمورد لانه تسع الدية سوا اصليا اذ اصاب موصوفا
 كالدراهم والدنانير وكان ملحقا بها والحكم فيها لانه سعي المقبوض بالرد
 تزوجها على الف على الف خرجها من البلد او على الف في رجوع عليها اخرى فاروي
 بالشرط فلما لم يسلم له صلب مراه وقد مضى له ولو تزوجها على اخرى اخرجها
 فلما مضى منها لانه ما مضى بالخط غير مثلها الا بذلك السرط المفيد في
 حقها وقد فات السرط ففان ضاها بالالف فملاها كما لو تزوج امرأة
 على الف درهم وكرهتها او على الف درهم وعلى الف درهم فاره في فلما الف
 درهم ولم ينفق بحسب ما مضى منها لكان من مثلها اكثر مما مضى ولو تزوجها على
 الف فام بها وعلى الف في اخر جها فاروي بالسرط لاول فلما الف ولم ينفق
 به فلما مضى منها لا يزال على الف لانه مضى بالالف لم ينفق على الف
 له في مضى وقال السرط ان جاز لن فكون له الف في به ولم ينفق فلما

الفاروق في الشرطان فاسد في جميع المبالاة وله دور على العترة ولا يقصر
الف في تقرير المسئلة وحققها في الجارات ولو تزوجها على الف درهم وعلى
نطوق فلا نه فاني نطوق فلا نه فلان كل من مملها لا نه انما وضعت باللف
باعتبار منفعه طلاق الضيق فاذا لم يسلم بها فمكمل مملها وعند من في
ليس بها الا الف في طلاق او امرأة اخرى لا يصح امرها فاستوى كونه وعدم ذكره
تزوجها على هذا العبد او على هذا العبد او على الف والعين عند ان حصة
من المبل فاذا كان مثل الا وكس او ذوقه فلان وكس الا في الزوج بتسليم
الا رفع ولزك زمت الا رفع او فوفه فلان الا رفع الا في الزوج بالمرأة بالوكس
واذا كان بينهما فلان مملها وقالا بها الا وكس ذلك كله وهذه المسائل بناء
على الموضع الاصل في النكاح من المبل عند ان حصة لا نه اعدوا انما بعد اعني في
المسح عند صحة التسمية من كل وجه ولم تصح له لا يمكن احكاما عينها لا نه
ذكر بكمه او ولا الى احكام غير العترة لا نه لا يمكن تسليمه فضرنا الى من المبل لكن
لا يقصر على الالف لرضاه به وله ان يادع الا رفع لرضاه به وعند ما الموضع
هو التسمية وانما يصار الى من المبل او اقصر المصير الى المسح من كل وجه ولم يورد
هنا لا نه امكن احكام الالف وهو احد يقضي فلا يصار الى من المبل او صان كالحل
على الف او الفير او الالف او الف او الف فانه يحكم بلفه الا انه يقول للخلع
موجب اصلي ويصار الى صحة المستقر المسح اما النكاح فله موجب اصلي وهو من
المبل فلا بعد اعني الا بعد استقرار التسمية وانما يحكم بصف الا وكس بالطلاق وقيل
للاضوال والواحد في مسئلة المتعة ووصف الا وكس يرد عترة على فوج لا عترة
بالزينة حتى لو زاد في مملها على خمسين كاربها ذكره على هذا اذا تزوجها
على الف حاله او الف في سنة فعند ان حصة حكم من المبل فاذا كان مملها الف
او اكثرها الف حاله ولا كان اقل الف بها الف لا سنة وعند ما لها الف في سنة
كله وهذا لا لا بطرنا شراء بقصار المالة فالنجان يشترط ان لا يقدرا
لشتر من النفس ولما كان كذلك كان الزوج على الف حاله او الف في سنة كما
لتزوج على الف او الفين ولم الحوا على برا خلاف كذا هنا ولو تزوجها على الف
حاله او على الف في سنة فعند ان حصة كان مملها الف درهم او اكثر
فلان الختان لا شاق اخذت الف درهم في سنة وله شاق اخذت الف حاله

لها وضعت بالتقصار عن مملها كل حال كما لفا ذنر وصفه وانقص قدر
والالف فان اذن قدره وانقص وصفه اذا الموضع انقص من الخصال واحوال الناس
فيه مختلفه وكله احد يقع تحت في لما كان في المتبرع في كل حال اما الوصف
او بالعدركا في الختان بها لا نه ولا كان مملها اول من الف والختان له تعطين
اي المالن شي لا نه القرم احكي الزناديق وكان له الختان ولا كان مملها
التم الف اول من الف فلان مملها عند ان حصة وعند من الختان في الزوج
في الوجه كان لا نه في مملها الا الف والالف فلان في الختان الزوج مملها على
مروا وخادم حب الوسط او فتمته وتصل لزوجها لا حصة المسح يمنع صحة
التسمية لفا حصة الختان مفضي الى المنارعة وادام بصح التسمية تحت المبل
لمن يزوج امرأة على قول او دابة فان التسمية له بصح وكجز بها مملها بالغا ما
بلغه لا المسح مجزول الختان والختان حصة محضه لا خلافا في ابودن من الفطر
والنناز والابوسم والخن وكذا الدابة لا نه يقع على الختان والبخار وغيرهما
فانها اجناس شتى تشتمل على انواع وكل نوع يستعمل على اوصاف وكذا الساب
وجها له صفة المسح لا يمنع صحة التسمية لمن يزوج امرأة على ثوب وهو في او عند
او فريه ولم يصف في نفسه فان التسمية صحيحة واما الوسط وفك الساب في حب
من المبل في الوجه لا زواله بصلع عوض في السبع لا بصلع مسح في النكاح عند
اذا النكاح عقد معاوضة كالسبع والعبد المطول بصلع ثمنه فكذا المسح وهذا
لا ز الجهاد مانعة من السلم والتسليم لا احد مما يطالبه بالحيثه وذا السلم الردي
مفضي الى المنارعة وكما انه معاوضة مملها للسرا منافع البضع ليست
بمكر بل لانه لا يصح امرها ولا بطله الشروط القاسية والحيثه ليست بها
في الذمة في مبادله ما كان السرا لا تركانه وحيث الدية ماله من الزنا شرعا
صفتها مجزولة وحيث الجنون عترة عترة دائمة فكذا ليست شرطا وجعلانه
ما يلزمه ابتداء والجهالة المستدركة لا يمنع صحة النكاح المالك ابتداء في
فان من اقترن بشي او عترة لرجل صح واليه البتة وانما له بصف في الوسط في
المقربة عينه ليس عوض وعين المملها عوض ولا كان باعتبار صفة المالة
النكاح المالك ابتداء فلكونه عوضا صرفناه عند اطلاق التسمية في الوسط
ليعتدل النظر من الجانبين في الوسط ووجه من هذا ولكونه ماله بغير ابتداء

و

ع

قوان

لا يمنع جهالة الصفة صحة من لزام وجهه العبد المستحق جهالة الصفة دور
فما كان يعرفه الوسط كذا في جهالة الجنس لا لا يعرف الوسط له خلافا
الا جناس وكذا في البيع لا زميناه على المضائق والمماكسة فافضله جهالة في
الصفة الى المتارعة المانعة من التسليم والتسلم اما النكاح لم ينشأ ما لم يمسح
والمسح هذا فلا يورث في المتارعة الا ترى ان الشارح اوجب من المتارعة مع جهالة
القدر والزوج مخير لنسأ اعطاها الوسط وارشأ اعطاها القيمة لان
الوسط لا يعرف الا بالقيمة وصار القيمة اصلا في هذا الوجه والعبد اصل
تسميته فتخير بينهما وتعين في الوسط بقدر غل السق والرخيص عينا
وهو الصلح وانما قدر الوصف بان يعرف بان لما ساهد في زمانه وفيما
بنيا الفتوى على ان وقار له مكنه كان ولا امر على ما قال الا القيمة بخلاف
باختلاف الغلا والوصف هذا اذا ذكر مطلقا ولم يضاف الى نفسه فاما اذا
ذكر مضافا الى نفسه بانه يورث على عسر ويسر لم ينعط القيمة الا بزيادة
من اسباب التعريف كماله سان ولو كان العبد مسارا الى التسليم لم ينعط القيمة كذا
هنا كذا ذكره الحيط ولو يورث وجهها على ثوب هوى يغير عينه ولم ينعط الصفة
فان انتبه بالثوب اجبر على القبول كذا اياها بالقيمة اجبر ايضا كالعبد
المطلوع ان يتن صفة الثوب يعطى قول من له جبر على قبول القيمة وعلى قول الوصف
لنذكر له حل مع ذلك لا يجبر على قبول القيمة وان لم يذكر له اجبر عليه كذا في
لا يستلزم الدية ثوبا صححها الا موجهه الا ترى ان لا يجوز استقراضه ويجوز
السلم فيها لا القرض لا يكون الا حال او السلم لا يكون الا موجهه فعند ذلك
من جل يستلزم الثوب ثوبا صححها ولا يجبر على قبول القيمة وعند عدم ذكر
الاجل لا يستلزم ثوبا صححها او ثوبا يقول الثوب ينعط الدية موصوفا ثوبا
صححها لانه بالمبالغة ذكر الصفة بالمعنى ذوات الاعمال حتى يجوز السلم فيه
ولن يورثها على مكيد او موز وز فارسي جنسه وصفته وقدره لم يجبر على قبول
القيمة اذا اتاها بها لان المكيد او الموز وز يستلزم ثوبا صححها حال
او موجهه بدل لحوار استقراضه والسلم فيه ولا يرد ذكر الصفة في فطاهن
الرواية اذا اتاها بالقيمة اجبر على القبول لانه تسميه الجنس ومن
الصفة لا يستلزم الدية ثوبا صححها وروى عن ابي حنيفة انها لا تجبر على قبول

لا يجوز استقرض
الدينار

القيمة لا التسمية مع صحته يدور الجنس تعين الوسط مع ذلك الجنس في تعين
من الوصف شرعا لا يكون كالمذكور شرط فلا يجبر على قبول القيمة وان يورثها
على ثوب او حر او حرة او على هذا الدار في الخل فاذا اهو حر او على هذا الدار
من الحر فاذا اهو حر او على هذا العبد فاذا اهو حر او على هذا الحر فاذا اهو عبد
بجبر المسألة هذه الوجه اما وجود من المسألة الثوب في المتارعة ودينه
واما في الحر والخبر فكله عندنا وعندنا النكاح فاسد فيما سأل على البيع
ولنا في شرط قبول الحر شرط فاسد لانه النكاح لا يفسد بالشرط الفاسد
وسرط صحة التسليم لا يكون المستحق ما لا فادامه لكن لا يطل التسمية وكان
لم يسم لها شيئا فكان دياره من مسأله وهكذا يقول البيع يصير كانه لم يسم ثوبا
والبيع يفسد عند عدم تسمية الثوب اما وجود من المتارعة البواني فذهب الى
حسبه وقال ابو يوسف ان يورث وجهها على هذا العبد فاذا اهو حر او على الدار من
الخل فاذا اهو حر فوجه الحر لو كان عيدا او مثله هذا الدار في الخل وفي عكسها
لها المسألة والله وكذا لو يورث وجهها على هذه الميته فاذا اهي ذكيرة فاني لها المثلان
البيه وهو رواية عن ابي حنيفة وما ذكرنا بدليان والله محمد عن ابي حنيفة ومحمد
مع ابي حنيفة فيما اذا يورث وجهها على هذا العبد فاذا اهو حر مع ابي حنيفة فيما
اذا يورث وجهها على هذا الدار من خل فاذا اهو حر او اذا يورث وجهها على هذا الحر فاذا
هو عبد او على هذه الميته فاذا اهي ذكيرة لها المثلان الله عند محمد واذا يورث
على هذا الدار من الحر فاذا اهو حر فوجه من المثل هذه المسألة بالسنن على اصداره
لنرى شأن والتسليم اذا اجتمعوا والمساكن الذين خافوا من الجنس المسمي والعبد
للتسمية لانها تعرف بالمأهية والاسنان تعرف بالصورة وكان اعيان التسمية
وهي معرفة المعنى او في من اعتبار من شأن وهي معرفة للصورة لان المعاني احق
بالاعتبار من الصور ولما كان المشا واليه من جنس المسمي لانها اخلاف واصفا
والعبد للاشنان لان المسمي موجود في المشا انا والوصف ينعى الا ترى ان
استرى فضا على انه باقوت فاذا اهو حر لا ينعقد العقد خلافا للجنس
ولو استرى فضا على انه باقوت اخر فاذا اهو اخر ينعقد العقد لا ينعقد للجنس
والشارح في الخبر على هذا الا خلافا لابي يوسف يقول الحر مع العبد والخبر مع
الحر جنسا مختلفا في حق الصدق لانه واحد مما لا يقوم بصله صداقا والاخر

النكاح
الشرط

لا فتعلق الحكم بالمسح وهو ما وصفت في الالة لسان وصف المسح كانه فل
عنه هذه الوصف كذا في الخل وتحت يقول اصله والجنس باحدا ومعنى الداف
وذا ان لغز في الجرد العبد اذ مسفعتهما احصا على عطف واحد فاذا لم
يسد معق الدار اعتبر اجنبا واحدا فكانت العينة للالسان والمسا
الاله يصح له ان يكون من اهل بيته كما في قوله صلى الله عليه وسلم في ما
مع الخل تحت ر محلفا اذ المطلوع في الخل معلوم والمطلوع في الخل معلوم
مرا طر اذ اذ كانا جنس من الحكم كما في قوله يوسف اوصف بقول اخيه
الجنس كقول الاله سدر المعق والصورة له في كل موجود من الجوار موجود هو
ومعنى . فله ياخذ الاله اذ اذ حكم الجنس في الخل من الاله اذ اذ اختلف صورة
ومعنى وصورة الخل في الخل متحد وكذا صورة الخل العبد اذ لم يست اختلف
الجنس باحدا في المعق لوجود الاله في صورة كالمسا والاله من جنس المسح وكانت
العينة للالسان في الفصلين وصار كانه من وجه على جرح او مينة فحب
من المسا او يوسف حالف اصله فيما اذا كان المسا يصح من اهل بيته
الالسان والسمة وصح احدهما وطلعت في عتق الصبي الفصل
فما دنا عن المصير لاهل المسا من ضروري عنده له فصار الاله عند العبد
واله اذ عسان السمية حلقها له بدلا على اعتبارها حلقها واهل بيته
يقول فيهما روى ابو يوسف عنه له في المسا والاله له من جنس المسح وهذه الرواية
اصح لاذ اكل مسح مع السمة روى روى محمد عنه وقد عول عليه العتق لاهل
خبر من لاهل المسا في الموضع هو من المسا والسمة اقوى من حيث انها تعرف المعق
ولان سانه تعرف الصورة لكن سانه اقوى من حيث انها تقطع الشك ولا تختمل
الحاجز خلاف السمة فانه لا يجوز ان تجعل الاله سانه لا عتق سانه الى عتق ولكن
يجوز اطلاق اسم عتق على عتق آخر الاله يركب من قوله مراد هذه الكلمة طالع او
لعبد هذه الحاجز من طلع عبود المقصود هو العتق من سانه ابلغ وذلك
عن المشان الاله لا يشترط المسا اليه سواء كان من جنسه او من جنس غيره وفي
التسمية فسد في المسح ما كان من جنسه وان لم يكن له ما ليس من جنسه فحين اذ
كان المسا له يصح من اهل بيته سانه وفيه اذ اذ كان اصله من اهل بيته التسمية
رعاه للموجب الاصل وهو من المسا الفصلين فارتد وجهها على هذا العبد

فاذا اصدى ما حلف سانه الاله الباقي اذ اسما وى عتق روى عن ابي حنيفة عند
يوسف لاهل العبد ومنه لاهل المسا كان عتق او عتق من روى روى اية عن ابي حنيفة
العبد الباقي وتمام من مثلها كان من مثلها التوفيق العبد هذه المسا بالسمة
على ما مر في ما مر صلا ووجهه لاهل العبد في حنيفة التسمية العبد عند سانه
الى الجرح فحي او حلقها من المسا كان لم يسم سانه ومنه التسمية العبد عند سانه
الى الجرح يكون لغوا ايضا فاذا الغر التسمية العبد الباقي من كان نزل وجهها على
عبد ليس بها الا ذلك ولا حب من المسا كان لاهل كقوله روى عن ابي حنيفة يوسف التسمية
العبد عتق من ولا شأن في الجرح فاحسن لاهل العبد من حيث كذا عتق عتق مسلم
احد من صحت عتق من عتق يقول لاهل المسا والاله اوصف في تسمية العبد عند سانه
الى الجرح لاهل العبد ما رضى ان يملك بضعها لعبد من الجرح من مثلها روى
للصحة عنها واذا فرق الفاضل بين الزوجين النكاح الفاسد من الزوجين
بها لاهل الجرح النكاح الفاسد كحلق العتق لكونه فاسدا وانما حب بالوطي وكذا
بعد الحلق لاهل المسا النكاح منع صحة الحلق لانه انما اقيم مقام الوطى لسوء
العتق من الوطى بها وهذه الحلق عتق من كونه حرة الوطى في صان الحلق الحاقض
وهذا منع قوله الحلق الصحيحة النكاح الفاسد كالحلق الفاسد في
النكاح الصحيحة فان دخل بها فلها من مثلها لاهل الوطى في الجرح المعصوم للصلح
الحاجز او الحد الزاجر بعد الباقي لاشبهه النكاح فعتق او لا نزل على المسح
عندها وعند روى روى من المسا لاهل ما بلغ لاهل الواجب عند فسد العقد بدلا للمسا
الا يرى لاهل المعصوم من المسا الفاسد مضمون بالعتق بالعتق ما بلغ فكذا المسومة في
النكاح الفاسد ولما لم يفسد البضع لم يفسد العقد وانما يقوم بالسمة العقد
فحين يقوم بقدر ما سمي العقد فاذا كان المسح التوفيق من المسا حب الاله لعدم
صحة التسمية لانها بناء على العقد وقد فسد العقد ففسد ما بقى عليه ولا كان
المسح اقل من حب الاله على قدر المسح لعدم السمة والتوفيق من ولا شأن رضى
بالقدر المسح بخلاف المقصود بالسبع الفاسد لانه ما رضى بنفسه ففسد
بدلا لاهل المسا وانما ساهل عنها الى المسح اذ اصح فاذا لم يصح لفسد العقد كما مضى
والعتق بالعتق ما بلغ فحب العتق صانه للتسمية عن الاله سانه والحاجز
لشبهه النكاح كقوله موضع الاحتياط وتعتبر ابتداءها من وقت

المفروق وعند فروع آخر الوطائق الزوجية العدة بسبب الوطى معتبر آخر الوطى
 وكذا في السبب الموجه للعدّة شبهة النكاح ورفع هذه الشبهة بالمفروق المذكور
 انه لو وطئ قبل المفروق لم يكن له بعد كذا لا يصير سنة في العدة
 طالم يرفع الشبهة بالمفروق بسبب نسبته لادها لان النسب تحت طاعة ابيه
 من احوال الولاد ولو لم يمس النكاح والولد لعدم من يربيه فسقط على البات
 من وجه والنكاح الفاسد بانه وجه دور وجه وتعتبر هذه النسبة من
 وقت النكاح عند كونه حسيه والى وقت سقوطه عند محرمه قبل الدخول عليه المفروق
 لان اقامه العقد مقام الدخول المصحح لكونه داعيا اليه شرعا والفاقد
 ليس بداع اليه فلا يعام مقام الوطى وتعتبر من المبدأ في احوالها وعما لها وبنات
 عمتها والعم والعمسود صولها من مثل نسبها وانما يضاف الى احوالها لان
 النسب اليه ولا رقيب اليه انما تعرف بالرجوع اليه في جنسه والى نسب من جنس
 قوم الله من جنس قوم الله لانهم قد يكون امة والبنات قد يشبهن بها
 لانها ولا تعتبر من اهلها وخالتيها لانها لا يكون نام قوم الله وان كانت
 الامم من قوم الله ما كان بنت عمه محسنة تعتبر من اهلها لانها اهلها لانها
 نفعهم والعقل والديانة والعصم البقاء والبلدان تعتبر من اهلها لانها
 بلادها ولا تعتبر من اهلها من عشرين بل في بلاد اخرى لانهم من اهلها في البضع وفي
 السبي انما تعرف بالرجوع الى نظير بصفته ومن المثل خليفته باخذها وبنات
 الصفا والاعنية بكم ما كثر مما سلك به الفقهاء والحسنات بكم ما كثر
 مما سلك به الشوهاب وكذا البوائى على هذا فكارا الموالى والمجمل وغيرهما في باب
 النكاح كالجود والرد امة في الموالى وتعتبر الجود والورد امة في النكاح
 معتبر هذه الصفات هنا ايضا فان لم يوجد من نسبها ما كان عملها في الموالى
 والمجمل او وجبت في النكاح بكونها كاحياء بلادها تعتبر من اهلها لانها حايث
 بلادها واذا ضم الى المهر صحت ضمانه لكونه اهلا للتمام وقداص في المحمل قبل
 له وهو المهر فانه قبل النكاح لكونه دين فصحتم المرأة بالحنان في شق طاب البت
 زوجها بالصدوق حكم النكاح وله شق طاب البت لانه حكم الضمان في سائر
 الكفالة في احوال الوطى بوجه على الزوج لانها بامس وانضم في غير الامس لان
 كما عرف في الكفالة لان زوج الوطى الصغير وضميرها على زوجها صحت الضمان

ملة
 وعمل الصوك

اسما
 واعتبر من اهلها لانها
 اسما لانها لانها

ايضا لانه صير نفسه زعيما والزوج غارم بخلافه اذا ابلع الاصل
 الصغير وضمير الحق في المسرى فانه لا يصح الضمان له لان الزوج هو من اهلها
 هناك حكم العقد له لانه له عليه الا ان يرى ان هو الذي يمس النكاح بعد طوعه
 وفيه يكون وجود حكم عقده هو كما المستحق لان حقوقه في العقد معلومة بالاعمال
 ولهذا لو ابلع المسرى عن المهر صحت فاذ اضمير المهر عن المسرى كما فرضت
 لنفسه فلا يصح ويؤخر في المهر والصدوق لان له لونه من شدة عقد
 النكاح لان حقوقه معلومة بالاعمال وهذا لو بلغ في بعض البهائم ويزوب
 فكار من في هذا الضمان كالا جنس فصح وان كان هذا الضمان في مرضه وان مات
 فهو باطل لانه وصدوقه انما يقع في احواله ونسبها المهر في مثله باطل وان زوج
 الا بطلان العقد امره مخرج معلوم لان المهر باء الا اذا اضمير فصحته وانما
 المهر على الا ان ضمير لانه باقدا على النكاح مع علمه انه لا مال له ولا نكاح
 بدور المهر لان الصدوق على امره احوالها في النكاح بفعله عن اهلها المهر
 في الحول فله بكن من صرورته ضمير المهر فان زوج الله الصغير في صحته وصحته
 المهر قبلت المرأة الضمان صح فارقا الى اهلها لانها باخذ من الزوج وهذا لانها
 تركة من حكم الضمان لانها سحرها وبناتها في حيوتها الكفالة فلا بد من حوت
 فاراسه في تركة الميت حرج سائر الورثة بذلك وصحت في ذلك ولا يجوز
 لان الكفالة انعقدت من وجبة الرجوع بالادراك لكونها بغير امره حق لو اداه
 في حيوتها لزوج علمه فهو تركة لبقائه بوجه الرجوع وان كان وقع بامس
 المكسور عنه حكم الوالدة لانه على احواله فادام على الكفالة لانه من من حوته
 كما لو كفل احبوا بامس وادى فانه بوجه ما ادى في حال الصغير بخلافه اذا
 ادى حال حيوتها لانه قام له له السمع لان تبيع الا بامس المهر لانه حال الحيوت
 معهود وللمرأة لانها الزوج عن الدخول في حق بولي المهر بسمعه لنسب في
 هذا من المستحق لعقد النكاح مضمون بالمهر فله ان يحبس عنه حق بغيره
 في البدل كما تعتبر حقة في البدل في البيع وليس للزوج ان يمنعها من السفر
 الخروج من منزله وزيار اهلها حتى يوفى المهر الى المحمل وهو سببها
 لانها عرفنا البعض بمحل البعض موطأ المعروف في المشروط فارقا بمقدار
 المعجل والموجر ميتنا فوكذلك ولزمه بسا شق نظر الى المسمي والمرأة لنسب

مثل هذه المرأة لم تكون بها من مثل هذا المسح مجلا ولم يكونوا جلا في العرف
وقضي بالعرف وهذا ان حو الخس انما ذلك سبفا المسكوق اذا لم تثبت
حواله سبفا قبل ان يفا المهر لم يكن له حو الخس فاذا اوفاها المهر كان له
يمنعها ولا يدخل بها وان يقع من المهر حرمها لان منع نفسها حو بعضه
فان كان المهر كله موجلا لسرها لم يمنع نفسها ولا يدخل بها الخاف اذا
حل الا جلد في مهرها واولا يوسف ليس له ان يدخل بها حو يوفيت مهرها
لان ذلك المصنع لا يخلو عن ملك البدن الماعرف فلا يخلو حو المسلم فيه
عن تسليم البدن لهما لان تسليم المهر انما وجب لانه لا يخلو المساواة بينهما
وقد انطقت حقها في المساواة بالناسا حو فلم يوافقها حو المنع كما في التمس للوجر
ولو دخل بها الزوج لكان منع نفسها حو يعطها المهر في المجلد والى
منعه لان حرمها عند الحنفية وقاله لسرها لم يمنع نفسها والحلاف
فيما اذا دخل بها طاعة وهي اهل التسليم حو لو دخل بها مكرهم او صغيت
او مجنونة لا تسقط حقها في الجسد اجماعا وعلى هذا الخلاف اذا خلا بها
برضاها وسبق على هذا استحسان الفقهاء اذا منع نفسها فعندها العقد
لانها ليست بمتأسنة لان زوجه مناع حو وعندها لا نفقة لها لانها ناشئة
لها في المقتور عليه هن في حكم العبد حو لا يصح فيه الوفاء وحصان مستأنا
الذي برضاها بالوطء الواحد وبالحلق وهذا ما كذا المهر بالوطء الواحد
اجماعا وطرح حق في الجسد كالبائع اذا سلم المسح باختياره وبالمنع نصيب
مسترد. والباقي حو المنع عن التسليم لا حواله سرور او بعد التسليم
وله انها حبست عنه ما يقابل المهر وصح ما لو سلم البائع بعض المبيع الى المشتري
لا تسقط حقه في حقه ما بقي منه بانه انها انما تمنع الوطء الباع وذلك مقابل
المهر لا ذلك على سبيل على المصنع المحترم فلا يجوز اخلاله عن سبب يقابل ابطال
لخطبه واحدا انما يشبه البذل في باعه وانما حصان يوكدا بالوطء في وولي
لزوجا وادها مجبول في بصله من احاط للمعلوم فلا يمكن اعسان جمعها للزوج
ولم تقسم فاذا اصاب من مملوفا زاحم لم يول فكانت محسنة عن تسليم ما
لقابله الدرك المسترد. بخلاف البيع لان التسليم في كل المبيع حصان ونظير
العبد اذا حو سقوى بارفته ثم اذا حو اخرى ثم وم سقوى بها كلها حقي

تست الموزع فيها متى اوليا الجسامة واذا اوفاها مهرها نقلها الى حشا
لقوله مع اسلموه من حيث سكنتم وكثير من المشايخ ليس للزوج ان يسافر بها في
وما ساول اوفاها المهر لان الغريم عتقها ولو كان طويلا الذيل ولكن نقلها الى القوم
انما حلت له لا يحق الغريم به وعلمه القوي وله ان يسلمها مع القوم الى المص
ومن القوم الى القوم اختلف الزوج جارية المهر والقول المرأة الى مهر مملها وللزوج
فيما زاد على مهر المملوك لم يلقها قبل الدخول والقول في نصف المهر اعلم ان خلاف
في المهر كخلوا ما ان يكون في حال الحيض او بعد الحيض وحال الحيض ان يخلوا ما ان يكون
بعد الطلاق او قبل الطلاق وكل ذلك كخلوا ما ان يكون من خلاف اصل المسح اكارا
لم يكن او في مقدار المسح لم يكره ان يكره من خلاف حال الحيض قبل الطلاق ومقدار
المسح فامهر المملوك جعل حكما عند الحنفية ومحمد فاسد لا حد منها والقول قوله مع
حينه فان ادعى الزوج الف الف المرأة تدعى العيز ومهر المملوك اقل والقول للزوج
مع حينه انكار الزوي لان الظاهر ان الزوج لا يلتزم اكثر من مهر المملوك كما في
له وانما زاد اختلف المسن بعارض القوم وفيه المسح لم يهد له حد من ان يعتد
قوله ولز سهد له الظاهر في القيمة لا يمكن ان يات بها ثمنها مطلق العقد ومهر المثل
يمكن ان يهد مطلق العقد فافرقا فان كل اعطاها الف الف على سبيل التسمية لا خيار
للزوج في ذلك جعلها درهم او دينارين لان البكوك كالاقراء فثبتت اذ عتت المرأة
وان حلف اعطاها الف الف على سبيل التسمية ايضا ولا اقام المرأة اليه قبل سنتين
وبت المسح الف الف اقام الزوج السنة قبل سنته ايضا وبت المسح الف الف
لان مدع طاهر او لغيره منكر اصفه فصح كالمودع اذا ادعى في الودعه
او الهلاك والقول قوله ولا اقام السنة على ذلك قبل ايضا ولو اقام اليه
فيمينها او في لانها مشبهة للزوي كالبائع والمستري في احوال اختلاف في
قدن التمس اقام السنة فالسنة من البائع وان كان مهر مملها الف الف
اكثر والقول هو لها مع مكره فانما انكرت في الخط عن مهر المملوك فكانت حجت
فيها الف باعتبار التسمية ولا حلفت لم تثبت الخط ووجب لها الف الف مسح
ما دفعها والف باعتبار مهر المملوك حقي الزوج في الف الف الذي وجب باعتبار
مهر المملوك لشيء جعله دينارين لشيء جعلها درهم وان اقام الزوج اليه
للمسح الف قبلت سنته ولا اقامت المرأة قبلت ايضا لانها مدعية ط

على الله

هذا

هنا

ويعبر الفانسيه وثبت المعنى هذه السنة وآرا قاما السنة فبنته اولى
يثبت الخط اعرج من المثل وهو ثلث صفة التعتن في سوتك اللفظ سهلي من المثل
والسنة الاصل اقوى من المثل للوصف وكان سنة اولى فيل سنتها
اولى بالمرور وكان من مصلها الف وخمسة فاذ كل واحد منهما حكم على عور
صاحبه لا الظاهر له سهدا حدهما فحكم في الزوج فحكم في الزوج على
دعوى المرأة الزانية على من المثل وحلف المرأة على دعوى الزوج الخط
عرج من المثل وكلمة فقرع سنهما في البداة لعدم الرجحان له صديقا فافضل
الزوج وجب له فان سميه واذ فكلت وجب له كف مسيح واذ حلفا وجب له كف
تسعة وخمسة باعتبار من المثل واثما اقام بينة فبنت سنة ولنا اقام
السنة وضو بالف مسيح وخمسة باعتبار من المثل لان البتة تنبؤا لثبوت الدعا
وهذا الذي ذكرنا انه حكم من المثل في التحالف في قول الرازي في قوله الكرخي
يتجافا زاولا الفصول الثلاثة في حكم من المثل في زوط من المثل عند
عدم التسمية وانما ثبت عدم التسمية بالتحالف في ما يدعي كل واحد منهما
ينبغي من صاحبه فبنته كاحا بلا سمية فتكون موجبه من المثل وجه
قول الرازي انه انما يصار الى التحالف في الم يثبت بوجه قول اصحابنا على ارض
بشرك الظاهر له واذ اكار من المثل سهدا لاصحابنا والظاهر ساهد له فلا
يصار الى التحالف في مسيح عند المسوخ في ارضه قول الكرخي في ارضه قبل
الدخول بها بعد ان خلا في اخلفا بعد الطلاق في ارضه قول المسحوق
محمد بن حكيم متوجه مصلها فار سهدا له صديقا والقول مع بمينه فار كان بين
الامر بان كان ابل مما ادعاه واكثرهما ادعاء حلف كل واحد منهما على عور
صاحبه فلنا في حل قيام النكاح وهو جواب الجامع الكبير اما جواب
الجامع الصغير لا صلا في القول في الزوج في نصف المهر في ارضه النكاح
قول في يوسف وماد كره الجامع قوله وماد كره النكاح قوله ايضا وانما
اخلف الجواز خلا في الوضع موضوع المسئلة لا صلا في اخلفا في لفظ
واللفظ فلم يصح حكم المنع لا عتاف الزوج بالولي لا نه معروف في صفة
والمنع لا مبلغ ذلك عابا ووضع المسئلة في الجامع الكبير انه يدعي التزوج
بعشر ومي بماده ومتعه مصلها عشر زفافا حكيم المنع والمذكور في

له

الجامع الصغير سالت عن ذكر المقدار فانه في نروح امرأة في اخلفا في المهر
على ما هو المذكور في صلا وهو في اخلفا في لفظ اللفظ وفي يوسف في هذا
كله القول في الزوج الا ان ياتي بشئ فليل ولم يجعل من المثل حكما في المرأة يدعي
الريادة عليه وهو ينكر القول للمسلم مع بمينه وهذا في البضع له فيه له وانما
جعلوا يقوموا سريعا اعطيا له من غير ان يعمل له يقوم حقيقة فصارت يقوم
ضروريا فلا يصار اليه ما امكن المصير له ماله حكم السور بالسرط وهو ما اقر
به الزوج وهذا كالا خلا في بين العاقدين له جارة في فرد المسحوق فان يقوم المثل
لما كان ضروريا في العقد لم يصح حكما فكذا ههنا وهما القول في الدعوى لم يثبت
سهدا الظاهر له بلوز اقرب الى الصدق وكما راقى قبول الظاهر ساهد
لم سهدا من المثل في الظاهر في المرأة لا يتزوج باقرار من مصلها وصار كالصبا
ورد في الوداع اخلفا في مقداره جارة في حكم قيمة الصبي وقوله لم يقوم
ضروري فلنا انه يقوم شرعا اعطيا المهر الا بضاع والواحد ليعظم الخط
اقتوا لعمليه في التقوم الذي يثبت سبب المالبة الصبي لا في انقباضه بطل
وهذا بخلاف القصار وورد في الوداع اخلفا في الجارة لا نه لسر لعملة موجبة في جرح
بلا سمية وللنكاح موجبه هو من المثل فلا يقدر عليه الا التسمية صحكه واخلفا
في معنى قول في يوسف الا ان ياتي بشئ فليل في بعضهم لم يدعي ماد وز العشر والعشر
لنمراد لن يدعي شئ قلنا يعلم انه لا يتزوج مصلها المرأة بذلك المهر على الا
تجعل القول بول سهدا الظاهر له وقد ادعي خلا في الظاهر من فلم يصدق
دعوى اقراره عشر كد دعوى العشر لا نه لا يتجرى باب النكاح وورد في بعض
لا يجري كذا كره واذ اكار دعوى مادون العشر كد دعوى العشر صارا كان
ادعي العشر ومي تدعي اللف على قوله يكون القول لا في ما يدعيه لسر لعملة شرعا
ولو اخلفا في اصل المسحوق حال الحق فانك احدهما وجب من المثل اجماعا انما
عندنا وظاهر لا زجر من المثل اصل اما عندك في يوسف ولانه سبيل في القضا
بالمسحوق وقوع الشك وجوده فصارت في المثل في المسئلة في لفظ
مستقر ولنا في خلا في بعد موت احدهما بازا اخلفا في المهر وورثه الميت في
فه كالجواز حال حوته في حل قيام النكاح في صلا المقدار لا زجر من المثل
لا سقط اعتنان بموت احدهما الا يرى للمفوضه من المثل اذا مات احدهما

فع

فغ

لخص

الجواز

وادواتها وحصلت الورثة فان اختلفوا في مقدار المهر فالحول لورثة الزوج
 عندك حصة ولا يحكم مهر المثل له زهر المثل بسقط اعتبارا بعد موتها
 عندك وليس قوله استثناء القليل وجاز الاستثنى القليل عندك وعند
 ان يوسف القول لورثة الزوج الى ان ياتوا بالشق فليد وعند محمد القول لورثة
 المرأة لا مهر مطلقا والقول لورثة الزوج في الفضل كما في حال الحيوة ولا اختلفوا
 في اصل التسمية بعد موتها عندك حصة القول لمن ينكر التسمية ولا يفتحق
 منه لانه حكم لمهر المثل عندك بعد موتها وعند ما يقتضي عمر المثل كذا في حال الحيوة
 وعلمه الفتوى اذا ما كان الزوج حيا وقد سمى لها مهر فلو ربهما لا يخذوا ذلك تركه
 الزوج وان لم يكن سمى لها مهر فلا يسمي لورثها عندك حصة وعند ما لورثها المسمى
 في الوجه الاول مهر المثل في الباقي اما المسمى فلا بد بالموافق فيقص من تركه
 الا اذا عرف انها ما لم يزل فيسقط نصيبه من ذلك لانه ورثت ما على نفسه واما
 مهر المثل فلا بد وجب بنفس العقد كالمسمى فكما لا يسقط المسمى بعد موتها فكذا في
 المثل ولا بد من مهر المثل بحلفنا حلفا او الاقوال في القلام العهد انقضى اهل ذلك
 العشر تعدل على القاضي او يوفى على مقدار مهر المثل على هذا اذا لم يكن العهد
 ما يفتحق به مهر مطلقا ولا مهر المثل حيث ان فيه البضع فشب المسمى ومن حيث ان
 غير شرط فشب البضع فشب المسمى والى يسقط بموت احد المتزوجين والى الباقي
 يسقط بموتهما الا ان يتردد في ذلك من يفرح به على ما اوردت في الزوج الى
 امراته شب فعال هو هدمه وفي الزوج من يفرح به في القول للزوج مع ميمنه لانه
 هو المملوك في ما جده التملك كما لو انك التملك احدا وله الطاهر ساهله لانه
 اداء المهر واجبة الالهة الطاهر انه يسقى اسقاط الواجب في ميمنه
 الاله الطعام المهر للاكل كالحب والخبز والخبز في القول له قولها ولا يكون مهر المحار
 لانه الطاهر يملكه فاما ما سأل من موال فقد يكون مهر او قد يكون هدمه فانه البياض
 وقيل ما يحسن عليه من المحار الدرع وغيره من المهر لانه الطاهر مكره
 له فان تزوجها على ثوبين وعشرين دراهم وانقص سبعين الى مائة فمهر المهر
 لها النول عتق لهر حو الشرع مائة والعشرين وفي الوجود البقاء للشرع
 له فلم يعتبر القدر ولو كانت العيم مائة فصار في عشرين دراهم ما لا شرع
 لم يبقه وقد اوجز لو كان مائة ومائة فانه مائة ومائة ومائة ومائة ومائة

وعلى المولى

فكار القول

محسن

اخذت الثوبين شيئا غنيا وليس في اخذت العيم يوم تزوجها عليه لانه عيب وحشر
 سواي محشر لعن عن تسليم سلمى كالمسمى اذا بعثت عند البائع ولو كانت
 العيم عشرة يوم العود ويوم البضع عشر في ذلك يدعي ليعملها او يفتقها
 وطلعت في الطريق ردت عشرة لادخله في ضمنها بالبضع ولو تزوجها على عبد
 بعينه حاق به واختلفا في ميمنه فالقول للزوج لان هذا اخذ في الوصف
 فلا توجب الحالف القول لانه سكر الرتبة ولو كان المهر ثوبا واختلفا في قدر
 زعامة وانفق على ميمنه المهر حار والقول مع ميمنه لانه الزوج وصفه لانه
 ميمنه الطول والعرض ومما صفت زوجه الواسعة ثوبا على انه عشرة
 اذ رجع وادعاهما سلمى الزينة لما لو اسرى على ان ردت فاذا هو حيد ولا
 يحالفه ولذا لو تزوجها على ان يوفى ميمنه بعينها لم اختلفا في ورثه او جوده
 فالقول اجماعا على الحرة وطاهر وكذا في الورث لانه في بعض السعيف
 كوصف ميمنه او صاف لانه نوح لقص فافه حو لو اسرى ان يوفى ميمنه على ان يورثه
 مانه فاذا هو مامنا درهم فالرتبة للمستري وهذا في الفارة في السعيف ولو كانت
 نوح حقيق على عبدك من ميمنه وادعاه على عبيدك الا سوره كالحالف ولذا في العبد
 ميتا حكم مهر المثل وكذا الواسعة كذا في الصبي ووزن البضع او الماده السعيف
 والماده السور ولو تزوجها على صبي بعينه وصفه في اخذ في الجور في الكيل
 في الكيل القوال انها الى مهر المثل في الجور له لو تزوج امرأه على انها صبي وعوى
 من يملكها فان اسحق لا يفرح به عند ميمنه لانه التسمية صحيحة ولا يفرح به
 في ميمنه في ميمنه فان ملكه الزوج قبل القبض بالعيم امر تسليمه لورثته على
 تسليم عتقها ومن بالعقد وليس له تمنع من القول ولا يفتحق ليعقوبها
 لانه الواجب هو العيم وانما امر تسليمه لانه اعدا ولو يفرح به بعينه
 قبل ان يعقوب بعد لا يملكها لانه التملك بالقبض فان وصوفا بالعيم عند
 سيقاق بم اسرى لغيرها لم يطالب بتسليمه لانه الحو اسقط العتق في العيم
 بالقبض وهو عكس بصف الوصيف الى تزوج امرأه على عبد وسلم اليها
 وطلعت في الدخول بها في ميمنه فمقد اعانته كذا ولا سفد اعانته
 فيه الا بقبض او رضا وعند ميمنه لا ملكه بحجج الطلاق حو لو
 اعانته فمقد اعانته وكل منهما نصفه لانه الطلاق قبل الدخول بصف المهر

لا

نفر

فتعود بصفة الى ملكه كما لو لم يكن مقبوضا ولنا ان ملكها كارتا سا فيه كل واحد
 بعد العسر واليسر والطلاق قبل الدخول بحصة بصفة فلا ينفصل الا بغيره او بغيره
 كالمالك في الميراث سرفاسد اوله تزوجها على عيول خيبر او على طلاق ولاه
 او على وصية صحت عليها فبطلت صحته النكاح له انه لو تزوجها بملكه من جوف
 فلذا اذا تزوجها على طلاق بملكه من جوف او بملكه من جوف النكاح ما شرع
 بملكه من جوف ما صح له بملكه من عدم المالك بملكه من جوف او بملكه من جوف وطلق
 فلا نه رجوعه وسقطت الصفة من له من هذه من حكام يعلو ثوبها بالقبول
 وقد وجدوا انما يطلق رجوعه وانما يصح صورة المقابلة له من المقابلة لم يوجد
 حقيقة ولا صفة صرح بالطلاق لم يكون رجوعا وانما يصح بانما يصح حقيقة
 مقابلة للموافاد لم يوجد حقيقة المقابلة عدا الا الى الاصل ولو تزوجها على عيول
 اخبرنا عن بطلت صحته النكاح وصار في بطلت صحته ملكا لها من الا الى العيول
 عندها لم يكون يزون بملكها فافضل من الميراث منها وعيولها عليها بالقول
 وله بملكه من الميراث لو جوف المسحوق وان تزوجها على نكاح اخاها عندها وعلى مائة
 درهم فبطلت صحته النكاح وصار له في المائة ملكا لها من جوف عيولها عليها
 قرابة وان كان العبد احسبا عندها لم ينفصل بملكها لها من جوف وكون الزوج
 ولدا عنها في له عناق الا اذا عزلته ولزمت وجهها على مائة درهم وعلى العيول
 اخاها ولم ينفصل عنها من جوف مائة درهم غير له في نكاحها واعني اخاها
 ولزمت بملكها من جوف مائة درهم انما ينفصل بملكها من جوف مائة درهم
 من جوف مائة درهم لو كان العبد احسبا عندها والمسلمة كحالها لسرها
 الا المائة لا يسقط اعناق العبد الا حتى يسقط عيولها فلا ينفصل عنها ولغوا
 وصار كانه تزوجها بمائة درهم له عندها لو اعني ائتمنه على لسرور نفسه منه
 او لا حتى عفو عن عيولها على لسرور عيولها بملكها من جوف مائة درهم
 القود لو جوف السوط وسوا القود لا يحسن على لسرور له بها من جوف فلا يحسن
 على النكاح ولنا ان السوط لا يحسن على لسرور له بها من جوف فلا يحسن
 نفسه منه فلما من مائة درهم لم يسم لها من جوف مائة درهم وعيولها من جوف
 له سيها ولو تزوج عيولها مائة درهم لم يسم لها من جوف مائة درهم وعيولها من جوف
 صداقها ولنا ان النكاح لا يشرع الا بملكها من جوف مائة درهم ما سلمت

تزوجها على
 نكاحها

عيولها على
 نكاحها

عيولها على
 نكاحها

ان

بالنكاح لان الدائم بالنكاح لا يستحق قبل النكاح اذا العلول له تقدم
 العدة والعقوبات فان قبل النكاح وحده بصفة له بلزم له انه علمه كان
 مخصوصا بالنكاح بملكه من جوف مائة درهم او بملكه من جوف مائة درهم
 رضه وان لم ينفذ السوط فعليه ان نفسه في العيول والدية في العيول
 له انما رضي بسقوط الدم والعقوبات بشرط مائة درهم وعيولها من جوف مائة درهم
 الى هذه الاشياء وكذا الحرة اذا قالت لعبدها اعقبك على لسرور
 فقبل عيول العبد ولا يحسن على النكاح فان لم يتزوج حكت عليه السعانة
 في قيمته وان تزوجها على نكاحه لسرور السوط والى ائتمنه بزوجها على لسرور
 اعقبك او على عيولك بملكها من جوف مائة درهم صادف الائمة من جوف مائة درهم
 واحص منها ائمة صاحبه فقال احص منها لانا فطلق امي على لسرور امي او على
 لانا من ائمة احص منها ففعل وقبح الطلاق ولا يحسن صاحبه على المطلق الزوج
 واذا لم ينفذ السوط لم يسم له على مائة درهم لان العبد والائمة مائة درهم
 النكاح مقبوع والقصة صحت من علمه مقبوع حق قبول الميراث وهذا العيول
 صحت الميراث من دم علمه من كل الميراث بعد عدم الوفاة بالسوط فصارت الى قيمته
 الاشياء لعز الوصايا لا عيولها والبضع عند الطلاق لسرور مقبوع فلا يحسن
 سي حق لعين خلع الميراث من الميراث ان تبيع عيولها من الميراث مقبوع مائة درهم
 وكذا الاب لو خلع صغيرته بماله لم يصح لكونه تبيعها ولا عيولها ولا لو صاغ
 الاب عن دم للصغير على رجل على الدم صحت له لو باع ماله بمثل القيمة صح فان لقض صر
 اني امرأة قالت لعبدها اعقبك على لسرور عيولها فقبل العبد عيولها
 بحسن على لسرور فان تزوجها بملكها من جوف مائة درهم على قيمته بضعها
 وهو من الميراث لان لف قبول بضعها وقيمة العبد فاستوفى قيمتها صادف
 نصف الميراث والصفة الا من قبل العبد ولو طلقها قبل الدخول بصفة النصف
 الميراث النصف الذي هو بيد العبد لم ينفذ بملكها من جوف مائة درهم النصف الذي هو
 بيد العبد بملكها تمام القيمة لانها اعارت بملكها من جوف مائة درهم فادان
 فان يحكم بتمام القيمة حكت ائمة بزوجها على قيمتها حرة بكون سيدها او امر
 سيدها لم يتزوج له حرة على قيمتها او اسنرى الزوج من الحرة عبد امه
 الائمة باذ سيدها صح النكاح والسر او صادف الائمة ملك الحرة من ابانها

او قالت لعبدها
 اعقبك على لسرور
 عيولها

ح

وولاه لزام محققه بالحق والادان له لاهل الذم لم يلتزموا احكامنا في
وفنا بعقد ورجل في المعاملة في وولاه لزام محققه بالحق والادان له لاهل الذم لم يلتزموا احكامنا في
الحرم وهذا لا يسرع معصا على العرض لهم واحكامنا بان يتكلم وما يدور فضاء
كاهل الحرم بل اقوى اذ المانع ثمة المنفعة الحسية وامرنا بابطالها وهذا المنفعة
الشرعية وامرنا بتقريرها كحلال الروا له مسبب عن عقودهم ولا عه الا من
اذ في فليس يمتنع وبينه عهد الزنا محرم كل دونه ووجه او غير من يحتمل
في المهر يحتمل السكوت والكل على المحل في الصحة فابروى ذي دمية
على حجر او خنبر من اسلم او اسلم احدهما فلان الخمر الخنبر اذا كانا باعيا فيهما
والا سلام قبل البعض ولو كانا باعيا فيهما فلان الخمر القيمة في الخنبر
من المهر وهذا عند حسنة وقال ابو يوسف فيهما من المهر المعتبر وغير المعتبر
وقال محمد بن القيسمة المعتبر وغير المعتبر لهما في قبض المهر المعتبر بملك في
المقبوض وكما له شبهة بالعقد فكما تمتنع بالاسلام العقد على الخمر والخنبر جميع
العصا الذي يشبه كقبض المسح ولا يملكه البعض بملك المسح له لا يستفد
وله به المصروف وهذا وله به المصروف ثلثه قبله لا يدخل في ضمانها له حق كاز
الاهل كعليه وقبله كاز الاله الاك عليه ولو طلقها قبل الدخول بعد البعض يعود
المصروف اليه بالاقضاء او رضا خلافه المهر البعض وحدها كانا باعيا فيهما
ولما امتنع القضا باعيا كوز هذه الحالة المحقة بحالة ابداء العقد واثبت يوسف
نقول لعبد من سلام الموجود عند البعض بالسلام الموجود عند العقد السلام
المستمن من اهل اذنا حكما ومنعته اهل الذم من جهة دار السلام وفيها
بجوار كالمستحكما والسوق مسبب لملك الرقبة مال فلا يكون مبطلا للنكاح كما
لشر الاله المملوك بالنكاح لغيره فلا يملك في الفلك بالشيء مقصود الاله البضع
مقصود انسيه كحصر سوطه وهو المهور وذا الوجه في السبع وانما
تشتر المملوك من سوا المملوك الرقبة عند فراع المملوك حتى الغنى فاذا كان المملوك
مشغولا لا يمنع المملوك منه لفوات الشرط ولو كان مسلما عند العقد
بحر فيهما من المثل لا اهننا ومحمد بن قول صحيح التسمية لكوز المسح ماله عند موه
انما تعذر بالاسلام التسليم لشبهه بالابتداء له انه جعلا مبنيا او اذا بطل
التسليم صان كمال في المسح قبل البعض بوجه المصير له بدله وهو القيمة والاد

حسنة ضوئها في المرأة في المهر المعتبر ثم قبل البعض بنفس العقد لا زال المملوك نوعا
مركبه وملك تصرفه في حله لا حاصلا وهذا عند المصنف كيف شاء في يد وغيره
والقبض هنا غير موجب لملك المصنف وملك العتق وانما سبقنا البعض في ضمانه الخ
ضمانها وذا الامسح بالاسلام فان المهر اذا عصى الذي يحرم اسلام يمنع من
استردادها ولذا الخنبر في غير المعتبر القبض موجب لملك المعتبر في حقها كان
في الدين وانما يملك العتق ابداء البعض يمنع بالاسلام خلافه اذا اشترى
الذي يحرم اسلام قبل البعض فانه يجوز له ان يقبضه لا يملك المصنف يستفد منه
بالقبض ولا يعذر البعض في غير المعتبر لا القيمة في الخنبر بل راد القيمة
في ذوات القيمة كاذ عينة وكما فيه لقول حكم عقد باشرافه الكفر على وجه
الشرع ولا كذلك المهر لانها من ذوات القيمة واخذ القيمة فيها للمهر كاذ العتق وهذا
لوجاه بالقيمة قبله سلام بحسرة على القبول في الخنبر لو اباها بالعتق بخلاف
الخمر ولو طلقها قبل الدخول في المعتبر لهما نصف القيمة في الخنبر في المتعة وعند
محمد بن بعد الطلاق نصف القيمة بكل حال وعند ابو يوسف في المتعة بكل حال
باب ذكاح الرقيق والكافل كحوز كاح العبد الرقيق
والمدة والمكاتب ام الولد لا باذ السيد ولا مالك كحوز للعبد من موه يعق
اذ موله لان النكاح من خواصه من نسائه والعبد من خواصه من نسائه جميع
على اصل الحرية اذ هو مملوك للمولى من حيث انه مال لا من حيث انه ادى الاوى انه مملوك
الطلاق الذي موهضار محض حق له مملوك الصق العام ولا ذر له وليه فلا يملك
النكاح الذي فيه بحصيته واعفاه او طلاقه من مملوك رفع شي مملوك ضعه ولف
قوله تع ضر الله مثله العبد مملوك لا يقد على شيء موله عم ايتا عبد موه يعق
اذ موله فهو عاهر وله هذا تصرف في ملك المولى على وجهه لا يعرض عن الضريبة
فلا يفسد عليه ان يرضاه وهذا لا يرضى يفسد بكاحها لعيبها لان النكاح عيب
فيها اما ان العبد يشغل ما يملكه بالمرح النفقة وما يستعمل موله وامانة من مة
ولانه يحرم عليه وان ستمنع به لا يولى ان لو باع رقبة مملوك لم يجز له ان
يفعه لعود الى المولى ولا ان كوز النكاح ولا يفسد للمولى عقد اولى النكاح
غيره اخل بحك الكساة لانها توجب في الخمر حق الكسبة النكاح ليس بالكسب
الماله هو سبب ابتداء فية حكم النكاح على ما قبل الكساة والرق الموجب للمهر في

الملك موهضار مملوك
وملك تصرف

المدة وادام الولد قائم فلا تعدل على البرء الى ما ذكر المولى في كلامه وجب لانه يعتقد
او دخول المولى في ذلك الجواز المستوفى فكان كالادب فاما المكاتبه ومعقده ^{المعقود}
فالمهر حرم له ضمن صحتها بنفسه كادشها فلو تزوج عبد باذن يده والمهر
دون رقبته سارع فله ذلك في جميع رقبته العبد لصحة وسببه من اهله وهو
النكاح اذ لم يشرع بلامه ويطهره وجوب هذا الدين في المولى لو وجد في ذنبه
معلق بيمينه استيفاد فحق للمضرب عن كسبه وكونه جازية والمدبر المكاتب
سعيه في المهر فلا يباع عازفة له بعد رقبته سعيه في نفسه لا يملكه بقبلة النظر
من ملكه ملكه في تمام الكفاية والدين مستوفى في كسبه لا من نفسه وتزوج
العبد اوله من غير اذن سيده لوقف على اجازته فاجاز النكاح قبل الدخول او
بعده كان له العقد يعقد لصرون من اهله المهر والمهر انما اسرع النكاح الحق
المولى فاذا اذن بعد فلو تزوج عبد بغير اذن سيده بغير سيده طلقا بطلينه
ملك الرجعة هو ايجان له في الطلاق والرجعة في نكاح صحيح فمضيق
من جازية وله طلاق او فارقته فليس باجانب وقيل ان طلاقه لا يكون اجانب له في
الطلاق والمعهود يكون بعد النكاح وهذا الواو اد على جازية بوجه وهو
مكبر طلقا فارقا بكونه اقرار بانه تزوجت ولسان انه محتمل من جانب لما ذكر
وكتما الرد له في هذا العقد ومث ركنه سعي طلاقا ومفارقة المولى له
طلاقا بكونه بنتا له لان الطاهر احرار الرد له في بيع العبد المتزوج من جازية
له او هو ادنى له من منع من السود والطلاق يقع بعد فكار المهر عليه او في فارق
وبل شكلا بما تزوج المصنوع في حله امرأه فلما بلغ الخبر انه وار طلقا فانه
يكون اجانب فليس له في المولى لا يقد على المطلق فله ملكه من ماله فجعل محازا
عمره النكاح ونعم ملك المطلق بالاجانب فثبت صحتها فارقا لعبد تزوج
هذه المرأة فتزوجها نكاحا فاسدا ودخلها فارقا له المهر سارع فيه عند الخيعة
وقال له شيء عليه حتى يعو واصله في النكاح سار الفاسد عنده كما يشاء
الحائز حيث ظهر هذا المهر في المولى في موضع من الخيعة لوزوجه المولى امرأه
بلا سهور ودخلها فانه يوجب المهر في الخيعة وعندها لا سار الفاسد فله
يكون طاهرا في المولى له وقع به اذ في موضع المهر في عسقه ويستوفى عليه
لوجده العبد نكاح هذه المرأة على وجه الصحة لا ينفذ عنده لانه في ذنب

ص

قد انتهى وعند ما سئل في ذنبه في كذا الواو بنكاح امرأه ولم يعتز فلما
امرأة نكاحا فاسدا في نكاحها نكاحا صحيحا فارقا له على الخيعة في
لما لم يرد بالنكاح في المستقبل التحصيل في حصيل العفة وهذا انما يحصل
بالجانب الذي يوجب المهر والفساد لا يركبانه لو حلف له في المهر في نكاح
بالفساد خلافه لو حلف انه ما تزوج وقد كان يزوج فاسدا فانه كمنش
في يمينه لانه مقصوده به حقوق المحرم عنه محسنة التحصيل في سعيه
ففي مضيق خلاف السعي له في بعض المقاصد ثم هو طلاقا في عساق والتصرف
حاصل له لذلك ههنا ولا في النكاح عقد مسنور او واجب فمضيق في حياته
الفساد عنده قدام عليه خلاف السعي له في جازية ولانه سارع على فارق
المشتبهين العلماء فساشر على وجه الصحة ظاهرا خلاف السعي وله في
اللفظ مطلق ويحرم على اطلاقه فله مقصد الصحة لانه الفساد والصحة
صفتا العقد والاذن في المولى اصل العقد فله بتقيد صفة دور صفة
كالاذن في السعي والشر اللو كذا او للعبد فانه سار الفاسد والصحة بعض
للمقاصد حاصل بالنكاح الفاسد كالتسليم والمهر في العقد عند الوطى ولو حلف
له تزوج يقع عليهما وهو الصواب في الجواز المذكور قوله ولا في الجازية
الى في المولى لسفل المهر بيمينه لا لتمام البضع في حقه منع على اصل الخبر بل لانه
يمكنه من ازاله هذا الملك استطلاعا في المولى والفساد منه سار الحائز في
الشغل يتعلق بهما كخلفه في سلة اليمن فانه شتمه منع نفسه عن ملك البضع وعن
شغل منته بالمهر هو ملكه كليهما على نفسه فصح المنع منها ولا يتصور المنع
منها الا بالنكاح الحائز له في ملك البضع لا يفسد الفاسد ههنا في حقه في ملك
البضع له بصفه لكونه مالكه وانما يصح لسفل الرقبه بالمهر في الحق والفا
والجانب فانصرف به من اليمن ففسله اليمن ممنوعة على الطريقة في ذنبه على
هذه الطريقة والطريقة في ذنبه في حق اليمن في ذنبه المولى فملكه نكاح
على العبد عند ما يحل بعد له شأنا به فعلم له العبد له ملكه له في اصل
لانه ملكه العبد على نفسه ملكه موله عليه وما ملكه العبد على نفسه
له ملكه المولى عليه لا يركبانه ملكه الا قران بالقصا حرم على نفسه دور مولا
وعلى المولى الا قران على عبيد بالدين والعبد له ملكه في قران على نفسه بذلك

لانه

8

والعبد ملك الطلاق وز المولى في تزوج عبده الماذون المذون لمرأة حان
 ولو على رسته والمرة اسوة للغواصة من رها وهذا اذا كان النكاح محررا
 او اقلا ما جاز النكاح فلا بد بتقيد على ملك الرقبة وهو باق وانما تزوجه
 لخصته وهذه الحاجة باقية واما المهر فانه لما لم يملكه المهر له
 هو صحة النكاح اذ هو غير مشروع بلا مهر فصلا كذلك يستهلك فان
 العبد الماذون المذون اذا استهلك عن اسرار صان صاحب العينة اسوة للغواصة
 وهو كالمهر المحرر اذا تزوج امرأة بمقدار مهر مملكته تصير اسوة للغواصة
 ولزوجه امته وليس عليه ان ينفق بها بيت الزوج ولكن تحريم المولى وبها
 للزوج حق طفرقة وطهرتها له حق المولى اقوى من حقه له ملكها ايتها
 ومن فحها وله كذلك الزوج ولهذا لا دخل فيه ملك المتعة معاولة معكس فلو
 وجبت السوية لبطلت حقة الا استخدام وحقة فيه باق وارواها معه بيت
 فلها النفقة والسكنى واللا لال الشريعة على المرأة احتياشا عند
 الزوج لوفيق الحقة اقامة مقاصد النكاح وشرع لها في مقابلته ذلك رقا
 وكفاية حرا للاحساس كاسرع رقيهم والقضاه في يد الملك له ملكه العانة
 وهم مجبوسون بهم واذا كان نفقة المرأة جاز ان جناس الى به يستحق النفقة
 وان يواها معه بيتا لم يداله لنسجدهم له ذلك انه كالعانة فلا يكون
 له نه وليس شرط الزوج والمولى ايجاب عده او امته على النكاح ومعنى جواد
 لنسجد بطلان المولى عليها ولن يرضى به وعند الشريعة لا ايجاب العبد
 وهو رواية عن حنفية لانه مبيع على اصل الحرية فيما هو من خواصه ومية
 والنكاح منها والعبد غير مملوك له من حيث انه ادى من حيث انه مملوك وهو
 للمالية لا تعلو له بالنكاح وكان المولى احبب في انكاحه فله ملكه كاحق
 اخر الا ان كان له ملك الا قران عليه بالنقصان لانه غير مملوك وله ملكه
 بطوا امراته لانه غير مملوك نظر الله بخلاف الامه لانه يضعها مملوكا
 فملك عليها بلا رضنها لكونه ميسر في خالص ملكه والنكاح في جانبها
 تملك البضع من الغير وهو ما يخص بالمال وانما انه مملوك مية ويد افعلك
 كل يوم وتشر بضيانه ملكه والنكاح منه لانه مصونه عن الزنا الذي هو
 سبب الهلاك او النقصان اذا بالحد رعا ملكه النقصان لانه مملوك بلا

مكتسب وجوب
 بالاحساس وذا
 بالتبوة واذالم
 بغيره لا يجب
 النفقة لطوائف
 من احق س ضم

المولى لا يملك امراته
 من العبد المملوك

رضا كالاثة وهذا لا ينفق عليها مملوكه من قبله ملكه ما ملكه بالنكاح
 قوله التزوج لا يستدعي ذلك فان المولى تزوج الصغرى وهو ملك ذلك
 وملك الرقبة مملوك العبد كما يحق له مية فملك النكاح ماله في المكاره والمكا
 لقصور ملكه فله ان يملك ما كان يملكه بالحق بالاحكام بطر الله فسرط رضى
 صى والعبد لا يستبد بالنكاح اتفاقا وما ملكه المولى فهو مستبد كالا
 بالحدود والعبد مملوك بطلون رسته فلما لم يستبد العبد به علم انه مملوك
 للمولى نظر الله في رسته امته تم قتلها فله ان يدخل بها زوجها سقط مهرها عند
 اى حنفية وقال عليه المهر لمولاها له رسته موقوفة وقول المولى له سقط مهرها
 المهر له غنى للنكاح فينتقل حكمه عندك لانه سطر اعصاب عوته خفف عنها
 وقتل الحرة لنفسه وفلما استبد زوجها وقتلها لنفسه وهذا لا ينفقوا ميت
 باجله اذ الموت عبادة عن انهاء ايام الحقة وبالقيل ينتهي ايام حيوة ولهذا
 لو لم يعبد لانه ميت فانه حر فمقتل عتوا انما اعتبر القتل قطعا للحقة في حق
 العاقل اذ الزمة ضمنا رسته او وصيا حرا او وصيا مملوكا لا يعلو
 بقدر المولى امته ضمنا رفا عتوا حقة موتا لا قطعا للحقة ولذا كان قطعا
 للحقة فهو له منع وجوب المهر كما لو قتل احببه لانه لم يملكه البدل اذ لا يجوز
 عليه من العاقل قبل السلم بجازى يمنع البدل اذ اكارها هذا المجازاة حقت
 للمساواة كالحرة اذ اريد المولى اذ اغتبت وهذا لا يفسد قطع الحق في
 حق العاقل اذ الزمة حكم احكام العبد الدنا ولما كان موتا عند الله وقدرت
 حكم العبد ماله للمولى امته وبكى الكفان وانما بطر القور لغوا العادة لا سحالة
 لم يحل عليه واذا اصاب نفسه او مملكته اضر لم يوصى به المبدل بخلاف البدل
 واذا اصاب المولى زوجها ماله الدوا لم يمنع المعقود عليه من العاقل بل منع العاقل
 من المعقود عليه وهذا لو سقط البدل كالبائع اذ افسد الشريك قبل
 يسلم المبيع الله وحق هذا المبيع قبل التسليم سقط البدل لا يترك على
 قلت ارضع الصغرى المملوكه من اقم زوجها وتقبل المجنونة او زوجها
 شهوة قبل الدخول فان المهر لا يسقط ولا يحق منع المعقود عليه من العاقل
 قبل التسليم بالتبوة لانه لم يملكه لم يستطع اهل المجازاة فان المجنونة او الصغرى
 اذ اقبلت لانه لم يملكه من المهر لا يحل الكفان لانه لم يملكه حرا حرا كالا

م

قوان

الموت فانه من اهل الجازاه حوله والوالو كان الموتى الهاتل صبيحت كذا سقط
الموت عند الحنفية فارتفعت نفوسهم قبل ان يدخل بها زوجها لم يسقط مهرها
عندنا خلا فالزوج والسب معهما الحق المهر بها وقد فسد المعقود عليه قبل
التسليم فسقط حق المطالبة بالبدل كما لو ائدت قبل الدخول او قبل الموت امة للمكوك
ولنا ان الموت من النكاح والعقد الذي يترتب موجبه وهذا انما يفتي
لموت جنت انما اذ لا يمكن اضاة العبد المهر حقيقة لا تمام العبد بالموت
ينتم الا عند سقوط اهلية الفاعل فلا يصح تحقيق الفاعل من قبل الموت ابي
حنيفة ومحمد انما تغسل وتصلي عليها وانما تلبس العبد المهر بما كان اكله
لم تثبت عليها من احكام العبد في موتها حقيقة وحكما ونفوت المعقود عليه
بمقتضى الموت بعد لم يتو اهل الفاعل اصداء فلا يضاف اليه الموت والموت
اهل الفاعل وضوا اليه زوج له رجله فلا ذوق العزلة للموت اعلم ان العزلة
جائز في الحمل ما روي في النكاح اعلم ان العزلة لو هو ان لا تغربوا له انما اذا خلق
نسيجه هو خالفه خيرة بن العزلة تركه فدل انه مباح وله ليس العزلة
الامتناع عن النفس والولد وانما حائل كوطي الحامل لم يخلو في حوائج
بمنه المحلولة له ان حوله قضى الشهوة والولد في الحق المنكوح لا يحل
الا باذنه لا زنا حقه الولد وقضى الشهوة واما امة المنكوحه فارتدت
في العزلة للموت وعبدان في يوسف ومحمد من ذلها لا النكاح شرع صبيحت
لها عن السفاح وذا انما يكون اذا كان كل منهما قاضيا وطرف والعزلة تحل
بدل من شرط رضاها كما في الحق بخلاف امة المحلولة له ان لا يطالبه بها فيه
تعتبر رضاها وللامنة المنكوحه ولاية المطالبة فلا يكون له رضاها وله
للمهر ان حوله في قضى الشهوة لا النكاح لم يشرع جفت لها ابتداء بقاء
فانها لا يتكفل من مطالبه سيدها بالتزويج وقد روي في حقها على ابطال نكاحها
بلا استئذان من ربه وانما كان المراه للولد والحق الولد للموت له ان
فسر طرعا لا رضاها فان تزوجت بغير سيدها فعقد النكاح
حرا كان زوجها او عبدا فافرادا في نفسها فلا مهر له في الفرقه من
قبله وانما احب ان زوجها فالحمل ليس سيدها ولا صرافه قوله هو ليس من
عقد ملكه بضعك واخا روي فقد علم على النكاح بضعك ومضى النسوة

فان

بينما اذا كان زوجها حرا او عبدا في ستره العلة بوجبه ستره
وصوحه على الساتر في عند علة ثبوت النكاح ملك البضع وعدم الكفاة
وصحاله بوجدها انما اذا كان زوجها حرا فلا ستر النكاح ولنا انما هو على
ملك البضع محسب له كحوز الرتبة عليه وله الملك بزوجها علة بالحرية فملك
عليها ملكا وتطلقا فله ان يدفع الرتبة عن نفسها وله نفقة على دفع
ان يدفع اصل الملك فملك ضرورية الا انه يقول عذر الطلاق عندك معبر
بالحرية فلم يزد في الملك ولذا المكاتبه اذا تزوجت باذن سيدها لم يفسد
وولي ربه خذنها لان النكاح نفقة عليها برضاها حوازا للمهرين وهذا
له في نكاحها بعقد رضاها ورضا سيدها وكما روي في نكاحها بملكها
مريض به فلا يفسد النكاح بالعقد انما في البوع خيرة بنين وكما روي في
فان قيل يحمل انما لم يكن مكانه زمان النكاح وحل لم يكن نكاحا برضاها
فلم يكن ضررا في ملكها من ضيقها فليس الطاهر انما كان مكانه زمان النكاح
انما في الحر يد على ما قبله على انه علم رتبة النكاح على ملك بضعها فكارهية
لمسوق النكاح والعبد لعموم اللفظ له خصوص السبب وله ان ختم بمقول
بنوبة الملك وقد صدرت المكاتبه وطلقاتها ثبتت زواجها قرأ في ابدانها
سهر لنزول تزوجت امة بغير اذن سيدها لم يفسد النكاح لان النكاح كان
منعقدا لكونها من اهل العباد حوازا للمهرين وصح وطالب بعد العقد اهل
العبد من خواصه ومهره في ميثاقه على اصدار الحرية وهذا لو تزوجت بغير
سيدها بعد عدم المهر كان خيرا سيدها وقد روي في نكاحها بغير اذن سيدها
النكاح لانها توفى على اذن سيدها فلا يفسد زواجها واهلها ليس
باجان مستطلا ولا خيرا لانها زفت النكاح بعد العقد النكاح نفقة العبد
وبعد العقد لم يرد عليها ملك فلم يوجب سبب النكاح ولا سبب النكاح بغير
بعد العقد فان تزوجت بغير اذن سيدها فانه قد دخل بها زوجها ثم
اعفوت سيدها فالحمل للموت له انما استوفى مفعله محلول له فوجبه الدار ففسد
سعيه لم يفسد من اهل الدخول في النكاح بناء على العقد الموقوف
ومهر النكاح وهو المسمى كمن يملك جسده لم يملك فانه طالق ومهرها قد طر
بها طلق وعلة صف المسمى بالطلاق قبل الدخول يحكم العقد ومهرها بالدخول بعد

ها

في

واذا كان المسحوق
زجاج السور

الملا مشروط
رضاه غ

فيمنع له منه ان حاشه ليست بكامله من استمنع من راف البقاء وهذا الخبر
على ان يعطى اياه امه لسوء ذهابه فلقيام الحاشه او حب الملك لعدم الضرر
او حب العلم صيانته على الولد ولا منصوص في ذلك اذا حصل مع مراعاة ما
يجب على من وذا فمى فلت لا رقه صين منه بل اهدان ماله اذ وال
للملك بدل كل اذ وال معنى كلاهما اذا انا واطعامه عند الحاشه لان من ضرر راف
البقاء فملكها بلا عوض وذلك لسوء سقته عليه ولا مهر عليه ولا ضرر والى
عليه العقره والوطى وحده غير الملك اذ الملك انما يست ضرر من يصح له سبيله
صين ماله من الضمان فيست الملك من العلو ولا ضرر من في بقائه حال
الوطى فكان لا يلاح واقعه في غير الملك ولت لا الوطى وقع ملكه فلا يحس عليه
العقر وهذا الغرض منه لان يصير راف ولا يصنع ماله ضرر من وقع
معه في غير ملكه ضامن ماله لو صار راف في ابتداء انا اجاف لكان
زائدا وما الذي يهدر وال سبيله رعبان عن الفعل الذي يحصل له الولد
وهو واحد حكمه وان تعدد راف يلاح جاف فعدم الملك على حمله الفعل فيقع الوطى
في الملك كذا في الحاشه المستركة بنى ابن ابي اذ على احد مما فاه بضمير نصف العقر
لان تركه نصيب السريه ثقت حكمه لصحة له سبيله وحكمه التي يعقبه في الوطى في
نصيب السريه في غير الملك وهذا التملك شرط لصحة له سبيله وشرط السرى
سبيله وكان الوطى حاصلا في الملك ولا بضمير فمة الولد لا في العلو حاشه
ملكه لا ما قبل له سبيله ودعوى ان لا يكون الا في حق القطع واليه الاب
بالموت والرق والكل في رول فنه يقطع بهذا المعنى في اذا انقطع وله الاب
ظهور وله به الحد وصحة دعوى ولو كان من زوج اباه ولو لم يصر له ولد
له وله قيمه عليه فنه وله في ولدها وولدها حرم عليه المهر وهذا هو التزوج
عندنا وعند السرى مع ان يكون له زله في ما ولد من الملك لا في الشرع ايضا فمع
الولد الى الابن فانما صرح في افادة حقيقة الملك فلا يتقاصر هذه الاضافة
عن ابن ابي فنه اعمال الحديث بالقدر المحكم لهذا الوطى له تحت لفظ
حرمته وملكه له سبيله وحى الملك يمنع صحة النكاح في حاشه مكانه ولت
لا يلاح الحرة ليست على الملك لا فلا يجب له حرمه ماله بحسب به النكاح حقيقة
للحرة خلاف المكاتب لان مملوك السيد رقيق فوجب له من الملك في مكانه بالوكير

ومن

المجلد
عوطى

ان لا يملكها من وجه فاستحل ان يملكها من وجه ما لا نه اذا ثبت له وجه
 من وجه من وجه كذا الوجه وهذا عمل لا من وجه واعني قد ولو علويها حق
 الغير بما حل الوطى كوطى جارية المكاتبه اضافة الشرع اليه او حبس القتل
 له حق الملك لا نه بقر المالك على ملكه الا ان يضاف الى وجه من وجه بذكر خوار انما
 وسوء حق التملك العلق وهو الملك يمنع الوطى له عداة على السوء من
 وجه لا حق التملك له لغيره بابت بوجه ما لا يركب له حق التملك الا شاة
 المبينة كالصيد والحسيس وليس له حق التملك فيه بل التملك امتنع
 النكاح مسدداً بوقوعه في المحل ولا يملك هذا المحل الا بقرن فيكون النكاح
 واذا صرح النكاح وقع به صيانة الماء وصحة به نه سئل ان فاسد عرق علك
 الجارية لا يزوج ملك المهر لصانه مائه وقد صرح بمصونها بالنكاح وسقوط
 الخدمه لعقد الملك بالتابع اد اوطى المسوعة من القبط لا يحد بل يعتمد دليل
 من باحة وعقود الولد لا يزوج الجارية ملك اضاء فعوى عليه ووجه المهر حكم النكاح
 ولا يجه عليه فيه ولا ولدها لا نه لم يملكها جنة تحت عيني قالت لست به اعقبة
 عفى بانف ففعل عتق العبد وفسد النكاح وسقط المهر وعليها للمولى الف
 وقوله لا يفسد النكاح وكذا الوار جرح حجة انه لم يملكها اعني عفى بانف
 ففعل عتق امه وفسد النكاح والمولى على الزوج الف اذ لا يملك العتق من غير
 الا من عند حق بلوز الوار انه وكخرج عتقها الكفارة لو نواها وعند
 يقع عن المامول له هذا الكلام خرج باطلا لا نه الا عتق من غير الملك لغو
 اذ لا عتق فيها لملكه ان اذ لم يقع العتق عن المامول وانما انما امرته باع
 عتق عنها ولا يصور من عتق عنها الا بقدوم ملكها فيه فثبت ملكها فيه
 افض من صحيحا لظلمتها كمن والى امرته الموطوءة اعتق في ذوى الطلاق
 فانه يقع له نه صحة له عند اذ لا يقدم الطلاق فوجب بقائه اقبض
 لدا اذا تابع العاقد لغيره باتباعه تسعاً نه فزاله ولا يفسد عتق
 تصحح الثاني فكذا انعت من الملك قبل العتق لا نه شرط صحة وشرط
 السي تابع له فثبت بوقوع اصدافه من البيع بفقوله من جاز والقبول
 فثبت بيع اذا كان مقصوداً اقاماً اذا كان مقصوداً فله الا بكونه الطلاق
 يقع بقوله اعتق بل لا كنه والفسح من جاز البيع الثاني وهو ضد العقد

لو

تبعه فاذا صرح هذا من الملك بالشرع وفسد النكاح له من ملك المهر اذا
 طرأ على ملك النكاح ابطاله وان قيل سيجل له سطل النكاح له من الملك
 هت كما سئل من وجب له عداة فلم يكن مقراً له سطله النكاح كما
 اذا استرى من وجبه ملك الملك منه من المهر ابتداء في الصحيح من
 المذهب ولو سئل للمولى من سئل عنه كما نزع البعض فانما له فسد النكاح
 له نه فعلى به حق عتق من جاز السوق وماله فسد النكاح وفيما تحق فيه
 لم يعلو حقه عتق من فسد به النكاح وان قيل النكاح لو كان لعبد كفت
 حينئذ بالملك فانه لا يعوى له يتمكن من التملك بالمال الا بالعوى وكما سئل من
 سئل العتق اقبضه ملك الحرية له يصح ان يملك اقبضه اقامت تبعاً
 بالحرية يصدر اهلاً للغير بالملك وكان اصداله تبعاً فله ثبوت اقبضه الا يرى
 ان الكفار لم يحاطوا بالسرايع لانهم لا تعتبر بالايمان ولا سئل اقبضه
 له نه سئل اهلها اذ انهم فله سئل اقبضه وعلى هذا كخرج قوله بوجه
 اربعاً فارقيل يبيع لانه فسد النكاح له من المهر بالضرورة مقدر بقدر
 والضرورة في سوق العتق من ماله في فساد النكاح فله الشيء اذا ثبت
 ثبت باوانه وضروقه اذ لو لم يملك لوانه لا يستحل بوجه لا زعيم اللازم
 يد على عدم الملزوم ومنه لو ازم بوق الملك العادى عن يعلو حق الغيرة فساد
 النكاح بفسد ولو قال عتقه عتق لم تسم ماله فاعتقه لم يفسد النكاح
 والوله للمعتق عند حقه ومحمد عند اى يوسف ضو هذا وول سوا
 فصح من ماله المهر ولو يعوى عنها وولها وبها وفسد النكاح له من التملك
 تبعاً لملكه عداة معتبر صحيح بدور شرطه وهو القبض وكذا التبرع المقصود
 له يصح به قصور هذا لا لو كان أقوى من الشرط وقد اسقطت الركن المله
 بواوى تصححاً لتصرفه فله ان يصح اسقاط الشرط لصحة تصرفه اولى
 ولها انها مستوجبة ولم يوجد منها القبض فله ملكه ولا يقع عنها العتق
 كما لو قلنا تصححاً بجهة حق ففعل فقبلت سلمه اعقبة عنها بامرها فانه يصير
 معتقاً عن نفسه وتطال الرهنه فكذا انعت وقوله ان العتق شرط فاسقط
 تبعاً كالركن باطلا لا نه انما يسقط سبباً ما يحتمل السقوط والقبض الية
 له بجهة السقوط كحرفه فله بغيره دليل السقوط وهو البعده والركن في

لو يلد

ص
 لا الثابت
 اقبضه

السبع كحل السقوط كما في مع العا طي فارسل السرانه لو ولد له خرا عبيدك
 عفى بالفرم ورطلا خرا انه يصح ويعتق عنه ولو لم يوجد القبض والسبع الفاكه
 كالهبة في استراط القبض وكذا الوكاز عليه كفان طرا في امر غيره لم يطعم
 عنه فانه يصح قلت ولذا في الكرخي في العيون يقع في مسلة الخمر على قولها
 والمد كمن يولد ليو سفي ولسي سلم والسبع الفاسد مسرور كالتصحر فاجتمعت
 لسقط القبض عنه وصح استقاطه اقصا له في الفاسد يحوي الجان
 ومعرفة حكمه منه والفقير في تلك المسلة ينوب عن الامرية القبض لكونه انقطاع
 قائم قابله للقبض فيتم في الهبة ثم يصير مودعا في نفسه حتى الكفان واما
 العبد فلا يمكن له كحل او قبض نيب به عن ماله في ماله في نفسه في العاق
 ولا يقع في يده سبي لنسوة عن ماله من امر عبيد لنسوة وقد كان يزوج قبله
 لغردانه فاجاز له ذلك فقد قسنا لانه من صلته المأمور بالصرف او اوافق
 امره يصح والا لا واجاز غير النكاح وهذا سرط اليهود في النكاح دونها
 ولذا ان كحل العبد ونفقت استحققت فالا في المقصود من ماله في التزوج
 شغل رقبه العبد بالمرء التحصين والعقبة وذا في حصيلته اجازة وهو اخرون
 من العقد وصار في جازة النكاح كقبض السبع ماله والمأمور بالسبي يحكم
 بعصه والقبض في الصبي كالعبد ولو امر لنسوة امرأه على رقبته
 فتزوج عليها امرأه او مديقة او ام ولد يصح له ان يصير ملكا للمولى امرأه
 وذا غير من في النكاح ولو تزوج خرا او مكاسه لم يجز اما الحرة فلا في
 ملك المرأة رقبته زوجها اذا طهر على النكاح برفعه فاذا اقراره منعه لانه
 ملكها زوجها في النكاح والجمع بين المثلين فيدري اطلاقا فانه لو صح
 لثبته في الملك وحق الملك يمنع ابتداء النكاح وان لم يمنع نفاؤه لانه
 الحق بانتم وجوه في وجه في كافي بابت لا سطل بالشك وما ليس بيبات لا
 يثبت بالشك ولذا كان العبد مديرا او مكاتب فان النكاح جائز في ذلك كله ويجب
 قيمه المدين والمكاتب انهما لا يحتمل ان ينقل ملك المولى كان القيمة دينه
 في رقبه المدين لانه رقبته المملوك وحق العجز عن التسليم قد تحقق فيجب القيمة
 فان قيل ينبغي ان يفسخ الكفالة في كحل السقوط بالسراخي وقد روي ذلك
 المولى المكاتب حرجا ماله فيفسخ في نفسه في كحل السقوط بالسراخي وقد روي ذلك

المأمور

الكساة

قلت انما يفسخ في السبع اقصا تصحح له وصحت لو انفسخت بطل النكاح
 ولو امر بالتزوج ولم يقل على رقبته فتزوج على رقبته جاز النكاح بيمينته
 حرة كانت او امية لان العبد تزوج وجعل رقبته ماله وهو غير مأمور به فصار
 كما لو تزوج على عبد الغير وهذا اذا كانت قيمته ماله المملوك او الكرخي في غير
 فيه فان كان ماله ينفق فيه فلا يجوز حقا اذا دخل بها في ذلك لم يسع في
 المهر حق المولى لو تزوج امرأة بغير امر موله فدخل بها وهذا وان كان صما
 الفعل وهو لا يفسق الى من في كحل السقوط انما صان سبب بالقول في الحق بضمها
 في قولها في هذا قولها في كحل السقوط انما صان سبب بالقول في الحق بضمها
 كالوكلاء لشرائه في تملك الموضع ماله الذمة وان تزوج بغير اذنه على
 رقبته حرة او مكاسه واجاز للمولى له يصح له ان يزوجها في كحل السقوط
 في من يملكه ولو اذن له اسداء بهذا النكاح لا يصح فكذا اذا اجاز فادخل
 بها فدخل بها جاز ولو دخل بعد العود لانه دخل بعد طاربه في كحل السقوط
 خصله ياذن المولى في الواجب نكاحه فاسد مدخل بها وان كان مديقة او ام ولد
 جاز النكاح بالاجاز لانه لو سبقت في ذلك جاز فكذا اذا الحق في جاز به ويجب
 المسح بالدخول في كل حال تزوج انتة البالغة برضاها من مكاتبه صح وان
 كانت صغيرة صح عنده خلافا لهما لعدم الكفاية وقد مر في اوراقه ب
 وورثته لا يفسد النكاح وعند السامعي يفسد لانها ملكة تزوجها بالرفق
 وهذا كالمكاتبين بها وصح اعتنا قبله وانها ما ملكته فلا يفسد لانه لا يورث
 لانه سبب ملك ولا يملك سبب من سبب فكذا بهذا السبب انما ملكت ماني
 في حصة من المكاتبه وانما عتق انما يملك الكفالة ثم يثبت العتق ضمنه والى بيت
 لها فيه حق الملك وهو يمنع الا ابتداءه النكاح حتى لو ابانت من زوجها لم يجوز
 ما في المكاتب بعد موقوف في ترك ملكه الا في المهر الموقوف بدل الكفالة الف بعد الدفن
 المهر لانه اقوى لصحة الكفالة لانه لا يبدل الكفالة لانه مقدم على تركه لانه دين
 والدين في ضعفه يقيم على الادب ثم بالادب يعطى لها الزرع بالزوجة الباقى
 لورثة المكاتبين لم يملك له وارث فلا يورث من المكاتبين حكم الولاء بالحدث المعروف
 وتعتد لو فاته لانه نكاح بالموت في تركه في كحل السقوط في كحل السقوط
 المكاتبين معها وارث وله او دخل بها ولم معها وارث في كحل السقوط في كحل السقوط

مثل

م بدل

م بدل
 م بدل
 م بدل

ذلك النكاح بتسميه اخرى والموقوف على احان المولى هو العقد والتسميه فاذا
 النكاح ولم يحرر التسميه حان النكاح وبطل التسميه وبطل التسميه لا يوجب بطلان
 النكاح وصح كانه تزوجت ولم يسم لها مهر او له سبب في الطلاق وقيل الدخول
 حله قاله في يوسف بن الوليد والابن في لم يكن مسج في العقد له سبب في الباطل
 مقرون جرت بغير اذن فاجازت على هذا وجه في ذوق المعقود كمن حسن على
 ان خبان في جعلت صم وسقط خبان رهن ولا سمي لها من المحسن له له يصح
 اخذ العوض عنه له نه مجرد في الشفع ولو اذله كمن حسن صداقك على اركان
 في بطل النكاح وصحت الرابك وتكون للمولى له الحق بالاصار والصلح كان للمولى
 فكذا المحسن ولو لم يزوجت بغير مهر فاجاز للمولى بخصمهم له يصح له في
 العقد وقع باطله قاله جان تعلق في بغير الموقوف له يصح الباطل ولو
 قال جعلت لك النكاح نكاحا يكذا فيلزم الزوج بخصمهم صح له في جعل الله صداق
 ولا حان للبناء في الله تعالى وجعل منتهى زوجة مظهر صق طلاق او اعوجج له
 بعد السماع جعلت لك الطلاق والعتق طلاقا او عتقا صم ولو اجاز له يصح
 وكذا السمع والوكالة والوصية يصح بلفظ الجعل عند بزوج امرأه بغير اذن
 سيقدر بم طلقك بلا نائم اجماع سيد هذا النكاح ثم اذله في تزوجت بكون
 وقال ابو يوسف بكون له في الطلاق والعتق في نكاحا غير باق فيصالحا فيمجنز
 المولى كما لو طلقك بك في نكاح فاسد في الطلاق بملك بالنكاح وقد يوقف
 النكاح فتوقف على ملكه وسقط سفل كالعتق بوقف بوقف الملك وسقط سفل
 الا اما تركها هذا الدليل دليل اقوي منه وجعلنا تحت ذلك في الطلاق والعتق شرع
 في المنكوح وله نكاح بلا اذن السيد لكن الدليل الاول يورث كراهة بخلاف ما اذا
 لم يجوز له لم يفسد النكاح ما ملكه في روجه امته بوضاها من جوارق بغيره وضو
 فاعتق منقضت من الجوز صم في حكم العقد لم يضره قلنا في سبب فان
 اجماع العقد من الموقوف حان العقد لا خيان له له لو لم يزوج بعد العتق ولو كان
 النكاح بلا رضاها واحان الزوج بوقف على رضاها له كانه كائن العقد بعد
 العتق بلا رضاها بوقف على رضاها وكذا الزوج في صغيره من جوارق بغيره
 وضو في لم يغير في المحسن الزوج كما موقوف على رضاها فاسكت جان
 كانه ابتداء اعتقت صغيره منكوح لها خيان العتق اذ بلغ لربك الملك لا خيان

الخيان

فلا سفل

البلوغ للمالك الولد كمن ارضى العقد فصلى المولى صدق وعبر في لو كان عبدا
 فاعتقه له خيان له اصلا اجماعا في البلوغ وله في العقد صدق وله منه كامله لو
 خيان العتق وله الملك بزوج له له علمه روجه مكاسبه الصغير بوقف على اجماع
 له لتحق قبل بالاحرار وله بكونه عليه وله ولو عتق عتق بطل النكاح
 له طرأ على الحال الموقوف حان فزوج المكاتب الصغير له سفل النكاح له لم يضر
 على الحال الموقوف حان في بيع ذلك الموقوف ويجوز باحان المولى له عتق بغير اجماع
 المولى له باحان رهن وهذا من عتق المستلزم حيث يملك في رهن العتق بعد وهذا له
 اجماع اعتبر رضاها للمكاتب وقد انفق في العتق المولى له في رهن العتق
 الا انه حديث له ولاية اخرى حكم الولد انفق في رهن لو رضى في رهن واهم عتق
 له خيان رهن في حاله في صغيره وله خيان العتق اذ بلغ لربك الملك له خيان
 البلوغ له في الملك قائم للمولى واستمر العتق لحقها فاذا رضى بغير الولد له
 وهي وله المولى عتقت منكوح ولم تعلم بالخيان حان اذنا وحققا دار الحر في عتق
 مسلمين لها الخيان اذ اعلمت له رهن لما بوقف على العلم له لم يضر وجود
 شرطه فلم يضر بطلان ما الموقوف واذا وجد شرط الخيان وجب الخيان الا اذا اضم
 بالحقاق له موت حكما وكذا الوعتق دار الحر بالخيان في صحة النكاح وكذا الامنة
 الحرة اذ تزوجت حرة في عتق لها الخيان وسواء علمت في دار الحر او دار
 بعد من سلام وهذا السر حكم على مخرج دار الحر بغير فتوى في حرة رهن رهنيا
 عتق لها الخيان وعز في بغيره له خيان رهنيا في رهنيا في رهنيا كانت حرة
 عند العقد في رهنيا في رهنيا بطلان الوق وهذا في رهنيا في رهنيا في رهنيا
 وكذا الزوج في المسلم اذ اذنا وحققا في سبب ولم يضر او اسلما معا فعتق
 لها الخيان في النكاح لم يضر باذن رهنيا في رهنيا في رهنيا في رهنيا في رهنيا
 عتق في اذنا وحققا في رهنيا في رهنيا في رهنيا في رهنيا في رهنيا في رهنيا
 ختروا صغيره اذنا بوضاها في رهنيا في رهنيا في رهنيا في رهنيا في رهنيا في رهنيا
 الام والزوج بالان من رهنيا في النكاح فان شوبوا فالام والصغير امته للساني
 والام والزوج حان وبطل خيان البلوغ له النكاح لم يضر حان لها بل صان
 حق للساني في رهنيا في رهنيا اذ املك امرها بالبلوغ وهذا له في رهنيا في رهنيا
 مملوك وله خيان العتق لربك الملك ولو كان مكانه غلام له خيان له اصلا في رهنيا

صفحة 260

رهن
اداء

صله

احته من عبد رجل فولد اوله افا اوله د لوله هان اوله تتبع الامم الملك
 والرقم الخيرة **فصل** في روح كافر بلا سهرود او في عقد كافر وذلك
 جاف حرة ولو اسلموا اقر اعلمه وولادته بصله الا انه لا تعرض لهم ذلك
 لنسبهم او تبت افعوا لحسنه بغير الفاضل لهولته وان احكم بينهم بما امر
 الله ولا بيع اهلهم ولا هم لعقد الذم صان احق والنزمو احكامنا
 فمن رجع الى المعاملة في شئ من حقوقهم ما هو ثابت في حقهم وانما لا تعرض لهم
 لعقد الذم له لان فقرهم على ذلك يتركهم وعمل الا وثا زولهم شفا
 بالنير على سبيل الاعراض لهولته عن انزولهم وما يدور له على سبيل التقرب
 والحكم بصلته ما يفعلون ولا تعرض عنهم في عقد الربا ولا في المستثنى عن عقد
 الذم ولا علم الا في ارضه وليس بيننا وبينه عهد فلي توافوا او اسلموا والخيمة
 وائمة وجب ان يفرق بينهما وقا ابو يوسف ومحمد في النكاح بغير سهرود كقول
 ابو حنيفة في نكاح المعتد من الغير كما في قوله في نكاح المعتد باطلا باجماع
 سنن فكان باطلا في حقهم ايضا لانهم اتبعوا لنا ولكن لا تعرض لهم لعقد
 الذم فاذا انزفوا او اسلموا وجب الحكم بينهما بما هو حكمهم في سلام خلاف النكاح
 بغير سهرود لجوان عند بعض المسلمين ومن لم يلتزموا احكامهم في سلام بجميع
 الا حمله فاقوله لان العقد له كجس في الذم في زوجة في حق الشروع او الحق الزوج
 ولا يمكن احكامها في حق الشروع ههنا لانهم لا يخاطبون حقيقة في الشرع ولا في حق
 الزوج لانهم لا يعتقدون ذلك ولا يمكن ان يحل العقد للمولد في الزنا في العقد
 مع وجوده كحله فاذا كانت معتد من مسلم لان ذلك العقد واجبه في الشرع
 وهو معتد فاذا لم يحل العقد في النكاح وحاله المرافعة ولا سلام البقاء والسهرود
 شرط لان عقدا في شرط البقاء وكذا العقد لا يمنع بقاء النكاح فاما المنكوحه
 اذا وطئ بشبهة يحل العقد عليها مع بقاء فعلها لانها في بقاء النكاح
 فان تزوج المجوس امه او بنته لم اسلموا فوق بينهما لعدم المحلية للمجوسية وما
 رجع الى المحل يستوي في الابتداء والبقاء كحله وما يترتب من ذلك من حكم
 الصحة فيمن بينهم ام لا في بعض اصحابنا انها فاسدة في حقهم اجماعا وقا
 القاضى الامام ابو زيد ومنا بعه لى نكاح المحارم بصله فيمن سهرم عند ابي حنيفة
 وهو الصحيح في حقهم لانه منقعه النكاح اذا اطلبت له سقط احصانه اذا

اذا كان الاخر باي ذلك وعندهما لغيره بينهما

دخلها حق لو اسلم مقدفه اسما رخصا في عقد ولو كان النكاح فاسدا
 لسقط احصانه بالدخول منه وقا ابو يوسف ومحمد هو باطلا في حقهم لا سهرود
 لعقد الذم له في الخطاب لحرمة هذا النكاح شايح في اونا ومنه من اهل اونا
 فشب الخطاب في حقهم لانه ليس في بيع المصلحة السليمة الى الكلاء انما في وسع
 جعل الخطاب شايح في بعض مشيوع الخطاب كالوصول اليهم الا انهم لا يتوا
 بهن في نكاح ولو كان صحيحا في حقهم لتواثر ثوابها وله في الخطاب في حقهم
 كان غير يازد لانهم لا يكونون المصلحة ولا يجوز ان ليس رسول ولا له الا لزام بالسف
 او المحاجة وقد انقطع لعقد الذم في قصص حكم الخطاب عنهم وشيوع الخطاب
 انما يعبر في من يعتقد من المصلحة فاذا اعتقد اذ ذلك ياز اسلموا بصلت حكم
 الخطاب في حقهم بخلاف الارث لانه ليس بالمصلحة في العتق في انا كما في الزوجية
 مطلقة نكاح صحيحه فيقصر عليه وعلى هذا الوجه في المطلق بلان والجمع
 بين الاختصاص والمحرم لان في حق احداهما من ملة افتراض وطلب حكمه في سلام
 لم يفرق بينهما لان اصل النكاح كان باطلا وترك التعرض للوفاء بالعهد فلا
 رفع احداهما وانقلا حكمه في سلام فوق تنزيها لو اسلم احداهما فاسلام احد
 كاسلامها فكذا في رفع احداهما كمرافعتها وله لان اصل النكاح كان صحيحا ورفع
 احداهما الى انما هو مطلقا لانه حكمه في سلام لا يكون حجة على من فيه ابطاله
 الثاني ما عتق ببل اعتق صان معارضا له عقلا في حرية حكم الصحة
 على كان حله في ما اذا اسلم احداهما في سلام معلوم ولا على فله نكاح اعتق
 في حرية معارضا في سلام المسلم منها وحله في ما اذا ابرأ فاعلها في انقلا الحكم
 في سلام فمسح حكم الخطاب في حقها ما فقير منها له والله اشهد الله في قوله فار
 جاول فاحكم بينهم بما امر الله فكون مرافعتها كاسلامها وبعد اسلامها تفرق
 بينهما لان المجوسية تنافي في البقاء ايضا وانما العقد صحيحا كما لو اعتد في مجوسية
 في نكاحها بوضع او مصا هية ولا يكون في شريعة المرتد مسلمة او كافر اصلية
 او مرتد لان النكاح بعقد الملة وله حلة للمرتد فانه ترك ما كان عليه وهو غير معتق
 على ما اعتقد ولا في النكاح شرع للبقاء وازيقاء النسب له المرتد يقتل
 فلا شرع في حقه ما هو سبيل البقاء وله صان مستحق القتل بنفسه الردة
 لقوله عمن يدرك منه فاقبلوا وانما عهدها له لانها لم تضر من التام فاما اعتد في

مستحقا

له من الشبهة فمما وراء ذلك جعل كانه حيوة له واشتد له بالنكاح بشغله
 على له حله حيوة وهو لا ما فلا شرع في حقه ما رقبه لم يشركوا العود
 ملة لهم وقد صحت المنكحة فيما بينهم فليس لهم ملة له ناعف بالملة
 لعقد صحته ولم بعد مطلقا وقد وجد فيهم وله تحق نكاح المهر مع
 احد لانها ما عود بالتأمل لتعود الى الاسلام وممنوعه عن الاستغفار شيء
 آخر فلا يسطر بينهما مصالح النكاح وهو السكن والرزق والوالد
 والنساء والنكاح ما شرع لعينه بل لصالحه فاذا افاد من صالحة لم شرع
 اصلا الولد سبع خيرة من نكاحه بطر له فان كان احد الزوجين مسلما
 فالولد مسلم وكذا النكاح اسلم احدهما وله ولد صغير صار له مسلما باسلا
 تبع له ولو كان احدهما كفايا وله فرج جوسيت فالولد كفايا حتى يحل له
 والمنكحة للمسلمين ولا يحل له عند النساء في الاصل المعارضة بحقق بينهما
 واحدهما نوح الحلال له من زوج الحرة فترجى المحرم على المبيع لقوله على
 ما اجمع الحرام والحلال في سائر غلب الحرام الحلال حله وما اذا كان احدهما
 مسلما له في الكفالة معارض الاسلام ولف لرحل الذبيحة والمنكحة من احكام
 من اسلام فاذا كان ذلك اعتقد احد من نكاح الولد تبع له في ذلك كذا في غير
 من اسلام وهذا في اليهودية اذا قولت بالمجوسية والمجوسية شريرة بل حل
 المنكحة والذبيحة في اهل الكفاية وز المجوس في الحق المعارض بينهما بالشرع
 حائلا السعة للكتبة لانه يعقد التوحيد او نظره في كاره جعل الولد تبع
 له نوع نظر الولد وذلك واجبا لسلطنة امرأة وزوجها كافر عرض القاضي عليه
 لا اسلام فاراسلم في امراته فان في فرق بينهما وكار في ذلك طلاق عند حصة
 ومحمد وله اسلام الزوج وكحة مجوسية عرض عليها من اسلام فاراسلم في امراته
 وان شترق القاضي بينهما ولم يكن الفوق طلاق اتفاقا ولا ان يوسف له بكون طلاقا
 في الوجهين سواء دخل بها او لم يدخل عندها وعند السيد في انكار قبل الدخول
 وقول الفرق باسلام احدهما وان كان بعد الدخول سوقف فوقع الفرق بينهما
 على انقضائها اقراره بول تعرض لاسلام على رزق الا ناكذ ضمن عقد الذمة
 لانه لا تعرض لهم في حين على من اسلام وذا انقطع ولا به الا جبار الفرق
 عندنا باسلام ولكن النكاح قبل الدخول غير متأكد فيقطع بنفسه اخلافا

ان

الدين اذا كان على وجه يمنع ابتداء النكاح وبعد الدخول تاكد النكاح فلا يقع
 بنفسه احدا في الدين حتى يضمن الله ما لو في الفرق وهو مضى له اقرارا وعين
 بالطلاق وان نفس الطلاق قبل الدخول يقع النكاح وبعد الدخول لا يقع الا
 بمضى العبد ومنه هبت مروى عن عمر وعمر بن الخطاب ولا في النكاح كان صححا
 بينهما وقد تعذر في استدانة بفواق مقاصد ولا بد للفرقة من سبب موجب
 لها واسلام المسلم بينهما لا يصلح سببا لذلك لانه شرع عاصم للملك ومولدا
 له لا قاطعا وكذلك كفر المنصور بينهما لكونه موجودا قبله وما كان مانعا لابتداء النكاح
 وبقائه وكذلك اخلافا في الدخول عنه ليس سببا لو كان الزوج مسلما والمرأة
 كفاية معروض الاسلام على الكافر بينهما لمحقو المقاصد بالامانة او يحصل
 الفرق بالاباء والعصيان وهذا في النكاح وحده عليه مساكرا بالمعروف او
 التبرك بالاحسان ولو لم مساكرا بالمعروف في المساعدة على امره فان في ذلك
 تعين الشرع بالاحسان فاذا اشتهر من ذلك نافي القاض من به في الفرق
 كما في السعنة في كراهة لو سفلت من سبب هذه الفرق لست في كراهة وهو لا ياب
 على معقباته بمحقوق من كل واحد منهما فله بكون طلاقا كالفرقة بالمجوسية وطلاق
 الزوجين صاحب وهذا في الطلاق ليس له في كل سبب للفرقة بمحقوق من كونه
 طلاقا ولا في كراهة فاق الاسلام بالمعروف فيعتق الشرع بالاحسان وهو
 طلاقا لا يري الفرق بين العتق او المجبوت من امراته بجعل طلاقا لهذا الطريق
 والمرأة اذ انبث الاسلام لا يكون الفرق طلاقا اتفاقا في الطلاق ليس له وانما
 يفرق القاضي بينهما لا في امراته على الخيشة والخبيثة لا يصلح للطب ثم اذا وقع
 بينهما بابا بعد الدخول عليها المهر لئلا يكون بالدخول وانكار قبل الدخول فله مهر
 لها في الفرق جاتي من قبلها والمهر لم يملك فصدا كالمرد والمطاع وهدا
 ان منعت المهر لم يصح عند السيد فانكار بابا بعد الدخول فله جميع المهر
 وانكار قبل الدخول فله نصفه واذا اسلام احد الزوجين ودار المهر لم يكونا من
 اهل الكفاية وكانا والمرأة في الاسلام فانه سوقف لقطع النكاح بينهما على
 مضى بلا حيز سواء دخل بها او لم يدخل وقال السيد في انكار قبل الدخول
 الفرق باسلام احدهما في الحال وانكار بعد الدخول سوقف على مضى بلانه في فعه
 لا يخلف الحكم بان المهر ودار اسلام ولكنه ينفى على تاكد النكاح بالدخول وعدم

تالك كما ذكرنا وعندنا نفس السلام احدهما غير موجب للفرقة وله كفر المصير منها
 وله اخلاف الذين يفسد كما مر في الفروع من سلام يمكن بقدر سبب الفرقة لعرض الاسلام
 على من خرجوا الى صناديق الموت الا فسادا بالمعروف وادخلوا في سائر ذلك
 لا يقطع الولاء به فاقم سبب الفرقة وهو عطف بلاءه فقام السبب كما في
 حفر البئر فانه اذا وقع فيها انسان ولم يكن ارضا في الحكم الى العدة اضيف الى
 السرط وهو الحفر فكذا هذه مستلحاة في الفرقة بخلصا للمسلمة عن ذل
 الكافر فاقم سبب السوذة في الطلاق والرجعي مقام عرض الفاضل والفرقة
 عند تعدد اعتبار العدة وهذه الحضر يكون عدة ولذا استوى في المدخول بها
 وغير المدخول بها ثم اذا وقع الفرقة ببل الدخول يدلك فله عدة عليها ولا يكاد بعد
 الدخول المرأة فكل ذلك في حكم الشرع لا سبب حجب ولا كان في المسلمة فكل ذلك الجواب
 عندنا في حصة حله في جهل انه لا موجب للعدة على المسلمة من الحرف واصل المسلمة
 المراجعة فانها اذا خرجت من دار من سلام مسلمة او ذمية لم يلزمها العدة عند
 اتي حصة الا لم تكن حاملا وعندنا بلومه العدة وسببها ان الله يزوج
 الكساة في كاحلها فله عدة اثناء النكاح بينهما فله عدة او في اذ البقاء السهل
 فارعدم اليهود يمنع من سداد البقاء سائر الدارين سبب وقوع الفرقة دون
 السبق وعندنا سبب السبق سبب الفرقة دون ثبوت الدارين سبب وقوع الفرقة دون
 الزوجين البنات من دار الحرب مسلمة او قبيصة بينهما ووق السبق في الفرقة ولو شو
 اصل الزوجين يقع الفرقة بينهما اتفاقا عندنا لثبوت الدارين وعندنا للسبق فان
 سببا معا لم يقع الفرقة عندنا وعندنا السبق في وقوع الفرقة بين الدارين في
 انقطاع الولاء به وانقطاع الولاء به باثنية ابطال النكاح حق لو خرج
 الحرفي اليين مستأمن او دخل المسلم او الحرب مستأمن لم يقع الفرقة منه
 وتزوج امراته وكذا الخائف من منعه اهل العدة التي منعه اهل البقي لا يقع الفرقة منه
 وتزوج امراته اما السبق فهو صفة المسلمة للسبق وهذا في الدارين الذي كان واجبا
 على المسلمة بالسبق ومتى ثبت ملك الزوج امتنع الصنف له فوجب له سقوط
 حقه كالدين بحقيق للصنف وهذا في السبق سبب ملك ما تحتل الملك ومحل
 النكاح محتمل للملك فمصور محمول على السبق في ذل لو امتنع بوق الملك فاما امتنع
 نحو الزوج وهو ليس بدين محترم الا بكونه لا يسقط به مال كونه عن نفسه وماله

الحرة

وهذا لو كان المسلمة متلوحة مسلم او ذمي لا يطل النكاح له ولا النكاح
 محترم وكذا النكاح السابق حقيقة بان يكون احداهما دار الحرب ودار الحرب
 دار من سلام وكلما بان سببها جاز لنا احكام دارنا بانها جاز لنا
 مسلما او ذميا لا مستأمنه سبب المصالح في النكاح شرع لمصا
 له لعينه فلا يقع عقد عدها كالحريمية اذا اعترضت على النكاح فانه
 له يقع مع النكاح لقوا بسطام المصالح كذا هنا وهذا الذي في
 اهل دار الحرب اهل دارنا الا بكونه الحرة الا بكونه دار الحرب جعل الميت
 في حقه المال يتزوج منه وعقود بغيره وامهات اولاده والنكاح له يقع بين
 الحرة والميت خلاف الميت من ماله زيان الدارين لم يوجد حكم التمسك من
 الرجوع والمسلم المستأنس من اهل دارنا حكما ومنعه اهل البقي وحملة دار
 من سلام وفيها لا يجعل كالميت حكما والسبق سبب ملك الرقبه فله عدة ولو سبب
 للنكاح كالشرع لا المحلول بالنكاح للسبق فلا يفسد فيه الملك بالسبق مقصود
 بسبب اختصاص شرط وهو السبق واذ لا يوجد في السبق وانما سبب الملك هنا
 تبع الملك الرقبه عند فروع المحل عن حق الغنم فاذا كان المحل مشغولا بمنع
 الملك فيه لقوا السبق له لم يكن حق الزوج مانعا وخرج الجواب عن قوله انه وجب
 الصنف لاهل الصنف بان من الوجه الذي يعمل السبق وهو ملك المال الذي في
 ماله النكاح لو كان محترما لا يطل النكاح مع نفق السبق له صنف ولو كان السبق
 منافا للنكاح لما يقع النكاح له في الدنيا في اذ انقروا المحترم وغير المحترم فيه
 سواء لو نفق بالحرمة وله في السبق في ابتداء النكاح فله عدة في سائر البقا
 او في اما الدين وان كان على عبد فسقط له سقط ولنا على حرقه في سقط لانه
 لما صار عبدا والدين لا يحل على العبد الا ما غلاما لينة وقسمه فكل ما لم يوافق
 للماله وورثه على الحرام بكن غلاما للماله الرقبه اذ لا ماله في رقبته فلا يمكن
 انقائه الا بتلك الصنف وقد تعذر ابقائه بتلك الصنف بعد السبق اذ اخرجت
 المرأة مباحة الى دار من سلام او ذمية لم يلزمها العدة عندنا في حصة الا بكون
 تكون حاملا في لا تسرع في حقه بضع حملها ولا في ارجائه فله عدة في حقه في
 الحرة وعندنا بلزمها العدة لانها حرة فارتدت زوجها بعد براءه فله عدة
 العدة كالمطلقة دارنا وهذا لا وجود العدة عليها في الشرع كيدا لاجتماع

في حقه
 في حقه

في حقه
 في حقه

في حقه

في حقه

ما اذا جلت في رجها وكدلما يحترم حق ثبوت النسب الاستثنائي وهو حجة مختصة
بحق الشروع فدل على ما حكمه لا لقوامها احكامنا بخلاف النسب فانها ليست
حقية ولا احدثت للنسب في من ضرورة الحل للنسب في الحكم بفراغ رجها وما الزوج
قارصل فلما اذا وحل الاستبراء على النسب في وقتها كما وجب الاستبراء
اذا كانت منكوبة كما انما كان يمكن من كونه على انه لا زواله استبراء لما
حصل المقصود لا يحتاج الى اجابة العلة بخلاف المراجعة ولم يولد له وله
حنان عليكم لنسبكم من بابا حنكاح المراجعة مطلقا فمقتضى ما بعد
العدة رتبة ولا رهنه فوجبت مساوئ الدارين فلا يوجد العدة كالنسب
اذا كانت في ذوق عند الخروج الى دارنا وهذا من الدارين حقيقة وحكما
منا في النكاح فيكون منافيا لاثني والعين اثر النكاح المتقدم تحت الاظهار
خطي فلا يجب مع وجود المنا في النكاح واثني لا يجوز له حرج السريح له حرج
غير محترم وماه جزاء ولا حرمة له فليكن يجوز الجزية حرمة وهذا من استبرك
امرأة لا يحب العبد لحد في الحل بالنسب حقه ولا في السريح لوجود المنا في
واما اذا كان حاملا وله يقول بوجوب العدة عليها ولكنها لا ينكح ما لم تضع حملها
لا في بطنها ولذا ثبت النسب في الغرة واما منع النكاح فاما الولد اذا جلد في حوا
لا نروجهما حو يضع حملها وروي الحسن عن عبيد بن جعفر انه يصح النكاح ولكن لا
يقربها زوجها حو يضع له له حرمة لما الحرف في قوله الزاني والحباد الزنا
لا يمنع النكاح عنده ولكن لا يصح لان الحباد من الزنا لا نسب له وهذا النسب ثابت
في الحرف في ما عيان بوجوب النسب المحل مشغول فلذا لا يصح النكاح ما لم يفرغ المحل
عن حرج الغير اذ تداود الزوجين عن سلام وقعت الفقرة بغير طلاق في الحرف في
الدخول بعد وقار النسب في لا يقع بعد الدخول حو تنقض قوله انما قاله اسلام
احد الزوجين وانما له هذه مروة بحسب النسب في يجعله كالتق بغير عمل احدهما
صاحبه وهذا لا زواله من فيه للعصمة موجبة للعقوبة والمنا في احكام التزويج
ولا محله في كانه الزنا من الزوج هو مرة بطله وعند الردة والابا طلاق
لا يسبب الفقرة حو من جهة الزوج اباء اوردته وكان كابقاع الطلاق عند الوفاة
كلما قسم لا ستران فيها والطلاق مخصوص بالزوج وصان كالفرق وخيان
البلوغ وعند الحرس الردة فسه ولا يابا طلاق ولا الفقرة بالردة للثبات

ام الزنا اذا جلد
منه لا يزوجها
من يضع حملها

لانها ثبت في النكاح لبطان اهلها او محلة او لبطان العصمة عن نفسه
وبو العصمة املانه بوجوب النكاح لانه ثبت اولها موقوف حكاما من والمن في
لا يصح مستفاد ابان الملك اي من في الملك لا يصح لنسب في الملك فلا يكون طلاقا
لانه وهذا لا يوقف الفقرة بالردة على قضاء القاض في المن في لا يوقف حكمة
على القضاء كالمحرم والمملك اما الفقرة بالابا فليست لمن فاه وهذا في النكاح
بعد روبا ما لم يفرق القاض منهما ولكن في فقرة وقعت بسبب موت عراقي النكاح
موجب دفع الفقرة بغيره وذلك مضاف الى الزوج والقاضي الزمة الى مسك بالمعروف
والشرع بالاجتناب فادام منع فاقاضي من بده في لطفه بسبب غيرنا
للنكاح اذا كان مضافا الى الزوج يكون طلاقا كالفقرة بالجرح والعنة وانطلاق
ود مصور من المراه بان موضع الزوج اليها ثم كان الزوج هو المريد فلما كل المهر
دخل بها ونصفه لم يدخل بها ولا كان هو المريد فلما كل المهر لم يدخل بها ولا لم
يدخل بها فلا يملكها لان الفقرة منها والارتياد بطلانها بان هذا ولا يردا معا
اسلاما معا فمنا على بكاحها استحسن ما واد العتس برفع الفقرة بينهما وهو قول
ذو الزنا ورتبها ردة احدهما وردة احدهما منها فيه للنكاح فكانت رتبتها فيه
له صرون ولا زرد رتبتها في النكاح اسدا فسد فيه بقا كالمحرمه ولكن تركت
الهي من اجماع الصحابة رضوا في حنفية ارتدوا ام اسلموا ولم يامرهم الصحابة
بتجديد نكاح بعد التوبة ولا ينافي لارتدادهم ما كان زنا اجماعا وانما يستقيم
التجديده فلما عند جهالة المارح يجعل كانه وجد حمله كالغرة والحرق والارتداد
ولا ردة احدهما دليل المخالفه ورتبتها ام اسلام معا دليل المسامحة و
الموافق ومعي مضوق عقد المنا في فبطلت المقايسة واعتب بالبقاء بالابتداء
فاسد فارتدت الغرة تمنع اسدا النكاح ووز البقاء ولو اسلم احدهما بعد ارتدادها
معا وقعت الفقرة بينهما لا ضرارا لا في الردة بعد اسلام هذا واضرار كان نشانه
فصانه تحت مسلم تجس ووقع الفقرة بينهما خلافا لمحمد بن سبب الفقرة منهما
فصان كان تداود الزوجين المسلمين ولا في يوسف بن الزوج لا يقع على ذلك الذين
بل تجبر على سلام والمرأة تقر عمله فصان كودة الزوج وحده وانما يتقدا
وقعت الفقرة اتفاقا لا بسبب الفقرة من الزوج خاصة وصان كودة الزوج
وحده وهذا منها اذا تهودت ورجعت لا يقع الفقرة لان اليهودية تصح النكاح

والفرق

له

كالمسلمة بخلاف المجوسية اسلمت وزوجها صوفي نصراني فوجدت الفرق لا تنفصل
 لفرق الفرق انما تنفصل بعد ابدان وله غايه معلومه فاذا عقلت غرض علمه سلام
 وان اسلم والفرق ولا ينظر بلوغه لانه مطالب بحقوق العبد ولزكاز مجنونا
 بعرض على ابوه من سلام فان اسلم او اسلم احد من والاه فرق بينهما لانه ليس له عادة
 معلومه صغرة مسلمة تحت مسلم ارتد ابوها لم يتزوج من زوجها لتبعيته الدار
 لاللدار اثره الا يستتبع كما للابو بحق اذا وجد لقيطه وادرس سلام فانه
 حكمه باسلامه ولو طلقها بعد ان اخرجت له لقطه طارعت تبعته الدار وصار وكاف
 ولو طلق احد من مسلم او مرتدا او نصرانيا لم يرتد من خروجه لم يتبع لقطه
 التبعه بحقوق احد من ولا يطرأ بكفر من خروجه من الدار وكذا ما تدرده لار احكام
 من سلام قائم الا بولي الكسب يكون لو رثتها المسلم من ولو ارتد ابوها من زوجها
 القاضى او ولى مسلم حان لانها مسلمة تتبع الدار المعقوده الباعه كالصبيه
 ولو كان انصارى فتجسدت بانها تتبع لدارها لانها ليست حرة ان النص ذكر
 صغرة سببت ادخله اذنا حكمه باسلامها تتبع الدار صغرة عقلمت سلام
 ووصفته ثم جئت فارتد ابوها لانه يرتد من زوجها المسلم لانه التبعه لدارت بالبلوغ
 ولا مراه قبل الدخول بعد الحجب المنع وكذا ذكر الله بجميع صفاته عندها
 وبها لها اهلوك كما قال نعم حكمه باسلامها ولو قالت عرفت واقدار على وصفه
 ولا اصفه بانها احتجعت عما هو كين لا عذر وهو قول اللسان لانه ركن عند
 العقبا ولزكاز شرط عند المتكلمين لاجرا احكام من سلام فصارت مرتدة ووثق
 قال لا اقر على وصفه اختلف فيه ولو عقلمت سلام قبل البلوغ ولم تصفه لم تتبع لانها
 تتبع بعد لفرق وصف المجوسية بانها عند من خلا في سفر وهو مسلم اذ يداد الصو
انقسم اعلم لنزوح ما مور بالعداء القسم تنز
 النسب بالكتاب على الله ثم ولن تستطعنوا ان يعدوا بنى النساء ولو حرصتم فلا يجملوا
 كل الميراثا لن تستطعنوا العدا والنسوة في المحبة فلا تحملوا في القسم والسنه
 فقد روى عن عائشه رضوانه عليه ما روى عن ابي القاسم بن نسيه وكما روى الامام عن
 قسميها امك فلا يواخذ فيهما له امك بعفونتي المحبة لبعضهن وعرف الى
 هرب انهم قارى كان له زوجا في احد من القسم جاء يوم القيمة
 واحد شقيه ما يله اذا اثبت هذا فنقول البكر والتبث بالجدية والقدمة

لانها صار اصل
 بلغ نصرانية
 او مسلمة ولم
 تصف شيئا بانها

والمسلمة والكنايه والمراهقه والبالغة والعاقلة والمجنونه سنون القسم لما
 ذكرنا وما كان السامع له كما بالجدية بكونها فصلها بسنن ليل او كان شيئا
 قبل ان يملك القسم لانه القدره قد الفت صحتها بالجدية لا مفضل
 بزيك الصبية والمبتدئ بكونه فرق عن الرجل مفصلها بسنن ليل او كان الطلاق
 ما تلونا وروينا ولا في القسم من حقوق النكاح وقد ثبتت استواء ذلك في
 القدره او في الفضيل لار الوحيه جانبها الترحيش اذ حل عليها في خطها
 ولا في القدره ذلك حرمه بالجدية كما قبل لكل جديد لن ولكل مدم حرمه واذا
 كان للحرج والمملوك امران اذ حرا لن شأ اقام عند كل واحد يوما وليد ولن
 شأ لانه ايام لار المسلمون عليه التسوية فاما مقدار المدون بمفوض اليه وهذه
 التسوية البيتونه عندها للصحابه والموانسه هذه الجماعه لانه منتهى على
 النشاط فلا يعذر على عسان المساواة فيها كماله المحبة والمحنة ضعف الامه
 لحدث على من هو للمحبة الدنيا من القسم وللامه الملك والرسب استحقاق القسم للحل
 الثابت بالنكاح وحل لانه على النصف من حل الحق وقد تعذر اظهار النصف في حق
 حل الفعل فاطهر بان الحقوق المكاسب والمدن وام الولد كالا لانه لقنام الرق
 فهو في المريضة القسم كالصحيح لار القسم حقها فلا يسقط بالمرض ولا حق في
 القسم حاله السفر من الزوج عن شأ منهن ولا لى ليقدر منهن فمساو من
 خرجت قريعتها وقول السامع في القرعة مستحقة قالت عائشه رضي الله عنها كان النزع
 اذا اراد سفر اقرع بنفسائه فاصابته القرعة في السفر الذي اصابته فيه
 ما اصابته ولنا انه لا حول له في القسم عند سفره حق كازاله لانه يستصحب واحدة
 منهن فكذلك ليس في واحدة منهن وانما كان يفعل ذلك رسول الله عليه قطيعة
 لقولهن في نفيا التهمة الميلاء بنفسه وبه نقول انه لم يسلح له ذلك وليس في جميع
 احدي امراتن حج او عتيق ولما قدم طالبت الداية ليقم عندها مثل المنة
 التي فيها معهن في سفره في السفر لم يكن لها ذلك ولم يجتنب عليه بايام سفره مع الو
 كانت معه ولكنه يستقبل العدة بينهما لانه لا حول لهما في القسم في حال السفر فلا
 يلزمه مراعاة التسوية باعنيان تلك المنة ولنه ضلح في الزوجات يترك قسمها
 لصاحبته جان لما روى انه عم ولا لسورة حرس استعذر فسالته لوجه الله

لنزاجها وجعل نوبتها لعائشة رضى الله عنهما يوم القيمة مع ازواجه
 نور قوله تعالى ولا امرأة خافت من بعلها مساوذا له ولها نصيب مما ترك الوفاة
 محرر وعرف لا يلزم
 ادعى رجل نكاح امرأة واقام
 البينة واقامت المرأة البينة انه تزوج اختها قبل الوقت الذي ادعى نكاحها له
 فقبل بيمينها اجماعا وان كان زمانها منه صحيح فوقع بيمينه لان القضاء على الغائب
 يجوز عندنا تبعاً للقضاء على الحاضر اذا كان ما توجه على الغائب سبباً
 حتى المدعى او شرط له واذا كان تبعاً كما في شرطه لم يكونا مدعى على الحاضر
 من جنس ما يستلزم البينة بل يصح من غيره بما اذا لم يكن كذلك انقلب القضاء
 على الغائب قصوداً او هذا باطل وهن قصدها بهذه البينة في هذا النكاح واما
 ليس من جنس ما يستلزم البينة فيمضي القضاء بالنكاح على الغائبة قصداً فلم يصح
 وهذا لو حضر الغائب محتاج الى اعلائها وقبل بين المدعى عندنا في حقه رضى
 ونقضها وقال لا يوقف الامر احتياطاً لآخر البضع كالوكيل ينقل المرأة اذا اؤتمنت
 البينة على انه طلقها بلا ما فاتها فوقف بحال بينه وبينها ولم يقبل بيمينها
 احتياطاً لآخر القرض كذا ههنا فاحضره واقامت البينة على اقرار الزوج بنكاح
 ولزمه عزم قضى بيمينته ولا اقامت الشاهدة البينة على اقرار الزوج بنكاح
 الغائبة هذا ومن سوا الاقرار بنكاحها ليس بسبب حجة هذه خوان سبق
 الطلاق لواقف بنكاح الغائبة ولكن في طلقها واخبرني بعض عدتها فوضو
 بنكاح الحاضر فاحضر الغائبة وكذا في الطلاق طلقها باقرارها وعليها
 العقد من حيث اقرار الطلاق بها النفقة والسكف لم يطر بنكاح الحاضر لانا
 قبلنا قولها في حقها ورضوا الزوج فاحرق به لاني سئلت عن اقرارها بالطلاق ولزمه
 الولد وبطل نكاح الحاضر لا يثبت النفس في نقل عن الفرائض كما في ضرورة
 الحكم ببقاء الفرائض وبطل نكاح الحاضر ولو اقامت على انه تزوج لغيرها او بنتها
 او اقامت على اقرار بنكاحه لم ينعى على هذا الخلف ولا لم ينعى ضرورة نكاح
 الامم او البنت فبطل نكاح هذه اقام نكاحه لم ينعى فلا ينعى نكاح البنت لا لشي
 والبقاء فصار نكاحه اقام نكاحه البنت فقد يكون صحيحاً وقد
 يكون فاسداً وله سبب التناهي بالشك ومن اقرار بنكاحه لم ينعى نكاح البنت لا لشي
 منع ولو اقامت على اقرار بنكاح البنت بنكاحه لم ينعى والدخا الى التمهيد لقبيل

ادعى رجل نكاح
 وامرأة
 البينة

محدث

ادعى رجل نكاح
 وامرأة

له نكاح البنت فحرم فحاج الامم على التماسه الدخول فحرم فصار نكاحاً
 سهواً واعلى اقرار انها محرمة قال الامم انه كان في رجل تزوج قبل طلقها
 عدته فمكثت وقالت لم يطلق لم يفرق بينهما لانها متناقضة لاقادما
 على النكاح امرأته بصحة العقد فاحضر الغائب وانكر الطلاق ووضو له
 بها ولفرق بينهما في المأني لتصدق فمضى على نكاحه فصدقه انه لم يطلق
 ولم يوجر منه ما يصير من متناقضة في هذا الانكار فيمضي النكاح فاركار الباني
 دخل بها لزمته العقد للدخول بالشبهة ولم يقبلها الا في حق بعض عدتها لان
 العقد من غير الزوج يحرم الوطى ولا في الزوج ولا بالنكاح والطلاق وكما
 في الزوج الحاضر وانكر المرأة كله النكاح وقعه الطلاق عليها من حيث اقرار
 ولفرق بينهما وتزويجها في العقد وحسن الخلع فمضى نكاح الباني وله نصيب
 الزوج الاول دعوى له سنة له من يرد به ابطال حقها في النفقة والسكف ولو
 صدقها المرأة فهي امرأة الباني لسوء الاسبة اذا اخرجهم وقد تصدقوا على
 انكر نكاح الاول اصلاً والقول لها وكان زوجة الا حين وانكر به والطلاق
 له والنكاح لم ينعى حيث انكره وقد توافقا على صحة النكاح الباني ولو اقر بحول
 محارجه ادعى وصدقه وانكر الزوج والقول له انه اقر بحول له فوافقا على ابطال
 وكما في هذا السداد الدعوى له تقدم الاقرار له بمن عليه عندنا في حقه وهو خلافا
 لها تزوج امرأة بشرط الخيان بطل اتمامه النكاح وبطل السرط وعقد الباني
 له ساعد النكاح اصلاً والعقد لم يشرع الا بالحكم وسرط الخيان يمنع سوت
 الحكم فيلغو لانه انما الخيان في اعدام الرضا بالحكم والرضا بحكم هذا العقد
 ليس بشرط لعوله عم بلا وجوه من حد وهو نكاح النكاح والطلاق والعقار هو
 في معنى الزوال لسوء عدم الرضا بالحكم فيها وللزوج ان يمنعها من العز او يضرها
 بتزويجها او يارادها وتترك له جابه ان اراد جماعها وهي طاهرة وتترك الصلح
 والمخرج فيمنعها بلا اذنه بعد انفاء المهر رجل له امرأة له نصيب له ان يطلقها
 ولن ينعى على انفاء مهرها فلا يملك الله به ومهرها في عنقه حين فلت
 يطأ امرأته تصلي فارادت ان يخرج الى مجلس العلم بلا اذنه لم يكرهها
 ذلك فاراد فعله بازاله وزوجها عالم بها او جاهل لكنه سأل عالماً لا غيره
 والا لها غيره فارقا زواجها بغيره من لسر له مع يقوم عليه وزوجها عنقه المخرج

ادعى رجل نكاح
 وامرأة

ادعى رجل نكاح
 وامرأة

اليه لانه تعصون زوجها وقطع الوالد مونا كاز او كافرا رجله ام
تخرج الى الولد والمصيب وليس لها زوج لا يمنعها انها عالم تحقق عنده
انها تخرج لنفسه محسن زوج من حر الى الفاضل فاذا امره الفاضل بالبيع
له لم يمنعها لقيام مقامه كساد **الرضاع هو الشرع**
عبان عن مخرج مخصوص الى الطفل من ثدي مخصوص الى ثدي من دمه
في وقت مخصوص على حسب ما احلف به كرم بالرضاع ولنزولها كرم
بالنسبة ثلثين شهرا الا ان اخته واخت ابنه الكلام هن في فصول احدها
لنقل الرضاع ككثير في بيوت الحرم به عذرا وقار الساق في سبب الحرمة الا
تخرج رضعا في كل الصبي وكل واحد من القول قوله كرم المصصة ولا المصصة
ولا الاملاجة ولا الاملاجة جننا وزوج عاتية رضعا قالت قار قار في عشرة صغار
معلوما كرم من فخرج كرم رضعا معلوما كرم في كل ذلك مما سلك بعد
رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد ذلك فثبت الاول في مذهبنا وبالنسبة في قوله
على ان ولد الام لا يثبت له المصصة داخل في المصصة كقوله لا اكل يوما ولا شرب
قار اليمن يثبت له يومين بخلاف قوله لا اكل يوما ولا شرب يوما ولا شرب
بثلاثة ايام فكانه كرم المصصة في الاكل ملاحا وانفس الحرمة عن اربع
رضعا في هذا الحديث والحكم في اجماعنا او بالنصوص المطلقة وفي نوع ضعف
والحوط ذكرنا بدينا ونساقوله بوقاها في الاثني اضعفكم اسم الحرمة بفعل
من رضاع مطلقا فاستراط العود فيه يكون في كل على النص وهو لا يثبت
الواحد وقوله كرم من الرضاع ما كرم من النسب في فصل من العليل والكثير
فلا يجوز التقييد بالكثير لانه يجري مجرى النسب ونوعه على ضوء ان علمه قال الرضاع
قليله وكثيره سواء في ايجاب الحرمة ولا في سبب الحرمة كالنسب باعتبار
شبهه البعضية لما يحصل باللبس الذي هو جرم من ومنه انساب اللحم وانسان
العظم كما ورد في الحديث الرضاع ما اثبت اللحم وانشر العظم لكنه امر منظر
فعلوا الحكم بفعله رضاع كما يعلو في الوطى وما رواه حرود بالكتاب فقد
روى عند ابن عمر حديث ابن الزبير رضعا كرم المصصة ولا المصصة وقال ابن عمر
قضا الله تعالى في قضا ان الزبير قد رضعا كرم المصصة اطلاق قوله به ولها
كم الا في ارضعتكم او منسوخ به فقد وكذا انه قيل ان رضعا كرم من لبن لسانه

ص
الفرقة

د ان ضمن ما اصابه لا المباشرة علة وضعت فلا سطر حكم بالعدو والتسبب
ليس بعله وانما جعل حكم العدة صيانة للدم عن الهرة وانما يستقيم اذا اصل
عده لضمنا العدو لانه الحرف ليس بعله لللفظ هو سطر في معنى العدة على معنى انه
لولا حفظ لما وقع فيه اذ الوقوع له تصور الا في مكان ظاهرا على اجسام الكثيفة
فان محصل محل الوقوع والبقا على السقوط وهو علة التلف في اصف الحكم مع
هذا في محصل السطر وهذا الموضع ليست بصفة علة فساد النكاح له فساد
بالجزء وسببها ان الرضاع ان له لوله الرضاع لم يوجد محل الرضاع
وصدق محصله محل علة الفسدة ففسد الرضاع الذي هو وصف التعدي به رضاء
نفسه ليس بتعد لانه في نفسه لخاف هذه الصغرى ومنه وان كان جالعة
ومباح لنسب بقصد الفسدة وتعد الفسدة انما يكون اذا ارضعتها بلا جادة
وضرورة ويعلم بقيام النكاح وتعلم ان الرضاع ففسد فارواق سوخا دلها
لم يثبت معجزة والقول في ذلك قولها في شيء باطنها لا تقف عليها هيها فله
بدم من قبول قولها في فساد النكاح حكم الشرع لا يعتبر في ادائه سلام فلت
لم يعتبر الجهر لرفع الحكم وانما اعتبر به لدفع قصد الفسدة الذي به نصيب
الفعل تعدد فان كانت له امر قار رضيعتها فان رضيعتها احنية على النكاح
حيث علة انهما صادرا باختار الجمع بينهما نكاحا حراما وبالنسبة في
فسد نكاح من خفي في ذلك خفية ليس بارضاعها فيحق الحرمة في حقها
ولا يجوز سهرية امره واحدة على الرضاع احنية كان له ام احد الزوجين
ولا يفرق بينهما بقولها وليس المقام معها حق تشهد على ذلك رجله عدله
او رجل امره كذلك وقال كذا ثبت الرضاع بشهادة امرأة واحدة اذا كانت
مختصة بالعدالة في الحرمة من حقوق السرة فثبت خبر الواحد كسائر حقوق الله
وهذا المكن استبرأ من اخبى مسلم انه في نكاح محرم في الحرمة به ليست ولا جمل
تناول غير انه اذا ثبت الحرمة ثبت في اطلاق النكاح ضمن وقد يجوز ليست
الشيء ضمن ولا كذا في ثبت فسادا وانما في نكاح الرضاع ضمن وقد يجوز ليست
عز والملك النكاح وابطل الملك موقوف على سهرية ساهدين في الوشهاد
على اطلاق وهذا الملك النكاح مع الرضاع له بجميعا فيكون الشهاد بالشهادة
بالرضاع سهرية بالطلاق فافضل خلاف فسد الحكم في حرمة التناول بقيد

8

قب

فان قلت
ان النكاح
بشهادة
امرأة واحدة
لا يثبت
النكاح
فان قلت
ان النكاح
بشهادة
امرأة واحدة
لا يثبت
النكاح
فان قلت
ان النكاح
بشهادة
امرأة واحدة
لا يثبت
النكاح

ان النكاح
بشهادة
امرأة واحدة
لا يثبت
النكاح

لا بد ان كان له اخت من امه حل لاخذ من امه لنسب زوجها ولا حل تنز في صبي
والاضل لكل صبي ان اجتمع على ثدي واحد لم يحل لهما ان يسروا من غير
له زامهما واحدة فاما اخ واخت ولا تنزع ضعه وولده من ضعت اي اذا
ارضعت المرأة صبي حرم عليه اولادها من بعد ومن تاخر الام من اخواته
ولذا ولدان اعتبرا بالنسبة لانه اختا واذا اخلط اللبن بالطعام فارتكبت
البار قد مست اللبن واصبح الطعام حراما لا يحرم سواك كاللبن غاليا
او مغلوبا الا بالبار عتقته وعدم معنى المغذي باللبن وانباء اللحم وانسان
العظيم وان كان النادر لم يحرمه وان كان الطعام غاليا لم يست به الحريم ايضا
له من المغلوب كالمعدوم وله هذا الكحل والموجب للحريم شرب اللبن وراكل الطعام
وان كان اللبن غاليا فكل ذلك عندنا في حقه لم يست به الحريم وعندنا في حقه
له من الحكم للغالب الماء والغالب هو اللبن ولم يغني عن حاله وله من اللبن
صاير تسقى للطعام وان كان غاليا عليه لا يلجأ ما شرب استسحب كانه للماء فلا
احتياط للماء بالجاء صاير للماء تبعاله لا يغني للماء يستسحب الماء وهذا
ياكله ولا يشربه فخرج من تركه يشرب وبما اختلاط به كحله فلو اذا اخلط
بالماء فانه صاير تبعاله وكحلا فاما اذا اخلط بالدواء الا ان اللبن في مقصود
فيه لانه انما بجوار الدواء لم يصل يقوى الدواء الى ما لا يصل اليه وحده حق
قالوا لو كان الطعام قليلا وفي اللبن يشربون لم يست به حرمة الرضاع وقيل هذا
اذا كان له سقاير اللبن في الطعام عند حمل اللقي فاما اذا كان سقاير من
اللبن فاست به الحرمة عند له من القطر من اللبن اذا دخلت حلو الصبي بكفى
لشوق الحريم والارض انها لم تست بكل حال عند له من العدي كان بالطعام ومن
اللبن لو اخلط لبن المرأة بالماء او بالدواء او بلبن الهميمه فالعبرة للغالب
وقال الساجي اذا جوار حرم الماء فدر ما يحصل له خمس ضغائن من اللبن
فشربه صبي يست به الحرمة لانه موجود فيه حقيقة وذلك العذر لو صار لنفسه
مست به الحريم وكذا اذا كان مع غيره ولست ان المغلوب بطرح حكمه مقابله
الغالب كانه اليه وان لو اخلط له شرب اللبن وشرب لبن مغلوبا بالماء الا
مختلطة لو اخلط لبن امرأتين يعلو الحريم باغلبها عندنا في حقه والى يوسف
له من المغلوب بطرح حكمه وعند محمد وروى است الحريم بها لانه السوا يصيب

مستهلكا في جنسه لا تحل المقصود وهذا لا ينسب اذا كان حائضا للقيل
له سببه القليل بل يسقوى به لانه من لبنه انما لبنه موجود ما في فيه والجنس ينافي
الجنس واذا لم ينصف القليل يعلو به الحريم لصدره والرضاع من صلبه القليل
صوته ومعنى بخلاف الخلط بخلاف الجنس من الغالب بخلاف المغلوب وسببه المغلوب
وخصيسته مستهلكا لقلته واصل المسألة فيما اذا اخلط لبنه من لبن هذه البقرة
مخلط لبنها بلبن بقرة اخرى فشرى او اشترى هذا الخلط في لبن البقرة حرم الاطلاق
النصوص من ذلك الحريم شبه الحريم يتيها ولبنها يعلو الرضاع فيثبت به شبه
الحريم وكذا اللبن المستحرم وقال الساجي في حريم له من صدره من اللبن الحريم للرضاع
وانما مست الحكم في غيرهما بواسطتها وهي قد التحقت بالحماد او فيم يرجع الى
احكام الدين الا ان يرى لو طهر له نوح حرمه المصاهرة عندكم واذا لم تست
الحكم في حقها لم تست في حق غيرها وهذا بخلافه اذا اخلط لبن الموت وشربه
بعد الموت فانه مست الحريم له من اللبن كان محلا قابلا للحكم عند حدوثه فمعلق
الحكم به ولم يسطر ذلك خوف من الفصل منه اما اذا انفصل بعد الموت فلم يحد اللبن
على وجه يتعلق بالحكم فصان كل من الهميمه اذا ان تضع صلبا زمينه ولست
ان اللبن اذا صار موجب للحريم محققا فيم به وهو كونه سبب للشوق والنماء
لحصوله الحريم وهذا المعنى لم يسطر بالموت وهذا الحريم بطرح الميت باز كانت
المصاهرة اذا لم يزوج فاراد وجهه يصير محرما للميت ويطرأ في ذلك والتمام
وله تسليم انها التحقت بالحماد او فيم يرجع الى الكراهة والوطي انما يوجب حرمة
المصاهرة باعتبار معنى الحريم حق لو وطى صغيرا لا يشترط به حرمة المصا
والوطي بعد الموت يكون سبب للحريم لانه لم يخل الحرف لطلانه بالموت فاذا لم
يوقع في الفعل لم يعتبر الصوة بدونه اما اللبن فيم لم يغير خوفه صلبه فيقع
الحكم على ما كان وما هذه المسألة بنا على ان الفعل الحرام لا يصلح سبب للكراهة
عندنا كالبوطي الحرام له نوح حرمه المصاهرة عندنا وعندنا يصلح سببا
انه سبب الحريم لانه ما عتبت ربه حرام وكذا هذه الجوار لبن الميت حرام ولا ثبت
به الحريم عندنا وعندنا سور الحريم باعتبار انه معزى للصواب ما عتبت ربه
حرام في كحل الرضاع بالمقصر من الثدي يحصل بالصبغ السعوط والوجور
وله كحل الاقطار في الاصل وروى الجافه وله حقا وعنده محمد

هـ

عبار

وتشاور فلا جناح عليها ذلك بعد حولن بحرف الفاء قد علم بقائه مدة الرضا
 حتى اجتمع الى نواحيها على الفصا ولو كانت منقضية لما احتج اليه والى الثالث
 لنسب الرضا اذا مضى لسعوليه الحريم على حسب اصله فم عند ما
 لا تشبهه الرضا بعد الحولن وعند بعد بل من سر او عند من بعد بل
 سيرة صلافة قوله غلا رضاء بعد الفصا واداره حكمه لانه يوجد
 حقيقة بعد وحكم الحريم وقد بع الحريم بعد الفصا ولا يعض البتة سويت
 الحريم بالرضا الكبير لطلاء النصوص ولما انه يسع لقوله عم الرضا عما
 انت الحريم والنسب العظم ولا الحريم بالرضا باعتبار معنى الحزينة وذاتها
 بحق حازنيت الحريم ونسب العظم وانما يكون ذلك في حالة الصغر والصغير
 لا يعزى بعين بخلاف الكبير ولا بعد الفطام قبل المدة حتى لو فطر الصبي
 قبل الحولن ثم ارضعه من الحولن لا يسر سر اعننه وحولن عندهما فالظاهر
 من هذه هي وهو قول في حصة رضوانه تشبه الحريم لوجود الرضا في المدة
 وصار الفطام قبل المدة كالرضا بعد المدة وروي الحسن عن ابي حنيفة انه
 قال هذا اذا لم يتعد الصبي الطعام حتى لا يكتفى به بعد هذا الفطام فاما اذا
 صار بحيث يكتفى بالطعام لا يسر الحريم رضاعا بعد ذلك لانه اذا صار بحيث يكتفى
 بالطعام فاللبن بعد لا يعزى به فلا يحصل معنى النسب لانه بباح الارضاء
 بعد المدة لا رضى صلافة الحريم لكونه حراما وروي عن سفيان بن عيينه انه سماع
 للمضرون فيسقط رضاءها والاربع انه استثنى من قوله يحرم بالرضا ما حرم
 بالنسب صور تارادها ان يكون يتزوج ام اخته من الرضا ولا يكون له سرور
 ام اخته من النسب في النسب لانه اختال في ام او له فام له اختا ولو كانت
 اختا لكانت حرة موطوءة اليه وهذا المعنى بعد في الرضا والثانية انه
 يجوز لسرور اختا من الرضا ولا يجوز ذلك من النسب لاختا من
 النسب لانه كانت حرة بازا كانا من ام او من ابنته ولو لم يكن منه بازا كانا
 حراما في ربيته والربية تحرم بالدخول لم يوجد هذا المعنى في الرضا ولا في
 من الرضا اختا لانه لا يكون بنتا له لان لبن الرضا ما كان منه ولم يترك
 بالرضا حتى يصير متزوجا بنتا له في طهرها حتى لو لم يوجد احد هذه من المعاصر
 في النسب بازا كانت امه تشبه بكنى محاذق ولو فادعيه حق ثبت النسب منها

في الرضا اذا مضى لسعوليه الحريم على حسب اصله

نسب معروف في اوهت صدق ونسب على ذلك فرق بينهما كتاب
 الطلاق الطلاق اسم معي المطلق كالسلام والسرار بمعنى التسليم
 التسريح ومنه قوله في الطلاق ورتا في مصدره طلق المرأة بالضم كل من
 من جمل وبالفقه كالعنف من فسد والتركيد يدل على الجمل ولا يجمل ومنه
 اطلقت له سيرة اذا حلت انسانة فخلته واطلق الناقة من العقال فطلقت بالفتح
 وناقة طالوق قيد عليها ثم تصرف بعقد وجوده صيد من ركبة من اهله مضافا
 الى محل قابل لحكمه على وجه يكون له وله به عليه فركبة قوله انه طالوق ونحوه
 واهله كل عاقل بالغ ومجمله المنلوحة لانه لا يطاق حكم النكاح وحكمه
 زوال الملك عن المحل عند شرطه وهو مملوك للزوج لقوله في فطلقوهن بعد ان
 ووصفه انه يحطون نظرا الى ما ضل مباح فطالوق الحاجة وعند السامعي ودل على العدة
 على العكس وبغير هذه المسألة وسالكم الطلاق على نوعين سبق وديني
 فالسني نوعان سني من حيث العدد وسني من حيث الوقت البدعي نوعان بدعي
 سني يعود الى العدد وبدعي يعود الى الوقت والسني من حيث العدد نوعان حسن
 واخسر فالاحسن ان يطلق الرجل امراته بطلقة واحدة في طهر لم يجز
 فيه وشركا حق عضي عدتها روى عن ابي هريرة عن اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم
 يستحبون ان يطلق الرجل امراته في واحدة حق عضي العدة ولا في اقل من ذلك
 عندهم من يطلق الرجل امراته بلا ما عند كل طهر بطلقة واحدة بعد من التامة
 حيث يقع لنفسه ملكة التدارك ان يراجعها في العدة وبعدها يتجدد النكاح
 من غير حائل زوج اخر وابقا ملكة التدارك مندوب في السنة لا تدرى لعل الله
 يحذف بعد ذلك امره او اقل من ذلك حيث لم يطل عجلتها نظر الله في الرضا
 المجلية بعد في حقها ولم يقل احد بكراهة كحل الحرس فارقه حله فطالوق
 والحسن ان يطلق الرجل امراته في ثلاثة اطهار في طهر واحد هو بدعة ولا يبا
 ال واحد لانه الطلاق محظور في صلح المأثورة فيكون قد ام عليه لانه قد دفع
 حابة بقباض من خلافتنا في الطبائع وسوا المعاشة لضررون المحلص
 عنها وهذا المعنى يحصل بالواحدة ولما روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 حين طلق امه امراته في حال الحيض ان ينكح اخطاء السنة من انكح قبل
 ثم يدعيها حرة فيحضر وطهر ثم يطلقها ثم تحيض وتطهر ثم يطلقها اذا حب

على الطلاق ودل على العدة بداهة انواع حسن واحسن وديني ولا مضافا بينهما

وفي الآية انك اخطأت السنة ما هذا امر الله تعالى من السنة لنسب قبل
 استنباطه ويطلق لكل فرد واحدة فملك العتة التي امر الله تعالى بقطعها
 النسب ليدبره بولده ثم يطلقوهن بعد ذلك لما قبل الله به الطلاق بالعتة
 والطلاق في عدده والعتة ذات عدد انقسم احد على آخر ذلك لكونه اعطى
 هؤلاء الدلاء بلاه دراهم وبن زارة سنة انه تع امر بالمعروف على من طهره والوجوب
 ليس على اجماعا فتعنت السنة ولا بالحكمة لا بدور على حصة الحاجة كما في
 من خلا في تنافر الطابع لا يطبع عليها بطونها وانما بدور على ذلك
 وهو من قدام على الطلاق في ديار الرقبة وهو طهر الخلق على الخراج لا زل في قدام
 على الطلاق وحاصل من قلبه اليه لا يكون ظاهرا الا بصورته كحمله على ذلك الطهر
 الثاني في الدلائل طهره في كونها في اليد الرقبة وحصل في الحاجة كما لم تكن
 بالنظر الى ذلك الشرط لكونه يكون في الطهر طلاق وجماع لما سئل في سنة الله
 ثم صار في كونها في جماع الى اخر الطهر ليدل بطول العتة عليها وذلك في
 لها ولن طهر لم يطلقها كما طهرت في كونها في الطهر طلاق وجماع لما سئل في سنة الله
 ومن عرضة المطلق يقع في انقار الطلاق وعقيد الوقاع وهو بدعي والبدعي
 معقود الى العدة لم يطلقها لكونه باطلا واحدا في طهر احد او دلائل باطلات
 منفردا او مجمع بين المطلقين طهر احد بكلمة واحدا وبكلمتين منفردتين
 واذا اعد ذلك وقع الطلاق وكان عاصيا ولقب المسئلة لسان الله حجة في
 منفردة طهر احد بدعة عندنا وعند السلف في جماع له في بدعي مشروع
 بدله وقوعه وقين في دليل المشروع عليه وهو امر الله تعالى به لم يامر الله تعالى
 مشروع وموق كان مشروعاً له يكون محظوراً للثبوت في بينهما وهذا لا راد في
 حرجا للمشروع لكونه ربيبا جاز في نفسه وتبين كونه ربيبا ومحظورا من قاه
 محله والطلاق في حالة الحيض له في جماع له في صل لكونه مأمورا به مطلقا في الجملة
 لعادى بطول العتة عليها وكلمة في المطلقين في طهر جامع بينهما لانه يودي
 الى بلبس امر العتة عليها لانه لا تدري انهما حامل في بعد موضع الحمل او حائل
 معتد بالاقراء وانما ليس صلا الطلاق المحظور لقوله نعم انقضت الحب حات
 عند الله ثم الطلاق منقض الله تعالى بكونه مكرها وانما في الحديث يزوجوا وله
 تطلقوا وقال العتة كل ذواق مطلق ومطلق النكاح فافيد انه مأمور

فبعض

فاني يكون محظورا فليس له من له في المحظور المحظور قد رخص بصيف
 من محظور في محظور فوة كالحنة في الهين وقطع الصلح وهذا الطهر
 قطع النكاح الذي هو مسنور ومستمر على مصالح الدارين وابطال طاهره شانه
 له بدله في محظور السنة بغير سببه لا مساهة بالمعروف والنفقة وحسن
 العشرة حق لكونه بلا عذر اثم وقد تجر على اقامة هذه الحقوق سابقا في خلافة
 وتنفي الطابع واطلاقه قطع النكاح عند خوف الوقوع فيما هو حرام له وقطع
 السنة اهون من تركها الحرام وقد قام الطهر مقام الحاجة وسقط اعتدال
 حقيقته لبطونها فاذا انحدر الطهر مجرد في الحاجة كما في المنفرد على طهره
 مساج واذا لم يجد الطهر مجرد الحاجة كما في رسال فيكون فافيد ان
 كان صلا الطهر في المحظور له باجابه بعارض الحاجة كما في سنة في ذلك ما هو الفرق
 على طهره لانه لا يمكن تصور الحاجة الثانية والثالثة لانه في هذه الحاجة حاجة
 المحلص من عتته وهي قد حصلت الواحدة ولنا الحاجة في نفسها باقية لانه
 في كساح الى كسحيم باف النكاح لم يحصل عنده بالكلية لانه في تباينها واهي
 وبجهد الطبع ما دام سبيل الوصول اليها مائلا في وقوعه في عتته فافيد ان يكون في دليل
 عليها والمسروعة في دانه من حيث انه سطر القيد المحلوكه لانه في المحظور محظور
 في غيره وهو مضمنه قطع النكاح المسنور المستمر على المصالح فسميت باعتبار
 هذا الاثر محظورا وبالاثر الموضوع له مشروعاً والطلاق السائر ليس في ظاهر
 الرواية في دليله الا انه كونه في سنة وجهه لانه في كساح الى صفة البيوت
 في الخلاصة وجه الثاني انه يحتاج الى الخلاص من الجوز والخلع سفي لكونه في حالة
 الحيض لانه في كساح الى المفاداه ولا زال الله تعالى في كساح عليها فيما افيدت
 به فافيد انه امر بالمفاداه والتسريح ومما ينافي ذلك المراد بها الترك
 حق محظور عتته والسنة في الطلاق حيث العدة مستوى فيها المدخول بها و
 غير المدخول بها حوله في غير المدخول بها ان طالق يملك السنة يقع في الحار
 واحدة سواء كان حايضا او طاهرا وسواء في الثانية بالروح ثانيا والثالثة
 بالروح بالبالا الطلاق والسق المبرك في غير المدخول بها لانه في صور الاعلى
 هذا الوجه والسق حيث الوقت لم يطلقها طاهره من غير جماع في ذلك الطهر
 وهو مستل في المدخول بها خاصة وهذا لا ريب باجابه باعتدال الحاجة ودليل الحاجة

نصه نيته فاذا انوى بالكون سنين وقوعا وايضا على تقدير سنين وقوعا
لا ايقاعا على تقدير انى نصحه ولو كانت آتية مدخولا بها او صغرى مدخولا
بها فعلى انها انطالوت للسنة وقوع الساعة واحدة وبعد شهر اخرى وبعد
شهر اخرى لا السهر بها اقيم مقام الحيض في ذواته قراءه فكل انى وقوع واق
لا قراءه يقع اخرى لا اظهر من الحيض فكذا في آتية والصغير اذا
سهر او فوى لا يقع الداء الساعة وقوعه عند الحاضر ولو ان طالو السنة
ولو بلى حمله او متفرقا على به طال وصره لا زفوله للشبهة عينه على ساق
وقوع الوقوع ووقوع الوقوع انواع وورد دعه ووقوع مسيح وكل النوعين
عرفناه بالسرع فان لم تعرف وقوع الطلاق وقوعه بين عينه الا بالشرع
وكلامه مشروعا وان لم تعرف احد من باله وورد في كذا كذا صحت سران
وسمى السرخس وشبهه به سلام خواهر زاده وورد في كذا كذا صحت سران
وصحح المحقق في علمه على السرخس وصحح الهادي انه لا يصح فيه الحمله
فيه انه انما صح فيه الملك في من حيث لا كلام فيه للوقت فيصير محرم الوقوع
ضرون بحجم الوقوع الذي هو ظرف للوقوع فيه لزم وقوعه في مكانا وانما يحتمل
لفظه نصحه اما لو بوى وقوع الداء حمله فقد انقضى فيه اللام اعني التعميم
المستفاد من فصل هذا انقضاء الحامل لقوله ان طال واد لا يصح لانه لا يحتمل
العدد محله والصله والعدده ثمة بسبب اللفظ لا بقضية اللام اما هنا
سبب قضية محرم اللام وانه سطر بسببه وقوع الداء حمله فصحة وقوع
طال وكل زوج اذا كان عاقله بالغه وله سبب في هذا بالحاق النكاح بالزوج
خبره لا يخرج عنه وهو انما لا يحتمل كذا صرحا لغيره لانه لم يقع في كل
طال وكل زوج بل في وقوع طال وكل زوج وطال في هذا الزوج مما يقع في الجملة بل
وقوعه في سور السونة ووقوع السونة وله لسرور حمله ولا يقع
طال والصورة المحنور والمعنوق والنائم والمبرسم والمدهوش والمغشي عليه لقوله
علم كل طالق حائل الا طالق الصورة المحنور ولا فراهله الصورة والعقل والقين
والقصد الصريح ولا عقول المحنور والصورة لسرور قصد معتبر شرعا خصوصا
فما تضمنه لا باعتباره القصد بين على الخطاب والخطاب بناء على اعتدال الخبر
وذا ما لا يورث في عقول المعنوق والمغشي عليه كالتصريح ذلك لعدم القصد الصريح

منه والنائم لا اخيار له والعاقلة من نسق كلامه وافعاله وغيره لا يجوز
صدقه والمعتنق من تحت طلاقه كلامه وافعاله فتكون هذا غالبا مرة وذا غالبا
مرة وطلقه الملك وخلعه واقع عند خلاف للساق في وقتا ثلثه كراه
عنده في الغا عيانة الملك كاتشر الصق والمحنوز وعنده باثني في
اعدام الرضا له اهدار الفواقى بعد صرفا في الملك الا انما يعتمد
لزمه تمام الرضا كالسبع والشر لا يلزم منه وماله يعتمد تمام الرضا
كالنكاح والطلاق والعنق يلزم منه له قوله عور في عنق الخطا والنسي
وما استكرهوا عليه والمراد حكمه وهو سبيل حكم الدارين فيكون ثلثه كراه
التصرف الشرعي انما يعتبر اذا صدر عن قصد صحيح واخياره كراه سلب
القصد ولا خصال فلا يقع طلاق كطلاق النائم وهذا لا يمكن بقصد دفع
الشرع نفسه لا عين ما يتكلم به وهو مضطرب في هذا القصد ولا ختيان
ففسد قصد سرعان الا يرى انه لو اكر على من قران بالطله ولغو قران
خلاف الهازل لانه محتمل في السبب في التكلم بالطلاق ولزم يكن محتملا
لحكمه ولت اطلاق ما روت ولا زكن البصر في صدره من هاهنا مضطربا الى المحل
عزوله شرعية فوجب القول بالفساد في الطابع ولا خفاء في المحلية والولاية
الشرعية ولذا لا يصح عليه كراهي كونه بالعقل والقصد الصحيح ومن ختيان
وقد وجد العقل ولذا القصد ومن ختيان كراهي كونه بالقصد الصحيح
فالملك بقصد ما يشره ولكن لغرض وهو دفع السر عن نفسه لا لعينه فهو
كالهازل بقصد ان يتكلم بالطلاق للمعك لعينه والهازل يمنع وقوع الطلاق
فلذا الاكراه والممكن اختصار صحيح لانه عرف الشرع بالهلال والطلاق اخيار
اهونها وهو الطلاق وهذا لا يلزم قصد واحتيا لانه الرضا ثابت
وقواته لا يحل الوقوع الطلاق كالهال ولا الملك في مخاطبة غيره كراه
عليه وظاهره كذا فيمكن كراهه لانه لا اقدام مست وبقدره عليه طورا
وكرم عليه تارة وذا ان يكون الا باعتباره الخطاب والخطاب في اهليه محكم
وانما لا يحكم نصحه ردت لانه لا ينفى عن عقله وهو غير معتد بها
خبره عن اعتقوله مكرها خلاف الهازل لانه مستحق في الدارين ولا يستحق
بالدين كغيره وخلاف من قران بالطلاق لانه خبر معتد به بين الصدوق والكذب

توضيح السراة
وطاوعه واعماله

وقام السيف عليه آية لونه كاذبا فيه والحكم ثبت اقضية او اشهدا كافلا
 له وقد ابدى حكمه في اجماعا فلم يرد اخر مراد او تقع خلع السكران
 وطلاوق واعماله عندنا وفي احد قولي السامع له يقع وهو احسان
 الكرمي والطحاوي وقد نقل ذلك عن عثمان رضي الله عنهما فيقع بعينه القصد
 الصحيح وليس بصحيح وصار كالتام بل اقوى فالتمام ينته اذا
 فيه لا السكران في صحة التكلم بالعقل فاذا زال العقل لم يكن الموجود
 كلاما بل هو كصوت الطائر وصار كذواله بالبيع والدواء ولا يقدر على
 عقله سبب هو معصية وخاسر المغليط عليه لا العفيف لانه لو
 ارتد لا يقع ردة ولو اعتبر هذا المعنى حكمه ردة ولنا انه مخاطب
 او وقع الطلاق فيمنكحة فلا يعزى عن فضيلة اعتبارا بالصاحي ومار
 انه مخاطب لم يرد في بابها الدار من قوله تقرروا الصلوة وانتم سكارا
 وهذا ان كان خطابا له في حال سكر وظاهره وكذا ان كان خطابا له قبل
 سكره لانه لم يرد للمعاقل اذا اجنب فلا تفعل كذا ولا الخطاب وانما هو
 باعتبار الجواز ابا طاهر لوقف عليه فاقم السبب الظاهر الذي عليه
 وهو البلوغ عن عقله مقامه بفساد السكران في هذا المعنى وغفلت عن
 نفسه سبب هو معصية فلا يستحق العفيف لم يكن ذلك عذرا في
 المنع من نفوذ سبب من تصرفاته بعد ما تقر سبب لا السكران في عقله
 ولكن عجز عن استيعابه لغلبة السرور عليه ولنا ان في هذا حاصل سبب
 معصية فلم يوثق اسقاط ما يقع على التكليف بل جعل باقيا كلما ذكرنا
 وتنكيلا لا يرى انه الحق بالصاحي في حق وجود القصاص والحد حتى لو
 قيل انفسنا او قد فقه هذه الحالة بحسب علمه الحد والقصاص في حق
 بالصاحي فيما لا يسقط بالشبهة او في الحد والبيع فارغ غفلت ليس سبب
 هو معصية وما يقتضيه نوع من ضرره كسكران حقيقة فكار كالعشاء
 وسائر الوصفه من غير شر البيع فان يقع الى راسه فطوا امراته ولا
 اذكار حتى شرع يعلم انه ما هو في طلوعه الا لا تطلو والنوم لمنعه من
 العمل فلعلم لا يقع بقول انه لا يقع والسكران ممنوع من العمل والغفلة
 بالنوم لم يكره معصية والركن في الردة من عقله والسكران غير معتقد

لما نقول فلا يحكم بردة لعدم ركنه لا للتخفيف عليه بعد لقول السبب ولو شرب
 فلم يزل عقله بالسكران لكن صدرع وزال عقله بالصداع لم يقع طلاق لانه
 ما زال فعلا محظورا اذ الصداع مرض كسب من مرضه فصار قبل الصداع حصل
 بالمرض مضافا للسكران في واسطة كذا في شر القريب فلف الخ لسكران
 للصداع والشرع موضوع للملك فافرقا ولو اكره على السر في شر حق سكر
 وطلاق في بعض مشيئة محسنة لا يقع لانه سكر سبب حياج وقار بعضهم يقع
 لانه زال عقله عند كمال التلذذ وعند ذلك لا يقع مكرها ولا كراهية في سكر
 اشان لو وقع في سكره وطلاوق وسعة وشراره فهو كالعبان من الناطق
 استحسننا لانه يحسح الى طححاج الله الناطق ولو لم يجعل استه رة كعب
 التي طوى لادى الى المحرم وموعد فروع بالنقص يقع طلاق العبد على امراته
 له طلاق سبب لعوله علمه له ملك العبد المكاتب ثبت الا الطلاق وما كان
 الطلاق مملوكا للعبد لا يكون مملوكا للسيد لان الملك هو من خصه من
 المطلق الحاجز ولا الرق ينافي ما لكه المالك لكونه مملوكا من هذا الوجه فاستحل
 لسكران مالكا ومملوكا بحكمه واحدة لمن فاه من صفه المالك والمملوك اذ هو في
 سمة القدرة والثالث سمة العجز ولا ينافي ما لكه عين المالك لكونه مملوكا من هذا
 الوجه والطلاق من هذا القبيل واعتبار الطلاق بالنسبة عندنا حتى يكون طلاق
 له من سكران كذا زوجها او عبدا وطلاق الحرة بملكها كذا زوجها اذ
 عبدا وقار السيد في الطلاق معتبر بحال الرجاء والحد في طهر من تحت عيب
 وامة تحت حرة قوله عم الطلاق والرجاء والعتة بالنسبة اذ اعتبار الطلاق
 بالرجاء لانه مراد في العدة فكذا في الطلاق وفيه للعطف ولا يرد به
 ان يقع الطلاق لانه مراد معلوم لا يحتاج الى البيان ولا وصفه المالك كرامة
 في حوال المالك واهليه استحقاق الكرامة في وصفه من دمه ولا يرد به ولقد كررنا
 في ادم فوجئ بتردد اد برية هذا الوصف في تنقص بقصد وموقوف في
 في الحرة او فوله زوال العبد يستلزم على حرة من دمه والماله وهذا ينافي
 من سواها كما يباع من موال في العبد قبله كذا في ماله بهيمة وكانت
 ما لكته اكثر وحسب ملك الحر الذي تحت امة اكثر مما ملكه العبد الذي تحت
 حرة وفيه وقع النزاع ولنا قوله عم طلاق من دمه ثبت رد كرها بحالة

الواحد

ابان ونوى طلاقا وهذا ر قوله انه طالق نعت فرد له نه صفة للماء
وهذا ليس طلاقا والقار والملاق طو الو فلاحتمل العدد اذا الفرد ضد
والسوى كحتمل ضد واحد ا لم يحتمل العدد لا يصح بيته له نه لبعض بعض
محتمل اللفظ فاذا لم يكن المنوى من محتملات اللفظ فقد جرد اليه
عن اللفظ الدال عليه واليه الحالية عن اللفظ الدال عليه لا يفيد ذلك
الطالو كذا لطلاق الذي هو عين على الطلاق الذي هو صفة المحل كذا
العالم كلفعل المطلق اذا ثبت اقصى فلا عموم له كذا البابت اقصى
لصحة الكلام عدم عين واداره وفيه البلا امر وادار الوقوع فلا يكون
اساءة حقه فلا يصح نية والعدد المقرو به نعت لمصدر محذوف كما
يقول اعطيت جريلا واطعته هنت اي عطا جريلا وطعاما هنت وهذا
خلاف لما لو طلق نفسه ونوى بيا فان فيه البلا لم يصح ما عتد العدد
حق لو نوى بلسه يصح وانما صح له نه نوى طلاقا لم يفسد ولا امر بالفعلى ول
المصدر وانه اسم جنس له كل وبعض فاذا نوى الكل فقد نوى ما يحتمل لفظ
وله يقال ان طالق يضمن الطلاق وانه اسم جنس له كل وبعض كذا النوع يدل
على المصدر السابق بالوصوف لانه لم يصير الوصف من المتكلم بنا عليه فاما
ان يصير الوصف بابت بالواصف يصح الوصف فامر شري لا لغو ولا
ضرو ويا فلا يقبل العموم وخلاف ان يان ونحوه انه نية البلا ما صحت
نم له نه نوى العدد لا يرى انه نوى السن له يصح وانما صحت له نه صفتها
بالسنوبه ومقنوعا ر ه لظ ومقنوعا كصدا بالبلا وحقيقه ومقنوعا
كصدا لو احده وله ولا به تعبير احدها فاذا نوى البلا وقد عتق احدها
وهو متضمنه للبلا وصحت نية البلا في حيث انه بعض احد نوعي السنوبه
فان قيل الطلاق متنوع ايضا قلت هو عيان عن ارتقاء القيد
وهو مما لا يتصور له نه عيان عن عدم القيد المحل لعدم ليس سوى
حق متنوع وله نه لا يتصور المحل كثر من قيد واحد فلا تصور له نه
بما ع اكثر من واحد لا يرى انه في الحقا قول متنوع وكذا في السريعات
خلاف السنوبه فانه متنوع في الحسب فانه مدس السوي عن السوي على
وجه لا يحتمل به تصار وقد يكون على وجه محتمل ولا نوعية في الحسب

بمعنى ان يكون طالق
نعتا فاعلم ان الموصوف
كثيرا فاعلم ان بعض كلاما
بالوصوف لا بالواصف
لان نية العدد انما يجرى
الطلاق الذي هو فعل
الواحد لا العسالم

جازل متنوع في الشرعيات وقوله طلقه لا يحتمل العدد لقوله قمت
ومع ذلك الطلاق الواقع متا مضا تصحى لعله مذكور
وهذه مسدله يعرف حقيقته الا بما سرحته شرح اصول الفقه
وله يلزم اذا افاد طالق السنوبه ونوى البلا حيث يصح له نه روى
على حقه ضو انه يصح وبعد التسليم له يلزم وان السنوبه صفة
لمطلق محذوف اذا الفعل هو الذي هو صفة السنوبه وذكر الصفة ذكر
الموصوف لانه فصار كانه فاد طالق مطلق للسنوبه ولو كان هكذا
صحت نية البلا فيه كذا هنت وقد بينت اختلاف الروايات في هذه المسئلة
فما تقدم ولو قال ان الطلاق او طالق الطلاق او ان طالق طلاق
او ان طلاق فانه لم يكن له فيه او نوى واحد او ليس هو واحد ر حقيقه
وله نوى بلسه فبلا موقوف الطلاق باللفظ النانه والبالة طاه
اد لو ذكر الطلاق وحده يقع فاد اد له مع المصدر الموكلة او نوى اما
وقوعه باللفظ لا ونى الرابعه من المصدر براد به سم بقول جل
عدا اي عدا او قال فانما هي ايبال او ايبال اي مقبله ومدس فصار
كان طالق او يكون على حرف المضار كانه قال انت في او الطلاق ولا يحتمل
الى اليه ويكون ر حقيقه انه صرح لعليه من ستعالي فيه ويصح نية البلا
وله يصح نية السنوبه خلاف الروايات في السنوبه بعض البلا وقد
صحت نية البلا اجماعا فيصح نية بعضها ضرور وتكون نية البلا
انما صح له نه الطلاق مصدر وهو اسم جنس فساو له نه في محتمل الكل
كسا بر اسماء من جنس فاذا نوى البلا فانما يصح له نه كل الجنس لا نه
عدد كما لو طلق لك بشر الماء فانه لو نوى جميع الميا يصح ولن ينفى
شيت بمصرفه اذ في ما نطلب عليه من سم ولن نوى قد جا او قد جين له يصح
وهذا لا يمتنع التوحيد براع في الفاظ الواحد ونحوه انما الفردية لتوحيدها
حقيقه وكما او الحسبية لفرد ما حكما له نه لو عدت في حنا س كان
هذا باجرانه واحد وليس لفرد حقيقه اذ هي احرا متعدده فصار
هذا من سم الفرد واقفا على الكلام صفة انه واحد لما كان من ذى فردا
حقيقه وكما كان او الى اسم الفرد عند طلاقه من محتمل او المتشقق

فان قلت اذا اقم عليه سحر
يصح نية البلا
فان قلت اذا اقم عليه سحر
يصح نية البلا

بفرد حقيقة وحكما فلا ساوله الفرد حق لو كانت المنكحة امة يصح
السري عسان معنى الجنسية ولو قال ايرطالو الطلاق ولو عنيته بقولي
طالوا احد وبقولي الطلاق اذ قد اكد احد بصله لله نقاع باضمان
انت وصار كقولك انت طالوا انت طلاق فبقع رجعتان لم كانت مدحولا بها والا
لغا الكلام الثاني ولا يقع الطلاق عندنا الا لثلاثة صفات عضو جامع اف
جزء شائع اما لا ولا فان نصف الطلاق لا حملتها كقوله انت طالوا ولا التامضير
المرة فيكون الطلاق مضافا الى حملتها او الى ما يعتبره عن الحمل كقوله رقبك
طالوا وعقلك وروحك وبردك وجسدك وفرجك وراسك ووجهك لا ينفك عن لفظ
يعتبر بها عن جميع البدن اما الجسد البدن فظاهر له واما الرقبة فلقوله
فحرم رقبته اي حرم مملوك ولم يرد الرقبة بعينها واما العنق فلقوله
اعناقهم بها خاضعون وادبرها الذوات وهذا لم يقل خاضعة ولو اردت جميع
العنق لغير خاضعة واما الروح فله تعالى فالك روجه ورواد نفسه واما
الفرد لقوله عز الله الفرد على البيوت اي النساء واما الراس طالوا
هول راس العرو وبعلا امرى حسنا ام راسك اي ما دمت راقيا واما
الوجه فلقوله كل شيء هالك الا وجهه جاز في التفسير لزمعنا به هو ومنه
الدم رواية كتاب الكفالة فقال من هدر اي نفسه وفي رواية كتاب العباد
لا يطلو ومنه النفس هو طاهر اذا كان لا يعبر عن جميع البدن صان
البدن صدورا كانه والمدكور كانه كالمذكور صريحا واما الثاني فمثل قوله
نصفك طالوا تلك او عشرين او جز من الف جز منك لا في الجزء السابع بحمل
لسان الصرف كالتسع ونحوه فكذلك يجوز بحمل الطلاق الى النفس بحري
في حق السبع فيقتصر على الجزء المضاف اليه ولا تنعكس الى الكل لانه لا ضرر ولا
التعدي امكن القول بان قصد كونه مفيدا اذا فائدة المطلوب من الملك من نفع
ولا نفع على سبيل التبرع يمكن ولا يحرك في حق الطلاق لعدم من عكاز فثبت
الكل ضرر ولو قال يدك طالوا رجلك او اصبعك او دبرك لم يطلو خلافا لوف
والسابع وكذا الخلاف في كل جزء معتبر لا يعبر عن جميع البدن كذا العناق و
الظن به وبه بانه وكل سبعة اسباب للحرمة على هذا الخلاف وما كان من اسباب
الحل له يصح اضافته الى الجزء المعين لا خلاف في ان اضافة الطلاق الى جزء
مستقيم يعقد النكاح فوجب ان يفهم من سأل على ما اذا اضافة الى جزء شائع

وهذا لانه اذا كان مستمعا بعقد النكاح كازا بالاحكام الطلاق
لرفع حكم النكاح فيكون محله ما هو محل حكم النكاح وكونه مستمعا اي
حلال من سماعه انه لونه محل حكم النكاح اذ الحكم من صلي في النكاح المحل
واذا صحت اضافة الطلاق اليه مستلزم فيه فاضافة الطلاق اليه
مستلزم في الكل كما في الجزء السابع ولا يلزم انه لا يصح اضافة النكاح
اليه ولو كان محلا للصحة مع قيام المحل له يصح اضافة النكاح اليه
لانه المعنى في سائر ما جاز غير ممكن له رقبته لحرمة في سائر ما جاز
منع من تعدي الحل اليه اذ الحرمة بعد الحل فيما كان فيه استقامت
المعنى الى سائر ما جاز بعلم الحرمة على الحل والدليل على بطلان الحرمة
على الحل انه لو قال ايرطالو الطلاق موثقا ولو قال بوقر بوقر
شرا لم يحرم هذا فله يصح اضافة النكاح الى الجزء الشائع ويصح
اضافة الطلاق اليه وان اضافة الطلاق الى غير محل فيلغو
كما اذا اضافة الى غير رقبته او رقبته او ظفرها وهذا لا يطلو في
لرفع القيد فيكون محله ما يكون فيه القيد وليس في اليد قيد وهذا يصح
النكاح والطلاق لا يتركها يد ولو اضافة النكاح اليه يصح
بخلاف الجزء السابع لانه يصح اضافة النكاح اليه عندنا فيكون محلا
للنكاح فيكون محلا للطلاق المعنى في محل اصف اليه البصر في
محل آخر انما يستقيم ان لو صلي المحل الذي اضيف اليه البصر في مسعا
للجزء الذي لم يصف اليه البصر في انما يصح مسعاه لانه لو كان اصلا
بنفسه فمسعع غير في الحكم والجزء السابع اصلا نفسه اذ لا وجود
للمحل بدون في ان لا يسعع من امثلة الحكم فيصحيح البصر في ابا
للبعض الذي لم يستلزم فيه بالدليل المعنى الذي يستلزم فيه عدم الدليل
اما الجزء المعين فيكون نفسه هو محله الحكم على معقوله بصدور وجود
المحل وجود حكم البصر بدون فلو قلنا انما يستلزم له ذي في جعل
به صارتا معا لانه وجعل السابع اصلا له صله وهو باطل ولا يقاس
اليه على الراس لان الوقوع محله باضافة الطلاق الى الراس حق ولو قال
الرأس منك طالوا يطلو ولكن لا اعتبار للرأس بعينه عن البدن كما مر

حتى لو غير باليد عن البدن عند يوم يقع الطلقة وياضه في البدن
في المبسوط وقوله على البدن ما اخذ على جزو المصنف في كل على صحت البدن
البدن ما كانت الالة من خد اضعف الالة ومن صحت الالة تقع في الظاهر
والبطن والبضع لانه لا تعتبر عن جميع البدن واستكطالوا كغيرك
وان طلق نصف بطلقة او بثلث او ربعها او خمسة بطلقة واحدة
لان الطلقة لا تجزى وكرهوا ان تجزى كذا كذا الكل صحت لكانم العاقل
عنه لغاؤه وتغلبت المحرم على المباح واعماله للبدن بالقدور الممكن لانه
اذا قام البدن على البعض وهو مال بجري لولم يكامل يودي الى ابطال البدن
ولو ما ان طالوا بانه انصاف بطلقتين بثلثيها لان نصف البطلقتين
بطلقة واحدة يكون بثلث صرحت وهو كماله انه انصاف لانه يؤول الى كماله
ذراع ولو كان ان طالوا بانه انصاف بطلقة واحدة بطلقة واحدة
نصف بطلقة واحدة بثلثيها وانصاف بطلقة واحدة بثلثيها بطلقة
ونصف بطلقة واحدة بثلثيها بطلقة واحدة الى بطلقة واحدة الى بطلقة
طلقتين بثلثيها بطلقة واحدة بطلقة واحدة بطلقة واحدة بطلقة
الملاذ في كل رقة لانه لا يقع شيء في البدن وفي سائر رقة البدن يقع
جعل لاولي والنامة غايه لا يدخل تحت المغيث كما لو كان تحت هذه
الدار الى هذه الدار او فاشه هذه الى هذه وجه قودها وهو من ستمت وان
شار هذا الكلام بانه الكلام العرفي والرجل يقول خذ من مالي درهم الى عشرة
كان له اخذ العشر وتقال كلامه الى الخلق او بانه بجمع درهمين يقول العشر
استمر في هذا العبد من ماله الى الف يكون اذ ناله بالشراب الف ومطلو الكلام محمول
على المتعارفين لانه جعلها غايه فلا بد من وجودها ووجود الطلقة وقوة
واوصفه فهو كبح بالعليه انصاف ونقول شار هذا الكلام بذكره بانه
بلا في اكثر من ذلك اكثر من ذلك فانهم يقولون سنو من سنو الى سبعين او مائتين
سنو الى سبعين او مائتين او مائتين سنو او مائتين سنو او مائتين سنو او مائتين
طالوا في واحد لانه لا ياتي في واحد لانه لا ياتي في واحد لانه لا ياتي في واحد
من الملاذ وذا ثمانية قد جاز ابو حنيفة في حيث قال له لم يستد فقل سوف
اصحح بها

بالبدن
الكل
كأن
الاصح
نعم
بجميع
واحد
ونحوه
بطلقة
او بثلث
او ربع
بطلقة
واحد
او بثلث
او ربع
بطلقة
واحد
واحد
من احد
او مائتين
بطلقة

مائتين سنو الى سبعين وقاله انت اذا التمس سنين فتجيز في واداده
الكل في طريقه باحة كما ذكر الاله قد حزن التوسعة في واداده
غيره من صفة الطلقة والخط كلفه انه منزه عنه هتلا فضته الى
انسداد باب الملاذ في المصنف قاله زفر في الغايه لا يدخل تحت المغيث الاله
له بدنه اذ خال في واداده او وقع المائتين واداده قبله وفي فلهذا الضرورة
دخلت الغايه في واداده في الغايه المائتين واداده في الغايه المائتين
انقاع المائتين فاخذ بانه بالمصنف في السبع لانه في الغايه ثم موجبة
قبل السبع والوجود هتلا بوقوعها وارسل مائتين هذا وهذا استدعي
وجودها فلتا الاستدعي وجوده في واداده اجتمعا وجود المائتين في قوله
سنو من سنو الى سبعين بقبض وجود المستند في قبض وجود السبعين
بل كونه مستظرا لغيره وارسل السراية لو كان ان طالوا بطلقة مائتين
لا يقع الاله واحدة وكان ينبغي ان يقع لانه في واداده وقوع المائتين فلتا
قوله مائتين وقوع لغوا وقوله من واحد الى واحد كلام معبر في انقاع المائتين
واوقعنا لانه في واداده واداده في قوله من واحد الى واحد في صدق
ديانه لا قضائه في الكلام بحمله لكنه خلاف الظاهر لو قال ان طالوا واحدة
في سنين ونوى الضرر والحساب لم يكن له في واداده رجعي وقولي في
والسراية في بطلقة ثمانية في الواحد في سنين في السنين كان مائتين فلتا
ان اثر الضرر في بطلقة ثمانية في الواحد في سنين في السنين كان مائتين فلتا
احد الدين فقلنا لانه بضر مائتين في الف درهم فيصير ماله الف درهم ولكن
احد المطلق لا يوجد هتلا لو قال ان طالوا نصف بطلقة وثلثيها
وسدسها لم يقع الاله واحدة وان نوى واحدة وسنن وقوع الملاذ كانت
موطوءة لان سنن الحرف من سبعة سبعة استراجهما افك معق الجمع فارتق
للطرف والطرف بقاد في المطر وفي مصلاته والواو للعطف المعطوف
بمصلاته المعطوف عليه وفيه تسديد على نفسه فصدق لو كانت غير موطوءة
لنقع واحدة كما في قوله واحدة وسنن ونوى واحدة مع سنين مع الملاذ
دخلت اولا لانه في مائتين مع مائتين فادخل في عبادي في بعض اهل
الناس ولا اى مع عبادي ونوى الطرف يقع واحدة لان الطلقة لا يصح

٢٣

طرفا للطلاق فلفا الثاني لوقا في سنين ونوى الضر يقع شاكرا
 به عتار المذكور ولا وعند من يقع البلا ولا اصله لئلا يكون راعا كما هو
 عرف الحسنة والطلاق ولا يزيد على البلا ولا في ان طالق من ههنا الى
 الشام وقدر واحد رجعية وقدر رياسه لانه وصف الطلاق والطلاق لا يعلم
 انه لو قال انت طالق طوله وان عند يقع الرجعي فكيف يقع البائن ههنا وان
 كناه عنه لانا نقول به صريح بالطور ههنا كقوله عنه وسوق السيرة اقوى
 من بونه صرحا لانا بابت دليله كخلافه لو كان مسترحا فارقا قولك كمن
 الرضا ببلغ وصفه بالجود من قولك حوادك زكش الرضا اثر الجود وعلايته
 وقار دليله عليه خلاف وصفه بالجود مجرد اوله لانه قوله من ههنا الى الشام
 يعني الطلاق والعرض جار لئلا يحصل السبوت ههنا بوصفه بالطول
 وبعده عند وصفه بالطول والعرض لانه بعد العظم فصفه وكانه
 قوله ان طالق الجبل وعنده يقع البائن من المشبه به عظيم كذا ههنا
 خلاف نفس الطول لانه ليس فيه عظم وكان كمن المشبه وعنده لا يقع
 البائن بنفس السببه اذ الممكن المشبه به عظيم على انه جار لئلا يكون له
 روايا في هذه المسئلة فقد ذكر المسألة في جميع الله في دليله لانه وصف الطلاق
 بالطلاق وصار كانه وان طالق طوله ولو قل كذلك كازا با كذا ههنا ولنا
 انه وصفه بالقصر لانه حق وقع وقع في ما كان كمن ونفس الطلاق ولا يحتمل
 القصر لانه ليس بجسم وقصر حكمه بكونه رجعي ولو قال انت طالق حكمة اوفى
 حكمة اوفى الدار يقع في الخلاف كل ما كان لانه اختصاصا للطلاق بمكانه ووز
 مكانه لهذا وصف حكمه بعد الوصف الحقيقي وذا له خصيص بمكانه ووز
 كذا هذا ما عرفت به اذا اتيته حكمة صدق نانه لانه قصصا لانه في خلاف
 الظاهر فلا يصدق القاضى لوقا ان طالق اذ دخل حكمة معلوم فلول
 حكمة عملا سعيقة ولو قل في ذلك الدار معلوم بالفعل لمقاربه بين الطرفين والشرط
 اذ الطرفين يقتضيان الطرفين والشرط يقتضيان المشروط فحما عليه عند تعذر
 الطرفين في الفعل لا يصلح طرفا ولو قل في ذلك الدار طلق المحال لا جعل
 الطلاق طرفا للدخول والطلاق لا يصلح طرفا للدخول ولا يصلح الطلاق طرفا
 للدخول فلعنا كل في تعذر المحل على الطرفين والسرطه ونفى قوله انت طالق يقع

او مع
 واصل الطلاق
 محسنت
 بالطور والواضح
 مع ان يكون الاول
 مع او

وقع في المحل فصرح في اضافة الطلاق في زمان طالع غدا في
 عند يقع الطلاق بطلوع الفجر في اليوم الثاني ولو نوى العوض يصح
 في الثاني ووزا له اول قصصا وجه فيما بينه وبين الله تعالى وقال له بصدق قصصا
 فيما بينه وصوب بالطلاق كل الغر قصصا لئلا يكون الطلاق واقعا في
 اول الغد حتى يصف هذه الصفة في جميع الغد واذا نوى آخر فقد نوى
 خصصه بعينه وفيه الاختصاص يصح فيما بينه وبين الله تعالى كما في الاطر
 طعاما ونوى طعاما دون طعام الا نوى ان لوقا ان طالق غدا ونوى آخر
 النهار فانه لما اراد خصصه بعينه ما ساء له اللفظ وهو محتمل لفظه على
 خلاف الطاهر صدق يانه لانه قضى كذا ههنا ولا يغير حكمه بكونه لانه
 مقدور قوله غدا وانصاه لكونه مفعولا فانه وله انه نوى حقيقة كلامه
 مصدق وهذا لانه ايقاع الطلاق في الغد لانه جعل الغد طرفا والطرفه
 بلقياك تقاع والطرفه يقتضي استيعاب المطرفه كقولك في الزمان
 بل يقتضي وجوده في جزء من اجزاء المطرفه وعنه انه مقولم بنوشه بعين
 الجزئيه ولا يعين السبق وعدم المعارض ومقوى جزاء اخر كما في تعين
 الجزئ المنوي وهو قصدي او ياله عتار من الجزئيه وان هو ضروري كخلاف
 قوله انت طالق غدا لانه وصفها بهذه الصفة في جميع الغد مقتضى لئلا
 يقع الطلاق في اول جزء من الغد لصفه بالطلاق في جميع الغد الا نوى من
 قال والله لا صوم في العرس باول ساعة من العرس لو صام ساعة في
 عيونه ولو قال صوم في العرس تناول جميع العرس حتى لا يبر في عيونه لا بصوم
 جميع العرس كذا الوال لئلا يصح الدهر بعدى حريق على صوم لانه لو قل في
 صحت الدهر بعدى حريق على صوم ساعة والعفة في قوله غدا طرف ضروري
 لسوقه لا بلفظ وقوله غدا ثبت بلفظ بدل عليه وما ساء اللفظ كختم النبي
 له ما يستبدونه تأمل قوله لا اسرو نوى شرا با وشراب وقوله لا شرابا
 لصفح لك الفرق لوقا ان طالق اليوم غدا او غدا اليوم احد باول الوقوف
 اللذين يكلميه فتوقع في ان اليوم وصار قوله غدا الغدا لانه اوقع الطلاق في
 في الخلاف وصف اليوم بكونه غدا او جعل الواقع في الخلاف واقعا في الغد وهو محتمل
 فاصح كذا الغد في الثاني يقع في الغد وصار قوله اليوم لغوا لا يقع في

الغدره تشود لزكوا بقا عا اليوم فلقا بوله اليوم ولوقا انت طالق قبل
لن ابرو جك او طلقك قبل لن ابرو جك او انت طالق امس وانما تودعه اليوم
لم يقع به لانه اضاف الطلاق الى يومه لكن ما كاله فيه وكما راي في اللوغ
عليها كما لو قال انت طالق قبل لن ابرو جك او قبل لن ابرو جك او طلقك وان صواب
نايم او مخنوز وجوده كاز معروفه فالحال ان اذا لم تعرف حوده ولا نه يمكن
بصحيحه اخباره عن عدم النكاح او عن كونها مطلقة بطلون زوج غير
وهذا الكلام خبر بصيغته وانما جعلنا نشتا العذر جعله خبرا فاذا
امكن بحقيقه اخباره ان جعلنا نشتا ولو بوجوه قبل ان يشرط طلقه خبره ذلك
لانه ما استند الى حاله من فيه ولا يمكن بصحيحه اخباره عن نفسه وكذا
في حقه من ان حقيقه من جوده فلا يعتبره مقابله لانه نشتا لانه نشتا صار
حقيقه له عرفا وشرعا ولا نشتا في الماضي نشتا في الحاضر لانه يمكن ان يقع في
الحاضر ولا يمكن ان يستند لهذا بطلون في الحاضر ولو قال انت طالق ما لم اطلقك او
موقلم اطلقك او متى لم اطلقك وسكت طلقك في الطلاق في بعض في الزمان
خارج عن المطلق وقد جازى سكت اما في موقم متين وظاهره ان صرحا في
الوقت لكونه في موقم في الزمان واما ما فلا نه يستعمل الوقت في الله به ما دونه
حيث اى في الحيوة وهذا موضع الوقت في المطلق يستند في الوقت في محاله فمحم
جبه الوقت ولو قال انت طالق لم اطلقك لم يطلو حقه عوقا احد من قبل لن يطلو
لانه في الشرط فقد جعل عدم اتفاق الطلاق عليها شرط ولا يستلزم عدم
اله بالياس عن الحيوة كما لو قال لن اطلقك اذا دخل الدار فان طالق او اذا لم اقبض
فان طالق اذا اقبض في الموقم فقد وقع الياس فوجد الشرط والمحل قابل
والملك باق في موقم لم يطرأ الزوج وقع الطلاق عليها فيبطل موته ساعة لمحق
عجن عن اتفاق الطلاق عليها فانه لا يدخلها فلا حداثتها لانه امرأة القات
انما تزوج اكانت العدة ولحق خلعها فيها المراء في الطلاق وقع عليها
قبيل موته ما خيلا وهو كالمطلو فصار فانما تزوجت المرأة ووقع
الطلاق عليها قبيل موته فيساعه لطيفه لا يسع فيه كلمة المطلق في
النوازل يقع موته لانه لا ياتي بها في موقم فوجد الشرط عند القضاء
محال الطلاق والصحيح ان موته لموته لانه اذا اشرف على الموت فقد بقي من

حيوتها لا يسع للتكلم بالطلاق في هذا القدر في الزمان صالح لوقوع المعلول نه
يستعفى عن زيار التكلم بوجد الشرط والمكلفا م والمحل باق ولا يبرأ الزوج
منها لانه قد باق قبل الموت ولا يكون بينهما زوجة عند الموت وهو شرط الموت
ولو قال انت طالق ما لم اطلقك او اذا ما لم اطلقك لم يطلو حقه عوقا احد من
ان عوقبه الشرط ولا عوقبه موقم في الطلاق كما سكت وان لم تكن له فيه
وعند ان حقه لا يطلو حقه عوقا احد من موقم كما سكت لانه اذا استعمل
فيما هو كان له محاله وليس فيه موقم الخطر والله تعالى اعلم بما سكت لانه اذا
السيا الفطر وهو الوطأ اذا اشتد الحر والشرط ما هو على الوطأ فسين
انه لوقت حقيقه عوقا موقم في صان الشرط وقت لا طلاق فيها وقد حقه
وهذا الوطأ ان طالق اذا استعمل في موقم في مجلسها لا يخرج من موقم بها
كما لو قال موقم سكت حقه في سكت لانه اذا اذكر للوقت في الشارة او ان يكون كرهه اذ عوقا
واذا اجاس الجيس في موقم خندوب وذكر للشرط في الحال في الشارة
استعمل اعناله في موقم بالغف واذا اقبضك خضصه في مجلس فلوكا
لوقت ما اجزم لانه علامه الشرط واذا ثبت انه يحمل الوجهين فيقول لن
اودعه الوقت يقع الطلاق ان اودعه الشرط لا يقع فيه يقع بالسك وهذا
لقول في قوله اذا نشتا انه يحمل الوجهين في موقم قد صرحا في اودعه الوقت
لا يخرج من موقم بها ولا اودعه الشرط يخرج من موقم بها فلا يخرج با
ولو قال انت طالق ما لم اطلقك انت طالق في طالق هذه المطلقه اذا قل ذلك
موصولا به والعبس في موقم المصاف في موقم ان كان موطوءة وهو قول في
لانه وجد زيار لم يطلو حقه في موقم قوله ان طالق اذا اقبض لشرط الخت
وجه من سكت زيار لم يوجد زيار عدم فيه فعلا الطلاق لانه كما شرع في قوله
انت طالق فهو فاعل فعل الطلاق ولا يكون ما كاله لانه نشتا وانما يسع تاد
للفعل في زمان يقرر على الفعل ولا بفعله لم يوجد ولن يحق التوك فهو غير
معتبر لشرط الخت توك يمكن له حسان عنه لا مقصود من العبث الت
ولا يمكن تحقيق البراءة ان يكون هذا الساعه اللطيف مستثناة فاستثني
هذا القدر عن موقم بدله حاله اصله في حلقه سكن هذه الدار فاشغل
من ساعته باله مقال له بلبس وهو له به فرعه في الحاله توك وهو كالبه فمور

شكر

منه ساعته ولو قال له مره يوم ازوجك فانه طالق فزوجها لئلا يطلق ولو قال
 له مره اخرجك من بيتي فانه طالق فخرجها ولو قال له اخرجك من بيتي فانه طالق فخرجها
 الليل فانه طالق ولو قال له اخرجك من بيتي فانه طالق فخرجها
 والنهال في الله عز وجل ومنه يوم ازوجك فانه طالق فزوجها
 فانه طالق فانه طالق فانه طالق فانه طالق فانه طالق فانه طالق
 او نهال في الله عز وجل ومنه يوم ازوجك فانه طالق فزوجها
 فانه طالق فانه طالق فانه طالق فانه طالق فانه طالق فانه طالق
 به مطلق الوقت يستعمل في النكاح والطلاق والنفقة والنفقة
 للمصروف من يوم الجمعة اذا استغنى استعماله في كل واحد منهما فله بدخضابط
 مما فيه اصدقه من غيره فمقول اذا قرى عتد كالصوم يراى به المعيار
 له في اليوم اذا الممتد بها سبب الممتد اذا قرى عتد يراى به مطلق
 الوقت لكونه اليوم والطله واما عتد فيراد به الوقت فحش اذا زوجها
 ليلا ومن غير اليد مما عتد فحش على ما في النهال فاذا لم يعلم بقدره حق
 مضي النهال فانه عتد بعد انقضاء من عرفه خيرا من غيره وعقبا عتد
 ما بقدر الما قبله مما عتد ما لا قبله والطله والعتد اما اذا اراد
 به المطلق فطاهر وكذا اذا لم يرد له لانه ليقبل الما قبله فلو كانت
 طالق شهران بدول نوق ومن غير اليد مما عتد فحش على ما في النهال
 سيرا موقولا ما بدول عتد وعقده عتد في الجزاء في السرطى
 اعتبر بعض مشكنا حرمهم الجانب الشرطية المسئلة من وفي جانب الجاه
 في المسئلة البانية ولو قال عتد في ناس النهال خاصة صدق قضائه
 نوى حقيقة كلامه والليله يستعمله للسواد والنهال له استعماله
 للبيان هذا بوجه هذه العبار في اللغة ومنه في المرأة انا منك طالق
 فليس له ولا نوى طلق فاولا انا منك بانواع عليك حرام ونوى الطلاق
 يقع الطلاق في كل السبب في نوى الطلاق في المسئلة وفي اوصاف اذا
 نوى له اضافة الطلق في المحلة فصاع كما لو قال انت طالق انا منك بانواع
 وهذا لا يحل الطلق في طائفة حكم النكاح لان الطلق في شريع لرفع ما
 بالنكاح وحكم النكاح مشترك بينهما حق لكل واحد منهما من سقاية
 لصاحبه وتملكه المطالبة بالوطى كما عتد هو المطالبة بالتمكين وهذا

المعنى
 اليوم
 حقه
 الاصل
 حقه

سميا متنا حن في سقاية النكاح بذكر كل واحد منهما ونوى بموت كل واحد
 منهما فاسقاهت اضافة الطلق الى كل واحد منهما الا ان نوى ضا الى الزوج
 غير مفعول فاحتج الى التيسر لانه اضافة الطلق الى غير محله فيلحق
 وهذا لا يحل الطلق ويحل موصوف بالقدن لانه لرفع والقدن فيه
 له عتد عن طلق النكاح والمكس له عتد لانه عتد له في الملك انما ثبت
 مع المتنا في موق الحرة لضرورة تحقيق مقاصد النكاح وهذه الضر
 في جانبها في جانبها وهذا اسم المنكوحه محلو له ليس الزوج بذلك
 يركب الرجل بعد النكاح مطلق حش يست ولسوا في نوى يستمع
 بامانه ولن كثر في سواها وهي ممنوعة عن الخروج والبر والتزوج
 مع قيام من عليه حق الزوج بعد طلاق الملك في حق دور الزوج
 ليعلم انها محلو دونه وله نكاح لانه لا زالة المحل وهو مشترك بينهما في
 الطلق وما وضع له بطلان المحل لانه سرع لرفع موق النكاح وموجب
 الملك وهذا اسم الزوج ما كان وكان له في الضر في البه فله بصره اضا
 ما يقطع الملك الى المالك كما لو قال لعبد انا منك حر فله بانه له في
 لقطع الوصله وهي مشتركة بينهما وحله والحكم له لانه زالة المحل وهو
 مشترك بينهما فاسقاهت اضا فيهما اليها لصفا فيهما المحل وله بصره اضا
 الطلاق اليه لانه لم يصح في محله ولو قال له مره انت طالق اذ اوله
 سى ليقع سى قال محمد وهو قول يوسف اولا يقع واحد ودجعه ولو
 قال انت طالق اولا او لا سى او غير طالق يقع سى اتفاقا لحداده اذ حل
 الشك في الواحد فسطل ما فيه السك ونفى قوله انت طالق كما لو قال امراته طالق
 وعبد حر اوله فانه سطل العتد الطلق في محله وقوله انت طالق اوله لانه
 اذ حل الشك في اصله يقع في نوى سى وهي لانه العتد هو الواقع ال
 يركب انه لو قال لغير الموطوءة انت طالق بلى طلق بلى ولو لم يكن الوقوع بالعد
 للمف ذكر الملاء وهذا في الواقع في الحقيقة انما هو الموصوف المحذوف
 معناه انت طالق بطلقة واحد واذا كان الواقع ما كان العتد وصفه
 كان الشك في اذله في يقع في نوى سى كما لو قال لغيره عتد في سى
 او لا سى لا يلزمه سى ولو قال انت طالق مع موق مع موقك ليقع سى لانه اضا



يعادى به عاقلة له معلولة وكذا الطلاق بقارن المطلق له معلولة فكذلك الطلاق
مقارنا للعاقلة فكذلك مقارنا للعوض ضروري فكذلك واقعا على الحق فملاك الرجوع
فان قيل لما اقررت به عتاق بالمطلق ومن عتاق مصادف للملكة كالتطليق حصة
للملكة ضرورة فله ملك الرجوع فله ما كان العقل المعقول سبب عند الشرط
صان كان قوله ابرح وان طالق يسبق فجداء وما زاد واحد فسد مخرج او حزن
اللفظ ضروري فصد فله المطلقا وهو حق فملك الرجوع ودكره الهداية
العتق بقارن عتاق له عتقه والمطلق بقارن العتق فحق الطلاق بعد العتق
وهذا مشكل في الطلاق بقارن المطلق له عتقه فكذلك مقارن للعوض والحجاب
انه جعل العتق مقارنا للملك عتاق مطابقة للجموع وجعل الطلاق وقت خراجه
المطلقا فتنافى القبض انما لم يعمل على العكس لان الطلاق مختص بطو السوء
له ان يفضى اليها جازيا من العوض مختص به السوء لكونه اجبا اليها جازيا
بى في الملكا خراجه البيع الفاسد على البيع الى زوال القبض بحله في البيع النصح
لثبوت على وفق الدليل لونه محبوبا وسوق الفاسد على خلاف الدليل وكونه موقوف
لكونه مذهب عنه والجواب عنه ان الطلاق عند الحاجة لم يوق بموقوف وذهب
لن الطلاق يعلو بما يعلو به العوض هو بصدف به فلهذا الطلاق والطلاق
تحرار من حرمة غلظة وهذا في المطلق ولا كذا في القارن عتاق في العتق
على ما ذكرنا ولكن زوال المطلق ما وثوق العوض في الشئ ذما في البوق ليس ثابت
وعليه اطلاق العقل فله بصدف في المطلقا وهو حق فملك الرجوع ودكره الهداية
له في العوض شرط فحق الطلاق بعد العوض ضروري انما معاقبا وحله في العتق
له كحطاط فيه وكذا الحرمة الغليظة كحطاط فيه وتزول ان طالق هكذا واشتال
باصبع طلوع واحدة وراشاد باصبعين طلعت يميني وراشاد يساره طلعت يدايا
له من سنن بالاصبع ففقد العلم بالعدد اذا اقررت بالعدد المبرم بالسنة
واجماع من علم السهر هكذا وهكذا واشتال باصبع العشر بعف
بلسن يوم ثم قل في المرة الثالثة السهر هكذا وهكذا وخمس ابره في
المرة الثالثة بعف تسعة وعشر يوم ثم قل في المرة الرابعة بالمضمومة
اي المعقود والعرف بعد هذا وكذا السنة فانه علم ما خسر ابره في الثانية
كان من كتب في نشر من بضاعه ووزع عقد فلو نوى في شأن بالمضمومة

لم يصدق وقضا ود تن فيما بينه وبين الله تعالى حتى يقع سائر ما به وكذا
لو قال عتقتك سنة بالكف وز من صانع ما دفع د تن فيما بينه وبين الله
وله يصدق وقضا حتى يقع واحدة وبانه له نوى ما يحتمل لكنه خلاف
الظاهر واذا اشتاد باصابعه وراشاد طالوع لم يعل هكذا هو واحدة
له انه انما يعتبر به سنن نفسا عند ذكر العدد المبرم فاذا لم يوجد
العدد المبرم في سنن عتق بقوله ان طالق وهو كحتم العدد واذا وصف
الطلاق بضرر من الرأى والسنة كان ما سئل لم يقول ان طالق بان
او البتة سواء دخل بها او لم يزل نوى اوله وفي السنة في حرم الله بيع واحد حرم
لم يدخل بها لان الرجوع في العتق حكم الطلاق بعد الدخول بالنظر فله ملك الرجوع
تبدله كما له ملك بدل ما لو احكام الشرع الا يرى انه لو قال لغني اعترتك
اعانة له زمة او وهبتك هبة موجهة للملك قبل القبض باقية له رجوع
في على اصلكم او قال ان طالق على انك رجوع في عليك كان باطلا وانما يقطع
الرجوع ما علوا الله به القطع به بان يجعله بدل او يطلقها بلفظ وانما
انه وصف الطلاق بما يحتمل وهو المينونة وهذا ليس بالسنة قبل الدخول
وبعد انقص العتق بالطلاق له ان تاتى للاجل في بوق السوء وهذا
له في الطلاق من صلح موجب للمينونة في الحال انه شرع لرفع الحاج وطوع
ومن صلح السبب اذا انعقد يجعل حكمه الا في النص ورواها جبارا في
انقص العتق في صريح الطلاق واذا لم يصف بالسوء في ما عده على
قضية القين تن انما لغني حكم الشرع بملك من بانه لم يقرر الحكم من صلي
نقص هذا العارض الذي فيه الحيث على ما ورد في النص ويقع واحدة بانه
لن لم يكن له نوى السنن وان نوى لئلا في المامر مسلة الرجوع
ممنوعة ولو نوى بقوله ان طالق واحدة ونقوله بان السه اخرى يقع طلقا
بايننا في هذا الوصف صالح للاسراع ابتداء فانه لو قال ان طالق او البتة ونوى
به الطلاق بصدف فلهذا ان نوى به مطلقا اخرى وكان سفي لم يزل احدهما
رجوعه عملا بقوله ان طالق الا انا جعلت ما بينه لعدم من مكانه الثاني
يكوز ما في فكوز من ول ما في ضروري اذ لا يصور نقاشا ول رجوع اذا اصاب
السا في باين وكذا اذا ما في الحش الطلاق واخبره او اسوا او طلاق السبيل

وشيت

وانما يصح طه قاعدا الشرط ولما صح بعلقه بالشرط سر عند وجود جملة
اذ لم تكن لفظة ما يدل على الترتيب فثبت له بدل سدر الك الغلط باقائه الثاني
مقامه من قول قد صح ذلك التعليق لبقاء المحل بعد ما تعلو من بالشرط فاعلو
بما في الشرط بلا واسطة كالهوى والواو للعطف على تقريره من فاعلو
الثاني بالشرط بواسطة من وانما تجزى بلا بان بالهوى لم يصح التكلم بالشرط
تفاوت المحل وهما انه لم يكن طه قاعدا فلو كان كذا يصح طه قاعدا الشرط
تعلو ولوقا لن يدخل الادبار طالو وطالو وطالو فاعلو الكرخ والطحاوي
انه على المحل الذي دلنا له زجر الفاء للعطف كرف الواو مطلقا عند
وذكر الفقه ابو الليث انه يقع واحدة عند الكل لزوم الشرط وهو من صح
له الفاء للتعقيب في كلامه يصح على ان الياء تعقب من وفي فتنن بالهوى
له الى عند كما لو قال ثم وبعد خلاف الواو ولوقا ان طالو ثم طالو ثم
كل من فلانا فعند ذلك حصة لكانت مدخولا بها تقع في الحالى نبت زو سعلو الياء
بالكلام وان لم يكن مدخولا بها تقع واحدة في الحالى بلغوما في واد اقم
الشرط فعلى ان كل من فلانا فان طالو ثم طالو ثم طالو فاعلو بالشرط
ووقع الثانية والثالثة اذ كان مدخولا بها والى تعلو من ووقع الثاني
ولغا الثالث عند من تعلو الكل بالشرط ودم الشرط او اقر الى عند
وجود الشرط تعلو من لكانت موطوءة والى بطلو واحدة وهذا بناء
على ان التراجي اتفاقا لكانت اخذوا في اثر التراجي فقال ابو حنيفة رضي
هو معنى من لقطار كانه سكت ثم استنفق قوله بعد من ول اعين والى
التراجي وقال التراجي راجع الى الوجود والحكم فاما في التكلم فمتصلا ولو
قال انت طالو مطلقا مع كل مطلق او وانت مع كل مطلق طالو وانت
طالو بعد كل مطلق او انت طالو كل مطلق يقع الملك ولوقا كل المطلق
تقع واحدة ولا صلة لكمة كل له جاطة فاذا اضيف الى المنكر يقتضو عموم
افراد اذ كان له نهاية معلومة ولا تنصرف الى من وفي اذا اضيف الى المرفوع
يقتضو عموم اجرائه وعنه هذا فيل كل ما كاول صدق وكل الزمان مالوك
ولوقا ان كل الدان كان لتعظيم اجراء الدان ولوقا كل اذ كان على الدون
كلها فلا جرم قوله كل مطلق سئل الملك وقد قرئ كل مطلق مطلقا آخر

آخر
تطلق

فكان نسخا لغيره اد عليه ان الطه في له يؤيد على الله ولوقا ان طالو بعد
مطلقا وقع الملك في دخلها اولا لانه اوقع الواحدة بعد الكل فثبت الكل
اولا ولوقا ان طالو مع كل امرأة في او انت مع كل عند في طلق وعقوا الدون
كل على منكر له نهاية معلومة ولوقا ان كل على مع كل هم هم هم هم هم هم
دخل على ماله يعرف غايته فمرا اذ ناه ولوقا مع كل هم هم هم هم هم هم
لزمه عشر وزل في الكل معلوم فمرا كالطه في ولوقا على كل هم من الدان هم
لزمه عشر وعنده وبالله عند من ولوقا على هم لزمه هم واحد له غايته
له ولوقا ان طالو في شهر يقع بعد شهر عند في نوسف وفي الحالى الواقع له
يحتمل اليوم في لست ان في لست جلا دخل عليه وقد دخل على في يمارع فواجب
ما جيله ولوقا ان طالو بعد يوم من ضحي لم يطلو حتى يمضي يومه لانه اضا في الطلاق
24 وقت لم يقع قبل ولوقا بعد من او معها او قبل او قبل يقع في الحالى اما في
بعدها وقبل وظاهر واما في معها وقبلها فكذلك لانه لسر له اثبات في صف في اليوم
فيلغو ووقع الطه في الحالى ولوقا مع يوم من ضحي لم يطلو حتى يطلو في فجر من
يوم من ضحي لانه وصف الطه في المقارنة فوجب ياخير في وجود ولوقا ان
طالو مطلقا يقع عليك غذا طلق غذا ولوقا ان يقع عليك ان غذا يقع في
الحالى في المسئلة من وفي وصف الطه في بلقوبه وهو الوقوع غذا اذا الطه
مما يوصف بالوقوع غذا فلم يصر فاصله وفي الطه في مضى قال في الغد فله يقع
البحر في الثانية وصف الطه في حال بلقوبه لانه مقوقع وقع في وقاد
كلها فله يحتمل الخصوص في الغد فصان هذا الوصف لغوا وفي الطه في مطلقا
عن الوقت فيقع في الحالى ولوقا ان طالو مطلقا يقع عليك في دخولك الدان لم
تطلو حتى يدخل الدان لانه وصف ما يحتمله وهو ان تصار بالدخول كانه شرط
ولوقا ان يقع عليك الا في دخولك الدان وقعت في الحالى لانه وصف ما لا يحتمله
فيلغو وفي لست في مطلقا ولوقا ان طالو كل يوم او انت طالو اليوم غذا
وبعد غذا وانت طالو اليوم وراس السهر او انت طالو ابدأ او انت طالو يوما
ولوقا ان اوقا في السهر ان طالو في لست في زها دك او في السهر والنه يقع واحد
اما لا ولوقا في الموصوفه بالطه في يوم موصوفه بها في سببها في نام فلم يوصد
ما يقتضو التكرار فيقع واحدة الا اذا نوى التكرار فيصح نيته باضمان في وعند

وغير متعدي ولا على سوا التكرار له فكل التكرار متكرر في اليوم واما التكرار
فلا ينفذ اذا اطلقت في اليوم طلقت سائر يوم واما الثالث في الوصف
دام الوجود ولا ينفذ في وقت احتاج الا الى واقع واحد وعين في يومه انه يقع
واسر السهر اذ ذكره في وقت احتاج الى واقع واحد في كل واحد منهما واما الرابع
فلا ينفذ الا في وقت ثابت ولا حاجة ما يبعد الى تعدد الواقع الا اذا
تكرر التكرار في وقت معين في وقت محدد من جهة واحدة من جهة واحدة
الدهر فكانه في ساعته بعد ساعته واما الخامس في الوصف بالطلقة يوما
وقوله يوما له رفع له والطلقة بعد ما وقع له برفع فلفا قوله ولوما له واما السادس
والسابع فلا ينفذ جعلها طرفا واحدا فيقع واحدة باول الوقوف وهو هذا المقام
له في صلاته في وقت واحد في الوقوف فيقع باولها له في جعله الوقوف
طرفا وانما يكون في كل طرفا اذا وقع باولها ولو كان انت طالوع كل يوم او مع
كل يوم او عند كل يوم او اليوم وفي غدا وفي بعد غدا او اليوم او كل يوم بطلقة
او كلما جاء يوم او كلما مضى يوم او انت طالوع اليوم او اذا جاء راس الشهر او انت طالوع
ابدا يوما يوما او في اليل انت طالوع في نهارك وفي ليلك او في النهار والليل او في
الليالي والنهار وفي ليلك وفي نهارك تعدد اما في اول فلان في كل يوم يكون
طرفا في طول كل يوم حتى تيسر له في كل الثاني والثالث في ربيع للمقادير عند
الحضرة وما يكون في اليوم في اول يكون عند الثاني في مقدار ناله واما الرابع
فلا ينفذ في كل يوم يكون طرفا فيجب المظروف واما الخامس في قوله انت طالوع
عند انقاع الطلقة في غدا وبالطلقة في غدا يصير طلقا في اليوم فيقع طلقه
اخر في اليوم لتصير موصوفة بذلك وعند فيقع واحدة كما لو قال انت طالوع
اليوم وغدا واما السادس في قوله جعل كل يوم طرفا للواقع فاوجب عموم الواقع
فطلقة كل يوم واحدة حتى تيسر له في قوله انت طالوع كل يوم له في جعله
طرفا للصفة فاوجب عموم الصفة وكونه طلقا وصف يوم في كل يوم واما
السابع والثامن فلا ينفذ في شرط مشترك في طول عند كل محي او مضى حتى
تيسر له في التاسع فلا ينفذ في رسل احد من وعلم في مكانا غير في طلق
اليوم واحدة واذا جاء راس السهر اخرى واما العاشر فلا ينفذ في ذكره بدفص
ذكره ليومين في رافا وجب التكرار اخر في اليوم السلس في ذكره وانه في

الى حصر اخر في اليوم الخامس له فيقع يوما فيقع يوما فيقع يوما
فيقع يوما فيقع يوما فيقع يوما فيقع يوما فيقع يوما فيقع يوما فيقع يوما
والثالث في اليوم الخامس فيقع يوما فيقع يوما فيقع يوما فيقع يوما فيقع يوما
فيقع الطلقة فيقع يوما فيقع يوما فيقع يوما فيقع يوما فيقع يوما فيقع يوما
فيقع الواحد في الوقوف فيقع في اخرها كذا هي واما الحادي عشر في الثاني عشر فلا ينفذ
اضاف الطلقة في الثاني عشر في اوله وذلك يكون واقع في الحادي عشر في الحاجة الى انقاع
طلقة النهار في طلة واخر في الحادي عشر فيكون في كل يوم بخلاف طلقه في
عنه بداء بالليل فطلقة الحادي عشر في هذا فيقع في نصفها بالطلقة في الغد فلا حاجة
الى انقاع طلة في اخر النهار واما الثالث عشر في الواقع عشر في جعل كل وقوف
على جهة فيستدعي مطرفا على جهة فيقع في الحادي عشر في الثاني عشر في اول
في انت طالوع في كل وقوف فيقع في كل يوم فيقع في نصفها بالطلقة في الغد فلا حاجة
في اولها كانا شرط واحد في الفعل في نصفها في نصفها بالطلقة في الغد فلا حاجة
في وقت طلقة لوجود السطر وهو القام والعقد في رطل واما حكمه في سائر في
له دوام حتى قامت على قول المصنف في طول ما لم يقع في اوله في كل وقوف في
فاهي وحده فيقع في كل واحد منها وكان كل واحد شرط بنفسه فيعلق
الطلقة في واحد منها ومثله الحكي وسرك في الحكي في شريك ولو قال انت طالوع غدا
او بعد غدا فيقع بعد غدا في جعل احد الوقوف في قوله صلاته في نصفها بالطلقة
في احد الوقوف فيقع باخرها له في جعل احد الوقوف في وانما يكون واحد في طرفا اذا
وقع باخرها وان في غدا وبعد غدا فيقع في الغد في جعل كل في طرفا فيقع باولها
ليكون طرفا ولو قال انت طالوع اجماع غدا وبعد غدا او اقدم فلا في ربيع
باولها له في جعل الشرط احد من وانما يكون الشرط احد من اذا وقع باولها ولو كان
بالواو فيقع عند اخرها في جعل كل في شرط وانما يكونا شرط اذا وقع باخرها
الا اذا اجماع الشرط باولها في انت طالوع اجماع غدا او اقدم فلا في ربيع
علاوة اذا اقدم فلا في ربيع في جعل كل في شرط وانما يكونا شرط اذا وقع باخرها
فاذا ذكر الشرط في ربيع في جعل كل في شرط وانما يكونا شرط اذا وقع باخرها
على جهة وعطف على ربيع في جعل كل في شرط وانما يكونا شرط اذا وقع باخرها
بالثاني عشر في جعل كل في شرط وانما يكونا شرط اذا وقع باخرها

فان قلت طالق امر الشبهة او اذا اقدم فيه زعموا بالشرط اي بالقدم لتعذر الجمع بين قضيتين
والفعل مخالف بينهما لا راعى ان يؤول بقتضى الوقوع باخره واعتبر الثاني بقتضى
الوقوع باولهما ورجحنا جانب الفعل للونه شرط محض متعلق بسواء تقدم او تأخر
والقول طالق امر الشبهة او اذا اقدم فيه زعموا بكل واحد طلاق يقع في الوقوع الموصوف
واحدة وعند الشرط لا فرق له في الجمع بين موصوفيهما وقد جعل كلاهما شرطا
ولا يمكن ان يجعل كلاهما شرطا لطلقة واحدة لئلا يتصور جبرها جعل كل واحد
شرطا لطلقة واحدة كما تقدم في الشرط مع احدهما ورجحنا جانب القول
قلت **الشرط الثاني** الكنايات تقع بها الطلقة الا بالنية او بدلالة الحال لا
غير موضوعه للطلقة بل يحتمل الطلقة في غير ما ثبتت اليه الله تعالى فلا بد من
التعيين او بدلالة التعبد كالحال مذكورة الطلقة ولا ريب في الحال اذ على الطلقة من
النية لا بالنية باطنه والحالة ظاهرة فكانت الحال معينة للحجة في الظاهر فاذا
قال لم انويه الطلقة فقد اراد ابطال حكم الظاهر ولا يصدق لما لو لم يأت طالق
وتوكل في الطلاق عن وثاق واقفا فيما بينه وبين الله تعالى فمجرد ان يصدق في كلام الفاظ
منها يقع الطلاق والرجوع ولا يقع بها الا واحدة وهو اعترى واستبرى حكم
وانت واحدة اما ان يولي في النوع علمه قال لسورة اعترى بمراجعتها ولا حقيقة
الا غير المحسوس في حكمه لئلا يرد به اعترى نعم الله تعالى او يقع عليك او اعترى في النكاح
فاذا نوى عند اذ عن النكاح زال به ثم وجب بها الطلقة بعد الدخول قضاء
كانه في طلقك او انت طالق واعترى وقبل الدخول جعل مستعارا في الطلقة ولا بد منه
فاسمعوا للحكم لسببه وكذا استعان بالحكم للسبب اذا كان مختصا به والطلاق
مقتضى الرجوع واما الثانية فلهذا استعان بعينه عند انه يصريح بما هو المقصود
بالعد وكما عرفت وكما قل من ستره لم يطلع في حاله وارجحنا اي تعزير نواه حكم
له طلق واما الثالثة ففيها خلاف في الساق في عند من يقع بها البائن كسائر الكنايات
وعند الساق لا يقع بها شيء لانها تعود الى المراه وليس فيها احتمال الطلاق في لسانها
بحتمل الرجوع اليها اي انت واحدة عند موك او منفرد عندك ليس معك غيرك او
واحدة نساء العالم في الحال والى الله وحكمه لئلا يكون نعت لمصدر محذوف والى ان طالق
طلقه واحدة فاذا زال به بهم بالنية كازد له على الصريح له عاملة موجبه للصريح
بعقب الرجوع ولا يقع بها الا واحدة لان قوله انت طالق امر واحد في اعترى واستبرى

رحمك ومضمرا في قوله انت واحدة ولو كان مضمرا لم يقع به الا واحدة فاذا كان مضمرا او
مقتضيا او في ذلك يقع به الا واحدة فان قيل المصدر لما كان مضمرا في قوله انت واحدة وجب
لنصبه فيه الثلاث قلت السبب في الواحدة ما في فيه الله تعالى وما في فيه الطلقة
اذا اولى واحدة بالنص فيكون نعت لمصدر محذوف اما اذا اولى واحدة بالرفع لا يقع شيء
ولزوى ولزى عرفت واحدة كحج الى النية وفي عامه مستلحق الكل على ان خله في كل
العوام لا يميز بين من هو له عرافة كحوزين حكم يرجع الى العامة على هذا وهو الصحيح
بقية الكنايات اذا نوى بها الطلقة كانت واحدة بالنية ولو نوى بلاما فتلا ولو نوى شيئا
فواحدة وذلك من انما يارونه وبنته وحرام وخليفته وبنته وجعل على غاربه والحج
باهلك ووهبتك له هلك وسرحك وفارقك وامرك بيدك واخا رى وانصره وتنفى
وتخمرى واستبرى واخرى واخرى واخرى وقوى واستغنى به زواجه لا بها بحتم الطلقة
وغيره فلا بد من النية لسبب الطلقة وهذا في قوله بان يحتمل معنى كحتمه انما يارونه
وصلة النكاح او عن الموصى او عن الخير او انما يارونه في نسب له في السنه على مضى
من نكاحه او يصاله مسوع والبت والبتل القطع فحتمه لا يقطع عن النكاح ولا الخير
وعنه قارن والمحرمان هو المحنوع فحتمه لا يحتمل به وخليفته من الخلق وبنته من البراءة
لهذا وجب مخرجها اي خليفته او بنته عن النكاح او عن الخير او عن البت او عن جنتك
على غاربه ينبغي عن الخليفه لانهم اذا ارسلوا الناقه بجعلوا جنتها على غاربه وتخلون
سبيلها فكان كقوله خليفه والغاربه من النسب والعنف والحج باهلك في طلقك
اولا في اذنتك او سيري سيرة اهلك ووهبتك له هلك اي عفو عنك ما لم يكن العقوبة
لاجل اهلك او وهبتك له هلك لا في طلقك وسرحك وفارقك طاهره وهذا الساق
من صرحا لا تحت جاز الى النية وليس في الصريح ما لا يستعارة غير النسب او هم يقولون
سرحا الى وفارق عرفت صا وكسرا لفظ الكنايه وامرك بيدك اي عمرك بيدك اذ
المراد بالامر من العمل كانه قوله وما اخره عزير يشيد فصا كانه في لسان عمرك بيدك
بحتمه ان اراد به الاخر باليد في حوال الطلقة فيكون يفوض للطلاق والبت وبحتمه ان اراد به
من مريد في حواله اخر واخرى في محتمل ايضا اي اخا رى فيفسد النكاح وفارقه نفسك
موا واحدة فيفسد اخا رى في هذا اللفظ لا يطلو بنفسه لا في نفوذ زواجك
حرة عن حقيقة الوقوع عن النكاح وتنفى وتخمرى واستبرى لا في مقتضى حرمت
على الطلقة والى الله سطر اليك اجنوب اخر في الغربة وفي اخره في اخره في الغربة

فصل في خبره خسر واذا قال له امراته اخذتني مني بذلك الطلقة واو لا طلق
نفسك فقلت اني طلق نفسي ما دام في مجلسه ذلك في الخبير بها مجلس العلم باجماع
الصحابه رضوه وقد روي عن عرو عثما روعلى ابن مسعود وجابر وعائشه وغيرهم
في الرجل يخبر امراته اني طلقها ما دام في مجلسه ذلك فاذا اقامت في مجلسه
فلا خير فيها ولا نه عليك الفعل منها اذ لا يملك منعك عنه ذلك وهذه امان الما
لكية ولا يلتصق عن استسائه حامل الغيب ومضى رفع القيد عن نفسها عاملا
لنفسها لا لغيرها والتمسك بقضوه جوابا في المجلس لا نه يملك منه الفعل للحال
فمقصود جوابا في الحالكه عليك عيب في ان مجلس التملك الحوي الى ان طلق
للتن سافر فكل كيف تعتبر على كاهن بقائه ملكه والشئ الواحد يستحيل ان يكون كله
مملوكا للشخص فقلت هذا تملكه به يقارع لا تملك العيز قبله يقارع بملكه
ما زواج احد في عمل اخر يوفيه قطع لما كان فيه بطر خاذه لا راسفها
بعمل اخر يقطع المجلس لا يترك المجلس يكون مجلس المنظر ثم يقلب مجلسه كل اذا
اشتعلوا به ثم مجلس الصل اذا اشترعوا فيه ولا زلذهما عن المجلس اني ابطر خبا
ها لوجود دليل على عراضها فوض اليها وذا حصل باسفا بها بعد اخر وكذا
يقع منها ولا يذهب له نه دليل على عراض ايضا فخله في الصف والسم وان مجر
التمام قبل الذهاب في سطر العقد به نه معتمد دليل على عراضه وانما
المعتبر به فتر او قبل القبض ثم له بد من النية قوله اخذتني مني خبره كذا
الطلقة فله بعد له فيه وهذا نه يحتمل انه اراد به اخذتني بغيره او كسوة او دارا
للسكنه ويحتمل انه اراد به اخذتني مني من امر الطلقة فله يقع الطلاق
بجوابها الا بالنية فاذا انوى الطلقة واخذتني مني يقع طلقه بآينه واليه سأل
له يقع شئ وانوى الطلقة ولا في المفوض اليها اني يصح في ملكه من سرقه لنفسه
وهو لا يملك ان يقع الطلقة عليها بهذا اللفظ حوي لو وان ختمت من نفسه او احتوت
نفسه من كذا يقع شئ فله عليك المفوض لما غير لكن تكونت اليه سأل اني الصحابه
ولا زالوا في خبره في سترهم فكاحها او يفرقها فيملك ان يغير مقام نفسه
حق هذا الحكم والواقع بها بان لا اخذتني مني نفسها انما يكون سوا اختصاصها
بها وذا ان البان في الزوجي يمكن الزوج من رجعتها بلا رضاها ولا يكون بيا ولا
نوى الزوج ذلك كله فالملك بعد الواقع به ملكه ولا يريه خبره لا يتيه به نه

ينع عن الخلو وهو غير مشنوع الى الغلط والحفة كالطلقة وكلمة في المينوبه ولا
المينوبه ههنا من انفسه انه لو له المينوبه لما حقق اختيارها بنفسه ولا
تجوز عن صحته ولا عموم لما استأقضاها فارق لثبوت المينوبه انما بان اقصاها
وقد صح في الملك ثم فلت ما صحته الملك وان عتبت به بد لتزوج المينوبه وهي
ملفوظه ولا لذلك ههنا ولا بد من ذكر نفس المرأة او المطلقة او من خسان او يكون
كنا نه عن ذلك في كلامه او كله منها حوي لو وان اخذتني مني فقال اخترتني كذا بطله لا
قودها اخترت محمدا يجوز لغيره اخذتني الزوج وعلى هذا يقع الطلقة ويجوز لغير
بويده اخذتني مني فطلو فلا يطلو بالشك ولا نه انما عرف طلقه قانا باجماع
الصحابه رضوه الله عنهم وهو المفسر من احد الحاشي لو قال اخذتني نفسك وقالت
اخترتني تقع واحد بان نه في كلامه مفسر كلامها خرج جوابا له فصيح المذكور كالمعول
في كلامها وكانها قالت اخذتني نفسي وكذا لو قال اخذتني اخي فانما اخذتني من خسان
منى عن الاخذ واخذتني مني بعد مرة وسعدت اخرى في الفروع والتعدد
من خواص المطلقة اما اخذتني من زوجي فله فصل من نفس من جانب ولو اخذتني
فقلت اخترت نفسي طلق اذ انوى له في كلامها مفسر ما نواه من محتمل في كلامه فصيح ولو
قال اخذتني فقال انا اخذت نفسي طلق واليه سأل في كلامه ليس حواك به محتمل
الوعدا في العمل المضارع مستتر في الحاي ومن سقيا فله ترجح احد مني بلا مرجع ولم
يوجد الا يري انه لو وان طلقه نفسك فقال انا اطلق نفسي لم يطلو جبهه مستحسنة في هذا
الكلام جعل جوابا بالنسبة والمعقول اما النسبة في روي انه لما نزل قوله يا ايها النوق قل
له زواجك ان كنتي مني في الحوى الدنيا الله يداء رسول الله غم بعائشه فقلت اني
مخبرك بامر فلا يجيبني حو قست مري ابو بكر ثم اخبرها بالاله فقال في هذا
است من ابوي له بلا اخذتني الله ورسوله وجعل رسول الله علم هذا الكلام من جوابا
واما المعقول فلا رهن الصيغة وان كان مستتر في الحاي ومن سقيا فله ترجح احد المعاصر
قد ترجح بده له العلى له العلى جبهه ياراد الحايه ووزين سقيا فله رجحان
كذا وانا اخذتني كذا او بوا في الحاي كذا قول الله هذا شهد قول الكافر اسهد له الله الا الله
فانه يراوده التخصيص من مسلم انه خبره عن اعقلى وكذا ههنا انا اخذتني حكاية
عن اخذتني مني فقلت انا اطلقه نه لا يصح ان يكون مطلقا حايه حاكمه
له نه ليس حكاية عن امر قائم اذ المطلقة بعد اللسان دور القلب واستحالة المطلق وما ز

حکومت

الوجوب له زكوة واحدة فعل اللسان زكوة كذلك قوله اخبرني عن خبري عن عمل القلب
الذكر باللسان عيان عن امر قائم في القلب وحيث يقول اسهدني ان الله الا الله وان العلم
لم يحركه انا اطلق ارادة الحار ولو قال اخبرني احادي احادي فقال اخبرني عن ولى
او الوسط او اليمين طلق يمين عند الحنفية وله محتاج الى التنية الزوج له زكوة
لفظه ما يدل على ارادة الطلقة وهو قولنا اخبرني بكذا مترادف ارادة الطلقة وهو المحصور
بعد الدلالة وقال بطلان واحدة له وهذا اللفظ نفد له فراد والتربيع له زكوة ولى يانث
منه وهو اسم لفردي سابق والوسطى يانث في وسط وهو اسم لفردي يقدم عليه مثلاً
تأخر عنه وله خبر اسم لفردي له حوالت الترتيب باطل لانه لا توسع فيها ملكة معتبر فيها
نفيد وهو فراد وله لفظ التلقا والى قد اجتمع ملكة حوالت الترتيب باطل لانه لا توسع فيها ملكة معتبر فيها
باحصاها بنفسها والجمع في حكاية يلقاها صفة الترتيب في القوم اذا اجتمعوا
في حكاية يلقاها اول وهذا اخر انما يلقى هذا اذا جاء اوله وكذا المجتمع في الملك
له يلقاها صفة الترتيب يلقى قوله ولى او الوسطى او اليمين ولى قوله اخبرني
قوله اخبرني وسكت في الدلالة وكذا هنت فاراد في الغاية حوالت الترتيب لعدم امكانه
فلم يلقاها حوالت فراد وهو ممكن فلت الكلام وضع للترتيب وله فراد استضمنا
ضرورة في لغات ضد لغات ضمنية ضرورية فاراد في لغة يلقى له يلقى له
لغاد ذكر الترتيب قوله اخبرني هذا اللفظ لا يقع الطلقة والم يلقى اخبرني نفسه فلت
هذا اذا لم يكن لفظ الزوج ما يدل على تخصيص الطلقة وهنت في لفظ ما يدل على ذلك
وهو قوله اخبرني بكذا ومثل ذلك يلقى ذكر النفس وانما حذف لشهرته لا عرض محمد
النفيرح دوني اصبحت الحوا ولو قال اخبرني احببنا طلق يمين اتفاقا لانه لم يمت
فصل كانها قال اخبرني بكذا واحدة او خمسة وهناك تقع الدلالة له زكوة خبري عن خبري
انما يحق اخبرني بكذا واحدة وكذا هنت وله زكوة خبري عن خبري عن خبري عن خبري
انما ذكر للملكة دون الباكيد يقع الدلالة في لغة اولى ولو قال بكذا طلق يمين او اخبرني
بطلقة يانث بواحدة لانه انما يلقى بواحدة في لغة خبري عن خبري عن خبري عن خبري
من الملكة يانث فيكون يلقى في اللغة بواحدة بانه لا غيره ذكره الهداه فهو واحدة
ملك الرجوع له وهذا اللفظ موجب بطلان بعد انقضاء العدة فكانها اخبرني بكذا
بعد العدة ومثله في بعض نسخ الجامع الصغير والصواب انه لا ملك الرجوع هكذا
ذكره الجامع الكبير له زكوة عتبت في جانب النفوذ ان لم يكن له لو امرها بطلان وعكس

[illegible]

استشیر

خيارها لا زال المرقد مخطوح اذا اراد ان يامل امره فله ان يزوجها عراض ولو قال ادعواي
او شهودا اسهدهم هي على خيارها لا زني ستنسب اليه بحري الصوت والساد وال شهر للحر
عن الجور والعنف وكان ادلى الا قبله الا عراض وان خيرها وهي على اية او في محل
موقت في خيارها ولن يسلط على خيارها ان يستل اياه بضاف الى اكلها والسفينة
بمنزلة الميت لان حر بائز السفينة لا يضاف الى اكلها لانها لا تساق للزنا بحري الماء والرياح
وليس الماء والرياح يدان في الله تعالى وهو بحري هم الا يرى انه لا يقد على التقاض حق
شأ وراكب الدابة يقد فصار هذا كالميت فيعتبر مكانها في السفينة فصول في قول الامام
رجل جعل امره كسرك فقالت اختر لنفسه واجاز الزوج لم يقع به طلاق ولكن يصح له من
سدها وكذا لو قالت جعل امرى بك اخترت لنفسه فاجاز الزوج بطل اختيارها بنفسها و
صار له من سدها وكذا لو قال جعل امرى بك اخترت لنفسه فاجاز الزوج بطل اختيارها بنفسها و
نوى له صلاها كمالا على الزوج حبسا سرته على اجازته وماله فله وهو لا يملك له تقاض بطل
له خصته فله توقف على اجازته وملك جوارحه لا يملكه فوقف على اجازته ولو قال جعلت
امري بيدك الليل فله امره لا يصح بل صوغ فله ولو قال طلق او انت او حرمت نفسي يقهر
باجازته رجعية الصريح باله في غير ولو قال امر امرتي بدائه وبذلك اوقا جعلت
امرها بدائه وبذلك ويرد به الطلاق مطلقا لمخاطب يقع له ذكر اسم الله للمتمسك كما
في قوله وارزله خمسة دوز التملك والتملك من الله ثم محال وكذا العوى وله جاك والسبع
الا انه في الطلاق والعناق يقتصر على المجلس وقبل الرجوع لا ستماله على التملك والتملك
فما عتبار التملك يقتصر وباعترا العلق وقبل الرجوع وله عتبار التملك والسبع
وله جاك لان المفوض له مملوك لا عند قبول المسرى فاذا لم يملك نفسه له مملوك التملك
من غير منة فلو كمل فلا يقتصر على المجلس وقبل الرجوع ولو قال امر امرتي بدى وبذلك لا ينفرد
به المخاطب انه امكن حمله على العلق بحشيتهم او اشراكه مع نفسه في الملك ولو قال
امر امراتي بدى فوقع مجلس عليه بعد السهر فوقع في المجلس يقع والله لا انه يصح سلا
بعد مقتصر له عليه ولو قال اذا حضى سهر فامر امراتي بدى فوقع في المجلس يقع والله لا انه يصح سلا
فامرها بدى مادام في المجلس فوقع له يقع مالم يقع اخر له رضو برائتها وهذا التصرف
محتاج فيه الى الراي فقام احدنا خرج من مخرج يدها لانه دليل على عراضته وبذلك لم
يغفر به ونزل امره كسرك فطلق نفسه او اخذت فطلق نفسه او ما يحسك لن
مطلق نفسه او لم لا يطلق نفسه لا يصدق في ما فوسف لان النكاح صادق ففسق

شهر احمد
على المسير
يليه ويظل
مكتفيا
علم ولو
في اخص
فان امراني
جلال

بالصرح حيث ذكر الصريح بحرف الفاء وانه يصلح للفسر ولذا قوله ما جسد
لن تطلق نفسك بل على انه اراد به الطلوع والى الطلوع يدرك فلم لا تطلق
نفسك وتحلف انه لم ينوي اللها وفيما تحتمل كالامر باليد ولو اراد اخباري وطلوع نفسك
او قال امرك يدرك وطلوع نفسك فقال اخبر نفسك لم تقع سي لم ينو الزوج لانه ذكر
الصرح بالواو فلم يكن تفسير المجهول اذ العطف يقتضي المغاير والفسر مع
المفسر كشي واحد فصار تفويضا جسيما وقولها اخبرتك يصلح جوابا للصرح لا في
الصرح اذ على المراد من اللها فلا يصلح الكناية ففسر او جوابا للصرح والمجهول
صار لغوا لعدم النية والفسر فيه وقع سي هو لو قال طلعت نفسي بفتح وواحدة
رجعه بالصرح ولو قال امرك يدرك فطلوع نفسك ملكا للسنة او قال اذ اجاء عند
فلان لم يطلعي نفسك بل ثا في مجلسها والسنة او السرط لغوته لانه فسر المجهول بالصرح
والسنة والتعليل والامر باليد يحتمل الصريح فصح ففسر به ولا يحتمل السنة او
او العلوي حق لو نوى ذلك له يصح فبطل وقع قوله امرك يدرك وطلوع نفسك ملكا ولو قال
امرك يدرك فطلوع نفسك ملكا للسنة او اذ اجاء عند ولم ينو الا خبر شيئا لغيره صرح
غيره ان زوجه طلوعه يصلح ففسر له ولم ينو شيئا فبطل وقع قوله طلوع نفسك ملكا
للسنة او اذ اجاء عند تفويضا جسيما فلان لم يطلعي نفسك ملكا للسنة او اذ اجاء عند
ولو قال امرك يدرك واخباري فطلوعه فاخباري نفسك تقع باسنادك والصرح صرح
بفسر التفويضا وقولها اخبر حج ابا لهما وقع باسنادك تحلف انه لم ينو
اللها ولو اراد باليد دور الخبير ولو قال اخباري فاخباري فطلوع نفسك فقال اخبر
نفسه تقع باسنادك والى الذي يصلح ففسر اللها والى الذي لا يفسر نفسه ولا
يصلح علمه ايضا لا والشيء لا يكون عليه نفسه تحمل على العطف فكانا تفويضا وصادر قوله
وطلوع نفسك ففسر لهما وقولها اخبر صرح جوابا لهما وقع باسنادك ولو قال امرك
يدرك فامرك يدرك وطلوع نفسك لما بينا ولو قال اخباري وطلوع نفسك وامرك يدرك فقال
اخبر وقع باسنادك وفيه دلالة ومفسر ان الصريح والسالك عطف على الفسر وهو
يصلح ففسر تحمل على انتداء التفويضا وانه ذكر عقيب الطلوع فغير للطلوع فكانا
تفويضا وقولها اخبر صرح جوابا لهما ولو قال امرك يدرك فاخباري وطلوع نفسك
فاخباري ففسر بفتح واحدة بانه لا وفيه دلالة ومفسر ان الذي لا يفسر خيرا صرح
بفسر اللها من لا يفسر الا احتمال من لا يفسر من لا يفسر قد يكون في خبر

وغیر وقد يكون سداً وقد يكون نواحدة لكن لم يزل بهام بالكلية وصار مفسراً بالصرح
من كل وجه فكأنه في امرك سداً فطلعت نفسك ولا خصاً صلباً جواباً له وتقع البانوك في
الواقع بالمفسر لا بالنفسين بخلاف انه لم ينوئ البانوك في الواقع بالانوار ليدرك في الاختار
فطلعت نفسك فامرک سداً فاختار في تقع واحدة بانه لا ريب ولا خصاً مفسراً بالصرح
والسالك بصلح نفسه ارجح على العدة اي طلعت نفسك لا ريب من سداً ولا ريب من سداً
اختار في امرک سداً فطلعت نفسك فعاد احتروا نفس تقع واحدة بانه لا ريب ولا ريب من سداً
النية والمفسر اذ من مر باليد لا يصلح تفسيره الاختار لا ريب من سداً بصلح نفسه الاخص
يقع من مر باليد مفسراً بالصرح ولا خصاً صلباً جواباً له وفي امرک سداً فاختار في
واختار في طلعت نفسك او فطلعت نفسك فعاد احتروا نفس تقع واحدة بانه لا ريب ولا ريب من سداً
الزوج في ترك النية لا ريب من مر باليد صان مفسراً بالانوار لا ريب من سداً بصلح نفسه الاخص
ولذا السالك صان تفسيره الاخص على العطف على النفسين لكونه في سداً بهام من كل وجه فصار
بالاربع مفسراً من كل وجه وامكن جعله على النفسين لكونه معطوفاً على النفسين ولا ريب من امرک
بيدك فطلعت نفسك او فطلعت نفسك فامرک بيدك او جعلت الخيان سداً فطلعت نفسك او
طلعت نفسك فقد جعلت الخيان سداً فطلعت نفسك وهي واحدة بانه اما الاول فظاهر ولا
الثاني لا ريب من امرک سداً لا يضياع تفسيره الاخص ولا ريب من قوله طلعت نفسك مفسراً على
العدة لا ريب من علمه والعدة مقدمه حكماً ولا ريب من اخره كذا والسالك الاول لا ريب من سداً
بيدها كحل من مر بها والرابع كالمات في كذا فطلعت نفسك فاختار في فعاد احتروا
نفس تقع واحدة بانه لا ريب ولا ريب من سداً بصلح نفسه تقع باسنا لا ريب من سداً والمفسر والاني لا
بصلح نفسه او على حجة العطف وقد ذكر عطف الطلوع وكان انفسه بصلح نفسه لكونه احتروا
صلح جوان الشان في غير مودع طلعت صلباً جواباً له ولا ريب من امرک سداً فاختار في
فطلعت نفسك ولم ينوئ شيئاً فقال احتروا نفس تقع واحدة بانه لا ريب من سداً
من ولا ريب من سداً لعدم النية والمفسر والخير من خير صان مفسراً بالصرح
وقوله اختار صلباً جواباً له فتقع واحدة بانه لا ريب من الواقع بالمفسر لا بالنفسين ولو قال
امرک سداً وسكت ثم طلعت نفسك ما يحسب ان طلعت نفسك ولم ينوئ بالامر سداً فقال
احتروا نفس تقع لا ريب من سداً بطلعت نفسك ولا ريب من سداً بصلح جواباً له حق
لو قال طلعت نفس تقع واحد رجعه ولا ريب من امرک سداً فاختار في امرک سداً
اختار في امرک سداً فامرک سداً او امرک سداً او امرک سداً او امرک سداً فاختار في امرک سداً

٢٩٧
نقع
او قال اختار في امرک سداً فامرک سداً او امرک سداً او امرک سداً فاختار في امرک سداً
في الوجه كلها لان النفوس تضاق مبهمة ومع بهام لا تقع في ولو قال جعل امرک
بيدك فامرک سداً فاختار في نفسها تقع واحدة بانه بالنية او بالقرينة بان يكون في
حال كذا الطلوع لا ريب ولا ريب من سداً والاني خير من سداً ولا ريب من سداً
بيدك فصان من سداً فاختار في نفسها واحد فاختار في امرک سداً فاختار في امرک
جعل امرک سداً فامرک سداً فاختار في نفسها تقع باسنا لا ريب من سداً ولا ريب من سداً
العطف وكان غير من سداً فاختار في نفسها فاختار في امرک سداً فاختار في امرک
ولو قال جعلت طالقاً طالقاً او طلقها وهو طالقاً واحد رجعه لا ريب من سداً
ذكر بالفاء فصان خبراً ونفسه لا ولا ريب من سداً فاختار في امرک سداً فاختار في امرک
حقاً ولا ريب من سداً فاختار في امرک سداً فاختار في امرک سداً فاختار في امرک سداً
من ولو قال طلعت نفسك طلعت نفسك طلعت نفسك طلعت نفسك طلعت نفسك
بوان في فاختار في نفسها او طلعت نفسك طلعت نفسك طلعت نفسك طلعت نفسك
بما فوض اليها والمفوض اليها بان طلق الرجعي من المفوض اليها البان مع سداً
نفسه البان فصان المشية ومع في امرک سداً فاختار في امرک سداً فاختار في امرک سداً
واحدة فعاد طلعت نفس تقع واحدة رجعه ولا ريب من سداً فاختار في امرک سداً
ذلك وقعت عليها لا ريب من سداً فاختار في امرک سداً فاختار في امرک سداً
وقد صح في البان المطول فكذا في المختصر وهذا حله في قوله طلعت نفسك لا ريب من سداً
المصدر لكنه لا ريب من سداً فاختار في امرک سداً فاختار في امرک سداً
والثاني امضا بابت بطرول الضرون وما ثبت ضررون لا بعد موضعها والضرون
سد في بطلان واحد فاختار في امرک سداً فاختار في امرک سداً فاختار في امرک سداً
بالمطلوع ضرون لا ضررون فاختار في امرک سداً فاختار في امرک سداً
وحكم الكل حقاً اذ انوى الكل صلباً لا حلفاً في شروء الماء وتكون الواحدة رجعية
لا نه فوض اليها الصريح ولا يصح فيه السدي في ذلك بنية العدة واللفظ لا يعرض
للعدة كما حقاً كانت المناوذة امره قصه لا ريب من سداً فاختار في امرک سداً
فقلت انت نفس طلعت ولو قال انت اختار في امرک سداً فاختار في امرک سداً
وضعا لا نه للمقطع وحكم حقاً ولا ريب من سداً فاختار في امرک سداً فاختار في امرک سداً
وقال الروح اجتر في ذلك كانت موافقة للمفوض من سداً فاختار في امرک سداً فاختار في امرک سداً

نقع

لانه ما وصفه بوصف آخر ان طالق بلا ان تساني طلقه فساو واحدة طلق
 واما محمد بن قيس في قوله تساني واحدة طالق بلا ان تساني الواحدة لا يقع
 شي ولا في يوسف انه استلها مشته الواحدة فاذا ساء الواحدة يقع ولو قال
 طلقها ان ساء الله وسنت او في طالق تساني الله وفله او سنت او ما ساء الله وفله
 لا يقع بالمسئله لانه عظم على باطل فسطر اذا العلوق عشت الله تعالى بطار
 وكذا ساء المصرا فلو لم تساني ساء وفله زعلو مستديها ولو قال طلقها ساء الله
 وسنت بطلها ساء وكذا السبع ولا جارة والخلع لانه بالمسئله دخل على البدل كان
 المقصود منه المفوض على سبيل العموم كانه في ما قد رآه الله او ساء الله
 ماد البعلق ونحوه اذا اضاف الطلقة في النكاح وقع
 عقيب النكاح كقول المرأة لزوجي طالق او كل امرأه اتزوجها فهو طالق
 وكذا اذا قال اذا اوفق سوا حصي مصر او فسله او وقي او لم حصي وقي مالك
 لنحصي مصر او فسله صم والا لانه في المانع هو لجهته فاذا اخصر انفع صم وفله
 السبع في ليه صم اصله ليه علم لاطلقة قبل النكاح والمراد به في العلوق في
 التبعين لانه في الالحق على احد لانه في ملك التبعين فله ملك العلوق في العلوق
 عن تايخ التبعين وهو لغو لولا الشرط فله ملك تايخين وهذا لانه انما يصيب
 مطلقا عند الشرط بالكلام السابق وارجو لانه الملك يكون بطلقة الملك
 وان وجد عن يكون بطلقة قبله ولنا ان العلوق بالشرط عين فلا يوقف صحته
 على ملك المحل كاليمن بالله تعالى وهذا لان اليمن تصرف في الحالف ذمه نفسه لانه وجب
 البر على نفسه حمله او منعا والمملك المحل شرط للطله والمحلوف به ليس بطله
 فله لشرطه فيام ملك النكاح وهو ليس بصرفه كما لو قال لزوجي طالق فله علم
 اني اعطيه وهذا الوصف لان بطله فعلق الطلقة في الشرط لا يثبت ولو حلف لانه يحلف
 حنث به وانما يكون طلقا ما لو صول الى المراه وما دام يحنث لم يله المراه وانما يثبت
 حكمه في المحل عند ارتفاع اليمن بوجود الشرط فيشرط الملك المحل حنث
 وهو ما يثبت لكن المحلوف به ما يصبى بطله قاعدا الشرط بوصوله اليها وهذا لا يرد
 فان عينه ليس بملك والتمس ليس مانعا ما هو قتل او مؤخره لانه هو مانع ما يصبى
 قتل او اضرار المحل ولما كان العلوق مانعا في الوصول الى المحل ولا يكون المصرف
 معتبرا لانه بركته ومجمله لا يكون طلقا قبل الوصول الى محله فار قيل الطلقة تستند

اهله الموقع ومثل المحل ثم لو علق قبل ان يصبى ولا يضيف في زيارته هله فما لو
 صوله مرته اذا ابلعت فارتطال في كذا لا يصبى قبل ملك المحل ايضا فان اهله التصرف
 له بدونه في اليمن كما له بدونه في الطلقة فاما ملك المحل فشرط للطلقة في زيارته فله
 لما كان الملك شرط للطله وفله ليعقد له حجاب قبل الملك كذا السبع فانه لما اخصر بالملك
 له ليعقد له حجاب قبل حق لوباع طر في الهوا ثم اخذ قبل قبول المسري له يصبى فله
 ان حجاب احد شرط في السبع ونصرف السبع قبل الملك لغو فاما ان حجاب في صفر ارسوى
 الطلقة وهو الممنوع جاصل المحل فله العلوق بالشرط ليعقد سبب واثار العلوق في
 اعدامه ان في ما روجود الشرط عندنا فله يكون طلقا فله لشرط الملك وعندنا ليعقد
 سبب واثار العلوق باخير الحكم وكذا انقاعه في الشرط الملك وقد قررنا ذلك
 من الجاسين اصول الفقه فارسل لوجوب العلوق بطله ووجوب الشرط ولو كان انقاعا
 عندنا لشرط له هله عندنا فله هو انقاع حكمه والمجنون اهله بدله هو ذى رحمه
 واعتب به بالتجنون باطله في التجنن طلقه قبل الملك والعلوق عين للملك لشرط
 لليمن الذي يرى انه لو كان منه اذا اودق لدا في حصره ولزم ملكه بجنون العوق الولد
 المعلوم وبه حجاب عما لانه الطلقة ونصرف ملكه ملك النكاح فله يكون مملوكا قبله
 العلوق بالشرط لشرطه في ما ساء والحديث محمول على التجنن كذا روى عن مجمل
 وسالم والزهرى والشعبي وهذا لان شرط الطلقة ونصرف في التجنن عرف لانه
 الكامل والمطلوب تصرفه واذا اضاف في الشرط وقع عقيب الشرط انقاعا مثل
 لنهول مرته لزوجي طالق فان طالق لانه الملك قائم في الحار والطاهر بقاؤه الى
 وقت الشرط لانه في صراطي كل ما يثبت استمراره خصوصاً في النكاح الذي هو عقد
 عمر فيه عين عندنا وانقاعا عندنا ولا يصبى الطلقة ولا يكون الحالف مالكا او
 يصبى الى ملكه في الحزاء لانه لا يكون محذورا للمجنون في اليمن وهو القوق وذاتنا
 يكون لزوجك ان يثبت في وجوده عند وجود الشرط باضافه ملكا وغايب الوجود عند
 باركانه الملك وله ضافة الى سبب الملك كالزواج كالا ضافة الى الملك فار قال جسيه
 لزوجي طالق فان طالق لم تكن قد دخلت الدار بطله لانه اضافه الى الملك وهو ليس بالملك
 ايضا والفاظ الشرط لزواج او اذا افا وكل وكل ومق حثيث لشرط هو
 العلامة ومنه اشراط السبع اي على ما تبين فسميت هذه لفظا به لانه قراهن
 بالفعل الذي هو شرط الحنث اي على ما تبين لانه الحزاء انما يعلو على خط الوجود

هنا

ولا اطلاق

اضافة

ما

وهو من فعل الاله سماه استحاله معنى الخط فيه وله صدق فيها في الشرط
وما وراها ملحق بها لما فيه من معنى السرط لانها تدل على الوقت الذي هو علم
علمه وكلمة كل ولو كان يدخل على من سماه لكانت جعلت من لفظ الفعل لزم
من سمى الذي يدخل عليه كل من كل امراه الزوجين كل عند استتاره في هذه اللفظ
اذا وجد الشرط المخل الممنوع انتهى لان مقتضى العموم والتكرار في وجود
الفعل مرة ثم الشرط والمخل الممنوع في مقتضى الحث بعد الا في كلمة لانها توجب
عموم من فعلى ما اراد الله تعالى نصحت جلود هو بدلين في جلود اخرى وفيه
تعميم السرط لعموم ما علق به في الجزاء فاذا كان الجزاء الطلاق والشرط بكمية
كلما تكرر الطلاق في تكرر الحث حتى يستوفي طلاق الملك الذي لم ينف عليه فان
تزوجها بعد ذلك اكره تكرر السرط لم يثبت عندنا حله في قوله انه على الشرط
الطلاق البات في هذا الملك وهو الطلاق واليه فاذا استوفى الملك لم يتوحد
ولقاء المهر به وبالسرط فنقوض نفوقا صريحا ولو كان طلاقا تزوجها امراه في طالق
كانت لوجود السرط ابدالا لشرط ملكه يوجد في المستقبل وذا غرض مخصوص
فيها وجعل السرط لغيره حراما واما كل فيسدى عموم من سماه فلا تكرر الحث
بكره الفعل في كلمة التعميم لم يدخل عليه فلو كان كل امراه الزوجين في طالق
فسرجه نسوة طلقوا وتزوج امراه مرارا لم يطلوا مرة وتزوج الملك بعد اليقين
بازطلاقها واحدة او تسننك بطلانها لم يوجد السرط فكان باقيا والجزاء
باقيا لبقاء محله لان الملك على وجوده فيسدى اليقين في وجود السرط في الملك المخلت
اليقين بانها امراه لم يخل الدار فالتطاول في ذلك وفي امراته وفي الطلاق
لوجود السرط وقبل المحل للجزاء فمنزله الجزاء ولم يتو اليقين في لقاء اليقين
بالسرط والجزاء ولا وجوده غير الملك المخلت اليقين بانها امراه لم يخل الدار
فالتطاول في طلقها قبل وجود السرط ومضت العدة ثم دخل الدار بحل اليقين
لوجود السرط فاليقين معلقة به ولم يقع شيء لبطال المخله ولا اختلاف في وجود
السرط فالقول للزوج انه متفصل بالاصداق لغيره صلا عدم السرط والقول بان
تتمسك بالاصداق الطاهر من هذه ولا منه منكر وقوع الطلاق وهي بدعيه القول
للمنكر الا ان يقيم المرأة اليقين لانها تود في عواها بالحج فاركاز الشرط لا يعلم
الا من جهتها فالقول بانها في نفسها من غير ان يكون له حصر فان طالق وله فقالت

فيها فتبين

وهو من فعل
الطلاق

حصى طلقته ولم تطلو فلا طلاق القياس لان يقع الطلاق عليها بقولها لانها تدل
سرط الحث على الزوج ووقوع الطلاق وهو منكر فلو ان القول وله بصداق الحث
كما لو على طلاقها بدخولها الدار وجه من يستحق ان هذا امر لا يعرف الا من قبلها
وقد يرد عليه حكم شرعي يحث عليها لغيره كماله يقتضي الحرام اذ صيانه نفسها
وزوجها عن الحرام واجبه فلما كان في الصيانة واجبه كاز طر في الصيانة وهو
اخبارها واجبا وهي المصلحة لا قايمة هذا الواجب فيقولون يخرج عن
عهد الواجب لانها صادقة اليقين في معنا الشرع فيقتضي قولها وهذا لانها
مامونة باظهار ما في رجبها لان الكتمان حرام بقوله له ولا يحل ان يكتنم ما ظن الله
في الحرام من و قد يعلو بالاطهار احكام سرعية فصداق مامونة بالاطهار ضرورية
واذا صادقت مامونة بالاطهار يحث فيقولون لغيره طهار من مقتضى حث قولها
وجب لرد حكمه عليه اذ المقتضى بالقبول وهذا قولها في حث العت اذ ادهى
اخرى بانقصانها بالخصم من مقتضى مثلها في مطابقة الرجوع في
حوجته وطهار اذ احبر في ذمة الدم وحل الوطى اذ احبر بانقطاع الدم فكان
ينبغي ليقع الطلاق عليها لانها حكمت بوجود السرط بقولها وطهار وصاحبتها
جزاء هذا السرط كطلاقها ولكن نذرع اليقين في وقوع الطلاق عليها ووصاحبتها
بقولها حتى يعلم انها حاضه حصة لانها قبلت قولها بطر والضرر فيخرج
عن عهد الواجب او يقع النفوق عن الحرام ولا ضرر في حوص صحتها والحكم
بوقوع الطلاق في حقها لكونها حكما بوجود السرط في حق صاحبها لانها شاهدت
في حقها بل حثها فجعلها كاز الطلاق في اقع عليها لان مقتضى السرط في صاحبها
وغيره يمنع لغيره فيقول يحصى في نفسه ولا يقبل في حثها كاحد الورثة اذ
اقر يرد على الميراث وحل وكذا في نفيه الورثة وكما اذا ثبت الملك للمسلمين اقرار
المسلمي لم يزوج على الناح بالمر وكذا الوفاي كنيت يحسن لغيره في الله ناد
جهنم فان طالق وعدي حرم فقال اجبت اذ قال لغيره يحصى او يفضى
فان طالق وهذا معك فعاد اجبك او انقضت طلق ولم يعنى العبد لم يطلو
صاحبتها لان المحبة امر باطن لا يوقف عليها فسلو الحكم بما دل عليها وهو الخبر
عننا لان احكام الشرع لا ينطاع معاد فيه بل معار جلية فتسير الا بذكر
الرخيص والحد في الغسل وليس سبيرا ونوح الخطا في علق بالسفر والاشقة

٢٠

قبول

والنوم دون الخارج. الجسر لا لقاء دون نوال الخمر وملك الرقبه مع اليد وور
والبلوغ عن عقار وانه يحق للغير المصروف فاعلى للغسل المنيح الا انها اعيته
صون نفسها ساهته في حق غيرها وصهية الفرد مردود. فتعلق الحكم في حقها
باخبارها وفي حق غيرها بحقه المحبة وارقيل يثبت بكدها في محبة العذاب
امر باباه العقول تلك احمى الصدوق خبرها بان بعد مبلغ ضيق الصدر وقد
الصبر وسوء الحظ في حبه تحت لسانها الموت في حماري شدة بغضها اياه
على اثنان العذاب على صحتها ولو قل ان احسنت في ملك فان طال او فعال احد قضاه
وفى سنة وبنى الله تم واذا كذب عند ان حشفه واني يوسف في المحبة لما لم يكن الا با
بالقلب كاز اطلاقها وتقيدها بالقلب سواء وقيل محمد لا يطلق منها اذا كان كاذبه
فما بينهما وبنى الله تم لان من ضار المحبة هو القلب واللسان جلف عنه والقبيل
بالقلب بطر الخلاف عما في القلب من الحكم معلقا بالاصار ولو قال ان حشفه فان طال
فوق الدم لم يقع الطلاق وحق يستقر بلام ايام لاحتمال ان يقطع فمادون الله
فلا يكون حيض وهذا ان الحيض في اللغة عيان عرج رواد الدم الا انه جعل في الشرع
عبان على الدم الخارج من الرحم وذلك يعرف بالتمادي بلام ايام فاذا تمت بلام ايام
تبيّن ما داته في من سدا كان في حيض يقع الطلاق في زمانه حقه لم يكن
مدخولا بها فتزوجت في آخر بعد الروية قبل المادي ثم عرج بها الدم كالتكاح
صحها ولو قال ان حشفه فام طال لم يطلق هو بطر من الحيض
اسم للحامله وكما بانها بها وذلك بالبطر في السبعين وضد وهذا جاز عليه
في حديثه مستورا وهو قوله علم الا لا توطا الحيا في حق في صغر حمل وول الحيا في
حق في شتر في حيضه ولو قال ان طال او اصبحت ما طلق حشفه في اليوم
الذي يصوم في اليوم اسم لباض النهر اذا ورد بفعل بعد الصوم محتمل في المار
صوم واستوفى تمام ما في النهر وتماه بغزو الشمس حلا في اذ اصبحت
لانه لم يقدر عيان في قدر الصوم بركه وهو من مسلك سوطه وهو النية وسحج في
من عار ان الله به ولو قال ان مراده لم يدر في علمه ما فان طال او اصبحت
طال او سمن في ولد على ما وجاربه ولم يدر انهما اول طلق بطلقة في القضاء وفي
التنن تطلق في انقص العن نوضع الحمار والمراد بالنن الساعده في مظار
الحرمه وهذا ان الغلام اذا كان اول طلق في اصبحت في معتد وانقصت عنها

بوضع الجاربه ولا يقع اخرى فانه لو وقع لوقع مع انقضاء العت والطلاق ولا يقع
مع انقضاء العت لانه حال الزوال والمنزل لا يعد حال الزوال ولو ولد الجاربه
اولا طلق سمن وانقصت عنها بوضع الغلام لم يقع شيء اخر لما مراده حال
من انقضاء في حال بيع طلقه واحد وفي حال بيع طلقا في له يقع الماسه بالشكر
والاولى لو خذ بالسف نهرها واحتيا طاله حقه وقوعها حق لو طلق
واحد قبل ذلك واداد لنسروجهها قبل ذلك اخذها فوط لنسروجهها الجوان
لن يكون ولادة الجاربه اول او وقعت عليها بطلقة زوال العت منقضية بيقول
بينت ولنقلها لنكحها ابا عمر وانا يوسف فان طال او ولدنا وطلقة فانقصت عنها
فكلمت ابا عمر ثم تزوجها فكلمت ابا يوسف طلقها بطلقة مع الواحدة من ولى المسله
على امره اوجه اما ان وجد السرطان في الملك يقع ما بقي من الملك اجماعا او وجد
في غير الملك فلا يقع اجماعا لعدم المحلله والجزء ان غير الملك او وجد من
في الملك الثاني في غير الملك فلا يقع اجماعا ايضا لان الجاربه هو الطلاق ولا يقع
في غير الملك او وجد الاول في غير الملك الثاني في الملك فطلق عندنا خلافا لغير
هو اعتبار السرطان في الثاني له ستواهما في توقف الجاربه عليها فضا في الشرط
واحد واعتبر بالعله اذا كان في ارض صفتين ثم الملك شرط عندنا وجود الثاني
فكذا عندنا في نسا لنسروجه وجود السرطان واحدا بقاء اليمين فستعوى عن
نقا الملك كما قبل وجود السرطان وان كان الملك لم يستطع ثم حق لو ابانها بعد اليمين
وانقصت العت لم تزوجها ثم وجد السرطان في الجاربه واعتن السرطان في نفسه
في الملك لصحة في غير الملك وانما الملك سرطان في العلوي لكون الجاربه غايب الوجود
عند وجود السرطان ما سببها في الجاربه اذا اليمين بعد الجار او المنع وذلك ان يكون
اذا كان غايب الوجود عند وجود السرطان في الجاربه السرطان في الملك ما سببها في الجار بقاء
اليمين فلا تستطع في الملك بقاء اليمين محله وهو في مخالفة اليمين تصرف في الخالف
في ذمه نفسه باجبار المر عليه في زمانه في الجاربه وجود السرطان الثاني في السرطان
الملك دون ذلك ونسروجهها امر طال او ولدنا لان لم طلقا سمن ثم تزوجها
آخر بعد انقضاء العت فدخل بها ثم رجعت في الزوج من ولى في ذلك لان طلقا
عند ان حشفه واني يوسف في طال او ولدنا في الطلاق وهو في ذمه في ذمه
واصله لمر الزوج الثاني بدم الطلقه والطلاق عندهما فتعود اليه بالطلاق عند

بعد الطلاق اصبحت

طالو بطلو حتى نظر فلوات بعد عشرة ايام حصت وطهرت وكذب بطلو انها اخبرت عن
بوم فانه في اوانها في الطلوع وانما سر عند كبر الحيض وكما ان باي طهر ولو كان بعد منقوص
شهر في حصة وطهرت في حصة اخرى وانما في حصة اخرى فبطلت خبرها ولكن اذا طهرت
بقية في انها اخرى فبان عاوانه فصارت منتهمة ولو كان اذا حصة فان طالو يقال بعد
خمس حصة وانما حاض الساعه والقول بانها لا تزيد خبرا في اوانه ولو كان حصة وطهرت
له بصديق حتى يحضر في اخر وقت الحائض فيه لما اخبرت ولو كان في وقت حاض او في
طهر جامعها في طالو مطلقه سنيت او عدله او حسنه او جميلة طلقت الحائض في قوله
سنيت وكذا وكذا اصفه للواقع وانه سني وقوعا وولي الويلوسف لا يقع الا في طهره جماع
فنه لا نه المستور مطلقا ولو كان للسنة او اعدا الطلوع او احسنه او اجمعه ما خرا في
الطهر في قوله للسنة اي لو في السنة والويلوسف سنة في تقاع في الواقع وما في للمبالغة
والرحماني ودان في وصف الفلوات بالحسن ايضا الى ان تنوي الوقوع في الحاي ولو كان ان
طالو بطلقة حسنة في دخولك الدار او شديدا في ضربة او قوبه في مطشكة او طرية في نقالة
او معدلة في قنابل معلومة في شاة في الفلوات في طهر في الطلوع في صان وعرف
السرط ولو لم يدركا بطلقة تقع في الحاي في نه يرجع الى المارة في الطلقة غير مدونة
بحالها في عدم لانها مدونة في رجحان القرب ولو كان اي طالو بان نه او عدله او سنيت
في دخولك الدار بطلو الطلوع في المارة في المارة في وصف هذه في وصف في الطلوع في
او في في فصلان في الطلقة مدونة ولو كان اي طالو بان نه في رضة بريد في اخر حصة
في تن في سنه وتن في سنه ولا يدرك في ضاة في قوله وان نه رضة حمله كانه في رضة في الحاي
في سقلا في اذا اجعل في سرط في في في قد نورك في الطاهر في بصديق في وقع
في الحاي ويدرك في ما بينه وتن في الدرع في الجمل في وقع حال في قد نورك في حمله كلامه في
عينة في المص وعنده في صفة طلة وهذا اسم على الصفة لعاقبة في فصل في
الطلوع في المص في صلات في القاع الطلوع في المص وانما في صفة في نه في قبل الدرع
بالسرط والطلوع في المص في صلات في السرط في المص في المص في صلات في المص في
سم اخلف المسارح في المص في المص في الطلوع في المص في المص في المص في المص في
فيها في مصل في انشاء او ناله طهران فيقال بعضهم على انه في المص في المص في
نازل في الحاي في راة في صلات في المنكر في المص في المص في المص في المص في
عائتهم على المص في المص في راة في وجه في المص في المص في المص في المص في

محل التهمة واطهار في غير محل التهمة في قوله احد المص في المص في وجه له
فيها في المص في المص في المص في المص في المص في المص في المص في المص في
كان اطاران في اعتبار فاجبة في نه في موضع التهمة وجه في طهران في عند
عدمها في حق لو كان في ادب في نسوة ولم يدخل في في احد في طالو في روة في خمسة
او احدة واحدة في تن الطلوع في احت المتزوج في او احدة في صحت في كاح
الحائض في نكاح في في اعتبار في طهران في عدم التهمة في نه في نكاح في كاح
بانساء الطلوع في عمن في ولو وطهرت في نكاح في الحائض في رة في نخت
فاعتبر في انشاء في حق العقد في المص في نه في نكاح في بانساء الطلوع في
في الحاي في مصل في طهران في في مصل في المص في انشاء في مصل في المص في
نازل في في المص في في المص في نه في نكاح في حاض المص في انما السكس
في حاض المص في مصل في المص في مصل في المص في مصل في المص في مصل في المص في
وكل في مصل في المص في مصل في المص في مصل في المص في مصل في المص في
تن في مصل في المص في مصل في المص في مصل في المص في مصل في المص في
فلم في مصل في المص في مصل في المص في مصل في المص في مصل في المص في
اذا عرفت هذا في مصل في مصل في مصل في مصل في مصل في مصل في مصل في مصل في
معقولة في مصل في مصل في مصل في مصل في مصل في مصل في مصل في مصل في
فاعتبر في طهران في في المص في عدم التهمة في فصل في المص في في حق في في اعتبار
انشاء في مصل في المص في مصل في مصل في مصل في مصل في مصل في مصل في مصل في
مصل في المص في مصل في مصل في مصل في مصل في مصل في مصل في مصل في مصل في
السار في مصل في مصل في مصل في مصل في مصل في مصل في مصل في مصل في مصل في
للصحة في مصل في مصل في مصل في مصل في مصل في مصل في مصل في مصل في مصل في
مصل في مصل في مصل في مصل في مصل في مصل في مصل في مصل في مصل في مصل في
في رابع في مصل في مصل في مصل في مصل في مصل في مصل في مصل في مصل في مصل في
وظاهر في اذا لم في مصل في مصل في مصل في مصل في مصل في مصل في مصل في مصل في
في مصل في مصل في مصل في مصل في مصل في مصل في مصل في مصل في مصل في مصل في
مع في مصل في مصل في مصل في مصل في مصل في مصل في مصل في مصل في مصل في مصل في
وصان في مصل في مصل في مصل في مصل في مصل في مصل في مصل في مصل في مصل في مصل في

غير الموطونين فلم يوطى النصف له نه نازحها امرأة واحدة فلها الملك حاله وزحار
وكذا لها النصف حاله وزحار فنصف واجتبه الى حبس بنصف يله ونصفه اوله
ابو عشر فلها الملك حاله وادبوا والنصف حاله ستة فنصف كل واحد منهما فصان خمسة
ولغير الموطونين سبعة واما حكم المهر للموطون من زحام ولغير الموطونين من غير ذلك
للموطونين سبعة واحدة منهن لسقط بالطلاق الواحد بنصف مهر موزع عليهن وسقط من
مهر كل واحدة السدس فوطى الموطون اكثر مهرها فلم يسقط به وكذا السدس سقط من مهر غير
الموطونين الملك من مهر كل واحدة السدس من مهرها مهر وملك مهر بينهما نصفان وكذا لو
اعسر من حواله والطلاق وقع على كبرى غير الموطونين فلم يهر بنصف وكذا ان
وقع على صغيرهما بنصف المهر سقطت حاله ولو سقطت حاله فسقطت ملك نصف
المهر وهو ملك المهر من مهرها مهر وملك مهر بنصف مهرها مهر بنصف ادبها مهر فاكش
مالا مهر من ادب مهر الطلاق على الموطون والاقول مهر بنصف لزوم الطلاق على احدتهما
فسقط مهر بنصف وشكلت في النصف الواحد فنصف لو طلق احد من واحد من واحد من
ملك وفاق على السائر بها خمسة اشخاص من مهر غير الموطونين يله اثمانه لا واحد غير
الموطونين يحصل على احد من محاسن اما الملك والواحد وكان مهر من مهر بنصف
المهر مازي المعزولة للمهر كان مهر من مهر موزع الواحدة او الملك من الموطونين
الموطونين من مهر على ايدى مهر موزع مهرها مهر من مهر بنصف
للموطونين باعتبار هذه الحالة وان كان المعزولة مهر من الملك او الواحدة من
الموطونين وغير الموطونين من مهر موزع على غير الموطونين والموطونين كل من مهر
وقع على الموطونين فلها النصف منه فالنصف بنصفين والشركة النصف من مهر بنصف
فحصل لها سبعة ولغير الموطونين يله باعتبار هذه الحالة وباعتبار الحالة من مهر
لها ستة فستة مائة بنصفين والسكن يله بنصف من مهرها سبعة ونصف وهو
خمس اشخاص من مهر كل مهر من مهر بنصف ولغير الموطونين يله الاثنا واما المهر للموطونين
مهر زحام ولغير الموطونين مهر ربع بينهما لا واحد منهما مطلقه من مهرها بنصف
المهر فدان الطلاق من مهر بنصف الموطونين وغير الموطونين من مهر موزع على
بهذا الطلاق بنصف المهر موزع عليهما مهر كل واحد الربع فوطى الموطون اكش
مهرها وكذا الساقط مهر من مهر الربع ويملك مهر من مهر بنصف المهر المعزولة
وكذا الكل مهر او ربع مهر بينهما وهذه رواية الزيداني وهو المروي عن أبي يوسف

[illegible]

او بعد الوقوع
فان كان سنة واحدة
فوقوع الواطن

الملقه تدفق وكانت
 اقامته وله الحجاز
 بطون الى مواعين
 صفه خزين
 ولغير الموطاق
 الواحد من
 هذه نواحيه
 له فادبعة
 الملقه تدفق وكانت
 اقامته وله الحجاز
 بطون الى مواعين
 صفه خزين
 ولغير الموطاق
 الواحد من
 هذه نواحيه
 له فادبعة

المهر بابت لها والنصف من حرجة حلالا وعق حرجة لانها لا يطلو هذه الحالة ولا
في ملكه احوالها وعقها او عق من غير او بشين لانها لا يطلو هذه من حوالها وكان
رباع هذا النصف فاذا ضمننا الى النصف صان خمسة من عازو للبواقي من ربع
وربع لا واحد من مطلقه قطعا واحد من غير مطلقه قطعا بحيث ربع ونصف
ومن فري يطلو حرجة وحرف كان لها النصف حرجة والكلي حرجة في نصف وصان لها
بلا ان ربع المهر ضمننا هالي من ربع ونصف فصان من ربع فكل من ربعين اياها بالكل
واحدة بلكه ارباع المهر لا ستوا من ربعين مستحقا واما من ربعين فلعنة ثمنه والحجة
بلكه اثمانية وربعين وربعين اربعة اعمالة زعمية لا تسحق اكثر من النصف فلعنة النصف بحال
لا راجد الى البواقي تسحق معها فلم تكن راجدة الى اكثر من النصف فلعنة النصف
التي لا حولها فله ولتقسم النصف الباقي من ربعين باعماله ستوا من ربعين وكان
لكل واحد ربع النصف وهو ثمن الكل واما النصف المعزول فيقول لو كانت عمة
مستحقة لكانت من ربعين باعماله لم تسحق حرجة نصيبها من ربعين للحجة خاصة
لانها ارباع حرجة حال التسليم بلكه لربعين وربعين الا ترى ان هذا لا يطلو بطلو وشين
ويطلو سائر وهو يكون المهر ارباع حرجة وقصر السهم الذي حرجة ثمنه عمة الى حرجة
لانها اثنا حرجة باعتبار الحال التي لا ترقى فيها الحجة والباقي وهو بلكه اسهم
من هذا النصف ربع حرجة وربعين وربعين اياها بالكل واحدة سهم فحصل حرجة
سهم من النصف وان سهمان من النصف حرجة وكان لها بلكه اعمالة ربعين وثلثا واحدة
من ربعين وربعين سهم من هذا النصف وسهم من ربع النصف فلكل واحد منها
ثمنه ربعين سهم من النصف وهو الثمن والسر **باب** في استثناء
اذا اولاد طالقوا لشيء الله متصلا لم يقع الطلاق ولا صلااته اذا اوصيا
بالكلام انشاء الله رفع حكمه اي تصرفه كان له قوله به حكمه عمر موسى يستحق
ان يرضى الله صابرا ولم يصبر ولم يكن ذلك خلفا للوعد وهذا الكلام وعقد
عند تجرد عنه ولم يتوقعدا عند اقراره به والله لكان هذا خلفا منه وهو
عليه عظم منه اذ هو امانة النفاق فلا علم اية المنافق ببلو ولا صام ولا
وزعم انه مسلم اذ احدى كذبة واذا وعد اخلف واذا التفت خاذا اكارا بشين
في رفعه هو حرجة الكلام وقوله ان طالق احياء بوضع فلم يتوق احياءا باقراره به
وهو حجة على ما لك حسب بقول بقوع الطلاق ولم يقر انشاء الله متصلا له لم ولم

شأ الله طلاقها لما أجرى على لسانه كلمة المطلق فلما أجرى على لسانه تعليق
 له بطريق محمد بن عبد الله بن يوسف هو تعليق عشيبة الله مع اللفظ الشرطي مما لا يوقع عليه فلا
 يقع ما علم به كما لو علم عشيبة غائبة توقفت عليه وهذا شرط لم يكن مقتضيا له كسائر
 الشروط حق لو سلمت بحكم الصدر له بطلانها وشأن الله له أنه رجوع وعند
 محمد بن زهري هو بطلانها ولو لم يفسد اعتبار صيغة الشرط ومحمد بن عبد الله بن يوسف
 أن كان الشرط اللفظي معناه رفع الحكم وإعدامه من غير صلح له في سائر العلقايات
 التعليق بالشرط وإن كان إعدام الحكم اللفظي له عرضة الوجود عند وجود الشرط
 والتعليق عشيبة الله مع إعدام حكم الكلام أصله إذا لم يوقع للوصف في عشيبة ولذا
 إذا ما قيل قوله لشيء الله لا يقع الطلاق لأن قوله لشيء الله محرم الكلام غير أن يكون
 الجواب والموقوف في الموصوفين والمطلوع وهذا لا موجب يستدعي المحل والموقوف في الجواب
 في ما في الجواب المبتطل ويستدعي صحة من يجاوز هو قائم بالروح والموقوف في ما فيه
 بلا إجماع من بطلان المحل فما إذا ما في الوقوف له أنه لم يصلح له من سبب أو لوقا أنت
 طالق وليا وليا لشيء الله أو انحرى حر لشيء الله وقع الدلالة والعموم عندنا حنفية
 وعندنا صحة من سبب الله ولم يقع له هذا الكلام صح لغيره من سبب الله فلو كان الكلام
 كما لو قال أنت طالق كنت لشيء الله وله أن حر كالدلالة التي لغو سببها فصار وصار كذا تكلم
 بكلام آخر ولو قال أنت طالق عشيبة الله وإرادته أو بحجته أو برضاه لا يقع له أنه تعليق
 مما لا يوقع عليه لقوله لشيء الله إذا حر والبالغة لصاق في التعليق لصاق الجزاء بالشرط
 وإذا صاوت العبد كان عليه كانه مقتصر على المجلس لقوله لشيء الله فلا ولو قال يا مريم
 أو حكمة أو بقصته أو بولده أو بعلمه أو بقرنته تقع في الخاسر سواء أصاب في الله أو في
 العبد لأنه يراد به التخصيص منه عرفا كقوله أنت طالق حكم العاصي ولو لم يحرف الكلام
 يقع في الوحي كلها أصا في الله أو في العبد لأنه التعليق كانه أوقع وعلى كقوله أنت
 طالق لدخول الدان وأرجح أن يكون لشيء الله لا يقع في الوحي كلها إلا في العلم فإنه
 يقع الطلاق فيه المحل في معنى الشرط لم يكن تعليق مما لا يوقع عليه فلا يقع إلا
 في العلم لأنه يذكّر للمعلوم وهو واقع وله أنه لا يصح نفيه عن الله تعالى كانه يعلمها
 كان وما لم يكن فكان تعليق بامر موجود فمكوزا بما عاونه بأنهما لغو لأن المراد بالقدرة
 هنا القدرة وقد قدر شيئا ولا يقدر شيئا حق لو أراد به جفده دون الله بن يقع
 في الخلو ولا يضاف إلى العبد تعلقا في التخصيص والعلقا في غيرها فلما صار اللفظ لفظا

قوله اذا دخل الدار هذه المسئلة على وجهي اما ان علو البطله في محي الوقت او بفعل
او بفعل نفسه او بفعلها وكل وجه على وجهين اما ان علو الصحة ووجوه السرط
في المرض او كونه كلاما في المرض اما اذا علو محي الوقت في المرض او اذا علو السرط او
او بفعل احبوا ياروا اذا دخلوا الدار او صلى على رطله فان كان المعلق الشرط
في المرض وورثه في قصد ابطال حقه بعد علو حقه عاله وهذا الزوج صار
مطلبا بالكلام السابق عند السرط وحقه متعلقا به حسنة وصار قاصدا
ابطال حقه في مورد بصره في رجوع الى ابطال حقه ولو كان المعلق الصحة والسرط
في المرض لم يورثه في وقت تعلقه بالمعلق بالسرط كالمخرج عند الشرط فصان كانه
طلقت في المحل ولما لم يقصد في الفروع لم يوجد منه لانه حين علو لم يكن لها حرج
عاله ولم يوجد منه صنع بعد ذلك وجود السرط والمعلق السابق بصير بطلقة
عند السرط حكما لا قصدا ولا عدا ولا يلا قصدا لانه علو بفعل نفسه صار قانا
سواء كان المعلق الصحة والسرط في المرض او كانا في المرض والفعل عاله منه بدو او
لا بدله منه اما اذا كانا في المرض فظاهره لانه ان كان المعلق الصحة والسرط في
المرض لانه صار قاصدا ابطال حقه بمباشرة الشرط ولم يكن قاصدا بالمعلق
لانه للشرط شبهة بالعلل في الوجود عند فصان بطل حقه موجه وهو
من باب الظلم مورد شبهة كما ورد حقيقة وسواء كان له منه بدو او لا اما اذا كان له
منه بدو ككلام زيد ونحوه فظاهره وكذا اذا لم يكن له منه بدو كصوم الفرض وصلوة
وكلامه ببوله بقاض الدبر وقام وقعود واكل وشرب لم يكن له بدو في فعل
الشرط وقد كان له من المعلق الفيد وله في هذا السرط لانه حاشا منه حيث علق
طه قنا عاله بد منه ولا ناحتاج الى اننا في العدا ليرصينه حقيقة وصفه العدا لير
لصحة الحق ولو كان للمتعدي عدا فيكون الفيد عنة ناسيا او نائما او خاطئا
او لحاجة فانه يضمن له بطل حقه في المالك بالسرط له واذا سقط اعتنا في السرط
صار الذي له بدله منه والدي منه بد سواء اذ علو بفعلها فان كان المعلق الشرط
في المرض والفعل عاله لانه لم يورثه في المالك سعة الشرط صادرة اضية اذ الوجود
مضاف الى الشرط وكان الرضا بالشرط رضا بالمشروط وهذا الشرط بطله
فكان يورث في السرط اتين بالمشروط ومن نساك سعي في تحقيق الشيء اذ كان
واضيا به فان قيل اذا اقر شرطي العبد لصاحبه ليرضيه فهو حرج فضره

يعتق للضاد وله في بعض المحالف لو كان الرضا بالشرط رضا بالمشروط طالما
كان له ذلك فلما لا نسلم ونحو التسليم نعوذ من ان يثبت عاله شبهة العدا والسرط
بحاله شبهة بالرضا وله كذلك الضار ولو كان الفعل له بدله منه فانها تترك في قصد
ابطال حقه بالمعلق السابق له في صار مطلقا اياها حسنة في مضطرة في
الحال هذا السرط لما لها في من مساع منه من خوف الملاك في الدنيا في كل الطفا
او في العقوبة والصلوة والصيام فله نصيب في الاقدام عليه واضية لسقوط حقه
اذ الرضا عبالا عن اقل من ختم فلا يجمع مع من يضطر له ان كان المعلق الصحة
لن كان الفعل عبالا منه بدله في شكل انما له توريث لكان حمالا بدله منه فانها تترك عند
لانه حسنة في يوسف وعند محمد وزيد لم يورث لانه حين علو لم يكن حقه معلما عاله
فلم يتم بالقصد في الفروع في حرج السرط لم يوجد منه صنع ومن يضطر ليرسل
عنه من ضار نصيب فعلها كالعدم وعدم فعلها لا يجعل الزوج فان المالك
علو بفعل احبوا في محي راس السرط وانما مضطرة في تحصيل الشرط من قبل
الزوج وانما لم تقدم تخاف على منها او نفسها ولم اقدم سقط حقه وكان
مضطرة ملجأة وهو الذي لها الى ذلك ولا يصلح للمالك نصيب في المالك في الفعل
في الحكم كالموجود من المالك في ان انسانا على اقل في المالك فان كان الفعل وجد في
الزوج حكما موقفا في راس الضرورة التي توجب فعل الفعل الضرورة حاملة وهذه
ضرورة مانعة وعرضه المنع في تحصيل سرط الطلاق في المالك الضرورة
سببه التقلد اذا كان في الحكم لسوءه بسببه العدا ليرث في ان الزوج
عليك فان طالع اليك ما مات قبل السرط عاليا وقد دخل في طلع لا ما وورثه في
الطلاق وقع في اخر حوته في الفروع لما لم يورث في بائنا مرضه وقد دخل في المص
من مرضه في مرضه في المرض الباقي في العدا لم يورث في وورث في في صان حقه في الفروع
حين طلقها في مرضه وكان حقه معلما عاله عند الطلاق في الموق في عنة بالبدل المتخذ
ولما انه انما علو حقه عاله مرضه في الموق في مرضه في الموق في المص في نبي انه
ما طلقها في حال علو حقه عاله لانه في كل مرض يعقبه بوا كالتصحة فكانه طلقها وهو
الصحة في مرضه في ما في ولو طلقها بالاباء مرضه في اذ يورث في اسلم في ما في العدا لم
يورث في انما يورث في بقا النكاح في صا اسحق في وورث في وورث في في اسلم في ما في
لانه اسحق في وورث في في صا اسحق في سبب في حرج في حقه بطل حقه في حرج

م
استل

فاذا اسلمت بعد ما سطر النكاح من وجهه لا يمكن بوجدها ولا بد من طلاقها
 زوجها فجا معها ورثت له زاهليتها استحقاقا له ورجع سطر هذه الخيانة فامكن
 ابقاء النكاح في حق استحقاقه ورجع هذه الخيانة كما كانت فارسل سطر له
 ثوبه فاجعلنا النكاح باقيا حيا في حق رجوعه ونكاح الثاني حيا بطلان
 بالمحرمية وهذا الحق صان لنا لوطا وعبدا ورجعها بعد الطلاق وكالمسألة في
 قلنا الرودة سائر في نفس الحي وهو له روث والمرث له روثا جدا فلم يصور بقاء النكاح
 بدونه هل فاما المحرمية فاما سطر به لا روث بسبب بطلان النكاح مضيقا
 اليها ولم يوجله والنكاح قد بطل بالعلم والاعتق في حق روث خاصة فماتنا في
 روثه بعين منافاة في حق ما استحق له روثا خاصة وبالمطالبة في حق ما استحق
 لرفع الفرقه مضاعفة اليها في حق ابقاء النكاح في حق استحقاق نظر الزاهل
 رضاها بطلان السبب لنزول امراته وهو صحيح ولا عيب في مرض وفوق سنها
 ثم مات في حق العتق ورثت وولي محمد له روث ولو قد فها في المرض ودرهم وهو
 بطور ما جرت له لعل الطلاق في حقته بفعله بدلها منه ففعله في الفلاني
 مرضه ووجهه لنسب الفرقه قد فها وكن يشترط اللعازل والعاقب له
 سبب ما عتق والعقد في نفوس سنها وانما ذلك عن سنها سطر الخانة فصار
 العتق غير السبب المعلق بسطر بوجدها وهو مما لا بد لها منه فانها لا تخدع
 من الخصومة لدفع عار الزنا عن نفسها فلم يصير ذلك راضة بسقوط حقها وعند
 محمد لم يستحق الفراق كما مر في حقها وهو صحيح فبأنه لا روث وهو مرض لم يرد في السور
 رضا في ذلك ولا روثا وقد وجد في ذلك الصحة ولم يصنع الزوج في المرض شيئا من
 من سطر على او شرط فارسل هو ممكن من ابطال روثه بالفي في المرض فاذا لم يطر
 صان كما انشأ له في المرض كما لو وكل في صحته بالطلاق وطلعت الوكيل مرضه
 كان فاق التملك من العز واذ لم يجر حول كانه انشاء اليتيم في المرض كذا هنت قلنا
 نعم لكن بضرر فلم يكن متكنا مطلقا كحل في حله الوكالة ولنكاره يله ايضا في
 المرض ووثق في الموت المعوق كانه في المرض من غير ان يشرع لم اقول كنه فان طالق
 وقد بين في العلوي في الوقاية اذا كان العلوي المرض ودرست لنكار العلوي في
 الصحة لم يوثق ولذا لا روثا تحت حرمته وفيها ما رخصت في مرضها ورجع
 مرضه ثم مات العتق ورجع عنها في الفرقه منها قوله بلور طلاقا ولا روثا

الطلاق

روجها اخوها قبله ووطئها زوجها واخاها في نفسها في مرضه فمات ورجع عنها
 في الفرقه منها حق لم يكر طلاقا ولذا الوارث يزوج مرضه او قبل الزوجه ورجع
 في الفرقه منها ولو مرضت من العتق واخاها في مرضه في مرضه لم يرد زوجها في
 الفرقه منه لانه اعني عن من مساك بالمعروف فينا والفاضة منبذة في التبرع بالاحسان
 ولذا كان طلاقا ولذا الوجب بعينها ابانها بعد الدخول في مرضه في العتق فعلم في
 مرضها واخاها في نفسها ومات لم يرد زوجها لانه في طلاقه في مرضه
 في المأمورين بالطلاق في غير ذلك يفر كل واحد من مال بقاع والمأمورين بالطلاق
 بذلك يفر كل واحد من مال بقاع بل يشترط اجتماعهما في روث الوجه الثاني بحاج
 ٢٤ رايها لمقدور اليراث في الغنم في الوجه من ذلك المحتاج لذلك وانما الحاجة
 ٢٤ من بقاع وقطع ونز التملك بقصر على المجلس والوكيل له ومعه لنفسه وهو مالك في
 عمل الغنم فهو ولد وامرأة الفارق لم يرد في روثها في الفرقه او شرطها او آخره في
 العتق او احدى العلويين في روثها بشرط العتق او بعض السطر لم يطر عنها في روث
 رجل وله مراتبه في مرضه وقد دخل بها طلقا انفسا كما لا باطل في كل واحدة نفسها
 وصاحبته على المعاوق طلقا له باسطلو وفي بطلو في مرضه بعد ذلك نفسها
 وصاحبته باطل له روثا واحدة مائة لطله في نفسها وكيلة في حوطه في مرضه
 واجتمعت على ليس بسطر لما مر فاذا طلق في مرضها وفي نفسها وصاحبته طلقا وورث
 الثالث روثه وفي روثه وفي طلقا بطلو نفسها فصارت روثا في روثها باشر
 علة العتق في حقها وفي صاحبته فاما الماتة فلم يباشر شيئا فودت له روثها
 لم يفر قطعا فلم يفر منها كحل في روثها وولي بطلت صاحبته في مرضها
 حيث يقع الطلاق وعلى صاحبته ولا يقع عليها لانه في مرضها مالكه والتملك
 بقصر على المجلس فاذا روث طلقا وصاحبته في مرضها لا يفر من روثها كما لو اكلت
 او سرت بطلت في نفسها لاسطر طلاق في مرضه لانه لو كفل في نفسها على المجلس
 لانه روثا في طلقا بطلو الغنم في مرضه من كونه روثا الوارثا في كل واحدة مطلق
 صاحبته لانه روثا في طلقا بطلو غيرها واد طلقا في كل واحدة نفسها وصا
 حبتها معا طلقا ولم يرد في روثا في طلقا بطلو نفسها وانما استغل كل
 واحدة بطله في صاحبته بعد ما في مرضه بطلو نفسها في مرضه في مرضه
 حبتها بعد ما طلقا في مرضه بفعل نفسها والمرأة اذا باشرت على الفرقه في مرضه

لا روثا

رثا

لم يورثوا لزوجها احدى ما اراد ان يطلق نفسه وفان في طلق صا حقيق
 وصرح الكلام ان معا طلق بك الواحد وله يورثها طلق بطلون نفسها له انه
 وجد حقها تصرف المالك والوكيل ومضاف الى المالك له انه اقوى وله ركاهم كل واحد
 منهما يصح له مضاف الفرقه لما كل واحد من الكلامين كان ليس مع غيره ولكن
 طلق احدى ما نفسها بم طلقها صا حقيق طلق وله يورثها طلق بطلون
 نفسها له بطلون صا حقيق وعلى العكس يورثها طلق بطلون صا حقيق
 قبل بطلون نفسها هذا كله اذا كانتا في مجلسهما ذلك في اوقات مجلسهما
 بم طلق كل احدى نفسها وصاحبها بلا ما معا او على العاق او طلق كل
 واحدة صا حقيقا ورثتاه وكل احدى طلق بطلون غيرها بطلون التملك
 ولو طلق كل احدى منهما نفسها لم بطلون احدى منهما له انها لو طلق لطلق
 بحكم المفوض وقد بطل المفوض بالقيام ولو اقر مرضه طلقا انفسهما بلثا
 اذ ستمتا وطلق احدى ما نفسها وصاحبها لم بطلون احدى منهما حق بطلون
 له في نفسها وصاحبها لم بطلون المفوض عن ستمتها خلاف الفرقه كانه والطلاق
 انفسهما التمسيتها طلقا فكما وفيما تقدم لم بطلون المفوض بشرط المشيئة مفرد
 كل واحدة منهما بذلك فلو طلق في خرى بعد ذلك نفسها وصاحبها بطلون
 لوجود كل العلة وورثتاه في حوز المانته له والمانه باشر اخره صريح العلة وان في
 بعض العلة ولو خرج الكلاما فيهما معا بانثا وورثتاه وكل احدى باشر بعض
 العلة ولو قامت على المجلس بم طلق كل احدى كليتيهما معا قبل او معا لم يقع له انه
 تملك كل لتعلقه بالمشيئة بطلون بالقيام عن المجلس ولو اقر مرضه امركا بادرهما
 بوبده الطلاق بصير طلقا في مفوض اليهما بطلون التملك حقه تفرد احدى ما
 بالطلاق وبقيص على المجلس كما في المعلوم بالمشيئة الا انهما تفردا في حكم واحد
 وهو انهما اذا اجتمعا على طلاق احدى منهما يقع وفي قوله لست ستمتا لم يقع
 له جعل الراي اليهما في شئ واحد واجتمع رايهما في شئ واحد ولو وكل جليل
 عيدين في اعيان احدى ما وم فوض اليهما بشرط ستمتهما الطلاق قبل وكان عدا قبل
 السرط ولو اقر طلقا انفسهما بالحق بم معا كل احدى طلق نفسها وصا حقيق
 بالف مضافا او مضافا بانثا لم يقع ونفس على من رايها لورثه لغيرها بالانقضائين
 وله قيمه للبضع عند الخرج بم تقوم بما تروجهما عليه ولم توثا بحال الفرقه لا يقع

هنا

الا بالتزام المالك والتمام كل واحد منهما المالك له انه يورثها لطلقة وما حقيق
 المالك وكان فعلا كل واحد عله وفعل في سرط والحكم بصان ولا العلة بغيره
 باخر فلما اطلق له في كل حال ولو طلقا احدى ما طلق بطلون نفسها له انها ما لم
 بطلونها بعد انثا بمضما امرقا به ولم يورث له انه وقع بقبولها وانما من
 المجلس بطلون مر له طلق وبطلون سرط اجتماع رايهما فاذا اطلق في حق
 نفسها له انه عله بطلون في خرى فبطلون السرط وهو اجتماع رايهما ولو اقر صحته
 لموطونه احدى ما طلقا له بم يقر مرضه احدى ما صا رايها بالبيز وورثه به
 بين الطلاق وبين بعد بطلون حقيقا بحاله مفرد عليه فصد له لو انثا وتجعل انثا
 في سرط التمسيتها ولو طلق احدى ما قبل بطلون الزوج بم ما في الزوج بعينه في طلاق
 ولم يورث له انه في حكمه فانفس التمسيتها عله كما لو علق الطلاق وصحته بالحيي اسلم
 في راي السرط وهو مفوض فانه لو اقر في الفصلين ولم بعينه الطلاق وبطلون
 كما لو علق الطلاق وصحته بفعل نفسه بم باشر السرط المرض فان كانت احدى اخرى
 غيرهما نصفه رايها لا تراحمها الا احدى له احدى ما مطلقه بطلون والبصق في
 بينهما له سنوايه في سرط مستحقا ولو طلق في سرط الطلاق قبل موت الزوج لم
 يورثه وصح البيان فيهما له نفقا التمسيتها سانه خروجهما على اهليه في راي الموت وصح البيان
 فيهما وكان رايه في ذلك خرى في التعيين وورثتاه ولو انثا الطلاق في المرض مايت
 المطلقة كان جميع سرط في خرى لداهنت ولو كانت له امرأه كانت بينهما بصفين ولو كانت
 الاخرى وتقيت الطلاق فيهما بم ما في الزوج لها نصف رايها في بطلونها
 لحقها المانط طاهر وحقق المانط طاهر او في البطلون البصف فلم يورث عله وهذا في
 منكوحه من وجهه ووجهه فلا تستحق الا النصف حتى لو كانت معها امرأه اخرى في الزوج
 وبلايه رايها في امرأه في خرى لانا ابطلنا البطلون في حقها المانط في البيان
 ووق المان حقيقه الزوج وكان للمعينة رايه في رايه في خرى منكوحه من كل وجه
 فاستحق كل رايه في خرى من وجهه فيستحق بصف رايه في رايه في البصف للمان في خرى
 بلا انثا زمة واستنوق حقا رايهما في النصف في خرى بصف رايهما في رايه في الزوج
 ولم يورث حق لدا احدى ما له في رايه في سنين وهو ليس بزوج في الزوج على خيان له في
 العلوق بحقله انه كان يوجب في الطلاق واذ لا يصح بيان في بطلونها بالاسك اذ
 له يقع الطلاق بالاسك وورث النسب حقا العلوق في الطلاق وراي الزوج هذا الولد

العلوق

امرا ليا زفار عس عند من تقاع القلم بلده عن سبه وتن الى ولدته وتقطع
الولد منه والحول باله له فذ من كونه وتفر عس الحق ولاد كونه لما كان اذ وق
من تقاع القلم لاد وجع الطلاء في ذلك الوقت في كل وجه فسوانه ودف احسنه في الح
وسب النسب لعدم اللعاز ونزولهم اعز عند من تقاع احدا ولكن اريد بالمهم القلم ولد
له كونه فذ من كونه لاد الطلاء يقع وقد المعين ولا يله عن ايضا في سرطه
قيام النكاح ووزا بالناز والنسب بالماز ونزول كونه سنين من وقت تقاع
تحت في الطلاء في لتيقن بالوطى بعد الطلاء في حكم الشرع سبب النسب من حكم
لكون الوطى من ضرور والوطى بعد الطلاء والمهم بين اجماعا وعسنت الى ولد للنكاح
فان في الولد عن كونه يقطع النسب عنه في حكم الشرع بالعلو ومنه مانع من قطع النسب
عنه فاذ ولد احدها له ولم يسنين من وقت تقاع ومن خرى ولد كونه سنين
عسنت من قبل للطلاء في ووطى له يصح بينا ووطى صا حبه من كونه صا
وهذا في المولود كونه سنين حصل بعلو بعد الطلاء والمهم بغير الولد في
البطل كونه سنين اما علو في خمشكوك فيه فله يكون صا ووطى صا حبه في
مقصود بوضع الحمل ان كان نزل دتمها وتن ولد صا حبه من كونه سنين او لم يسنين
اسر لسنين ان علو صا حبه من كونه ووطى كان في ولد صا حبه من ولد قبل الولد
موجاهة ولد الحاكم بقضي بوضع الحمل ونزولها سنين اسر فصا عدا فعلا صا
حبه من قبل الحاضر حتى لو وطى صا حبه من كونه كان بعد ولد صا حبه من ولد او اذا احتل
ذلك وحصل العدة بالحض احتياطا ولذا في الزوج لو وطى صا حبه من قبل الولد طلق صا حبه من كونه
باقرا وله مصدق صرف الطلاء وعس صا حبه من ولد وطلق كونه في سبط الولد امره معروف
بهذا الاسم فتا امرأة اخرى هذا اسم وعس صا حبه من ولد ولد كونه سنين
من وقت تقاع وتن الولد من يوم او كونه ولد في ولد كونه سنين في ولد
ولد من خرى بعد له بحول الطلاء والواقع علمت الى غيرها وصا حبه اذا وطى احدها
ممن من خرى يقع الطلاء في الموطى اخر كذا هت وتنت نسب الولد لاد ولين وفي ظاهره ولذا
ولد النكاح حتم ووطى قبل علو في وفي مقصود علة المطلق بوضع الحمل ولو اراد
له امره اذا ولد ولد افاد طوا ليل في ولد لاد ولد اخر لسنين اسر فصا عدا ثبت سبب
الولد النكاح منه ايضا ومقصود العدة انما حكمنا بعلو الولد النكاح في حال وقوع الطلاء
وحال وقوع الطلاء في الزوجية فامة وهذا في حتم لاد ووطى قبل ولد الولد ولاد

يصل الماء الى رحمها فسداد في رحمها فاذا وضع الحمل انفسه في الرحم ووصل الماء اليه
فعلق الولد النكاح في حال وقوع الحمل في ذلك الحين حال نزول الماء في السوي حال نزوله
عن نازل في سبب النسب احسا طافس علو القضاء العدة بوضع الحمل وله بحال العدة
له ناهي عنه خعلقا حال قيام النكاح باب الرجعة اذا طلق
الرجل امراته مطلقه رجعية او مطلقه قبل ان يراجعها عدها رضية بكل اولم
يوضع له ولها تم ويعول من اجور وهر اى از واجهوا في رجعتين حق اذا اراد الرجوع
وابتدا المرأة كراحت منها والاية تدل على سرعية الرجعة وسرطه العدة اذ
بعد الزوال في النكاح فله بية بولاد وعدم سرطه رضاهما وقال الله وما مسكوه
بحر وفوقه مسك عبات عن استداه القام له عن اعلى الزايل بعد على شرعية
الرجعة وسرطه بقاء العدة له بية استداهه انما يحق ماد امت العدة باقية اذ
الملاك في العدة انما بعد انقضائها وعدم سرطه رضاهما في من مطلق وشمل
المقادير في الرجعة فان ثبت ما هو صريح في من مطلق في رجعتين او رجعتين
ولا خلا فيه له حيد وطور اثبت على السرخ موضوع لها بانطها او بقتلها سهوا او بلسان
او بغيره في رجعتين شهوة وفي السرخ في بية الرجعة له بالقول او بغيره في القول
له يكون اخر من مطلق اللسان وهذا انما على الرجعة عند استباحة الوطى وبيع
الحمل الواقع في الملك فله يكون بالفعول كاصل النكاح والوطى قبل الرجوع حرام فله يكون
سببا للحاكم هو اصله وعندنا الرجعة استداه الملك والفعول المحض بالملك كذا
على استداه الملك في القول وهو ظن في بية بية فانه منع للمز يد من بعد
انقضاء الملك في المحض الجماع وكذا اذا باع امته على انه بالخيار من ووطى صا
مستبقيا بالوطى للملك كذا هت في الخيار من هت شرعا التيدان كرا وطه منه وبقلا
ما فات عنه وم بد حقا وله بدل يكون الفول الذي يقع دله على استداهه مختص
بالنكاح وهذا من فاعيل كخص بالنكاح خصوصا في الحقة وانه من محل هذه من
فاعيل على المهر بالنكاح وكان مما شرهنا دليل استداه الملك الذي في بوق
حرمة المصاهرة جعل هذه الفول كالوطى وكذا في حكم الرجعة بحال المسرة النظر في
الفرج بيه سهوة لاد قد يحل بيه نكاح كما في القابلة والطيب والحافضه وتحمدا
السهوة في الزايله يكون المظر المسمى من بيه سوى الفرج رجعة لاد كخص بالملك
له من محل غير الملك المحل وله من حمة المصاهرة ولا في النظر في غير الفرج قد

الضم

يقع من المساكين والزوجه يست كنه في العدة فلو جعلنا من اجابته الى
بها انه مطلقا بالعدم الموافقة فطور عليها العدة وتستحبني تشهد على
الرجوع شاهد من قولي للمحاضد التناكر وجثاله على التجامي عن الوقوف
عواقف التهم له بالناس عن قواطع قوت فاذا اراد بدخل عليها وبصحبته نسبو
الي ما هو مذكور في الدبر كمن شهد صح الرجوع وقيل ما كان السامع له يصح لقوله
تعالى شهد اذوى عدل عنكم احب اليه من الرجوع وهو يصفى الوجود وان
قوله هو فاستسكنوهن من غير وجه ولا يؤولن من اجورته غير شرط من سره فاستراط
فهي زينة على النضر وهو نسيخ فلا يجوز ان لا بد من نصيبه وما تلاه نصيبه لا للملاح
به الذود بل له من جماع فانه جمع بينهما وبني المفاديه وامر بالسر على ما تم
من سره في حق المفاديه مندوب في السر اجب كذا في حق الرجوع لا سحابة لتركوز اللفظ
الواحد حاله واحد شاملا المعنى من قبله والرجوع استداده للنكاح ومن سره
ليس بشرط استداده النكاح وهذا الذي الله تعالى سمى بها استكاد وهو منع للمزبل
من العمل على بعد من نقضت فله بشرط عليه من شهره كالتف في بيله وهذه المسله
بنا على ان الطلاق والرجوع لا يرد الزوجية ولا يخرج الوطى عن دناءة فله لكون الرجوع معفو
ابتداء النكاح فله بشرط فنه من شهره وعند يرد وكانت معفو النكاح بشرط فنه
من سره وتستحب ان يعلم بالكل لا تقع في المعصية لانه اذا لم يعلم بالرجوع فرما
تتزوج بعد العدة فتقع في المحظور الزوج صوالدي او قهره في ذلك يكون مسيئا
واد اخص العدة فعاد كنهت احدثت في العدة وصدقته وهي حرة لطوبها نصلا
قما اذ النكاح ثبت بالصلاق والرجوع احول لكونه والفرق بينهما انه اخبر بالكل
انشاء في الحاي وكان متبهما وهذا الذي قد اخرج من قبل بن الصديق الذي لم يكن
سريته في الحاي كان في العدة المفتحة الكد عن خبره ولم يكن حاكم من شدة عكست
نهي الكد عن خبره كالوكيل بالبيع اذا اراد بيع العزلة كنهت بعتة من فله وصدق بحله ف
كالوفاة بعد العزلة اما اذا صدقته بعد لم تقبل اليه ولا يجوز عليها عندا في حنفية
وعند من عليها المن له استغفار في الرجوع ومضى من شدة الستة المودة فواذا
في الزوج قد راجعك فقال بحسبه له عد انقضت عدتي يصح الرجوع وكما القول
بها وعند من يصح والقول له الرجوع صال في العدة وصح هذا في عدتها باقية
ظاهرا لم تخبر بالانقضت، وقد سبق الرجوع خبرها بالانقضت، وصح الرجوع

وهذا على ما ذكره

لا يكون الواجب ان يعلم
موجب للواجب الحكم

وسقطت العدة فانما اخبر بالانقضت بعد سقوط العدة وليس له ان يثبته من خبان
بعد سقوط العدة كما لو سكت عن عدم اخبر في هذا الوفاة لها طلبة ومالك بحسبه قد
انقضت عدتي تقع الطلاق له الرجوع صال في حاله انقضت العدة فلا يصح وهذا
له انها اجينه من خبان على امر تحت الحواش ليرد من بقضاء است عسذ فله نقدر لم يحبر
فله ذلك انه انما علمتها لم يحبر بعد من نقضت، ومضى قبل فونها بجوار الله من الله
بحسبه لم يعرف ضرره من من بقضاء است بوع على كلامها لا يصح الخبر بوضوح سبق المحجب
بما روي او بان منه فان كانا من من فقد صار الرجوع مالم يعد من نقضت ولذا كان قد
صار في الرجوع حاله نقضت، فلا يصح الرجوع مع انقضت العدة لان العدة في حاش
انقضت بها لكونه موجوده مطلقه وسقط الرجوع لكونه عده مطلقه فارق
لم كان في قولها انقضت سبق من نقضت فعوله بوضوح سبق الرجوع ايضا فله لكون الرجوع
في حاله بقضاء فله قوله راجع اليه وهو ان في امر لم يكن فله يستدعي سبق
الرجوع وقولها انقضت عدتي اجابته وهو اطلاق امر قد كان منقضت سبق من نقضت
ضروره وهذا اخلافا لما لو سكت عن عدم انها متبهما بالخير لانه من نقضت لو كانا بت
لوجب عليها لم تخبر ولم يخبر من انها كاذبه ولم يصرفونها ومسله الطلاق وقيل ومضى
الحلا وفيه تقع الطلاق وعندا في حنفية كما لو اراد طلاق مع انقضت عدتها من من
انه يقع لا قبل الزوج بالوفاة كما لو اراد بعد انقضت العدة كنهت طلبة في العدة
كان صدق في ذلك كله والرجوع واذا اراد زوج من من بعد انقضت عدتها فذكرت
راحتت في العدة وصدقه المولى كدنه من من والقول لها عندا في حنفية وعند من القول
المولى له في بضعها مملوكه بعدا فوفاة هو خالص حقه للزوج ودعوى الرجوع من الزوج
بعد العدة كدعوى اداء النكاح ولو اراد على اداء النكاح بعد العدة وصدقه المولى كدنه
من من يست النكاح ويحبر قول المولى له قولها كذا هي بلاء او في له من ملك اداء اصدقه
المولى له من است الدوام عليه بالرجوع او في له الرجوع لنا على تمام العدة والقول العدة
قولها بقاء وانقضت ادوز المولى وكذا ان في نبي عليها حله في التزوج وله اقرار به
عليها له رد انصرف في مومملوكه اما صح الرجوع فاما لكونه حرام العدة وله ملك
للمولى في بضعها عندا كدنه فصرف في القول من قولها ولو صدق كدنه المولى
فالقول للمولى له من الرجوع اما عند من وطاهر كذا عندا في الصحيح له زنة صحف
واقع على المولى للمولى من دعه كاله من فاهم بفق على صح الرجوع له حكم بصحتها

ولزوم في انقص عرق في الرزح والسيد لم يفسد القول لانها اعرف بشانها واذا
انقطع الدم من الحيض الدائم لعشر ايام انقطع الرجوع ولن يلحقه غسل ولا تقطع
له قلم من عشر لم يقطع حق لغسل او يحض عليه اذ في وقت الصلوة حتى لو بقي في اليوم
بعد من بقطاع ما يمكن له غتسل ويحرم للصلاة وذهب في القول حكم بطلانها
في الحضر لا يرد على العشر منقبت بخروجها من الحيض بخروج من بقطاع فانقص
العقد وانقطع الرجوع وفيما دور العسر يحتمل عود الدم ولم يستقر بخروجها من الحضر
فيكون ذلك حضا لا ريق من غتسل من الحيض اذ اكانت ايامها لا قلم من عشر وقد قال
بعض الصحابة الرجوع احول من غتسل فانه غتسل هو كذا في بقطاع وكذا
مضي وقت الصلوة عند ذلك فلو لم يبقا توهم عود الدم ولست لنزها بالوقت
صارت الصلوة في وقتها وذا من احكام الطاهر ان لا يهتد في وقتها في الدية
الا على الطاهر من الحيض اذ الحاضر في علم الصلوة وارقب الفراء بالسيد
بمضي ليل بطر بخروج وقت الصلوة لا نه محمول على ما اذ اكانت ايامها دور العشر
وقد حرم الفراء في غانة من غتسل فلت انما محل الفراء في غتسل في احكام
الطاهر ومضو في الصلوة كذلك فتعدي الحكم اليه وهذا كله وما اذ اكانت ايامها
وكانت ايامها دور العسر فانه كما انقطع الدم عنها من الحيض الدائم بقطاع
رجوع الزوج ولن يلحقه غسل وكل في ايامها ولن توهم عود الدم لان الفاء من له بعد
توهم العود في المسلم في العود الموهوم لا يعارض له بقطاع المحقق ويكن هذا
العلم في المسلم بالصحة واثنا في المسلم في الكافة واذا لم تقدر على الماء بعد طهر
وايامها دور العشر فسمي وصلى مكتوبة او تطوعا فقد انقطع الرجوع لان
حكمنا بطهران في صحتها صلتها باليتم ولم يسمي ولم تقبل في حق الرجوع
وبعد محمد لم يتوهم الفاء من له في السمع عند عدم الماء بمره من غتسل عند وجود
الماء بل لا حل اداء الصلوة بها به وحل دخول المسجد وقراء القرآن وسر المصحف وله
فوق في الحكم بجواز صلوته اذ في حكم بجواز له على ما لم يورد بعد واما
انه طهارة ضرورية له انه بلوثة حقيقة وهذا انه لا يندفع الحدث بغيره لو وجد
المسح الماء كان محذورا بالحدث السابق وانما جعل طهارة حكما ضرورية الخاصة الى اداء
الصلوة لانها محاطة باداها ولا تقدر على اداها الا بالطهارة فامرنا الشرع
بالسمع لانه مضمنا على الواجب في الدية ضرورية فقد بقطاع وكما طهارة

في

حكم الصلوة وفيه هو من قواها دخول المسجد وقراء القرآن وسر المصحف وله
ضرورية في حكم الرجوع وكان السمع حقيقة عند عدم الماء كالسمع عند وجوده
ولكنه اذا فرغ من الصلوة فقد حلنا بالطهارة ضرورة الحكم للصحة الصلوة
وصحة الصلوة من مطلقا ضرورية وطهران في سقوط الفرع في غتسل في
صو انقطاع الرجوع لانه من لوازمه وقبل اداء الصلوة ما حلنا الحكم في حقها
له رجل لا قدام على الصلوة في حق متروكة ركوز السمع طهارة حرة وتزويج
في سرطه وهو عدم الماء الى ان يفرغ من الصلوة وان عدم الماء الى ان يفرغ من الصلوة
تبت في الطهارة بانه في حقها والحكم بالطهارة بانه لا يرد على الماء قبل ذلك
الطهارة للسماعة في حقها لفقد سرطه فله يكون الحكم باعادة الصلوة ثابتا
قبله وهذا يستقبل الصلوة اذ اوجد في الماء خلاها لم قبل بقطاع الرجوع
بفسد السروع عند في حصة وفي يوسف الصلوة في الرجوع لا بقطاع عند
ما لم يفرغ من الصلوة في الحضر بعد شروعه في الصلوة كالماء قبله الى ان يركب
اذ ادا الماء بطل بغيرها محل فاعيد الفراغ من الصلوة وانها ولن يرد الماء بغير
الصلوة بخبره وسوق في بقطاع على الفراغ ليستقبل الحكم بجواز الصلوة اذ
اعتسل المعتد من الحيض الدائم غير انه في غتسل عضو لم يصبه الماء فالرجوع
باقية ولو في ما دون انقطاع الرجوع وهذا استحسن في العباس في العضو
الكامل في الرجوع لانه غتسل اكثر البدن في اكثر حكم الكل في ان لو بقي
عضو يسير بقطاع والعباس في هذا الاستحسن في غتسل في وقت العضو بقطاع
له حكم الجنابة والحيض في بحر في اذ اتى في البعض في الكل الى ان يركب لا محل
لها الصلوة فكما في العضو الكامل وجه من استحسن في الفرق بين العضو وما
دونه له ما دور العضو تستدرع اليه الجفاف لقلته خصوص في ايام الصيف
فلا يسقى لعدم اصابه الماء فعلى بقطاع الرجوع احتياطاً ولا محل للثبوت
بزوج آخر حتى يغسل في كل الموضع احتياطاً ايضا في الموضع المذكور في الموضع
محيي الطاهر محل في العضو الكامل لانه لا يغفل عنه ولا يستدرع اليه الجفاف
على ولو ترك المضمضة ولا تستنشق في غتسل بقطاع الرجوع عند في
يوسف ليقا عضو كامل عند محمد بقطاع احتياطاً لاسببه في خله في غتسل
البعض مما استنار في غتسل وكان من احتياط في انقطاع الرجوع رجل

تزوج امرأة ثم طلقها وصح طلقها على اجاعها بالرجعة فانها اذا كانت حاملة
يوم الطلاق وطرفه كذا باز ولزومها له قلم من سنة اسره وقد صار النسب
منه لعولها على الولد للفراش واذا استتبعه سرعا جعل اطلاقا سرعاً والنسب
له كخلو على الماء وله ما ملكه وطى واذا جعل اطلاقاً شرعاً صار مكرماً وقوله لم
اجامعها واذا ثبت الوطى تاكد الملكة البضع والمكمل المتكدر لم يطل بنفسه
الطلاق في وقت الرجعة فارقاً وحل له بكونه في الرجعة فانها حتى تستحي
له وقد انكر يوتها له نعم قد صار مكرماً سرعاً كما للثبات والنسب منه ولكن لا يلزم
من كونه مكرماً سرعاً بقاء ما كان حقاً له الا في الرجعة اقر بعد ذلك خرم استواء
كم استحي من بينكم وصل اليه امر بالتسليم الى المقول ولما كان مكرماً شرعاً
فلما طلقها بطلت من هنا حتى يخرج الموجب للرجعة ثابت وهو الطلاق وبعد
الدخول فسر عليه وجبه كحل في قوله انه يغلق حق المقول ولما صار المقول كذا
شرعاً وكذا لو ولد منه قبل الطلاق ولم يطلقها ولم اجامعها لما قلنا ولو ولد
بعد الطلاق ولم يطلقها بعد بالولد فله بصور الرجعة فارقها بها واغلق بابا
او اخرجي سترها ثم طلقها وقول في اجامعها فليس له عليها رجعة واغلق الباب
واخرج الستر كذا ما ذكر في الخلق وهذا انما كذا الملك بالوطى وقد اقر بعد الرجعة
حقه فصدق في نفسه ولم يصح مكرماً سرعاً وانما كذا المهر يسوع على تسليم
المبداً والمكمل الوطى في الضرر عندنا على القبض بحجرها عنه اذ ليس في
وسعها ان التسليم كحل في الفصل والى ذلك ما كان مكرماً سرعاً كما السابق السب
منه ولا يلزم العتق ان كان حياً طال حتم الوطى في الرجعة له سب مع
ان حتماً في طلقها بعد خلعها بها ثم راجعها وقول في اجامعها ثم جازى تولد قبل
من سنتين يوم صحت تلك الرجعة ان كان لما جازى بولد له قلم من سنتين من النسب
ان كان معتد لم تقر باقضاء العتق ولما ثبت النسب منه ظر انه كان اطلاقاً قبل
الطلاق وانما كذا الملكة البضع فتبطل الرجعة كانت صحيحة وانما جعل اطلاقاً
قبل الطلاق وزم ما بعد له وعلى اعتبار الثاني بطل الملك نفس الطلاق لعدم
الوطى قبل الطلاق وحكم الوطى ان كان صادراً اجنبية وعلى اعتبار الاول ان
صار كاذباً والذبح حرام ايضاً الا انه اهوز من الرنا ولو كان في اذ اولد
فانما طلق بولد له اذ لم يطل من سنتين يوم اولد كذا في امراته وهذا الرجوع له

او بعد ذلك
في الرجعة
في طلقها
في طلقها

ثم ولد

الولد الثاني في علوقه بعد الطلاق فيكون رجعة اما اذا ولد له كذا من سنتين
الولد الثاني في علوقه بعد الطلاق فيكون رجعة اما اذا ولد له كذا من سنتين
زوجها اذ لا يظن ان تكاثر الزنا كان رجوعاً من سنين وكذا من سنين
فله والعلوق جازى في الخواص وفي الاقارب وما اراد المكن قد امكن اذ اختلف بين
الولد من سنتين اشهر فصاعداً وذكر كذا في الدعوى في المطلق طلقاً راجعياً اذا
ولدت قلم من سنتين يوم لم يولد رجعة ولو ولد له كذا من سنتين بكون رجعة له
اذا ولد له قلم من سنتين احتمال العلوق بعد الطلاق وكان رجوعاً واحتمل العلوق قبل
الطلاق في لم يكن رجعة له شك في الرجوع بالشك اما ههنا وقد سقط اعتبار هذا
الاحتمال كذا في ولد له بولد لم يجعل الولد الثاني في علوقه لصاحبه مع الولد
من ولد طناً واحداً والى كذا في شك في الرجوع اذا كان من الولد من سنة اسره وصاعداً
فصل في الولد الثاني في علوقه بعد الطلاق فيكون رجعة لو كان كذا في ولد له اذ ان
طابق في ولد له او ولد في بطون مختلف طلقاً بالولد الاول وصار من بعد وبالولد
الثاني صار من رجعة الطلاق في ولد له طناً واحداً بجعل العلوق في طلق العتق ونعم
الطلاق الثاني بولد له الولد الثاني في المهر عقود كذا وبالولد الثالث صار من رجعة
في الطلاق الثاني بولد له الطلاق في المهر عقود كذا وبالولد الثالث صار من رجعة
بالاقرار ان كان حائلاً في وقت الاقرار حين وقوع الطلاق في ذلك سبيل الرجوع للمطلقة
المدة في الرجوع معدومة حقيقة وحكما اذ لم يوجد كذا ما يدل على الرجوع ولو
كانوا بظن واحد طلق بالولد الاول والثاني في انقص العتق بالماله لعدم الرجوع
والمطلقة الرجعية تشقق لزوجها وتترتب له في الرجعية قاعة بينهما والزوج
مستد بطل الرجوعها ومشتوقها له بوجبه ذلك فلو علق العلوق بقتل قلبه
منه فخصه في محبتها فيرجعها فارقاً في ذلك ان كان رجوعاً فيستحق له الرجوع
بدخوله عليها بالتفخي وحق النكاح يتأهب لدخوله له في الدخول عليها بذلك
استيذاناً حرام ولكن المرأة بيتها يكون في بيتها فلو دخل عليها بغتة رما
ها عتق رجعة فيقع بصره على فرجها ويغرز به الشهوة فيصير من رجعة
لها في طلقها لعدم الموافقة فيطول عتقها وذا انصرا في بها وليس له الرجوع في
المطلقة الرجعية حتى يشهد على رجعتها وهو في ذلك الطلاق والرجوع له
يقطع النكاح واذا كان النكاح باقياً جاز له المساف في ذلك قبل الطلاق



وله المسافرة بهادرجة لها حرام بدور الرجعة له واخراجها من بيتها
 عنه والظاهر من حال المسلم ان جنتها على نكاحه وله ان يفسخ هذه الحرة
 الا بالرجعة فيكون المسافر رجعة وصار هذا كالدخول في النكاح الموقوف
 ولما قولته لا يخرجوه من بيتهم ولا يخرجوه الا في الطلاق والرجعة
 بدليل سابقها بانها النواذ اطلقت النساء وصريح الطلاق رجعي وما ذكر
 من البطلان مخالف للنص فيكون مردود الفواق شرط صحة وهو خلو الفروع
 عن الحكم الثابت بصحة وله ان يبطل مردود بصفه لا يستقران فكان ينبغي ان يفسخ
 عليه موجب وانما تراخي عمله لانه نظر في الزوج حق اذا ناسف على ما اسلف
 امكنه السلافي بالرجعة ابقاء للعقد المنعقد والله فادامه تراخيها حتى مضت
 العقد طرانه لم يكن له حاشا الى ذلك فتبين ان البطلان عمل محض من حين وجود
 وظهر انها كانت ميانة من وقت الطلاق وهذا كاف في اعتبارها في العقد
 ولو اقصى الزوال على انقصاء لوجبت العقد بالاقراء بعد ذلك والعقد
 له الحق في قضاء الحق النكاح انقطع ولو جوزا المسافرة معها ستر بعد قضاء
 ان الطلاق كان عاملا وما زال الوقوع فكان المسافر مع الاجنبية وكانت حال
 انقطاعه له حال بقائه كما ان عم زور و قوله المسافر وله الرجعة قلنا
 كلامنا بمن ينوي المسافر فصح وقول صريح اننا لا ارجعها ولا عين للدلالة
 مع قيام الصريح بخلافه ولا في قوله لا يخرجوه من بيتهم لما كان خطابا
 للزوج عن الاخراج لزم ذلك بكونه اخرج رجعة اذ هو خارج من بيتها
 الرجعة مندوب اليها وصار على طريق تقيضي فانه شهد على رجعتها بطلت العقد
 ولا تكن السفرة با وقوله حتى تشهد على رجعتها معناه ان سفرة اخرج صحة
 الرجعة لا تقتضي لها من شهدها وحل المسافرة بصفه في الرجعة وكما لا باح
 بها المسافر له سراح لها الخروج الى ما دور السفر بظواهر النص المحرم فانه
 مطلوب عن تقييد بقيد المسافرة والطلاق والرجعة له تحريم الوطى حق لو وطئها
 له نكح الحق قال السافري بحكم حق نكح الحق لغير الزوجية وانه لا
 الطلاق واقع بوصف البقرة فاستدل على ائنه وهو من نكح في المحل وقيل
 اقصى في الاطلاق في بطلان ملك النكاح ضروري له والموقوف في الاطلاق والبقاء
 القيد الحكي في المحل وهو غير ملك النكاح الا في الرجعة لا تحسب في العقد بعد

الطلاق

الطلاق ومع بقاء ملك النكاح لا تحسب في الرجعة اذ العقد لصيا الماء وصوت
 للمسا في النكاح ابلغ منه في العقد ولا في الرجعة ليس في الرجوع فاستدلوا بكون
 مسعوله بما سبق من ارجعها وكون الزوج مستطاعا على شغل رجها ولو ان
 الزوجية باقية بدليل ملك الرجوع عليها ولا رضاها ولو كان في ابله لكان الرجوع
 اساق الملك ابتداء ولا تقدر اصر على اتمام النكاح على الا حصة بلاء رضاها
 فارق قولهم به ويعود من اصره من يد على زوال الزوجية لانه سمى الرجعة
 وهو عيان عن اعلية الزائل لا يقدر فلا يملك الدار وهو الدار وانما يقال
 اذ اخرج من الدار لا في الكفاية قوله به ويعود من ارجعها في المطلق والطلاق عيان
 عن دفع القيد بقاء الزوجية بدليل بقاء القيد بينهما مائة فلما هذا المص
 لناه علينا انه سمى بقاء وهو اسم للزوج لانه قال الله وهذا على شكا فدل على
 بقاء الزوجية وكما سماها ردا عماها اسما كما وهو عيان عن استدامة القيام
 له عن اعلية الزوال فدل على الملك باق وملك النكاح ليس الا ملك الخلد لا ملك عينها
 ومنافعها فبقا ملك النكاح مطلقا يدل على بقاء الخلد وهذا ملك الطهارة والعارف
 والابلا وكبرى الواو واما سميت بطلقة مجاز الوجود السبب الذي لا يطله وبعد
 الطلاق واقع ولو كان حكم الطلاق في الملك لم يقع الطلاق وبعد الطلاق في الزوال
 له نوا في الزوال الملك معلو عضو العقد قبل الرجعة والمعلو بالسرط عدم قبله
 ووقوع الطلاق يدل على حرمة الوطى مع بقاء الملك كما بعد الرجعة وان الطلاق
 يقع واقعا والوطى حلال وانما سماها ردا لانه يرد سبب الزوال ويعيد بها الرجعة
 في المحال له وفي هذا ان كان تحت تقييد عضو المدة ثم صار تحت تقييد عضو
 فرد ها بالرجعة في المحال التي لا تقييد عضوها لانه يعيد بها الملك وهذا كما
 بشرط الخيار ونفسه فانه سمى رد الة رد العقل المنعقد لانه بعد سببا زال
 عن ملكه والاحتساب بالاقراء لانه صار عينا في ملكه بالطلاق وكما على ائنه ثم ارجع
 بغيرها فانه يستبين بها مع قيام الملك في المحل فصح او اذا كان الطلاق بالادور
 العلوي في الرجوع في العقد وبعد مضيتها في رجل المجلية باق في المحرم هو الله
 واد ائنه المحل جاز النكاح وانما منع الغير عن النكاح في العقد لا سبب في النسب
 اشتباهه ابا حنة والركاز الطهارة في المحل او تنسوخ له مائة لم يحل له حق في
 زوجة غير نكاحا صحيحا ويدخل بها ثم يطلقها او عود عنها لقوله به فان طلقها

ع

فلا محل له بعد حق سببه زوجا غير والمراد الطلقة المأله والتمتاع في
كالملة في الحرة اذ الرق منصف حل المحلته وانما شرط النكاح الصحيح
له الغايه نكاح الزوج مطلقا والزوجه المطلقة بالنكاح الصحيح له في
الوطي حرم في الفاسد وحكم المفقود له بحكم الموطي والدخول شرط عند
الحرم يلا روى ابو عمر في النكاح عليه وانما اطلق الوطى امرأه بلما في زوج
اخر لم يحل له ولا حق بذوق من عسيلته وبذوق من عسيلتها وقد روى يروانا
اخر الحديث مشهور بحوزة الزينة مثله وقيل الدخول شرط في النكاح يكره
للعقد يكره للوطي وهو اصله وقد ابدله الوطى هنا ليكون الكلام محمول على
الفادة له على العادة اذ العقد مستفاد من اسم الزوج فارسل حار لير
سبحه زواجه لا يرضى بغيره واما في الصلح الكلام هو الحقيقة ولا
يقبل عنده بل ضرورية فارسل في حقيقة الضرورة وهو اوضح في المرأة
له نه لا يكون واطم وانما يكون موطوءة فلما اضافة الوطى الى المرأة كحوزة محانا
باعتبار المكنى كانه قوله مع الزامه والزاني فلو حمل على الوطى لكان فيه محانا واحد
واعمل للفظ النكاح والزوج على الحقيقة ولو حمل على العقد لكان فيه محانا اثنان
من وال ولى قال سعيد بن المسيب الدخول شرط مظاهر البصر وقوله غير معتد
حق لو قضي قاضيه يتقد قضاءه والسرط من يله حوزة من نواله في غير
وهو قد قيل انما صغر في الحديث لسبب في القدر الذي يحل في الصلح المراهق
في الجليل كالبالغ لان النكاح يقتضيه وقد وجد الدخول في نكاح صحيح وفيه خلاف
مالك وقسوه في الجامع الصغير وقال غلام لم يبلغ ومثله بجامع جامع امرأة وجب
عليها الغسل واجلها على الزوج الاول وموتها لم يتحرك الله ومشتري وهذا
في الحديث كذا في الرق من الطرفين هذا انما يحق المراهق الذي يستهوانا وجب
الغسل عليها لانقاء الختانين وهو سبيل لولم يات بها والحاجة لا اله كافي
حقها ولا غسل على الصبي لانه لم يخلق ووطى الموطى يحلها له الغايه نكاح
الزوج والموطى ليس بزوج حقه تكون لها قسم واذ اقر بها بشرط الجليل
فالنكاح مكره اذ اسرطا الى حله بالقول له عينة للنبي وعند في يوسف النكاح
فاسد له محل لله ولا ريب في هذا معنى شرط الوقت وشرط الوقت يبطل النكاح
وعند محمد النكاح المأني صحيح وله كل لله والله ليس بوقت في النكاح ولكنه

استحل المأني هو موخر شرعا فنعاق بالمعيار لنقل المودة له في حصة قوله عليه
لعن الله المحلل والمحل له هذا الحديث يقتضي صحة النكاح والمحل للزوج الاول
والمرأه ولا في النكاح له نفس بالسرط الفاسد فيصحه وحل لله وضروره
صحته واذ اطلق الحرة بطلقة او بطلقت من مضى عدتها وتزوجت بزوج
اخر لم يحل له الزوج الاول علق بطلقة او بطلقت من مضى عدتها وتزوجت بزوج
الاول عند في حصة ولى يوسف وعند محمد وزوج السات في له يهدم ما دور الدلالة
له في الزوج المأني عادة الحرة بالله والمص في سبيل الحرة بالمطلقة والمطلقة
لانها معلقة بالله في بعض اركان العقد يست من الحكم فيمكن الزوج المأني
هنا غايه اذ غايه الحرة قبل وجودها محال يركب انه لو قلنا انما راس الشهر
قوالله اكلم فلا تاحق استثنائه ثم استثنائه قبل محرم راس الشهر لا يعتبر له
من استثنائه غايه الحرة الثانية باليمن فلا يعتبر قبل اليمن واذ لم يعتبر كان
وجودها كعدمها ولو تزوجها قبل التزوج او قبل وطى الزوج المأني كانت غنية بما
يتم في المطلقة كذا هي ودمي قوله لعن الله المحلل والمحل له سماه محله والمحل
من نكاح المستور من سبب السواد فارقالوا انما سماه محله لكونه شارطا للمحل
له انه موطوء فلما اذا محان فيه يصار الله الى بدلها وارقالوا اولها من اذ
التحليل لا تتصور في محل الحرة والمحل يات هنا فلو جعل مثبت المحل في ذلك السات
الثاني فلما لم يعمل المحل السات اصل المحل فيقبل السات صف الموطوء المحل انتفاصه
بالطلقة او بالطلاق اذ قبل محله تجديد العقد من تزوج له محله ما صلب مثبت لاصل الشيء صلب
لوصفه بالطريق ولى كونه عاده له يبنى كونه مثبت فصلا مثبت المحل فثبت الحرة مثبت
فكار فيه اعلم المصنف وهذا سببه اختلف فيها اصحاب النكاح فقوله بن عباس وابن
عمر كقولك حصة وقوله عمر وعلي وابي الدرداء وابي هريرة كقول محمد فاضل المشايخ في
الفقهاء بقول شيوخ الصحابة واصل سيوح الفقهاء بقول شيوخ الصحابة رضي
واذا اطلقها بلما فعالت مضى عدتي وتزوجت بزوج وطلعت ومضت عدتي
والمدى كتمرد لكل الزوج ليرصد في نكاح غايه طنه انها صالحة له والنكاح
لنكاح في المعاملة في محرم الواحد في قبول السرط التمس كالمكالم في المضى راق
والادخ في المحاراة ونكاح في امور الدين على المحل فيقبل فيهما انصافا لو اخبر
بنجاسة الماء وطهنته او روثا وحدثا وهذا اذا كانت المدة محتملة له واذ في هذه

ما صلب مثبت لاصل الشيء صلب
مثبت

محض المد له بصور العزم عليه بعد ذلك والنفق بشرط ان يكون المد الطلاق
 مسموع وذا ايقاع الطلاق او تفريق القاضى ولا في الفروع بينهما لرفع الضرر
 عنها عند فوق المسكن بالمعروف ومنه القاضى مناهة في المهر بغير العنف فان
 بعد مضى المد كما يقع الفروع الا لم يفرق القاضى بل اولى له الزوج كما معذور
 وهن ظالم والقاضى يصح له مع الطلم فبما لم يفرق بينهما حقها او بعد وقتها فان
 لم ياب القاضى مناهة في انقاع الطلاق في قولهم عزم الطلاق ومضى المهر
 اسره فراضة لا الزوج فذلك الطلاق وتتم به حصة المقتضا، القاضى وهو
 اليه ولم يفرقوا ان يصير له بطلان الطلاق ما الله سبحانه به اعلم بالعزيمة من ذهب
 مروى عن الحسن بن العبدية قوله لا بد ان كان طلاقا في الجاهلية فحله الشرع
 طلاقا موقلة كانه قال ان طلاقا مضى اسره له من هذه مدة ترضى بعد ما
 اظهر كراهه صحبتها فصارت كانه على البيوت محض المد قبل ان يراجعها وهذا
 بمعية اظهر كراهتها فصارت كانه على البيوت محض المد قبل ان يراجعها وهذا
 جعلنا الواجب بطلان ما الله له والمقصود في الضرر عند ذلك يحصل بالرجوع
 ولكن العتة هنا محض المد له في وقوع الطلاق بعد وبعث المد في كرا وافتقار
 لمجمل ان قد انقضت من العتة وان كان حلف على ليرة اسره فقد سقطت المهر في
 المهر من وقت وقوعه فيكون محض المد في الوقت الذي كان حلف على ان لا يزوج الله اقربك ابدا
 او قال الله اقربك ولم يزل ابدا لم يطلو اللفظ فيما تباين بعض المهر والله
 اكلم فلما قال المهر بقاءه في المهر كان في طلاقه لا في حاله بالحنث ولم يوجب مقتضا كان
 ان الله لا يملك الطلاق في هذا التزوج لانه لم يوجد منع المهر البيوت فان تروجه ثانيا
 على من بلا النقاء المهر في وطنه والا وقعت عضول ليرة اسره طلاقه اخرى في التزوج
 بعد حقة في الجماع فيحق الطلم في وقت زوال النكاح محض المد المعروف وتعتبر
 ابتداء هذا الابدان في وقت التزوج فان زوجها بالمال على من يلا او وقع عضول ليرة
 اسره طلاقه اخرى لم يفرقها لما فرقت زوجها بعد زوج آخر لم يقع بذلك بطلان الطلاق
 في الطلاق المملوكا وما استوفيت صحة الطلاق واعتب ذلك لطلاقه والغرض
 منه المنع وذا انما يحصل بطلان الطلاق في حاله ولا يحا في طلاق رجل سوجد لانه
 غالب العدم عند وجود الشرط لما مر في مسلة النجس في وقوعه اذ بعد من بلا كلام
 مضى ليرة اسره ولم اقربك فانه طلاقا لم يفرق هو المهر في الطلاق ولم يثبت حق

اذا اردت بها مائة
 العتة بعد ما مضى
 المهر اما اذا مضى
 في العتة احسنت
 مع من العتة ليعا
 حمله المهر بها

الكفان لعدم الحنث حق لو وطئ لفرغ من حنثه لوجود الحنث في ذلك الوقت على الملك
 لو كان حنثه والله اقربك فزوجها لكون ذلك ايلا ولو قوتها بحب الكفان ولا ايلا
 فيما دون ليرة اسره المحض حق لو حلف لانه يفرقها اقربك ليرة اسره لكونه مولى وقال ابن
 الحنفية لكونه مولى فان تزوجها ادعى اسره بان يطلعه وهكذا كان يقول ابو حنيفة او لا فلما
 بلغه فتوى الربيع بن صهك ايلا فيما دون ليرة اسره رجح عنه وهذا في المولى في ملك
 قريش احرار في المثل الى سبي بلزمت فاذا اعتد بحنثه على سهره لم يمكن من قربانها بعد مضى
 المهر بل الزوج من سبي لم يكن مولى وذكره الهذلي وله من متاع عن قربانها في اكثر المثل
 بلا مانع ومثله في حكم الطلاق وهو مشكل لحوال الحلف على بلاء اسره ولا يكون من حنث
 على القربان في اكثر المثل بلا مانع بل يكون مانع واجبت عنه باز وضع المسئلة من صافها
 اذا حلف لانه يفرقها سهر او عتد لانه متاع عن قربانها في اكثر المثل بلا مانع اذا المانع
 معدوم في بلاء اسره في المثل محالة وفي المثل بال ليرة اسره من جميع مدة الايلا
 سماها اكثر لكونها اكثر من مئة حلف على ذلك قربانها واذا كان المراد به جميع المثل
 فلا شك في المانع غير موجود في جميع الصور التي وزيل المثل ونزول المانع في البيوت
 له نساء الجموع بالنساء البعوض وهو ضعيف انما يصح له لو كان اكثر المثل سوي لانه
 نصف المهر الى سهر لانه في الرق موقوف نصف من العتة فكذا في نصف هذه المثل
 والجامع انه منقصر على المثل ولو قال والله اقربك سهر وسهر بعد هذا الشرط كان
 مولى له في الجمع في الجمع كالحلف بلفظ الا توكر مني في سهر مني هذا العبد بلفظ لا سهر
 وسهر كان كعوله الى سهر وكذا الوار والله الاكل يوما وتومين وهو كعوله بلاء ايام وقرحت
 يوما في الله اقربك سهر بعد سهر لم يكن مولى في الثاني ايجاب سهر او كان السهر في
 المذكورين اخر اسره سهره وليس هو وصا فيمنوعا بعد المهر في سهره وبعد البائة ادعى
 الا يوما مكث فيه وصا كان في الله اقربك ليرة اسره الا يوما فلا يكون مولى ولو قال والله
 لا اقربك سنة الا يوما لم يكن مولى او قال فيكون مولى له في سنة سبثا بمصر في اخر السنة
 كما لو احدث ان سنة الا يوما فانه بمصر في اخر السنة واد الا في اخر السنة لا يمكن
 قربانها في ادعى سهره لا يكفان بلزمت ولت المولى في ملكه قربانها الا بمكروه
 بلزمت ولم يوجد لانه يمكن من قربانها في كل يوم من ايام السنة بلا حنث في كل يوم
 لم يكن مسمى في هذا انه اسس يوما منكر افلا يقع بعونه ما يمكن احراره على
 حقيقة وقد امكن هنا اذا ايسر يصح مع الجاهل بخلافه في الجانب الذي يصحها واجب

كبر
 او سهر
 مع
 اسس

منكما كان موليا من الحق كانه في الخل اصله والله لا اقول في نفسه في الحق بل في
لا منه في حواله ولا في واحدة تكن في محل النوع في هذا لولا الامراتيه والله لا اقول
واصل منكما كان موليا منها حق لومض في لغة اسر يانها ولو في الله لا اقول احدكما
كان موليا من احد ما حق لومض في لغة اسر يانها ولو في الله لا اقول احدكما
اقول حق اعني عدي او اطلق امر في فله او اقتلك او تقتلي او اقل او تقتلي او
اسلك او سقص منكم او ما دام النكاح بيننا او حق اصوم المحرم وهو في حجب
لن قريش وكل ملوك املكه في المستقبل فهو حر او ان طلق قبل ان يزوجك فهو مولى من صل
انه حق جعل لحيه غاده له ووجد في المذ كعوده اقول حق بطبع السمسر من غير اقل
له مصور مع نفا النكاح كان موليا ولو كان في حجب المذ كعوده اقول حق بطبع السمسر من غير اقل
اقول حق اعني عدي او اطلق امر في فله او اقتلك او تقتلي او اقل او تقتلي او
علامه المولى في ذلك يمكنه قريان امراته الى حجب يلزمه وهذا يمكنه قريانها بل في يلزمه
لانه اذا اعوى وطلق قبل لغة اشهر قريه له يلزمه حيث قدما انه لا يمكن قريانها الا
بضره لانه لا قريه قبل الغايه لزمته الكفان ولز قريه بعد الغايه وهو
العبى او الطلق والنكاح بينهما ينهي بالقبول الملك فصان كانه والله لا اقول
ابداً في ابو يوسف اذا اول لن قريش في املكه في مستقبل فهو حر له يكون موليا لانه
يمكنه قريانها بل في يلزمه بارك بملكه عدا واما انه لا يمكنه وطهره الى بيع يلزمه وهو
عقود علكه بالادى ولو في ان طلق قبل ان يزوجك كان موليا لانه حبانة على الحر المتصل
ومن ضره من الا تصليه وجود فصان الطلق في موقوف على القربان واشبه بالعلق
ولو في قبل ان يزوجك طلق في الحلال في الوقت الذي صفة بانه قبل القربان بعد اضا والطلاء
في وقت وجود مقيم اذ العيله المطلقة لا تقضى وجود ما بعدها لانه لو في حق استبرأ
او اقلك او فلانا او اقل عدي او اضربه او يادى او قبل يادى فلا راد في حق تولى
بحق فله زاول في حجب اقول حق اصوم سبعين او واهل قريش فان طلق في كاد قبل يكون
موليا لانه يزوجهم بخلل الشراء في ماله ولا يصح حرا وعند قريش يبيع موليا لانه
سبب الملك فصان كعوده اقول حق املكك ولنا انه لا يبق للنكاح مع الملك فصان
كالاسد بخله في الشراء حق له بشرها لغيب فله بطل النكاح وفيه الناسه ما جعل
قتلها على العسر غايه وانما حوا احد من غايه واحدا من وجب الباس في الاوجه
وهو قتلها في ذلك سبب الباس بالشك والقتل والضرب في ذلك يصح حرا وتزوجهم

ملوك

وتزوجهم وجود هانه ماله يلا حال قيام النكاح بخلاف العتق لانه وتزوجهم
في ماله اليه حال قيام النكاح ولكن الغايه قضيه حرا فصان كانه في قريش
فله على عتق ولو في ذلك صان موليا كذا هذا وهذا اقصوه في الباطن يصيب كانه
في قريش فله على اقل عدي او اضربه ولو في ذلك لا يلزمه في كذا هذا وموقف
فلا يحتمل التخلل المذ فله سبب الباس بالشك ولو في ذلك في حجب الله لا اقول حق اصوم
سبعين او يبيع موليا عند هم لانه لا يتزوجهم بقاء الغايه في تمام المذ لانه يمكنه
قريانها في ماله اليه في يلزمه ولكن البين منعقد فلو اكل يوما في سبعين
بطل المهر عند حشفه ليعصرون الغايه تمتعه الوجود وعند في يوسف نفوت
الغايه صار في المهر من سبله وصان موليا من حجب اكل وعند محمد كما اكل صان موليا من
حجب حلف في وقت ماله هذه الغايه له ووجد بطل المهر لانه يكون فاسدا الى حجب وقد
صان من حجب حلف في حلال يمكنه قريانها بل في يلزمه والقربان سبب الحلف المسك في حجب
له سبب الحلف في حلال يمكنه لن في حجب في نفوت مصلحه السك في تلك الدار يحل ويدخل
بلا اذنه ولو في ان طلق قبل ان يزوجك سبب لم يصح موليا لانه يمكنه قريانها قبل الشهر
بل في يلزمه فارقه في الشهر بطل في يلا لفوات الوقت الذي اضيف اليه الطلق وهو
مضى سبب القربان واد امضى سبب لم يقربها صان موليا من حجب سبب السبب في حجب
قربها بعد هذا وقع الطلق في وجود السبب الموصوف بانه قبل قريانها وكذا الاول السبب
طالق قبل ان يزوجك سبب اذا قريش لانه يصح محقق في ولو في كذا امراته انما طالق
قبل ان يزوجك سبب لم يصح موليا كما امر في ماضي سبب لم يقربها صان موليا منها فارقه
احدهما قبل مضي السبب بطل في يلا عنها لفوات الوقت الذي اضيف اليه الطلق وهو شهر
قبل قريانها في حجب قريانها بعد في يلزمه ولو في احد من بعد مضيه لانه محقق
الشرط اذ الحجب معلوق قريانها ولو في قريش القاسه طلقا لتمام الشرط ولو في كذا امراته لولا
فبعد اى حجب حلفت شهر اى باع احد من اسرى الذي باع وباع في خرافتها لا تبين
حق محقق لريه اسر من حجب استرى الذي باع اوله لانه لما باع احد من المنع باعبا
القيام فاذا باع هذا واسترى في المنع باعبا ما استرى فصان موليا من ذلك
الوقت ولو في قريش فان على حرام ونوى المهر في مولى في الحلال وعند يوسف ومحمد اذا قريش
مرة صان موليا لانه على المهر قريانها فلم يصح موليا لانه قريانها كقوله لن قريش في
الله لا اقول ولم انه منع نفسه من القربان في قول فصان موليا في الحلال كقوله لن قريش فانت

على كطراحي ونبأ ذكرا من نفسه عن القويار الثاني فصرح له صلى الله عليه
بوجوب طلاق البر وسعد بتعدد المدة والظلم انما يتعدد بتعدد
المنع وكفان في الخنث وسعد بتعدد اسم الله والمسائل لربوع انواع ما يتعدد
بر او حنثا وما يتحد بر او حنثا وما يتعدد بر او حنثا وما يتعدد بر
وسعد حنثا اما الله ولا يقول له اذا جاء غدا فوالله لا اقربك اذا جاء غدا
فوالله لا اقربك بعدد اقل تركها اربعة اشهر من اليوم ولا ينفى في اخص يوم
طلقت ايضا ولو قربها كفا وتار لتعدد ذكر المني بالله ولم يطلها كفا
ايلا انها بطله او عسا او مشق الى من الله او عين بعدد الماسع اما الثاني فقلوه
كلما اكملت واحد من هذه مع الله لا اقربك وكلها مع الله الا ايله واحد فان تركها
اربعة اشهر يقع طلق واحد ولو قربها كفا واحدة واما الثالث فقلوه كلما دخل
هذه الدار فوالله لا اقربك فدخل في يوم في يوم اخر فدخل في يوم اخر
فان قربها كفا واحدة ولو تركها لربوع اشهر من اليوم ولا ينفى في اخص يوم
اخر بان فاذ اخص يوم اخر بان فاذ اخص يوم اخر بان فاذ اخص يوم
بر او كلما دخل انعقد من ولربوبها حنث من ذلك الله لا يتعدد ولد الولد كلما
دخل هذا العبد حر لربوبك فدخل من بعد الله لا الخنث واما الرابع فقلوه
اذا جاء غدا فوالله لا اقربك قاله في ذلك المجلس او في مجلس آخر اذا جاء غدا فوالله
اقربك هو الله واحد في حكم البرحق لو مضى لربوع اشهر من العبد طلق واحد ولو قربها
فعله كفا وتار في تحو المدة وسعد في سم ولو الى ذلك في اقل من الله لا اقربك والله
لا اقربك والله لا اقربك اقل من اربعة اشهر حنثا وعند محمد تعدد الاثر المني بعدد
وتعدد المدة فصارت كما في اخلاف المجلس وهي ان المجلس الواحد يجمع المنفردات
كما لو اضاف الى الغد من رضى الى ما قبل بلسانه حق مضى لربوع اشهر بان حنثه فصح
اذا في صفة ولم يبطاها حق كفا وهو يرضى فافا باللسان في بصره وعند يوسف
صح ومن صلى الرضا باللسان تسري استيعاب العجز الوطى في مده من ذلك والشرط
هو القدرة الحقيقية له الشرعية حتى لو كان حائضا عند صحة الزوج سطر العباد
الغيا باللسان ولو يوسف اعتبر المانع شرعا بالمانع حقيقه وقال الحنث هو الشرع فله
وجب بطله في حنث في الجماع كما لو اجمع بالجماع وبينه وبين الجماع لربوع اشهر في كفا في
الجماع ولو لم يقد على جماعها لم يحصيه وفيه حنث في وركه والواحي صحح وبانت

وعين

عصى الله ثم مرض ثم نكحها وفاقبلت له بصره وان وجد العجز المدة ولو اتمى بصره
عشر ايام ثم انى باسا مضى لربوع اشهر من وقت بطله وان كان في بصره مرضه ففان
بلسانه في العشر الثاني من بطله الثاني يكون معتبرا في بطله وانما مع حصول السنه
ووقد قد على الوطى فلو فاقبلت له بصره بطله في بصره لربوع اشهر من وقت بطله وانما مع حصول السنه
لحصول الخ فار صح فمات في وقت بطله الثاني مضى لربوع اشهر من وقت بطله الثاني ففان بطله في بطله
من بطله الثاني فاذ ادر على الوطى بطله في بطله الثاني مضى لربوع اشهر من وقت بطله الثاني ففان بطله في بطله
فان لم يحكم فوالله لا اقربك ففان وهو يرضى ففان باللسان في بصره لربوع اشهر من وقت بطله الثاني ففان بطله في بطله
لو على الله مالد قولكم دخل وهو يرضى له رجل السرط حله اعتقد الله بطله ففان بطله باللسان
ما الخلع الخلع الزوج لعل خلع توبة عن بطله اي توبة خلع
زوجها اذا انفردت من عاها ولا سم الخلع بالضم وهو من بطله بالكتاب وهو قوله فان
ختم الا بغير جدود الله اي ما لم يرد من موافق الزوجية بالنشوز فله حنث عليها
فما اصدق به اي فيما فرق به نفسها واخلفت السنة وهو ما روي في حمله كانت تحت ثابت
بن قيس حياء الى رسول الله علمه وقاله اعجب على ثابت بن قيس خلع ولكن احسنه باللفظ
في سلام شقة بغض في آياه فقال علمه ان قد خلعته ففان نعم وذلك فعلا اما عليه مع
الزوجة فلا واجماع في ممة والمعقول وهو ان ملك النكاح معتبر في ملكه من اقامه مصارح
كسب وهو اخذ المال في المارة بازا ملك النكاح ولو لم يكن مال كذا القضا في سواد
كان يلفظ الخلع او الطلاق او البتة او السبع باربعين خلع على الفرح هم او طلع
على الف او بارا او بعت نفسها او طلق على الف في الوحي كذا لا يقع الطلاق والقبول
في المجلس له في معاوضه والمعاوضه له سم الله ما يحاق في قولها في ملكه في الجانين
ولو من المال لتوامها من اهل لولا انها على نفسها والواقع بها بطله مانه لا يخلع
تملك نفسها ما زاء ما ملك الزوج في حقيقه للمعاوضه وانما تملك نفسها اذا سقطت ملكه
الزوج عنده وانما يكون في الطلاق والبيان في الوفاق في بطله قاله بصدق من لفاظ كلها
في الصريح له شكل وكذا في لفظ السبع له صريح في تملك نفسها حنث وكذا في لفظ الخلع
والمباراة له من عسا في بطله ظاهر امان ثبت على الماراد به من خلع والبراءة
عن وصلة النكاح له الذي بصره الا عسا في عنه ولو كان ينفى في لفظ السبع والطلاق
لا يصدق لكونها صريحين في بصدق في لفظ الخلع والمباراة لا ينفى في لفظ السبع والطلاق
الخلع فيه حق لو خالعت بعد الطلاق لا تخل له حق بطله زوجا غير عندنا حله قاله

وللفظ

قوله ثم فلا جناح عليهما فيما افترقا بعد قوله ثم الطلاق ثم تارة الى ان لا طلاقا
 محله من بعد فلو جعلنا الخلع طلاقا صاروا يطلقان معا ولو اريد على
 وان مسعود رضي الله عنه لم يزل عليه والخلع بطلقة بانه ولا يطلق عيانا
 على كلامه من ان الطلاق قد ثبت في نكاحه في حقيقته لانه يفسد به الوصل ومحق
 ان يقع الوصل اذ يقع ضرره اذ القيد للوحدان في الوصل غير مشروع وهذا كذا في طلاقه قابض
 المالك لانه من الكتابات اذ الخلع عنها يكون في الثياب وعن الخيرات وعن النكاح واذا طلق
 وطلب من الخلع عن النكاح واخذ المالك وطلبه فعين في خلع عن النكاح لانه انما
 باخذ من المالك اذ الخلع عن النكاح لا يقع بغيره وهذا استغنى عن التية والنكاح لا
 يحتمل النفس بعد علمه من نكاحه لا بنفسه بالهلاك قبل التسليم اذ الملك البات ضروري
 لا نظره في النفس وانما يطرح في الاستفسار والفسخ بقدم الكفاءة وخيان العلق
 والبلوغ في غير القام فكان معقولا من تمام فاما الخلع فاما ان يكون بعد تمام
 العقد لتمام المراضاة والنكاح لا يحتمل النفس بعد علمه ولكن يحتمل القطع في الحال
 فجعل لفظ الخلع عيانا عن رفع العقد في الحال وذا انما يكون بالطلاق واما ان يه فانه يه
 ذكر المصلحة البالغة بعوض بغير عوض وهذا ان يصير لربها او اصبه فله ان يطله وما
 حاز لربها في الخلع له واصل عوضا للمقوم او في ان يصيبه عوضا لغير المقوم
 وهذا في البضع عند الدخول مقوم وعند الخروج لا لما عرف في خلع المريض ونزوح
 المريض فاركاز الشوز منه كن له ان يخذل منه شيئا لقوله نعم ولما اريد في استبدال الزوج مكان
 زوج واستم احده من قسطا فله باخذ واحد من بينين ولا وجه في قصد الاستبدال
 فلا يرد في الجاهل باخذ المالك والركاز الشوز منه فلا باس ان يخذل منها امرها الذي
 مضت منه او باخذ واحد من ذلك ولا يرد في خلع من زنى على امرها كن في رواية من صلح
 ولا يكن في رواية الجاهل الصغير لطلاق قوله ثم ولا جناح عليهما فيما افترقا ولا يه
 صلح فلا تكن باي يد في ارضية عليه وجهه وفي قوله علم اما الزنى فله وقد كان الشوز
 منه لما وينا ولو اخذ الزنى حان فضا وكذا اذا اخذ الشوز منه في حقيقته قوله ثم
 فلا جناح عليهما فيما افترقا الجوان حكما والباحة وقد ترك العمل حتى يباح للمعاشر
 وموقوفه فلا باس احد امنه من وقوله واما الزنى فلا في معولان الباقي ولا يطل
 العوض في الخلع بائنا حالي مسلم على خيرا وحري او حيتة فلا في الزوج والفوقه بآينه
 ولا يطل العوض في الطلاق وكما رجعت فوقع الطلاق في الوجهين للمعول بالقبول

القيد

القيد

مهر حائل
نكاح

وقد وجد وقوع الدائن في الخلع لا لفظه كمانه والكتابان يوافقان وقوع الرجوع
 له في الصريح معقود للرجوع وانما لم يحجب للزوج سي عليها لانه لم يسم ماله مقوما للصين
 له فلا يحجب شيئا وهذا في ملك النكاح غير مقوم عند الخروج من ملك الزوج وانما لم يسم اذ اسقط
 شيئا مقوما والزوج طلق له في مقوم بقومها ولم يوجده في لو وجب في ماله الحجب
 المسح ولا وجه الياد المسلم عنوع عن ملك هذه الاشياء او غيرها وذا غير ممكن لعدم
 لتزام الخلع في الوعنة بازوال اخلع من هذا الخلق فاذا اهو خيرا فانها تدر المهر الماخوذ
 عند ابي حنيفة وعند من عليها مثل ذلك الكيل في خلع وسط لانه صان مغرورا واول يلزم
 ما لو كانت عمو عمن عاخر فانه يحجب قيمة العبد ولذا الوتزوج على خيرا يحجب مهر المالك في
 الخلع لكن الشرع اهانها واهدر بقومها فلم يصيبه ليقوم غير المقوم ولم يصيبه الا بطار
 قيمة المقوم وقد قوبلت العوى والكتابة بالرقبة ومقومها فلم يسقط فمقتضى بحالا
 يصيبه لانه سقاط والبضع عند الدخول مقوم لانه ذو خط في لم يشرع تمككه الا
 بحال مقوم ابانه خطيب وهذا شرط السهود في الخلع قوبلت بغير المقوم اذ البضع
 عند الخروج غير مقوم فلم يصيبه ليقوم غير المقوم وهذا في سقاط نفسه شرف
 للونه اطلاقا في غير الاستبدال فلا يفسد الجاهل المالك وقال في خلع على ما في يد
 في العن فلم يكن في يدها سي فله سي عليها لانه لم يسم ماله مقوما فلم يصر غان له
 وقد يكون في يدها ماله فله وقد يكون ماله فله والرجوع انما يكون بحكم الغرور ولم يوجده
 رجوع سي ولو قال خلع على ما في يدي من ثيابها ولم يكن في يدها سي في قوله مهرها
 لانه غيرته بتسمية المالك فلم يكن الزوج راضيا نزا والملك عنها الا لعوض والمغرور دفع
 الضرر عن نفسه بالرجوع على الغار ولا على المصير في ما شتمه ولا في قيمته الجاهل ولا في
 مهر المالك والرجوع الى قيمه البضع انما يكون لو كان له قيمة ولا قيمة له عند الخروج فوجب
 الرجوع الى ما قام به البضع على الزوج وهو المسح دفعي للبضرة عن الزوج ولو قال خلع
 على ما في يدي من دراهم او من الدراهم ففعل فلم يكن في يدها سي فعلها بدها درهم لان ذلك
 الجاهل ولا غايه لا قصاصة وادناه بدها فوجب في ما لو اقر بدها او اوصى بدها وار
 فيل ذلك في كلامها حرف في وهو للمسيح فسخ لرجوع بعض الدراهم وذا درهم اف
 درهما زكوة الزكارة في الدراهم الا بدها فبعد في حرف في لانه درهم فانه حجب فلما
 من للمسيح ففعل لم يكن في كل موضع في الكلام بنفسه ولكنه استعمل على
 ايهام من للمسيح كقوله ثم فاحسوا الرجوع في ونازواك فليس عوض وقولها خلع

لغير ثلاثة

على ما في يدى كلام تام بنفسه حق جاز في قصاص عليه الا ان في نوع ايهام له في ما
يدى ما يكون في انواع شتى فاذا قالت من الدراهم فقد تمت فصار كأنها قالت
خالص على الدراهم وقوله في كفارة يدعى الدراهم عن تام بنفسه حتى لا يكون من قصاص
عليه فكان للتقصير في قبيل هذا السهم اذا لم يكن الدراهم محلا له باللفظ اللهم
اما اذا كان محلا له فيهما فمسيح لهما فيهما واحدا لو حلف في الاسترى العبد اول
شروع النساء في الجمع المعروف باللام كالقود المعروفة باللام فلما انما صر في
الجنس اذ اخرج عن قوته دالة على العهد كماله المظن قد وحلف القربة الدالة على
العهد نصا وهو موافق لما في يدى وهذا اللفظ في جمع حقيقه وانما سقط معق
الجميع عند ارادة الجنس للضرورة ولا ضرورة هنا على انه انما صر في الجنس اذ امكن
حمله على كل الجنس لم يكن هناك استحالة لكون كل الدراهم يدى لها ولخلفها على عبد
لها ابو علي انها برئة من ضمانه لم يرد في ضمانه وعليها تسليم عينه ليرد في تسليم
فيمنه ليرد في ضمانه انما صر في ضمانه لكونه في ضمانه على المسامحة فلا يسمع صحرا
باعتدال الباقي كحل في البيع لا ضمانا على المضاربة والتجسس التسليم بقضوا في
المنازعة ولا كذلك في البيع لا ضمانا التسليم عند دور العجز التسليم فيما اذا حلف
على عبد الغير او على ما في يده من غيره وذو جاز كذا هذا وانما لم يصح شرط
البراءة عن التسليم في التسمية اذ اصح انما تسليم المسق فاستراط الدراهم في ضمان
المسح يكون باطلا لكونه مخالفا لموجب العبد لكونه سطر الخلع لانه لا سطر بالسروط
الفاصلة وعلى هذا النكاح وترا قال طلق فلما باللفظ طلقها واحد فذلك لانه لفظ
لها الباء تصح في عواض والعوض ينقسم على المعوض اذا المعاوضة تقتضي المساواة
فاذا حصل احد ما سمي من العوض ينبغي ان يحصل الاخر سمي من المعوض والا سمي للمساواة
ومع التسليم البلاء باللفظ قد صعد بازاء كل بطلقة بل لا يمكن بقول اخر هو العبد
السلام باللفظ جاز الواحد بل لا يلفظهم والطلاق باقوله لما سلم المال له فلتسلم نفسها
لها كحسب المعاوضة اذ الخلع عقد معاوضة يقتضي سلامة بازاء سلامه وذا
بالبارز لفرق طلق فلما على الف وطلقها واحدة تقع طلقه رجعية ولا شيء عليها
وقال يقع طلقه بانتهى لفظ الخلع عقد معاوضة وعلى المعاوضة كالباء
فقوله نعم هذا منك درهم وعلى درهم احمل هذا الى موضع كذا بر درهم وعلى درهم سوا
ومع حرف الباء سوزع اللفظ على التطلقا والملا فكذا مع على ولا لعل للاستحلال

اطلا

طليقة

وضعا نقول زيد على السطح فان تعذر حمل على الا انما يقول على يدى زيد حمل
على الشرط لمناسبة تن السطح والالزام لان الوجود معلوم بالوجود والوجود بالبارز
ومنه قوله مع ما يمكن على لانه يشترط لانه يشترط لانه يشترط لانه يشترط لانه يشترط
طالو على لانه يدعى الدار كان الدار سوطا وامكن العمل في الطلاق لانه لا يمكن المعلق
بالسوط محلا في البيع والابان لانه لا يمكن له كماله المعلق بالسوط فجعل محلا في الباء
لا فصل بينهما واذا كان للسوط فلا سوزع المسروط على اجزاء السوط واللفظ
بالسوط لانه لا يمكن له وجود لما السوط كما لو صرح بالسوط باقوله طلق فلما
فذلك لانه فيهم وهذا لان السوط عيان عن العلامة ومنه انشراط الساعة وقد جعل
الكل علامة لنزول الحزاء والم يوجد الكل لانه يقع به اللفظ لانه لو قال ليرد في ضمانه الدار
وهذه وهذه فان طالو بلما قد دخل احد بها لم يقع شيء بخلاف الباء لانه للعوض اجزاء
سوزع على اجزاء المعوض لما واذا لم يكن المحل كما في مسددا صقع طلقه رجعية ولو
في الزوج طلقه نفسا فلما باللفظ على الف وطلق نفسها واحدة لم يقع شيء في الزوج
حاضيا بالسينوية لا ليس له اللفظ ولو وعت واحد سلك اللفظ كما في الضرر المحل
قوله طلق فلما باللفظ لانها راضية بالسوية باللفظ ولا يكون راضية سلك اللفظ
اولى ولو قال ان طالو باللفظ او على الف فصدق طلقه وعليها اللفظ بل بد من القبول
الوجهين لانه في معنى قوله باللفظ يعوض عن عليك والعوض يجب بالاموال ومعق قوله على
الف على سوط الف يكون عليك والمعلق بالشرط لا ينزل في وجود السوط ووجود
بالقبول فاذا قبلت وقع الطلاق ولزمها المالا لانه ما لك ان يقع الطلاق في غير وقت
وقد علقه بعبودها صقع بعبودها والطلاقة في الما بر وتوفا ان طالو عليك الف
او قال لعبد ان حرر عليك الف فصدق فصدق هو العبد وطلق المراه ولا شيء عليها
ولو لم يعبد المراه ولم يعبد العبد طلقه عمو لم يلزمها المالا عند حشفه وقال على كل
واحد منها اللفظ لانه لا ينفك لانه يقع الطلاق والعوض كذا اذا قال المراه
لزوجها طلق فلما الف درهم او خلع فلما لهما درهم ففعل ذلك وقع الطلاق ولم يجب
المالا عليها عند حشفه وقال يجب عليها المالا في قوله عليك الف وقولها ولكن الذي
نسب الطلاق والعوض هو المفهوم من محاورا في الما من حشفه اخصص ان قوله اخر
احمل هذا الطعام لك كذا او لك درهم او خط هذا النود لك درهم اي سبب محله في الخط
فان قيل انما عرف ذلك لانه لا ريب في خاتمة معاوضه فذلك المحل عليه ولا كذلك هنا

لم يصح قوله انه معاوضة من جانبها فبطل قيامها قبل القبول وصح رجوعها
ولا سوق على ما ورد في المجلس ولا يصح الاضافه ما روي في الاحاد عند اخلاص
نفسه من كذا ولو روي اذا جاء غدا فطلع بنفسك فرجع قبل مجي الغد له يصح
انه تمليك له والوكيل من بعد الغيب وفي عاملة لنفسه فلا يصح الرجوع ويعتبر
بمجلسه في العقد كالتملك المرسل وتزوال وجهها اذا جاء غدا فطلق بالف
فرجع قبل مجي الغد صح حتى لو طلقها بالف سوف على فونها ولو دار طلق يقع
ابتداء بلاما ولو لم ترح للمرجع لم يطلقها في المجلس وغنى له انه توكل فلا يصح
على المجلس وصح الرجوع عنه ولو ارسلت يدك رسولا ثم رجعت قبل سلبه الرسول
بطل من محاور صورته لم تقول المرأة لرجل قل لزوجي اني اخليت نفسي منك بكذا ثم
عزلته قبل اداء الرسالة حتى لو قبل الزوج له يصح له رخصه القبول بعد قيام
من محاور وانجاها فبطل بالعزل ولو وكلت رجلا بان يخلعها من زوجها او وكلت
زوجها بذلك فعزلته قبل الخلع له يصح العزل بلا علم الوكيل بخلاف الرسول يصح
عزله بلا علم لانها في الوكالة بلغ كلام الوكيل لا التوكيد لاسيما الاطلاو للوكيل والعزل
ابطال ما سلكه ولا يصح بدور علمه في الرسالة بلغ كلام نفسه في زلتا الرسول
كلتا المرسل له في علمه امر بالسلب وقد بلغ البعض بالسار والعوض بالمرسل
فصح بلا علم الرسول والعوض على مال الخلع في جميع ما ذكرنا فالسيد كالزوج والعبد
كالمرأة فعين بعينها في حالف السيد معاوضة في حالف العبد وكل حكم ذكرناه في جانب
المرأة في الخلع في البيع والنكاح والكناهه كذلك في هذه العقود معاوضة من
الجاسن في سقوط الخلع والمباراة كل حي كل واحد من الزوجين على الاخر مما
سعل بالنكاح اي من حقوق الواجبة النكاح حتى لو اخليت منه سبي مسع معروف
ولها علمه من ودد خلها او لا لزمها ما سمته وكان المهر للزوج وكذا الواحد من
منه في خالعها قبل ان يدخل بها على سبي وحوان المهر كله لها وكذا الوارها على شيء
لا تتبع احد مما صاحبه بعد المباراة سبي من المهر وكذا لو بعت منه نصف المهر
او اقل او اكثر اخليت منه بدراهم او سوف معروف قبل ان يدخل بها فلا زوج ما سمعت
له في الخلع ولا سبيل لاحد مما على صاحبه من المهر كذا الوقع الخلع على ما به فيهم من
المهر والمهر كله على الزوج او في المرأة لا سبع احد مما صاحبه سبي من المهر كذا لو كان
المهر عبدا بعينه في يد او في يدها عند اني حشفه وقال محمد لا يسقط فيها الا ما

شهادة

فرد

سعيها واما كان له قبل صاحبه سبي من المهر حشفه واما لو سفي مع محمد في الخلع ورجع
اني حشفه في المباراة لمحمد فهذا عقد معاوضة فوجب ان يقتصر حكم المعاوضة على
البدل المسروط ولو لم يرد سبي استحقاقا مساويا من الحقوق الواجبة بالنكاح كسائر
المعاوضات ولا في هذا الحق طلاق عوض فلا سعي حشفه عما سمعنا لو طلقها بمالك
فصح وهذا انه لا ياتر لعقد المعاوضة الا في استحقاق والعوض المسموع به وهذا لو كان
لاحد مما على الاخر في واجب سبب اخر لا يسقط بالخلع والمباراة وكذا نفقة العدة لا
يسقط وسبي من الحقوق الواجبة بالنكاح والنفقة اضعف من المهر فلما لم يسقط اضعف
الحق في ذلك يسقط اقواها اولى ولا في يوسف في المباراة تقضي البراءة من الجاسن
مطلقا لانها مفاعلة من المرأة وانما قدور بحقوق النكاح ولا كانت مطلقا لاننا نعلم
انها لم يرد للمرأة من حقوق النكاح حتى حشفها ما امكن وذاقنا لما اما الخلع فيسقط
فصلا واخلاعا وقد حصل في نفس النكاح ولا تنفي عن البراءة فلا يصح البراءة كما لو بلفظ
بلفظ من بانه او الطلاق في حشفه في الخلع تنفي عن البراءة من الجاسن في نفسه فصالا
خلاعا من كل وجه وانما يحق اخ الم يقول احد مما حي صا حشفه وذاق البراءة عن حقوق
القبول في النكاح ولا في الخلع صلي في حشفه والصحة وضع لقطع المنازعة وذا
فما قلنا وليس لفظ الطلاق ياتر على اسقاط الحقوق الواجبة بالنكاح فلا يسقط
به مع انه ممنوع في روايه الحشفه في حشفه وسبي في الدوز كما كان سبب النكاح فلم يحق
المنازعة فيه ولهذا لا يسقط طاهر الروايه واما نفقة العدة فان شرط في الخلع والمباراة
سقوط اجماعا والا لا يسقط اجماعا اما عند من مظاهر كذا عند من لا يراها
المرأة عن حقوق واجبة بالنكاح وفي الخلع ونفقة العدة يجب شئت فثبت والخلع له
منع سوق حتى بعد تسليح الزوجين واما نفقة الولد في مونة الرضا في لا تقع البراءة
عند من لم يستطع ذلك في الخلع والمباراة اجماعا ولا شرط لزوم ذلك وقد كسبه وكسها
جاء ولا يزوج لم يجر ولم تقع البراءة عنها رجل خلع اثنته ومي صفين مع زوجها
عالمها لم يجر عليها في الخلع على ما لاها كالسر عا لما لاها لانه لعاملها ما لم يسبق
لا رخصا في الفروج لا قيمه لها عند المخرج ولا في ملكه التبرع عا لما لاها وهذا يعتبر
خلع المريض من الملك بخلاف نكاح المريض ولو قبل من كوجه انسا لم يصح باعسان ملك
المسعة شتا واذ الم يجر الخلع لا يسقط المهر لا سعي ما لها لم يقع الطلاق في رواية لانه
علق الطلاق بقبول سبي ولو على شرط هو فاعل لا يدخل الا ان يقع الطلاق في شرط

اقواها

وجوبها

انما

كذا هنا ولكن لا يجب المالى لا يزيد الخلع تبرع وماى الصوق لا يقبل التبرع ورواه لا يقع
 الطلاق الا اذا اقبل الصغرى لا ربه في المضمين من الخلع كان هذا خلعاً مع السب
 كانه خاطب المتبرع فقبولها ورواه اصح وخرجهما على الف وهو صغرى على الزوج
 ضامن لله لفسخ الخلع واقع ومنه لفسخه اجماعاً ولم يرد هذا الضمان للفقهاء الصغرى
 لان الزوج لا يسكن مالاً على الصغرى فلا يكون كفالة ولكن المالك بالضمارة هنا التزام المالك
 ابتداءً له كجهه الكفالة وهذا ربه لا يكون اذ في حاله من جنوح واستراط بدل الخلع على
 من جنوح صحيح فعلى الراجح في التزم المالك من جنوح بدل عن العتق فانه لا يكون
 له استراط البذل على من جنوح من سقاط حان وزنه من ثباته على كونه الخلع من
 سقاط ومن عاق من ثباته لزم المالك كجهه المرأة في الخلع من غير تسليم لها
 شئ لان الطلاق اذا لم يملك المتعة واسقاط لغيره النكاح له وملكه النكاح ضروري بطريق
 حتى لا يسقط فحسب لم يحصل لها بالطلاق شئ لصيرتها ما قبل من جنوح يحمل ذلك المالك
 من ثباتها حيث لا تسليم لكل شئ به واما في العتق فالى شرع على العبد ان ما يسلم له من القوي
 اذ هو عيان عنها بعد عتق الفروج اذ اقوى وعتق البكر اذ اقوى ولا كنت فصلاً في هذا
 اثباتاً للقوي الشرعي بعد ما كان من عتق ومرة والقوي معنى يثبت فيه ولا يجوز له ان يكون حاصلاً
 للعبد ما ساقه وهو ضمة مسكونة على عيني فصلاً كاسع فلا ينزل من جنوح ذلك من ثباته لهذا
 لزمته فتمت في العتق على حرة اعما واجد السركب واعما والراهن المعسر ولا يمان به حصل
 لها الخلاص من قبل النكاح وهو نوع قوي وكان كاله عاق لان الطلاق في رفع النكاح والنكاح
 لو حبس قدا ولا يسلب المالكه من عاق لان الوقع هو ثبات الخلع على الكفاة وسلطان المالكه
 ساقط به فصلاً من عتق اثنان للقوي بعد لعدم والطلاق اذ لا للتقيد ليعمل القوي عليها
 فهو انه اسقاط ولا عاق اساق ولا سقط مهرها لانه لم يدخل تحت ولا ربه من يملك
 الكل لزوجها والصغرى لم يدخلها ولم شرط من لف عليها بوقف على قبولها لزم كانت
 اهلاً للقبول بان يقف بالخلع شرعاً ساليا والنكاح سرع جاليا فارق قبل وقوع الطلاق
 اتفاقاً لوجود السرط وصح الخلع بغير المالى الى لروم المالك لو خالع على خرا وخبر
 ولا يجب المالك منها ليس باهل للفرار فارق قبل من عندها ربه ورواه لا ربه ان يقع
 محضاً لذلك صح عنها وهي صغرى لانها يحصل عتقاً بلاما فيصير من بقبول
 الهبة ورواه لا ربه لانه هذا القول معق سرط اليمين وذا لا يحتمل النية
 وهذا اصح ولو خالعت على مهرها فانه يضمن بوقف على قبولها فارق قبل وقوع الطلاق

نكاح

ولم سطر مهرها شئ ولم يلق يقبل وقبله بعينها هل يقع الطلاق فعلى الرواين واما اذا
 ضمنه من جاز وطلق بغير قبوله وهو السرط عم ساليا وبالمسألة النكاح العها
 على مولى مثل مهرها اما لو خالعت على الصداق فلم يحز الخلع اصلاً لانه ما مولى موك
 لها وليس للاب ولا لانه ابطى ملكها بازا اما ليس بمقوم ولا معتبر بضمانه في ذلك ولا صح
 ان الخلع على مهرها وعلى مولى مهرها سواء لانه وسعى المهر في الخلع فانه ساول
 العقد منه وضمان له وانه صحيح بعد ذلك سطر كان المهر الف درهم لزمه من لف
 قياساً لكان قبل الدخول في لا سطر لزمه خمسة انة ولها على الزوج خمسة انة اصله
 لمرأاة اللبس اذا تزوجت الفم اخذت الف قبل الوطى في العياس عليها خمسة انة
 ومنه لا سطر ولا سعى عليها لا رالعق حرة تن الباس انهم يريدون به ما لزمه لها وبذل
 الخلع اذا اصف في الاجنق سرط قبوله وان اصف في المرة او الى العتق كمن المرأة خاطبت
 اولم يصف في احد سرط قبولها لانه اولى اذ الملك سقط عنها رجل في الاخر اخلع امرأته
 على هذا العبد او على هذا الف والقبول في المرة لا يزال البذل نصفاً احد لزمها تسليم
 ذلك او قيمته لزم عتق ولو اخلعها على عتق هذا فخلعها صح الخلع معه ولا يحتاج الى
 قبول المرأة لانه العاقد هو لا حول لكن لا يحتاج الى قبوله لتوحي الواحد في الخلع وكان
 البذل عليه لانه اصف الله فار استحق عليه القيمة ولو قال الزوج ان اخلف على عتق ولا زو
 دان واجابها بسرط قبولها لانه مخاطبة وكذا الوفاى الزوج بدياً خالعت على عتق ولا
 يقع الخلع معها لان الخطاب لا جرى معها كان من الداخل في العقد ولو قال الزوج لور العبد
 خالعت اذ في عتق عتق بغير قبول صاحب العبد اذ العقد اصف الله ولو قال الزوج اخلع
 امرأته على عتق ولا زعمر فيقول لا زال البذل له ولو قال خالعت على الف على فلان اضافه
 واجاب الخلع معها لانه العاقد ولو وقف الضمار على قبول فلا ربه ولو وكلت جليلاً فخلعها
 من زوجها ما لف ففعل المالك عليها ووزا الوكيل في حقوق العقد الخلع ترجع الى من عقده
 له الى الوكيل ولو ضمن الوكيل ماله صح وطوبى له واذا ادى رجح عليها لانه مملك الخلع من
 مولى نفسه فقائه المالى الخلع الرجوع عليها خله والوكيل ان النكاح اذ اضمحلت حيث لا رجوع
 على الزوج الا اذا ضمن امرأته ففائه امرأته جواز النكاح اذ لا مملك بوجه بل الوكيل
 والصلى عدم العقد الخلع في جميع ما ذكرنا خلع امته على نفسها وزوجها عند او عند واد
 مكاتب صح لانه يصير مملوكه للمولى ولو كان جراه لانه مولى صح مملك فبطل النكاح
 وبطل النكاح بطل الخلع لكنه يقع طلق بان لا يطل البذل في لفظ الخلع وذا اطلاق

اول الخلع

نكاح

البرية

بأن تحترق حراحتان في كل منهما مخلعها سيدها على رقبته الصغرى والمخلع واقع على
ويطل المخلع في القخلع على رقبته ومضى الصغرى لأنه أمكن يصحح المخلع في الكبر
له في الطلاق لم يقدر فكل الزوج فيه له في الصغرى في الطلاق في حقها بقادر
ملك الزوج بعض فبها تنقسم الصغرى على من هما لأنه جعلها بالاعطاف لهما
فما أصاب الكبرى فهو للزوج وما أصاب الصغرى في المولى ولو خلع كل واحد
منهما على رقبته صاحبتها طلقا بحاذا لأن ملكه فيه كل واحد منهما يعادى في
الطلاق عليها فصح المخلع في حق الطلاق ولا يسلم للزوج من البدل امرأة
لها ابتاعها وها وارتأها بزوج واحد مما ودخل بها في خلع غيرها في مريضها
ولا مال لها عيها وماتت العتة فالمرئيتان في المخلع في الموضع وصية وهذا العتة
الملك لم يصح ذكر البدل في حوائد ذلك لأنه وصية للواري في لفظ المخلع فسد
بورثا بالقرانه ولو طلقها على غيرها وماتت العتة فهو طلاق رجع فيه المصنف بالزوج
والناتج بينهما نصفان أمة تحت عتد خلعها سيدها على عتد رجم ولا يستتر طلاق
ستد له في العتد على الطلاق ولا أدنه في غير بدل في بدل أو في ولا يستتر طلاق
المخلع له في السيد أضاف له ماله في استحقاق المخلع لا سطل المخلع لأنه لا يقبل الفسخ
ولا تضمن المولى شيئا لعدم الالتزام وبحب فمة العتد عليها في المخلع وقع لها وبدل المصنف
حصل لها وإذا لم يسلم المصنف للزوج رجع عليها بعتة وقبول المخلع وحدها حكما لولا
المولى عليها فكان قبوله لقبولها فتباع به من لا في مولى المولى لظهور الدواعي في حق
فان كان عليها دين يدي به لأن بدل المخلع اضعف منه لسبب عود ما ولا سبع مولى
من مائة من قيمه العتد لأنه لم يضمن وإنما سبع الأمة ولو خلعها على رقبته رجم
فلو ضمن المولى الدركة في جميع ذلك فالمطالبة على المولى لا التزاه دون من مائة قبل
العقود لا بعد ولا حصل فيما بعد هذا أنه متى ذكر طلاق في ذكر عتد ماله فكل
المال مضافا إليها إذا لم يسجد ما تصرف البدل الذي في من خاله إذا وصف من ول
بحاذا في وجود المال فيكون المالك حسيدها بالباقي وصار وصفه بما في المال
كالسخص على المال بمقابل الباقي ولم يشرط وجود المال على المرأة حصول البيونة
مقابل المال لأنها إنما ملتزم المال لتملك نفسها بمقابل المال ولو طلقها طالق الساعة
واحدة وعدا أخرى بالباقي فلو على المال طالق عند أخرى بالباقي في اليوم واحد وهذا
أخرى بالباقي أو على المال طالق عند أخرى بالباقي في اليوم واحد وهذا أخرى جعيت

بالفقه قبل يقع واحدة تخمسائة المخلع وعدا أخرى لغرضي إلا أن يعود ملكه قبل
لأنه جمع من طلقه مائة وبطلت مضافه إلى العتد وذكر عتد ماله فانصرف
إليها إلا يرى أنه لو ذكر مكان البدل استثنى انصرف إليها فوقع اليوم واحدة تخمسائة
فإذا جاء عتد يقع أخرى لو جرد الوقت المضاف إليه ولا يجوز في الأوسرط وهو المخلع بالطلاق
الباقي حصول البيونة ولم يحصل حصولها بالباقي في حق لو نكحها قبل محي الغد جاء
العتد يقع أخرى تخمسائة لو جرد شرط وهو المخلع ولو طلقها طالق الساعة واحدة
وجعيت أو غير مائة على المال طالق عند أخرى بالباقي يقع في الحال واحدة بحاذا وهذا
أخرى بالباقي عتد المخلع الماله فيه وصفه في عتد المخلع في حوائد المخلع في قوله بأنه
بشرط التزوج بغير المال الباقي ولو طلقها طالق لثلاثين السنة بالباقي فوقع
في الطلاق الأول واحدة بطلت في الطلاق الباقي يقع أخرى بحاذا أنها بانته بالباقي
فله في المال بالباقي إلا إذا نكحها قبل الطلاق الباقي فسد يقع أخرى بطلت في
الطلاق الثالث كذلك ياد الطاهر هو في الشرع عتد عتد عن تشبه
المخلوجه بأمة محرمة على البايد وذكره أنه على كظري في شرطه لم يكره المشبه
منكوحه حق لا يصح الطاهر من أمة وأهله من هو أهل للكفان حق لا يصح طاهر
الذي والصو وحكم حرمة المولى في غاية الكفان مع بقاء أصل المالك في حال المخلع
فإذا أقال له مائة أنه على كظري في حرم عتد وطهرها ومستها ونفسها حق بكفر عتد
ومن صلح فيه قوله أنه والدون ظاهر في سائرهم إلى قوله في حرمة مائة من مائة مائة
لأنه في قوله امرأة أو من الصامت لها وهي قصود كانت حسنة الجسم فلما سلمت
وأودها فابت بغير طاهر منها فانت رسول الله عليه السلام في سائر حرق
وأنا شابة مرغوة في فملاخي سفي ونشوق بطف جعل عتد كامة وروى أنها قالت
أن في صبيته صفاد أن صميتهم إليه ضاعوا أول ضمتهم إلى جاعوا فقالوا عتدي في
أمر كسي وروى أنه قال لها حرمت عتد فمقتة شكك الله في قوله أنه والطاهر كان طلاقا
في الجاهلية بقدر الشرع أصله ونقل حكمه لا يحرم موقوف الكفان عن مزيل الملك وهذا أنه
منكوحه العتد وذنور حيث شبهت في في اقصو عليها المخلع في اقصو غايات الحرمة
وعدنطوبه النطق جعل الشرع موجه حرمة له ستمائة حرا على حسانه حق برفع
بالكفان والدواعي حرام عند ما خلا فالله في قوله أن التماس النطق كنهه عن الجماع
ولأنه حقيقة للمسلم بالبدل والحقيقة حقيوقا زباد ولا حرمة بسبع حشيشية

الحق

المخلع

أو كثر ولدي

مصر

بالام والام حرم استماعها حرام وجماعا فكذا المرأة ولا زينة صلاتها وطهر حرم
الدواعي كيدافع فيه تعالى على الاحرام بخلاف الحائض الصائم له نه يكثر وجودها فلو
حرم الدواعي لافترق الى الحرج وهو مدفوع بالصريح وطهر من ذلك يكثر استغفر
ولا يسي عليه عن الكفان بل وفيه علم ولا يسلمه من صحر حتى طاهر من امراته ثم انصر
خلها لها ليدفع في اوقافها قبل ان يكثر استغفر من ذلك ولا يخذل حق كغيره ولو كان في
اخر احكامه لبتن هذا اللفظ صريح فيه فلا يكون الاظهار الدلائل على النقص
لو استغنى ولو نوى الطلاق له يصح ما استبان ولا نه منسوخ لا يمكن له تداركه والعود
الذي يحرمه الكفان اي يستقر به الوجود الكفان بحب الطهارة والعود لو كان المحرم
عقبها ولا ز الطهارة منكرو ذود وكنس مخضف فلا يصح سببا لوجود الكفان اذ في
د اية تنى العلق والعقود معلق الوجود بالطهارة والعود لمحض خوف الحرمة باعتبار العود
الذي هو امسك بالمعروف وهذا اجاز اداء الكفان بعد الطهارة وقبل العود فلو كان نفس العود
سببا لما حاز لم يحرم على طهره عقودا لا يربطها على عدم الكفان لعود الى حال
الاباحة لقولهم لم يعود وفي ما قالوا اي يعودون على حقوقهم لغير الفعل مع ما المصدرة بحرف
المصدرة هي محي المحقق لقولهم هذا ضرر لا يبرأ ويصير د وراد من المقول النفس
سببية للمحل باسم الحرف في كونه خروا ذ سبب فصار المعقوف يعودون على ما مشر نسبهم
على حذف المضاف وقاية الكشاف ما قالوا ما حرموا على انفسهم بلفظ الطهارة من قبل المقول
من قبل المقول في حله وثمة ما تقول وتكون المعقوف يردون العود للمعقوف محله على السكون في
الطلاق وعقب الطهارة والسا مع لس من مفروق اللفظ واد اقول انه على كطري او كغيرها
او كغيرها فهو مظاهر له هذه الساءة الحرمة كطهرها فلو كان كبرها او جعلها او علقها
بما يكن مظاهرا ان نه غير محرم عليها مظهر او مست فلا يكون معقوف الطهر بخلاف البطن
والعقد وكل عضول يجوز النظر اليه لانه الطهارة تشبيه المجمل بالحرمة فيحقق عضو لا
محل النظر اليه وكذا الوشبهها مظهر امرأة محرم عليه على التابيد نسب او ضاع او حصا هرة
فان كالتشبيه بالام كاحته وعنت واهم رضاعا له نه في التحريم المود كالاتم ولو شبيهها
مظهر احسنه لا يكون مظاهرا ان نه ليست محرمه على العاقل ان محله بالعقد ولو قال
انه على كطهر فلا نه وله نه حرمت عليه بالطهارة والام وسبب الذنا اختلف فيه وتوكل
واسكن على كطهر اي اذ فرك او وجهك او ربتك كانه مظاهرا ان نه تعتبر بها على جميع البدن
وكذا لو قال يملك او نصيبك لانه سبب الحكم فيه سمعوا في الكفر وقدمت الطهارة وهذا في

منه العود

تسبب

معناه ولو قال اني على حرام او كاي رجع الى فته له نه محتمل وجودها من التشبيه
فان نوى البراءة الكرامة هو كما قال ولم يكن مظاهرا ان نه محتمل كرامة اي ان عندك
في استحقاق البراءة الكرامة كاي ونوى الطهارة فطهر له نه سببها بجميع من ولو
شبهها بطهر من كان طهارة اذ اشبهها مظهر او في لكون طهارة لكنه ليس بصريح
فيه فليست شرط اليه وان نوى الطهارة وطهارة او لم يسهه بالام في الحرمة وكانه قال اني على
حرام ونوى الطهارة لم يكن فيه فليس له عند اني ونوى سبب هو طهره ان في
بالتشبيه بعصا مظهر مظهر اما التشبيه مظهر او في ان كرامة التشبيه
لا يحرم له فاصفوا المشابهة وصف خاص في احتمال التشبيه في التحريم فيكون طهارة
وكمثل التشبيه في معنى البراءة الكرامة وهو المعهود ففاته اليان في ان يكون طهارة بالشك
مع انه المرحوم للبراءة الكرامة لا في كلام العام في ان كرامة سببها على سببها على سببها
ما يحرم سببها والطهارة منكرو ذود فلا يحل عليه اذ امكن على البراءة الكرامة ولا رغبة في التحريم
لا غير عند اني يوسف ايلا النكاح الدائم في الحرمتين اذ الحرمة في الممنوعين لغيره لغيره
حق محله مما سرتها بغيره ايلا بخلاف الطهارة وله زكفان اليمن اذ في كفان الطهارة
وهذا اية التفاوت في الحرمة وعند محمد طهارة ان كرامة التشبيه يحتمل الطهارة ولو قال اني على
حرام كاي فازداد الطلاق فطلاق لا زوجه اني على حرام من الكفان فيكون طلاقا بالية قوله
كاي لما كبره الحرمة فلا يحرم به من لم يزوج طلاقا ولا نوى الطهارة فطهارة له نه شبيهها
في الحرمة بانه ولو شبيهها بطهر من كان طهارة اذ اشبهها بالام وايضا احتمال المظهر
لنصر كحرمة وفي احتمال الطهارة والطلاق لم يكن له فيه فوطهارة له نه عند من حرم الا
العدو المسقف والحرمة بالطهارة والحرمة بالطلاق فاحرمه بالطهارة لا بغيره بالملك والحرمة
بالطلاق بله وعند يوسف ايلا الماحر لوقا اني على حرام كطهر اي فوطهارة عند اني حرم
سواء نوى الطلاق او نه لا او لم يكن فيه كقوله اني على كطهر اي لان هذا اللفظ صريح في الطهارة
فلا يغيره منه سبب آخر كاللفظ الذي هو صريح في الطلاق قوله حرام تصرع عقصو كلامه
فممكن حكم الكلام ولا يغيره وعند اني يوسف محله نوى الطهارة او لم يكن له فيه فطهارة ونوى الطهارة
وطلاقا لا المنكوح من محتمل كرامة له نه قوله اني على حرام محتمل الطلاق لو اقتصر عليه وقوله
كطهر اي لو كبره الحرمة فلا يحرم به من لم يزوج طلاقا ثم عند محمد اني الطلاق لا يكون
طهارة له نه لما وقع الطلاق بان عود حرام حصل الطهارة بعد البينونة والطهارة له نه بعد
البينونة وارساء الطهارة مع الطلاق تشبها بانه على حرام فلما اللفظ الواحد لا يحتمل

حسنة رحمه الله عليه

عذر

لا حرج

سبب

سبب

مختلن وعند لا يفسد بكونها زنا الطهارة والطلاقة ونسبته لقوله في طهارة المرأة
 معروف بهذا المسمى في فقهنا في امارة اخرى عنيت اياها لفتح الطلاق وعلما تلك بنيت وعلى المعروف
 بالظاهر ولا طهارة له في ذنوبه حق لو طاهر من احته او بدونه او ام ولد لم يكن مظاهرا
 خلافا لما لا يفسد به والظاهر طاهر من نسائهم وهن المنكوحات في زمنه ليست من نسبنا و
 هذا صريح في عدمه في امراته وليست به ماء معناه من حق من الحكم من ذلك له والحل عتق
 مقصور فيمن لم يقصود به من سكرام والحل هو المقصود في الزوجات وهذا صريح في مكر الميتم
 بلا حل كاختار صانع ومن من المجوسية والنكاح لم يشرع في موضع له حكمه الحلال في ذلك حرم
 في من سكرام حق سقود سببا للتحريم في حق من جزاء على حنابلة التشبيبه في على اصل القياس
 والقياس في الاصول النسبية الذي هو كذا في التوبة ولا يستغفر في الاطهار كاز طلاق في الجاهل
 فقل الشرع حكم ما يخرج من طهارة الكفان ومن لم يستغفر للطلاقة في ذلك يكره محلا للطهارة وهذا
 ولنا في بعض ابداء من ذلك في طلاق موجد وهو ليس محلا للطلاق في زوجه امراته في غير رضاها
 في طاهر منها ما اجازت النكاح والظاهر باطلا لانه انما سقود للتحريم في حق جزاء الحنابلة لانه
 كذا في بعض تشبيه المحللة فكاحا بالحرمة تاسدا في اسببه الا جنسه بالحرمة مطلقا كذا في
 محضا في حرمة جزاءه والكفان غايه معارضة فلا تصور في جوهها قبل التحريم وهذا بخلاف
 اعتناء المسرى في الخاص فانه يوقع على ايجان المالك في زوجه عا ووجه حقوق المالك فيوقف
 عليه وسقود سقود وهذا في حوال المالك ما تأكد به المالك المالك ساكدا بالعمارة في سنة في
 بانتهائه سقود وساكدا وهذا في الولاء والظاهر ليس في حقوق المالك في سقود سقود
 سقود في ذلك النكاح لانه ساكدا في الظاهر وتبين في النسبة انتم على كذا في صرح طاهر
 مني في الاطهار في وجه محرم في وقت فاذا اختلف في المحار يستحل حرمة برفع بالكفان
 في التطلق والطلاق كان وجه حرمة موقفة بالزوج فاذا اوجبه في نفسه سقود في حلال
 حرمة في برفع الا بالتزوج وعلمه لكل واحد كفان وهو ما لا يفيده كفان واحد وهذا
 في الاطهار موجب للكفان كالا يلا في نسالة الكفان لانها بالحرمة وهي سقود في كل واحد
 في تعدد بتعدد الحرمة بخلاف الا يلا في الكفان بحسبها في حرمة اسم الله ثم يتحد
 بالتحريم ولا يتعدد بتعدد النساء ولولا انتم على كذا في كل يوم في طهارة واحد سطر الكفان
 واحد ولو في انتم على كذا في كل يوم يتحد في الاطهار يتحد في كل يوم فاذا مضى اليوم بطار
 طهارة ذلك اليوم وكان مظاهرا في اليوم في طهارة جديدا وله في بقية في الليالي في ما افرد
 كل يوم بالاطهار في ذلك الليل بذكر ولا صلا لانه اذا طاهر من معلومه في مضى اليوم سقود

اد طاهر من مكره
 واحد كما لو قال والله
 لا اكون في فريسي
 لم يلزمه الكفان
 واحده هو
 ا ب د

الطهار لا في حرمة الاطهار حرمة موقفة الى غايه الكفان واد دليل قول الباقي
 الزوج بخلاف الطلاق ولو في انتم على كذا في اليوم وكلما جاء يوم كان مظاهرا منها
 اليوم واد مضى بطهارة الاطهار لانه موقفة اليوم وله في بقية في الليالي في ما افرد
 صا ومظاهرا طهارة اخرى ايا غير موقفة وكذا كلما جاء يوم صا ومظاهرا طهارة اخرى
 بقاء في ذلك والمعدى السطر كل من عند الشرط فكان في عند كل يوم انتم على كذا في
 اى ولو في ذلك سطر هذا الطهار الى الكفان لانه غير موقفة كذا في هذا وطهارة الذي
 باطل عند باخلا فالس في لانه صر طهارة فصيح طهارة كالمسلم وعكسه الصق
 المعقوف ولنا ان موجب الطهار حرمة متناهية بالكفان ولا يمكن اتيان تلك الحرمة
 هنالك لانه ليس باهل الكفان لانه على لئلا يها يصوم هو عبيد في محض الكافي
 ليس باهلها فلو صم طهارة ليست بحرمة مطلق وهذا ليس موجب الطهار ولا طاهر
 مسلم في امراته كما اردكم اسما فهو على طهارة عند في حصره في حق كفان وعند ما سقط
 عنه الطهار بالردة لانه الكافي ليس من اهل الطهار وهو بالردة صا وكذا في كذا
 سقود الطهار بلا اهليته لانه بعد فوات اهليته وله في اعتبار لانه هله عند انعقد
 السبب لسقود موجبا وعند اداء الكفان لصحة في ذلك فمما بينهما وهذا الوجه في
 طاهر في افاق طهارة في الكفان كفان الطهار بحرمة فانه بعد
 وصيام شهرين متتابعين في لم يستطع فاطعام مستحسنا لقوله في فتح رقبته
 في لم يزل بها سائما في لم يستطع فاطعام مستحسنا فانه في الكفان على هذا الوجه
 وكذا في قبل القاس للخصص في الحرير والصيام وكذا في طعام لقوله في الذي
 واقع في طهارة قبل الكفان استعفى في ذلك في حق كفان مطلقا بلا قيد بالتحريم
 والصيام وله في الكفان لانه حرمة تامة بالاطهار يقدم على الوطى محل الوطى في حرير
 الرقبة الكاف والمسلم والذكور والبنات الصغار والكبير في طلاق اسم الرقبة وكذا الحكم
 في سائر الكفان في كفان الكفان كذا في الكاف في البصر وعند ما في كذا الكاف
 في جميع الكفان في كذا في كفان كذا في كفان الكفان هذا في كفان كذا في كفان
 في كفان وصف في حرير السوط في حرير العدم عند عدم في المنصوص عليه في نظير من
 الكفان في كفان في كفان في كفان في كفان في كفان في كفان في كفان في كفان في كفان
 في الكفان في كفان في كفان في كفان في كفان في كفان في كفان في كفان في كفان في كفان
 منه تنفق في كفان في كفان في كفان في كفان في كفان في كفان في كفان في كفان في كفان

صحيح عند حقي
 بالحق في حق

ادارة في طهارة
 اسلم في طهارة
 في طهارة

في طهارة
 في طهارة
 في طهارة

في طهارة
 في طهارة
 في طهارة

حج به سلام اتفاقا اما عندنا في سفر وظاهره اما عند محمد ولا زال السنين طلبا
 في مطلق النية وباطلاق النية على فرض الحج باب المعاز
 هو مصدر دفع عن ملك عن ملك عنه ولعازنا واصلا للغير الطرد وسرطه قيام الزوجية
 وسبب جوبه قدوة الروح زوجته وركنه شهرا في موكلات باليمين واللفظ وحكمه
 حرمة الوطى بعد التلا عن واهله من هو اهله اداء الشهية اذ اقدوا الروح زوجته
 بالزنا ومما من اهل الشهية والمرة ممن كذا ذهابا كان محصنه او لم يسب
 ولها وطالبته بموجب القدوة عليه المعاز ولا يصلح للعاز عندنا شهرا في موكلات
 بالاعاز في الحاسن مقرونه باللفظ والعضد فامة مقام حد القدوة في حقه ومقام
 حد الزنا في حقه وعندنا في احوال موكلات نلفظ الشهية لقوله به شهية اعدم
 اربع شهرا او بالله وقوله بالله محكم في اليمين والشهية كحتم اليمين فانه لو اراد اشهد
 كان معنا تحمينا المحتمل على الحكم ولنا قوله به والذين لم يوروا ازا واجرم ولم يكن لهم
 شهداء الا انفسهم اسبق انفسهم عن الشهادة فثبت الزنا مع هذا والمستثنى
 يكون من جنس المسكت عنه ثم يصح على شهية في فقر شهية اعدم اربع شهرا في
 بالله فصح على الشهية واليمين فقلنا الركن هو الشهية الموكلة باليمين ولا للحاكم
 هنا الى احوال الحكم في الطرفين الذي يصلح له كالحكم الشهية ووزا العلى لانها
 موكلات باليمين في شهيد لنفسه والباكيد باليمين في كونه يكون شهية وقدر الشرع
 الركن في جانبته باللفظ لو كان كادبا والعصبة جانبته في الصلوة اذ ما والعاصي
 له تعلم ذلك وكان للغير جانبته قامة مقام حد القدوة في جانبته صياح العضد قامة
 مقام حد الزنا في الحد مطلق واللغة او العضد مطلق بقدر الكذب وسع لعان الشرع
 اللعن في كمال الصلوة سبع ركوعات وسجود الشريعة فيها او للصلوة كالقرآن
 والقرآن فاذ اثبت هذا فيقول لا بد من كون اهل الشهية ولا زال الركن في الشهية
 لما عرو ولا بد من كون المرأة ممن كذا ذهابا في المعاز في حقه فام مقام حد القدوة
 فلا بد من كون محصنه وكج في الولد لانه لما في ولها صان فلا فادها ولا بقدر حاز
 لركن يكون الله ولا يكون الله فاز وطب المشبه فيكون الولد من غير حقيقة والثاني
 صلوة في فيه لا زهذه السبه غير محسن له فيقولوا لاجماع على انه لو نفاه عن
 المشهور وصير قاذ فامع وجود هذا اليمين وهذا في صلاة النسب الفرائض
 الصحيح والفاسد المحقق والمحقق عارصا في صلاة عديمه وفيه عن العرائض

منه

تدفع حتى يسنن المحقق وتشتط طلبها له نه حقا فلا بد من طلبها لحد القدوة في
 اتي منه حبسه القاضى حو بلا عن او كذب نفسه له نه امسح عن الفاء حتى يستحق عليه
 اذ التقدير فواضح شهية اعدم وله نه اخبار في محرم من هو من المصدا والمفوز في شهية اعدم
 بحرف الفاء في موضع الحزاء لو اد به من مراكه قوله به محرم من هو من المصدا والمفوز في شهية اعدم
 فيحبس حتى ياتي ما هو عليه او كذب نفسه ويرفع الست فانه محرم من هو من المصدا والمفوز في شهية اعدم
 بالنص ان الله يدان الزوج له نه المدعى في المحرم يطلب او الام المدعى في انفسه حبسها
 القاضى حو بلا عن او كذب نفسه له نه حو محسنى عليها وهي بقدر عوا انفاه فيحبس به
 ولزنا الزوج عبدا او كافرا او اسلمت امراته فقد فها من الزنا بعرض عليه من سلام
 او محدود في يد قدوة امراته فعليه الحد في العرف والربا لا يفكر عن موجد قد خرج
 من الزنا يكون موجد المعاز لعق في العاد في مكان موجد الحد ولزنا اهل الشهية
 وهي امه او كافره او محدود في قدوة او كان عن الحد فاد فها ما كان حسه او
 محبونه او زاننه فلا حد عليه ولا لعان لعدم اهله الشهية وعدم احصائها وان
 قيل لرحم حد القدوة عليه لا زال المعاز خلف عنه فاذا امسح المعاز نصا في الوجوب
 لا يصلح ولف امسح المعاز لعق في جانبته واهله المعاز موجودة في حقه
 اذ صوم من حمله من شرع المعاز في حقه فلا حد عليه الحد ولا صلوة ذلك قوله عليه
 اذ لعله لعاز يذم وتن ازا واجرم اليهود نه والنصرانية تحت المسلم والمملوك تحت
 الحر والحق تحت المملوك ولو كانا محدودين في قدوة فعليه الحد في قدوة باعسان
 حاله غير موجب للعاز فيكون موجب الحد ولا يجوز له ان يمسح حيا ر المعاز لكونها
 محدودة لا راصل القدوة في الرجل فاما بطر حكم المانع في حقه بعد فام نه هلية
 في جانبته فاما بدو زينه هلية في جانبته فلا معصية لها وصفه المعاز لكونها
 القاضى بالزوج فيشهد اربع مرات فيقول كل مرة اشهد بالله اني لم اصلح قري فما
 ربيته من الربا فيقول الخامسة لعنه الله عليه لكان في الكاذب فيما رواها به
 من الزنا لشهر البها في جميع ذلك ثم شهد المرأة اربع مرات فيقول كل مرة اشهد
 بالله انه لم يزل الكاذب فيما رواه من الزنا فيقول الخامسة لعنه الله عليه
 اذ كان في الصلوة فيما رواه من الزنا لكان في مقتضى النص وانما ذكر العضد
 جانبته في المنة الخامسة لا يسنن على اللعن كبر الما في النوق عليه بكثرت
 اللعن في كبر العشر وعسا هن يحترق على الاقدام لكثرت جري اللعن على الجحش

له بصيرته انه موجود. وله المعلق بالسرطان يكون في فاه الحمار وله على تحقيق
 البعوض عند السرطان لعدم كلامه حقيقة وله على هذا السرطان هو موقوف
 سبوع الثاني انه موجود عند النخ او معدوم فاه اعرف وجوده ثبوت انه قد يكون
 لا زفه سببه التعلق في كل موقوف فيه سببه المعلق اذ لا يعرف حكمه الا بعاقبته هو
 كالشرط في حقه وسببه التعلق بحقيقة المعلق بالحدود وعند السابغ بلاغ
 قبل الوضع لانه قد يكون حقيقة بنو الولد قبل ان يولد له يكون بدونه ولا يعلم به
 فلو علم ربح او افساخ وان كان لها زنت هذا الحمار الزبانا لا عينا لوجود القذف
 صرحا ولم يفسد الفاضل الحمار والسابغ بغيره لانه علم في الولد غير هلال الحقيقة
 بامته وقد قدفها حاملا ولت لربها حكمه لا ترتب عليه قبل الولادة لا حقيقة والحديث
 محمول على انه عرف قيام الحمار وجب واذا نفي الرضا لدا مناته عقبة الولد في الحمار
 التي بعد التهنئة وتتابع آله الولادة صحه بغيره ولا عني ولا نفيها بعد ذلك عني
 وبسبب النسب في ابو يوسف ومحمد صحه بغيره من النفاس لانه اذا طالت المدة لا يصح
 بغيره اتفاقا لوجوده لانه القبول ظاهر افكاره بغيره بعد القبول في اعتباره اذا قصر
 صحه بغيره اتفاقا لعدم لانه القبول باعتبار بغيره فحملنا الفاضل من الطول في القبول
 من النفاس لانه كما في الولادة من حيث انها لا تصوم فيه ولا يصح له ان يقول التهنئة
 او سكوت عند التهنئة او ابتياعه متابع الولادة او سكوت عن النخ عند مضيق ذلك
 الوقت اقراره لانه لا يملك ان يولد منه لا يحل له ان يسكت عن بغيره بعد الولادة
 فلا يصح بغيره بعد ما لو وحده من قراره بغيره ولا يصح للمقدول ان لا يملك القبول قد
 يوصيه ايام قبل ذلك وقد يوصيه ايام كثيرة ففوضت هذا لربها في ذلك في
 ذلك الوقت لو كان عايب عن امراته ولم يعلم بالولادة حق قد علم انه التهنئة عند حسنه
 في معاد ما قبل التهنئة وقال في مقدار من النفاس بعد العدم لانه النسب يلزم
 الا بعد العدم لم يصح في حاله العدم كما في الولادة واذا اولد في ذلك في نظر واحد
 في الاول واعترف في الثاني بتمت نسبهما وقد الزوج وان اقر بالاول في الثاني تمت
 نسبهما وله عن اما يثبوت نسبهما في المسلسل ولا يثبت فيهما تواما اذ لا ينفصلان في حق
 النسب لانهما خلقا معا واحدا فلا يجوز ان يثبت نسب الحمار وز العض كالولد
 الواحد لانه اقرارا واحدا لهما فارقا لهما كما في قران باحدهما اقرارا لهما كما في
 في احدهما بغيره فلما نعم فبجوار كانه اقر بولده ثم نفاه ولو كان هكذا لقطع النسب

العلم به

له زلفه بعد من وان له بصيرته واما وجود الحد على الزوج في المسئلة في قوله لما
 اقر بالثاني اذ في نفسه فكانه قال له امراته انتم سمعتم في امر عفيفة واما وجود اللعاز
 في المسئلة الثانية وله اللعاز فيقبل الفضل في الولد لانه يشرع لقطع الفرائض
 اذ لم يكن ثمة ولذا انما لم يحل له لانه لم يوجد الرجوع بعد القذف فانه اقر بالعفا وله
 سم قد دفن بالثمن بعد موت اللعاز ولم يات بنت اللعاز عن ولاد فادعي الملة في هذا
 الولد لا يثبت النسب عند حسنه وعند ما يثبت في الولد يعتبر بانها نفسها بامته
 كما يعتبر بانها نفسها بنسب امه وكان هذا الولد محتاجا الى نفسه لانه لم يصدر كرم البطر من
 وكان بقاؤه كبقاها كما لو كان ولد اللعاز وكذا اذا ثبت النسب والادب يثبت
 عليه وله لنسب الولد القائم من امه وهذا وما لو ماتت عن ولد سواء ولو
 مات ولد اللعاز له عني ولذا عاه به لم يصدق على النسب لانه سببها عن النسب
 بالموت لانه محتاج اليه في حياته وانما ينعنا حتى احدهما يفرق لانه لو لم يعرف
 رتبا ودى في كبره اللعاز يارفعه بعد فاه اخرى وانه غير مشهور ولو تلا
 ووكلا احدهما بالفرق وعان يفرق به اللعاز قد تم والمخافة الى الفرق
 والنيابة بحري في كماله الطلاق ولو ثبت الفرق لكان من جصاص ومن صدر
 المتلا عني ان ارجعوا الى حوله يتلا عيا فيه ابدافا كان هذا المعروف لم يعرف
 بينهما ولو كان بعد الفريضة لوجهها خلافا لانه في نفسه لم يقدف من الولد
 من وجع عيني والعي من الولد لانه لوجوده حال قيام الفرائض المسددة للنسب
 الا انه امتنع لما نزع وبالا كذا في المانع وحل المقدور في ذلك من الزوج المتلف
 منقاه له شيء علمه ان كان قبل اكداف من ولي الطول امان الزبانية وهو وجود
 ولله ابل وان كان بعد كذا في كذا في التهنئة زالت وتاكدر العفا بامته الحد
باب العتق والجبر والمخبر والعتق اجد الزوجين
 اذا وصفت المرأة زوجها محبوا فرق بينهما في الحال لطلبه لانه فانه في
 من سلطان له بد من طلبها لانه الفريضة حقا لفوات منقاه الوطى بشرط
 طلبها كسب حقوق العبد ولو حذر عتقها او خصيتها اجله الحالم سنة فان
 وصلا منها في فوق بينهما ان طلبه لانه او سيد لانه خلافا لانه في يوسف علم لانه
 العتق من له نصلا في النسب او نصلا في النسب ودره بكاره انما يكون بغيره
 او لصغير خلقه او لكبر سنه او لثنا خذ سحر ما فود من عتق اجد من

ذهبهما

عزاد اعرض لانه عن مسا وسمي الاول لا تقدر وانما وجبا حله باجماع الصحابة
له والواحد على الزوج من مساك بالمعروف او التبرع بالاحسان ومن مساك
بالمعروف بخشن الموافقة والمعاشره وذا لا يحصل مع انسداد باب قضاء
المسهر فحسب عليه التبرع له انه صار طالما بالامساك والظلم لا يحق للحاكم
له رجعها مستحقا لعقد النكاح وطبق في الحله في كل زمان والعدم في الحال لا يرد
على العدم في الثاني من الزمان لا يرد ان يكون عرض ذال لوجه الحمار ويذكر حلقه
وانما سبق ذلك بالاصل منه في المرض عالما بكون الغلبة البرودة او الحار
او اليبوسة او الرطوبة وفصول السنه مستعمله على الرطوبة والحارة واليبوسة
والبرودة فمسا توافق فصل منها طبع فردا يابيه من المرض باعتدال الطبع في حق
مضت السنه ولم يولنا بطاها انه خلقه ونزحها المستحق في مفرق مطلبها
لانه حقها او بطل سبب الامه لو كانت منكوحه عند ان حمله قال لا يفسد وهو
بطل عز الماء وقد مر في النكاح وما لم يحد مع ان لا يفسد الفرقه بطلقة بآينه وعند
السابع مسك كالرد بالعنف لئلا المستحق عليه من مساك بالمعروف او التبرع
بالاحسان فاذا اعجز عن احدهما بعد اخر فاذا امتنع منه نأب القاض من اياه في التبرع
وهو طلاق النكاح لا يحتمل الفسخ لما مر انما يقع بانه لا المقصود وهو دفع
الظلم عنه لا يحق الا بها لا سداد الزوج بالرجعه وعرض في سفسف ومجرانها كما
اخارت نفسها تقع الفرقه فيهما اعسارا بالخيار في اختيار الزوج او بغير الشرع
كالعنف وها كما مر مرها لخلقها بال رضى العنن صحيحه اذ لا وقوف على حقيقة
العنه لحوال لم يمتنع من الوطى احسار اقدار الحكم على سلامه به له وحك العتد وقد مر
من قبل هذا اذا اقر الزوج انه لم يصل اليها ولو اخلفا في الوطى فان كان ثسا فالقول
له مع مسنه لانه فذكر حو الفرقه ولا يصل سلامه به له فارحلف بطل حقا ولن يكل
بوجله سنه ولم كان بكونا بطرا لهما النساء فارحلف بكونا بوجله سنه لظهور كونه ولم يقدح
ببطل حلف الزوج فارحلف له حقا ولم يكل بوجله سنه ويحصى بوجله كما بوجله العنن
له في الحصى من كان له قاعة وورع حصيتها فان كان كسبت شتت الله وبصل في
النساء ولا احسان لهما ونزحانه ينسب له بصل هو كالعنن له من له موق كان
قاعة لرجي منه الوطى كما لرجي من العنن بوجله كما بوجله العنن اذا اجل العنن في
مدجا معتناه السنه واكثر بطرا لهما النساء فارحلف بكونا بوجله سنه لظهور كونه

البكان فمادر شهيد من الاصل ولم يقدح في حلف الزوج له في الثبانه ثبت بقول
ولسوف ضرورية الثبانه الوصول اليها له حقا في زوالها بوثيقه وغيرها فلم يثبت
الوصول في حلف الزوج حله في البكان ثبت سببها من ومن ضروريها عدم الوصول في
ختمه وان كل ختم ليا بدعوى المرأة بكون الزوج ولم يكل حلف له بكونه لم كان ثبانا
وقر النكاح حلف الزوج فارحلف له خيارها ولم يكل فيها الحيان بم اذ احرق
اختارت في وجهها بطل خيارها لنها رضى بطل حقا وقالوا في الداجير بقدر
سنة سمسية اخذت بال احتياط فربما يكون موافقة العله في تمام اليقاع الفناوس
فبما تن السنه السمسية والقرية وابتداء الداجير في من الخصومه في ظاهر الرواه
يقدر لسنه قريه وماله هو من صم وعرض سمسيه في الحلو في السمسية بلمامه وحسنه
ويستوز يوما وربع يوم وجزء من مائه وعشر من جزاء من اليوم والقرية بلمامه ولربيه
وخمسوز يوما ويختسب نايام الحضر في شهر من ماض لوجود ذلك في السنه ولا يختسب
بحضره ومرضاها في السنه ولا يكل عنه ولن يحد كسب روحها الصغير عنس انظر
بلوغه في الصق ثوانه عدم المسهره ولو كانت صغيره لا تفوق ليتها حقا لنس
نسلح فترضى حله في الحيوان فانها لو وحدثت زوجها محبوبا وطلبت الفرقه بجوارليه
حصيا ومن نصت العاضه عنه خصما وتفوق له سطر بلوغه لعدم الفائد ولو اذكر
زوجه الصق ضرر بخار من اذكر ان ولا سطر اذكره لانه العله فصول الولاه ولا
يرفع باذراكه وكذا الزوج من بلغه نفسها من صغير ليس يكفوا لها وطلبت اولياها
المعروف من سبها ولا سطر بلوغه في الفرقه حق له وليا ولو وحدثت في جهن المعق
عنيتا خاصه عنه وليه وبوجله سنه في الحنور لا يعدم المسهره واذا اكارا الزوجه
عيب فلا خيار للزوج وفي الساق في تزود الزوجه بالحيوان الخمسة الحنور والجذام
والبرص والرتوب والقرز في هذه ساقا نفع الوطى حقيقه او طبعها وهو بول
بالسرعه والى علم فتر في الجذام من فرار من سده لئلا المستحق من العقد
الوطى وهذه العيود في نفوذ المستحقين لعقد غير انهن بوجبه نفس طبعه وذا
له بوجبه الرد كالبخر والقروح الفاحشه واذا اكارا الزوج جنورا وحذام او بصر
فلا خيار لهما وقال محمد لها الخيار في فاعل ضرر عنها كما في الحب والغنه وهذا المقصود
بالنكاح طبعها قضاء الشهوه وشرعا النواذ هذه العيود بخل هذا المقصود
له والطبع سفر عن صحبه مثله وربما بعد الى الولد حلا وحانه لانه تقدر عله دفع

تتم

الضرر عنه بالطلاق ولنا انما هو وجود العت في نفوت تمام الرضا وعدم الرضا
انما هو جواز الرضا عقد شرط في الرضا ولو لم يكن النكاح لا يعتد تمام الرضا
انه لا يوثق فيه الا به ولا يوثق فيه امره شرط انها بكر شابة جديده موصفا
سبا عجزا وشوها لها شئ ما يد وعقل ذليل واعا سائل فانه لا يسلم الخيان
ولم يقد رضاءه ناد العدة هي برص يلزم المرأة نكاحا
النكاح المياكد وسببها نكاح من الدخول او بالوقت وركنها حراما بانه
الى اجل ومي يكون حيض وسهرو وضع حمل فالعدة بالحيض بحسب كل امره طلق
طه قايابا او رجوعا والفرقة به طه والفرقة بخيان العت والبلوغ وكل
احد الزوجين صاحبه معنى الطه في العت انما وحسب المعنى في رواية
الرجوع في وقت طلاق الكلاء هذا سواء فارقا رجعة فعدتها ثلاثة اقراء لقوله تع
والمطلقا تقرصن فانفسن بانه قروء اراد المدخول به من وقت طلاقه قراءه
العت لا يجب على غير المدخول من لقوله تع بانها الذين امنوا اذا نكحتن المؤمنين
لا قوله فاماكم عليهن من عت بعث ونها وهو خبر ضعيف في اصل الكلام وسر
المطلقات اخرج الامم صورة الخبر ما كدل الامر اشعار بانها محمكة لتلقا
بالمساكنة لا امتثاله ونحوه في رواية الدعا وحكم الله اخرج في صورة الخبر ثمة
بالاستحبابه كالتا وحرق الرجوع فهو خبر عنده وناو على المسدادر على ذلك
الماكد ولو قيل وسر في المطلقات لم يكن بتلك الوكادة لان الجملة من سمع بدل على
الدوام والساق كحل في الجملة العلة وذكروا نفس شيعه من على التريص ذلك
بعث اذا نفست طواجر الى الرجل فامر لن نفست النفس وتغلبها على الطهر
وتجبرها على التريص والصلب بانه على انه مفعول به او على انه ظرف واي سر
من بانه قروء وحاء المحييز على جمع الكثر ووزن القلة التي من قراء الجوان استعجار
احد المحييز من كذا الاخر لا شتر كما في الجملة ولعل القروء كانت الكراستعجال في
جمع قروء من قراء فاقوله عليه سر به لتقليل استعمال من له الحمل فيكون كقروء
بانه شيعو والقروء جمع قروء او قروء وهو الحيض فانه من صمعي والكسائي والقروء
ومن حفتش الرجحشري وعول عبيد ونفس وابن السكيت انه بصله للحيض
والطهر ولا سطرها جملة له المستر لا عموم له والحمل على الحيض في عت
اما على قولك ولنا فظاهره واما على قولك فخر في لقوله علم في الصلوة ايام

بالسنة
عند من مع ابن
عنه

اقوامك وقوله طلاق منه مطلقا وعدتها حيضت في يوم بعد طهره في ذلك خلا في
بلا منه نصف عدل اخر مما الحقة لا زائر الرق في المصنف في تغير اصل العد وقوله
تعلق في اللان يسمن من الحيض من نسائك لم اذتم وعدتها بانه اشهر فاقام الاشهر
مقام الحيض وراي طهارة النقل الى البدر انما يكون عند عدم من صلا لقوله تع فلم
تحدوا ما فتيتموا وهو يصيب على المراء والقروء الحيض والفرقة من العت
استبرأ الرحم والحيض هو الذي تستبرأ به من رجاء دور الطهر لذلك كان استبرأ
نفسه بالحيض وبعد اقراء المرأة اذا حاضت امره مقروء وقا ابو عمر دفع
فلا رجاء في الفلانة تقراءها الخسك عندها حق يحض للاسراء والقروء
سوى عن الجمع لغة تعارف اقراء النافق سلق قطاى ما جلت وما جلت لاجلها ولدا
والحيض اسم لدم مجتمعا فاما الطهر فالحال للجماع او عن من سقاى قراءه الفهم
اذا اسقوا الحيض سفل عن الرحم الى الخارج والتلابة اسم خاص لعد معلوم المختل
غيره والطلاء المستنورة الطهر فلو حملناها على طهارة نقصت العدة بقروء وتعذر
الطلاق ورجع السامع من طهارة العت بحسب الطه وقا في الية والصنفين
والطلاء مسرور في الطهر فدل النز العت بالطهر فانه الحلة فيها اذا طلق الطهر
لا معصو عدتها ما لم يطر من الحيض الماله عتدا وعند ما سر عت الحيض
الماله انقضت عدتها ولو كان له الحيض لصغرا وكبر عدتها بانه اسر لعولته والله
يسمن من الحيض من نسائك لم اذتم اي لم اشكل عليكم حكمهم وجهلتم كيف بعدوا
فعدتها بانه اسر كذا الق بلغ بالسنع لم يحض لعولته واللا لم يحض والمغفر
فعدتها بانه اسر بخوف لانه ما تقدم عليه والصوتين والصنفين والق بلغ بالسنع
ولم يحض وعتة الحقة في الوفاء اربعة اسر عشر سواء كانت صغيرا او كبيره كاف
او مسلمة موطوعة او غير موطوعة طه وقوله تع سر يصن بنفسه لبعه اسر عشر
وقر عسرا د صا الى اللاني ولام داخله مع الما م عتة لانه والمدونة واقم
الولد والمكاتب في الطلاق الفقه في ان لعولته علم وعدتها حيضتا وقا قس الطهر
الوارد في المطلقات عام وتخصيص العام اسداء لا يجوز خبر الواحد القيا من هذا
في ابو بكر من عدتها بانه اقراء فلنا هذا حديث يلقه من بالعبور ولا خلاف في حد
المثا هير على نذريه واردة في الحواير لعولته من اسقوهن حق سلق فما افدونه
ولا العدة لبعه في حقها لانه من عظيم ملك النكاح والقروء في نصف العلم لان

سر

عند من

حول من
عن من العا

من التزويج والماء او من الطهارة من ولا يكمل احدهما الا بالآخر وكذا الصلوة بالاسماء ليست
عن الصلوة تركوع ويجوز ما عرفت فاما العدة بالاشهر فمدار العدة بالحيض فله
يكمل احدهما بالآخر المنكحة نكاحا فاسدا والموطوءة تشبهه عدها الحيض في العدة
والموت له ان تعرف براءة الرحم له لقضاء حق النكاح والمعرف هو الحيض فارجل
لو كان الموصور تعرف براءة الرحم له كقته فنه حيضه كما في من ستهناء فلما اعتما
وجا القربى ببلاته او اداء النكاح الصحيح لو ان لم يحض الحامل اذ هو مجتهد فيه
فله ستهناء فافراغ حيضه فقدر بالبله لا يعلم براءة الرحم اذ هو عدد معتبر
في الشرع ضرر له بله الا عذر كما في سوط الخيار وقصة له خيار الفاسد
ملحق بالصحة في حق سوق النسب فقدر بالبراءة صيانة للماء عن خلط
ومن نسب عن من ستهناء كما قدرنا بالصحة بها واذا طاق مؤتي اتم الولد عنهما
واعقبها بعدتها له حيض والى السامع حيضه لها بحجب نزل ملك اليمين
فكان كاله ستهناء وهذا من ملك اليمين ليس واجب العظم حق لكون العدة
لا طهار خطية مثل ملك النكاح فكان المقصود به نزع براءة الرحم وهذا
تماما حصل حيضه ولما انها كانت فراشا لسيد صاحبها حق كان ولها عنه ثابت
النسب بله دعوة كالمنكحة فكانت العدة لزوال الفرائض لمقدر حيضه
له في الامة وله في الحرة وقد قال عمر بن الخطاب ام الولد له حيض ولو كانت
له تحيض بعدتها بله اسهر لانه كالمنكحة الحرة في هذه الحالة وان طاف
عنها او اعقبها او لم يحميها بعدتها ان تضع حملها له طلاق البتة واذا طاف
الصغير عن امرأة وبها جيل بعدتها لم يضع حملها ولا جيل بعد موتها بعدتها
الشهرية فغير تمام الحمل يوم الموت لم تقلد بعد موتها له قل من ستهناء
لعرف جرد في الجبل بعد موتها بان يصنع ستهناء اشهر فصاعدا عند الجرد وقيل
ان بلد لا كثر من ستهناء في الواسط والسا مع عدها الشهرية من ولها افضل له
حمل متفق من الميت يتفق فلا يقضى به العدة كالحمل الحيض ولها جولة بواو
من حال الحمل لم يضع حملها فصل من لم يكون الحامل منه او من غفل له في
وضع الحمل صلا دله على براءة الرحم فعلى من يقضى كالذي نسب الى الميت
انه اذا طاف في حامل فقد جرد الموت والشغل فاهم فعلى من يقضى بوضعه واذا
جرد الجبل بعد موتها فلم يسهل جوده عند الموت حقه ولا حكمه من شرعي وهو

ص
كالمنكحة الحرة
اذ هو حرة في
هذه الحالة والعقب
الوجوب لكونه الفاسد

فكان الزجر من هذه من فعل

النسب الى الميت لثبوت جوده عند الموت بنا عليه فعلى من يقضى بالاشهر دخل
تحت آية التوقص في ستهناء جرد في الجبل كحل في امرأة الكس فانها اذا طاف بها
جبل بعد موتها لم يسهل منه الى جود عدها بوضع الحمل لانه لما ثبت النسب من
انه ما في جيل ستهناء العلوق لم يقبل الموت ضرورة ثبوت النسب من الزوج
فتبين به ان الحمل ليس بجود بعد الموت في امرأة الصغير لا تستند العلوق الى ما
قبل الموت وانما تستند الى اقرب وقاق النسب كثبت من الصوق الوجه من النسب
لعمد الما ولا ما للصوق فلا يصود عنه العلوق وانما اقيم النكاح مقام المالكونة
باطناء موضع المصور ولا يصور هنا واد اطول امراته في حاله الحيض لم تعد
بالحيض الذي وقع فيه الطلاق بقدر العدة ستهناء حيض كواصل فلا يقضى عنها
ولا في الحيضة الواحدة لا تحرك وما وجد قبل الطلاق كحسب من العدة فلا تحرك
ما في ضرور ولو حلت المالك بالرابعة لمحل الداء في اذ او جرح الرابعة
وجرحها واذا وطئت المعتقة بشبهة فعليه عتق اخرى وتداخلت العتقات
ويكون ما تراه المرأة من الحيض محسوبا منها واد انقضت العدة من ولى لم يكمل
الثانية فعليه تمام العدة الثالثة وهذا عندنا وعند السامع في متداخل واد
الحل في ارجع لا لذكر العدة الفعل ارجع ترك الفعل من المقصود بحصار الطهر
وهو صيانته من ستهناء عن من ستهناء فعند الزوج هو الفعل وهو كلف المرأة نفسها
عن البروز والخروج والنزوح باخر فيكون عتق كالكف عن قضاء الشهوة في الصوم
له ان امره بالتردد هو الكف واد العبد من وق وادله تتصور كصوم في يوم
واحد وعندنا لو كن ترك الفعل ومعق العتق تابع له ان اجل لقوله به احل من لم
يضع حملها فاذا بلغن اجلهن حق سلع الكبار اجله وانه جاز اذا اجتمعت
بمقصود عتق واحدا وهذا من اجل ما خبر ما كان كجهنم مضية كالمطالبة
في الدين ثم العتق عتق له جل هنا جل النكاح والخروج والنزوح فكانت العتق باخير
الحل الذي يثبت عصية وهو حرمة هذه من فعل من فعله ولا كثر يتصور اجتماعها
في العدم وانما المستحيل اجتماعها في الوجود وهذا وجه علم ولا يرد قصد
واختيار لو كان هو الفعل لما وجبت له علم ولم يرد قصد الخصال بل يرد الله
تعالى قال ولا تعوموا عقول النكاح حق سلع الكفار احله نزع من الزوج في العدة
والثابت بالحرمة الفعل ووجوب العمل بخلاف الصوم له في الواجب ثم الفعل له

او حلت ستهناء من جوده
لانه ما في جيل ستهناء
واحد

أمراً بالصوم لعولته ثم اتوا الصيام والواجب بالموافق والقول الله
 والمطلقا يتربص من أي يكلف في الكف فعل وهو اخبار في معنى من طامس
 وقال بعد من ينه الله أشهر أمرك بالاعتداد بالشهر وهو عنداد فعل فلف المزار
 بالتربص من نظار الكف في كل رتبته ودوم ولا راي سطر ومن سطر
 يكون سبب جل ولا يضاق مع من سطر كسهر واحد سطر من حلواد يوز ويوم
 واحد سطر ودوم أناس وما في ثمة الثانية أمرك بالاعتداد بل المذكور هو العدة
 وهي مدة حرمة هذه في فوال طامس تحتج في الصيد حرم على الحرم في الحرم
 بالاحرام والحرم والحرم على الصيام للصوم ولكونه خيرا ولجلفه ان جلف لثبوتها
 ومعنى العدة تابع من يربى عدتها لمقصود ولزم بكف نفسها عن الخروج ولا تصور
 اذا العدة لا ركنها ولا المقصود تعرف براءة الحرم وهو حاصل بالعد الواحدة
 عند اخلت وانما يكف بحيضه واحد ولم حصل تعرف الفراغ بها والواحدة
 للتعرف والثالث حرمة النكاح والبالغة لفصيله الحرمة ولو الكفينا بالواحدة
 لم تحصل هذه المقاصد والمعتد على وفاة اذا وطئت لشبهة تعتد بالسهر
 وحتسب ما تراعى الحيض من التحق بالداخل وابتداء العدة في الطلاق وعقب
 الطلاق وفي الوفاة عقب الوفاة فانه تعلم بالطلاق والوفاة حق مضت مدة
 العدة وقد انقضت عدتها في المصدا وجب العدة على المطلقة والمتوفى عنها زوجها
 مطلقا وقد اصبحتا مما تنب الصفتين من عددة الطلاق والموت فيلزم ما جئت
 وشارط العلم زائد على النقص لانها اجل ولا جاني مقصود علم وفي صاحب الله
 سبب وجوب العدة الطلاق والموت معتبرا سدا وها من وقوف وجوب السبب
 نص في سداد لسبب وجوب العدة نكاح متاكدا بالدخول ما تقوم مقامه مما
 يكمل المهر عند ثبوت ما يوجب الفروقة في الفروقة شرط فكانه جعل السوط المتعجل
 للمعه كالسبب للعرف وفي انصافا ومشاحنا لفتوز الطلاق في سداد هاهم وقد
 وجود من قران فيباليتمه المواضع وفي صاحب المحيط وغيره اذا اقي الرجل انه طلق
 امراته من خمس سنين كذا في سنة او قالت لا اري حجب العدة من وقت طلاق
 قالوا هذا الجواب في حق الفقه والسلف حجب لها الفقه والسلف اما في حق الزوج
 باختها وادبع هوها باعتبار العدة من وقت الطلاق وقبل حل الزوج باختها
 وادبع سواها باعتبار العدة من وقت طلاق ايضا ولر صدق في سنة وذكر في

لا الفروقة

من صل الزعلينا العدة من وقت الطلاق واخسان مشايخ بل على انه حجب العدة من وقت
 من قران عقوبة عليه جزاء على كفاية الطلاق ولكن له حجب لها لفقه العدة وموته
 السكوت لا زك حقا وقد اقول سقوطه وسنعي على قول هو له لنكاح الزوج بال
 ما لم يقض العدة من وقت طلاق والعد في النكاح الفاسد عقيب المفقود وعسم
 الواطى على ترك وطئها وقار في من آخر الوطيات حواد احاض بعد الوطى قبل المفقود
 بلائ حضض بعد انقضت العدة في الموطى من حجاب الوطى اذ لا حجة للعقد بدون
 الوطى معتبر العدة من آخر الوطيات في لسا لزا التمكن على وجه الشبهة اقيم مقام الوطى
 لعدم امكان الوقوف لغيرها عليه وقيم الداعي اليه فاربس الحاجة للمعوية العدة
 في حقها وما عا لما في ذلك اعتبار العدة كما يكون في حقها يكون في حجبها كما
 ختمها ولا في السبب المحجوب للعد شبهة النكاح ودفع هذه الشبهة بالنفوق من ذكر
 انه لو وطئها قبل المفقود لم يحد وبعدها لا يصح شريعة في العدة ما لم يرفع الشبهة
 وذا بالنفوق بينهما والدليل على ان المعتد هو الشبهة انه لو وطئها مرارا لم يحجب من
 واحد لاستند الوطيات في شبهة واحدة وتلك الشبهة انما ترفع بالمتاركة كما في النكاح
 الصحيح يرفع بالطلاق والمتاركة في النكاح الفاسد بعد الدخول لا يكون من النفوق
 تركت او خلئت سبيلك ولا يكون لعدم محج احد ما الى صاحبه واذا اقامت المعتد انقضت
 عدتي وكذبها الزوج والقول قولها مع اليقين لها امينة في خبر عن لا نقضا وقد
 اتمت بالكد في مختلف كالمودع واذا اطلق الرجل امراته طلاقا باينام تزوجها في
 عدتها وطلقها قبل الدخول بها فعليه مهر كامل عليها علة مستقيد وهذا عند
 الى حصة في الوصف في محمد عليه بصف المهر بعلمها تمام العدة في وفي لفظ تلك العدة
 كانت واجبة بالطلاق ولان لم يطر حوا الزوج السابق فاذا زال بالطلاق وطهر
 حكمه كما لو اشترى زوجة ولها منه ولد فاعقبا فعليه بلك في حضرة حستان في
 النكاح على الحداد فيها وحيضه من العول على الحداد فيها في سبب العتق
 ولا حداد على ام الولد في عدتها وهذا لانه كما اشترىها ففسد النكاح ووجبت العدة
 لا يرى انه لا يجوز له ان يزوجه من غير ان يطل بطلن حكم العدة في حوا لكونها
 حلاله على اليقين فاذا ازال العتق بطلن حكم العدة في حقه في حصة فيفسد
 النكاح بينهما ومما امة وملك حضرة العتق في لفظ العدة في بدا خلا رما وجبت
 من الحيض فيفسد النكاح باعتبار من عتاق في لفظ النكاح من ول ياق في

حتى طهر

عد

اما حصة المهر في الطلاق والنفوق

في حصة المهر

في حصة المهر

وجه بقاء اثر وهو العدة ولکن لا يظهر في حق الزوج لوجود النكاح وقد
الدخول في ذلك النكاح فصان كانه وطهر في هذا العقد وهذا هو الوطى وهذا
الباب من العدة وبقاء البعض حكم تحريمه في نكاح الغاصب الشئ المفصّل
من المفصّل من بصير قابضاً بحجر العقد وقد بقي هذا العقد في طه الاشهر
رحمها عنه بالوطى السابق صان كابتداء الوطى فسيان طه في بعد الدخول في نكاح
المهر والعدة المستقبلية وقد زعموا في كونه علة العدة اصله في العدة وفي سقطت
بالنكاح فلا تعود اذا ساقط له يعود والى ان لم يكن طه في قبل الدخول اذا
طلو الذي لا يمتنع فلا عدة عليها وكذا اذا خرجت حريته اليها مسلمة وقد كان
لها زوج فلا عدة عليها ولو تزوجت جانيه ان يكون حاملاً وهذا عندنا في حصة
وقال عليها وعلى الذمية العدة اما الذمية فقوله فيما اذا كان يعتقد ان له عدة
عليها وهذا لا يخلو اما لم يكن حلالاً فهو اول الزوج لا يكون له وللقصور الخطا
وله يكون الباقى لانه لا يتعدىها وهذا في طه في طه في نكاح محارم
واما المهاجرة فلها لهن فورة وقول بعد الدخول بسبب التبرع في العدة كالم
وقول بسبب آخر نحو الموت ومطاعة ابن الزوج كله في الوهاج وتزويجها لعدم
السلخ وله قوله تعالى ولا جناح عليكم لم تنكحوهن فقد اباح لنا نكاح المهاجرة
بنفس البقرة فمن ذلك كل ما لم يحض به في حصة بعد الرجعة فقد زاد على النص
وله رهن فورة وقول بالسابق فلا جناح العدة كما لو شبيبت المنكوحة والعدة حيث
وجبت كازنها حتى ياتيهم والحرق في الجوارح حتى ياتيهم في سوا ذلك انما
البهائم واما اذا احملها فلا يصح النكاح لانه حمل ثابت بالنسبة فمنع النكاح حمل
اتم الولد وروى الحسن عن الحسن انها تنكح لكن لا تقرها زوجها كالحامل من
الزنا والصحيح هو قولنا وصحروا على المبتوتة والمتوفى عنها زوجها
اذا كان في الغسل الحرام في عدتها اما المتوفى عنها زوجها فلقوله علم
لا حمل له مرة يومئذ بالله واليوم ثم لم تحل على ميت فوق ذلك انما على
زوجها فانها تحل عليه اربعة اشهر وعشر الا اذا ذكر في الصحيح ومبسوط
في من سلام والتسليم به انه اخبر باحد المتوفى عنها زوجها فكونوا اجبا
بما ديا عن تخلف الخبر به عن خبره وقدم وما ذكر في الهداية مشكل
فارقضاه احلال من حداد المتوفى عنها زوجها لانه استثنى من

هذه

كانت

التحريم من سبب امر الحريم احلال له كلامه في انما الكلام في من يحجب والحديث يدل
عليه واحتمل بان قوله لا حمل في احلال له حداد ونفي احلال له حداد في من حداد
فكون من سبباً اثباتاً بالحداد فصان المقتدر له تحريمه على ميت فوق ذلك انما على
امام من على زوجها فانها تحل اربعة اشهر وعشر فكون هذا اخباراً باحد المتوفى
عنها زوجها فكون واجبا لما مر واما المبتوتة فهو مدحها ووال السامع له حداد
عليها في الحداد على المتوفى عنها زوجها لاظهار التأسف على فوت زوجها وفيها
حتى قضى نحبها وهذا مورد في المباشرة لانه اذاها وادجتها بالبانة فلا
معنى لاجاء التأسف عليها وانما احداث سلمه رضى لغيره علم مني المعتد لن
تخصيب الجنا وقول المختلط من غير فصل ولا الحداد مشروع لاظهار التأسف
على فوات النكاح الذي هو نوع خالصة للنساء من صياتهن من لحم علي ضم
ودرود المفقدة علم من لا يزوجها حتى لا يتركها عن التمسك والتفكير بانها اقطع للنكاح
من الموت حتى حل لها لتفصله بعد الموت بعد بانها فارقت الوترع الحداد
لفوق نعمة النكاح لوجب على الزوج كما وجب على الزوجة لانه رضى الزوجية مشرقة
بينهما قلنا الحداد ما وجب على العدة وهي عليها لانه فلو وجب الحداد عليه
لوجب قصداً وانه لم يشرع قصداً وهذا المشرع بفوق ما مر من انه سبب لوجود
وجوبها لعدم العدة فارق كيف يجوز اظهار التأسف وقد قال الله تعالى لبيك
تاسوا على ما فاتكم ولا تفرحوا بما آتاكم ولنا المراد الفرح مع الصياح ومن
الصياح كذا عن ابن مسعود رضى موقفاً ومرفوعاً الى النبي علم والحداد او
من حداد بها لغار بعد احداث احداث او حدث تحديداً ترك الطبيب والزينة
والكحل والدهن المطيب وغير المطيب من عذر وهذا ان التزق تعرض للزوج
ولس لها احكام في كل شرعاً فكازد نعمة الى الزنا واظهار السرور وليس لها
او ان ذلك لما فاتها من نعمة النكاح وقد صرح انه علم لما يرضى المعتد في ان كحل
والدهن لكان عطيها وظاهره وكذا ان لم يكن مطيباً لانه لا يخلو عن نوع طيب
وفيه زينة للمشعر كاملة من يرى ايم حرم على الحرام فارقا شمسك لاسها او عينها
فصبت عليه الدهن او كحلته للمعالجة فلا ما يرضى ولكن لا يقصد به الزينة
ولو اعدت الدهن تحاقق وجعاً كحلها ولم تفعل فلا بأس به اذا كان الغالب
هو الحلول والضرر الذي يلحقها بالحق غالباً كالمحقق من حذر عنه لكن لا يقصد

ما

سامح

به الزينة وكذا اذا احتاج الى لبس الحرجة له باس به ولا تحتضب بالحناء
 زينا ولا يلبس المزعفر والموصفر ولا راحة الطيب تفوق منه ولا يلبس
 القصب والخز والحلي ولا عيشة فان احتاجت عيشة طين خاف تسعت
 اسانه احتار اذن الترتيق ولزم يكن لها الا الثوب المصبوغ فلا باس به لان
 ستر العورة واحد وان لم يكن لها ثوب اخر يفتق هذا الثوب لستر العورة ولكن يقصد
 الزينة ولا يلبس من عمامة الخواص الى ان يلبس بالثياب المدكورة الحد منهن اما لو كان الثوب خفيا
 لا يقع به الزينة فلا باس به ولا حجاب على كافه وان اياها مسلم او ما في عندها
 ولا على صبيته وعند النساء في علمها الحجاب لانه وجوب الثوب في جميع النساء
 ولما لم الحجاب وجب حقا لله به وهذا شرطه بمار لوجوبه حيث لا يحل له ما
 يوفى بالله ومن عاز انما يشترط لوجوبه من الله به ومما لا يخاطبان باء حقوق الله
 ولا يلزم العذر لانهما مجرى حضوا جل فسوتهما في حقها لودى الى توجه خطاب
 الشرع كحل في الحجاب على انها لا تخاطب بها لكن الولى يخاطب بارتكازها في حق
 سقوط من العدة ولا حجاب على المطلقة الرجعية لان نكاحها باقية وعلى
 من ممة الحجاب فحسنت ما تحتجب الحرة من الزينة لا الخروج لا الحجاب انما وجب
 قضاء في النكاح تعظيما لخطه حقا لصاحب الشرع ولا من اهل الدلالة لانهما
 مخاطبة بحقوق الله به فيما ليس فيه بطلان وحق المولى وليس فيه بطلان وحق المولى لان
 حقه في نكاحه مستحرام لا يفوقه فاما الخروج فليس يحرام عليها لان نكاحه يفوق
 المولى وحق المولى مقدم على حق الزوج والشرع لا يري ان المولى يمنعها من النوازل
 ويمنع العبد من السهر والجو والجماعة وحق الله في العدة ووجبه في حق
 سائر العبدات في سقوط عنها وانها ليست بمنوعة عن الخروج حتى قيام النكاح
 لا زوال الوقت نعم ولا يلبس به التاسف بل يلبس به الشكر لزال اثر الكفر عنها
 والنكاح الفاسد محصية فلزمها الشكر على فوائده التاسف واستعمال
 الزينة حياجه في صل ولا يفوت من حرم زينة الله التي اخرج لعباده
 وما يحل به ولا يستفهام له فكذلك حرم هذه الثياب ولا ينبغي ان تحتجب
 المعتد ولا باس بالتعريض للخطبة لقوله تعالى ولا جناح عليكم فيما عرضتم به في
 خطبة النساء الى نكاحهن وهو اقول لا معروف والتعريض لم يذكر شيئا يدل به على

في هذه الامور
 خلاصة

حق المولى في العدة
 اولى

فان ما على هذا
 من ان لا يخرج
 الزينة حياجه
 في صل ولا يفوت
 من حرم زينة الله
 التي اخرج لعباده
 وما يحل به ولا
 يستفهام له فكذلك
 حرم هذه الثياب
 ولا ينبغي ان تحتجب
 المعتد ولا باس
 بالتعريض للخطبة
 لقوله تعالى ولا
 جناح عليكم فيما
 عرضتم به في
 خطبة النساء الى
 نكاحهن وهو اقول
 لا معروف والتعريض
 لم يذكر شيئا يدل
 به على

سعى لم تدرك لما تقول المحتاج للمحتاج اليه حبيل لا سيم عليك ولا نظير الى وجهه
 اللوم والتعريض للخطبة لقوله لها انك جميلة او صالحة ومن غرضي ان ازوج
 وعسى الله ان يستر امره صالحة وخود له من الكلام للوهم انه يريد نكاحا حقا
 تحتبس نفسها عليه ولا يصير بالنكاح فله يقول اني اريد ان ازوجك او انك تنتم في
 انفسكم اي اضمتم في قلوبكم فلم تذكره تعريضا وصريحا علم الله انكم ستذكره
 فاذا كره هو ولكن لا تواعدوهن سرا اي وطنا لانه مما يستر وقيل لا تصرون للمعنة
 بلفظ النكاح والزوج من ان يهولوا او لا معروف وهو لا تعرضوا له نصرا حيا
 وعن سعيد بن جبير القول المعروف في قول الراغب اني اريد ان ازوجك ولا يكون
 للمطلقة الرجعية والمبتونة الخروج من بيتها لانه لا يهاجر القول به لا يخرج
 من بيوتهن ولا يخرجن ان يابن لها حشمة مبينة اي لا يخرجن حتى يقصو
 عدتهن من بيوتهن من مسكنهن التي يسكنها قبل العدة ومضى بيوتهم وراح
 واصيف الهم لا خصا صبا من موطن السكنى ومعنى الجمع من ارجاءهم
 وخروجهم الى كخرج من ارجاء غضبا عليهم كراهة لمسكنهم او لخاصة لهم
 الى المساكن ولا يخرجن بانفسهن لانه لا يابن لها حشمة مبينة قبل
 ايفاء حشمة خروجها من بيتها وقيل الفاحشة ان توفى بالخروج له فانه الحد
 والمتوفى عنها زوجها يخرج منها اول ثبوت غير بيتها لا يفقهها عليها وعسى
 له تجد من يبيع موطنها فاحتاج الى الخروج ليفقهها غير لزم امر المعشقة بكفى بالله
 علة دور الدلالة فانها لها الخروج بالهرم واللباس كحل والمطلقة فان يفقهها
 ولزك كالمبتونة ما في الزوج فلا تحتاج الى الخروج حتى لو اخلعت على ذلك يفقه
 لها قبل سراح لها الخروج نهار المعاشها كالمبتونة عنها زوجها لانه قد تضطر
 الى ترك البقعة لتخلص عنه وقيل قد تباح لها الخروج لانها هي التي اختارت ابطال
 البقعة فلا يصح هذا الا خسران ابطال جو عليها وهذا كالفقه الصدور الشهيد
 وهذا ما لو اخلعت على ذلك سكنتها ما رخصه السكك تبطل عن الزوج ويلزمها
 ان تكوي بين الزوج فاما لحلها الخروج فلا وعسى محمد انه في المتوفى عنها زوجها
 لا باس له بفقهها من بيتها اقل من نصف الليل ولا يمشي مع الخواص هذه الرواية صحيحة
 لان الحريم عليها المبتونة من غير منوب والمبتونة هي الكيونة في جميع اللذات الكثر
 وعلى المعتد لم يعتد المنزل الذي مضى اليها بالسكنى حيا وفروع الفروع والموت

وتدبر

جوهن

لا يسرنا ان لا
 سكتها لان لا
 تشوبه السكنى عليها
 مرة واحدة

لعله تم له تحريمه من غير صفة الهوى باعتبار السلق فيلزم من السلق في سكون
قبل الفوق ولو طلعت في غير ذلك المنزلة على ان تعود الى منزلها فتعقد فيه لقوله
عليه السلام في قوله اسكن في مثل حق سلق الكتاب اوجه الحق مقصود العقد ولا في
الخروج من منزل الزوج حرام لانه ساقط ما هو مودعه اما الخروج من غير الزوج
من ضرورات ما هو مودعه فيكون ما مودعه ولو كان في نكاحها مع او الميت فكيف يسكن
في نكاحها مع العقد ولا في نكاحها مع وصية لورثة لم تسكن فيه سكنت ولما حرمها
الورثة من نصيبهم المستقل للضرورة واد احواف الغارة على متاعها او خاوس سقوط
المنزل او كان فيها باجرون تجرد ما تواتر به بها لم يخرج من ذلك عند ادعاء منزل الزوج ولو كان
واحدا لا في الواجب بتقيد بشرطه كذا في الامكان عند مدعيه من عذر او اذا سكنت
منزل اخر لم يخرج من ذلك المنزل في بعد ذلك من نفقائه من الضرورة فصار المستقل
الله انه لا يجوز له نفقائه في بعد ذلك من نفقائه المستقل عنه واد اطلقها له ثا او واحدة
ما ينفق على بنته ويمنها بحاجتها في حق الخلق بالاحنية وانما التي بالخالد عذر في
الزوج بالحكمة في اذ كان في ساقها على من فلتخرج الى منزل اخر في اذ كان في نفسه
بمن لم يخرج عما انفصل الله ولم يخرج الزوج وتوكلت في اذ كان في حرجها ولو جعل
القاضي معها امرأة ثقة يدير على الجبلولة فهو حسن ولو ساق عليها المنزل فلتخرج
ومن في لم يخرج الزوج ولم ينفق له من بيتها الى بيتها الذي يقيم في منزلها في
من لم يكون في الدار عند الغيرة فلا يخرج من بيتها الى ذلك المنزل ولو ساق في بيتها
بانا او بلا او ما في بيتها وسها **وتن** مصورها ومقصدها اقل من مدة السفر في ساق
مضت في ساق رجعت سوا كانت المصيرة او غير معها محرم او لم تكن لانه ليس فيها
انشاء السفر وخروج المطلق والمتوفى عنها زوجها ما دور السفر مباح اذا احتت
الحاجة اليه محرم وغيره من الزوج او في المكون من عند ادعاء منزل الزوج ولو كان
احد الطرفين سفرا او اخر ومنه اخذوا ما دونه فاما كل واحد منهما سفرا فاد كانت
المفان مضت لساق او رجعت محرم وغير محرم لانه ساقا في ساق السفر في محرم اعظم
ما ساقا في ساق المصيرة وكان الملك المصيرة او في الخلا والمفان ولو كان معها محرم لم
يخرج عند اذ حصة زوج العقد وفي الاخر وهو قول الحنفية اوله وقوله من خا طهر
تجارتها في غير منزلها فلتخرج محرم كما لو كانت في غير المصيرة وهذا في اصل
الخروج مطلقا اجماعا لما للحقها من ضرر الغربة ووحشة من افراد حق فلما

في ذلك المكان
اعظم مما يخاف
عليها في الخروج ولكن
الزوج او المأمور
ولم كان مع
لم يخرج غير محرم
لان ما يخاف

لها التحريم الى ما دور السفر بلا محرم وحاشا الى ما سمع السفر وقام السفر
بما دونه له لانه العقد بلا محرم المنع من الخروج اقوى من اثر عدم المحرم والمنع
من الخروج لانه العقد بمنع الخروج قل او كثرة وعدم المحرم لا يمنع من تركه لعدم
المحرم منع الخروج الى السفر بالعقد او في ما دور السفر انما يمنع مع قيام
العقد باعتبار ان له ليس بخروج لانه بناء على الخروج من ذلك في اصل الخروج
مباح ومنع من خشيته للخروج باعتبار السفر في تناوله التحريم واد اتناوله
التحريم لم يسقط بالمحرم لانه له وجه حرمة الخروج بسبب العقد ولو طلقها
رجعيا فبعت زوجها سارا ومضت ولم تغادره في النكاح قائم واد اما في زوج
ام الولد وسيدها ولم تدر ايها مات او لا ويتبين موتها اقل من شهرين وخمسة ايام
فعلينا ان نعتد اربعة اشهر وعشر الا في السيد لولا ان اوله لم يلزمها عدلته لانهما
منكحة الغير مات في معة من الزوج ولم يكن فواش السيد ايضا ولم يخرج عدة
وعليها عدة الزوج شهرين وخمسة ايام فالزمن ما لم يره اشهر وعشر اعدت
عدتها شهرين وخمسة ايام ثم اذا مات السيد فعلينا العقد بذلك حتى لا ينفذ
ما صار في راساله ولولا ان السيد اوله بعد عتق معة ثم عليها عوف الزوج اربعة
اشهر وعشر العقد لو خذ منها بالاحصاء فلما اجمعنا من العدة من لم يعلم ما
تتبين موتها ولم يعلم ايها مات او لا عليها بعد اربعة اشهر وعشر احيض فيها
وعندما يستكمل فذلك حتى لا ينفذ العقد بالاقا في اقل من اربعة اشهر وعشر
السيد وكان في موتها شهرين وخمسة ايام وله من حنط احماء في موضع حمل
وحوها على السوال في موضع لرج احد الوحي على الباقي اذ الخروج في مقابلة
الراجح كالمعذور وهذا احد الوجهين في خروج العقد من بالاقراء قطعا باضاف
السيد اوله في الوجه الثاني في حركه وحل فلو اعتبرنا هذا الوجه في حركه في
الحكم عليه لجعلنا هذا الوجه معارضا للوجه الاول ولا وجه اليه لكونه مرجوحا
باب ثبوت النسب رجل قال لبروحت فلانة هو طالق فلو
قول له ولدا لستبه اسره من وقت النكاح لزوج نفسه وحررها فقد ولد له ولد فلما
منه في الطلاق في كاد العلوق قبله في النكاح فارق فلما سفي لانه ثبت النسب في
النسب ثبت باحقاق الما وله احماء من النكاح لانه لا بد من النكاح الوطى ثم ستة اشهر
لوضع الحمل وقد اعيد لمد من جن التزوج هنا قلنا النسب ثبت باحقاق النكاح

ناشر

ووجوه العقد من الر
الفراس ولا في السيد
هنا وعوف الزوج في
عليها اربعة اشهر وعشر
لعقبتها ولولا ان السيد
اخر فقد

في ذلك المكان
اعظم مما يخاف
عليها في الخروج ولكن
الزوج او المأمور
ولم كان مع
لم يخرج غير محرم
لان ما يخاف

والا العنق وهو
الوجه والاربع

واجزاء الكبريت
او اربعة اقسام

واجزاء الكبريت
او اربعة اقسام

واجزاء الكبريت
او اربعة اقسام

يقوم مقام الما حسد لما في تزوج المشرق بالمغربته ولا حتم موجود ههنا
وهو انه خالط امره فخل عليه الرجل فتزوجها وهو بخا لظها والراح لوز
سميوز كلامها فوافي نوال النكاح فكور وقت من نوال وقت الوطى احدا
والنسب مما احتاط فيه وحيث بناوه على هذا حقها ولزكان نالوا اما المهر
فلهذا لما ثبت النسب حقه الوطى منه حكما فتأكد المهر به وثبتت نسب الوطى المطلقة
اد احدى لسنتين الرجعية تامة من زوجها لا بقضا العدة بوضع الحمل ولزكان به اكثر من سنتين
ما لم تقض بقضا العدة وكان له حقه ونسب نسبه لوجود العلوق النكاح او
لا حتم العلوق في العدة ولزكان طالت بطول اظفارها وان كانت له قدام سنتين لم يكن رجعة
لها اذا جازت به لا قبل من سنتين احتمل العلوق من الطلقة قبله فلو رجعه وكفحل
فكوز حقه فلا يصير من اجبا بالشك فارق قبل سعي لم يصير من اجبا له والطلقة
الرجعي لا حرم الوطى ولا صلح في الحوادث لفرضا في اقرب وقت فلما الرجعة
بالفعل حله في السنة وكما لا يظن بالعاقل المسلم من قدام على الحرام لا يظن من قدام
على حله في السنة وان جاز له اكثر من سنتين كان رجعه له انما علوق طوى العدة ليعذر
من ضافة الى ما قبل الطلقة في الوطى في العدة رجعة فارق قبل حتم ليركوز من الزنا او في
اخر محقق الشك الرجعة ومولاه شبع فلما الظاهر انفساء الزنا عنها
والحكم بابقا النكاح به ولزكان لا حتم ليركوز من اجبا بالحكم بانشاء نكاح اخر ولزكان
في الوجهين حمل امرها على الصلح والمبتوبة ثبتت نسب ولها اذا جازت لاقول
من سنتين سنة العلوق الى ما قبل الطلقة وحله له امرها على الصلح وارجا في مقام
سنتين يوم الفوق لم ثبت لسقنا حدود العلوق بعد الطلقة قبله فلو رجعه لانه
لا يحل له الوطى ولا نسب الولد ففراشه القائم بسبب العدة بدور الى كفاش الصو
يق ان يدعيه له في التزويج وله وجه باق طيبها في العدة بشبهة يتم يلزمها الزوج
بفقه سنة اشهر لرجل امرها على الصلح واجب حمل على انها تزوجت بزوج
اخر ولد منه سنة اشهر اقل من سنة من ولد عندنا وسف لا نورد شيئا
من الفقه على الزوج لانه معتد ظاهرا وقد اصرق الفقه بحق طاهر لانه لم
يقرب بقضا العدة فحمل على انها وطئت العدة بشبهة فلم يسقط بذلك نفقتها
ولزكان المبتونة ولد بطن واحد مما له قبل من سنتين من قبل المبتونة
ولزكان اكثر من سنتين نفقاها الزوج له يصح نفية وبنت نسبها منه وجد

الزوج والى محمد يصح نفية ولا يثبت نسبها منه ولا يحل الزوج له الولد الثاني علوق
بعد بانه لا الولد له في البطن اكثر من سنتين فلا نسب نسبته وتبعه من ولد في
التواصين له مفصل في نسبها ولها المهر في العدة ولزكان لا مانع من ثبوت نسب الثاني
تبعاله كما لو باع امره فولد له بالمهر ولا بد من احدى مال وله ستة اشهر من قبل البيع وبقية
له اكثر من ادعى الباع به ولا اقل مما ثبتت نسبها له بصلح المستقر في تتبع الثاني
من ولد كذا هنا ولزكان صغيين فطلقها زوجها بعد ما دخل بها وادع حقه فلو
اقران منها ما يبا بالغة ومولاه ذلك مقبول وكان في كالكسنة في نسب ولها وارجا في
مخوف العدة بعد ثلثة اشهر من جازي ولد له قبل من ستة اشهر ثبتت نسبته لانه اخطا في من ولد
ولزكان سنة اشهر او اكثر لم تثبت النسب منه سواء كان رجعا او بايناه فاحكمنا عطف
عدتها ما يبا ان كان صغيين عطف عدتها بطلان اشهر بالحق ولزكان كسرة عطف عدتها
باقرادها وارجا في الولد من قبل تام بطلان ما اذا لم يقر عطف العدة ولم يدع
حجلا فعلى مولاه حقه ومحمد لولد له قبل من تسعة اشهر من قبل طلقها سنة
ومن لا الرجعي والباقي سواء وعذابي وسف لولد له قبل من سبعة اشهر من قبل طلقها بنت
النسب الطلقة والباقي في الرجعي لولد له قبل من سبعة اشهر من قبل طلقها بنت
ولزكان اكثر من ذلك لا تثبت له من قبل طلقها من سبعة اشهر من قبل طلقها بنت
مشرط ما لا يكون حاملا وذلك يعلم من بقولها حق ولزكان قبل من سنتين ولم يقر
مخوف العدة احتمل ليركوز هذا من علوق من الطلقة وهذا من حتم كاف للنسب
الرجعي اد اولد له قبل من سبعة اشهر من قبل طلقها بنت العدة وهو
مثبت للنسب وموجب للرجعة فيحمل على انه وطئها في اخر العدة ومولاه اشهر لولد
له اكثر من الحمل ومولاه انما سقنا نصفها وما ثبت بالنسب لولد الاجمال
وصفة الصغر من فقه الحمل فاذا ابي فيها صفة الصغر حكم عطف عدتها بطلان اشهر
وحمل الحمل على انه حلف وله ثبت النسب من رى انها لو اقرت عطف المعد كما لولد بعد
من قرا سنة اشهر لم ثبت النسب لولد له قبل من تسعة اشهر من قبل طلقها بنت العدة
لانه اقرانها بحمل الصدوق والكذب وحكم الشرع بالانقصال لولد منه وبنت نسب
الولد المقتوف عن زوجها لولد له قبل من سنتين وارجا في ولد له قبل من اشهر
وعشر ايام من حين ما في الزوج لا تثبت النسب منه لانه لم يكن الحمل طاهرا بها حكما
عطف عدتها عطف اربعة اشهر وعشر بالنسب في ذلك الوقت من اقرادها عطف العدة

لما حرموا لواقعة محض عدتها بمضوا ربعة اسهر وعشتم ولدت بعد سنة اسهر
 لم يثبت نسب منه وجعل من علوق حوق بعد اقاردها بالانقضاء حمل لكل منها على
 الصحة كذا هنا ولما لم يرضى عدتها بمضوا ربعة اسهر وعشتم بمضوا بشرط
 له فكون حامله فارأه الحمل قاضيه على آية التريض وهذا السرط له فوقف عليها من
 جهتها فلم يرضى العلة له بحكم محض عدتها ولما ولد ذلك لم يثبت له نسب من موت الزوج
 قبل موت الزوج سبب منه كما لو ادعت حبله ولد ذلك لم يثبت له نسب من موت الزوج
 فان النسب يثبت من الزوج ويستند العلوق لاص الحق حمل له مرها على الصحة كذا
 هنا وهذا الحمل في الصغيرين وان لا صل بينهما عدم الحمل له نه نسب محله قبل البلوغ
 وقد شكلنا في البلوغ والصغيرين اذا توفي عنها زوجها وارقرت محض عدتها
 بعد ربعة اسهر وعشتم لولي سنة اسهر فصاعدا لم يثبت النسب منه وان ادعت حبله
 ولد ذلك لم يثبت له نسب من موت الزوج العلة ولم تدع حبله بعد ذلك جيفة
 ومحمد لم ولد ذلك لم يثبت له نسب من موت الزوج العلة وان ادعت حبله ولد ذلك لم يثبت له نسب من موت الزوج
 ان ولد ذلك لم يثبت له نسب من موت الزوج العلة وان ادعت حبله ولد ذلك لم يثبت له نسب من موت الزوج
 النسب الحلال في هذه وهذا الحق ما بينا واد اقر المحدث محض عدتها لم يثبت له نسب من موت الزوج
 له قبل سنة اسهر من ولده وان يثبت له نسب من ولده قبل سنة اسهر من ولده وان يثبت له نسب من ولده
 ورحمها مشغول بطل اقاردها وان ولد ذلك سنة اسهر من ولده وان يثبت له نسب من ولده
 وعند الشايع يثبت حمل الحامل على الصلة ولما انما امينة في خبان عماني
 رحمها وقد اخبر محض عدتها وممكن موجب من خبرها ولما ولد ذلك بعد طهر عدتها
 لمدة حبل بام له نسب النسب منه كما لو ولد ذلك حمل له كلالها على الصحة له مكانا في
 حوق الحبل بعد طهر عدتها بالانقضاء فانه حمل امرها على الزنا ولما حمل على
 نكاح صحيح مبتدأ لم يظهر لنا ما رقب هذا ان اقر قصص ابطال حواله لانه من
 ابطال ما يثبت له من النسب في ولد ذلك الحوز ابطال حواله الغير يقول من ادع الم بصر
 كذا كما لو اخبر محض العلة بالحيف فانه يصدق له بضم ابطال حواله الزوج
 في الرجوع واطل ومول واد الاور المعتد شفاء كل معتد واد اولد المعتد
 ولد او انكر الزوج الولادة لم يثبت نسب منه عند ان حصة رصوه ليشهد بولده تها حلال
 او رجل وامرأتا الا ان يكون هناك حبل طاهر او اعتراف من قبل الزوج بثبت النسب
 بلا شبهة وعند ما يثبت المحض بشبهة امرأة واحدة مشبهة حرة عدله لاف الفرائش

قاعه لقيام العلة اذ هو يعتبر امرأة للولادة لشخص معين المعتد بهذه المثابة
 والعراش يلزم النسب والحاجة الى ايام والولادة ويعين الولد نسبته القابلة
 كما في صوام النكاح او اقرار الزوج بالحبل والحبل الظاهر له لهن العهرى قامت
 له ثبات النسب اذ لا يشترط على المحض وهذا من العلة مضى اقاردها بوضع الحبل
 والمستقضى له بصلحه وانما المحض هو العام فثبت الحاجة الى ثبات النسب اذ لا يشترط
 على المحض حلاله والواقعة الزوج بالحبل او كذا الحبل ظاهرا فان النسب يثبت من قبل الولد والحاجة
 الى تعيينه في الخصم بقول العلة ملكه فخرج حينا او مات بعد الخروج ولم يكن بد من
 تعيينه والتعيين ثبت بشبهة القابلة وان كان معتد عن وفاة فصدقها الورثة
 في الولادة ولم يثبت على الولادة احد هو ابنة عندهم وورثة وهذا هو حق طاهر
 له نه خالص حقه وفي حق النسب كما فوا من اهل الشهادة بان صدقها رجلا او حبل
 وامرأتا منهم وجب الحكم باثبات نسبته حتى شارك المصدقين المنكرين ويشترط
 لفظ الشهادة في مجلس الحكم عند البعض لانه النسب يثبت حواله كافي بلفظ
 الشهادة والصحيح انه لا يشترط لفظ الشهادة في الكتاب اشارة اليه حقا
 وصدقها الورثة وهذا من البورق حو غيرهم تبع للشبوت صوم باقرارهم وما
 يثبت تعالاه راعي فيه الشرايط اذ التابع يثبت بشروط المتبوع له شروط نفسه
 وموت الزوج امرأة فولد ذلك لم يثبت له نسب من سنة اسهر من ولده وان يثبت له نسب من ولده
 قبل النكاح واد ولد ذلك سنة اسهر فصاعدا ثبت نسبته منه اعتراف الزوج او سكت
 لاف الفرائش عام وولد ذلك على وراثة لمدة حبل بام حو قبل النكاح فثبت النسب وان
 حذر الزوج الولادة في حال قيام النكاح قبلت بشبهة امرأة على الولادة ونثبت
 النسب حو لولادة الزوج يله عن لاف النسب يثبت بالنكاح العام واللعاز اعاج بالقدرة
 اي بقوله لم يثبت له اتصال له بالولد فانه يصح له ولد باقراره ونكاحه بالزنا
 فاد ولد ذلك فاحلها فها الزوج تزوجت من اد ربعة اسهر قالت له بل تزوجت من
 سنة اسهر فالقول لها هو ابنة لاف الظاهر انها تلد من نكاح له من سفاح وهي
 تدعي ذلك فكان القول قول من شهد الظاهر فارق الظاهر شاهد له في
 الحوادث مضى في اقراره واما وجود او النكاح حوق فلما النسب مما احتاط
 فحق يعارض الظاهر وجب اتيانه به في النسب يثبت بالاعاوساير المصنفات
 له يثبت اذ كان من عا من الناطق بحبله لست تحلف عندها خلافا له في حصة

الله وبقدرها نفسها المصالح واذا اشرف بعد فوتها كان يسحق النفقة باعتبار
 بحسب النفقة وارسل المصطفى لما خست به لانه النقص انه على امر حق
 الناس منع حق في النفقة بقوله لا ويجوز من المصالح مع ومضى مشر له
 منها ولا زك النفقة وهي مختصة بها اولى والناس من الخارجة عن منزل زوجها
 المانع لنفسه منه كالحق والواحد من المكنة بنت الزوج له من حجب سوام النظام
 انه يقرر على حصيل المقصود منه فلا يوجب ذلك بطلان نفقة ولو كان المنزل ملكا
 فممنوعة من الدخول عليها لا نفقة له في بيتها من لا يكون سائلة لزوجها الى منزله
 او يكتري لها منزلا لزوجها حيا من هنا فاق لعنف منه واذا زال النشوز فله النفقة
 المسقط قد زال ولو كان يسكن في ارض الغصير فاحسب منه لها النفقة له في بيتها
 ولو كان صغيرا ومثلها توطا فله النفقة لكانت مملكتا لا توطا وله تصيب للجماع
 ولا نفقة لها عند باحق تصير بحاله تصيب للجماع سواء كانت من الزوج او من بيت
 من ذلك المعينة اجماع النفقة احتباس يقع به الزوج انفا على مقصود
 بالنكاح وهو الجماع او الدواعي للجماع والصغيرة التي لا تصيب للجماع لا تصيب
 لدواعيه ايضا وكان يوق من نفقة من احتباس لعنف منها فصارت كالنساء وعند
 الشافعي لها النفقة لانه عوض عن الملك فصارت كنفقة المملوك فانها بحسب الملك
 ولو كانت صغيرة لا تصيب للجماع ولها ان النفقة عوض عن من احتباس والمرع عوض عن
 الملك لا كما يكون عوضا عن البضع بحسب جملة له من ملك البضع للزوج كحصول جملة
 ولا يجوز له يزوج عوضا عن لا ستمتاع له اذا صار منه في ملكه فلا يوجب عليه زوجا
 واحتلفوا في حد البلوغ ببيع الجماع فيقبل تسع سنين والصحيح انه لا عتبة
 للسنة وانما العبرة للحد والقدرة ولو كان الزوج صغيرا لا يقد على الوطى وهي
 لسنة فله النفقة بما له من نفقة من حجب سوات لعنف من جهة فلا يسقط حقها
 في النفقة كالمجبر والعنف ولو كانا صغيرين لا يطبقان الجماع لا نفقة لها لانه
 لا تسحق النفقة مع قيام المنع من قبلها واذا اجبت المرأة في ذنوب او غصيرا
 رجل كرها فذهبها او حجب مع محرم فلا نفقة لها لان النفقة عوض عن من حجب
 في بيته فاذا كان الفواق لعنف من جهة حوله كمن حجب سواي قد بدا واذا
 كان الفواق لعنف من جهة فلا يمكن له حوله كمن حجب سواي قد بدا وبدونه
 بحسب النفقة وعندنا لا يوجب نفقة من حجب مع محرم فله النفقة لان المانع اذ الفرض

من الشافعي
 النفقة
 على من حجب
 بها

مضطرة في ذلك ولكن عند كنفها نفقة الحضور والنفقة لا تعتبر ما كان في
 الطعام الحضور ما كان في نفقة له في السفر لانه الرتبة المحقق بانها منعت
 تحصيلها فلا يكون ذلك على الزوج وارسا في الزوج معهما فله النفقة على اتفاق
 لقيام من حجبها لكونه معها لكن بحسب نفقة الحضور والسفر لا بحسب الكرامة فلما
 ولا نفقة لمريضه لم تزف له بيت زوجها وان وقت لها النفقة وعلى من سافر فيه
 لا نفقة لها لكان مريضه لا تطوع للجماع وهو العباس لزوجها حيا من هنا
 وقد فاق وجهه لا ستمتاع للمعينة اجماع النفقة احتباس يقع به الزوج انفا
 مقصود بالنكاح وهو الجماع او دواعيه ولا ينافي مع حيث الدواعي قائم هنا
 فانه يحسبها ويستأنس بها وتحفظ ستمه مع ذلك والمانع على شرف الزوال فيضار
 كالخضر وعلى من سافر اذ تحولت لستة مريضه فله ان يردّها ولا نفقة عليه وان
 مرضت في بيته بعد ما تحولت اليه صحبته ينفق عليها ولا يردّها لانها لم تطا ولا ت
 النكاح لعقد للصحة ومن نفقة وليس من نفقة ان يمنع عن من نفق او يردّها
 بقليل من ضرر او اهذا حسن واذا كان الزوج المرأة موصرا ولها حوم فوض عليه نفقة
 الحوم اذ لا بد لها من حوم يقوم بخدمتها وتزيت امور بيتها حتى يفرغ الحوايج
 فلما كانت مسفحة تعود اليه كانه ينفقها عليه لانها لا يملكها نفق القاضى كفا
 في سائر نفق كفا خلوها كذا هذا اذا كان حرة واركانه له سحر نفقة الحوم
 له نفقة خلوها بنفسها واركانها خلوها او اكون نفق لكونه حوم عند في حصة
 ومحمد عندنا لا ينفق نفق خاد من نفقة تحتاج الى خاد من يقوم احد بها امور
 داخل البيت من فري يامور خارج البيت ولها ان حاحتها برفع بخادمه واحد على
 اذا الواحدة تقوم بالمرور الرتبة للريرة والتحمل وجوز النفقة عليه للمفاته دون
 الريرة والتحمل ولا الزوج لو اقام خدمتها بنفسه لم يلزمه نفقة الحوم وكذا اذا اقام
 الواحدة مقام نفسه وقال ان الزوج الموصر يلزمه نفقة الحوم ما يلزم المعسر
 من نفقة امراته وهو اذ في الكفاية وقاوي سمير من المرأة اذا كان من بنات
 ولها خدام بحسب الزوج على نفقة خاد من وعرفا يوسف انهما اذا كانت فاقه بنت
 فاقه في وقتها زوجها مع خدم لثمن اسحق نفقة الخدم كلها فارقا لمراته
 لا انفق على احد من خدمه ولكن اعطى خلوها من خدمي لخدمها فابت بحسب نفقة
 الحوم من خدمها فربما لا تبيتها لهما استخدام خدمه وتزيت يكونها خلوها نفق

النفقة
 على من حجب

شراف

نفقة الخلام في ظاهر الرواية وهذا اذا كان الزوج موسرا وكان الزوج معسر
 لم يفرض عليه نفقة الخلام في رواية الحسن في حنفية ولو كان لها خادم له ان
 اذا كان لها خلام هو لم يكتف بخدمة نفسها بل يكتف بنفقة خلامها كما لو كان موسرا
 وجه رواية الحسن وهو انهم قد يكتف بخدمة نفسها واسعى الخلام لزوجها
 التمتع معتبر في حال النكاح ويزيل عسان لا بالمعسر بل بغيره اذ في الكفايات
 كم الخلام اذا كانت مملوكة تستحق النفقة عندهم وان كانت حرة او مملوكة لغيرها
 احتلف فيه وبنوع عسر نفقة امرأه لم تفرق بينهما وقضى نفقة امرأته وقيل
 لها استدبق عليه وفار السبع مع امرأه ان طلبت العدة بغيرها اذ ان النفقة
 عليها كم اذا فاق حقها في الوطى ثبت لها حق طلب الفرق في النفقة او في لاق
 حاجتها في النفقة اقوى وهذا كنفقة المملوك فانها مستحقة عليه بالملك فاذا
 تعدد وجب القاضى على الاله الملك بالسبع كذا هن ولو كانت في الفرق او بطل
 الملك على الزوج وفي ترك الفرق باخبر حقها في النفقة يصير دينا على الزوج
 وضربا لا خيرد وضرر بطلان خلاف ما ذكره في وظيفة الجماع لا يصير
 دينا على الزوج بمحق المثل وكان ترك الفرق بطلان حقها فاستوى الجانبان
 في ضرر الابطال وتخرج جاسبا لصدق حاجتها وبه فارق المملوك فالضرر كم
 ضرر بطلان في النفقة لا تصير دينا للمملوك على المالك وله فيه ابطال حقها
 بلا بد في البتة ابطال ملك المولى يدرك كانه هذا الضرر هو حق الزوج في نفقة
 ام ولد لا يعقبت القاضى عليه لانه يكون ابطاله بطلان به يدرك به بتتبعه عيني
 عاجز عن معرفته في بطلان حاله وهو من التزام في الذمة فالزوج في النفقة على
 الموسع قدره وعلى المقتر قدره وعلى المعسر قدره وهو من التزام في الذمة
 فلا يجب التسريح بالاجسار بل في حاله الميسر بالنظر في سائر الدوز
 وفي النفقة ما لا يخرج عنها لوجوب الفرقه كالمهر والنفقات المتجمعة وهذا
 له في المقصود بالنكاح التوالد والناسل والماله في زائد خيل في الجمع التبع
 له يكون سببا لرفع من صلحها في الحب والعتة فان الزوج عسكها بماله جاد
 اليها فيما هو المقصود وكان ظاهرا وهن عسكها مع حاجتها اليها فيما هو
 المقصود فله يكون ظاهرا وكس في فائدة من ماله استدانه بعد فرض القاضى
 اثبات حرج الزوجي للمرأة على الزوج وثبت لها حق الزوج بالنفقة على سواء اكل

فالمجهر
 ان الزوج عليه ان يساكنها
 بالمهر في وقتها
 في الوطى مع

منه بنفسها او استدانت بامر القاضى او بغير امر القاضى ولكن فائدة من ماله استدانه
 انها اذا استدانت على الزوج بامر القاضى فله الرجوع بزوجها على الزوج
 ولكن يرجع دون الدين على المرأة في المرأة يرجع بما فرض لها القاضى على الزوج و
 هذا ان استدانه على الزوج اجماعا والزوج ذمة الزوج فاذا حصل بامر القاضى
 فقد حصل عن له وله ذمة تامة على الزوج واذا حصل بامر القاضى فقد حصل
 اجماعا والزوج ذمة الزوج مع المرأة وليس لها على الزوج من ذمة الزوج واذا قضى لها
 نفقة من عسر كم ايسر في صحة ثم لها نفقة الموسر في القرض على نفقة
 من عسر بعد زوج عسر واذا زال العذر بطل ذلك لها بحسب سببها فاشيا
 معتبر حاله في كل وقت والفرض السابق عنه وجوب تمام لانه فرض قبل الوجوب
 فله بقدر حله واذا حصل من لم ينفق الزوج عليها ما رغب عنها سهر او كان
 حاضرا وامسح من له نفاق وقد اختلف في نفقة وطالبة ذلك في سببها فاشيا
 ان يكون القاضى فرض لها النفقة او صلح الزوج على مقدار نفقة من نفقة لها نفقة
 ما مضى والحاصل في نفقة الزوجية لا تصير دينا له بقضاء القاضى او بالراضى
 فانه يوجد واحد منهما سقطت عن الزوج وهو الساقى رضى يصير دينا بطل
 قضاؤه ورضاه في النفقة عوض عن ملك النكاح فتصير دينا بطله ورضاه كالمهر
 ولت ان النفقة صلة وليست بعوض عن ملك لانه مضمون بالمهر فله يكون مضمونا
 بضمار آخر لانه يجمع العوض عن عوض واحد ولكن من حيث سبب وقوعه مستفاد
 المستحق وهو ان يرد على ما وجبه العقد او جنب النفقة حرا له حثاسها عند
 كوزن القاضى في ملك المملوك وانما الصلح في نفقة مستحق للوجود بالقبض كالبينة
 والصدوق لوجوب الملك له موكد ومواقب او بالتزام الزوج اذ ذمة على نفسه
 اكدم وله ذمة القاضى كالمهر لانه عوض مطلوب ارضا احد ما بعد ما مضى عليه
 بالنفقة او تراضي على نفقة ومضت منه لم يعط من سقطت النفقة له في
 الصلح لانه لم يملكه بالقضى وتسقط بالموت قبل القبض وعند الساقى له سقط
 له عوضه له سقط بالموت قبل القبض ولو عجل لها نفقة مائة ما في احد ما
 قبل مضى المدة لم يرجع بشئ عند ان حنفية وان في سببها في محمد والشافعي رجع
 عن حصة المثل الماضية قبل موتها واسترد ما ورا ذلك لانه كان قاعا ولم
 كان مستهلكا بحصة الباقى وعلى هذا الخلاف في تحجيل الكس لانه كما انها اخذت

ويعود رادها الى
 ان الزوج عليه ان يساكنها
 بالمهر في وقتها
 في الوطى مع

ذلك المقصود ولم يحصل ذلك المقصود فلهذا لم يسترد ما لم يوجد لها نفقة
 قبل ان يزوجها ولما انما حصل اتصال القبض وجوب استرداد الصلة
 بقطع الموقوف كالزوج في الية ولهذا لو صلحت له استبداد الزوج شي اجماعا
 وعن محمد انها اذا قبضت نفقة سر فادونه ونفقة اشهر مما قبل مضى
 المدن والبنات من المدن سر او دونه لا يزوج بشي من السر وما دونه يسير فصار نفقة
 الحار ولو كان الثمن في السر فعلى ما يتنا من خبره واذا ازوج العبد امرأه باذن
 المولى بفقته دون علمه ببيعته لا يزوج احد من العبد لوجود سبب ظاهر
 في المولى للصودون في منتهى متعلق بقبضته كسر في نوزحانته وللمولى في نفقته
 لا زوجه في نفقته في عين قبضته ولو مات او قبل سقطت نفقة صله ففسخ ط
 بالموت قبل القبض وقيل اذا قبل كانت النفقة في قبضته وهذا السبب لا في القيمة
 انما تقوم مقام الرقة في سقوط الموقوف في سقوطه فان تزوج مدبر
 باذن سيد والنفقة يسقط بسبب لعزل من سننفا من قبضته بالسبع ولذا المكاتب
 ما لم يجزوا عرس في نفقته فان تزوج مولاه بغير اذن المولى في نفقة عليهم وله من
 له زوجهما بعد صحة العقد ونكاحهم به اذ لا يصح له زوج احدهما عيبه
 بنفقة على المولى بواحدة ما يتنا اوله لا في نفقة المملوك على المالك ولو تزوج ابنة
 فبواها سيدتها مع من لا فعله النفقة لمحقق حبس ونبوة له من ان
 تخلى من من من وزوجها ولا يستعملها اذ المعتبر في استحقاق النفقة نفقته
 نفسها للقيام بمصالح الزوج وهذا انما يحصل هذا النوع من النبوة ولو
 استخدمها بعد النبوة سقطت النفقة لزم الية بحسب النفقة وهذا لا في النبوة
 غير لازمة فسطر بال استخدام منقوت من حبس وكرات حتى احيانا يتقدم من
 غير لم يستعملها قبل النفقة لانه لم يستخدمها لكونه استرداد او قبضة الهدية
 بتزوج الحق وهو انفاقي فالعبد المكاتب المدبر كالحرة في المخط والمدين
 وام الولد كالممة لا في الدليل في فصل المكاتب كالحرة في استحقاق النفقة له
 خصصت بنفسها ومن فحقها وهذا لم يوق المولى لانه لم يستخدم فلا يكتسب
 في النبوة في حقها ولو بواحدة بعد المدة ولم يكن بواحدة قبله له نفقة عليه
 وعند من قبله ان صادرة بحسب حقه فتسحق النفقة ولما لم ينفق لم تكن
 مستحقة عند ذلك وقد استحققت باله حبس بعد وصار وعلم الزوج

وان لم يزوجها فلا
 نفقة لها لعدم
 له حبس

في الزوج

في سكنها في دار مكرمة لسفها احد من اهله في نفقاته بحسب عمله والساق من
 لغايتها بحسب النفقة والله تعالى اوجب السك في مقرونا بالنفقة حيث كان اسكنهم
 من حيث سكنهم من وجدهم اي اسكنهم من حيث سكنهم وانفقوا عليهم من وجدهم واذا
 وحقها لهما فلا تشارك غيرهما فيه لا في السك في غير ضرر فانها تخاف من
 متاعها ولا تمكن من المعاش مع زوجها الا ان يختار ذلك لا في المنع لحقها وقد
 رضيت بالنقصا من حقها فان كان له ولد من غيرها لم يمس له نفقة من ثمنها ولو
 استكن من بيت من الدار مفرد وله غلوكها لاجل حصول المقصود وهو من والمبا
 وله من منع والدها وللها من غنمها واهلها من الدار عليها لا في المنع ملكه فله
 ولاية المنع من الدار ملكه ولا يمنعهم من النظر اليها وكل من في احدى قريش او
 اذ لا ضرر في ذلك على الزوج وفي المنع قسطة الدم وتلك ممنوع من الدار
 والكلام وانما يمنعهم من القدر لا في النفقة في طول المقام وطالة الكلام وقيل
 لا يمنعهم من الخروج الى الدار ولا يمنعهم من الدار عليها في كل جمعة وفي غيرها
 من المحارم بقدر سنة وهو الصحيح واذا اعاد الرجل له مال عند رجوعه
 او مضادة وهو مقدره وبالنزوحية فرض القاضية ذلك المالى نفقة زوجته القاضية
 واولاد الصغار والديه وله من نفقته ما يطيق من الوديعه وبامرها بالاسداده
 عليه في المودع ما مودع بالحفظ وور الدفوع ولما لم يصاحب الدار اذا كان غيبا بال
 والزوجه بعد اقرارها بحسب ذلك في نفقته لا في نفقته الى مال الزوج وتأخذ كفايتها
 بلا رضاه لحديث سند واقار في اليد مقبول في ذلك في حقها ستم من فانه
 لو انكرا احد من من لم يقرها بحسب ذلك يمكن من ثبات البينة في المودع ليس
 خصص عن الغايب اسباب الوديعه وحقوق الغايب امواله واذا ابتغى في المودع تعدد
 الى الغايب المدبر كالمودع اذا كان غيبا بالزوج والزوجية وهذا اذا كان الوديعه
 والزوج من جنس حقه اما اذا كان الوديعه والزوج من خلاف جنسه لا نفرض فيه النفقة
 ومن صدقته في القضا على الغايب اطلاقا ايضا حو حبس على الغايب في مال حان القضا
 نفقة مولاه ايضا لما وجب على الغايب اذا كان من جنس النفقة له قضا على الغايب في
 له ان يمدوا ايديهم وبأخذوا ما ينفقهم اذ اظفروا بحسب حقه بلا رضاه وقضا
 فكان قضا القاض فتي من و اعانه على اخذ الحق قضا اذ القضا الزام امر
 لم تكن لازما قبل القضا ونفقة مولاه واجبة قبل القضا وكان القضا انفا لما وجب

النكاح عليه وهو كسكن
 في الزوج الغايب اذا كان من جنس النفقة له قضا على الغايب في مال حان القضا

مجاز وفيه ان كان خلاف المحسن يكون فرضا على العايد به محتاج الى السعولة
 سماع ما في الغائب اتفاقا اما عندنا في حصة فلا بد له سماع على من سار ما احضر
 كاد او غابا لا زال المحر على المحر العاقد البالغ له بصره عندنا واما عندنا فنقص
 على الحاضر وسماع عليه لحصول العلم بامتناعه فمحرم عليه ولا سماع على الغائب له
 له بصره امتناعه وليس له ولا لثة المحر والزام القضاء على الغائب ولو علم القاضو
 بالنكاح بينهما ففرض لها النفقة ايضا ذلك لعله لو حوّل السبب الموجب له
 لزمه اقرب من ثم غاب ففرض القاضو عليه بذلك لعله به فكذا النفقة ولكن عندنا
 انه لم يعطها النفقة نظرا للغائب لحواله يكون اعطاها النفقة قبل الزيج ومو
 تلبس على القاضو لما خذ ثانيا واذا اختلف اعطاها النفقة واخذ منها كغيرها
 نظرا للغائب فربما احدث النفقة او طلق ومضت عدتها ومذاكلها في ما اذا تم
 الميراث بقرينة حضوره وبينه ولم يقولوا له نعلم وادنا آخر فانه لا يوجد الوثقة
 المكمل عندنا في حصة رضه لا المكمل له وسواء في اخره مشكوك او محمول وهذا
 معلوم غير مشكوك وهو الزوج ولا نقص نفقة ما غاب به لولا ما بيننا
 لن نفقة هو له واجبه قبل الفضا فكذلك العضا اعاده له وايضا ما وجد عليه له
 اجابا مبتدا ونفقة غيرهم من المحارم انما تجب بالقضاء لا احلالا فمنه فعندنا
 له كج النفقة لغيرهم وهذا الوظف واحد من قارح كج حقة لم يكن له من خذ الا
 نقضا او بوض فكذلك القضاء اجابا مبتدا والقضاء على الغائب ممتنع ولو لم يعلم
 القاضو بالزوجية ولم تكن الموضع مقرا به فاقام البينة على الزوجية او غاب
 الزوج ولم يخلف ماله فاقام البينة على الزوجية لفرض القاضو نفقة لها على
 الزوج الغائب بامرنا بالاستدانة عليه لا نقضوا القاضو بذلك لا رده ماله اليها
 لسبقه على نفسه لا يكون من بعد القضاء عليه بالنكاح فكذلك قضاء على الغائب وعند
 زمر سمع البينة منها ولا نقضوا بالنكاح وتعطيت النفقة من ملك الزوج ولم يكن
 له ما يامر به بالاستدانة له في قبول البينة هذه الصفة نظرا للمرأة ولا ضرر فيه
 على الغائب لانه لو حضر فصدقه او حمله واقامت سنة او لم يقع لكن الزوج خلف فنظر
 كانت اخذ حقة ونزحلف ضمن الكفيل او المرأة وكما ابو حنيفة هو يقول انه نقض
 بالنفقة على الغائب رجوع وذلك نقضه وعند محمد لا نقضه قوله واحدا وكما ابو
 يقول اوله بصل سنته على الزوجية ثم رجوع ومارك بقيل والقضاة زمانا نقبلوا

اعلم

لا

البينة من المرأة ونقول من النفقة على الغائب الحاجة الناموس وموجته فيه ولا في
 المحيط ومولر قويم وان افق المودع او المدون على والرد والرد وولن او
 امراته بغير امر ضمن المودع وله من المدون لكن لا يرجع المسقوع على من افق وهذا
 بخلاف من اخذ على الغائب ما صاحب الدين لو احضر غيبا او مودعا للغائب بامر
 القاضو بقضا الدين منه وان كان مقرا بالمال ودينه له رفته قضاه عليه بقول الغن
 وانه لا يجوز فصره لكل مطلقة مدرك او واحدة رجعية او بانه النفقة
 والمسكن عندنا اما المطلقة الرجعية فلا لها من كوحه كما كانت حتى حل وطها
 عندنا واما اشرف النكاح على الزوال عمضى العدة وذلك لسقط النفقة كما لو
 الى او علق طلاقها عمضى شهر واما المبتوتة فلها النفقة والسكنى عندنا عند
 وعند الشافعي بها السكنى وله نفقة لها ان يكون حاملا لحديث فاطمة بنت قيس
 فانها قالت طلقني فزوجي بلا انا فلم يجعل رسول الله عليه نفقة ولا سكنى بخلاف
 الحامل من الزوجين لعولته وان كن اوله وحمل ما نفقوا عليه من حق يضعف حملان
 ويعلق الحكم بالشرط يدل على عدمه عند عدم الشرط عندنا وله الواجب نفقة الحمل
 معقوله والنفقة مرتبة على الملك لا ملك على المبتوتة فله نفقة وهذا الخجب للموتى
 عن زوجها ولنا قولنا ان اسكنوه من حيث سكنتم من وجدكم وقراة مسموعة من رسول
 الله صلى الله عليه وسلم من حيث سكنتم وانفقوا عليه من وجدكم وقراة مسموعة من رسول
 الله صلى الله عليه وسلم فزاد دليل على نفقة مستحقة لها بسبب العلة وقوله وان كن اوله وحمل
 له زالة اشكال فان حمل الحمل تطول علة فربما تشكل انها مدل تستوجب النفقة بسبب
 العلة في ملك الجبد لظلمات بازيل هذا اشكال لعولته حق يضعف حملان ونفقة
 الحامل تجب له بالالحمل حق له تجب له بالولد لو كان له ما يار اوصى له ولا يتعدى الولد
 واذا كان له تحت نفقة على زوجها ونفقة الولد يكون على السيد كما بعد بين انفصال
 واذا احبلت المنكوحه له تنصاع نفقتها وتعلق الحكم بالشرط لا بد على من الحكم
 عليه بغيره لما قرنا في موضعها وله النفقة والسكنى بعلقا بالنكاح و
 العدة من حقوقه فكما يؤيد اعتبار هذا الحق اسحقا والسكنى وكذا النفقة وله ولد
 من حنبا من حق مقصور بالنكاح وهو الولد اذ وجوب العدة لصيانة الولد والنفقة
 جزا من حنبا من حنبا في حالة النكاح وفي صحة حديث فاطمة كلام مقدر في زوجها
 اسامة بن زيد اذا سمع منها هذا الحديث ماها لكل شيء من وعن عاتة رضى

بتعدد

في الحاقها جنباً في الزنا والنجاس وجهه من في الزنا والنجاس
 وهذا حكم الفقهاء والسكوت فيه ولو دفع ركوته لا يعتد به في طلاق يان أو لا
 أو سهد لمعتد به على طلاق يان أو لا يعتد به في طلاق يان أو لا
 النكاح وان استأجرها وهي منكوبة أو معتد به لموضع ولد من غيرها حاز
 له ولد لم يحجب عنها ولد من غيرها فاستأجرها له رضاء ولها حاز له ولد
 النكاح من كل وجه والحق بالاجنبية في الزنا والنجاس استأجرها وجا فيها
 مريضاً بمثل اجرة جنبية أو غير اجرة في الزنا والنجاس استأجرها وجا فيها
 أو فوفى كالأدفع اليها الحق كذا التمس في ملكه لم يجبر الزوج عليها له الزنا
 من جازا بالزنا والنجاس في الزنا والنجاس في الزنا والنجاس في الزنا والنجاس
 مضان له بالزنا والنجاس في الزنا والنجاس في الزنا والنجاس في الزنا والنجاس
 الرجل لم ينفق على ابنته واجدادها وجداته إذا كانوا فقراء ولم يخالف في دينه
 أماله لم ينفق على ابنته واجدادها وجداته إذا كانوا فقراء ولم يخالف في دينه
 باني مطعها إذا جاعا ويسكنها إذا عريا ويدينه ينفق في ابنته كافي في الدين والنفقة
 عليها وقدرته وصيبتها في نكاح والده احساناً وليس من حقها ان ينفق في نكاح والده
 نفقته يتركها ليعتد بها جوعا ومن جرد والجدة كالأب والجدان نفقتهما الجدة
 مقام من عند عدمه في نفقته في نكاحه وله نفقته في نكاحه فاستوجبوا
 من جيا كاله في نفقته في نكاحه لو كانوا موسرين في نفقته في نكاحه فاستوجبوا
 في ما عسى من اذ الوعد ما لا غير باعتبار العجز عنه في نفقته في نكاحه فاستوجبوا
 ما خله والذين لم يتزوجوا ولا يحجب النفقة مع اخلافه في الدين في نفقته في نكاحه
 والولد وولد الولد ومن زوج من جرد والجدان في النفقة في نكاحه فاستوجبوا
 البتة بالعقد الصحيح حتى لا ينجح النكاح العاسل والوطي مشبه وقد صح العقد بين
 المسلم والكافر وتوفر عليه من حيث النفقة وأما الولد فلا طلاق ما توفى
 وله نفقته في جرد وكف نفسه فكما لا يمتنع نفقة نفسه فكذلك يمتنع جرد
 بكف نفسه وصورة نفقته في جرد في جرد في جرد في جرد في جرد في جرد في جرد
 ونفقة على من جرد في جرد في جرد في جرد في جرد في جرد في جرد في جرد
 الزوجية والولد في جرد في جرد في جرد في جرد في جرد في جرد في جرد في جرد
 نفقة والده وولد من اهل الجرد في جرد في جرد في جرد في جرد في جرد في جرد في جرد

في جرد في جرد في جرد في جرد في جرد في جرد في جرد في جرد

الفصل في النفقة والنفقة على من جرد في جرد في جرد في جرد في جرد في جرد في جرد في جرد
 على من جرد في جرد في جرد في جرد في جرد في جرد في جرد في جرد
 بر من نفقة في الدين في جرد في جرد في جرد في جرد في جرد في جرد في جرد
 الداخل المتبنا ما زاد له جرد في جرد في جرد في جرد في جرد في جرد في جرد في جرد
 الولد في نفقة ابنته احكاماً في جرد في جرد في جرد في جرد في جرد في جرد في جرد في جرد
 والنفقة انت وما لك بك في جرد في جرد في جرد في جرد في جرد في جرد في جرد في جرد
 الحاز احكاماً في جرد في جرد في جرد في جرد في جرد في جرد في جرد في جرد
 من نفقة في جرد في جرد في جرد في جرد في جرد في جرد في جرد في جرد
 اذ اكار من جرد في جرد في جرد في جرد في جرد في جرد في جرد في جرد
 في جرد في جرد في جرد في جرد في جرد في جرد في جرد في جرد
 الذكور من نفقة في جرد في جرد في جرد في جرد في جرد في جرد في جرد في جرد
 وله نفقة في جرد في جرد في جرد في جرد في جرد في جرد في جرد
 وقيل للذكور مثل حظ من نفقة في جرد في جرد في جرد في جرد في جرد في جرد في جرد
 اذ اكار صغيراً فقراً او كانت امرأة فقيرة بالغة او كان ذكراً فقيراً زينة او اعرج او عاقل
 ابن له ليل في نفقة على كل واحد من جرد في جرد في جرد في جرد في جرد في جرد في جرد في جرد
 في جرد في جرد في جرد في جرد في جرد في جرد في جرد في جرد
 باعتبار والولد في جرد في جرد في جرد في جرد في جرد في جرد في جرد في جرد
 وجعل نفقة من نفقة في جرد في جرد في جرد في جرد في جرد في جرد في جرد في جرد
 ومومر في جرد في جرد في جرد في جرد في جرد في جرد في جرد في جرد
 مثله في جرد في جرد في جرد في جرد في جرد في جرد في جرد في جرد
 له نفقة في جرد في جرد في جرد في جرد في جرد في جرد في جرد في جرد
 وعلى المولود له نفقة في جرد في جرد في جرد في جرد في جرد في جرد في جرد في جرد
 قطع في جرد في جرد في جرد في جرد في جرد في جرد في جرد في جرد
 وصدر في جرد في جرد في جرد في جرد في جرد في جرد في جرد في جرد
 لعنه الله ولكن انما يحجب بشرط الفقر والعجز عن الكسب له اذ اكار كاسباً استعفى
 بكسبه عن ما لا غير كالأول في جرد في جرد في جرد في جرد في جرد في جرد في جرد في جرد
 قال الله تعالى وصاحبها في الدين معروف ولم يمسسها الفروج في جرد في جرد في جرد في جرد

نفق

كما يحجب

كصغر ابنته وعي
 وزمانه وشدة وقطع
 الرجلين وكسر ذك
 وهو

الحمد لله
الوارث المعجز
بارئ المعصيات
بقدرته رب

القرية

في احواله وثبتت صلته في احواله الدين والاجبر المعسر على نفقة
على غير، فكيف يستحق عليه غير، وله زاد الفقدان ليس باو في من غير من على نفقة
الزوجه لانه التزمها بالقيام على العقد ضرورة النظام المصالح وان عسرت له العمل
في اسقاط ما ثبت التزام العقد والولد الصغير لانه جرو، فكما لا سقط عنه نفقة
نفسه لعسرتة هكذا نفقة طفله واليتيم ومقدر بالنص عند ابي يوسف في نقص ملكه عن
نصف ما يجبر على نفقة من قادر ولزكازن عمل وكسب له في الغنى مقدار بالنص في الشرع
لن الحبيب منها في جوار الصدقة كصدقة الفطر بل او لا سيما لها على العباء المودة
فاذا لم يشترط لها غنى موجبة للزك، فلا ولا بشرط للنفقة وهي مؤنة مجبضة او في
وغير مجبرانه قد ربح ما يفضل على نفقة نفسه وعياله شهر الاول لم يكن له شيء ويكون كسوبا
اخر يصرف الفضل في نفسه وعياله على قوته لانه اذا كان عند كفاية شهر فما زاد عليها
او كان له كسب ام فهو مستغنى عن الفضل على حاجته فنصفه الى اقاربه والغنى السريع
يعتبر في حقوق الله تعالى وحقوق العباد المعتبرة حقوقهم القدر دور النص والار
في اللبس والفتوى على من ول كر باع ابو حنيفة عن من الغائب نفقة حار عند ابي
حنيفة استحسننا وارباع العقار لم يحزن ان يكون الولد الغائب صغيرا وعند مالك
يحرم ذلك كله قياسا وهذا الخلاف في مراء وسع غير به ولا يصح اجماعا وفي حار يحجب
نفسه النفقة ليس له حرم يستحق النفقة مع العوض والعقار اجماعا هي الرواية
منه في التملوع الصوري شيئا من فما يبيعه خصيصا له فلو هو او مراء وسع مراء وسع
لان الغائب يخصص له ما له ويبيع منه ليس للخصم بل لنفسه وليس منه الولد لانه
يولي النفقة لانه يكون او حرم من مراء وسع وليس له شيء من مراء وسع ولان في
عليه ولا ينقص القاض ذلك ايضا لان فيه قصص على الغائب وكذا في النفقة واستحقاق
منه النفقة كما استحقاق من به ومن لم لا تباع عوض الولد نفقة وكذا ان
وله لانه لانه التصرف في ذات التملوع في عقل قوله في الحفظ ثابت لانه لانه الحفظ
ثابت لمن لا يملك له لانه التصرف كالوصية في حوائد الكسب الغائب له وله في الحفظ وسع
العوض والبيع بذلك احواله ان اشق وسع العوض من الحفظ لانه يحسن عليه التوكيد
حفظ الثمن ليس بعد البيع الثمن في حصة فله لانه يخدمه قدر النفقة وسع العقار
ليس في الحفظ لانه محض لنفسه فلا يملك ذلك من مطلق الولد وهو عند صف
الولد وجنونه ولو باع عقار الصغير او منقوله جاز وله لانه يخدم الثمن نفقة

442

حضرت

باب

الم تر ان الله يعذب ما ذهبت فلا فضة بقي عليه ولا ذهب
 وان الليالي ذابت على الوري فلا ريب فيها دم ولا ريب
 فكم ضيعة ضاعت فكم خلة خلت وكم فضة فضت وكم ذهب ذهب

ما وصف النبي صلى الله عليه وآله على الورق
 جاء النبي محمد لا شريك له جلت ظلام درويح الضياء
 لله نسي ان ارجت ترمي الماترين منها شيا هو
 ان يفسد بربك اموالها وتطلعت كرهها الحالك
 واذا تفتن فانظروا نضا حرك فجعلنا على ظلالها

| | |
|---------------------------|-----------|
| Süleymaniye U Kütüphanesi | |
| Kisim | AMCA 2A0E |
| Yon | 1984 |
| Estimasyon | 203 |